

محاضر
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٧

الدفلة المصينة

١٢٨

مجلس الشيوخ

مجموعة الملاحق

لمصايط دور الانعقاد العاوى الثانى عشر

(٢١ نوفمبر سنة ١٩٣٦ - ٢٩ يولى سنة ١٩٣٧)

القائمة
طبعت المطبعة الاسمية سنة ١٩٣٨

فهرس الملاحق لمضابط دور الانعقاد العادى الثانى عشر لمجلس الشيوخ

رقم للمق	تاريخ الجلسة	الجنة التى قدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
١	٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦	لجنة المالية والمجاريك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ٤٠,٠٠٠ جنيه فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ زيادة على الاعتماد المدرج للمداخيل لتشجيع السياحة	٣-١
٢	٢٠ يناير سنة ١٩٣٧	لجنة الحفانية	تقرير اللجنة عن وضع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار حسن عمران الفندى للسيرة لإجراءات المخالفة رقم ٩٠٤ دشنا سنة ١٩٣٦	٢
٣	٢٧ يناير سنة ١٩٣٧	لجنة المالية والمجاريك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى بمبلغ ٤,٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة الأشغال العمومية "مصطنعة التنظيم" زيادة على الاعتمادات المقررة لأجور العمال	٥ و ٤
٤	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بإنشاء حساب خاص لمصرفات المصارعة الإنجليزية وبفتح اعتماد قدره ٣١,٠٠٠ جنيه فى ذلك الحساب من أصل تكاليف إنشاء الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية	٨-٥
٥	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بجديد بناء مسجدين بالمحلة الكبرى	٨
٦	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بجديد بناء مسجدين بمحلة البرج	٩
٧	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بشأن إيراد الوقف الأحمدي ووقف سيدنا الحسين والسيدة زينب والأباصير وعن مقدار ما يأخذه خدمة هذه المساجد من الأجور	١٠ و ٩
٨	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بجديد بناء مسجد سيدى العمري والشيخ خليل بمدينة طنطا	١١ و ١٠
٩	٣ فبراير سنة ١٩٣٧	لجنة الحفانية	تقرير اللجنة عن وضع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الكسان أبسخرين باشا للسيرة لإجراءات المخالفة رقم ١٧٢١ بندر أسبوط سنة ١٩٣٦	١١
١٠	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز الميزيزي بك بإنشاء محكمة استئناف أهلية بمدينة طنطا	١٢ و ١١
١١	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بتعويض مكتب المجلس فى الاتحاق مع مكتب مجلس النواب على توزيع المراسم بقوانين اتى صدرت فى غيبة البرلمان على مجلسي الشيخ والنواب	١٢ و ١٣
١٢	"	لجنة المالية والمجاريك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ١٨,٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة المالية "مصطنعة الأملاك الأميرية" زيادة على الاعتماد المدرج لإصلاح الأراضي	١٣-١٥

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي قدمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
١٣	٣ فبراير سنة ١٩٣٧	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية القسم ٢٠ "مصاريف غير منظورة" وزيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية ...	١٦ و ١٥
١٤	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٣,٨٥٦ جنبا في ميزانية وزارة الداخلية علاوة على الاعتمادات المدرجة لإدارة الحج ...	١٩-١٧
١٥	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٦,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة علاوة على الاعتماد المدرج لمقاومة حشرة البق الدقيق ...	٢١ و ٢٠
١٦	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١٣,٦١٣ جنبا في ميزانية وزارة الداخلية، الباب الثاني "مصرفات عمومية" ...	٢٤-٢٢
١٧	١٧ فبراير سنة ١٩٣٧	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣,٠٠٠ جنيه للنفقات اللازمة لإجراء انتخابات عامة لمصوبة مجالس المديرات ...	٢٥
١٨	٣ مارس سنة ١٩٣٧	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد تعديل البند الرابع من العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة توريد الكهرباء، والتلج والإسماعيلية المتعدد بالرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨ ...	٢٨-٢٦
١٩	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١,٨٠٠ جنيه في ميزانية المطبعة الأميرية لشراء قطع غيار للأبواب المولدة للقوى الكهربائية ...	٣٠ و ٢٩
٢٠	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٢,٩٥٥ جنبا للنفقات الإضافية اللازمة لسفارة مصر في لندن ...	٣٢-٣٠
٢١	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٦,١٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة المصارى الرئيسية ...	٣٤ و ٣٣
٢٢	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه لزيادة الاعتماد الخاص بالتحسينات "نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم" ...	٦ و ٣٥
٢٣	"	لجنة الحفافية	تقرير اللجنة عن الطلب المقدم من وزارة الحفافية برفع الحصانة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك للسير في إجراءات المظالمين وفي ٨٤٤ و ٣٢٠ إلتسا سنة ١٩٣٦ ...	٣٧
٢٤	"	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة بعدم اختصاصها بنظر الاقتراحات المحالة إليها ...	٣٩-٣٧
٢٥	"	"	" " عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٧,٣٨٤ جنبا في ميزانية وزارة الخارجية لتكالة تأميم بعض المقوضات الملكية في الخارج ...	٤١-٣٩
٢٦	"	لجنة الحفافية	تقرير اللجنة عن موضوع جواز النظر في أمور غير التي حلت في مرسوم الدعوة لعدم الاعتقاد غير المأدى ...	٤٢ و ٤١
٢٧	١٠ مارس سنة ١٩٣٧	لجنة الأشغال	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الخاص بإنشاء مصرف بمحوض درب الماش نمر ٢٢ بزماد المحلة الكبرى ليصل بالمصرف العمومي ...	٤٣
٢٨	"	"	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد طوى الجزاز بك الخاص بإصلاح جسور الترع بمديرية المنوفية لتكون سككا زراعية ...	٤٤ و ٤٣

رقم الصفحة	الموضوع	الجنة التي قمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم الملحق
٤٤ و ٤٥	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد علوى الجزاز بك بمصل ترعة القاصد ترعة ملاحية لتسيلا للواصلات النورية في مديري الغربية والمنوفية	لجنة الأشغال	١٠ مارس سنة ١٩٣٧	٢٩
٤٥	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حفي أبو الفضل أفندي الخاص بى أطيان جزيرة وراق الحضر من طلبات أبو المنجا...	"	"	٣٠
٤٥	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر الخاص بتوصيل المشروع المتد من ميت حبيب الشرقية بقرعة النخبة ببرك سمود	"	"	٣١
٤٦	تقرير اللجنة عن اقتراح المنفرد له محمود يوسف رشاد باشا عن زيادة مرتبات أطباء المراك والمشتفيات ومنعهم من فتح عيادات خاصة	لجنة الصحة	"	٣٢
٤٦ و ٤٧	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن عوض الخاص بإزالة مهنة الطب في القطر المصرى	"	"	٣٣
٤٧-٤٩	تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي فصلت فيها في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧	لجنة لمس الاقتراحات والرائض	"	٣٤
٤٩-٦٢	" " عن المراض التي فصلت فيها في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧	"	"	٣٥
٦٢ و ٦٣	" " عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد ناصف بك بإنشاء مدرسة لإزاية لتعلم بتأحية المشاة الكبرى مركز كفر الشيخ ...	لجنة المعارف	"	٣٦
٦٤	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب باستبدال مدرسين فنيين وأدوات للعمل بالإقامة المسالية للمارس الحرة	"	"	٣٧
٦٤ و ٦٥	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر المحلة الكبرى	"	"	٣٨
٦٥ و ٦٦	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء مدرسة لإزاية ببيرحماره مركز بلبيس	"	"	٣٩
٦٦	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر سمود	"	"	٤٠
٦٦ و ٦٧	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبوي بك بإنشاء مدرسة عساية وبحارة متوسطة بمدينة مططا	"	"	٤١
٦٧	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب بتقل الموظفين المتجهين بمدارس مجالس المديرية المزمع ضمها لوزارة المعارف العمومية بالحالة التي هم عليها	"	"	٤٢
٦٧ و ٦٨	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالمحلة الكبرى	"	"	٤٣
٦٨	تقرير اللجنة عن موضوع جواز التطرف في أمور غير التي حلت في مرسوم الدعوة لمود الاستعداد غير العادى	لجنة الحفانية	١٧ مارس سنة ١٩٣٧	٤٤
٦٩ و ٧٠

رقم المحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي قدّمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
٤٥	٧ مارس سنة ١٩٣٧	لجنة الحفائية	تقرير اللجنة عن تنفيذ الحكم الصادر من محكمة البروق في قضية الخالفة رقم ٧١٩٩٦ لسنة ١٩٣٦ على حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك برئاسة قضاها ٥٠٠ علم في مخالفة سيارة	٧١,٧٠
٤٦	»	لجنة فحص الاقتراحات والمراض	تقرير اللجنة عن المراض التي فصلت فيها في ٣ مارس سنة ١٩٣٧	٧٦-٧١
٤٧	٢٤ مارس سنة ١٩٣٧	لجنة الأذنة والمعاد الفينة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بتعديل لأحة النذور	٧٧
٤٨	»	لجنة فحص الاقراشات والمراض	تقرير اللجنة عن الاقتراحين اللذين فصلت فيما في ١٠ مارس سنة ١٩٣٧	٧٨
٤٩	»	»	تقرير اللجنة عن المراض التي فصلت فيما في ١٠ مارس سنة ١٩٣٧	٧٨-٨٢
٥٠	»	لجنة المواصلات	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء كبرى على تزمة الإستراتيجية أو عوامة تجاه بلدة المدية تسهلا للمواصلات	٨٢
٥١	»	»	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحد مبدء بك بتعديل السكة الزراعية ما بين الزقازيق وبيت عمر	٨٣
٥٢	»	»	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بضم جبرى بمر الشينى إلى مصلحة الطرق والتجارى وإصلاحهما وجعلهما من الطرق الزراعية	٨٣
٥٣	»	لجنة المالية والمبارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ١٩٩٣١ جنيه في ميزانية وزارة المعارف العمومية لتكاليف اشتراك الحكومة المصرية في معرض باريس	٨٤-٨٦
٥٤	٢٥ مارس سنة ١٩٣٧	لجنة الحفائية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون خاص بإيقاف البيع الجبرية في بعض الأقطان الزراعية	٨٨,٨٧
٥٥	»	»	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بتعديل الرسومين بقانونين رقمى ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٣٦ بشأن تجسيد ومدة أجال فروض البنك القارى الزراعى المصرى والبنك القارى المصرى	٨٨
٥٦	٣١ مارس سنة ١٩٣٧	لجنة الصحة	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء مستشفى قروى ببلدة مشقول السوق	٨٩
٥٧	»	»	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بدم مستطعين بناحية أبو صير مركز سمند	٨٩
٥٨	»	»	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم مرسى وزيريك بنقل سلطنة بندريا إلى موقع آخر بعيد عن المساكن	٩٠
٥٩	»	لجنة المالية والمبارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ٣٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الخارجية للصاريف اللازمة للمؤتمرات والاجازات بموترو ودخول مصر عصبة الأمم وبيتة الشرف التي يستل الحكومة المصرية في حفلة توزيع حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى	٩١,٩٠
٦٠	٧ أبريل سنة ١٩٣٧	»	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ٤٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسة التجاوز المتوقع حصوله في المصروفات العمومية	٩٢,٩١

رقم الصفحة	الموضوع	اللجنة التي تقدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم المجلد
٩٢	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإعادة إدراج مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للشروع في إنشاء طريق ملاحي نهري يربط مدينة طنطا بمصر والإسكندرية	لجنة الأشغال	٧ أبريل سنة ١٩٣٧	٦١
٩٢	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حفي أبو الفضل اقتدى بإعفاء موظفي مصلحة الحياض الفاطنين بالجبل الأصفر بمساكن الحكومة من اجرة السكن أسرة بموظفي وزارة الصحة العمومية المقيمين بالخانكة	"	"	٦٢
٩٢ و ٩٤	تقرير اللجنة عن الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد إسماعيل أباطه بك	لجنة الأمانة الداخلية والطعون	١٤ أبريل سنة ١٩٣٧	٩٣
٩٤ و ١٠٣	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية لمكافحة حي الملايا	لجنة المالية والجوارك	"	٦٤
١٠٤ و ١٠٥	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣.٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لشراء كمية من الشعير لتوزعها على أهالي شبه جزيرة سيناء بصفة منحة	"	"	٦٥
١٠٥ و ١٠٩	تقرير اللجنة عن الاقتراحات التي فصلت فيها في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧	لجنة فحص الاقتراحات والرائض	٢١ أبريل سنة ١٩٣٧	٦٦
١٠٧ و ١١٥	الرائض التي فصلت فيها في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧	"	"	٦٧
١١٦ و ١٢٤	اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإنشاء مدرسة صناعية لتيات بطنطا	لجنة المعارف	"	٦٨
١٢٥	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإنشاء مدرسة للفنون الطرزية بطنطا	"	"	٦٩
١٢٦ و ١٢٩	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بتشجيع صناعة نسج القطن والصوف والحريز والكتان	"	"	٧٠
١٣٠	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإنشاء مكتب زراعي لتعليم صناعة المنتجات الزراعية بمدينة طنطا	"	"	٧١
١٣١ و ١٣٠	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإنشاء مدرسة للفنون والصناعات أو مدرسة للفنون التطبيقية بطنطا	"	"	٧٢
١٣١ و ١٣٢	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد أمين حزب بتقرير أمانة لوططين غير الفتيين والصدول عن إجراء استعانات لم وجواز قتلهم من مدرسة لأخرى	"	"	٧٣
١٣٢ و ١٣١	تقرير اللجنة عن اقتراح مشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي رمضان الطوبجي بتخفيض الإيجارات الزراعية عن سنتي ١٩٣٢ - ١٩٣٣ و ١٩٣٣ - ١٩٣٤ الزراعيتين	لجنة الحفانية	"	٧٤
١٣٣ و ١٣٢	تقرير اللجنة عن طلب رقم الحصة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم الشيخ يوسف يوسف الشروبي ليعير في إجراءات قضائية الجناية رقم ١٢ كافر الشيخ	"	"	٧٥
١٣٤	سنة ١٩٣٧	"	"	

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجهة التي تقدمت بالتقرير	الموضوع	رقم الصفحة
٧٦	٢١ أبريل سنة ١٩٣٧	لجنة الأمور الداخلية	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم عبد الستار الباسل بك بإنشاء مركزى بوليس بمديرية القويم أحدهما في بلدة الفرق والآخر في بلدة سيل ١٣٥ و ١٣٤	
٧٧	"	"	تقرير اللجنة عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المقيم الدكتور عبد المرزق السجيزى بك بإغلاق بيوت الدعارة ومنع التبتك في الشوارع وفرض ضريبة على الشبان القادرين والمحبين عن الزواج ١٣٧ و ١٣٥	
٧٨	٥ مايو سنة ١٩٣٧	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة المالية زيادة على الاعتماد المدرج لتنفيذ الأحكام القضائية ١٣٨ و ١٣٩	
٧٩	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بإنشاء قسم مستقل لضباط في مدرسة البوليس والإدارة المقررة تكاليفه بمبلغ ٣٥,٠٠٠ جنيه ١٤١ و ١٤٠	
٨٠	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٧,٥٢٥ جنبا في ميزانية وزارة الحربية والبحرية زيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية لتسييد الطريقين من فركة إلى مرسى مطروح ومن البوابة إلى البحيرة ١٤٣ و ١٤١	
٨١	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ عن صيد الأسماك ١٤٤ و ١٤٥	
٨٢	"	"	تقرير اللجنة عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم صلاح الدين الشواربي بك بمساعدة ملاك العرب غير المدينين على إنشاء عرب نموذجية بإقراضهم سلفا من بنك التسليف الزراعي يستندونها على أقساط سنوية ١٤٦	
٨٣	١٩ مايو سنة ١٩٣٧	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد قدره ٣٧٩,٠٠٠ جنيه في الحساب الخاص بمصرفات تنفيذ المساعدة المصرية الإنجليزى بوضع تحت تصرف وزارة المواصلات ١٤٧ و ١٥٣	
٨٤	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٦,٣٥٦ جنبا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ زيادة على الاعتمادات المدرجة في الباب الأول من ميزانية ديوان جلالة الملك ١٥٣ و ١٥٥	
٨٥	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٦٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية باقي ثمن الشمر الذي وزع على أهالي الصحراء الغربية في سقى ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ١٥٥ و ١٥٦	
٨٦	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨٢١ جنبا في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية الجواز في البابين الثانى والثالث من ميزانية مصلحة الحدود ١٥٦ و ١٥٨	
٨٧	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٩٣١ جنبا في ميزانية وزارة الخفانية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية لتسوية الجواز في جملة اعتمادات البابين الثانى والثالث ١٥٨ و ١٦٠	

رقم الصفحة	الموضوع	الجنة التي تقدمت التقرير	تاريخ الجلسة	رقم الملحق
١٦٠-١٦٢	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بنزع اعتماد إخطاف قديمه ١٠٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية التجاوز في بند المكافآت للمفتقرين عند انتهاء مدة خدمتهم الإثرية	لجنة المالية والجمارك	١٩ مايو سنة ١٩٣٧	٨٨
١٦٢-١٦٣	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بنزع اعتماد إضافي قدره ٣٠٠٤١ جنهما في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية التجاوز في الباب الأول من ميزانية مصلحة الطبعات	»	»	٨٩
١٦٣-١٦٤	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية	»	—	٩٠
١٦٤-١٧٨	المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء	—	—	—
١٧٩-٢٤٦	خطاب سالي وزير المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ عند تقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب بمجلسي ١٧ و ١٨ مارس سنة ١٩٣٧	—	—	—
٢٤٧-٢٦٩	تقرير اللجنة عن السياسة المالية العامة	لجنة المالية والجمارك	٣١ مايو سنة ١٩٣٧	—
٢٦٩-٢٧٠	قسم ١ "خصومات ومرتبات وديوان جلالة الملك"	»	٨ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٢٧١	قسم ٢ "مجلس الوزراء"	»	»	—
٢٧١-٢٧٢	قسم ٤ "وزارة الخارجية"	»	»	—
٢٧٢-٢٧٣	قسم ٥ "وزارة المالية"	»	»	—
٢٧٣-٢٩٠	قسم ٨ "وزارة الداخلية"	»	٩ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٢٩٠-٢٩٦	قسم ١٤ "وزارة الحربية والبحرية"	»	١٤ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٢٩٦-٣٠٧	قسم ٦ "وزارة التجارة والصناعة"	»	١٥ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٣٠٧-٣٠٩	قسم ١٦ "ساعات ومكافآت"	»	٢١ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٣٠٩-٣١٠	قسم ١٧ "الدين العمومي"	»	»	—
٣١٠-٣٢٢	قسم ١٠ "وزارة الخفانية"	»	٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٣٢٢-٣٣٣	قسم ٧ "وزارة المعارف العمومية"	»	٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٣٣٣-٣٣٦	قسم ١٢ "وزارة الزراعة"	»	٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٣٣٦-٣٣٨	قسم ١٣ "وزارة المواصلات"	»	٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧	—
٣٣٨-٣٣٩	قسم ١٥ "البيئات العامة"	»	٥ يوليو سنة ١٩٣٧	—
٣٣٩-٣٤٩	قسم ١١ "وزارة الأشغال العمومية"	»	»	—
٣٤٩-٣٦٠	قسم ٩ "وزارة الصحة العمومية"	»	٦ يوليو سنة ١٩٣٧	—
٣٦٠-٣٦١	بيان حضرة الدكتور المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الصحة العمومية بمجلس النواب في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧	»	»	—

رقم الملحق	تاريخ الجلسة	الجنة التي قامت بالقرار	الموضوع	رقم الصفحة
—	١٢ يولييه سنة ١٩٣٧	لجنة المالية والجمارك	مصلحة السكك الحديدية والتلفونات ٣٦٤-٣٧١	
—	»	»	الإيرادات ٣٧٢-٣٧٨	
—	»	»	تعديلات مشروع ميزانية الدولة ٣٧٩-٤٠٥	
—	٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧	»	قسم ١٨ "مصاريف غير منظورة" ٤٠٦	
—	»	»	مشروع قانون يربط ميزانية الدولة ٤٠٧-٤١٢	
٩١	١٤ يونيو سنة ١٩٣٧	»	قرار اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٣,٣٨٤ جنيف في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٦ "وزارة المالية" (مصلحة الأملاك الأميرية) ثمة للأملاك العائلة السنوية في سيوه واثرون في الصحراء الغربية ... ٤١٣ و ٤١٤	
٩٢	»	»	قرار اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١٥,٢٠٠ جنيف في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٩ "وزارة الداخلية" لتسوية تجاوز البايين الأول والثاني ٤١٥-٤١٧	
٩٣	»	»	قرار اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ جنيف في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١٤ "وزارة المواصلات" للأعمال اللازمة لإعادة بناء مار الأشراف وإنشاء مساكن البحارة في السويس ٤١٧-٤١٩	
٩٤	»	لجنة الأمور الداخلية	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من المرحوم الشيخ إبراهيم عبد الحيد نوار برفع مستوى حدود ليريس ٤٢٠ و ٤٢١	
٩٥	»	»	تقرير اللجنة عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبدالستار الجاسل يك تعديل المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٥ ... ٤٢١-٤٢٤	
٩٦	»	لجنة فحص الاقتراحات والعرائض	قرار اللجنة عن الاقتراحات التي فصلت فيها يوم ١٩ ماي سنة ١٩٣٧ ٤٢٥-٤٢٨	
٩٧	»	»	» البراءة التي فصلت فيها يوم ١٩ ماي سنة ١٩٣٧ ٤٢٨-٤٣٣	
٩٨	»	لجنة الشؤون الخارجية	» الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد عبد اللطيف أفندي برص شأنه تمثيل السياسي ٤٣٣-٤٣٥	
٩٩	٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧	لجنة المواصلات	تقرير اللجنة عن مشروع القانون الموافقة على الشروط المالية لاختلاف تقدير مصلحة البريد المصري ومصلحة البريد البريطانية لقل ما تصوره مصريين بريد الدورية الأولى بطريق البحر ٤٣٥-٤٣٧	
١٠٠	»	لجنة المالية والجمارك	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١٧,٥٥٣ جنيف في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٨ "وزارة المصارف العمومية" لتسوية تجاوز البايين الأول والثاني ٤٣٨-٤٤٠	
١٠١	٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧	لجنة الحفانية	تقرير اللجنة عن طلب رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم إبراهيم عفرانج لشم في إجراءات القضية الجنائية رقم ٨٨ لسنة ٦٧ قضائية محكمة مصر المختلطة ... ٤٤٠	
١٠٢	»	لجنة المالية والجمارك	قرار اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠,٠٠٠ جنيف في القسم ٦ "وزارة المالية" (مصلحة الأموال المتفرقة) لتسوية تجاوز مصاريف الانتقال وطلب السفر والتمهل ٤٤٠ و ٤٤١	

[illegible]

رقم المصحح	تاريخ الجلسة	اللجنة التي قلمت التقرير	الموضوع	رقم الصفحة
١٣٦	٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧	لجنة المالية والمصارف	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٧,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية التجاوز في القسم ١٧ "مساكنات ومسكّنات"	٥٧١ و ٥٧٢
١٣٧	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن مشروع ميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	٥٧٣ و ٦٠٣
١٣٨	٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧	لجنة المعارف	" " " قانون بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية	٦٠٤ و ٦٠٦
١٣٩	"	لجنة الحفائفة	" " " بتعديل المرسوم الصادر في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بإلحاق بعض المناطق التابعة لأنشاص الحدود بالقضاء الإداري	٦٠٦ و ٦١٠
١٤٠	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزنا في الإبتدائية	٦١٠ و ٦١١
١٤١	"	لجنة الحربية	" " " بإنشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان حرب الجيش	٦١٢ و ٦١٣
١٤٢	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	" " " بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤,٨٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧	٦١٣ و ٦١٥
١٤٣	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بإعتماد الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦	٦١٥ و ٦٣١
١٤٤	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بإعتماد الحساب الختامي للعام الأزهري والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية	٦٣١ و ٦٣٢
١٤٥	"	لجنة التجارة والصناعة	تقرير اللجنة عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المصطفى الدكتور عبد العزيز المصطفى بك بشأن تشجيع مربيعة وفتح القطر والصوف والحمر والكتان	٦٣٢ و ٦٤٤
١٤٦	"	لجنة الحفائفة	تقرير اللجنة عن مشروع قانون تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة	٦٤٥ و ٦٨٣
١٤٧	٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المصطفى حسين الشريبي بك	٦٨٤
١٤٨	"	"	تقرير اللجنة عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المصطفى إبراهيم جعفران	٦٨٤ و ٦٨٧
١٤٩	"	"	تقرير اللجنة عن الطعن المقدم في انتخاب حضرة الشيخ المصطفى خليل طرس بك	٦٨٧ و ٦٩١
١٥٠	"	لجنة المالية والمصارف	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يحدد فرض الضريبة الجبرية ومشروع القانون الخاص بصوم الإنتاج على البرلمان	٦٩١ و ٦٩٣
١٥١	"	لجنة للمعارف	تقرير اللجنة عن مشروع قانون بتعديل نسبة الدرجات الواجب الحصول عليها للتخرج وتنظيم دخول امتحان البكالوريا في كليات الجامعة المصرية	٦٩٣ و ٦٩٤
١٥٢	"	لجنة الشؤون الخارجية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون الموافقة على مساعدة الإقامة بين مصر وتركيا	٦٩٤ و ٦٩٧
١٥٣	"	"	تقرير اللجنة عن مشروع قانون الموافقة على اتفاق الجنسية بين مصر وتركيا	٦٩٧ و ٦٩٩
١٥٤	"	لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية	تقرير اللجنة عن مشروع قانون يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨	٧٠٠ و ٧٠٧

رقم الصفحة	الموضوع	الجهة التي تقدمت بالقرار	تاريخ الجلسة	رقم المصنف
٧٠٩ و ٧٠٨	تقرير اللجنة من مشروع قانون وضع احتياذ إصاف قدره ٢٠,٠٠٠ جنيه لإقامة تصدير القمح	لجنة المالية والمصارف	٢٧ يولي سنة ١٩٣٧	١٥٥
٧١٤-٧١٠	تقرير اللجنة من مشروع قانون وضع احتياذ إصاف قدره ٥٩,١٣٠ جنيهاً لتحصين حالة القويص	"	"	١٥٦
٧١٤ و ٧١٣	تقرير اللجنة من مشروع قانون وضع احتياذ إصاف قدره ١٠,٠٠٠ جنيه لاشتراك مصر في عصبة الأمم	"	"	١٥٧
٧٥٩-٧١٥	تقرير اللجنة من مشروع قانون السفريات	لجنة الخزانة	"	١٥٨
٧٧١-٧٦٠	المواثقة مع الإضافة المبرمة مع الشركة العالمية لتجارة السويس البحرية	لجنة المالية والمصارف	"	١٥٩
٧٧٣-٧٧١	تقرير اللجنة من مشروع قانون بوضع نظام جديد لامتحان القبول الثاني في بعض المدارس	لجنة المعارف	"	١٦٠
٧٧٥-٧٧٣	تقرير اللجنة من مشروع قانون بوضع اللائحة الأساسية لمدرسة الفنون الجميلة العليا	"	"	١٦١
٧٧٧ و ٧٧٦	بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥ بوضع لائحة للمدارس التجارية المتوسطة	"	"	١٦٢
٧٧٧	تقرير اللجنة من مشروع قانون بتعديل المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم رياض الأطفال	"	"	١٦٣
٧٧٨ و ٧٧٧	تقرير اللجنة من مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون الخاص بتنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتناع شهادة إتمام الدراسة الابتدائية	"	"	١٦٤
٧٧٨	تقرير اللجنة من مشروع قانون بتعديل بعض مواد القانون الخاص بتنظيم المدارس الثانوية للبنين وامتناع شهادة الدراسة الثانوية	"	"	١٦٥

مَجْلَسُ الشُّبُوحِ

لمصر مبرزة مظاهر نهضة العظيمة وآثارها الخالدة النفيسة دون غير ذلك من الحواشي غير الموفقة .

ولما كانت اللجنة ترى أن معظم الوقت الملائم للإعلان عن السياحة في مصر هذا الشتاء قد فات، ولأنها ترى أن يكون نشر الإعلانات المطلوب من أجلها الاحتاد ذا نفع في الدعوة للسياحة في مصر في الشتاء القادم ولذا توصي اللجنة مع ما لا ترى فيه بأساً في التصاعد منذ الآن مع كبريات الصحف الإنجليزية والأمريكية على نشر هذه الإعلانات أن يراعى تسلسل هذا النشر على أن يكون دورياً ومتواصلًا حتى أوائل الخريف القادم مع الاعتلال منه في أشهر الصيف .

٢ - فيما يتعلق بمبلغ أربعة آلاف جنيه المزمع أن يعهد إلى شركة كوك وولفم بإتقائه في سبيل الاختراق مع بعض كبار الكتاب الإنجليزي تصنيف كتيب دعائي عن مصر على أن يحمل بالصور ويبلغ منه ٧٥,٠٠٠ نسخة توزع في أنحاء العالم مجاناً . ترى اللجنة أن تكون البداية لمصر من هذه الناحية شاملة أيضاً للأقطار التي لا تتكلم الإنجليزية وتوصي بناء على ذلك بأن يكون الكتيب باللغات الإنجليزية والفرنسية والإيطالية والألمانية والإسبانية والبلاد الأوروبية والأمريكية وباللغة العربية الأقطار الشقيقة التي يجب على مصر أن تتعهد ملحقاً فيها من التفوق المادي والأدبي بما يوازيه من البداية ويترتب عليه من وجوب تشجيع أبناء هذه الأقطار على السياحة في مصر والتعرف إلى أهلها وما فيها من مظاهر النهضة والرقى .

٣ - ترى اللجنة وجوب إقتران الدعوة للسياحة في مصر بإتخاذ الإجراءات الكفيلة راحة السائحين وعدم إقتال عواظهم بإعطاء الصفات .

ولذا توصي اللجنة بالعمل السريع على تبسيط إجراءات الحصول على تأشيرات السفر لفرض السياحة وتسهيل الإجراءات الحركية للسائحين وكذلك على تخفيض أجور الفنادق الكبرى وبرامج السياحة وإتباع تخفيضها كبراً لا يقل عن ثلاثين في المائة وتنفيذ ترتيبات للسياحة بالدرجة الأولى والثانية براً وبحراً وفنادق بأجور إنمائية عمدة مقدماً دعاءاً وإياداً بين أمريكا وأوروبا ومصر وكذلك بالدرجة الثالثة بحراً والثانية براً وفنادق بحيث تكون هذه الأجور مخفضة وبمسيرة لنوع العادي من السائحين . مع مراعاة ما يقتضيه ذلك من تحسين عربات الدرجة الثانية بالسكك الحديدية المصرية إلى الدرجة التي تلائم هذه الترتيبات . وتشجع التوسع في إنشاء فنادق للدرجة الثانية على مثل ما هو موجود منها في البلدان الأخرى المدة للسياحة وتحسين طرق السيارات المدة للسياحة وتشجيع التوسع في استئصال الأوتوكارات .

ملحق رقم ١

جلسة يوم الأربعاء ١٦ شوال سنة ١٣٥٥
(٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ زيادة على الاعتماد المدرج للدعاية لتشجيع السياحة

(القرض حاضرة للشيخ المحترم أحمد كامل بك)

بجلسة ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أحال المجلس على لجنة المالية مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية الخالية القسم ٧ " وزارة التجارة والصناعة " الباب الثالث " أعمال جديدة " على أن يؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام وذلك زيادة على اعتماد عشرة آلاف جنيه المدرج في الميزانية للدعاية لتشجيع السياحة .

وقد عقدت اللجنة جلسة يوم ٢٨ ديسمبر لبحث هذا المشروع وراجعت مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء وأقرال حاضرة صاحب المال ومدير التجارة والصناعة في أثناء مناقشة المشروع في مجلس النواب .

ولما كان الاعتماد المطلوب تنفيذ مشروع جديد في نوعه فإن اللجنة بعد تليل النظر فيه واستعراض مواطن الاعتراض عليه قد رأت مع ذلك أن تشير على المجلس بإقراره مؤمنة أن تأتي النتيجة بما يريد إضاق هذا المال .

وترى اللجنة أن تشير إلى ما ينبغي إتقائه من احتياطات لإدراك الغرض المقصود من فتح الاعتماد وكفالة نجاح الجهود الموجبة إلى تنشيط السياحة في مصر ، تلك الاحتياطات التي تبين اللجنة فيما يلي وجوبها المتبعة :

١ - فيما يتعلق بإلزام المخصص من الاعتماد للإعلان في الجرائد الإنجليزية والأمريكية وقدره ٣٠,٠٠٠ جنيه تحتف اللجنة نظر المجلس إلى ضرورة أن تكون الإعلانات في تصورها وما تحمل على من الرسوم مشرفة

وترى اللجنة أن في مقدمة الإصلاحات الفاعلة الواجب تحقيقها استكمال التدابير المتشعبة لتشجيع السياحة محاربة آفة التسول المنتشرة في ماحصة القطر ومدته الكبيرة فقد عثت هذه الآفة في كل وقت وصمة لهذه البلاد . ولذا ترى اللجنة ضرورة التشديد في تنفيذ قانون منع التسول خصوصا وأن معظم المسؤولين من من الأشداء غير المأجزين عن الكسب من طريق العمل المنتج والقانون يقضى بمجازاتهم بالحبس أو السجن .

وإن اللجنة ترحب من المجلس توجيه نظر الوزارة إلى هذه الإصلاحات الجمهورية الواجب تحقيقها في أقرب وقت ولحق يدخل معظمها في عداد ما يجب عليا تحرر أغسنا قبل أن يكون واجبا لتشجيع السياحة .
وعل هذا توصي اللجنة بالمواظفة على مشروع القانون بالصيغة التي اقترحا مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٧ وزارة التجارة والصناعة "الباب الثالث" أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٤٠٠.٠٠٠ ج . م (أربعون ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج للسياحة لتشجيع السياحة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .
ثمس بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة

رئيس اللجنة بالنيابة
عبد الحيد سليمان

ملحق رقم ١

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تلقت وزارة المالية كتابا من وزارة التجارة والصناعة أشارت فيه إلى ما لتنشيط السياحة في مصر من الأهمية وعظم المنفعة - ولأن أن الظروف الالاصرة علامة لبذل مجهود خاص في هذا السبيل - وذكرت أن عل كوك

وأما نفقات البرنامج لفقدرة بتسعين ألف جنيه حسب التوزيع الآتي :

٣٠.٠٠٠ للإعلان في الجرائد الإنجليزية والأمريكية .

٤.٠٠٠ دعوة الحكومة المصرية لكبار رجال الصحافة الإنجليزية والأمريكية لزيارة مصر وضياقتهم على نفقتنا .

٤.٠٠٠ ليتول عمل كوكك وولده الانعلاق مع بعض كبار الكتاب الإنجليزي لتصنيف كتيب دعائي من مصر على أن يعمل بالصور وطبع منه ٧٥.٠٠٠ نسخة توزع في أنحاء العالم مجانا .

١٠.٠٠٠ عمولة لشركات السياحة التي تمتددا الحكومة المصرية .

٣.٠٠٠ لطبع الإعلانات والنشرات وإعداد النماذج وعرضها في واجهات شركات السياحة على اختلافها .

٥٠.٠٠٠

وتذكر وزارة التجارة أنها درست الاقتراحات واحدا واحدا فإتباها لحة ومن الخيروضعها موضع التنفيذ بالقيود الآتية :

(١) ألا يكون الإعلان في الجرائد للترويج لشركة سياحية دون أخرى وإن يذكر بين مختلف أسماء شركات السياحة المتعددة مكتب جمعية لتنشيط السياحة في لندن وفي نيويورك .

(٢) أن تكون دعوة كبار رجال الصحافة باسم الحكومة المصرية وأن يكون سفرهم مجرا على براونشركة مصر لللاحة .

(٣) أن تتطلع الحكومة على عمديات الكتيب الذي سيصنف وتوافق عليه قبل طبعه .

(٤) أن يوزع مبلغ الألف جنيه المخصص للإطانات والنماذج على مختلف شركات السياحة بنسبة مجهود كل واحدة .

(٥) أن تخصص لشركات السياحة التي تمتددا الوزارة عمولة على كل سائح يقضي في مصر سبعة أيام كاملة على الأقل بحيث يوزع مبلغ عشرة آلاف جنيه المخصص لهذا الغرض على مختلف شركات السياحة التي تمتددا الوزارة بنسبة عدد السياح الذين وافروا براونشركتها ومجموع السياح وعلى زيادة ٢٥ ٪ في العمولة للسافرين على براونشركة مصر لللاحة .

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي تصه يقدم إلى البرلمان .

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٧
«وزارة التجارة والصناعة» الباب الثالث «أعمال جديدة» أتعاد إضافي نفقه
٤٠,٠٠٠ جنيه (أربعمائة ألف جنيه) زيادة على الاتحاد المدرج للحماية
لتشجيع السياحة .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والتجارة والصناعة تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

صدر نواى عاين في ١٢ وصاد سنة ١٣٥٥ (٢٦ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

ملحق رقم ٢

جلسة يوم الأربعاء ٧ ذى القعدة سنة ١٣٥٥

(٢٠ يناير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحماية

عن الطلب المقدم من وزارة الحماية برفع الحماية البرلمانية عن
حضرة الشيخ المحترم عبد الستار حسن عمران الذى للسير
في إجراءات الخافقة رقم ٩٠٤ دشنا سنة ١٩٣٦ وهو الطلب الذى
قر المجلس بجلسته التى عقدت في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ إحالته
إلى لجنة الحماية فنظر في ٦ يناير سنة ١٩٣٧

(انظر حضرة الشيخ المحترم حسن تيه المصرى بك) .

اطلعت اللجنة على كتيب وزارة الحماية والمكتب الخاص بالخافقة
المذكورة وتبين لها أنه سبب رفع دعوى الخافقة هو إتهامه مطعن
للنلال بنير ترخيص فوات أن ليس هناك ما يهو التمسك بالحماية
البرلمانية .

لذلك :

قررت اللجنة بالإجماع رفع الحماية البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم
عبد الستار حسن عمران انتهى السير في إجراءات الخافقة رقم ٩٠٤ دشنا
سنة ١٩٣٦ م

محرم ٦ يناير سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة

حسن تيه المصرى

(٦) أن يتولى عمل كوك وولده تنفيذ البرنامج المروض باعتباره وكلا
عن مصلحة السياحة من غير أن يكون له حق في تخاضى أى أجر من الحكومة
لمصرية على تكاليف هذه إلا ما نص عليه صراحة في البند الخامس .

(٧) أن يقدم عمل كوك وولده لمصلحة السياحة وكذلك الشركات التى
اعضنتها الوزارة كشف حساب الاستحقاق مؤيدا بالمستندات الدالة على
القيام بالعمل طبق المواصفات والقيود التى اتفق عليها .

(٨) أن يتعهد عمل كوك وولده بالعمل على تخفيض أجور السفر على
البواخر النيلية التابعة له بحيث تسائل الأجور على بواخر شركة مصر للراحة
النيلية والألا يتبع بسبب قيام الحكومة بتنفيذ برنامجها الدفاعى عن الترويج
لشركته كما كان يفعل في الماضى .

(٩) أن يسمى عمل كوك وولده مع شركة الفنادق إلى تخفيض أجورها
تخفيضاً محسوماً وأن يتساوى في العمل مع شركات بنك مصر على العموم
وشركة مصر للراحة على الخصوص .

وقد تم الاتفاق مبدئياً على هذه الشروط مع الشركة ، على ألا يعتبر هذا
تالياً إلا بعد إقرار مجلس الوزراء والبرلمان - واتفق على البدء فوراً في
التغيز في حدود الاتحاد المدرج في الميزانية (باب ٣ من ميزانية وزارة التجارة
لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧) .

وقد بحثت اللجنة المالية الاقتراحات المتقدمة فترأت إقرارها - على أنه
نظراً لأن هناك جمعية قائمة لتنشيط السياحة تتقاضى إعانة من الحكومة
وتتقاضى ما تنفق به بالإعلانات والحماية السياحية في مصر في الجرائد
والجرائد والنشرات ، لذلك يحسن توجيهاً للجهود وتحقيقاً للفوائد المرجوة
أن تتصل شركة كوك بتلك الجمعية - عند توزيع المبلغ المقدر للإعلان
وهو ٣٠,٠٠٠ جنيه .

هذا وترى اللجنة المالية أن يخص بتوزيع مبلغ العمولة لشركات السياحة
١٠,٠٠٠ جنيهه أن يراعى عند ذلك التوزيع عدد السائحين ومدة إقامتهم
في مصر .

واللجنة تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للترك بإقراره وتوطئة
لعرضه على البرلمان .

وأي رفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض م

الرئيس

مكرم حيد

الناشرة في ١٨ نوفمبر سنة ١٩٣٦

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناؤه على ما عارضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

ملحق رقم ٣

جلسة يوم الأربعاء ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٥

(٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمبارك

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٤,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(الوزير: حضرة الشيخ المرحوم أطون إيجيل بك)

أحال المجلس بمجلسه ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٤,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" المبرع ٥ - "مصطبة التنظيم" الباب ٢ "مصرفات عمومية" زيادة على الاعتمادات المقررة لأجور العمال.

فاجتمعت اللجنة في يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧. فنظر مشروع هذا القانون فاطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وعلى أصل المشروع المقدم من الحكومة والتعديل الذي أدخله عليه مجلس النواب وتباحث فيه بحضور حضرة متولي وزارة الأشغال فبين لجنة أن وزارة الأشغال العمومية تفرقت في أكتوبر سنة ١٩٣٢ - نظرا لقصاصة المالية - تنفيذ أجور العمال بطبقة ٥ ٪ عن خمسة الأيام الأول من الأسبوع و ١٠ ٪ عن اليومين السادس والسابع. ولا يزال التخفيض مستمرا إلى الآن.

وقد شكوا العمال من هذا التخفيض وألحوا في الشكوى متمسكين النظر في تحسين حالتهم لما يعانون من بؤس شديد.

ولما كانت أجور هؤلاء العمال ضئيلة من الأصل فإنه من المحقق أن هذا التخفيض قد أضربهم من الرحمة إن لم يكن من الحق رفع التخفيض زوال أسبابه ورد الأجور إلى ما كانت عليه قبل أكتوبر سنة ١٩٣٢

وقد كان الاعتماد المطلوب مقفرا في أصل المشروع يبلغ ٦,٠٠٠ جنيه إلا أن لجنة المالية بمجلس النواب خفضته إلى مبلغ ٤,٠٠٠ جنيه وهو ما جادل معقله الخصم المقتضى رقه في السنة الباقية من السنة المالية الحالية وهي أربعة أشهر (من يناير إلى أبريل) وذلك ببناء على ما ورد في مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى رئاسة مجلس الوزراء من أن مجموع التخفيض في السنة يبلغ ١٢,١١٦ جنيها.

ولجنة المالية بمجلس الشيوخ توافق على الاعتماد المخفض إلى ٤,٠٠٠ جنيه وعلى مشروع القانون مسددا بالصيغة التي أتوها مجلس النواب بمجلسه ١١ يناير سنة ١٩٣٧ وهي :

مشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صوّتوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٥ "مصطبة التنظيم" الباب ٢ "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي قدره أربعة آلاف من الجنيئات (٤,٠٠٠ جنيه) زيادة على الاعتمادات المقررة لأجور العمال.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام.

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه.

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

وتتشرف اللجنة بأن ترفع إلى هيئة المجلس الموقرة هذا التقرير وتزجوا الموافقة على مشروع القانون بالصيغة المنقحة ما

السكبر الكبير البرلماني
أطون إيجيل
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

ملحق رقم ٤

جلسة يوم الأربعاء ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٥

(٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

قرار لجنة المالية والملاك

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بإنشاء حساب خاص لمصرفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية وفتح اعتماد قدره ٣١,٠٠٠ جنيه في ذلك الحساب من أصل تكاليف إنشاء الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية

(المقرر حصره الشيخ الحضر المرحوم أبو بكر) .

واقف مجلس النواب في جلسته المنعقدة في ١١ يناير سنة ١٩٣٧ على مشروع قانون بإنشاء حساب خاص لمصرفات الناشئة عن تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية وفتح اعتماد قدره ٣١,٠٠٠ جنيه في ذلك الحساب الخاص من أصل تكاليف إنشاء الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية .

وقد أحال مجلس الشيوخ هذا المشروع على لجنة المالية في جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧

فطلعت اللجنة في جلسة في ٢٥ يناير لمبحث المشروع المذكور وأطلعت على مذكرة وزارة المالية لمجلس الوزراء وعلى مناقشة مجلس النواب . ثم وقد حضر جلستها حضرا مندوبي وزارة المالية والمواصلات لمبحث البيانات والإيضاحات التي طلبتها اللجنة .

تنص المادتان الأولى والثانية من مشروع القانون المطروح على المجلس على أن يفتأ حساب خاص لمصرفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية بموجب فيه الاعتمادات التي يقررها لهذا الغرض ، وأن يؤخذ الاعتمادات التي تخرج من ذلك الحساب من الأقساط العام ، مع ترجيل مايتبقى منها بدون استهلاك في نهاية السنة المالية إلى السنة المالية التالية وذلك استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢ من المذكرتين الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣

وقد وافقت اللجنة على إنشاء هذا الحساب الخاص وعلى ترجيل الاعتمادات الباقية بدون صرف في آخر السنة المالية للأسباب التي تبينها فيما يلي :

١ - أن إنشاء هذا الحساب الخاص يساعد البرلمان على الإشراف التام على المصروفات المخصصة لتنفيذ المعاهدة .

والواقع أنه لو أدرجت هذه المصروفات ضمن مصروفات الدولة العادية لصب على عائد بحث ميزانية تحليلها تحليلين من ورثة هذين الوعيين من المصروفات . ثم قد يكون من المستطاع بيان ذلك في باب الأعمال الجارية بتدنا تظهر الأعمال المطلوبة بصيغة عادية والأعمال المطلوبة

ملحق رقم ٣

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

يؤخذ من كتاب لوزارة الأشغال العمومية تاريخه ١٢ نوفمبر سنة ١٩٣٦ أن أعمال مصلحة التنظيم كانوا رفعوا شكوى عديدة يتسببون فيها الظفرق أمرهم لأنهم يمانون بإسما شديدا وسبق أن بحثت وزارة الصحة هذه الشكاوى وتقدمت بمذكرة اقتراحات لتعيين حال هؤلاء العمال وهذا الاقتراحات لا تزال موضع البحث .

وبن الوسائل التي أوصت بها وزارة الصحة رفع التخفيضات التي توقع على أجور العمال المذكورين منذ سنة ١٩٣٢ وهي عبارة عن خصم ٥ ٪ من الخسنة الأيام الأول من الأسبوع و ١٠ ٪ من اليومين السادس والسابع منه وكانت هذه التخفيضات تقدرت في أكتوبر سنة ١٩٣٢ نظرا للزيادة المالية ولا تزال يعمل بها الآن .

ويرتقب على رفعها زيادة المبلغ الذي يدفع أجورا حسب البيان الآتي :

بند	
٤,٣٥٥	لعمال الطرق سنويا .
٦,٢٤٤	النفقات .
١,١٣٥	قسم مياه البيرة والجزيرة .
٣٨٢	تنظيم حلوان .

١٢,١١٦

وأما عن الفترة الباقية من السنة المالية الخاضعة للمبلغ يتقرر بنحو ٦,٠٠٠ ج.م. ولما كانت وزارة الأشغال تتأخر على وزارة الصحة في هذا الموضوع فهي تطلب فتح اعتماد إضافي قدره ٦,٠٠٠ ج.م. في ميزانية المصلحة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ليشتمل لما رفع الخسومات المتأخر ذكرها تحسبا لحال العمال .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فوافقت بإيجابه على أن تبحث الحالة من جميع وجوهها بتامسة مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ واللجنة تنشر رفع الأمر إلى مجلس الوزراء لإقرار الاعتماد المذكور مع توزيعه كما يأتي :

بند	
٦,٣٥٠	بند ٦ - مصاريف صيانة الشوارع .
٣,١١٠	٧ - مصاريف كس الشوارع وعضلها وورثها .
٥٤٠	٢٦ - صيانة وترجيح .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض

تاريخه ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦

الرئيس
مكرم عبيد

والحكمة في هذه المسألة هو أن المزاينة تعرض على البرلمان قبل انتهاء السنة المالية وتعرض عادة متوازنة ويقرها البرلمان متوازنة قبل انتهاء السنة، وعند انتهائى السنة المالية يوضع الحساب الخاص فظهر الإعتمادات التي بقيت من غير استعمال ولو كان القانون يبين ترشيح هذه البقاي أرسلت بدون رجوع إلى البرلمان وأضيفت اعتماداتها إلى اعتمادات ميزانية متوازنة فيفضل التوازن .

أما في الحالة المعروضة فالمصروفات مستوخذ من المال الإحتياطي وهو مال موجود تعرض حائه على البرلمان فلا خوف من المحذور المشار إليه لأن الإعتمادات تبقى في الحدود التي أقرها البرلمان مع حرمانه وجود المال الإحتياطي فضلا عن أن الأعمال الناشئة عن المعاهدة لا تتم في سنة واحدة بل تمتد تنفيذها على بضع سنوات فيحسن ألا يفرض السير في التنفيذ إجراءات شكلية جد أن يكون البرلمان قد أقر تكاليفها وأخذ هذه التكاليف من الإحتياطي .

٤ - وإذا ما أقرنا مبدأ إنشاء حساب خاص لمصروفات المعاهدة فؤخذ الإعتمادات التي تتدرج فيه من الإحتياطي العام مع ترشيح ما يتبقى بدون صرف في نهاية السنة إلى السنة التالية انتقلنا إلى المسألة الثالثة من مشروع القانون المطلوب فيها فتح اعتماد قدره ٣١٠,٠٠٠ ج.م .

وبناء على ما تقدم بيانه يؤخذ هذا الإعتماد من الإحتياطي العام ويدرج في الحساب الخاص وهو مخصص لمباشرة العمل في الطريق المزد من القاهرة إلى الإسمايلية ، وهو أحد الطرق المينة يملص المسألة الثامنة من المعاهدة في الفقرة السادسة منها تحت حرف (ا) ويسبق هذا المبلغ في أعمال التهيئة والتأسيس في الجزء الأكبر من طريق الإسمايلية والقاهرة وهي أعمال الأكرية وإنشاء البناج واستيراد أجهزة الدبش اللازمة لتأسيس الطريق وتجهيزه من جانب واستيراد أجهزة البناج ومن البناج لطيفة الرصف وتفن المراسلات اللازمة لذلك لتسهيل السيارات المذكورة من نفقات وأجور . ويشمل هذا الإعتماد كذلك مرتبات (الموظفين الإقليميين لهذا العمل) علاوة على الموظفين الحاليين في مصلحة الطرق والكباري .

أما طول مسيرته تأسيسه من هذا الطريق بالإعتماد المطلوب فيبلغ ٧٧ كيلومترا من الإسمايلية إلى بليس (من الكيلو ٤٨ إلى الكيلو ١٢٥) .

ولسا كان البرلمان قد أقر المعاهدة المتقدمة بين مصر وبريطانيا العظمى فإنه بات من المصلحة العامة لتسهيل في تنفيذ الشروط التي يترتب على تنفيذها جلاء الجيوش البريطانية من موانئها الحالية حتى تتفتح البلاد بحريتها واستقلالها الكامل وأمام هذه الشروط إنشاء الطرق وبناء القنات المخصوص عليها في المنطقة ومهام الإحتياطي العام موجودا فلا حاجة بنا إلى انتظار ما يمكن أن يبرره من الموارد الجديدة لتنفيذ هذه المشروعات .

لذلك رأيت بجهة المالية الموافقة على إنشاء الحساب الخاص وعلى فتح الإعتماد المطلوب على ألا يمد ذلك بوجه من الرجوع لإقرارا بجهة تكاليف

تنفيذا للمعاهدة . ولكن لا سيبل إلى ذلك في الأبرام الأخرى وينودها فيما يتعلق بالمصروفات الإدارية بقواعدها الموظفين والمستخدمين الإقليميين لقيام بهذه الأعمال . وعلى كل فإن عدم وجود هذا الحساب الخاص يفتح المجال أمام السلطة التنفيذية لتقل الإعتمادات . والصرف على بند من وفورات بند آخر مما لا يتحقق منه الرقابة الدقيقة للبرلمان على مصروفات الدولة المادية وعلى مصروفاتها غير المادية الناشئة عن تنفيذ المعاهدة .

يضاف إلى ذلك أن الحاجة قد تدعو الحكومة إلى فرض ضرائب مؤقتة من أجل تنفيذ المعاهدة .

وقد يقر البرلمان هذه الضرائب بصفة مؤقتة لسد حاجة ملحة . فيحسن ألا تخذ هذه الضرائب صفة الدوام على طريق إدراجها في إيرادات الدولة العادية . أما إذا استثنى الأمر عن فرض ضرائب مؤقتة وهو ما تزعمه الحكومة فكفى إفرا هذا الحساب الخاص وسيلة فعالة لمراقبة مصروفات التنفيذ في جميع تفاصيلها وقائنها .

٢ - أما المورد الذي ينفذ هذا الحساب الخاص أو عبارة أخرى الإعتمادات التي تتدرج فيه فإنها تؤخذ من الإحتياطي العام وهو المال الذي ادخرناه للظرائر والمجابهات والمصروفات غير العادية التي لا تستطيع موارد الدولة العادية أن ترواها . نظر أخذنا هذه المصروفات من إيرادات الدولة العادية لأسفرت النتيجة في الغالب عن عجز الإيرادات عن المصروفات فظهرت ميزانيتها غير متوازنة وهذا ما عملنا دائما على تخديده .

ولمعرض أن يقول : إننا كلفنا هناك عجز في الإيرادات عن سد المصروفات استطعنا حيلة أن نرجع إلى الإحتياطي لسد هذا العجز . وهذا اعتراض يمكن رده بطريقة ميكية وهي إننا زادت الإيرادات العادية في آخر السنة المالية على المصروفات العادية . وهذا هو الواقع في معظم السنين - ذهبت هذه الزيادة إلى الإحتياطي العام كالمادة خلفت عمل ما أخذنا منه أو عمل جزء مما أخذناه منه لمصروفات المساهمة . فالتجربة العملية واحدة ولكن الطريقة الثانية تحصل الأول من حيث ضمان توازن الميزانية وتوطيد الثقة بمالية القطر . وعدم فتح باب التصرفات الفذين يقولون حينذاك إن أول مظهر عهد الاستقلال كانت عجزا في الميزانية .

لذلك رأيت بجهة المالية الموافقة على أخذ الإعتمادات اللازمة لهذا الحساب الخاص من الإحتياطي العام .

٣ - وقد نص مشروع القانون المطروح على حصرها في المسألة الثانية من على "ترشيح ما يتبقى من الإعتمادات بدون استعمال في نهاية السنة المالية إلى السنة المالية التالية وذلك استثناء من المسألة الثالثة من المذكورين المصادر في سنة ١٨٨٣ التي تقول : " ترش على حسابات السنة التالية البقاي المسحق خصمها من الأموال المقررة والالتزامات وإيجارات أملاك الميرى . أما مبالغ الإعتمادات التي لا يكون جرى صرفها لغاية السنة المالية فيقبل ولا يسلح بها ولا يصرف منها بعد تخليل حسابات السنة يصير احتسابه في ميزانية السنة التالية . "

ملحق رقم ٤

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تلفت اللجنة المالية من وزارة المواصلات مذكرة عن تكاليف الرق المنصوص عليها في المعاهدة المصرية الإنجليزية وتقدمها الوزارة في مجموعها بضم أربعة ملايين من الجنيهات منها مليونان للطريق التي تم في الثمان السنوات الأولى ومليونان للطرق التي تشأ بعد ذلك ، وهذه المسألة لا تزال موضع بحث تفصيل بين اللجنة المالية ووزارة المواصلات .

على أنه ريثما يتم ذلك البحث ترى وزارة المواصلات الشروع حالا في الأعمال الأولية الخاصة بأحد الطرق المشار إليها وهو الطريق (القاهرة - الإسكندرية) وقد قدرت الوزارة تكاليه بمبلغ ٢٨٨.٠٠٠ ج . م .

وتذكر الوزارة تحميرا لطلب الإسراع في أعمال هذا الطريق أن التأخير يفتقر فرصة لإنجاز الجزء الأكبر في خلال السام المقبل وذلك لأن إكمال الأسفلت لا تعمل إلا في فترة الصيف ويجب أن تسبقها الأعمال الأولية الأخرى وهي أشغال الأرضية والبش وهدنه تستغرق كل الوقت من الآن إلى أوائل فصل الصيف .

لذلك تطلب الوزارة منها اعتماد قدره ٣١٦.٠٠٠ ج . م من أصل التقدير المذكور للصرف منه على تلك الأعمال الأولية في الفترة الباقية من السنة المالية الحالية .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت تقديرا لعامل الاستيعاب الذي أشارت إليه وزارة المواصلات الموافقة على منح الوزارة الإعتاد المطلوب وقدره ٣١٦.٠٠٠ ج . م على ألا يبد ذلك بقرار بالجنة التكاليف لأن هذه لم يفصل فيها بعد نهائيا .

وبسبب المناسبة بحثت اللجنة المالية بصفة عامة في أمر التفقات التي يقتضيها تنفيذ المعاهدة في مختلف النواحي من إنشاء طرق وبناء بكتلات وسكك حديدية وغيرها من مصروفات الشؤون العسكرية ولما كان من المرحوب فيه أن تبين الحكومة ما يكلفها تنفيذ المعاهدة في تلك النواحي المختلفة لتصرف مقدما التزامات الخزنة ويبحث في أمر تغيير المسأل اللازم لها لا سيما وإن موارد المالية في الميزانية أو المسأل الاضطراري محدودة .

ونظرا من جهة أخرى لأن لشرورات المنصوص عليها في تم في سنة واحدة على سبيل تنفيذها من سنوات متوالية وبمسن ألا يضطر السير في التنفيذ ما يقتضي به القاعدة العامة لتبني في الميزانية السادة بخصوص إلغاء الإعتادات التي تبقى بدون استيعاب في نهاية السنة المالية .

ولما كانت تلك المصروفات من طبيعتها ضرورية لا بد من إعانتها عاجلا أم آجلا .

فالجنة المالية ترى أن يرصد لها حساب خاص تحت عنوان "مصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية" تنفع فيه الإعتادات التي يقرها البرلمان للشرورات المخططة المتعلقة بالمساعدة مع التخفيض مع ترجيل

الطريق الذي سيدأ العمل به أو لتكاليف سائر الطرق التي ترجو اللجنة أن تقدم الحكومة حسابها المفصل في أقرب وقت بعد توافر عناصر التقدير لها حتى تعرف البلاد ما يربحها من الأعباء المالية .

كما أن اللجنة ترى أن يتم طلب الإعتادات الخاصة بتنفيذ المساعدة إلى أقسام بين فيها توزيع مجموع الإعتاد على الوظائف وتزج الملكية والأعمال الأخرى .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون كما اقتره مجلس النواب بالصيغة الملحقة بهذا التقرير ما

السكرير البرلاني
أطونو الجبيل
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

بإتشاء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يشأ حساب خاص لمصروفات تنفيذ المساعدة المصرية الإنجليزية بموجب فيه الإعتادات التي تخور لهذا الغرض .

مادة ٢ - تؤخذ الإعتادات التي تخرج في ذلك الحساب من الاحتياطي العام مع ترجيل ما يبقى منها بدون استيعاب في نهاية السنة المالية إلى السنة المالية التالية وذلك استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢ من المذكرتين الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٢

مادة ٣ - يفتح في الحساب الخاص المشار إليه إعتاد قدره ٣١٦.٠٠٠ ج . م (واحد وثلاثون ألف جنيه) ويوضع تحت تصرف وزارة المواصلات من أصل التكاليف الخاصة بإنشاء طرق القاهرة - الإسكندرية . ويؤخذ هذا الإعتاد من الاحتياطي العام .

مادة ٤ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشترط الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

هذا ولا تسمح حالة الوزارة المالية الآن بذلك .

وياء في لجة الوزارة أيضا أن الشمار في مسجد أبي العباس مسطحة من سنة ١٩١٤ وتقام في جزء متصل به وأقرب مسجد له هو مسجد الأمير إلى التابع للوزارة والمسافة بينهما ٣٠ مترا تقريبا ، وقرب منه أيضا مسجد أبي سيفين والمسافة تقرب من ٩٠ مترا وموقوف عليه عقارات دكاكين وأراض قضاء يبلغ إيراد المؤجر منها خمسة جنيهات شهرية .

وإن الشمار بمسجد جاويش مسطحة من سنة ١٩٣٦ وقام الآن في متصل العورة المتصلة عن المسجد وإلى تبعد عنه بمسافة أربعة أمتار وأقرب مسجد له هو مسجد الأمير مراد التابع للوزارة والمسافة بينهما ٥٠ مترا وموقوف عليه عقارات ودكاكين وأراض قضاء يبلغ إيراد المؤجر منها الآن ٣٠ جنيها و ٥٠٠ علم شهريا .

وجد الاطلاع على هذه البيانات والمناقشة فيها بحضور حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأوقاف . رأت اللجنة قبول الاقتراح لتجديد بناء المسجدين المذكورين لأنهما في جهتين آيتين بالسكان ومن أحسن الإصلاحات التجارية وفي الإسكان استغلال الدكاكين التي يمكن إنشاؤها في هاتين الجهتين .

بناء عليه : قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على هذا الاقتراح وتبليغه إلى وزارة الأوقاف لتجديد بناء المسجدين المذكورين وتسميتهما ما

رئيس اللجنة
عاس الخمل

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أرجو عرض اقتراحي الآتي على المجلس ليقر في ما يراه وهو :
يوجد بالمسلة الكبرى مسجدان أحدهما يسمى مسجد جاويش والآخر يسمى مسجد أبي العباس وهما متفرقان في أحسن نقطة بمدينة المنطقة الكبرى ولهما أوقاف عظيمة وقد زاد عدد سكان المنطقة الكبرى زيادة عظيمة تقرب من المشرين ألفا بسبب منشآت بنك مصر .

فهيذا :

أقترح إنشاء وتجديد المسجدين المذكورين ما

حسن عبد القادر

٢٤ يونيو سنة ١٩٣٦

ما يتبقى منها في نهاية سنة مالية معينة إلى السنة المالية التالية وعلم جوا استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة الثانية من الكريتر الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٢

وترى اللجنة أن تؤخذ تلك الاعتادات من الاحتياطي العام دجشا يت في أمر الموارد المالية التي تخصص لذلك الغرض .

والجنة تشرف برغم الأمر إلى مجلس الوزراء لتفضل بالقراره .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون لازم لهذا الغرض ما

في ٢٥ ديسمبر ١٩٣٦ السكرتير
مكرم عبيد

ملحق رقم ٥

جلسة يوم الأربعاء ١٤ ذي القعدة سنة ١٣٥٥

(٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم الأستاذ حسن عبد القادر بتجديد بناء مسجدين بالمحلة الكبرى

(المقرر حضرة الشيخ المقيم الأستاذ حسن عبد القادر)

أحال المجلس بملحة ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية هذا الاقتراح وقد بحثته في جلستي ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ بحضور مندوب وزارة الأوقاف الذي أجاب بكلمة بما يأتي :

يوجد ببلد المحلة الكبرى ٢٨ مسجدا مقامه فيها الشمار الدينية ومصلان أحدهما مسجد جاويش والثاني لمسجد أبي العباس الحرفي مقالة فيما الشمار أيضا وعلى ذلك يكون عدد الأماكن المقامة فيها الشمار ثلاثين .

أما مسجد جاويش وأبي العباس الحرفي — وهما موضوع الاقتراح — فقد حصل بهما خلل بغني وقامت الوزارة بهلم بأنهما وتركتهما جزءا بارخاع مفرق تقريبا للمنطقة طليما .

وتقرر الوزارة من حيث درجة أهميتها بالنسبة لإقامة الشمار أنه ليس هناك ما يدعو إلى تقديم تجديدهما على غيرها من المساجد التي تفتقر الضرورة بالعمل فيها . وبني حل دورهما في التجديد تقوم الوزارة بعمل الإصلاحات اللازمة لما .

ملحق رقم ٧

جلسة يوم الأربعاء ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٥
(٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بشأن
الإيراد السنوي للوقف الأحمدى ووقف سيدنا الحسين
والسيدة زينب بمصر والأبصارى بالإسكندرية ومقدار ما يأخذه
خدمة هذه المساجد من الأجور من الوزارة ومن صندوق النذور

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر)

أحال المجلس بجلسته ٣ صتمبر سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الأوقاف والمعاهد
الدينية هذا الاقتراح وقد بحثته بجلسته ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة
صاحب المزة وكيل وزارة الأوقاف الذي أجاب بأنه يشترى بيان إيراد هذه
الأوقاف مفصلاً بعضها من بعض .

أما فيما يتعلق ببيان المرتبات فقد قدم حضرة وكيل الوزارة بيانا مكتوبا
يشتمل على مرتبات خدمة هذه المساجد وميناه به ما يأخذونه من صندوق
النذور فوق مرتباتهم .

لما عن موضوع الاقتراح تفقر حضرته أن الوزارة لا ترى مساواة حالة
خدمة مساجد طغطا بحالة خدمة مساجد مصر والإسكندرية نظرا لرشاء
المعيشة في طغطا وارتفاعها في مصر والإسكندرية . ولأن الآن يقدم الوزارة
طلبات من خدمة مساجد مصر والإسكندرية برفية النقل إلى طغطا مع قلة
مرتبات طغطا من مصر والإسكندرية . وترى الوزارة أن هذا دليل على
أن حالة خدمة مساجد طغطا لا تقل عن حالة خدمة المساجد الأخرى .

بعد سماع هذه البيانات والمناقشة فيها قرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ
حسن عبد القادر أنه يندل اقتراحه ويطلب قصر الاقتراح على تحسين حالة
خدمة مسجد السيد البسوى ومساواتهم بحالة خدمة مساجد مصر
والإسكندرية .

بناء عليه : قررت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على الاقتراح بعد تعديله
وقصره على تحسين حالة خدمة المسجد البسوى وتبليغه إلى وزارة الأوقاف .

رئيس اللجنة
عباس الجبل

٢ يناير سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ٦

جلسة يوم الأربعاء ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٥
(٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
بتمديد بناء مسجدين بمزة البرج

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر)

أحال المجلس بجلسته ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الأوقاف والمعاهد
الدينية هذا الاقتراح وقد بحثته في جلستي ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ١٣ يناير
سنة ١٩٣٧ بحضور مندوب وزارة الأوقاف الذي قدم إجابة الوزارة كتابية
وهي تضمن أن هذين المسجدين غير موجودين تحت نظر وزارة الأوقاف
وأن ليس للوزارة بمزة البرج إلا مسجد واحد وهو مقام فيه الشماثر وكأف
بالفرض . وقد قامت الوزارة بإصلاحه مرتين مرة في عام ١٩٣٤ وبلغت
تكاليف ذلك ١٧١ جنينا و ٢٧٥ مليا وفي عام ١٩٣٥ أجرت فيه مئة
إصلاحات بمبلغ ٦٠ جنينا .

بعد هذه البيانات تنازل حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
عن اقتراحه .
بناء عليه : قررت اللجنة بإجماع الآراء حفظ الاقتراح .

٢٢ يناير سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
عباس الجبل

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التمعن ، أرجو عرض اقتراح الآتي على المجلس ليقترنيه ما يراه هو :
يوجد ببلدة مزة البرج مديرية الدفعية مسجدان متخريان لا يصلحان
للإقامة الشماثر الدينية في البلدة المذكورة ، خصوصا أن مصيف رأس البر
صار الآن أمام تلك البلدة ويضطر المصيفون تأدية الصلاة في مساجد تلك
البلدة .

فلهذا :

أقترح إنشاء وتمديد المسجد المذكورين .

٢٤ هريه سنة ١٣٦١

حسن عبد القادر

المصر وتساقت من هذا المثير بعض قطع ومع ذلك لم تفتت الوزارة تعديدها خوفاً من تفتت جميع أجزاء المثير المذكور ؟

وهل بلغ معاليه أن إخمادة المعاهد جطت هذا المسجد ممداً للتدريس فهو أقرب إلى المدرسة منه إلى المسجد وبجست حليلاً بين الطلبة وبين الزاوين شؤه جمال المسجد المذكور وجعل إقامة الصلاة فيه متعذرة على الواردين والمتقدين نظراً لوجود الطلبة في جميع المسجد في كل وقت . ولا يرى معاليه وجوب إصلاح هذا المسجد وجعله قاصراً على إقامة الشائعات الدينية مثله كتل مسجد سيده الحسين وغيره وأن يفرش بالحصر الجديدة والبسط حتى يحفظ جماله وجماله ويكمل على من يريد إقامة الشائعات الدينية أن يؤديها في أوقاتها ، وإذا احتجت المعاهد بحجم وجوده على التدريس فليها أن تصلح من ميزاتها الجزء البحري من المسجد المبرعنه (بالخلوى) وهي تبلغ نحو المساحة خربة تصلح بعد إصلاحها أن تكون مئة للتدريس وهي طينتان سفلية وعلوية بيضاء من المسجد فلا توشى على المصلين كما هو حاصل الآن . وإذا لم ترزقها فليها إلا أن تثنى على دعواً ثانياً فوق مساحتها الحالي أو تكتسبها علناً أكثر للتدريس غير هذا المسجد الذى لم ينشأ إلا لإقامة الشائعات الدينية .

وتفضلوا بقبول عظيم أسمى ما

٧ يولي سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

ملحق رقم ٨

جلسة يوم الأربعاء ١٤ ذى القعدة سنة ١٣٥٥

(٢٧ يناير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم الأستاذ حسن عبد القادر
بمجهدي بناء مسجد سيدي العمري والشيخ سبيل بطنا

(المقرر : حضرة الشيخ المقيم الأستاذ حسن عبد القادر)

أحال المجلس بجلسته ٢٧ يولي سنة ١٩٣٦ إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية هذا الاقتراح وقد بحثه في جلسته ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ١٣ يناير سنة ١٩٣٧ بحضور مندوب وزارة الأوقاف الذى قدم إجابة الوزارة كتابية وهي تتضمن أن هذا المسجد مجاور لمساجد كثيرة موجودة بمبينة بطنا وأنه على بعد ٣٠٠ متر تقريبا من مسجد سيدي أحمد البدوي وأن القاعدة التي تدير عليها الوزارة في التصديق على تقديم المساجد المنفردة في جهاتها من الأخرى التي تتجاورها مساجد مقامة فيها الشائعات .

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بعد التحية ، أرجو تبليغ السؤال (١) الآتي لحضرة صاحب المعالي وزير الأوقاف وهو :

أولا - ما هو مبلغ إيراد الوقف الأحدي سنويا ؟

ثانيا - ما هو قيمة الأجر الذى يتقاضاه كل واحد شهريا من خدمة المسجد المذكور من بوابين وفراشين ومؤذنين وقهقهاء المقرأة الأحدي مع ما يأخذ كل واحد منهم شهريا من صندوق التذوق أى متوسط ما يأخذ كل منهم شهريا من وزارة الأوقاف ومن صندوق التذوق ؟

ثالثا - ما هو مقدار إيراد وقف سيده الحسين والسيدة زيبى بمصر والأباصير بالإسكندرية ومقدار ما يأخذ الموظفون شهريا لهذه المساجد الثلاثة من أوزارة ومن صندوق التذوق ؟

إذا اتضح أن ما يأخذ الموظفون بالمساجد الأربعة أكثر مما يأخذ موظفو المسجد الأحدي واتضح أن إيراد الوقف الأحدي أزيد من إيرادات السابعة الثلاثة المقدم ذكرها ، فهل للمالى الوزير أن يرين الحكمة في ذلك ؟

وعلى العموم فهل لمعاليه أن يتفضل بالإجابة عن السبب في عدم تحسين حالة موظفى المسجد الأحدي مع كثرة إيراده ومع أنهم صاروا في حالة يرثى لها من وعائلاتهم بسبب تلك المراتبات . وفي كل عام يتقدمون للوزارة بالشكوى من قلة تلك المراتبات . وقد رفضوا أمرهم مرارا وتكرارا في كل ريلان من ريلانات الأمة . ومع هذا لم تعمل الوزارة من جهتها لإصلاحهم والتغرف شكواهم بما تستحقه من التقدير والاعتراف عليهم ورحمة بهم وبعائلاتهم .

رابعا - هل علم معالي الوزير أن مسجد السيد أحمد البدوي مبنى في زمن عباس بنشأ لأول وقد صار الآن في حالة يرثى لها حيث تهدمت إحدى منطقتيه ولم تهم الوزارة بمجديدها وأن المسجد في حالة يرثى لها سواء بالنسبة لبنائه القديم وقد رثته وأن البلاط الموجود به سواء كان في المسجد أو في ضمن الجامع لا يصلح مطلقا للبناء . وأن السقف قد حصل به خلل وقد قامت الوزارة برمي أختناش القديمة ووضعت بدلا أختناش جديدة إلا أنها تركتها بدون صيتها بالدوية والرفعة حتى تشابه باقي السقف وترتب على ذلك أن تلك الأختناش أكلها السوس وتفتت ؟

وبن علم معاليه أن المسجد متروك بدون فرش يصلح لإقامة الشائعات لدرجة سوء من الحصر والسجادة ؟

وهل بلغ معاليه أنه يوجد بالمسجد المذكور مبر من الخشب يجتر من لادار لانه آية في من التجارة ومن الجائر أنه لا يمكن عمل مبر مثله في هذا

ملحق رقم ٩

جلسة يوم الأربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٥
(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

من الطلب المتقدم من وزارة الحفائية رفع الحصة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الكنان أبسحرون باشا للسيرة في إجراءات الحفائية رقم ١٧٢١ بندر أسبوط سنة ١٩٣٦ وهو الطلب الذي قرره المجلس بجلسته التي عقدت في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ إحالة إلى لجنة الحفائية فنظرته في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧

(المقررة حصة الشيخ المحترم عبد الحكيم سكرت)

أطلعت اللجنة على كتاب وزارة الحفائية والمرفق الخاص بزيادة المذكرة بحضور حضرة الشيخ المحترم الكنان أبسحرون باشا وبينت أنها أن سبب رفع دعوى الحفائية هو إدارة مستودع صناديق كبرى بغير ترخيص .
وفد وانقضى حضرة الشيخ المحترم الكنان أبسحرون باشا على طلب وزارة الحفائية برفع الحصة البرلمانية عن سعادته .

لذلك :

قررت اللجنة بالإجماع رفع الحصة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الكنان أبسحرون باشا للسيرة في إجراءات الحفائية رقم ١٧٢١ بندر أسبوط سنة ١٩٣٦

رئيس اللجنة

تحريراً في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧

حسن نيه المصري

ملحق رقم ١٠

جلسة يوم الأربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٥
(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

عن اقتراح مقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبيعي بك بإنشاء محكمة امتحان أهلية بمدينة طنطا

(المقررة حضرة الشيخ المحترم عبد الحكيم سكرت)

أحال المجلس بجلسته المتعددة في ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى اللجنة فنظرته بجلسته ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو علم الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية مندوباً عن وزارة الحفائية .

وفد تضمنت الإجابة أيضاً أن هذا المسجد في نظر الوزارة وهو متخرب من ٥٠ سنة وموقوف عليه المقارنات الآتية :

(١) قطعة أرض فضاء تجاور المسجد من جهته الشرقية والقبلية .

(٢) النصف في ٥٧ فداناً وقف البهي بزمام كفر معلون وإيجار الفدان ٣ جنيهات و ٢٥٠ ملياً .

(٣) ٣٥ فداناً من الأطنان وقف السنين بتاحية متية قلين وغيرها وإيجار الفدان الواحد ٤ جنيهات و ٥٠٠ ملياً .

وبعد المناقشة وسماع أقوال حضرة صاحب العزة ووكيل وزارة الأوقاف رأت اللجنة الموافقة على تسمية مسجد "سيدى العمري والشيخ سبل" ما دام أن هذا المسجد له وقف خاص علاوة على أنه في جهة أهل بالناس وبمسد من المساجد الأخرى في المدينة خصوصاً أن الوزارة قررت في إجابتها أن هذا المسجد تخرب من نحو ٥٠ سنة .

لذلك قررت اللجنة بالإجماع الموافقة على هذا الاقتراح وتبليغه إلى وزارة الأوقاف لتصميم المسجد المذكور ما

٢٢ يناير سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة

عباس الجبل

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

بسم التبعة ، أرجو عرض اقتراح الآتي على المجلس ليقروا فيه ما يراه وهو :

بوجد بمدينة طنطا مسجد "سيدى العمري والشيخ سبل" وموقوف على هذا المسجد أطنان وهو متخرب فضلاً عن أنه مأوى للقاذورات وبزمن منه مؤثر لبعض الأهالي لاستغلاله بقوة عمومية .

فلهذا :

أقترح بناء المسجد المذكور مع العلم بأن السبب الوحيد في عدم وجود أوقاف خيرية هو علم الجمهور أن وزارة الأوقاف لا تنفذ شروط الواقفين ما

٢٥ هـ سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

وبجلسة ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ قلم حصرة الشيخ المحترم أحمد كامل بك
الطلب الآتي :

حضره الأستاذ المحترم ونيس جلس الشيخ
طبقاً لعدة ٣٩ من اللائحة الداخلية أريد أن تتفضلوا بخصروا على
الجلس البودرة المناقشة في اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك
الخاص بالمراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان والذي أتمد عليه
الرأي في الجلسة الماضية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وبعد المناقشة في هذا الطلب قُدر المجلس إحالة الاقتراح إلى لجنة الحفانية
لدراسته وتقديم تقرير عنه للجلس .

وقد تبين لجنة أن المراسم بقوانين عمل البحث هي التي عرضتها الحكومة
على البرلمان في مستهل دور انعقادها الحادي عشر والتي صدرت
في الفترة بين ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٤ و ٧ مايو سنة ١٩٣٦ وذلك طبقاً لعدة
الرابعة من الأمر الملكي رقم ٢٧ سنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة
والتي تنص على أن :

” تعرض المراسم بقوانين التي تصدر طبقاً لأمراً هذا على البرلمان
الجديد في دور انعقاد الأول لأن لم تعرض بطل العمل بها في المستقبل “.

فوضوح البحث هو معرفة هل يجب على البرلمان وقد عرضت الحكومة
عليه هذه القوانين أن يخصصها ويصدر قراراتها أو تعديلها
أو إلغاؤها أم أن ذلك غير واجب عليه وأن مجرد عرض هذه القوانين على
البرلمان كافٍ لتحقيق غايتها .

وقد تبين لجنة أنه قد اتجه رأي البرلمان في عام ١٩٢٤ إلى ضرورة
إعادة النظر في القوانين التي صدرت أثناء الجمعية التشريعية والتي فُتحت
إلى المجلسين طبقاً لنص المادة ١٦٩ من الدستور وهي :

القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية
من الأمر الصادر بتاريخ ٢٨ ذي القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر
سنة ١٩١٤) تعرض على مجلس البرلمان في دور الانعقاد الأول لأن لم تعرض
عليها في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

واستمر الرأي وتفتد على ضرورة تقسيم تلك القوانين بين المجلسين ليقوما
بنظرهما كما لو كانت مشروعات قوانين وتعللنا هذا التقسيم بالاتفاق بين
مكسي المجلسين ووافق على ذلك المجلس وأحال كل منهما القوانين التي رفع
في اختصاصه أن ينظرها أولاً على اللجان المختصة .

وفي عام ١٩٢٦ تناول للفقو له سعد زغلول باشا بحث موضوع المراسم
بقوانين التي صدرت في أثناء غية البرلمان فقال إن هذه القوانين والمراسم
تتقسم إلى قسمين :

القسم الأول — ما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية من مشاريع
القوانين .

القسم الثاني — المراسم بقوانين التي صدرت أثناء العطلة البرلمانية تحت
جهة المادة ٤١ من الدستور .

وقد أبدى حضرته وجهة نظر الوزارة وهي أن وزارة الحفانية لا توافق
على هذا الاقتراح لاعتبارات فنية وإدارية . وإنها لو حظرت أدب دولتي محكمة
الجنابات تشغل في أدوار معينة إلى جهات مختلفة معلومة من التطور ومنها
مدينة طنطا لنظر القضايا الجنائية تكون نتيجة المراقبة على هذا الاقتراح
تكليف نوازل الدولة أعباء مالية كبيرة ليجرد إنشاء محكمة استئناف لنظر المواد
المدنية وهو ما لا يبرره الظروف المالية الحاضرة فضلاً عن عدم كثرة
القضايا المدنية لدى دولتي محكمة طنطا إذ أن تلك القضايا تنظر الآن في إحدى
الدوائر المدنية في محكمة استئناف مصر بانضمام قضايا محكمة أخرى لها .
وعلاوة على ذلك فإن طرق المواصلات الحالية تسهل ما بين طنطا والبلاد
الطابة لها وبين مصر .

وقد وافقت اللجنة بأجماع الآراء على وجهة نظر وزارة الحفانية وقررت
رفض الاقتراح وهي تتشرف برفع تقريرها إلى المجلس المسوق ربهام
الموافقة عليه ما

محرراً في ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧
رئيس اللجنة
حسن تيه المصري

ملحق رقم ١١

جلسة يوم الأربعاء ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٥٥
(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفانية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك
بتفويض مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس النواب
على توزيع المراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان على
مجلسي الشيوخ والنواب

(المقرر حضره الشيخ المحترم حسن تيه المصري بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح
إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقرير عنه للجلس .

فاجتمعت اللجنة ودرسته بجلستي ٢١ يناير سنة ١٩٣٧ و ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧
وفاً على تقريرها هه :

” قدمت حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بجلسته ٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ الاقتراح التالي “ :

” اقتراح أن يفوض المجلس مكتب المجلس في الاتفاق مع مكتب مجلس
النواب على توزيع المراسم بقوانين التي صدرت في غية البرلمان على مجلسي
الشيخ والنواب وأن يوزع مكتب المجلس هذه المراسم على اللجان المختصة
ليجروا وصولها إليه “.

وبعد المناقشة في هذا الاقتراح أخذ رأى المجلس فيه فتقرر الموافقة عليه .

ذلك :

ترى اللجنة أنه بهذا العرض قد أحفظت المراسم بقوانين الموعودة بمجردها بقوتها وأصبح للزوم للنظر فيها من جديد إلا إذا رأى لأحد حضرات الأعضاء تعديل أو إلغاؤه أصحها فيقدم اقتراحا خاصا بذلك يأخذ سيره للتشريع المتأخر .

ولذلك فلا محل للاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المقدم عبدالستار الياسل بك ونحوت رفضه بإجماع الآراء .

وهي تشترب بمرض تنحربها على هيئة المجلس الموقر ما

رئيس اللجنة

حسن نيه المصري

ملحق رقم ١٢

جلسة يوم الأربعاء ٢١ ذى القعدة سنة ١٣٥٥

(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والإعمار

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨٠,٠٠٠ جنيه

في ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(انظر محضر الاجتماع المقدم : "مؤرخ الجبل بك")

بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ أحال المجلس على لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القمم ٦ " وزارة المالية " الفرع ٦ " مصلحة الأملاك الأميرية " الباب ٣ " أعمال جديدة " زيادة على الاعتماد المدرج لإصلاح الأراضي .

فاجتمعت اللجنة في يوم ٢٧ يناير المذكور وبحثت مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة المفروضة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وللحقيقة صودرت بهذا التقريرين أن مصلحة الأملاك الأميرية أدرجت في مشروع ميزانيتها لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية مبلغ ٢٦١,٣٤٣ جنيه لإصلاح الأراضي إلا أنه رأى عند وضع الميزانية أن هذا المبلغ قد لا يصرف كله في هذه السنة فاستلكت سنة ١٢,٠٠٠ جنيه " قيمة المظور مدمم " باسم صرفه " ولكن مصلحة الأملاك تبيحت أنه لن يبقى لها تحقيق هذا الفرق لأن التقديرات التي ختمت بها في الميزانية وضعت على أساس ساحات معينة من الأراضي المطلوب إصلاحها وفقا للاساليب التي وضعها المجلس الاستشاري للصحة والصحف التي حثها المجلس لاختلاف عمليات الإصلاح ، وأنها لذلك في حاجة إلى اعتماد هذا المبلغ المستلزم للاستمرار في عمليات الإصلاح ، وسيصرف فعلا في السنة الحالية .

أما عن القسم الأول فإن كلمة " تعرض " الواردة في المادة ١٦٩ من الدستور يقابلها في النص الفرنسي كلمة " تودع " وذلك لأن هذه القوانين من أودعت مجلس النواب حفظت قوتها لأنها لا تكون باطلة إلا إذا لم تودع بالجلسة - فلذا أودعت بالجلسة حفظت قوتها وكانت حافظة كسائر القوانين لا يمكن أن تُلغى أو تعدل إلا بعمل تشريعي يصدره البرلمان أي بقانون يصدر عليه مجلس الشيوخ والنواب جميعا .

أما إذا لم يصحح البرلمان بتعديل أو إلغاء فإنها تبقى حافظة قوتها فلا لزوم للنظر في هذه القوانين بمجرد إقرارها لأنها نافذة فعلا أما إذا رأت إحدى اللجان أو أحد حضرات أعضاء المجلس تعديل أو إلغاء أحد هذه القوانين فيقدم النصوص أو اللجنة اقتراحا خاصا بذلك وهذا الاقتراح يأخذ سيره القانوني .

أما فيما يخص بالقسم الثاني وهو الخالص براسم القوانين التي صدرت في مظلة البرلمان تحت مسمى المادة ٤١ من الدستور فهذه يجب النظر فيها لأن تلك المادة نصت على أنه " إذا حدث فيها بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فللملك أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط أن لا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير مادي وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له - فلذا لم تعرض أو لم يقرها أحد المجلسين زالا ما كان لها من قوة القانون .

ثم طرح رحمة الله على مجلس النواب تطبيقا للنظرية السابقة موضوع القوانين التي سبق أن أصدرها البرلمان قرارا بالتقسيم وقال إنها قد حفظت بمجرد عرضها على البرلمان كل قوتها وأنه لا لزوم للنظر فيها بمجرد إقرارها لأنها نافذة فعلا ولا تحتاج إلى إقرارها إلى عمل تشريعي جديد وأنه لا داعي لإشغال المجلسين بالنظر فيها إلا إذا رأى لإحدى اللجان أو لأحد حضرات الأعضاء تعديل أصحها أو إلغاؤه فعندئذ يقدم اقتراح خاص بذلك يأخذ سيره التشريعي . وقد وافق مجلس النواب على ذلك وأخطر مجلس الشيوخ بهذا القرار فأحالته إلى لجنة الحفائية وقدمت تقريرها بالموافقة عليه وأقرها المجلس على ذلك .

واللجنة ترى أن الحكم الذي طبق في عام ١٩٣٦ على النوع الأول من المراسم بقوانين هو ما يجب أن ينطبق على المراسم بقوانين موضوع الاقتراح - وهي التي صدرت في عهد وزارتي صاحب السيادة محمد توفيق نسيم باشا وعبد الله باشا وبخاصة أنه قد وضعت ملحقا للأمر الملكي رقم ٦٧ لسنة ١٩٣٤ بشأن النظام الدستوري للدولة المصرية فيعمل على المادة ١٦٩ من الدستور التي جاءت في باب الأحكام الرقعية وهي المادة الرابعة .

وقد أخذت الوزارة الحالية بهذا التطبيق فعرضت على كل من المجلسين ما رأت عرضه من هذه المراسم بقوانين استبقا لها واستبعدت ما رأت استبعادا فيعمل العمل به .

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أدوج في ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٧ اعتباراً قدره ٢٦١,٣٤٣ ج.م لإصلاح الأراضي (بما في ذلك ١٢,٩٥٠ ج.م لمساعدات ومصاريف موظفي الإصلاح) على أنه استقل من الاعتماد مبلغ ١٧,٠٠٠ ج.م "قيمة المنظور عدم إتمام صرفه".

وقد ورد في كتاب مصلحة الأملاك أنه لا يقضى لمبا تحقيق هذا الورق لأن التقديرات التي تقدمت بها في الميزانية، بنيت على أساس مساحات معينة من الأراضي المطلوب إصلاحها وفقاً للأسس التي وضعها المجلس الاستشاري للمصلحة والفتات التي حثها المجلس لختلف عمليات الإصلاح - لذلك تطلب المصلحة منها اعتماداً بهذا المقدار حتى يمكنها استمرار سير عمليات الإصلاح التي باشرت واستخدم المصلحة بصرفه لهذا في السنة الحاضرة .

هذا وتضيف المصلحة إلى ما تقدمت أنه يخص لها في السنة الماضية في الارتباط بأعمال البناء الخاصة بالمناطق التي يستعملها الإصلاح في سنة ١٩٣٧-١٩٣٧ على أن يصرف في سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ مبلغ ١٦,٠٠٠ ج.م لتنفيذ الأعمال التمهيدية وقد وضعت تقديرات سنة ١٩٣٧-١٩٣٧ على اعتبار أن المبلغ المذكور سيصرف بأكمله في السنة الماضية على أن المصلحة لم تتمكن إلا من تنفيذ ما قيمته ٨,٠٠٠ ج.م فقط فيكون الباقي ٦,٠٠٠ ج.م ولا بد من تدبير هذا الاعتماد لإسكان سد نفقات المبنى المرتبط بإنشائها مع المتقاعين.

بناء على ما تقدمت تكون حصة الاعتماد اللازم ١٨,٠٠٠ ج.م

والجنة المالية توافي على فتح اعتماد إضافي بهذا المقدار في ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ وتشرف اللجنة برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وربطة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون بفتح الاعتماد اللازم ما

الرئيس

مكرم حيد

السكينة

القاهرة في ٧ ديسمبر ١٩٣٦

نمرة ١٦٥ - ١٢٥/١١

إلى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٩ ديسمبر ١٩٣٦ على ما جاء في هذه المذكرة وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

أما مبلغ ٦,٠٠٠ جنيه الباقي من الاعتماد المطلوب فهو لسد نفقات أعمال البناء الخاصة بالمناطق التي يستعملها الإصلاح في سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ وقد خصص للمصلحة بالارتباط بها على أن يصرف في سنة ١٩٣٥-١٩٣٦ مبلغ ١٤,٠٠٠ جنيه لتنفيذ الأعمال التمهيدية إلا أن المصلحة لم تتمكن إلا من تنفيذ ما قيمته ٨,٠٠٠ جنيه فقط وقد وضعت تقديرات ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ على اعتبار أن المبلغ المرخص به سيصرف بأكمله في السنة الماضية ولكن لم يصرف كله كما تقدمت إذ بقي منه ٦,٠٠٠ جنيه وهو ما تطلبه المصلحة لسد نفقات المبنى التي ارتبطت بها .

وترى اللجنة للأسباب المتقدمة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس النواب وهي الملحق بهذا التقرير ما

رئيس اللجنة

عماد محمود خليل

السكينة البرلاني

أطون الجليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٦ "وزارات المالية" الفرع ٩ "مصلحة الأملاك الأميرية" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ١٨,٠٠٠ جنيه (ثمانية عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإصلاح الأراضي .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأن يعم هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٣

جلسة يوم الأربعاء ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٥٥

(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمشاركة

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠.٠٠٠ جنيه
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٢٠ - مصاريف
غير متوقعة " زيادة على الاجل المدرج في الميزانية

(المقروضة للنسخ المحترم غلونا بيل بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٥٠.٠٠٠ جنيه زيادة
على الاجل المدرج في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٢٠ -
" مصاريف غير متوقعة " .

بجست اللجنة مشروع هذا القانون من اجتماعها يوم ٢٧ يناير واطلعت على
المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمعلقة صورتها
بهذا التقرير ، فبين أن المصروفات غير المتوقعة أودج لها في ميزانية السنة
الحالية مبلغ ٧٧,٧٢٤ جنيه ولكن المبالغ المرخص بها أو المرتبط بأخذها من
هذا البلد بقت كما جاء بمذكرة اللجنة المالية التي رعتها إلى مجلس الوزراء
في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٦ مبلغ ٧٧,٦٦٥ جنيه واقتضت في هذه المذكرة أن
يرخص مجلس الوزراء — رئيسا ينفذ البرلمان — بالاستمرار في الصرف
على ربط المصروفات غير المتوقعة في حدود ٢٠.٠٠٠ جنيه علاوة على اعتماد
الميزانية وقد وافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح بمجلسة ١٥ نوفمبر
سنة ١٩٣٦ .

على أن المصروفات كلفت تستنفد هذا المبلغ أيضا فقد ورد بمذكرة
وزارة المالية تاريخها ٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أن الباقي من الاعتماد بعد
المصروفات التي أشارت إليها في هذه المذكرة لا يتجاوز ٣,٠٠٠ جنيه ومطلبت
أن يكون الاعتماد الإضافي ٣٥٠.٠٠٠ جنيه بدلا من ٢٠.٠٠٠ جنيه السابقة
الذكر لمواجهة ما كسبه إليه الطوائف في سنة الخمسة الأخيرة الباقية من السنة .
ورأى اللجنة من مراقبتها على فتح الاعتماد المطلوب أن توجه نظر الحكومة
إلى مراعاة استنفاد البرلمان مقدما في كل مصروف زائد عن التقديرات
الواردة بالميزانية طبقا للسنة ١٩٣٦ من الدستور .

وتتروى اللجنة مع المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها
مجلس النواب ، وهي الملحق بهذا التقرير ،

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

السكبري البرلمان
أطون الجليل

مرسوم بمشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

ومع ما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦
" وزارة المالية " الفرع ٦ " مصصلة الاملاك الأميرية " الباب ٣ " أعمال
جديدة " اعتماد إضافي بمبلغ ١٨٠.٠٠٠ جنيه (عاتية عشر ألف جنيه) زيادة
على الاعتماد المدرج لإصلاح الأراضي .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاجل الحالي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

مدر برامى مابدين في ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٠ ديسمبر ١٩٣٦) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

وكيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم حيد

تمة ١٦٥ - ١١ / ١٢٥

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

وكيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٤

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٥٥
(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمجاريك

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٣,٨٥٦ ج. م
في ميزانية وزارة الداخلية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧
علاوة على الاعتمادات المدرجة لإدارة الحج

(المرحمة للصح المحترم أعضاء المجلس بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته هذا المساء (٣ فبراير سنة ١٩٣٧) مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية الحالية (١٩٣٦ - ١٩٣٧) في القسم ٩ "وزارة الداخلية" الفرع ١ "ديوان العموم ومساكن أخرى" قدره ٣٣,٨٥٦ ج. م علاوة على الاعتمادات المدرجة في الميزانية لإدارة الحج لظفره على وجه الاستيعاب.

وقد اجتمعت اللجنة في هذا المساء نفسه لبحث الموضوع وطلعت على مذكرة وزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء وعلى التفصيلات الخاصة بالاعتماد الإضافي المطلوب. ورأت أن تستعمل إلى هيئة مجلس لمحور بالتقرير الآتي :

لما وقعت الحكومة على حل المسائل التي كانت معقدة من الحكمة المصرية والمملكة العربية السعودية تمخضت العودة إلى إرسال المحصل والكموة الشريعة إلى الأقطار الإنجليزية فأضحت وزارة داخلية مشروع ميزانية بالطلبات اللازمة لإدارة الحج ونعتة باليات في السنة المالية الحالية وإدراجها في السنة المالية المقبلة.

لما تهدر الميزانية للسنة المقبلة فقد بلغ ٤٩,١٠٩ جنيهات ولم تتعرض له اللجنة بالبحث لأنها بطبيعة الحال ستنجته عند الظفر في مشروع ميزانية الدولة من السنة القادمة وهو المشروع الذي قمته الحكومة إلى البرلمان منذ يومين.

وأما الاعتماد الإضافي المطلوب اليوم فنتة باليات في السنة المالية الحالية فيبلغ ٣٣,٨٥٦ جنيه وهو موزع على ماير كآ كآ

٤٠,٧٠٠ جنيه

جيب

الباب ١ - ماهايات وأجرومراتند. ١,٧٧٨

الباب ٢ - مصروفات عمومية ٣٣,٠٧٨

٣٣,٨٥٦

فلذا أضيف ذلك إلى الاعتماد المدرج في الميزانية الحالية وقدره ٦,٨٤٤

كان المجموع ٤٠,٧٠٠

وهذا المبلغ أقل من المطلوب في مشروع ميزانية العام المقبل لأن الكموة الشريعة التي تتبرل في العام الحالي مئة من سنة ١٩٣٧ وكل ما احتاج إليه الأمر هو تعديل في صيغة الإهداء.

والخارجة إلى الميزانيات السابقة وجدنا أن اعتمادات إدارة الحج في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وهي السنة السابعة لقرار عدم سفر المحصل كانت ٧٠,٨٥٩ جيبا كما أن مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الذي قد قدم إلى البرلمان قبل تقرير عدم سفر المحصل كانت اعتماداته تبلغ ٧٦,٣٤٠ جيبا.

ولما قارنا هذه الأرقام بالمشروع المقدم من السنة المالية المقبلة وجدنا أن لدينا تخفيضا قدره ٢٤,٧٥٠ جيبا بالنسبة إلى سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وتخفيضا قدره ٣٠,٣١١ جيبا بالنسبة إلى سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨. ولذا عدنا إلى الاعتماد الإضافي المطلوب اليوم وجدنا منه في الباب الأول ١,٧٧٨ جيبا ونعصليه كما يأتي :

جيب

٥٠٠ رطل الوظائف الدائمة لأتية ثلاثة أشهر :

مدير إدارة الحج وملاحف تشييلات ومويعون ومستخدومون.

٤٨ رطل الوظائف الحرة من الهيئة.

١,١٣٠ مرتبات (٣٠٠ ج. م مرتب أمير الحج و٤٠٠ ج. م مرتب

ستيفل أمير الحج و٣٠٠ ج. م مساعد أمير الحج و٣٠ ج. م

لكاتب مأمورية عمل و٢٠ ج. م للصرف و٢٥ ج. م لكاتب

مكلف بتسيير الكموة الشريعة بالمجاز الخ).

١٠٠

تكلة ماهايات المولمين والعمال المأمورية الكورتينية

١,٧٧٨

أما الأجر فلر يطب لها اعتماد لأن الكموة الشريعة كما تقدمه القول مئة منذ سنة ١٩٣٧ والمصروفات التي اقتضاها تعديل لغيرات المكتوبة عليها دخلت في بند المصاريف الثرية.

أما الباب الذي "مصروفات عمومية" ونعتة لاعتدات الإضافي المطلوب

له ٣٣,٠٧٨ جيبا فهو موزع كما يأتي :

ملحق

وزارة المالية

الجهة المالية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عل أثر حل المسائل التي كانت متعلقة بين الحكومتين المصرية والسعودية وما تقرر من العودة إلى إرسال الحمل والكسوة الشرفية إلى الأقطار المجازية أعدت وزارة المالية مشروع ميزانية بالنفقات اللازمة لإدارة الحج في الفترة الباقية من السنة المالية الحالية وكذلك في السنة المالية المقبلة .

وقد بلغ تقدير المصروفات من السنة المالية الحاضرة ٣٣٥٦ ج.م. صا المبالغ المددبة في الميزانية وقد دعا ٦٨٤٤ ج.م. - وبلغ من سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ٤٦١٠٩ ج.م. .

وفيما يلي بيان بالمقارنة بين الميزانية التي كانت مقرونة للدلاء في سني ١٩٣٦ و ١٩٣٧ وبين الميزانية المقترحة الآن :

الامتداد	مشرع	مشرع	ميزانية
١٩٣٦	٣٨/٣٧	٢٨/٢٧	١٩٣٦
ج	ج	ج	ج
١٧٧٨	٨٩٨٦	١٢٤٠٧	٨٦٩٩
٣٢٠٧٨	٣٧١٢٣	٦٠٢٨٣	٦٠٦٩٩
—	—	٣٥٠٠	١٥٠٠٠
٣٣٨٥٦	٤٦١٠٩	٧٦٢٤٠	٧٠٥٠٩

(١) هذا المشروع قسم إلى البرلمان قبل الدلول عن إرسال الحمل والكسوة الشرفية إلى الأقطار المجازية .

ومشروع الميزانية الذي وضته وزارة الداخلية كما يتضح من الجدول المتسلم يتطوى على تخفيض قدره ٤٦,٧٥٠ جنيها عن اعتادات ميزانية سنة ١٩٣٦ وتخفيض قدره ٣٠,١٣١ جنيها عن اعتادات مشروع الميزانية الأصل لسنة ١٩٣٧ .

بجنيه
٢,٥٨٤

٢٧,٣٩١

توريدات عمومية (وأهم ما في هذا البند ٣٧,٠١٥ جنيها ثمن ٢٠,٨١٣ إردبا من القمح وينفق من هذا الاعتماد للصدقات ولعلوة الحرمين الشريفين وإصلاح المرافق المتصلة بها) .

٢٥

١,٣١٨

٧٦٠

٣٢,٠٧٨

هذا هو تفصيل الاعتماد الإضافي المطلوب .

وترى الجهة المراقبة على فتح هذا الاعتماد وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون الخاص بفتحه بالصيغة التي أقروا مجلس النواب بجلسته المنعقدة في أول فبراير الجاري .

السكرتير البرلاني
أطون الجليل

رئيس اللجنة
محمد محمد الشاوي (النائب)

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٩ " وزارة الداخلية " الفرع ١ " ديوان الموسم ومصالح أخرى " اعتماد إضافي قدره ٣٣,٨٥٦ ج.م. (ثلاثة وثلاثون ألفاً وثمانمائة وستة وخمسون جنيهاً) منه ١٧,٧٧٨ ج.م. في الباب الأول " ما هيأت وأجروا مصريات " ٣٣,٠٧٨ ج.م. الباب الثاني " مصاريف عمومية " علاوة على الاعتمادات المددبة في الميزانية لإدارة الحج وذلك لحاسبة العودة إلى إرسال الحمل والكسوة الشرفية إلى الأقطار المجازية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما

فيما يخصه .

أمر بأن يصح هذا القانون بنجام الدولة ، وأن ينفرد في الجريدة الرسمية

وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

واللجنة المالية تتوافق على المشروع المشار إليه وتتصرف بوضعه إلى مجلس
الوزراء حتى إذا ما أقره عرض الأمر على البرلمان فتفتح الاعتدال الآزيم ما

في ١٩ يارسة ١٩٣٧

الرئيس
مكرم عبيد

السكيتير

نرة ١٦٥ - ١٠/٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٠ يانرسنة ١٩٣٧ على المشروع
المشار إليه في هذه المذكرة ، وقد أبلست وزارة المالية هذا القرار ما
ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتدال
الاضاى المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتدال إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بأس حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتى تصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٩
"وزارة المالية" الفرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" اعتدال إضافي
قدره ٣٣,٨٥٦ ج.م (ثلاثة وثلاثون ألفا وثمانمائة وستون وخمسون جنيهاً)
منه ١,٧٧٨ ج.م في الباب الأول "ماحيات وأجر ومرتبات" و ٣٧,٠٧٨ ج.م
في الباب الثانى "مصاريف عمومية" علاوة على الاعتدالات المدرجة في الميزانية
لاذارة الحج وذلك لما نسبة المودة إلى إرسال العمل والكسوة الشريعة
الى الأقطار الجبازية .

ويعخذ هذا الاعتدال الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فما يخصه ما

مصدرى ماين في ٨ في القدمة سنة ١٣٥٥ (٢١ يارسة ١٩٣٧)

عبد على
عبد العزيز عزت
شريف صبرى
أمر مجلس الوصاية
وزير المالية
مصطفى النحاس
مكرم عبيد
برنة ١٦٥ - ١٠/٦

صرملى الى وزارة المالية لتتدبجه الى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

قسم ٩ "وزارة المالية" - فرع ١ "ديوان العموم ومصالح أخرى" -
فصل ١ "ديوان العموم"

بيان إيجالى

بالاعتدال الإضافي المطلوب لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لمناخسة المودة الى إرسال
الحصل والكسوة الشريعة إلى الأقطار الجبازية

بند	١٩٣٦ - ١٩٣٧	١٩٣٥ - ١٩٣٦	١٩٣٤ - ١٩٣٥
١ - ماحيات وأجر ومرتبات	١٧٧٨	٨٩٨٦	١٩٧١
٢ - مصاريف انتقال وبل سفرية ونقل	٢٥٨٤	٣٢٨٤	٧٠٠
٣ - توريدات عمومية	٢٧٣٩١	٣٧٧٢٣	١٠
٤ - التليفون والتلغراف	٢٥	٨٨	٦٣
٥ - إمدادات	١٣١٨	٥٣٦٨	٤٠٥٠
٦ - مصاريف شربة	٧٦٠	٦٦٠	٥٠
٧ -	٣٢٠٧٨	٣٧١٢٣	٤٨٧٣
٨ -	٣٣٨٥٦	٤٦١٠٩	٨٤٦٤
٩ -			
١٠ -			
١١ -			
١٢ -			
١٣ -			
١٤ -			
١٥ -			
١٦ -			
١٧ -			
١٨ -			
١٩ -			
٢٠ -			
٢١ -			
٢٢ -			
٢٣ -			
٢٤ -			
٢٥ -			
٢٦ -			
٢٧ -			
٢٨ -			
٢٩ -			
٣٠ -			
٣١ -			
٣٢ -			
٣٣ -			
٣٤ -			
٣٥ -			
٣٦ -			
٣٧ -			
٣٨ -			
٣٩ -			
٤٠ -			
٤١ -			
٤٢ -			
٤٣ -			
٤٤ -			
٤٥ -			
٤٦ -			
٤٧ -			
٤٨ -			
٤٩ -			
٥٠ -			
٥١ -			
٥٢ -			
٥٣ -			
٥٤ -			
٥٥ -			
٥٦ -			
٥٧ -			
٥٨ -			
٥٩ -			
٦٠ -			
٦١ -			
٦٢ -			
٦٣ -			
٦٤ -			
٦٥ -			
٦٦ -			
٦٧ -			
٦٨ -			
٦٩ -			
٧٠ -			
٧١ -			
٧٢ -			
٧٣ -			
٧٤ -			
٧٥ -			
٧٦ -			
٧٧ -			
٧٨ -			
٧٩ -			
٨٠ -			
٨١ -			
٨٢ -			
٨٣ -			
٨٤ -			
٨٥ -			
٨٦ -			
٨٧ -			
٨٨ -			
٨٩ -			
٩٠ -			
٩١ -			
٩٢ -			
٩٣ -			
٩٤ -			
٩٥ -			
٩٦ -			
٩٧ -			
٩٨ -			
٩٩ -			
١٠٠ -			

ملحق رقم ١٥

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٥٥
(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والميزانية

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٦,٥٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية علاوة على الاعتماد المدجج لمقاومة حشرة البق الدقيق

(المقرر حضرة الشيخ المحترم آمون الحارثي د.)

بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٦,٥٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٣ "وزارة الزراعة" الباب الثالث "أعمال جديدة".

فبحثت اللجنة في اجتماعها يوم ٢٧ يناير وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء وللحقيقة صورتها بهذا التقرير تبين أنه أودع في ميزانية وزارة الزراعة للسنة الحالية مبلغ ٥٤٧٩ جنيناً لمقاومة حشرة البق الدقيق في الموسم الحالي (من سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى أبريل سنة ١٩٣٧) إلا أن الوزارة تلتفت بعد ذلك طلبات عديدة من كثير من المزارعين وبقيتهم في علاج يساهمهم بعد أن دلت نتيجة العلاج في الموسم الماضي على نجاح المقاومة .

وقد حصرت الوزارة الطلبات التي تقدمت إليها وفقرت ما ينتظر وروده منها لفعاية آثار السنة الحالية تبين أن المبلغ اللازم لشراء المواد الضرورية للعلاج هو ٦,٥٠٠ جنيه وذلك علاوة على المداير التي بقيت من السنة الماضية وما اشترى صلا منها في هذه السنة في حدود الاعتماد المخصص لذلك في الميزانية الحالية .

وترى اللجنة المرافقة على فتح اعتماد المطلوب لها في مشروع المقاومة من إمادة هذه الحشرة الصادرة أو تخفيف مضارها على الأقل .

على أن الوزارة تستحصل رسماً مقدراً على كل حشرة تقوم ببلعها يتراوح بين ٧ ملحات و ١٦ ملياً تبعاً لارتفاع شجرة وفقرتها ما يعود عليها من ذلك بمبلغ ٤٣٠٠ جنيه .

لذلك ترجو اللجنة من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي الملحقة بهذا التقرير .

السكرتير العام
أطون الجليل

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٣ "وزارة الزراعة" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٦,٥٠٠ جنيه (ستة آلاف وخمسمائة جنيه) علاوة على الاعتماد المدجج لمقاومة حشرة البق الدقيق .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

وأمر بأن يصمم هذا القانون بفاتحة الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تقدمت وزارة الزراعة في السنة المالية الماضية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بطلب اعتماد قدره عشرة آلاف جنيه لمقاومة حشرة البق الدقيق ووافق مجلس الوزراء في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٥ على منحها اعتماداً قدره ٩٥٢٤ جنيناً لهذا الغرض بصيغة تجريبية على أن يباد النظر في الأمر بعد تبيين تيجتها. ولما كان المرسوم بمقتضى الموافقة على هذا الاعتماد لم يصدر إلا في أوائل شهر أغسطس سنة ١٩٣٥ فقد اضطرت الوزارة إلى تأخير البدء في العمل حتى شهر يناير سنة ١٩٣٦ الأمر الذي ترتب عليه عدم استطاعة الوزارة صرف الاعتماد بأكمله.

ثم جاءت السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فطلبت اعتماداً في الميزانية قدره ٥٧٦٧ جنيناً لمقاومة تلك الحشرة في الموسم الحالي الذي يتبدى في سبتمبر سنة ١٩٣٦ وينتهي في أبريل سنة ١٩٣٧ وذلك على أساس الطلبات التي كانت موجودة لديها فاقصد من ذلك المبلغ ٥,٤٧٩ جنيناً ودرج والميزانية.

وتذكر الوزارة أنها تلقت طلبات عديدة من كثير من المزارعين وبقيتهم في علاج يساهمهم بعد أن دلت نتيجة العلاج في الموسم الماضي على نجاح

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسم بمأ هـ أ ت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٣ "وزارة الزراعة" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٩٥٠٠ جنيه (سنة آلاف ونعمائة جنيه) معلقة على الاعتماد المدرج لمقاومة حشرة البق الدقيق .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإصفي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر سرائى ديين فى ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد على
عبد العزيز عزت
شريف حبرى
بُسر مجلس الوصاية

وزير الزراعة وزير المالية رئيس مجلس الوزراء
أحمد حدى سيف النصر مكرم عبيد مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ٨ - ٤٤

مرسل إلى وزارة المالية لتجديده إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

المقاومة حيث ثلاثت الإصابة من الأختبار التي كانت مصابة بدرجة خفيفة أو متوسطة وانتقلت الأختبار التي كانت إصابة بها فوق المتوسط أو شديدة من حالتها السليمة إلى حالة أخرى تعبر مرضية من جهة درجة إصابة الحشرة وقد ساعدت الظروف المحيطة ببعض هذه الأختبار على نجاح العلاج فاستمدت قوتها وأصبحت نضرة وسليمة من الآفة .

ولما قامت الوزارة بمصر الطلبات التي تقدمت إليها وقدرت ما يحتاج وروده منها لأخر السنة المالية الحالية تبين لها أن المبلغ اللازم لشراء المواد الضرورية للعلاج معلقة على المقادير التي تبقت من السنة الماضية والمقادير التي اشترت فعلا في حدود الاعتماد المخصص لذلك من ميزانية السنة الحالية هو ٩٥٠٠ جنيه .

ونظرا لأن المقادير الموجودة الآن من هذه المواد لا تكفى إلا لمختلف شهر ديسمبر الحالي وأن الحصول على المقادير المطلوبة من الخارج يستغرق مدة لا تقل عن شهر ونصف شهر تقريبا .

لذلك تطلب الوزارة التسجيل في فتح اعتماد إضافي بالمبلغ المذكور (٩٥٠٠ جنيه) حتى يمكن مذاكرة الكيماويات في الوقت المناسب ، مع العلم بأن الإيرادات المتوقعة من ثمن هذه الكيماويات تقدر بنحو ٤٣٠٠ جنيه .

هذا وتشير الوزارة إلى أنه أثناء عرض مشروع ميزانيتها على مجلس الشيوخ يجسست المتقدمة في ١٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أبدت رغبة بطلب المائة بمقاومة حشرة البق الدقيق كما أنها تبدي أن المبالغ التي تصرف في هذا السبيل تعد قليلة بجانب ما يقصده البلاد إذا ما وقفت للقضاء على هذه الآفة .

والجنة المالية توافق على الطلب المتقدم ببيانته وهي تكشف برفع الأمر لمجلس الوزراء للتصديق بأقراره .

وفي طيه مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

السكرير
مكرم عبيد

٧٥ ديسمبر سنة ١٩٣٦
مرة ١٦٥ - ٨ - ٤٤

إلى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ على الطلب المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الزراعة هذا القرار .

وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٦

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى القعدة سنة ١٩٣٧
(٣ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والإدارة

عن مشروع قانون فتح اعتماد إضافي قدره ١٣٦١٣ جنبا في ميزانية
وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(المقرر حصره التبع المضمّن آخره جدول بـ)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بملحة ٢٧ بتاريخ ١٩٣٧ مشروع القانون
الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٣٦١٣ جنبا في ميزانية
السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٩ "وزارة الداخلية" الباب الثاني
"مصرفات عمومية" الفرع ٢ "بوليس" بند ٣ "مبوسات ومجهيزات
وذخائر" والفرع ٣ "المفر" بند ٣ "مبوسات ومجهيزات وذخائر وأجر".
فاجتمعت اللجنة في يوم ٢٧ ونظرت في مشروع هذا القانون،
واطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى رئاسة مجلس الوزراء
والمعلقة صوتها بهذا التقرير، تبين أن الاعتمادات المقررة للمبوسات
والمجهيزات في ميزانية البوليس والمفر للسنة المالية الحالية تبلغ ١١٥,٧٨٢
جنبا بعد استئصال ٤٦٩٣ جنبا "قيمة المنظور عدم صرفه" وأن هذه
الاعتمادات غير كافية لسد ما تدعو الحاجة إلى صرفه إذ تبلغ جملة الارتباطات
التي تمت والمشتريات المطلوب الارتباط بها على التفصيل الواردة بالمذكرة
١٢٩,٣٩٥ جنبا أي زيادة قدرها ١٣,٦١٣ جنبا عن المربوط. وترجع
هذه الزيادة إلى أمرين :

- ١ - ارتفاع أحمال بعض الأصناف بسبب زيادة الرسوم الجمركية بناء
على تعديل التعريفة في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٦ وقد ترتب على ذلك زيادة
قدرها ٨٩٢٠ جنبا. ومثال هذه الزيادة إلى خزنة الدولة .
 - ٢ - عدم استطاعة الوزارة توفير المبلغ المنصوص من الميزانية وهو
٤,٩٩٣ جنبا إذ تمسخر طيب إجراء أي تخفيض في الكميات المطلوبة لأنه
روعي في تنفيذها ما يسهل الحاجة الفعلية .
- وقد رأيت اللجنة إلى الأسباب المتقدمة ذكرها كافية لجواز فتح الاعتماد
المطلوب .

هذا ولا يغوت اللجنة إلى أن تشير إلى ما وقع بشأن فتح هذا الاعتماد فإن
وزارة الداخلية طلبت اعتمادا إضافيا يبلغ المبلغ المشار إليه (١٣,٦١٣ جنبا)
على وجه السرعة لأن الحالة لم تكن تحصل للتسوية ، أو الترخيص لها
كترتيب والتي يتجاوز كل من البدين بمقدار العشرين أن تتعهد بعدم تجاوز
الاعتمادات الباب الثاني في ميزانية كل من الفريقين ريثما تمت الحالة في شهر
ديسمبر .

ولما سلطت وزارة المالية على تتوقع حصول وفر في جملة اعتمادات
الباب الثاني أجايت غيا تم اقتطع وزارة المالية الترخيص بتجاوز الشتر
لأن ترخيصها هذا يكون بمثابة ارتباط بفتح اعتماد إضافي لتسوية تجاوز
اعتمادات الباب الثاني وهذا ما لا يجيزه الدستور إلا بموافقة البرلمان طبقا
للمادة (١٤٣) التي تنص على أن "كل مصرف غير وارد بالميزانية أو زائد
على التقديرات الواردة بها يجب أن يأذن به البرلمان" .

وقد وافق مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦
على الترخيص لوزارة الداخلية بالتجاوز المطلوب ريثما يرض الأمر على البرلمان
في دور انعاده العادي بفتح الاعتماد الإضافي .

وتلاحظ لجنة المالية أنه عند ما تدعو الحالة إلى طلب اعتماد إضافي
زيادة على الاعتمادات الواردة بالميزانية من جراء زيادة ما سيصرف على المقدّر
له يجب أن تقتسم الحكومة للبرلمان بطلب الاعتماد الإضافي قبل نفاذ
الاعتماد الأصلي بوقت يمكن البرلمان من نظر الاعتماد الإضافي قبل الارتباط
بصرف شيء منه .

وترى لجنة المالية - مع توجيه نظر الحكومة إلى ما تقدم - الموافقة
على مشروع القانون المرفق بهذا التقرير بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ما
السكيزر البرلاني
أخضون الجليل
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلسة الرواية

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٩
"وزارة الداخلية" الباب الثاني "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي
قدره ١٣,٦١٣ ج . م سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ (عشرة آلاف وتسعمائة وخمسة
وستون جنبا) في الفرع "بوليس" بند ٣ "مبوسات ومجهيزات وذخائر"
٢٦٤٥ ج . م (الفان وخمسة وأربعون جنبا) في الفرع ٣ "المفر"
بند ٣ "مبوسات ومجهيزات وذخائر وأجر" لتسوية تجاوز هذين البندين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
غيا يتصمه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المشتريات المطلوب الارتباط بها :

٥٩٢٥	للأحذية (وقد حل فعلا موعد صرفها في أكتوبر) .
٣٨٣٣	ملبوسات ومعدات للقوات المتجدة .
٣٤٨٨	لتمزيق البوليس .
١٩١٧	لاستكمال لوازم قسم الكونستبلات الذي شرع في تنفيذه
	وللمشتريات الأخرى اللازمة حتى آخر السنة .

١٢٩٣٩٥

١١٥٧٨٢ احتجالات الميزانية .

١٣١٦٣.

وتذكر وزارة الداخلية أن الزيادة المشار إليها ترجع إلى عاملين :

أولها — ارتفاع أسعار بعض الأصناف بسبب زيادة الرسوم الجمركية بناء على تعديل التعريفة الصادر في ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٩ مما ترتب عليه زيادة ٨٩٢٠ ج. م .

وثانيهما — عدم استطاعة الوزارة تحقيق الوفر المذكور في الميزانية وقدره ٤٦٩٣ ج. م. مع العلم بأن الكميات جميعها في حدود المقاييس المتبعة بغير زيادة وقد تمدر على الوزارة إجراء أى تخفيض في تلك الكميات إذ أن المقاييس قد روعي فيها الحد الأدنى للساحة الفعلية كما أن توسيع الاقتصاد في مصروفات المخازن في السنوات الماضية قد ترتب عليه نقص احتياطيها إلى حد لا يقبل النقص مطلقا .

ولما كانت التوريدات والمعدات التي لم يرتبط بها بعد كلها ضرورية للغاية وفي مقتضاها الأحذية التي حل موعد صرفها وأصبح المستعمل منها — وقد مضت عليه المدة القانونية بل أكثر — في حالة حيفة جدا لائق بحسن المهتم الذي يقضي لرجال البوليس أن يظهروا به .

ولما كانت الحالة لا تتحمل التسويق فوزارة الداخلية تطالب احتياجا إضافيا بالمبلغ المشار إليه (١٣,٦١٣ ج. م) على وجه السرعة — من ذلك ١٠,٩٦٨ ج. م. في ميزانية البوليس و ٢,٦٤٥ ج. م. في ميزانية انغفار والترخيص لما كترتيب وحتى يتجاوز كل من البدين بمقدار الشرائى يبلغ ٩٣٠٠ ج. م. تقريبا للاول، و ٧٦٠٠ ج. م. تقريبا للثاني على أن تستهد الوزارة بعدم تجاوز احتجالات الباب الثاني في ميزانية كل من القترين ربما تجت الحالة المالية في شهر ديسمبر المقبل .

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تبلغ الاحتجالات المقررة للبوليس والتجهيزات في ميزانية البوليس والمخفر السنة المالية الحاضرة (١٩٣٩ — ١٩٣٧) ١١٥٧٨٢ ج. م. توزعها كما يأتي :

١٣٠٠٠	البوليس — بند ٣ — توريدات عمومية .
٧٥٩٥٨	» — » — بند ٣ — ملبوسات وتجهيزات .
١٧٠٠	» — » — بند ٣ — ذخائر .
١٧٥٠	» — » — بند ٣ — ملبوسات وتجهيزات لمشروع توسيع قسم الكونستبلات بمدرسة البوليس .
٩٢٤٠٨	
٤٦٩٣	تقريب بصيغة منظور عدم إتمام صرفه .
٨٧٧١٥	
٢٩٣٠	بند ١٧ و ١٨ — لتمزيق بوليس الأقاليم .
٢١٥٢١	المخفر — بند ٣ — ملبوسات وتجهيزات .
٣٦١٦	» — » — أسلحة وذخائر .

١١٥٧٨٢

وقد انضغ من البيانات التي أدلت بها وزارة الداخلية أن هذا الاحتجالات يتعدى ما كلفه وأن الحاجة ماسة إلى اتخاذ آخر قدره — ١٣,٦١٣ ج. م. حسب البيان الآتي :

الارتباطات التي تحت :

١٠٤٣٣٢	حسب نتيجة المناقصات العامة التي أتمتها الوزارة عن توريد ملبوسات وتجهيزات البوليس والمخفر على اختلاف أنواعها .
٨٧٧٠	مشتريات عمومية ومن المبالغ وذخائر وكراصة وبعض أصناف مطلوبة بصيغة مستجيبة لمدرسة البوليس .
٧٣٠	مبالغ كان تأخر صرفها من عقود ناعمة بالعالم الماضي .

١٦٥ - ١٠٤/٦

إلى وزارة المالية

واقف مجلس الوزراء بمجلسته المنعقدة في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ على ما جاء في هذه المذكرة وقد أبلست وزارة الداخلية هذا القرار ما ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

بناء على معارضته وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسم بما هوأت :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٩ "وزارة الداخلية" الباب الثاني "مصرفات عمومية" اعتماد إضافي قدره ١٣٠٦١٣ ج. م. سنة ١٩٣٦ - ١٣٠٦١٣ ج. م. (عشرة آلاف وستة مائة وستون جنيناً) الفرع ٢ "البوليس" بند ٣ "مليوبات ومجهيزات وخضائر" و ٢٦٤٥ ج. م. (ألفان وستة مائة وخمسة وأربعون جنيناً) الفرع ٣ "الخفر" بند ٣ "مليوبات ومجهيزات وخضائر وأجور" تسوية تجاوز هذين البندين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدبرى ما بين ٢٦ رمضان سنة ١٣٥٥ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦) .

محمد عبد العزيز

شريف صبرى

بصر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مصطفى النحاس

مكرم عبيد

١٦٥ - ١٠٤/٦

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وقد مثلت وزارة الداخلية حل توقع حصول وعرف مجلة اعتمادات الباب الثاني "البوليس والخفر" فأجاب بالسلب وعليه لاستطيع وزارة المالية مطلقاً - مع علمها بعدم توقع الوفرة - أن ترخص بتجاوز العشر لأن ترخيصها هذا يكون بمثابة ارتباط بفتح اعتماد إضافي تسوية تجاوز اعتمادات الباب الثاني وهذا ما لا يميزه المستور إلا بموافقة البرلمان مقدماً (المادة ١٤٣) .

لذلك وإزاء إلحاح وزارة الداخلية في ضرورة تدبير الاعتماد حالاً لاسيول لإجابة الوزارة إلى طلبها سوى أن يرخص لما مجلس الوزراء في الصرف من الآن على أن يمرض الأمر فيما بعد على البرلمان عند انعقاد الدور العاشر المقبل .

والجنة المالية تعرض الأمر على مجلس الوزراء ليقر فيه ما يراه ما

السكبر

الرئيس

مكرم عبيد

في ١٥ نوفمبر ١٩٣٦

١٠٤/٦ - ١٦٥

إلى وزارة المالية

واقف مجلس الوزراء بمجلسته المنعقدة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ على رأى اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة وقد أبلست وزارة الداخلية هذا القرار ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزارة المالية

اللجنة المالية

دم ١٠٤/٦ - ١٦٥

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

واقف مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦ على الترخيص لوزارة الداخلية في تجاوز ربط بند ٣ في ميزاني البوليس والخفر بمبلغ ١٣٠٥١٣ ج. م. ريثاً يمرض الأمر على البرلمان في دور انعاده القادمي فتص اعتماد إضافي بهذه القيمة .

لذلك تشرف اللجنة المالية بأن ترفع إلى مجلس الوزراء مشروع مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد المذكور للتفضل بإقراره ما

السكبر

الرئيس

مكرم عبيد

في ٧ ديسمبر ١٩٣٦

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أوضحت وزارة الداخلية بكتاب تاريخه ٢٤ يناير سنة ١٩٣٧ أنه تنفيذا للقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ قد تقرر إجراء انتخابات عامة لعضوية مجالس المديريات يوم ٦ مارس سنة ١٩٣٧

وتبدي الوزارة أن هذه العملية تتطلب نفقات خاصة منها ماهيات لمستخدمين مؤقتين ومصاريف انتقال الناخبين وأجور تسميات وإعداد أماكن للاقتابات والجهات التي ليست فيها أماكن صالحة وتحت أدوات كتابية إضافية الخ.

وتقدر الوزارة المصاريف اللازمة لهذه العملية بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ر.ج. مع العلم بأنه سبق فتح اعتماد قدره ٢٠.٠٠٠ ر.ج. لعملية الانتخاب التي أجريت سنة ١٩٣٤ للتجديد العشري لأعضاء مجالس المديريات أي أن أساس التقديرين واحد في الحالتين .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت الموافقة على فتح اعتماد إضافي بالمبلغ المذكور أي ٤٠٠.٠٠٠ ر.ج. في الباب الثالث من ميزانية وزارة الداخلية لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وهي تتصرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للفضل بقراره توطئة لمرضه بصيغة مستجيبة على البرلمان نظرا لقراب موعد الانتخاب .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بشروع قانون هذا الغرض ٤

١٣ ذى الحجة سنة ١٣٥٦

الرئيس
مكرم حيد

نمرة ١٦٥ - ١٠٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧ على رأي اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة وقد أيسرت وزارة الداخلية هذا القرار ومعه صورة من المرسوم الصادر بشروع القانون الخاص فتح: "لاعتاد الإضافي المطلوب ٤

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٧

جلسة يوم الأربعاء ٦ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(١٧ فبراير سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمبارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠٠.٠٠٠ ر.ج. م. وميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية للنفقات اللازمة لإجراء انتخابات عامة لعضوية مجالس المديريات

(المقرر حضره: شيخ المحرم المحترم الجليل بك .)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته هذا المساء (١٧ فبراير سنة ١٩٣٧) مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٤٠٠.٠٠٠ ر.ج. م. وميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية للنفقات اللازمة لإجراء انتخابات عامة لعضوية مجالس المديريات نظره على وجه الاستعجال .

وقد اجتمعت اللجنة في هذا المساء فبحث الموضوع واطلعت على مذكرة اللجنة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء والملققة بصورتها بهذا التقرير تبين أنه بناء على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٣٦ الخاص باقتخاب أعضاء مجالس المديريات قد حدد يوم ٦ مارس سنة ١٩٣٧ لإجراء الانتخابات العامة لعضوية هذه المجالس وأن عملية الاقتابات تتطلب نفقات خاصة كإيجات لمستخدمين مؤقتين ومصاريف انتقال الناخبين وأجور تسميات وإعداد أماكن للاقتابات والجهات التي لا توجد فيها أماكن صالحة وتحت أدوات كتابية إضافية وقد قدرت هذه النفقات بمبلغ ٤٠٠.٠٠٠ ر.ج. م. على أساس ما قدر لعملية الاقتاب التي أجريت في سنة ١٩٣٤ لتجديد النصف الأعضاء مجالس المديريات إذ كان مقررا لها ٢٠٠.٠٠٠ ر.ج. م. .

وقد حضر اجتماع اللجنة حضرة وكيل الداخلية البرلماني وبعد البحث في الموضوع اتضح أن الاعتماد المطلوب قد خفض بناء على طلبه في لجنة المالية مجلس النواب إلى ٢٠.٠٠٠ ر.ج. م. وقد وافق المجلس على ذلك .

وقد رأت اللجنة للأسباب المنقطة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وقدره ٢٠.٠٠٠ ر.ج. م. وترجع من المجلس أنست: يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرفقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

السكريب البرلماني
أطون الجليل

وقد سنة ١٩٣٤ شرعت الشركة في إقامة مصنع ليات الكهرباء بالاسماعيلية على أن تستمد القوة اللازمة لإدارته من مولات الشركة نفسها وعرضت على الحكومة إياها قدرها نصف ملي لكل كيلوات ساعة ينتجها في إدارة المصنع ولكن الحكومة رأت أن تكون هذه الإتاوة مليا كاملا لإتاوة مصنع الطبع وقد وافقت الشركة على ذلك بكتابها المؤرخ في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩ ، وتقرر هذه الإتاوة الإضافية يقتضى تعديل عقد الامتياز السابق الذكر .

وقد وافقت اللجنة على هذا التعديل وترجع من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب

السكرتير البرلمانى
أنطون الجبيل
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

بإتخاذ تعديل البند الرابع من العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة توريد الكهرباء والتلج بالاسماعيلية المتعمد بالمرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية
تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه

وأصدرناه :
(المادة الأولى)

يستمد تعديل البند الرابع من العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة توريد الكهرباء والتلج الخاص بإتخاذ مدينة الاسماعيلية بالكهرباء البرارد عنه كتاب الشركة نمرة ٤٠٩ بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٣٩ والمرفق نصه بهذا القانون .

(المادة الثانية)

على وزيرى الصصة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به ابتداء من تاريخ إدارة مصنع الليات .

أمر بأن يعمم هذا القانون بجاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٨

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والتجارة

عن مشروع قانون بإتخاذ تعديل البند الرابع من العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة توريد الكهرباء والتلج بالاسماعيلية المتعمد بالمرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨

(التقرير حصة الشيخ أنطون الجبيل بك)

بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإتخاذ تعديل البند الرابع من العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة توريد الكهرباء والتلج بالاسماعيلية المتعمد بالمرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨

فبحثت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧ وأطلعت على المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٢٨ كما أطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة من وزارة الصحة إلى مجلس الوزراء وعلى ترجمة كتاب الشركة المصنفين بهذا التقرير فبين أن الحكومة أعطت في ديسمبر سنة ١٩٢٠ هذه الشركة التزام توريد التيار الكهربائى لمدينة الاسماعيلية في مقابل إتاوة قدرها ٥٪ متفهما الشركة من الإيراد المحصل أو المستحق ثما لتيار الكهربائى المبيع .

وفي ديسمبر سنة ١٩٢٨ تمجدد عقد الالتزام لمدة ثلاثين سنة مع تعديل الإتاوة بأن جعلت ١٢٪ على الإيراد المحصل أو المستحق من ثمن التيار المبيع إذا كان مجموع هذا الإيراد لا يبلغ في السنة ٤٠,٠٠٠ جنيه و ١٤٪ إذا بلغ المجموع هذا المقدار أو تجاوزه وتمهلت الشركة بأن تدفع أيضا مليا واحدا عن كل كيلوات ساعة يستعمل في معدل التلج .

المحصل أو المستحق ثمة لتأثير الكهرباء المباع ، وفي أغسطس سنة ١٩٢٨ تمجد العقد لمدة ثلاثين سنة ودخلت الإتاوة على الوجه الآتي :

(١) ١٢٪ على الإيراد المحصل أو المستحق من ثمن التيار المباع إذا كانت مجموعته لا تزيد على ٤٠,٠٠٠ جنيه و ١٤٪ إذا زاد المجموع على ٤٠,٠٠٠ جنيه .

(٢) ملغ واحد من كل كيلوات ساعة يستعمل في معمل التلج .

٣ — وقد أخضرت شركة الكهرباء والتلج بالإسماعيلية إدارة البديات بتكليفها المؤرخ في ١٩٣٤/٢/٨ بأنها شرعت في إقامة مصنع لبات الكهرباء بالإسماعيلية وأنها تستعمل القوة الكهربائية اللازمة لإدارة ذلك المصنع من مولدات الشركة نفسها كما هو الحال في مصنع التلج وطليت في خطها جبل الإتاوة التي تحصل على التيار اللازم لذلك المصنع نصف ملغ لكل كيلوات ساعة يستهلك في إدارة المصنع بدلا من ملغ واحد لكل كيلوات ساعة المقصود إتاوة على تيار مصنع التلج .

٣ — إلا أن الإدارة بعد فحص الموضوع وبعد موافقة وزارة المالية (إدارة الشركات) بتكليفها رقم ع ١٨٤ — ٣٣ — ٥ المؤرخ في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٤ رأت ضرورة تحصيل إتاوة قدرها ملغ كامل من كل كيلوات ساعة تستهلكها الشركة في إدارة مصنع البليات أسوة بمصنع التلج . وقد وافقت الشركة على ذلك أخيرا بتكليفها رقم ٤٠٩ المؤرخ في ١٩ يونيو سنة ١٩٣٦ المراقبة صورته كما وافقت على تعديل الفقرة الأولى والأخيرة من البند الرابع من عقد الإنشاء سالف الذكر بهذا المعنى والنص الموضوع بمعرفة قسم قضايا وزارتي الداخلية والصحة العمومية .

٤ — ومرافق لهذا مشروع قانون بإعتاد تعديل البند الرابع المشار إليه من العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة توريد الكهرباء والتلج المستمد بالمرسوم بقانون رقم ٩٢٨ سنة ١٩٢٨ تشرف وزارة الصحة بعرضه على مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق على تعديل البند السالف الذكر وجعل تطبيقه بتحصيل الإتاوة الإضافية على مصنع البليات ابتداء من تاريخ إدارة المصنع المذكور والمرافق لهذه المذكرة انتقلت الإجراءات لاستصدار المرسوم اللازم لتقديم مشروع القانون الخاص بإعتاد تعديل الفقرة الأولى والأخيرة من البند الرابع من عقد التزام شركة توريد الكهرباء والتلج بالإسماعيلية إلى البرلمان .

أرل مجرة ١٩٣٦

نقد للصحة العمومية (بالتاب)

ترجمة خطاب شركة توريد الكهرباء والتلج بالإسماعيلية

الإسماعيلية ١٩ برهنة سنة ١٩٣٦ موصى عليه ٤٠٩ D

(عذرة ١٨/٧/٤/ قسم الكهرباء) صحت الجات بالإسماعيلية

محضره صاحب القوة مدير عام إدارة البديات بوزارة الصحة العمومية

إجابة لخطاب عزيمكم المؤرخ في ٩ الجارى أتشرف بأن أؤيد بأن شركتي توافق على تعديل النص الخاص بإتاوة معمل التلج موضوع البند الرابع من عقد الالتزام على أن يكون شاملا لمصنع البليات ونص التعديل كالآتي :

” وعلاوة على ذلك تحصل إتاوة قدرها ملغ واحد من كل كيلوات ساعة توريد لمعمل التلج ولمصنع البليات طالما كانا ملكا للشركة وتحدد قيمة تلك الإتاوة بمقتضى كشف يشهد مندوب وزارة المالية بأنه مطابق حقيقة ولقائز الحساب ويكون من واقع سجلات الشركة وأرقام مداخلات رئيسية توضع في المعمل وفي المصنع وتصير تجريبتها وختمها بحضور مندوب من الحكومة وتكون خاضعة دائما لإقامة وزارة الداخلية .”

كما أؤيد أيضا موافقة شركتي على تعديل الفقرة الأخيرة من عقد الالتزام سالف الذكر بالطريقة الآتية :

وكلمة ” الأفراد ” في هذا البند تشمل جميع المستهلكين ما عدا ” الإتاوة العمومية ” والشركة صاحبة الالتزام نفسها أو معمل التلج ومصنع البليات .

فترجو التكرم بالتلبية - س - الإجراءات اللازمة نحو استصدار المرسوم بقانون في هذا الخصوص .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

شركة توريد الكهرباء والتلج
المدير العام

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بخصوص إتاوة مصنع البليات الكهربائية الذى تشته
شركة الكهرباء والتلج بالإسماعيلية

١ — بمقتضى عقد مبرم في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٠ أعطت الحكومة شركة توريد الكهرباء والتلج بالإسماعيلية التزام توريد التيار الكهربائي للمدينة الإسماعيلية على أن تخضع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ١٢٪ من الإيراد

ترجمة خطاب شركة توريد الكهرباء والتلج بالإسماعيلية

د ١٠٩ مري طبع

الإسماعيلية ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦

(خلف فترة ١٨/٥/٧٤ قسم الكهرباء) - معس البات بالإسماعيلية

حضرة صاحب المزة مدير عام إدارة البلديات وزارة الصحة العمومية
إجابة لخطاب عزتكم المؤرخ في ٩ الجاري أشرف بأن أريد بأن شركتي
توافق على تعديل النص الخاص بإثارة عمل التلج موضوع البند الرابع من
عقد الالتزام على أن يكون شاملاً لمصنع البات ونص التعديل كالآتي :

«وعلاوة على ذلك تحصل إثارة قدرها ملم واحد من كل كيلوات ساعة
تورد لمعمل التلج ومصنع البات طالما كانا ملكاً للشركة وتحدد قيمة تلك
الإثارة بمقتضى كشف يشهد مندوب وزارة المالية بأنه مطابق للقيمة ولنفاتر
الحساب ويكون من واقع سجلات الشركة وأرقام عدادات رئيسية توسع
في المصل وفي المصنع وتصير تجريبها وخضما بمحضور مندوب من الحكومة
وتكون حاضمة دائماً لرعاية وزارة المالية » .

كما أني أريد أيضاً موافقة شركتي على تعديل الفقرة الأخيرة من عقد
الالتزام السالف الذكر بالطريقة الآتية :

وكلمة « الأفراد » في هذا البند تشمل جميع المستفيدين ماعدا « الإثارة
العمومية » والشركة صاحبة الالتزام نفسها أو لمعمل التلج ومصنع البات .
فترجو التكرم بالتبني بعمل الإجراءات اللازمة نحو استصدار المرسوم
بقانون في هذا الخصوص .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

شركة توريد الكهرباء والتلج
المدير العام

مشروع النص الممثل للفقرة الأولى والأخيرة من البند الرابع
من عقد امتياز شركة توريد الكهرباء والتلج بالإسماعيلية
المجهد في أغسطس سنة ١٩٢٨

«وعلاوة على ذلك تحصل إثارة قدرها ملم واحد عن كل كيلوات
ساعة تورد لمعمل التلج ومصنع البات طالما كانا ملكاً للشركة وتحدد
قيمة تلك الإثارة بمقتضى كشف يشهد مندوب وزارة المالية بأنه مطابق
للقيمة ولنفاتر الحساب ويكون من واقع سجلات الشركة وأرقام عدادات
رئيسية توسع في المصل وفي المصنع وتصير تجريبها وخضما بمحضور مندوب
من الحكومة وتكون حاضمة دائماً لرعاية وزارة المالية » .

«وكلمة « الأفراد » في هذا البند تشمل جميع المستفيدين ماعدا الإثارة
العمومية والشركة صاحبة الالتزام نفسها أو لمعمل التلج ومصنع البات» .

(ترجمة طبق الأصل من النص الرسمي المصدق من قسم صا دار الشؤون الداخلية والصحة
السوية) .

مرسوم بمشروع قانون

باعتقاد تعديل البند الرابع من العقد المبرم بين الحكومة المصرية
وشركة توريد الكهرباء والتلج للمصنع بالمروم بقانون رقم ٤٩
لسنة ١٩٢٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه طيباً وزير الصحة العمومية، وموافقة رأي مجلس الوزراء؛

رسم بمسأ هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يخدم إلى البرلمان :

(المادة الأولى)

يعتمد تعديل البند الرابع من العقد المبرم بين الحكومة المصرية وشركة
توريد الكهرباء والتلج الخاص بإثارة مدينة بالإسماعيلية بالكهرباء الوارد عنه
تطلب الشركة نمرة ٤٠٩ بتاريخ ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ والمرفق نصه بهذا
القانون .

(المادة الثانية)

على وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما
ينخصه ويعمل به ابتداء من تاريخ إدارة مصنع البات ما

صدر قرارى بغيره في ٣ رمضان في ١٣٥٥ (١٧ نوفمبر سنة ١٩٣٦) .

عبد هل

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الصحة العمومية

مصطفى النحاس

نمرة ١٦٠ - ١٩٢٨

مرسل إلى وزارة الصحة العمومية لتنقيده إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٩

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨٠٠ جنيه في ميزانية المطبعة الأميرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية لشراء قطع غيار للوايورات المودلة للقوى الكهربائية.

(المقرر حصة الفتح المحترم أطرون الجليل بك)

بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٦ أحال المجلس على هذه اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٨٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦ "وزارة المالية" للفرع ٥ "المطبعة الأميرية" الباب ٣ "أعمال جديدة" لشراء قطع غيار للوايورات المودلة للقوى الكهربائية.

فاجمعت اللجنة في يوم ١٤ فبراير ونظرت مشروع هذا القانون واطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة صورتها بهذا التقرير تبين أن المطبعة الأميرية طلبت في السنة الماضية فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه لشراء قطع غيار للوايورات السالفة الذكر.

فصدر المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦ بفتح الاعتماد المذكور إلا أنه لم يصرف من هذا الاعتماد في السنة المالية الماضية سوى ٢٠٠ جنيه وقد استوردت المطبعة قطع أدوات غيار للوايورات في هذا العام ولذلك تطلب فتح اعتماد بالمبلغ الباقي من السنة الماضية وقدره ١٨٠٠ جنيه لدفع عنها في السنة الحاضرة.

وترى اللجنة - لما تقدم - الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب .
وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرفوعة لهذا التقرير ويؤي القى اقترحها مجلس النواب ٢٤

السكرتير الرئيسى
أطرون الجليل
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقته عليه وأصدرته :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٥ "المطبعة الأميرية" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمبلغ ١٨٠٠ ج م (ألف وثمانمائة جنيه) لشراء قطع غيار للوايورات المودلة للقوى الكهربائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بتمام المودة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه في الباب الثالث من ميزانية المطبعة الأميرية لسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ لشراء قطع غيار للوايورات المودلة للقوى الكهربائية وقد صدر المرسوم بقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٣٦ متضمنا فتح الاعتماد الإضافي المذكور .

وبما أنه لم يصرف في تلك السنة سوى ٢٠٠ جنيه من هذا الاعتماد ولم يتيسر ترحيل الباقي وقدره ١٨٠٠ جنيه إلى ميزانية السنة المالية الحالية تطلب وزارة المالية فتح اعتماد إضافي بهذا القدر لإكمال دفع ثمن قطع أدوات غيار الوايورات التي استوردتها المطبعة في خلال السنة الحاضرة .

واللجنة المالية توافق على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب وقدره ١٨٠٠ جنيه وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتفضل بقرره .
ورفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون كالتالي هذا القرض ٢٤

السكرتير

الرئيس
مكرم عبيد

في ٢٤ ديسمبر ١٩٣٦

نمرة ١٦٥ - ١١/١٩٠

إلى وزارة المالية

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٧ على الطلب
الذين في هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاحتياذ
الإضافي المطلوب .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح احتياذ إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة ذاقوق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يتقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦
"وزارة المالية" الفرع ٥ "المطبعة الأميرية" الباب ٣ "أعمال جديدة"
احتياذ إضافي بمبلغ ١٨٠٠ ج.م (ألف وثمانمائة جنيه) لشراء قطع خيار
للوايوارات المولدة للقوى الكهربائية .

ويؤخذ هذا الاحتياذ الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

صدر بمرأى يدير في ٢٨ نؤال سنة ١٣٥٥ (١١ يناير ١٩٣٧) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبري

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم عبيد

نمرة ١٦٥ - ١١/١٩٠

مرسل إلى وزارة المالية لتقديره إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ٢٠

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والنجار

عن مشروع قانون بفتح احتياذ إضافي قدره ٢,٩٥٥ جنيها في ميزانية
السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ للتغطات الإضافية اللازمة لسفارة

مصر في لندن

(المقرر حضرة الشيخ المحرم أنطون الجليل بك) .

أحال المجلس بجلسته ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع القانون
الوارد من مجلس النواب بفتح احتياذ إضافي في ميزانية السنة المالية
١٩٣٦ - ١٩٣٧ في القسم ٥ "وزارة الخارجية" قدره ٢,٩٥٥ جنيها
مه ٩٥٥ جنيها في الباب الأول "مهاجرات وأجرومريتات" و ٢,٠٠٠ جنيه
في الباب الثاني "مصرفات عمومية" للتغطات الإضافية اللازمة لسفارة
المصرية في لندن .

فاجتمعت اللجنة في ١٤ فبراير لنظر مشروع هذا القانون وطلعت على
المذكرة الإيضاحية التي رفعتها اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة
هذا التقريرين أن هيئة الموقوفين للوكالة السياسية المصرية لدى حكومة
حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى ألفت عند ما أنتج التتيل
السياسي في سنة ١٩٣٢ من وزير مفوض من الدرجة الأولى ومستشار
وسكرتير أول وسكرتير ثان وسكرتير ثالث وملحق أول وملحق ثان ومحررين
وأمين محفوظات . ثم عدل هذا الكادر إلى أن أصبح في سنة ١٩٣٥
مقصورا على وزير مفوض من الدرجة الأولى ومستشار وسكرتير أول وسكرتير
ثالث وأمين محفوظات وتلخيص .

ولما تقرر مجلس الوزراء في ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ تخفيض ١٠٪ من
مجموع احتياذات الباب الأول "المهاجرات والأجرومريتات" أبداً بوظيفتي
السكرتيرين الأول والثالث وظيفته واحدة لسكرتير ثان .

والآن وقد أشرت المساعدة المصرية للإنجليزية ومصدر الأمر الملكي
الكرام في ٣٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بتعيين حضرة صاحب السعادة حافظ
صفدي باشا سفيراً فوق العادة ومفوضاً لدى حضرة صاحب الجلالة ملك
بريطانيا العظمى فندوات وزارة الخارجية - نظراً لأن مرتبة السفير
أعلى من مرتبة الوزير المفوض من الدرجة الأولى ولأن قيامه بالمشؤون
المظهيرية التي يتطلبها مركزه لتتيل مصر في مهبط الجليد يستلزم منه

ملعب ومرتب تجميل أكثر مما يمنحه الوزير المفوض - - فلك رأت أن يستبدل بوظيفة الوزير المفوض من الدرجة الأولى (المرتبة لها ملعبة ١٨٠٠ جنيه ومرتبة ٣,٣٤٠ جنيه) ووظيفة سفير (بماحية ٢,٥٠٠ جنيه ومرتبة تجميل ٥,٠٠٠ جنيه) هل أن يمنح سعادة حافظ عفيفي باشا ملعبة شخصية قدرها ٣,٠٠٠ جنيه - كما رأت إعادة وظيفة السكرير الأول التي سبق إلغاؤها لما يتوقع من ازدياد أعمال الهيئة الدبلوماسية المصرية في بريطانيا العظمى بعد إبرام المعاهدة بين الدولتين .

واقترحت كذلك وزارة الخارجية إنشاء ثلاث وظائف ختلفة من الدرجة واحدة منها للدرجة منزل (Housekeeper) من الدرجة الأولى ١٤٤ - ٢٤٠ (جنيه) واثنان ختلفين من الدرجة الثالثة (٦٠ - ٩٦ جنيه) وسبقت هذا الاقتراح بأن دار السفارة مقسمة وتشمل نحو ٥٩ غرفة وتحتوي من الأثاث الكثير ما يتطلب كثيرا من العناية والصيانة وأن خدم السفارة على عدم الخلق لا يستطيعون القيام بشؤون الخدم على الوجه الأكمل وأن رئيس الخدم مكلف بأعمال عمدة القمار ولا يمكنه أن يحدد مقصدا من الوقت لنفذه ذلك من الأعمال التي لا يصلح لإدارتها سوى سيدة مديرة منزل .

وأضافت وزارة الخارجية إلى ما تقدم أن الضرورة تقضي بتجديد بعض الأثاث الموجود في دار السفارة لعدم صلاحته ومعنى زمن طويل على اقتضائه مزيد على عشر سنوات وقررت لهذا الغرض ٣,٠٠٠ جنيه .

وهل ذلك يبلغ مجموع الاقتراح المطلوب للحجرات والأثاث والمرتبات في السنة ٣,٨١٧٠ جنيه فيفيض المبالغية من الاستغالية الحالية ٩٥٥٠ - ٣,٠٠٠ جنيه يضاف إليها ٣,٠٠٠ جنيه لاستكمال الأثاث وتجديده فتكون المبلغ المطلوبة لتفتح الاقتراح الإضافي هي ٣,٩٥٥٠ جنيه .

وقد بحثت اللجنة في فتح هذا الاقتراح الإضافي المطلوب لهذه السنة فأتت للأسباب المستعمدة الموافقة عليه وترى أن المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب بجملة ٢ فبراير سنة ١٩٣٧ م

السكرير الأول	رئيس اللجنة
أطون الجليل	محمد محمود خليل

مشروع قانون

يضع اقتراح إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ قسم ٥ "وزارة للخارجية" اقتراح إضافي قدره ٣,٩٥٥٠ ج. م (اثنان وتسعة

وخمسة وخمسون جنيها) م ٩٥٥٠ ج. م في الباب الأول "ملعبات وأجر ومرتبات" و ٣,٠٠٠ ج. م في الباب الثاني "مصرفات عمومية" لتغطيات الإضافية اللازمة للسفارة المصرية في لندن .

ويؤخذ هذا الاقتراح الإضافي من الإحصائيات العام .

مادة ٢ - على وزير الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أوصفت وزارة الخارجية بكتاب تاريخه ٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أنه عند ما أُنشئ التجميل السياسي في سنة ١٩٣٣ شكلت هيئة موظفي الوكالة السياسية المصرية لدى حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى من وزير مفوض من الدرجة الأولى ومستشار وسكرير أول وسكرير ثان وسكرير ثالث ومعلم أول ومعلم ثان ومحررين وأمين محفوظات ثم عُدل هذا الكادر إلى أن أصبح في سنة ١٩٣٥ مكونا من وزير مفوض من الدرجة الأولى ومستشار وسكرير أول وسكرير ثالث وأمين محفوظات ومعلم .

وبمنااسبة ما تجرته مجلس الوزراء بتاريخ ١١ فبراير سنة ١٩٣٥ من تخفيض ١/٥ من مجموع احتياطات الباب الأول أبلغت وظيفة السكريرين الأول والثالث بوظيفة واحدة للسكرير ثان واستقرت هيئة الموظفين بعد هذا التعديل بحالتها إلى الآن .

وبناء على الأمر الملكي رقم ٧٩ الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بتعيين حضرة صاحب السعادة حافظ عفيفي باشا سفيراً فوق العادة وسفوحاً لدى حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .

ونظرا لأن مرتبة السفير أعلى من مرتبة الوزير المفوض من الدرجة الأولى وقيامه بالشؤون المظاهرة التي يتطلبها مكرمه تجميل مصر في عهدنا الجليلي يستلزم منه ملعبة ومرتبة تجميل أكثر مما يمنحه الوزير المفوض .

فلذلك تقترح وزارة الخارجية إبدال وظيفة الوزير المفوض من الدرجة الأولى (للقطرة لها ملعبة ١٨٠٠ ج. م ومرتبة ٣,٣٤٠ ج. م) بوظيفة سفير (بماحية ٢,٥٠٠ ج. م ومرتبة تجميل ٥,٠٠٠ ج. م) هل أن يمنح سعادة حافظ عفيفي باشا ملعبة شخصية قدرها ٣,٠٠٠ ج. م (ثلاثة آلاف جنيه) .

ولما كان متوقفاً ازدياد أعمال الهيئة الدبلوماسية المصرية في بريطانيا العظمى بعد أن تم إبرام المعاهدة بين الدولتين فالوزارة ترى إعادة إنشاء وظيفة السكرير الأول التي سبق إلغاؤها .

نمرة ١٦٥-٣٩/٥

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء في ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الخارجية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاتحاد المشار إليه .

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اتحاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي تصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ٩ - ويضع في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ه "وزارة الخارجية" اتحاد إضافي قدره ٣٩٥٥ ج.م. (ألفان وتسعة وخمسة وخمسون جنيا) منه ٩٥٥ ج.م. في الباب الأول "ماهيئات وأجرومريبات" و ٣٠٠٠ ج.م. في الباب الثاني "مصرفات عمومية" للتفقات الإضافية اللازمة للسفارة المصرية في لندن .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٣ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر برامى عاين في ٥ ذى القعدة سنة ١٣٥٥ (١٨ يناير سنة ١٩٣٧) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

وزير الخارجية

مكرم عبيد

واصف بطرس غالى

هنا فيما يتعلق بالموظائف العامة ، وما فيها يخص بالموظائف الخارجية عن المحطة فنتخرج وزارة الخارجية إنشاء وظيفة مدرة منزل (Housekeeper) من الدرجة الأولى (١٤٤ - ٣٤٠ ج.م) ووظيفتين لخادمين من الدرجة الثالثة (٩٠ - ٩٦ ج.م) وتذكر الوزارة في هذا الصدد أن دار السفارة مقسمة وتكتمل نحو ٥٦ غرفة وفيها من الأثاث اثنين ما يتطلب كثيرا من الصيانة والصيانة وأن عدم السفارة على مقدم الحال لا يستطيعون القيام بشؤون الخدمة على الوجه الأكمل خصوصا أن رئيس الخدم مكلف بأعمال مهدة الدار ولا يمكنه أن يجد مقصدا من الوقت لغير ذلك من الأعمال التي لا يصلح لإدارتها سوى سيدة مدبرة منزل .

وملاوة على ما تقدم ترى الوزارة أن الضرورة تقضى بتجديد بعض الأثاث الموجود في دار السفارة لعدم صلاحيته ومعنى زمن طويل على اقتناؤه يزيد على عشر سنوات وتطلب اتحادا لهذا الغرض قدره ألفا جنين في الباب الثاني .

بناء على ما تقدم يكون الاتحاد الإضافي المطلوب ٥٨٧٠ ج.م. في السنة أو ٢٩,٥٥٥ ج.م. في الفترة الباقية من السنة المالية الحالية حسب البيان الآتي :

الاتحاد السوى	الاتحاد السوى	الباب الأول
جنيه	جنيه	
٧٠٠	٧٠٠	رفع وظيفة وزير مفوض ١٨٠٠ ج.م. إلى صغير
١٧٦٠	١٧٦٠	رفع مرتبة التمثيل للسفير من ٣,٣٤٠ ج.م. إلى ٥,٠٠٠ ج.م.
٨٢٨	٨٢٨	إنشاء وظيفة سكرتير أول بمساعدة ٨٢٨ ج.م.
٢٣٤	٢٣٤	مرتبة تمثيل سكرتير أول
١٩٢	١٩٢	إنشاء وظيفة مدبرة منزل (١٤٤ - ٢٤٠ ج.م.)
١٥٦	١٥٦	إنشاء وظيفتين لخادمين من الدرجة الثالثة (٦٠ - ١٦٦ ج.م.)
٣٨٧٠	٩٥٥	
٢٠٠٠	٢٠٠٠	الباب الثاني
٥٨٧٠	٢٩٥٥	استكمال أثاث السفارة وتجديده

واللجنة المالية توافق على الاقتراحات المقترحة وعلى فتح الاتحاد الإضافي المطلوب في ميزانية السنة المالية الحاضرة وقدره ٣٩٥٥ جنيا وتتصرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفصل بإقراره بوظيفة لتقديمه إلى البرلمان .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض .

الرئيس

السكرتير

١٩٣٧

مكرم عبيد

قدّرت بمبلغ ٩,٥٠٠ جنيه فيكون الفرق الذي تتطلبه المصلحة لسداد ما ارتبطت به من الأعمال في السنة المالية الحاضرة ٣,٥٠٠ جنيه .

هذا وقد ورد في المذكرة السابقة الذكر أن المصلحة ترى الاستعانة من الآلات المضاعفة التي أقيمت بمحلة ضغط الهواء في شبرا — أن تقوم حالا بتوصيل هذه المحطة بالشبكة الهوائية وإلا ضاعت الفائدة منها وقدّرت تكاليف هذا العمل بمبلغ ٣,٦٠٠ جنيه وعلى ذلك تكون جملة المبلغ المطلوب ٦,١٠٠ جنيه .

وترى اللجنة للأسباب المتقدمة الموافقة على وضع هذا الاتفاق وترى من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرفقة لهذا التقرير ويقرر التي اقترعها مجلس النواب ما

السكرتير البرلماني
أطون الجليل
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٦ "مصلحة البحار الرئيسية" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ٦,١٠٠ ج.م. (سنة آلاف ومائة جنيه) زيادة على الاعتماد المدرج لإقامة محطتين لتوليد الهواء المضغوط لبحارى العاصمة وأدوات احتياطية لها ومحطة معروف وتغيير الشبكة الهوائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويعدّ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٢١

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٥٥

(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والنجار

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٦,١٠٠ جنيه في ميزانية مصلحة البحار الرئيسية لسنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ المالية

(التي حضره الشيخ المرحم أطون الجليل بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٦,١٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ — القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع ٦ "مصلحة البحار الرئيسية" الباب ٣ "أعمال جديدة" زيادة على الاعتماد المدرج لإقامة محطتين لتوليد الهواء المضغوط لبحارى العاصمة وأدوات احتياطية لها ومحطة معروف وتغيير الشبكة الهوائية وتوصيل محطة ضغط الهواء في شبرا والشبكة الهوائية .

فاجتمعت اللجنة في ١٤ فبراير وبمشت مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة المرفقة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة صورها بهذا التقرير كما أطلعت على قانون ربط الميزانية للسنة الحالية (ص ١٤٣) تبين أن التكاليف النهائية لمشروع إقامة محطتين لتوليد الهواء المضغوط لبحارى العاصمة وأدوات احتياطية لها ومحطة معروف وتغيير الشبكة الهوائية قدّرت بمبلغ ٧٩,٠٠٠ جنيه وكانت مصلحة البحار الرئيسية تتوقع أن يبلغ مجموع ما يصرف فعلا نهاية نهاية السنة المالية الماضية ٥٧,٠٠٠ جنيه ولهذا لم تدرج له في ميزانية السنة الحالية سوى ٦,٠٠٠ جنيه إلا أنه نظرا لتأخير السير في بعض أجزاء المشروع لم يبلغ ما صرف فعلا لنساية ٣ أبريل سنة ١٩٣٦ سوى ١٠,٥٨٧ جنيه فقط وعلى ذلك لم يعد ما أدرج في ميزانية السنة الحالية كافيا لسد تعقات الأعمال التي ارتبطت بها المصلحة وقد

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

من المشروعات التي تباشرها مصلحة الجمارك الرئيسية مشروع إقامة عتبات لتوليد الهواء المضغوط لجماري العاصمة وأدوات احتياطية لها ولحطة معروف وتغيير الشبكة الهوائية وهذا المشروع قد تمت تكليفه النهائية بمبلغ ٧٨٠٠٠ ج.م وكانت المصلحة تتوقع أن يبلغ مجموع المنصرف لتساية السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١٩٣٦ ج.م ٥٨٠٠٠ ج.م فلم تدرج له في مشروع ١٩٣٦ - ١٩٣٧ سوى ٦٠٠٠ ج.م على أنه يخرج الباقي في الميزانيات التالية .

على أنه اتضح أنه ما صرف فعلا لتاية ٣ أبريل سنة ١٩٣٦ بلغ ٥١٠٨٧ ج.م فقط وذلك لاختار السير في تنفيذ بعض أجزاء المشروع ولما كانت الأعمال التي ارتبط بها ويهتم صرف قيمتها في السنة الحاضرة مقدرة بمبلغ ٩٥٠٠ ج.م فالمصلحة تطلب الترخيص لها في تجاوز احتياج الميزانية بمبلغ ٣٠٠٠ ج.م ليسنى لها دفع قيمتها .

هذه من جهة - ومن جهة أخرى ترى المصلحة ضروريا القيام حالا بتوصيل محطة ضغط الهواء في غربا بالشبكة الهوائية وإلا ضاقت سدى فائدة الآلات الضاغطة التي أقيمت في تلك المحطة - وهذا العمل يتكلف ٣٦٠٠ ج.م فتكون حجة الاحتياج الإضافي الذي محتاجه في هذه السنة ٦١٠٠ ج.م .

ولما كانت البنود الأخرى من الباب الثالث في ميزانية المصلحة ليس فيها وفريسم يتغطية ذلك المبلغ فلا متفوعة من فتح احتياج إضافي بمقداره . والجهة المالية ترى الموافقة على هذا الطلب وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وربقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض .

تحريرا في ٢٢ ديسمبر ١٩٣٦

السكرتير

الرئيس
مكرم حيد

١٦٥ - ٢/٢

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٧ على الطلب المبين في هذه المذكرة وقد أقيمت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .
ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاحتياج الإضافي المطلوب .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح احتياج إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسم بمسا هوات :

مشروع القانون الآتي نصه يتم إلى البرلمان :

مادة ١ - يخصص في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع "مصلحة الجمارك الرئيسية" الباب "٣ أعمال جديدة" احتياج إضافي قدره ٦١٠٠ ج.م (ستة آلاف ومائة جنيه) زيادة على الاحتياج المدرج لإقامة عتبتين لتوليد الهواء المضغوط لجماري العاصمة وأدوات احتياطية لها ولحطة معروف وتغيير الشبكة الهوائية .

ويؤخذ هذا الاحتياج الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مدرج برامى مابين في ٢٨ نؤال سنة ١٣٥٥ (١١ يناير سنة ١٩٣٧)

محمد علي

جيد الوزير عزت

شريف صبري

بأمر مجلس الوصاية

وزير المالية وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء

مكرم حيد عثمان محرم مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ٢/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وقد لاحظت اللجنة المالية عند بحث هذا الاقتراح أن النظام المتفق على خطوط التنظيم لا يتفق والمبادئ الأساسية البرانية إذ أن من شأنه وضع وزارة المالية لزام أمر واقع يتم عليها تغيير السبل اللازم لنفع توصيات من عبارات تضمنت ملكيتها بترسيم صدرت فعلا . لذلك رأت أن يصاد النظر في هذا النظام بحيث يكفل بحث الوجهة المالية بلجج المشروطات قبل تقريرها وإضافتها وقد اتصلت بوزارة الأشغال لهذا الغرض ، كما رأت فيما يتعلق بالاعتقاد المطلوب أن يقتصر الآن على ٢٠.٠٠٠ جنيه . وقد وافق مجلس الوزراء على رأي اللجنة المالية بجملة ١٠ يناير سنة ١٩٣٧

وبعد أن بحثت لجنة المالية مجلس الشيوخ هذا الموضوع رأت الموافقة على وضع الاعتقاد المطلوب ، وترتب أن المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة الموافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب ما

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

السكرتير المالي
أنطون الجليل

مشروع قانون

وضع اعتقاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة ذوق الأئلى ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدراه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع "مصلحة التنظيم" باب "مصاريف عمومية" اعتبار قدره ٢٠.٠٠٠ (عشرون ألف جنيه) لإزادة الاتحاد الخاص بالتصحيبات "نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم" .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بضم الجمله وأن ينشر بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٢٢

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والإحاراك

عن مشروع قانون يفتح اعتقاد إضافي قدره ٢٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ لإزادة الاعتقاد الخاص بالتصحيبات "نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم"

(نقد حصة التبع المهرم أحسن المحتل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجملة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ مشروع القانون بأمر من مجلس النواب يفتح اعتقاد إضافي قدره ٢٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع "مصلحة التنظيم" باب "مصاريف عمومية" لإزادة الاعتقاد الخاص بالتصحيبات "نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم" .

ظرت اللجنة مشروع هذا القانون في جلستها يوم ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧ وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمعلقة صورة منها بهذا التقريرين أن الاعتقاد المدرج في ميزانية التنظيم تحت بند "التصحيبات" نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم ، وقدره ١٠.٠٠٠ جنيه كاد يتفاد وأن هناك توصيات من ضوابط التنظيم بأقسام المدينة المخططة تبلغ ٩٩.٠٠٠ جنيه ولم يكن من الميسر تقديرها عند وضع الميزانية وذلك لأن مصلحة التنظيم تصرف أثمان الأجزاء التي تضع في الشوارع العمومية بد ما يبنى أصحاب الأملاك التي تضع منها تلك الأجزاء وأجهات متازمة على خطوط التنظيم المتحددة في المدينة وضواحيها . ويتمتع تقدير جملة المبالغ تقديراً دقيقاً لأنها تريد أو تنقص فيما لحركة البناء التي لا يمكن تحديد مداها .

ولما كانت اعتبارات الباب الثاني "مصاريف عمومية" قد خفضت لذلك لا يمكن منه توفير ما يقابل كل أو بعض التوصيات المطلوبة . فقد اقترحت وزارة الأشغال فتح اعتقاد بجملة ٩٩.٠٠٠ جنيه لتصرف التوصيات التي ارتبطت بها مصلحة التنظيم مع أصحاب الأملاك الذين قاموا ببناء وأجهات عقاراتهم على خطوط التنظيم المتحددة .

نمرة ١٦٥ - ١٣٦/٢

لى وزارة المالية

ولقى مجلس الوزراء بجلسته المتعقدة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الأشغال هذا القرار .

ومعه صورة من الرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافى المشار إليه ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الرأية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

ومع بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" الفرع "مصلحة التنظيم" باب "مصاريف عمومية" اعتماداً قدره ٢٠٠.٠٠٠ (مئتين ألف جنيه) لزيادة الاعتماد الخاص بالتصنيف "نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم" .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدمبرى مدهى في ٢٨ نوال سنة ١٣٥٥ (١١ يناير سنة ١٩٣٧)

جدد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بإسم مجلس الرأية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الأشغال العمومية

مكرم عبيد

مختار محرم

نمرة ١٦٥ - ١٣٦/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في مذكرة لوزارة الأشغال العمومية بتاريخ ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ أن مصلحة التنظيم تصرف أمان الأجزاء التى تضيع في الشوارع العمومية بد ماين أصحاب الأملاك التى تضيع منها تلك الأجزاء وأجهات منازلهم على خطوط التنظيم المتمتدة في المدينة وضواحيها ويتنظر تقدير بحلة المبالغ تقديراً دقيقاً لأنها ترفع وتنقص تبعاً لحركة البناء التى لا يمكن تحديد مداها .

ونظراً لأن الاعتماد المدرج ضمن ميزانية التنظيم تحت بند التصنيفات "نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم" وقدره ٤٠.٠٠٠ ج. م. كاد ينفد ونظراً لأن هناك تموينيات من مواضع التنظيم بأقسام المدينة المختلفة كانت إيراداتها أن تم ومظنور صرف قيمتها المقدرة يبلغ ٩٩.٠٠٠ جنيه قبل نهاية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ونظراً لأن اعتمادات الباب الآتى "مصاريف عمومية" قد صدر خفضها إلى أقصى حد ولا يمكن توفير ما يقابل كل أو بعض المبالغ المنظور صرفها .

لذلك تقترح وزارة الأشغال فتح اعتماد إضافى بالمبلغ اللازم ٩٩.٠٠٠ ج. م. ليد التصنيفات "نزع ملكية لوضع خطوط التنظيم" في ميزانية مصلحة التنظيم لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

وتذكر الوزارة تبريراً لهذا الاقتراح ضرورة صرف التموينيات المرتبطة بها مصلحة التنظيم مع أصحاب الأملاك الذين قاموا ببناء وأجهات عقاراتهم على خطوط التنظيم المتمتدة تلالاً من الوقوع في مشاكل قضائية وما يتبعها من الفوائد والمصاريف الأمر الذى يحمل ثوزانة الدولة مبالغ جسيمة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح وللاحظت أن النظام المتبع في وضع خطوط التنظيم لا يتفق وإبادئ الأساسية للريانية إذ أن من شأنه وضع وزارة المالية إزاء أمر واقع يحتم عليها تغيير المال اللازم لدفع تعويضات من عقارات نزع ملكيتها بمقتضى مراسم صدوت فعلاً ولذا ترى اللجنة أن يباد النظر في هذا النظام بحيث يكفل بحث الوسيعة المالية لجميع المشروعات قبل تقريرها وإنفاذها - وقد اتصلت وزارة المالية بوزارة الأشغال لهذا الغرض - ورمى اللجنة فيما يتعلق بالطلب المروض الآن أن يقتصر على فتح اعتماد إضافى قدره ٢٠.٠٠٠ (مئتين ألف جنيه) .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون بفتح اعتماد ٢٠.٠٠٠ جنيه المشار إليه ما

٢٢ ديسبر سنة ١٩٣٦

المكربر

الرئيس

مكرم عبيد

- ٣ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم محمد ليوب أبو الجليل اقتضى بيع الأراضي الأميرية الواقعة على ضفتي نهره الإسماعيلية نواحي البلد عليها
- ٤ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبيعي بك بإنشاء مخازن مخبوز والأرز
- ٥ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بيع قطعة أرض بتاحية الصنف للذين أقاموا مساكنهم عليها

(انظر حضرة الشيخ المحترم أطون الجليل بك)

أحال المجلس في الدورة السادسة الخمسة الاقتراحات المذكورة والمختصة صوره هذا التقرير إلى لجنة المسألة فلم يتيسر لها نظرها لضيق الوقت واشتغال اللجنة بنظر ميزانية الدولة العامة فأجلت بموافقة المجلس إلى هذا المدة. وقد نظرت اللجنة في اجتماعها يوم ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ فترأت أن هذه الاقتراحات لا تتضمن مسائل تشريعية ولا مالية مما يستل في اختصاص لجنة المسألة وإنما هي رغبات أو اقتراحات يرجع فيها إلى الوزارة المختصة وليس من اختصاص هذه اللجنة أن تتطرق لمسائل هي في الواقع من اختصاص الوزارات صاحبات الشأن .

وترى اللجنة أن مثل هذه الاقتراحات تحال - بعد عودتها من لجنة فحص الاقتراحات والعراض إن شاء الله - إلى الوزارة المختصة بمقابلة وجديرة بالتنفيذ - إلى الوزارة المختصة - لتتقرر فيها .

لذلك :

قوت اللجنة عدم اختصاصها بنظر هذه الاقتراحات وترجع من المجلس الموافقة على إحالتها إلى الوزارات المختصة

السفير البرلاني	رئيس اللجنة
أطون الجليل	محمد محمود خليل

حضرة الأستاذ الكبير رئيس مجلس الشيوخ المحترم

بعد التبعة والاحترام ، أرجو المجلس قبول الاقتراح الآتي وإحالة إلى لجنة الاقتراحات .

احاد جمهور المتبعين مخزن خلالهم بشؤون البنوك التي عليها شروط مرهقة لذين موقت قدم في المنتج تحت شروط القوائد وأجور التخزين المرهقة وتهدد بالتصفية والبيع الجبري إن لم يبع علاقه في المباد المميز ويضطر قبول تلك الشروط لعدم وجود مخازن مية ليعون الغلال وحفظها من السوس والتعطيل .

الايرو الحاد . أن الوقت حان تشييد مخازن نية ببلادنا الزراعية على مثال تلك المخازن الفنية المشيدة بأوروبا لحفظ الغلال لأمد طويل دون أن تنكح باحشرة السوس والتي كانت تفسد درس واختيار عظميين وقد بعثت أخيرا على ضمها الجزيل للتاجر والمتج فكات من أعظم الموائم الاقتصادية

ملحق رقم ٢٣

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٥٥
(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفانية

من الطلب المقدم من وزارة الحفانية برفع الحفانة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم هيبالستار الباسل بالتسليم لإجراءات الحافنتين وفي ٣٢ و ٨٤٤ إلسا سنة ١٩٣٦ وهو الطلب الذي قرر المجلس بجلسته التي عقدت في ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ إحالته إلى لجنة الحفانة فنظرت في ١٣ فبراير سنة ١٩٣٧

(انظر حضرة الشيخ المحترم حسن نبيه المصري بك)

أطلعت اللجنة على كتاب وزارة الحفانية والمطب الخصاص بالحافنتين المذكورتين بحضور حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك وشين لها أن سبب رفع دعوى الحافنتين هو إدارة آئين غير ترخيص . فترأت أنه ليس هناك ما يدعو لتفكك بالحفانة البرلمانية وقد وافق حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك على طلب وزارة الحفانية .

لذلك :

قوت اللجنة بالإجماع رفع الحفانة البرلمانية من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك لتسليم لإجراءات الحافنتين وفي ٣٢ و ٨٤٤ إلسا سنة ١٩٣٦

نعمرا في ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧
حسن نبيه المصري

ملحق رقم ٢٤

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذي الحجة سنة ١٣٥٥
(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

بعدم اختصاصها بالنظر في الاقتراحات الآتية :

- ١ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم الكسان إسحقون بشأن تشييد مخازن خاصة لحفظ الغلال
- ٢ - اقتراح من حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الطاهر بك بحرم الصيد في المنطقة الواقعة بين فناري دياط ويوم سعيد

في العالم وهذه الطريقة يخلص الناجر والمحتاج من شروط البتوك المرفعة الضارة وهو ما أقره إليه الحكومة الآن من خلق جو جديد يتجس به المتجس أما شر الطامعين في إتساحه .

إن رأى هذا المجلس قرر مطالبة الحكومة بتنفيذ هذا المشروع الحيوى وتصميمه في وسائل تجارة الفلال والمذريات وهذا هو اقتراحنا نرجو قبوله وإحالة إلى لجنة الاقتراحات

ألكسان إسبحرون

عضو مجلس الشيوخ

تحريرا ٢٢ برية سنة ١٩٣٦

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراحى هذا إلى هيئة المجلس الموقر .

وتفضلوا سعادتك بقبول فائق الاحترام

ابراهيم الطاهرى

١٠ برية سنة ١٩٣٦

اقتراح

مقدم من ابراهيم الطاهرى بك إلى هيئة مجلس الشيوخ الموقر

الموضوع

يمش أهل البلاد الحاجة بصيرمة لثقلته وهى المطرية دهقيلة وشطوط ديباط والجمالية وغيرها من إنتاج هذه البصرة من الأسماك إذ هم قوم صيادين لا حرفة لهم إلا الصيد وهم عدة آلاف من الأنفس .

وهى أكبر بيرة تغذى القطر بأنواع السمك وأن الحكومات المتعاقبة دائماً تعطلها الصاية لبالزمة لتكاثر الأسماك بها لأنها مورد كبير لقومين عدة آلاف من الأنفس .

غير أنه في الوقت الذى تعمل فيه الحكومة على العناية بهذه البصرة لتكاثر الأسماك فيها حتى يفرج حاجة البلاد ويأود آلاف الصيادين الذين يعيشون من الصيد فيها زارها قد أبحاث الصيد في منطقة مشهورة علميا بتوالد الأسماك بها وهذه المنطقة هى الواقعة بين فاري ديباط وبروسيد على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط لعل طول هذا الساحل تتوالد الأسماك في مواعيدها تختلف منه إلى البصرة من طريق برونز اشتوم الجبل وحسن صنعت صغيرة وقد أبحاث الصيد في هذه المنطقة بإبحاث صغيرة ٥٠ عينا . وبما أن إباحة الصيد بهذه المساحات الصغيرة في مواضع تعتبر موطن تتوالد الأسماك فيه ضرر كبير وعاطل من عوامل إقراض النوع إذ هذه المساحات الصغيرة لا تترك إلا للتقليل لمدى ينقل إلى البصرة .

وأرى تحقيقا للمرض الذى تشهده الحكومة من تكاثر أنواع السمك وبمحافظة على أرواق آلاف الصيادين أن يحرم الصيد بهذه المنطقة بتاتا حتى تربى الأسماك الصغيرة فيها فتنتقل إلى البصرة كما أسلفنا ولقد شكيا صيادو المطرية وديباط والسيالة وشط حورية والمطوى والبصرة والجمالية وغيظ وصار . واضح شط من هذه الحالة المحقق ضررها لأرواقهم .

لهذا :

أقترح تحريم الصيد في المنطقة الواقعة بين فاري ديباط وبروسيد على الساحل الشرقى للبحر الأبيض المتوسط وإذا كان ولا بد فيباح الصيد فيها بإبحاث أكبر من المصرح بالصيد بها في البصرة حتى تتكاثر الأسماك ولا تنقرض .

ولا يفوتنا أن نبيه المجلس إلى أن تحريم الصيد بتاتا فيه فائقة أخرى إذ أن هذه المنطقة هى المنفذ الوحيد للهريين وإباحة الصيد فيها يساعدهم على القرار بهرباتهم إلى البصرة وفي هذا من الخطر ما يحبط تفكك بهم إباحة الصيد فيها مطلقا .

وليس أدل على هذا الخطر من الإحصاء الرسمى عن المهربات التى تعمل إلى داخل البلاد عن طريق هذه المنطقة .

وتفضلوا بقبول أسى عبارات الاحترام

ابراهيم الطاهرى

تحريرا ٢٩ برية سنة ١٩٣٦

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بمد التبعة ، أرجو عرض اقتراحى الآلى على هيئة المجلس الموقر ولحضرتكم الشكر :

مدينة السويس فمر منزل عايط بالصمصاء والبحر لا يوجد قريبا منه قرى ولا لاهات فكثرت بسبب ذلك الأيدي الماطلة وقد ولت الأحوال وجوههم شطر الأراضي الأميرية الزراعية منها والبور وفيها مساحات رملية ملحة منخفضة أو تمول بحضيرة مرتفعة كما هو ظاهر بجلاء على تحراط مصلحة المساحة .

غير أن المصلحة ظلت تضاعف الإيجار كلما أمن الأقال في الإصلاح بينا الحكومة في المحلات الأخرى تقوم بإصلاح الأراضي ثم توزعها على الفلاحين بأثمان بسيطة وعل أعاض .

إن زمام السويس يمتد على ضفتي ترعة الإسماعيلية نحو أربعين كلمترا لا يزيد على ١٧.٥٠٠ دنان ملكة لا أكثر من ٥٠٠٠٠٠ نسمة ونحو ١٧.٥٠٠ صناع من الحكومة هذا بالمرح من وجود آلاف الأبدنة الصالحة للزراعة ووفرة المياه التى تتدفق في قناة السويس في أكثر من خمس عشرة محطة سواء في مدة الفيضان أو المداوبات .

لهذا :

أقترح بيع الأراضي الأميرية الزراعية على ضفتي ترعة الإسماعيلية من الإسماعيلية للسويس لإراضى البلد عليها وبيع الأراضي الأميرية البازرة تصالحة للزراعة إلى كبار المزارعين وصغارهم

محمد ليد أبو الجليل

عضو مجلس الشيوخ

١٢ برية سنة ١٩٣٦

اقتراح

حضرة الأستاذ الكبير والشيخ الوفور رئيس مجلس الشيوخ
أرجو عرض اقتراحى هذا على المجلس لإحالة على لجنة الاقتراحات لمصلحه
وبعد المرافعة عليه بحال على اللجنة المختصة لتعينه .

توجد قطعة أرض جبلية كائنة بدمام ناحية الصف مركز الصف جبلة
هذه القطعة لاتصلح للزراعة مطلقا وقد أقام عليها كثير من الأهالى الفقراء
مبانى للسكن فيها تبهم حرارة الصيف وبرد الشتاء .

وقد حصرت مصلحة الأملاك الأميرية تلك المبانى وقدرت إيجارا لقر
الراشد فى السنة فى أول مدة مليا واحدا وفى المدة الثانية لمعين والمدة الثالثة
ثلاثة مليات .

ومن حيث إن جميع من أقاموا على تلك القطعة فقراء جدا وتقدير لاجلهم
مليات إيجارا لقر الراشد فى السنة تقديرا بالغ فيه يرمى كأهلهم وسيجزم
عن دفع الإيجار السنوى لأن هذه القطعة لاتصلح للزراعة .

وإذا أجرت فغير المبانى فلا تتيج شيئا مطلقا أما ومصلحة الأملاك تقدر
لقر الراشد ثلاثة مليات فيكون إيجار الفدان ١٢ جني و ٩٠٠ ملم وهذا
لإيجار كبر جدنا ومن حيث إن خطاب الرش أشار بأن الحكومة جادة
فى تحسين ثروة الفلاح ومساعدته فيما يعود عليه بالخير والبركات .

فذلك أقرح تقديرا ثمن مناسب لتلك القطعة وبمها لأرضى اليد عليها
بالممارسة ما

١٦ بره - سنة ١٩٢٦
سعد محرم
عضو مجلس الشيوخ

على رقم ٢٥

جلسة يوم الأربعاء ٢٠ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(٣ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والإجرا

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ٧,٣٨٤ جنيا
فى ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية لتكملة
تأثير بعض القروض المالية للملكية فى الخارج

(المقرر حضرة الشيخ الوفور أمين الجليل بك) .

بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى قدره ٧,٣٨٤ جنيا
فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٥ " وزارة الخارجية " .
باب ٣ " أعمال جديدة " لتكملة تأثير بعض القروض المالية للملكية
فى الخارج .

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لمكتبكم مع هذا اقتراحا بمشروع إنشاء مخازن على
الطراز الحديث المبوب لمرصه على هيئة المجلس الموقر ليقر فيه ما يراه .

وتفضلوا بقبول عظيم استقامى ما

الدكتور عبد العزيز الميمى

١٥ بره ١٩٢٦

عضو المجلس

مذكرة

تصيرية عن مشروع عمل مخازن على الطراز الحديث المبوب

التصحيح وبقى الجيوب كالأرز والقمح من المواد الأولية التى يحتاج إليها
الناس والفقير ذات أثمان فى حياة الأمم الاقتصادية فلا غرو إذن إن رأينا
الأمم الناهضة تحافظ عليها بكل الوسائل فتنتبه لها مخازن على الطرق الحديثة
لحفظها من أى تلف .

وبكل أسف فلما جزم المزارع المصرى بطريقة تخزين حاصلاته بل كثيرا
ما يتركها معرضة للعوامل الجوية أو تلك الحشرات أو الجرذان أو الطيور
أو بعضها فى مخازن غير صالحة فينتفخ السوس أو غيره من الحشرات إلى
ما هالك من العوامل الأخرى كتابير الرطوبة والجفاف فيضج عليه شيء
كثير من الفائدة المرجوة منها فبالله ليتخزين إذن من أهم الأمور التى تحتاج
إلى اهتمام خاص من جانب الأهالى ومن جانب الحكومة لتلافى هذا الضرر
بالجسم . فبالله الولايات المتحدة سنويا من أضرار هذه الآفات بقدر
أربعين مليوناً من الجنيهات وأهالى القطر المصرى ما يقرب من المليون جنيه
سنويا وقد تجاوزت خسائر حكومتنا خلال سنين الحرب مئات الألاف من
الجنيهات هذا بخلاف أضرار أخرى تصيب منتج الجيوب وأجراها ومستهلكها
وأخص بالذات خبزا اليومى ودرجة جودته وصحة الجمهور الذى يتغذى من
جوب أكلها السوس وحط من قيمتها بضياع أهم عنصر مفيد فيها .

والطريقة المثلى لتلافى هذه الأضرار إنشاء مخازن على الطراز الحديث .

لهذه المخازن تحفظ هذه الجيوب من كل هذه الأضرار وتوفر على البلاد
الشيء الكثير وفى الوقت نفسه يمكن الاستعانة بهذه المخازن كخون للتسليف
على الجيوب وأواسق لشحارة الفلال وبقى الجيوب . عند عمل الترتيبات
اللازمة لتنظيم تلك العمليات . وجعل المحاملات متفقا والاساليب التجارية
الحديثة مع إشراف وزارة التجارة أو بنك التسليف الزراعى .

لذلك :

أقترح إنشاء مخازن الفلال وغيرها من الجيوب بالمحلات الآتية :

بمسائل إدارية - ودور الفرج - الإسكندرية - دوايم المديرية .
ومخازن خاصة للأرز بدمياط وشيد والمقصورة ما

الدكتور عبد العزيز الميمى

عضو المجلس

مشروع قانون

بفتح احتياذ إضاق في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

مؤرخ مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدق عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ القسم هـ "وزارة الخارجية" باب ٣ "أعمال جديدة" احتياذ إضافي قدره ٧,٣٨٤ ج. م. (سبعة آلاف وثلاثة وأربعون وثمانون جنيا) لتكافة تأثيث بعض المفوضيات الملكية المصرية في الخارج .

ويؤخذ هذا الاحتياذ الإضاق في الاحياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصر هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

ملحة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في كتاب وزارة الخارجية بتاريخ ٣ أكتوبر سنة ١٩٣٧ أنها لم تتمكن في خلال السنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٧ من صرف جميع الاحتيازات التي خصصت لها في باب الأعمال الجديدة فبقيت منها المبالغ الآتية بدون صرف :

الاحتياذ	المصرف منه	الباقى	العمل
٨٠٠ ج	— ج	٨٠٠ ج	تأثيث دار المفوضية الملكية المصرية بمدينة كابل .
٥١٠٠ ج	١٩٠٤ ج	٣١٩٦ ج	تأثيث دور المفوضيات الملكية المصرية في برن وفيينا وفارسوفيا .
٣٧٠٠ ج	٣٤١٥ ج	٢٨٥ ج	تأثيث وإصلاح سراى بيك فى استامبول .
٣٠٠٠ ج	١٧٨٩٧ ج	٢١٠٣ ج	شراء المنزل المتخيم لدار المفوضية الملكية المصرية في برلين .
		٦٣٨٤ ج	

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها يوم ١٤ فبراير وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة صورة منها بهذا التقريرين أنه قد أودع لوزارة الخارجية ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٧ المالية للأعمال الجديدة احتيازات تبلغ ٢٩,٦٠٠ جنيه ولكنها لم تتمكن من صرف هذه الاحتيازات جميعها في خلال السنة المذكورة إذ بقي منها ٦,٣٨٤ جنيا على التفصيل الآتي :

الاحتياذ	المصرف منه	الباقى	العمل
٨٠٠ ج	— ج	٨٠٠ ج	تأثيث دار المفوضية الملكية المصرية بمدينة كابل .
٥,١٠٠ ج	١,٩٠٤ ج	٣,١٩٦ ج	تأثيث دور المفوضيات الملكية المصرية في برن وفيينا وفارسوفيا .
٣,٧٠٠ ج	٣,٤١٥ ج	٢٨٥ ج	تأثيث وإصلاح سراى بيك فى استامبول .
٣,٠٠٠ ج	١٧,٨٩٧ ج	٢١٠٣ ج	شراء المنزل المتخيم لدار المفوضية الملكية المصرية في برلين .
		٦,٣٨٤ ج	

وقد أرتبطت وزارة الخارجية بقسم من هذه المبالغ في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٧ المالية والباقي لاستكمال تأثيث بعض هذه المفوضيات وتطلب احتيازاتها لصرفها في السنة الحالية .

هذا ولما كان المبلغ المقرر لتأثيث مفوضية فارسوفيا لم يكف للنفقات الضرورية بسبب غلاء المعيشة في هذه المدينة مما اضطرت المفوضية منه إلى شراء الأثاث اللازم من بلاد أجنبية كالغلا والألمانيا فقد طلبت وزارة الخارجية مبلغ ١,٠٠٠ جنيه لتكافة تأثيث المفوضية المذكورة .

وبناء على ما تقدم تكون حصة المبالغ المطلوبة ٧,٣٨٤ جنيا وقد وافقت اللجنة على فتح الاحتياز المطلوب بهذا المبلغ للأسباب السالفة الذكر وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير ويحيله إلى أقرها مجلس النواب ما

السكرير البرلمانى
أطون الجليل

رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٥ "وزارات الخارجية" باب ٣ "الأعمال الجديدة" اعتماد إضافي قدره ٣٨٤,٣٨٠ م. (سبعة آلاف وثمانمائة وأربعة ومائون جنها) لتكئة تأييت بعض المفوضيات الملكية المصرية في الخارج .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتاطي العام .

ومجلة ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٩ طرح حضرة الشيخ المقيم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليحكم إليه ويصدر قراره فيه .

فتقرر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة التحقيق بالدراسة وتقديم تقريرها عنه .

استند حضرة الشيخ المقيم لويس أخوخ فانوس في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير العادية إلى المادة ١٣٣ من الدستور التي تنص على أن :

«اجتماع المجلس بينه مؤتمراً خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية» .

وأبدي حضرته أن الدستور لم ينص على قيد لحق المنصوص في الاستجواب الذي هو بطبيعته أهم الأسس لرقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية وإن عار «لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية» الواردة في المادة ١٣٣ من الدستور فهدم بها المشرع المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في الموردين العادية وغير العادية .

وضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجري عليه العمل في البلدان الأخرى فقال إن الدستور السويدي يقيس سلطة الرئاستات جثماناً أثناء دور الانعقاد غير العادية بالنظر في المسائل التي صلت في الأمر للملك دون سواها ، أما في فرنسا فهما كان الفرض من الاجتماع غير العادية الصادر به ذكرتي من ديس الجمهورية فإن للمجلسين جميعهم مطلق الحرية في نظركافة المسائل التي يظن أن من المفيد بحثها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاخذه اللجنة أن المادة ١٣٣ من الدستور التي استند إليها حضرة الشيخ المقيم لويس أخوخ فانوس في تأييده وجهة نظره ترى إلى فرض غير الذي رآه فالقصد منها تنظيم العمل في المجلسين في حالة اجتماعهما بينة مؤتمراً سواء أكانت الدورة العادية أم غير عادية وقصد المشرع ظاهراً على إذ غشي أن يتصور في هذه الحالة أن يتم قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذي كان يباشرو قبل انعقاد المؤتمر . فإذا كان المجالس منفصلين في اجتماع عادي أو غير عادي وحدث ما دعا إلى اجتماعهما بينة مؤتمراً وطالت مدته فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصل في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر منعقداً .

على أنه من المسلم به أن لعرض البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية حسب نص الدستور، غير أنه يلاحظ في حالة اجتماع البرلمان في دور غير عادي أن الدعوة لهذه الدورة إنما توجه إليها عند إنشاء عطلة البرلمان من الأمور الخاصة أو الخطيرة ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ قرارات أو تدابير لا تحمل التأخير وقد نظر الدستور الحالات التي من أجلها يدعى البرلمان لعقد دور غير عادي .

لذلك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضاً متى طلب ذلك برخصة تخفيها الاطية المطلقة لأعضاء أي المجلسين ويمن الملك فض الاجتماع غير العادي .

ونص في المادة ٤١ على أن :

«إذا حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلهذا أن يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون عاقبة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى الاجتماع غير عادي وعرض هذه المراسيم عليه في أول اجتماع له فإن لم يبرض أو لم يقرها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون .

فدعوة البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادي توجبها الضرورة وحدها إنما حدثت فيما بين أدوار الانعقاد ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير وبما هذا الاجتماع يكون البرلمان والحكومة في أثناء الانعقاد غير العادية في شغل تام من نظراً مسألة أخرى لأن الوقت مخصص بطبيعة الوضع وحسب نص الدستور لنظر المسائل التي من أجلها دعا البرلمان لعقد الدور غير العادي .

ومن غير المقول أن يتصور في حالة دعوة البرلمان لدور غير عادي لنظر أمر معين بالذات والبيد فعلا ينظره أن يطلب إليه تأجيل البحث ليتقل إلى نظر موضوع آخر لا علاقة ولا ارتباط له بالموضوع الأساسي محل الانعقاد غير العادي . خصوصاً إذا كان الموضوع الآخر مبرض على البرلمان متى جاء وقته الطبيعي المخصص لذلك .

على أن ذلك لا يمنع البرلمان إذا اجتمع في دور غير عادي لنظر أمر معين بالذات من أن ينظر بعد القراء منه في أمر آخر خطير ما يدخل تحت نطاق المادة ٤١ من الدستور إذا وافق على ذلك المجلس .

لذلك :

ترى اللجنة أنه في أثناء اجتماع البرلمان لدور غير عادي يجب أن يخصص الوقت أولاً لنظر المسائل التي من أجلها انعقد ذلك الاجتماع غير العادي فإذا ما انتهى منها جاز النظر فيما قد يحد من أمور خطيرة تتطلب العرض في دور غير عادي مما يدخل تحت نطاق المادة ٤١ من الدستور إذا وافق على ذلك المجلس .

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

ملحق رقم ٢٧

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر المخلص بإنشاء مصرف بمحوض دروب الماش بقرعة ٢٢ بزماد المحلة الكبرى ليتصل بالمصرف العمومي

(المقر: حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ميشيل رنذ)

أحال المجلس بجلسته ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة اقتراحا مقسماً من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر خاص بإنشاء مصرف بمحوض دروب الماش بقرعة ٢٢ بزماد المحلة الكبرى ليتصل بالمصرف العمومي ونظرة اللجنة بجلستها ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلا أنه أُنشئت مندوب وزارة الأشغال العمومية طلب إلى اللجنة أن يقدم لها البيانات الخاصة بهذا الاقتراح بعد شهر انتهت خلاله الدورة العادية السابقة .

أعادت اللجنة نظره بجلستها في يوم الأربعاء ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ في دور الاستعداد الحال وقد حضر في اللجنة صاحب القرعة وكل وزارة الأشغال مندوباً هنا وأوضح اللجنة أن وزارة الأشغال جارية البحث في هذا المشروع ومتفقاً قريباً بتحقيق ما تراه ممكناً .

وقد وافقت اللجنة على ما أبداه حضرة مندوب الوزارة ولزمت بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال لتسديده وفقاً لما فيها راجية أن تصل الوزارة إلى تحقيق النرض من هذا الاقتراح . رئيس اللجنة (بالنيابة) محمد رشوان الزمر

نص الاقتراح

أنشأت وزارة الأشغال مصرفاً عمومياً يسمى مصرف زرق وبز بجمار محوض دروب الماش بقرعة ٢٢ بزماد المحلة الكبرى وقد تقدمت شكوى من أصحاب الأملاك المجاورين للجهة القبلية بأنهم لم ينفقوا من المصرف ليد أطيانهم عنه فأجابت الوزارة عليهم وأنشأت لهم مصرفاً خصوصياً يتصل بالمصرف العمومي . أما أهل الجهة البحرية فقد قدسوا بحلة طلبات مثل أصحاب الأملاك الكاتنة في الجهة القبلية فلم يجب عليهم .

لذلك :

أقترح تكليف وزارة الأشغال بإنشاء مصرف بمحوض دروب الماش بقرعة ٢٢ بزماد المحلة الكبرى ليتصل بالمصرف العمومي ويتقن ملاك الأطيان الكاتنة بالمحوض المذكور من صرف أطيانهم وأرجو عرض اقتراح هذا على المجلس ليقرر فيه ما يراه . حسن عبد القادر

ملحق رقم ٢٨

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجوارك الخاص بإصلاح جسور الترع بمديرية المنوفية لتكون سكاكاً زراعية

(المقر: حضرة الشيخ المحترم الأستاذ ميشيل رنذ)

أحال المجلس بجلسته ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة اقتراحاً مقسماً من حضرة الشيخ المحترم محمد طوي الجوارك خاصاً بإصلاح جسور الترع بمديرية المنوفية لتكون سكاكاً زراعية وقد نظرت اللجنة بجلستها في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلا أن مندوب وزارة الأشغال العمومية طلب إلى اللجنة أن يقدم البيانات الخاصة بهذا الاقتراح بعد شهر انتهت خلاله الدورة العادية السابقة وقد أعادت اللجنة نظره بجلستها في يوم الأربعاء ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ في دور الاستعداد الحال .

أطلعت اللجنة على كتاب وارد من وزارة الأشغال العمومية بخصوص هذا الاقتراح فيه أنه بناء على الرغبة التي أبدتها لجنة المسألة يجلس النواب في تقريرها عن مشروع ميزانية مصلحة الطرق والكبارى طلبت وزارة المواصلات إلى وزارة الأشغال العمومية الموافقة على تشكيل لجنة في كل غنيش من غنايش الري مكونة من وكيل غنيش الري ومن مفتش الطرق والكبارى المختص لحصر الجسود العمومية حسب ترتيب أهميتها وحصر أطوالها وتقدير التفتات اللازمة لتحويلها إلى سكاك زراعية صالحة للري .

وقد وافقت وزارة الأشغال العمومية على ذلك وأصدرت التعليمات اللازمة إلى غنايش الري لتشكيل اللجان المذكورة والشرع في العمل تنفيذاً لإصلاح الجسود المذكورة .

وقد كان حاضراً في اللجنة حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح والفتح برز الوزارة .

وترى اللجنة الكشافة بما جاء به وقررت بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية لتسديده وفقاً لما جاء به بكتايها .

رئيس اللجنة (بالنيابة)

محمد بهوان الزمر

نص الاقتراح

السكك الزراعية الصالحة قليلة في مصر ، وهي في مديرية المنوفية أقل منها في غيرها مع تراكم سكانها وكثرتهم وكثرة محصولاتهم ، وحاجتهم الملحة إلى التقليل قضاء لمصالحهم التي لأخصى . وبالغلبهم نزح كثيرة لما جاور طوله . إذا أصحلت هذه الجسور على جانبي الترع أصبحت طرقاً زراعية صالحة للاتصال وإصلاحها لا يكلف الحكومة كثيراً من التكاليف التي تصرفها على إنشاء الطرق الجديدة في نزح الملكية والإعداد .

وإذا أصحلت هذه الجسور غشت على الناس ما يعانونه الآن من ضيق هو أشبه بالجنس في قراهم وسهلت لهم حركات الانتقال إلى أطلعت الأمن العام كثيراً .

لذلك :

أقترح إصلاح جسورالترع الآتية لتكون سككا زراعية صالحهقوى :
بحر شين . الباجورية . المتناحية . القاصد . البانوية . السمسية .
المرساوية . بحر سيف . الساحل . الحضراوية . وغيرها ما

١٩ برله سنة ١٩٣٦

عضو الشيوخ
محمد على الجزاز

ملحق رقم ٢٩

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المترم محمد على الجزاز بك
الخاص ببصل ترعة القاصد ترعة ملاحية تسهيلاً للواصلات النهرية
في مديرية المنوفية والغربية

(الحضره قنبح المترم الأشاذ جبريل رنق)

أحال المجلس بجلسته ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة اقتراحا مقاما من
حضرة الشيخ المترم محمد على الجزاز بك خاصا ببصل ترعة القاصد ترعة
ملاحية تسهيلاً للواصلات النهرية في مديرية المنوفية وقد نظرت اللجنة ببصلتها
في سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلا أن مندوب وزارة الأشغال العمومية طلب إلى
اللجنة تقديم البيانات الخاصة بهذا الاقتراح بعد شهر انتهت خلاله الدورة
المادية السابقة وقد أتممت اللجنة نظره بأتممتها في يوم الأربعاء ٢ فبراير
سنة ١٩٣٧ في دور الانعقاد الحالى .

حضر في اللجنة حضرة صاحب النزهه الجيد ابراهيم بك وكيل وزارة
الأشغال العمومية وحضرة الشيخ المترم مقدم الاقتراح وقد أوضح حضرة
مندوب الوزارة أن وزارة الأشغال العمومية تبحث الآن الطرق المختلفة لتسهيل
الملاحة النهرية بمديرى المنوفية والغربية . وعند ما يتقرر أخشلية أحدها
سقوم الوزارة بإعداد المبلغ اللازم للبدء في المشروع في ميزانية سنة
١٩٣٨ - ١٩٣٩ وطلب حضرة الشيخ المترم مقدم الاقتراح إلى حضرة
مندوب الوزارة العمل على تصمم الملاحة النهرية في أنحاء القطر فأجاب
حضرة مندوب الوزارة بأن ذلك سيكون تدريجيا .

وقد حثت اللجنة هذا الاقتراح وطلبت إلى وكيل الوزارة العمل على
تنفيذه وتعميمه .

تقررت اللجنة بالإجماع إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية
لتسريته وفقا لمشروعها مع الرضاء لتحقيق مطالبة اللجنة ما

رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد وشوان الرسر

نص الاقتراح

سبق لى أن تقدمت في السنين الماضية باقتراح ببصل ترعة البانوية
أو القاصد ترعة ملاحية تسهيلاً للواصلات النهرية في المنوفية والغربية .
ووعده وزير الأشغال في جلسته ١٦ يونيو سنة ١٩٣٧ - وكان حضرة
صاحب المالئ عثان محرم باشا بالقت . بأن الوزارة ستبحث بمشاية
مشروع ببصل ترعة القاصد ترعة ملاحية . و زاد بأن وعدنى وعدنا صريحا
في نفس الجلسة بأن للمالئ اللازم لهذا المشروع سيدرج في ميزانية ٢ السنة
التالية أى سنة ١٩٣٨

وهذا نص ما دار بينى وبين محاليه من المناقشة في تلك الجلسة :

” حضرة محمد على الجزاز بك - آكشنى بأن ببصل على محالى الوزير
هذا الوعد والآن هل يسمح محاليه ببيان ما تم في مشروع توسيع ترعة البانون
الأخذه من بحر شين لتكون ترعة ملاحية تصب في البحر الأعظم ؟ وهل
خصص لهذا المشروع مبلغ في ميزانية هذا العام ؟ “

” محالى عثان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - طلب كل من
جلسى مديرية المنوفية والغربية من وزارة الأشغال أن يز ببصلتا طريق
ملاحيه ببصحت الوزارة هذا الموضوع وتكونت لديها فكانا أن تختار
طريق ترعة القاصد أو طريق ترعة البانوية والمساله لا زالت تحت البحث
ولم يبت فيها إلى الآن وربما ترى وزارة الأشغال أن ببصل على محالى
لطفا جزئا من مصاريف المشروع “

” حضرة محمد على الجزاز بك - ألقن أن المبالى لا تنجل بالمساعدة
في هذا المشروع المفيد ويستوى عدنى أن يكون طريق الملاحة هو من
ترعة القاصد أو ترعة البانون .

والذى أطلبه هو أن ببصنا محالى الوزير . بأنه سيبنى بالمشروع ويدرج له
المبلغ اللازم في ميزانية السنة المقبلة “ .

في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلا أن مندوب وزارة الأشغال طلب إلى اللجنة أن يقدم لها البيانات الخاصة بهذا الاقتراح بعد شهر انتهت خلاله المدة السابقة .

أعلنت اللجنة نظره بجلستها في يوم الأربعاء ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ في دور الاعتقاد الحالي بحضور حضرة الشيخ المقيم مقدّم الاقتراح .

حضر في اللجنة حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال العمومية مندوبا عنها وقد أوضح للجنة أن وزارة الأشغال بحثت القوة الكهربائية في طلبات أبي المنيا فوجدت أن التيار الكهربائي لا يكفي لأكثر من إدارة الطلمبات الحالية والوزارة تعد بأنه إذا توفرت القوة الكهربائية في هذه المحطة يمكن لها بحث هذا الاقتراح .

والجنة ترى الموافقة على ما أجابه حضرة مندوب الوزارة .

وتقررت بالإجماع إحالة هذا الاقتراح لوزارة الأشغال وإجبة تحقيقه في الوقت المناسب ما

رئيس اللجنة بالنيابة
محمد رشوان الزمر

نص الاقتراح

زعيم وفاق الحضر ألف واثنا غندان واقع بجزيرة وفاق الحضر أمام طلمبات (أبو المنيا) التي تروى أطيان مديرية القليوبية وهذه الأطيان تروى بالسواقي البشاري والممين وفي ذلك مشقة كبرى مع أن طرق إلى المدينة التي تربح القلاخ تكدست وهي معروبة منها .

لذلك :

تقترح رى هذه الأطيان من ما كيات أبي المنيا بواسطة مرور ملك "كابل" تحت مياه النيل بين طلمبات أبي المنيا وبين الجزيرة ويركب على التيار الكهربائي في ثلاث قطط طلمبات ، تقاد بالنيابو من هذا التيار وقد بحثنا ووجدنا أن الكابل لا يتكلف أكثر من خمسة جنيهه والمسا كيات اللازمة بعد ذلك لا تتكلف أكثر من خمسة جنيهه والأطال على اعتماد دفع مايقدر عجم من الأجر اللازم لرى العدان ويحصل منهم أموة ما هو حاصل في روى أطيان مديرية القليوبية .

وتغضوا بقبول عظيم الاحترام ما

أحمد حنى أبو الفضل
عضو مجلس الشيوخ

"معالى عثمان محرم باشا (وزير الأشغال العمومية) - للمشروع قيد البحث وأرجو أن يدرج الاتحاد اللازم له في ميزانية السنة القادمة " .

ولكن مضت السنين ولم تصبح الفاسد ولا غيرها ترمة ملاحية فذلك أقترح الآن " جعل ترمة الفاسد ملاحية من شين الكوم إلى دفرة ، ثم منها شمال السكة الحديدية بجانية دفرة إلى أول غازان السكة الحديدية ، ثم جعل تموية جنوب كفر مسجر لتصل بترمة الليانونية عند مرورها بسكة حديد الحكومة (طنطا - كفر الزيات) ثم جعل هناك مجرى للاتصال بترمة الباجورية وكفر الزيات وبذلك تصل بترمة العمودية والنيل " .

وإذا نفذ الاقتراح سهلت الملاحة النهرية بين القاهرة والإسكندرية ، خصوصا أن بحر شين أصبح نزاا لياه ملوحا بها دائما ، والقرعة المذكورة آتية منه ، وهذا ما يسهل الملاحة .

وبهذا المشروع تخف الملاحة كثيرا من ترمة الباجورية ذات المنحرجات الكثيرة ويسهل على التيارات قل الصولات والبضائع البلاد الواقعة في هذا الطريق الطويل ، وبخاصة لمصر والإسكندرية .

ومدينة طنطا الآن تعاني كثيرا من ارتفاع أمان أدوات الياه التي تنقل لها من مصر كالجير والزل وبذلك جعلت ترمة الفاسد ترمة ملاحية مصغرة مايعاها طبعا فتصحن صحة أهال طنطا ويخف عنها ما تعانيه من ركود الياه الآن في هذه القرعة وعدم تصرفها ما

٢٧ عرله سنة ١٩٣٦

محمد طوى الجزار
عضو الشيوخ

ملحق رقم ٣٠

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المقيم أحمد حنى أبو الفضل اغتدى الخاص برى أطيان بجزيرة وفاق الحضر من طلمبات أبي المنيا

(المقرر حضرة الشيخ المقيم الأستاذ جليل رزق) .

أحال المجلس بجلسته ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة اقتراحا مقدما من حضرة الشيخ المقيم أحمد حنى أبو الفضل الجيزاوى اغتدى خاص برى أطيان بجزيرة وفاق الحضر من طلمبات أبي المنيا وقد نظره اللجنة بجلستها

ملحق رقم ٣١

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
الخاص بتوصيل المشروع المتد من ميت حبيب الشرقية بقرعة
الجمعية بمركز سمود

(المقرر حسرة الشيخ المحترم الأستاذ جميل دقة)

أحال المجلس بجلسته ٢ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة اقتراحاً مقسماً من
حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر خاص بتوصيل للمشروع المتد
من ميت حبيب الشرقية بقرعة الجمعية بمركز سمود وقد نظرت اللجنة بجلستها
في ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلا أن مندوب وزارة الأشغال العمومية طلب
إلى اللجنة أن يقدم لها البيانات الخاصة بهذا الاقتراح بعد شهر انتهت خلاله
الدورة العادية السابعة .

أعادت اللجنة نظره بجلستها في يوم الأربعاء ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ في دور
الاعتقاد الحالي . حضر في اللجنة حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأشغال
العمومية مندوباً عنها وأوضح لجنة أن وزارة الأشغال العمومية انتهت من
عمل الوصلة المطلوبة .

وقد رأت اللجنة الاكتفاء بهذا الإيضاح لأنه يحقق رغبة حضرة الشيخ
المحترم صاحب الاقتراح وقضت حفظ الاقتراح ما

رئيس اللجنة (بالبابك)
محمد وشوان الرمز

نص الاقتراح

أحال ناحية بنا أبو بصير مركز سمود غربية كانوا يروون أطيانهم من ترعة
تسمى ترعة عربك وقد حوّلها وزارة الأشغال إلى مصرف عمومي وقضت
تبني ذلك ضرورة وصل المشروع المنفذ من ميت حبيب الشرقية بقرعة
الجمعية الواقعة عرب المصرف المذكور ليسد مسد التربة المذكورة في رى
حوض المصلحة الطويلة بترعة ٥ وحوض الزرقعة بترعة ٦ ولكن هذا الأمر
لم ينفذ لالان وقد ترب على ذلك أن هذين الحوضين صار دجماً متصراً
على الملك .

يتاء عليه :

أقترح تكليف وزارة الأشغال يوصل المشروع المتد من ميت حبيب
الشرقية بقرعة الناحية الواقعة غرب المصرف العمومي وأدجو عرض هذا
الاقتراح على المجلس ليفرض فيه ما يراه ما
وتفضلوا بقبول تحياتي ما

حسن عبد القادر

ملحق رقم ٣٢

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم المرحوم محمود يوسف رشاد باشا
عن زيادة مرتبات أطباء المراكز والمستشفيات ومنهم من تنفع
مدايات خاصة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الدكتور ذكي مهنايل بشاره)

أحال المجلس بتاريخ ١٥ يولييه سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
فبحثته في جلساتها المنعقدة في ٢٧ يولييه و ١٢ و ٢٦ أغسطس و ٢ سبتمبر
سنة ١٩٣٦ و ١٧ و ٢٣ فبراير سنة ١٩٣٧ وقد أبدى حضرة مندوب وزارة
الصحة ما يأتي :

"إن موضوع منع أطباء المراكز والبيادر والمستشفيات من مزاوله مهنتهم
في أوقات فراغهم يقتضى النظر قليلاً لأن حالة القطر المصري الاجتماعية
تختلف عن حالة المسالك التي تعمل على منع أطباء الصحة العامة من ممارسة
صناعاتهم . فضلاً عن أنه قبل البت في ذلك يتبين الوقوف على حاجة كل
جهة من جهات القطر إلى الأطباء وتوزيع وسائل العلاج في البلديات المحرومة
منها الآن وذلك بإنشاء المستشفيات والمتوصفات التي تفي بحاجة جميع
السكان والوزارة جادة في العمل على ذلك بقدر ما تسمح به مالية الدولة ومنعت
ذلك يمكن النظر في هذا الموضوع "

واللجنة مع موافقتها على هذا الاقتراح ترى للأسباب التي ألبستها الوزارة
في بيانها تأجيل العمل به الآن كما تشير اللجنة أن تسرع الوزارة في وضع كادر
لأطباء لخدمتهم من مزاوله مهنتهم في الشوارع أسوة بعمال القضاء والنيابة
وغيرهم حتى إذا جاء الوقت وزالت الأسباب المسببة من تنفيذ هذا

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية ما يأتى :

«أولا — قد دلت التجارب على أن جميع الأطباء المتخرجين والمتدربين بالخارج أو بوظائف حكومية بعد تلقيهم درجتهم الطبية يقومون بعملهم خير قيام يصفتهم أطباء محرمين ولم يحصل من أحدهم ما يوجب أى مسؤولية من جهة شخص المرضى أو علاجهم .

ثانيا — قد زادت مدة الدراسة الإكليريكية والقرين العمل بكلية الطب ستة شهور فصارت الآن سنتين ونصف وهى مدة كافية لتدرب الطالب مرثا كافيا فى عمله الفنى والعمل .

ثالثا — بعد إنشاء نظام المساعدين الإكليركيين من المستشفى وإعطاء جميع أعمالهم الإكليريكية والمالية للطلبة وزيادة عدد الأسرة صار عدد جميع الطلبة الفرصة الكافية لتدرب الإكليركيين للعمل .

رابعا — مسألة المراتب إلى الولادات العملية — فتبع من زمن بعيد مدة دراسة الطالب حيث إن الكلية ترسل طلبة قسم الولادة لأقدمين لعمل الولادات فى جملة أقسام رعاية الطفل التابعة لوزارة الصحة وهى أقسام : التدريب الاخر وشبرا وباب الشعرية وبولاق والسيدة زينب . ولا يدخل الطالب الامتحان التالى إلا بعد ما يثبت أنه عمل ٢٥ ولادة على الأقل .

خامسا — مسألة المليات الجراحية — كل طالب يساعد فى عمليات المرضى الموجودين على أسرته ويحصل المليات التى كانت تعطى لمساعدى الإكليركيين تحت إشراف طبيب مسؤل .

سادسا — قد أوجدت الكلية دبلومات خاصة ودراسات خاصة لكل فروع الطب المختلفة فمن أراد الزيادة أو التخصص فلابد مفتوح لكل طالب كما أنه يوجد بالمستشفى حال لأطباء امتياز ومدعم ٥٥ وأطباء مسجلين مقيمين ومدعم ٢٨ وهؤلاء يتصفون بحسب ترتيب نجاحهم من بين المتخرجين الذين يتراوح عددهم حوالى ٩٠ سنويا .

وأخيرا فإن جميع كليات العالم تمنح إجازات العمل فى الخارج بعد تأدية الامتحانات النهائية حسب القوانين واللوائح المشية .

سابعاً — الأطباء الذين يشعرون بوظائف وزارة الصحة لا يزالون عالة عنهم فى الخارج فيجود ترغفهم .

فأطباء المستشفيات يجب أن يشتغلوا قبل السماح لهم بمزاولة مهتهم فى الخارج بوظائف مساعدين إكليركيين فأطباء امتياز وأطباء انكسرتوما ولجاريها وهذه وظائف لا يسمح لشاغليها بالعمل فى الخارج .

وأطباء الرمد يترجون أولا على الأمراض الرمدية ويعطون دراسة خاصة ثم يتخرجون قبل التصريح لهم بالعمل فى الخارج .

وأطباء الصحة يشغلون وظائف أطباء أوبئة ومأمورين بأمور قبل أن يشتغلوا بوظائف أخرى كما ترى تسمح لهم بالتدرب فى الخارج .

والوزارة توفد بعثات منهم للتخصص فى العلوم الصحية وفى هذه الأثناء لا يزالون مهتمين عادة .

الاقترح يحفظ يقتضى طامع الأطباء من مزاولة مهتهم فى المناطق التى يمكن تنفيذ هذا الاقتراح بها .

والجنة تشرف بنفس رأيا هذا إلى هيئة المجلس الموقر حتى إذا ما وافق عليه أحاله إلى وزارة الصحة .

القاهرة ١٨ فبراير سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
عبد العزيز الصبى

نص الاقتراح

خصت خطبة العرش الفلاح وصحة بكثير من الوعود الطبية التى أنجبت الصدور .

وبما أن صحة الفلاح أمر على مصر من أى أمر آخر .

وبما أنه لا يتيسر لأطباء المراكز والمستشفيات السهر على صحة الفلاح مع قيامهم بأعمال خاصة بجانب أعمالهم الرسمية .

لذلك :

أقترح زيادة مرتبات الأطباء الذين هم فى بنادر المديرية ومراكزها وفرعها ، سواء أكانوا أطباء مراكز أم مستشفيات ، زيادة تكفيهم ومعهم فى الوقت نفسه من فتح عيادات خاصة ما

٢٢ رجب سنة ١٩٣٦
محمود رشاد
عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٣٣

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ الحكيم الدكتور عبد الرحمن عوض
الخاص بمزاولة مهنة الطب فى القطر المصرى

(المختار حضرة الشيخ الحكيم الدكتور دكتور محمد جيتلى بنار)

أحال المجلس بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة فيبحثه فى جلساتها المنعقدة فى ٢٩ أغسطس و ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦
١٧ و ١٨ فبراير سنة ١٩٣٧

وهكذا الحال في اطلبه باقي فروع الوزارة الأخرى .

وقد رأيت اللجنة بعد البيانات التي أدلى بها مستعوب الوزارة رفض هذا الاقتراح . وهي تشترب ريفاً هذا إلى هيئة المجلس المقرر رجاء الموافقة عليه ؟

القاهرة في ١٨ من جابر سنة ١٩٢٧

رئيس اللجنة

عبد النور المبري

نص الاقتراح

اقترح خاص بمهمة الطب الخاصين حديثاً على دبلوم تجيز لهم الطبيب وذلك بأن يمضوا مدة سنتين تربيتاً قبل توظيفهم أو التصريح لهم بفتح عيادة

لقد حدثنا الصابون إلى أن الطبيب بعد انتهائه من تعليمه يكون ملماً بجميع النظريات العلمية الطبية . كما لاحظنا أنه تنقصه كثيراً جداً معرفة عمله من الوجهة العملية والفنية ، وهذا راجع إلى أن التعليم المدرسي لا يتسع لكلا الصنفين العلمي والعمل ، من حيث لا يسمح له وهو طالب بالقيام بعمل العمليات الجراحية مثلاً ، بل كل ما له أن يعصر لمشاهدة العمليات كما يسمح له بعمل بعض العمليات الصغيرة عند قرب انتهائه من التعليم .

من هذا يتضح أن الطب كما عرفه الأولون (علم وفن) أو (علم وصناعة) وكلا الصنفين صحيح فهو علم بإيجاه واستقصاءاته في أصول الأمراض ، وهو فن من الوجهة التطبيقية بالمحافظة على الصحة ومقاومتها في الأمراض . وإذا قلنا طب شكلان مختلفان ، فإني الأول تكوين الأطباء لتعليمهم وتحفيظهم العلوم المدرسية ، والشكل الثاني (الفن أو الصناعة) هو اكتساب العلم بتطبيق النظريات عليها . وظاهر من هذا أن تعلم الأطباء يجب أن يتسع فيه الجبال للدراسة العملية ، ولا يقتصر على التذليل المعمول به الآن إذ ليس التوسع في العلم مع قليل من التمرين يكف . بل الواجب تطبيق النظريات العلمية تطبيقاً عملياً كما قلنا ، إذ من الجائز أن يغزو الطبيب قبل المزاولة والتجارب صفوة تشعب ضياع حياة المريض ، أو قد تكون كتابة رقم في وصف دواء بدل رقم تحرسها لحوت المرضى .

قال الأستاذ طرلوز الفرنسي : إن الطبيب يتصرف في السموم في جسم الإنسان بالطبيب أو الجراحة . وإذا دعى لتوليد امرأة كان له الحق المطلق في الأحوال السريعة أنت يضار حياة الطفل أو حياة الزوجة حسباً يترامى لعله وفه فله أن يفضل إغاثة الزائدة وإصدام الطفل أو عكس ذلك أي إغاثة الطفل وإصدام الزائدة إذا كان لا يرى لها نجاتاً ، وله حق الحكر على ضعاف العقل وإلجس فهو الذي يحكم بصحة تصرفاتهم وأعمالهم أو بطلانها وهو في كثير من الحالات تأخذ المحكمة بأقواله وتتي على رأي حكمها مستمدة

في ذلك على خبرته وفه ... ولذلك سمى بعض المشربين مستشار المدبر . وهذا أمر لو تاملنوا خبره ، يجب على من يتبادر مركز الطبيب أن يكون ذا خبرة واسعة وأطلاع شامل لكل نواحي الطب العملية والعلمية .

ولست أشدع بوضع اقتراح هذا الذي سأبينة به ، بل قد سبقني وزارة الحفانية بوضع قانون العامة بمره ٣٦ لسنة ١٩١٢ وهو يتلخص في عدم السماح لحامل ليسانس الحقوق أن يفتح مكتباً باسمه إلا بعد أن يقضى سنتين للتمرين بمكتب أحد العاملين المقبولين أمام محكمة الاستئناف أو المحاكم الابتدائية . وله أن يترافع أمام المحاكم الجزئية أو الموكية باسم المحامي الذي يتخون عنه أو باسمه . ولا يترافع أمام المحاكم الابتدائية إلا باسم المحامي الذي يتخون بمكتبه وبعد أن يقضى سنتين في التمرين يجوز له أن يفتح مكتباً باسمه والمرافعة أمام المحاكم الابتدائية . وبعد سنتين آخرين يجوز له المرافعة أمام محكمة الاستئناف . فقد أرادت بهذا وزارة الحفانية ألا يداع عن الحق إلا لآل من تسلم برافهم والمران الثام والكفاءة العملية .

تروى حضراتكم بعد التفكير السليم أنه وإن كانت مهمة الدفاع من الحق يشترطها على كل هذه الشروط فأمرى وأجدى أن تكون شروط من يوكل إليه التصرف في الأرواح والأجسام غاية في الشدة . ولأن أدل من ذلك من المقارنة التي ألبينا حضراتكم . مهمة المحامي أن يدافع عن موكله بما أوتي من علم وذلك أمام هيئة المحكمة وعلى النيابة ومعاي انصهر وأمام الجمهور وإذا شمر بتقصير في دفاعه أو احتاج إلى زيادة إثبات أو نقص في مستنداته طلب التأجيل كما كان في محكمة النقطة في تهيئة إلى خطئه أو تقصيره في أداء مهمته ، ولكن الطبيب الذي يغاها بصلاح زلف دم شديد أو حالة عسرى وضع حامل أو حالة فتق غشقي أو تسمم حاد هل له ما للحضرة المحامي من رفاقه . أو هل له الحق في تأجيل توالأجل حتى راجع معلومات العملية النافضة وهو في قرية ثانية ليس بها من يرشده أو يساعده في عمله الذي يجب أن يتحصن به ويتردد منه قبل أن يوكل إليه التصرف في أرواح الناس .

والأشعة على ذلك كثيرة ، كنت أريد ذكرها لولا أني أكتفي بما قدمت فهو أمر ظاهر وجلي . والواجب علي بما تحمله من مسؤوليات خطيرة نحو أننا المرزعة أن نقر هذا الاقتراح الذي أشرف بتقديمه حضراتكم لما به من البع والقائمة المزوجة للجمهور والطبيب نفسه والإحاطة لها بمهمة الشرفة بما تحتاجه من أسباب الكرامة وتوفر دعوى الثقة والإطمئنان عه من يتجسسون لخدمات الثاقين بها ، وهذا أيضاً من صالح الطبيب الشاب نفسه من حيث إنه بكرة المزان يكسب خبرة واسعة فيها تحامه وفلاعه .

لذلك كله أقترح على وزارة الصحة أن تبدأ من الآن في تنفيذ هذا الاقتراح وهو ألا توظف المتخرج في مدرسة الطب حديثاً إلا بعد أن يقضى سنتين كطبيب في التمرين بأحد المستشفيات الآتية : قصر البني . قنطرة الأزهر . رعاية الأطفال . قنطرة الأزهر لأمرام النساء والولادة . الملك . المستشفيات أمراض البيون بالجزيرة . مستشفى قلاويون . مصحة قنطرة بلوان . مستشفى الموساة بالإسكندرية . أو أي مستشفى آخر من المستشفيات

قوت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد ليوب أبو الجليل أفضى بإصلاح مسجد الجعفرى بمدينة السويس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قوت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأوقاف .

عن الاقتراح رقم ٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم المرحوم مراد الشريعى بك بإنشاء كوبرى جديد على التقديم على الطراز الحديث لبلدة سمالوط .

كانت اللجنة ترى إحالة إلى لجنة المواصلات ولكن نظراً لوقفة العضو مقدم الاقتراح رأيت اللجنة إعادة الاقتراح المذكور إلى المجلس لاستئناس برأيه في حالة وفاة العضو .

عن الاقتراح رقم ٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالعزيز الصبيزى بك إعادة إدراج مبلغ ٥٠.٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الأشغال للشرع وإنشاء طريق ملاصق بنهرى يربط مدينة طنطا ببصر والإسكندرية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قوت اللجنة اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد السار الباسل بك بإنشاء مركزى بوليس بمدينة التيوم أحدهما في بلدة الفرق والثانى في بلدة سلا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأمور الداخلية .

عن الاقتراح رقم ٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الحجازى بك بقيام مكتب السياحة بإدارة حال المصايف وتهديم تقرير سنوى عنها للحكومة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قوت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة التجارة والصناعة .

عن الاقتراح رقم ٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربى بك بمساعدة ملاك القرب غير المدينين على إنشاء حزب نموذجية باقراضهم سلفاً من بنك الصليب الزراعى يسدعونها على أقساط سنوية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قوت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحاً رغبة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية .

الحكومية بمواسم المدرجات . وأن يقدّم الطالب شهادة في نهاية سنّى التمرين من المستشفى الذى كان يتّخذ به دلة على موافقته على الخضوع بانتظام مدة التمرين ، ويكون تقدير أصر هذه الشهادة موكولاً إلى وزارة الصحة وقرارها بالنسبة لها نأى .

كلّا لا يسمح للطبيب بفتح عيادة خاصة به إلا بعد مدة التمرين كما أن له الحق أن يعمل في عيادة أحد الأطباء الذين مضوا مدة التمرين واشتغل في عيادته سكين آخرين ، وكلّا لا يمين طبيب في مركز من المراكز إلا بعد أن يحصل في علوم الصحة العامة وذلك يقتضى الصاقه بالدراسة العليا بكلية الطب مدة سنة (وهذه السنة تحسبها من مئة السنتين المتوّه عنها التمرين) .

وكذا تحسب المدة التي يقضيها الطبيب في عشة طية في الخارج أو أى مدة يقضيها في التمرين بأى مستشفى معروف في الخارج من مدة سنّى التمرين بشرط تقديمه الشهادة الدالة على ذلك .

وما قصدت بهذا الاقتراح إلا لرفع مستوى الطبيب حتى يصير أقرب إلى درجة الإخصائى في علمه وعمله فيضع الأمانة التمتع الصحيح ما

الدكتور عبد الرحمن موسى

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٣٤

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة بجلّة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم أحمد حسن أبو القفل الجوزى العدى) .

عن الاقتراح رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم المرحوم الشيخ إبراهيم عبد الحيد وداريغ رفيع مستوى البوليس ووجوب إصلاحهم .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

رأت اللجنة بإجماع الآراء أنها كانت ترى إحالة إلى لجنة الأمور الداخلية ولكن نظراً لوقفة العضو مقدم الاقتراح رأيت إعادة الاقتراح المذكور للمجلس لاستئناس برأيه في حالة وفاة العضو .

عن الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم سعد مكرم بك بإقصاء عاملات متصلة التليفونات وإسحال الشبان المصريين محليين .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

عن الاقتراح رقم ٩ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجيزاوى ائدى بإنشاء سكة زراعية تصل ناحية وراق العرب بإمبابة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ١٠ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجيزاوى ائدى بإنشاء سكة زراعية تصل ناحية كفر نصار التابعة لمركز الجيزة بطريق المرم وأخرى تصلها بالبلاد الجبلورة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ١١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجيزاوى ائدى بإنشاء سكة زراعية بين بلدتي وراق العرب ووراق الحضر بمركز إمبابة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ١٢ مشروع قانون - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حل رمضان الطوبجي بتضييق الإحصارات الزراعية من السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٣ و ١٩٣٤ - ١٩٣٥ و ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الزراعية .

بعد الاطلاع على الاقتراح مشروع قانون والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا مشروع قانون ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الحفانية .

عن الاقتراح رقم ١٣ مشروع قانون - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الخالق سليم بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بسن قنات مستشارى محكمة النقض والإبرام .

بعد الاطلاع على الاقتراح مشروع قانون والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا مشروع قانون ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الحفانية .

عن الاقتراح رقم ١٤ مشروع قانون - المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك بتعديل المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

بعد الاطلاع على الاقتراح مشروع قانون والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا مشروع قانون ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأمور الداخلية .

عن الاقتراح رقم ١٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالحيد أمين عزب بتجديد مسجد بناحية الخنازين أم عثمان مركز كفر صقر والحافة بوزارة الأوقاف .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأوقاف .

عن الاقتراح رقم ١٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبدالعزيز السبيزى بك بإنشاء مكتب زراعى لتعليم صناعة المنتجات الزراعية بمدينة ططا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ١٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد أمين عزب بسجل منقذان في الجهة الغربية من محطة أبو الأخضر وعلى البر الأيمن من بحر قاقوس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ١٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد أمين عزب بتقرير إعانة المدرسين غير الفنيين والمعدل عن إجراء امتحانات لهم وجواز تلقاهم من مدرسة أخرى .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ١٩ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبيزى بك بتشجيع تربية الأغنام ودودة القز الحريرية وزراعة الكتان .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الزراعة والتجارة والصناعة .

عن الاقتراح رقم ٢٠ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبيزى بك بتشجيع صناعة ونسيج القطن والصوف والحرير والكتان .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعطائه اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف والتجارة والصناعة .

عن الاقتراح رقم ٢١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإنشاء مدرسة للفنون الطرزية بقطنا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٢٢ (١) - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإنشاء مدرسة للفنون والصناعات ومدرسة للفنون التطبيقية بقطنا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٢٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم مرسى وزيريك بنقل سلخانة بندر بيا إلى موقع آخر جريد من المساكن .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

عن الاقتراح رقم ٢٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بإنشاء مدرسة صناعية للبنات بقطنا .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٢٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ حسن عبد القادر ردم مستقمن بناحية أبو صير مركز سمود .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

ملحق الاقتراح رقم ٢

صرحت الحكومة في كثير من المناسبات بمنزها على معالجة أمر الشبان الماطلين وأنشأت بالتسليم مكتباً خاصاً لهذا الغرض بوزارة المالية وهو الأمر الذي تشكر عليه كل الشكر ، هذا وقد هدأت تفكيرى في المعالجة على تحقيق هذه الرغبة الشريفة إلى الاستقصاء في مختلف الوزارات والمصالح لئلا أبعد ما يساعده ولم بعض المساعدة على تحقيق هذه الرغبة فكان أزل أمر لفت

نظرى وجود عدد كبير من الماملات الأجنبيات في مصلحة التليفونات مع أنى أصرف والكل يعرف أنه بعد استبدال التليفونات القديمة بآلات أوتوماتيكية لم تبق حاجة إلى استبقاء هؤلاء الماملات .

قد تزم المصلحة أن هذا العدد الوفير من الماملات لا يملن في الأعمال المرتبطة بمراقبة الآلات بل يملن في الأعمال الكتابية وما شاكلها .

ولكن هذا مردود عليه بأن هذا العمل ألقى بالشبان المتعلمين والمحاصلين على مختلف أنواع الشهادات الدراسية .

والغريب أن هؤلاء الماملات يتقاضين مرتبات كبيرة يقبل الشبان المتعلمون أقل منها بكثير فلما أضيف إلى ذلك أن وجود هذا العدد الكبير من الآلات وسط الموظفين ليس من الأمور المرغوب فيها بداهة أمكن القول بأن الحاجة تدعو إلى استبدال هؤلاء الآلات بشبان عن أشرف إليهم وهم إن لم يكونوا أقدر على تادية الأعمال المنوطة الآن بالآلات للمذكرات فلا شك في أنهم لا يملن عن كفاية واستعدادا فضلا عما في ذلك من المعاونة على إضاد عمل لعدد غير قليل من الشبان الذين يشكون تشكو الأمة من وجودهم ماطلين .

من أجل ذلك رأيت أن أقدم بهذا الاقتراح لمجلس الشيخ المؤخر وهو إقصاء جميع الآلات المذكورات من المصلحة وإحلال الشبان محلين ففى ذلك تحقيق لإزالة جزء من أسباب الشكوى العامة التى أشرت إليها .

وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول عظيم احترامى

محمد مكرم
عضو الشيوخ

١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق الاقتراح رقم ٣

يوجد بمدينة السويس مسجد يطلق عليه اسم (الحضرى) واقع في قطنة مهمة بالمدينة إذ يصوره المحكمة الأهلية والمدرسة الأميرية والمجلس المحل ومحلات تجارية كثيرة ومساكن مسمورة بالسكان ويؤمه الكثير من المصلين وقد تهملت أجزاء كثيرة من مبانيه وأوقفت فيه الشعار الدينية وقد علمت أنه سبق لوزارة الأوقاف أن علمت منه مناصفة لإصلاحه غير أنه لم يتم شيء لآن .

لما :

اقترح إصلاح هذا المسجد لأسباب البيئة بهذا

محمد لمب أبو الجنايل
عضو مجلس الشيوخ

٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق الاقتراح رقم ٥

اقتراح بإعادة إدراج مبلغ خمسين ألف جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للمشروع في إنشاء طريق ملاحى نهري يربط مدينة طنطا بمصر والإسكندرية

مذكرة إيضاحية

سبق أن أدرج في ميزانية سنة ١٩٢٨ مبلغ ٥٠ ألف جنيه للمشروع في إنشاء طريق ملاحى نهري يربط مدينة طنطا بمصر والإسكندرية بالطريقة الآتية :

جعل ترعة القاصد ملاحية من فيها بيلج إلى دفره ثم متجاهاً للسكة الحديدية بمجانية دفرة إلى أول مخازن السكة الحديدية مع عمل تحويلة جنوب كفر سيجر لتصل بترعة البانوية عند مرورها بسكة حديد الحكومة (طنطا - كفر الزيات) مع عمل مجرى جديد للاتصال بترعة الباجورية بالبحر وبذلك تصل بترعة المحمودية والتل . ولكن بكل أسف شطب هذا الاختار ولم يتخذ هذا المشروع مع أهميته الكبرى لمدينة طنطا ثالث بلاد القطر واعتمادية التربة والمنطقة المحيطة بها من مركز طنطا ومركز تلا وجزء كبير من مركز السنطة ومركز شبين الكوم .

وزيادة على ذلك فتصفيه هذا المشروع يعود فائدة كبرى على طنطا وما جاورها ويخفف الملاحة على ترعة الباجورية ويسهل على التجار نقل بضائعهم وعلى المزارعين وغيرهم نقل حاصلاتهم ويساعد على نقل أدوات الزراعة كالجرار والزبل وغيرها الواردة من مصر ويكون سببا في رخص أدوات البقاء . وهذا يعود بالفائدة الكبرى على مدينة طنطا وما جاورها ومن أهم الأسباب في زيادة عمرائها وتقدمها .

وبما أن هذا المشروع درس ولخص وتقرر وشعر فعلا في تنفيذه ولكل هذه الأسباب ألح في تنفيذه بأسرع ما يمكن ما

الدكتور

عبد العزيز العبيدي

ملحق الاقتراح رقم ٦

وهو إنشاء مركزى برابى بمديرية الفيوم أحدهما في بلدة الفرق والثاني في بلدة سيللا لحد النشة بين هذه البلاد وبين المراكى التي تجمعها الآن . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

١٠ سبتمبر ١٩٢٦

عبد الستار الجليل

ملحق الاقتراح رقم ٧

لمصر سواحل طويلة جدا على البحرين الأبيض والأحمر ، وعلى تلك السواحل أماكن ومدن تصلح لأن تكون من غير المصايف لأبناء البلاد . والمصايف القليلة التي أنشئت يقصدها المصطافون فيجدون نقص فيها جليا وانحفا . من حيث أسباب الصحة ، وعوامل الراحة والترتيب ، فيزهدون فيها ويقصدون البلاد الأجنبية في الشرق والغرب ، وتخرج بذلك من جيوبنا عشرات الألوف من المبيعات سنويا .

وكان الأولى بمصر أن تتنى بمصايفها غاية البلاد الأجنبية ، وتوفر للمصريين ما يصرفونه في الخارج ، وتحلهم أن يقيموا في بلادهم فتداول أموالهم فيها بينهم ولا تستغل مصالحهم .

نحن نعلم أن كثيرا من الأخطار يمس من مصايفه جنات ، واتخذ منها مورد رزق الأهالي ، فيذل لذلك جهوده ، وماله ، وأساليه وطوبى في إغراء المصطافين لارتداد دياره والاضطراب فيها وتعريضها لآفة يعلم أن المصطافين يحملون معهم أموالا يبنلونها حيث يقيمون ، ولا يضمنون بشيء في سبيل استرداد الصحة والمال .

فأقول بمصر أن تتنى ببلادها غير إنبائها المصطافين ، وكذلك الذين يرتفون منهم بالبحر والملاحة ، وبخاصة بعد أن ملأنا أننا في حاجة كبرى لنخلق أبوابا من الرزق لأبنائنا .

ومثلا مصيف رأس البر ما كل من لسانه نحو كيلومتر ونصف لإجماله . مع أنه هو سبب جملة . كما أنه خال من البحارى وغيرها من أسباب الصحة والترتيب .

فاقترح :

أن يخصص مكتب السياحة معظم عنايته لدراسة حال المصايف عامة خصوصا مصيف رأس البر وجسة . وأن يتقدم الحكومة سنويا بأسباب تحسينها . وأن يدرس الأماكن التي تصلح للاضطراب على ساحل البحرين وأن يتقدم بطلب لإنشائها . فيحل هذا حفظا للصحة العامة وتوفرها للأموال بين أبناء البلاد ما

١٠ سبتمبر ١٩٢٦

عبد الحامى الجزار

ملحق الاقتراح رقم ٨

من حيث إنه سامت العرب الزراعية في معظم أنحاء القطر من حيث المساكن والعمال والمواشى .

لذلك :

أقترح أن يساعد ملاك العرب الذين لا يكون عليهم مطلوبات أوليست أطيافهم مرهونة لتغير بسلطة من تلك السليف الزراعي لإنشاء عزب نموذجية تكون حسب الرسم الذى تخشاه الجهة المختصة لإنشاء هذه العزب

ملحق الاقتراح رقم ١١

يوجد بين وفاق العرب ووزاق الحضر مركز إجابة مديرية البلدية طريق
يصل البلدين وهو الطريق الوحيد الذي يصل أهالي وفاق العرب إلى مصر
عن طريق النيل وهذا الطريق يتر في أرض ملك الأهالي .

فاقتراح إنشاء سكة زراعية بين البلدين خصوصا أن طول السكة لا يتجاوز
كيلومترا ٥

أحمد حنى أبو الفضل
عضو الشيوخ عن اللجنة

١٢ أغسطس ١٩٣٦

نظرا لقرب انتهاء الدورة البرلمانية، نرجو عرض اقتراح هذا على لجنة
المواصلات لسرعة البت فيه ٥

أحمد حنى أبو الفضل

ملحق الاقتراح رقم ١٢

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

بسم التحية ، سبق تقدم مني اقتراح بمشروع قانون بتفويض لإيجارات
الأطيارب الزراعية من سنة ١٩٣٢ - ١٩٣٣ و ١٩٣٣ - ١٩٣٤
و ١٩٣٤ - ١٩٣٥ إلى سبعة أعشار الإيجار وبمعه مذكرة إيضاحية للعرض
على المجلس بجلسته الأربعاء القادم .

وقد سمعت من طلب عرض هذا القانون على لجنة الحفانية بعنفه
مستحيلة نظره في هذه الدورة حتى تحصل الفائدة المرجوة من إصداره .

فأرجو أن يضم على اقتراضي (أن يحال إلى لجنة الحفانية نظره بعنفه
مستحيلة) .

وغناما تغضولوا بقبول فائق الاحترام ٥

عضو مجلس الشيوخ
على رمضان الطوبجي

٢٢ أغسطس ١٩٣٦

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراضي هذا بمشروع القانون على المجلس وبمعه مذكرة
إيضاحية ولكم وافر الشكر ٥

عضو مجلس الشيوخ
على رمضان الطوبجي

١٠ أغسطس ١٩٣٦

حسب الرسم الذى تتخذه هذه اللجنة لضمان راحة الهال وصيانة الموائى
والمحصولات وتقسط على سنوات وتحصل مع الأموال الأميرية على طريقة
لا تزعجهم ولا تنقص منها أموال البنك .

وإذا كانت الحكومة قد شرعت في بحث بناء القنرى التوجيهية بأموالها
الخاصة مع ما في ذلك من تحمل الخزانة هذه الأعباء فأولى بها أن تقبل
هذا الاقتراح بإنشاء العرب التوجيهية على حساب الملاك أموال إسماعلون
بها من بنك التسليف وتكون بذلك قد قضت عمرا جديدا لتقدم ببلادنا
لمنفعة الزامة والعمال ونجحتنا من رطب في ذلك من الملاك على التساقى في
مضار هذه الأعمال المنتجة وفى رأى أنه بمشيئة الله تعالى ستكون عرب
القطر بمرور وقت غير طويلى صالحة لما يراد منها على الوجه الأكمل ٥

صلاح الدين الشواربى

١٣ سبتمبر ١٩٣٦

ملحق الاقتراح رقم ٩

ناحية وفاق العرب يبلغ عدد سكانها حوالى ٣٠.٠٠٠ نسمة وهى لاتعبد
عن إمبابة أى مصر إلا بمسافة كيلومترين وكل أهاليها موظفون في مصالح
الحكومة بمصر والشركات وليس هناك طريق مطلقا يوصل هذه البلدة
إلى أية سكة زراعية مع أنها أولى البلاد بإنشاء الطرق التى توصلها إلى
النهلات التى ترتبط بها بمصالح .

لذلك أقتراح إنشاء سكة زراعية توصل وفاق العرب بإمبابة .

وتقبل عظيم احترامى ٥

أحمد حنى أبو الفضل
عضو الشيوخ

نظرا لقرب انتهاء الدورة البرلمانية، نرجو عرض اقتراضي هذا على لجنة
المواصلات مباشرة ٥

أحمد حنى أبو الفضل

١٣ سبتمبر ١٩٣٦

ملحق الاقتراح رقم ١٠

ناحية كفر نصار التابعة لمركز البلدة لا يوجد طريق زراعى يوصلها بمصر
المرم ولا البلاد المجاورة وكل الطرق الموجودة خصوصية وتمت في أرض
ملك الأهالي .

فاقتراح إنشاء سكة زراعية توصل هذه البلدة بطريق المرم وآثر بالبلاد
المجاورة وتقبل استرأى ٥

أحمد حنى أبو الفضل
عضو الشيوخ

نظرا لقرب انتهاء الدورة البرلمانية، أقتراح إحالة هذا الاقتراح بمدرسته
إلى لجنة المواصلات مباشرة ٥

أحمد حنى أبو الفضل

١٣ سبتمبر ١٩٣٦

مشروع قانون

بمقتضى الإحصاءات الزراعية عن السنوات ١٩٣٢-١٩٣٣
و ١٩٣٣-١٩٣٤ و ١٩٣٤-١٩٣٥ الزراعية

بإسم حضرة صاحب الجلالة ياروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

مادة ١ - لا تخيل دعوى المالك أو المستأجر الأصل - فيما يتعلق
بإحصاء السنوات ١٩٣٢-١٩٣٣ و ١٩٣٣-١٩٣٤ و ١٩٣٤-١٩٣٥
الزراعية عن أطيان استخرجت لترجع قطعا على الوجه المتعارف في المطالبة
بأكثر من سبعة أشتار الإحصاء المذكور . ويشترط في ذلك أن يكون
المستأجر قد استأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون
الإحصاءة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإحصاءات التى تكون قد جرت
بشأن اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بعد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١ ، ولا
على الإحصاءات التى يكون الإحصاء فيها محددا على أساس أسماء القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على الدعاوى المنظورة أمام المحاكم
وتطبق دون إخلال بقواعد القانون العام التى لم ينص صراحة على مخالفتها .

مادة ٤ - فى حالة تنفيذ حكم أو بسند أو عقد رسمى لا يجوز تنفيذ
بأكثر من سبعة أشتار الإحصاء المشار إليها فى المادة السابقة مضافا إليها
المصرفات والمخفقات .

مادة ٥ - على وزير المحفانية تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ
نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنجام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة لمضاحية

عن مشروع قانون بمقتضى الإحصاءات الزراعية المتصدرة
قبل سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية إلى سبعة أشتارها عن
السنوات الثلاث الآتية ١٩٣٢-١٩٣٣ و ١٩٣٣-١٩٣٤
و ١٩٣٤-١٩٣٥

كان اللازمة الاقتصادية التى عمرت البلاد من سنة ١٩٣٠ إلى الآن .
ليوط الأسمار مائة وأسمار القطن بصفة خاصة . من الأكرالىء ماله
ق. إصطاف طعنة المستأجرين عن الرضاء بما سبق لم أن تعاقده عليه قبل

سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ الزراعية تمسجروا عن سداد إحصاء السنن التالية لتلك
السنن . وقد استوجب حالتهم هذه إصدار قوانين متتالية بتخفيض
الإحصاءات المستحقة فى السنن الثلاث (١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢) إلى
أربعة أحماس للمتقاعدين عليه سابقا أو سبعة أشتارها كما هو مبين فيما .

وبهذه القوانين ذات أرقام ١٠٤ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ و ١٢
سنة ١٩٣٤

وظاهر أنفصر التخفيض على سنة واحدة فى كل من هذه القوانين الثلاثة
مع سبق كل منها بمراسم تأجيل الرضاء إنما كان يدر إلى الإحتياط أملا
فى تحسن الحال ويزول الأزمة وعودة الأسمار إلى ارتضاءها كما كانت الحال
قبل سنة ١٩٣٠

ولكن مع الأسف استمرت الأزمة على ماهى عليه . بل زادت أسعار
القطن بوطا فى بعض السنن التالية لسنة ١٩٣٢

ولما كانت هناك حالات عديدة أنفقد فيها الإحصاء قبل سنة ١٩٣٠
زراعية . وكان الصافد حاصل لمدة ست سنوات . وليس من بين القوانين
الثلاثة الصادرة بالتخفيض ما يوجب النظر أو اللزك أو اللزوم ومن فى حكمهم
أن يتنازلوا للمستأجرين عن شروط والتزامات وأردية فى عقود الإحصاء وجب
إصدار تشريع خاص يبيح لهم ويبرهم ما أباحه التشريع الصادر به تلك
القوانين الثلاثة المشار إليها .

وبما أن الأزمة لا تزال على شدتها . وحال الفلاحين على رؤسها فى السنوات
الثلاث الأخيرة رأيت أن أتعهد بمشروع قانون للبطس يبيح تخفيض الإحصاءات
إلى سبعة أشتارها فى السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٣ و ١٩٣٣ - ١٩٣٤
و ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الزراعية لأزنت تلك النسبة هى المقدر الذى يمكن
أن يستطيع عموم المستأجرين أن يفيضوه ويأملوا به . لأنهم حين تعاقدهم
قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية لم تكن تلك الشدة تخطر لهم على بال ما

على رمضان الطوبى

ملحق الاقتراح رقم ١٣

سيدى الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرغب لساندتك مشروع القانون المرافق لهذا راجيا عرضه
على المجلس لإحالة على اللجنة المختصة .

وفضلوا سعادتك بقول أسى تحيات واحتراماتى ما

الدكتور عبدالحق سليم

٢٩ أغسطس سنة ١٩٣١

٧ - ينظر قليل من الناس أن في إطالة سن التقاعد لحضرات المستشارين توفيرا لئلا ولكن الخيفة أن الوفر من هذه الناحية وهم إذ لو كانت هناك مصلحة اقتصادية مؤكدة لحست جميع الحكومات على موظفيها البقاء في عملهم حتى يتراكمهم الموت .

٨ - ولكن هو الخوف من صعوبة الموظفين آلات مسخرة لمولها هذا الملاحة والكلل فتقدم بهم قوة الابتكار والرفعة في الإقدام على تحسين ما يقومون به من شتى الأعمال وهو الذي أدى إلى تحديد سن التقاعد بالستين .

٩ - ولم يسئل في حساب أحد أن هذه الآلاف من البعثات - قلت أو كثرت - التي توغرها الدولة من عدم إحالة بعض الموظفين على المعاش ثم ترقية من يحملون عملهم تآكل قوة إنتاج الموظفين المحطشين على أنهم سوف لا يتروكون الوظيفة حتى يبلغ الواحد منهم الخامسة والستين . قصد لأظن الخبيرون أن الموظف الذي يعلم أنه سيرتك عمله في السن المبكرة كرها لا بد بجته في عمله أملا في الترقية حتى إذا حل موعد اعتزاله يكون قد حصل على المرتب والمعاش المناسبين . وإذا كان من ذوي النشاط فسبعونه العمل الحرام فانه من العمل المحكوم أو أكثر .

١٠ - أما اختيار حضرات المستشارين ليشتموا بامتياز دون سواهم من الموظفين فأمر غير مفهوم إذ الطبيب الذي يضطر اضطرابا إلى تحصيل علم صعب ويقتضى في عمله متاعب شتى مع الاستقرار في الدرس طول حياته ينتبه هذا القانون دون مستوى المستشار .

١١ - أضف إلى ذلك أن سني دراسة الطب أطول من سني دراسة القانون وسنة طالب الطب في الستين الأخيرة إثنا عشر شهرا لا ثمانية ونصف وأربعين في العمل مسبعة أيام لا خمسة ونصف وهو لا يفرغ إجازات الأعياد كيفية طلاب الكليات الأخرى فالمرضى لا يفارق المرضى في المواسم والأعياد ولا يتلاني في شهور أو أيام معينة .

١٢ - والطبيب بمك جهته أدنى الناس بوسائل المحافظة على صحته فهو خفيف يحمل هذه الميزة دون سواه ويستطيع القيام بعمله في الشيخوخة أكثر من رجال القضاء .

١٣ - أما احتياج القاطنين بأحد القانون مثلا في البلاد الأوروبية ومنها إنجلترا حتى يبرحه ، فعمل القاضي هناك يختلف اختلافا بينا من مثله هنا .

(القاضي في أوروبا يماونه المحققون الذين ينتهرون يوميا إذا إلا كانت القضية المنظورة أمامه يحتاج البت إلى أن أكثر من يوم مهم حينئذ يتقون حتى يتروا نظر القضية وإذا اضطرا أحدهم للتخل أثناء نظر القضية يبين تفرقه ويبدأ النظر فيها من جديد . وهم الذين يفسلون في القضاء وعمل القاضي أن يضع سجلات الحكم وينطلق به بناء على المراجعات) .

مشروع قانون

بتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الرضاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعديل الفقرة الثالثة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ إلى ما يأتي :

"يعمل على المعاش مستشارو محكمة القضاء بالإبرام بمجرد بلوغهم سن الستين".

المادة الثانية

على وزير المحاماة تنفيذ هذا القانون، ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

١ - يصلح الموظف بتمتة الحكومة حتى إذا بلغ سن الستين أحيل إلى المعاش .

٢ - ولكن هناك فئة من الناس شامت الظروف - ظروف الاستثناء المنفوت - أن تنهي لهم البقاء في وظائفهم بعد هذه السن - تلك هي فئة حضرات مستشاري محكمة القضاء والإبرام .

٣ - ولو أخذ رأي حضراتهم قبل وضع هذا التشريع لرفضوا أن يمنحوا هذا الامتياز الذي لا يسرى بينهم وبين سائر موظفي الدولة .

٤ - ومن القريب أن هذا الاستثناء كثيرا ما يؤلم حتى المرجحين للتمتع به . عند ذلك : إذا بلغ من المستشار (المرشح لمضوية محكمة القضاء) سن الستين قبل أن يحلوه مكان في تلك المحكمة بأيام يعمل طبعا على المعاش فتكون بضعة الأيام هذه سببا في حرمانه من تلك الترقية الجليلة التي كان يصح التمتع بها خمس سنوات أخرى .

٥ - وعليه فهذا الامتياز القريب الذي حرم منه رجال العلم الأكفاد من كافة الطبقات لا يصلح من أثناء رجال القانون أنفسهم .

٦ - ومن المسلم به أن جميع حضرات مستشاري محكمة الاستئناف ! كغيرهم عاجزون عن زلاتهم في محكمة القضاء والإبرام .

الهيئة وإن تأخر حل عمله العضو الاحتياطي وإن تأخر الاثنان بعد مجدا ابتداء عملية الانتخاب بنفس عشرة دقيقة جاز رئيس الهيئة وللمندوب الداخلية أن يختار عضوا من الناخبين الموجودين يمثل المرشح في اللجنة .

إذا كان المرشحان اثنين فقط تشكل لجنة عملية الانتخاب من مندوبين الحكومة ومن المندوبين الأصليين المختارين من المرشحين ومن أحد الاثنين الاحتياطيين تخبره القرعة من بينهما ويتولى عملية هذه القرعة مندوب الحكومة والمندوبون الأصليون بحيث لا يقل عدد أعضاء لجنة عملية الانتخاب من خمسة أشخاص .

تباشر هذه اللجنة عملية الانتخاب في المواعيد المقررة في القانون ما عدا الستار الباسل

مذكرة إيضاحية

بعد التجارب العديدة رأيت أن بعض الجلسان في وقت عملية الانتخاب عندما تباشر تكوين اللجنة النهائية يتبدئ من الساعة الثامنة صباحا للجلسة في القانون ولا يتم تكوينها إلا في نحو الساعة الثانية عشر ظهرا أو بعد ذلك بساعة ويقترب على هذا تعطيل الناخبين عن القيام بالواجب عليهم وهو مباشرة حقهم الانتخابي بساعات طويلة تحت الشمس الحارقة أو البرد القارس .

وقد شاهدنا كثيرا أنه بسبب تطويل هذه الإجراءات يتصرف كثير من الناخبين إلى أعمالهم ولا يؤدون الواجب عليهم بعمل خارج عن إرادتهم .

وقد رأى الشارع عندما وضع قانون الانتخاب الحالي بقدر الإمكان أن يكون في اللجنة ممثلون عن المرشحين ولذلك وضع شروطا في اختيار أعضاء لجنة الانتخاب وهي المهيئة في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ الأصلية .

وقد شاهدنا كثيرا أن بعض المرشحين يدفع أحد أنصاره ليرفع نفسه ترشيحا صوريا حتى يصل بذلك إلى أن تكون لجنة عملية الانتخاب كلها من أنصاره وأن يحرم المرشح الآخر من أن يكون له أي ممثل في اللجنة وبذلك يتعطل فرض الشارع .

وحيث إننا على أبواب اقتخاب جديد لأعضاء مجالس المديرات . لذلك عقدت بهذا المشروع لمجلس الشيوخ حتى إذا وافق عليه المجلس أرجو نظره بطريق الاستجبال ليكون نافعا في وقت اقتخاب أعضاء مجالس للمديرات ما

عبد الستار الباسل

ملحق الاقتراح رقم ١٥

بتاحية الحادي عشر أم عثمان مركز كفر صقر مسجد كان يستعمل للصلاة مدة طويلة ولكنه منذ سنين قليلة تهدم وأصبح الآن في حاجة للتعميد فأرجو من وزارة الأوقاف إلحاقه بنا وترميمه ليصبح صالحا للاستعمال ما

الدكتور عبد الحيد أمين عزب

١٤ - وعليه فعليه غير مضمّن وحتى مسؤولية الحكم انخطا لا تقع عليه كثيرا . أما القناضى في مصر فهو ملزم بدعوة قضائه الدراسة المستفيضة . حتى إذا رُق إلى وظيفة مستشار في الاستئناف يكون قد تميزت القنوين الكاف في جميع النواحي القضائية .

ولمّا أنشرف برخص مشروع القانون هذا لتعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٦٨ سنة ١٩٣١ حتى يصبح من النفاذ لموظفى الدولة كما كان قبل سنة ١٩٣١ ما

٢٩ أغسطس ١٩٣٦

الدكتور عبد الحائى سليم

ملحق الاقتراح رقم ١٤

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التفضل برخص الاقتراح بمشروع قانون بتعديل المادة ٣٥ و٣٤ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ ومذكرته التفسيرية المرافقة له على المجلس .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

عبد الستار الباسل

اقتراح بمشروع قانون

بتعديل المادتين ٣٤ و٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

تمثل المادة ٣٤ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بالآتى :

”تتألف إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية لجنة تتألف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفى الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن اثنين ليسوا مرشحين يختار كل مرشح واحدا منهم ليتم في اللجنة مهما كان عدد المرشحين“ .

تخلف الفقرتان الأولى والثانية من المادة ٣٥ وتكون المادة كالاتى :

تمثل المادة ٣٥ بالآتى :

”تتألف لجنة عملية الانتخاب من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفى الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار إليها في المادة ٣٤ ومن الناخبين المختارين من قبل المرشحين بالكيفية الاتية :

لكل مرشح أن يمين شخصين من الناخبين في الدائرة الانتخابية يبلغ اسميهما كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب في اليوم السابق على يوم الانتخاب أحدهما أصليا والثانى احتياطيا فإن حضر الأصلي في مجاد الانتخاب كان هو عضو

فهل المدارس الصناعية الموجودة الآن بنظامها الحاضر تحقق هذا الغرض
السؤال فإذا كان الجواب سلبيا، فما هي الوسائل التي ستبذلها الوزارة لتحقيق
الغرض الحقيقي من إنشاء هذه المدارس الصناعية وخصوصا بعد ما ثبت
أن المتخرجين فيها مندفعون في تسيار الوظائف والاكتساج في تلك رجال
الحكومة أو غيرها لعدم قدرتهم على العمل الصناعي الحر في الخارج ؟
الدكتور عبدالغزير العبيدي

ملحق الاقتراح رقم ١٧

الاقتراح

يحدث الطريق الزراعي الآخذ من السكة الزراعية العمومية بين مصر
والإسماعيلية إلى بلاد الشبانات وكفر أبو جبل والحلاقة وفراشة وغيرها من
محطة أبو الأخضر ولكن مع الأسف لا يوجد مزلان على البر الأيمن لبحر
قافوس في الجهة الغربية من المحطة المذكورة حيث يقع هذا الطريق فيضطر
الأهالي بسبب عدم وجود المزلقات إلى التوجه إلى جهة بعيدة تزيد على
خمسة كيلومترات ثم يمشون إلى الطريق مرة أخرى بالقرب من المحطة المذكورة
وفضلا لأن وزارة المواصلات قد وضعت مبدلات لمحطة أبو الأخضر تشمل
إنشاء هذا المزلان ولكنها تزيل من سنة إلى أخرى بجمية عدم كفاية الميزانية
وسبب إن إنشاء هذا المزلان لا يكلف المصلحة شيئا كثيرا لو عمل الآن
وأجلت باقي المبدلات إلى أن يتوفر لمصلحة السكة الحديدية المال اللازم لها .
فذلك أرجو أن تتفق وزارة المواصلات المزلان الواقع في الجهة الغربية
من محطة أبو الأخضر وعلى البر الأيمن من بحر قافوس حالا ما

الدكتور عبد الحميد أمين عزب

ملحق الاقتراح رقم ١٨

الاقتراح

وضعت وزارة المعارف العمومية في سنة ١٩٣٤ نظام التعليم الحر قسمت
فيه المدرسين إلى قسمين فنيين وغير فنيين ثم حثت على غير الفنيين الجدد
الاشتغال بالتعليم ولكنها أجازت للفنيين كانوا يشتغلون قبل ذلك باستمرار
مزاياهم مهتهم ولكن الوزارة فرضت على المدرسين غير الفنيين المذكورين
قبولهم بحالهم في حشك وفي حيث قوتهم لأن المدرسين إذا انتقل من
مدرسة التي يشتغل فيها لا يصح له بدخول مدرسة أخرى ولذلك فهو
معرض دائما لتلك مظاهر المدرسة فيه بنقص مرتبه كما يشاء لعله أن المدرسين
لا يستطيع الانتقال من مدرسة إلى أخرى .

والوزارة أيضا تولى عمل امتحان لهم مع أن هؤلاء المدرسين أصبحوا
الآن بموجب القانون ذوي حق مكسب بلا جواز عمل امتحان لهم بل يمكنهم
بتقريرات المفتشين .

ملحق الاقتراح رقم ١٩

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
تحية واحترام . طيه اقتراح بإنشاء مكتب زراعي لتعليم صناعة المنتجات
الزراعية بمدينة طنطا وسؤالان موجهان إلى معالي وزير المعارف العمومية
لإجابة عنهما .
وتفضلوا بقبول فائق احترامي ما

الدكتور
عبد الغزير العبيدي
شيخ السلطة

٦ يارسة ١٩٣٧

اقتراح

من إنشاء مكتب زراعي لتعليم صناعة المنتجات الزراعية
بمدينة طنطا

لقد علمت حكومتنا الرشيدة على نفسها هذا بأن تجعل غاية سياستها توفير
مصلحة الشعب في مجوعه وأن تراه يوجه خاص مصلصة السواد الأضمل
من المزارعين والمحيطات الماملة التي على أكتافها يقوم صرح الإنتاج والتي هي
أسوح ما تكون إلى المونة الماحلة وذلك يحقق بتشجيع وتعميم جميع
المشروعات ونهيا الزراعة والصناعة التي تأتي لتزراع بأطرب القرات .
وساعد على تنفيع أزمة الماطلين ومن أهم هذه المشروعات إنشاء مكتب
زراعية لتعليم صناعة المنتجات الزراعية .

لذلك أقتح إنشاء مكتب زراعي لتعليم صناعة المنتجات الزراعية بمدينة
طنطا .

(١)

مدارس الفنون والصناعات الحالبية بمصر والإسكندرية وكذا الأقسام
التأهوية بالمدارس الصناعية لا تقبل إلا من كان حاصلها على شهادة
المدارس الصناعية من الدرجة الأولى وهذا عدد يقل عن عشر المتخرجين،
فما مصر باقي المتخرجين رغم كثرة عددهم وعدم قدرتهم على مزاولة الأعمال
الصناعية في الخارج بالنسبة لما حصلوه من التعليم العملي الذي لا يؤهلهم
لأن يكونوا عمالا أو أصحاب مصانع .

(٢)

الغرض من إنشاء المدارس الصناعية هو إعداد قوة صالحة من الشبان
متعلمة تقنيا فنيا جميعا وتعلم خيرة كيفية تضمين لهم النجاح في العمل
في الخارج وتكتمهم من الوقوف بأنفسهم ولو بعد مدة تمرين بسيطة في فتح
مصانع خاصة بهم فيجدون عملا ويؤمنون بترقية الصناعات المختلفة وما يلزمها
من مدد وآلات وطرق لإعاش الروح الصناعية المحقة فتنتشر المصنوعات
الوطنية المحقة ويكثر الإقبال عليها .

الأول - مصنع النزل والنسيج بالهالة الكبرى التابع لشركة مصر لنزل القطن ونسجه وتصل الشركة باستمرار في توسيعه وتحسينه وإضافة الورش التكميلية اللازمة له كالمصبغة وصناعة البصم (الطبخ) وخطوط البكر والخيوط القطنية .
الثاني - مصنع النزل والنسيج بالإسكندرية التابع لشركة النزل والنسيج الأهلية بمى كرموز بالإسكندرية .

الثالث - مصنع النزل التابع لمصلحة السجون بالقناطر الخيرية .
ويوجد بالقطن المصري أيضا مصنفان لنزل الكتان :

الأول - مصنع لنزل الكتان ملحق بمصنع القطن الكتان بالهالة الكبرى والتابع لشركة مصر لنزل القطن ونسجه والجدد فـه فـشركات مصر للكتان قد وفقت إلى استغلال هذه المساحة الأثرية بغسل المجهودات التي يبلها مؤسسوها والقائمين على إدارتها فكانت البلاد من إحياء زراعة الكتان بعد أن قلت أو بارت أعراضا طويلة . وهي تواصل العمل على إحيائها بشراء الكتان الموجود بمصر وتنشيع الفلاحين على زراعته بكل وسيلة مستطاعة .

الثاني - مصنع شركة الكتان بشبرا الفاهرة .

ويوجد بمصر عدة مصانع لنزل الحرير الخام وجسده خيوطا صالحة للنسج الأقمشة ويوجد عدة مصانع بيكيتيكية للنسج الحرير منها :

- (١) مصنع نسج الحرير بدباط التابع لشركة مصر لحرير .
- (٢) مدرسة النسج بالهالة الكبرى التابعة لمجلس المديرية .

وتوجد مصانع أخرى للأصالة بمصر والهالة الكبرى وغيرها وكذلك أقسام أخرى للنسج الحرير ملحقه بالمدارس الصناعية الآتية : سوهاج ، نجع حمادى ، أربننج ، بنى سويف ، الفيوم ، السياسة التابعة لوقف المنشاوى بأشأ ، القنون التطبيقية ، السلطة ، المنصورة ، دمهور ، وأيضا بلجا الجيزة وملجا الأيتام بكفر الزيات وملجا الحرية بالإسكندرية .

والجدد فـه فقد ظهر في الوجود بمصر نسج جديد يتنافس منسوجات أعظم البلدان المشهورة بمنسوجاتها مصنوعة بجامات مصرية وبأيد مصرية ومن ثمرة أموال مصرية وأقبل الناس على هذه الأقمشة الوطنية الصاعدة التي هي شعار الشرف ورمز الوطنية إقبالا رائعا رغبة في توسيع نطاق النهضة القومية وازدياد ثروة البلاد التي تقول غرابها إلى بلدى المامل المصري . وازدهار إقبالا ورغبة أن يجدوا في هذه الأقمشة المصرية سهولة الأعمار ومناخه النسيج ودقته وحسن اللون وجلال الزخارف والألوان مما يدل على مهارة الصناع وكفاية القائمين بهذا العمل الوطنى الجليل .

وبعد أن رأيت شركة مصر لنزل القطن ونسجه هذا البناح شرعت في إنشاء قسم خاص لنزل ونسج الصوف ملحق بمصنع الهالة الكبرى . وهنا ذكر لشرطت بنك مصر ومؤسسا وأصحاب الشأن فيها على وجه خاص ما لم ين الب إلى هذه البلاد بما أتشاوره من الصناعات النافعة التي يعمل فيها ألوف من البهال المصريين وهو ما يذكركم البانج مقرونا بالثنا طبعه والإعجاب بجهتهم وسعدهم وطموحهم .

وقد دأبت الوزارة في تقرير الإحالة التي تنوى منحها للمدرسين أن تمنح فقط للمدرسين الثنتين وسيرتب على ذلك أن نأظر المدارس الأهلية ميكفون عن تبين غير الثنتين ويكفون فقط تبين المدرسين الثنتين يشالون إعانة من الوزارة .

وحيث إن المدرسين غير الثنتين فئة عمودة لازيدون بل بالمكس يتفرضون كل عام بالوفاء أو بغير السن والاشناع عن العمل فيبدر بالوزارة أن تنظر البهم بين الرأية لأنهم قدومالات وقضوا مدة طويلة بالتعليم لا يستطعون بدمها أن ينصرفوا عنه إلى اشتراط مهنة أخرى .

فذلك أقرح أن تقدر الوزارة إعانة للمدرسين غير الثنتين أسوة بغيرهم والعدل عن إجراء الامتحانات اكفاء بتقارير المفتشين عن متوسط السنوات من يوم صدور القانون وأن يميز الوزارة لادرس غير الثنى أن ينقل من مدرسة لأخرى .

الدكتور عبد الحيد أمين عزب

ملحق الاقتراح رقم ١٩

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ

تحية وإجلالا ، طبع :

(١) اقتراح تشجيع تربية الأبقار ، وتربية دودة القز الحمرية ، وزراعة الكتان .

(٢) اقتراح تشجيع صناعة ونسج القطن والصوف والحرير والكتان .

(٣) المذكرة التفسيرية .

لعرضه على المجلس المؤقت .

واقبلا فائق تحياتي ما

الدكتور
عبد العزيز الميمني
شيخ السلطة

المذكرة التفسيرية

تسفل الصناعة في مصر المثل الثاني بعد الزاومة وذلك بعد ما شنت الحرب الكبرى ولم بعد في الإسكان استيراد كثير من المصوغات الأجنبية مما أسطر البلاد إلى توجيه صناتها إلى تربية الصناعة وتشجيعها واعتمدت الحكومة وبعض الهيئات التنفيذية كجبال المديريات بإنشاء المدارس الصناعية . ولعل مصر وعلى رأسه صاحب المساعدة محمد طلعت حرب أشأ الذى يصح يحق أن يدعى رسول الاقتصاد المصري من البهود الصاعدة التي لا هودة فيها في إحياء الصناعات المختلفة ما هو كليل بأن يحدث أثره الضمود في عصبة مصر الاقتصادية ومن وقتها أخذت صناعة النزل والنسيج في التطور واتخذ لها تلاميذه من عناية الحكومة وما تحيطها من حلة وهذا عدا انجاء الشعب بحر النهضة الصناعية والرغبة الشديدة في توسيعها وأتشارها والجدد يوجد الآن في القطن المصري تـهـتـصـمـاع بيكيتيكية لنزل القطن ونسجه .

ثالثا - تشجيع تربية الأغنام خصوصا في المناطق البحرية من الدلتا أو المناطق الأخرى الموجودة بها مراعى متفرقة بكل الوسائل فكان أن بنى التسليف الزراعى بعلى مفا لشراء مواشى للزراع وعصر له بإعطائه سلف خاصة لشراء أعنام ويضبط ثمنها على ثلاث سنوات كسلف الموائى .

فقرية الأغنام مربحة جدا من الوجهة الاقتصادية وتفوق تربية أى نوع آخر من الموائى ماديا لأسباب كثيرة أهمها الثمن إذا عني بها المأية الواية ونظمت سبل تربيتها تنظيلا مهما فزيادة على كثرة توالدها يستغل صوفها خصوصا إذا اتبعت الطرق الفنية في غسله وبين وألبانها ولحمها وجلدها والوث الذى له أهميته الكبرى على الزراعة لأنه يسد بطن من أفضل المخصبات للأرض . كل هذه تاتي بأرباح لا يستهان بها ، فلذا لا تعطى المأية الكافية لثل هذا المورد الكبير من الثروة الزراعية .

(٢) القطن يستلك كمية كبيرة من المنسوجات الحريرية تزدل من الخارج سنويا وقد نجحنا في صنع جانب من هذه المنسوجات بنجاح ويمكننا صنع جانب كبير آخر لو توعدت الحكومات اللازمة لها ويمكن الحصول على هذه الخامات عابا لو لمنا شمع زربية دودة القز لإنتاج الشرائى الحريرية وعلها وتكاليف ذلك لا تذكر بنسب الأربع التي نتج منها - فيجب على وزارة الزراعة عمل المشروعات لتتمتعده لتوسع نطاق تربية دودة القز وحل الشرائى الحريرية بالنظم الحديثة وبأحدث الطرق الصناعية والإنتاجية لتنبه في الخارج تشجيع تربيتها بمقدار يفي باحتياجات القطن .

(٣) يجب تشجيع زراعة الكتان بمصر طاجيل والدوارة التي تزرع لمصر سنويا من الخارج يزيد ثمنها على الخمسين ألف جنيه . هذا خلاف الخيوط والألشنة الكتانية فالقطن يستلك كمية كبيرة منها وزراعة الكتان لا تكلف شيئا زائدة على تكاليف باقي الزراعات الشتوية فقط يلزم وجود شركات لاستلام عود الكتان من المزارعين الذين يزرعونه وهذه الشركات تتولى كل العمليات اللازمة له كمنطبه وضربه وتنشع وغزله - ودراعته تاتي بأرباح أكثر من أى زراعة شتوية أخرى ، لكن الإقبال عليه غير موجود لعدم وجود الشركات التي تتولى تجهيزه وبخلاف ذلك لا يمكن زراعته في المناطق التي لم تنمو زراعته لعدم أو استعانة بتصره وهذا هو الماحل دون الإقبال على هذا المورد العظيم من موارد الثروة .

اقتراح

خاص بتشجيع صناعة غزل ونسج القطن والصوف والحرير والكتان

أولا - الإكثار من الشركات والمصانع الكتانية لغزل ونسج القطن والصوف والكتان والحرير ضرورى جدا لفنية القطن باحتياجاته من هذه المنسوجات بدل استيرادها من الخارج بأعلى الأثمان وبيع الخامات الموجودة عندنا وخصوصا القطن بأعلى الأثمان وتحقيق ذلك يفرح صينا المبالغ الطائلة التي ينفقها سنويا ثمة للأشنة المختلفة الواردة لنا من الخارج والذي يساعد على انتشار هذه المصانع هو تشجيع الروح الصناعية .

مصر استوردت من الور والخيوط والألشنة الصوفية من الخارج سنة ١٩٣٥ ما يأتي :

جنيه	جنيه
أصواف خام ومغسولة بمبلغ	٢٨١٠٩
غزل صوف بمبلغ	٣٠٥٢٥٩
منسوجات من الصوف والور بمبلغ	١٧٣١١٥٦

فيكون مجموع ما استوردته في السنة من الخارج ما قيمته ١٦٦٠٧٤٦ ج.م. وهذا مبلغ لا يستهان به وإذا استتبنا قسم الصوف بمدرسة النسيج بالمحلة الكبرى وقسم الصوف المصنع بشركة مصر لغزل ونسج القطن بالمحلة أيضا وبمصنع التجهيز النهائي لإتمام صناعة الألشنة الصوفية الذي أسست وزارة التجارة والصناعة وبعض مصانع لا أهمية لها لا توجد مصانع محلية غصنة بنزل الصوف أو نسجه مع فئة احتياج القطن لمصانع متعددة للقيام بأبن المصليين لتفديته بكافة أصناف الألشنة الصوفية ولتقدم صناعة الألشنة الصوفية والحريرية والكتانية المصرية ك تناص الألشنة الأجنبية يجب أن تتوفر خاماتها عليها وأن توجد بكية كافية لتصانع المحلية والطريقة المثلى للحصول على ذلك هو تنفيذ الاقتراحات الآتية :

اقتراح

تشجيع تربية الأغنام للحصول على صوفها ولحمها وإثريه دودة القز لإنتاج الخيوط الحريرية ووزارة الكتان للحصول على خيوطه

(١) يجب قيام وزارة الزراعة :

أولا - يجب صلات جيدة من أحسن أنواع القطن للحصول على صوفها وتكون في الوقت نفسه صالحة للجزارة أى من النوع الذى يعطى ١ كثر ما يمكن من القطن لتسمير تربيتها وتوليدها عابا فالقطن المصرى في حاجة شديدة إلى كيات كبيرة من أنواع القطن الجيدة زائدة على احتياجنا إلى صوفها فالقطن الضأن هو الذى نؤهل عليه في طعامنا ومن السهل أن نستورده من الخارج في حين أن إنتاجا زراعية وثرية القطن فيها ميسورة وتكاليفها بسيطة ، فلذا لا تصل على تسمير تربيتها بحيث يمكننا الاستغناء عن القطن والصوف والقطن الواردة من الخارج .

ثانيا - جلب أحسن أنواع القطن المشهورة بتفوق صوفها لسموته وطوله وكثرة تجميده كالبنارى أو خطين من البنارى والزحاني مثلا والإعلان عنها بكافة الطرق لإرشاد أصحاب المزارع الراسية التي يهرامها طيبة للحصول على نوعها تربيتها وتوليدها بنية الحصول على صوفها الممتاز والمشهور بنوعيته كالمرور الذى يصلح استعماله لصناعة الطرايش وغيرها من الألشنة الختلفة وتربيتها في المائى الطبيعية لا يستلزم إكالاتا ،

فواجب وزارة التجارة والصناعة تنفيذ هذه الروح الصناعية بكل الوسائل كالنشر والإرشاد والمساعدة إلى إغاثان الصناعات وإنشاء المصانع التوجيهية والنظر في شكاوى أصحاب المصانع ودورها والعمل على تلبية رغباتهم وإمدادهم بالخدمات الفنية وتكثيفهم من عقد صفقات توسيع أعمالهم وإن شاء الله ترى قريبا جهودات وزارة التجارة والصناعة مكلفة بالتجاح بهمة وزهرا الشديط ورسالة المعلنين .

(ثانيا) أما وقد قطع القطر المصري شوطا محمدا في سبيل تكتّم وانتشار الصناعة وخصوصا النسيج بعد إنشاء أقسام تعلم هذه الصناعة ملحقه بالمدارس الصناعية الآتية :

أسوان ، نجع حمادى ، سوهاج ، أسيوط ، الفيوم ، بنى سويف ، المنصورة ، دمهور ، العباسية التابعة لوقف المنادى بإنشاء الفنون التطبيقية ، السطة ، وأيضا عليا الجبلية ولما كفر الزيات . فبدلا من مشترى النزل الآرام لهذه المدارس والمصانع الأهلية الموجودة في هذه المناطق ، أقترح :

(أولا) قيام وزارة المعارف تدريجا بإعداد فنيين ميكانيكيين في كل مدرسة من هذه المدارس الصناعية أحداهما لنزل القطر والثاني لنزل الصوف أو الإكتفاء بطقم واحد لنزل القطر أو الصوف حسب مقتضيات حالة كل مدرسة أسوة بما هو موجود بمدرسة أسبوط الصناعية وإلى أن يتم حزم كبير من هذا المشروع يجب على الحكومة تبسيط مبلغ من المال لشترى كمية من الخيوط المختلفة بأغل أسعار ممكنة وبالجودة المقررة لترزىها على الناجين بها الأساسى ولأجل التسهيل لانتشار هذه الصناعات .

(ثانيا) أن يوجد في كل مدرسة تكثر عليها الطالبات في صناعتها مصنع نموذجى صغير يمتد على أحدث الآلات ويسير على نسق إنتاجى ويختص عمله من خريجي المدارس الصناعية في هذه الصناعة على أن يقضوا فيه مدة من الزمن تضمن لهم الحصول على الخبرة الكافية قبل أن ينحروا بأنفسهم في الأسواق فيكون هذا الوقت بمثابة فترة انتقال بين تحصيل أصول الصناعة في المدرسة وتطبيقها في المصانع الأهلية فقيمة الطالب الحقيقية لا تظهر إلا بعد فترة الانتقال هذه من واجب المدرسة أن تمتنع على قضاها كما أنها تلتزم من في نفس الوقت وذلك نظرا لأجل الذى يتناسب مع إنتاجه . وهذه المصانع التوجيهية تقوم بصنع ما يطلب منها من المدرسة التجارية لها أو المدارس الأخرى أو المصانع الأهلية المجاورة لها وتكون قدوة حسنة صالحة للناظر الأخرى فتخرج من موالها وتكون مودعا لهذه المصانع يستوفون منها معلوماتهم .

فهنا بذنا من الجهود ومهما صرفنا من الأموال في تشجيع الصناعات فالقوائى التي نجحنا في ذلك تكون أضماضا مضاعفة لما تبذله فإن الإقبال على مصنوعاتنا تزداد وفى الخارج وخصوصا في الأنظار الشقيقة لا كبر مشجع لغيري في نهضتنا الصناعية إلى أقصى حد بحيث يشمل صناعات أخرى كثيرة تشتغل بها شبانا الناهضون ولهم ولم والبلاد ما يرتب على ذلك من الأرباح والعوائد مادية كانت أو معنوية فالأهم لا نجح إلا بإيجاد مرافقها

الصناعية والاقتصادية . وإن البلد الذى يتهاون فيها بغضى على نفسه بإنهاء . انظروا إلى اليابان التي غمرت أسواق العالم بمنسوجاتها غير حاسبة لتأتمن حسابا وهذا ناشئ من رخص اليد الله انما نينا والحد فاعلم المصرى متورولا يتقاضى إلا أجرا زهيدا فيمكن أن نحلو حلو اليابان ونتمنى كما نهضت . ولكل مجتهد نصيب ما

الذكر
جيد المرز الميزى
شيخ السلطة

ملحق الاقتراح رقم ٢١

حضرة الأستاذ الجليل رئيس مجلس الشيوخ

تحية وإجلالا . وبعد فطيه اقتراحان :

الأول — إنشاء مدرسة للفنون الطرزية بطنطا .

الثاني — إنشاء مدرسة للفنون والصناعات أو مدرسة للفنون التطبيقية بطنطا (١) .

ومرافق لما المذكورة التفسيرية لتقديمها لمجلس الموقر لقرارها . وما أقبولها فائق احتراماتي ما

الذكر
جيد المرز الميزى
شيخ السلطة

ملحقة تفسيرية

بما أن طنطا حاضرة الوجه البحرى وثالث بلاد القطر وعدد سكانها يزيد على مائة ألف نسمة . ولديها عدد كبير من أهالى مديرية الدقهلية والمنوفية والبحيرة بخلاف أهالى مديرية الغربية التي يبلغ عدد سكانها ١٩٨٥ و١٧٩١ كمقداد سنة ١٩٢٧

وهي فطنتا التي على مصر مباشرة من وجهة مركزها الجغرافى بحاجة إلى وجود دور التعليم الخفيفة بها لتزفر على أهالى هذه المناطق المتاعب والمصاريف التي يتكبونها في انتقالهم لمطارد التعليم اللازمة بأنهم فلهم الأسباب أقترح :

أولا — إنشاء مدرسة للفنون الطرزية للبيات بمدينة طنطا أسوة بالمدارس الموجودة بمصر والإسكندرية وبها ليحصى بها من يرغب من الطالبات الحاصلات على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من المناطق السابق ذكرها وعددهن كبير .

ثانيا — إنشاء مدرسة للفنون والصناعات أسوة بمدرسة العباسية بمصر أو إنشاء مدرسة للفنون التطبيقية بطنطا أسوة بمدرسة الفنون التطبيقية بالجيزة .

(١) المرحوم الثاني من هذا الاقتراح رقم ٢٢ الذى وضعت اللجنة عنه تقريرا مستقلا في الاقتراح رقم ٢١

إقتراح بإنشاء مدرسة بنات صناعية بططا

الفرض من إنشاء هذا المعهد تعليم الفتيات العفريات - وخاصة الفتيات - الصناعات التي تكفل لمن كسب رزقهن عن طريق شريف، ويشحق به الفتيات بعد إتمامهن الدراسة الأولية أو الابتدائية أو دراسة الملاهي ويدرسن في السنة الأولى من التحاقهن دراسات عامة نظرية وعملية تتبين للمدرسة أنهن استمدعن ويحقد ما يصلح له من الأعمال وبعد ذلك يحولن على إتمامهن الفنية المختفة حيث يتعلمن :

(١) الطهي والنسج والكي والتنظيف ورعاية الطفل ولحذقهن الصناعات المتصلة بالحياة العملية كالطهي والمربي والأشربة الخفيفة والمخللات والبقول والحضروقات المصنوعة والروائح والتكولونيا وغيرها .
ويحضرن أدوات التنظيف كالمساحيق والسوائل اللازمة لتنظيف الأدوات المختفة وجلابها وطلائها وبالأخصاص يخرج هذا القسم مديرات منازل عمليات من الطبقة الأولى .

(٢) أو التفصيل والنياطة .

فيتعلمن تفصيل الملابس من جميع أنواعها وخاصة ملابس السيدات والأطفال وإثقان خياطتها ليخرج هذا القسم خياطات ماهرات .

(٣) أو القبعات والقطرير .

فيتعلمن صناعة القبعات وأشغال الإبرة المختفة والروم والزيت والنقش على الخشب والخزف الخ .

(٤) أو السجاد .

فيتعلمن صناعة السجاد وتصميمها وكل ما يتصل بهذه الصناعة .

(٥) أو الجوارب والخزيم .

فيتدربن على عمل الجوارب على اختلاف أنواعها على الآلات اليدوية والميكانيكية وكذلك على جميع أنواع الخزيمات من بول أو قرواجا بنات وصندلى مختلفة ولتألف ورأبضة وفالات مملوس وبندل الاستحمام والبحر وبندل للأطفال ويمكن إيجاد قسم خاص بهذه المدرسة للمريض وفيه ذلك ومنه الدراسة تغفر حسب احتياج كل قسم من الأقسام المختفة ويوجد مثل هذه المدرسة لا تتعارض مع وجود مدرسة الفنون الخزفية فيجب الإكثار من وجود معاهد مختلفة لتعلم الفتيات الخزفيات في المدارس الأولية والابتدائية والملاهي ضدعن يزداد سنوا وطبعا عاصمة الوجه البحري وثالث مدينة في القطر المصري وكانت في وسط مديريات الوجه البحري في أشد الاحتياج لمدة معاهد من هذا النوع .

وإنشاء إحدى هاتين المدرستين بطلما ضرورى ومهم جدا لما يأتى :
المخريجون من المدارس الصناعية بطلما أو المتصورة أو حياط أو الحقة الكبرى أو السلطة مضطرون بحكم العجبة بعد الحصول على شهادة مدرستهم للاتحاق بمدرسة الفنون التطبيقية بالجزيرة أو بإحدى مدارس الفنون والصناعات بمصر أو الإسكندرية . وإنشاء مثل هذه المدرسة بطلما يور :
(١) وجود قسم ثانوى بمدارس الصناعات كطلما مثلا .

(٢) تشجيع كثيرا من المخريجين في المدارس الصناعية (الذين لا قسم لم حالتهم المالية بالسفر لإتمام دراستهم) على الالتحاق بهذه المدرسة ليحصلوا على العلم .

(٣) توفر على الذين يسافرون لمصر أو الإسكندرية ليشتموا دراستهم المصاريف والمطاعب التي يتكبونها عند الالتحاق بهذه المدارس ولهذا الأسباب أرى ضرورة تشييد هذين الأقسامين .

الدكتور

عبد العزيز الميميزي

شيخ السلطة

ملحق الاقتراح رقم ٢٣

يوجد جنديا سلطنة من مدة قديمة وكانت خارج البلاد وأصبحت الآن وسط البناء لتوسع نطاق البندر ولا سيما أن هذه القطة أصبحت أهم جزء بالبندر من البناء فأصبح موقعها الآن غير ملائم للحالة الصحية لسكان البندر لوجود الرائحة الكريهة الناتجة من المذبة .

فذلك أرجو نقل السلطنة من عليها إلى عمل آخر خارج البندر بعيدة عن الساكن حتى تتوفر أسباب الصحة .

وتعضوا سادتكم بقبول فائق الاحترام

مهمسى وزر

عضو الشيخ

عن دائرة بيا

ملحق الاقتراح رقم ٢٤

حضره الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيخ

تحية وإجلالا . مرسل طيه اقتراح عن إنشاء مدرسة بنات صناعية بطلما لمرشه من حبة المجلس الموقر ليقدر فيه ما يراه .

وتعضوا بقبول فائق الاحترام

شيخ السلطة

الدكتور عبد العزيز الميميزي

٢٧ يناير ١٩٣٧

ملحق الاقتراح رقم ٢٥

يوجد بتاحية بنا أبو صير مركز محمود غربية مستقفاً أحدها بالجهة البحرية والأخرى بالجهة الغربية وقد أمر هذان المستقمان بصمة أعال تلك البدة وتطلوا عدة مرات الحكومة من وجودها وعدم دفعها من سنة ١٩٢٧ لماية الآن كما ينضج من العريضة المرافقة لهذا الاقتراح^(١).

لهذا أقتراح ردم هذين المستقمن وتقدم هذا الاقتراح للجلسة ليعز فيه ما يراه .

واقبلوا احتراماً ما

حسن عبد القادر

٢ نايبر سنة ١٩٢٧

ملحق رقم ٣٥

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والرائض

عن الرائض التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ١٧ فبراير

سنة ١٩٣٧

(أقرر حضرة: الشيخ المرحوم أحمد حتى أبو القاسم الميزاني القدي) .

الرائض التي رأت اللجنة رفضها أو حفظها لأسباب مختلفة

العريضة رقم ٣٠١ — مقلمة من الدكتور سيد محمد باشا ناظر مدرسة النيل الثانوية وآخرين يطلبون وقف مشروع ترجمة القرآن الكريم .
قوت اللجنة رفض العريضة لأنها تتضمن اقتراحاً لا يملكه الأفراد .

العريضة رقم ٣٠٤ — مقلمة من طه عبد الجليل رئيس عمال بحى الأربابين بالسويس يشكو من أن ثابت أنصدي خليل اتفق معه على العمل في تمديد طريق السويس وحق له مبلغ ١١٠ جنيهات لم يأخذها وأنضم أن القاول أخو المشكو في حقهم ينضم صدور الأمر بمنح قيمة التأمين الموجود بمصلحة الطرق حتى يفصل و قصته .

قوت اللجنة رفض العريضة لأنها من اختصاص الحاكم .

العريضة رقم ٣٠٦ — مقلمة من محمد عبد الرحيم الشبي وآخرون من ناحية المساركواليا يشكون عدم ضم بلدتهم إلى بلدة برديس ويقولون إن الذي يصل على هذا الضم هو حضرة أحمد على أوسيت للناشيب السابق .

قوت اللجنة رفض العريضة لأنها تتضمن اقتراحاً وليس للأفراد حق الاقتراح .

العريضة رقم ٣٠٧ — مقلمة من محمد العزب طام أمين عزبة وشونة بنك التسليف الزراى بالسودقيلية يقول إن بنك التسليف الزراى المصرى فصله ظلاماً ويشتم إحلته على التصديق ليعا كم أمام هيئة قضائية حتى تظهر برأيه .

قوت اللجنة رفض العريضة لأن بنك التسليف ليس تحت سلطان الحكومة .

العريضة رقم ٣٠٩ — مقلمة من على عبد الوهاب الخسيس بمزيرة الخامسة مركز ومديرة أسيوط يقول إنه كان مستأجراً من أطيان الحكومة ٢٠٠ فداناً و ٩٠ قاروط و ٥ أسهم وقد خسر خساراً فادحة ويشتم إعادة التأجير ثلاث سنوات أخرى حتى ييوس خسارته .

قوت اللجنة حفظها لحى الوقت وعدم تجديده الطلب .

العريضة رقم ٣١٠ — مقلمة من زكى خليل وآخرون من طلبة كلية الطب يشكون تنفيذ القانون الجديد على طلبة الكلية بتخفيض النسب المقررة من ٦٠ ٪ إلى ٥٠ ٪ في كل عام بدون النظر إلى المجموع الكلى أسوة بباقي الكليات الأخرى .

قوت اللجنة رفض العريضة لأنها تتضمن اقتراحاً بمشروع قانون لا يملكه إلا الأعضاء .

العريضة رقم ٣١٢ — مقلمة من أحمد يسوفى أبو سيد أحمد طالب بكلية العلوم يطلب مساواة كلية العلوم بكليات الجامعة في الحد الأدنى للتجاس ٤٠ ٪ .

قوت اللجنة رفض العريضة لأنها تتضمن اقتراحاً ليس من حق مقلمها .

العريضة رقم ٣١٤ — مقلمة من عملة وأهالى ناحية المدين مركز كرم حمادة بمعية بطيون آتاه كوبرى على ترعة الحاجر وتوصيل السكة الزراعية من كرم حمادة إلى بلدتهم .

قوت اللجنة رفض العريضة لأنها تتضمن اقتراحاً لا يملكه الأفراد .

العريضة رقم ٣١٥ — مقلمة من غنم أحمد غنم نايل من الكايت مركز تلا يطلب فصل عمده وتعيين بدله لأنه غير حائز للتصليب .

قوت اللجنة رفض العريضة لأن المجلس ليس محللاً لحد هذه الشكاوى .

المرضة رقم ٣١٦ - مقدمة من ميلاد جريس وآخرين طلبة السكن
لائحة وإزالة بكية الطوم يتسلمان مساكنهما في تطبيق المرسوم الخاص
بشؤون الامتثال .

قررت اللجنة حفظ الطلب لانهاء الموضوع .

المرضة رقم ٣١٩ - مقدمة من سكره على الحبل من فدادوس مركز
بيت عمر يتخمس إعادتها لوطيفتها التي كانت بها وهي مدرسة بمدرسة
بيت عمر الإزائية .

قررت اللجنة رفض المرضة لأن الطالبة تشكو من إرغامها بصفة قانونية .

المرضة رقم ٣٢١ - مقدمة من عبد الله نجيب عن ليف من أولياء
أموار الطلبة بمحافظة الإسكندرية يتخمس أن يكون التباح في اللغة الإنجليزية
في الجدول الثاني بالحصول على ٣٠٪ من النهاية العظمى للسادة والتيسير لهم
بوضع امتحان متوسط من حيث الصعوبة .

قررت اللجنة رفض المرضة لأنها لا تشكو من المستور .

المرضة رقم ٣٢٢ - مقدمة من فايز واصف جريس وآخرين وكلاء
التمل بأسويط يشكون من قرار مدير مصلحة المساحة الخاص بضمير كابة
النفود على موظفين خاصين بالمصلحة دون غيرهم وموان وكلاء الأشغال
من التهام بغيرهم النفود .

قررت اللجنة رفض الطلب لأن الشكوى عارضة للقانون .

المرضة رقم ٣٢٥ - مقدمة من يعقوب عبد الفتاح موظفي السودان
المبشرين سنة ١٩٢٥ والآن صراف بنك التسليف الزراعي المصري فرع
سوهاج يتخمس رد خمسة إيجتبات التي خفضت من راتبه من سنة ١٩٣٢
لأن وظيفته بصفة مستديرة داخل هيئة العمل .

قررت اللجنة رفض المرضة لأن بنك التسليف ليس من الجهات
حكومية .

المرضى التي قبلتها اللجنة وقررت إحالتها إلى الوزارات المختلفة

المرضة رقم ٣٠٢ - مقدمة من عبد الوهاب نور من شرين غربية
يشكون أن معاون الإدارة أمر بسجته من غير ذنب ويطلب التحقيق .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضة رقم ٣٠٣ - مقدمة من عبد الشخ من محلة نصر مركز
شراخيت يشكون من أن معتمد الري أمر بإقتال قنعة المياه وضرب
الكثيرين وعهدهم بالقتل ويتخمس التحقيق .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المرضة رقم ٣٠٥ - مقدمة من السيد حسين كلوب وآخرين من
ناحية أبو الشقوق مركز كفر صقر شرقية يتخمسون إبقاء الأرض الزراعية
المؤجرة لهم من وزارة الأوقاف تحت أيديهم إلا حرقهم لهم من غيرها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المرضة رقم ٣٠٨ - مقدمة من الشيخ عبد العظيم تزار من دوره
موقية يتخمس بعض موظفي دلو الكتب باختلاس أموال طاعة من الأراضي
الزراعية الموقوفة على الدار ويتخمس التحقيق .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضة رقم ٣١١ - مقدمة من عبد السلام حسن أبو سيف بكفر
الزيات يشكون من أن يده حكا قضائيا ضد أم الرزق محمد فوده وأن صرف
ناحية المنشاء الجديدة يقف عنية في سبيل تنفيذ حكا بأن يصير إداريا على
ما يصير عليه هو تنفيذ حكا القضاء ويتخمس إصفاه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المرضة رقم ٣١٣ - مقدمة من موظفي مأمورية أوقاف قلين المعينين
وعلى امتداد ٥٪ بطليون إعطائهم العلاوات المستحقة البدوية وتنظيمها
تعليم مدد الإجازات .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

المرضة رقم ٣١٧ - مقدمة من عبد الرحمن حسين السيد مطر بمدرسة
دجوه الأولية يتظلم من عدم منحه ملاواته المستحقة ويتخمس إصفاه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضة رقم ٣١٨ - مقدمة من غام على غام عمدة ومشايع أحياء النيل
مركز طلثا غربية بطليون تسير سيارات كافر في بيلام كما كانت .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

المرضة رقم ٣٢٠ - مقدمة من مرسي خليل المنولي وتعرين من
أهالي ناحية كفر القروحية مركز أشوش يتخمسون إمادة المواصلات التي
اتقرت من فوق أراضيهم والتي كانت خصصة لهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

المرضة رقم ٣٢٣ - مقدمة من محمود عبد الحميد لاشين وآخرين من
هودين مركز السلطة يتخمسون إمادة عمدهم أو إدراج اسمه ضمن كشوف
المرضيين .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضة رقم ٣٢٤ - مقدمة من عبد الحميد السباعي لاشين عمدة هودين
مركز السلطة ساجا يتخمس إمادته إلى وظيفته أو إدراج اسمه ضمن كشوف
المرضيين .
قررت اللجنة ضم هذه المرضة للمرضة السابقة رقم ٣٢٣ ونحوها
إلى وزارة الداخلية مما .

ملحق رقم ٣٦

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد اصطف بك
بإنشاء مدرسة إزامية لتعليم : أجيال المنشأة الكبرى مركز كفر الشيخ

(المقر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧
وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة عبد الشهابي بك مندوباً عن وزارة المعارف العمومية .

وقد عرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عثمان السيد اصطف بك بإنشاء مدرسة إزامية لتعليم : أجيال المنشأة الكبرى مركز كفر الشيخ .

فذكر حضرته مندوب وزارة المعارف العمومية أنه متشاك في هذا العام ٨٠ مدرسة إزامية بالقطر خصت مديرية الغربية بشهرتها لكبرها . وسماعى في التوزيع : (أولاً) المراكز التي تريد حاجتها عن غيرها ، (ثانياً) اختيار القرى الكبيرة ، (ثالثاً) البلاد الخالية من مكاتب . ويبيد عن البلاد التي بها مكاتب .

وقد رأت اللجنة أن هذا الاقتراح اقترح برفقة وتقررت إحالته إلى وزارة المعارف العمومية ما

تحريراً في ٢ مارس سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
حسن نويه المصري

نص الاقتراح

اقترح إنشاء مدرسة إزامية لتعليم أجيال المنشأة الكبرى مركز كفر الشيخ لأن هذه البقعة لا يفتقرها . تأجيت كفر البحري وكفر المشايخ سوى شارع ، فالبلاد الثلاثة تكاد تكون بلدة واحدة ، وتعداد الأضي فيها سبعة آلاف نسمة . وبالرغم من كثرة السكان في هذه الناحية فإنه لم يثنأ بها مدرسة إزامية لتعليم الأجيال لأن الآن .

لذلك :

أرجو من هيئة المجلس الموقر أن يتخذ تكليف وزارة المعارف إنشاء مدرسة إزامية لتعليم الأجيال بناحية المنشأة الكبرى مركز كفر الشيخ ما

٥ أغسطس سنة ١٩٣٦

عضو مجلس الشيوخ

ملحق رقم ٣٧

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين حزب باستبدال مدرسين فنيين وأدوات العامل بالإقامة

المالية للمدارس الحرة

(المقر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧

وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة محمد الشهابي بك مندوباً عن وزارة المعارف العمومية .

وقد عرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين حزب باستبدال مدرسين فنيين وأدوات العامل بالإقامة المالية للمدارس الحرة .

فذكر حضرته مندوب وزارة المعارف العمومية أن هذا الاقتراح تحقق ونفذ بقرار وزاري بتاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٧

وعلى ذلك رأت اللجنة حفظ الاقتراح ما

تحريراً في ٢ مارس سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
حسن نويه المصري

نص الاقتراح

جبل الإقامة المالية للمدارس الحرة لمدرسين فنيين وأدوات العامل وذلك بتعيين هؤلاء المدرسين على اعتناء الإقامة مع تسوية مرتباتهم بمرتبات زملائهم بمدارس الوزارة ، ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٩٣٦ ما

الدكتور عبد الحميد أمين حزب

ملحق رقم ٣٨

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر المحلة الكبرى

(المقر حضره الشيخ المحترم عبد الواقف القاضي بك)

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧

وحضر اجتماعها حضرة صاحب الرفة محمد العشماوى بك مشدودا من
وزارة المعارف العمومية .

وقد عرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ
حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر المحلة الكبرى .

فذكر حضرة مندوب وزارة المعارف العمومية أن بالهذه الكبرى مدرسة
أولية راقية للبنات تابعة لوزارة المعارف العمومية ، ومدرستين للإناث
وسمعتها الوزارة بالإعانة المالية ليصلها في صف المدارس الأميرية . وأنه
لا مانع من بحث هذه الرغبة عند ما تسمح الميزانية بذلك .

وقد رأت اللجنة أن هذا الاقتراح اقتراح رغبة وقوت إحاطة إلى وزارة
المعارف العمومية .

القاهرة في ٢ مارس سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة

حسن نيه المصري

نص الاقتراح

(ثانيا)

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ بمرض الاقتراحات
الآتية :

أولا - إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر محمود .

ثانيا - إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر المحلة الكبرى .

ثالثا - إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالمحلة .

أما السبب في الاقتراح الأول فهو أن بلدة محمود صارت الآن مركزا من
مراكز مديرية الغربية ومكونة من عدة بلاد مهمة من مركز المحلة الكبرى
ومركز ذقي ومركز قطعا . وصوبجد بالبلد محكمة أهلية وشرعية وهي في
احتياج شديد لمدرسة ابتدائية للبنات لتلميذات هؤلاء الموظفين والتجار
والأحيان من أهالي بلاد محمود ومن جميع بلاد المركز .

مذكرة

ترصد وزارة المعارف في ميزانيتها كل عام مبلغا من المال لإعانة المدارس
لخزنة يتزايد سنة بعد أخرى لخدمة انتشار التعليم ولتمكين المدارس المحروقة
لأخذ وسائل النظم الحديثة واستعمال القنينين . وقد وصلت الإعانة إلى
٩٢٠٠٠ جنيه صرفت منها الوزارة إعانة المدارس في عام ١٩٣٥ - ١٩٣٦
بمبلغ قدره ٧٢,٥٠٠ جنيه . وقد لمست وزارة المعارف من تقارير حضرات
مفتشين أن هذه الإعانة لا تصرف في أوجهها المشروعة . ولوحظ أن هذه
الإعانات تصرفها أصحاب المدارس في غير ما خصصت له ، فبينما ترى أصحاب
المدارس يتنقلون بالدور ويصطافون بأوربا ، ترى المدارس لا يكاد يجد ما يفي
أورده ، وبعض النظار يتحايل لانتقاص ذلك الأجر بطرق غير مشروعة
بعضهم لا يدفع أشهر الصيف مطلقا وقد حاولت الوزارة إصلاح هذا الحال
فأصدرت منشورات فورية للمدارس تنذرها بجواز الإعانة أو إنحراجها من
نحت القنينين لهذا لم تنفع راتب المدرس بانتظام .

وقد صرح معالي وزير المعارف بمجلس النواب حين نظر ميزانية وزارته بأن
غار المدارس يستغلون جهود المدرسين وهم في غير شديد وذلك في جلسة
١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ . وقد أدى تمتع النظار بالمدرسين وعلم التعاقد معهم
في العام الماضي إلى إيقاظهم خارج المدارس أكثر من نصف عام فاضطرت
الوزارة إلى تعيينهم على اعتياد الإعانة . وقد ضاعت الثقة بين صاحب المدرسة
والمدرس لأنه يفضل عليه التخليد لأنه يعطى للمدرس يأخذ وأكره دليل على
صياح القائمة ظهور نتائج هذا العام إذ كانت المدارس الحسرة ٨,٥٠ /
وفي هذا العام فكرت الوزارة في تعيين المدرسين القنينين على اعتياد الإعانة لأنها
وجدت منهم تصميا على الاحتفاظ بكراسهم وقد صرح معالي وزير المعارف
بمجلس النواب بتاريخ ٨ ديسمبر أنه مفتع بهذه الفكرة وأنه سيوجه الإعانة
في هذا العام إجماعا في الجامعات الأحرار الماضية بما يكون لصالح القنينين
وسيتربى على ذلك :

أولا - استغفار المدرسين وإقلام على العمل بنفس راضية .

ثانيا - ضمان صرف الإعانة في أوجهها المشروعة بما يعود على أبناء
البلد بالنفع الشامل .

ثالثا - إتاحة المدرسة عليها باستكمال الأجهزة العلمية والأدوات
لمدرسة اللازمة .

الذكر

محمد الحيد أمين حزب

نص الاقتراح

يبدأ بـ عمارة وتل روضن مركز ليس والبلاد المجاورة لها محرومة من مدرسة لإقامة كثره عدد السكان ولذا اقترح إنشاء مدرسة لإقامة بئر عمارة حتى يستطيع أهل هذه البلدة والبلاد المجاورة لها الانتفاع بها
حسين الجندى

ملحق رقم ٤٠

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببلد سمود

(المقرر حصة الشيخ المحترم الأستاذ عبد أزراق القاضي بك)
اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧

وحضر اجتماعها حضرة صاحب المزة محمد الشياوي بك مندوباً عن وزارة المعارف العمومية وقد عرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بإنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببلد سمود. فذكر حضرة مندوب وزارة المعارف العمومية أن بسمود مدرسة أولية وأقية للبنات تابعة لمجلس المديرية وأن وزارة المعارف العمومية تنكر في أخذها ونحو بلها إلى مدرسة ابتدائية .

وقد رأت اللجنة أن هذا الاقتراح اقتراح برغبة وتقررت إحالته إلى وزارة المعارف العمومية ما

محرراً في ٢ مارس سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

نص الاقتراح

(أولاً)

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ
مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ يعرض الاقتراحات الآتية:

أولاً - إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببلد سمود .

ثانياً - إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببلد المحلة الكبرى .

ثالثاً - إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالمحلة .

أما الاقتراح الثاني فهو ضروري جداً لأن بلدة المحلة الكبرى أصبحت من أعظم مدن مديرية الغربية الآن حيث صار تمدد سكانها نحو السبعين ألف نسمة . وذلك بسبب وجود المصانع المتعددة ليك مصر . ومن الضروري جداً وجود مدرسة ابتدائية للبنات لتعليم بنات المواطنين بمركز المحلة والمواطنين بـ شركات بنك مصر وغيرهم من التجار والأعيان المقيمين بمركز المحلة الكبرى.

أما الاقتراح الثالث فهو يروى إلى إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج لأن المحلة الآن بالمدرسة قاصرة على نوع واحد وهو النسيج . ومن الضروري وجود صناعات أخرى تدخل ضمن نظام هذه المدرسة .

وتفضلوا سادتيكم بقبول عظيم احترامي ما

تحريراً في أول أغسطس سنة ١٩٣٦ حسن عبد القادر

ملحق رقم ٣٩

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء مدرسة لإقامة بئر عمارة مركز ليس

(المقرر حصة الشيخ المحترم الأستاذ عبد أزراق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧

وحضر اجتماعها حضرة صاحب المزة محمد الشياوي بك مندوباً عن وزارة المعارف العمومية .

وقد عرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى بإنشاء مدرسة لإقامة بئر عمارة مركز ليس .

فذكر حضرة مندوب وزارة المعارف العمومية أن الوزارة ستعظر في هذه الرغبة عند توزيع المكاتب البلدية على المناطق .

وقد رأت اللجنة أن هذا الاقتراح اقتراح برغبة وتقررت إحالته إلى وزارة المعارف العمومية ما

محرراً في ٢ مارس سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

نص الاقتراح

إنشاء مدرسة بحاسبة وتجارة متوسطة بمدينة طنطا واقتراح إنشاء هذه المدرسة للأسباب الآتية :

- أولاً — احتياج القطر الشديد إلى تجميع هذه المدارس .
ثانياً — لعدم وجود مدرسة بحاسبة وتجارة في مديرية الغربية وجزء كبير من مديرية البحيرة والمنوفية والشرقية .
وطعنا هي مركز لجميع هذه المنطقة .
ثالثاً — إن طنطا أكبر بلد في القطر بعد مصر والإسكندرية وعدد سكانها يقرب من مائة ألف نسمة .

رابعاً — إراحة الأهل من هذه المنطقة الذين يتكبدون مصروفات ومشقة كبيرة في إرسال أولادهم لمصر أو الإسكندرية أو المنصورة للتصاق بمدارسها التجارية .

الدكتور عبد العزيز البهيزي
عضو بالمجلس

ملحق رقم ٤٢

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد أمين حزب بنقل الموظفين المتجدين بمدارس مجالس المديرية المزمع ضمها لوزارة المعارف بأخلاقه التي هم عليها

(انظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد الزقاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ وحضر اجتماعها حضرة صاحب العزة محمد العشماوي بك مندوباً عن وزارة المعارف العمومية .
وقد عرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحيد أمين حزب بنقل موظفي مدارس مجالس المديرية المتجدين — المزمع ضمها لوزارة المعارف — بأخلاقه التي هم عليها .

فذكر حضره مندوب وزارة المعارف العمومية بأنه تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء ضمت الوزارة جميع هؤلاء الموظفين بمجالسهم التي كانوا عليها في مجالس للمديرية

أما السبب في الاقتراح الأول فهو أن بلدة سمندو صارت الآن مركزاً من مراكز مديرية الغربية ومكتوبة من عدة بلاد مهمة من مركز الحلة الكبرى ومركز زفي ومركز طنطا . وسيؤدي بالبلد بحكمة إعلانية وقرعية وهي في احتياج شديد لمدرسة ابتدائية للبنات لتعلم بنات هؤلاء الموظفين والتجار والأعيان من أهالي بلدة سمندو ومن جميع بلاد المركز .

أما الاقتراح الثاني فهو ضروري جداً لأن بلدة الحلة الكبرى أصبحت من أعظم مدن مديرية الغربية الآن حيث صار تعداد سكانها نحو السبعين ألف نسمة . وذلك بسبب وجود المصانع المتعددة لبنك مصر . ومن الضروري جداً وجود مدرسة ابتدائية للبنات لتعلم بنات الموظفين بمركز الحلة والموظفين بشركات بنك مصر وغيرهم من التجار والأعيان للمقيمين بمركز الحلة الكبرى .
أما الاقتراح الثالث فهو يروى إلى إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج لأن الحالة الآن بالمدرسة قاصرة على نوع واحد وهو النسيج . ومن الضروري وجود صناعات أخرى تكمل ضمن نظام هذه المدرسة .
وتحصلوا مساعدكم بقبول عظيم احتراماً
تحريماً في ذلك أغسطس سنة ١٩٣٦

حسن عبد القادر

ملحق رقم ٤١

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥
(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز البهيزي بك بإنشاء مدرسة بحاسبة وتجارة متوسطة بمدينة طنطا

(انظر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ محمد الزقاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ وقد حضر اجتماعها حضرة صاحب العزة محمد العشماوي بك مندوباً عن وزارة المعارف العمومية .

وقد عرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز البهيزي بك بإنشاء مدرسة بحاسبة وتجارة متوسطة بمدينة طنطا . فذكر حضره مندوب وزارة المعارف العمومية أن الوزارة قررت إنشاء مدرسة تجارة متوسطة بمدينة طنطا ابتداء من العام الدراسي المقبل .
وعل ذلك قررت اللجنة حفظ الاقتراح .

تحريماً في ٢ مارس سنة ١٩٣٧
وئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

المعتمد الأستاذ حسن عبدالقادر لإنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالمحلة .

فذكر حضرة مندوب وزارة المعارف العمومية أن تخصص المدرسة في النسيج أفضل وأدنى للجودة والإختان، فن المصلحة أن تستمر كما هي، وأن باني المدرسة معمة للنسيج فقط وأن في مدرستى طلفا والسلطة الصناعيتين كل الصناعات .

وقد رأت اللجنة حفظ الاقتراح ١٠

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

بحريا في ٢ مارس سنة ١٩٣٧

نص الاقتراح

(ثالثا)

حضرة الأستاذ المعتمد رئيس مجلس الشيوخ
مقدمه حسن عبدالقادر عضو مجلس الشيوخ يعرض الاقتراحات الآتية :

- أولا - إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر سمود .
- ثانيا - إنشاء مدرسة ابتدائية للبنات ببندر المحلة الكبرى .
- ثالثا - إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالمحلة .

أما السبب في الاقتراح الأول فهو أن بلدة سمود صارت الآن مركزا من مراكز مديرية الغربية وبكونه من عدة بلاد مهمة من مركز المحلة الكبرى ومركز زقي ومركز طلفا . وسيوجد بالبندر محكمة أهلية وشرعية وهي في احتياج شديد المدرسة ابتدائية للبنات لطلبة بنات هؤلاء الموظفين والتجار والأعيان من أمثال بندر سمود ومن جميع بلاد المركز .

أما الاقتراح الثاني فهو ضروري جدا لأن بلدة المحلة الكبرى أصبحت من أعظم مدن مديرية الغربية الآن حيث صار تتزايد سكانها نحو السبعين ألف نسمة . وذلك بسبب وجود المصانع المتسعة لبنك مصر . ومن الضروري جدا وجود مدرسة ابتدائية للبنات لطلبة بنات الموظفين بمركز المحلة والموظفين بشركات بنك مصر وغيرهم من التجار والأعيان الغنيين بمركز المحلة الكبرى .

أما الاقتراح الثالث فهو يرى إلى إنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج لأن الحالة الآن بالمدرسة قاصرة على نوع واحد وهو النسيج . ومن الضروري وجود صناعات أخرى تدل ضمن نظام هذه المدرسة .

وتفضلوا سادتي بقبول عظيم إحترامي ١٠

بحريا في أول أغسطس سنة ١٩٣٦

حسن عبدالقادر

وأنا مستأخذ في نسوية حالتهم تنفيذا لقرار مجلس الوزراء فإننا تبين جد السوية أن هناك حالات أثارَت شكوى فإن الوزارة على استعداد لبحث هذه الشكوى بما يضمن إنصاف الشاكين .

وعلى ذلك رأت اللجنة حفظ الاقتراح ١١

بحريا في ٢ مارس سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
حسن نيه المصري

نص الاقتراح

نقل موظفي مدارس مجالس المديرات اللتين المزمع ضمها لوزارة المعارف العمومية بالحالة التي هم عليها

- ١ - من حيث إن وزارة المعارف تتخذ الآن إجراءات مستعجلة لضم مدارس مجالس المديرات غير الأولية تنفيذا للقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٤
- ٢ - وبما أن معظم نظار ومدري تلك المدارس متجهون في وظائفهم لتجابه في الكشف الطبي الذي وقع عليهم من فوسيون المديرية التي هو هيئة حكومية قانونية وقيامهم بعملهم على الوجه المرضي .

أقترح :

أن تطلب وزارة المعارف من مجلس الوزراء استصدار قرار بأن يكون نقل الموظفين اللتين بمدراس مجالس المديرات غير الأولية لتضمتهما بالحالة التي هم عليها ويغفون من الكشف الطبي ١٢

١٢ برله سنة ١٩٣٦

شيخ كفر صفر
الدكتور عبد الحميد أمين حزب

ملحق رقم ٤٣

جلسة يوم الأربعاء ٢٧ ذى الحجة سنة ١٣٥٥

(١٠ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المعتمد الأستاذ حسن عبدالقادر بإنشاء أقسام صناعية أخرى بمدرسة النسيج بالمحلة

(المقرر حضرة الشيخ المعتمد الأستاذ عبد الرزاق القاضي بك) .

اجتمعت اللجنة في يوم ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧

وحضر اجتماعها حضرة صاحب المزة عماد الشاوي بك مندوبا عن وزارة المعارف العمومية وعرض على اللجنة الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ

التنفيذية وأن صلاحة " لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية " الواردة في المادة ١٣٣ من الدستور قصد بها التشريع المساواة في تأدية الوظائف الدستورية في الدوريتين العادية وغير العادية .

و ضرب أمثلة لتأييد وجهة نظره بما يجري عليه العمل في البلدان الأخرى فقال إن الدستور السويدي قيد سلطة الرئاسات مجتمعا في إنشاء دور الاعتقاد غير العادي بالنظر في المسائل التي عينت في الأمر الملكي دونت سواها . أما في فرنسا فهما كان الفرض من الاجتماع غير العادي الصادر به دكرتوم من رئيس الجمهورية فإن للمجلسين مجتمعين مطلق الحرية في نظر كافة المسائل التي يظن أن من المفيد بحثها وإصدار قرار بشأنها .

وأول ما تلاحظه اللجنة أن المادة ١٣٣ من الدستور التي استند إليها حضرة الشيخ المحترم لويس أخونغ فانوس اتفدى في تأييد وجهة نظره تفرس إلى فرض غير الذي رآه فالقصد منها تنظيم العمل في المجلسين في حالة اجتماعهما بحيثية مؤتمر سواء أكانت الدورة العادية أم غير عادية . وقصد التشريع ظاهرا جل إذ غشنى أن يتصور في هذه الحالة أن قيام المؤتمر خلال الدورة يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية عمله الذي كان يسايره قبل انعقاد المؤتمر . فإذا كان المجلسان متفادين في اجتماع عادي أو غير عادي وحدث ما دعا إلى اجتماعهما بحيثية مؤتمر ومالت مدته فإن هذا لا يمنع كلا من المجلسين من مواصلة عمله الأصلي في الأوقات التي لا يكون فيها المؤتمر منعقدا .

على أنه من المسلم به أن لضوء البرلمان مطلق الحرية في استعمال كافة حقوقه الدستورية حسب نص الدستور ، غير أنه يلاحظ في حالة اجتماع البرلمان في دور غير عادي أن الدورة هذه الدورة (بما توجه إذا جاز إثناء عطلة البرلمان من الأمور الهامة أو الخطيرة ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ قرارات أو تدابير لا تحتمل التأخير وقد نظم الدستور الحالات التي من أجلها يدعى البرلمان لعقد دور غير عادي . فنص في المادة ٤٠ على أن :

"لذلك عند الضرورة أن يدعو البرلمان إلى اجتماعات غير عادية وهو يدعو أيضا متى طلب ذلك بمرسنة تعضيا لأغلبية المطلقة لأعضاء أى المجلسين ويعلن الملك فض الاجتماع غير العادي " .

ونص في المادة ٤١ على أن :

"إنما حدث فيما بين أدوار انعقاد البرلمان ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تحتمل التأخير فلذلك أنت يصدر في شأنها مراسيم تكون لها قوة القانون بشرط ألا تكون مخالفة للدستور ويجب دعوة البرلمان إلى اجتماع غير عادي وعرض هذه المراسم عليه في أول اجتماع له وإن لم تعرض أو لم يعرضها أحد المجلسين زال ما كان لها من قوة القانون " .

ملحق رقم ٤٤

جلسة يوم الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٦

(١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

عن البحث في موضوع جواز النظر في أمور غير التي عينت في مرسوم الدعوى لعدم الاعتقاد غير العادي

(لدى حضرة الشيخ المحترم أحمد البرهان بك)

أعدت اللجنة النظر في التقرير الخاص بهذا الموضوع بجلية ٧ مارس سنة ١٩٣٧ بناء على قرار المجلس الصادر بجلية ٣ مارس سنة ١٩٣٧ وبإحدى قمرها :

أثير هذا الموضوع أثناء اجتماع المجلس في دور الاعتقاد غير العادي عند نظر مشروع معاهدة الصداقة والتسالف بين مصر وبرتانيا العظمى إذ قدم حضرة الشيخ المحترم لويس أخونغ فانوس اتفدى طلبا إلى الرئاسة باستجواب معالي وزير الأشغال بشأن قنطرة عبد علي ، فقرأت رئاسة المجلس أن الدعوة غير العادية قد خصصت للنظر لمشروع المعاهدة فلم يدرج الاستجواب في جدول الأعمال .

وبجلية ١٤ فبراير سنة ١٩٣٦ طرح حضرة الشيخ المحترم صاحب الاستجواب الموضوع على المجلس ليبحث إليه ويصدر قراره فيه .

فقر المجلس إحالة الموضوع إلى لجنة الحفائية لدراسة وتقديم تقريرها عنه .

استند حضرة الشيخ المحترم لويس أخونغ فانوس اتفدى في تأييد وجهة نظره في جواز نظر استجوابه أثناء انعقاد الدورة غير العادية إلى المادة ١٣٣ من الدستور التي تنص على أن :

"اجتماع المجلسين بحيثية مؤتمر في خلال أدوار انعقاد البرلمان العادية أو غير العادية لا يحول دون استمرار كل من المجلسين في تأدية وظائفه الدستورية " .

وأيدى حضرة أنت الدستور لم ينص على قيد حق العضو في الاستجواب الذي هو بطبيعتهم لأغلبية السلطة التشريعية على السلطة

ثم أعلن حضرته بالحكم فاضرو. فيه بتاريخ ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ وعقدت لظفر موارثته جلسة ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ ولكنه لم يصدر الجلسة حكم بإختياره كان لم تكن وأصبح الحكم نهائيا .

ولما شرعت محافظة مصر في تنفيذ هذا الحكم رفض حضرته الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك تسديد مبلغ الغرامة بدعى أن المجلس كان منقدا في اليوم الذي صدر فيه الحكم بإختيار المعارضة كان لم تكن ولهذا لأنه يعتبر الحكم باطلا .

فأرسلت محافظة مصر كتابا لحضرة صاحب الفزة الكبير المأمم مجلس الشيخ بتاريخ ٦ يناير سنة ١٩٣٧ تطلب إليه تحصيل الغرامة من حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك تنفيذًا لحكم الصادر ضده وشغعت خطابها هذا بكتاب من حضرة صاحب السعادة النائب العام بين فيه رأيه في الخلاف القائم بين محافظة مصر وحضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك وهو تنفيذ الحكم نظرا لأن حضرته لم يستأنف الحكم بإختيار المعارضة كان لم تكن وكان الواجب بقضى حل حضرته بأن يستأنف لتقضى محكمة ذات درجة بدم جواز نظر الدعوى ولا يؤثر في ذلك الاحتجاج بأن المجلس كان متقدما يوم صدور ذلك الحكم ، فرغم حضرة صاحب الفزة الكبير المأمم مجلس الشيخ إلى رأسه المجلس نظرا لاتصاله بتقليد دستوري موجها للنظر إلى بيان آراءه المنقولة وذر الحاقية في جلسة مجلس الزواب بتاريخ ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عند ما عرض المنقوله صمد زفولر إناش لمسألة الحصانة البرلمانية . كما وجه النظر إلى تعليق المنقوله سكرير عام مجلس الزواب ونقش في كتابه "الأوضاع البرلمانية" بهذا الصدد أيضا وهذا نصه :

"إن سير الإجراءات يوقف إيفاء نسيبا مع إعطاء المجلس حق إبطال ما يكون قد اتخذ منها، بمعنى أن الإجراءات التي تكون قد اتخذت قبل الدور تظل صحيحة نافذة ولكن لا يجوز للبابية مجرد حلول الدور اتخاذ إجراءات جديدة كما أنه يحل المجلس أن يأمر بإبطال ما يكون قد اتخذ من الإجراءات قبل الدور".

عرض هذا الكتاب على المجلس في جلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ فطلب حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الحاقية تأجيل النظر في هذا الموضوع لجلسة التالية حتى ينتهي لوزارة الحاقية أن تدون المسألة من كل وجوها وتوافق المجلس بالقبول لأن الأمر متعلق بالحصانة البرلمانية .

وبعد مناقشة هذا الطلب قرر المجلس الموافقة عليه .

وبتاريخ ١٥ فبراير سنة ١٩٣٧ ورد إلى رئاسة المجلس كتاب من وزارة الحاقية برأيا في هذا الموضوع تعرض لجلسة ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ حيث قرر المجلس إحالة إلى لجنة الحاقية . وفيه ترى الوزارة ضرورة تنفيذ الحكم لأن حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك لم يذكر صفته التالية عند ما قدم المعارضة كما أنه لم يصدر جلسة ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ ليتمسك بالحصانة البرلمانية ولم يكن يحكم بالأمر ما يشهد له صفته التالية :

فدعوة البرلمان إلى عقد اجتماع غير عادي توجبها الضرورة وحدها إذا حدث فيها بين أدوار الانقضاء ما يوجب الإسراع إلى اتخاذ تدابير لا تختمل التأخير وعلى هذا الإختيار يكون البرلمان والحكومة في أثناء الانقضاء غير العادي في شغل تام من نظر أية مسألة أخرى لأن الوقت مخصص بطبيعة الوضع لنظر المسائل التي من أجلها دعى البرلمان لعقد الدور غير العادي . حل أن ذلك لا يمنع البرلمان إذا اجتمع في دور غير عادي لنظر أمر معين بالقات من أن ينظر في أمر آخرى للمجلس ضرورة نظره لأن كلا من المجلسين يتمتع في الاجتماع غير العادي بكافة حقوقه الدستورية وليس في الدستور المصري نص صريح يجعل البحث قاصرا على المسائل الواردة في الدعوة للدورة غير العادية دون غيرها .

لذلك :

ترى اللجنة أن اجتماع البرلمان لدور غير عادي لنظر أمر معين بالذات وارد في الدعوة غير العادية لا يمنع من نظر أية مسألة أخرى يرى المجلس ضرورة نظرها ما

رئيس اللجنة
حسن تيه المصري

تحريرا في مارس سنة ١٩٣٧

على رقم ٤٥

جلسة يوم الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٦
(١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحاقية

عن طلب محافظة مصر تنفيذ الحكم الصادر من محكمة المرور في قضية الخالفة رقم ٧٦٩٦ لسنة ١٩٣٦ في حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك برامة قدرها ٥٠٠ مليم في مخالفة سيارة

(القرنة حسرة الشيخ المحترم أحمد البرهان بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ هذا الطلب إلى اللجنة لدراسته وتقديم تقريره عنه .

فاجتمعت اللجنة بتاريخ ٧ مارس سنة ١٩٣٧ ودردته وفيما على تقريرها عنه :

بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٣٦ صدر حكم من محكمة المرور في قضية الخالفة رقم ٧٦٩٦ سنة ١٩٣٦ حل حضرة صاحب الفزة عبد الستار الباسل بك برامة قدرها ٥٠٠ مليم في مخالفة سيارة وقمت يوم ٢١ أكتوبر سنة ١٩٣٥

المریضة رقم ٣٣٠ - المقلعة من جمعه عبد السيد السوداني بكم أبو یحیی صرف ما يستحقه من مكافأة عن مدة خدمته بوظيفة عطشی بوابولوت السكة الزراعية بتفتیش كوم أمیر .

قررت اللجنة رفض المریضة لأن تفتیش كوم أبو یس واقفا تحت سيطرة الحكومة .

المریضة رقم ٣٣١ - المقلعة من محمد أحمد شحاته وآخرین من جمیة الإخوان المسلمین بالمتزلة یتضمن إصلاح بعض مساجد المدینة .

قررت اللجنة رفض المریضة وفقا للسادة ٢٢ من الدستور لأن هذه الجمعية لیست من الحیثیات النظامیة .

المریضة رقم ٣٣٢ - المقلعة من حید البنی حرمله من أهالی تبره مرکز طلعا یطلب إیحاد یلقون عموی ببلده .

قررت اللجنة حفظ المریضة لأن هذا الطلب یتضمن اقتراحا والاقتراح لیس من حق الأفراد .

المریضة رقم ٣٣٣ - المقلعة من إسماعیل أحمد الفکھانی بدیروط المحطة یطلب تخفیض ثمن المایا ببلده وترك الجور بدین حظر أسوة بباقی البلاد .

قررت اللجنة رفض المریضة لأن المجلس لیس محلًا لمثل هذه الشکوى ولأن الطلب یتضمن اقتراحا لیس من حقه أن یتقدم به .

المریضة رقم ٣٣٤ - المقلعة من أحمد محمد السجری وآخرین ومواطن مساجد الأوقاف وغعلبغا بأموریة المحلة الکبری یطلبون عمل کادر خاص بهم وتعديل درجاتهم ومنعهم الملاوات المستحقة وتحصین حاکم .

قررت اللجنة رفض المریضة لأنها یتضمن اقتراحات لیس من حق مقدمها أن یتقدموا بها للمجلس .

المریضة رقم ٣٣٥ - المقلعة من علی شلی وآخرین من صیادی المطریة یطلبون عدم نقل حضرة الصاع عبد الدیم أفدی قومندان قوة السواحل هناك .

قررت اللجنة رفض المریضة مخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ٣٣٦ - المقلعة من خیرال صحر من ملاک ومزارعی بلدة الجزیرة والعلف والمساندة بمرکز البیاض یشکون من حرمانهم من الری المعینی .

قررت اللجنة رفض المریضة مخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

المریضة رقم ٣٣٧ - المقلعة من السید علی الفی شبارع المجموعن بالمتزل غرة ٣٨ بدسوق یتضمن إیحاد مدرسة أمیریة ببلدة المعقاه البتلیة أو إنشاء طریق من بلدة التقههه القبلیة إلى بریة الأصفر .

قررت اللجنة رفض المریضة لأنها یتضمن اقتراحا لا یملكه الأفراد .

واللجنة ترى الموافقة علی رأى وزارة الحفانیة لأن المخالفة وقعت قبل قیام بایة حضرة الشیخ المحترم عبد السار الباسل بك كما أن الحکم النیابی صدر قبل قیام هذه الصفة أيضا .

وفضلا عن ذلك فإن حضرة الشیخ المحترم عبد السار الباسل بك لم ین إعلان صفته البایة فی الوقت الذی تحققت فیه لیتسک بالحصانة البرلمانیة سواء عند ما قدم المعارضة أو فی الجلسة الذی حدثت لتظرها . بل ولم یتأنف الحکم باعتبار المعارضة کأن لم تکن لیتسک بالحصانة البرلمانیة . ولذلک تكون الإجراءات الذی قد اتخذت صحیمة .

ذلک :

قررت اللجنة بإجماع الآراء أن الإجراءات الذی اتخذت فی قضية المخالفة رقم ٧٩٩٦ سنة ١٩٣٦ ضد حضرة الشیخ المحترم عبد السار الباسل بك صحیمة ویس تتصرف برفع قدرها لحیة المجلس الموقرة الموافقة علیه ولا ترى ما ینبع من رفع الحصانة عن حضرته وتنقیذ الحکم ما .

تحریرا فی مارس سنة ١٩٣٧

رئیس اللجنة
حسن نیه المصری

ملحق رقم ٤٦

جلسة یوم الأربعاء ٤ المحرم سنة ١٣٥٦

(١٧ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض الذی فصلت فیها اللجنة بجلسته ٣ مارس سنة ١٩٣٧

(التقریر حضره الشیخ المحترم أحمد سنن أبو القاسم المیزاری احدى) .

العرائض الذی رأت اللجنة رفضها أو حفظها لأسباب مختلفة

المریضة رقم ٣٣٩ - المقلعة من عبد العزیز عثمان الساعی بیدریة التیوم یتضمن مدة خدمته بالمیریة حیث إنه قد تحدد یوم ٢٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ لایوفه السن القانونی أو تبیین أحد أسبابه .

قررت اللجنة حفظها لقوات الوقت ولأن المجلس لیس محلًا لمثل هذه الشکوى .

المریضة رقم ٣٣٨ - المقلعة من جاد الکریم عبد المال عمدة الشیخ داود مرکز مغلووط سابقا یتضمن إیحاده إلى وظيفته ویطلب فصل وکل شیخ المخرفه من وظيفته بتأسیة الشیخ داود .

لایست اللجنة حفظ المریضة لأن المجلس لیس طرفا لمثل هذه الشکوى

الريضة رقم ٣٤٨ - المقدمة من محمد السيد يوسف من عمال الصابرايا
وقم شارع حسن حامد رقم ٨ أمام المدرسة الترفيقية بشبرا مصر يشكو
من أن البوليس أخذوا عمارتي الإنداز ورفضت المعارضة ويخمس رفضها.

قررت اللجنة رفض الرخصة لأن القرار الصادر إنما صدر من جهة
مختصة .

الريضة رقم ٣٤٩ - المقدمة من محمد كامل حسن شارع سم رقم ٨
قسم المترو بالقرب من يشكو من عدم تهيئة مجلس يدى الزقازيق ويخمس
تعيه بحد أو السباح له بدخول القوسيون الطلي مرة أخرى .

قررت اللجنة رفض الرخصة لأن المجلس ليس علائق هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٣٥٠ - المقدمة من ورق أحمد حوش وآخرون من
أهل مينة مندوب يشكون من فسادة تقدير مأمورية الأوقاف بالقبولية
من فرضا خيرية لا تناسب وتربة الأرض المؤيرة لم .

قررت اللجنة رفض الرخصة لأن المسألة من اختصاص الحاكم .

الريضة رقم ٣٥١ - المقدمة من حوش حسن السافل وآخرون من
بليا ومن بها مركزى يوسف يشكون من عدم وجود عمدة لديهم
ويخمس تعيين الشيخ محمد أحمد فراج عمدة لم .

قررت اللجنة حفظ الرخصة لأن المسألة من اختصاص المديرية لاتخاذ
الإجراءات المناسبة في مثل هذا الشأن .

الريضة رقم ٣٥٤ - المقدمة من حل حسن نمر عن نفسه وسكان
وملاحة قرية الست تبع بركة طماس مركز أبو حمص يشكون من معاملة
بئك الأراضي لم نيا ردهم له ويخمسون أن يحل عليه البئك المغارى لمدة
عشر سنوات .

قررت اللجنة رفض الرخصة وفقا لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٥٥ - المقدمة من مصطفى حل وآخرون عن طلبة القسم
الابتدائى بالأزهر يشكون إعادة الامتحان لهم في العلوم أسوة بجميع أقسام
التعليم .

قررت اللجنة رفض الرخصة وفقا لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٥٦ - المقدمة من ياقوت حيد دى ابراهيم بالمثل
رقم ٧٨ شارع راغب بالإسكندرية يمرض وضع مقاييس حشيشة البلاد
بتبديل التحويل الإنجليز بما يصل ابتداء كل سنة يوم اثنين .

قررت اللجنة رفض الرخصة لأنها تضمن اقتراحا والاقتراح ليس من
حق الأفراد .

الريضة رقم ٣٥٨ - المقدمة من ابراهيم فضل عن عائلة فضل يشكون
من عدم السماح لوالدهم عبد الرحمن فضل بالاقترال إلى أرض الوطن
ويخمسون عرض الأمر على هيئة المجلس المؤقت .

قررت اللجنة رفض الرخصة وفقا لسنة ٢٢ من الدستور ولأن المطلوب
الساح له بدخول القطر معروف أنه موجود الآن فلا بأرض الوطن .

الريضة رقم ٣٥٩ - المقدمة من محمود عبد الحليم شافى بالدلتجات
بجيرة يشكو من معاملة وزارة المالية له في إعطائها المبلغ المستحق له
في ترسية عمكة الدلتجات .

قررت اللجنة حفظ الرخصة لأن المجلس ليس طريقا لاتخاذ الإجراءات
القانونية لمثل هذا العمل .

الريضة رقم ٣٦٠ - المقدمة من محمد كامل وآخرون من أنفسهم
وبالباية من زملائهم بقلم قضائى بنك مصر يشكون النظر في تعديل
المادة ٣٢٥ من مشروع القانون الخاص بتنظيم إصاهاة في مصر بحيث
يشمل العاملين بقلم قضائى بنك مصر أسوة بزملائهم بقلم قضائى الحكومة .

قررت اللجنة رفض الرخصة مخالفتها لسنة ٢٢ من الدستور ولأنها
تتضمن اقتراحا مشروع قانون لا يكلف الأفراد حق تقديمه للبرلمان .

الريضة رقم ٣٦٢ - المقدمة من حسن قارون وآخرون مقيم بمحلة
رقم ٤ طرة الطباخ شارع حوش قدم بالنوردي يشمون إنشاء مشروع
قانون ترجمة القرآن .

قررت اللجنة رفض الرخصة وفقا لسنة ٢٢ من الدستور لأن مقدمها
لا يعطون هيئة نظامية معترفا بها ولأنها تضمن اقتراحا لا يكون حق
تقديمه .

الريضة رقم ٣٦٤ - المقدمة من محمد عبد اللطيف عن أهالى بجبورة
يتطلبون من أن وزارة المالية فصلت عنهم سياسيا بحسب حضرة حمام
خلف الله الندى الذى سقط في الاضطرابات الأخيرة .

قررت اللجنة رفض الرخصة وفقا لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٦٥ - المقدمة من عبد القادر عل شرف بطلطا يشكو
من ظلم وقع عليه في المهدي الصديق لوفقيته ويخمس رفع الظلم عنه .

قررت اللجنة حفظها لصدور أحكام قضائية في الموضوع كما هو ثابت
في الشكاوى .

الريضة رقم ٣٦٦ - المقدمة من عبد الرزق سلامة من علماء الأزهر
بزاوية البقل يشكو من عدم تهيئه في وظيفة إمام مع أنه نجح في امتحان
السابعة الذى عقد للوظيفة المذكورة ويخمس تهيئه بأية وظيفة .

قررت اللجنة رفض الرخصة لأن المجلس ليس طريقا لمثل هذا الطلب .

الريضة رقم ٣٦٨ - المقتمة من عطية علي الحق وآخرين من اهل ناحية مشقة مركز تلا يتقدمون نظام التعلم الإلزامي بيلهم وخصوصا في تعليم القرأت ويتمسون تعيين الشيخ محمد سالم النيار القفيع .

قررت اللجنة حفظ الريضة لأن المجلس ليس طريقا لثل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٣٧٠ - المقتمة من علي السيد خليل سكرتير مدرسة المنشاوي باننا الابتدائية لبيات بطحا يشكو من حكم محكمة الجنايات رقم ١٣٨٥ سنة ١٣٣٠ ذقي القاضي بالحكم حل أخيه بالأشغال الشاقة المؤبدة ويخمس أن يشمل العقول لواء الحكم أو تخفيضه .

قررت اللجنة رفض الريضة لأن الحكم إما صدر من جهة قضائية مختصة .

الريضة رقم ٣٧٣ - المقتمة من عمر محمد من اهل قهنا العزب مركز ذقي يشكو من تصرفات شيخ جامع سيدي داود العزب ويخمس نقله .

قررت اللجنة رفض الريضة طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٧٤ - المقتمة من خليفة محمد هلال من ودة محمد حلال بشرا صورة يشكو من أن له أطيانا مروهنة لشركة الرجن الطاري وصرهنة الآن لبك السليف الزاوي الذي أشهر مراد أجبرها ويخمس أن ترحله .

قررت اللجنة رفضا تطبيقا للسادة ٢٢ من الدستور ولأن المجلس ليس طريقا لثل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٣٧٧ - المقتمة من جمال محمد يوسف شارع الأمان بالوردان رقم ٢٤٥ بالإسكندرية تشكو من عدم تعيينها مع أنها حائرة لشهادة الكفاءة بنفق ويخمس تعيينها .

قررت اللجنة رفضا لأن المجلس ليس طريقا لطالب الوظائف .

الريضة رقم ٣٧٨ - المقتمة من علي سليمان فلود بدرب غزية قسم الطليعة يشكو من كثرة حوادث الترام ويرجو وضع حد لهذا .

قررت اللجنة رفضا لأنها تتضمن اقتراحا .

الريضة رقم ٣٨٠ - المقتمة من الست آيسية بنت سمعان جريس ناحية الصفيحة مركز طلا تشكو من الموزلف المكلف بتنفيذ المكلفات ويخمس التحقيق في ذلك .

قررت اللجنة حفظها لعدم اتباع الطالبة طريق الشكاوى الجدى .

الريضة رقم ٣٨٢ - المقتمة من مارية سلم غنوم من ذوات الأملاك بيدر نافوس قسم أول تشكو من الإحصاء عليا ومن عدم اهتمام البوليس بتحقيق شكواها ويخمس النظر في ذلك .

قررت اللجنة حفظ الريضة لأن المجلس ليس محلا لثل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٣٨٥ - المقتمة من محمود حسين بشارة بين الجناين رقم ١٥ بالبابية يشكو من سوء معاملة صهره اليوز بانى بالاستبداد حسين افندي محمد شلي ويخمس عدم إعادته من الاستبداد للخدمة .

قررت اللجنة حفظها لأن المجلس ليس محلا لثل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٣٨٦ - المقتمة من مصطفى سليمان عرب أهلى التوافر منشأة قاسم وبلاد أخرى مركز السبيلوي يشكون من تحويل رى رعة الصافورية ويخمسون تعديلها وزيادة منسوب القم بما يتفق والزام المتع به .

قررت اللجنة رفضا لحفاظتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٨٩ - المقتمة من أحمد محمود الأصغر من قفيع من طلبة القسم الإعدادي بكلية الحقوق يترسون إضمارهم من دفع رسم الامتحانات التي تحصلها منهم الوزارة حيث إن الحكومة قررت أخيرا مع المكافآت التي تعطى للوظفين ومن ضمنهم المدرسين الذين يتفاوضون مكافآتهم من هذه الرسوم .

قررت اللجنة رفض الريضة طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٩٠ - المقتمة من الشيخ سيد محمد درويش همدلة بلدة البراجيل مركز ملوى مديرية أسيوط يتظلم من فصله من عمديته ويخمس إعادته .

قررت اللجنة حفظ الريضة لأن تعيين العمد وفصلهم له نظام خاص مقر قانون .

الريضة رقم ٣٩١ - المقتمة من محمد رضا سيد وآخرين من بندر طهطا يترسون إلحاق مهود طهطا بالمعاهد الرسمية .

قررت اللجنة رفضا لأنها تتضمن اقتراحا .

الريضة رقم ٣٩٢ - المقتمة من عطية عبد الدالي وآخرين من بنى تيل التابعة لتفتيش تل حوين يترسون بصفهم مستأجرين أطيان تفتيش تل حوين ملك حضرات أصحاب السمو الأسماء تخفيض قيمة إيجار الأطيان المؤجرة لهم من التفتيش .

قررت اللجنة رفضا لأن المجلس ليس طريقا لثل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٣٩٥ - المقتمة من علي حسن وآخرين رئيس نقابة عمال الموانئ والماتر بالإسكندرية يترسون الاحتفاظ بنقابهم والاعتراف بها .

قررت اللجنة رفضا لحفاظتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٩٧ - المقتمة من خليل حسن وآخرين سكرتير بلنسة إصلاح روض الفرج يترسون تنظيم شوارع روض الفرج وزيادة قوة البوليس .

قررت اللجنة رفضا لحفاظتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

المرضة رقم ٣٢٩ - المعلقة من محمد سليمان حسين من كفر المفلوح مركز مناعة رئيس مدرسة تلة الجبسة الإغزانية سابقا يتمس إعادته إلى وطنيته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضة رقم ٣٣٥ - المعلقة من عطية مصطفى إسماعيل الصباغ من أم رمداء مركز الزغاريق يقولون أنهم وضوا اليد على قطعة أرض ثمرة حوض ٩ العسكرية ويتمس منعه مكافأة أو تعويض .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المرضة رقم ٣٣٦ - المعلقة من صالح حسين وآخرون من أهالي ناحية قبيشة مركز الزغاريق يقولون أنهم وضوا اليد على قطعة أرض ثمرة حوض ٩ حرف ك زمام نفيسة التي باعها الحكومة إلى عبد الحادي بك محمد وهذا باعها إلى آخريهم منها بعد أن أمصعوها ويتمسون شراؤها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المرضة رقم ٣٣٧ - المعلقة من أبو سيف سليمان زيد عمدة باروط سابقا يتمس إعادته إلى وطنيته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضة رقم ٣٣٩ - المعلقة من شقيقة سليمان وأخري بسطة البالي حسين رة ٥ بالمفرين قسم الدرب الأحمر يتمسان صرف للمكانات المستحقة لها بعد وفاة أخيهما المرحوم السيد سليمان فخا به الذي كان باعها لمحاكمة مصر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الخفانية .

المرضة رقم ٣٤٠ - المعلقة من محمد مصطفى الدباغ وآخرون ضباط ومهندسي خفر السواحل يطالبون بالمولد من قرار حلف مرتب الطعام وتحسين حالهم كما هو واضح بعد كثرتهم السابق تقديمها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

المرضة رقم ٣٤١ - المعلقة من ميخائيل سعيد داود بالأقصر يتمس التحقيق في مقتل ابنه بمسئولي الحيات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الخفانية .

المرضة رقم ٣٤٣ - المعلقة من مدني مؤين عباد شيخ ناحية أناسية الخضراء مركز أبو سويغ يتمس بإجراء تحقيق في حادث وقع في منزل حمدة الناحية وطلب إيقاف السدة وأخيه الشيخ أو إيقاف جميع المشايخ حتى يتم التحقيق بعيدا من المركز .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضة رقم ٣٤٤ - المعلقة من حسن عبد وآخرون من مجاور وأهالي الروضة يطالبون إعادة مدينتهم حضرة صديق حسن بك جاد الله إلى وطنيته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضة رقم ٣٩٨ المعلقة من عبد الفتاح علي أبو الورود من البيلدة مركز طوخ قلوبية يشكون من عدم قبول طلب المعافاة المقدم منه ضد طه يوسف الجبل .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة من اختصاص لجنة المساعدة القضائية بالحاكم الأهلية .

المرضة رقم ٤٠٠ - المعلقة من جرجس سليمان بالمتزل رقم ٩ شارع ساحل القلالي بمينا البصل يذبح أن يكون الصين في الوظائف على أساس مجموع كل مقدم ولا يذبح للحسوية وزن في هذا المنهد .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا ليس من حق مقدمها .

المرضة رقم ٤٠١ - المعلقة من عبد اللطيف عثمان وآخرون باجرافطان بالمركز طوطم المديرية جريا يتمسون إلحاق مهدي بلدهم بالمعاهد الدينية .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا .

المرضة رقم ٤٠٦ - المعلقة من صابر عبد خليل من منشأة بطاش مركز النبلالون دفالية يشكون من اصطفاه في العهد المصدق وفصله من وطنيته ويتمس تبنيه في أية مصلحة .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس علا لثل هذه الشكاوى .

المرضة رقم ٤٠٩ - المعلقة من سيد حسن علي وآخرون بمجر بوراوة الصحة العمومية يتمسون إعادة الكشف الذي كان ممقا لقسم مكافحة الأوبئة لإثبات تاريخ عودة البحر لسيول انتداب حسب الأسمية وإعادة أجورهم إلى سابق عهدهم أو يحصل المبحرين على وجدين الأولى مساعد مضرا بأجر يوي قدرة مائة وتسعون مليا ولثانية بمجر بأجر قدره مائتان وتسعون مليا من اليوم الواحد .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات ليس من حق الأفراد تقديمها

المرضة رقم ٤١١ - المعلقة من حبيب أيوب وآخرون بالفرانات المصرية يتمسون رصف شارع مدرسة العيان بالزيتون وإدارته .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا ليس من حق الأفراد التقدم به للبرلمان .

المرضة رقم ٤١٦ - المعلقة من عبد الرؤوف البديس وآخرون من كفر الزيات مركز كوم حمادة بحيرة يشكون من تصرفات طاهر الوقف المستحقين فيه ويتمسون وضع حد له .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لثل هذه الشكاوى .

العرائض التي رأت اللجنة قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختلفة

المرضة رقم ٣٢٧ - المعلقة من حرمه بولص من النخيلة مركز أبو تيج مديرية أسيوط يشكون أنه فقد إحدى عينيه أثناء اشتداله بالسلطة العسكرية وبمس إعادته لازم هو ذلت ماله .

قررت اللجنة إحالة إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٧١ - المعلقة من زكي نهي وتآخرون من أهالي الحوتية مركز إنباه يشكون من تصرفات عمدة بلدتهم ويتسوسون فصله لأنه غير حائز للصباب القانوني .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٧٢ - المعلقة من رزق تادوس بندر القيوم يشكون من عدم ردّ وزارة الداخلية على الرخصة الموقّعة من المجلس إلى الوزارة المدكورة في ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٩

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٧٥ - المعلقة من السيد أحد الهاشمي مدير مدرسة نواد الأول بشبرا بمصر يشكون من حرمان مدرسته من الإعانة ويتسوس أن تصرف له الإعانة المستحقة له .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٧٦ - المعلقة من صالح عبد الرزاق طرّف معالي وزير الحربية بمصر يشكون من فصله من وظيفته علما ويتسوس التحقيق وإعادته لوظيفته صراحا كما كان .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٧٩ - المعلقة من محمد علي حرس وتآخرون من أهالي دمنية وكفر دنشيو مركز كوم حمادة يشكون من إنشاء مشروع ضريبة أشترت بأراضيهم ضرا بالغا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٨١ - المعلقة من محمد عبد الظاهر محمد أحمد العمري من ناحية ساقته مركز إسماعيلية جريا يشكون من أنه فصل في عهد دولة محمد محمود باشا وكان مدرسا بالتعليم الإلزامي ويجري إعادة لوظيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٨٢ - المعلقة من محمد علي حيان وتآخرون من أهالي المجينة مركز المنية يتسوسون تجديده وإصلاح المسجدين الأهلين الكائنين ببلدتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٨٤ - المعلقة من عبد الجواد ك سنان ليل من بجي سويف يشكون من عدم عناية وزارة الأوقاف بتجديدهم ورفع وقف المرحوم الحاج صالح أحمد بيل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٨٧ - المعلقة من أهالي ناحية زمنت الغربية مركز بجي سويف يشكون من استبداد العمدة بهم ويتسوسون رفع الظلم عنهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٨٨ - المعلقة من غالي جريس ذك وآخرون يتآخرون بسبب إهمالهم في تنظيف منطقتهم من مخلفات الماشية المستحقة للتجديدهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف .

الريضة رقم ٣٤٥ - المعلقة من السيد شاك حمام وتآخرون من أهالي بورسعيد يشكون من واحد النحال وأنه يثقلته بينهم ويطلبون وضع حد له ويطلبون قله بلحة أخرى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٤٧ - المعلقة من عبد الجواد عبد الرزاق إمام وعطيط مسجد بلقيا مركز بجي سويف يشكون من فصل ابنه من مدرسة المعلمين بجي سويف ويتسوس إعادته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٥٢ - المعلقة من أحد الصواحي وتآخرون بشبرا النحلة يتسوسون رد المستغقات الموجودة ببلدتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٣٥٣ - المعلقة من عبد العزيز حوده وتآخرون من مستحق وقف حياس باشا الأول بكفر ششتا مركز زقّي يتسوسون شراء مبنّى قسوى مبلغ خمسة آلاف جنيه مودعة بخرينة وزارة الأوقاف ويتسوس عدم توزيع أحيان الوقف على صغار المزارعين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٥٧ - المعلقة من جريس سليمان يوسف رقم ٥ شارع عبد الحى السبيلاني بمصر يشكون من عدم تعيينه بوزارة الزراعة مع أنه نجح بخرق في امتحان مقدمه الوزارة لهذه الوظيفة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الزراعة .

الريضة رقم ٣٩١ - المعلقة من أحمد عبد البقلاوى مقيم شارع فريد رقم ٣ قسم الجبالية يشكون من عدم إتمام تعيينه شيئا لشهد الحسيني بضم الجبالية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٩٣ - المعلقة من عبد الحميد افندي حرسى تاجر لحاحس شارع السكة الجديدة رقم ٣٧ ووالده السيد المنفور له عبد عبد الحميد حرسى يتسوس شيئا من التقدير المأدى له ولما قلته لتقديمه للشباب عبد عبد الحميد حرسى افندي الذى استشهد بجافدا في سبيل الوطن .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٣٩٧ - المعلقة من عبد أحمد صبي وتآخرون من أهالي نجى الملاحون الزاوى مركز الأقصر يتسوسون فصل بلدتهم عن عمدة القليل قاسولا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٩٩ - المعلقة من صابر إبراهيم حسين وأم محمد أحمد عبد النعيم المنفورة قسم مينا البصل منزل نومه عبد الإسكندرية يشكون من أن أحد الجنود الإنجليز صدم أبنتها فنادى الحياة ولم تؤمضها الحكومة عن قديم طاعة كونا هذا الجندي كان سابقا سياحة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٩٣ - المقدمة من عبد الحليم أحمد وآخرين من أقاليم كفر كلاب مركز السلطة الغربية يتمسكون بدم مستنقح موجود بمجتمهم. فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٣٩٤ - المقدمة من عبد الجواد عبد الرزاق إمام وخليفة محمد طهيا مركزى سوييف خضر من فصل ابنه من مدرسة المعلمين الأولية بن سوييف وبنسب إعدته سوءة بيزيل له . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٩٦ - المقدمة من السيد ابراهيم عرابي القاطن بالقرى رقم ٦٥ شارع رويس الفرح بتمسك بدم أملك ولده المفقور له أحد عرابي إحتالها إلى وزارة الصحة العمومية . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٩٩ - المقدمة من محمد جاد نصر كسارى يسكنة حديد رمل الإسكندرية ومقيم بالقرى رقم ١٠٩ مصطفى باشا بيل الإسكندرية يشكون من أن الحكومة استولت على قطعة أرض مساحتها ١٢٠٠ قيراطا و١٢٠٠ هكتاراً ملكة له بساحية فرقة مركز طوخ قلوبية لتنفيذ مشروع ترميم مدينة ولم تعرضه الحكومة عنها شيئاً . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٤٠١ - المقدمة من عبد السيد المنلاوي من المنصورة ومقيم الآن بالسلاويين بشدق لاسداف يشكون من فصله من وطيفته بمستشفى المنصورة ويتمسك بدمه . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٤٠٣ - المقدمة من ابراهيم عبدالله وقتت ووالده من ناحية الشراوين مركزها هيا يشكون من أنه خولف من أجل ضريبة الأرض بمبلغ ٣٥ جنيتها سبعة مئة ١٣ جنيتها ويتمسك بتسليمه الباقي وفقدته ١٢ جنيتها . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤٠٤ - المقدمة من عبد الله علي الشيخ شيخ خفره سون الثلاث اربعة لندة جلس مركز كفر الشيخ يشكون من فصله من وطيفته ويتمسك بدمه إلى الخدمة مع إصافه وسكافاه . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤٠٥ - المقدمة من علي محمد وآخرين مستأجرى أطلان وقف الجازي مركز فوس بدمية قنا يتمسكون بتخفيض قيمة الإيجار المستحق عليهم من سن ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ وتسليمه المستحق عليهم بعد ذلك . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة الأشغال .

الريضة رقم ٤٠٧ - المقدمة من محمد عبد الرزاق المنوس بمدرسة الزوب الأولية يشكون من تخفيض مرتبه إلى ثلاثة جنديات بدلا من أربعة ويتمسك بإصافه . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٤٠٨ - المقدمة من سالي مليون حطية بناحية الحجاز مركز شرين غربية يشكون من عدم تعيين عمدة قريتهم وتجهيز لعمدة قبيلة أخرى ويتمسك بتعيين عمدة لهم وفقا لرغبة القبيلة . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤١٠ - المقدمة من محمد عبد الحافظ وآخرين من مشاة البدوي مركز طحا يتمسكون بإعادة عملتهم المرفوت . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤١٢ - المقدمة من أحمد علي سلامة بلوب الشيخ فراج ببولاق يشكون من فصله من عمله بورصة مصر الأميرية ويتمسك بإعادته إلى عمله . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٤١٣ - المقدمة من حافظ أحمد عبد الفتاح من بلدة الشيخ دغام شطوط دياط يتمسك بخاتمة وزارة الأوقاف في تسوية حساب الباقي عليه وتسليمه على أقساط يستطع معها دفعها . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٤١٤ - المقدمة من أحمد حردير مساعد كسارى بالسكة الحليدية المصرية بالبنيا يتمسك بإعادته لوظيفة بمحكمة السودان أو تعيينه بوظيفة مماثلة . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٤١٥ - المقدمة من محمد اسماعيل ابراهيم وآخرين مدرسو بمدرسة البنات التقنية بالبنيا يشكون من ترتيبهم إلى درجات أقل ويتمسكون بإعادة حقهم هذا اليهم واعتبارهم في درجات الرؤساء . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٤١٧ - المقدمة من حسين كامل محمود السباعي وآخرين موظفين بالسكاهة سابقا يتمسكون بإعادتهم إلى وظائفهم أو تعيينهم في الوظائف الختلفة بوزارة المالية وفروعا أسوة بزملائهم الذين فصلوا في سني ١٩٣٤ و ١٩٣٥ . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤١٨ - المقدمة من محمد بدوي وآخرين بالمناطية كتيبة موكبين بمصالح الحكومة يتمسكون بتعيينهم وتحسين حالهم . فزت اللجنة إحتالها إلى وزارة المالية .

جلسة يوم الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٤ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية
عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
الخاص بتعديل لأئحة التدور

(لقدر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية بمجلسه ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٦ ولم يشع الوقت لجنة نظره في الدورة السابقة .
فانضمت اللجنة في هذه الدورة لنظره بجلستها المنعقدة في ١٣ و ٢٠ يناير ١٩٣٧ مارس سنة ١٩٣٦ ، وبجنت هذا الاقتراح بحضور حضرة مندوب وزارة الأوقاف .

يتلخص هذا الاقتراح في أن حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر يرى تعديل لأئحة التدور لمصلحة خفاء السيد البديوي لأن هؤلاء الخفاء كانوا يأخذون بمقتضى لأئحة التدور الصادرة في سنة ١٨٩٨ : ١٨ / ١ من إيراد الصندوق وقد حرم الخفاء الذين عينوا بعد لأئحة سنة ١٩٢٨ من هذا المربى ، وموضوع التعديل إنذ هو إضافة فترة على المادة السابقة من لأئحة سنة ١٩٢٨ باستثناء خفاء المقام الأحمدي من أحكام هذه المادة وبهذه ما كان يستولى عليه الخفاء بمقتضى لأئحة سنة ١٨٩٩ على حاله .

وقد أجاب حضرة صاحب العزة وكيل وزارة الأوقاف بما يأتي :

إن وزارة الأوقاف ترى عدم تعديل لأئحة التدور لأن لأئحة سنة ١٩٢٨ صدرت بعد شكاوى عدة من الأئحة البدوية وتحقيقا لرغبة برلمانية سابقة نصها : " العمل على تعديل لأئحة التدور الموجودة تبديلا يعمل توزيعها عدلا ويضمن تحسين حال مستغدي المساجد وبخاصة أصحاب المراتب الضعيفة منهم . وحسب الوزارة على سرعة القيام بهذا التعديل مع لفت نظرها إلى الجبش في إمكان إدماج هذه التدور في إيراداتها العامة مع حفظ الحقوق التابعة لأربابها " .

فاحضرت حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح الأستاذ حسن عبد القادر بأن الرغبة البرلمانية لم يكن الفرض منها حرمان خفاء المقام الأحمدي من مرتبتهم ومع ذلك فقد طلب حضوره بمجلسه ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ تعديل اقتراحه وجعله اقتراحا برقية . مؤكدا استثناء خفاء المقام الأحمدي من نص المادة التي تحرمهم من مرتبتهم ليعود لهم الاستعطاء الذي كان يحق لهم أصلا .
١٩٢٨

وبعد المناقشة رأيت اللجنة بإجراء آراءه المواظبة على الاقتراح بعد تعديله بالصيغة السابقة وتبليغه إلى وزارة الأوقاف ما

٢٠ مارس سنة ١٩٣٧
رئيس اللجنة
جاس الجبل

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ عرض الاقتراح الآتي :
السيد أحمد البديوي خفاء من أوائل القرن السابع من الهجرة لغاية الآن وكانوا يأخذون بجميع التدور التي تزد من الزايرين .

وفي ٢٨ نوفمبر سنة ١٨٩٨ وضمت وزارة الأوقاف لأئحة التدور فمستجبا بالطريقة الآتية :

- (أولا) ٣٣ في المادة لعامة الم .
- (ثانيا) ٢٠ > للمدرسين .
- (ثالثا) ٢٠ > لموظفي المسجد .
- (رابعا) ١٨ > الخفاء .
- (خامسا) ٩ > لحافظ متاع المصنوعة .

وقد تظلم الخفاء من هذه الأئحة بأن لا حق للوزارة في إعطاء المدرسين وطلبة العلم شيئا من تلك التدور لأن هؤلاء هم مرتب بضعاف لدية وهم كسائر الطلبة والمدرسين بجميع المعاهد . ولأن أصحاب تلك التدور لا يقصدون به إلا خفاء المقام الأحمدي وضمة المسجد .

وبلغا من أن الوزارة تصفهم وتطلى هم حقوقهم كاملة فوثبا أصدرت لأئحة تاريخها أول أبريل سنة ١٩٢٨ وحرمتهم قطعا من تلك التدور . كما جاء ذلك في المادة السابقة من لأئحة المذكورة .

ومن حيث إهم قد تظلموا مرارا وتكرار من تلك الأئحة إلا أن إوزارة لم تلتفت إليهم . ومن حيث إن أحمد الموحدين الآن ليس هم مورد رزق يعيشون منه ، فضلا عن قيامهم بوظائفهم من عهد صدور تلك الأئحة لغاية الآن بدون أن يأخذوا شيئا من تلك التدور ، وقد ترتب على ذلك أن ساءت حالتهم ، ولهذا يكون من العدل إصناهم بتعديل لأئحة المذكورة .

بناء على الأسباب المتقدم ذكرها ، ولأن سبب المقدمة منهم ومرافقة لهذا الاقتراح .

أطلب تقديم هذا الاقتراح للجلسة ليقر فيه ما يرى .

وتفضلوا ساداتكم بقبول طغي احترامتي ما

٨ بريرة سنة ١٩٣٦
حسن عبد القادر

يعانون مشاق الوحدة أولاً، وثانياً الأمراض التي يصابون بها من الالتهاب الذي يتولد من مخلفات المجاري والروائح الكريهة التي تملأ الفضاء في هذه الجهة لأن مخلفات المجاري تنتشر في أحواض في الأرض القضاء في مئات من الأقدلة . ومع كل هذا تحصل الحكومة منهم أجرة السكن عشرة في المائة مع أن وزارة الصحة لا تحصل أجرة السكن من المواطنين التابعين لها المقيمين بالمخاتكة بمستشفى الأمراض العقلية .

لذلك :

أقترح معاقبة هؤلاء المواطنين من أجرة السكن وكنافهم مالم فيه
أحمد أبو الفضل
عضو الشيوخ

ملحق رقم ٤٩

جلسة يوم الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٤ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧

(المقرر: حصة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل الجبازي احدى)

العرائض التي رأت اللجنة رفضها أو حفظها لأسباب مختلفة :
المرضية رقم ١ - الملقمة من السيد عبيد المال حلاق صحة بتأدية الطوابية مركز فدا يشكو عمدة ناحية الطوابية لأنه يعمل على التمر وتفرقة الأهل وقد تصدى للشاكي نظراً لشهادته على ولده وأن العملة المذكور من أدباب السواقي .

قوتت اللجنة حفظها لأن مقدم المرضة وقع أمره إلى جهة الاختصاص.
المرضية رقم ٢ - الملقمة من أحمد مبروك أبو حسين من كفر ديج مركز تلا منوية يشكو من أن الوزارة استأجرت سكنه بلسه مكتبا لصحة مركز تلا قسم ثان وبعد قيامه بالإصلاحات عملت يد غنية على نقل هذا المكتب لجهة طوبوب ويحسب إيفاف هذا النقل .

قوتت اللجنة حفظها لأنه لو كان ذا حق لطالب به جهة الاختصاص.
المرضية رقم ٣ - الملقمة من محمد حسن قطب بشارع اصطبلات الطرق بجهة عبد الواحد السيد بقم بولاك يشكو من أن له طرف عبد الملاك مسيحه المقاول مبلغ ١٥ جيباً و١٨ ملياً لم يدفعها له لأن ويحسب النظر .
قوتت اللجنة حفظها إذ كان في إمكان الطالب أن يبلغ دعواه بطريق المخاتكة .

ملحق رقم ٤٨

جلسة يوم الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٤ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحين اللذين فصلت فيهما اللجنة بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧

(المقرر: حصة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل الجبازي احدى)

عن الاقتراح رقم ١٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل الجبازي احدى بإنشاء طريق زراعي بين بلدة المصرة والحطلة .
بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :
رأت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ١٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل الجبازي احدى بإعفاء موظفي مصلحة المجاري الفاطنين بالجبل الأصفر مساكين الحكومة من أجرة السكن أسوة بموظفي وزارة الصحة المقيمين بالمخاتكة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

رأت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحاً بريئة ومقبولاً شكلاً ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

نص الاقتراح رقم ١٢

أحية المصرة التابعة لحوان تبعد عن محطة المصرة خط حلوان بمسافة كيلومتر وبهنا طريق خصوصي يمر في وسط المزارع ولا يخفى أن هذا الطريق هو الوحيد بين البلدة التي يزيد عدد سكانها على عشرة الآلاف وكل أعمالهم بمصر وبين المحطة وهي تكاد تكون ضمن القاهرة .

لذلك أقترح توصيل المصرة بالمحطة بطريق زراعي ورصمه بالمكثام لأنه يوصل الطريق الموصل بين القاهرة وحلوان .

أحمد أبو الفضل

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧

عضو الشيوخ عن اللجنة

نص الاقتراح رقم ١٣

موظفو مصلحة المجاري الفاطنون بالجبل الأصفر يقيمون بمساكن أقالمتها الحكومية بجوار مخيمهم لعدم وجود مساكن تلا حال ولجده المسافين إلى الجبل الأصفر وبين القاهرة يشتمر معها على الموظف للإقامة بمصر . وإن المواطنين

الريضة رقم ١٨ - الملقمة من أبي القاسم علي وأخوين من الشاوية
مركو بن يوسف يتسبون تميم علي عيسى الجبالي عمدة بلدتهم ويتسبون
فصل علي سيد موسى العمدة الحال .

قزوت اللجنة حفظها لأن هذا ليس شأنا عارضا لهم .

الريضة رقم ٢٠ - الملقمة من محمد طاهر سلمان أحد المتاول
بدرو مركو أسوان يشكون تصرفات شركة كرم أمبوخو بعد أن رسا عليه
مزداد تصليب وإنشادات مجار وترع ومصارف بالشركة نصفا .

قزوت اللجنة حفظها وعلى مقدمتها أن يتخذ الإجراءات القانونية .

الريضة رقم ٢٣ - الملقمة من عبد الحافظ منصور وآخرين من ناحية
صدقا مركو أبي تيمح يتسبون إنشاء مركو ببلدتهم صدقا .

قزوت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقترacha لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ٢٧ - الملقمة من نور الدين فرج بنغيش كرم أبو
يتسبون إعادته لأن بطنه أسوة بإخوانه الذين أعيدوا إلى وظائفهم .

قزوت اللجنة حفظها لأن سلطان للحكومة على شركة كرم أبو .

الريضة رقم ٢٨ - الملقمة من صالح عبد خليل وآخرين من ناحية فزالة
بالسبيلابن يتسبون إعادة عهدهم السابق الشيخ علي فراج شوق .

قزوت اللجنة حفظها لأن الإجراءات اتخذت فيها .

الريضة رقم ٣٢ - الملقمة من عبد الرحمن حسن من أصحاب المدارس
التحصيرية الدينية بشوارع طاهر بك رقم ٢٤ بالإسكندرية يتظلمون من
حذف الإغاثة التي كانت مقرونة للمدارس .

قزوت اللجنة رفضها لما خلفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٦ - الملقمة من أبي السعد بيوي غازي من صنديون
غربية وآخرين يشكون من تعيين فتح الله الحداد شيئا بلدتهم صنديون مع
أنه لا يملك التصايب القانون ويتسبون النظر في أمره .

قزوت اللجنة حفظها لأن الإجراءات قد تمت بتعيين الشيخ المذكور .

الريضة رقم ٣٩ - الملقمة من حسن عبد الفتاح وآخرين تاجر دخان
بشوارع السكة الجديدة المحوس يشكون من سوء تصرفات شركة الاتحاد
للدخان رياسة النيل عباس طبع ويتسبون النظر في ذلك .

قزوت اللجنة حفظها لأن سلطان للحكومة على الشركة المذكورة .

الريضة رقم ٤٠ - الملقمة من السيد محمد حسان وآخرين من أصحاب
حسنة الكفاة لتعلم الأول بالقيام بطليون تحويل المرحضين لوظائف
التدريس بمديرتهم كل منهم إلى مديريته .

قزوت اللجنة رفضها لما خلفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٤١ - الملقمة من حسن عبد الكريم وآخرين من الشاوية
مركو ومديريته بن يوسف يتسبون فصل علي السيد موسى العمدة الحال
وتعير علي انقضى الجبالي بلا منه .

قزوت اللجنة حفظ العريضة لأن الموضوع لم يكن شأنا عارضا لهم .

الريضة رقم ٤ - الملقمة من أحمد حسن البري من ذوي الأملاك
ومقيم بمحارة التره رقم ٤ قسم الرابلي يشكون شركة حدائق لأنها سبقت
سبيل الوصول إلى أملاكه لترفعه علي بيها . وقد شك عمل هذه الشركة
لمصلحة التنظيم ويتسبون النظر في شكواه .

قزوت اللجنة حفظها لأن المعوى مدنية .

الريضة رقم ٥ - الملقمة من ميثاق جاد الكرم ميثاق من البصير مركو
إسنا مديرية قنا يتسبون قبول طلب التحاقه بمدرسة معلي قنا الأتولية .

قزوت اللجنة حفظها لما خلفتها للقانون لأن من الطالب تزيد علي السن
القانونية .

الريضة رقم ٦ - الملقمة من محمد صفاته البساوي شارع زاوية التللي
رقم ٥٧ قسم المشية بالإسكندرية يتسبون التنبه علي مأمور أوقاف البحيرة
بتسليمه المسجد والضرر بحوائج الموقوفة الذين عليها نظرا والوادة بتكلم
الوقف إليه .

قزوت اللجنة حفظها وعلى الطالب اتخاذ الإجراءات القانونية .

الريضة رقم ١١ - الملقمة من أحمد محمود الجبالي بالشاوية مركو
بن يوسف من طالة الجبالي يشكون من عدم تعيين ابن عمدهم المتوفى عمدة
بلدتهم .

قزوت اللجنة رفضها لما خلفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٢ - الملقمة من خاية عمال شركة السكر يكوم أبو
يتظلمون من فصل رئيس قنابة قنيتش كرم أبو وبعض العمال ويتسبون
إعادتهم لمعلمهم .

قزوت اللجنة رفضها لما خلفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٣ - الملقمة من فواصة وسماة عموم المتقدمة بطليون
مماثلتهم بالكادر القديم ومدة مدة خدمتهم إلى من الخامسة والستين ومنعهم
١٠ من المسألة أسرة بالعمال .

قزوت اللجنة رفضها لما خلفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٤ - الملقمة من مكى عبد الهال عبد العزيز وآخرين
من أهالي الخطاطرة أبي الرشي يجرى مركو ومديريته أسوان يتظلمون
من تعيين عبد مدني علاء الدين عمدة عليهم ويتسبون فصله وتعيين الشيخ
علي إبراهيم أحمد عمدة بدل .

قزوت اللجنة حفظها لأن مقدمتها سلكوا الطريق القانوني بتقدمها إلى
وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٦ - الملقمة من أحمد عفيفي من أهالي كفر ديتويه
مركو كرم حماد بمعية يشكون من تعيين علي وصال وصال شيئا بلدتهم
ويتسبون فصله لعدم جازاته التصايب القانوني .

قزوت اللجنة حفظها لأن هذا شأن غير عارض له ولما خلفتها للسادة ٢٢
من الدستور .

الريضة رقم ٤٢ - المعلقة من عبد الكريم إبراهيم وآخرون من كفر البائدة مركز الحلة الكبرى يشتمون جبل جسر مصرف كفر البائدة طرعا زراعيا ليجل الاتصال بالبلاد المجاورة .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ٤٧ - المعلقة من أحمد عبد الله ناظر مدرسة بليس وآخرون ببلتون إزاء نقل الدكتور ليوب منصور طبيب أول مستشفى بليس .

قررت اللجنة رفضها لأن أمرا كهذا ليس من شأن مقميا .

الريضة رقم ٤٩ - المعلقة من علي حسن وآخرون عن أهالي عزبة الست تبع بركة خطاس مركز أبي حمص يشكون من أن بنك الأراضي المصرية أخذ في إجراءات نزع الملكية لأطيانهم ويشتمون نقل هذه الرعية من البنك المذكور إلى بنك الزمن الطارى التابع للحكومة .

قررت اللجنة رفضها لأنها السادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٥٤ - المعلقة من عبد السيد مصطفى الشيخ من ناحية دلفوس مركز بيت غمر مديرية الدقهلية يتظلم من نزع ملكية أطيانه الذين يسيطرون على أراضيهم ومقدار ما زمت ملكيته . ويشتمون أمهاله حتى يستطيع سداد هذه الديون .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة قضائية .

الريضة رقم ٥٥ - المعلقة من عبد الطمان من محصا مركز شراخيت بجمرة يتظلم من أن أحد البنوك استولى على أطيانه وأطيانه حرمة وأولاده وفاة الذين له بحكم نزع ملكية مضمنا أن ذلك كان نتيجة لإيماز عمدة بلدته ويشتمون إعادة أطيانه إليه ويوضح حد لعمدة بلدته .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة قضائية .

الريضة رقم ٥٦ - المعلقة من عبد الفتاح إسماعيل عضو الفرقة التجارية بالفيوم يشكون من تدهور أسعار الفلفل . ويشتمون دخول الحكومة مشفوية ورفع السلفة إلى حد معين يته به بريضة مع عدم عرض القسزون لدى البنوك للبيع الآن .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا ليس من حق الأفراد تقديمه .

الريضة رقم ٥٨ - المعلقة من محمود الطاهر وآخرون بجمرة غلال بشارط يشتمون مذ أبل السلفة لحماية التمتع وكذلك منع تخفيض الدقيق من الخارج للسبب نفسه .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا ليس من حق الأفراد .

الريضة رقم ٥٩ - المعلقة من يوسف ساكن رقم ١٠٢ شارع الملكة نازلي بالإسكندرية يشكون من أنه رهن عمارته لإحدى شركات التأمين وأنها سلكت منه سلوكا كان من جرأه أن عرضت البعارة للبيع ويشتمون الأمر بمنع البيع الجبرية أو إعادتها مع رفع الحراسة القضائية عن عمارته حتى يتمكن من سداد دينه .

قررت اللجنة رفضها لأنها مسألة قضائية .

الريضة رقم ٦١ - المعلقة من جرجس ياقوب وآخرون من مساعدي صيانة رقم ١٩ شارع سوارس السكاكين مصر يشتمون إصنافهم بمساعلي صيانة .

قررت اللجنة رفضها لأنها السادة ٢٢ من الدستور .

المرافق التي رأت اللجنة قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختلفة :

الريضة رقم ٧ - المعلقة من حسين محمد سليمان وآخرون من محال ورشة البلاط الدائمين بمصلحة السكة الحديدية قسم حنطة القباري يشكون من أن المصلحة قررت أن يشتغلوا ٢٣ يوما ابتداء من شهر سبتمبر سنة ١٩٣٩ ويشتمون المدول عن هذا القرار وجعل العمل شهرا كاملا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٨ - المعلقة من حسين تادوس شارع الملكة نازلي رقم ٢٤٧ يشكون من فصله من وظيفة مكرير جلي قروي وبوش ويشتمون صرف ما يستحقه من مكافأة من يوم فصله لأن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٩ - المعلقة من نفسي محمود وآخرون من ضاحية عزبة النخل يشتمون النظار تحسين حالة ضاحية عزبة النخل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ١٠ - المعلقة من محمد حبيب بإعداد أهالي بشارع التي داتبال رقم ٣٩ بالإسكندرية يروون تقييد الشركة التي رما عليها عطاء قناطر محمد على بأن تستغل محالا مصرين لقيام بهذا العمل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ١٥ - المعلقة من محمد عبد العظيم حسين بطوطا يشتمون عودته إلى وظيفته بالتفويض ببوليس بنسور أسبوت سابقا أو إلفاده بأي عمل آخر أو صرف ما يستحقه من مكافأة أو مفاش .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ١٧ - المعلقة من قري حسن بنو بديها بمحارة ميت كركد مثل محمد عفيفي بإخطرة الجديفة . يشكون من عدم إتمام تقييد فرازا بضم القضاء بعد أن اشتغل به مدة سنتين ويخوض هذا إلى رئيس السكرتيرية عبد الله الهندي مصطفى .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ١٩ - المعلقة من محمد زيد وآخرون بكفر الناب يشتمون عمارة وزارة الأشغال بضرورة التسجيل بتدليل بحر بسندلية جميعه وعمل جنائيات به لرى أطيانه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٥ - المقدمة من أحد عبد الغفار حلم وآخرين بشارع رياض بسيوط يتظلمون من معاملة بنك أيتا لم ويتحسسون وقف البيع حتى يمكنهم تقديم كشوف الحساب الصحيحة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٧ - المقدمة من عبد الحيد أحد ذكري مدرس مدرسة الخشبة الإلزامية مركز بليس شرقية يتشمس قبول ابنه بجنا بحدسة القبة الثانوية .

قررت اللجنة ضم هذه الريضة إلى الريضة رقم ٣٤ التي نظرت فيها الإحالة إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٨ - المقدمة من المندى منتصف وآخرين بتاحية الرملة (الجرباية) يتظلمون من الأسر القاضي بحرامتهم من الصيد بمطعمهم البحر الأبيض المتوسط ويتحسسون إصنافهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤٣ - المقدمة من عباس أحد النمرى وآخرين من الغدادة مركز قافوس يتحسسون إدخال مسجد أحبتهم ضمن مساجد الأوقاف بحد إصلاحه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٤٤ - المقدمة من حمدي مؤوض وآخرين بمحارب جوارب ببنى سوب يتحسسون التوسط لدى بنك التسليف الزراعي والبنوك الأخرى بزيادة دفع الديون المستحقة عليهم الآن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٤٥ - المقدمة من محمد يوسف وآخرين سقزين بحدس الأقصر مديرية قنا يتشكون من رفع جنج لبياه ويتظلمون من عدم السماح لهم بأخذ مياههم من البحر .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٤٦ - المقدمة من السيد محمود الرئيس لمطرية قديمة مركز الملة يتشكون من استئجار عبد الدائم محمد أفندي قومندان قسم السواحل القنطرة والاضطهاد من غير مبرر سوى أغراض في نفسة وقد يقيد ضده عدة جنج ويتشمس العمل على إصنافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية مع ضمها إلى الريضة رقم ٢٢ المخالفة لها .

الريضة رقم ٤٨ - المقدمة من محمد محمود الرئيس صيدل كينياتي وآخرين بدمياط يقول إن أحال المطرية أعياناً وتجاراً وصيادين يتشكون من ظلم عهدندى عبد الدائم قومندان قسم سواحل الملة ويتحسسون إلفافهم من عمله لما يرتكبه من غالفات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية مع ضمها إلى الريضتين رقم ٢٢ ورقم ٤٦ المخالفتين إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢١ - المقدمة من السيد آلهة محمدا شماس الشهداء يتشكون من معاملة مأمون الأوقاف له لأن المبلغ المطلوب به مرقق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٢٢ - المقدمة من محمد شلوف بالمطرية دقهلية يتشكون من تصرفات قومندان قسم سواحل المطرية مشددا على أنه محسوب أحد الكوراء .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٤ - المقدمة من السيد وآخرين بحدس المنصورة ببدان الخفاء يتشكون من وجود مستوفد ببدان الخفاء وشارع الطمبي تحرق فيه القلعة والمتعلقات القنطرة ويتحسسون عبارة وزارة الصحة لإزائته .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٢٥ - المقدمة من أبي بكر محمد أبو بكر من ناحية الرابة المدونة مركز البيا يتشكون من أن والده أنزل إلى خفي آثار بعد أن كان شيخ غفراء آثار ناحية الرابة المدفونة لا شيء سوى أنه وفدى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٦ - المقدمة من محمد دسوق وآخرين من عمال مصالحة الحارري الرئيسية يتحسسون كسحين حاتم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢٩ - المقدمة من عبد الحفيظ حسين حصار من حدس مركز بيا ٤ يتشكون من بتر إحدى رجليه أثناء قيامه بعمله بمزرعة حدس ولم يؤوض عن ذلك ويتشمس إصنافه بتعويض عن ذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الزراعة .

الريضة رقم ٣٠ - المقدمة من علي يوسف وآخرين من ناحية المشابية مركز أبي نج يتحسسون عدم فصل بقتهم عن البلدة التابعة لها الآن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣١ - المقدمة من بشار نادوس من جججوره مركز نجح حامدي يتشكون من فصله من وظيفته بمكة فدا ويتشمس إعادته إلى وظيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

الريضة رقم ٣٣ - المقدمة من حسن نصر خراف وآخرين من البلازة مركز أبي نج يتحسسون إنشاء مستشفى بلفتهم البلازة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٣٤ - المقدمة من عبد الحيد أحد ذكري مدرس بمدرسة الخشبة الإلزامية مركز بليس شرقية يتشمس قبول شقيقه بجنا بالمندارس الثانوية لعدم استطاعته دفع مصروفاته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

ملحق رقم ٥٠

جلسة يوم الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٤ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجدى
بإنشاء كوبرى على تربة الإسماعيلية أو عوامة تجاه بلدة المدلية
تسهيلا للمواصلات

(المقرر حضرة شيخ المحترم عبد لبيب فرج أبو البدايل اللهى) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المتعقبة في يوم ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧
بم حضور مندوب وزارة المواصلات الذى أوضح لها أن الكوبرى أو العوامة (أو
المعدية) المقترح إنشاؤها لا اتصال لها بالطرق الرئيسية التى تقدر شؤونها
وزارة المواصلات ، وأن مثل هذه المبادرات أو الكبارى تقوم بإنشائها
وزارة الأشغال إذا ما وجدت ضرورة لها .

واللجنة ترى أن يحال هذا الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية لتنظر فيه
مع ما لديها من أمثلة ما

رئيس لجنة المواصلات
عبد المحجد سليمان

نص الاقتراح

المدلية بلدة كبيرة من أكبر بلاد مركز بليس وأطرافها تمتد بالمجتمعات
الشرقية والغربية لقعة الإسماعيلية . ويعد أهال المدلية صومعة كبيرة للوصول
إلى البر الشرق الذى توجد به أكثر أليان هذه البلدة بالمدينة نظير جبل
ينفع لأصحابها . ولذا لاقى اقتراح عمل كوبرى على تربة الإسماعيلية حتى يستطيع
الأهالى أن يخفوا من البر الغربى البر الشرق بسهولة لزراعة أراضيهم . وإن
تعدو عمل الكوبرى فى هذه السنة فحصل عوامة تجاه المدلية حتى تسهل
المواصلات بين البر الشرق والبر الغربى وحتى يتمكن الأهالى من الوصول
إلى أراضيهم بالبر الشرق ما

حسين الجدى

المرضية رقم ٥٠ - الملقمة من جاد محمد جاد وآخرين عمال مختبئين
كرد أموي ببلدة كرد أموي يشكون من عدم تنفيذ الشركة للاتفاق المبرم بينهم
وبينها ويشتمون إعادة المفصولين منهم وتنفيذ جميع بنود الاتفاقية المبرمة
بينهم .

قوتزت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

المرضية رقم ٥١ - الملقمة من نوبة محمد حارة المصمى رقم ٥ بالشيخ
عبد الله فتح قسم يولاى . تشكو من أن يبدعها حكما شرعيا حاولت تنفيذه
عدة مرات ولم تستطع ، مزمنة هذا إلى كل من يوكامين قسم يولاى ومحمد
السيد الخولى عسكرى قسم يولاى وتشمس العمل على مساعدتها فى تنفيذه .
قوتزت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ٥٢ - الملقمة من عبد المرزسيد احمد بشارة عبد باشا
سيد احمد بلك البارودية تبع قسم سلوان يشكون من توقيع غرامة عليه بالنسبة
لسيارته ويشتمون رفضها عنه .

قوتزت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

المرضية رقم ٥٣ - الملقمة من عبد المؤمن عبد القاش معلم بحراج
التابعة لجنحة الدقهلية يتظلم من إتهاره فى العهد الصديق وختم ٢٠ يوما
من دأبه ويشتمون وضع هذا الظلم عنه أسوة بإخواته .

قوتزت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضية رقم ٥٤ - الملقمة من محمد عبد المنعم توفيق خفاجى وآخرين
معلم فرقة الحفاظ بكفر فريسي قلوبية يشكون من ضالة مرتباتهم
ويشتمون مساواتهم بإخوانهم الذين تخفروا سنة ١٩٣٥ وسنة ١٩٣٦ وصوتوا
بترتيب أربعة جنديات من بادئ الأمر .

قوتزت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضية رقم ٥٥ - الملقمة من محمود عبد الرحمن ناظر المدرسة الأتولية
بالبراس وآخرين يشتمون إنشاء مدرسة ابتدائية ببلطيم .
قوتزت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

المرضية رقم ٥٦ - الملقمة من أحمد سيد احمد حسين عمدة نزلة العاردين
سابقا مركز فاقوس شرقية يشكون أنه كان عمدة وفصل سياسيا ويشتمون
نادمه وضع الظلم عنه بمحاكمة أولاده من الخدمة العسكرية .

قوتزت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

ملحق رقم ٥١

جلسة يوم الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٤ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

من الاقتراح الملقم من حضرة الشيخ المحترم أحمد صبه بك
بتعديل السكة الزراعية ما بين الرزازي وبست غمر

(المقرر حضرة الشيخ المحترم طه حسين البربري انتهى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح في جلستها المنعقدة في يوم ٢٧ يولي
سنة ١٩٣٦ و ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب السعادة وكيل
وزارة المواصلات وصحمت أيضا إيضاحات حضرة الشيخ المحترم مقدم
الاقتراح . ولقد اتضح من مناقشة الأمر أن الذي يليه صاحب الاقتراح
هو حل الأخص إصلاح مضمين خطرين في الطريق أحدهما عند تدبيل
والآخر عند البابونييه . ولقد أبدى مندوب الوزارة أن في مزج الوزارة تعديل
هذين المضمين في مدى سنتين من امتحانات الصيانة العادية دون الحاجة
لفتح امتداد جديد .

واللجنة ترى أن لا ضرورة لفتح التوصية بفتح امتداد خاصي اكتفاء بما وعدت
به الوزارة وترجو المجلس أن يفضل بالمواظلة على هذا الرأي ما

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بمرض اقتراح هذا على هيئة المجلس المؤقت :

أخرج في ميزانية وزارة المواصلات (مصلحة الطرق والكباري) سنة ١٩٣٠
مبلغ قدره ١٠,٠٠٠ جنيه لتعديل السكة الزراعية ما بين بستان غمر والرزازي
وعملت القناصة اللازمة لما خلا لم بعد ذلك عطل البرلمان وألغى الاعتماد
الذي كان مدرجا لهذا المشروع في الميزانية .

وبما أن هذه السكة أصبحت لا تصلح لمرور السيارات وتحتاجها لكثرة
تاريخها وضياعها . وخصوصا أنها هي أقدم سكة زراعية عملت في القطر
المصري .

تأرجو من هيئة المجلس المؤقت إحالة الاقتراح إلى اللجنة المختصة للنظر
في إعادة إدراج الاعتماد السامد ذكره مشروع الميزانية للعام ١٩٣٦ - ١٩٣٧

وتفضلوا بقبول فائق لاحترام ما

أحمد صبه

مصور مجلس الشيوخ

عمرها ١٧ يولي سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٥٢

جلسة يوم الأربعاء ١١ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٤ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجندی
بضم جسرى بمر الشبني إلى مصلحة الطرق والكباري وبصلها
من الطرق الزراعية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب فرج إبراهيم انتهى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح في جلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٧
بمضور حضرة صاحب السعادة وكيل وزارة المواصلات الذي أوضح أنه
لمناسبة الزيارة التي ظهرت في الدورة البرلمانية السابعة من العمل على إصلاح
جسور الزرع والمصارف بصلها طرقا صالحة تشكلت بلسان متصلة من
مندوبين من مصلحة الزرع ومن مصلحة الطرق الرئيسية لدراسة الموضوع وبيان
ما يمكن تحويله من هذه الجسور إلى طرق زراعية وتقدير المصاريف اللازمة .
واللجنة ترى أن يحال هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتضمنه للشروعات
المسألة التي يتبها تلك الجبان ما

رئيس لجنة المواصلات

عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بتقديم اقتراح بضم جسر بمر الشبني إلى مصلحة الطرق
والكباري لإصلاحها وبصلها من الطرق الزراعية حتى تتحسن طرق المواصلات
بالنسبة البلاد الكثيرة التي تقع على هذا البحر .

وتفضلوا بقبول عظيم لاحترام ما

حسين الجندی

يولي سنة ١٩٣٦

وتسعة وواحد وثلاثون جنبا) زيادة على الاتحاد المدرج في الميزانية لتكاليف اشتراك الحكومة المصرية في معرض باريس .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في كتاب لوزارة المعارف العمومية تاريخه ٥ فبراير سنة ١٩٣٧ أن حضرة صاحب العزة عد محمد حليل بك القوميسر العام لمصر في معرض باريس النول لسنة ١٩٣٧ طلب فتح اعتماد إضافي قدره ١٧,٩٣١ جنبا قيمة النفقات التكبيلية الخاصة بقسم مصرف المعرض المذكور زيادة على مبلغ ٣٥,٠٠٠ ج . م المدرج في الميزانية وقد ذكر حضرته أرب أقل عطاء الباقى بلغ حوالى مليون ونصف اللوين من الشركات أى ما يقرب من ١٥٠,٠٠٠ جنيه حتى يكون تمويل مصر تمثيلا لانفا إذ أن هذا المعرض هو أول معرض تشترك فيه بعد نهيل الاستقلال .

وقد ذكر حضرته أن مدلى عثمان عزم إشا وزير الأشغال العمومية قد اعتمد هذه المناقصة ثم تابعت مد ذلك الأعمال الأخرى كالتصاات الكهربية والزخرفة والبوابة والزجاج وغير ذلك وكلها مرتفع القيمة غلى الثمن . وقد رأى حضرته أن يكون للعامل المصرى والعمان المصرى نصيب كبير في الأعمال التي يستلزمها القسم المصرى حتى يفيد كل منهما فائدة مادية وأدبية مما وحتى لاتشرب كل الأموال المخصصة لهذا الغرض إلى الخارج ولعلنا عهد حضرته بأعمال الزخرفة والأثاث والحديد والرخام والزجاج الملون وكل الأعمال التكبيلية إلى الصناع المصرية والمدارس الفنية الحكومية والفنانين المصريين .

وقما على بيان التكاليف الأصلية والمطلقة :

التقدير الأصلي التقدير المعدل

جـ	جـ
١٠,٠٠٠	٢٢,٨٣٠ تكاليف المبانى .
١٢,٥٠٠	٨,٥٠١ تكاليف المروضات .
٢,٥٠٠	١١,٤٠٠ نفقات مكتبى مصر وباريس .
٢٥,٠٠٠	٤٢,٩٣١
٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٠٠ الاتحاد المدرج في الميزانية .
	١٧,٩٣١

المعرض حشرات من المتحريات الدولية القانونية والاجنبية والمالية والحدلية والقفية والرأعية والزراعية وما إلى ذلك بحيث يكون هذا المعرض الكبير في بضعة أشهر مقصد الملايين من الزائرين من جميع أقطار العالم .

أما قيمة الاتحاد الإضافي فكانت ١٧,٩٣١ جنبا غير أنه كان علم من حضرة صاحب العزة القوميسر العام أن الحكومة الفرنسية ستخصص إمانة لقدم المصرى تبلغ ٦,٠٠٠ جنيه وأن حضرته يطلب حسابا هذا المبلغ يصفه احتياطي لقطابات وحفلات التكرم وبذل التثيل . وقد جاء بذلك أن هذا المبلغ يحتمل تخفيضه إلى النصف . وقد رأت لجنة المالية يجلس التواب أن تضاف إلى الاتحاد المطلوب المصاريف المشار إليها وقد قدرتها بـ ٣,٠٠٠ جنيه باختيار أنها نصف الإمانة السابق ذكرها وفى مقابل ذلك تضاف تلك الإمانة إلى الإيرادات العامة .

وقد رأت اللجنة الموقر إليها كذلك بالاتفاق مع وزارة المعارف تخفيض ١٠,٠٠٠ جنيه من الاتحاد المقترح بقصد من مكتبى مصر وباريس . وبذلك يصبح الاتحاد الإضافي المطلوب ١٩,٩٣١ جنبا كما ورد في مشروع القانون المروض الآن لمجلس الشيوخ .

وقد وافقت بلنقا المالية على ما تقدم . غير أنها طلبت من حضرة القوميسر العام أن احتمال تخفيض الإمانة لقسم المصرى قد زال وأصبح من المحتمل زيادة الإمانة لا تخفيضها . لذلك ترى اللجنة أن ما يزيد من الإمانة على مبلغ الثلاثة آلاف جنيه الذى سيضم لإيرادات الدولة يكون بمثابة احتياطي لما سبق ذكره .

وتشرف اللجنة بأن تعرض إلى المجلس مشروع القانون الذى أقوه مجلس النواب بالصيغة المرافقة لهذا التقرير ما

السكرتير البرلماني
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
عبد عبد الشاوى

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٨ " وزارة المعارف العمومية " فرع ١ " ديوان السموم والتثيل العام " ب ٣ " أعمال جمعية " اعتماد إضافي قدره ١٩,٩٣١ جنبا (تسعة عشر ألفا

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إتحاف ق ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسماً بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقبل إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح ق ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٨ " وزارة المعارف العمومية " فرع ١ " ديوان العموم والتعليم العام " باب ٣ " أعمال جديسة " اعتماد إضافي قدره ١٧,٩٣١ ج. م (مسحة عشر ألفاً وتسعمائة وواحد وعلاؤف جنيها) زيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية لتكاليف اشتراك الحكومة المصرية ق معرض باريس .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه .

مدبرى مايجين ق ٢١ دى الحجة سنة ١٣٥٥ (٤ مارس سنة ١٩٣٧)

محمد حل

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأسر مجلس الوصاية

وزير المعارف العمومية وزير المالية رئيس مجلس الوزراء

على زكى العرابى محكم ميد مصطفى النحاس

نمرة ١٥٥ - ٢/٧

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ضمياً يخصص بالمائى قد ارتبط بها ضلاً بالمبلغ المقررها. وأما المروضات فقد أقصت تكاليفها من ١٢,٥٠٠ جنيه إلى ٨,٧٠١ جنيه. هذا وتضمن نفقات مكتبي مصر وباريس ٢,٠٠٠ جنيه لمشروع الأسبوع المصرى و ٢,٠٠٠ جنيه لحزم ونقل المروضات من مصر إلى باريس وبالعكس .

ويؤخذ من بيان حصرة صاحب المزة التوميسير العام أن الحكومة الفرنسية ستخصص إمانة للعرض قد تبلغ ٦,٠٠٠ جنيه وأن حضرته اعتبر هذا المبلغ بصفة احتياطي للفأبات وخفلات التكريم وبذل التحليل . ويرجو حضرته أن تم المواظبة على الاعتماد المطلوب على وجه السرعة حتى لا يتأخر افتتاح القسم المصرى عن المبادىء المحدد لافتتاح المعرض رسمياً .

وقد بحث اللجنة المالية هذا الطلب فترأت المواظبة على فتح الاعتماد الإضافى المشار اليه وعلى النظام الاستثنائى المقترح بشأن التصرف فى الإعانة التى ستقرها الحكومة الفرنسية وهو أخذ المصاريف المذكورة أقاماً الإعانة مباشرة بدلاً من إضافة هذه الإعانة إلى الإيرادات وقصع اعتماداً إضافى بالمصاريف المقترح أخذها منها .

وتتشرف اللجنة برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا العرض

الرئيس

محكم ميد

السكريب

القاهرة ق ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧

نمرة ١٥٥ - ٢/٧

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء ق ٢ مارس سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية المعلن ق هذه المذكرة وقد أبلشت وزارة الخارجية والتجارة والصناعة والمعارف العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافى المطلوب

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مادة ٢ - لا تسمى أحكام المساعدة المتقدمة على البعوض التي ينشر بها على طلب الحكومة أو وزارة الأوقاف .

مادة ٣ - لا تنطبق أحكام المساعدة الأولى على مديري البنك القارى المصرى الذين لم يتفقوا من الاتفاق الذى صدر به الرسوم قانون رقم ٤٨ بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ويكونون قد تأثروا فى سداد ثلاثة أقساط سنوية أو أكثر ما لم يقوموا بسداد قسط سنوى كامل إلى البنك المذكور قبل التاريخ المحدد للبح .

مادة ٤ - على وزيرى المالية والمطانية كل فيا يخصه تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

حوصرت الحكومة على أن تجد مشكلة الديون القارية الناشئة عن الأزمة الحالية تسوية نهائية . وقد رأت تخفيفا لهذا الفرض وبعد استطلاع رأى مديري البنوك القارية والتجارية الكبرى أن تتخذ فى القريب العاجل تدابير تشريعية فوق سابق اتفاده فى هذا الصدد .

غير أن إقضاء هذه التدابير سيتخطى هذا الوقت . فكل لا يقع اضطراب بسبب التهاوت على البعوض الجبرية للقارات ، وحتى لا يجرم فريق من المدنيين من الانتفاع بهذه التدابير التشريعية لا لسبب سوى أن أطيانهم تكون قد بيعت قبل العمل بهذا القانون ، رأت الحكومة من الضرورى وقف تنفيذ البعوض الجبرية بالنسبة لأطيان المدنيين الذين أصابهم آثار الأزمة ، وهم الذين تناولتهم الأحكام التشريعية الجبرية .

وسيكون من شأن وقف هذه البعوض أن تمكن الميات التي بناها بتأمين القانون الذى سيوضع فى هذا الشأن من القيام بالأعمال الأولى الخاصة بتطبيق وترتيب الطلبات .

والمشروع المرافق لهذا يكفل مع ذلك حفظ حقوق السائتين ، فهو يوقف البيع ذاته ولكنه لا يمنع مباشرة إجراءات جديدة صد كل مدين أو الاستمرار فى الإجراءات التي بدئ فى السير فيها حتى تصل إلى مرحلة البيع . وهو وقف البيع بالنسبة لادنيين الموزر على أراضيهم الزراعية أو على عداوتهم الجبرية - فى حالة ما يكون الذين مضمونوا بأرض زراعية وعطارات معا - ومن أو حق اختصاص سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ ، وهم المدينون الذين يمكن أن يخل عنهم إنهم أصابهم آثار الأزمة .

ملحق رقم ٥٤

جلسة يوم الخميس ١٢ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٥ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفانية

عن مرسوم بمشروع قانون خاص بإيقاف البعوض الجبرية عن بعض الأطيان الزراعية

(انظر حصة الشرح المحترم أحد الميران بك) .

أحال المجلس على لجنة الحفانية فى جلسته المتقدمة فى هذا المساء (٢٥ مارس سنة ١٩٣٧) المرسوم بمشروع القانون الخاص بإيقاف البعوض الجبرية عن بعض الأطيان الزراعية - لتقرره على وجه الاستعجال .

وقد اجتمعت اللجنة فى هذا المساء نفسه ونظرة ووافقت عليه بإجماع الآراء للأصواب الواردة فى المذكرة التفسيرية وبالتعديل الذى اقتره مجلس النواب .

وتتصرف اللجنة بأن تعرض على المجلس مشروع القانون الذى اقتره على النواب بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وترجو من المجلس الموافقة عليها .

٢٥ مارس سنة ١٩٣٧ رئيس اللجنة
حسن نبيه المصرى

مرسوم بمشروع قانون

خاص بإيقاف البعوض الجبرية عن بعض الأطيان الزراعية

أمر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

على الصارفة

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى تصموقه صدقا عليه وأصدراه :

مادة ١ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون لغاية ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧ توقف البعوض الجبرية بجميع الأراضي الزراعية أو المدة لبناء وكذلك للمقارنات الملكية المملوكة لمعين إذا كانت أرضه الزراعية كلها أو بعضها قد ترتب عليها رهن أو حق اختصاص فى تاريخ سابق على ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣

مرسوم بمشروع قانون

بتعديل المرسومين بقانونين رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٣٦ بشأن تجيد
ومدة أجال قروض البنك القارى الزراعى المصرى والبنك القارى المصرى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الاتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

مادة ١ - استثناء من الأحكام الواردة بالمرسومين بقانونين رقم ٤٧
و ٤٨ لسنة ١٩٣٦ والاتفاقات المشار إليها فيما يجوز للمدنيين الذين سقط
حقهم فى الانتفاع بمزايا هذين القانونين والاتفاقات المذكورة لعدم تسديد
الاقساط المتأخرة فى المواعيد المحددة لذلك أن ينقصوا بها بشرط أن يستردوا
ثلاثة أقساط سنوية مستحقة قبل أول ديسمبر سنة ١٩٣٧

وفى هذه الحالة تحفظ الدينون التى تجدد أو تمجد أجلاها بمقتضى أحكام
القانونين والاتفاقات المذكورة بترتيب تسجيلاتها من كامل مقدارها الجمعد
ولمدة التأجيل بلا ساجية إلى أى إجراء آخر إلا ما يتعلق بالتجديد المنصوص
عليه فى المادة ٦٩٣ من القانون المعدل المخطئ والمادة ٥٩٩ من القانون
المدنى الأهل .

مادة ٢ - على البنك القارى الزراعى المصرى والبنك القارى المصرى
أن يطبعا قبل أول فبراير سنة ١٩٣٨ التاشير على حاشش التسجيلات الخاصة
بمستحق الرهن والامتياز المقررة على عقارات المدنيين الذين يستفيدون من
مزايا القانونين والاتفاقات المذكورة طبقا لحكم المادة الأولى بمقدار الدينون
التصعدة وتاريخ استحقاقها .

وتحصل هذه التاشيرات بلا مصاريف بناء على طلب مقدم من البنك
القارى الزراعى المصرى أو البنك القارى المصرى لقم الزهون .

مادة ٣ - تسرى الأحكام السابقة بصرف النظر عما يخالفها من
الأحكام فى القوانين واللوائح المعمول بها .

مادة ٤ - على ذوىر المالية والمخفانية كل فيا يمنعه تنفيذ هذه
القانون ويصل به من طريق نشره بالبردة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بختام الديون وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

على أنه إذا كان الدين عقارات مفقود عليها مثل هذه الحقوق البعيلة
وأخرى ليس عليها شيء من ذلك ، وأريد بيع هذه العقارات الاضية دون
العقارات الأولى ، فلا شك أن الإيقاف يتأخرها أيضا ، لأن مثل هذا
الدين بمن يقدّر لم أن ينقصوا بالتأخير للتشريع المالية ، فلا يجوز حرمانه
من مزاياها ببيع جزء من أملاكه قبل الوقت المناسب .

وفى المشروع نص صريح على أن وقف البيع لا يسرى على الإجراءات
التي تباشرها الحكومة أو وزارة الأوقاف . وفيه هذا ذلك نص خاص بمدعى
البنك القارى المصرى الذين لم ينفذوا شروط الاتفاق المبرم بين الحكومة
وبين هذا البنك ، والذي صدر به المرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٦ ،
ولن ينطبق الإيقاف المنصوص عليه فى هذا المشروع على هؤلاء المدنيين ،
على أن لم أن ينقصوا بمزية إيقاف البيع فى المدة المشار إليها فى هذا المشروع
إذا استدوا قبل جلسة المحددة للبيع قسطا سويا كاملا إلى البنك المذكور

٢٥ مارس سنة ١٩٣٧

على رقم ٥٥

جلسة يوم الخميس ١٢ المحرم سنة ١٣٥٦
(٢٥ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرر لجنة المخفانية

عن مرسوم بمشروع قانون بتعديل المرسومين بقانونين رقم
٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٣٦ بشأن تجيد ومدة أجال قروض البنك
القارى الزراعى المصرى والبنك القارى المصرى

(المقرر صرصة الشيخ المحترم أحمد الهادي بك)

احال المجلس على لجنة المخفانية فى جلسته المنعقدة فى هذا المساء (٢٥ مارس
سنة ١٩٣٧) المرسوم بمشروع القانون الخاص بتعديل المرسومين بقانونين
رقم ٤٧ و ٤٨ لسنة ١٩٣٦ بشأن تجيد ومدة أجال قروض البنك القارى
الزراعى المصرى والبنك القارى المصرى - لنظره على وجه الاستيعاب .

وقد اجتمعت اللجنة فى هذا المساء ونظرت فيه ووافقت عليه بإجماع
الآراء لما فى ذلك من المصلحة للمدنيين الذين ينطبق عليهم مشروع
القانون .

وتنشر اللجنة بأن تعرض على المجلس مشروع القانون الذى اقتره مجلس
النواب بالصيغة الموافقة لهذا التقرير ، وترجو من المجلس الموافقة عليها

حسن نيه المصرى
وكمى اللجنة

٢٥ مارس سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ٥٧

جلسة يوم الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٦
(٣١ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر بدم مستعدين
بتأحية بشا أبو صير مركز سمود

(المقرر: حضرة الشيخ، حضره الدكتور عبد الحليم نسي) .

أحال المجلس بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
فبحثته بجلستها المنعقدة في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ بعد أن أخطرت حضرة
الشيخ المحترم بمقدمه بالحضور أمام اللجنة ولم يحضر .
وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية أن سياسة الوزارة ترى
إلى التخلص من البركة حسب الأولوية التي يتزورها معهد الأبحاث .
أما برك الأهالي فيطبق عليها قانون ردم البرك الذي يفضي بالإلزام
الحكومة بركة مملوكة للأهالي إلا إذا تنازل أصحابها عن ملكيتها للحكومة
أو البركة التي يتقرر خطورة منطقتها للأهالي فيطبق عليها قانون الملاكيات ودمها
الحكومة على نفقة أصحابها .

أما البركة المقترحة ودمها لمملوكة للأهالي وهي ضمن البركة المصنوعة لدى
الوزارة ومعرضة لأن على معهد الأبحاث لدراساتها .
لذلك ترى اللجنة إعطالة هذا الاقتراح إلى وزارة الصحة وهي تشترط برفع
رأيها هذا إلى هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة عليه ما

٢٥ مارس سنة ١٩٣٧
رئيس اللجنة
عبد العزيز لمبيني

نص الاقتراح

يوجد بتأحية بشا أبو صير مركز سمود غربية مستعدين أحدها بالجهة
البحرية والآخر بالجهة الغربية وقد أضر هذان المستعدين بصحة أهالي
تلك البلدة وتظلموا عدة مرات للحكومة من وجودهما وصدمن ردمهما من
سنة ١٩٢٧ فلما الآن كما يتضح من العرضة المرفقة لهذا الاقتراح^(١) .
لهذا :

أقترح بدم هذين المستعدين وتقديم هذا الاقتراح للمجلس ليقرر به ما رآه ما
٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧
حسن عبد القادر

ملحق رقم ٥٦

جلسة يوم الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٦
(٣١ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد الجندى
بإنشاء مستشفى قروى ببلدة مشلول السوق

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الدكتور دك ميلايل بناره) .

أحال المجلس بتاريخ ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
فبحثته بجلستها المنعقدة في ٥ و ١٢ أغسطس سنة ١٩٣٧ وقد حضر في
الجلسة الثانية حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح وطلب تأجيل النظر في هذا
الاقتراح لحين تقديم البيانات التي طلبت منه . وانتهت الدورة البرلمانية
الخاصة دون تقديم هذه البيانات .
وفي ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ امتأنت اللجنة النظر في هذا الاقتراح بعد
أن أخطرت حضرة الشيخ المحترم بمقدمه بالحضور أمام اللجنة دفعتين ولم
يحضر ولم يقدم البيانات السابق طلبها منه .

تأدى حضرة مندوب الوزارة أنه زولا من رغبة البرلمان تصمم الوزارة
أولاً إنشاء المستشفيات المركزية في القطر ثم بعد ذلك تنظر في إنشاء المستشفيات
التفرعية ، فضلاً عن أن هذه البلدة " مشلول السوق " بحاجة بالمستشفيات
الآتية والقريبة منها وهي : مستشفى القاروقية وشبين القناطر وبلبيس .
وقد رأت اللجنة بعد سماع ذلك رفض هذا الاقتراح بإرجاع الآراء .
والجنة تشترط برفع رأيها هذا إلى هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة عليه ما
١٨ مارس سنة ١٩٣٧
رئيس اللجنة
عبد العزيز الميمني

نص الاقتراح

تكون بلدة مشلول السوق والبلاد المجاورة لها دائرة إقليمية يزيد عدد
سكانها على التسعين ألف نسمة وهي في حاجة قصوى لبناء مستشفى قروى
خصوصاً أن المسافة بين مشلول السوق والبلاد المجاورة وبين مركز بلبيس
طويلة ويصعب على المرضى أن يتنقل بسهولة إلى بلبيس للعلاج وبذا
رحو من هيئة المجلس الموقر الموافقة على إنشاء هذا المستشفى ورحمة إسكان
تلك الجهة ما

حسين الجندى

(١) العرضة مخرطة مع أصل الاقتراح تضم الملاحظات بالمجلس .

ملحق رقم ٥٨

جلسة يوم الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٦
(٣١ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم حمدي وزير يك بقل
سلفانة بئدر بيا إلى موقع كتر بيمد من المساكن

(المرن حضرة الشيخ المحترم المة لكون مع المجد صم)

أحال المجلس بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة
فيبحثه بمجلسها المتعقد في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الشيخ
المحترم مقدم الاقتراح .

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية بأن الوزارة ستبحث
هذا الاقتراح وستعمل بقدر المستطاع على إجابته .
والجنة تشرف برغب رايها هذا إلى هيئة المجلس المقرر رجاء الموافقة عليه

٢٥ مارس سنة ١٩٣٧
رئيس اللجنة
عبد المزمز البصري

نص الاقتراح

يوجد بئدر بيا سلفانة من مدة قديمة وكانت خارج البلد وأصبحت
الآن وسط البناء لأصاع نطاق البندر ولا سيما أن هذه النقطة أصبحت
أهم جزء بالبندر من البناء فأصبح موقعها الآن غير ملائم لالة الصحة لسكان
البندر لوجود الرائحة الكريهة الناتجة من المذبة .
لذلك أرجو نقل السلفانة من محلها إلى محل آخر خارج البندر جيدة عن
المساكن حتى تتوفر أسباب الصحة

حمدي وزير
عضو الشيوخ عن دائرة بيا

ملحق رقم ٥٩

جلسة يوم الأربعاء ١٨ المحرم سنة ١٣٥٦
(٣١ مارس سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والبلدك

عن مشروع قانون فتح اعتماد إضافي قدره ٣٠,٠٠٠ جنية
في ميزانية وزارة الخارجية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(المرن حضرة فتح المحترم أنطون ابل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية في جلسته هذا المساء (٣١ مارس سنة ١٩٣٧)
مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره

٣٠,٠٠٠ جنية في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٥
- وزارة الخارجية - باب ٣ - أعمال جديدة للصاريف اللازمة لمؤتمر
الامتيازات بموتقروه ولخسول مصر عصبية الأمم وليئة الشرف التي ستقبل
الحكومة المصرية في حفلة تتويج حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا
العلوي - على أن تنظره اللجنة بصفة مستجيلا .

فاجتمعت اللجنة في هذا المساء فنه ونظرت في مشروع القانون السالف
الذكر وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء
فتبين أن هذا الاعتماد الإضافي مطلوب للأغراض الآتية :

- ١ - مصاريف مؤتمر الامتيازات بموتقروه .
- ٢ - مصاريف دخول مصر عصبية الأمم .
- ٣ - مصاريف بصفة الشرف التي ستقبل الحكومة المصرية في حفلة
تتويج حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العلوي .

وقد قدرت النفقات اللازمة لهذه الأغراض بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنية بصفة
مبدئية وذلك لأن مقدار هذه المصروفات يتوقف كما ورد في مذكرة اللجنة
المالية على المدة التي سوف تستغرقها أعمال مؤتمر الامتيازات بوجه خاص
ولما كان من المتصور الآن تعجيل هذه المدة فإن الحفلة قد تدعو إلى تجاوز
هذا التقدير إذا قصت بذلك ضرورة . وافترحت لذلك أن يفتح الاعتماد في
الباب الثالث من ميزانية وزارة الخارجية على أن يوضع المبلغ تحت تصرف
حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد الرسمي .

وقد وافقت لجنة فتح الاعتماد المطلوب وتزيين من المجلس الموافقة
على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس النواب وهي الموافقة لهذا
التقرير

السفير البرلاني
أنطون الجليل
رئيس اللجنة المالية
عبد جاد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٥
وزارة الخارجية باب ٣ أعمال جديدة اعتماد إضافي قدره ٣٠,٠٠٠
جنية (تلاون ألفا من الجنيحات) للصاريف اللازمة لمؤتمر الامتيازات بموتقروه
ودخول مصر عصبية الأمم وبصفة الشرف التي ستقبل الحكومة المصرية
في حفلة تتويج حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العلوي .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٧ - حل وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما
نيا بخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشتر فى الجريدة الرسمية
وبغذ كفاون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تدعو الحالة إلى فتح اعتماد إضافى فى الباب الثالث من ميزانية وزارة
الخارجية للشؤون التالية :

- مصاريف مؤتمر الامتيازات بموترو .
- دخول مصرى عصبه الأمام .
- بنة الشرف التى يستقل الحكومة المصرية فى حفلة تنويع
حضره صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى .

وقد قدرت النفقات اللازمة لهذه الأغراض بمبلغ ٣٠,٠٠٠ جنيه بصفة
مدينة ، غير أنه لما كان مقدار هذه المصروفات يتوقف فى المقام الأول
على المدة التى سوف تستغرقها أعمال مؤتمر الامتيازات بوجه خاص وكان
من المصذر الآن تحديد هذه المدة فإن الحالة قد تدعو إلى تجاوز هذا التقدير
إذا قصت بذلك ضرورة .

ومن أجل ذلك تقترح اللجنة المالية الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب
فى الباب الثالث من ميزانية وزارة الخارجية على أن يوضع المبلغ تحت
نصرف حضره صاحب المقام الرئيس مجلس الوزراء ورئيس الوفد الاسمى .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض
والرئيس
الوزير

القاهرة ٢٨ مارس ١٩٣٧

ملحق رقم ٦٠

جلسة يوم الأربعاء ٢٥ الحزم سنة ١٣٥٦
(٧ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافى قدره ٤٧,٠٠٠ ج . م
فى ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(الذى حضره فتح الحزم وأطروا الجليل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلس ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافى قدره ٤٧,٠٠٠ ج . م
فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٠ "وزارة الصحة
العمومية" فقرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" بـ ٢ "مصاريف

عمومية" لتجاوز التوقع حصوله فى هذا الباب على أن يؤخذ هذا الاعتماد
الإضافى من وفورات البابين الأول والثالث من الميزانية عسبا .

فاجتمعت اللجنة فى اليوم نفسه ونظرت فى مشروع هذا القانون واطلعت
على المذكرة المرفوعة معه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء فبين أن وزارة
الصحة طلبت فى تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧
عدم تخفيض مبلغ ٢٨,٥٦٤ ج . م الذى رأت وزارة المالية تخفيضه من
البند ١١ "توريدات عمومية" إلا أنه لم يتيسر لإجابة هذه الرغبة بعد أن
تم إعداد مشروع الميزانية ، وأشارت وزارة المالية بإمكان معالجة الحالة
عند بحث المركز المالى فى ديسمبر سنة ١٩٣٦ ، وقد انتفع من بحث حالة
البند ١١ المذكور أن الحالة ماسة إلى فتح اعتماد إضافى بمبلغ ٢٩,٠٠٠ ج . م
ببعض تلك التخفيض الذى أجرت وزارة المالية فى مقاييسات المصارف وللزيادة
التي طرأت فى طلب الأدوية فاضطرت الوزارة إلى شراء كيمايات إضافية من
الكيمايات لمقاومة الملاريا ومن الأمصال والأصناف الأخرى .

وقد تبين من نتيجة فحص المركز المالى لختلف أبواب ميزانية الوزارة
المذكورة لانية تقرير سنة ١٩٣٦ أن التوقع أن يتجاوز الباب الثانى بمبلغ
٤٧,٠٠٠ ج . م مقابل وفر قدره ٦٠,٠٠٠ ج . م فى البابين الأول والثالث على
التفصيل الوارد بالمذكرة الملصقة بالخير .

وقد رأت اللجنة للأسباب المتقدمة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب
وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرفقة لتقرر
وهى التى أقرها مجلس النواب

رئيس اللجنة (بالنية)
محمد محمد الشاذلى

السكرتير المالى
أطروا الجليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بسم حضره صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٠
"وزارة الصحة العمومية" الفرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٢
"مصاريف عمومية" اعتماد إضافى قدره ٤٧,٠٠٠ ج . م (سبعمائة ورسون
ألفا من الجنيحات) لتجاوز التوقع حصوله فى هذا الباب .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من وفورات البابين الأول والثالث من
الميزانية عسبا .

مادة ٢ - حل وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما نيا بخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشتر فى الجريدة الرسمية
وبغذ كفاون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ طلبت وزارة الصحة العمومية عدم تخفيض مبلغ ٢٨,٥٦٤ ج. م أجرة وزارة المالية في البند ١١ "مرويات عمومية" ولما لم يكن من المتيسر تنفيذ هذه الرغبة بعد أن تم إعداد مشروع الميزانية أشارت وزارة المالية بإمكان مدحلة الحاجة عند بحث المركز المالي في ديسمبر سنة ١٩٣٦

ويبحث حالة البند ١١ المذكور اتضح أن الحاجة ماسة إلى قطع اعتماد إضافي قدره ٣٩,٠٠٠ ج. م بسبب التخفيض الذي أجريته وزارة المالية في مقاييس التخزين وللازداد طلبات الأودية مما اضطر وزارة الصحة العمومية إلى شراء كميات إضافية من الكيما لمقاومة الملاريا والأمصال والأدوية الأخرى .

ويؤخذ من نتيجة فحص المركز المالي لغاية نوفمبر سنة ١٩٣٦ اختلف أبواب ميزانية الوزارة المذكورة أن التوقع يتجاوز الباب الثاني بمبلغ ٤٧,٠٠٠ ج. م مفاد ويرى في البابين الأول والثالث قدره ٣٥,٠٠٠ ج. م و ٢٥,٠٠٠ ج. م على التوالي .

فالخروج الياسك في الثاني ع زيادة ٤,٣٤٠ ج. م مقابل ٧,٣٤٠ ج. م كما يتبين من المصبل الآتي :

٤٠٠٠	في بند ٥ (إيجارات ... الخ) .
٨٠٠	» ٧ (تعميمات) .
٢٩٠٠٠	» ١١ (توريدات عمومية) .
٢٠٠	» ١٢ (أثاث) .
٣٤٠	» ٢٣ (إجازات) .
٣٠٠٠	المستبعد من جملة الباب لتطور عدم صرفه .
٥٤٣٤٠	

الوزر	حسب
٦٠٠٠	في بند ٣ (أغذية) .
٨٠٠	» ١٠ (حفايات صديقة) .
٥٤٠	» ١٦ (مكافآت حلاقين) .

٧٣٤٠

٤٧٠٠٠

سأ على نظير وزارة الصحة العمومية فتح اعتماد إضافي قدره ٤٧,٠٠٠ ج. م في الباب الثاني من ميزانيتها مقابل وفرو في البابين الأول والثالث (٦٠,٠٠٠ ج. م). وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فترأت الموافقة عليه وهي تشرف برع الأمر إلى مجلس الوزراء للتصديق بإقراره وتوطئة لحرصه على البرلمان . ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

السكرتير

مكرم عياد

في ٣ مارس سنة ١٩٣٧

نمرة ١٦٥ - ٤٠/١٠

إلى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٩ مارس سنة ١٩٣٧ على الطلب المبين في هذه المذكرة وقد أقرت وزارة الصحة العمومية هذا القرار . ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح اعتماد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بإم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية، وبموافقة رأي مجلس الوزراء

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "ديوان العموم والصحة العامة" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٤٧,٠٠٠ ج. م (سبعة وأربعون ألفا من الجنيهات) لسد التجاوز المتوقع حصوله في هذا الباب . ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات البابين الأول والثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

صدر بمراى عاين في ٤ يوم ١٢٥٦ (١٧ مارس سنة ١٩٣٧) .

محمد عل
عبد العزيز عزت
شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير المالية وزير الصحة العمومية
مكرم عياد مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ٤٠/١٠

مرسوم إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزيادة على ذلك تصفية هذا المشروع يود بفساكة كبرى على طعنا وما جاوهرها ويخفف المكاس على ترعة أبا جورية ويسهل على التجار نقل بضائعهم وعلى المزارعين وبغيرهم نقل حاصلاتهم ويساعد على نقل أدوات البهائم الجاهل والزراعت وغيرها الواردة من مصر ويكون سببا في رخص أدوات البناء وهذا يعود بالفائدة الكبرى على مدينة طعنا وما جاوهرها ومن أهم الأسباب في زيادة عمرائنا ومقدمها .

وبما أن هذا المشروع درس ونقش وتقرر وشروع عملا في تنفيذه وبكل هذه الأسباب ألح في تنفيذه بأسرع ما يمكن ما
المذكور
عبد العزيز المجبى

ملح رقم ٦٢

جلسة يوم الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٥٦
(٧ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى
أبو الفضل أئدى الخصاص برطاه موظفى مصلحة الجارى
الفاطين بالجبل الأصفر بمساكن الحكومة من أجرة السكن
أسوة بموظفى وزارة الصحة العمومية المقيمين بالحاكمة

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الأسد مدين . ر. ق.)

أحال المجلس بجلسته ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ قرارا منشأ من حضرة
الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل أئدى حاضرا برطاه . موظفى . مصلحة
الجارى الفاطين بالجبل الأصفر بمساكن الحكومة من أجرة السكن أسوة
وموظفى وزارة الصحة العمومية المقيمين بالحاكمة .

وقد حضر اجتماع اللجنة بناء على طلبها حضرة صاحب السعادة عبد الحميد
ابراهيم باشا وكيل وزارة الأشغال العمومية وأبدى أن وزارة الأشغال العمومية
ليس لديها مانع من تحقيق رغبة حضرة الشيخ المحترم المقدم لاقتراح إلا أن
ذلك ليس من اختصاص الوزارة بل من اختصاص وزارة المالية .

تفوزت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح إلى وزارة المالية لشطره ما
رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

الاقتراح

موظفو مصلحة الجارى الفاظون بالجبل الأصفر يقيمون بمساكن أئمتها
الحكومة بجوار عملهم لعدم وجود مساكن إلا لأهلها ولابد للمساكن بين الجبل
الأصفر وبين القاهرة يتقدم منها على الموظف الإقامة بمصر . وإن المواطنين

ملح رقم ٦١

جلسة يوم الأربعاء ٢٥ المحرم سنة ١٣٥٦
(٧ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز
المجيزى بطلب الخصاص بإعادة إدراج مبلغ خمسين ألف جنيه
في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للشروع في إنشاء طريق ملاحي
ينهى ربط مدينة طعنا بمصر والإسكندرية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم الأستاذ بديل مدني .)

أحال المجلس بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة الاقتراح المقدم
من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز المجيزى بطلب الخصاص بإعادة
إدراج مبلغ خمسين ألف جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للشروع
في إنشاء طريق ملاحي ينهى ربط مدينة طعنا بمصر والإسكندرية وقد
نظرت اللجنة بمجلسها الأول في ٢٤ مارس سنة ١٩٣٧ والثانية في ٣١ مارس
سنة ١٩٣٧ ولاحظت أن هذا الاقتراح عامل لاقتراح نظرت اللجنة مقدم
من حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الخمار بك .

لذلك فزت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح إلى وزارة الأشغال العمومية
لتبحثه كما ينبغي ومعهما عند نظر الاقتراح المسائل الآتية :

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

إعادة إدراج مبلغ خمسين ألف جنيه في ميزانية وزارة الأشغال العمومية
للشروع في إنشاء طريق ملاحي ينهى ربط مدينة طعنا
بمصر والإسكندرية

مذكرة إيضاحية

سبق أن أدرج في ميزانية سنة ١٩٣٨ مبلغ ٥٠ ألف جنيه للشروع
في إنشاء طريق ملاحي ينهى ربط مدينة طعنا بالقاهرة والإسكندرية
بطريقة الآتية :

جعل ترعة القامح ملاحية من فيها بليج إلى دفره ثم منها إلى شمال الحساكة
الحديدية بمنايا دفره إلى أول خلاصت المسكة الحديدية مع عمل تحوية
جنوب كفر سيجر لتصل بترعة البساتونية عند مرورها بسكة سيد
الحكومة (طعنا — كفر الزيات) مع عمل مجرى جديد للاتصال بترعة
الاجورية بالهجون وبذلك تحصل بترعة العمومية بالليل ، ولكن نكل
أصف شطب هذا الاعتقاد ولم ينفذ هذا المشروع مع إعنته الكبرى لمدينة
طعنا ذات بلاد القنطر وعاصمة مديرية الغربية والمطلة المحيطة بجان مصر
طعنا ومركز تلا ويوم كير من مركز السلطة ومركز هين الكوم ،

السبب الأول :

أما بالنسبة لخالفه قانون الانقلاب فإن الطاعن ذكر في طعنه أن اللجنة النهائية في لجنة المصمودية رقم ٤ تأملت بطريقة تخالف ما ورد في الفقرة الرابعة من المادة ٣٥ من قانون الانقلاب لأن الفقرة الرابعة من المادة المذكورة تنص على أن لكل مرشح أن يبين خمسة من الناخبين يبلغ أسمائهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويضبط هؤلاء الناخبون المينون من قبل المرشحين ثلاثة من بينهم . والذي حصل فعلا أنه قدّم كل من المرشحين لعضوية الشيوخ وهما الطاعن والمطعون فيه كشفا بأسماء خمسة المنصوص عنهم في المادة المذكورة وفي المبادئ القانونية وقد انتخب هؤلاء الناخبون أمام اللجنة الموقفة من بينهم ثلاثة ليكونوا اللجنة النهائية ووضعت أوراق الانتخاب في الصندوق ولكن قبل فوزه هذه الأوراق قدّم حضرة عبد الحيد إسماعيل إياها بك كشفا آخر بخمسة من الناخبين الذين قدّم بأسمائهم كشفا قبل وأطلب من رئيس اللجنة أن يشترك هؤلاء بدلا من الآخرين في انتخاب الثلاثة الذين يكونون اللجنة النهائية .

وقد عاوتت لجنة الانتخاب الموقفة في ذلك وروت أنه لا يوجد ما يمنع من قبول هذا العمل وأثبتت اللجنة الموقفة ذلك في محضرها .

ومن حيث إن لجنة الطعون تورت بأطعية خمسة إلى أربعة بأن عمل اللجنة الموقفة لا يبطل عملية الانتخاب في لجنة المصمودية الفرعية رقم ٤ لأن المادة ٣٥ من قانون الانتخاب لا تمنع المرحّج من حقّه في تقديم خمسة من الناخبين في صباح يوم الانتخاب لأنها تقول بأن لكل مرشح أن يبين خمسة من الناخبين يبلغ أسمائهم إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقية في اليوم السابق على يوم الانتخاب والفرص من التبليغ في اليوم السابق لا تقتصد منه إلا عدم تعطيل العمل يوم الانتخاب فإذا قدّم المرحّج في صباح يوم الانتخاب أسماء خمسة من الناخبين قبل البدء في العمل فإنه يجب على رئيس اللجنة قبولهم لأن المادة لم ترتب على تأخير تقديم الأعضاء في اليوم السابق على عملية الانتخاب بطلان الانتخاب ولم تحرم قبول الأعضاء في صباح عملية الانتخاب .

ومن حيث إنه مادام يجب لكل مرشح أن يقدّم في صباح عملية الانتخاب أسماء خمسة من الناخبين وبلا يكون له الحق في استبدالهم بتعيين في صباح يوم الانتخاب إذا كان قدّم أسماء لا يتراخ إليهم وقد حفظ حصه بتقديم أسماء المرشحين في المبادئ .

أما أقية اللجنة فتقرى بطلان الانتخاب في هذه اللجنة لأن فعل اللجنة الموقفة يخالف ما نصت عليه المادة ٣٥ من قانون الانتخاب .

السبب الثاني :

أما بالنسبة للتزوير الذي وقع في انتخاب لجنة العلاقة رقم ٤ وهي إحدى اللجان الفرعية لما ترة هيا فإنه قد ثبت أنها من الناخبين لعضوية الشيوخ من هذه اللجنة قدّم كشفا بخمسة من الناخبين رئيس لجنة دائرة العلاقة رقم ٤ ليتضمن من بينهم ثلاثة يكونون اللجنة النهائية والإعلام

بما نون مشاق الوحدة أولا ، وثانيا الأمراض التي يصابون بها من الذئب الذي يتراكم من متطفلات الجهارى والروائح الكريهة التي تملأ القضاء في هذه الجهة لأن معطقات الجهارى تنتشر في أحواس في الأرض القضاء في طيات من الأبنية ومع كل هذا تحصل الحكومة منهم أجرة السكن ١٠ في الساعة مع أن وزارة الصحة العمومية لا تحصل أجرة السكن من الموظفين التابعين لها المقيمين بالأحياء يستشفى الأمراض الطيلة .

فذلك :

أقترح معافاة هؤلاء الموظفين من أجرة السكن وكفاهم ما هم فيه .

أحد أبرز الفضل
عضو الشيوخ

ملحق رقم ٦٣

جلسة يوم الأربعاء ٣ صفر سنة ١٣٥٦

(١٤ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون

عن الطعن المقدم من المرحوم الشيخ أحمد سليمان خير في انتخاب حضرة الشيخ المحترم عبد الحيد إسماعيل إياها بك

(المقررة حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين محمد المندى) .

اجتمعت لجنة الطعون في ١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ و ٣٠ يناير و ٣ فبراير و ١١ مارس سنة ١٩٣٧ لبحث هذا الطعن وروت ما يأتي :

عن الطعن شكلا :

بجته اللجنة من حيث الشكل فوجدته مستوفيا لشروط الموضحة بالمادة ٥٧ من قانون الانتخاب ، وإن الطاعن ناخب وتوقيعه مصدق عليه والتقرير قدّم في مدة خمسة عشر يوما تنالية لإعلان الانتخاب .

عن الطعن موضوعا :

يق الطاعن طعنه على ثلاثة أسباب :

السبب الأول — عائلته قانون الانتخاب .

والسبب الثاني — حصول تزوير في لجنة العلاقة .

والسبب الثالث — حصول تهديد وإكراه في اللجان الفرعية المينية في تقرير الطعن كانت نتيجته التأثير في عملية الانتخاب .

على هذين الكشفين وجد بالكشف المتقدم من حضرة عبد الحيد اسماعيل أنه بك أم محمد أفندي يوسف محمد قورة من العلاقة ومؤثر أمامه بالقلم الرصاص بما يأتي: "كفر زيدان منديل غرة ٢٤-٢٥ جدول ١١٩ سلسلة" وقد تكونت اللجنة النهائية من محمد أفندي يوسف محمد قورة كاتب سر لها . وقد أبدى رأيهم مع المصوتين الآخرين طبعاً لأحكام المادة ٤٠ من قانون الانتخاب . والطاعن يقول إن هذه اللجنة تشكلت تشكيلاً باطلاً قانوناً لأن محمد أفندي المذكور وهو من أهالي بلدة العلاقة غير مقيد بجدول الانتخاب وقد اختبئته اللجنة كاتب سر لها واحتجته له عند إيداعه رأيهم شخص آخر يدعى محمد يوسف محمد من كفر زيدان منديل .

ومن حيث إنه قد ثبت من شهادة عضوي لجنة الانتخاب ومن استجواب كل من محمد أفندي يوسف محمد قورة من العلاقة ومحمد يوسف محمد من كفر زيدان منديل أن محمد أفندي يوسف محمد قورة الذي كان عضواً باللجنة النهائية وكاتب سر لها من أهالي بلدة العلاقة ويعرف القراءة والكتابة وأنه لا يعمل بذكره انتخاب لأعضائه مجلس الشيوخ وأنس . بلغة الانتخاب العربية هي التي اختبئ له اسم محمد يوسف محمد من كفر زيدان منديل مع أن الشخص المذكور لا يعرف القراءة والكتابة وأشرت أمام اسمه بعلامة إيداع الرأي في كشف الناخبين من بلدة كفر زيدان منديل وأنه عندما أتى دور محمد يوسف محمد من كفر زيدان منديل حضر أمام اللجنة ليبدى رأيهم ولكن الرئيس استمر مع بذكره الانتخابية ومنعه من إيداع رأيهم بدعوى أنه سبق له التصويت مع أنه لم يبد رأيهم وإذ أتى إبداء رأيهم هو محمد أفندي يوسف محمد قورة من أهالي العلاقة .

ومن حيث إن بلدة الطعون قد بحثت ما يترتب على هذا التزوير فأظنية لجنة بنسبة سنة إلى ثلاثة ترى بطلان عملية الانتخاب في هذه اللجنة العربية فقط لأنه لم تظهر روح عامة تدل على أن التزوير يشكل خطراً ولأن الطاعن لم يذكر في أسباب طعنه بأنه قد حصل تزوير في الجبان الأخرى ولم يثبت أن المظنون ضده كان يبيع البيرة ويعلم أن بين الخمسة من الناخبين الشخص الذي تسمى باسم ضيعه واشترك في اللجنة وبما لا يمكن أن يطبق في هذه الحالة الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٨ ذلك الحكم الذي تنكم على الشخص الذي يثبت أنه حصل على أصوات بطريق التزوير .

أما الألبية فتقول بطلان عملية الانتخاب كلها في الباترة وترتكب على حكم صدر من محكمة استئناف مصر في ٢٩ يناير سنة ١٩٠٨ يقول "بأنه إذا حصل بعض المرشحين على أصوات بالنش فلا يجوز اعتماد الأصوات التي حصل عليها فشا وسددها بل يجب إسقاط انتخابه" .

وهناك رأي ثالث لمصوتين أعضاء اللجنة يقول بطلان صوت الشخص الذي غير اسمه فقط ولا تبطل عملية الانتخاب لاقباله اثره ولا في اللجنة العربية .

السبب الثالث :

أما بالنسبة للتهديد والإكراه الذي وقع في لجنة المصوة العربية رقم ٥ والواقعة العربية رقم ٦ وهو أن مفتش مختبئ صريح وموطنى التفتيش بمكر وظاهرهم ويحكم اتصال هذا المفتش بعموم مركزه بها أمكن أن يؤثر

على الناخبين مما أدى إلى تغير النتيجة لهماين المختين الانتخابيين حيث كان يثبت الناخبين ويتوعد كل من يخالف أمره ويضرب الطاعن ضده بقطع أرواقه من التفتيش والمخبر على مواشيه الخ .

ومن حيث إنه يفرض صحة ما يقوله الطاعن من أن مفتش صريح قد هدد وتوعد من يخالف أمره من الناخبين ليحملهم على انخراط المظنون ضده فإن أغلبية اللجنة بنسبة سنة إلى اثنين قد قررت أن هذا "لمس" لا يؤثر نتيجة انتخاب المظنون ضده لأن الواقع أثبت من تحقيق على هذه الصورة لا تمتد تهديداً بالمعنى الذي يقصده القانون لأن هذا التهديد ليس من النوع الذي يذكره الرجل إكراهاً يسلب الإرادة ولما لا يكون غير مبطل للاختصاص في هاتين المختين .

أما أغلبية اللجنة فتقول بأن هذا التهديد مبطل لعملية الانتخاب إذا ووجعت علة الناخبين .

أما بالنسبة للتهديد والإكراه الذي نسبته الطاعن للمظنون ضده في الجبان الفرعية الأخرى المبينة في تقرير الطعن فإن اللجنة قد راجعت محاضرهما فلم تجد فيها شيئاً يفيد صحة ما طعن به الطاعن أو يفيد أنه طلب إثبات شيء في محاضرهما واستتمت اللجنة من إثباته كما أنه لم توجد قرينة على صحة ما قاله الطاعن .

أما بالنسبة للصلاب فإنه رغم أن الطعن المتقدم من الطاعن في ذكر فيه أن المظنون ضده لا يملك للصلاب فإن اللجنة قد حققت ذلك من لقاء نفسها وثبت لها أنه من تنطبق عليهم الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون الانتخاب .

قبلة عليه :

قررت اللجنة قبول الععن شكلاً ورفضه موضوعاً وأتخاب المظنون ضده ٤

رئيس اللجنة
حسن يه مصري

نص الطعن المتقدم في حضرة الشيوخ المحترمة

عبد الحيد إسماعيل أباطه بك

حضرة صاحب البقرة رئيس مجلس تشريع

بشرف أحمد سليمان غفر مرح الخ الوفاء المصري من ديرة هجر ٣٠٢٠٠
الترقية لمصوبة مجلس الشيوخ من سنة ١٩٣٦ بإنه دونك هذا نص
في انتخاب عبد الحيد إسماعيل أباطه عضو مجلس شيوخ عن دائرة هجر
نمرة ٣٠٢٠٠ لترقية الذي أعانت فيجته ٧٠٠ ما يورده ٣٦٠ ١٠٠
المظنون فيه قد وقع ولادوه لما لا دون كما يهجر من راحة دائرية ٤٠٠
وذلك لمرض هذا الطعن على مجلس شيوخ لوفاء مجلس في حد
المادة ٦٨ من قانون الانتخاب :

تمهيد لأوجه الظلم

تستلزم الانتقابات التي هي استفتاء عام أن تكون حرية الناخبين مكفولة وأن يقدموا للانتخاب من يشاؤون بحسب من مخازيمه وبخلف من غوשים أما إذ اجتزعت الانتقابات في جو يسوده التهديد والإغراء والإرهاب لم تكن انتقابات وإنما هي اغتلاص للثقة والتراجع بالإنكار .

وقد جرت انتقابات الشيوع في دائرة مهيا تحت ضغط فاس شديد وإرهاب عنيف من جانب منافسي وأتباعه .

وقد كانت وسائل التهديد لدى منافسي سبلة ميسورة ففي مركز الزقازيق وفي مركز مهيا أيضا كان أغلب المدموشاخ البلاد أنصاره وأهوانه البادين لا يتقاه المهندسين للناس يشق وسائل التهديد من زيادة أجور الخضر وحمل محاضر رى البرسم والعودة وإجازات الإستهانة وغيرها. والدافع للعدم على ذلك هو أن يترك الزقازيق حيد الله فكري إبطه انفسى أين هم منافسي وحضرو الشياخات الذى تركه عملهم بنك مصر وحضر للاتصال بالعدم ودفهم إلى الطريق الذى ملكه . وفي مركز مهيا عمدت حوض تجميع الشيخ محمد سيد أحد طلبة عضوا الشياخات ومن يعتقدون أنهم حاسب عائلة منافسي وكان يتصل بالعدم ويؤثر عليهم مهيدا ومتوعدا . وهذان المملتان في مركزي الزقازيق ومهيا كانا من أشد العوامل أثرا في جعل العدم يتحازون إلى جانب منافسي مع ملاحظة أن كل بلد البلاد دائرة واقعة في هذين المركزين .

وقد اتخذ منافسي صلتها بالجمعة الزراعية وسيلة للإغراء فأذاع في البلاد أن من مكنته أن ينشئ فيها عتزان للبلاد وأن يتساهل مع الناخبين إلى أقصى حدود التساهل بما أئز في نفوس الناخبين وهذا نوع من أنواع الرشوة العامة المنطرفة — أما البلاد التي بها خازن للأسمدة والبذور التابعة للجمعية الزراعية فقد كان تأثيرها فيها أشد وأكثى لأنه حشد متهدى هذه الخازن وموظفها بقفلها إذا لم يصوتوا في جانبهم وعالاجهم ومن يتصلون بهم . وقد كان هذا التأثير عاليا فقد صرح أن عمدة الصدودية الذى يدير عتزا ببلده للجمعية الزراعية أنه وفدى ولكن تأثير منافسي عليه جعله يسى هو ووالده كل السى في تأييد منافسي وقد صرح بذلك علنا أمام الشيخ سيف النصر عبد الحميد من أعيان الصدودية وغيره .

ولعل من أخطر الأسلحة التي استعملت ضدى وكانت ذا أثر عميق في نفوس الناخبين سلاح الإغراء . فنافسى كان يدعى على أن صلتها بالجمعة الزراعية تمكنه من توظيف الماطلين وإشباع الجائعين كان ابن عمه عفاقه فكري إبطه اندى مدير شركات بنك مصر كان يقوم بنفس هذه البعائية زاعما أن بيده مفتاح الخير والزقى فيؤثر في الناخبين . والواقع أن فلونيا تلرب أسى عند ما ترى أن المؤسسات القومية التي يحرص المصريون جميعا على تقديمها ونموها يتخذ بعض الموظفين فيها من وجودهم بها سلاحا دنيئا يجارون به الحرية ويفقدون البسيطة عن الأمانة متعاه الصنيع ويلوتون قداسيتها ويعملونها أمام الناس منزلة المهازيل .

وباليت الأمر وقت عند هذا الحد بل إن السيد احمد أباطه اندى وكل مصلحة الأملاك الأميرية ترك عمله مستهترا وجاء يعرض الناخبين على انتخاب منافسي بما له من سلطة ونفوذ ولم تقف المنافسة التير مشروعة عند ذلك الاستهتار بالقاتورت والبيت بحيرة الناخبين بل جاء منافسي لعبد العظيم اندى إبطه مفتش للمالية ليرثبه على الناخبين من طريق الصياغة الذين هم أداة طيعة في يده يجند بهم الناخبين ودفهم لهم على جانب منافسي وإذا ملأ صلة الجمهور بالصيارف قدرتا تأثير هذه الوسيلة الشديدة في حرية الناخبين . ولعل من أظهر الوسائل وأبدعها أثرا وجود سعد الدين اندى إبطه مفتش الداخلية وابن م منافسي وتأثيره على الفترات المحافظة على النظام حتى تتناهى عن المصائب الصاخبة المهددة التي كانت محشوة أمام قاعات الانتقابات فضلا عن تأثيره الشديد على العدم والمتناخب الذين تلقوا أوامره بمقتضى الطاعة والافتخار .

وشامت المقادير ان تكون بهذه المأثرة عدة فتايش واسعة تشمل بلادا عديدة ومفتشوها ونظارها متصلون بمنافسي وبموظفى مائته اتصالا وثيقا كان له أيد الأثر في التأثير على حرية الناخبين ذلك لأن مفتشى الدوائر لم من الحلول والطلول ما يجعل إرادة الناخبين أمامهم مفقودة خصوصا وأن المفتشين كانوا يحددون الناخبين بالطرد من الأرض وأخذ المحاسلات والموائى إذا لم يتصرفوا منافسي إطاعة لأمرهم وكان من أشد الفتايش تحمسا لمنافسي تنشيت صبيح ملك ورة سمو الأمير على إبطه فقد حدد مفتش تنشيت صبيح الناخبين تهديدا شديدا لصالح منافسي لدرجة أن قال منافسي كتيبة لهذا التهديد في دائري الصدوة ثمرة ٦ والوفاقوة ثمرة ٦ المبروتين ١٤٤٠ صوتا ولم أقل إلا ٣٥ صوتا فقط . وسنتين عند الكلام من هاتين الدائرتين بلاد تنشيت صبيح الباطلة فيهما كما صدين العوامل الأخرى التي أثرت في رأى الناخبين في باقي بلاد هاتين الدائرتين .

ويلاحظ أيضا أن تنشيت الوادى التابع لوزارة الأوقاف والذي تلقى موظفوه الأوامر من رؤسائهم بالوزارة صريحة لمؤنة منافسي بكل قواهم . وقد أثر ذلك في حرية الناخبين تأثيرا شديدا في الدوائر البرية : البليسة ثمرة ١٩ والليل الكبير ثمرة ٢١ والقصاصين الجبلية ثمرة ٢٦ والقصاصين القديمة ثمرة ٢٧ وكلها تابعة لتنشيت الوادى ويستأجر ناخبوها جميعا أطيان التنشيت ويرتفعون من أعمالهم فيه بين موظف ومستأجر فأكبر الناخبون إكراهها على انتخاب منافسي . ولعل الأرقام في هذه الدوائر هي أنصع بيان يظهر كيف كانت هذه الأوامر ذات أثر ضال في محاربة ومعاونة منافسي فقد نال في هذه الدوائر البرية الأربعة التابعة لتنشيت الوادى ١٥٨٧ صوتا ولم أقل إلا ٣٣٧ صوتا مع ملاحظة أن جميع البلاد التابعة لتنشيت صبيح وتنشيت الوادى كانت من أشد البلاد تأييدا لمرح الوفدى في جميع أدوار الانتخاب السابقة .

وكان من أدنى الأسلحة التي استعملت في إكراه الناخبين إما التصويت في جانب منافسي أو إبعاد الناخبين عن التصويت في جانبى حتى عصبات الإشتياق والمتناخبين بالعمى أمام قرار البطلان في معظم الدوائر القرية يوم الانتخاب . وكانت هذه المعصبات تجرع من منافسي وأتباعه قبل الانتخاب

والشيخ عبد المزيد عبد الحميد وعبد المزيد زقندي وعلان شيخ عزبة يونس مبروك وعبد الحميد افتدى عبد المزيد شيخ عزبة عبد الحميد مبروك والشيخ عليه أبو طالب شيخ عزبة أبو طالب محمود وجميعها تابعة لحاجبة العمودية كما يشهد عليها كثيرون غيرهم .

وقد بلغت نيابة مهيا بهذه الواقع يبلغ هدم من الشيخ عبد الطيف عبد الحميد شيخ قبيلة الهنادي تناول جميع هذه الواقع ولا زال قيد التحقيق تحت نمرة ٩٨١ سنة ١٩٣٩ . وقد أدنى العمدة ورجاله على النحو السابق إلى التأثير الشديد في رأى الناخبين وعشيرة أن يتأهل الكثيرون منهم أدنى مما هدم به العمدة ورجاله مما أقعد الناخبين حريتهم في التصويت وأقعد كقلب العمدة ورجاله مما أقعد الناخبين حريتهم في التصويت وأقعد لانتخاب السرية التي كلفها القانون ولولا هذه الوسائل ما كان مناصي قد حصل على ما حصل من أصوات في هذه الدائرة الفرعية ولكن أكرهية الناخبين الذين صوتوا لصالح مناصي قد صوتوا لصالح فضل عن أن عددا كبيرا جدا من الناخبين في هذه الدائرة من العمودية والبلاد الأخرى أغروا الانصراف وصمم التصويت وعدمه يروى على ٥٠٠ ناضب تحت عوامل هذا التهديد ولولاه لما انصرفوا ولصوتوا في جاني وما ساعد على انصرافهم هذا مطاردة عصاة التهديد السابق ذكره لأهل الحفايا الذين كانوا يفرغون منهم شدة تمسكهم بهذا الولد وتأييدهم لرعشه .

٢ - دائرة المدوة الفرعية نمرة ٥

هذه الدائرة تتكون من قرية المدوة وقرية المسلبة وقرية صبيح وقد وقع فيها إكراه شديد من مفتش تفتيش صبيح فريد افتدى الجلسي على الناخبين أقدمهم حريتهم في التصويت لأن بدنى المدوة وصبيح تدخل في أطياف التفتيش وليس بهما من المسلاك إلا عدد ضئيل جدا وأما باقي الأقاليم وكلهم . ساجرون في التفتيش أو يستعوفون في تلمية وقد استعان مناصي بمفتش الدائرة المذكور الذي حصد جميع الناخبين في بدنى المدوة وصبيح وأمرهم بإقتاب مناصي شفاها وإلا طردوا من أطياف التفتيش وحرموا من الاستيلاء على حاصلات الشوعية التي تضمنت باستماتة المفتش على الناخبين جميع موظفي التفتيش وعمدنى المدوة وصبيح لأشبه في حكم الموظفين بالتفتيش حيث يستأجران أطرافا من التفتيش بقيمة منخفضة جدا لتأثير الأشتال والعمدات التي تكلفها بها للدائرة . وقد عمد رجال التفتيش . جميعا بما فيهم عمداء المدوة وصبيح وعلى رأس الجميع مفتش الدائرة إلى اتخاذ كل وسائل الإكراه والتهديد في التأثير على الناخبين خدمة لمناصي . وقد جلس المفتش وموظفو التفتيش جميعا يوم الانتخاب أمام مقر اللجنة وصاروا يأمرون الناخبين بإقتاب مناصي شفاها وبصوت مسموح ولا حل عليهم غضب المفتش مكان الناخبين يصدون لأمره ولا حول لهم ولا قوة إلا مفتش الدائرة لا يفرق أمام أمره ذمة أو حميا ولا يمتدأ بالحيوت والأجريت وعلوالة الناخبين ضلع أمام جيروك وأمام بلطه صعدوا لأمره وعاقبو محارهم وأقتروا مناصي شفاها وبصوت مسموح بالإجماع حوالة على مورد رؤسهم مما أقعد الناخبين حريتهم في التصويت ولولا ما وقع من إرهاب وتهديد على الناخبين لكافوا صوتوا لصالح فضل عن ذلك فقد قد الانتخاب السرية التي كلفها القانون وكل هذا مبطل لمسلية الانتخاب في هذه الدائرة .

في جميع بلاد الدائرة مهتدة الناخبين وتلقى الرعب في قلوبهم وقد بلغ الأمر بهذه المصائب يوم الانتخاب إن أحد الاعتداء على الناخبين في دائرة عمريط نمرة ٢٤ وعلى باقي قرية الملوية التابعة الدائرة حصدت الحيا نمرة ٢٨ وقد بلغت ابتداء من هذه الواقع وحلوا فيها التحقيق الآن واستمر عن نمرة بعد . تتجسس . ولكنني أريد حذرن المشتين من أنواع الاعتداء القطع على سويل المثال فقط .

وفيما يلي بيان بأوجه الظلم في كل دائرة فرعية من الدوائر التي وقع فيها لانتخاب باطلا وعالما القانون :

١ - دائرة العمودية الفرعية نمرة ٤

منذ إعلان ترشيح مناصي أخذ عمدة العمودية الشيخ متولى عوض وابن عمه شيخ الخفراء إبراهيم حلال وشقيقه الأستاذ مندور افتدى حلال الحيا وعوض متولى ابن العمدة وباقي أفراد عائلة العمدة يشترن الدعاية لصالح مناصي وقد تجاوزوا كل حد في أساليب هذه الدعاية واستأنوا على الناخبين بسلطة العمودية في مااتهم وأخذوا يهدونهم ويتردونهم ورسائل التهديد والإرهاب كي يقتضوا مناصي وأشهرها في وجه الناخبين ملاحا دونها يقولهم لم علنا إن من يخالف أمر العمدة ويخشي دون مناصي لايد من أن يطش به لعمدة ورجاله من مشايخ وخفراء ويبدون عليه أجور الخفر ويحرمون هـ محاضر محالقات رى البرسم ودودة التطن إلى غير ذلك من شتى أنواع التهديد ورسائل التي أثرت على حرية الناخبين وكان هذا التهديد والإرهاب شديدا جدا على أهالي بلدة العمودية وعزبها حتى إن العمدة لم يكف هو ورجاله بـ فقتنا بل كانوا يقولون للناخبين إن العمدة سيكون عضوا في بلدينا لانتخاب ويشرف على التصويت حتى إننا نئين أن أحدا عصى أمره ولم يلحق تهديده انتقم منه على النحو الذي فصلناه وقد دخل العمدة فضلا عضوا في لجنة الانتخاب من قبل مناصي لهذا الغرض وقد لفة الانتخاب بالذات أرسل العمدة إلى عمه إبراهيم حلال شيخ الخفراء إلى العزب والكفور التابعة للبلدة العمودية وطلب إلى مشايخ هذه العزب والكفور أن يـ بكفوا الناخبين بالحضور يوم الانتخاب ويغذوا أمر العمدة بالتصويت لصالح مناصي شفاها وأن من يخالف ذلك سيقى جزاء من العمدة قاتل بعض المشايخ للامر ومروا على الناخبين مع شيخ الخفراء وهدوهم لانتخاب مناصي .

وفي يوم الانتخاب تكونت عصاية من شيخ الخفراء وأخيه مندور افتدى حلال وابن العمدة وباقي الخفراء وأقارب العمدة منهم كثيرون الأشقاء ومشايخين ويهدم عصى فليظة وحشدوا جموعهم أمام قاعة الانتخاب وعلى مقربة منها وصاروا يهدون الناخبين ويكرهونهم لانتخاب مناصي ويمدون عن الناخبين الذين لم يدعوا لتهديدهم وقد اعتدوا صلا على كثيرين نذكرهم على سويل مثال : عبد الجواد عبد السلام عبد الطيف من عزبة عبد الحميد مبروك تيم العمودية وعبد إبراهيم عوض وأسماعيل على البلح من عزبة يونس مبروك ومحمد رحم عبد الحميد من عزبة عبد الحميد مبروك تيم العمودية ويشهد على جميع هذه الواقع كثيرون نذكر منهم على سويل المثال فقط : الشيخ سيب الصر عبد الحميد والشيخ عبد الطيف عبد الحميد شيخ قبيلة الهنادي

وفي يوم الانتخاب وقبض العملة وعنه وابن أخيه الأستاذ تضي المسلي
وربى عائلة المسلي أمام قاعة الانتخاب وفي الخيمة التي أعدها جلوس
الناخبين صاوها يتحدون الناخبين ويضطرون على حرثهم أمام قاعة الانتخاب
وفي الخيمة .

وقد أدى ذلك إلى أن أكره جميع الناخبين على التصويت فشفاه
وبصوت مسموع لصالح منفي مما أقد الانتخاب السرية التي كلفها
القانون وأقد الناخبين حرثهم وقد استعملوا هذه الوسائل غير المشروعة
مع الناخبين القادمين من البلاد الأخرى للتصويت في دائرة الفواصة أما
بخصوص ناخبي قرية الزرمون التابعة لدائرة الفواصة فهذه البلدة والزرزومون
تقع ضمن أحيان قنيتش صحيح وقد بلغا معنشي المذكور إلى الوسائل
التي استعملها في بدنى العلوة وصحيح وقد فصلناها بخصوص دائرة العلوة
الفرعية نرى وهذه الوسائل التي استعملها معنشي دائرة صحيح بالنسبة لناخبي
بدنى العلوة وصحيح واكرهم على اقتحاب منافي هي بدلتها التي بلغا اليه
المعنشي المذكور تهديد الناخبين بقرية الزرمون وكلهم من مستأجري
التعشيش أو من يشتغلون فيه تلبية فهدم المعنشي ورياه بالظرم من أرض
التعشيش وحرهم من حاصلاتهم الشيء إلى أن بلغوا لأمره ويخبروا
منافي ولكن يتم ما أراد المعنشي من ضغط وإكراه على حرية الناخبين أحد
بعض رجال قنيتش وذكرهم بزيادة زراعة قنيتش بالزرزومون ومعاون
المطوعة التابعة لقنيتش ومعلمو الزرمون الذي يتأجير أراض من قنيتش
بقيدة مخصصة حدا بغير الخدمات التي يولها ليناخبي وهو يعتبر من موظفي
القنيتش لأنه لا يملك شيئا وبذاته كلها شملت فأحصرها هؤلاء جميعا ومعهم
الخبراء الطاميون وخفر قنيتش المحصوليين الذين يوم الانتخاب إن
قرية الفواصة حيث مقر اللجنة الفرعية وصاروا يشدون طيهم ويعددونهم
تنبيها لأمر المعنشي كيتحيوا منافي شفهافلا صلا صدع الناخبين للأمر
واختبوا منافي شفاها وبالإجماع وبصوت مسموع خشية صياح زرعهم
وذلك يبطل لانتخاب لانه أقد الناخبين حرية التصويت وأقد الانتخاب
السرية التي كلفها القانون .

أما بخصوص ناخبي قرية حوض نجيح التابعة لدائرة الفواصة الفرعية .
فقد هددت حوض نجيح ناخبي بدته بكل أنواع التهديد والإكراه ك
يتخبروا منافي واستعان في ذلك بالمشايخ والخبراء ولم تركهم فرصة إلا
وشروا بالإرهاب في قلوب الناخبين لأن خمسة حوض نجيح من دستور
ويت إلى منافي بصلة العصبية فكان هو ومشايخ بدته يتهرلون الناخبين
ويخدونهم علنا كيتخبروا منافي والا بطش بهم الممثلة ورياه طلت
شديدا في زيادة أجور الخفر وتحرير حاضرات الخراف والموعة وكان
المددة وأحواله يتحدون الناخبين قويلم : من الممثلة سيكون ضوا في بلد
الانتخاب ومن لا ينصحب منافي شفا في سيق عليه تعذيب ألوانا وأشكلا
من الممثلة ورياه وذلك أكره الناخبين تحت تأثير وسائل الإرهاب المذكورة
على اقتحاب منافي شفاها وبصوت مسموع ولولا ما وقع من إكراه لكانت
أكثريه الناخبين صوت لصالحا وقرى ذلك فقد تجملت كل هذه التصرفات
والوسائل غير المشروعة التي نسطها في دائرة الفواصة فآثرت على رأى الناخبين

وقد تأثر الناخبون في بلدة المسلية المكلفة لهذه الدائرة الفرعية من تهديد
معنشي دائرة صحيح علنا الناخبين من بدنى العلوة وصحيح هو ورياه وزاد
أثر ذلك التهديد بما وقع على أمالي بلدة المسلية مباشرة من تأثير خمسة
المسلية ومشايخها على الناخبين وتهديدهم إياهم لانتخاب منافي وذلك لأن
أحد أفراد الأسرة المسلية وهو حضرة زكي أفندي المسلي مدير التلمجلس
بمدينة المنيا متزوج بنت أخ منافي وزكي أفندي المسلي تربطه بصلة
الأسلية وأعيانها ومشايخها صلة قرابة وعصبية متينة فآثر خمسة المسلية
وذلك من مشايخ وخفره بهذه الوسائل وصاروا يهددون الناخبين بشئ
وسائل الإرهاب والتهديد من زيادة أجور الخفر وإرهاق وتحرير حاضرات
مخالفت رأى البرسم وبدوة القطن لكل من لم يذهب لأمرهم .

وقد نجح هذا وذلك مع إرهاب معنشي التابعة ورياه فأقد الناخبين
حرثهم بشكل فاصح يسبق له مثل ولا أدل على ذلك من أن منافي نال
٩٥٣ صوتا في هذه الدائرة وثلاث ١٦ صوتا فقط مع ملاحظة أن هذا الدائرة
الفرعية بالذات كانت من جميع أقدارات الانتخابات تصوت بالإجماع لصالح
مرض الوغد — ولولا هذه الوسائل التي استعملها المعنشي ورياه وخمسة
المسلية ورياه لما حصل منافي على هذه الأكتريه ولكانت أغلب
الناخبين قد صوتوا لصالحا ويشهد على هذه الوقائع جميعا كتبرون نذكر
منهم : الشيخ علي عبد احد ميسوى بيشة فابد مر كرهيا والشيخ إبراهيم
خلال التاجر بهيا وفواد أفندي صالح من ذوى الأملاك بهيا والشيخ
عبد القادر سالم السوسى من مهدي والحاج عبد الحيد والى التاجر بهيا .
وقد زار حضرة الأستاذ إبراهيم بيومى الحاضري في دائرة العلوة الفرعية
المذكورة يوم الانتخاب ورأى بيته موقوف من إكراه على الناخبين فأرسل
برقية إلى حضرة رئيس اللجنة العامة من الزقازيق البلد يشكو فيها تصرفات
معنشي الدائرة ورياه وعنه على حرية الناخبين — وقد سامع هذا الظلم
صورة رسمية من البرقية المذكورة .

وبما تقدم يجبه يتضح جليا أن الانتخاب في هذه الدائرة وقع باطلا
وغالفا للقانون .

٣ - دائرة الفواصة الفرعية مرة ٩

هذه الدائرة تتكون من قرية الفواصة وقرية الزرمون وقرية حوض
نجيح :

أما بخصوص قرية الوالصة فهي مسقط رأس عائلة المسلي أصحاب
منافي لأن حضرة الأستاذ زكي المسلي مدير التلمجلس بالنا متزوج بنت أخ
منافي ولذلك أجمت عائلة المسلي وعلى رأسها خمسة الفواصة الشيخ
عبد إبراهيم عبد المسلي وعنه الشيخ سليم عبد المسلي وابن أخيه الأستاذ
عبد افندي تضي المسلي شقيق زكي أفندي المسلي صهر منافي وباق
أفراد عائلتهم من مشايخ بلدة الفواصة وخفرها وغيرهم على إكراه وسائل
بلدة الفواصة لانتخاب منافي وقد استعملوا لهذا الغرض كل وسائل
الإرهاب والتهديد ولوعيد من زيادة أجور الخفر وتحرير حاضرات ومخالفت
الفرقة لكل شخص يعنى أمرهم ولا يتخصب صهرهم وقد أثر هذا الإرهاب
والتهديد على حرية الناخبين تأجيرا شديدا جعلهم يصوتون لصالح منافي
بالإجماع علنا وبصوت مسموع .

على الناحين من عمدة الشيخ جليل ورجله أن كل ناسي الشيخ جليل صوتوا علنا وشعارها بصوت مسموع الصبح مناسي مما أهدى الناحين حريتهم وأهدى الانقلاب السرية .

وقد استعمل الشيخ حسن موسى عمران هو ووالته والأستاذ عبد الحميد أفتدى عطية قووة وكثيرون غيرهم كل وسائل التهديد للتأثير على الناحين من بلدة الملائكة في الدائرين وقد أدى هذا إلى التأثير حربة كثيرين من الناحين وجعلهم يصوتون لصالح مناسي كما أدى أن كثيرين من الناحين أنزوا تحت عوامل التهديد المختلفة أن ينصرفوا دون إعطاء أصواتهم وهذه الوقائع جميعها يشهد عليها كثيرون ذكر منهم : الأستاذ الشيخ سالم اسماعيل القفاري والشيخ سيد أحمد عطية عضوي اللجنة الداعية وسليمان عبد الأثرم وحسين أفتدى عبدالمعبد والشيخ محمود طلبة السيد .

ويلاحظ فوق ما تقدم أنه قد وجد عدد كبير من الناحين معهم تلكاكر تعطيم حق التصويت في انقلاب الشرح وعندما أ. دوا التصويت أمام مجلس دائرة الملائكة مرة ٩ ودائرة الملائكة مرة ١٠ تبين أن أحدهم أسقطت من كشوف الانتخاب التي تحت يد اللجنة في كل مرة وحرموا من التصويت بمرقة بلحق الانقلاب مع أنه كان يجب أن تطبق عتريات هذه الكشوف المسجلة إبان الانقلاب ما هو وارد بغائر الانقلاب وقد طلت تحقيق هذا الأمر أمام مجلس الملائكة فاضح لما أرتب هؤلاء الناحين مقبدين بغائر الانتخاب حقيقة ولكن آبائهم غير واردة بالكشوفات التي تحت يد بلحق الانقلاب في الدائرتين مرة ٩ ومرة ١٠ الملائكة وسعت لاجتماع هؤلاء الناحين من التصويت بحمة أن أوراق التصويت مسجلة بسند الناحين المقيدين في كشوفات اللجنة .

فإذا لاحظ أن هذا التصويت في كشوفات اللجان ترتيب عليه حرم أكثر من ثلث الناحين في الدائرتين من التصويت فتكون عملية الانقلاب في هاتين الدائرتين باطله من أساسها .

وهذه الوقائع تشهد عليها المصادبات التي للاحيا وزيرو مراجعة كشوف الانقلاب التي سلمت للجان من جداول الانقلاب في كل دائرة فرعية على حدتها من جميع بلاد الملائكة المسجلة لأن المثل والتصويت في قيد الأسماء في كشوفات اللجان تنظف على ما هو طاهر في كل الدوائر الفرعية بقرية وهذا الوجه وسد كاف لإبطال الانقلاب في الدائرة المسجلة .

٥ - دائرة عريرط مرة ٢٤

هذه الدائرة تتكون من عريرط وإليس وشيارية والطانات :

وفي بلدة عريرط كان يسودها جو شديد من الإرهاب لصالح مناسي يرجع سببه إلى أن عمدنا سليمان عطية يمدني أباطه قريب مناسي وقد حل محله شيخ البلد عبد جدر ابراهيم باطه بسفنه نائب عمدة وأحضر بواسطة الأباطنة لأنه ألقه مسخرة في أيديهم ومن استهان بهم بكافة البلدة عتيرا شيخ خفراء بلدة عريرط من بلدة كغرا أباطه مسقط رأس الأباطنة وذلك لتكون السلطة لهم علانية لأن أفراد طلبة يمدني أباطه أفتدى هو شيخ بإحدى العزب - وقد أجمع هؤلاء أسرمهم على محاربة مرضي الوغد للثواب وللشيوخ

بأبوا شديدا كانت نتيجة أن مناسي نال ٤٤٠ صوتا ولم ألي إلا ١٩ صوتا فقط .

وكانت الطية والقوضي سائدين في الانقلاب بهذه الدائرة بشكل واضح مما يثبت معه بطلان الانقلاب .

ويشهد على جميع هذه الوقائع التي أوردناها من بلاد هذه الدائرة القرعية :

(١) الشيخ مهدي حسن حسونة مأذون الشرع بمحضر نجيب وعضو اللجنة الداعية .

(٢) عبد العزيز أفتدى ابراهيم الأعراس لمقم بزمته تبع حوض نجيب .

(٣) الشيخ عتريس سرحان .

(٤) الشيخ عبد المقصود حثان من الفار مركز غزاق بين .

(٥) الشيخ أمين عبد الرزاق بزمته بالقواصة .

(٦) الشيخ ابراهيم خليل بزمته بالقواصة .

(٧) الشيخ عبدالكريم ابراهيم حثان بزمته بالقواصة والشيخ عبد العزيز على معطى من الرززون وكثيرون غيرهم .

٤ - دائرتي الملائكة مرة ٩ ومرة ١٠ العريتين

بالنسبة للدائرتين مرة ٩ والملائكة فقد وقع الانقلاب فيها باطلا من أساسه باطلا جوهريا حيث إن لجنة الانقلاب الداعية تشكلت بتشكيل باطلا قانونا لأنه انتخب لعضوية شخص يدعى عبد يوسف عمدة فوده من أحلى الملائكة من قبل مناسي هذا الشخص غير مبدول الانقلاب أصالة وقد تورى أعمال كاتب سر اللجنة الداعية من يد عملية الانقلاب إلى نهايتها .

ومن الغريب أن اللجنة عملها أن عبد يوسف قد فود هذا الذي انتخب لعضوية وسكرتارية اللجنة غير مبدول الانقلاب أصالة فقد انحلت له عند التصويت اسم شخص آخر يدعى عبد يوسف جد من كفر زيليت متدبل لا يعرف القراءة والكتابة - فنضع أن مخالفة أحكام قانون الانقلاب واضحة وجلية وتكون عملية الانقلاب في هذه الدائرة باطله من أساسها - ويشهد بهذه الوقائع الأستاذ الشيخ سالم اسماعيل القفاري والمجروصوا اللجنة والشيخ سيد أحمد عضو اللجنة أيضا .

ويلاحظ بعد ذلك أن دائرتي الملائكة مرة ٩ ومرة ١٠ يتبعهما قرية الشيخ جليل وقد اتخذه الشيخ خضر جد خضر عمدة الشيخ جليل وشايع طه المذكورين جميع وسائل الإرهاب للتأثير على الناحين ك يشعروا مناسي وتفتيداً لهذا الغرض أحضر العملة والمشايع جميع الناحين بدون تذكر وقصد المسدة الطاهر من ذلك دخول قاعة الانقلاب لتتبرع عنهم وغرضه الحقيقي أن يشهد تصويت الناحين شفاها لصالح مناسي كما أسرمهم هو ورجله . وقد حدث أن أحد الناحين نسي اسم مناسي الذي لقنه له بالصفة قبل الانقلاب ولما مثل عند ما طلب إعطاء صوته عن شخص قال أنا لا أعرف إلا الذي قال لي عنه بالصفة وهو عتو نالساوه وكان نتيجة ذلك التهديد الذي وقع

لأن مناصبهما إبانيلان (الأستاذ فكري إبانيل للزواب عن دائرة أبي حاد - وعبد الحميد بنك سمائل إبانيل للشيخ عن دائرة حينا) مهما كلفهما ذلك من العنت والجور وأخرجوا على القانون بل وارتكبا أشد الجرائم ضد النفس والمال وقد طلق هؤلاء قبل الانقلاب مبدئين الشيخين في حياتهم وفي أموالهم إذا اتفقوا وأعرضوا عن آداب مناصبهم وقالوا لم نستعد لك يوم الانقلاب رجالا يرقون الأرواح ويسفكون السماء ويتهون الأموال إذا فكرتم في عاقلة أوامرنا والواقع أن هذا التهديد صار حقيقة بارزة في يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦ حيث كان انقلاب الزواب عن دائرة أبو حاد حيث أجليت جموع اللصوص والأشقياء تمتد على النابحين لترجمهم على انقلاب الأستاذ فكري إبانيل ولم تستطع قوات البوليس حماية النابحين من اعتداء هؤلاء الأشرار إلا عد أن تستجندت قوات الجيش وحتى هذه القوات أياها الأسر فاضطرت للحماية الأيمرية الدورية على سبيل الإرهاب وقد ضبطت لذلك واقعة التحقيق جاريها الآن وترصد من غير. بعد انتهاء هذه الحالة وصفناها بالإيجاز لكن لتصرف هيئة الجاس الموقرة كيف كان الانقلاب يجري يوم ٧ ماي سنة ١٩٣٦ لجلس الشيخ لدائرة عريط القرية فالتاؤون الذين رأوا الموت بينهم في يوم ٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ في انقلاب الزواب والذين لم ينقطع عنهم التهديد في الفترة الواقعة بين ٢ و ٣ مايو حيث كان الأشقياء يبرون بهم ويعزلون فلم ين يوم ٣ مايو في انقلاب شيوخ والزواب والإعادة سيكون أشد هولاً مما رأين في يوم ٢ مايو بل لم نتعبوا عبد الحميد إبانيل للشيخ وذكرى إبانيل للزواب وتسلت النابحين بعقيدتهم الوعدية طلبوا من الحكومة حمايتهم بزيادة القوات المحافظة ولكن الحكومة تعاطت عن هذا الطلب وأرسلت ضابطاً ومعه ثمانية حساك فقط وقد صرح الضابط أن هذه القوة غير كافية وطلب زيادتها فلم يجب إلى طلبه لأسر بمله حصرة ماورد مركز الزوابين الذي كان يماون الأبنطية جهارا نهارا خصوصاً وأن محمد إبراهيم دود نائب عمدة عريط ومعه شيخ الخفره كانا يفلان النابحين أن الأمور أمره أن يذه على النابحين باقتباب عبد الحميد إبانيل.

وهذا الأسر في أخفاح طلب زيادة القوة لإيجاز إلى تفسير ما ترتب عليه يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦ في انقلاب الشيوخ أن العصابات حضرت لمعركة بصبيها وقضيا وقضيها ولا يتألف أن قلنا أنها كانت تحمل أسلحة خيئة وأن أكثرية هذه العصابات ليست من نخاعي بلاد الدائرة بل جلها من أرباب السواقي والأشقياء من بلاد متعدة .

ولما رأى النابحين ذلك وكان أبو حاد يوم ٣ مايو لا يزال مالا في أذهانهم وفي أجسامهم أكرهت أكثرتهم تحت تأثير هذا الإرهاب والفرق الذي لم يسبق له مثل على الانصراف خوفاً على حياتهم وأموالهم دون تصويت وقد تناول التحقيق الجارى الآن عن حوادث ٣ ماي سنة ١٩٣٦ كل ماحدث يوم ٣ مايو سنة ١٩٣٦ في انقلاب الشيوخ وعند اتقام هذا التحقيق سترشد عن غربة .

ويلاحظ أن أن اعتداء الأشقياء يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦ كان شفيطاً في فوس النابحين لأن مدوا الأشياء كان صلباً وكان من تخلفاء أن توفى القذوة عبد على يوسف يوم ١٧ مايو سنة ١٩٣٦ وكان قد أصيب في هذا الحادث .

ويشهد بذلك كثيرون منهم الشيخ سيد احمد مري عمدة عريط السابق ورئيس جمعية التاؤون بها وعبد الوهاب أفندي السلاوي من كبار اللادك بعريط والمقيم بيند الزوابين وقد غيرت هذه الوسائل المنيعة الشاذة في اتجاه نظر النابحين الذين تملكتهم الشهامة ودخلوا للتصويت أما النابحين الذين لاقدوا بالقرار تحت عوائل الإرهاب فيمايز معدم ٦٦٨ نخاها ولو تحت الانتخابات في جوندى خال من الصف والارهاب لمفسر جمع هؤلاء واتفقوا ولكن ذلك قد أثر نتيجة الانقلاب في المائرة العامة تيرا ظاهرا. ومما قدّم يضيح أن انقلاب هذه المائرة العربية وقع باطلا لأنه كان نتيجة إرهاب وقزح كما أسلفنا .

٦ - دائرة القرنين القرنيتين غرة ١٢ ونمرة ١٣

تتكون هاتان الدائرتان من بلدة القرنين : - وهذه البلدة لها عمدتان لكل قسم عمدة - القسم الأول يطلق عليه قسم الزينين وعمدته الشيخ محمد زيكات والقسم الثاني يطلق عليه قسم الخنايدة وعمدته الشيخ حسن حسين ونظرا لأن الوسائل التي أثرت على رأى النابحين في هاتين الدائرتين واحدة رأينا جمعها معا بعد أن ذكره عمدتا القرنين وشايعها وخفرازها جميع النابحين في دائرتي القرنين غرة ١٢ ونمرة ١٣ بكل وسائل الإكراه والادواب كالتجسوا مافسى وتوعدوهم أن خالفوا ذلك بالانضمام في تحمر محاسر مخالفت الرى والعدوة وزيادة أجور الخفر وتحريز انظارا اشتباه وتشرذ إلى ما غير ذلك من أنواع التهديد .

وكان عمدتا القرنين والمشايع والخفراز لا يألون جهدا في إكراه النابحين على انقلاب مناصب مستعملين حتى وماتل الإرهاب والتهديد فاستجاب النابحين لتهديدهم وخشوا بشلهم فاقفوا على غير رغبتهم وتحت تأثير عوامل الخلفوف وتهديد مناصب لدرجة تقارب الإجماع حيث نال ٦٦٩ صوتا ولم أنل إلا ٣٦ صوتا فقط .

وقد شهد هذه الواقعة الشيخ صادق حمد مسمى والشيخ محمد عبد العزيز والشيخ عبد الله إبراهيم والشيخ عبد الزازق على دباب وكثيرون غيرهم .

كما أن الأستاذ سليمان أحمد الحاي زار القرنين يوم الانقلاب بعد الظهر حوالي الساعة ٥ آيت في مروره من بلاد المائرة العامة فرأى بنفسه عمدة قسم الزينين الشيخ محمد زيكات ومشايع هذا القسم وخفرازه يضغطون على النابحين لصالح مناصب فأرسل برقية لسادة مدير الشرقية من محلة التا الكبير تتضمن تدعى العمدة المذكور والمشايع والخفراز في التأثير على النابحين - وقد استخرجنا صورة رسمية من هذه البرقية ستودع مع هذا الطعن في ملاحظة. وقد شهد مع الأستاذ سليمان أحمد الحاي الواقعة المذكورة التي أرسل فيها البرقية محمد أفندي لطفى السيد عبد المطلب وسائق السيادة التي كانت تقفلهما في بلاد المائرة كما يشهد عليها الشهود الذين أشرنا اليهم وكثيرون غيرهم .

وقد وقع في قسم الجليدية من العمدة والمشايع والخفراز مثل ما وقع في قسم الزينين ولم يتيسر للأستاذ سليمان أحمد الحاي أن يرسل برقية منهم كما فعل بخصوص عمدة قسم الزينين لأنه توجه إلى لجنة قسم الجليدية وهي دائرة

كان عدة الشابات وشائجها وغفرانها، ومعهن بعض أفراد من عائلة منقسي تذكر منهن خيرة أفندي أطله يتهدد الشابين بشي وسائل التهديد والارهاب لانتخاب منقسي وكانوا يتفقون لاختيار منقسي في مقر لجنة الانتخاب علنا وبأسرورتهم بانتخاب منقسي وقد أدى ذلك إلى التأثير على رأي الشابين تأييدا شديدا أقدم حريتهم في التصويت مما جعل منقسي يحصل على ١٧ صوتا مقابل ٤٨ صوتا قويا وكان ينادون هؤلاء "بشخص في الإكراه" الشابين جمع كثير من الأشقياء يحملون العصي ويسبون من أي هذه الدائرة ولولا ما وقع من أروهاب والإكراه على الشابين لنت أكثر الأصوات خصوصا وأن الإكراه كانت مصحوبا بإفهام الأذى لكل ناخب لا يصوت لصالح منقسي في شخصه وفي ماله وكانت رجال الحفظ يهددون الشابين بمحاصر عائلات الري والدعوة بزيادة أجور الخفر إن لم يتخبروا منقسي .

وبلا حظ أن دائرة الانتخاب حرم على غير الشابين في كل دائرة فرعية حضور جمعية الانتخاب أو التمثيل في قاعة الانتخاب وقد كان عدد كبير من أسرة منقسي ومن غير ناخي دثرة التي ذات فرعية عطلين بالشابين في جمعية الانتخاب للتأثير عليهم وتهديدهم لصالح منقسي وقد شارك مع هؤلاء جمع غير من الأشقياء من غير الشابين أيضا وكذلك دخل بعض أفراد أسرة منقسي قاعة الانتخاب لتأثير على الشابين وهم من غير ذوي الدائرة المذكورة والقانون يحرم ذلك .

وكل هذا وفك أقدم اختيرون حريتهم في التصويت وأقصد الانتخاب السرية التي كفلها القانون ويشهد على جميع هذه الوقائع الشيخ مصطفى محمد حمزى والشيخ محمد نجم سمير وآخرون .

وقد ترتب على هذه الوسائل الغير المشروعة أكثر من شيء للشابين أكرهوا على الانصراف دون إعطاء أصواتهم خشية أن يقع عليهم أذى من الأشقياء الذين كانوا يهددون الشابين علنا لانتخاب منقسي بغنى أغلبية الشابين أن تقع عليهم اعتداءات أنا سمعوا أمر المهددين خصوصا وأن الصلة وكثيرين من الأهل كانوا يستندون أمام مقر لجنة الانتخاب وفي قاعة حتى لا يكونوا من الشابين أحد للدخول للتصويت إلا إذا استوفوا أنه سيذن لتهددهم وينتخب منقسي شفها وقد أدى هذا الأمر إلى حرمان أكثرية الشابين من التصويت تحت عوائل الخوف والارهاب السابقة ولو كانت حرية "تصويت" هذه دائرة مكفولة لحصر جميع الشابين وصوتوا لصالح منقسي ولما نال منقسي الأصوات التي نالها بطريق الإكراه ، وكل من تقدم من شأنه أن يعمل عملية الانتخاب في هذه الدائرة باطلا .

تتكون هذه الدائرة من بلدة الأسدية وحدها وقد أثر عمدتها في رأي الشابين تأييدا شديدا ولقد جمع جميع الرسل لانتخاب منقسي لأن لأسره فضلا عن هذا الصلة في تبينه عمدة جارية في بلدة كفر الأعصر حيث توجه

الذين نمرة ١٣ حوالي الساعة ٥ ووجد هناك التهود السابق ذكرهم أمّا ما وقع من عدة قسم الجندية وشائجها وغفرانها من وسائل الإكراه على الشابين لصالح منقسي كما أبلغوه ذلك عن عدة قسم المزيين ورجال من مشايخ وغفرانهم وقد تمهد إرسال رتبة بذلك بكيفية قسم المزيين لأن المسافة بين محطة القل الكبير وهي أقرب محطة إلى بلدة القرن التي ترسل منها البرقية حوالي ١٢ كيلو إلى الأكل في أرض صحراوية وعرة وكالها ومكانت السيارة قد توجهت لإرسال البرقية عن تصرفات عدة ومشايخ وغفران قسم المزيين ولم تعد إلا حوالي الساعة السابعة مساء وكانت عملية الانتخاب في الدائرتين الفرعيتين بالقرن قد انتهت الساعة ٥ مساء والمسافة بين الدائرتين الفرعيتين بالقرن طويلة وجميع هذه الوقائع قد أثرت تأثيرا كبيرا في رأي الشابين وتقدمتهم حريتهم في التصويت كما أقصمت الانتخاب السرية التي كفلها القانون - ولولا وسائل التهديد المذكورة التي وقعت على الشابين من عمدتي ومشايخ وغفران الذين جميعا في الدائرتين لنت أكثرية الأصوات .

وفوق ذلك فقد منع عمدتا القرن وشائجها وغفرانها السواد الأعظم من الشابين من الحضور للتصويت لعلهم أنهم سيؤتون في جاني وذلك لأن المعروف من أهالي القرن شدة تحسبهم بمبدأ الوفاء وتأيدهم لمرشحيه كما تدل على ذلك نتائج الانتخابات السابقة .

وقد كان من أثر تصرف عمدتي القرن ورجالها في تهديد الشابين أنه لم يشترك في التصويت في دائرة القرن نمرة ١٢ إلا ٣٩٨ من الشابين السابق عددهم ١١٠٦ ناخب .

وكذلك لم يشترك في التصويت في الدائرة نمرة ١٣ إلا ٣٠٤ ناخبا من ١٣٠ ناخبا يكون الذين اشتركوا في التصويت في الدائرتين نمرة ١٢ ونمرة ١٣ الفقرين ٧٠٢ ناخبا ومن تخلف عن التصويت في هاتين الدائرتين ١٥٣٤ ناخبا وهذه البيانات لاحتجاج إلى إضمار فهي تفسر نفسها بنفسها فليس هناك معنى مطلقا لأن يختلف أكثر من ثلثي الشابين في بلدة القرن عن التصويت وبها بلتان فرعتان إلا إذا كان خلفهم قد جاء نتيجة مباشرة تدخل عمدتا القرن وشائجها وغفرانها في حرية الشابين وتهديدهم لإلزامهم حتى تمتنع الأكثرية من التصويت كما حصل فعلا .

ولو كانت الانتخابات في هاتين الدائرتين سارت سيرا طبيعيا وطبقا القانون واحترمت حرية الشابين لحضروا جميعا وصوتوا في جاني لأن القرن وتدينه جمعية تؤيد مرشحي الوفاء في كل أدوار الانتخابات السابقة بكتابتها وحزبيتها .

وفوق ذلك فالأصوات التي نالها منقسي نتيجة هذا التهديد السابق ذكره كانت أكثريتها تكون في جاني لو كان الانتخاب سار سيرا طبيعيا وطبقا أحكام القانون وعلى هذا الأساس يتضح أن عملية التصويت في دائرتي القرن الفرعيتين كانت عملية تصويت فيها القوضي ويسود فيها الإكراه مما يجعل الانتخاب في الدائرتين باطلا وكذلك يؤثر بطبيعة الحال في نتيجة الانتخاب المدة وفي الأرقام التي وضعاها الدليل الساطع والبرهان المتألم على باعها ما قلنا .

قبل الانقلاب بيومين كهيئة قريه ثالث الدعوتون حضرة عبد افندي ابراهيم الأصغر بخاصه لعضوية مجلس النواب في اغتياب ٢ مايو سنة ١٩٣٦ ولما جاءت مناسه انتخاب الشيخ أعلن عمدة الأسدية عى رأيه بأن يذهب عى يده ويسحبها على انتخاب منافى لأن حالته لم عليه مجال لاخصى فى شأن صيته عمدة . ويشهد على صحة هذه الواقعة حضرة نائب الدعوتون عبد افندي ابراهيم الأصغر قريه عمدة الأسدية وحضرة الأستاذ الشيخ عبد خاطر الحامى الشرقى بهنيا . وهذه الواقعة كانت قد صدرت من عمدة الأسدية فى منزل حضرة عبد افندي ابراهيم الأصغر أمام عدد كبير مره سابقه على ذلك أى يوم ٣ مايو سنة ١٩٣٦ ساء وكان عمدة الأسدية قد توبه عقب ظهور نتيجه الانتخاب فى دائرة الدعوتون لثبته قريه وصدرت منه هذه الواقعة أولا وكروها فى الزياره الثانيه .

وقد رواها حضرة نائب الدعوتون عبد افندي ابراهيم الأصغر فى منزله أمام جمع كبير يوم ٢ مايو سنة ١٩٣٦ ساء للأستاذ سليمان افندي أحمد الحامى وأخيه السيد افندي أحمد كما رواها فى المرة الثانيه أيضا فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٦ بحضور كثيرين من أهل دائرة الدعوتون ولذلك كانت نتيجه التصويت فى هذه الدائرة أن نال منافى ٤١٨ صوتا وتكت ٣٥٥ صوتا ، وكان العمدة قد شد على الحارين بأن من يريد انتخاب مرشح الفرد دغامة أمر العمدة فى ذلك بالأمر به ألا يحضر للتصويت وإلا انتقم منه أشد انتقام وكانت نتيجه هذا التهديد أن حضر للتصويت ٤٥٥ ناعيا وثالث منافى ٤١٨ صوتا ، بينما مجموع الناخبين فى هذه الدائرة ١١٩٠ ناعيا فيكون من تخلف ٧٣٥ ناعيا أى ما يقارب ثلثى الناخبين ولا يمكن تخيل ذلك إلا كتبعية مباشرة لما وقع على الناخبين من تهديد بمفره العمدة وأصأره .

ولو كانت الأمور تسير سيرا طبيعا والانتخاب بهذه الدائرة لما كانت النتيجه كما قدما ولا كان هناك على مطلقا تخيب أكثر من عثى الناخبين . وبما أن هذا الذى حصل به نتيجه مباشرة لتهديد الناخبين وتويعهم بالأذى فيكون الانتخاب فى هذه الدائرة قد وقع باطلا ، ولو لم يحدث ما حدث من أكره لثت أكثرية الأصوات وهذا يؤثر فى نتيجه الانتخاب العامة بلا ريب .

٩ - دائرة القطارية القرية ثوره ٣٣

هذه الدائرة تتكون من قرية القطارية وقرية طبع وقد أثر عمدتا القطارية وطبع على رأى الناخبين تأثيرا شديدا لصالح منافى واشتركت معهما فى ذلك الشايع والخفراء فاستغل هؤلاء جميعا سلطة وتوقيعهم وأكرهوا الناخبين على انتخاب منافى ومسا من لم يذعن لأوامرهم من المحذور للتصويت وسأدهم فى تهديد الناخبين وإبراهيم جمع كبير من أسرة منافى حيث حضر إلى القطارية يوم الانتخاب السيد أحمد أباطه افندي وكل مصداق الأملاك وعبد العظيم افندي أباطه مفتش المالية وعبد الله فكرى أباطه مدير شركات بنك مصر وغيرهم واشتركوا مع رجال الحفظ المحليين فى تهديد الناخبين بشتى وسائل التهديد المصحوب بوعد أو وعيد فالوعد من رجال الأباطيه الموظفين الذين استشهدوا بموجهم أمام مقر بلديه الانتخاب وكانوا يسيرون قاعة الانتخاب وكروا كل الوقت فى التأثير على الناخبين لصالح فريقهم منافى وأصعين الناخبين بإفلاق الرزق عليهم فى مصيلة

الأملاك وفى الجمعية الزراعية من تعيين موظفين وما إلى غير ذلك من وظائف بنك مصر وقد أشرنا إلى ذلك بتوسع فى التهييد الذى قدما به هذا الطعن وأما الورد نافع الأذى بالناخبين القريب يخالفون أمرهم ولا يتخونون منافى وقد عاونهم فى هذا التهديد جمع كثير من الأكتفاء الغير ناعجين فى هذه الدائرة المذكورة .

وكانت نتيجه هذا التهديد أن حضر من مجموع هذه الدائرة البالغ عدد ناعبها ١٢٢٨ ناعيا حضر منهم ٥٠٣ فقط وتختلف ٧٢٥ ناعيا ونتيجه تخلف هؤلاء عوامل التهديد والإرهاب التى أشرنا إليها .

وكانت نتيجه هذا الإرهاب أن تأثرت أغلبية الناخبين الذين اشتركوا فى التصويت واضموا مكرهين إلى جانب منافى حيث نال ٣٨٢ صوتا وتكت ١٢٠ صوتا ولو كان الانتخاب فى هذه الدائرة يسير سيرا قانونيا لمحضر جميع الناخبين وصوتوا لصالحى وما كان منافى حصل على شىء يذكر من الأصوات .

ويضاف إلى ما تقدم أن التصويت حصل فى فوضى لا نظير لما حيث كان الناخبون يدخلون زرافات ويصوتون شفاها وبصوت سموع لمن فى خارج قاعة الانتخاب وهذا يبطل فى هذه الدائرة .

ويشهد على صحة الوقائع المذكورة الشيخ محمد عبد صالح والشيخ محمد حسين عبدالرزق من القطارية وغيرهم كثيرين .

١٠ - دائرة المناسية ثوره ١٩ ودائرة النل الكبير ثوره ٢١ ودائرة القصاصين الجبلية ثوره ٢٢ ودائرة القصاصين ثوره ٢٧

هذه الدوائر الأربع وقعت فيها حوادث تهديد وإكره على الناخبين فيها من نوع واحد لأنها جميعا تدخل فى تخشيش الوادى التابع لوزاره الأوقاف وقد سعى منافى معيا متواصل حتى تحصل على أوامر من رؤساء التفشيش المباشرين ورؤساء أهل منهم فى الوزارة وكل هذه الأوامر صريحة فى انتخاب منافى .

ولا يخفى أن جميع الناخبين فى هذه الدوائر الأربع القرية خاضعين لإرادة موظفى التفشيش وهم أداة طيعة هؤلاء الموظفين يتفقدون أوامرهم على طول الخط من غير مناقشه مما كانت هذه الأوامر مخالفة لتعليم الناخبين وعقيدتهم لأن هؤلاء الناخبين جميعا يرتبون من ألبان التفشيش إما بطريق الاستكبار أو الخفارة وسائر الوعائات التى تستعملها مصالح التفشيش وهى كثيره جدا تشغل عددا كبيرا من أحوال هذه الدوائر الأربع وحرس الناخبين على أرفاقهم جعلهم يرضون لأوامر موظفى التفشيش ويتخونون منافى لدرجة تقارب الإجماع لأن أوامر موظفى التفشيش كانت تحمل فى طياتها تهديدا كبيرا ووعيدا شديدا وقد انضم لرجال التفشيش فى تهديمهم ووعيدهم عنصر آخر ألا وهو عمد البسيه والنسل الكبير والقصاصين القديمة والقصاصين الجبلية والنمسة القديمة والخمسة الجبلية فقد تصافر هؤلاء العمدة جميعا وعاونوا منافى معاونة فعالة قوامها تهديد الناخبين بشتى وسائل التهديد والإرهاب من زيفه أجور الفقر ونحوه حاضر الحالفات المتنوعة من ردى الرسم والبلودة وغير ذلك لكل ناعب بعضى أمر هؤلاء العمدة ولا يخفى منافى . وقد جمعت هذه المناهى فى هذه الدوائر الأربع فكان الناخبون

في حالة إرهاب شديد ونجت شي ردى الاضطهاد وقد أدى ذلك إلى إرغام
الناخبين على التصويت في جانب مناسي والأرقام أسطع دليل على ذلك
فقد نال مناسي في هذه الدوائر الأربع ١٥٨٧ صوتاً وقت ٣٣٧ صوتاً مع
أن هذه البلاد جميعها شديدة انتمسك بتأييد مرشح الرند في جميع أدوار
الانتخابات السابقة ، ولولا ما حصل من إكراه وضغط شديد على الناخبين
لكانت الأغلبية في جاني ولائهم في نتيجة الانتخابات العامة .

ويشهد على جميع هذه الوقائع الشيخ عبد الله صقر والحاج سلم أحد
من التل الكبير والشيخ عبد قاسم من الضاهرة والشيخ مصطفى حفي
من العباسية وعبد العزيز أفندي عباس من العباسية وطوبه أفندي عبد مصطفى
ناظر مدرسة القصاصين القديمة وكثيرون غيرهم وعلى أساس ما تقدم تكون
عملات الانتخاب في هذه الدوائر الأربع القرية قد وقعت باطلاً حيث
قد شابه الإكراه الشديد .

١١ - دائرة العواجبة القرية نمرة ١٧

وقع في هذه الدائرة كثير من الإكراه والتهديد على الناخبين قام به العمدة
جيد زكي أفندي المسلمي مدير التام بالنسبة وصهر مناسي وباب العمدة
أحاج مهدي إبراهيم ابن أخت العمدة وشيخ عزبة إبراهيم بك عبد الرحمن
العمدة الدعو عبد إبراهيم عبد الرحمن وهو ابن العمدة وباب أفراد عائلة
العمدة وهم كثير وقد هددوا الناخبين بكل رسائل التهديد اذعانهم على انتخاب
صهر مناسي وكانوا يترصدون من يتألف أصحهم بالانتماء في زيادة أجور
اشهر ومحاضري والدعوة وقد فعلوا يوم الانتخاب أمام قاعة
الانتخاب مهددين الناخبين كي يعلمهم وبغزهم على انتخاب مناسي وكان
البعض منهم يخف بمخاوف شاك قاعة الانتخاب المفتوح ليسمع الأصوات
الشعوية وكانوا يطردون الناخبين الذين لم يرضوا بتأييدهم وليس أدل على
ذلك من الأرقام فإن عدد مناسي هذه الدائرة مع ١٢٦٨ ناخباً وهي مكونة
من خمسة بلاد وهي عدد الذين اشتركوا في الانتخابات ٥٠٤ ناخباً فكان عدد
من تخلف ٧٦٤ ناخباً طرد أغلبهم بواسطة هؤلاء المهتهين لما أقبلوا أنهم
سيصوتون في حاي ولا يحضر لهم عدد ناخب هذه العواجبة نامت يبلغ
٦٠٩ ناخباً ولم يحضر من هؤلاء الناخبين للتصويت ٦٠ نحو الثلث وهذا
غرب جداً إذا لوحد أن مقر القبة في مدينتهم ولكن السبب الأساسي في ذلك
هو الإكراه الشديد الذي وقع على الناخبين من قبل العمدة وأقاربه بمخبرين
البعض مما أصغر أعمدة الناخبين إلى ترك حمية الانتخاب عند معارضة
المهتهين لهم . ويؤكد ما تقدم أن عمدة العواجبة مع مرصه وكبرسته كان
يؤثر على الناخبين بقدر طائفته وقد حاس فاعلة الانتخاب هذا مرض جدارك
حضرة رئيس الجهة الأمر عند مآره يحس الظفر في الناخبين فأخرجهم من
قاعة الانتخاب .

وفوق ما تقدم فقد اشترك إبراهيم حريه أفندي وميسد الحفيظ إبراهيم
شلي أفندي وعبد الحافظ عبد الرحمن أفندي المدرسين بمدرسة العواجبة
في تهديد الناخبين لصالح مناسي وهذه الوقائع جميعها يشهد عليها كثيرون
نذكر منهم : (١) الشيخ عبد سالم ، (٢) الشيخ عبد الحليم محمد حمري ،
(٣) عبد الطيف أفندي السيد سالم ، (٤) محمد السيد سالم .
ومن بين هؤلاء الشهود أعضاء الجهة الدائمة وهم الشيخ سيد سالم ومحمد أفندي
سيد سالم والشيخ عبد الجليل إبراهيم .

فيكون الانتخاب في هذه الدائرة وقع مخالفاً للقانون لأن الناخبين قد
تقدموا بحريتهم في التصويت كما فقد الانتخاب السرية التي كفلها القانون
ولم يتم الانتخاب بالطريقة القانونية لما تخلف أحد من الناخبين ولكانت
الأغلبية الساحقة في جاني .

١٢

وفوق ما تقدم من مخالفات صارخة وإكراه جريء نال مناسي قد عمد
إلى إبعاد المناهض ونشر الرذيلة بحجة من طريق الرشوة ليعطي الخامسة
الرفدية المناهضة في صدور الناخبين وقد تسربت آلاف الجنيات إلى أيدي
كثيرين من الناخبين ووقته الرشوة في الدائرة عن طريق مناسي لاكتسل
تحت حصر وتكتي إن نذكر جانيها هنا . فقد صرح ناخبون كثيرون من
بلدة الأسدية أنهم قبضوا من أنصار مزاحي وكان ذلك التصريح على سمع
من الأستاذ سليمان أفندي أحمد والشيخ سيد أحمد سري وأحمد أفندي الهادي
والحاج عبد نجم السلة في مساء ٥ سبتمبر ١٩٣٦ حيث توجهوا لزيارة
الأستاذية وعند دخولهم أول عزبة بها وجدوا أنصار مناسي وعلى رأسهم
الأستاذ مندور حلال المحامي يداؤن الزيارة بهذه العزبة . فوجهوا إلى
بلدة الأسدية وعند عودتهم أرادوا زيارة العزبة لأول فاجتمع بهم عدد
كثير من أهالي هذه العزبة وصارحهم أنهم قبضوا من أنصار مناسي
وكذلك جاءت أخبارا أخرى تترى في جميع بلاد الدائرة فينبأ كان الأستاذ
سليمان أحمد أفندي وجد حليل عتيق والشيخ سيد أحمد سري والأستاذ
برونز برونز رورون بعض أهل الدائرة فيقول الانتخاب صريحاً صريحاً
بعض الناخبين في التل الكبير أن الأموال تفتت إليهم من طريق مناسي .
وقد سمع كثيرون عن كانوا يرقون عملية الانتخاب ويغرون على الدوائر
القرية يوم الانتخاب بعض الناخبين يتخفون بحياة أوليهم وبأسيرات
التي أعطاهم من مناسي تنظيم وكما وردت مناف بحياة أوليهم وبأسيرات
مناسي وبذلك بله إبعاد الناخبين دراسة يعتقد مناسي وأقاربه أن هذا أصبح
شروطاً وحاشاً أنه لا يكون هذا ففسي لم يكسب الأصوات التي نالها
إلا من طريق غير شرعي لا نقبل أناس تجر به ولو لم يلبها مناسي
إلى هذه الأسلحة الدنية لكنت النتيجة الخسيسة التي قد نال أصل عوامل
الإكراه وعموم الرشوة إلى غيوس الناخبين .

لهذا :

إلى أتيس قول هذا الطعن وعلان انتخاب عبد الحليم عبد اسماعيل
أبنة عم دائرة هيا نمرة ٢٠ بجمرية الشرقية لجلس الشيخ لدى أعطت
نتيجته يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ومستند لإثبات جميع الوقائع المذكورة بهذا
الطعن ولتمسك الشكر ما

الطاعن

أحمد سليمان عني

محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية

محضر تصديق نمرة ٩١٤ سنة ١٩٣٦

إليه في يوم الأربعاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ - ٢٩ محضر سنة ١٣٥٥ أممي
أنا عبد مصطفى السيد كاتب المحكمة .

حضر بقلم المحضر حضرة الشيخ أحمد سليمان عني الطاعن المرفوع لي
تخصيصاً ووقع بمضامه في هذا الطعن وبمقتضى تصديق وبذا أتم التصديق ما

كاتب المحكمة

عبد مصطفى السيد

جلسة يوم الأربعاء ٣ صفر سنة ١٣٥٦
(١٤ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والتجارة

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الصحة العمومية لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية لأعمال مقاومة حي اللاريا

(التمتع حضرة فنيح الحزم أعزكم المجلس بك)

أحال المجلس على لجنة المالية في جلسة هذا المساء (١٤ أبريل سنة ١٩٣٧) مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "ديوان الصوم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" لأعمال مقاومة حي اللاريا - على أن تنظره اللجنة بصفة مستعجلة .

فاجتمعت اللجنة في هذا المساء ونظرت في مشروع القانون السالف الذكر وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء تبين أن حي اللاريا انتشرت بشكل وبائي في جهات عديدة من القطر المصري وبخاصة في الجزء الشمالي من الوجه البحري وأن وزارة الصحة العمومية قامت بتجهيز حملة قوية لمقاومة هذا الوباء بصفة مستعجلة وأعدت سبع عشرة وحدة موقفة بخلاف الوحدات الثابتة التي شرع قسم اللاريا في إنشائها وأن الحاجة لا تزال مع ذلك ماسة إلى زيادة عدد هذه الوحدات الموقفة واستكمال عدد الوحدات المستديرة واقترحت وزارة الصحة العمومية فتح هذا الاعتماد الإضافي للصرف منه على أعمال مقاومة اللاريا وما يتبعها من شراء أدوات المقاومة ومعدات للعلاج والوقاية من هذا المرض .

وقد رأت اللجنة للأسباب المتقدمة - الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب وترى أن المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرفقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب .

رئيس اللجنة
محمد محمود حليل

السكرير البرلماني
أطون الجنيل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الوصاية

قر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١٠ "وزارة الصحة العمومية" فرع ١ "ديوان الصوم والصحة العامة" باب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج . م (عشرة آلاف من الجنيهات) لأعمال مقاومة حي اللاريا .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصم هذا القانون بمئات الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في مكتب لوزارة الصحة العمومية بتاريخ ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦ أن حي اللاريا انتشرت بشكل وبائي في جهات عديدة من القطر المصري وبخاصة في الجزء الشمالي من الوجه البحري فقامت الوزارة بتجهيز حملة قوية لمقاومة هذا الوباء بصفة مستعجلة وتم إعداد سبع عشرة وحدة موقفة بخلاف الوحدات الثابتة التي شرع قسم اللاريا في إنشائها ، ولما لم يبيان تلك الوحدات :

المديرة	عدد المصطحات الموقفة	عدد المصطحات المستديرة
القليوبية	٣	١
الغربية	٧	١
البحيرة	٢	١
الدقهلية	٣	—
السويس	١	—
الغزل	—	١
البلقنة	١	—
الفيوم	—	١
أسوان	—	١
المجموع	١٧	٦

وقضاه عن ذلك فلا تزال الحامية ماسة إلى زيادة عدده هذه الوحدات الموقفة واستكمال حدد الوحدات المتقدمة التي ربما زادت من العدد المقرر لها سابقاً بالنسبة لها انضج في هذا العام من سير الإيواء في جهات التقطر المختلفة .

بناء على ذلك تقترح وزارة الصحة فتح اعتماد إضافي يبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج.م. للصرف منه على أعمال مقاومة للملاريا وما يترتبها من شراء أدوات المقاومة ومهمات العلاج والوقاية من هذا المرض .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه وعلى تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورغبة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض .

السكريد

الرئيس
مكرم عبيد

في ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧
نمرة ١٦٦ - ١٠/٣٩

إلى وزارة المالية :

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المين في هذه المذكرة وقد أبلت وزارة الصحة العمومية هذا القرار . ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
بجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

ومع بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ التكم ١٠ " وزارة الصحة العمومية " الفرع ١ " ديوان العموم والصحة العامة " باب ٣ (أعمال جديدة) اعتماد إضافي قدره ١٠٠.٠٠٠ ج.م (عشرة آلاف من الجنيات) لأعمال مقاومة حى للملاريا .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الصحة العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

صدر بمرأى يدين في ٩ افريل سنة ١٩٣٦ (٢٢ مارس سنة ١٩٣٧) .

محمد علي
عبد العزيز عزت
شريف صبرى
بأمر مجلس الوصاية
رئيس مجلس الوزراء
مكرم عبيد
وزير الصحة العمومية
مصطفى النحاس
مصطفى النحاس

نمرة ١٦٥ - ٣٩/١٠

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ٦٥

جلسة يوم الأربعاء ٣ صفر سنة ١٣٥٦
(١٤ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمجاري

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٠.٥٠٠ ج.م
في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(لفتة حضرة الشيخ المحترم اطرو الجوليد) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسها العام (١٤ أبريل سنة ١٩٣٧) مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٠.٥٠٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ التكم ١٥ " وزارة الحربية والبحرية " الفرع ٢ " مصلحة الحدود " الباب الثاني " مصاريف عمومية " لشراء كمية من الشعر توعز على أحوال شبه جزيرة سينا بصفة منحة - لنظره بصفة مستعجلة .

فاجتمعت اللجنة في هذا المساء ونظرت في مشروع القانون السالف الذكر وأطلقت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء فتبين أن أحوال شبه جزيرة سينا قد أصابها الضرر بسبب انقطاع المطر عنهم في السنوات الأخيرة فأجبت أعضاؤهم ونصّب معين ورزقهم وراء حاكمهم وقد كان من مآلاتهم عند احتباس المطر منهم أن يحلوا إلى فلسطين طلباً للرزق واتجاراً للسرعي ولكن الاضطرابات السياسية التي قامت أخيراً في فلسطين قد حالت دون رحيلهم إليها .

وترى اللجنة وقد أصبحت... كما تقدم - في حالة سيرة من المائة والحاجة
أن من لراحة مدد المساعدة ليس وبها تشاك الحكومة و هذا الطغف
على هؤلاء... ما بين له واقفت اللجنة إلى مع الانحدار المطلوب وترجو
من المجلس أن يوافق على مشروع القانون الصيغة المرافقة لهذا التقرير
ولكى اتوها مجلس النواب

السكريب البراني
أسطون الخليل
رئيس اللجنة
محمد محمود خليل

مشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق لأقل ملك مصر
مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥
"وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب الثاني
"مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٠٠,٠٠٠ م. (ثلاثة آلاف وخمسمائة
جنيه) لشراء كمية من الشعير توزع بها على أهالي شبه جزيرة سيناء بصفة منحة
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام.

مادة ٢ - على وزير المالية والبحرية والجرية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه.

نأمر بأن يعمم هذا القانون بحاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويصد كفاون من قوانين الدولة.

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أوصحت وزارة الحربية والبحرية بتكليف المؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦
أن أهالي شبه جزيرة سيناء يفتخون ويشكون من الحالة السيئة
التي وصلوا إليها "والغرف المنفع" لدى ساق بهم بسبب عدم نزول الأمطار
في العشر السنوات الماضية مما أدى إلى جفاف الأراضي من الزراعة والمرعى
وعدم وجود محصول يستعملون به في معيشتهم ولاموارد أخرى لهم للإعتراف
وكان من المفاد في حالة عدم نزول الأمطار أن يرسل هؤلاء العربان إلى
فلسطين لطلب الرزق فلم ولأولادهم والإيجاد مرعى لتوسيع غير أنه قد ضللت
بينهم وبين رعيهم لأضرار أنت السبسية التي فاست في فلسطين أسيرا .

لذلك ترى الوزارة رحة هؤلاء... لأحق مدد لمساعدة إليهم واتشالهم
من حالة القافة التي هم عليها... توزع حصة آلاف أردب شعير عليهم بصفة
منحة على أن يغفوا من تسديد قيمتها لعدم إمكانهم القيام بدفع الثمن ولو على
أقساط .

وتقدر الوزارة... غند الكمية من الشعير ٣,٥٠٠ ح . م. تقريبا وهي
تطلب فتح اعتماد... من هذا العدد لتسوية الثمن

وقد بحثت اللجنة المالية طلب وزارة الحربية فأقرت الموافقة عليه على أن
يفتح اعتماد إضافي يبلغ ٣٥٠٠ جنيها في ميزانية مصلحة الحدود . وتشرف
اللجنة برفق الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره توطئة لمرصمه على البرلمان.
وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

السكريب
الرئيس
مكرم عبيد

القاهرة في ٢ مارس سنة ١٩٣٧
نمرة ١٦٥ - ٨٤/٢

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة في ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ على رأي
اللجنة المالية المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الحربية والبحرية
هذا القرار .

ومنه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد
الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،
رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥
"وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب الثاني
"مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ٣٠٠,٠٠٠ م. (ثلاثة آلاف
وخمسمائة جنيه) لشراء كمية من الشعير لتوزع بها على أهالي شبه جزيرة سيناء
بصفة منحة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية والبحرية والجرية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

معد وبراى ما بين في ٩ مارس سنة ١٩٣٦ (٢٢ مارس سنة ١٩٣٧)

محمد على
عبد العزيز مرزمت
شريف صبرى

بإسم مجلس الوصاية
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير الحربية والبحرية
وزير المالية
مكرم عبيد

نمرة ١٦٥ - ٨٤/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

لحقى رقم ٦٦

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والمراض
مرغوع إلى هيئة المجلس الموقر من الاقتراحات التي فصلت
فيها اللجنة بجلسته ٣١ مارس سنة ١٩٣٧

(انظر: حضرة القنن المحترم أحمد حتى أبو الفضل الجبازي الفتوى)

١ - من الاقتراح رقم ١٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم
عبد ليث أبو الجنادل الفتوى بشيخ عككى السويس الأهلية والشريعة إلى
عككى مصر الابتدائية الأهلية والشريعة واختصاص محكمة مصر المختلطة
بالنظر في قضايا السويس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الحفائية .

٢ - من الاقتراح رقم ١٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم
عبد السلام عبد الفتاح بك برصف طريق من تلا إلى مططا وعمل محرمت
السكة الحديدية تسهيلات للمواصلات .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

٣ - من الاقتراح رقم ١٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد
عبد الطيف الفتوى برغب شأن التمثيل السياسي .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الخارجية .

٤ - من الاقتراح رقم ١٧ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد
كامل علما باشا برصف جسر النيل الشرق من بنا إلى نقطة اتصاله بالسكة
الزراعية أمام بلدة ميت المطار .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

٥ - من الاقتراح رقم ٩٠ - المقدم من المرحوم الشيخ ابراهيم
مبدالحيد تزار المصو السابق بالمجلس برغب مستوى رجال البوليس ووجوب
إصلاحهم .

وبما أن اللجنة قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ وقبل
الفصل في الاقتراح المذكور أن تستأنس برأى المجلس عما إذا كانت التقاليد
البرلمانية لا تمنع من استمرار نظر اللجنة في الاقتراحات المقدمة من عضو
توفى . وبما أن المجلس قرر بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ أن التقاليد
البرلمانية لا تمنع من نظر الاقتراح في حالة وفاة العضو .

وبعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز
نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية .

٦ - من الاقتراح رقم ٩٣ - المقدم من المرحوم مراد الشريكي
العضو السابق بالمجلس بإنشاء كبرى على الطراز الحديث ببلدة سمناوط
على الكوبرى القديم .

وبما أن اللجنة قررت بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٧ فبراير سنة ١٩٣٧ وقبل
الفصل في الاقتراح المذكور أن تستأنس برأى المجلس عما إذا كانت
التقاليد البرلمانية لا تمنع من استمرار نظر اللجنة في الاقتراحات المقدمة من
عضو توفى .

وبما أن المجلس قرر بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ أن التقاليد البرلمانية
لا تمنع من نظر الاقتراح في حالة وفاة العضو .

وبعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه :

قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن
الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

ملحق الاقتراح رقم ١٦

لقد لاحظت إنشاء وجرى خارج القطر أن هناك غيبا عليها واقفا على أعضاء السلك السياسي والتمتع بالصفة لثباتا مرتباتهم وقلة ما يعرف لهم من بلد تمثيل واعتبار .

ولما كانت الدولة المصرية الآن في مستهل عهد جديد كانت من مقتضيات هذا العهد توجيه الأنظار لرفع شأن تمثيلها أمام الأمم وجعلهم في حالة تليق بمركزهم بصفة كونهم يمثلون دولة مستقلة ذات سيادة .

وقد اختارت الحكومة هؤلاء الموظفين من أرباب الكفايات الحائزين أعلى الشهادات والمخاضين على قسط وافر من الثقافة العلمية والادبية لكي يمثلوها أمام العالم على الوجه الأكمل . فمن الواجب إذن ألا يرضى عليهم بما يتكفل لهم الظهور بالظهور الذي يصبون كرامتهم في البعثات التي يؤدون فيها أعمالهم ولا يكونوا أحط منزلة من زملائهم ممثل الدول الأخرى . ففي هذا الوقت الذي ادعت فيه الدولة في أسرة الدول المستقلة يحسد الحكومة أن تحصل على مساواة تمثيلية في الألقاب والمراتب ولو بمثل الدول الحديثة العهد بالاستقلال كدول النمسا والمجر واليونان أو مساواتهم بمثل دول السويد والترك والبلجيك التي هي أقل ثروة من مصر فإني ما يتقاضاه ممثلوه الدولة هو أكثر بكثير مما يتقاضاه ممثلو دولتنا وهذا بالطبع لا يفي على وزارة الخارجية .

لهذا أقترح توجيه نظر الحكومة إلى المبادرة برفع شأن التمثيل الخارجي خطا لكرامة الدولة وصيانة لسمعتها وأن يكون هذا العمل الإصلاحي في مقدمة الإصلاحات التي أحضرت الحكومة على طاقتها القيام بها عاجلا .

وبعد هذا أخلص اقتراحي فيما يأتي :

١ - رفع قيمة البدل الإضافي حتى يكفل الموظفين مستوى معيشة تليق بكرامتهم .

٢ - نقل أئمة الموظفين على نفقة الحكومة أسوة بما هو متبع عند الدول الأخرى حتى لا يتكبد الموظف خسائر فادحة من جراء هذا البدل الذي لا يحصل من به إلى قدر مرتبه من حسب بل يحصل في الغالب من فارة إلى فارة ومن مملكة إلى مملكة أخرى لأن مرتب الشير الذي يصرف للموظف لا يفي بمصاريف النقل وما يترتب على هذا النقل من المصاريف الأخرى التي لا بد منها .

٣ - تنفيذ الشرط الخاص بالتعيين أي بإضافة نسبة مخصصة للبدل الإضافي حسب ما نصت عليه اللائحة المؤققة .

٤ - استبدال لقب مأمور قنصل بقب نائب قنصل أو وكيل قنصل لكي ينظر إليه نظرة تليق بمركزه ويسهل عليه تأدية أعماله على الوجه الأكمل وليتمتع بالامتيازات التي يتمتع بها زملاؤه من موظفي السلك السياسي الأجنبي خصوصا إن ذلك لا يكلف الدولة شيئا من الناحية المالية .

١ - من الاقتراح مشروع قانون رقم ١ - المقدم من حضرة الشيخ المقدم الأستاذ عبد الرحمن البيل بطلب التوقف في الحكومة .

بعد الاطلاع على الاقتراح مشروع قانون والمناقشة في موضوعه : قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا مشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجواز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المالية .

٢ - من الاقتراح رقم ٢ - المقدم من حضرة الشيخ المقدم الدكتور عبد العزيز العجمي ملك مشروع قانون لقابة الأطباء .

بعد الاطلاع على الاقتراح مشروع قانون والمناقشة في موضوعه : قررت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا مشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجواز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

ملحق الاقتراح رقم ١٤

إن مدينة السويس اتصلت بالقاهرة بواسطة طريق السكة الحديدية الصحراوية أصبحت المسافة بينهما تقطع في ساعتين ، كما أن هذه المسافة تقطع بالسيارات في الطريق الصحراوي أيضا في ساعة ونصف .

لذا :

أقترح أن تصمم سكة السويس الجزئية الأهلية والشرعية إلى محكة مصر الابتدائية الأهلية والشرعية بدلا من محكة الزقازيق الابتدائية الأهلية والشرعية لأن المسافة بين السويس والزقازيق بالسكة الحديدية تقطع في أربع ساعات تقريبا . وأقترح أيضا أن تكون السويس تابعة لمحكمة مصر المختلطة بدلا من بورسعيد لقرب المسافة أيضا .

وتعضلوا بقبول فائق احتراماتي ما

٤ مارس سنة ١٩٢٧

عبد لبيب أبو الجليل

ملحق الاقتراح رقم ١٥

أصبحت جميع الطرق الموصلة إلى مدينة ططا محروقة بالمكالم مسافة كيلو مترين ما عدا الطريق الموصل لها من ططا .

وكذلك جميع الخوازيق التي تمر على السكة الحديدية عمل لها مخازن من تحت السكة الحديدية ما عدا مخازن الموصل لها من ططا . فذلك أقترح على وزارة الداخلية قسم البلديات ووزارة المواصلات كل منهما فيما يخصه أن يوصف الطريق الموصل لططا من تحت أسرة بهيم وأن يعمل مخزن من تحت السكة الحديدية لتسهيل المواصلات وتوفيرها لوقت الناس ما

نحريرا ٩ مارس سنة ١٩٢٧

عبد السلام عبد القفار

شيخ تلا

فها وملاحظة لما إلى أخرى أحسن منها وأرق وتتفق وهذا المصير الذي مشى فيه الآن مصر المدنية والحضارة ومصر التبعية والافتقار إلى الأاداب. وإن لكل وقت ما يتناسبه ولكل زمان ما يلائمه وهذه حال ما تناسب وقتنا ولا تصلح أن نبتسأ ولا يرتضينا عصرنا الذي شملت مدنيته كل شيء وطرفت حضارته كل باب وتتوارث يده جميع مرافق الحياة بالإصلاح والتبذير ولكننا مع الأسف الشديد لم نتناول هذه الطائفة ولم نغير شيئا من قديمنا الذي أبلاه الزمن وأفسده سرور الأيام وهي أول من يربها الإصلاح وأحق من سواها بالإهتمام فهؤلاء الرجال أكثر من فيهم من أفراد الحكومة استكاثا بالجمهور واتصالا بالأمة فانواجب على الحكومة أن تقدم أعدادا صالحا وإن تخرجهم مهذين فاقين حتى ينشئ لهم القيام بمهمتهم على أحسن وجه وأكل طريقة وحتى يستطیع الجمهور أن ينتفع بهم النفع المرجو وأن يستمر مجهودهم استثارا طليا ، ونستطيع أن نلخص هذا الحديث في نقط ثلاث .

النقطة الأولى تحدث فيها عن حاتم المظاهرة وكيف هم يصرفون وبما يملكون فيهم من أفراد الأمة وعن عقليتهم ومداركهم بوجه م . م . وفي نقطة الثانية والسابعة نذكر ما يجب أن يكون عليه هؤلاء الرجال وعن حب الحكومة لهم الذي يكون في الواقع نحيبا نحو الأمة بأسرها ثم يسطر بعد ذلك الطريقة التي يمكن للحكومة أن تتبع لإنهم وتعمل إحدى نعمته التي تمنحهم الأمة وحتى تضمن إلى أعمال جنودها المنقصين بحسبها لأسماء ومساعدتها وتغافلها طليا . وننبذ الان بالحديث في النقطة الأولى .

حال رجال البوليس الحاضرة وعقليتهم العامة

هؤلاء الرجال قد حرموا كل الحرمان من العلم والتبذير فقد جاءت بهم الحكومة من الحظوظ غلوا ودعتهم إلى تعلم الحديث وبأن هذه المهمة الخطيرة مهمة الحارس والمرشد والأمين والساعد وغير هذا من كل ما يتعلق بهذه المهمة التي لا أراها متاخرين حين وصفناهم بالخطورة والشدائد والشيء البينة على القوي إذا كان جاعلا ضد أعداء فإنه يكون كذلك يعرف واجب حقه وواجب يته وواجب أفراد قلائد جيش بجانبهم ويحيا وسعهم ولا يختلف منهم عطية وفهما ، إن ذلكا وعظيما وكفى ، إن ذلكا من رجال الحكومة يملك بالجمهور ويعدل أفراده وينقل من مكان إلى مكان ومن جهة إلى أخرى فهذا ما لا يستطيع ولا يقدر عليه .

زاه يشته في وقت يحسن فيه الدين وينظر في وقت يستحق فيه النظرة ويظن أن ذلك مما تقتضيه مهنة العسكرية ويتطلبه عمله الحكومي .

زاه إذا استرشد لا يريد وإذا تكلم لا يبعد وإذا عمل لا يحسن المعاملة وإذا تصرف لا يصيب .

وكثيرا ما يرى أفراد بالظلم ولا يستقصرون العساكر ويبتزون على الألام ولا يسترشدونهم وما هذا إلا لمجانبة نظمهم والبدن من قسوته أو سوء تصرفهم ، وعلى الجملة فهم في جملة طائفة غريبة غزيرة وعظيمة قاصرة ، وإن ذلك بسط ، ولما تجد فيهم من يعرف شيئا من الفرائد والكفاية .

٥ - إنشاء درجة قصص عام لأجل مساواة القناصل المصريين بزيارتهم الأجانب حتى لا يبق القناصل المصري دائما في مؤخرة زملائه قناصل الدول الأخرى .

٦ - أن يلاحظ على قدر الإمكان عدم سدة الطريق في وجه موظفي السلك السياسي الخارجيين بتعيين موظفين غريباء عن السلك كلما خلت وظيفة كما حصل ذلك مرارا .

٧ - أن ينع نظام ثابت في تقلات موظفي السلك السياسي الخارجيين بحيث يأخذ كل موظف نصيبه من التميز في البلاد التي يطيع المقام فيها والبلاد التي على عكس ذلك وأن يؤخذ الموظف الذي يمين في بلاد ثانية أو في بلاد يصعب المش فيها بعض امتيازات كزيادة بدل الاقتراب أو تحسين المعاش وذلك أسوة بما تفعله الدول الأخرى ما محمد عبد اللطيف ١٠ مارس سنة ١٩٢٧

ملحق الاقتراح رقم ١٧

أنشأت وزارة المواصلات طريقا زراعيًا بمديرية القليوبية في العام الماضي يتدنى في بلدة مستنهد إلى مدينة بها عاصمة القليوبية مارا بنواحي جبول وبطان ودجوى وكفر طحلة وطحلة وبيت المطار والزمان وبها غير حول الطريق يتصل بمصر بنهر النيل الشرق أمام ناحية بيت المطار والمساحة فيها ومدينة بها كلو مترين تقريبا ويشهد المرور عليها لكثرة ما بها من الأثرية والحفر بسبب عدم وجود ميه بجوار جسر النيل زش الطريق وإصلاحه كما هو متبع .

لذلك :

أقترح وصف جسر نهر النيل الشرق من مدينة بها لقاية نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة بيت المطار حتى يتيسر المرور عليه وعدم تكبد أهل تلك البلاد المشاق التي يعانونها أثناء تنقلهم إلى مدينة بها عاصمة المديرية لقضاء مصالحهم وذلك أسوة بجسر النيل الغربي المتاخم لمدينة بها بمديرية المنوفية فقد وصف من كبرى بها لقاية نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة بها للفرض المذكور بمالية فأرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر نظره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

٢٠ مارس سنة ١٩٢٧

محمد كمال هذا

عضو الشيوخ عن بها

ملحق الاقتراح رقم ٩٠

اقتراح

رجال البوليس وجوب إصلاحهم

هذه الطائفة من رجال البوليس ونفى بهم طائفة (العساكر) هي التي ظلت على حالها التي نشأت عليها منذ أزمان قديمة في فكر الحكومة في أمرها أوتهم بتغير هذه الحال الأولى التي لها كانت صالحة لأزمانها التي خلقت

ملاحظة : نعم إلى ما سبق أنه من واجب الحكومة كذلك أن تعين إلى جنودها حملة الشهادة الابتدائية أو الكفاءة الذين تعلموا من التعليم أو من السواquel فهم أولى من تعيين باقيهم بهذه المهنة . وزيجوا حالة هذا الاقتراح إلى وزارة الحرية .

ملحق الاقتراح رقم ٩٣

أمام بلدة سالوط كبرى قديم من الخشب أصبح قدم هذه لا يتفق في مئنته واقسامه مع الحالة الحاضرة وكثرة المرور عليه .

لذلك :

أقترح إنشاء كبرى جديد على القدم على الطراز الحديث لبلدة سالوط

مراد الشري

١٧ أغسطس ١٩٣٦

ملحق الاقتراح بمشروع قانون رقم ١

مشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

١ - لا يمين في الوظائف العامة بالدرجة الثامنة لما فوقها الخامسة سواء أكانت إدارية أم فنية إلا للمتقنون في امتحان سابقة يتحدد بين المرشحين .

٢ - لا يقبل للامتحان إلا من توفرت فيه الشروط الآتية :

(أ) أن يكون مصري الجنس حسن السير والسلوك .

(ب) أن يكون حاصل على إجازة مصرية عالية في العساة التي تتطلبها الوظيفة أو ما يعادلها من الشهادات الأجنبية بالشروط التي تقررها اللوائح .

(ج) ألا تقل سنه من إحدى وعشرين سنة ميلادية .

(د) أن تثبت لياقته الطبية .

٣ - يتحدد امتحان سابقة واحد للوظائف المتشابهة في مختلف وزارات الحكومة ومصارفها . ويشترط لتفاح حصول الطالب على ستين في المائة على الأقل من مجموع الدرجات . على ألا تقل في اللغة العربية عن ٦٠٪ من المخصص لها .

وكل هذا لا ترصاه لم الأمة المصرية ، وبالتالى لا ترصاه حكومتنا الصالحة ، ويكنى هذا القدرى هذه القطة ، علينا أن نتحدث عن القطين الباقيتين .

ما يجب أن يكون عليه هؤلاء الرجال

وطرق إصلاحهم

يجب على هؤلاء الرجال أن يكونوا على خلق حسن يتفق وهذا العمل الجليل الذي يقومون به . ويؤدونه باسم الحكومة العادلة الصالحة كما يجب أن تكون عقيدتهم أحسن نضوجا وأكثر إدراكا . وأرق تفكيراً وفيهما حتى يمكنهم أن يتصرفوا التصرف الحسن اللائق بهم والواجب على من يقوم بمهمتهم ومعلمهم .

وإن الشعب الذي أصبح الآن يقدر الأخلاق والتهذيب . والذي أصبح كذلك يحرف حقوقه ويطالب بها دون رفق ولا هوادة . والذي همه أن يعامل معاملة حسنة . همه كذلك أن يرى رجال حكومته من يقفرون كل ما سبق . ونحن يعرفون الواجب عليهم نحو أنفسهم فينبولونها بالتهذيب والتعليم . ونحو غيرهم فيحسنون معاملتهم فلا ترى ضيراً . ولا تحس الخسار متى اتصلنا بهم . أو احتجنا إلى معونتهم . والذي نراه إزاء هذا الموضوع . والذي به نصل إلى غايتنا . وبحقق هذه الأمانة الصالحة التي يرضوها الجمهور وتودها الأمة وترغب فيها هي أن تنعم الحكومة ما على :

تتبن مدرسة لرجال البوليس الذين تتأخرهم الحكومة وقيل أن تعذب بهم إلى سائر أعمال الحندية وتنبى المبادئ العسكرية تدع بهم إلى هذه المدرسة التي تعوم بتعليمهم وتربية عقولهم .

والتعليم في هذه المدرسة يكون فحسراً على المواد الآتية :

١ - مبادئ القراءة والكتابة .

٢ - بعض التعليم المدنية التي يكون لها اتصال كبير بالأخلاق والاجتماع والمعاملات .

٣ - دروس أخلاقية تهيئية .

٤ - بعض تعليم قانونية يكون "العسكري" في حاجة إلى معرفتها .

وملة للدراسة في هذه المدرسة لا تتجاوز الستين . ولا مانع من أن نضم إلى تعليمها السابقة بعض التعليم التي تتفق بأعمال الهندية خاصة وهذا نخرج هذه الطائفة صالحة مهذبة شائناً في ذلك شأن أمثالهم من الجنود الأوربية ذوي النخاعة والتهذيب والمعرفة والخلق القوي . ومتى كانوا كذلك هم ريب سيؤدون رسالتهم خير أداء ويقومون بعملهم أحسن قيام ما

إبراهيم جد الحميد وار
عضو مجلس الشيوخ

مذكرة

عن مشروع قانون تنظيم الوظائف بالحكومة

قصد مشروع هذا القانون معالجة مشكلة مستعصية من مشاكلنا الخاصة . وقد حاولنا أن نضع لها حلاً يخفف من حدتها إن لم ينص عليها وخاصة بعد أن زاد عدد المتعلمين على عدد الوظائف . وقد يتقدم لوظيفة الواحدة مئات من الطلاب .

ولمنا لا نعدو الصواب إذا قلنا إن مشكلة الوظائف والمتعلمين في مصر أجل خطراً وأعظم شأنها في أية بلاد أخرى . لأن مجموعة الموظفين في مصر هي التي تشرف على مرافق الدولة العامة وتبين عليها . وليس من المتصور - حتى مع تطور الأنظمة الحديثة - أن يستفي من خدمة الموظفين لهذه المرافق . أو أن تتولاها هيئات أخرى له حصة الاستقلال عن الحكومة أو موهبتها وإشرافها .

ويكون من الخير لمصر ، وهذه حالة وظائفها العامة ، وهذا شأن موظفيها الثائمين عليها ، أن تضع للوظائف والموظفين قواعد ثابتة مرسية أساساً حسن الاختيار وترعى الكفاءة وإحاطة الموظفين بالضمانات الوظيفية ، سواء في التعيين ، أو الترقية ، وحتى عند العزل لا تخلف سير العمل ، ومن القيام بالمشروعات العامة ، والوصول إلى أقصى ما يرجى من النافع ونفرت . ومشكلة الموظفين قديمة وإن تجدد الاهتمام بها عاماً بعد آخر . لأنه الرجوع إلى النظم التي كانت متبعة في الحكومة المصرية منذ تعيين ٥٠٠ نجد قاعدة المساهمة مقصورة مرسية بنص القانون فقد صدر أول قانون يحدد شروط قبول (موظفي المصالح الملكية واستعمارية وترقيتهم ودفعتهم) من ذلك الزمن ونصت المساهمة الثالثة منه في ضرورة " تبين الكفاءة بواسطة امتحان مسابقة يرتب الطالبون على مقتضاها ويجوز الأسبق سهم للأسبق " . وفي سنة ١٩٠٦ استبدلت الحكومة هذا النظام - فغلة المتعلمين في ذلك العهد - بالتحويل على الشهادات المدرسية المنخفضة ، ولكن دون امتحان لطريقة الاختيار في حالة تقدم المتقدمين لحاصلين على شهادة واحدة لإحدى الوظائف .

واستمر الحال على ذلك دون تدرج أو شكوى فغلة عدد المتعلمين في ذلك الوقت كما أسلفنا ، إلى أن جاءت سنة ١٩١٥ وصارت الوظائف بحيث لا يمكن عدد المتعلمين فرأت الحكومة إذ ذاك أن تعزل نظم التعيين بضعه إلى قواعد أساسية جديدة ، وطلب المرحوم رشدي باشا تعيين لجنة لوضع النظام الجديد في قاعدة المسابقة ، وقد وضعت لجنة تقريراً مطولاً ، ولكنه ظل محتفظاً به إلى أن جاءت وزارة المرحوم يوسف وهبي باشا وروبيت بمشكلة الموظفين من جديد حيث أثارها الفشل الذي أشهد في أو حرسى الحروب . وهم تطلو المرتبات مع الفشل الطارئ . فعزل على تأليف لجنة برئاسة مسكين شفيق باشا (وزير الزراعة إذ ذاك) لدرس عدة مسائل من بينها طريقة تعيين الموظفين وترقيتهم .

٤ - — يؤلف مجلس من مدير الجامعة واثنين من مجلس إدارتها ومستشار ملكي وسرايف مستعدي الحكومة يجهد إليه بوضع لأحة امتحان ، وهو الذي يبين لمانه ويشرف على عملياته وإليه ترجع النتائج ويصدق على القوائم التي توضع بأسماء الناجحين بحسب ترتيب غزوفهم .

٥ - — يرعى في اختيار الموظفين تقديم الأسبق في ترتيب الناجحين طبقاً لنفاضة سالفه الذكر . ويكون التعيين تحت الاختبار لمدة سنة يصدر بعدها الوزير المختص قراره بالتثبيت أو الفصل بعد الاطلاع على تقارير الرؤساء .

٦ - — لا يجوز الترقية على العموم إلا للدرجة الأعلى منها مباشرة وبشروط أن يكون الموظف قد قضى في درجته أربع سنوات على الأقل وبلغ مرتبه متوسط ما هو مربوط لها وأن تكون الدرجة المرقى إليها خالية فعلاً .

ولا تكون الترقية إلى الدرجات السابعة والسادسة والحاشية إلا على أساس التفوق في امتحان مسابقة خاص يعقد بين المتقدمين له مرتب تنوف فيهم شروط الفقرة السابقة تحت إشراف المجلس سابق الذكر . ويجوز في حالات التفوق والكفاءة الفائزة أن تخصص المدة التي يجب أن يظل الموظف فيها قبل الترقى إلى مرتبين وذلك ابتداء من الدرجة الرابعة .

٧ - — تنتهي خدمة الموظف بأحد الأسباب الآتية دون غيرها :

- (١) الاستقالة .
- (٢) بلوغ السن المقررة للإحالة على المعاش .
- (٣) عدم اللياقة الطبية .
- (٤) العزل بقرار من مجلس النواب المختص عقب محاكمة تسمع فيها أقواله ودفاعه مع عدم الإخلال بأحكام قانون العقوبات .
- (٥) الوفاة .

ويستثنى من حكم الفقرة الرابعة شاغلو المناصب الرئيسية في السلكين السياسي والقضلي فيجوز عزلهم بقرار من مجلس الوزراء .

٨ - — يرعى المجلس في قرارات التعيين أو الترقية أو العزل التي تقع خافعة لأحكام هذا القانون إلى مجلس الموظفين وطرف ثلاثة أشهر من صدورها ويكون له بعدئذ اجتماع الطاعن وملاحظات الوزارة المختصة - تثبت القرارات أو إلغاؤها بما ترتب عليها وذلك في بحر الثلاثة الأشهر التالية لتقديم الطعن .

٩ - — يكون مجلس الموظفين من ثلاثة من مستشاري محكمة النقض والإبرام والثالث العام وثلاثة من المستشارين الملكيين تختصهم الميزات التي لها من كل عام يرأس اجتماعاته أقدم الأكابر .

١٠ - — يبطل العمل بكل ما يخالف أحكام هذا القانون ويصرى من يوم صدوره .

أمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق قانون من قوانين الدولة .

وقد أجمعت اللجنة بمقتضاها ووقعت تقريرها ووافق مجلس الوزراء على مقترحاتها وبقيت جميعها خلافاً أوصت به من شروط التعيين والترقية لأن أساسها الاتصال والمساواة .

وفي سنة ١٩٢٤ أشار المفوض سعد باشا — ووافق مجلس الوزراء — بالتشروع بإعطاء في سن القوانين الشاملة لتشؤون الموظفين من تعيين وترقية وفيها . إلى أن جاءت سنة ١٩٢٧ فألقت لجنة الموظفين العليا لبحث حالة الوظائف والموظفين في جميع المصالح والوزارات .

وتعاقبت الأيام والسنوات ولم تم اللجنة موضوعها إلى أن ألغيت في سنة ١٩٣١ بعد أن أجمعت في محاضر جلساتها القواعد التي انتهت إليها فيما يتعلق بلامعة الموظفين وضرورة امتثال المساواة . وأحيلت من ذلك الوقت أعمالها على " مكتب الموظفين " ولم يغير المكتب اللامعة وترك الموضوع حيث كان .

هذه فذلكذا تاريخية مختصرة لمشكلة الموظفين من وجهة النظر الحكومية ومنها يتضح أن المشكلة قديمة مستعصية ، بدليل تعرض الحكومات السابقة جميعها لهذا دون الوصول إلى علاج حاسم .

أما البرلمان فمجلسه ، فلم تغل سنته من ملاحظات ودرجات واقتراحات عند عرض ميزانية المصروفات عن الوظائف والموظفين . وأثر العهد بنا قرر بوزارة المالية مجلس الشيوخ من ميزانية المصروفات في السنة المالية . عن هذه المشكلة وأفاض في بحثها ووصفها وتعليلها . واقترحت اللجنة لعلاج المشكلة بسنتين كانت أولاهما تأليف لجنة يضرب لها موعد ستة أشهر لوضع " لامعة التوظيف والموظفين وما يتعلق بها من شروط التعيين وعقد امتحانات مسابقة والدرجات والعلوات الخ " .

تقدمت لجنة المجلس الموقر بهذا العرض للشمائل لمشكلة الوظائف والموظفين منذ ظهرت وإن لم تنه إلى نتيجة حاسمة ككرة المحاولات وتوفر الرضا في حلها . ربه أن يتولى علاج هذه المشكلة المزمنة . وخاصة بعد أن حصلت مقاليد الحكم لأبناء مصر . وصار زمامها أن ينضى بخلف التبعات والمسؤوليات . واتخاذ أحكام التعاير وأقوم السبل في سياسة الحكم وإدارة شؤون البلاد . وقد نفى المشروع على الأسس المقررة المرعية في كثير من العمل . فجعل الشوق في المساواة مبرراً لتعيين في الوظائف . كما جعل الحكم في الترقية لهذا الشوق أيضاً إلى حد محدود .

ولما كان اشتتان الموظف على مستقره وإساقته بالضمانات الكافية والقائمة بمثل التبعات والمسؤوليات من أهم أركان الإنتاج . وهادياً بطبيعته إلى حسن الابتكار والقدرة والإحسان . فقد قرر المشروع عدم عزل الموظفين بقرارات من مجلس الوزراء أو مزعم بدعوى إلقاء وظائفهم . أما استبعاد غير الحاصلين على الإجازات الدراسية العالية من القبول في الوظائف العامة فالخسرة فيه ظاهرة وصردها كثرة المتضاين والرضية العامة في أن تتساوى الأجور والمرتبات في الأعمال المتشابهة داخل الحكومة وخارجها طمعا في كثرة الإنتاج من جهة . ولتوجيه الشباب المتعلم وجهة الكسب في دوائر الأعمال جميعها دون التعلق بأعقاب الوظائف الحكومية والتعويل عليها وحدها .

واعتقادي أن المجلس الموقر سيأخذ إلى درس هذه المشكلة ويقرر أن يهيئ الوسائل لحلها والموافقة على مشروع هذا القانون لأنه في عمومته وخصوصه يترجم عن رغبات البرلمان في درواته السابقة والحالية . وينتظام حالة منطرية منطقية .

ملحق الاقتراح بمشروع قانون رقم ٢

مذكرة تفسيرية

لقانون نقابة الأطباء

الفرض الأساسي من النقابة هو المحافظة على مكانة الهيئة الطبية والسر على مصالحها المتخالفة فيما بينها وبين الجمهور وإعلاء شأنها بتدعيم أسس التبعية الطبية والاجتماعية والأخلاقية والدفاع عن المصالح الفنية للأطباء على العموم وأعضاء النقابة على الخصوص وذلك بما يأتي :

أولاً — حماية مهنة الطب من شر الدخلاء كاللجاليين وأمثالهم والعابثين بشرف المهنة من الأطباء وخلافهم .

ثانياً — العمل على توثيق الرابطة الاجتماعية والفنية بين الأعضاء .
ثالثاً — مد يد المساعدة المالية والأدبية بقدر الإمكان لكل عضو من أعضاء النقابة يقع في شيق مادي أو أدبي كلما اقتضت مصالح المهنة ذلك .
رابعاً — البحث عن حل لكل المسائل التي لها تماس بمصلحة المهنة والاجتهاد في حيازة مصالح الطب والأطباء شرط المحافظة على حقوق ومعامل المرضى .

خامساً — حل الخلافات عازلة سوء التفاهم الذي يقع أحيانا بين الأعضاء باتباع طرق التوفيق والمصالحة أو التأديب .

سادساً — إيجاد فروع تابعة للنقابة ونحت مراقبتها يكون من شأنها تقرير أوضاعها .

مشروع قانون لنقابة الأطباء

باسم حضرة صاحب الجلالة تبارك وتعالى ملك مصر

مجلس الرضاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى — لا يصح لأي طبيب بزاولة مهنته بالنظر المصري إلا إذا أدرج اسمه في سجل الأطباء .

المادة الثانية — يجب توفر الشروط الآتية فيمن يريد إدراج اسمه في سجل الأطباء :

أولاً — أن يكون حائزاً لإجازة طبيب (فداير) من جامعة متصرف بها وتصريح بتعاطى صناعته في القطر المصري .

إذا رفض العضو دفع قيمة الاشتراك ولو عن سنة واحدة يرسل إليه أمين الصندوق جواباً بطريق التسجيل يكرر فيه طلب تسديد الاشتراك فإذا لم يدفع العضو دفعا من هذا الخطاب يجوز للجمعية العامة شطب اسمه بناء على طلب مجلس الإدارة وفي هذه الحالة يستبدل اسمه من جدول القابلية ويحرم من مزاولة مهته وبين بقرار الشطب بخطاب سجل وباد اسمه لجدول أعضاء القابلية إذا قام بتسديد الاشتراك المتأخر ويجوز لمجلس الإدارة أن يعفى من الاشتراك كل طبيب يرى فيه عدم المقدرة على الدفع .

في نظام نقابة الأطباء

المادة السابعة — تؤلف نقابة الأطباء من الأطباء المقيدين في جدول القابلية ويتلها مجلس إدارة وهو يدير شؤونها عاما . ويتنصب أعضاؤه بالطرق المالية بعد و يرأس هذا المجلس قبيب يعين له وكيلان .

تجتمع جمعية القابلية العامة كل سنة في ميدان يجتده مجلس الإدارة اجتماعا عاديا . كما تجتمع في اجتماع غير عادي في ظرف إذا تقدم مجلس الإدارة بطلب موقع عليه من ثلاثين عضوا على الأقل ممن لهم حق الاشتراك في المحضر فيها .

المادة الثامنة — يدعى الأعضاء لحضور الجمعية العامة قبل يوم الاضافه بأسبوع بواسطة السكرتير العام وبين في خطاب الدعوة جدول أعمال الجلسة .
المادة التاسعة — لا يكون اجتماع الجمعية العامة صحيحا إلا إذا حضر ثلث أعضاء القابلية فإذا لم يتوفر هذا العدد دعيت الجمعية العامة للاجتماع مرة ثانية في ظرف أسبوعين من الاجتماع الأول ويكون انعقادها صحيحا مهما يكن عدد الحاضرين .

الجمعية العامة تصدر قراراتها بالأغلبية وعند تساوى الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا لأحد الفريقين .

المادة العاشرة — لا يجوز للجمعية العامة أن تناقش في غير المسائل المقتضية في جدول أعمالها ولكن يمكن لمجلس أن يمرض المناقشة المسائل المستتبلة التي سبق له درسا قبل الجلسة ويجوز للجمعية العامة أن تتخذ بأغلبية الآراء بالإدراج بعض المسائل في جدول جلساتها القادمة أو تكلف المجلس بدرس هذه المسائل وتقديم تقرير عنها وإبداء الاقتراحات التي يراها مفيدة .

المادة الحادية عشرة — لكل عضو من أعضاء القابلية حق تقديم أي اقتراح على الجهات العامة الإحتيائية بشرط أن يصل الاقتراح لمجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة بأسبوعين على الأقل .

المادة الثانية عشرة — تختص الجمعية العامة بما يأتي :

أولا — النظر في طلبات الالتحاق بالمقعدة من مجلس الإدارة وتحديد قيمة الاشتراك السنوي .

ثانيا — انتخاب أعضاء مجلس الإدارة .

ثانيا — أن يكون حسن السمعة ولم تصدر عليه أحكام قضائية أو تأديبية مامة بالشرف أو علة بكرامة المهنة .

ثالثا — أن يكون قريبا بالقطر المصري .

المادة الثالثة — يجب على كل طبيب مقيد اسمه في سجل الأطباء الانضمام وعصوية القابلية بتقديم طلب الالتحاق لرئيس القابلية يعينه انتابت من 'نضابها مين فيه اسمه ومكان ولادته وتاريخها وجنسيتها والجامعة التي تخرج منها وتاريخ إجازته الطبية والمولد التي يمارس فيها مهته ونسقة مصحوبة بتاريخ التصريح الممثل له من الحكومة المصرية وأن اسمه مدرج في سجل الأطباء بالقطر المصري .

المادة الرابعة — كل طلب التحاق يسلل الرئيس ينشر في قائمة توزع على جميع أعضاء القابلية فإذا لم تحصل للجلس معارضة كتابية عن الطالب فير الشهر التالي لشهر القائمة بغير قبول الطالب نهائيا ويدرج اسمه في جدول أعضاء القابلية .

أما إذا حصلت معارضة في طالب في الميعاد المذكور فيجب أن ينظر بذلك بجواب مسجل له أن يمرض في ظرف ثمانية أيام من تاريخ إعلانه بتقرير كافي يقدم لرئيس القابلية ويبحث هذه المطالبة بمعرفة مجلس الإدارة الذي يسمح أولا أقوال الطالب وعيديه والمساوئين ثم يقدم تقريراً برأيه إلى الجمعية العامة وهي التي تقرر القبول أو الرفض .

ويجب أن يمان الطالب بقرار الجمعية العامة بجواب مسجل وفي حالة الرفض يجوز للطالب المرض استئناف هذا القرار أمام المجلس الطبي العالي بإخطار كافي يرسل منه إلى رئيس القابلية في مدة لا تزيد على شهر من تاريخ إعلانه .

يسعد المجلس الطبي العالي بناء على الطلب الذي يقدم له من رئيس القابلية وبعد نظره يصدر قراراً برأيه . ويتقرر بالقبول أو الرفض نهائيا .

من رفض طلبة يجوز له تجديده بعد انتهاء ثلاث سنوات أو موافقة الجمعية العامة التالية .

المادة الخامسة — يؤلف المجلس الطبي العالي من وكيل وزارة الصحة العام بصفتة كونه رئيسا ومن قبيب الأطباء وعبيد كلية الطب ومستشار من عكة الاستئناف الأهلية — بين عمرة رئيس عكة الاستئناف الأهلية — وثلاثة أطباء تختصهم الجمعية العامة للقابلية سنويا بالاتقاع السرى ويكون أحدهم أجنبيا .

ويكون من اختصاص هذا المجلس زيادة على ما ذكر تأديب الأطباء .

المادة السادسة — يستعد كل عضو يدفع مبلغ جنيه رسم التحاق ومبلغ جنيه بدل اشتراك سوى .

يجب على كل عضو تسديد الاشتراك قبل أتل يناير من كل سنة وإذا تأخر عن هذا الميعاد يطالب مرتين بمعرفة مندوب القابلية فإذا لم يدفع يضاف على قيمة الاشتراك المصادرف التي يستأجرها التسجيل .

قيمة الاشتراك تستحق بإجماعا من السنة التي يمتحق فيها العضو وتعتبر سنة القابلية من أتل يناير لغاية ديسمبر من كل عام .

ثالثا - إيداع رأيا في الميزانية السنوية التي يقدمها لها مجلس الإدارة .
رابعا - النظر في حساب السنة المالية واعتمادها .

حاسا - النظر فيما يهم القابضة من المسائل التي يقدمها لها مجلس الإدارة أو التي تثير في طلب اعتماد إيجابية العامة في الاجتماعات غير العادية .

المادة الثالثة عشرة - يؤلف مجلس الإدارة من خمسة عشر عضواً هم عشر مصريين وعشرة أجانب ، منهم جيباً اثنا عشر من الأطباء الذين مارسوا صناعة الطب مدة لا تقل عن عشرين سنة ويكون اثنان منهم أجانب أما الثلاثة الباقون ومنهم واحد أجنبي فيكونون من الذين تقل مدة ممارستهم لصناعة الطب عن عشرين سنة .

يجوز الجمعية العامة زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة إذا وجدت لذلك ضرورة فقرار يحصل بالتشريع بإحاطار موقع عليه من عشرة أعضاء على الأقل يرسل إلى مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة بمشرة أيام على الأقل ، ويكون انتخاب أعضاء مجلس الإدارة بطريق الاقتراع السري بحيث ينتار كل منتخب عدداً يقدر بالمقد المطلوب لمدة ثلاث سنوات .

ويجوز انتخاب الثلث في كل عام بشرط أن يكون أحدهم من الأعضاء الذين تقل مدة اشتغالهم عن عشرين سنة ويجوز إعادة انتخابهم بشرط ألا يجتهد ذلك أكثر من ست سنوات متوالية ويتحجب العضو متى حاز الأغلبية المطلقة في الدور الأول أو الأغلبية النسبية في الدور الثاني .

المادة الرابعة عشرة - ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه لجنة إدارية لمدة سنة مكونة من سبعة أعضاء منهم خمسة مصريون وأجنبيان ويكون منهم جيباً الرئيس ووكيلان للرئيس وسكرتير عام وسكرتير عام مساعد وأمين صندوق وأمين المكتبة والمحفوظات ويجوز إعادة انتخاب أعضاء اللجنة الإدارية عند انتهاء مهلتهم ولكن لا يجوز للرئيس أن يبق في كرسي الرئاسة أكثر من سنتين متوالتين أما باقي أعضاء اللجنة فيجوز تجديد انتخابهم ست مرات متوالية فقط .

المادة الخامسة عشرة - يجوز لمجلس الإدارة بصفة كونه النائب الشرعي عن القابضة أن يمنح بعض امتيازاته أو جميعها لرئيسه أو لغيره أو أكثر من أعضائه لينوب عنه أمام الهيئات الرسمية بشرط أن يقر المجلس ذلك في محضره ويذكر أسماء من ينتخبهم للولاية وعن وأن يقع في هذه الإجراءات القوانين الرسمية .

المادة السادسة عشرة - كل عضو بمجلس الإدارة ينتيب من حضور خمس جلسات متوالية بدون عذر مقبول يعتبر مستقيلاً وكذلك كل من يقدم استقفاؤه أو يتنطق من الحضور بسبب الغفلة ومن يصيح غير حاضراً للشروط اللازمة للانتخاب تولد عضويته ويجلو عليه والمجلس الحق في تعيين من يحل محل العمل الذي يملو قبل انقضاء مدة عضويته لحين اعتماد أول جلسة للجمعية العامة وهي لها الحق في المراجعة على هذا التعيين أو تنبيهه ويبقى الملم والمعين جهة الطريقة في عضويته إلى أن تنقضي مدة العضو الذي حل محله .

المادة السابعة عشرة - ينص مجلس الإدارة بما يأتي :

أولاً - وضع اللائحة الداخلية للقابضة .

ثانياً - المحافظة على حقوق القابضة وحقوق أعضائها وتنفيذ قانونها وقراراتها وبخاصة بجهات الحكومة أو أي شخص أجنبي يتصل بشؤون القابضة وحسن إدارة جميع أعضائها .

وطليه أن يقدم لأعضاء القابضة الاستعلامات التي يطلبونها عن مسائل تخص المهنة ، والعمل على إمداد شأن الطب ورفع مستوى الثقافة العلمية وتوعية روح الإخاء بين الأطباء في مهنتهم والمحافظة على المستوى الأدبي لحياتهم .

ثالثاً - الوساطة والتحكيم فيما بين الأعضاء لحل الخلافات التي تحدث فيما بينهم .

رابعا - الوساطة لحل كل خلاف بين أعضاء القابضة والجمهور بالطريقة التي يراها .

خامساً - إرسال تحذير إلى الأعضاء الذين خالفوا القوانين .

سادساً - تقرير المصروفات اللازمة وطريقة استئجار أموال القابضة .

سابعاً - شطب أسماء الأعضاء الذين لم يستندوا للاشتراك واستبعادهم من الجداول والتبليغ عنهم لمنعهم من مواصلة مهنتهم .

ثامناً - مراقبة سير الأطباء .

تاسعاً - تعيين أعضاء اللجان التي يرى ضرورة لها لأعمال عضوية .

عاشر - حق التوبيخ والإنذار والترامة .

المادة الثامنة عشرة - يجب التصديق من الجمعية العامة على اللائحة الداخلية للقابضة وعلى كل ما يطرأ عليها من التعديلات .

المادة التاسعة عشرة - لا تصح قرارات المجلس صحيحة إلا إذا حضر الجلسة خمسة أعضاء على الأقل .

المادة العشرون - يبين مجلس الإدارة في عاصمة كل مديرية أو محافظة ما عدا مصر لجنة مكونة من ثلاثة أعضاء من المقيمين بها ليقوموا بمقاه في كل ما يخص به بقضية اللائحة الداخلية .

المادة الحادية والعشرون - يعتبر مجلس إدارة القابضة فيما له من الاختصاص سلطة إدارية بالنظر لأحوال المنصوص عليها في المادة (٣٣) من قانون القنوبات .

المادة الثانية والعشرون - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة يكون لمدة ثلاث سنوات ويجوز انتخاب الثلث في كل عام بواسطة الاقتراع السري .

المادة السابعة والعشرون — لا يميز للنيابة القبض على عضو من أعضاء النقابة أو إقامة الدعوى العمومية عليه إذا ارتكب ضللا بعد جرحته أو جنائيا بمقتضى القانون له علاقة بمهمة الطب إلا بقرار يصدر من مجلس إدارة النقابة يصرح فيه بالموافقة على اتخاذ الإجراءات القانونية قبله وللمجلس الإدارة الحق في الاكتفاء بما كنهه تأديبيا إذا تراءى له ذلك .

المادة الثامنة والعشرون — إذا رأت النيابة أن الأفعال المسبوبة لعضو النقابة لا تستدعي الملاحقة الجنائية وجب تبليغ التصحيقات التي أجرتها إلى مجلس الإدارة للتصرف فيها .

المادة التاسعة والعشرون — متى تمخّذ تقديم عضو النقابة لمجلس التأديب يجب أن يعلن بتاريخ الجلسة التي يمينها رئيس المجلس الطبي العالي بإخطار يرسل إليه قبل انعقادها بخمسة أيام على الأقل .

المادة الثلاثون — تكون جلسات مجلس التأديب ملية ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بحافظة على النظام العام أو مراعاة الآداب .

المادة الحادية والثلاثون — يصدر المجلس حكمه بعد سماع أقوال وطعنات المدعى ودفاع الطبيب (العضو) أو من يوكله للدفاع عنه .

المادة الثانية والثلاثون — يجوز لمجلس التأديب أن يحد في غيبة الطبيب وفي هذه الحالة يكون له الحق في عمل مفاوضات في الحكم في ظرف أسبوع من تاريخ إعلانه بقراره كأي محروفي منزل النقابة .

المادة الثالثة والثلاثون — القرار الذي يصدر من مجلس التأديب يجب أن يوضح فيه الأسباب التي هي عليها وأن يكون موقعا عليه من كل الأعضاء .

المادة الرابعة والثلاثون — على وزير الصحة أن يدعو في غضون الشهرين التاليين لتنفيذ هذا القانون الجمعية العامة لقادة الأطباء للاجتماع لا تقتطع مجلس الإدارة بواسطة إعلان ينشر في الجرائد التي تنشر الإعلانات القضائية والمجلة الطبية المصرية .

المادة الخامسة والثلاثون — على وزيرى الصحة والمخالفين تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويصل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نصر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

حقوق وواجبات الأعضاء

المادة الثالثة والعشرون — كل عضو في النقابة له الحق :

أولا — أن يحية النقابة — بقدر استطاعته — من كل اعتداء يحصل له أو يخشى منه على سمته أو كرامته الفنية .

ثانيا — أن تساعد النقابة أديبا وماذا عند الضرور للدفاع عن مصلحة المهنة .

ثالثا — أن يساعده جميع الأعضاء من نقاء أنفسهم عند الضرور .

المادة الرابعة والعشرون — كل عضو في النقابة يتعهد بما يأتي :

أولا — أن يقيم وينفذ بكل دقة قانون النقابة وقراراتها وقرارات مجلس الإدارة والجمعية العامة .

ثانيا — أن يراعى الفوائد الطبية المفترضة في مزاولة المهنة .

ثالثا — أن يدفع قيمة الاشتراك في المزاولة المفترضة .

رابعا — أن يقدم من نقاء نفسه كل مساعدة طبية لأى عضو في النقابة عند الضرور .

خامسا — أن يحضر بانتظام جميع جلسات الجمعية العامة .

سادسا — أن يمتنع من الاجتهادات من انحوض في المسائل السياسية والدينية .

تأديب الأطباء

المادة الخامسة والعشرون — كل من أخل أو قصر من الأطباء بواجباته أو ارتكب أمرا خلا بالشرف أو الآداب أو خالف قوانين أو قرارات النقابة أو الفوائد الإنسانية أو الأدبية المفترضة في المهنة يكون عرضة لواحدة أو أكثر من العقوبات الآتية :

أولا — التوبيخ .

ثانيا — الإحذار .

ثالثا — الفرامة يبلغ أعضاها مائة جنيه .

رابعا — الإيقاف من مزاولة المهنة مدة أعظمها ثلاثة أشهر وأقصاها ثلاث سنوات .

خامسا — ألقت نهائيا من النقابة وفي هذه الحالة ينسحب اسمه من جدول أعضاء النقابة ويحرم من مزاولة مهنته .

المادة السادسة والعشرون — لمجلس إدارة النقابة حق توقيع العقوبات الثلاث الأولى وحى التوبيخ والإحذار والفرامة وما عدا ذلك يكون من اختصاص المجلس الطبي العالي .

ملحق رقم ٦٧

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض
مرفوع إلى هيئة المجلس الموقر عن العرائض التي فصلت
فيها اللجنة بجملة ٣١ مارس سنة ١٩٣٧

(المقرر: حصة للشيخ المحترم أحمد حتى أوفى القرض الجزائي المتأخر)

العرائض التي رأت اللجنة رفضها أو حفظها لأسباب مختلفة

العريضة رقم ٦٣ - المعلقة من بضائ نادر من بجوده مركز
نجم حامدي مديرية قنا يشكو من معمله من وتلغته من محكمة قضا الأهلية
ويعزو ذلك إلى كبر الكاتب بها .

قورت اللجنة حفظها لسبق تحويل عريضة مماثلة لها إلى وزارة المحفانية.

العريضة رقم ٦٩ - المعلقة من عيسى إبراهيم الحاميس بالهلة الكبرى
عن حيلة الكفاءة للتعليم الأولى عام ١٩٣٠ - ١٩٣١ يشمون تبيينهم
في وظائف التدريس بالمدارس الأولية والإثناوية .

قورت اللجنة رفضها لخالفاتها للسادة ٢٢ من الدستور .

العريضة رقم ٧٧ - المعلقة من نجيب شقرا بك عام بمصر يشكو
الإسراع في إصلاح وتجديد مدينة حلوان حتى تكون ضاحية جميلة يؤمها
السائح وتكون مورد رزق لا لأهل .

قورت اللجنة رفضها لأنها تتضمن الاقتراحات لا يملكها الأفراد .

العريضة رقم ٨٠ - المعلقة من عابدين سليمان والتبرين بشارة الفلك
بمصر يتظلمون من أهم وصعوا يلزم على أكثر من ستمائة فدان مسدة تريد
على ٣٥ سنة وأن شركة وادي كرم أبو طرهم منها مدعية أنها اشتراها
في عهد دولة صدق باشا ويشمون تسليمها أو إعطائهم بطلا .

قورت اللجنة رفضها لأن المسألة قضائية .

العريضة رقم ٨٧ - المعلقة من عبد العزيز عزت ورئيس الاتحاد العام
بالغربية يشكو إلغاء القرار الأخير الخاص بإعادة التعليم إلح الخاص بالمدرسين.

قورت اللجنة رفضها لخالفاتها للسادة ٢٢ من الدستور .

العريضة رقم ٨٣ - المعلقة من ناشد ديتري أبو الخير وكيل شركة شل
بمصر خط مبروط يشكو من اضطهاد مأمور الحدود بالمصرية له ويشكو
إجراء تحقيق في ذلك .

قورت اللجنة رفضها لأن الشكوى لا تتضمن واقعة معينة .

العريضة رقم ٨٦ - المعلقة من خاطر ومديري مدرسة دنشور الثانوية
يقولون إن رجال التعليم المشوبين يشمون تبيدهم كادهم وإدراجهم بالمنازاة .
قورت اللجنة رفضها لعدم التوقيع بأسماء معينة طبقا للسادة ٢٢ من الدستور .

العريضة رقم ٨٧ - المعلقة من بسيوني أبو سعده من زقني غربية
يشكو إغلاف البيوع الجبرية أمام جميع العالمة الأخوية والمختلطة وسن تشريع
تخفيض القائمة .

قورت اللجنة رفضها لأن العريضة تتضمن اقتراحات ولأن المسألة انتهت
بصدور قانون بوقف البيوع الجبرية .

العريضة رقم ٩٠ - المعلقة من منكري كفر الشوبك بشين الفنطر
يشمون زيادة المبالغ المقررة للتوصيات والإسراع بصرفها عن الخسائر
التي لحقتهم من الحريق الذي دمر ما يقيم على مائة منزل ببلدتهم .

قورت اللجنة رفضها لأن الشكوى ليس بها أسماء معينة ولخالفاتها لنص
السادة ٢٢ من الدستور .

العريضة رقم ٩٢ - المعلقة من أحمد مصطفى جهاب وآخرين من
مستأجرى زراعة أبو النيط مركز قلوب مديرية القليوبية يشمون رفع جزء
من الإيجار المستحق عليهم لحصر إسماعيل بك فهمي والشيخ سيد أحمد
سيد لإصابة زراعتهم هذه السنة بمسالا يقتاسب والإيجار المطلوب منهم .

قورت اللجنة رفضها لأن المسألة قضائية ومحصورة بين أفراد .

العريضة رقم ٩٤ - المعلقة من محمد إبراهيم عيده من ناحية أريون
مركز كفر الشيخ غربية يريدو تأجيل بيع الأيطان الممتد لها جلسة ٦ يناير
سنة ١٩٣٧ كطلب أمين السمين وآخرين وإدخالها ضمن التويات التي
عملت وتسلم مع البوك المقارية .

قورت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

العريضة رقم ٩٩ - المعلقة من يوسف سوريال المهديس بأبلاك
السكان الحديدية سابقا يشكو من مطانة موظفي مصلحة السكك الحديدية
بإتهامه باختلاس مبلغ بسيط ويشكو إعطائه مائتا لأن المجلس المخصوص
قور فصله مع حراثة من معاشه .

قورت اللجنة رفضها لثبوت اتهامه الموضوع بحكم صادر من المجلس
المخصوص .

الريضة رقم ١٠٥ - المقدمة من جرجس مسيحه وآخرون عسكريين اتحاد التعليم الحر بالجنوبية يتخسون النظر في قضيتهم الماثلة بين المعلم .

قررت اللجنة رفضها لمخلفتها لنص المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١١١ - المقدمة من علي عبد الحليم افندي عسكري مدرسة المشاوي باشا الانشائية لليات بطنطا يشكو من الحكم على اخيه حكا يعتقد أنه مجحف ويخمس إعادة النظر فيه ويطلبه بالفو أو تعديله .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة قضائية انتهت بحكم نهائي وإن كان له شأن فيما يختص بالفو بطيخ الطريق القانوني .

الريضة رقم ١١٦ - المقدمة من عبد الجواد درويش من البريل مركز الصنف مديرية البحيرة يطلبون إنشاء طريق زراعي يمتد من كمين البريل إلى كمين اشقرمان ليكون سقاة اتصال بينهم وبين البلدان المجاورة لهم .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ١١٨ - المقدمة من محمد مرصفي جاوليش غرة ١٥ شارع ابن مطروح بشبرا ومن ذوى الأطلاق بمركز دافو مديرية أسوان يقترح إنشاء مصارف لارى مركز دافو وإدراج المال اللازم لذلك في ميزانية هذا العام .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ١١٩ - المقدمة من علي يوسف حسن وآخرون من ناحية الورق مركز كفر الشيخ مديرية الغربية يشكون من أن ينسك أيتنا أنذرهم بلغ قضايا عليهم يتزع ملكيتهم من أملاكهم نظرا لتأخير قسط ما هو مستحق عليهم ويتخسون العمل على إيقاف هذه الإجراءات .

قررت اللجنة رفضها لأن قانون وقف البيع الجبرية صمد فلا كان لهم حق في قدهه فليستعوا بهذا الحق .

الريضة رقم ١٢٢ - المقدمة من رئيس اتحاد التعليم الحر بالإسكندرية يتخمس إحابة مطالب مدرسي المدارس الحرة الذين نكبوا فيها بقرار وزارة المعارف المقتل .

قررت اللجنة رفضها لمخلفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٢٣ - المقدمة من حنا افندي سعد وآخرون من إصحاب أطيان صباية الثورة القارية يتخسون سرعة البت في مطالبهم التي قدمها وفهم وصل مسألتهم التي طال أمدها بتعديل شروط استرداد أراضيهم .

قررت اللجنة رفضها لعدم وجود طلب معين .

الريضة رقم ١٢٤ - المقدمة من محمد حنف من غابة مستخدمى السلك النوى والبال شارع جزيرة بردان رقم ١٣ بشبرا يتخسون تحسين حالتهم ورفع الظلم الذي حاق بهم .

قررت اللجنة رفضها لمخلفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٢٥ - المقدمة من محمد محمد عويد وآخرون صباية ألباك صمد الحرة مركز الدرة دقيلية يتقدمون من قرار مصلحة خفر السواحل القاضى بتعديل إقامة شاك الألوات بمراكب صيد الأسماك ويتخسون المعدل من هذا القرار .

قررت اللجنة رفضها لمخلفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٢٦ - المقدمة من يعقوب عبد الشافي وآخرون من أقال العريش يتخسون إعادة إقامتهم بمدايرة القانون العام وإصلاح النظام القضائى محل النظام الشاذ المفروض عليهم منذ بداية الحرب العظمى .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد ولمخلفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٢٧ - المقدمة من السيد علي وآخرون الخدمة السائرة بضم البلديات يتخسون تحسين حالتهم والنظر في الكادر الموضوع لهم .

قررت اللجنة رفضها لمخلفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٢٨ - المقدمة من محمد ساسى مركزير الاتحاد العام لقابة عمال البوابر والسفن بالإسكندرية شارع النوى دناتال رقم ٣٩ يتخمس من الحكومة أن تتوسط لدى شركات الملاحة المصرية ولأجنبية ليكون جمع عمالها من المصريين .

قررت اللجنة رفضها لمخلفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٣١ - المقدمة من محمد أحمد ذكرى وآخرون عن أهالي وملاك وادى كفر أبو ذكرى وكفر بطا وعزبها مركز فويسا متوفيه يطلبون إنشاء محطة اختيارية للسكة الحديدية عند المؤلفان الواقع عند القطة المجاورة لوبور السيد حمية هاشم المدرد داش .

قررت اللجنة رفضها لمخلفتها لسنة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ١٣٥ - المقدمة من محمد حسن عبد العال مركز ببلدية السويس يقترح استصدار قانون يجعل خضم صافى ماعية شهر إزانيا وفلك تبرعا لمشروع النفاق الوطنى مع مرعاة حالة كل موظف .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ١٣٨ - المقدمة من حسن افندي عبد الله مساعد مفتش سابقا بمصلحة الحارى الرئيسية يشكو من أنه فصل من وظيفته دون سند أو دليل مادى على إدانته ويتخسون التحقيق وإعادة إلى وظيفته .

قررت اللجنة رفضها لأن مقدمها رقت بمحكم من هيئة نظامية .

الريضة رقم ١٤٥ - المقدمة من عيوشة محمد وآخرون من غيت مركز بلوس شرقية يتظلمون من أن والدهن توفى وترك أطيان أوقفها على الذكور من أولاده فقط ويتخسون أن يعطى كل ذى حق في حقه في الوفاء المذكور ونفا للمريضة الشرعية .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات فضلا عن أنها مسألة شرعية مقيدة بكتاب الوفاء .

المرضية رقم ١٤٧ - المعلقة من أوزيد أمين وآخرون رئيس مؤتمر الطهارة بدار الاتحاد العام للمال يتطلعون بما نص عليه قانون التعويضات من إصابات العمل ويتضمن مساواة أبناء الهيئة الواحدة في القانون المذكور.

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها لعدد ٢٣ من الدستور .

المرضية رقم ١٤٩ - المعلقة من رئيس مجلس إدارة نقابة عمال شركة صكة حديد وجه بمصرى بالتصورية يتطلعون من اضطلاع الشركة لتفانيهم وقد أئذنت الشركة سكرتير ومراتب النظافة بالفصل ويتضمن جانبهم من تصف الشركة المذكورة .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها لعدد ٢٣ من الدستور .

المرضية رقم ١٥٠ - المعلقة من حسين محمد صالح وآخرون مدعى البهارة بدمرة القنول التطبيقية يطلبون تعزى نوعى مدونة القنول والعضاناع في الدرجة السابعة الفنية يترتب عشرة جنيهات وتغير اسم المدونة المذكورة باسم "مدونة القنول الهندسية" ومطالب أخرى تتضمن تحصيل حالم .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات لا يملكها الأفراد .

المرضية رقم ١٥٣ - المعلقة من محمد حسين حلالة الزكل من الست فريدة أحمد أبو عظمة من محمود يؤيدون حزم الحكومة على حل الأوقاف الأهلية .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات ليس من حق الأفراد .

المرضية رقم ١٥٩ - المعلقة من فهمى على وآخرون مزاولين بتاجية الخلائق مركز البليبا مديرية جرجا يطلبون رفعت محنتهم لعدم حيازته التصانيف القانونية .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لحل هذه الشكوى .

المرضية رقم ١٥٧ - المعلقة من محمد حسن المشدش وآخرون من ناحيتى المتوة القليلة والمتوة البحرية مركز كفر الشيخ مديرية الغربية يتضمن إيجاد وصفة للصرف لا تزيد على ٣٠٠ قصبه تصل بمصرف المتوة القليلة على أن يمر بزمان ناحيتى المتوة القليلة والمتوة البحرية .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات لا يملكها الأفراد .

المرضية رقم ١٥٨ - المعلقة من أمين عبد العزيز صالح شارع سيدى جد وكج حارة الخضرى رقم ٩ بالإسكندرية يفتح تصديق لائحة الكتبة العموميين الصادرة بتاريخ ٦ يناير سنة ١٨٩٦

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات ليس من حق الأفراد .

المرضية رقم ١٦٣ - المعلقة من أحمد طهدين عن اتحاد موظفى مجالس المديريات المتقولين بل الحكومة يشكون من عدم تنبيههم في وظائفهم التي تقلوا إليها وزارة المعارف والمصارف الأخرى من مداوس مجالس للمديريات ويتضمن تنبيههم في وظائفهم المذكورة .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها لعدد ٢٣ من الدستور .

المرضية رقم ١٦٤ - المعلقة من أرام كويتو تاجر شارع وكالة الليون بالإسكندرية صندوق البوسنة ١٦٨١ يطلب أن ينى المصدرون المصرين باقتطاب ما يلائم ذوق المستهلك بلاد يوجوسلافيا وتشيكوسلوفا كيا وأن تصد مصر مع البلاد المذكورة اتفاقات تجارية لحماية مصالحها وحماية المنصر والفاكمة .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات ليس من حق الأفراد التقدم بها .

المرضية رقم ١٦٩ - المعلقة من محمد رياض توفيق الزين معاون إدارة بمركز سلاوط وليسانسيه في القوانين يقترح تعديل نصوص مواد قانون العقود بالنسبة لبرامج الزنا بتشديد العقوبة سواء أكانت برام الزنا بأرضاء أم بدم الرضا .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات لا يملكها الأفراد .

المرضية رقم ١٧١ - المعلقة من سيد عبد الحيد العففة من مينة بدوى مركز المنصورة دقهلية . يشكون من عدم الإسراع بالفصل في قضية له ضد وزارة المواصلات ويرجو الإسراع بالفصل فيها .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة قضائية ومن اختصاص هيئة مستقلة .

المرضية رقم ١٧٤ - المعلقة من عبد السميع جد ناصر عن أهالى قرية راتب باشا التابعة لطله شبرا مركز قويسنا متولية يقترح قصية بدنتهم باسم مشاة سد وإيجاد تلفون بها وإقامة سمس لإقامة الشاؤ ومقترحات أخرى .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات ليس من حله التقدم بها .

المرضية رقم ١٧٨ - المعلقة من محمد لى زهران وآخرون عضو مؤتمر نقابات عمال ومستغدى الحكومة الخارجيين من هيئة البال شارع عبدالحق السباطى رقم ٧ يطلبون الاعتراف بنقابات عمال الحكومة ومستغديها الخارجيين من هيئة البال .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها لعدد ٢٣ من الدستور .

المرضية رقم ١٨٠ - المعلقة من محمد يوسف عن عمال ورشة جبل الزيتون المتقولين عام ١٩٣٢ لثأر إبراهيم زعل وبرلاق يتظلم هو وآخرون من قتلهم من الإسكندرية إلى عابر أبو زعل لأسباب سياسية ويتضمن إعادتهم إلى أعمالهم التي كانوا بها قبل .

قررت اللجنة رفضها لخالفاتها لعدد ٢٣ من الدستور .

المرضية رقم ١٨٥ - المعلقة من عبد العزيز حسن عن أهالى قرية فاربية عطاي مركز بى مزار بلانيا يشكون من أن سطوة السيد بك هزى رفع دعوى يطلب ملكيته للقرية القاطنين بها من أسلادهم من مهد انديدو اسماعيل ويتضمن إصانهم بوضع حد لسله .

قررت اللجنة رفضها لأن موضوعها قضائي .

العرضة رقم ١٨٦ - المقدمة من عباس عمر ابراهيم صاحب مستودع صبة الشعر بشارع وادب باشا رقم ١٠ قسم كروس بالإسكندرية يشكو من محدود حكم برامة عليه مستغدا أنه يرى بما وجه إليه ويخمس إعادة التحقيق ثانية .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة انتهت بحالة قضائية .

العرضة رقم ١٨٧ - المقدمة من مكن هل عامل تليفون بالفاسقي الإيطالي بشارع فواد رقم ٤٢ بالإسكندرية يقترح أن يكون التعليم المدارس المصرية مانحا لـ في المدارس الأجنبية ويطلب إلى حضرات القائمين بأمر التعليم بوزارة المعارف أن يتصلوا بنظاره هذه المدارس لاختيار البرامج وكيفية السير بالطالب حتى يخرج رجلا .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحات ليس من حق الأفراد التقدم بها .

العرضة رقم ١٨٩ - المقدمة من شبان محمد شبان وآخرين من قنا يحتجون على أساليب جردك المارضة وأكاذيبها وما تأميه جمعية مصر الفتاة من أعمال غير شريفة ويطلبون وضع حد لها .

قررت اللجنة رفضها لأن ما جله جاء إنما هو عمل غير عارض لم .

العرضة رقم ١٩٣ - المقدمة من حسين البنا المرشد العام للإخوان المسلمين يريو الحكومة أن تسدل من تنفيذ مشروع الاصبص الحكومي والفوائد الربوية في البيوع والصفقات الحكومية وعن الإحالة لعب الميسر لبعض النوادي الليبية تخالفها لتتألم لإسلام الحنيف .

قررت اللجنة رفضها لخالفها للسادة ٢٢ من الدستور ولأنها تتضمن اقتراحات لا يمكنها الأفراد .

المراضى التي رأت اللجنة إحالتها إلى الوزارات المختلفة

العرضة رقم ٦٤ - مقدمة من أنيسة جيد زوجة المرحوم سلامون ميخائيل ومقيمة بتزل القمص بابلوس بجوار كنيسة الأقباط بالبحيرة تشكو من ضالة توصيها عن وفاة زوجها وتتمس غارة بمسألة السكة الحديدية لتسديل مبلغ التوبيض لتعديل يتناسب مع ما خلفها من . فقد عائلها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

العرضة رقم ٦٥ - مقدمة من حبيب مينا من القليل قولوا مركز الأقصر يشكو من أنه كان يشتغل فخرابجا بمحكمة السودان وفصل منها ويخمس إحصاءه بإمادته إلى وظيفته التي كان يعمل بها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة مجلس الوزراء لأن المسألة سياسية متعلقة بمصل موظف كان في حكومة السودان .

العرضة رقم ٦٦ - مقدمة من أحمد موسى شارع خريت رقم ٢٨ قسم السيدة زينب يخمس إعطاء ابنه الطالب مديسة عدد على الابتدائية من المصروفات المدرسية لتقصر وعدم استطاعته دفع المصروفات له .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف المصرية .

العرضة رقم ٦٧ - مقدمة من قطب علي وآخرين مستأجرى أطيان الأوقاف بتاحية المنزان مركز دمهور بجيرة يشكون من معاملة وزارة الأوقاف لهم من أخذ زراعتهم ومواسيمهم نظير الإيجار المستحق ويشتمون وضع حد لهذه الإجراءات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

العرضة رقم ٦٨ - مقدمة من علي هل جلال من دفرة مركز سططا غربية يشكو من تصرفات أحد كامل القدي معاون إدارة مركز سططا ويتهمة بالفواحش مع شتمين في تلغ زراعتهم ويخمس إعادة التحقيق .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

العرضة رقم ٧٠ - مقدمة من علي كامل مهندس بالترامة الأميرية بيولاق مصر يشمس قبول ابنه بنصف مصروفات بمدرسة الزراعة المتوسطة بشبين الكوم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

العرضة رقم ٧١ - مقدمة من جريس سليمان ٣٩ شارع الحشمة بحرم بك بالإسكندرية يشكو من أن له ابنا تخرج في مدرسة التجارة العليا ولم يبين مع أنه قدم عدة طلمات بمصلحة البريد وتبين آخر كان زميلا له وكان آخر دفعته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

العرضة رقم ٧٣ - مقدمة من أحمد عبدالرحمن من علماء الأزهر وإمام الأروطة الثانية بالمادى يشكو من أن له دنيا على آخر بالسودان وأخذ سكا قضائيا بترجع ملكية تميمين لدها أرضا بجزيرة السودان وعندما أراد تسجيلها باسمه عورض في ذلك بحجة أنه مصري ويشمس النظر في أن يسر له يوضع يده على القصد المذكور خصوصا بعد أن صودق على معاهدة الصداقة والصالح بين مصر وبريطانيا .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

العرضة رقم ٧٣ - مقدمة من أحمد محمد مصطفى رضا وآخرين سواني سيارات التاكسي بالإرياف يشتمون إعادة النظر في لأتهم ولأنه القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ ، مع إعطائهم من دفع المراتب التي ومنت عليهم تنفيذ القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٤ .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٧٤ - مقفلة من مقفلة حيد العظم حيد القادر حرم ناظر محطة البرجاية ساجا شارع الشيخ ترك رقم ٣٧ يندو الميا تشكون من خيق حل بها وليس لها حائل وتنقسم ترتيب معاش شبرى ليكفل لها الحياة .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٧٥ - مقفلة من توفيق عبد القادر وآخرون من اهال وسكان حربة الرواشدة تبع ناحية الشواشة مركز أشواى فيوم يتسبون إضافة حربة الرواشدة إلى ناحية قصر أير لطيفه بسد فصلها عن ناحية الشواشة .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٧٦ - مقفلة من حامد السيد على الشيخ وآخرون من إجان وجامر ناحية نفاس غربية يتسبون العمل على إيجاد مركز بوليس بناسية نفاس كما كانت قبل ذلك .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٧٨ - مقفلة من إبراهيم النسوق وآخرون من ناحية نفاس يتسبون إعادة مركز نفاس لمدينة نفاس كما كان قفلا .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٧٩ - مقفلة من الأستاذ أحمد حيد الطيف مرزوق القاضي بالحاكم الأهلية وآخرون من اهال ناحية سفو القبيلة مركز أشواى مديرية الفيوم يتسبون من وجود مستقع عظيم بجوار ناحيتهم ويتسبون ردمه وإيجاد مصرف بجواره حتى لا يكثر الفيوض وتنتشر الملايا .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الصحة العمومية .

عرضة رقم ٨١ - مقفلة من محمد دهمى حاجب بياية سوحاج الكلي يتسبون قبول أخته سيدة محمد دهمى الطالبة بمدرسة البنات الابتدائية بسوحاج بالجهان .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ٨٢ - مقفلة من محمد تمام حمدة الزاوى ساجا يتسبون من عدم إدراج اسمه ليكشف العمدة ويطلب إدراجه ولا يضطر لرفاقه الحكومة بمبلغ أربعة آلاف جنيه .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٨٥ - مقفلة من أحمد محمد وهذان وآخرون شيخ طلائدة البيسوطي بالسويس يتسبون من عدم السماح لهم بالصعود إلى البورات التي ترسو بميناء السويس ويتسبون وضع حد لذلك والسماح لهم بالصعود إلى كل باخرة ترسو في أى وقت بدون قيد ولا شرط .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة المواصلات

عرضة رقم ٨٨ - مقفلة من حيد الحليم خورشيد وآخرون المدوس بمدينة أوى تتبع الابتدائية يتسبون ضم عدة ختمهم بمجالس المدرجات لتلغمة المعارف الحالية مع تعديل درجاتهم وتعديل مصطلح مساوين لإخوانهم.

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ٨٩ - مقفلة من محمد عمر محمود وآخرون مدرسو بمدرسة أوى قرقاص الابتدائية ومدرسو مجالس المدرجات من مختلف أنحاء القطر يتسبون من قرار وزارة المعارف التماس بتنظيم الإعاقة ويتسبون مساواتهم بزملائهم بالوزارة .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ٩١ - مقفلة من محمود على حيد البارى وآخرون تابع للروضة مركز ملوى مديرية أسيوط تجار وصناع وأرباب الحرف ببسطة الروضة يتسبون من غرض مجلس قروى بلدتهم خريسة عليهم لا مبرر لها ويتسبون ردمها .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الصحة العمومية .

عرضة رقم ٩٣ - مقفلة من سليمان على السيد وآخرون من الرعايين مركز كفر صفر شرقية يتسبون فصل عزبتهم عن طلة الرعايين وجعلها ذات عمدية خاصة بها .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٩٥ - مقفلة من حيد البنى مشرف رضوان من ناحية مينة الحيط فيوم تشكون من عدم إدراج اسمه ضمن كشف المرشحين لمشخة بلده بعد وفاة أخيه الشيخ السابق ويتسبون إدراج اسمه ضمن المرشحين .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٩٧ - مقفلة من غالب بشارة ١٩ شارع مدرسة الطب قسم السيدة زينب يتسبون من فصله من وظيفة أراضى ببوليس مصر ويتسبون إعادة إليها .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ٩٨ - مقفلة من صفى محمد بكري وآخرون من موظفى مصلحة البريد يتسبون من أنه متى طلم مدة تزيد على العشرين عاما ولم يرقوا من الدرجة الثامنة ويتسبون أنصافهم بترقيتهم إلى الدرجة السابعة .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ٩٩ - مقفلة من حسن محمد مرعى وآخرون من مستخدمى وقف الرحمة خديجه هانم الخازنداره يتسبون من أن وزارة الأوقاف لم تصرف لهم ما هو مستحق لهم حسب شروط الوقف ويتسبون صرف ما هو مستحق لهم أو إدارة شؤون أوقافهم بأنفسهم .

قوت اللجنة إحاطة إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٠٠ - معلقة من بيني حافظ وآرين من بجور
مركز نجع حمادي يتسبون ضم نجهم مجلس قروي بجور .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

عريضة رقم ١٠١ - معلقة من السيد نبوي خليل البجيلي شارع ابن
سمود بسنهور يشكون أنه كان مدرسا بملسة إزامية بمديرية البحيرة
وفصل ويقتض إعادته إلى وظيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عريضة رقم ١٠٢ - معلقة من محمد حسين غانم الباشاويش ساها
شارع مندوب بالمنصورة يشكون من فصله من وظيفته ويقتض إعادته
إليها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٠٣ - معلقة من عبد الحيد محمد صالح وآخرون من أقال
بيت فضال مركز أبا دغيلة يتسبون عمل مصرف لتصرف المياه الزائدة
بالبركة المجاورة لقرعة سماحه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

عريضة رقم ١٠٤ - معلقة من عبيد الجواد أحمد وآخرون من أقال
الدييات مركز الأفرس يتسبون إيقاف محاضر التبليغ والقاء ما توقع من
مجموعات وتأجيل المسحطين عليهم من أقساط لبنك التسليف الزراعي .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٠٦ - معلقة من محمد عبد الحافظ وآخرون من مزارعي
وتجار بندر المنصورة دغيلة يشكون من معاملة مندوب أوقاف الدغيلة
في تحصیل الإيجار ويتسبون أعضاء ما تحصل منهم لفرق القطن في شوي
سنة ١٩٣٧ مع تعسيف البائي تعسيفا يتناسب وحالتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٠٧ - معلقة من محمد عبد قاسم وآخرون من حمد ومشايج
وأقال ناحية بيت أبو غالب وكفوهوا مركز شرين بمديرية الغربية يشكون
من النظام الجديد للموضوع لرى أحيائهم ويطلبون صرف مواشير جديدة
كبيرة تكفي لرى أحيائهم بسهولة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

عريضة رقم ١٠٨ - معلقة من عبد الحيد رسلان إياي وآخرون من
السد الأبيض مركز بن سويف يشكون من حرمانهم من السكك الزراعية
دفع قيامهم بفتح ضريحها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٠٩ - معلقة من عبد العزيز فكري وآخرون ميكانيكي
بقرعة المطاوع بالقاهرة يطلبون تحسين حالتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١١٠ - معلقة من محمد أحمد وآخرون من أقال
منية مندوب مركز المنصورة يشكون من معاملة وزارة الأوقاف لم
في تحصیل الإيجار ويتسبون تعسيفه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١١٢ - معلقة من عبد الحيد بن وآخرون بطنر مسجد
خيرك نفا بكوم النور مرك بيت عمر يشكون من تعسيف شدة زبديسية
لمسجد خيرك نفا وصاحبه أخرى بكوم النور وحدث حدم بحرف عنها
لإصلاحها رغم ما هو موقوف عليها من الألمان .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١١٣ - معلقة من سيف النصر فدوت وآخرون من
زعامة قبائل المهاجرين من قطر بقة قبيلة البراصعة يتسبون من الحكومة
منعهم أراضي من أسلاكها بمحقة التربة الويادية لاستوطانهم أموة بمحكومات
تركيا وتونس والسودان الغرب .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

عريضة رقم ١١٤ - معلقة من محمد عبد الحداد وآخرون من مزارعي
بلدة الوفاية مركز الدلتايت بمحقة بطولون إامة زراعة الأرض لإصلاح
أراضيهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

عريضة رقم ١١٥ - معلقة من أحمد فهمي علي وآخرون إمام مسجد
محمد فهمي عبد العال بناحية منطقين مركز شاتوط مديرية أينا يشكون من
عدم صرف مرتباتهم من شهر مارس سنة ١٩٣٤ لأن يتسبون صرفها
عن المدة المذكورة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١١٧ - معلقة من عزير سكندر طنطا وقد بالسكة
الحديد سابقا يشكون من أنه فصل من وظيفته عقب إصابته بطلق ابرى أثناء
تأدية عمله ويقتض تعينه بابة وظيفته تناسب وحده تصعيه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عريضة رقم ١٢٠ - معلقة من عبد شمس وآخرون من صندا لدار
مركز بن مزار مديرية الب بطولون من حكومة ندر لم عرضة لأرض
التي تولوا ردها بحوض دير ناحية رقم ٢ قامة ١٣ بزمه صندا .

وذلك مقابل قيامهم بدها دون دفع شيء ما أو بغيرها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٢١ - معلقة من هلال أحمد ضحية وآخرون من
الغربية مركز كوم حمادة بمديرية الغربية يشكون من أن مسجد
قديم حد دابل السقوط وتدهر المصطوب خفية من
من وزارة الأوقاف لتقوم برصاحله .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٢٩ - مقدمة من حسن شاهي وآخرين بوليس ملكو بمكدرة بوليس السكة الحديدية يتظلمون من الأمر النافذ بتوقيع الكشف الطبي عليهم ويتسبون إلهامه .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٣٠ - مقدمة من عبد الفتاح عبد القادر وآخرين من عمال مزرعة الدقي ببولاق الذكور التابعة لوزارة الزراعة يتظلمون مما وصلت إليه حالتهم ويتسبون تحميها .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الزراعة .

عرضة رقم ١٣٢ - مقدمة من حسين عبد الرازق بالمقرن رقم ١٨٨ شارع شبرا بمصر يشكو من حرمان ابنه من الالتحاق من طلي الباتالوجيا والبيكتريولوجيا بكلية الطب ويشتمس العمل على تحقيق منتهه هذا السباح لابنه في دعوته في المادتين المذكورتين .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٣٣ - مقدمة من عزيز جندى وآخرين مفتش حسابات بالسكة الحديدية بمصر يتظلمون من بناتهم في الدرجة السادسة مدة طويلة بدون ترقية ويتسبون ترقية من قضي في دوجته عشر سوات فأكثر إلى الدرجة الخامسة .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

عرضة رقم ١٣٤ - مقدمة من شهاب السكري من قوة بوليس بنشو القوم يشكو من فصله من وظيفة لأسباب سياسية ويتسبون إعادته لوظيفته .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٣٦ - مقدمة من عبد الحليم أحمد ندا وآخرين ناظر مسجد خير بك ندا بكوم يتسبون صرف ما هو مستحق من الأوقاف لمساجد خير بك ندا وسيدى على الكومي ومسجد الأمير قاسم ومسجد النوصية حتى لا تتصل إقامة الشعار الدينية بها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف وحماها للعرضة رقم ١١٢

عرضة رقم ١٣٧ - مقدمة من محمد فريد الخبير بمجلس حسي دمنهور يشكو من رفض طلب قبول ابنه حانا بمدرسة دمنهور الثانوية بينما قبلت وزارة المعارف زعماء له موسرين متمسكا بإجراء تحقيق في هذا الموضوع .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٣٨ - مقدمة من محمود علي التزجار سايقا ببنسة السكة الحديدية حارة صفادة شارع الشرقية قسم ثان ببورسعيد يشكون عدم قبول ابنه في المدارس ومن أن طبيب مستشفى السكة الحديدية ببورسعيد قد أجبره له بحمية كانت تبنيها أن فقد إحدى عينيه لذلك يتسبب مساعدته .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٤٠ - مقدمة من محمد محمود هيكل وآخرين من أحاط ناحية القصر مركز المصودية مديرية البحيرة يتظلمون من إضافة بلديتهم (القصر) لصدية الطلف لذلك يتسبون جعل بلديتهم القصر ذات عمدية مستقلة بهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٤١ - مقدمة من عبد السيد عبد الله وآخرين لاجر بجالة ببورسعيد يتظلمون من عمل مخالقات لم يلمهم زيوت مخلوطة بنسبة ١٥ ٪ من بذرة القطن ويعزون خلط الزيت بهذه النسبة إلى كبحر التجار الذين يستوردونه منهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

عرضة رقم ١٤٢ - مقدمة من ميتايل مرغس بمركز المكلاوى رقم ١٠ بجارة أحد بك عبد الله بطنطا يشكو من فصله من وظيفته (محضرا) بدون سبب مقبول ويشتمس إعادة النظر في أمره .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

عرضة رقم ١٤٣ - مقدمة من محمود الرشيدى وآخرين رئيس تغيير صحة مديرية البحيرة يتظلم هو ورجال مكافئة الأرضة بصحة مديرية أسبوط والبلية من تخفيض مكافئة الأرضة التي كانت تصرف لهم ويتسبون العمل على إعادة صرفها كما كانت قبلا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

عرضة رقم ١٤٤ - مقدمة من عبد الحليم عبد الواحد آخرين بالبدوين يشكون من سوء معاملة البوليس لهم ويتسبون وضع حد لهذه المعاملة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٤٦ - مقدمة من محمد عبد المنهوى وآخرين مدرسين بمدرسة كتيك الابتدائية والثانوية يتلقى بطليون ضم المدرسين المذكورين إلى وزارة المعارف أسوأ بالمدراس السابق ضمها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٤٨ - مقدمة من محمد مصطفى حنايه وآخرين ناحية بطوط الشرقية مركز إلى حصص يتسبون إدخالهم ضمن النسبة التي اقترحتها الحكومة للدينين حتى البية للبنك الزراعى القارى المصرى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٥١ - مقدمة من إبراهيم درويش وآخرين مأذون الشرع بناحية السجاية مركز اللجنة الكبرى غربية بطليون ضم مسجدهم لوزارة الأوقاف حتى تتولى إصلاحه لكي لا تتصلب الشعار الدينية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

مرضة رقم ١٥٣ - مقسمة من محمد التهاى وظليل ماحون مستشفى
الأمرى بدراو يشكو من عدم قبوله به أو أحدهما بالمدرسة بالبحان و يطلب
تطبيق نظام الجانية عليه بقبول أحد وفيه المذكورين بالبحان .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عريضة رقم ١٥٤ - مقسمة من عيسى عبد العظيم شارع الشيخ ترك
٢٦ بتدر المنيا تنظم من عدم صرف مرتب أو مآش استثنائى لما و تخمس
التجصيل بتفصيل ربط مآش لما من إدارة السكة الحديدية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات ومنها لمرضة الساجد رقم ٧٤

عريضة رقم ١٥٥ - مقسمة من شحاته أحد عاشور وآخرين من ناحية
الباين قسم مصر القديمة عاظمة مصر يشتمون إعطائهم من الضرائب
المفروضة عليهم لشدة فقرهم وعدم مقدرتهم على دفعها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٥٩ - مقسمة من جرجس رزق الله وآخر من أعالي
مصر أسيرة مركز منوف متوفية يشكون من دفع قيمة الإيجار المقتدر
لسكنهم في قرار وزارة المالية الأخير .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٦٠ - مقسمة من عمر عبد الرزق وآخرين من ناحية
أبى جرج مركز بى مزار مديرية المنيا يشتمون إصلاح جسرى ترفة
جزيرة أبى جرج .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

عريضة رقم ١٦١ - مقسمة من إبراهيم محمد طلبة وآخرين من ناحية
الجرايح مركز بى مزار مديرية المنيا يطالبون بدم البرك المجاورة لمتنازلهم
وإنشاء طريقين زراعيين يمتد أولهما من شاطئ البحر الشرق إلى الجبل من
الجهة الشرقية ويمتد الثانى من بحرى إلى قبل لوصول الاتصال بالبلاد
المجاورة لهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

عريضة رقم ١٦٢ - مقسمة من عبد الباقي اسماعيل افتدى مفتش التعليم
بمعلقة بور سعيد وآخرين يشتمون إعصافهم بتعليمهم إلى الدرجة الخامسة
و ينظمون من طلبهم في درجة واحدة أكثر من عشرين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عريضة رقم ١٦٥ - مقسمة من جندى شلى صراف صراوة صابجا
وقاطن بدوب صهان شارع الشيخ بجيت بجلى ينظم من قصه من
وطنه و يلتمس إعادته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٦٦ - مقسمة من مالم عبد الشربى وآخرين أهالى روسكان
وصناعى أطيان الخزانة العرى مركز دنهور بصيرة ينظمون من
فداحة إحصار الأرض المؤجرة لهم من وزارة الأوقاف و يشتمون النظر في
ذلك وتخفيضها بما يتناسب وإنتاج الأرض .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٦٧ - مقسمة من محمد على البشلاوى وآخرين من بيبال
الحديدة مركز دكنس دقلية يشتمون بيع الأراضي التي تنوى الحكومة
بيعها إليهم لأحقيتهم بها من غيرهم استأجروها من عام ١٩٠٠ وقادوا
بإصلاحها حتى أصبحت صالحة للزراعة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عريضة رقم ١٦٨ - مقسمة من زك حافظ السنبلى موظف بمجلات
الهندى بالمانيا من ورة وقف المتبلى يشكو من كثرة التأتيرات ومن إهمال
موظفى وزارة الأوقاف في إنجاز أعمالهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عريضة رقم ١٧٠ - مقسمة من صلاح عبد الجوار وآخرين من عزبة
كوميو عمدة العصر مركز المصمودية بجمرة ينظمون من عدم وجود
مدرسة أولية ببلدتهم وتكد إبنائهم الصغار مشقة العذاب والإياب من وإلى
مدرسة العطف التي تبعد عن بلدتهم مسافة تزيد على أربعة كيلو مترات
و يشتمون العمل على إنشاء مدرسة لإزايته ببلدتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عريضة رقم ١٧٢ - مقسمة من محمد حسن أيوب عمدة دماط مركز
طنطا مديرية الغربية صابجا يشكو من قصه من عدية بلدته طنطا
ولأسباب سياسية و يلتمس تمحيه ثانيا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٧٣ - مقسمة من حسن حسين على غيث من قبيلة
النعام وقسم بجوار طموه مركز الجنية يطلب ضم قبيلة النعام إلى قبيلة
الحويطات و يطلب التعقيب في عدم الاهتمام بالشكاوى المقدمة منه لوزارة
الداخلية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عريضة رقم ١٧٥ - مقسمة من عبد الحليم قاسم وآخرين من كفر
الغراوى التابع لمدينة مركز بى مزار مديرية المنيا يطالبون بفصل بلدتهم
عن عدية بلدة الجندية وجعلها ذات عمدية خاصة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٧٦ - مقعدة من محمد إدريس سالم وآخرين من الرابحين
مركز كفر صقر يتسبون عدم فصل عزب السلاوي وإبراهيم عبد النبي
وإبراهيم الجوهري وعزب أخرى عن بلدتهم .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

عرضة رقم ١٧٧ - مقعدة من عبد الفتاح طلب محمد نرجس الأقسام
الثانوية وعامل سابق بمدرسة سوهاج الصناعية يتظلم من فصله من وتليفته
ويقتض إعادته .
قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

عرضة رقم ١٧٩ - مقعدة من توماس نيقولا وآخرين صاحب قهوة
ولكافة رويال الكبرى يمتد عمر يتظلمون من مداحة الضريبة المفروضة
عليهم من مجلس بلدى ميت غمر ويتسبون تخفيضها إلى ما كانت عليه قبل
الآن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

عرضة رقم ١٨١ - مقعدة من مصطفى محمد حري من الفقهاء القبالية
مركز صدوق يطلب عمل تحريات فيما يخصه ناظر زراعة الأصفير التابعة
لمصلحة الأملاك الأميرية من كل أردب من بذرة القطن المرسل له من
المصلحة المذكورة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٨٢ - مقعدة من مصطفى محمد حري من الفقهاء القبالية
مركز صدوق يشكو ناظر زراعة الأصفير مركز صدوق التابعة لمصلحة الأملاك
الأميرية لعدم صرفه تقاوى بذرة القطن له من غير مبرر ويتسب النظر
في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية وضحا للمريضة رقم ١٨١

عرضة رقم ١٨٣ - مقعدة من محمد أبو زيد حسن ديع وآخرين
بناحية مراييوم مركز الزقازيق شرقية يتسبون مشرى قطعة أرض من
أطيان الحكومة بالقطعة رقم ١ بحوض جبل سراييوم رقم ١١

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٨٤ - مقعدة من عبد العظيم علام عمدة كوم الصمائية
مركز بسا مديرية بنى سويف يتظلم من اقتصاد وزارة الأوقاف إجراءات
تزع ملكية في أطيان نخلير متأخرها عليه ويتسب إختاف البيع المتحدد له
١٣ أبريل سنة ١٩٣٧

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٨٨ - مقعدة من فرج سليمان نواد وآخرين صاحب
جلى النيل والحسان عن أصحاب المصنف ؛ يتظلمون من حرمان جرائكم
من الإعلانات القضائية والحكومية ويتسبون العمل على إعتاقهم بتقرير
نشر الإعلانات الحكومية والقضائية بها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحفانية .

عرضة رقم ١٨٩ - مقعدة من البوزباشى عبد على حط الله رئيس
مباحث بنى سويف من ورة المرشلى بناحية بنى حلال يتظلمون من
ضم أطيان طرح البحر بجيها يمتد بهم إلى زمام الجلاوية وأعتاق نهر النيل
الحالى حدًا فاصلًا بين زمام البلدين ويطلبون صدور الأمر باعتقاد نصف نهر
النيل المرسوم في خريطة سنة ١٩٠٥ حدًا فاصلًا بين البلدين .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

عرضة رقم ١٩٠ - مقعدة من عبد اسماعيل جنادة من أخاواى مركز
ططا غربية يتسب قبول طلبة بالتخصص بإحدى الكليات بأية شعبة لأنه
من حلة الشهادة المالية .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

عرضة رقم ١٩٢ - مقعدة من عبد أحمد ابراهيم وإخوته بشبرا بابل
مركز الحلة يطلبون التصريح لهم ببناء مدفن بأملأكم بجوار الجبسات
المستعملة الآن .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

عرضة رقم ١٩٤ - مقعدة من عبد على وحموتين من كفر ششنا
مركز زقزى شريفة ومن مستأجرى أطيان وقب المغفور له عباس باشا الأذن
يشكون من فداحة متأخرات الواراة لها عليهم ويطلبون عدم زيادة قيمة
الإيجار كما يشاع بينهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

عرضة رقم ١٩٥ - مقعدة من عبد جزلوك وآخرين قراه المسجد
البرطاني بدسوق مديرية الغربية يتظلمون من حرمانهم من أعتاقهم في صندوق
التنوير ويتسبون تحسين سالم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

وعملية تبيين المدرسة أثناعده استعدادا وتعداد ما يصلح له من الأعمال
وبعد ذلك يتولى على الأقسام الفنية المختصة حيث يتصلن :

(١) الطهي والنسج والكم والتطيق وربية الطفل ولحذق
الصناعات المتصلة بالحياة المنزلية كالخراى والمربى والأشربة المختلفة وانخلات
والقول والمضرووات المحفوظة والروائح والكولونيا وغيرها .

ويحضرن أدوات التطيق كالساقى والسوائل اللازمة لتطيق
الأدوات المختلفة وجلاها وملاها . وبالإختصاص يخرج هذا القسم مديرات
منازل عمليات من الطبقة الأولى .

(٢) أو التفصيل والمخالطة :

فيتعلمن تفصيل الملابس على جميع أنواعها وخاصة ملابس السيدات
والأطفال وإفان غياطها ليخرج هذا القسم غياطات ماهرات .

(٣) أو القباى والتطريز :

فيتعلمن صناعة القباى وأشغال الإبرة المختلفة والرسم بالزيت والنقش
على الخشب والمنزف ... الخ .

(٤) أو السجاد :

فيتعلمن صناعة السجاد وتصميمها وكل ما يتصل بهذه الصناعة .

(٥) أو الجوزوب والمفرم :

فيتعلمن على عمل الجوزوب على اختلاف أنواعها على الآلات اليدوية
والميكانيكية وكذلك عمل جميع أنواع المفردات من بول أوفر وجاكلت
وصدارى مختلفة وتاليع وفالات وباشية وه ثلاث مدارس وبول الاستعام
بالبحر وبول للأطفال ويمكن إعداد قسم خاص بهذه المدرسة للتمريض
وفير ذلك ومدة الدراسة تقدر حسب احتياج كل قسم من الأقسام المختلفة
ووجود مثل هذه المدرسة لا يتعارض مع وجود مدرسة للفنون الطرزية
فيجب الإكثار من وجود معهد مختلفة لتعليم الفتيات المتفرجات في المدارس
الأولية والابتدائية والملازم فمدهن يزيد سنويا ، وطنطا عاصمة الوجه
البحرى وثلاث مدينة في القطر المصرى وكأنه في وسط مديريات الوجه
البحرى في أشأ الاحتياج لعدة معاهد من هذا النوع .

شيخ السطه

الدكتور عبد العزيز العيسى

ملحق رقم ٦٨

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦

(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز
العيسى بك بإنشاء مدرسة صناعية للبنات بطنطا

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن فخر أمدى بدلا من حضرة الشيخ المحترم جمالزاد
القاضي بك) .

أحال المجلس بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح فيجته
بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المعارف
ما يأتى :

" إن سياسة وزارة المعارف ترى إلى إيجاد مدارس للفنون النسوية
في الأقاليم بعد أن نجحت هذه المدارس وستكون مدينة طنطا أولى بلد تفتأ
به مدرسة جديدة من هذا النوع فيجد سماح الميزانية بذلك" .

وقد قررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المعارف .

رئيس اللجنة

حسن توبه المصرى

ملحق لتقرير لجنة المعارف

نص الاقتراح

الغرض من إنشاء هذا المعهد تعليم الفتيات القباىات - وخاصة البنات -
الصناعات التى تكفلهن كسب رزقهن عن طريق شريف .

ويشعر به الفتيات بعد إتمامهن الدراسة الأولية أو الابتدائية أو
دعامة الملازم ويدرسن في السنة الأولى من الصفاتهن دراسات عامة نظرية

مذكرة تفسيرية

بما أن طنطا عاصمة الوجه البحري وثالث بلاد القطر وعدد سكانها يزيد على مائة ألف نسمة ويوما عدد كبير من أهالي مديرية المنهية والمنوفية والبحيرة خلاف أهالي مديرية الغربية التي يبلغ عدد سكانها ١,٩٨٥,٧٩١، ١٩٢٧ كتمتد سنة ١٩٢٧

وبقي طنطا التي تل مصر مباشرة من وجهة مركزها الجغرافي بحاجة إلى وجود دور الصانع المختلفة بها توفر على أهالي هذه المناطق المتأخرين المصاريف التي يتكبدونها في انتقالهم لمعاينة التعليم اللازمة لأبنائهم فلهذه الأسباب أقترح:

أولا - إنشاء مدرسة للفنون الطرزية للبنات بمدينة طنطا أسوة بالمدارس الموجودة بمصر والإسكندرية وبها ليتصلح بها من يرغب من الطالبات بالحاصلات على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من المناطق السابق ذكرها ومعلمهن كبير .

ثانيا - إنشاء مدرسة للفنون والصناعات أسوة بمدرسة البابية بمصر أو إنشاء مدرسة للفنون التطبيقية بطنطا أسوة بمدرسة الفنون التطبيقية بالجنينة .

وإنشاء إحدى هاتين المدرستين بطنطا ضروري ومهم جدا لما يأتي :

التخريج من المدارس الصناعية بطنطا أو المنصورة أو دياط أو المنهية الكبرى أو السلطة مضطرون بحكم الطبيعة بعد الحصول على شهادة مدرستهم إلى الالتحاق بمدرسة الفنون التطبيقية بالجنينة أو بإحدى مدارس الفنون والصناعات بمصر أو الإسكندرية . فإثناء مثل هذه المدرسة بطنطا يوفر :

(١) وجود قسم ثانوي بمدارس الصناعات كطنطا مثلا .

(٢) تشجيع كثيرا من المتخرجين في المدارس الصناعية (التي لا تسمح لهم حالتهم المالية بالسفر لإتمام دراستهم) على الالتحاق بهذه المدرسة ليحصلوا على الدبلوم .

(٣) توفر على الذين يسافرون لمصر أو الإسكندرية لمتابعة دراستهم المصاريف والمتأخرين التي يتكبدونها عند الالتحاق بهذه المدارس ، ولغذه الأسباب أرى ضرورة تنفيذ هذين الاقتراحين .

الدكتور عيد البرز السبيعي
شيخ السطة

ملحق رقم ٦٩

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد البرز السبيعي بك بإنشاء مدرسة للفنون الطرزية بمدينة طنطا

(انظر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن جرح احدى دلائل من حضرة الشيخ المحترم عبد البرز السبيعي بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة هذا الاقتراح بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ فبحثه بجلسته ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ . وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المعارف ما يأتي :

" إن سياسة وزارة المعارف ترى إلى إنشاء مدارس للفنون الطرزية وستكون مدينة طنطا أول بلد تنشأ فيه مدرسة جديدة من هذا النوع فيزداد صلاح الميزانية بذلك " .

وقد قررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المعارف ما

رئيس اللجنة
حسن تيه المصري

ملحق لتقرير لجنة المعارف

حضرة الأستاذ الجليل رئيس مجلس الشيوخ

حمة وإجلالا ، وسد نظية اقتراحنا :

الأول - إنشاء مدرسة للفنون الطرزية بطنطا .

الثاني - إنشاء مدرسة للفنون والصناعات أو مدرسة الفنون التطبيقية بطنطا .

ومرافق لما المذكورة التفسيرية لتقديمها للمجلس الموقر لتقرير ما يراه .

واقبلوا غافق احتراماتي ما

الدكتور
عيد البرز السبيعي
شيخ السطة

المذكرة التفسيرية

تقتل الصناعات في مصر المحل الثاني بعد الزراعة وذلك بعد ما تشهت الحرب الكبرى ولم يعد في الإمكان استيراد كثير من المصنوعات الأجنبية مما اضطر البلاد إلى توجيه عنايتها إلى ترقية الصناعة وتشجيعها وراحت الحكومة وبعض الهيئات التنفيذية كمجالس المديرية بإنشاء المدارس الصناعية . وليكن مصر ، وعلى رأسه صاحب السعادة محمد طلعت حرب باشا ، الذي يصح بحق أن يدعى رسول الاقتصاد المصري من الجهود الصادقة التي لا حواطة لها في إحياء الصناعات المختلفة ، ما هو كميل بأن يحدث أثره المأمود في نهضة مصر الاقتصادية . ومن وقت أحدث صناعة النزل والنسيج في التطور والتولّد لتلاقي من رعاية الحكومة وما تحيطها من حماية وهذا عدا اتجاه الشعب نحو النهضة الصناعية والزيفية الشديدة في توسيعها وانتشارها والحسد لله يوجد الآن في القطر المصري ثلاثة مصانع ميكانيكية لنزل القطن ونسجه .

الأول - مصنع النزل والنسيج بالهلة الذي تاج لشركة مصر لنزل القطن ونسجه، وتعمل الشركة باستمرار في توسيعه وتحسينه وزيادة الورش التكميلية اللازمة له كالمصبة وصناعة البعم (الطبع) وخيوط البكر والخيوط المنزلة .

الثاني - مصنع النزل والنسيج بالإسكندرية التابع لشركة النزل والنسيج الأهلية بمي كرموز بالإسكندرية .

الثالث - مصنع النزل التابع لمصلحة السجون بالقدط طرابلس .

ويوجد بالقطر المصري أيضا مصانع لنزل الكتان :

الأول - مصنع لنزل الكتان لمطعم بمصنع القطن الكائن بالهلة الكبرى التابع لشركة مصر لنزل القطن ونسجه . ونجد في شركات مصر للكتان قد وفقت إلى استغلال هذه المادة الأولية بفضل الجهود التي بذلتها مؤسسوها والقيامون على إدارتها فكتت البلاد من إحياء زراعة الكتان بعد أن قلت أو باوت أعوانا طويلة . وهي تواصل العمل على إحيائها بشراء الكتان الموجود بمصر وتشجيع الفلاحين على زراعته بكل وسيلة مستعدة .

الثاني - مصنع شركة الكتان بشبرا القاهرة .

ويوجد بمصر عدة مصانع لقتل الحرير الخام وجعله خيوط صالحة لتسج الأقمشة وتوجد عدة مصانع ميكانيكية لتسج الحرير أيضا :

(١) مصنع تسج الحرير بمصنع إنتاج لشركة مصر الحرير .

(٢) مدونة الصنوع بالهلة الكبرى التابعة لمجالس المديرية .

ملحق رقم ٧٠

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز الصبيزى بك بتشجيع صناعة ونسج القطن والصوف والحرير والكتان

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن قرح انتهى دلا من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ عبد الزقاق القاضي بك) .

أحال المجلس بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح فيبحثه بمجلسه ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ وقد أبدى حضرة متعوب وزارة المعارف ما يأتي :

” ليست وظيفة وزارة المعارف تشجيع الصناعات . أما فيما يتعلق بتعليم هذه الصناعة فإنها تعلمها في جميع مدارسها وتبنى بتوسيع طاق تعليمها “

ولقد قررت اللجنة حفظ هذا الاقتراح ما

رئيس اللجنة
حسن نويه المصري

ملحق لتقرير لجنة المعارف

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ
تحية وإجلالا . طيه .

(١) اقتراح لتشجيع تربية الأغنام - وتربية دودة القز الحريرية - وزراعة الكتان .

(٢) اقتراح لتشجيع صناعة ونسج القطن والصوف والحرير والكتان .

(٣) والمذكرة التفسيرية .

لعرضه على المجلس المؤرخ .

واقبلوا فائق تحياتي ما

الدكتور عبد العزيز الصبيزى
شيخ السلطة

اقتراح

تشجيع تربية الأغنام للحصول على صوفها ولحماها وتربية دودة القز

لإنتاج الجيوب الحريرية وزراعة الكتان للحصول على خيوطه

(١) يجب قيام وزارة الزراعة :

أولاً - يجب سلالات جيدة من أحسن أنواع الثمن للحصول على صوفها وتكون في الوقت نفسه صالحة للحزارة أي من النوع الذي يسل أكثر ما يمكن من اللحم تنعم تربيتها وتوليدها على قاطر المصري - فمادة شديدة إلى كبت كبيرة من أنواع الثمن الجيدة زيادة في احتياجها إلى صوفها فالحق الضأن هو الذي يتولى طيه في طامنا ومن المار أن تستورده من الخارج في حين أن بلادنا زراعية وتربية الثمن فيها ميسورة وتكاليفها بسيطة فلماذا لا نعمل على تنمية تربيتها بحيث يمكننا الاستفادة من اللحم والصوف والثمن الواردة من الخارج ؟

ثانياً - جلب أحسن أنواع الثمن المشورة بتفوق صوفها ليعتمده وطوله وكثرة عجيده كالغلمان أو خليط من البشاري والرحمان ملا لإعلان عنها بكتابة الطرق لإرشاد أصحاب المزارع الراغبة إلى حبها مراعاة طبيعة الحصول على ثمنها وتربيتها وتوليدها بنية الحصول على صوفها للتجارة والمشهور بتمتعه كالحريرو الذي يصلح استعماله لصناعة الطرايش وغيرها من الأقمشة الفاخرة وتربيتها في المراعي الطبيعية لا يستلزم أكلافاً .

ثالثاً - تشجيع تربية الأغنام خصوصاً في المناطق البحرية من الدلتا أو المناطق الأخرى الموجودة بها مراعاة متوفرة بكل الوسائل . فكان أن بنك التسليف الزراعي يسلح لشرائه مواش الزرع فيصرح له بإعطائه سلف خاصة لشرائه أعنام ويقسط ثمنها على ثلاث سنوات كسلف المواشي .

قرية الأغنام مريضة جداً من الوجهة الاقتصادية وتفوق تربية أي نوع آخر من المواشي مادياً لأسباب كثيرة أهمها : الثمن إذا غنى بها الصناعة الوافدة ونظمت سبل تربيتها تنظيمياً صيحاً فزيادة في كثرة تولدها يستغل صوفها خصوصاً إذا ثابتت الطرق الفنية في غسله وحنه والباقيها ولحماها ومولدها والزوت الذي له أهميته الكبرى في الزراعة لأنه مذهب من أعمال المصنعات للأرض ، كل هذه آلي بأرباح لا يتناهي بها ، فلماذا لا نعمل العناية الكافية لئلا نل الخسائر الكبيرة من الثروة الزراعية .

(٢) القطن يمتلك كمية كبيرة من المنسوجات الحريرية تزد من الخارج سنوياً . وقد نجحنا في صنع جالين من هذه المنسوجات بتفوق ويمكننا صنع جانب كبير آخر لو توغرت الخانات اللازمة لها ويمكن الحصول على هذه الخانات على ما كنا نتمتع تربية دودة القز لإنتاج الشرائق الحريرية وحلها وتكاليف ذلك لا تزد كجانب الأرباح التي نتج منها . فيجب على وزارة الزراعة عمل المشروعات المتقدمة لتوسيع نطاق تربية دودة القز وحل الشرائق الحريرية بإتقان الحديث وأحدث الطرق الصناعية والإنتاجية لتبني في الخارج تشجيع تربيتها بمقدار في احتيايلها القطن المصري .

وتوجد مصانع أخرى لإنتاج البصر والمخمل الكبرى وغيرها وكذلك أقسام أخرى لتسج الحرير لمصنعة المدارس الصناعية الآتية - سوهاج - نجع حادي ، أسيوط ، سيوف - اليوم - المنيا التابعة لوقف المنشاوي بأشأ ، العيون التطبيقية ، السطة ، المنصورة ، دمهور . وأيضا علبا الجيزة وعلبا الأبنام بكفر الزيات ومبدا الحيرة بالإسكندرية .

والجدة فقد ظهر في الوجود بمصر نسج جميل يتنافس منسوجات أعظم البلدان المشهورة بمسجيتها مصنوعة بجاتم مصرية وبأيد مصرية ومن ثمة أموال مصرية وأقبل الناس على هذه الأقمشة الوطنية الصميمة التي هي شعار الشرف ورمز الوطنية فبالإضافة إلى توسيع نطاق النهضة القومية وإيراد ثروة البلاد التي تولد ثمراتها إلى أيدي العامل المصري . وزادهم إقبالاً وربحية أن وجدوا في هذه الأقمشة المصرية سهولة الأعمار وسهولة التصنيع ودقته وحسن اللون وجمال الرسومات والألوان مما يدل على مهارة الصناع وكفاية الفاعين بهذا العمل الوطني الجليل .

وبعد أن رأيت الشركة مصر لنزل القطن ونسجه هذا التناح شرع في إنشاء قسم خاص لنزل ونسج الصوف لمطابق لمصنع المخمل الكبرى . وهنا تذكر شركات مصر ومؤسسيها وأصحاب الشأن فيها على وجه خاص ما لم يدر هذه البلاد بما أنشأوه من المصانع النافعة التي يعمل فيها آلاف من البهل المصريين وهو ما يذكره لم الجليل مقرراً بإتداء عليهم والإعجاب بغيرتهم وصفق وطنيتهم .

مصر استوردت من الور وواليقوط والأقمشة الصوفية من الخارج في سنة ١٩٣٥ ما يأتي :

أصواف خام مفصلة بمبلغ ٣٨,١٠١

غزل صوف بمبلغ ٣٠,٥٢٥٩

منسوجات من الصوف والوبر ١,٧٣١,١٥٦

فيكون مجموع ما استوردته في السنة من الخارج ما قيمته ٥٧٤,٠٧٤ ج.م وهذا مبلغ لا يستهان به . وإذا استثنينا قسم الصوف بمدرسة التسج بالمخمل الكبرى وقسم الصوف للمطابق لشركة مصر لنزل ونسج القطن بالمخمل أيضا ومصنع تجهيز التبنائي لإنتاج مخلفات صناعة الأقمشة الصوفية الذي أسسته وزارة التجارة والصناعة ومنص مصانع لا أهمية لها لا توجد مصانع محلية غنصة تعمل ليعمل أو نسجه من شدة احتياج القطن لمصانع متقدمة لتقيام بها بين الصليين لتندبته بكافة أصناف الأقمشة الصوفية . ولقد تم صناعة الأقمشة الصوفية والحريرية والكتانية المصرية كما تنافس الأقمشة الأجنبية يجب أن نتور منها علبا وأن توجد بكافة كافة الصانع المحلية . وللطريقة الخلل للحصول على ذلك هي تجنيد الاقتراضات الآتية :

أولاً - قيام وزارة المعارف بتدريجياً بإيجاد طقمين ميكانيكيين في كل مدرسة من هذه المدارس الصناعية أحدهما لفرع القطر والثاني لفرع الصوف أو الألفا كطقم بطقم واحد لفرع القطر أو الصوف حسب مقتضيات حالة كل مدرسة أسوة بما هو موجود بمدرسة أسبوط الصناعية وإلى أن يتم تجهيز كل من هذا المشروع يجب على الحكومة تحديد مبلغ من المال لشراء كمية من الخيوط الخفيفة بأقل أسعار ممكنة وبالجودة المقررة لتزويدها على الناجين فيها الأساسى ولأجل تسهيل انتشار هذه الصناعات .

ثانياً - أن يوجد في كل مدرسة تكثر عليها الطلبات في صناعة ما مصنع نموذجي صغير يحتوي على أحدث الآلات ويسير على نسق إنتاجي ويتبع عمله من تخرجي المدارس الصناعية في هذه الصناعة على أن يقضوا فيه مدة من الزمن تضمن لهم الحصول على الخبرة الكافية قبل أن يزجوا بأقسامهم في الأسواق فيكون هذا الوقت بمثابة فترة انتقال بين تحصيل أصول الصناعة في المدرسة وتطبيقها في المصانع الأصلية . فقيمة الطالب الحقيقية لا تظهر إلا بعد فترة الانتقال هذه ، فمن واجب المدرسة أن تهيئه له قضايا كما أنها تتخفف منه في نفس الوقت وذلك نظراً للأجر الذي يتقاضى مع إنتائه .

وهذه المصانع النموذجية تقوم بصنع ما يطلب منها من المدرسة التابعة لها أو المدارس الأخرى أو المصانع الأصلية المجاورة لها وتكون قدوة حسنة صالحة للمصانع الأخرى فتجسج على متوالها وتكون مورداً لهذه المصانع يستوفون منها معلوماتهم .

فهما بلذا من المجهودات ومهما صرفنا من الأموال في تشجيع الصناعات والفوائد التي تجنيها في ذلك تكون أضعافاً مضاعفة لما نبذلها فإن الإقبال على مصنوعاتنا هنا وفي الخارج وخصوصاً في الأقطار الشقيقة لأكثر مشجع للذي فنحننا الصناعية إلى أقصى حد بحيث يشمل صناعات أخرى كثيرة يشغل بها شبابنا الماهضون ولهم ثم وليلادها ما يترتب على ذلك من الأرباح والفوائد مادية كانت أو معنوية . فالأهم لا تخيلاً إلا بإيجاد مرافقها الصناعية والاقتصادية وإن البلاد التي تبهر فيها بغنى على نفسه بالقضاء انظروا إلى اليابان التي غمرت أسواق العالم بمصنوجاتها غير حاسبة للقائمة حساباً وهذا نشئ من رخص اليد العاملة فيها ، والحمد لله للعالم العربي متوفر ولا يتقاضى إلا أجراً زهيداً فيمكن أن نحملوا حلو اليابان ، ونهتسج كما نهتسج ، ولكل مجتهد نصيب ٤

الدكتور عبد العزيز المجري

شيخ السطة

(٣) يجب تشجيع زراعة الكتان بمصر فالجبال والمو بارة التي تزد لمصر سوريا من الخارج يزيد منها على الخمسين ألف جنيه . هذا خلاف الخيوط والألفا الكتان فالقطر ينهيك كمية كبيرة منها ، وزراعة الكتان لا تكلف شيئاً زيادة على تكاليف باقي الزراعات الشتوية ، فقط يلزم وجود شركات لاستلام حود الكتان من المزارعين الذين يزرعونه وهذه الشركات تتولى كل العمليات اللازمة له كمنطه وضربه وتنقه وغزله ، وزراعته تأتي بأرباح أكثر من أي زراعة شتوية أخرى لكن الإقبال عليه غير موجود لعدم وجود الشركات التي تتولى تجهيزه وبخلاف ذلك لا يمكن زوجه في المناطق التي تتوزد زراعته لثمنه أو استعالة تصريفه ، وهذا هو الحال دون الإقبال على هذا المورد العظيم من موارد الثروة .

اقتراح

خاص بتشجيع صناعة عزل ونسيج القطر والصوف والحرير والكتان

أولاً - الكتان من الشركات والمصانع الكتان لفرز ونسيج القطر والصوف والكتان والحرير ضروري جداً لتزينة القطر بإحتياجه من هذه المسترجات بل استيرادها من الخارج بأقل الأثمان وبيع الخدمات الموجودة عندنا وخصوصاً القطر بأخص الأثمان وتحقيق ذلك يوفر علينا المبالغ الطائلة التي تدفعها سنوياً ثمة للألفا المختلفة الواردة لنا من الخارج والذي يساعد على انتشار هذه المصانع هو تشجيع الفروع الصناعية .

واجب وزارة التجارة والصناعة تنفيذ هذه الروح الصناعية بكل الوسائل كالنشر والإرشاد والدعوة إلى إيمان الصناعات وإنشاء المصانع النموذجية والنظر في شكوى أصحاب المصانع ودرسها والعمل على تلبية رعايتهم وإمدادهم بالتمليات الفنية وتكثيهم من عقد صفقات توسيع أعمالهم ، وإن شاء الله نرى قريباً مجهودات وزارة التجارة والصناعة مكللة بالنجاح بحسبة وزرعها النشط ورجاله الماهلين .

ثانياً - أما وقد قطع القطر المصري شوطاً عموداً في سبيل تقدم وانتشار الصناعة وخصوصاً النسيج بعد إنشاء أقسام تعلم هذه الصناعة ملحقة بالمدارس الصناعية الآتية :

أسوان ، نجع حمادى ، سوهاج ، أسيوط ، القويس ، بنى سويف ، المنصورة ، دمهور ، العباسية التابعة لوقت المشاوى بإشاء الفنون التطبيقية ، سسطة ، وأيضاً ببلدية الجيزة وبلدية كفر الزيات . فبدلاً من مشتري النزل الأرام لهذه المدارس والمصانع الأصلية الموجودة في هذه المناطق ، اقترح :

ملحق رقم ٧١

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز
المبيزي بك بإنشاء مكتب زراعي لتعلم صناعة المنتجات
الزراعية بمدينة طنطا

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن خورشيد أدهي بدلا من حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق
القاضي بك) .

أحال المجلس بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى اللجنة فيبحثه
بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المعارف
ما يأتي :

« إن سياسة وزارة المعارف ترمي إلى إنشاء مكتب زراعية لتعلم صناعة
المنتجات الزراعية وإن مدينة طنطا ستكون أول بلد يفتتح فيه مكتب جديد
من هذا النوع متى سمحت الميزانية بذلك » .

وقد تفرزت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المعارف ٥

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

ملحق لتقرير لجنة المعارف

نص الاقتراح

لقد فعلت حكومتنا الرشيدة على نفسها عهدا بأن تعمل غاية سياسة
توفير مصلحة الشعب في مجموعه وأنت تراعى بوجه خاص مصلحة السواد
الأعظم من المزارعين والمهتبات العاملة التي على أكتافها يقوم صرح الإنتاج
والتي هي أحوج ما تكون إلى العناية بالاهلة وذلك يتحقق بتشجيع وتعميم
جميع المشروعات ومنها الزراعية والصناعية التي تأتي لزراع بأطيب الثمرات
وتساعد على ترويح أمة الماطلين . ومن أهم هذه المشروعات إنشاء مكتب
زراعية لتعلم صناعة المنتجات الزراعية .

لذلك أقترح إنشاء مكتب زراعي لتعلم صناعة المنتجات الزراعية بمدينة
طنطا ٥

الدكتور
عبد العزيز المبيزي

ملحق رقم ٧٢

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز
المبيزي بك بإنشاء مدرسة للفنون والصناعات أو مدرسة للفنون
التطبيقية بطنطا

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن خورشيد أدهي بدلا من حضرة الشيخ المحترم عبد الرزاق
القاضي بك) .

أحال المجلس بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح
فيبحثه بجلسة ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المعارف
ما يأتي :

« إن وزارة المعارف تميد النظر في نظام التعليم الصناعي بأكمله وعلى
الأخص مدارس الفنون والصناعات وسيكون هذا الاقتراح موضع بحث
الوزارة عند ما يستقر رأيا على الخطوة التي تتبناها » .

وقد تفرزت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المعارف ٥

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

ملحق لتقرير لجنة المعارف

حضرة الأستاذ الجليل رئيس مجلس الشيخ
تحية وإجلالا ، وبعد فضيلة اقتراحان :

الأول — إنشاء مدرسة للفنون الطرزية بطنطا .

الثاني — إنشاء مدرسة للفنون والصناعات أو مدرسة للفنون التطبيقية
بطنطا .

ومرافق لها المذكرة التفسيرية لتقديمها للجلسة الموقر لتقرير ما يراه .
واقبلوا غافقيا احتراماتي ٥

الدكتور عبد العزيز المبيزي
شيخ السلطة

ملحق رقم ٧٣

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحقق الدكتور عبد الحميد أمين عزب بقرار إمانة الموظفين غير القنين والسدول من إجراء امتحانات لهم وبجواز نقلهم من مدرسة لأخرى

(انظر حاضرة الشيخ المحقق عبد الرحمن عزب عنى بـ ١٠ من حضرة شيخ المحقق الأستاذ عبد الرزاق التماس بـ) .

أحال المجلس بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح فيجته بملحة ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ وقد أبدى حضرة مندوب وزارة المعارف ما يأتي :

« إن وزارة المعارف تدرس مشروع تقرير إمانة الموظفين غير القنين وسيكون تنفيذ هذا المشروع مستمداً على وجود الاعتراف الكافي لأن الاعتراف الحلال لا يكفي إلا لاطاعة من القنين وقد خصص لهم طبقاً لنظام منح الإجازات الحلال .

أما من جهة السدول عن إجراء امتحانات لهم فإن الامتحانات ليست واجبة على غير القنين وإنما يدخلون بمحض اختيارهم إذا أرادوا أن يدخلوا في مدار القنين ويستلم في غير القنين فهم في المدارس الحرة من غير أن يلزموا بدخول الامتحان مادامت تتيح كفاءتهم للعمل .

أما بجواز نقلهم من مدرسة لأخرى فإنه لا يوجد ما يمنع ذلك فإن حقهم كدروسهم في العلم الحر يميز لهم التدريس في أية مدرسة حرة » .

وقد قررت اللجنة إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المعارف »

رئيس اللجنة

حسن نبيه المصري

ملحق لتقرير لجنة المعارف

نص الاقتراح

وضعت وزارة المعارف العمومية في سنة ١٩٣٤ فمذمب سبعم احر، قسمت في المدرسين إلى قسمين فنين وغير فنين ثم حرم على غير القنين البسند الانتظام بالعلم ، ولكنها أجازت الذين كانوا يشتغلون قبل ذلك باستقرار مزاولتهم مهتهم ولكن الوزارة فرضت على المدرسين غير القنين المذكورين

مذكرة نصورية

بما أن طنطا عاصمة الوجه البحري وثالث بلاد القطر وعدد سكانها يزيد على مائة ألف نسمة ويؤمها عدد كبير من أهالي مديرية القنقلة والمنوفية والجميزة خلاف أهالي مديرية الغربية التي يبلغ عدد سكانها ١,٧٩١,٩٨٥ كعداد سنة ١٩٢٧

ويحق لطنطا التي على مصر مباشرة من وجهة مركزها الجغرافي محتاجة إلى وجود دور التعليم المتفقهبا لتوفر على أهالي هذه المناطق المتأهب والمصاريف التي يتكبدها في انتقالهم لمقاعد التعليم اللازمة لأبنائهم فلهذه الأسباب أقترح :

أولاً - إنشاء مدرسة للفنون الطرزنية للبيات بمدينة طنطا أسوة بالمدارس الموجودة بمصر والإسكندرية وبها ليتحق بها من يرغب من الطالبات الحاصلات على شهادة إتمام الدراسة الابتدائية من المناطق السابق ذكرها وعدد من كبر .

ثانياً - إنشاء مدرسة للفنون والصناعات أسوة بمدرسة العمالية بمصر أو إنشاء مدرسة للفنون التطبيقية بطنطا أسوة بمدرسة الفنون التطبيقية بالجيزة .

و إنشاء إحدى هاتين المدرستين بطنطا ضروري ومهم جداً لما يأتي :
لنخرجون من المدارس الصناعية بطنطا أو المنصورة أو ديار أو اصفية الكبرى أو السقطة مضطرون بمحك الطبيعة بعد الحصول على شهادة مدرستهم إلى الالتحاق بمدرسة الفنون التطبيقية بالجيزة أو بإحدى مدارس الفنون والصناعات بمصر أو الإسكندرية . فإشاء مثل هذه المدرسة بطنطا يوفر :

(١) وجود قسم ثانوي بمدارس الصناعات كطنطا مثلا .

(٢) تشجيع كثيراً من المتخرجين في المدارس الصناعية (الذين لا تسمح لهم حالتهم المالية بالسفر لإتمام دراستهم) على الالتحاق بهذه المدرسة ليحصلوا على البليزم .

(٣) توفر على الذين يسافرون لمصر أو الإسكندرية لمتنمووا دراستهم المعارف والمثاب التي يتكبدها عند الالتحاق بهذه المدارس ولهذا الأسباب أرى ضرورة تنفيذ هذين الاقتراحين »

الدكتور

عبد العزيز الميميزي

شيخ السقطة

عدم الموافقة عليه إذ ليس له ما يبرره من الظروف الاقتصادية الحالية ولأن الظروف الاقتصادية التي كانت سائدة بعد سنة ١٩٣٣

وغيضنا من ذلك فإن هذا التشريع لو كان قد اقترح في سنة ١٩٣٣ لكان له ما يبرره من ناحية أنه يوضع المستقبل والتسوية حالات لم تثبت بعد، أما أنت فيقدم مثل هذا التشريع بعد مضي عامين على نهاية عقد الإيجار وبعد ما سوى أغلب المتعاقدين مراكمهم إما ودياً أو قضائياً فلا يمكن التفكير في وضع مثل هذا التشريع الآن لأنه تشريع يصبغ إلى الماضي ولا يفيد إلا الترتيل اليسير من الذين ماطلوا في مسدده ما عليهم؛ والتشريع يوضع للحالات التالية لا للاستثناءات فضلاً عن أنه ليس من المألوف أن يكون الصاعد في التأجيل لمدة أكثر من ثلاث سنوات.

وقد أبدى حضرة الشيخ الحنم مقدم الاقتراح أرب أسرار المحاسن قد انخفضت في ثلاث السنوات للمقدم ضياء الاقتراح كما يتبين ذلك من مراجعة أسعار الكترانات من قفل بورصة توفير من كل سنة، وأنه يقرر بأن بعض المتأجرين أصحهم ضرر، وهذا من التسليم بأنها حالات قليلة جداً وقد فُرض الرأي بهذه.

وبعد المناقشة وأت اللجنة بالإجماع حفظ الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ الحنم الشيخ على رمضان الطوبجي بتخفيض الإيجارات الزراعية من السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ لأسباب التي أبلغها حضرة مندوب وزارة الحفانية ما

رئيس اللجنة
حسن توبة المصري

نص الاقتراح بمشروع قانون

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو عرض اقتراح هذا بمشروع القانون على المجلس ودمه مذكراً
إيضاحية ولكم وافر الشكر ما

١٩ أغسطس سنة ١٩٣٦
عضو مجلس الشيوخ
على رمضان الطوبجي

مشروع قانون

بتخفيض الإيجارات الزراعية من السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥
و ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الزراعية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي تصدق عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - لا تعجل دعوى المالك أو المستأجر الأصيل - فيما يتعلق بإيجار
السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ - ١٩٣٥

فيوداً تجعل حياتهم في ضحك وذلك فحوت أن الملتزم إذا انتقل من مدرسته التي يشغل فيها لا يصرح له بدخول مدرسة أخرى وإلا فلهو معوض دائماً لشخص ناظر المدرسة فيه بتقصير حريته كما يشاء لعله أن الملتزم لا يستطيع الانتقال من مدرسته إلى أخرى .

والوزارة أيضا تولى عمل امتحان لم مع أن هؤلاء الملتزمين أصبحوا الآن بموجب القانون ذوي حق مكتسب فلا يجوز عمل امتحان لهم بل يمكن بتفريعات المفتشين .

وقد راعت الوزارة في تقرير الإجابة التي تولى منحها للزمين أن تمنح حفظ الملتزمين الصبين وسبب على ذلك أن نظام المدارس الأهلية سيكون من تعيين غير الصبين ويكتفون فقط بتعيين الملتزمين الذين يتأهلون إجابة من الوزارة .

وبعثت أنت للملتزمين غير الفئتين فئة معدودة لا يزيدون بل المكن يفرضون كل عام بالوظيفة أو بغيره والانتفاع من العمل، فيجدر بالوزارة أن تنظر إليهم بين الرأية لأهم ذوي مائلات وقضوا مدة طويلة بالتعليم لا يستطيعون بعدها أن يتصرفوا عنه إلى استئناف مهنة أخرى .

فذلك اقترح أن تقرر الوزارة إجابة للزمين غير الفئتين أسوة بغيرهم والمعدل من إيراد الامتحانات اكثله بتأجير المفتشين من متوسط السنوات من يوم صدور القانون وأن تجيز الوزارة للزمين غير الفئتين أن يتخلل من مدرسته لأخرى ما

الدكتور
عبد الحليم أمين حزب

ملحق رقم ٧٤

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفانية

عن الاقتراح بمشروع قانون مقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ على رمضان الطوبجي بتخفيض الإيجارات الزراعية من السنوات ١٩٣٣ - ١٩٣٤ - ١٩٣٥ الزراعية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد الهادي بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة هذا الاقتراح لدراسة، فظهرت بمجلسي ٢٤ مارس و ١٣ أبريل سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو طم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية وحضرة الشيخ المحترم الشيخ على رمضان الطوبجي مقدم الاقتراح، وقد أبدى حضرة المندوب رأى وزارة الحفانية في هذا الاقتراح بمشروع قانون وهو

زراعية عن أحيان استوجرت لتزود قطعا على الوجه المتاد - في المطالبة
بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المذكور . ويشترط في ذلك أن يكون
المستأجر مستأجر الأرض لأكثر من سنة زراعية واحدة وأن تكون
الإيجارة سابقة على سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية .

مادة ٢ - لا يسرى هذا القانون على الإيجارات التي تكون قد جرت
شأنها اتفاقات خاصة بين المتعاقدين بحد شهر أكتوبر سنة ١٩٣١
ولا على الإيجارات التي يكون الإيجار فيها محظا على أساس أسعار
القطن .

مادة ٣ - تسرى أحكام هذا القانون على المعادى المنظورة أمام
المحاكم وتطبق دون إخلال بقواعد القانون السام التي ينص صراحة على
عاقبتها .

مادة ٤ - في حالة التنفيذ بمحك أو بسند أو عقد رسمي لا يجوز التنفيذ
بأكثر من سبعة أعتار الإيجار المشار إليها في المادة السابقة مضافا إليها
المصروفات والمخلفات .

مادة ٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بإن يعم هذا القانون بمقام الدولة وأن يشتر في الجريدة الرسمية وينفذ
كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة إيضاحية

عن مشروع قانون بتخفيض الإيجارات الزراعية المنقذة قبل
سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية إلى سبعة أعتارها عن السنوات
الثلاث الآتية ١٩٣٢-١٩٣٣ و ١٩٣٣-١٩٣٤ و ١٩٣٤-١٩٣٥

كان للأزمة الاقتصادية التي غمرت البلاد من سنة ١٩٣٠ إلى الآن ،
لهبوط الأسعار عامة ، وأسعار القطن بصفة خاصة من الأثر السيء ما لها
في إضفاء مقدرة المستأجرين عن الوفاء بما سبق لهم أن تعاقدوا عليه قبل
سنة ١٩٣٠-١٩٣١ الزراعية فنجزوا عن سداد إيجار السنين التالية لذلك
السنة . وقد استوجبت حالتهم هذه إصدار قوانين متتالية بتخفيض الإيجارات
المنقذة في السنين الثلاث (١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢) إلى أربعة أعتار
المتعاقدين عليه سابقا أو سبعة أعتارها كما هو مبين فيها .

وهذه القوانين ذات أرقام ١٠٢ سنة ١٩٣١ و ٣٢ سنة ١٩٣٢ و ١٢
سنة ١٩٣٤

وتأخر أن قصر التخفيض على سنة واحدة في كل من هذه القوانين
المتلاحمة مع سبق كل منها بمراسم تأجيل الوفاء إنما كان يدعو إليه الاحتياط
أعلا في تحسن الحال وزوال الأزمة ومودة الأسمار إلى أنغاعها كما كانت
الحال قبل سنة ١٩٣٠

ولكن مع الأسف استمرت الأزمة على ما هي عليه ، بل زادت أسعار
القطن هيرما في بعض السنين التالية لسنة ١٩٣٢

ولما كانت هناك حالات عديدة انعقد فيها الإيجار قبل سنة ١٩٣٠
الزراعية ، وكان التعاقد حاصلًا لمدة ست سنوات ، وليس من بين القوانين
المتلاحمة الصادرة بالتخفيض ما يتيح للنظار أو للبلاد أو للقوام ومن حكمهم
أن يتأجلوا المستأجرين عن شريط والتزامات واردة في عقود الإيجار وجب
إصدار تشريع خاص يبيح لهم وائبرهم ما يباحه التشريع الصادر به تلك
القوانين الثلاثة المشار إليها .

وبما أن الأزمة لا تزال على شفتها وحمل الفلاحين على رؤسها في السنوات
الثلاث الأخيرة رأيت أمم أعتد مشروع قانون للجانس يبيح تخفيض
الإيجارات إلى سبعة أعتارها في السنوات ١٩٣٢-١٩٣٣ و ١٩٣٣-١٩٣٤ و ١٩٣٤-١٩٣٥
الزراعية لأن تلك النسبة هي المقدار الذي يمكن
أن يستطيع عموم المستأجرين أن يدفعوه ويأدوا به ، لأنهم حين تعاقدهم
قبل سنة ١٩٣٠ الزراعية لم تكن تلك النسبة تخطر لهم على بال ما

على رمضان الطويحي

محبرة الأستاذ المقدم رئيس مجلس الشيوخ

بعد النجبة . سبق تقدم مني اقتراح بمشروع قانون بتخفيض إيجارات
الأطالين لزراعية عن السنوات ١٩٣٢-١٩٣٣ و ١٩٣٣-١٩٣٤ و ١٩٣٤-١٩٣٥
إلى سبعة أعتار الإيجار ومعه مذكرة إيضاحية المقرض على المجلس بمسألة
الأربعة القادم .

وقد سهوت عني طلب عرض هذا القانون على لجنة الحفانية بصفة
مستجيبة نظره في هذه الدورة حتى تحصل الفائدة المرجوة من إصداره .

وأرجو أن يعن إلى اقتراحي (أن يحال إلى لجنة الحفانية نظره بصفة
مستجيبة) .

وتختاماً تفصلوا بقبول باقي الاحترام ما

عضو مجلس الشيوخ
على رمضان الطويحي

٢٢ أيسر سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ٧٥

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفانية

عن الطلب المقدم من وزارة الحفانية برفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الشيخ يوسف يوسف الشنروبي للسعي في إجراءات قضية الجناية رقم ١٢ كسر الشيخ سنة ١٩٣٧ وهو الطلب الذي تقرر المجلس بجملة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ بإحالة إلى لجنة الحفانية فنظرته في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٧

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحد الدوائر بك) -

أعطت اللجنة على كتاب وزارة الحفانية والمكتب الخاص بقضية الجناية للذكورة وهي خاصة بمجاعة قتل محمد أمين أبو زيد الفتى بنتيجة الحرة مركو كسر الشيخ .

وتبين لها أن سبب طلب رفع الحصانة البرلمانية هو لسؤال حضرة الشيخ المحترم الشيخ يوسف يوسف الشنروبي في أمور استمر التحقيق مؤالها عنها فترأت أنه ليس هناك ما يدعو لتفكك الحصانة البرلمانية .
لذلك :

رأت اللجنة بالإجماع رفع الحصانة البرلمانية عن حضرة الشيخ المحترم الشيخ يوسف يوسف الشنروبي للسعي في إجراءات قضية الجناية رقم ١٢ كسر الشيخ سنة ١٩٣٧ ما

رئيس اللجنة
حسن نبيه المصري

ملحق رقم ٧٦

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦
(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الساتر الباسل بك بإنشاء مركو بوليس بمديرية الفيوم أحدهما في بلدة الفرق والآخر في بلدة سيله

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحد الدوائر بك) -

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة الاقتراح الموضح به باليه ففتحته للبحث بجلسته بجلسته ٢٤ مارس و ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب العزة بدوي خليل بك بمدير عام إدارة التفويض بوزارة الداخلية فتدوا بها .

وقد أقر بيان أمام اللجنة يتضمن ما يأتي :

" إن وزارة الداخلية تعمل بجهدها لتخفيف أسباب الشكوى بسبب

بمد مرأكو البوليس عن القرى ولكنها في الوقت ذاته تراعى تفضيل الأمم على المهم وأنها درست جميع الاقتراحات التي تقدمت إليها بهذا الشأن ووافقت على إنشاء ثلاثة مرأكو جديدة مفضلة البلديات التي تستدعي فيها حال الأمن العام والمعمران وإقناع الزوام هذا إنشاء وطلبت إلى وزارة المالية إدراج المبلغ اللازم لذلك ولكن وزارة المالية وافقت على اعتدال لإنشاء مركو واحد .

وقد تبين لها من دراسة الاقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الساتر الباسل بك أن البلاد التي ستلحق بمركو بلدة الفرق مستوخذ من البلاد التابعة لمركو إعلسا وهي قليلة العدد والسكان والزمام ولا تسوغ إنشاء مركو بوليس فضلا عن أن بلدة الفرق واقعة في أقصى جنوب مديرية الفيوم وبها نقطة بوليس وأن حالة الأمن العام فيها آمنة في التصمن من أراج السنوات الماضية وهي على أحسن حال في هذا العام من أية سنة أخرى .

وكذلك تبين لها أن بلدة سيله المقترحة لإنشاء مركو فيها بلدة صغيرة بمساحتها وزمامها وسكانها وتبين أنها عن بندر الفيوم بمقدار ١٤ كيلو مترا وبها نقطة بوليس .

وتبين لها أيضا أن البلاد التي ستلحق بها مستوخذ من البلاد التابعة لنقطة بوليس سيله نفسها وعطى بوليس بدقي العزيرة والروضة ومركو سنورس وهي بلاد قليلة العدد والسكان والزمام ولا تسوغ إنشاء مركو بوليس فضلا عن أن حالة الأمن العام آمنة في التصمن من الثلاث السنوات الأخيرة وأن نقط بوليس منتشرة في أنحاء المديرية إذ بها ١٥ نقطة بوليس ونقطة حجانة ملاوة على المراكب الأربعة وبندر الفيوم وأن مركو سنورس يتجه أراج نقط بوليس .

وقد رة حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح على هذا البيان بأنه يرى من إنشاء مركو بوليس بدقي الفرق وسيلة إلى تسهيل قضاء مصالح الأهالي في دوائر الحكومة التي منتشاة بطبيعة الحال في هاتين البلديتين بما لإنشاء المركزين وذلك بتقريب الشقة بين البلاد ومراكب البوليس وأنه ينظر إلى إنشاء مركو بوليس من هذه الناحية بفرض النظر من قلة عدد البلاد التي سيلحق بها وقلة عدد سكانها وزمامها لأن في تقريب الشقة قليلا من شكوى الأهالي من بعد المصالح عن قراهم وفي الوقت ذاته تحليل لشكوى رجال النيابة من عدم حضور الشهود إذ أن إجماع الأهالي عن الشهادته يرجع إلى بسلطافة كما أسلفت وتكبد المشايق وتعطل أعمالهم لألاما ما يطلب إليهم من واجبات .

وإن كانت الحكومة ترى أن بلدة الفرق بعيدة فإنه بمثل اقتراحه يحمل أحد مركو بوليس في بلدة تطون بدلا من بلدة الفرق وأنه مستعد من جهته أن يتنازل من أراضي من أملاكة في ناحية تطون تكفي لإنشاء مركو ومصالح الحكومة في تلك الجهة .

وبعد المناقشة :

تقررت اللجنة بإجماع الآراء إحالة الاقتراح إلى وزارة الداخلية على أن تعمل كل ما في وسعها لتعصم المراكب وخاصة المركزين اللذين يطلب إنشاءهما حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح بمد التعديل الذي أدخله على اقتراحه والذي لا يسع اللجنة إلا أن تشكو عليه ما

رئيس اللجنة
محمد علوي الخراز

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أرجو التكرم بحضرة الاقتراح الآتي على هيئة المجلس الموقر. وهو إنشاء مركز بوليس بمديرية القويم أحدهما في بلدة الشرق والثاني في بلدة سيله نظرا لبدء الشقة بين هذه البلاد وبين المراكز التي تبغها الآن .

ونفضلا بقبول باقي الاحترام ما

عيد السائر الباسل

١٠ محرم سنة ١٢٩٢

على رقم W

جلسة يوم الأربعاء ١٠ صفر سنة ١٣٥٦

(٢١ أبريل سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز الميموني بك بإطلاق بيوت الدفاعة ومنع التهلك في الشوارع وفرض ضريبة على الشبان القادرين والمجهين من الزواج

(التي حصة الشيخ المحترم أحد المبررات بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة في ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٦ إلى اللجنة الاقتراح بمشروع القانون المذكور فيجته في جلسته ٥ أغسطس و ٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ و ٣٠ يناير و ٣ و ١٧ فبراير وأقل و ٢٤ مارس و ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الأستاذ المحترم يوسف أحمد الجندى الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وحضرة صاحب العزة الدكتور عبد زك شافى بك متنبوا من وزارة الصحة وحضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز الميموني بك مقدم الاقتراح بمشروع قانون .

ينقسم هذا الاقتراح إلى ثلاثة أقسام .

الأول - إطلاق بيوت الدفاعة .

الثاني - منع التهلك في الشوارع .

الثالث - فرض ضريبة على الشبان القادرين والمجهين عن الزواج .

وقد أهدى حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى بالبيان الآتى :

"إن موضوع إلغاء البغاء المرخص به موضوع دقيق وخطير للغاية وإن الإجراء يتأخر فيه تأخيرا كبيرا والأمانة والحكومة اعتدتا بالتخاذل قرار في هذا الموضوع . أمام ذلك صدور قرار من مجلس الوزراء بتاريخ ١٢ أبريل سنة ١٩٣٣ بتشكيل لجنة برئاسة المرجع محمد شافى باشا ووكيل وزارة الصحة ساجدا لبحث هذا الموضوع ، وقد رصت اللجنة تقريرها وعرض على مجلس الوزراء ووافق عليه بجملة ١٩ يونيو سنة ١٩٣٥ (وقد أطلعت عليه اللجنة) .

ولقد أوصت هذه اللجنة بإلغاء نظام البغاء الحالي أى المرخص به لأسباب ذكرها في تقريرها المذكور ولكنها اشترطت أن يسبق إلغاء النظام الحالي

وضع نظام جديد مع تحديد مدة ثلاث سنوات لتنفيذ هذا النظام الجديد لتكون فترة انتقال بين النظامين الجديد والقديم .

ويتلخص النظام الجديد المقترح بن الآتى .

أولا - سن قانون يهابه بشدة من يتربص لإنشاء الأخلاق ومن يبرر محلا للفساد .

ثانيا - أن تضع السلطات المختصة برنامجا شاملا لتنظيف الجمهور ورفع المستوى العام للأخلاق في المجتمع .

ثالثا - عارية الإعتماد بالنساء (الرقيق الأبيض) والقوادين وإبعاد الأجانب غير المرغوب فيهم .

رابعا - العناية بعلاج المصابين بالأمراض السرية والإبتعاد عن العيادات العمومية المجانية .

خامسا - إنشاء مكتب للألعاب يستند فيه بوليس أنشأ لحماية النساء والأطفال .

سادسا - مراقبة المحال العمومية ومكاتب التخليد .

سابعا - محاربة الخمر بعدم تجديد الرخص الحالية متى انتهت مئتها وعدم منح رخص جديدة .

وقد وضع مشروع قانون لمعالجة ما قصد إليه حضرة الشيخ المحترم في القسم الأول من اقتراحه (الخاص بإطلاق بيوت الدفاعة) ولا يزال معروضا أمام اللجنة التشريعية بوزارة الداخلية . وهو المشروع المدروس في تقرير لجنة المرجع الدكتور شافى (دأ) .

وأما باقي المشروعات في النظام الجديد فلا تزال على نظر الوزارات المختلفة . فوزارة الداخلية متممة بوضع تشريع يشدد العقوبة على من يعنى محلا للدفاعة السرية إذ ظهر أن التشريع الحالي به عيوب كثيرة وهي متممة بوضع عقوبة للقوادين والبائسين من كسب المرأة حيث أدخلت تعديلا على قانون المتشردين والمشوهين يجعل هذه الطبقة من ضمن المتشردين .

ووضعت في مشروع الميزانية الذى سيرعرض هذا العام اعتمادا لإنشاء مكتب للألعاب لمراقبة المحال التي هي مصدر خطر على الأخلاق كصالات الرقص والملاهي وبيوت الدفاعة السرية وغيرها وعند الاقتضاء تنفيذ قانون المتشردين .

وتعيد وزارة الداخلية أيضا لنظر في قانون المحال العمومية لإدخال الإصلاحات التي دلت التحارب على وجوب إدخالها ومتناول فيها مثناهو سائة الخمر .

وأما باقي المشروعات منها من اختصاص الوزارات الأخرى وهي على اهتمام منها أيضا .

وترى وزارة الداخلية أن جميع القوانين المقترحة هي قوانين إصلاحية ولا شك في ذلك وأنها ستبنى في العربي المامل موضع التشريع المحقق للأعراس التي قصد بها وضع النظام المقترح ولكن بطر الأسماء إلغاء البغاء المرخص به من المسائل التي يتأخر فيها الأراء فالقانون إن شاء الله يكون على صحة وأجمع بما يأتى :

- ١ - إنه وصحة في جبين الدولة التي تيمحه .
- ٢ - إن البناء يقضى على الضعفاء والذئكر .
- ٣ - إن البناء مع ما يؤدى إليه من اضطراب لأخلاق وفساد الآداب .
- ٤ - إن البناء يورث على الأفراد ما يضيغ من طريق الفواهي من المال .
- ٥ - إن البناء يقطع الصلة بينه وبين الإجماع والإخلال بالأسس .

والقانون يمكن ذلك بالذلل على رأيهم بما يأتى :

- ١ - إن البناء يعزل تياره إلى المنازل السرية وسط الأكر لاسيا المعصمة منها التي قد تستوى بعضها الأجور .

- ٢ - إن بيوت الباهرات بمنازل البناء المرخص به يرد إليها يوا عدد عظيم من الأفراد ينشئ أن هو هذه الطبقة تكون نتيجة زيادة كبيرة نسبيا في عدد النساء اللواتي يشاهن في التفریط في أنفسهم سلبا لحاجة العدد المشار إليه من الأفراد .

- ٣ - إن البناء يؤدى إلى انتشار الأمراض السرية بين الأفراد وفكها بالفقراء على الخصوص الذين يحول تقريم دون علاجهم .

- ٤ - إن موقع مصر على الحرقاق قد جعلها قطرا يؤمه كثير من الناس على اختلاف ملحمهم والأوامهم ، ويعنى - إذا ما أتى البناء - من إفساد الأخلاق في وسط الأكر .

- ٥ - إن كتيما من الدول كأمريكا وألمانيا وفرنسا وغيرها رأيت أن إلغاء البناء المرخص به هو علاج نظرى أكثر منه عملى لأن البناء مشكلة أزلية من قديم الزمن وهو قائم رغم التشايع السليوية الصارمة والتشاور الوحشية الشديدة .

لهذا ترى الوزارة أنه يحسن أولا وضع النظام الذى اقترحه اللجنة السابق الإشارة إليها وأنه على ضوء التجارب التي سيوفرها هذا النظام يمكن تقديره إذا كان الأول لمصلحة البلاد والأخلاق أن يلغى البناء المرخص به أو يقي ناسا .

وأما القسم الثانى وهو انخفاض مجابة الآداب والمحافظة على الأخلاق فإن الوزارة مهتمة بمراجعة القوانين المتعلقة به حتى إذا رأيت أن الحال تدعو إلى إدخال تعديلات على بعضها فإنها ستقدم إلى حضراتكم بالتشريع اللازم لذلك .

وأما فيما يتعلق بضرية الزواج فالوزارة تعارض في فرض هذه الضرية لأن هذه الضرية تفرض في البلاد الأخرى بقصد زيادة عدد النسل . والتنازل في مصر كثير . ولا يوجد إجماع من الزواج لأن أغلب الرغبين وهم الجزء الأكبر من المصريين يتزوجون في السن المتأخرة . وأما في لندن فلا يجتمع من الزواج إلا من قدمت به الأسباب وهم نقر قليل . ولا يجتمع من الزواج متعمدا إلا عند أهل .

وزيادة على ذلك فإن هذه الضرية لا تفرض في البلاد التي تدعو إحسانا إلى فرضها إلا بعد فرض ضرية الإزراء .

ولقد وافق حضرة الدكتور محمد زك شافى بك مندوب وزارة الصحة على أعمال حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لورادة الداخلية زناد مليا

أن وزارة الصحة - تنفيذا لما أوصت به لجنة المرحوم الدكتور شاهين باشا - قد وضعت برنامجا لإنشاء البيادات لمعالجة الأمراض الجلدية والزهرية والإنكار منها ووضعت أيضا برنامجا لتنظيف الجمهور ضد الأمراض الزهرية وكذلك وضعت برنامجا لوزارة المعارف العمومية لتستصدر من جانب الأنظمة التعليمية الخاصة بمعاية الشبان والتلاميذ من الأمراض الاجتماعية وإلغاء معاصرات عن الصحة الاجتماعية في مدارسها .

وقد أكتفى حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح بما أحل به حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وحضرة مندوب وزارة الصحة

الجنة

بعد الاطلاع على الاقتراح بمشروع قانون وجماع اقوال حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وحضرة مندوب وزارة الصحة وحضرة الشيخ المحترم مفتم الاقتراح والمناقشة في الموضوع .

قررت اللجنة بإجاء الآراء حفظ الاقتراح بمشروع قانون اكتفاء بالبيانات التي أحل بها حضرة الأستاذ المحترم الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية وحضرة مندوب وزارة الصحة .

وتزجى اللجنة أن تميل الحكومة بوضع القوانين والأنظمة التي من شأن تسهيل النظر في إلغاء البناء المرخص به وأن تتقدم بمشروعها إلى البرلمان في أقرب وقت ما

رئيس اللجنة
محمد علوى الجفرا

ملحق لتقرير لجنة الأمور الداخلية

حضرة الأستاذ المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرسل لحضرتكم مع هذا اقتراحا بمشروع قانون خاصا بإغلاق بيوت الدعارة ومنع التهلكة التي في الشوارع والأسواق والجمهرات وفرض ضرية على الشبان القاصدين المجمعين من الزواج مع مذكرته الإيضاحية لعرضه على المجلس المحرق لقرئ فيه ما يراه .
وتفضلوا بقبول فائق احترامى ما

١٩٣٦

الدكتور
عبد العزيز السبيزى
عضو المجلس

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة الإيضاحية

يجب أن نزع الصوت عاليا طالين إلهاس بلادنا وتوجيه نهضتها :
الاعتدال على الأصول الإسلامية الصحيحة لتكون معظ مظاهرها إن لم تكن كلها مطابقة على قواعد الإسلام الخفة خصوصا أدب القطر المصرى .
في نظر العالم الإسلامى عاصمة البلاد الإسلامية .

فاستتار الشبان بالأخلاق والدين واتكأهم على شرب المسكوت ولعب الميسر (القمار) سرا وملائية وإيتارهم الحياة الإيجابية على الحياة الزوجية وانتشار التهلكة ولبغاء السرى والمضى سبب خطرا ينفذ بتدهور الشبيبة والجميع .

ليس من العسير وجود البناء حرفة رسمية تتعرف بها الحكومة وتحمل عثراتها رخصة مضمومة بنجاة الدولة شأن القوانين الرسمية على يد إسرائيلية يزعم لها الدين الشهوات والإيجابية وفساد التلق وإهمال الفضائل النفسية بخلافه في ذلك قول الله في كتابه العزيز : (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى ينظكم لذلك تذكرون) .

فن نظر إلى حالتنا هذه وأسف ويحك على ما وصلت إليه من الانحطاط الأدنى والاجتماعى والدين فلا حول ولا قوة إلا بالله المثل المظلم . فهذه حالة إذا تركت وشأنها تؤدي إلى تضعضع الأسرة وتآكلها اليان الاجتماعي القديم ، فمن نتائج هذه الحالة البيئة وجود أزمة الزواج الحاضرة . تلك المشكلة الاجتماعية الخطيرة التي تحتاج لا كبر عتاة من الجميع لحلها بأسرع ما يمكن ، وفي يقين أنه لا يمكن لمعالجة هذه المشاكل القديم من وقت لأخر بالدعوة إلى الإصلاح في الجوامع أو على صفحات الجرائد أو المجلات أو عن طريق المذاعيع لعظم الدين يسمعون أو يقرأون لا يتحسسون من ذلك إلا محض التسليه وقول الوقت ونفع السآة دون أن يفكروا في الانفتاح أو البعث فيا عرض عليهم من التصالح للدينية ولست أنكر فضل الدعاية بكافة أنواعها في معالجة هذه البطل الاجتماعية ولكن أجزئ يقينا أننا نخلع في معالجة هذه المسائل الاجتماعية بالمجهود المتواضع الذي يقدم على انطباق في الجوامع وإصدار النشرات والندوات المتأدية بل الأعداد المخصصة من الجرائد والمجلات والمحاضرات وإقامة حفلات الدعاية .

ولكن الطريق العمل الوحيد هو أن تتدخل الحكومة في الأمر وأن نظرق في وضع حد لهذا الخطر وبما أن هذا الموضوع قد بحث بحثا مستفيضا من كل أواحيه فأسأله إلقاء البناء فقلت بحثا وصدرت تقارير من لجنة حكومية تحت رئاسة المرحوم الدكتور شاهين باشا وكل وزارة إدارية للشؤون الصحية ومن فضيلة الأستاذ الشيخ أبو الصيون شيخ معهد التراقيين وقدم من العلماء والكاتب مخفى بوجود إلقاء البناء مهما كان له من المزايا في نظر البعض فسلطت للدين وموجبه الاجتماعية والأخلاقية التي لا تتعدى محعى تستدعي إنفاذه في الحال مع الضرب بيد من حديد على البناء السرى بكل الوسائل أسوة بخاربه المواد المخدرة .

وانتشار المخمر من المسائل التي يجب على الحكومة العناية بها وعمل كل الوسائل لمخاضها تدريجيا وذلك بتحقيق بالأقل من تجديد التصريح برخص بيع الخمر ومنع إصدار رخص جديدة وهذا يمكن ويسود بل واجب تنفيذه .

مع البناء السرى والذى يستلزم تشجيع الزواج فوجود البناء عامل من عوامل كساد الزواج فواجب الحكومة فرض ضريبة على الشبان القادرين المصحين من الزواج . فواجب الحكومة أيضا منع التهلكة الفاضل في الأسواق والشوارع والمجتمعات . وفي الوقت نفسه إنشاء مصانع لاي عمل من الأعمال

للسيدات اللائ كن يمتزج البناء ولما ذكر وجدت أن الطريق الوحيد للوصول إلى معالجة هذه الحالة بطريق عملية فائقة الصحة والأمن العام هو الموافقة على المرسوم بتمشيع الديوب المرافق هذا .

الدكتور
مبد العزيز الميميزي
عصر المجلس

مشروع قانون

باسم حضرة صاحب الجلالة ياروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي بحسه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - - إلتاق بيروت الدعارة .

مادة ٢ - - يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تزيد على مائة جنيه والمجلس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنة كل من يدير محلًا للدعارة سرا .

مادة ٣ - - يمنع من المصالح العمومية أوفى الشوارع أو الأسواق أو التجمعات التهلكة والفساد المالية لا دأب ويجب على البوليس أن يسوق كل قاعة متبذرة أو تكون بمثابة متبذرة لأدأب إلى إقفال العمل عضرها .

مادة ٤ - - تصاقب بغرامة لا تقل عن خمسين قرشا ولا تتجاوز مائتي قرش أو المجلس مدة لا تقل عن ثلاثة أيام ولا تزيد على أسبوع كل من ضبط متبذرة أو كانت بمثابة متبذرة لأدأب في المجلات العمومية أوفى الشوارع أو الأسواق أو التجمعات .

مادة ٥ - - تعرض ضريبة سنوية لا تقل عن خمسة جنيهات مصرية ولا تزيد على خمسين جنيهًا على كل شاب تبلغ سنه الثلاثين قادر عجم عن الزواج ويصفي من هذه الضريبة كل شاب مصدب بمرض عصبي أو مريض معد كالتفري أو السلل الرئوي أو بصدقة تمنحه من الزواج على أن يشهد ذلك بشهادة من طبيب من مستندعي الحكومة بشرط التصديق على صحة إصافاتها ووظيفتهما من جهة الاختصاص .

مادة ٦ - - يقصدل من خدمة الحكومة كل موظف يبلغ من الثلاثين ولم يتزوج على أن حقه في الوظيفة يعود إذا تزوج ويحرم من خدمة الحكومة كل من وصل إلى من الثلاثين ولم يتزوج .

مادة ٧ - - يحدد هذا القانون مدة مضي شهرين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٨ - - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن ينص هذا القانون بنجاة الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويغذ قانون من قوانين الدولة .

جلسة يوم الأربعاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥٦
(٥ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والنجاركة

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ١٥٠,٠٠٠ ج.م
في ميزانية وزارة المالية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية زيادة
على الاعتماد المدرج لتنفيذ الأحكام القضائية

(الملحق سنة ١٩٣٧ عدد ١ من المجلد ١٤)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بملحة ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ١٥٠,٠٠٠ ج.م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ في القسم ٦ " وزارة المالية "
فرع ١ " ديوان الموم " باب ٢ " مصاريف عمومية " زيادة على الاعتماد
المدرج لتنفيذ الأحكام القضائية - فنظره بطريق الاستقبال .

فاجتمعت اللجنة في يوم ١٤ أبريل لنظر مشروع هذا القانون وقد
حضر الجلسة الأخيرة حضرة مندوب وزارة المالية تتين لجنة من المذكرة
المرفوعة عن المشروع من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء ومن البيانات
التي أدلى بها حضرة مندوب وزارة المالية أن الاعتماد المدرج بالميزانية
تنفيذ الأحكام القضائية هو ١٠,٠٠٠ ج.م . وقد صرف منه لبعض
أصحاب المحصف بناء على الصلح الذي تم في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ بينهم
و بين الحكومة معوضة حضرة صاحب الدولة على ماهر بإشأ رئيس مجلس
الوزراء السابق مبلغ ٩,٣٠٠ ج.م على التفصيل الوارد بالمذكرة ثم صرف
في يوليو وأغسطس سنة ١٩٣٦ - ٥٠٠ ج.م فبلغ مجموع ما صرف
تعمير أصحاب المحصف خصما على بند تنفيذ الأحكام القضائية
٩,٨٠٠ ج.م . وعلى هذا يكون الاعتماد المدرج لهذا البند قد نفد تقريبا
إلا أن بعض الوزارات والمصالح المختلفة خصمت على هذا البند أيضا
مبالغ أخرى بلغت لثلاثة فبراير سنة ١٩٣٧ - ١٢,٧٠٠ ج.م .

وقد تناقشت اللجنة في كيفية خصم هذه المبالغ مع قواد الاعتماد المدرج
بالمالية ما أدى حجرة مندوب وزارة المالية أن هذه المبالغ صرفت تنفيذا

لأحكام نهائية واجبة النفاذ وقد خصمت بمعرفة المصالح المختلفة على اليد
نفسه فحصل تجاوزا فعلا ونقرر أن وزارة المالية مهتمة بصيغة عامة بمسائل
الاعتمادات الإضافية لتكفل طلبها من البرلمان في الوقت المناسب .

وقد اقترحت وزارة المالية فتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م
لتسوية المبالغ التي صرفت فعلا ولواجهة ما سيصرف في هذه الشؤون لغاية
أبريل سنة ١٩٣٧

وترى اللجنة مع موافقتها على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب للظروف المتقدمة
أن توجه نظروا وزارة المالية إلى معالجة مثل هذه الحال من حيث عدم تجاوز
الاعتمادات تحقيفا لسنة ١٩٣٦ من الدستور حتى لا يصرف مبلغ زائد على
التعديرات الواردة بالميزانية قبل استئذان البرلمان .

وترجو اللجنة من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي اقترحا
جلس النواب وعلى المرافقة لهذا التقرير ما

السكرتير البرلمان
أطون الجليل
رئيس اللجنة
هنه عبد الغازي

مشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلسة الوصاية

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦
" وزارة المالية " فرع ١ " ديوان الموم " باب ٢ " مصاريف عمومية "
اعتماد إضافي قدره ١٥٠,٠٠٠ ج.م (خمسة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد
المدرج لتنفيذ الأحكام القضائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الإحاطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في مذكرة لوزارة المالية أنه بناء على الصلح الذي تم في ٤ مايو سنة ١٩٣٦ بين الحكومة وأصحاب بعض الجرائد بموافقة حضرة صاحب البعثة على ما هو بإشادته رئيس مجلس الوزراء السابق صرفت إليهم المبالغ الآتية خصصا على بند تنفيذ الأحكام القضائية :

٢٥٠٠	جريدة البلاغ .
٢٠٠٠	كوكب الشرق .
٢٠٠٠	السياسة .
٢٠٠٠	اليوم (الجهاد) .
٤٠٠	روز اليوسف .
٤٠٠	أوسامة .
٩٣٠٠	

تم صرف على أئذني مبلغ ٤٠٠ ج.م لصاحب جريدة الطريقة في يولي سنة ١٩٣٦ ومبلغ ١٠٠ جنيه لصاحب مجلة غريب في أغسطس سنة ١٩٣٦ ليكون مجموع المبالغ التي صرفت لتدبير أصحاب الجرائد خصصا على بند تنفيذ الأحكام القضائية ٩٨٠٠ ج.م .

ولما كان الاتحاد المدجج لهذا البند ١٠٠,٠٠٠ ج.م فقط أى أنه نفذ بأكثر مما هو بسبب صرف المبالغ المتقدم ذكرها .

ونظرا لأن هنالك مبالغ أخرى خصصتها الوزارات والمصالح المختلفة على هذا البند جعلها ١٣,٧٠٠ ج.م لتأية فبراير سنة ١٩٣٧

ونظرا لما قد تدعو الحاجة إلى صرفه من البند نفسه لتأية آخر السنة المالية .

لذلك أقترح وزارة المالية اقتطع اعتماد إضافي قدره ١٥,٠٠٠ ج.م (بند ١٠) — تنفيذ الأحكام القضائية) لتسوية المبالغ التي صرفت لجلالدي واجهة ما سيصرف في هذه الشؤون لتأية أبريل سنة ١٩٣٧

والجنة المالية توافق في هذا الاقتراح وهي تشرف برغب الأمر إلى مجلس الوزراء للفضل بإقراره وتوطئة لعرضه على البرلمان .

وبرقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

المستجير
المكرم
المكرم

نمرة ٥١ - ١/١
إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة .
ومعه صورة من الرسوم الصادر بمشروع القانون انخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦ "وزارة المالية" فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية" اعتماد إضافي قدره ١٥,٠٠٠ ج.م (خمسة عشر ألف جنيه) زيادة على الاعتماد المدجج لتنفيذ الأحكام القضائية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ما

صدر بمراسم «بين في ٩ محرم سنة ١٣٥٦ : ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧» .

محمد علي
عبد العزيز عزت
شريف صبري
باسم مجلس الوصاية
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير المالية
مكرم عبيد

نمرة ٥١ - ١/١

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ٧٩

جلسة يوم الأربعاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥٦

٥ مايو سنة ١٩٣٧

تقرير لجنة المالية والبنك

عن مشروع قانون باعتماد مشروع إنشاء قسم مستقل للضباط
في مدرسة البوليس والإدارة

(المقرر: طرفة للبحر المحترم أنطون الجبل بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلس ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب باعتماد مشروع إنشاء قسم مستقل للضباط في مدرسة البوليس والإدارة ففكرت تكليفه بمبلغ ٣٥٠.٠٠ ج. م. على أن يخصص للبدن في تنفيذ هذا مشروع ستة الآلاف من الجنيهات المقررة لتوسيع قسم الكونستبلات في الباب الثالث من ميزانية مصلحة المباني الأميرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية.

فاجتمعت اللجنة في ٢١ أبريل وبجست مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وعلى ما أبدته بلجتها المالية بمجلس الشيوخ والنواب في الدورة الماضية من الرغبة في التوسع في قسم الكونستبلات فتبين أنه أدرج بميزانية مصلحة المباني لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية بمبلغ ٣٥٠.٠٠ ج. م. لمشروع توسيع قسم الكونستبلات في مدرسة البوليس والإدارة من جهة التكاليف المقترحة لمشروع وهي ٧٢.٠٠ ج. م. ولكن وزارة الداخلية رأت أخيراً بعد درس حاجات المدرسة الضرورية أن تثنى فيما مستغلا للضباط بدلاً من قسم الكونستبلات على أن يخصص مبنى الضباط القديم للكونستبلات وهو يقع بقسم الكونستبلات والمساكن لمدة طويلة.

وقد أغنى هذا الترتيب عن التعديلات التي كان مقترحة عليها في المدرسة والتي كان في التية طلب الاعتماد اللازم لها وقدره ١٣.٠٠٠ ج. م. في مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية.

وقد فكرت مصلحة المباني تكاليف المبنى الجديد المطلوب للضباط بمبلغ ٣٥٠.٠٠ ج. م. وبناء على هذا التقدير طلبت وزارة الداخلية الموافقة على رفع التقدير من ٧٢.٠٠ ج. م. إلى ٣٥٠.٠٠ ج. م. ليقضى لها الشروع حالا في العمل بالمبلغ المدعو بالمرابطة الحالية لأن المشروع - كما ورد في المذكرة الإيضاحية - لا يجتهد التأخير إذ يفترق عن قبل المدرسة في السنة الدراسية القادمة أي في شهر ديسمبر سنة ١٩٣٧ بمدة ٣٠ طابعداً في قسم الكونستبلات وأنها ستوسع في هذه الزيادة بالتسريع وفقاً لما صرح

به الحكومة في خطاب العرش من تعديل نظام القسم المذكور بما يكفل تدريجاً تخريج العدد اللازم لتلصق النوى في صفوف البوليس ويميت بحل حاجات الوقت الذي يكون فيه جميع رجال البوليس من الحاصلين على قسط وافر من الثقافة والنظام.

وقد رأت اللجنة للأسباب المتقدمة الموافقة على مشروع القانون وترجو من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب

السكرير البرلاني أنطون الجبل
رئيس اللجنة عنه محمد الملازي

مشروع قانون

باعتماد مشروع جديد في ميزانية مصلحة المباني الأميرية

للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
بمجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد مشروع إنشاء قسم مستقل للضباط في مدرسة البوليس والإدارة للمقترحة تكليفه بمبلغ ٣٥٠.٠٠ ج. م. ويخصص للبدن في تنفيذ هذا المشروع اعتماد ستة الآلاف من الجنيهات (٦٠٠ ج. م.) المقررة لتوسيع قسم الكونستبلات في الباب الثالث من ميزانية مصلحة المباني الأميرية لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

مادة ٢ - على وزراء الداخلية والأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه.

أمر بأن ينص هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ميزانية مصلحة المباني السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمبلغ ٣٥٠.٠٠ ج. م. لمشروع توسيع قسم الكونستبلات في مدرسة البوليس والإدارة في العباسية من جهة التكاليف المقترحة للمشروع والبالغة ٧٢.٠٠ ج. م.

وتذكر وزارة الداخلية في كتابها المؤرخ ١٢ يناير سنة ١٩٣٧ أن الرأي استقر أخيراً بعد درس حاجات المدرسة الضرورية في الوقت الحاضر على إنشاء قسم للضباط مستقل كامل العدد بدلاً من قسم الكونستبلات المذكور مع إعطاء المباني الأصلية للمدرسة على حالها مؤقتاً حيث انتضت أنها تكفي لمدة طويلة لتسعى الكونستبلات والمساكن.

المشروع اعتماد السنة الآلاف من احتيايات (٦٠٠٠ ج.م) المقذور لتوسيع قسم الكونستبلات في السبب ثالث من ميزانية مصلحة الماني الإنمائية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

مادة ٧ - على وزراء الداخلية والأشغال العمومية ولساية تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه ما

مدير بربري صدير في ٩ محرم سنة ١٣٥٦ (٢٢ مارس سنة ١٩٣٧)

محمد علي

عبد العزيز صرت

شريف صبري

باصر مجلس الوصاية

وزير المالية ووزير الأشغال ووزير الداخلية رئيس مجلس الوزراء

مكرم عبيد عثمان محرم مصطفى لحاس مصطفى النحاس

نوم ١٦٥٥ - ١٩٧١

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٠

جلسة يوم الأربعاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥٦

(٥ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرر لجنة المالية وإيجازك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٧,٥٢٥ ج.م

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ زيادة عن الاعتماد

المسدرج في الميزانية بتعيين طريق حركه - مطروح

والجواب - العاصمة

(من حصة شريف أحمد - أستاذ الحقوقي)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلس ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ مشروع

القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧,٥٢٥ ج.م في

ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ "وزارة الحربية

والبحرية" نزع ٢ "مصلحة خردود" ٣ "عمل حديدية" - زيادة على

الاعتماد المدرج في الميزانية بتعيين لطريقين من فوكه إلى مطروح ومن الوياية

حدود المجلس البلدي للإسكندرية من جهة المكس إلى العاصمة .

وهذا الترتيب يبنى عن التعديلات التي كان مقترضا عملها في المدرسة والمقترضا مبلغ ١٣,٥٠٠ ج.م والتي كان في الثانية طلب الاعتماد اللازم لها في مشروع الميزانية للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٨

وقد انتهت مصلحة الماني من وضع التصميم الخاص بالمبنى الجديد المطلوب وقدّرت التكاليف بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج.م .

ولما كان هذا المشروع لا يشمل التأخير إذ أن المقذور أن تعيل المدرسة في السنة الدراسية القادمة أي وشهر سبتمبر سنة ١٩٣٧ ٣٠٠٠ طالب زيادة في قسم الكونستبلات كما أنها ستوسع في قبول عدد أكبر للمستقبل وفقا لما صرحته به الحكومة في خطاب العرض من تعديل نظام القسم المشار إليه بما يكفل تدريجيا تخريج العدد اللازم لسنة النقص السنوي في صفوف البوليس وبميت يعمل عاجلا الوقت الذي يكون فيه جميع رجال البوليس من الحاصلين على قسط وافر من التعليم والنظام - وهذا وقد أبدت لجنة المالية في مجلس النواب في تقريرها عن مشروع ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ رغبة في توسيع قسم الكونستبلات لتحقيق الغاية المشار إليها كما تقدم .

بناء على ذلك فتقرر وزارة الداخلية المواصلة على دفع التكاليف من ٢٥,٧٠٠ ج.م إلى ٣٥,٠٠٠ ج.م حتى يتمكن الشروع في العمل بالمبلغ المحدد فلا في الميزانية الحالية .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة عليه على أن يرضى الأمر على البرلمان إذ أن المشروع المقترح جديد غير وارد في الميزانية واللجنة تشرف برفع رأيها هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذا ملئذ كذا مشروع مرسوم بشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

مكرم عبيد

مرسوم بشروع قانون

بافتاد مشروع جديد في ميزانية مصلحة الماني الأميرية

للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بإس حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ٤

رسم بمما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدّم إلى البرلمان :

مادة ١ - يمتد مشروع إنشاء قسم مستقل لضباط في مدرسة البوليس والإدارة المقررة تكليفه بمبلغ ٣٥,٠٠٠ ج.م ويخصص لهذه في تنفيذ هذا

ومشرون جنبا) زيادة على الاعتماد المدرج في الميزانية لتسييد طريق فوكه — مطروح وبوابة — العاصرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدعلة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء في ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٦ على دفع تكاليف تسييد الطريقين من فوكه إلى مطروح ومن البوابة حدود المجلس البلدي الإسكندرية من جهة المكس إلى العاصرية من ٣٣.٣٣٠ ج. م. إلى ٧٠.٣٣٠ ج. م. وكان المتوقع أن يصرف على هذا العمل في سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ مبلغ ٣٦.٣٣٠ ج. م. إلا أنه اضطر أن ماصرف فعلا نهاية السنة المالية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ مبلغ ١٣.٩٧٥ ج. م. فقط فيكون المبلغ الباقي اللازم لشبكة الأعمال في السنة الحالية هو ٥٦.٣٥٥ ج. م. .

وقد جاء في مذكرة لوزارة الخربة والبحرية بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣٦ أن وزارة المواصلات (مصلحة الطرق والكبارى) طلبت دفع التكاليف اللازمة لهذا المشروع من ٧٠.٣٣٠ ج. م. إلى ٣٧.٥٥٠ ج. م. لتتمكن من مصف بعض الطرق بذاتة بلدة مطروح وهي حارة عن الطريق الوصل إلى مصيف اليلدو والطريق المتد إلى مسافة ٣ كيلو مترات غرب الطريق المذكور ثم مصف ٣ كيلومترات زيادة في طريق فوكه — مطروح وطلبت في الوقت نفسه فتح اعتماد يساوي التكاليف في ميزانية السنة المالية الحالية لمواصلة الأعمال .

لذلك تقترح وزارة الخربة والبحرية :

(١) دفع تكاليف تسييد ووصف الطريقين من فوكه إلى مرمى مطروح والطريقين من البوابة العاصرية من ٧٠.٣٣٠ ج. م. إلى ٣٧.٥٥٠ ج. م. .

(٢) فتح اعتماد إضافي في الباب الثالث من ميزانية الحدود لسنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ بمبلغ ١٧.٥٢٥ ج. م. منه ١٣.٣٥٥ ج. م. الباقي بدون صرف من السنة المالية للسنة ١٩٣٥ و ١٧٠ ج. م. زيادة التقدير التالي . وذلك حلاوة على مبلغ ٤٤.٠٠٠ ج. م. للتقصص في الميزانية لطريق فوكه — مطروح — البوابة — العاصرية .

ونذكر تهربا لهذا الاقتراح وجوب إتمام هذين الطريقين لأهميتهما من الوجهة الخربة وأنه ينبغي إصدار المبالغ اللازمة للأعمال التي ارتبطت به بمصلحة الطرق والكبارى . مع العلم بأنه لا يخطر حصول وفر في الباب الثالث من الميزانية يمكن أخذه هذا المبلغ منه .

فاجتمعت اللجنة في ٢١ أبريل وبمشت في مشروع هذا القانون وطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء كما اطلعت على كتاب الميزانية لسنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ المالية (صفحة ٥٦٢) فبين أن التقدير التالي لتكاليف تسييد هذين الطريقين هو ٧٠.٣٣٠ ج. م. على أن يصرف في سنتين منه ٣٦.٣٣٠ ج. م. في السنة الأولى ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ٤٤.٠٠٠ ج. م. في السنة التالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ المالية . إلا أنه اقتضح أن ماصرف فعلا نهاية ١٩٣٥ — ١٩٣٦ المالية لم يتجاوز ١٣.٩٧٥ ج. م. فيكون الباقي مما كان مقدرا صرفه في السنة المذكورة هو ١٣.٣٥٥ ج. م. .

هذا وقد ورد في المذكرة الإيضاحية أن وزارة المواصلات "مصلحة الطرق والكبارى" طلبت دفع التكاليف اللازمة لهذا المشروع من ٣٧.٥٥٠ ج. م. إلى ٧٠.٣٣٠ ج. م. لتتمكن من مصف بعض الطرق بذاتة بلدة مطروح وهو الطريق الموصل إلى مصيف اليلدو والطريق المتد إلى مسافة ثلاثة كيلومترات غرب الطريق المذكور ثم مصف ثلاثة كيلو مترات زيادة في طريق فوكه — مطروح .

ولما كانت وزارة الخربة والبحرية ترى وجوب إتمام هذين الطريقين لأهميتهما من الوجهة الخربية فقد اقترحت لذلك دفع التكاليف الباتية إلى ٣٧.٥٥٠ ج. م. وفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٧.٥٢٥ ج. م. لمواصلة العمل . من ذلك ١٣.٣٥٥ ج. م. مقدرا الباقي بغير صرف من السنة الماضية و ١٧٠ ج. م. مقدار الزيادة التي أضيفت إلى التكاليف الباتية .

وقد رأت لخطا المالية الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب للأشباب المتقدمة وتزجوا من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي اقترعها مجلس النواب .

السكرير البرلمان
أطون إيجيل
رئيس اللجنة
(عه) عبد الخازي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

توزر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ — ١٩٣٧ اقيم ١٥ "وزارة الخربة والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحدود" الباب ٣ "أعمال جديدة" اعتماد إضافي قدره ١٧.٥٢٥ ج. م. (سبعة عشر ألفا وخمسة وخمسة

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحرية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدر برى ما بين فى ٩ محرم سنة ١٣٥٦ (٢٢ مارس سنة ١٩٣٧)

عبد
عبد العزيز عزت
شريف صبرى
أبى مجلس الوصاية
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس
وزير الحرية والبحرية
وزير المالية
مكرم عبيد
على فهمى

نمرة ١٦٥ - ٧٧/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

ملحق رقم ٨١

جلسة يوم الأربعاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥٦
(٥ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمخارج

عن مشروع قانون بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ لتلخيص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ عن صيد الأسماك

(المقرر حصة الشيخ المحرم أنشور الجبل بك)

أحال المجلس على لجنة المالية بمجلسه المنعقدة فى ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الولد من مجلس النواب بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ لتلخيص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الصادر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ عن صيد الأسماك .

فاجتمعت اللجنة فى يومى ١٤ فبراير و ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ ونظر مشروع هذا القانون واطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء والملاحقة بصورة منها بهذا التقرير كما اطلعت على المراسم بقوانين الخاصة بهذا الموضوع فبين أن المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ تعرض وتما سنويا قدره ٢٤ جنيها عن كل مركب صيد دوية أولى يصدر بآلة من أى نوع كان ويشتمل شاك الجرفى المياه للصيد من المياه البحرية المصرية وقناة السويس .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الواقعة عليه وعلى تشرف برى الأمر إلى مجلس الوزراء لتفضل بإقراره .

وربقة هذه المذكرة مشروع المرسوم مشروع القانون للاطلاع فتح الاجتماع الإيضاحي المطلوب ما

٤ مارس سنة ١٩٣٧

السكيت
الرئيس
مكرم عبيد

نمرة ١٦٥ - ٧٧/٢

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقدة فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ على الاقتراح للبين فى هذه المذكرة وقد أيدت وزارة الحرية والبحرية هذا القرار .

وبمع صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون لتلخيص بفتح الاجتماع الإيضاحي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح فى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ "وزارة الحرية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الملوحة" الباب ٣ "إعمال جلية" اعتماد إضافي قدره ١٧,٥٢٥ ج.م (سبعة عشر ألفاً و خمسمائة وخمسة وعشرون جنيهاً) (زيادة على الاعتماد المدمج فى الميزانية لتيسير طريق فوكه - مطروح - البوابة - البحيرة .

ويعخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

(ج) المياه البحرية المصرية وقناة السويس :

- ٥٠ - من كل مركب صيد درجة أولى تسير بالمسكينة من أى نوع كان وتقتصر شباك الجر في المياه العميقة بالبحر الأحمر .
- ٣٩ - من كل مركب صيد درجة أولى تسير بالمسكينة من أى نوع كان وتقتصر شباك الجر في المياه العميقة في البحر الأبيض .
- ١٦ - من كل مركب صيد درجة ثانية تسير بدون مسكينة وتقتصر شباك الجر بالمياه العميقة .
- ٨ - من كل مركب صيد درجة ثالثة لا يزيد عدد طاقها عن ١٨ رجلا .
- ٤ - من كل مركب صيد درجة رابعة لا يزيد عدد طاقها عن ٩ رجلا .
- ٢ - من كل مركب صيد درجة خامسة لا يزيد عدد طاقها عن ٣ رجلا .
- ٢٠٠ - من كل صياد برار .
- مادة ٢ - حل وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويحل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
- نشر بأن يسم هذا القانون بإنشاء الهيئة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويصدق كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

وزارة المالية

د/م ٢٢ - ١٨/٧٦

مذكرة إلى مجلس الوزراء

قضت اللجنة "ب" من المادة (١) من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بفرض رسم سنوي قدره ٢٤ جنيًا لرخصة مركب صيد درجة أولى تسير بالمسكينة من أى نوع كان وتقتصر شباك الجر في المياه البحرية المصرية وقال السويس .

و بالنظر لعدم توفر البواخر اللازمة لدى مصلحة خفر السواحل لمراقبة التهريب وأعمال المصايد في البحر الأحمر رأى تحديد عدد مراكب الصيد التي من هذا النوع في البحر المذكور بانقي مشرة رخصة تيراته لما كانت مناطق الصيد في هذا البحر وعلى الأخص خليج السويس غنية بالأسماك فتقرب على تحديد عدد الرخص أن تبلغ أربع أحمالها حداً أمل يتكرر ما تكن عليه لو لم يكن هناك تحديد . لذا أحقرح وزارة المالية رقم قيمة هذا الرسم إلى تحسين جنينا في السنة .

وقد رأت وزارة المالية وضع حداً للرسم إلى تحسين جنينا بالصفة لمراكب الصيد في البحر الأحمر وبرزت هذا التحديد بأن مصلحة خفر السواحل حددت عدد مراكب الصيد التي من هذا النوع في البحر الأحمر بانقي مشرة رخصة نظرا لعدم توفر البواخر اللازمة لديها لمراقبة التهريب وأعمال المصايد في البحر المذكور .

ولما كانت مناطق الصيد في هذا البحر وبخاصة خليج السويس غنية بالأسماك فقد ماد تحديد الرخص على الصيادين بأرباح لا يتناسب معها الرسم المعروض الآن لذلك رأت رفع هذا الرسم كما تقدم .

أما فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط فإنه وإن لم يكن عدد الرخص محددة فيه إلا أن وزارة المالية رأت أن الرسم الحالي وقدره ٢٤ جنيًا قليل واقترحت زيادته إلى ٣٩ جنيًا ليكون هناك تناسب بينه وبين رسم الرخصة في البحر الأحمر .

وقد طلبت اللجنة بعض بيانات عن هذا المشروع بخلافه ضمن إجابة وزارة المالية بكتابها المؤرخ في ١٣ أبريل الجارى أنها إجابة لطلب الصيادين رفعت عدد الرخص إلى سبع مشرة رخصة وأن في استطاعة مصلحة خفر السواحل مراقبة هذا العدد .

وقد وافقت اللجنة على مشروع هذا القانون للأسباب المتقدمة وتبرج من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرفقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب ما

السكرير البرلماني
أطرون الجليل
رئيس اللجنة
عنه
محمد المناذي

مشروع قانون

بتعديل المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ من صيد الأسماك

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
على الوصاية

تدور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدراه :

مادة ١ - يستبدل بتعرفة رسوم الرخص المبيحة تحت (ج) من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٦ من صيد الأسماك المصرية الآتية :

(ج) البثالة البحرية المصرية وقناة السويس :

- طبق بنده
- ٥٠ - عن كل مركب صيد درجة أولى تدير بالبثالة من أى نوع كان وقسمت لشباك الجرف في المياه العميقة بالبحر الأحمر.
- ٣٩ - عن كل مركب صيد درجة أولى تدير بالبثالة من أى نوع كان وقسمت لشباك الجرف في المياه العميقة بالبحر الأبيض .
- ١٦ - عن كل مركب صيد درجة ثانية تدير بدون ما كية وقسمت لشباك الجرف بالمياه العميقة .
- ٨ - عن كل مركب صيد درجة ثالثة لا يزيد عدد طاقها عن ١٨ رجلا .
- ٤ - عن كل مركب صيد درجة رابعة لا يزيد عدد طاقها عن ٩ رجلا .
- ٢ - عن كل مركب صيد درجة خاصة لا يزيد عدد طاقها عن ٣ رجلا .
- ٢٠٠ ٩ صيد برار .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ويعدل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صدر بمرأى طابعتين في ٢٨ جواله سنة ١٣٥٥ (١١ يناير سنة ١٩٣٧)

محمد علي

سيد العزيز عزت

شريف صبري

باهر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم حيد

نمرة ١٠١ - ٢/١

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس .

أما فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط فلا يوجد ما يلزم إلى تعديل عدد الرخص فيه، غير أن وزارة المالية رأيت أن الرسم الحال وقدره ٣٤ جنيها المقرر على كل رخصة قليل ويستين زيادته حتى يكون هناك تناسبا بينه وبين رسم الرخصة في البحر الأحمر . فلما ختمت الوزارة وقع قيمة هذا الرسم إلى ٣٦ جنيها في السنة .

فتشرف وزارة المالية بأن تعرض الأمر على مجلس الوزراء حتى إذا ما وافق على ما تقترحه تخضع بموجبه مشروع القانون المرافق إلى مجلس الوصاية المقرر توطئة لتقديمه إلى البرلمان ما

وزير المالية

مكرم حيد

في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦

نمرة ١٠١ - ٢/١

إلى وزارة المالية

وافق على مجلس الوزراء بحسبته المتصلة في ١٠ يناير سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة .

وبمع صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون المشار إليه ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بتدوين المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ التماس بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ عن صيد الأسماك

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ما

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يستبدل بتعريف رسوم الرخص المبيحة تحت (ج) من المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٢٩ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون الصادر في ٢١ أبريل سنة ١٩٢٩ عن صيد الأسماك للتعريف الآتية :

ملحق رقم ٨٢

جلسة يوم الأربعاء ٢٤ صفر سنة ١٣٥٦

(٥ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المسالية والجمارك

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواربي بك بمساعدة ملاك العرب غير المدينين على إنشاء حزب نموذجية باقراضهم سلفاً من بنك التسليف الزراعى يستهدفنا على أقساط سنوية

(المقرر: حضرة الشيخ المحترم أهدر الجليل بك)

أحال المجلس هذا الاقتراح إلى لجنة المسالية بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ فظفرته في اجتماعها يوم ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ واطلعت على ماورد بكتاب وزارة المسالية المذكور ١٨ أبريل الجارى بشأن هذا الاقتراح وخلصته أن بنك التسليف الزراعى المصرى طبقاً لقانونه الأساسى يقتسم سلفاً لإصلاح الأراضى بواسطة حفر المساقى والبرق والمصارف إلى صغار الملاك الذين لا يذفون أكثر من خمسين جنيهاً ضريبة على جميع ما يملكون من أراض زراعية وكذا الجماعات التعاونية لمساعدة على تكوينها وانتشارها .

وأن هذا النوع من الإصلاح قد يشمل ضمناً بناء مساكن للعمال وأمكنة للواحد ، وغازن المصالحات وأقصى مدته لهذه السلف عشرين سنوات .

أما منح سلف خاصة لبناء حزب نموذجية بدلاً من الحزب الموجودة الآن فلم ينص عليه القانون الأساسى للبنك .

وقد رأت اللجنة أن مايقوم به بنك التسليف الزراعى المصرى من المساعدة فيه الكفافية في الوقت الحاضر وفقرت لذلك حفظ الاقتراح ما

السكبر بالبرلمان
أطون الجليل
رئيس اللجنة
(معه) محمد المنزلى

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ المحترم المناضل رئيس مجلس الشيوخ
أرجو رفع اقتراحى هذا إلى هيئة المجلس الموقر تصويبه إلى اللجنة المختصة .

وتقبلوا عظيم احترامى .

من حيث إنه سامت الحزب الزراعية في معظم أنحاء القطر من حيث المساكين والعمال والمواطنين .

لذلك :

أقترح أن يساعد ملاك الحزب الذين لا يكون عليهم متطلبات أوليست أطيائهم مرهونة قنير بسطة من بنك التسليف الزراعى لإنشاء حزب نموذجية تكون حسب الرسم الذى تقدمه اللجنة المختصة لإنشاء هذه الحزب حسب الرسم الذى تقرره هذه اللجنة لضمان راحة العمال وصيانة الواشى والمصنوعات وتتمسك على سنوات وتعمل مع الأموال الأخرى على طريقة لا ترهقهم ولا تضيق معها أموال البنك .

وإذا كانت الحكومة قد شرعت في بحث بناء الحزب النموذجية بأموالها الخاصة مع ما في ذلك من تحمل الخسارة هذه الأعياء فأولى بها أن تقبل هذا الاقتراح بإنشاء الحزب النموذجية على حساب الملاك بأموال يساعدون بها من بنك التسليف وتكون بذلك قد فتحت مصراً جديداً لتقديم بيلادنا لمساعدة الزراعة والعمال ونحيطاً من رغبة من ذلك من الملاك على التساقى في مضمار هذه الأعمال المحببة . وقد رأيت أنه بمشيئة الله تعالى ستكون حزب القطر بمرور وقت غير طويل سالحة لما يرد منها على الوجه الأكمل ما

صلاح الدين الشواربي

قريب ١٢٣ جبرسة ١٩٣٦

ملحق رقم ٨٣

جلسة يوم الأربعاء ٩ وبيع الأول سنة ١٣٥٦
(١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المسألة والجمارك

عن مشروع قانون يفتح اعتماد قدره ٣٧٩,٠٠٠ جنيه في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية

(المقرر حفرة الشيخ المحرم آندون الجزار بك)

أحال المجلس إلى لجنة المسألة بمجلس ٥ مايو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الآورد من مجلس النواب يفتح اعتماد يبلغ ٣٧٩,٠٠٠ جنيه في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية يوضع تحت تصرف وزارة المواصلات، منه :

جنيه ١٧٩,٠٠٠ من أصل تكاليف الطريق من القاهرة إلى الإسمايلية .

٢٠٠,٠٠٠ » » » من الباسية إلى الإسكندرية .

على أن تنظره اللجنة بطريق الاستعجال .

لاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وبمشت مشروع هذا القانون والمطعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة بهذا التقرير .

وقد رأت اللجنة لهذه المناسبة أن ترجع إلى مذكرة سائلة لجنة المالية في هذا الشأن ألفت بتقرير يلحقنا من مشروع القانون الخاص بإنشاء حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة ويفتح اعتماد قدره ٣١٩,٠٠٠ جنيه في ذلك الحساب من أصل تكاليف إنشاء الطريق من القاهرة إلى الإسمايلية (مضبطة جلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٧) .

تبين أن وزارة المواصلات قدرت تكاليف الطرق المنصوص عليها في المعاهدة المصرية الإنجليزية في مجموعها بنحو أربعة ملايين من الجنيئات

منها مليونان للطرق التي تم في ثمان سنوات الأولى ومليونان للطرق التي تنشا بعد ذلك، وأن هذه التكاليف موضع بحث تفصيلي بين وزارتي المالية والمواصلات .

ولما أن تم ذلك البحث رأت وزارة المواصلات أن يفتح اعتماد أولي يبلغ ٣١٩,٠٠٠ جنيه للصرف منه على الأعمال التمهيدية الخاصة بأحد الطرق المشار إليها وهو الطريق " القاهرة - الإسمايلية " من أصل التكاليف المقررة له يبلغ ٣٨٨,٠٠٠ جنيه وقد أقر البرلمان هذا الاعتماد على ألا يمد ذلك لإقرارا بجملة تكاليف هذا الطريق أو تكاليف سائر الطرق .

وقد تلقت وزارة المالية عند ذلك من وزارة المواصلات بيانا تفصيليا عن التكاليف المقررة للطريق المشار إليه أي طريق القاهرة والإسمايلية وهي تبلغ في مجموعها ٣٣٤,٤٠٠ جنيه منها ٣٨٨,٠٠٠ جنيه خاصة بمصلحة الطرق و٣٩,٤٠٠ جنيه خاصة بمصلحة التنظيم الجزء الواقع في ضاحية العاصمة من القرعة الإسمايلية إلى مطار مصر الجديدة على التفصيل الآورد بالذكرة .

ويبلغ طول هذا الطريق (الجزء الخاص بمصلحة الطرق) ١٢٠ كيلومترا وينقسم إلى جزأين :

١ - من القاهرة إلى الباسية وطوله ٦٤ كيلو وتكاليفه ١٧٨,٠٠٠ جنيه .

٢ - من الباسية إلى الإسمايلية وطوله ٥٦ كيلو وتكاليفه ١٥٠,٠٠٠ جنيه .

والعبارة هذه تنقطة اتصال طريق الإسمايلية - القاهرة والإسمايلية الإسكندرية . بمعنى أن الجزء من الإسمايلية إلى الباسية مشترك بين الطريقين ثم هناك يتفصل الطريقان فأحدهما يصعد إلى الإسكندرية من طريق زققي وكفر الزيات والآخري يتزل جنوبا إلى القاهرة .

وقد لوحظ أن هذه التكاليف قدرت على أساس عرض مجلس البصر الترابي ١٢ مترا في حين أن عرض الطرق المنصوص عليه في المعاهدة (الفترة الرابعة من البند السادس من ملحق المادة الثامنة) هو مشروعا مقدما أي ستة أمتار ولما سلفت وزارة المواصلات عن السلب في هذه الزيادة، وهل هناك مانع من الاكتفاء بالعرض المنصوص عليه في المعاهدة أجاب أن يأتى الطريق المرصوف بمرض ستة أمتار لا يمكن قصر جسره الترابي على هذا العرض بل لا بد من زيادته على كل جانب من جانبيه للأسباب الآتية وتعرف هذه الزيادات بالطلبات :

١ - ستد مادة الرصف من الجانبين لمقاومة قابليتها للانزلاق الجاني الذي يشا من ضغط الأحمال الحارة على الطريق .

ثلاث سنوات مع العلم بأن ما يصرف منها في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مقرر
بمبلغ ١١٩,٠٠٠ جنيه .

وعلى ذلك تكون جملة ما يصرف على الطريق المذكور في خلال السنة
المالية المقبلة ٢٩٤,٥٠٠ جنيه .

ويبلغ طول الطريق من الباسية إلى الإسكندرية ١٩٤ كيلو وميكرون
من جزئين الجزء الأول من الباسية إلى طنطا والثاني من طنطا إلى الإسكندرية .

وأما الكبريات المقترحة لإنشائها على النيل عند زقني وكفر الزيات فذكر
الوزارة أنها ضرورية لأن الكوبريين الحاليين هما من كبرى السكة
الجديدة وقد خصص لمرور الطريق عليها مشايتان على كل جانب منها
ومعرض المشاية متران ونصف وأقصى حولة مرصص بها على هذه المشايات
سنة أطنان على كوبري زقني وثلاثة أطنان على كوبري كفر الزيات في
حين أن المجاهدة تنص على حولة ٢٠ طنا .

ملاحظات اللجنة المالية

وقد أبدت اللجنة المالية بوزارة المالية ملاحظات بشأن تكاليف
الطريقين المذكورين ، نوردناها على .

١ - طريق القاهرة والإسكندرية :

جنيه	تكاليف - أعمال الكباري
٣٨,٠٠٠
٢٥,٠٠٠
٣٦٤,٠٠٠
٣٢٤,٥٠٠

١ - توافق اللجنة على تكاليف أعمال الكباري .

٢ - تقترح اللجنة تخفيض أعمال الطرق إلى ٢٢٢,٥٠٠ جنيه أي
تخفيضها بمبلغ ٢٨,٥٠٠ جنيه وهو تخفيض طفيف لا يكاد يبلغ ١٠٪ من
جملة التكاليف التي قدرتها وزارة المواصلات (٢٨٨,٥٠٠ جنيه) ويمكن
الوصول إليه بتعديل مواصفات الأعمال .

٣ - تقترح اللجنة تخفيض تكاليف الوصلة بين الترع الإسكندرية ومطار
مصر الجديدة وهي الأعمال التي ستولها مصلحة التنظيم إلى ٢,٠٠٠ جنيه
إذ أنه لا داعي لبلع شارع ابن الحكم أربعين مترا كما هو مقدر بل
يكفى بمسلة ٢٠ مترا .

٤ - بناء على ما قدمه تصبح التكاليف الكلية لهذا الطريق ٢٨٠,٠٠٠ جنيه
بإثبات ذلك تكاليف الوصلة التي ستولها مصلحة التنظيم إنجراما - ويمكن
فتح اعتماد بمبلغ ١٧٩,٥٠٠ جنيه للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتكون
بمصلحة ما وضع تحت تصرف وزارة المواصلات على فئة هذا الطريق
٢١,٥٠٠ جنيه على أن تبضع وزارة المواصلات تحت تصرف وزارة
الإشغال العمومية من هذا الاعتماد ما يتم عليه الاتفاق لحساب الوصلة بين
الترعة الإسكندرية ومطار مصر الجديدة - ولا مانع من الإذن لوزارة
المواصلات بالارتباط بالباقي من جملة التكاليف الممثلة .

٢ - حفظ مادة المصنف من التآكل من الجانبين بسبب المؤثرات
الجوية أو مجاورات الترع والمصارف أو من مرور الأحبال ومواسم في اتجاه
عمودي على الطريق .

٣ - تأمين سلامة المرور على الطريق .

وأقل عرض لكل طيان من الطيائن لكي يفي بالضوابط السابقة هو
متران لكل جانب ويكون أقل عرض للجسر الترابي الطريق عشرة أمتار أي
أن الزيادة المقترحة لمقابلة "الازدياد المتظر في حركة المرور في المستقبل هي
متران فقط تبلغ تكاليفها ٥,٥٠٠ جنيه أي نحو ١٪ فقط من تكاليف
الطريق وهذه الزيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالفائدة وأثرها الذي يترتب على
إنشاء الطريق من الآن بعرض ١٢ مترا بدلا من إنشاءه على ١٠ أمتار فزيادته
فيما بعد إلى ١٢ مترا .

وقد وضعت وزارة المواصلات برنامجا لإنشاء هذا الطريق (القاهرة -
الإسكندرية) يقضي إقسام الجزء الأكبر منه في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨
حيث تم أعمال الأتربة ونزع الملكية والتوضيحات والأعمال الصناعية من
برامج وتكسيات وكباريات وكوبري ملاصق على ترعة الروابي عند الباسية
والجزء الأكبر من الكوبري الملاصق على التربة الإسكندرية عند مسطرد كما يتم
فرش أحجار الأساس للطريق بإجمعه ووصفه بالمكdam الأسفلتي فيما عدا
٢٥ كيلو مترا تستلزم استمرار العمل فيها إلى أواخر صيف سنة ١٩٣٨ وتبلغ
تكاليف الأعمال التي تتوقع الوزارة إنجراما في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ
(مائتي ألف جنيه) ٢٠٠,٠٠٠ جنيه منها :

جنيه
١٧٧,٥٠٠ لأعمال الطرق .
٢٢,٥٠٠ " الكباري .

وطبقت الترخيص لها في الارتباط بالمبلغ الباقي وهو ٢٥٧,٠٠٠ جنيه
من أصل التكاليف وقدرها ٢٨٨,٥٠٠ جنيه بعد ضم الـ ٣١,٥٠٠ جنيه
مقدار الاعتماد المرحص به على أن يصرف من هذا الباقي في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
المالية بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

الطريق من الإسكندرية إلى الإسكندرية

يقع جزء من هذا الطريق كاسبق القول على خط الإسكندرية - القاهرة
وهذا الجزء من الإسكندرية إلى الباسية . أما الباقي وهو من الباسية إلى
الإسكندرية فوزارة المواصلات تقدر تكاليفه بمبلغ ٩٥,٥٠٠ جنيه منه :

جنيه
٤٧٦,٠٠٠ لأعمال الطرق .
٤٧٤,٥٠٠ لأعمال الكباري .

حسب البيان المتصل بالوارد المذكورة .

وحيث إن العمل في إنشاء هذا الطريق سيبدأ في أول مايو سنة ١٩٣٧
لذلك تطلب الوزارة الترخيص لها في الارتباط بالأعمال اللازمة لها سيشأ
منه في خلال سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وتقدر تكاليفه بمبلغ ١٧٥,٥٠٠ جنيه
وبالارتباط بجملة تكاليف أعمال الكباري أي ٤٧٤,٥٠٠ جنيه موزعة على

(ب) طريق البعاسة - الإسكندرية

جيب

أعمال الكبارى ١٧٤٠٠٠

الطرق ١٧٦٠٠٠

٩٥٠,٠٠٠

١ - توافق اللجنة المالية مبدأها على تكاليف الكبارى بشر أن البعاسة تروى مخففا من أعياه الخزانة عبارة السلطات البريطانية المختصة في أنه من اليسور المدول من سكة زقى إلى سكة بناه لى لا تريد مسافها إلا بحوالى ثلاثين كيلو مترا وفى هذه الحالة يمكن الاستغناء عن كوبرى زقى والكبارى الواقعة فى طريقه ولا شك فى أن البرق الذى يقع من ذلك لصالح الخزانة يبلغ مبلغا كبيرا هو فى أشد الحاجة إليه لمواجهة التزامات فى نواح أخرى .

٢ - من تقدير وزارة المواصلات فيما يخص بأعمال الطرق على جعل سلك أساس الدبش ٣٠ حتى بدلا من ٢٠ حتى والبالزات ١٢ حتى بدلا من ٨ حتى والأسفست ١٠٠ كيلو بدلا من ٨ كيلو وارتفاع الأتربة ٧٥ حتى بدلا من ٥٠ حتى - ولما كان وضع المواصلات بهذه الكيفية يخالف المنتج حتى الآن فى جميع الطرق بمصر وما أن شروط الماهدة لا تتطلب منا التخلب إلى هذا الحد بل الواقع الذى يؤيد الاختيار أن إنشاء الطرق حسب النظام المتبع الآن يفي بجميع الحاجيات العسكرية التى تتطلبها الماهدة وما أن الواجب بقصى طينا من جهة أخرى يجرى أدق وجوه الاقتصاد فى كل عمل قوم به خسية أن تنزه مالينا بشرى الأعياء المقاتلة طيبا فى مختلف الجهات فإن هذه المسألة ترى لهذه الاعتبارات أن يباد النظر فى المواصلات الموضوعة لهذا الطريق وأمثاله بنية تخفيض تكاليف بما يتناسب مع النظام الحالي لإنشاء الطرق وهي تفتقر من أجل ذلك تخفيض التقدير المرفوض من ١٧٦,٠٠٠ جنيه إلى ٣٥٦,٠٠٠ جنيه أى بنسبة نحو ٢٥٪.

٣ - بناء على ما تقدم تصعب جملة تكاليف الطريق من البعاسة إلى الإسكندرية يبلغ ٨٣٠,٠٠٠ جنيه بدلا من ٩٥٠,٠٠٠ جنيه هذا مع اقتراض وجوب المرور بسكة زقى ويمكن وضع اعتماد لهذا الغرض للسنة المالية المقبلة يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه منه ٩٠,٠٠٠ جنيهه على ذلك كوبرى قهر الزيات ١٤٠,٠٠٠ جنيه لأعمال الطرق ولا مانع من الإذن لوزارة المواصلات بالارتباط بجملة التكاليف المقررة لكوبرى قهر الزيات أما الكبارى الواقعة على سكة زقى فيؤجل الارتباط بتكاليفها حتى تنتهى وزارة المالية من عايتها مع السلطات البريطانية فى هذا الشأن .

وبهذه أنه جدير بوزارة المواصلات تأجيل الارتباط بأعمال الطرق مما يخص بالمسافة بين الزياتين وملطا حتى تبين النتيجة .

وقد وافق مجلس الوزراء على رأى اللجنة المالية بمسئلتهم بتدقيق ١١ أبريل سنة ١٩٣٧

وقد رأيت اللجنة المراقبة على الاعتماد المطلوب وترجعون المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التى اقترحها مجلس التواشيح المراقبة لهذا التقرير

السكرتير البرلمانى
أطونو الجليل
رئيس اللجنة (بالناية)
محمد محمد الشنوى

مشروع قانون

بفتح اعتماد فى الحساب الخاص بمصرفات

تنفيذ الماهدة المصرية الإنجليزية

بسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح فى الحساب الخاص بمصرفات تنفيذ الماهدة المصرية الإنجليزية اعتماد قدره ٣٧٩,٠٠٠ جنيه (ثلاثة وتسعة وسبعون ألف جنيه) ويوضع تحت تصرف وزارة المواصلات منه :

جيب

١٧٩,٠٠٠ من أصل تكاليف الطريق من القاهرة إلى الإسمايلية .

٢٠٠,٠٠٠ من أصل تكاليف الطريق من البعاسة إلى الإسكندرية .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بمقام الدولة وأن يشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

سبق أن رعت اللجنة المالية مذكرة إلى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ عن تكاليف الطرق المنصوص عليها فى الماهدة المصرية الإنجليزية وقد ورد فى تلك المذكرة أن التقدير التفصيل لتكاليف تلك الطرق لا يزال موضع البحث وأن اللجنة ترى ريثما يتم ذلك البحث أن يفتح اعتماد أولى قدره ٣١٩,٠٠٠ ج.م. فى حساب مصرفات تنفيذ الماهدة للصرف منه فى الأعمال القهيدية المنفصلة بطريق القاهرة - الإسمايلية ووافق مجلس الوزراء على هذا الاقتراح وأقره البرلمان .

وقد نظرت وزارة المالية فيما بعد ذلك من وزارة المواصلات بتأصيلها عن التكاليف المفصلة للطريق المشار إليه أى طريق القاهرة والإسمايلية وهى تبلغ فى مجموعها ٣٣٤,٨٠٠ ج.م. منها ٢٨٨,٠٠٠ ج.م. خاصة بمصلحة الطرق و ٣٦,٨٠٠ ج.م. خاصة بمصلحة التنظيم لهذه الزق فى ضاحية العاصمة من القرعة الإسمايلية إلى مطار مصر الجديدة وذلك حسب البيان الآتى :

أعمال مصلحة الطرق :

جيب	
(١) تزع ملكية أراض زراعية	١٠٥٠
(٢) تمويزات بيان بما فيها تزع ملكية أراضيها ..	٧٥٠٠
(٣) أعمال الأرضية	٢٣٢٠٠
(٤) أساس من الدبش لهذه الموصوف على الطريق	
بما فيه حجر التلاتات للمردودة	٥٩٥٦٠
(٥) طبقة الرصف بالمكمام الأسفلتي	١١٢٠٠٠
(٦) مصاريض المرس	٢٣٤٤٠
(٧) تغطية الدبش وعلاجه	٧٢٨٠
(٨) كبار	٣٨٠٠٠
(٩) احتياطي	١٩٩٧٠
	٢٨٨,٠٠٠

أعمال مصلحة التنظيم :

جيبه	
(١٠) تزع ملكية خارج حدود مدينة القاهرة	١١٠٠٠
(١١) وصف بالمكمام الأسفلتي	٤٤٠٠
(١٢) تزع ملكية توسيع شارع ابن الحكم بمصر الجديدة	٢١٠٠
	٣٢٤,٠٠٠

هنا مع العلم بأن الطريق من القاهرة إلى الإسماعيلية (الجزء الخامس بمصلحة الطرق) يبلغ طوله ١٢٠ كيلومترا وهو ينقسم إلى جزئين :

- ١ - من القاهرة إلى الباسة وطوله ٦٤ كيلو وتكاليفه ١٣٨,٠٠٠ جيبه
 - ٢ - من الباسة إلى الإسماعيلية وطوله ٥٦ كيلو وتكاليفه ١٥٠,٠٠٠
- والباسة هذه نقطة اتصال طريق الإسماعيلية - القاهرة والإسماعيلية - الإسكندرية، يعني أن الجزء من الإسماعيلية إلى الباسة مشترك بين الطريقين هناك تم تفصل الطريقان فأحدهما يصعد إلى الإسكندرية عن طريق زقني وكفر الزيات والآخر يتل جنوبا إلى القاهرة .

وقد قلرت التكاليف على أساس جعل عرض الجسر الترابي ١٢ مترا ولما كان هذا العرض يزيد على العرض المنصوص عليه في المعاهدة سلت وزارة المواصلات من السبب في طلب الزيادة وهل هناك مانع من الاكتفاء بالعرض المنصوص عليه في المعاهدة وهو ستة أمتار فأجابت بما يلي :

إن الطريق الموصوف بعرض ستة أمتار لا يمكن قصر جسره الترابي على هذا العرض بل لابد من زيادته على كل جانب من جانبيه للأسباب الآتية تعرف هذه الزيادات بإطاليات :

١ - سند مادة الرصف من الجانبين لمقاومة قابليتها للانزلاق الجانبي الذي يشأ من ضغط الأحوال المسارة على الطريق .

٢ - حفظ مادة الرصف من التآكل من الجانبين بسبب المؤثرات الجارية أو مجاورات الترع والمصارف أو من مرور الأتالي ومواشيم في اتجاه عمودي على الطريق .

٣ - تأمين سلامة المرور على الطريق .

وأقل عرض لكل طيان من الطيانيين لكي يفي بالضرورات السابقة هو متران لكل جانب فيكون أقل عرض الجسر الترابي للطريق عشرة أمتار أي أن الزيادة المقترحة لمقاومة الازدحام المتظرف حركة المرور في المستقبل هي متران فقط تبلغ تكاليفها ٥٠٠ ج.م أي نحو ١٪ فقط من تكاليف الطريق وهذه الزيادة ضئيلة إذا ما فورت بالفائدة وبالوفر الذي يترتب على إنشاء الطريق من الآن بعرض ١٢ مترا بدلا من إنشائه على ١٠ أمتار ثم زيادته فيما بعد إلى ١٢

ثم ورد كتاب آخر في ١٧ مارس من وزارة المواصلات ذكرت فيه أن البرنامج الموضوع لإنشاء طريق القاهرة - الإسماعيلية يقضي بإتمام الجزء الأكبر منه في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ حيث تم أعمال الأرضية وتزع الملكية والتمويطات والأعمال الصناعية من برامج وتكسيات وكبار ثابتة وكو برى ملاصق في تزع الراوي عند الباسة والجزء الأكبر من الكوبري الملاصق بالقرية الإسماعيلية عند سطرود كارت فرش أجمار الأساس للطريق بأجمه وصفه بالمكمام الأسفلتي على عتلا ٢٥ كيلومترا تستلزم استقرار الصل فيها إلى أواخر صيف سنة ١٩٣٨ ، وتبلغ تكاليف الأعمال التي تتوقع الوزارة لإنجازها في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ (مائتي ألف جنيه) ٢٠٠,٠٠٠ ج.م، منها :

جيبه	
١٧٧,٥٠٠ لأعمال الطرق .	
٢٣,٥٠٠ لأعمال الكباري .	

وحيث إنه سبق تزع أعياد يبلغ ٣١,٠٠٠ جنيه في السطلمالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ من أصل التكاليف المقترحة يبلغ ٢٨٨,٠٠٠ جنيه فوزارة المواصلات تطلب الترخيص لها في الارتباط بإباني وقدره ٢٥٧,٠٠٠ جنيه على أن يصرف منه في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ مائتي ألف جنيه .

الطريق من الإسماعيلية إلى الإسكندرية

يبلغ جزء من هذا الطريق كما سبق القول على خط الإسماعيلية - القاهرة وهذا الجزء هو من الإسماعيلية إلى الباسة . أما الباقي وهو من الباسة إلى الإسكندرية ، فوزارة المواصلات تقدر تكاليفه يبلغ ٩٥٠,٠٠٠ جنيه منه :

جيبه	
٤٧٣,٠٠٠ لأعمال الطرق .	
٤٧٤,٠٠٠ لأعمال الكباري .	

حسب البيان التفصيل الآتي :

١ - أعمال الطرق :

جنيه	
(١) ترميم ملكية أراض زراعية	٣٧٦٠٠٥
(٢) ترميمات أراض زراعية للزراعيين	١٠٥٠٠
(٣) ترميمات بيان بما فيها ترميم ملكية أراضها	١٨٦٠
(٤) أعمال الأثرية	١٦٨٠٠
(٥) البنايات	١٩٩٠٠
(٦) الكبارى القائمة والمقطر	٥٨٧٠٠
(٧) أساس البش لرفع الطريق عرض ٦ أمتار بأية حجر الخفاف للبرودة	١٢٥٦٠٠
(٨) طبقة الرصف بالمكمام الأسفلت الطريق عرض ٦ أمتار	١٤٥٩٠٠
(٩) مصادر المرص	٣٣٩٠٠
(١٠) تكمية بالبش وظلاله	١٠٣٠٠
(١١) تعديل وتوسيع منارات سكك حديدية	٢١٥٠
(١٢) احتياطي	٢٢٧٨٥
	٤٧٦,٠٠٠

٢ - أعمال الكبارى :

جنيه	
(١) كوبرى على النيل عند كفر الزيات	٢٤٠٠٠٠
(٢) " " " النيل عند زقن	١٨٠٠٠٠
(٣) " " " ملاى على بحر شين عند السطة	١٢٠٠٠
(٤) " " " الرياح التوفيق عند ميت عمر	١٤٠٠٠
(٥) " " " بحر موسى عند الزقازقى	١٨٠٠٠
(٦) " " " بحر أبو الأخضر عند حفطة الحنة	١٠٠٠٠

٤٧٤,٠٠٠

وحيث إن العمل في إنشاء هذا الطريق سيبدأ في أول مايو سنة ١٩٣٧
فذلك مطلب الوزارة لترخيص لها في الانبساط بالأعمال اللازمة لها سيبدأ
منه في خلال سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وتقدر تكاليفه ببلغ ١٧٥٠٠ ج.م

والانرباط بجملة تكاليف أعمال الكبارى إلى ٤٧٤,٠٠٠ ج.م موزعة على
ثلاث سنوات مع العلم بأن ما سيصرف منها في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مقدر
ببلغ ١١٩,٠٠٠ ج.م .

ومثل ذلك تكون جملة ما سيصرف على الطرق المذكورة في خلال السنة
المالية المقبلة ٢٩٤,٠٠٥ ج.م .

وسيكون تنفيذ العمل في هذا الطريق وغيره من الطرق الأخرى بالمقارعة
ماحدا بعض الأعمال الفنية المتباد تنفيذها بواسطة المصلحة كالمرس وذلك
الأثرية وفرض أعمار الأساس ونحو ذلك مما لا يضمن تنفيذه على الوجه
الأكمل لذا ماعده به إلى المقاولين .

هذا ويبلغ طول الطريق من البساتنة إلى الإسكندرية ١٩٤ كيلو
وسيكون من بينهن الجزء الأول من البساتنة إلى ططا والثاني من ططا
إلى الإسكندرية .

فبالجزء الأول سينشأ طريقا جديدا في المسافة من الزقازقى إلى ميت عمر
وسيعود الطريق القديم في باقي المسافات .

أما الجزء الثاني فسيؤدى جسرهما الترابي بعرض ١٢ مترا في أغلب المسافة
ومرصوف بعرض ستة أمتار في بعضها .

وأما الكوبريان المقترح لإنشائهما على النيل عند زقن وكفر الزيات
فذكر الوزارة أنها ضرورية لأن الكوبريين الحاليين هما من كبرى
السكة الحديدية وقد خصص لمرور الطريق عليهما مشاييتا على كل جانب
من جانبي كل منهما وعرض للشاية متران ونصف فقط وأقصى حمولة
مرخص بها على هذه المشاييت ٦ أطنان على كوبرى زقن و ٣ أطنان على
كوبرى كفر الزيات في حين أن المساعدة تنص على حمولة ٢٠ طنا
فلذا كان ممكنا توسيع كل مشاية إلى ٣ أمتار فليس من المنكى ههنا حل
٢٠ طنا هذا فضلا عن أن مشاييل الكوبريين ليست مناسبة لأن تكون
جزئا من طريق حربي رئيسي لأنها في وسط مدن كحلة بالسكان بينما تنص
المساعدة على أن يكون الطريق نحويلات حول المدن والقرى .

ملاحظات اللجنة المالية

وفيما يلي ملاحظات اللجنة المالية بوزارة المالية بشأن تكاليف الطريقين
المذكورين :

(١) طريق القاهرة - الإسكندرية :

جنيه	
تكاليف : أعمال الكبارى	٢٨٠٠٠
" " الطرق	٢٥٠٠٠٠
" " مصلحة التنظيم	٣٦٤٠٠
	٢٢١,٤٠٠

١ - توافق اللجنة على تكاليف أعمال الكبارى .

٢ - تقرر اللجنة تخفيض احوال الطرق لى ٢٢٢,٠٠٠ ج.م أى تخفيضها على ٢٨,٠٠٠ ج.م وهو تخفيض طفيف لا يكاد يبلغ ١٠٪ من جملة التكاليف التى قادت بها وزارة المواصلات (٢٨٨,٠٠٠ جنيه) ويمكن الوصول إليه بتعديل مواصفات الأعمال ومن باب التجميل يمكن حذف ١٠,٠٠٠ ج.م من الاحتياطى المقدر بـ ١٦٩,٧٠٠ ج.م كما يمكن إجره تخفيض لا يستهان به فى تقدير مصاريف الحرس لوفرة الحراسات الموجودة لدى مصلحة الطرق .

٣ - تقرر اللجنة تخفيض تكاليف الوصلة بين التزمة الإسماعيلية ومطار مصر الجديدة وهى الأعمال التى ستولاهم مصلحة التنظيم لى ٢٠,٠٠٠ ج.م لئذ أنه لا داعى لحمل عرض شارع ابن الحكم أمرا كما هو مقترح بل يكفى بحمله ٢٠ مترا .

٤ - بناء على ما تقدم تصبح التكاليف لكلى هذا الطريق ٢٨٠,٠٠٠ ج.م بما فى ذلك تكاليف الوصلة التى ستولى مصلحة التنظيم لإجرائها - ويمكن فتح اعتماد بـ ١٧٩,٠٠٠ ج - م للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتكون جملة ما وضع تحت تصرف وزارة المواصلات على ذمة هذا الطريق ٢١٠,٠٠٠ ج.م على أن تضع وزارة المواصلات تحت تصرف وزارة الأشغال العمومية من هذا الاعتماد ما يمتط عليه الاتفاق لحساب الوصلة بين التزمة الإسماعيلية ومطار مصر الجديدة - ولا مانع من الإذن لوزارة المواصلات بالارتباط بالباقي من جملة التكاليف الممتدة .

(ب) طريق "البياصة - الإسكندرية" :

حـ	أعمال الكبارى
٤٧٤,٠٠٠	
٤٧٦,٠٠٠	الطرق
٩٥٠,٠٠٠	

١ - توافق اللجنة المالية مبدئيا على تكاليف الكبارى غير أن اللجنة ترى تحفظا من إحياء المخازرة عبارة السلطات البريطانية الخصصة فإنه من المصور المدلول من سكة زقى إلى سكة نهاى الى لا تزيد مسافتها إلا بحوالى ثلاثين كيلو مترا وهذه الحالة يمكن الاستثناء من كوبرى زقى والكبارى الواقعة على طريقه ولا شك فى أن الفرق الذى يقع عن ذلك لصالح الخزائنة سيبلغ مائلا كبيرا فى أشد الحاجة إليه لمواجهة التزامات فى نواح أخرى .

٢ - بى تقدير وزارة المواصلات فيما يخص أعمال الطرق على جبل سمك أساس الدبش ٣٠ سقى بدلا من ٢٠ سقى والبيازات ١٢ سقى بدلا من ٨ سقى والأشفت ١٠٠ كيلو بدلا من ٨٠ كيلو وارتفاع الأثرية ٧٥ سقى بدلا من ٥٠ سقى ، ولما كان وضع المواصفات بهذه الكمية يتخالف المتبع حتى الآن فى إنشاء الطرق بمصر وبما أن شروط الملاحظة لا تتطلب منا الذهاب إلى هذا الحق بل الواقع الذى يؤيد الاختيار أن إنشاء الطرق حسب النظام المتبع الآن يرضى جميع الحاجات العسكرية التى تتطلبها المعاهدة وبما أن الواجب يقضى علينا من جهة أخرى بمجرى أدق وجوه الاقتصاد فى كل عمل نقوم به غشية أن تنوء البنية بشئ الأعباء الملقاة عليها فى مختلف الجهات فإن اللجنة المالية ترى لهذه الاعتبارات أن يعاد النظر فى المواصفات الموضوعة لهذا الطريق وأمثاله بنية تخفيض تكاليفه بما يتناسب مع النظام الحالى لإنشاء الطرق وهى تقرر من أجل ذلك تخفيض التقدير المعروض من ٤٧٦,٠٠٠ ج.م إلى ٢٥٦,٠٠٠ ج.م أى بنسبة نحو ٢٥ ٪

٣ - بناء على ما تقدم تصبح جملة تكاليف الطرق من البعاسة إلى الإسكندرية بـ ٨٣٠,٠٠٠ ج.م بل ٩٥٠,٠٠٠ ج.م هذا مع اقتراض وجوب المورد بسكة زقى ويمكن فتح اعتماد لهذا الغرض لبسة المالية الممتدة بـ ٢٤٠,٠٠٠ ج.م منه ٢٠,٠٠٠ ج.م على ذمة كوبرى كفر الزيات ١٤٠,٠٠٠ ج.م لأعمال الطرق ولا مانع من الإذن لوزارة المواصلات بالارتباط بجملة التكاليف المفردة لكبرى كفر الزيات أما الكبارى الواقعة على سكة زقى فيؤيد الارتباط بتكاليفها حتى تنهى وزارة المالية من مخالفتها مع السلطات البريطانية فى هذا الشأن .

وبجس أن جدير بوزارة المواصلات بتأجيل الارتباط بأعمال الطرق فيما يخص بالمسافة بين الزقاقين ومطعا حتى تتبين النتيجة .

والجنة المالية تشرف برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء للتنضيل بالقراره توطئة لعرض الأمر على البرلمان .

ورفقة هذا ملزمة مشروع مرسوم القانون اللازم لهذا الغرض :

الرئيس
مكرم حيد

السكبر

القاهرة ٢ أبريل سنة ١٩٣٧
تمة ٢٥ - ١/١

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة فى ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية المبين فى هذه المذكرة وقد ألفت وزارة المواصلات هذا القرار ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بأنابة)

مجان هم

ملحق رقم ٨٤

جلسة يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٦
(١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع قانون فتح اعتماد إضافي قدره ٦,٣٥٦ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ زيادة على الاقتضات المدرجة في الباب الأول من ميزانية ديوان جلالة الملك

(المرحمة حفصة المصطفى المصطفى المصطفى)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٥ مايو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ٦,٣٥٦ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١ "مخصصات ومزونات ديوان جلالة الملك" الفرع ٣ "ديوان جلالة الملك" المبت ١ "مخصصات وأجر ومزونات" زيادة على الاقتضات المدرجة في الباب المذكور - على أن تنتظره بطريق الاستقبال.

فيبحث اللجنة في اجتماعها في اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء فتبين أن ديوان بحث اعتمادات ميزانيته وأن البحث أسفر عن توقع تجاوزات تبلغ ٦,٣٥٦ ج. م. على التفصيل الآتي:

جيبه ٣٢١٥ في الدرجات الدائمة.

٣٧١٠ في الوظائف الخارجية من هيئة الديار.

٤٣١ في المرتبات.

ولتجاوز في كل من هذه البنود سببه: ففي بند المراسلات الدائمة يرجع إلى حذف أو تخفيض درجات بعض الوظائف في الميزانية مع بقاء الموظفين شاغليها بدرجاتهم وماجراتهم، وبضم إلى الآن، والبعض الآخر إلى وقت فصله من الخدمة في غضون السنة الحالية.

ويرجع كذلك التجاوز في بند الوظائف الخارجية عن هيئة الديار إلى أن المخصصات الفعلية لا تكفي لخدمة تزيد على متوسط درجاتها المرتبطة في الميزانية.

وأما التجاوز في بند المرتبات فقد نتج من صرف مرتب إضافي قدره ١٠٠ ج. م. شهرياً لحفصة صاحبة المساعدة رتبة جلالة الملك بناء على قرار مجلس الوزراء في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء حساب خاص بالمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية.

وبناء على ما عرضه وزير المالية، وموافقة رأي مجلس الوزراء،

رسم بمسأ هوأت:

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان:

مادة ١ - يفتح في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية اعتماد قدره ٣٧٩,٠٠٠ ج. م. (ثلاثة وتسعون ألف جنيه) ويوضح تحت تصرف وزارة المواصلات، منه:

جيبه

١٧٩,٠٠٠ من أصل تكاليف الطريق من القاهرة إلى الإسكندرية.

٢٠٠,٠٠٠ من أصل تكاليف الطريق من الباسا إلى الإسكندرية.

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام.

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما

فيا يحضه

صدر برأى ما بين في ١٢ صفر سنة ١٣٥٦ (١٢ أبريل سنة ١٩٣٧).

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأسر مجلس الوصاية

وزير المواصلات وزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عمود نفيس الطرأسي عمود نفيس الطرأسي

نمرة ٢٥ - ١٩/١

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عبد محرم

وقد وافقت اللجنة على نص الاتحاد المطلوب من وفورات الميزانية العامة وتريمو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير ما

السكّيز البرلاني
أطون الجيرل
رئيس اللجنة (بالبابة)
عبد محمد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الرضاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدرواها:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١ "مخصصات ومرتببات وديوان جلالة الملك" الفرع ٣ "ديوان جلالة الملك" باب ١ "ماهيات وأجور مرتبات" اعتماد إضافي قدره ٦٣٥٦ ج.م (سنة آلاف وثلاثة وستة وخمسون جنيا) زيادة على الاتحادات المدرجة في الباب المذكور.

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الميزانية العامة.

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون.

نأمر بأن يصح هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في كتاب لديوان جلالة الملك بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٩٣٧ أن يفتح حالة ميزانية الديوان أسفر عن توقع التجاوزات المالية بعد في الباب الأول:

سبه
٢٢١٥ في الدرجات العامة.

٣٧١٠ في الوظائف الخارجية عن هيئة المال.

١٢٥ في المرتبات.

وأن أسباب هذا التجاوز في بند الدرجات العامة يرجع إلى ما صدقه وزارة المالية أو خفضته من درجات الوظائف المقررة في ميزانية الديوان والمصالح المرتبطة به السنة المالية ١٩٣٦ وبقاء الموظفين الشاغلين لهذه الوظائف بدرجاتهم وماهياتهم، بعضهم إلى الآن، والبعض الآخر إلى وقت فصله من الخدمة في غضون السنة الحالية.

أما التجاوز في اعتماد بند الوظائف الخارجية عن هيئة المال فيرجع إلى أن ماهيات أكثر الخدمة قد تجاوزت متوسط درجاتهم المربوطة في الميزانية وذلك منذ خفض مربوط الدرجات في التعميل الذي أقر في سنة ١٩٣١

والتجاوز في بند المرتبات سببه ما تقرر مجلس الوزراء في ٩ أغسطس سنة ١٩٣٦ من صرف مرتب إضافي قدره ١٠٠ ج.م شهر لحضرة صاحب السعادة ولكل جلالة الملك وما تقرر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ من صرف مبلغ ٧٠٠ ج.م لسادة دفة واحدة.

وقد بحثت وزارة المالية هذا الموضوع قديمًا لأن المبلغ المنظور لتجاوزاته في بند المرتبات هو ٤٣١ ج.م لا ١٢٥ ج.م. وذلك لأن ربط هذا البند هو ١١٤٨٤ ج.م صرف منه ثمانية أشهر بتأريسة ١٩٣٧ ٩١١٠ ج.م. ومنظور صرف ٧٨٠٥ ج.م مرتبات ثلاثة أشهر (يناير وفبراير ومارس سنة ١٩٣٧) على أساس ٩٣٥ ج.م شهريًا فيكون المجموع ١١٩١٥ ج.م. أي يتجاوز قدره ٤٣١ ج.م.

والمقترح أخذ مجموع التجاوز أي ٦٣٥٦ ج.م من وفورات الميزانية العامة.

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فأقرت الموافقة عليه وهي تتصرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتصديق بإقراره وتوقعه لعرضه على البرلمان. وريقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض ما

٢١ مارس سنة ١٩٣٧
الرئيس
مكرم حيد

نمرة ١٦٥ - ٣٧/٧

إلى وزارة المالية:

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة وقد أبلغ ديوان جلالة الملك هذا القرار.

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بالبابة)
ميتان محمد

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الرضاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء،

ومسم بما هو آت:

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان:

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١ "مخصصات ومرتببات وديوان جلالة الملك" الفرع ٣ "ديوان جلالة

فاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه ونظرت مشروع هذا القانون واطلعت على المذكرة التي وضعت من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء تبيين أن وزارة المالية وافقت في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ على إعطاء قراءه أحوال محافظة القرب سبعة من الشجر قدرها ١٠.٠٠٠ ليردب التقاضي يقع ثمنها ١٠.٧٠٤ جنيهات و ٨١١ ملياً على أن تسد هذه السلفة من المصروف وقد حصل منها مبلغ ١٠٤ جنيهات و ٩٧٠ ملياً فقط ، أما الباقي وقدره ١٠.٥٩٩ جنيهات و ٦١١ ملياً فلم يسدده ، فاقترحت وزارة الحربية والبحرية انصافهم من دفعه نظراً لسوء حالهم وجعلهم أرضهم بسبب انقطاع المطر عنهم سنوات متوالت .

وقد رأت اللجنة لهذه الأسباب الموافقة على تنج هذا الاتحاد لإجراء التسوية المطلوبة وتبرج من المجلس أن يراقب على مشروع قانون الصيغة الموافقة لهذا الشئير التي اقترها مجلس النواب .

السكبر الجبلاني
أطون الجبل
رئيس اللجنة (بالباب)
محمد عبد الشاوي

مشروع قانون

يضع اتحاد إخوان في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

لقد جلس الشيوخ ومجلس النواب هذا القانون الذي نصه وقد صلفنا عليه وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ " وزارة الحربية والبحرية " فقرة ٣ " مصلحة الحدود " الباب ٣ " أعمال جديدة " اتحاد إخوان قدره ١٠.٦٠٠ جنيه (عشرة آلاف وستمائة جنيه) تسوية باقي ثمن الشجر الذي وزع في سنى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ على أحوال الصحراء الغربية .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإخفاق من الأحياطى السام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نص بأن يصم هذا القانون بمقتام الدولة وأن يشترى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الملك " باب ١ " مبيعات وأجر وممتلكات " اتحاد إخوان قدره ٦.٣٥٩ ج. م. (ستة آلاف وثلاثة وستة وخمسون جنيهاً) زيادة على الاتحادات المدرجة في الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإخفاق من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٣ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

مصدقين ما بين في غزة مسرة ١٣٥٦ (١٢ أبريل سنة ١٩٣٧) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

وزير المالية (بالباب)
محمد فهمى القرائنى
رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
مخاض عزم

١٦٥ - ٣٧/٧

مرسل إلى وزارة المالية لتعديه إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
مخاض عزم

ملحق رقم ٨٥

جلسة يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٦

(١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

من مشروع قانون يضع اتحاد إخوان قدره ١٠.٦٠٠ جنيه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية تسوية باقي ثمن الشجر الذي وزع في سنى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ على أحوال الصحراء الغربية .

(التقرير حضره الشيخ المحترم أطون الجبلاني) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٥ مايو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الواردة من مجلس النواب يضع اتحاد إخوان قدره ١٠.٦٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ " وزارة الحربية والبحرية " الفقرة ٣ " مصلحة الحدود " ، الباب ٣ " أعمال جديدة " تسوية باقي ثمن الشجر الذي وزع في سنى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ على أحوال الصحراء الغربية لتظهر على وجه الاستيعاب .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في مذكرة لوزارة الحربية والبحرية بتاريخ ١٩ يناير سنة ١٩٣٧ أنه نظرا لسوء الحالة في الصحراء العربية وجذب أراضيها عدة سنوات متوالية بسبب عدم نزول الأمطار وافقت وزارة المالية في ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٥ على منح قرض أهالي محافظة العرب سلفة من الشجر قدرها ١٠,٠٠٠ إردب لتتأوى بغير ثمنها ١٠,٧٠٤ جنيهات و ٥٨١ مليا على أن تستد هذه السلفة من المحصول وقد تحصل مبلغ ١٠٤ جنيهات و ٩٧٠ مليا من قيمة هذه السلفة والباقي وقدره ١٠,٥٩٩ جنيهات و ٦١١ مليا لم يستدل الآن وتقتصر وزارة الحربية إيفاضهم من وقته .

ويذكر بمررا لهذا الاقتراح أن حالة هؤلاء الأهالي لا تزال تستدعي هذا الإحضاء نظرا لما لاقره من التخطي وقلة المرحى

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة عليه على أن يفتح اعتماد إضافي بقيمة ١٠,٦٠٠ ج . م في السلب الثالث من ميزانية مصلحة الحدود .

وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفعته هذه المذكرة مشروعا المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

السكرتير
(إنشاء) مكتم حيد

تقارئة في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧

نمرة ١٦٥ - ٨٩/٣

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية المبرين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
مكتم حيد

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بإسم حضرة صاحب الجلالة ياروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بأنه على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بمما هوأت :

مشروع قانون الاتى به يقيم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ "وزارة الحربية والبحرية" "وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٣ مصلحة الحدود الباب ٣ "أعمال

جديده" اعتماد إضافي قدره ١٠,٦٠٠ جنيه (عشرة آلاف وسقائة جنيه) لتسوية باقى ثمن الشجر الذى وزع في سنى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ على أهالي الصحراء الغربية .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون ككل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى طابئين في ٢٥ مفرسة ١٣٥٦ (١٢ أبريل سنة ١٩٣٧) .

محمد عبد
عبد العزيز
شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية
وزير الحربية والبحرية وزير المالية (بالباب) رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
على نصي محمود نصي الغرافي مكتم حيد

نمرة ١٦٥ - ٨٩/٣

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان :

رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
مكتم حيد

ملحق رقم ٨٦

جلسة يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٦

(١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٨٢١ ج. م ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية التبايز في البابين الثاني والثالث من ميزانية مصلحة الحدود

(انظر حجرة لتصح المزمع أنظر المجلس)

أحال المجلس بجلسته ٥ مايو سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٨٢١ ج. م ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ "وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٣ "مصلحة الحدود" لتسوية التبايز في البابين الثاني والثالث - هل أن تنظره اللجنة بطريق الاستعجال .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفر بحث حالة اعتمادات ميزانية مصلحة الحدود للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ من توقع حصول تجاوز قدره ١٨٢١ ج. م. في جملة الاعتمادات منه ١٨٣٧١ ج. م. في الباب الثاني و ٤٥٠ ج. م. في الباب الثالث هذا التجاوز البالغ ١٧٩٢١ ج. م. والنقص بتسديد طريق "فوكه - مطروح" "والربابة - العاصرية" والذي صدر عنه قرار مجلس الوزراء في ٢١ مارس سنة ١٩٣٧

فالتجاوز في الباب الثاني نتج عن الأخص عن تجاوز بتدفعات عمومية" ببلغ ٣٩٨٦ ج. م. يرجع معظمه إلى شراء مدافع ورغاص في السنة الماضية تأخر صرف ثمنها إلى السنة المالية الحاضرة .

ولما كان هذا التجاوز يزيد على عشر الاعتماد المدرج للبند ١٤ في الميزانية وقدره ٣٣٣٦٢ ج. م. وقد ترتب عليه تجاوز في جملة اعتمادات الباب الثاني قدره ١٨٣٧١ ج. م. فتمتخ وزارة الحربية فتح اعتماد إضافي بالمبلغ الأثير تسوية الحالة .

أما التجاوز في الباب الثالث وقدره ٤٥٠ ج. م. فقد نتج في اعتماد الد. م. ٣٠٠٠٠ ج. م. المنقص لإقامة بيان جديدة بسبب إنشاء قوة لمراقبة جوازات السفر في محافظة سيناء ، والمقتراح أيضا فتح اعتماد لتسويته .

مع العلم بأن اعتمادات الباب الأقل أن تترك وفرا يسمح بتسوية تجاوز الباين الثاني والثالث .

وقد بحثت اللجنة المالية هذين الاقتراحين قرأت الموافقة منهما وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بالقراره .

ويرفض هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

السكبر

(إضفاء) مركز هيد

تقارن في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧

نمرة ١٦٥ - ٨٧/٣

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على الاقتراحين المبينين في هذه المذكرة وقد أمنت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بالباب)

حيان محرم

فاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه ونظرت في مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء تتيين أن مصلحة الحدود بحث حالة اعتمادات الميزانية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية فأسفر البحث عن توقع حصول تجاوز ببلغ ١٨٢١ ج. م. في جملة الاعتمادات من ذلك ١٨٣٧١ ج. م. في الباب الثاني و ٤٥٠ ج. م. في الباب الثالث وأن التجاوز في الباب الثاني قد نتج عن الأخص من زيادة في البند ١٤ "توريدات عمومية" ببلغ ٣٩٨٦ ج. م. يرجع معظمها إلى شراء مدافع ورغاص في السنة الماضية تأخر صرف ثمنها إلى السنة المالية الحاضرة .

أما التجاوز في الباب الثالث وقدره ٤٥٠ ج. م. فقد حصل في اعتماد سريره ٣٩٠٠٠ ج. م. لإقامة بيان جديدة بسبب إنشاء قوة لمراقبة جوازات السفر في محافظة سيناء .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد المطلوب للأسباب المتقدمة وترتيب من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي الموافقة لهذا التقرير ما

رئيس اللجنة (بالباب)

محمد محمد الشاذلي

السكبر البرلمان

أطون الجليل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

على الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ١٥ قسم ١٥ "وزارة الحربية والبحرية" الفتح ٣ "مصلحة الحدود" اعتماد إضافي قدره ١٨٢١ ج. م. (ألف وثمانمائة وواحد وعشرون جنيا) منه ١٨٣٧١ ج. م. في الباب الثاني و ٤٥٠ ج. م. في الباب الثالث لتسوية تجاوز هذين الباين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والبحرية والبرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصح هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١١ "وزارة المحفانية" منه ٨٠٠ ج.م.
في الباب الثاني و ١٣١ ج.م. في الباب الثالث تسوية التجاوز في حين
البين لنظره بطريق الاستعمال .

فاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وبحثت في مشروع هذا القانون وأطلعت
على المذكرة المرفوعة منه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء فبين أن وزارة
المحفانية تبحث حالة الإحتياز المربوطة بالديوان العام والفقير وماعدا المحاكم
المختلة وما صرف منها لتعاقب ديسمبر سنة ١٩٣٦ فاستقرت نتيجة البحث
من توقع تجاوز في البابين الثاني والثالث ووفر في الباب الأول .

أما الباب الثاني فقد تجاوز فيه مبلغ ٨٠٠ ج.م. ويرجع له إلى زيادة
المنصرف في تقلات الموظفين والقضاة بسبب ندب الكثير منهم لرئاسة
لجان الاختبارات النيابة ولتعدد الحركات القضائية .

وأما التجاوز في الباب الثالث فقد بلغ ١٣١ ج.م. وهو قيمة ما صرف
في شؤون البابين الثلاثين كانت قد أشقتا بقرارات من مجلس الوزراء في فبراير
ومارس سنة ١٩٣٦ لتعديل القانون المدني والتجاري وقانون المرافعات
وقانوني الضوابط وتحقيق البناءات ثم أعيد تأليفهما بقرار من المجلس في ٢٩
مايو سنة ١٩٣٦

ويقابل التجاوز في حيز البابين وفر في الباب الأول فقدر بمبلغ
٨٠٠ ج.م. نتج من زيادة متوسط الدرجات على المساحات الفعلية أو من
خلو بعض الوظائف وتخفيض بعضها .

وقد دأت اللجنة المرافعة على وضع الإحتياز المطلوب لتسوية التجاوز المذكور
من وفورات الباب الأول .

وترجع من المجلس أمت يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها
مجلس النواب وهي المرافعة لهذا التقرير

السكرير البرلاني رئيس اللجنة (بالنيابة)
أنطون الجليلي محمد عبد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١١
"وزارة المحفانية" اعتماد إضافي قدره ١٠٩٣١ ج.م. (عشرة آلاف وتسعة
وواحد وثلاثون جنيا) منه ٨٠٠ ج.م. في الباب الثاني و ١٣١ ج.م.

مرسوم بمشروع قانون
بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧
باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية
بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥
"وزارة الحربية والبحرية" الفرع ٢ "مصلحة الحفود" اعتماد إضافي قدره
١٠٩٣١ ج.م. (الف وثمانمائة وواحد وعشرون جنيا) منه ١٣٧١ ج.م.
في الباب الثاني و ٤٥٠ ج.م. في الباب الثالث تسوية تجاوز حيزين البابين .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - حل وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل
متى ليا يخصه ما

صدرى ما بين في ذرة صفر سنة ١٣٥٦ (١٢ أبريل سنة ١٩٣٧) .

عبد الحل

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

وزير الحربية والبحرية ووزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

على نصي محمود فهمى الغرناشى

مجان محرم

نمرة ١٦٥ - ٨٧

مرسل إلى وزارة المالية لتقدمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

مجان محرم

ملحق رقم ٨٧

جلسة يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٦

(١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والإجازة

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠٩٣١ ج.م. في ميزانية

وزارة المحفانية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية لتسوية التجاوز

في جملة اعتمادات البابين الثاني والثالث

(المقرر بحضرته الشيخ المرحم أنطون الجليلي بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ما يورده ١٩٣٧ مشروع القانون

الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠٩٣١ ج.م. في ميزانية

الباب الثاني - المتروفر في هذا الباب تجاوز حلة اعتداده بمبلغ ٨٠٠ ج. م.

جبه
٨٢٠ في ميزانية الديوان العام .

و ٣٠٣٠ » الهاكم الأهلية .

و ٩٥٠ » » الشرعية .

ويرجع هذا التجاوز معظمه إلى زيادة المنصرف في تنقلات الموظفين والنفقة بسبب تذبذب الكثير منهم لرئاسة بلان الانتخابات البلدية وتعدد الحركات القضائية .

مع العلم بأن التجاوزات في بعض بنود الباب الثاني تتعدى ألف جنيه أو عشر الأعداد ولا بد من استئذان مجلس الوزراء في كل منها وهي :

الاعتاد هبطوز

جبه

فرع ٤ - الهاكم الأهلية فصل ٣ "البناية العمومية"

بند ١٨ "مصاريف انتقال و بدل سفرية ونقل" ٤٩٨٠ ٢٢٩٠

فرع ٤ - الهاكم الأهلية فصل ٤ "الهاكم الأهلية"

بند ٣٣ "مصاريف انتقال و بدل سفرية ونقل" ٨٩٠٠ ٢٨٣٠

فرع ٤ - الهاكم الأهلية فصل ٥ "مصلحة الطب الشرعي"

بند ٣٧ "توريدات عمومية" ٢٨٤ ٢٠٠٠

والسبب في هذا التجاوز الأخير هو أن مجلس الوزراء كان قرر في السنة

المسبقة جمع أعتاد قدره ٢٠٠٠ ج. م. لمشتري المقاطر اللازمة لمصلحة الطب

الشرعي مقدما احتياجا للطراري وبناء عليه خفض أعتاد السنة الحاضرة

بمثل هذا المبلغ - عل أن الشراء لم يتم إلا في سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٧ ولذا

تطلب الوزارة هذا التجاوز لتسوية ثمن المشتريات المشار إليها .

الباب الثالث - المتروفر في هذا الباب تجاوز بقدر ١٣٠ ج. م. وذلك

قيمة ما صرف في شؤون الجيشين الذين كانوا أنشئت بقررت بمجلس "الوزراء"

الصادرة في فبراير وما رس سنة ١٩٣٩ لتعديل "القانون المدني والتجاري"

وقانون المرافعات المدنية والتجارية وقانون المدونات وتحقيق ابتدأت

تم أعياد تنكيها بقرار المجلس في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٩

والجنة المالية توافق على الاقتراحات المقدمة وتشتتر برفعه .

الوزراء لإقرارها عوطه تقديم "أمر إلى البرلمان" بما يخصه في رز حصة

اعتادات البابين الثاني والثالث عل أن يسوى بهذا تجاوز من وفورت

الباب الأول .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بشروع القانون "للازم حد" مرسوم

الرئيس

مكرم جيد

في الباب الثالث لتسوية التجاوز في حلة اعتادات فينك البابين حسب
البابين الآتي :

الباب الثاني

جبه
٨٢٠ في الفرع ١ "ديوان العموم" .

و ٣٠٣٠ في الفرع ٣ "الهاكم الأهلية" .

و ٩٥٠ في الفرع ٥ "الهاكم الشرعية" .

٤٨٠٠

الباب الثالث

١٣١ ج. م. في الفرع ١ "ديوان العموم" .

ويؤخذ هذا الاعتاد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية

النصم نفسه .

مادة ٢ - عل وزيى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما

لما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية

وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تلقت وزارة المالية في فبراير سنة ١٩٣٧ كتابا من وزارة الحفانية عن

تجربة بحث حالة الاعتادات المقررة في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

للوزارة وفروها ماعدا الهاكم المعلقة وما صرف منها إلى ديسمبر سنة

١٩٣٦ وهذه النتيجة تمل عل أن المتروفر تجاوز بعض الاعتادات لعدم

كفاية ربط الميزانية .

وفيما يلي بيان بالتجاوزات التي لا بد لإقرارها من موافقة مجلس الوزراء

وبعضها يتطلب اعتادا إضافيا يفتح بقانون .

الباب الأول - المتروفر في هذا الباب بفرقه ٢٦٤٠٠ ج. م

جبه

١٠٠٠٠ تقريباً في ميزانية الديوان العام .

و ١٣٦٠٠ في ميزانية الهاكم الأهلية .

و ٤٨٠٠ » » الشرعية .

و ٧٠٠٠ » » المجالس المحلية .

وهذا التوزيع من زيادة متوسط الدريبات على المصاحبات التولية أو

غيره من الوظائف وتخصيص بعضها .

ويؤخذ هذا الاحتاد الإضافي من وفورات الباب الأول من ميزانية القسم نفسه .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمحاسبة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

مدرسائى طابذين فى غزة سفرة ١٣٥٦ (١٢ أبريل سنة ١٩٣٧) .

محمد حل
عبد العزيز حنت
شريف صديقه

بأمر مجلس الوصاية
وزير المحاسبة وزير المالية (بالتايه) رئيس مجلس الوزراء (بالتايه)
محمد طالب محمود فهمى القرائى عثمان محمد

مرة ١٦٥ - ٣٧/٤

مرسلى إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (بالتايه)
عثمان محمد

ملحق رقم ٨

جلسة يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٦
(١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجلارك

من مشروع قانون فتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ لتسوية التجاوز في بند
المكافآت لقطريين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية

(الوزير حضره الشيخ القرم أطون المتك بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٥ مايو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون
الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية
السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١٧ مكافآت ومكافآت " تسوية
التجاوز في البند ١٠ " مكافآت لقطريين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية " .
تنظره على وجه الاستعجال .

الحدوة في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧

مرة ١٦٥ - ٣٧/٤

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على رأى
الجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المحاسبة هذا القرار .
ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاحتاد
الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء (بالتايه)

عثمان محمد

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١١
" وزارة المحاسبة " اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م (عشرة آلاف وتسعمائة
وواحد وخمسون جنيا) منه ٨,٠٠٠ ج.م في الباب الثاني و ٢,١٣١ ج.م
في الباب الثالث لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات ذلك الباب حسب البيان
الآتي :

الباب الثاني :

جيب

٨٢٠ في العرق " ديوان العموم " .

٣٠٣ في العرق ٤ " الحاكم الأهلية " .

٩٥٠ في العرق ٥ " الحاكم الشرعية " .

٤٨٠٠

الباب الثالث :

١٣١,٦ ج.م في العرق ١ " ديوان العموم " .

وقد اتضح من بحث حالة مصروفات هذين البندين أن التوقع تجاوز
اتحاديها بمبلغ ٢٥.٠٠٠ ج. م. ١٠.٠٠٠ ج. م. على التوالي .

وذلك أن المكافآت التي صرفت خصما على البند ٦ وهي مكافآت متصوص
عليها في القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٣٣ ولا تنص من صرفها، قد بلغت لغاية
ديسمبر سنة ١٩٣٦ مبلغ ٤٧٢٩ ج. م. أي كانت تستنفد الاتحاد كله. وهناك
مكافآت صرفت أو ستصرف بعد ذلك في الفترة الباقية من السنة مقدرة
بمحو ٢٨٠٠ ج. م.، هذا مع العلم بأن ما صرف على مثل هذا البند في سنة
١٩٣٥ - ١٩٣٦ بلغ ٧.٠٠٠ ج. م. وكانت الاتحاد المقترحة في الميزانية
٨٠٠٠ ج. م. .

أما فيما يتعلق بالبند ١٠ فاحتاد هذا البند موضوع باكله تحت تصرف
وزارة الحربية . والسبب في تجاوز هذا العام راجع إلى تأخير تسريح حاكم
الريف في السنة الماضية احتياطا للطوارئ، الأمر الذي ترتب عليه تأخير
صرف المكافآت المستحقة إليهم والدليل على ذلك أن احتاد الميزانية كان
مقدرا بمبلغ ٣٧.٧٠٠ ج. م. ثم يصرف منه في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ سوى
٢٨.٧٤٠ ج. م. .

وزارة المالية تتفق تسوية تجاوز البند ٦ خصما من الوفر المتوقع
في بعض السنوات الأخرى من القسم نفسه . أما تجاوز البند ١٠ فلا بد من
فتح احتاد إضافي لتسويته لأن الوفر المشار إليه لا يسمح بذلك .

والجهة المالية تترقب على هذا الاقتراح وهي تشرف رفع الأمر إلى مجلس
الوزراء للتفضل بإقراره وتوطئة لمرصه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع قانون لهذا الغرض ٦

السكبر
الرئيس
مكرم حيد

في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧

نمرة ١٠٥ - ٨٨/٣

إلى وزارة المالية

واقف مجلس الوزراء يجلسه المنقصة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على الاقتراح
التي من هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الحربية والبحرية هذا القرار .

ومنه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاتحاد
الإضافي المطلوب ٦

رئيس مجلس الوزراء (التأية)

عنان حرم

فاجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وبمقتضى مشروع هذا القانون واطلعت
على المذكرة المرفوعة عنه من الجهة المالية إلى مجلس الوزراء تبين أنه أدرج
في قسم الماشات والمكافآت احتاد قدره ٣٤.٦٠٠ ج. م. البند ١٠ "مكافآت
المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية" وقد اتضح عند بحث حالة هذا
البند توقع تجاوز فيه بمبلغ ١٠.٠٠٠ ج. م. ويرجع هذا التجاوز إلى تأخير
تسريح حاكم الريف في السنة الماضية احتياطا للطوارئ تقرب على ذلك
تأخير صرف المكافآت المستحقة إليهم .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاتحاد الإضافي المطلوب وترجو من المجلس أن
يراقب على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا
التقرير ٦

السكبر البرلمان
أنطون الجليل
رئيس اللجنة (التأية)
محمد عبد الشاوي

مشروع قانون

بفتح احتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٧
"مكافآت ومكافآت" احتاد إضافي قدره عشرة آلاف من الجنيحات
(١٠.٠٠٠ ج. م.) لتسوية التجاوز في البند ١٠ "مكافآت للمقترعين عند
انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية" .

ويؤخذ هذا الاحتاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بنام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٧ "مكافآت ومكافآت"
احتاد قدره ٥.٠٠٠ ج. م. في البند ٦ مكافآت استثنائية بمقتضى القانون رقم ٢٨
لسنة ١٩٣٣ وأمر قدره ٣٤.٦٠٠ ج. م. "مكافآت للمقترعين عند انتهاء مدة
خدمتهم الإلزامية" بند ١٠

السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٢ "وزارة الأشغال العمومية" فرع ٧
"مصلحة الطيبات" الباب ١ "ماحيات وأجر ومرتببات" تسوية
التجاوز في هذا الباب - انظره بطريق الاستقبال .

فاختصت اللجنة في اليوم نفسه وبجست في مشروع هذا القانون وأطلعت
على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء فتبين أن
مصلحة الطيبات خضعت حالة اعتمادات ميزانيتها لما توضح لها توقع تجاوز
في اعتمادات الباب الأول يبلغ ٢٠٤١ ج . م ووفر في البابين الثاني والثالث
بمقدار ٤٣٩ ج . م و ٧٥ ج . م على التوالي .

وقد نشأ هذا التجاوز من عدم تمكن المصلحة من تحقيق المنظور عدم
صرفه وقدره ٢٠٦٦٦ ج . م وبيع ذلك إلى أك معظم الوظائف الخالية
كانت في ظم الموازين وقد قل هذا القلم إلى وزارة التجارة فلم يحقق الوفرة
التي كان متوقفا .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد المطلوب وترجيح من المجلس أن يوافق
على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا
التقرير م

السكرير البرلمان
أنطون الجليل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الرضاية
قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٢
" وزارة الأشغال العمومية " الفرع ٧ " مصلحة الطيبات " الباب ١
" ماحيات وأجر ومرتببات " اعتماد إضافي قدره ٢٠٤١ جنيها (ألفان وواحد
وأربعون جنيا) لتسوية التجاوز في هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يسم هذا القانون بفتح النسخة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ونفذ كقانون من قوانين الدولة .

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الرضاية
بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٧
" معاشات ومكافآت " اعتماد إضافي قدره عشرة آلاف من الجنيهات
(١٠٠٠٠ ج . م) لتسوية التجاوز في البند ١٠ " مكافآت التقاعد عند انتهاء
مدة خدمتهم الإلزامية " .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه م

صدر برأى مابين في حرة مصر ١٣٥٦ (١٢ أبريل ١٩٣٧) .
محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الرضاية

وزير الحربية والبحرية ووزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
على فهمى محمود فهمى القراشى عثمان عزم

نمرة ١٦٥ - ٨٨/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديده إلى البرلمان م

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
عثمان عزم

ملحق رقم ٨٩

جلسة يوم الأربعاء ٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٦
(١٩ مايو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجوارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠٤١ ج . م في ميزانية
السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية التجاوز في الباب الأول
من ميزانية مصلحة الطيبات

(الملاحضة التي أقرها المجلس)

أحال المجلس إلى لجنة المالية جلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون
الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠٤١ ج . م في ميزانية

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أصقرت بحث حالة ميزانية مصلحة الطبعات لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ عن توقع تجاوز احتياطات الباب الأول بمقدار ٢٠٠٤١ ج.م. ومن توقيع وفري البابين الثاني والثالث بمقدار ٤٣٩ ج.م. و٧٥٥ ج.م. على التوالي .

وقد نشأ التجاوز في الباب الأول من عدم التمكن من تحقيق المنظور عدم صرفه والمقدار يبلغ ٢٠٠٤١ ج.م. وذلك بسبب أن معظم الوخايف المالية في المصلحة كانت في ظل الموازن وبقتل هذا القلم إلى وزارة التجارة لم يتحقق الوفر الذي كان متوقفا .

والمقترح فتح اعتماد اضافي يبلغ ٢٠٠٤١ ج.م. لتسوية ذلك التجاوز .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الطلب فرأت الموافقة عليه وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره وتوطئة لمرض الأمر على البرلمان .

وبصفة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون الملزم لهذا الغرض ما

السكرية

الرئيس

مكرم حيد

القاهرة في ٣٠ مارس سنة ١٩٣٧

نمرة ١٦٥ - ٢ / ١٤٨

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسه المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على الطلب المبين في هذه المذكرة وقد أبلست وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بالتبعية)

مثنى محرم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسم بمسا هوات :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " الفرع ٧ " مصلحة الطبعات " الباب ١ " ماكينات وأبرومرات " اعتماد اضافي قدره ٢٠٠٤١ ج.م. (ألفان وواحد وأربعون جنيا) لتسوية التجاوز في هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدبرى ماين مرة مفرسة ١٣٥٦ (١٢ أبريل سنة ١٩٣٧)

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأسر مجلس الوصاية

وزير المالية (بالتبعية) وزير الأشغال العمومية ورئيس مجلس الوزراء (بالتبعية) محمود فهمى القزاشى عتيان محرم عتيان محرم

نمرة ١٦٥ - ٢ / ١٣٨

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (بالتبعية)

عبد الله محرم

ملحق رقم ٩٠

جلسة يوم الاثنين ٢١ ربيع الأول سنة ١٣٥٦ (٣١ مايو سنة ١٩٣٧)

المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء وخطاب وزير المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

عند تقديم مشروع الميزانية لمجلس النواب بمجلس ١٧ و ١٨ مارس سنة ١٩٣٧ (١)

تشرف وزارة المالية بأن تعرض على مجلس الوزراء مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ وقد تجرت في وضه ، مع المحافظة على التوازن بين الإيرادات والمصروفات دون الالتجاء إلى الاحتياطى العام ، التزام المبادئ الآتية :

(١) منع كل تضخم جديد في أعدادات الوظائف بالكف عن رفع درجات الوظائف الحالية نصفه عامة ومن إنشاء وظائف جديدة إلا لمواجهة خدمة تتطلبها حاجة حقيقية .

(٢) ضغط سائر المصروفات حيثما وجد إلى الضغط سبيل دون الإضرار بحسن سير العمل .

(٣) تنمية الإيرادات في نطاق الموارد الحالية مع الاستعانة بمجزء من مال التبرعات لمشروعات الدفاع الوطنى وبما يتم النظر في استنباط موارد جديدة .

(٤) الامتناعة بما تسبى تلعبه من ضغط المصروفات وتنمية الإيرادات على التوسع في وجوه الإخفاق التى تقتضيها مطالب المهد الجديد سواء من حيث تسجيل السير بالبلاد في سبيل الرق والممران أم من حيث النهوض ببعث الاستقلال . وقد بلغت الزيادة التى أمكن تكديرها على هذا الوجه نحو ١,٧٠٠,٠٠٠ ج.م خصصت للتوسع في المرافق الحيوية ووزعت بالطريقة الآتية :

بمئسره

زيادة في ميزاني الرى والميكانيكا .	٦٢٢٠٠٠
ميزانيات التعليم (المعارف والجامعة والأزهر) .	٣٧٨٠٠٠
ميزانية الصحة العمومية .	١٣١٠٠٠
البلديات لمشروعات المجرى وتجميل مدينى الأقصر وأسوان .	٥٥٠٠٠
ميزانيات الداخلية والبوليس والخفر لتمرير الأمن العام .	٥٤٠٠٠
ميزانية الداخلية لمصاريف المحمل الشريف .	٣٩٠٠٠
التجارة لتشجيع السياحة .	٤٠٠٠٠
الطرق لصيانة جسور القترع والمصارف وتصميمات أخرى .	٢٧٠٠٠
الزراعة لتوسع في أعمال التدخين .	١٤٠٠٠
زيادة لمشروعات الدفاع الوطنى .	٣٥٠٠٠٠

١,٧٠٠,٠٠٠

(١) قد وزعت المذكرة والخطاب على حضرات التبرغ المحترمين مع مشروع الميزانية .

فهذه الزيادة في بعض المصروفات بجانبها زيادة في الإيرادات وتقص في مصروفات أخرى على الوجه الآتي :

جيب
١٧٠٠٠٠ جملة الزيادة في بعض المصروفات .

تزيل :

جيب
٦١٣٠٠٠ زيادة في تقدير الإيرادات .

٣٥٠٠٠٠ مأخوذة من مال التبرعات .

٧٣٧٠٠٠ ضغط في المصروفات .

١٧٠٠٠٠

وقد روعي في ضغط المصروفات ألا تمس مصلحة جوهريّة ، فلم يتناول الحلف أو التضييق إلا الاعتبارات التي يحدّنها الاقتصاد بجلاء ، أو التي رؤى أنه ليس في نتائجها حكمة ، أو التي تمّ الفرض منها ولم يجد لوجودها مبرر كما يتضح من البيان التالي من وجوه الضغط وأهم أسبابه :

١١٦٠٠٠	تقص في ميزانية الماشات ...	لإنهاء الاستبدال الاختياري .
٨٩٠٠٠	» » المساكن
٨٣٠٠٠	» » التنظيم ...	لمراعاة الاقتصاد .
١٤٠٠٠	» » خفر السواحل
٤١٠٠٠	» » المساحة والمتاجم ...	لاتهاء بعض الأعمال الجديدة وتخفيض مصروفات معمل تكرير البترول .
٣٦٠٠٠	» » مصحة الأملاك ...	للمدول عن إقامة بيان في الأراضي المستصلحة وتخفيض المساحة المزروعة على الذمة .
١٥٠٠٠	» » الإحصاء ...	لتخفيض اعتماد التمداد .
٩٦٠٠٠	» » انظر ...	للمدول عن شراء أسلحة جديدة اكتفاء باستعمال الأسلحة التي سوف تكتف من الجيش .
١٣٠٠٠	» » معهد فاروق ...	لإنهاء المشروع .
٤٤٠٠٠	» » المجهود
٩٤٠٠٠	» » الطرق ...	لاتهاء العمل في بعض الطرق .
١٥٠٠٠	» » الموانئ والمناظر ...	لاتهاء العمل في بعض المشروعات .
٨٣٠٠٠	» » في ميزانيات متنوعة أخرى
٧٣٧٠٠٠		

ونظراً على بيان مفصل عن مشروع الميزانية في مختلف أبوابه وأقسامه :

الإيرادات

فقدت الإيرادات بمبلغ ٣٦,١١٦,٥٠٠ ج. م. مقابل ٣٥,١٥٣,٣٦٠ ج. م. في سنة ١٩٣٦ زيادة قدرها ٩٦٣,٢٤٠ ج. م. وذلك بالرغم من تخفيض رسوم الطفر والصفة بمبلغ ٢٨١,٨٠٠ ج. م. إذ أن ربط سنة ١٩٣٦ كان يشتمل على متأخرات رسوم الحفر بالقرى ولما في حكمها نهاية أبريل سنة ١٩٣٦ كما أن التخفيض الذي حصل في رسم الصفة على المساحات كان قد حسب على أساس تسعة شهور فقط .

ففي رسوم الجسارك زيادة قدرها ٥٥٠.٨٠٠ ج. م. وهي ناشئة على الأخص من الزيادة في رسوم الإنتاج والاستهلاك ورسوم المصادر ومن الرسم التوضيحي على المنسوجات القطنية ومنسوجات الحرير الصناعي الواردة من اليابان والصين ، ومع مراعاة النقص في قيمة المسنورة الذي لوحظ في السنة الحالية عن مثيله في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦

وهناك زيادة قدرها ٥٦.٧٠٠ ج. م. في البريد لانتعاش الأعمال وزيادة ما يتخطر إصابته إلى الإيرادات العامة من أرباح صندوق التوفير ، و٤٠.٠٠٠ ج. م. في الرسوم التي تحصل على السيارات لزيادة عددها ، و١٠٣.٠٠٠ ج. م. في ميع الأراضي لما يتخطر تحصيله من الأقساط الفائتة عن مبيعات الأراضي التي تمت في السنوات الماضية وفقا للتعميل الذي أقره مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ سبتمبر سنة ١٩٣٥ ولما يتخطر به من أراضي البناء التي تزيد مساحتها على ٣٠٠ مترواقي كان موقفا بيها منذ سنة ١٩٣٦

وقد ترتب على ضم مدارس مجالس المديرية إلى وزارة المعارف زيادة فيما يتخطر تحصيله من المصروفات للمدرسة بمبلغ ٧٩.٣٠٠ ج. م. كما زيد للأموال من الرسم الإضافي على الدنان بمبلغ ٣٥.٠٠٠ ج. م. وهذه الزيادة يقابلها زيادة في الإعانات التي تصرف للهيئات المحلية للقيام بمشروعات المهارى في المنع و ٨٧.٢٠٠ ج. م. في الإيرادات والرسوم المتنوعة .

وفي مقابل هذه الزيادات هناك تخفيض قدره ٤٩.٣٠٠ ج. م. في الرسوم القضائية وبسبب نقص مدد القضاء و ٢٨.٨٠٠ ج. م. في الأموال المتقوية وهو ناتج على الأخص من تخفيض حوائك الأملاك بالقاهرة بناء على قرارات مجلس المراجعة .

هذا وقد أودع مبلغ ٣٥٠.٠٠٠ ج. م. تحت باب خاص بعنوان " المأخوذ من حساب التبرعات لمشروع الدفاع الوطني " ، وهذا الإيراد يقابله مصروف بنفس المقدار في ميزانية وزارة الحرية لما يتخطر صرفه في سنة ١٩٣٧ على المشروع المذكور .

المصروفات

تقدرت المصروفات بمبلغ ٣٦,١٦٥,٥٠٠ ج. م. وهو يزيد ٩٦٦,٤٥٨ ج. م. على الاعتدلات المدركة في ميزانية سنة ١٩٣٦ كما يتضح من الجدول الآتي :

الزيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه
الباب الأول (مليكات وأجروميتات)	١٣٠٠١٧٠٢	١٣٤٩٩٣٠
الباب الثاني (مصاريف عمومية)	٨٤٢٠٥٦٨	٨٥٨٣٣٦٨
الباب الثالث (أعمال جلدية)	٦٢٤٣٣٣٠	٦٦١٢٣٧١
أبواب أخرى	٧٤٨٤٤٤٢	٧٤٢١٦٣١
٦٢٨١١ (تخفيض)		
٩٦٦٤٥٨	٣٥١٥٠٠٤٢	٣٦١١٦٥٠٠
		الجملة ...

إن الزيادة التي أسفرت عنها تخديرات الباب الأول لا تشمل إياها مصروفات جديدة بل الجزء الأكبر منها مطلوب لمواجهة مصروفات سبق إقرارها .

فالاتحادات الخاصة بوزارة المعارف زيت بمقتدر ٧١٣٠٠ ج . م بسبب ضم المدارس غير الأولية التي تسلمتها الوزارة من مجالس للمدريات في خلال السنة بموافقة مجلس الوزراء ، وهناك زيادة ٤٢,٧٠٠ ج.م ناتجة عن الوظائف الخاصة بالمدارس التي كانت تؤخذ تكليفها من الاتحادات الفصصة في الباب الثالث لنشر التعليم .

وقد أورد في ميزانية وزارة الحفانية اعتد قدره ١١,٤٠٠ ج.م لإنشاء وظائف جديدة تنفيذاً لقرارات أصدرها مجلس الوزراء وأهم هذه الوظائف ثلاثة مستشارين بمكة الاستئناف لإنشاء دائرة جديدة، و ١٤ وظيفة في النيابة الصومية لمواجهة زيادة الأعمال .

وقد ترتب على إعادة إرسال الحمل والكسوة الشرقة إلى الأقطار المجازية زيادة قدرها ٧٠٠٠ ج . م في الباب الأول من ميزانية المداخيل وذلك على أساس الاتحادات الجديدة التي اقترها مجلس الوزراء لإدارة الحج .

أما ما في الزيادة في الباب الأول فقد نتجت عن الاتحادات التي أرسلت لمواجهة التوسع الطبيعي في شؤون التعليم والصحة والإدارة الخ مع مراعاة رغبات البرلمان في هذا الشأن، ومن الاتحادات المذكورة ١١٩,٠٠٠ ج.م في ميزانية المعارف لإنشاء فصول إضافية في المدارس و ٤٤,٠٠٠ ج.م في ميزانية الصحة لإنشاء وعملت جديدة من مستشفيات مركوية وفروية وميدية ومستوصفات للأمراض الصدرية ومراكز لرعاية الطفل وعيادات للأمراض الجلدية والجذام ولا نكتسوما الخ .

وتشتمل ميزانية المداخيل على زيادة ١٢,٣٤٦ ج.م لتعزيز بوليس المدن والأقاليم ، و ٣,٥٠٠ ج.م لإنشاء مكتب لحماية الآداب، و ٦٠٠ ج.م لاستكمال مرشيد ضباط البوليس، و ٢٠٠ ج.م لتوسيع قسم الكونستبلات، و ٣,٢٥٠ ج.م زيادة وظائف ضباط الخفر .

وتتضمن ميزانية الحفانية اعتياداً قدره ٨,٦٤٠ ج.م لإنشاء وظائف لخبراء موظفين وحاسبين عملا برغبة البرلمان ما لا يقل عن الوظائف المذكورة نظراً لما أسفرت عنه نتيجة تجربة هؤلاء الخبراء في المجالس الحسنية .

فالبيان المتقدم يدل على أن الزيادة في الباب الأول ناتجة بوجه عام عن ارتباطات حاجية وعن إنشاء خدمات جديدة . وقد دأبت اللجنة المالية بوجه عام عدم إنشاء وظائف لتعزير كادرات المصالح أو تحسنيها .

أما الزيادة في الباب الثاني (مصاريف عمومية) فمنها ٣٣,٠٠٠ ج . م في ميزانية إدارة المسح بناء على ما تقرر من العودة إلى إرسال الحمل والكسوة الشرقة إلى الأقطار المجازية، و ٣٦,٥٠٠ ج.م في ميزانية الصحة لخدمات الجديفة السابق ذكرها، و ١٤,٥٠٠ ج.م في ميزانية وزارة الزراعة لإنشاء ٢٠ لجنة جديدة من لجان التفتيش عملا برغبة البرلمان، و ٣٠,٠٠٠ ج . م في ميزانية البلديات والمجالس المحلية لتجميل مدينتي الأقصر وأسوان، و ١٢,٧٠٠ ج.م في الاعتناء المفصص في ميزانية البريد لنقل إرساليات البريد ، و ٢٦,٥٠٠ ج.م في ميزانية مصلحة الطرق والكباري لزيادة الاتحادات المفصصة لصيانة الطرق والأعمال الفنية والتحصينات الخ .

ونما يخص الباب الثالث (أعمال جديفة) فالزيادة تتناول بنوع خاص اعتمادات الرى التى وضعت بمقدار ٤٠٠,٠٠٠ ج.م. ، واعتمادات وزارة الحرية التى زويت بمبلغ ٣٤٣,٦٥٥ ج.م. بسبب إدراج اعتماد ٣٥٠,٠٠٠ ج.م. لتزويده سلاح الطيران وسائر مشروعات الدفاع الوطنى، وقد سبقت الإشارة إلى أن تكاليف هذه المشروعات ستؤخذ من حساب التبرعات المخصص لها .

أما التخفيض فى الأبواب الأخرى فهو ناتج من إتقاص اعتماد الماشات بمبلغ ١١٦,٠٠٠ ج.م. وحذف اعتماد شراء أرض لمعهد فاروق وقدره ١٢,٠٠٠ ج.م. مقابل رفع اعتماد المصاريف غير المنظورة بمبلغ ٦٦,٠٠٠ ج.م. ، فالتقص فى اعتماد الماشات يرجع بنوع خاص إلى حذف اعتماد ١٥٠,٠٠٠ ج.م. الذى كان مخصصا للاستبدال . أما الزيادة فى المصاريف غير المنظورة فهى بمثابة احتياطي ليالغ التى قد تدمر الحال إلى إضافتها إلى إمانة الحكومة بجامعة المصرية والمعاهد الدينية عندما تبحث اللجنة المسالية الميزانيات الخاصة بالهيئات المذكورة .

وفى ما يلي بيان التعديلات التى أدخلت على كل قسم من أقسام المصروفات :

ديوان جلالة الملك

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٤٢٥,٧٣٣

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٤٢٥,٣٩٩

خفضت الاعتمادات المخصصة للسرديات الملكية بمقدار ١١,٢٥٠ ج.م. فى نظير تحمل الخاصة الملكية مصاريف إدارة قصرى القبة والمتنزه ابتداء من ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٧ وذلك بناء على الخطاب الكريم المرسل إلى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ يونيه سنة ١٩٣٦ ، وقد حذف اعتماد ٣٠٠ ج.م. الذى كان مخصصا لمصاريف كثرى هوس بلندره تنفيذا للرغبة السامية فى عدم تحميل ميزانية الدولة هذه المصاريف . وقد أُرصد اعتماد قدره ٧,٦٠٠ ج.م. للأعمال البلدية ومطعمه لاستبدال سيارات ومهمات تقديمها لاحتياجاتهم .

مخصصات البرلمان

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٣٠٤٢١٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣٠٤٢١٠

أُقيمت التعديرات كما هى إلى أن يقر مجلس الشيوخ والوزاب الاعتمادات اللازمة لها فى السنة القادمة

مجلس الوزراء

جنيه

ميزانية سنة ١٩٣٦ ١٦٢٢٩٥

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ١٨٥٥١

الزيادة فى هذه الميزانية ناتجة على الأخص عن إنشاء وتلغية مراقب عام للإدارة السياسية الأوروبية ونفا لقرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وعن إدراج الاعتمادات اللازمة لمصاريف الإطارة المذكورة .

مكتب المستشارين المالي والقضائي

ميزانية سنة ١٩٣٦ جيب
١٨,٥٣٦

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ -

حذف القسم الذي كان مخصصا لهذا المكتب لقرب اعتزال حضرة المستشارين المالي والقضائي الخدمة مع سائر الموظفين الأجانب التابعين للمكتب ، وقد أُرصد في ميزانية وزارة المالية (ديوان العموم) اعتماد قدره ٥٧٠٠ ج. م لتسوية ماهياتهم عن المدة الباقية من خدمتهم ومصاريف ترحيلهم .

أما المرتفقون المصريون ، ومعلمهم من الخدمة السائرة ، فقد تقلت وظائفهم إلى ميزانية وزارة المالية والحفانية لإحلالهم بها .

وزارة الخارجية

ميزانية سنة ١٩٣٦ جيب
٢٥٦,١٢٦

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٢٢٢,١٦٩

تنفيذا لقرارات التي أصدرها مجلس الوزراء في خلال السنة أُرصد في هذه الميزانية اعتماد قدره ٣٨٧٠ ج. م لتحويل المفوضية المصرية في لندن إلى سفارة ، وبلاوة على ذلك أدرج اعتماد ٨٠٠٠ ج. م في الباب الثالث لتعزيز اقتناء الخارص ، وذلك بإنشاء مفوضية مستقلة في جدة وتحويل قنصلية كوبيه باليابان إلى مفوضية في طوكيو ونقل قنصلية روما إلى الإين وقنصلية مانتسرت إلى يرمباي بالهند . ويتضمن الباب المذكور اعتمادا قدره ٢٠٠٠ ج. م لتجديد بعض أثاث المفوضيات والقنصليات بسبب قدمه .

وبن جهة أخرى خفض الاعتماد المدرج في الباب الأول لمرتب إضافي موقت لثلاثة المبعوثين بمقدار ١٨٠٠ ج. م والاعتماد المخصص في الباب الثاني لاحتياطي الفرق الكبير يبلغ ١٠٠٠ ج. م وذلك على أثر تثبيت العملة في بعض الدول .

وزارة المالية

ميزانية سنة ١٩٣٦ جيب
٣,٧٠٦,٨٤١

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٦١٧,٢٩٨

تحقيقا لرغبة التي أبداه البرلمان عند بحث مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ تم تعديل قسم التدوين من وزارة الزراعة إلى الديوان العام لوزارة المالية وقد ترتب على ذلك زيادة اعتمادات الباب الأول بمقدار ١٤,٧٢١ ج. م. وبخلاف ما يتقدم ليس في الباب الأول من ميزانية الوزارة وفروعها تعديل فوشان إلا أنه ، تنبينا لقرارات أصدرها مجلس الوزراء ، أصبحت وظيفة مدير عام الجمارك التي كانت حذفت من الميزانية الحالية على أثر إنشاء منصب وكيل وزارة المالية للجمارك وغفر الوسائل كما أُنشئت وظيفة من الدرجة الخامسة في ميزانية الديوان العام لأمين خراج المغفور له سعد بلذا زعليل .

أما امتدادات الباب الثاني فلم تعديل أدخل عليها هو زيادة ١٢,٠٠٠ ج.م في ميزانية الديوان العام وهي ناتجة على الأخص عن زيادة الإعانة المخصصة لشركات الملاحة بمقدار ١٩,٠٠٠ ج.م مقابل عدم إدراج إعانة ١٠,٠٠٠ ج.م المرسدة لحفظ الآثار البرية على أثر ضم قسم الآثار العربية إلى وزارة المعارف وتخصيص اعتماد قدره ١٩,٠٠٠ ج.م في ميزانيتها لمصاريف القسم المذكور ، وتخصيص ٣٤,٨٥٠ ج.م من الاعتمادات المخصصة في ميزانية الناحم والمخارج لمصاريف معمل تكرير البترول على أساس احتياجات مصالح الحكومة للسنة القادمة مع مراعاة المخزون من الزيت الحام في المعمل وتخفيض ١٣,٦٦٠ ج.م من اعتمادات مصلحة الأملاك لإعطاء الرام المنوع على القمة وزيادة ١٢,٤٠٦ ج.م في الاعتماد المرسد في ميزانية المطبعة الأميرية لتشغيل مطبوعات المصالح بسبب الرقعة المطردة في طلبات الوزارات المختلفة وعلى الأخص الكراسات والكتب اللازمة لوزارة المعارف .

وتضمن الاعتمادات المخصصة للأعمال البلدية في مختلف فروع الوزارة ١٨,٠٠٠ ج.م في ميزانية ديوان العموم لإتمام عملية تعديل ضرائب الأطنان و ٥,٧٠٠ ج.م في الميزانية نفسها لتصفية مكتب المستأجرين المسأل والقضائي و ٢٢,٨٠٠ ج.م في ميزانية الأملاك الأميرية لإصلاح الأراضي البور و ٩٩,٠٠٠ ج.م في ميزانية المساحة لتنفيذ مقام التسجيل ومساحة الأراضي المزروعة قضا و ٧٣,٠٠٠ ج.م في ميزانية الناحم والمخارج لتكافة جهايزات معمل تكرير البترول ومخبر البازلت ومصاريف تشغيل المصير ولواصلة تجهيز معمل الذهب بالسكرو وتشيله و ١٨,٥٠٠ ج.م في ميزانية الإحصاء لمواصلة عملية التعداد و ١٢,٥٠٠ ج.م في ميزانية غفر السواحل لشراء لثقات و ٨,٠٠٠ ج.م في ميزانية المطبعة الأميرية لشراء ماكينات وذلك بخلاف بعض مبالغ جزئية في سائر المصالح .

وزارة التجارة والصناعة

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٢٩١,٨١٣ ج.م

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣٠٦,٥٣٦ ج.م

أنشئت ١٢٠ وظيفة بمبلغ ١١,٠٠٠ ج.م مقابل حذف اعتماد ٧,٥٠٠ ج.م القصص في الميزانية الحالية لتعزير وظائف وقد أُرصد اعتماد جديد لتعزير الوظائف قدره ٣,٠٠٠ ج.م، ولكن من جهة أخرى حذف بعض الوظائف بمقدار ٣,٠٠٠ ج.م وأهمها وظيفة وكيل الوزارة المساعد ونخض اعتماد البيويات بمقدار ٧٧٠ ج.م .
هذه هي أهم التعديلات التي أدخلت على الباب الأول .

أما الباب الثاني فقيه تخفيض قدره ٤,٨٨٥ ج.م وهو يتناول على الأخص بند الترويضات العمومية .
وقد أُرصد للأعمال البلدية مبلغ ٩١,٠٠٠ ج.م أمه ٥٠,٠٠٠ ج.م تشجيع السياحة و ٢٤,٠٠٠ ج.م لإعانة تصدير المواشي .

وزارة المعارف العمومية

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٣,٦١٧,٥١٩ ج.م

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٩٦٣,٧٦٧ ج.م

بتاريخ ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ صدر قرار مجلس الوزراء بضم المدارس الباقية تحت إدارة مجالس المديرات من المدارس غير الأولية إلى وزارة المعارف وبمدها ٧٤ مدرسة ابتدائية للبنين و ٨ مدارس ابتدائية للبنات ومدرستان صناعيان وذلك تنفيذاً للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالتعليم الأولي .

وقد ترتيب على ذلك وعلى ضم المدرسة الابتدائية التابعة لوقت البدواوى بجمود زيادة اعتمادات الباب الأول بمبلغ ٢١٣,١٨٥ ج. م. لإنشاء ١٢٠٧ وظيفة دائمة و ٥٢٠ وظيفة للخدمة الخارجين عن هيئة المعلم .

ويشمل الباب الأول أيضاً على زيادة قدرها ٤٢,٧٥٠ ج. م. للوظائف الخاصة بالمدارس التي كانت تؤخذ اعتماداتها من الباب الثالث (نشر التعليم) .

وقد أدرجت الوظائف اللازمة للتوسع في المدارس الحالية بإنشاء فصول إضافية حسب البيان التالي :

جنية	عدد الوظائف	
٣٣٦٠	١٣	لإنشاء ٤ فصول بمدارس الزراعة المتوسطة .
٣٢١٣	١١	» ٤ » بمدرستى الفنون والصناعات .
١٠٥٦	٥	» فصلين بمدرسة الفنون التطبيقية .
٥٥٥٦	٦٠	» ٢٢ فصلاً بالمدارس الصناعية .
٨٠٧	٤	» فصل في كل من كتيبي البيات بالجيزة والإسكندرية .
١١٢٢	٦	» ٤ فصول بالمدارس الثانوية للبيات .
٢٨٨	٤	» فصلين في المدارس الابتدائية للبيات وفي رياض الأطفال .
٢٣٨٨	١٢	» ٤ فصول بمدارس الفنون الطرزية .
١٠١٥٢٠	١٨٨٠	» ١٨٨٠ فصلاً بالمكاتب العامة بالمديريات والمافظات .

ولما كانت وزارة المعارف قد آتت الآن تسلم المدارس غير الأولى التابعة لمجالس المديريات مستعمدة الإحراجات لتنفيذ قانون التعليم الأولي بحويل المدارس الأولية في الأقاليم إلى المجالس ولذلك لم يتضمن مشروع الميزانية أى اعتماد لإنشاء مكاتب جديدة للتعليم الأولي إلى أن يتم هذا التحويل .

وقد أدرج في الباب الثالث اعتمادات جملتها ٣٧,٤٢٤ ج. م. منها ٥٠٠٠ ج. م. لتنفيذ مشروع توسيع نطاق الحياة الرياضية وهو مشروع يتكلف ١٢٠,٠٠٠ ج. م. و ٤,٢٥٠ ج. م. لتكاليف ترجمة معاني القرآن الكريم و ٢,٥٠٠ ج. م. لمصاريف البعيد للموتى لإنشاء وزارة المعارف و ٨٨٧ ج. م. لعم مدارس مصلحة الحدود الابتدائية للبنين، والاعتماد الأخير يقابله تخفيض في ميزانية المصلحة المذكورة و ٥٠٠ ج. م. لاستكمال الماكينات والأجهزة لمدرسة الفنون والصنائع بالعباسية .

هذا وقد أدرج في ميزانية مصلحة الآثار المصرية مبلغ ٤,٧٠٠ ج. م. لمخربات الحرم وأبالمول التي كانت تتولاهما كلية الآداب حيث قد انتقلت هذه الأعمال إلى المصلحة المذكورة .

وتشتمل ميزانية دار الآثار العربية على اعتماد قدره ١٦,٠٠٠ ج. م. لمصاريف قسم حفظ الآثار العربية التي ضم إلى وزارة المعارف قفلا من وزارة الأوقاف بالمرسوم الصادر بتاريخ ١٦ أغسطس سنة ١٩٣٦

وزارة الداخلية

جيب

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٣,٩٧٧,٢٥٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٩٧٣,١٣٨

بناء على ما تقرر من العودة إلى إرسال المحمل والكسوة الشرعية إلى الأقطار الجبازية زيدت الاعتمادات المخصصة لإدارة المسح في ميزانية ديوان العموم بمقدار ٣٩,٣٦٥ ج. م. وذلك على أساس الاعتمادات التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ ، وقد أُنشئت ست وظائف بقرارات من مجلس الوزراء منها وظيفتان لمكتب وكيل الوزارة البرلماني ووظيفة لواعظ عام وأخرى لإدارة التشريع الإداري ووظيفتان لإدارة الصناعة والنشر ثم أُنشئت ست وظائف لإدارة جوازات السفر لتسيب المشروع الجديد لرقابة وصول الأجانب إلى القطر ومنعهم منه وتبني زيادة المقرنة على هذه التعديلات ٣,٠٦٩ ج. م. ، وهناك زيادة قدرها ٢,٧٥٠ ج. م. لتوسيع قسم الكونستبلات بمدرسة البوليس توسيعا جديدا بحيث يقبل ٣٠٠ تلميذ بدلا من ٢٠٠ وزيادة ١٥,١٥٠ ج. م. لإيجاد مركز جديد وذلك تحقيقا لرغبات البرلمان، ومن جهة أخرى حذفت الوزارة وظيفة وكيل المساعد وأرجح وظائف يشغلها أوروبيون بمائة ألفاه القسم الأوروبي وقد نتج عن ذلك وفر قدره ٤,٩٧٥ ج. م. هذه هي أهم التعديلات التي أدخلت على ميزانية ديوان العموم .

أما ميزانية البوليس فتشتمل على زيادة ١٤,٢٥٠ ج. م. لتزويبوليس المدن والأقاليم ، و ٣,٥٠٠ ج. م. لإنشاء مكتب لحماية الآداب ، و ٦٠٠ ج. م. لاستكمال مرتب ضباط البوليس ، و ٢,٩٢٩ ج. م. لإنشاء وظائف لتكوسنبلات المواطنين الذين سيخرجون من مدرسة البوليس في السنة القادمة و ١,٨٧٣ ج. م. لإدارة جوازات السفر لمشروع السائق الكره ، و ٤٥٠ ج. م. لإنشاء المركز الجديد، وهناك زيادة ٢٠,٦٦٠ ج. م. في الباب الثاني من ميزانية البوليس وهي تتناول على الأخص اعتمادات الملبوسات والتجهيزات والأغذية .

وقد حذف من ميزانية الخفر اعتماد ٨٩,٨٧٠ ج. م. الذي كان مخصصا لشراء أسلحة جديدة همر إذ أنه تقرر الاستعاضة عن ذلك بالأسلحة الحالية المستعملة في الجيش عند ما يتم استبدالها بأسلحة حديثة . وقد أُرصد في الباب الأول من ميزانية الخفر اعتماد ٣,٢٥٠ ج. م. لإنشاء وظائف لضباط الخفر .

وتضمن ميزانية مصلحة السجون اعتمادا قدره ٥,٥٤١ ج. م. لإنشاء ٦٥ وظيفة منها ٣٧ وظيفة لإدارة المصلحة الكهربائية الجديدة بطرقة والمستعمرة الزراعية بالجهة المذكورة و ٢٢ وظيفة لاستكمال العدد المقرر لإصلاحية الأحداث بالفاتر الخيرية والباقي للبان أبي زعل ولحاجر البازلت في هذه الجهة .

وزارة الصحة العمومية

جيب

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٢,٨٨٩,٤٦٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٣,٠٢٠,٩٧٧

زيدت اعتمادات الفرع الأول (الصحة العامة) بمبلغ ١٢٠,٦٠٠ ج. م. منه ١١٠,٥٠٠ ج. م. لتنفيذ بعض مشروعات جديدة تحقيقا لرغبات البرلمان وأهم تلك المشروعات : مستشفىان مركزيان بالإسماعيلية وأبريتيج (١١,٤٠٠ ج. م.) ومستشيان قرويان بالصنية والخطاطبة (٣,٨٠٠ ج. م.) ومستشفى سمود وقصر دملى بـ (٧,١٠٠ ج. م.) وقسم إضافي

بكلين مستشفى الرمد بالقيوم ومستشفى الرمد ببني سويف (٢٩٠٠ ج. م) ومستشفى للسل بالبابية (٢٣٥٠٠ ج. م) وأقسام جديدة بمحسنى الأمراض العظمية بالخانكة (٤١٠٠ ج. م) وعيادات للأمراض الجلدية والزهري في المحلة الكبرى وقفا (٢٩٠٠ ج. م) وثلاث عيادات لطب الأسنان بالمستشفيات العمومية في ططا والمنصورة وقفا (٣٦٠٠ ج. م) ومستشفى ومدى مشغل في بني سويف (٥٠٠٠ ج. م) وثلاثة أفرع ريفية بالمستشفيات المركزية (٤٩٠٠ ج. م) وزيادة عدد الأسرة بالوحدة الزيدية (٣٢٠٠ ج. م) وستوصفان للأمراض الصدرية بالمحلة الكبرى والإسكندرية (٤١٠٠ ج. م) وعيادات خارجيتان للعدام بالمنصورة وأسيوط (٣٦٠٠ ج. م) وعيادتان لالتكسوما بالمدارس ومثلها بالبريد (٤٧٠٠ ج. م) وعشرة أفرع لالتكسوما بالمستشفيات المركزية (٨٥٠٠ ج. م) وأربعة مراكز لرعاية الطفل (١١٥٠٠ ج. م) وتوسع المعهد الصحي (٤٧٠٠ ج. م) .

وتضمن المشروع علاوة على ما تقدم ٧٠٠٠ ج. م لإنشاء قسم جديد لمكافحة الملاريا وما يتبعه من محطات في الأقليم و ١٠,٠٠٠ ج. م لمراقبة الأغذية والألبان في مدينة القنطرة والأقليم و ٤٠٠٠ ج. م لتميز الوظائف بالأقسام الحالية تبعا لإنشاء الوحدات الجديدة . كما أن احتياطات التزويذات العمومية زادت بمبلغ ٣٩٠٠٠ ج. م . وقد أرسد في ميزانية الفرع الثاني (قسم المرافق القروية) اعتماد قدره ٤٦٥٠٠٠ ج. م للأعمال الجديدة منه ٧٦٠٠٠ ج. م (ردم البوك والمستقعات و ٢٩٠,٠٠٠ ج. م لتنفيذ مشروعات المياه الصالحة للشرب في منطقتي القبروم ودمياط و ٥٠,٠٠٠ ج. م لتنظيم وتحديث القرى و ١٠,٠٠٠ ج. م لإصلاح دورات المياه . وتضمن ميزانية الفرع الثالث (البلديات والمجالس المحلية) إعانة قدرها ٣٠,٠٠٠ ج. م لتجديد مباني الأضرع وأسوان وإعانة ٣٥٠٠٠ ج. م لمشروعات الجارى في المدن .

وزارة الحفانية

جنيه
ميزانية سنة ١٩٣٦ ١,٧٠٣,٩١٦
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ١,٧١٦,٣١٤

بناء على ما أصدره مجلس الوزراء من القرارات في خلال السنة أنشئت في ميزانية وزارة الحفانية الوظائف الآتية :

٣	مستشارون في حكمة الاستئناف لإنشاء دائرة جديدة لمساعدة في نظر القضايا المتأخرة	جنيه
٤٢٠٠	وسرعة الفصل فيها
١٤	وظيفة في النيابة العمومية لمواجهة زيادة الأعمال في البوابات المختلفة ومن الوظائف المذكورة ٥ لوكلاء نيابة درجة أولى و ٣ لوكلاء نيابة درجة ثالثة و ٦ معاونين مساعدى	...
٤٩٣٢	نيابة
١٤٠٠	قاض أجنبي في المحاكم المختلطة
٨٤	وظائف السكرتيرية للوكيل العام لوزارة الحفانية

وعلا رغبة البرلمان في زيادة عدد الخبراء الحاسمين في المحاكم نظرا لما أصفرت عنه نتيجة تجربة هؤلاء الخبراء في المجالس الحسبية أدرج اعتماد قدره ٨,٦٤٠ ج. م لإنشاء ٣٠ وظيفة جديدة منها ٣٠ موظفين في المجالس الإقليمية و ١٠ خبراء حاسمين في المجالس الحسبية ، وهذا المصروف ليس عتا إضافيا على الميزانية إذ أن تقديرات الإيرادات زادت بالتدريج فتمه للظور تحصيله من أعقاب الخبراء .

وهذه زيادة قدرها ١,١٠٤ ج. م لإيجاد الوظائف اللازمة لإنشاء محكمتين شرعيتين في طما وسمنود وذلك أسوة بالمحكمتين الجزيريتين الأخرتين اللتين أنشئتا في السنة الحالية في الجزيرتين المذكورتين .

وعدا ما تقدم ليس في ميزانية وزارة الحفانية ما يستحق الذكر إلا أن اعتماد بذل السفر في المحاكم المختلطة زيد بمقدار ٨٠٠ ج. م من أصل مبلغ ١٢٠٠ ج. م الذي حُف من الميزانية الحالية لتخفيض نفقات بذل السفر والسبب في إعادة إدراج اعتماد لهذا الغرض أن نفقات البذل المعمول بها في المحاكم المختلطة مقررة بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩١٢ ولا يمكن تعديلها إلا قانون وسنظر وزارة المالية في الإجراءات اللازمة لتعديل القانون المشار إليه بما يحقق مساواة موظفي المحاكم المختلطة بسائر موظفي الحكومة في هذا الشأن .

وزارة الأشغال العمومية

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٦,٨٧٤,٧١٠ ج. م

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٧,٣٢٨,٤١١ ج. م

أرصد للاعمال البلدية الخاصة بأري ٣,٦٠٠,٠٠٠ ج. م مقابل ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج. م في الميزانية الحالية وتشتمل التعديلات على ٣٣٣,٠٠٠ ج. م لخزان جبل الأولياء و ٨١٠,٠٠٠ ج. م لبناء قنطرة محمد علي و ٢٩٥,٠٠٠ ج. م لقوة قنطرة أسيرط و ١٩٠,٠٠٠ ج. م لقوة قنطرة إسنا و ١,١٨١,٥٠٠ ج. م لإنارة للمشروعات و ٣٧٧,٠٠٠ ج. م لتحويل الخياض والبنى لأعمال خفيفة .

وفيا ينص بأعمال الباني فقد اقتضت احتياجاتنا من ٦٦٥,٠٠٠ ج. م. إلى ٦٠٠,٠٠٠ ج. م وقد وضعت التقديرات على أساس مواصلة الأعمال المدبرة في الميزانية الحالية مع تخصيص مبلغ ٩٥,٠٠٠ ج. م لمشروعات مستجدة من ذلك ٤٠,٠٠٠ ج. م للمنشآت مصلة السجون التي تضمنتها خطاب العرض و ٥٥,٠٠٠ ج. م لأعمال البناء البلدية اللازمة لابق المصالح .

أما الأعمال البلدية الخاصة بسائر فروع الوزارة فقد خصصت لها المبالغ الآتية :

١٠٦,٤٠٠ ج. م (١٠,٠٠٠ ج. م لتعديل شارع التخليو لإسماعيل لمناسبة إقامة تظال المنفوره سعد باشا زغلول) و ١٥,٠٠٠ ج. م لإنشاء نفق تحت الأرض بالسقية و ٦٠٠ ج. م لإنشاء جراج برامبا لإيواء السيارات و ٥,٠٠٠ ج. م لإنشاء طريق سفلى بشارع الحرم و ٥,٠٠٠ ج. م لتوسيع شارع الخليلج المصري و ٤٦,٥٠٠ ج. م لمشروعات قسم مياه البحيرة والبحرية وطلوان والباقي لأعمال خفيفة) .

٢٠٥,٠٠٠ الجبازي (٣٠,٠٠٠ ج. م لترميم وتوسيع المجمع الرئيسي القديم و ٥٥,٠٠٠ ج. م لبحارى جزيرة الروضة والرياح و ٣٣,٠٠٠ ج. م توسيع وتحسين أعمال الشقية بالجبيل الأصفر و ٤٠,٠٠٠ ج. م لاستبدال المجمع الرئيسي الثانى و ٣٠,٠٠٠ ج. م لإنشاء ماسورة صاعدة جبلية و ١٠,٠٠٠ ج. م لأعمال وصل البحارى القريبة بالبحارى العمومية والباقي لأعمال متنوعة) .

٢٤,٩٨٥ الكيناكيا والكهرباء منها ١٩,٩٨٥ ج. م لمواصلة العمل في الصلة الكهربائبة المستعمرة طر

٩٣٠ اصلصة طبيخيت لأعمال بحرية .

هذا فيما يخص الأعمال الجديدة .

أما المصاريف العمومية (ب) (٢) فالتعديلات المهمة التي أدخلت عليها تقارول زيادة ١١,١٥٠ ج.م في ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء ويرجع مظهرها إلى المخططات الجديدة التي سيتم إنشاؤها في خلال السنة القادمة وزيادة ١٠,٨٩٨ ج.م في ميزانية مصلحة الري وهي ناتجة عن إخص من إعادة اعتماد صيانة المراكب والمعدات إلى ما كان عليه في سنة ١٩٣٥ إذ أنه قد خفض في الميزانية الحالية بمقدار المهمات الاحتياطية التي كانت اشترت في السنة السابقة باعتماد إضافي ، وتخصيص قدره ٢٣,٠٠٠ ج.م في الاعتمادات المرصدة في ميزانية مصلحة الباني لصيانة المباني والتعديلات والأعمال الجديدة الصغيرة .

وقد أنشئت ٢٢ وظيفة بمبلغ ١,٤٤٠ ج.م في ميزانية مصلحة الميكانيكا والكهرباء لإدارة المخططات الجديدة المتعقد ذكرا .

وزارة الزراعة

ميزانية سنة ١٩٣٩ ج.م ٩٣٢,٥٤٤
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ج.م ٩٢٦,٢٢٣

تحقيقا للرغبة التي أبداهها البرلمان عند بحث مشروع ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٧ تخزير قل قسم التعاون إلى وزارة المسالية وقد ترتب على ذلك تخفيض اعتمادات الباب الأول بمبلغ ١٤٧٣١ ج.م .

إذا صرف النظر عن هذا العامل يكون في اعتمادات الباب الأول زيادة قدرها ١٠,١٢٥ ج.م وهي ترجع على الأخص إلى إدراج الاعتمادات الخاصة بوظائف قسم الكورنتينات الذي ضم إلى الوزارة في السنة الحالية وكانت تؤخذ مصروفاته من اعتماد خاص في الباب الثالث وإلى تخصيص اعتماد ٣٠٠٠ ج.م لتعويض الوظائف .

أما الباب الثاني فيشتمل على زيادة قدرها ١٤,١٦٠ ج.م لإنشاء ٢٠ لجنة جديدة من لجان التفتيش وذلك تحقيقا لرغبة البرلمان ، كما أضيف إلى هذا الباب الاعتمادات الخاصة بالمصاريف العمومية لقسم الكورنتينات والمستشفيات الصغيرة لمعالجة الحيوانات بالبادرو وبلغت ١٢,٣٢٥ ج.م. وقد كانت هذه المصروفات تخصم على اعتمادات الباب الثالث في السنة الحالية ، وفصلنا عن ذلك فقد زبدت اعتمادات الأبحاث الحشرية والفطرية (بند ١٨) بمبلغ ٣٠٠٠ ج.م للتوسع في هذه الأبحاث .

هذا وقد أدرج في الباب الثالث اعتمادات جملتها ٥٨,٣٣٢ ج.م أهمها ٣٥,٠٠٠ ج.م لمقاومة دودة القطن و٥,٤٧٩ ج.م لمقاومة حشرة البق الدقيق و٣,٦٩٠ ج.م لاستكمال متعبد فؤاد الأوزى ٩,٧٦٣ ج.م تركيب أجهزة للتفتيش ولكتابة الحجر الزراعي و٣,١٦٠ ج.م لمرين تحريبي مدارس الزراعة والطب البيطري و١,٣٥٠ ج.م لصين الحالة الزراعية بالوحدات .

وزارة المواصلات

ميزانية سنة ١٩٣٩ ج.م ١,٨١٢,٧٩٤
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ج.م ١,٧٤٢,٢٧٤

أرصد في الباب الأول من ميزانية الديوان العام اعتماد قدره ٣,٥٠٠ ج.م لإنشاء بعض وظائف الطيران بما في ذلك ١,٦٠٠ ج.م للاستعداد للقيام بالأرصاء الجوية للتحقق بالطيران والتي تقوم بها الآن السلطة العسكرية البريطانية.

وتتضمن ميزانية مصلحة البريد اعتمادا قدره ٣٠,٨٨ ج.م لإنشاء ٥٣ وظيفة لخدمات جديدة منها ٣٨ وظيفة لكتاب البريد وخطوط الطرقات التي أنشئت في خلال السنة عن اعتماد المخصص لهذا الغرض في الباب الثالث .

وهناك زيادة قدرها ١٢,٧٣٠ ج. م. في الاعتماد المخصص لنقل إرساليات البريد .

وقد أُرصد في ميزانية مصلحة الطرق والكبارى اعتماد قدره ٨٣٤ ج. م. لإدارة الكبارى المستجدة كما أنه زيدت الاعتمادات المخصصة للمصلحة نفسها لصيانة الطرق والأعمال الفنية والتوسيعات والتجديلات والأعمال البليطة الصغيرة بمقدار ٢٩,٥٠٠ ج. م. .

هذا فيما يخص بالباقي الأول والثاني .

أما الباب الثالث (أعمال جديدة) فالاعتمادات المخصصة له تبلغ ٣٠,٩٧٩٢ ج. م. حسب البيان التالي :

٤٠٣٤٠ في ميزانية ديوان عموم المواصلات (٣٣,٤٠٠ ج. م. الطيران و ١٠,٠٠٠ ج. م. تجديد مركبات النقل الميكانيكي و ٦,٩٤٠ ج. م. لشراء مركبات جديدة) .

٤٠٣٢ في ميزانية مصلحة البريد لإنشاء مكاتب بريد وخطوط طوافة .

٩١٣٠٠ في ميزانية مصلحة الموانئ والمنازل (٣٠,٠٠٠ ج. م. لفككة رصيف الفجومات بالسويس و ١٠,٠٠٠ ج. م. تجديد أرصفة السفنات و ١٥,٠٠٠ ج. م. تجديد وإصلاح البراطيم والقنادر والكرامات و ١٠,٠٠٠ ج. م. لإقامة بناء مائة الأشراف والباقي لأعمال غنطية) .

١٧٤١٣٠ في ميزانية مصلحة الطرق والكبارى (٢٠,٠٠٠ ج. م. للكبارى المختلة و ٨٠,٠٠٠ ج. م. لكبرى سمود والباقي لكبار وطرق غنطية) .

وزارة الحربية

ميزانية سنة ١٩٣٦ ٢٠٨٢٠٦٣ جنيه

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٢٣٣٣٥٦٦

أهم تعديل أدخل على هذه الميزانية هو إدراج اعتماد قدره ٣٥٠,٠٠٠ ج. م. في الباب الثالث في ميزانية ديوان العموم والجيش لتزويج سلاح الطيران وسائر مشروعات الدفاع الوطنى على أن يؤخذ هذا الاعتماد من حساب التبرعات، وقد سبق الإشارة إلى أن تقديرات الإيرادات تشمل على مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج. م. لأخذ من حساب التبرعات لفرض المشار إليه ، وقد أُرصد اعتماد آخر قدره ٥٠,٠٠٠ ج. م. في الباب نفسه لمواصلة العمل في مشروع إقامة مخازن وورش جديدة لجيش بالمادى ولإتساع الباني الجديدة لسلاح الطيران بالمسألة .

وتضمن الباب الثالث من ميزانية مصلحة الحدود اعتمادا قدره ١٤,٨٨٠ ج. م. منه ٦,٠٠٠ ج. م. لإنشاء وتسييد الطرق و ٤,٠٠٠ ج. م. لتجهيز وتطهير الآبار و ٣,٠٠٠ ج. م. لإقامة مائى والباقي لأعمال جربية .

هذا فيما يخص بالأعمال الجديدة .

أما المصاريف العمومية فقد أُنقصت اعتماداتها بمقدار ٥٥,٩٧٦ ج. م. وذلك على الرغم من أن ميزانية الجيش تتضمن زيادة ١٢,٥٠٠ ج. م. لزيادة عدد الطلبة في المدرسة الحربية من ١٠٠ إلى ١٧٠ طالبا استنادا لتزويج الجيش وزيادة قدرها ٧٠٠ ج. م. لنصف كاكوا وسكروجين للجند قبل الخروج لطاوير الصباح بناء على توصية حكيم باشا بالجيش ، وإما جاءت هذه النتيجة بسبب التخفيضات التى تناولت اعتمادات التوريدات من جراء حذف المصاريف الأخرى الخاصة بالخدمات الجديدة التى نُفذت في السنة الحالية .

ونجا بنحسب بالباب الأول ذلك زيلت اعتياده بمقدار ٦٠٠,٠٠٠ ج.م في ذلك ٢٠٠٠,٠٠٠ ج.م في ميزانية الجيش بنسب مشروع توسيع المدرسة الحربية السالف الذكر و ٤,٠٠٠ ج.م في ميزانية الحدود من جهة فرق المخابرات وإنشاء بعض الوظائف لمكافحة الإرهاب في مناطق الحدود . وبما هو جدير بالذكر أن اعتيادات المدارس الابتدائية في العريش وطوروس والساحرة تقلت إلى ميزانية وزارة المعارف لكي يديرها بمهرتها .

البيئات العلمية

میزانیة سنة ۱۹۳۶ ۱۰۰,۰۰۰
میزانیة سنة ۱۹۳۷ ۱۰۰,۰۰۰
ایم: الاعتراف، حاله .

المعاشات، المكافآت

جيب
ميزانية سنة ١٩٣٦ ١,٨٦٥,٣١٥
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ١,٧٤٩,٢٧٣
حذف الاتحاد المخصص الاستبدال الاختياري وقدره ١٥٠,٠٠٠ ج.م.
وهناك زيادة قدرها ٣٦٠,٠٠٠ ج.م في اعدادات الماشات المنوعة بمقتضى اوائح .

الدين العمومي

ميزانية سنة ١٩٣٦ ١٩٣٦
شروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ١٩٣٧
اعتبارات سنة ١٩٣٧ تكاد توازي اعتبارات السنة الحالية .

المصالح المحقة بالميزانية

السكك الحديدية والتلغرافات والتلفونات

هناك قصى قدره ٣٠٠,٠٠٠ م. في إيرادات السكك الحديدية البضائع بسبب منافسة اللوريات والنقل
المتالى يجابه زيادة ٩١,٥٠٠ ج. م. في سائر ارباب الإيرادات .

اما إيرادات الخرافات والتلفونات فبها زيادة قدرها ٨٣,٠٠٠ ج. م. وهى نتيجة عن زيادة المخابرات التلفزيونية
والاستماع كلفت في التلفزيون ومن انتشار الراديو .

وقد وضع نصيب الحكومة في الإيرادات على أساس ٧٥ ٪ من إيرادات استغلال المخطوط ومخصص باقي إيرادات السكك الحديدية لمصروفات التشغيل على أن تسعها الحكومة سلفة قدرها ٦٠٠,٠٠٠ ج. م للأعمال الجديدة . أما التفرقات والتليفونات فقد زاد صافي إيراداتها على مصروفات التشغيل بمقدار ٢٧,١٢٩ ج. م وقد استعمل هذا الفائض لسد جزء من تكاليف الأعمال الجديدة البالغة ١٥٤,٤٠٠ ج. م على أن يرشذ الباقي ويقدره ١٢٦,٤٧١ ج. م بصلة سلفة من الحكومة .

وقد أقتصت مصروفات التشغيل في مصلحة السكك الحديدية بمبلغ ٢٢٢,٥٠٠ ج. م فيما يخص في مواردها الخاصة ، ولكنها زادت في التفرقات والتليفونات بمقدار ١٢٦,٥٤٠ جنيهاً ما

اللمعة في ٢٨ يناير ١٩٢٧

رئيس اللجنة للمالية
مكرم حيد

خطاب وزير المالية

عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

حضرات النواب المحترمين :

عندما تشرفت الحكومة بمرس مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ على حضراتكم في الموعد المستوي المحدد لها ، لم يسعها إلا أن تشير إلى ما وفقت إليه من موازنة الميزانية على أساس التوازن الحقيقي بين الإيرادات والمصروفات .

ولعل عذرها في إبراز هذا التوفيق أنها بذلت في سعيه مجهودا لا يتناول إذا قلنا إنه شاق ودقيق ، فقد كان علينا أن نهض بتكاليف الاستقلال السياسي من غير أن تتوافر لدينا وسائل الاستقلال المالي . أو في عبارة أخرى كان علينا أن نواجه نفقات جديدة غير عادية بواردنا القديمة العادية ، وهي على ما عليه من قلة المرونة وصعوبة الاستجابة ما كانت لتضع حصى المصروفات السنوية المألوفة .

وجدت الوزارة نفسها إذئذ بين تيارين متعارضين ، فقد كان علينا أن نواجه هذه الأعباء الجديدة المترتبة على عهد الاستقلال قبل أن يتسرع مؤتمر الانيازات ، وقبل أن تتقرر الخطة التي تطلق يد مصر في فرض الضرائب على سكانها أجمعين ، فكانت وكأنها توازن الميزانية بين ميزان !

غير أنه لم يكن من الموازنة بدفهي في نظرها جبر الزاوية في بناء الميزانية ، ولعلنا لم نتردد في اتخاذ أية وسيلة اقتصادية ، أو بلل أية تضحية ، في سبيل تحقيق هذا التوازن السال ، سيما وأن الحاجة إلى هذا التوازن في مستقبل عهد الاستقلال قد أصبحت أظهر وأوجب ، مهما كانت أدق وأصعب !

والواقع أن كل الميول ترفقا ترى مبلغ ما حققنا ، أو مبلغ ما أخفقنا ، في تشييد دعائم استقلالنا اقتصاديا واجتماعيا ، بعد إذ ألقع مسعاة سياسيا .

وإذا كان لنا أن نشيد بما وفقتنا إليه من الناحية الاقتصادية فلأن هذا التوفيق لم يكن من عمل الحكومة وحدها ، بل استرشدت فيه بهدى البرلمان ووطنية الأمة .

وسبقوا حضراتكم فيما على كيف أمكننا أن توازن الميزانية العادية توازنا حقيقيا ، دون أن نلجأ إلى فرض ضرائب جديدة أو أن نستعين على هذه الموازنة بالمال الاحتياطي .

الموازنة الحقيقية

غير أن الموازنة الحقيقية ليست مجرد عملية حسابية يوازن فيها بين الدخل والخرج ، فقد يكون التوازن الحسابي بعيدا كل البعد عن التوازن الفعلي أو الحقيقي بين الإيرادات والمصروفات ، مثال ذلك لما زاديت في الميزانية موارد الإيراد إلى حد الإجماف ، أو أبواب الصرف إلى حد الإسراف ، فإن الميزانية لا تتغير مثل هذه الأحوال متوازنة مهما توازنت أرقامها ، وكذلك الأمر إذا ما ألحت برواضى الميزانية رغبة الوفر أو التبذير على الميزنة صحتها

في سبيل هذه الرغبة مشروعات الإصلاح الحيوية والأعمال المشرقة ، أو إذا ما ألحقت بهم حل الضد من ذلك رغبة الإصلاح مضجعا في سبيلها أو في سبيل التصجيل بتحقيقها ما يمكنه المولون من ثروة مدخرة ، مما قد يصفق الثقة في مآلة البلاد ويضع أركان اقتصادها الأهل .

فصاري القول إن التوازن في شؤون المال وغير المال إنما هو في المتوسط بين كل طرفين قصيين ، أو هو في مراعاة تلك الحكمة الخالصة التي كانت وستظل حل الدوام تبراها لناس ومقياسا لهم في شؤون عيشهم ، وقواعد معاملاتهم ، وهي ألا يسيطر الإنسان يده كل البسط وألا يعطيه مغلولة إلى عنقه فيفسد ماوما يحسورا .

هذا ، ولو أن وزراء المالية هم مع الأسف الملقبون على أي حال ، مهما راعوا القصد والاقتصاد ! .. ولعل السرف في ذلك هو نفس ذاك الاحتفال أو المتوسط بين الرغبات المختلفة ، فكثيرا ما يجد وزير المالية نفسه في منتصف الطريق — بين هذا الفريق وذاك الفريق — كل يرجو لمطلبه تحقيقا ، وهو بينهما يحاول توفيقا ، لا بين المطالب المختلفة غصب ، بل بين المطلوب والموجود وبين ما يجب أن يكون وما يمكن أن يكون ، والواقع أنه إذا كان الطالب يحكم حاجته لا يسه إلا أن يكسب ، فوزر المالية يحكم وطنيته لا يسه إلا أن يحسب ... مدوكا تمام الإدراك أن كل رغبة من الرغبات قد تكون طالحة في ذاتها ، ولكنها مجسفة بأخراتها ، وأنه ما من سبيل لدى السلطات العامة إلى تحقيق المعدل على وجهه الصحيح إلا بتسليمه بين الناس ، من جهة ، وتوزيعه بينهم بالتساوي ، من جهة أخرى .

تلك هي الموازنة كما فهمها الوزارة الحالية ، وكما يرشدنا منها البيلد — فلا هي إلا الظاهر المالي للمعدل الاجتماعي — وسترون حضراتكم أننا قد راغبنا في مشروع ميزانيتها العادية تلك الموازنة أو المعدلة المالية قدر ما أرتبنا من جهد محدود ، فلم نضمم المنصرف على حساب الوارد ، أو الوارد على حساب المنصرف ، ويوجه خاص لأننا لم نلجأ في تحقيق الموازنة إلى تصفية المشاريع الحيوية والنافعة ، بل حل الضد فقد أدرجنا لاحتياجات الرى والصحة والتعليم مبالغ تزيد على امتدادات الميزانية السابقة بما يبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ ج.م. ، وذلك من غير أن نضطر إلى فرض ضرائب أو رسوم جديدة ، ودون أن نمس الاحتياطي أى مساس من قريب أو من بعيد !

أنواع الموازنة

تلك نتيجة حسنة ، ولا ريب ، ولكن إذا كنا قد وقفنا إلى موازنة ميزانية الدولة فلا نعترف أننا لم نصل حتى الآن — وربما لن نصل في رس قريب — إلى الموازنة التامة للميزانية بمصاها الأهم ومن نواحيها المختلفة . ذلك لأن كل سياسة مالية صحيحة يجب أن تؤدي إلى توازن الاقتصاد الأهل لا الحكومي لحسب ، ومن ثم كان لزاما علينا أن ننتقل إلى الموازنة من جميع نواحيها وعلى اختلاف أنواعها .

ونرى أن الموازنة تنقسم إلى أنواع مختلفة يمكن تلخيصها فيما يلي :

(١) موازنة ميزانية الدولة :

ونسمى ميزانية الدولة بمصاها الضيق — وهذا ما حاولناه وأرجو أن نكون قد أطلعنا فيه — وسبلين فيما بعد ما اتفقت به الوزارة من وسائل لتحقيق هذا التوازن .

(ب) الموازنة بين ميزانية الدولة وميزانية الشعب :

وهو تفريق اصطلاحاً عليه من باب التمييز والتخصيص ، لأن ميزانية الدولة بمعناها الأعم تشمل ما أسيما ، ميزانية الشعب .

والمقصود من الموازنة بين هاتين الميزانيتين هو ألا تتجاوز ميزانية الدولة الحد المقبول في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، بحيث لا تتخلل ميزانية الأفراد والشعب في مجموعه في سبيل الوصول إلى موازنة الميزانية الحكومية .

ولقد نجحنا حتى الآن نجاحاً سلبياً في تحقيق الموازنة بين الميزانيتين ، فإنا لم نفرض ضرائب ، حتى ولا وصولاً جديدة في مشروع ميزانية هذا العام ، وهذه نتيجة لها قيسنا كما بنا ، ولكن النجاح الإيجابي في هذا الباب لن يتبين للناس إلا في المستقبل القريب عندما يتسنى لنا أن نفرض ضرائب جديدة ، فإذا كانت تلك الضرائب الجديدة ، " ضرورية " بحيث لا تفرض لغير ضرورة ، " ومعتدلة " بحيث يمكن أدائها دون إهدق قمولين ، " وسهلة " بحيث يمكن تحصيلها دون إحداث أو كلفة ، كان لنا صدف أن ندعى النجاح كاملاً في الموازنة بين ميزانيتين الشعب والدولة .

(ج) الموازنة بين ميزانيات الطبقات المختلفة من الشعب :

وهي الموازنة التي انقسمت عليها المذاهب الاجتماعية واختلفت فيها الآراء علماً وعملاً ، ولست أقصد إلى مناقشة هذه المذاهب — بينا التجهت أو إشاراً — كما نأى لا أرى مصلحة لمصر في الوقت الحاضر أن تتعق في تيار أي مذاهب معين من هذه المذاهب ، وحسبنا مطلقاً أن تحقق المبادئ الأولى عمداً الاجتماعية في بلادنا .

ولكن يكون هناك توازن بين ميزانيات الطبقات المختلفة من الأمة يجب فيا نرى أن تتوافر الشروط الآتية :

(أولاً) يجب ألا يكون هناك طبقة من الشعب في حالة من الفقر المدقع ، الفقر الجائع ، الفقر الأسود ، الذي لا تتوافر منه الضرورات الأولى للحياة في بلد يعيش فيه الإنسان معيشة جديرة ببنى الإنسان .

وانكم لتعلمون باحضرات التواب إن مثل هذا الفقر المزري قد يربود بين الأفراد في البلاد المتقدمة ، أما في مصر فهناك طبقة بالكاد من طبقات الشعب — وأية طبقة هي ؟ إنها طبقة الفلاحين الذين يمثلون مجموع الشعب أولئك في مجموعهم يمثلون طراً حريماً ومزواً — هو الفقر المساك الذي لا يجد ما يكفيه أو يقيه ، والفقر الصحي الذي لا يجد من الوسائل الصحية ما يقيه شر الأمراض المتوطنة التي تضعف المقاومة الجينية والمقدرة على العمل ، والفقر الأدبي الذي لا يجد من التعليم والتثقيف معنى يعمل من الحياة المادية شيئاً منوياً يسو بالطفل عن مستوى أفضل ! ...

ولقد راعينا في مشروع ميزانيتها حالة الفلاح المسكين فوجها إلى الاهتمام إلى مشاريع الري والصرف التي يصعب بها الفلاح بوجه خاص وتوهم عليه بعض فقره ، وأدرجنا هذا الفرض مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ج م زيادة عن اعتماد السنة الماضية ، وكذلك أدرجنا الأعمال الصحية التي تنفي شرّ مرض عنّا يزيد على " اعتدلت المصيبة بـ ١٢١,٠٠٠ ج م ، وأدرجنا لرفع مستوى القرية وتطويره الشرب ودم المستشفيات الخ مبلغ ٤٦٥,٠٠٠ ج م . والتعام الأولى مبلغاً يزيد على السنة الماضية ما يهرب من ٩٤,٠٠٠ ج م .

(ثانياً) إذا كان واجباً الأول أن نعمل بشئ الرسائل على نحو ما رُحنا الفقر المتشعب المتفعل في طبقة الفلاحين المصيرين فإن واجباً الثاني أن نعمل بقدر الطاقة على ألا يكون التفاوت خطياً بين الطبقات المختلفة في مستوى المعيشة ، بض النظر عن مقدار الثروة .

ولسنا هنا في صدد توزيع الثروة — فهو ما لا شأن لنا به ولا مصلحة فيه كما أشرنا — ولكن واجب الدولة أن تعمل على تجميع الرخاء بين طبقات الشعب المختلفة ، بحيث يكون هناك توزيع الرخاء ، دون التآثر .

فمن واجب الدولة مثلاً أن تعمل على إيجاد التوازن أو التناسب في مستوى المعيشة بين الموظفين والأهلين ، كما أن عليها أن تحفظ بهذا المستوى النسبي بين الموظفين وبعضهم ، وبين الأهلين وبعضهم ، بل بين الأهلين وبعضهم من سكان البلاد .

ويدخل تحت هذا الباب واجب الدولة إزاء مشكلة المتعلمين الماطلين ، فإن عليها أن تسعى بأمرهم إلى أقصى حد مستطاع إذا لم نشأ أن نخلق في مصر طبقة جديدة تعاني الفقر والحاجة بين المتعلمين ، أسوة بتلك التي يضيقها اليأس بين الفلاحين ، مع الفارق الخطير بين الفريقين ، وهو أن المتعلمين إذا ما حرموا متاع الحياة الدنيا بعد إذ فتح العلم أعينهم على ما تشمله ، بل وما تحمله الحياة من عمة وملقات ، فإنهم قد يقصرون تأخرين ، بما يقبضه فيهم صابرين ، وليس مثل الفقور واليتيم مصدراً للقلق وعدم الاستقرار !

ولست أشك في أنه إذا ما أطلع نظامنا الدستوري في تحقيق هذه الموازنة الأساسية بين طبقات الأمة المختلفة كان لنا فيها ما يبتغى عن مساوئ الاختلالات الاجتماعية ، وأمكننا أن نتفادى ، أو في القليل ، أن نلطف حدة النزاع بين الرأسمالية والاشتراكية وما إليها من مذاهب غفظة ومتطرفة .

وعما هو جدير بالملاحظة أن هذه الموازنة الاجتماعية تتطلب تعاوناً وتضامناً من جميع ما في الدولة من عناصر وقوى ، مالية كانت أو غير مالية ، للوصول بها في أقرب وقت ممكن إلى أعلى مستوى ممكن — وإذا ما أشرنا إلى المنكر فلأن الكمال فوق طوق الرجال — ولكن لما كان التوازن السالح هو المظهر المثل للمساواة لهذا التوازن الاجتماعي ، فقد حق علينا ، حكومة ورجالاً ، أن نساأل أنفسنا عد بحت كل ميزانية إلى أي حد أنفصنا في تحقيق هذا التوازن النسبي بين طبقات الأمة على اختلافها ، وما من شك أن كل خطوة نخطوها في هذا السبيل ستدو بنا إلى الفرض الشئ الذي يشهد الاجتماعيون والاقتصاديون ، وأضحى به التصاون والفاش بين الطبقات ، أو السلام الاجتماعي الذي لا يتحقق دونه أي سلام سياسي !

ولا يفوتنا في هذا الصدد أن نبين أن من أهم عوامل الموازنة الاجتماعية أن توزع الضرائب ته : ما عادلاً بين طبقات الأمة من جهة وبين المصيرين وضيوفهم الأجانب من جهة أخرى ، بحيث لا يكون هناك تمييز أو إجحاد ، بل تتوازن الأعباء وتتبادل أمام عدالة القانون .

وسلبي لحضراتكم نياً على من أقام هذا البيان ما اتفقت أو مستغذ الوزارة من خطوات تتفق مع رغبات البرلمان لتحقيق الموازنة في ميزانية الموظفين ، ومعالجة مسألة المتعلمين الماطلين ، وما أقوته من وسائل تصحيح أسعار المحاصلات وحفظ التوازن بين المستلكن والمستهجن ، ورفع مستوى المعيشة بين الفلاحين والعمال وغيرهم ، مما يجتهد الطائفة مختلف الطبقات فيتحاضروا الرخاء العام قسمة عادلة ، وإن لم تكن كاملة .

(د) الموازنة بين الحقوق والمسؤوليات المترتبة على الاستقلال :

هي موازنة من نوع خاص تنطبق على مصر وما تطوّرت إليه أحوالها منذ أن حصلت على استقلالها ، شأنها في ذلك شأن كل بلاد انتقلت من عهد إلى عهد واستبدلت حالاً بحال ، فإنها في بادئ الأمر تجتاز فترة انتقال أو تحول بين العهدين — العهد القديم في نهايته والجديد في بدايته — ويترتب على ذلك تغيير أساسي في النظم والقاعة والمراجع العامة . وفي عبارة أخرى فإن كل انتقال أيّا كان نوعه يؤدي من ناحيته الإيجابية إلى حقوق جديدة ، ومن ناحيته السلبية إلى مسؤوليات وواجبات جديدة ، ولا مناص من الجمع بين الحق والواجب اجتماعاً (ويدخل في الاجتماع الاقتصاد والسياسة) ، كما أنه لا مفر من الجمع بين اللوجب والسالب علياً ، فإن هما إلا ناحيتان لعملية واحدة .

كذلك الحال في مصر ، فإنها منذ عهد الاستقلال تجتاز فترة انتقال حافلة بالحوادث مليئة بالمعاني ، وقد برزت بين هذه الحوادث والمعاني حقيقة ثابتة لا جدال فيها ولا مفر منها ، وهي أن الاستقلال ليس مجرد منقمة نستغلها ، أو حقوقاً نستغلها ، بل إن كل حق من الحقوق يقابله عبء من الأعباء ، فإذا شئنا أن نكون لاستقلالنا قيمته ووزنه ، فإن علينا أن نلتصق بن الحافظة عليه ، كما نقصاً نحن الحصول عليه ! ...

يبدأ عهد الانتقال إذا ولّدت في البلاد حقوقاً جديدة ومسؤوليات جديدة ، فهي أيضاً تولد في النفوس مطالب جديدة ، وهذا هو الوضع الحساس والخطير من تفرات الانتقال ، ومن ثم ترى علماء النفس والاجتماع يحسبون أكبر حساب لهذه الفترات وما يترتب عليها من أخطار ، سيما إذا كان الانتقال من حال إلى حال أحسن منه .

والواقع أن مثل هذا التحول أو الانتقال يولد في نفوس الأفراد والمجتمعات معطوما طبيعياً في الوصول إلى تحسين أحوالهم الخاصة ، أسوة بالتحسين في الحالة العامة ، ولذلك رأينا أن الوزارة الحالية في مصر ما كادت تسلم زمام الحكم بعد عودة الدستور وعقد معاهدة الاستقلال حتى ووجهت بها لا بد من مواجهته في كل فترة انتقال ، فقد انتهالت عليها الطلبات والرغبات من كل جانب ومن كل طائفة ، كل يطلب تحسيناً لحالته الخاصة سائرة للتحسن في الحالة العامة ، وكل له مطلب مشروع يبنى تحقيقه في ظل حكم أبناء الشعب للشعب ، أي حكم الدستور — وحكم الأمة لحساب الأمة ، أي حكم الاستقلال !

وكان طبيعياً فوق ما تقدم أن تأتي المطالب الأولى من أسوأ الناس حالاً ، أو أقلهم انتفاعاً بآثاره العام ، ورأينا الفلاحين يملكون في أولهم يطالبون بتحسين أوضاعهم ، ثم تلاحم الياء يطالبون بتحسين أوضاعهم ، ثم قام الشباب المطمح يطالبون بتنظيم شؤونهم وبلإيجاد عمل لهم بعد تخرجهم لكي لا تسد أبواب الجيش في وجوههم ، ثم رأينا أصحاب المهن الحرة كالمعلمين وغيرهم يطالبون بوضع القوانين والنظم لصيانة حقوقهم ، وسمّنا أرزاقهم ، وانتهى الأمر أخيراً بالموظفين أنفسهم — " كان يظن أنهم في رفد نسبي من الجيش — فهبت طوائف غفظة منهم يطالبون برفع مستوى درجتهم وتحسين حالهم ، وشهدنا مرة بجهن المعلمين والقضاة والأطباء والمهندسين ورجال البوليس والكتبة وغيرهم من الموظفين صفاراً كانوا أو كبادراً .

وقد تسام الناس لماذا نبئت كل تلك المطالب في وقت واحد فتوالت متشابهة ، متكاثرة ، ملحة ، وكأنها كانت متوامة على لقاء خلافت !

تساؤل طبيعي ، وألغواب عليه طبيعي منه ، فهناك كما ذكرنا عامل مشترك بين كل أولئك المطالبين ، موظفين كانوا أو غير موظفين ، هو أن فترة الانتقال التي تجتازها البلاد من حال إلى حال هي التي ولّدت لدى الطوائف المختلفة فكرة الانتقال من حال إلى حال ، فلا غرابة إذن في ما وقع ، بل العجيب الا يقع .

ولكن إذا كانت هذه المطالب طبيعية ، والكثير منها عادلة فهل يصح إرضاءها ؟ لعل خير جواب عن هذا السؤال هو أن نجيب عنه بسؤال مثله ، وهو هل يمكن إجابة هذه المطالب جميعها في وقت واحد ؟؟؟ وإذا أمكن ذلك جدلاً ، فهل يكون في الوقت والآلية اللذين تواجه بهما البلاد بمطالب جسيمة حالة تقرب من أربعة ملايين من الجياعات سواء بما لا يسبق أن طويبت عندها ، من أفضل ما نأمن المسائل التي تشمل الجواب عنها بصميم وجودها - أي هل توجد أو لا توجد ؟ - هل تستقل أو لا تستقل ؟ - هل تلتصق عن نفسها أو لا تلتصق ؟ - هل تبقى مهددة بالهوية أو لا تبقى ؟ - وهل تبقى خطراً لاختيار المسائل أو لا تبقى ؟

أسئلة تترفع لما النفس مجرد ترتيبها ، فكيف بالجواب إذا لم يكن فيه ما يفيدها ؟

يا حضرات التواب المحترمين :

أثيرت هذه الحواشي في نفسي عندما أثار إخواننا الملونون مسألتهم وراحوا يأخذون علينا أننا نؤمر إصنافهم ظناً منهم أن ما ينقصنا هو الرغبة فيه لا القدرة عليه .

ولكن جدر ما عاني أن يمر الملونون على أن تمثل درجاتهم فوراً بما يزيد على مائة ألف من الجياعات كل عام - وهو مبلغ لا بد أن يتضاعف على توالي السنين بتضاعف عدد المتطعنين والمطعنين - وقد مرهقنا أن نطلب الطوائف الأخرى في نفس الوقت تحسين مراتبهم بما يقرب من نصف مليون من الجياعات في العام - وهي مطالب ستجر وراحها مطالب مثلاً ملة وسرمة - فقد ما أزعجني تراحم هذه المطالب والإصرار على تحقيقها في وقت واحد ، أصبحت بالطمأنينة أترى إلى نفسي عندما رأيت الملونين يستمعون إلى نصيح الرئيس الجليل ويكون الأمر إلى عدالة الحكومة وحسن تصديرها ، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من الطوائف التي هبت للظلمة بشؤون طائفية ورضيت لاعتبارات وطنية أن تمهل الحكومة حتى تعمل على إصفاها هي وغيرها في وقت قريب ، ولعله أقرب مما يظنون .

لماذا اعتقدت أن لا أخطر من فكرة الانتفال على مصر مادام المصري محتفظاً بتلك الحرية السليمة الحكمة التي اكتسبته إياها تجارب الزمن ، وصروف الحزن ، وكذلك أجبنت ألا عمل لنا أبداً الكثيرون من أسدقنا الأجانب من ارتياح غشبية أن يؤدي ضغط المطالب الملحة ، والأصوات المرتفعة ، إلى إضفاء سلطة الحكومة بل إلى زعزعة أساس الحكم في البلاد ، فإن هذه الأصوات ما كانت ترتفع حتى تسكن وتطمئن ، مما دل على حكمة كاملة ونظرة سليمة تميزها هذا الشعب الكريم .

فلا خوف إذن على مصر من أن يصصف الانتفال بنظامها ، ما دام أنه لم يصصف بإعلامها ، بل لقد برهن المصريون على أنهم يقدرون الاستقلال تبعاً كما يقدرون له ميزاته ، وأنهم ما زالوا يؤثرون التضحية على المنفعة في سبيل صيانة استقلالهم ، رغم ما تبعته فكرة الانتفال في النفوس من رغبات وتزلمات .

وليس أدل على استحقاق الأمة لاستقلالها من أن تسرى فيها روح الوطنية وروح المسؤولية جنباً إلى جنب ، فقد رأينا مثلاً جليلاً على ذلك تبعاتها لمشروع الدفاع الوطني ، فقد كان موقف الحكومة من تكاليف الاستقلال صبراً وديقاً . وإنما إنني هذا الموقف إذ جاء اللون سريعاً من أنبل مصدر وفي أجل صورة ، فقد أبت وطنية الأمة إلا أن تنهض بالعبء الذي عجزت عنه موارد الميزانية . وما كاد حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء وحضرات زملائه الوزراء يملكون ترجمهم في سبيل هذه المشروطات بمزبته شهر من ماهياتهم حتى هبت صفوف الأمة على اختلاف طبقاتها ، وفي طلبتها طوائف الموظفين ، تحتذى مثاهم وتقليد تلامهم ، وتجود عن

طبيب خاطر بالبرجمات حمية في سيل عزة الوطن ويحمده . وهكذا يضرب الشعب المصرى بهذا المظهر الزاعم من الضحية والبذل مثلاً جديداً للوطنية الصادقة ويقم البرهان ساطعاً على تصميحه الفاطح على أن يبلغ بمصر ما هي جديرة به من منازل السؤدد والقوة والسلا .

ولا يخفى في هذا الصدد أن أتوه بمساهمة التزلاء الأجنبي مع إخوانهم المصريين في هذا المشروع الذى يرى إلى الدفاع عن مصر ، فقد برهنوا بهذا الموقف النبيل الكريم على أنهم يتوثب إلى مصر بإطاعتهم ، فضلاً عن مصلحتهم .

ولقد رأينا تحقيقاً للفرض الذى قصد إليه المبرعون أن تحسك وزارة المسالية حساباً خاصاً لهذه البرجمات ، على أن يخصص تخصيصاً لتزويج وسائل الدفاع الوطنى ، بمعنى ألا يدرج منها في أبواب الإيرادات إلا ما يورى ما يخص هذه المشروعات بالميزانية من الاعتمادات الجديدة في أبواب المصروفات ، وقد بلغ مقدارها في المشروع المبروض على حضراتكم ٣٥٠.٠٠٠ ج . م أصد في الإيرادات مبلغ يوازيه تحت باب خاص .

وقد حدث بعد تقديم المشروع أن اعتمد مجلس الوزراء اعتماداً آخر لهذا الفرض قدره ٧٥٠.٠٠٠ ج . م ويؤخذ من حساب البرجمات أيضاً وبذلك أصبحت جملة الاعتمادات المخصصة لمشروع الدفاع الوطنى ١.١٠٠.٠٠٠ ج . م والأمر لا يتبل جملة البرجمات عن هذا المقطار ، بل المتوخى أن تزيد .

• • •

والآن نستطرد من هذا التهيد — الذى لم يكن منه بة لدراسة الميزانية من ناحيتها الاقتصادية العامة — إلى تحليل الميزانية بجميع أقسامها ، وبمحت الحالة الاقتصادية وسياساتها ، ونرى تسهيلاً للبحث تقسم الموضوع على الوجه الآتى :

(القسم الأول) نظرة إجمالية إلى أبواب الميزانية ، وينفرد عن هذا القسم المسائل الآتية :

(أ) الإيرادات .

(ب) المصروفات .

(ج) مسألة الموظفين

(د) رغبات البرلمان .

(هـ) حساب المعاملة

(القسم الثانى) الحالة الاقتصادية ، وينفرد عن هذا القسم الأبحاث الآتية :

(أ) الحالة الاقتصادية الدولية .

(ب) الحالة الاقتصادية في مصر .

(ج) سوق القطن .

(د) الميزان التجارى

(القسم الثالث) سياسة الحكومة المالية ، وقناتول الأيوأب الآتية :

(الباب الأول) موارد الإيراد ، ويشغل تحتها :

١ - الضرائب والرسوم .

٢ - التصرف بالبح في بعض الأملاك الأميرية .

٣ - مشروع اليابضب الحكومى .

٤ - حلول الحكومة على الشركات الآتية لى انتهت مدة امتيازها، وهى : (أولاً) شركة الأسواق المصرية ، (ثانياً) شركة الرى ببحج حسدى ، (ثالثاً) شركة الإنارة بيورسعيد .

٥ - المال الإحياطى وسياستنا بإزاجه .

٦ - بيع الذهب وشرائه .

(الباب الثانى) المشروعات المترتبة على عهد الاستقلال، وهى :

١ - مشروع ساقط الكهراء بأسوان ، وسياستنا العامة بإزاجه :

٢ - تأسيس مصانع حريرية في مصر ، وهى :

مصنع الطائرات والوربات ، ومصنع القناتر ، ومصنع الأسلحة ، ومصنع القناتات الواقعة من الغاز .

٣ - إنشاء دار لسك النقود بمصر .

٤ - إنشاء صندوق الدين .

(الباب الثالث) سياستنا بإزاه الحاصلات الزراعية والتسليف الزراعى .

(الباب الرابع) معالجة مشكلة الدينون القفارية .

(الباب الخامس) مشكلة الشبان الباطلين ، والكلية الختامية .

وستناول فيما على بحث كل قسم من هذه الأقسام فى شىء من الإنجاز :

القسم الأول

نظرة لإحالية إلى أبواب الميزانية

فقرت الإيرادات والمصروفات حسب ما يأتى :

الإيرادات = ٣٦,١١٦,٥٠٠ جنيه مصرى .

المصروفات = ٣٦,١١٦,٥٠٠ » .

ويقابل ذلك فى ميزانية سنة ١٩٢٩ :

الإيرادات = ٣٥,١٥٣,٢٦٠ جنيه مصرى .

المصروفات = ٣٥,١٥٣,٢٦٠ » .

(١) الإيرادات

قلّرت الإيرادات في مشروع الميزانية المعروض على حضراتكم زيادة قدرها ٩٩٣,٣٤٠ ج. م. ، وذلك بالرغم من أن رسوم الخفر والدمغة احتسبت على أساس اتى عشر شهرا بخلاف ما حصل في السنة الماضية التي اشتملت على ثمانين شهرا ورسوم الخفر لنهاية أبريل سنة ١٩٣٩ وأحسب رسم الدمغة فيها على أساس تسعة شهور فقط .

ويصع معظم الزيادة في الإيرادات إلى رسوم الجمارك التي قلّرت زيادة قدرها ٥٥٠,٨٠٠ ج. م. ، وهي ناشئة على الأخص من الزيادة في رسوم الإنتاج والاستهلاك ورسوم الصادرات وغيرها ، وهناك زيادات أخرى في أبواب أخرى أشرنا إليها تفصيلا في المذكرة التي أرفقت بمشروع الميزانية .

وما من شك في أنه قد كان للاتماش الذي أحدثته تحسن أسعار الفطن مع وفرة محصوله (ومستطلي في القسم الثاني من البيان عوامل هذا التحسن) أثر في إتمام موارد الميزانية العادية ، ولقد كان هذا السبب مع أسباب أخرى مما يسوغ رفع تقديرات هذه الموارد على الوجه المبين في مشروع الميزانية .

ومما يسرنا التنويه به أنه قد تحققت تقديراتنا في الميزانية السابقة من ناحية الزيادات التي أدخلناها على الرسوم الجبركية في بعض المواد كالسكان والسكر والشاي وغيرها — ولقد كانت سياسة الوزارة بإزائها محل قد من بعض الأوساط الأجنبية لسجين رئيسين :

أولها — أنب — زيادة الرسوم على هذه المواد الأولية سيقرب عليها نقص في مقدار المستورد منها ويجز في إيرادات الحكومة من الرسوم الجبركية المتحصلة منها .

وثانيها — أن في هذه الزيادة عيبا على جمهور المستهلكين سيقرب عليه نقص في الاستهلاك .

ولكن هذه المخاوف لم يكن لها ما يبررها حبل أثبت الواقع صحة تقدير الحكومة ، فقد زادت المقادير المستوردة من الشاي منذ تاريخ رفع رسومها إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ نحو ٦٤٤,٨٠٠ كيلو غراما استورد منه في ذات السنة من السنة السابقة طليبا ، وبلغت الزيادة نيا حصل من الرسوم على هذا الصنف في خلال السنة المذكورة نحو ١١٠,٠٠٠ ج. م. وبلغت حتى الآن نحو ١٤٠,٠٠٠ ج. م. والمتظر أن تتعدى الزيادة إلى نهاية السنة المالية المينة الذي كان مقدرا لذلك وهو ١٥٠,٠٠٠ ج. م. .

وفيما يخص بالأدخلة فقد زدت الضريبة ١٠٠ ملغ عن كل كيلو إنداء من ١١ يونيو سنة ١٩٣٩ ، ومع ذلك فقد بلغ المحصل في السنة من أول ماير إلى آخر يناير سنة ١٩٣٧ : ٤٩٨,٥٢٧ ج. م. مقابل ٣١٢,٣٦٦ ج. م. في السنة المقابلة لها من سنة ١٩٣٩ بزيادة ٢٨٦,٣٦١ ج. م. ، وقد بلغت الزيادة حتى الآن ٣٣٥,٠٠٠ ج. م. ويحظر أن تبلغ في نهاية السنة المالية حوالي ٤٠٠,٠٠٠ ج. م. .

وفيما يخص بالسكر فقد زيد رسم الإنتاج عليه من ٥٠٠ ملغ إلى ٧٥٠ ملغ في السنة ككل ابتداء من ١١ يونيو سنة ١٩٣٩ فزاد المحصل من هذه الضريبة تما هذا. فزادت بذلك حتى آخر يناير سنة ١٩٣٧ : ٢٩٩,٢٨٤ ج. م. مقابل ١٩٤,٨٠٠ ج. م. في السنة ذاتها من السنة السابقة عاير زيادة قدرها ٢٧٩,٧٣٠ ج. م. لم يخص استهلاك من شين إذ ظلت أسعار بيع السكر لجمهور كما كانت عليه من قبل طبقا لما قرره .

وفى انحصار بالرم القيسى فقد زيد المبلغ الذى يحق على الوارد من ١٪ إلى ٢٪ فبلغ المحصل منه فى خلال المدة من أول مايو سنة ١٩٣٦ إلى آخر يناير سنة ١٩٣٧ : ٤١٧,٥٦٨ ج.م مقابل ٣٣٩,٥٦١ ج.م فى السنة ذاتها من السنة السابقة عليها، أى زيادة مبلغ ١٧٨,٠٠٠ ج.م. ويظهر أن ترفع الزيادة نهاية السنة المالية نحو ٢٤,٠٠٠ ج.م.

وبتين من هذه الأرقام الناطقة صحة ماذهبنا إليه فى خطبنا السابق من أن زيادة الرسوم على بعض المواد الأولية متعققة مصلحة الخزنة دون أى إرهاق للمستهلكين، وسنرى فى القسم الثالث من بياننا ما سيكون لهذه النتيجة من أثر فى سياستها الخاصة باستنباط موارد الإيراد لمواجهة ما استبد عليها من تبعات مالية جسيمة .

ومما هو جدير بالملاحظة والمعالجة أن إيرادات السكة الحديدية المصرية لا تزال فى هبوط إذا ما قومت إلى إيراداتها منذ بضع سنين ، فقد بلغ نقص الإيراد فى سنة ١٩٣٥ عن سنة ١٩٢٩ : ١٨٩٤,٠٠٠ جنيه ، مع أن الثابت أن عدد الركاب قد زاد - ولو أن معظم الزيادة ترجع إلى الزيادة فى عدد ركاب خطوط الضواحي - وكذلك زادت كميات البضائع التى تنقلها مصلحة السكك الحديدية ، غير أن أجور النقل قد خفضت لثلاث أضعاف السيارات وغيرها من وسائل النقل .

وفى رأينا أن مسألة النقل على اختلاف وسائلها تتطلب إمادة النظر فيما من جديد وتنظيمها على الأسس التى انتهت فى بعض الممالك الأخرى التى ووجهت مثل المشكلة التى نحن بصدها

(ب) المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ موازن للإيرادات ، ولكننا لم تصل إلى هذا التقديرين غير مشقة وتضحية ، فقد اضطررنا إلى ضغط المصروفات للوصول إلى الموازنة المنشودة .

وقد كان لهذا الضغط مظهران : مظهر سلبى وآخر إيجابى ، فأما من الناحية السلبية فقد كان علينا أن نقف موقف الخزم إزاء جميع الطلبات التى ترى إلى التوسع فى النفقات ما لم يجرها خدمة جديدة بحجة . وأؤكد حضراتكم أن التشدد فى تطبيق هذه القاعدة قد أفاق بابا كانت تنفذ إلى الميزانية من خلاله طرويب من الإسراف لا حد لها . وحسبى أن ألفت النظر إلى أن أكثر ما يشكو من تضخم اعتمادات الوظائف إنما جاء من التسارع عاما عاما فى قبول زيادات لا يجرها من الحاجة الحقيقية مسوغات . وقد كان طبيعيا قبل أن نحصى فى معالجة التضخم الحائل أن نمنع شيئا مما كل تضخم جديد . وما يجدر به أن أنه بما لقيام البرلمانية من مضل فى هذا المقام الكبير . فإن مجرد الشعور بقيام إشراف برلماني صحيح كان كافيا من جهة للكف إلى درجة ما من الإغراق فى الطلبات ، وكفلا من جهة أخرى يتمز زبد الحكومة فى رفض كل ما لا يجره الحاجة الفعلية من المقترحات .

وليس بدفع فى صحة وثوقنا هذا الموقف أن اعتمادات الباب الأول من المشروع قد جاءت تزيد على مثيلها فى الميزانية الحالية بحو نصف مليون جنيه ، إذ الواقع أن هذه الزيادة هى كلها لخدمات جديدة اقتضاها النمو الطبيعي فى المرافق الحيوية للبلاد ، وما استدعاء ذلك من إنشاء وظائف لم يكن من المستطاع تحقيق هذه المشروعات والإصلاحات من غير إنشائها . صحيح إنه قد يفترض فى هذا ما يحجى الحكومة أن تتفادى كل تضخم جديد فى اعتمادات الوظائف بتشغيل الزائمين على الحاجة من موظفيها الحاليين فى المقتات البلدية ، ولكن هذا الاعتراض ساقط لاعتبارات ثلاثة : (أولا) لأن نحو نصف الزيادة الظاهرة ومقداره ٢١٣,٠٠٠ ج.م إنما نشأ عن ضم مدارس مجالس المديرية إلى وزارة المعارف ، وقد ضمت بموظفيها القائمين ، ولم يكن هناك موضع للتفكير فى دفعهم

وإحلال الزائدين على الحاجة عليهم ، (ثانياً) لأن شطراً كبيراً من النصف الباقي من الزيادة ومقداره نحو ٥٨٠.٠٠٠ ج.م ليس عبثاً إضافياً على الميزانية وإنما هو احتياطات يقضى النظام المقر بتقلها من الباب الثالث في الميزانية الحاية إلى الباب الأول في المشروع ، (ثالثاً) لأن الجزء الباقي من نصف الزيادة هو لخدمات فنية ما بين مدرسو ومستشفيات وعامك وقط بوليس وجبل الموظفين المطلوبين لما هم موظفون فيون ، ولما كانت الزيادة على الحاجة هي في أعالي بين الوظائف غير الفنية فإن مجال الاستعانة بالوظائف الزائدة في المنشآت الجديدة هو بطبيعة ضيق . بل لا يكاد يتعد به ، ذلك إلى أن تحديد الموظفين الزائدين على الحاجة يجب أن يسبقه بحث لم يكن قد تم عند إعداد الميزانية ولم يكن من المقبول أن نربح إنشاء مرافق تتطلبها ضرورات حيوية حتى يتم ذلك البحث . ومع هذا فإني أؤكد لحضراتكم أننا قد رفضنا طلبات كثيرة بإنشاء وظائف جديدة مع اقتناعنا بضرورة لا لسبب إلا اعتماداً على إجابتها فيما بعد بالموظفين الزائدين على الحاجة عند ما يتم البحث في تعديلهم .

وأما من الناحية الإيجابية فقد أعدنا النظر في بعض الاحتياطات التي كانت مقترحة ، فتناولنا الإلغاء أو التضييق ما رأينا من الحق إلغاء أو تخفيضه ، ونخص بالذكر من ذلك اعتماد الاستبدال التقدي للعاشات ، فقد كانت الفكرة في تقرير نظام الاستبدال هذا أنه ، من جهة ، عملية استأجار رابطة فخرية إذ هو لا يمكن أن يكون ضرراً مكملاً من ضرر الأئين ، وأنه من الجهة الأخرى طريقة للتيسير على الموظف : تأزوم . فلما أعدنا النظر في الأمر وجدنا من ناحية أن التبعاً إلى هذا الضرب من الاستأجار غير مفهوم وإنما يستمر من لديه مخدرات فاقضة ، ونحن في وقتنا هذا أصرح إلى كل مليم تقتضيه من الإيرادات الإلحاق على ما تتطلبه البلاد من مشروعات حيوية يتوقف عليها رخاء المصروع وتتبعها القوة القومية ، كما رأينا من ناحية أخرى أن من مصلحة الموظف نفسه القضاء على هذا النظام من أساسه فقلت : قيامه جدير بأن يشجع فيه ترة إلى التذير أولاً بما أن نعمل على مقارنتها جهد الطاقة . وقد ترتب على إلغاء الاستبدال التقدي إطلاق ١٥٠.٠٠٠ ج.م للاستفادة منها في المشروعات العامة وذلك غير المبلغ التي كانت تخصص لهذا الاستبدال خلال السنة المالية بما يترخبات خاصة أو بأجوات إضافية .

ومن الاحتياطات التي ألفت القسم الخاص بمكني المستشارين المسأل والفضائل كاتر من آثار تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، وتبلغ اعتمادات هذا القسم في الميزانية الحالية ١٨.٥٣٦ ج.م ، هل أنه قد أدرج في المشروع من هذا المبلغ ٥.٧٢٠ ج.م لتصفية أعمال المكئين عن المدة الباقية من العقود المرتبط بها .

كذلك حذفنا اعتماد المخصص لشراء أسلحة مخفر ، وهو أحد اعتمادات أربعة تبلغ في مجملها نحو ٢٦٧.٠٠٠ ج.م موزعة في أربع سنين ، وقد رأينا أنه بعد تدمير أسلحة الجيش سينتقل لدينا من أسلحة الحالية ما في كل الواقع بحاجة المخفر ، فلم يعد هناك محل لشراء أسلحة جديدة لهذا الغرض .

وتشياً مع خطة المقررة وهي حذف كل ما هو كاف من أوجه الصرف مع تقديم الأهم من المشروعات على المهم أعفنا يد الاقتصاد في ميزانيات التنظيم والمباني والأبنية بما أسفر عن وفر صاف في مجملها قدره ٢٠٨.٠٠٠ ج.م .

وبالرم من أن اعتمادات الديوان الملكي تكاد توازي المدمج في الميزانية الحالية فإني تطوى مع هذا على تخفيض يبلغ نحو ١٥.٠٠٠ ج.م منها ٣.٠٠٠ ج.م كانت مخصصة لمصاريف كبرى حوس بلندن وقد حذفت تنفيذاً للريفة السامية في عدم تحميل ميزانية الدولة هذه المصاريف ، أما البقي وهو نحو ١٢.٠٠٠ ج.م فقد استبعد من مجلة اعتمادات القصور الملكية بإجازا للورد الذي فضل به حضرة صاحب إجلالة الملك في أن تكون نفقات قصرى القبة والتمتع على حساب المصلحة الملكية من التدبيرى بلا عرض ملكه .

ولم يقتصر الأمر في معالجة امتدادات الوظائف في الباب الأول على الموقف السلبى الذى أشرنا إليه آنفا ، بل شمتنا ذلك بتفضيحات متفرقة حيث وجدنا إلى التفضيخ سبيلا وذلك تبجيلا لتحقيق الوفرة الذى يتنظر أن يترتب على ما قرره الحكومة من معايير سوف أنصهلها لمصرتك نيا على عند الكلام على سياستها إزاء امتدادات الوظائف بصمة مائة ، والواقع أنه بالرغم من الزيادة الفاهرة المترتبة على الخدمات البعيدة عما أشرنا إليه آنفا فإن في امتدادات الباب الأول وفرا حقيقيا لا يقل عن ٥٠٠٠ ج . م .

هذه في جملة القول هي أهم وجوه الضغط الذى أصاب المصروفات ، وترون بلا شك أننا في هذا لم نمس مصلحة جوهرية إذ لم يتناول الحذف أو التفضيخ إلا الامتدادات التى يعد فيها الاقتصاد مجالا أو التى روى أنه لا حكمة من بقائها ، مضافا إلى هذا وذلك بطبيعة الحال الامتدادات التى تم النرض منها ولم يمد لوجودها مبرر وتبلغ جملة التفضيخ من هذه النواحي جميعا زهاء ٧٥٠٠٠ ج . م .

ومن جهة أخرى ، فأننا وإن كنا قد ضغطنا المصروفات حيث يجب الضغط ، فأننا في الوقت عينه قد بسطنا اليد في الصرف على كل ما هو حيوى وضرورى لأطراد التقدم في البلاد ، وحسبي دليلا على ذلك الزيادات الآتية وقد بلغ مقدارها ١٧٠٠٠٠ ج . م .

٦٢٢٠٠٠	زيادة في ميزانتي الرى والميكانيكا .
٣٧٨٠٠٠	» » » ميزانيات التعليم (المعارف وأبجاسة والأزهر) .
١٢١٠٠٠	» » » ميزانية الصحة العمومية .
٥٥٠٠٠	» » » البلديات لمشروعات المجارى وتجميل مدينى الإكصر وأسوان .
٥٤٠٠٠	» » » ميزانيات الداخلية والبوليس والتفريخ لتمرير الأمن العام .
٣٩٠٠٠	» » » ميزانية الداخلية لمصاريف العمل الشريف .
٤٠٠٠٠	» » » التجارة لتشجيع السياحة .
٢٧٠٠٠	» » » الطرق لصيانة جسور الزرع والمصارف وتجهيزات أخرى .
١٤٠٠٠	» » » الزراعة لتوسع في أعمال التدخين .
٣٥٠٠٠	» » » لمشروعات الدفاع الوطنى .
١٧٠٠٠٠	

هذا فصلا من مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ج . م . يزيد على الامتداد لمشروعات الدفاع الوطنى فبلغ مجموع الزيادة ٤٥٠٠٠٠ ج . م .

(ج) مسألة الموظفين

تذكرون حضراتكم أننا لما عرضنا مشروع الميزانية في العام الماضى ضمنه ما رأينا من وجوه التفضيخ الباعيل في بدل السفر والمرتبات الإضافية وما في حكمها مما يدخل في تكاليف الوظيفية ، وقد بق بعد ذلك أن نمالغ امتدادات الوظائف ذاتها أى المساهبات والأجور ، وقد وعدنا يومئذ بأن نواصل السير على هذه الحطة وبأن نعرض على المجلس بتاسية تقديم مشروع الميزانية المقبلة نتائج ما تسفر عنه بحوثنا من وجوه الاقتصاد في تلك الامتدادات ، والآن يسرنا أن نقضى إليكم بأننا قد قطعنا المرحلة الأولى في إنجاز ما وعدنا .

ولكن قبل أن أيجز لحضراتكم ما اقترحه الحكومة من التنازير في هذا الصدد أستاذكم في أن أتوسط قليلا في بيان الموقف على حقيقته ، فإن قضية الوظائف قد طال فيها الأخذ والرد ، واشتد عليها الجدل والحوار واكتشفها من جراء هذا بعض التموض حتى أصبح من مصلحة البلاد قاطبة أن تبحث في أسطق ضوء لكي يت فيها رأى حاسم ويضع منها على أسرع وجه .

لقضية الوظائف وجهان : مستوى المصالحات ، ومقدار الاعتادات . ولقد ارتفعت الشكوى منذ بدء الحرب من التضييق في كتفالتاجين و بات الاعتقاد سائما بأن اعتادات الوظائف ، وهي تستند أكثر من ثلث الميزانية ، يتطوى على إسراف جسيم في تقدير المصالحات بالنسبة لتكاليف المهنة ، كما تنطوي على إسراف لا يقل عنه جسامه في تحديد عدد الوظائف بالنسبة لحاجة العمل .

ولاحظ أن الشكوى من تضيق اعتادات الوظائف إنما بدأت منذ بدء الحرب ، أما قبل ذلك فلم يكن لها أثر يذكر ، لذلك ستعقد قاعدة يمشتا سنة ١٩١٤ باعتبارها سنة عادية وسنعمل المقارنة على أساسها سواء من حيث عدد الموظفين أو مرتبات الوظائف .

عدد الموظفين :

أما فيما يخص عدد الموظفين فقد وعدنا في خطابنا الماضي أن نعمل على تخفيض عدد الوظائف الزائدة على الحاجة من مبرساس شائغنا من الموظفين الحاليين ، وقد بدأنا دراستنا بمقارنة اعتادات الوظائف بجميع الميزانية فوجدنا أنه إذا حملت مقارنة بين سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٥ كانت النتيجة كما يأتي :

سنة ١٩٣٥	سنة ١٩١٤	
٣٨,٩٣٧,٠٠٠	١٩,١٧٦,٠٠٠ مجموع الاعتادات
١٥,٨٠٧,٠٠٠	٦,٣٧٠,٠٠٠ اعتادات الوظائف
٤٠٪	٣٣٪ النسبة

فهذا الانخفاض في نسبة اعتادات الوظائف بالمقاييس إلى مجموع اعتادات الميزانية يرجع إلى سببين : (الأول) ارتفاع مستوى المصالحات بنسبة حوال ٣٣٪ كما سأتى البيان ، (والثاني) زيادة عدد الموظفين على ما كان عليه في سنة ١٩١٤ تبعا لازدياد المشروحات التي تخفر إليها البلاد أشد الاعتزاز والتي تقوم في جعلها على الوظائف وأظهر مثال لذلك مشروحات التعليم والصحة والأمن العام ، فكما توسعت الحكومة في هذه المشروحات زادت بطبيعة الحال نسبة اعتادات الوظائف إلى مجموع اعتادات الميزانية . ويؤيد ذلك أنه بينما كانت نسبة اعتادات الوظائف المخصصة لهذه الأغراض في سنة ١٩١٤ بالمقاييس إلى مجموع اعتادات الميزانية لا تتجاوز ١٧٪ / تتعلم و ١٠٪ / القصة و ١٠٪ / البوليس والخصر ، إنما يمشد النسب ترتفع في ميزانية سنة ١٩٣٥ إلى ٧٪ / و ١٩٪ / و ١٠٪ / على التوالي .

من هذا يتضح أن ارتفاع نسبة المصالحات لزيادة عدد الموظفين في الوظائف الفنية المذكورة هو أمر لم يكن منه مفر إلّا أريد للبلاد أن تتعلم فيما هي بأمر الحاجة إليه .

وتبلغ جملة الزيادة في اعتمادات الوظائف بالنسبة لسنة ١٩١٤ : ٩,٧٣٤,٠٠٠ ج.م وهي موزعة على شتى المصالح كما يلي :

الزيادة سنة ١٩٣٥	اعتمادات سنة ١٩١٤	المصالح السرية التتق :
جـ	جـ	
٢,٣٧٧,٠٠٠	٢٢٣,٠٠٠	التعليم
٦٣٤,٠٠٠	١٩٤,٠٠٠	الصحة
١,٣٣٧,٠٠٠	١,٠٣٠,٠٠٠	البوليس والخفر
٢٧٤,٠٠٠	٢٠١,٠٠٠	التفراف والتليفون
٢٧٤,٠٠٠	٢٠٦,٠٠٠	البريد
١٤٦,٠٠٠	١٣٢,٠٠٠	الجمارك
٨٠٤,٠٠٠	٦٨٠,٠٠٠	الحفانية
٤٠٨,٠٠٠	٢٧٦,٠٠٠	الزى والميكانيكا
٢٣٥,٠٠٠	١٤١,٠٠٠	المساحة
		مصالح جديدة أو في حكم الجديدة :
١٦٣,٠٠٠	١٢,٠٠٠	وزارة الخارجية
١٦٣,٠٠٠	٥٩,٠٠٠	وزارة الزراعة
٧٠,٠٠٠	—	وزارة للمواصلات (الديوان العام)
١٣٣,٠٠٠	—	مصلحة الحدود
٩٦,٠٠٠	—	وزارة التجارة
٧,٢٦٤,٠٠٠	٣,٢٥٤,٠٠٠	
٢,١٧٣,٠٠٠	٣,١١٦,٠٠٠	مصالح أخرى
٩,٤٣٧,٠٠٠	٦,٣٧٠,٠٠٠	الجملة

ولقد عملت مقارنة بين الزيادة في إنتاج بعض المصالح السرية التتق والزيادة الصافية في اعتماداتها (أى بعد استبعاد النسبة الخاصة بارتفاع مستوى المساهمات) فكانت النتيجة ما على :

التعليم العام	نسبة الزيادة في طلبه المدارس ٣٠٠ ٪	نسبة الزيادة الصافية في اعتمادات الموظفين ٣٠٠ ٪
التعليم الأول	» ٥٦٥ ٪	» ١٧٠ ٪
الصحة	» أسرغاستشفيات ٤٤٤ ٪	» ٢٢٨ ٪
البريد	» الإزلاء ١٣٥ ٪	» ٨٠ ٪
التفراف والتليفون	» ١٥٠ ٪	» ٨٢ ٪
الجمارك	» ٢٦٧ ٪	» ٦١ ٪

حضرأت التآاب المحترمىن :

لا أريد أن أخرج من هذه المقاربات بدوى أنه ليس عندنا ألبتة فى عدد الوظائف إسرائف ، ولكنى أريد أن أثنى الفكرة الشامة عن جسامه هذا الإسراف وأنا بجرة قلم نستطيع أن نعتل عدد الوظائف دون إضرار بمصالح العمل بمقدار الثلث أو الربع أو ما إلى ذلك من هذه النسبة الجسيمة ، وحسى لإرإاز هذه الحقيقة فى أبل مظهرأن أحرص على حضراتكم البيان التالى عن كيفية توزىع امتدادات المساهمات بين مختلف فئات الموظفين :

بـ	الوظائف الفنية	تستفد من جملة الاعيادات	بـ
٥٠٠٠٠٠٠٠	»	»	النظامية
٣٠٠٠٠٠٠٠	»	»	الخارجية من الهيئة
١٠٠٠٠٠٠٠	»	»	الإدارية والكتابية
٣٠٠٠٠٠٠	»	»	

فإذا ذكرتم أن الوظائف الفنية هى المخصصة بوجه عام للملين والأطباء والمهندسين ورجال القضاء والبنابة والحاجة إليهم أخذت فى الإزداء ، وإذا ذكرتم أن الوظائف النظامية هى الموكلة لرجال الجيش والبوليس والمخافرة ونحن نعمل على زيادتهم لا على قصصهم ، إنا ذكرتم أن ثلاثة أرباع امتدادات الوظائف الخارجية عن الهيئة مخصصة للمصالح الفنية كالمهمة والأشغال والمواصلات والمساحة والبحار والأموال المقفزة ، وهذا أيضا لا يمكن أن يجد الاقتصاد مجالا نسبيا ، ليتبين أن مجال المورى يكاد يمحصر فى ربع دائرة الاعيادات ! أثنى اعبيادات الرضائف الإدارية والكتابية ، ولا يسل أن يبلغ التوزيع مهما كان جارفا فى هذا السطاق الضيق تلك النسب المالية التى تبدو لأولى وهلة .

يبد أنى أعود فأكرأنى لا أريد بدوى الإسراف بآنا ، بل أصرح بأن عندنا فى بعض النواحي إسرافا ، والواقع أننا بالرغبة الصادقة فى الاقتصاد وبحسن التعاون بين المسؤولين نستطيع أن نحقق وقرأ لا يستهان به فى عدد الوظائف وفى الدرجات المناسبة لما إنا أعدنا النظر فى نظام العمل ذاته . هذا وأجبهم علينا أذاؤه ونحن مصممون على أدائه . ولقد رأيت بصفى وزىرا لىأية أن أصرر المثل فى ذلك فبدأت بالنظر فى نظام العمل بالديوان العام ووجهه بتدليه عما يؤدى إلى الاستثناء من طائفة من الوظائف وتقص درجات طائفة أخرى ، ولقد انتهى بنا هذا النظر إلى إمكان إجراء تخفيضات فى كادر الديوان العام تبلغ فى مجموعها نحو ٣٣٠٠٠ ج.م أى ١٠ ٪ من جملة اعبيادات الباب الأول ، وقد كان مما رأينا إلهاء من الوظائف الكبيرة وطبيعة سكرتير عام لوزارة ووظائف سراقين عامين وأربعة سكرتيرين مالىين ، إلى غير ذلك من الوظائف التى روى إلهاؤها أو تخفيضها من غير أساس بشاغلتها الحالىين بطبيعة الحال .

هذا ماحل عليه البحث من جانبنا ، وقد قرر مجلس الوزراء استثناء هذا المثل فى سائر الوزارات والمصالح .

غير أنه لما كانت سياسة الحكومة ترى إلى عدم المساس بالموظفين الحالىين ومرتباتهم بمعنى أن الذين يعتبرون منهم زائدلين على الحاجة والذين تخفص درجاتهم سوف يستمرون فى الخدمة لسبب من الأسباب قول الوفى الذى نرجوه من وضع هذه الكادرات الجديدة لن يتأتى تحقيقه والحالة هذه إلا على مر الزمن وقد يطول ، لذلك رأت الحكومة تحمىلا للفتنة المرجوة أن نقيم لمن يريد اعتزال خدمتها بعض المرغبات وذلك بأن تضيف إلى خدمته مدة أقصاها خمس سنين على أن تلى مجرد اعتزاله وظيفته إن كانت زائدة على الحاجة أو وظيفة من الزائدة لا تقل عن وظيفة من الدرجة . كذلك تنظر الحكومة - تشيا مع هذه الفكرة - فى استئناف العمل بنظام الاستبدال المتعارى لأرباب الماشات دون الموظفين بعد أن تحيط تطبيقه بالضمانات الكفيلة بمنع كل سوء تصرف كان سببا فى وقف العمل به .

وضي عن البيان أننا مصعد إلى الانتفاع بالزائد في الحاجة في وظائف المنشآت الجديدة كلما وجدت إلى ذلك سبيلا ، وفي هذا أيضا طريق التصحيح باستفاد الزيادة وتحقيق الوفرة المنتظر .

بيد أن كل تخفيض في عدد الموظفين باعتارهم زائدين على الحاجة لن يرفع عن الميزانية عبثا كبيرا لأن التخفيض سيكون عسوريا على الأكثر كما رأينا في الوظائف الكتابية والإدارية التي لا يزيد اعتمادها على ٢٥٥,٠٠٠ م. ولذلك رأت الحكومة ألا تسيل إلى تخفيف عبء المرتبات تخميها متجا إلا أن ثوبا إلى تدير تخفف عن الميزانية عبء الماحيات دون أن يصيب الموظفين بين أو إجحاف ، وهو إعادة النظر في ترتيب الهراجات وتخفيضها تخفضا عاما يسرى على جميع فئات الموظفين ويتناول جميع الدرجات بداياتها ونهاياتها .

فأما أن هذا التخفيض لن يلقى بالموظفين غيبا أو إجحافا فلا أنه لن يتناول الماحيات الحالية بل يمكن القول بأن وقته على الموظفين عامة — الحاليين منهم والمستقبليين — سيكون مما لا يكاد يتعد به . فذلك أن الحاليين لن يتأثروا به فإثر الأسيان إلا عند بعض أحوال الترقية أي في الوقت الذي تزيد فيه ماحية الموظف ، فهو واجد عندئذ من مجرد الزيادة ما يزيل كل أثر تخفيض الطفيف ، وأما الموظفون المستجدون فالنظام المقرر يحتمل للكثرة الساحة منهم الماحيات التي يمتنون بها طبقا لفرعلات والشهادات العلمية الحاصلين عليها والدرجات التي يوضعون فيها بصرف النظر عن بداياتها .

وأما أن هذا التخفيض سوف يخفف عبء الماحيات من كاهل الميزانية في المستقبل القريب فيكفي للدلالة عليه أن الفرق المتطرحه — إذا ما وصلنا إلى تخفيض الكادر بنسبة ١٠٪ مثلا — يقدر في مجمله بنحو مليون وربع مليون جنيه في الميزانية العامة وحدها فإذا روعي حساب الميزانيات الخاصة ارتفع مقداره إلى نحو مليون ونصف مليون جنيه سويا ، وسيبدأ تحقيق هذا الفرق منذ البدء بتفديد التخفيض ، ولكن تحساره مروهون بالوقت لأنه سيتم بالتدريج .

وهذا التخفيض لا يمتص ، بل له ينضم إلى النظر بين المطف والمعالجة في الشكايات المقدمة من بعض الوظائف بمسمى كادراتها ، وسنعمل على إزالة أسباب التكرار بالنسبة لهذه الطوائف أو لنبرها من ترميى المدارس الفنية مما يخلق المدالة الفنية بين الموظفين ويتفق مع موارد الميزانية .

مستوى الماحيات :

ولعله من المفيد في هذا الصدد أن نقارن مستوى الماحيات بمستوى المعيشة ونسبة الزيادة في كل منهما . لقد عملت مقارنة بين درجات الوظائف الدائمة والموقفة في الوقت الحاضر وبين ما يجالها في سنة ١٩١٤ فكانت النتيجة ما على :

الدرجة الأولى	متوسط الزيادة	١٧٪
» الثانية	»	١٤٪
» الثالثة	»	١٠٪
» الرابعة	»	٧٪
» الخامسة	»	١٨٪
» السادسة	»	١١٪
» السابعة	»	٧٪
» الثامنة	»	٥٪

ويلاحظ من هذه المقارنة أنه في ست من هذه الدرجات الثلاثة تقل نسبة الزيادة غلة محسومة أو جسيمة من الزيادة في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة ، وهي الآن ٣٠٪ ، كذلك يلاحظ أن نسبة الزيادة تقل في الدرجات العالية وتزيد في الدرجات المنخفضة ، والواقع أن متوسط هذه النسبة في الدرجات الثلاث الأخيرة يبلغ ٤٠٪. بينما هو في الدرجات الثلاثة الأولى لا يتجاوز ١٧٪ ، أما متوسط الزيادة في جميع الدرجات مع مراعاة عدد الوظائف في كل درجة فهو ٣٣٪.

على أن الأمر لم يقتصر على هذا التفاوت في أنصبة الزيادة بين مختلف الدرجات ، بل قد حدث عند التحليل أن ميزت بعض الوظائف في المماثلة بما يتناسب مع ما روي من استحقاقها ورفع العبن الذي كان واقعاً عليها ، فوضعت لا في الدرجات التي تقابل درجاتها الأصلية بل في الدرجات التي تلوها وكانت النتيجة أنه بينا بعض الوظائف لم ترتفع درجاتها أصلاً أو ارتفعت ولكن دون نسبة الارتفاع في تكاليف المعيشة ، و بينا وظائف أخرى قد بلغت درجاتها هذه النسبة أو حاست حولها ، إذا بطائفة ثالثة قد علت درجاتها فوق هذه النسبة إن قليلا وإن كثيراً ، وهذه الطائفة التي كانت أكبر حفاظاً في الزيادة تقع بوجه عام بين الوظائف الآتية :

الوظائف	نسبة الزيادة
بعض وظائف المعلمين	بين ٣٣٪ و ١٦٦٪
» الأطباء	» ٣٧٪ و ٨٨٪
» المهندسين	» ٣٣٪ و ٧١٪
» الإدارة	» ٣٠٪ و ٨٨٪
» القضاء الأهل والنيابة	» ٣٣٪ و ٧٦٪
وظائف البوليس	» ٣٠٪ و ١٢٥٪
» الجيش	» ٥٣٪ و ١٧٧٪
» القضاء الشرعي	» ٤١٪ و ٩٦٪
» القضاء المختلط	» ٣٣٪ و ٥٩٪

وما قيل عن الوظائف الداخلة في الميزة من حيث تمييز بعض الفئات لاختيارات خاصة باستحقاق الوظيفة بصرف النظر عن الارتفاع في تكاليف المعيشة ، يقال أيضاً عن الوظائف احزجة عن الميزة ، فهذه الوظائف تنقسم إلى ما يلي :

- وظائف البوليس .
- » الجيش .
- » التعليم الأول .
- حائز أنواع الوظائف .

نسبة الزيادة في مستوى ماعيات وظائف البوليس المشار إليها بالنسبة إلى سنة ١٩٩٤ تراوح بين ١٦٪ و ٨٠٪ / ونسبة الزيادة في وظائف الجيش تراوح بين ٣٥٪ و ٨٠٪ / ونسبة الزيادة في وظائف التعليم الأولى تبلغ ٢٣٣٪ / هذا يعني نسبة الزيادة في باقي أنواع الوظائف تراوح بصفة عامة بين ١٢٪ و ٢٨٪ / مع سجل حد أدنى لزيادة لا يقل عن ٢٤٪ جنباً إلى جنباً مع هذا الخفض .

حضررات القواب المحترمين :

من هذا البيان يتضح أنّ الطوائف التي ترفع ماعياتها بالنسبة إلى سنة ١٩٩٤ عن المستوى الحالي لتكاليف المعيشة هي التي رؤى لاعتبارات خاصة بها أن من الواجب تعديل حالتها بهذا الرّفع، بل هي التي يطالب البرلمان الآن بمحصن حالة البعض منها . أما فيما عدا الطوائف المذكورة فنسوى الماعيات لدى الطوائف الأخرى من الموظفين هو دون الرّقم التماسي لتكاليف المعيشة . وإذن فليس هناك — إذا اتخذنا القاعدة المسلم بها في سنة ١٩٩٤ — إصراف في تقدير الماعيات بالنسبة لعدد كبير من طوائف الموظفين ولو أن هناك زيادة كبيرة لبعض مرتبات الطوائف الأخرى مما كان له أثره في مستوى المرتبات عامة فارتفع متوسط الزيادة إلى ٣٢٪ / وزاد بمقدار ٢٪ على المتوسط الحالي لتكاليف المعيشة .

ولكن الحكومة مع التسليم بهذه الحقيقة ترى أن الإصرار في موقفنا الرّاهن لا يقتصر على هذه الناحية — ناحية الإسراف أو عدمه — بل هو أجلّ من ذلك وأخطر ، نحن في مستقبل عديد يتطلب منا الاقتصاد إلى أبعد حدوده لا بل يتطلب منا التضحية بكل ممانيتنا ، يجب علينا حكومة وأفراداً في حياتنا العامة وفي حياتنا الخاصة أن نجعل الرّأي في الاقتصاد كل ما نستطيع اقتصاده ، وأن نوطن النفس على تدبير كل ما نستطيع تدبيره وإلا فنجرة عن التهورض بتلك التبعات الجسام التي أخذناها على عاتقنا بمشهد من العالم ووسع .

وأخيراً يجب أن أعلن لحضراتكم أنه نظراً لحالة الميزانية ولحاجة المسألة للاقتصاد قرر مجلس الوزراء وقف الترفيعات الاستثنائية والملاوات الاستثنائية للموظفين .

ولاً أرى ، في حاجة إلى القول إن الاعتبارات المالية هي وحدها التي حدثت بالمجلس إلى اتخاذ هذا القرار، ولولاها لما امتنع المجلس لأي وقت طال أوقصر من استهلاك حق خوله إياه القانون لتقدير خدمة ، أو رفع مظلة ، أو منح هبة ، من طريق الاستثناء .

عبد الماشات :

بيد أن الوزارة رأت استيفاء لبحث مسألة الموظفين أن تبحث مسألة الماشات لأن عبد الماشات نتيجة لازمة حسب النظام المخترع الآن لنسبة الماشات . وترى الحكومة — وشاطرها البرلمان هذا الرّأي — أن اعتبارات الماشات أصبحت عبئاً مرفهاً للريانية وأن الرّيادة المطروحة في هذه الاعتبارات تستدعي المبادأة إلى علاجها بالمثل على استصصال أسبابها ، ولقد سبق أن اتفقد في هذا الصدد إجراءات موقفة لوقف تلك الزيادة وتنتظر الحكومة الآن في وضع نظام دائم لماشات يخفف من الميزانية عنها ويعلمن الموظفين على مستقبلهم ومستقبل ذريتهم ، ويمكن القول منذ الآن إن هذا النظام يقوم على ركبتين :

أولاً — تحسم الوظائف الفائقة إلى قسمين : قسم يكون لأربابه الحق في معاش أو مكافأة . وقسم لا يكون لأربابه هذا الحق .

ثانياً - إنشاء نظام يُلبي لغير ذوى الحق في الملائش والوظائف الموقتين بصفة عامة يقوم مقام نظام الملائش والمكافآت ويكون نصيب الحكومة في تكاليفه غير مبرهن لمزارتها .
وبنى تم بحث الحكومة في هذا الشأن تشرفت بمرض للمشروع على حضراتكم لاتخاذ قرار فيه ، ولا حاجة بنا إلى القول إنه لن يكون في ذلك مساس بالملائش الحالية .

لائحة التوظيف :

تشعر الحكومة بأن في نظام التوظيف عندنا قصفاً ، وأنه بجانب الزيادة لا يحقق مقتضيات الفصلية العامة ، ولا تظال إذا قلنا إن في إصلاحه إصلاحاً للأداة الحكومية كلها . ولذلك شرعت الحكومة تولى هذا الأمر عنايتها الشامة ، وهي تنظر الآن في وضع مشروع لائحة للتوظيف لإصلاح ما في النظام الحالي من نقص ، وليرجى أن يتم وضعه في القريب العاجل بحيث يمرض على حضراتكم في أقرب وقت مستطاع .

(٥) مشروع الميزانية والطلبات البرلمانية

قلت في مستهل بياي إتنا استرشداً بأراء البرلمان في وضع الميزانية ، ولقد تجرنا عند وضعها في هذا النطاق أن نرى ما استطعنا بما بلدنا من وعود وأن نجيب ما تفضلتم بإبدائه من رغبات ، والواقع أننا عند توزيع الزيادة التي درناها من تمية الإيرادات ووفرناها من ضغط المصروفات ، وهي تبلغ في مجملها - مع صرف النظر عن المبلغ المتأخوذ من مال التبرعات - نحو ١٣٥٠٠٠٠ ج . م ، عندما أخفنا في توزيع هذه الزيادة قد نظرنا إلى ما تقتضيه مصلحة البلاد مهتدين بهديكم سنائمين بأرائكم كما يتصح لحضراتكم من البيان التالي عن أهم تعميمات هذه الزيادة وقد سبقت الإشارة إلى أرقامها وهي :

٦٠٠٠٠٠ ج . م زدناها على اعتمادات الأعمال الجديفة للرى فصارت ٣٦٠٠٠٠٠ ج . م وذلك لتوسع في مشروعات الري والصرف ونحوه إلى الحياض والبنى بمطورات حديثة في مشروعات قناطر محمد علي وإسنا وأسيوط .

٣٧٨٠٠٠ ج . م زدناها على اعتمادات التعليم لمراجعة الصفقات القريبة على ضم مدارس مجالس المديرات إلى وزارة المعارف وعلى التوسع في نشر التعليم الإلزامي وعلى إنشاء فصول جديدة في شتى أنواع المدارس .

١٢١٠٠٠ ج . م زدناها على اعتمادات الصحة لتنفيذ طائفة من المشروعات التي أوصى بها البرلمان وأهمها إنشاء بعض مستشفيات مركزية وقروية وفروع العمد ومستشفى للسلب بالبحرية الجديدة بمسشفى الأمراض العقلية وبعض عيادات الأمراض الجلدية والزهريية وطب الأسنان وإلخام والأنكستوما ومستوصفين للأمراض الصدرية وبعض مراكز لرعاية الطفل . هذا إلى إنشاء قسم جديد لمكافحة الملاريا وأثر مراقبة الأغذية والألبان وثالث للأمراض الصدرية .

٥٥٠٠٠٠ ج . م زدناها في ميزانية البلديات منها ٧٠٠٠٠ ج . م لتجديد مدينتي الأقصر وأسوان تشجيعاً لحركة السياسة و ٣٥٠٠٠ ج . م أدرجت بصفة خاصة سنوية لمشروعات البحارى بالمدن .

٥٤٠٠٠ ج . م زيدت في ميزانيات الداخلية والبوليس وانفرد لتعزى الأمن العام تحقيقاً لرغبات البرلمان زيادة عدد قوات البوليس في المدن والأقاليم وتوسيع قسم الكونستبلات بمدرسة البوليس توسيماً جديداً بحيث يقبل ٣٠٠ طالب واستكمال مرتب ضباط البوليس حتى يبعد براسة قطع البوليس جميعاً إلى ضباط لا إلى صولات . وإنشاء مكتب لحماية الآداب وزينة موظفى إدارة الجوازات لمراقبة دخول الأجانب إلى القنطر وسفرهم منه .

جنيه

٢٧,٠٠٠ زيلت في ميزانية الطرق منها ٧,٠٠٠ ج. م في بند صيانة الطرق المشروع في تأمل جسد الترع والمصارف وصيانتها إجابة لرغبة البرلمان والباقي لتصحيات أخرى .

١٤,٠٠٠ زيلت في ميزانية الزراعة لإنشاء ٢٠ قرية للتدشين تحقيقاً لرغبة البرلمان .

هذه أهم تعديلات الزيادة . وهناك سواها تعديلات كثيرة مبثوثة في تصاعيف المشروع استعملتها فيها أراءكم وحاولنا بها إجابة رغباتكم وسترون عند البحث في التفاصيل أننا قد بلغنا من هذه الغاية شأواً بعيداً وإذا كانت قد بقيت مع هذا مضى رغبات لم تحقق فلنأمر بجمع ذلك إما لأخبارات خاصة بموازنة الميزانية في هذا الطرف البقي ، وإما لأن تلك الرغبات لا تزال على ما تستوجبه من دوس مستفيض .

==

(٥) حساب المساعدة

حضرات النواب المحترمين :

كنت أرجو أن أمرض اليوم على حضراتكم في هذه النظرة الشاملة لمركونا بيانا يمكن أن تلمسوا إليه عند تقديرات مشروعات المساعدة ولكن ظروفنا لا يد لنا فيها حالت حتى الآن دون تمكننا من وضع هذه التقديرات ولو على أساس تقريبي . يسعد أن هذا لا يمتنى من أن أدلى لحضراتكم في هذه المرحلة بما يقضى الإدلاء به من المعلومات في هذا الصدد .

تلمسون حضراتكم أن مشروعات المساعدة تنقسم إلى شطرين — شطر يرتبط بها ارتباطاً مباشراً ، ونفى مشروعات التكتل والطرق والسكك الحديدية ، وشرط يرتبط بها ارتباطاً غير مباشر ، وهـ مشروعات الدفاع الوطني ، ولأنها تدخل في الميزانية العامة .

فأما مشروعات التكتل فالتحفة البريطانية المصرية المكلفة بوضع تصميماها وتقديراتها لم تتكبد بعد ، وإنذ نفحن هنا أمام استعانة مادية زيو أن تزال في وقت قريب .

وأما مشروعات الطرق فقد وضمت لها تقديرات مبدئية تبلغ لأعمال القتين الأولى والثانية — أي الطرق المرتبطة بمسألة الجلاء إلى منطقة التال — نحو مليوني جنيه ، ولكن لاحظ أن هذه التقديرات تنطوي على عوامل وأخبارات يصح أن تكون على مناقشة بين جهات الاختصاص بما يرضى أن يؤدي إلى تخفيض ذى شأن في التقدير ولا تزال هذه البحوث دائرة .

وأما مشروعات السكك الحديدية فتكاليفها الإجمالية مقفلة بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ج. م .

وأما مشروعات الدفاع الوطني فقد تبين بعد استشارة ذوي الخبرة أنه يستمر لأسباب شتى وضع تقديرات تفصيلية هذا الآن . بيد أن تكاليفها الإجمالية تقدر بمديتيا يبلغ ستة ملايين من الجنيئات توقع على بضع سنوات ولما كان بعض الأعمال ذات صفة مستجيبة ولا بد من الشروع فيه منذ ابتداء السنة المالية المقبلة فقد وضعت له تقديرات مبدئية بلغت في مجملها ١,١٠٠,٠٠٠ ج. م أدرج منها في المشروع المنوع على حضراتكم ٣٥٠,٠٠٠ ج. م وأدرج الباقي في تعديل لهذا المشروع يعرض على حضراتكم عما قريب .

من هذا العرض السريع يتبين لحضراتكم وبه الاستعانة الآن في تقديم تخديرات يمكن الاطمنان اليها من مشروعات المعاهدة ، على أننا إذ نكون الجهد في استيعاب المعلومات وإعداد البيانات التي تمكننا من وضع هذه التخديرات ، ويحسب أننا لن نضبط بشيء من هذه المشروعات إلا بعد عرض تخديراته عليكم لإقرارها وتقرير الاحتياجات اللازمة لها .

أما خطتنا في تمويل هذه المشروعات فهي ، كما سترون ، الاعتماد مؤقتاً على فائض الاحتياطي العام - وأقول فائض الاحتياطي وأخني به ما يبين منه بعد استبعاد الاحتياطي المحبوس واحتياطي الطوارئ وما يقر الرأي على أخذه للاستثمار في المشروعات غير المادية ، وعلى من البيان أن هذه المشروعات ستظل - كما وافقتم حضراتكم - قائمة في حساب خاص لا يختلط بالميزانية العادية .

أما مشروعات الدفاع الوطني فقد أدمجت في الميزانية العادية وقد تمكنا من تمويلها في المشروع المعروض على حضراتكم من مال التبرعات وخطتنا في تمويلها بعد استنفاد هذا المال أن نحاذلها من موارد الميزانية العادية بعد تمزيقها بما نصل على استيعابه من الموارد الجديدة .

القسم الثاني

الحالة الاقتصادية

(١) الحالة الاقتصادية الدولية

كان من أظهر أمراض الأزمة المالية التي اجتاحت العالم منذ سنة ١٩٣٠ شدة الحساسية التي سادت الأمور والمواثر المالية إذ كانت أقل الحوادث شأنًا بل مجرد الإذاعات تحدث فيها من الاضطراب والذعر ما لم تكن تحدثه جلائل الأمور في أوقات الرخاء ولا ريب أن ذلك إنما يرجع إلى قلة الثقة وهدان الطمأنينة ، وهما من أهم أركان النظام الاقتصادي .

لهذا فمن دواعي التفاؤل وبراحت الأمل في عودة الأمور إلى مجراها الطبيعي أن يظل الانتعاش الاقتصادي الذي ظهرت بوادره في النصف الأخير من سنة ١٩٣٣ سرًا يضطئ ثابته بالزخم مما استازبه العام الأخير من تكرار تبدل الجو السياسي وسدوت الفلاقل والاضطرابات في أنحاء مختلفة من العالم . يؤدي ذلك ما هو مشاهد من استمرار التحسن في الأسعار وازدياد في الإنتاج وما تبعها من نقص في البطالة كما يتضح من الأرقام القياسية الآتية لمسوى الأسعار والإنتاج الصناعي في بعض البلاد الكبرى .

١ - أسعار الجملة (١٩٢٩ لسنة ١٠٠)

	السنوات					
	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
بريطانيا العظمى	٧٩	٧٤	٧١	٦٨	٦٨	٧٠
الولايات المتحدة	٨٥	٨٤	٧٤	٦٩	٦٨	٧٣
ألمانيا	٧٦	٧٤	٧٣	٦٨	٧٠	٨١
فرنسا	٧٣ ^(١)	٥٤	٦٠	٦٤	٦٨	٨٠

(١) متوسط السنة القيد الأربعة .

(٢) الإنتاج الصناعي (١٠٠ لسنة ١٩٢٩)

السنوات	البلد					
	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣٠
بريطانيا العظمى ^(١)	١٢١	١١٣	١٠٦	٩٥	٩٠	١٠٠
الولايات المتحدة	٩٢	٧٦	٦٦	٦٤	٥٤	٨١
ألمانيا	١١٠	٩٤	٨٠	٦١	٥٣	٨٦
فرنسا	٧٠	٦٨	٧١	٧٧	٦٩	١٠١

ومع أن هذا الانتعاش يبدو عاما ولكنه لم يكن نتيجة عمل مشترك بين الدول بل إنه يرجع في معظم الأحوال إلى سياسة التوسع في الأعمال العامة التي انتهجها بعض البلاد أو إلى الإجراءات والتدابير الداخلية التي اتخذها البعض الآخر وهذا ما يفسر طرقة تقدم حركة التجارة العالمية بالمتفجرة إلى الزيادة في الإنتاج ولكن يجب ألا يغرب عن البال ما تعانيه التجارة العالمية من جراء ما أقيم في سبيلها من مختلف المراقيل مثل قيود الحصص وإختناقات المقاصد وصعوبات الدفع . ولها على المتوسطات الشهرية للتجارة الخارجية لبعض البلاد الكبرى :

السنوات						
١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١	١٩٣٠
مليون جنيه إنجليزي						
بريطانيا العظمى	٩٣	٨٠	٦٦	٥٤	٥٢	٥٧
الولايات المتحدة	٦١	٤٨	٣٣	٣٠	٣١	٣٥
مليون دولار						
الولايات المتحدة	٣٦٢	٣٦٠	١٧٤	١١٠	١١٩	١٣٦
الولايات المتحدة	٤٣٠	٣١٥	١٩٨	١٣١	١٣٧	١٧٥
مليون مارك						
ألمانيا	١١٢٠	٨٦٦	٥٦١	٣٨٩	٣٥٠	٣٧١
ألمانيا	١٠٥٥	٩٤٤	٧٦٧	٤٧٣	٤٠٦	٣٤٧
مليون فرنك						
فرنسا	٤١٨٠	٤٣٨٠	٣٥٣٠	٣٤٨٠	٣٣٧٠	١٩٢٠
فرنسا	٤١٨٠	٣٥٧٠	٣٥٤٠	١٦٤٠	١٥٤٠	١٤٩٠

(١) ١٠٠ لسنة ١٩٣٠

(٢) عن هيئة الأشهر الأولى .

(٣) عن السنة من يوليو إلى يونيو .

يبد أنه يجب ألا تتفعل الإشارة إلى عامل جديد كانت له أثر عكس في ما ظهر من التحسن في المهد الأخير وهو أن معظم البلاد عمد إلى التوسع كثيرا في التسليح وقد بقيت هذه الخطة ثابتا من الرأي العام في تلك البلاد نظرا لظروف السياسة التي تسود العالم الآن وإلى ما أحيطت به تلك الخطة من الدعاية بأب من وسائل الإغش الاقتصادي ومكافحة البطالة . وفي الحقيقة قد ترتب على تنفيذ هذه الخطة شيء من الانتعاش الذي فاقس جمل العمل لمند كبير من الماطلين وارتفعت أسعار كثير من الأصناف وبخاصة الحديد والصلب وغيرها من المواد وازدادت حركة الإنتاج الصناعي ولا سيما في مصانع الأسلحة والذخائر . غير أنه من المشكوك فيه أن تؤدي مثل هذه السياسة التي لم تراخ فيها القواعد الاقتصادية الصحيحة المجرى إلى استمرار الانتعاش الاقتصادي واستمرارية ارتفاعه، والمستقبل كميل بإظهار ذلك . من الحكمة إذن ألا نحالي في تقدير مدى الانتعاش الذي يبدو الآن في بعض البلاد فني عليه الآمال الكبيرة ولكن في نفس الوقت ليس هناك ما يدعو إلى التشاؤم إذ لا تزال الفرصة سانحة لتدخل بال تدابير الاقتصادية الصحيحة التي تقوم على أساس وطيء من تعاون والتمتع المتبادلة بين الدول وليس بعيدا أن تترك الأوامر بما تلاقيه من الصعوبات الاقتصادية أن تلجأ كل احدى في أن تتأزرو في السعي إلى الفرض المنشود ، وهو انتعاش الأحوال الاقتصادية ونهاية البشر .



كان من أهم الحوادث التي وقعت في خلال سنة ١٩٣٦ انهيار ثالة الذهب (وهو الاصطلاح الذي أطلق على مجموعة البلاد التي كانت تحافظ على قيمة عملتها الذهبية وعلى رأسها فرنسا وسويسرا وهولندا والاتحاد السوفياتي للاتحاد السوفياتي الذي عقد على إثر ذلك بين فرنسا وبريطانيا العظمى والولايات المتحدة .

وقد جذبت البلاد التي خرجت على قاعدة الذهب أو التي خفضت قيمة عملتها بعض القوة إلى عدم رخص تقديمها على زيادة صادراتها فزاد فيها الإنتاج والاستهلاك ونفقت البطالة وتسمت حركة تجارتها المالية . وبأجبة تدليل ذلك الاحتفاظ بقيمة عملتها الذهبية وظلت تتأني متابع هذه السياسة، ففي فرنسا اشتدت أزمة مبالغة النقد في سنة من أبريل إلى سبتمبر سنة ١٩٣٦ وكان الفرق في خلال ذلك عرضة من أن إلى نحو طميطات جماعة المضاربين بموليين فكانت الثقة به تضعف كثيرا في بعض الأوقات . وعلاوة على ذلك فإن الذهب المحفوظ به في خزائن شنت فرنسا والذي كان يبلغ في أول ذلك العام نحو ٦٦,٢٧٠ مليون فرنك (في مقابل ٨٢,٠٣٠ مليون فرنك في أول سنة ١٩٣٤) أخذ ينقص شيئا شيئا حتى وصل في سبتمبر سنة ١٩٣٦ إلى ٤٧,١٠٠ مليون فرنك وأصبحت دواول تمسك بمقايير عظيمة إلى الخارج . فلما استعمل الأمر وأصبح الاقتصاد الأهل في فرنسا مهتدا بالخروج و بهد الفرق يقوى على الاستقرار في مساومة الضغط اضطرت الحكومة الفرنسية إلى التسم بضرورة خفض الفرق وأعصمت وزن الفرنك الذهب من ٦,٥٥ مليجرام إلى ما بين ٤٩ و ٤٣ مليجرام في سنة ١٩٣٠ . فخرج . و قد ازداد لم يقدم طويلا تينجها في ذلك هولندا وسويسرا . ثم غصبت إيطاليا بمحتب بسبة ٤١ . و غصبت تشيكوسلوفا كيا قيمة عملتها من جديد بسبة تتراوح بين ١١ و ١٦ ٪ .

وكانت قد حصلت مقروضات بين فرنسا من جهة و بين كل من بريطانيا العظمى والولايات المتحدة من جهة الأخرى قبل تخفيض قيمة الفرق فلم يمان التخفيض إلا بعد أن وعدت حكومتا هينين المذكورتين فرنسا بمساعدة . وقد أريد بذلك منع حدوث اضطرابات شديدة في أسعار المبادلة ولم يحض على ذلك زمن طويل حتى تم الاتفاق بين

البلدان الثلاثة على أن تسمح الولايات المتحدة بإعطاء الذهب بسعر الدولار الرسمي لأي بلد لا يقيم المقايضات في سبيل تصديره إليها وودعت فرنسا وبريطانيا النظامي يتبادل هذه الممارسة . ومن الواضح أنه لم يكن هناك د من عقد مثل هذا الاتفاق لإسكان استقرار المثل بالاتفاق السابق الخاص بمنع تخفيض سعر المبادلة بواسطة أموال الموازنة .

وليس هناك شك في أن انهيار خطة الذهب عاد بالقائمة على البلاد التي كانت مقيدة بسياسة المحافظة على قيمة عملتها الذهبية فقد ظهرت فوراً وادار الانتعاش في فرنسا وهولندا وسويسرا . وزاد الإنتاج الصناعي في فرنسا باطراد في شهري أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٣٦ كما أن عدد الماطلين بلغ في أكتوبر سنة ١٩٣٦ : ٤١٠,٧٨٥ ماطلاً بعد أن كان ٤٣٩,٧٨٢ في أكتوبر سنة ١٩٣٥

أما عن تأثير هذا الحادث في البلاد الأخرى فمن المتوقع أن يلحقها بعض الضرر من جراء المنافسة الجليدة التي ستفاجها بسبب تخفيض عملة بلاد كلة الذهب ولكن الأمل كبير في أن يكون للانتعاش الذي سيحل بها أثره في تويض هذا الضرر .

وفيما يخص مصر لم يكن لتخفيض قيمة الفرنك أثر يذكر إلا أنها ينحصر بأسعار بعض الأوراق المالية المصرية المتعامل بها في البورصات الفرنسية إذ ترتب على تخفيض قيمة الفرنك زيادة سعرها بالفرنك الجديد مما حدا ببعض مالكيها من الفرنسيين إلى بيعها للاستفادة من فرق السعرين فلما كثر المروض منها للبيع انخفضت أسعارها قليلاً ولكن هذه الحالة لم تستمر إلا وقتاً قصيراً ثم عادت الأسعار إلى مستواها السابق .

(ب) الحالة الاقتصادية في مصر

عما هو جدير بالملاحظة أن الانتعاش الاقتصادي الذي بدأ في العالم أجمعاً كان أظهر أثراً في البلاد الصناعية منه في البلاد الزراعية ولما كانت مصر بالزعم مما أدركته صناعتها المحلية من التقدم العظيم لا تزال تمتد من البلاد الزراعية إذ أن الزراعة هي أهم موارد الثروة فيها فقد كان من المنتظر أن يكون لانتعاش الاقتصاد فيها أثراً سريعاً في البلدان الصناعية . ولاشك أن الحالة الاقتصادية في مصر قد تحسنت كثيراً عما كانت عليه في سنتي ١٩٣٢ و ١٩٣٣ ولكنها لم تستمر كل ما فقدته من جراء الأزمة .

فقد بدت الحالة الاقتصادية الداخلية في مصر تتحسن في أول سنة ١٩٣٣ واستقرت على ذلك طول سنة ١٩٣٤ وزاد هذا التحسن في سنة ١٩٣٥ زيادة لم تكن في الحسبان لأسباب خارجية أهمها انخفاض ووقوع حرب أوروبية وما تبع ذلك من كثرة الطلب على المواد الأولية وازديت ثبات الحاصلات في الأسواق المحلية كما زادت الصادرات كية وقيمة ، فلما زالت أسباب هذا الانخفاض الطارئ حدث في سنة ١٩٣٦ رد الفعل الذي كان متوقعا ولكنه لحسن الحظ لم يكن قوياً . وقد ساعد على تخفيف أثره احتفاظ أسعار القطن بالمستوى المرتفع نسبياً الذي يلبته في أول سنة ١٩٣٥

فإن الحالة عادت أخيراً لتحسن تحسناً كبيراً وبدأ الانتعاش يظهر جلياً في سوق القطن وفي سوق الحاصلات الثقوية ، في أثر التطورات الدولية وما اتخذته الحكومة المصرية من وسائل فعالة لمعالجة الأسعار مما سيشير إليه فيما بعد .

وقد أرفقت هذا البيان بجدول تفصيلي تتضمن الأرقام التيسرية لأسعار الجلة والقطاعي ونفقات الميشوربتاويل البنكوت ، وبماين تحوي أحدها خاص بمدد العمليات التي تمت في السنوات الخمس الأخيرة ببقى التصفية بالقاهرة والإسكندرية وقبينا ، والآخري مجموع ودائع بعض البنوك وصناديق التوفير .

وإذا رجعنا إلى متوسط التداول من البنكوت في سنة ١٩٣٦ نجد أنه قد زاد عليه في سنة ١٩٣٥ نحو ١٦٥٠,٠٠٠ ج.م. وذلك بالرغم من الطراد الزيادة في استعمال الشيكات كما يبين من الأرقام الخاصة بعمليات التصفية . وترجع الزيادة في التداول إلى وفرة محصول القطن في عام ١٩٣٦ وتحسن أسعاره بالمقارنة إلى ما كانت عليه في العام الماضي، وذلك مع أن الأرقام القياسية لأسعار الجلة قد انخفضت قليلا ، وبإصلاح أيضا أن مقدار ودايع البنوك وصناديق التوفير مستمرة في الزيادة فقد بلغت الزيادة في صناديق التوفير عن سنة ١٩٣٥ مبلغ ٣,٠٢٤,١٦٦ ج.م. وبلغت ودايع البنوك في أتم سنة ١٩٣٦ : ٢٦,٠٩١,٠٦٢ ج.م. يقابلها في سنة ١٩٣٥ : ٢٥,٣٩٣,٥٧٧ ج.م. - وفي ذلك كله دلائل تشير بأن حركة الائتمانش الاقتصادي في مصر سارت بثبات يمشي على الارتياح ويدعو إلى التفاؤل. ونعني ذلك ، فقد أرفقت هذا بيانا بالأوراق المالية التي تملكها الحكومة يبين منه أمت قبينا قد ردت على نحن شرائنا بنحو ٤,٨٦١,٣٣٣ ج.م. ، من ذلك مبلغ ٣,٨٢٤,٣٥٠ ج.م. في سندات الدين المصري فقط ، فقد كان نحن شرائنا ٣,٣٣٣,٣٣٣ ج.م. فزاد نحن في أتم سنة ١٩٣٦ إلى ٨٣,١٦٠,١٦٠ ج.م. مما يدل على حالة الائتمانش العام وتعود الثقة في مالية البلاد .

(ج) سوق القطن خلال عام ١٩٣٦

كانت سوق القطن خلال عام ١٩٣٦ أوفر حظا منها في عام ١٩٣٥ إذ زادت أسعاره إجمالا حتى بلغ متوسط سعره السنوي ١١,٨٦ رايالا للأمريكي و ١٧,١٤ رايالا لفسكالديس و ١٣,٦١ رايالا للأنتوني مقابل ١١,٠٩ و ١٥,٤٨ و ١٣,٣٧ رايالا على التوالي .

وقد أرفقتا هذا البيان بجدولاً بالمتوسط الشهري لأسعار القطن (بضاعة حاضرة) خلال سنتي ١٩٣٥ و ١٩٣٦ .

وما بلغت الطر أن القطن السكندرسي كان أكثر الأفضاء ربحا فزاد متوسط سعره السنوي ١,٦٦ ص. عن نظيره عام ١٩٣٥ الأمر الذي جعل متوسط علاوة السنوي بالنسبة للأمريكي تبلغ ٤,٤٪. بعد أن كانت ٣,٣٪ . و الماضي ، أما الأنتوني فقد لازم السوق الأمريكية في تقلباته ولم يتجاوز انصعود في علاوة عن الأمريكي أكثر من ١,٠٪ .

وإذا عدنا إلى استعراض حالة الأسواق خلال عام ١٩٣٦ نجد أنه بعد أن خفت وطأة تخلف الذي ساروها من جراء الحرب الإيطالية الحبشية والذي كان من نتيجته أن ارتفعت الأسعار ارتفاعا كبيرا في نهاية عام ١٩٣٥ عاد الأسواق قلق جديد من جراء سياسة الحكومة الأمريكية بإزاء أمور ثلاثة : أولا ، تحديد مساحة الأراضي التي تزرع قطن . وثانيا ، التصرف في الأقطان اليابانية تحت يدها وأغلبها لضمان قرض الائتي عشر ستمتا . وثالثا ، تخصيص البترول لتخفيض سعره بالنسبة إلى الذهب .

هذه العوامل الرئيسية التي شغلت بال المشتغلين بشارة القطن في الشطر الأول من عام سنة ١٩٣٦ كانت ترجع بالأسعار المنخفضة إلى حد كبير لولا الشعور العام بتحسن الحالة الاقتصادية العالمية مما تشهد به زيادة الاستهلاك العالمي للقطن وبتأنيء مركزه الإحصائي كما يدل على ذلك البيان التالي :

الاستهلاك العالمى من القطن (بآلاف قبالات)

النوع	موسم ١٩٣٣-١٩٣٤	موسم ١٩٣٤-١٩٣٥	موسم ١٩٣٥-١٩٣٦	النسبة المئوية للزيادة أو النقص ب بالنسبة إلى أ ج بالنسبة إلى ب
الأمريكي	١١٨٤٣	١٠٣٩٨	١١٨١٥	١٢,٧- %
الهندي	٤٤٣٤	٥٤١٤	٥٣٩٣	٢٢,١+ %
المصري	٨٨٥	٩٩٠	٩٨٠	١١,٩+ %
أنواع أخرى	٥٥٥٣	٦٨٣٨	٧١٨٧	٢٣,٩+ %
الجملة	٢٢٧١٤	٢٣٦٣٠	٢٥٣٧٥	٧,٤+ %

ما عدا المستهلك في كل من ألمانيا وإيطاليا

ومما ساعد على التغلب على السوائل القروية ودعم الأسعار إلى الصعود زيادة الاستهلاك العالمى من القطن الذى بلغ ٢٥,٣٧٥,٠٠٠ باقة في موسم ١٩٣٥-١٩٣٦ والذي فاق ما كان عليه قبل سنى الأزمة الاقتصادية العالمية. وكذلك فلة المروض من الاقطان المرغوب فيها حتى قيل ان المنازل قد لا تجد كفايتها من تلك الاقطان بعد منتصف شهر يولييه .

ويلاحظ أخيرا أن صادرات القطن المصرى خلال موسم ١٩٣٥-١٩٣٦ قد هفت بنطيتها في الموسم السابق فزادت من ٧,٨٥٦,٤٣٦ قطنارا إلى ٨,٠٨٣,٠١٦ قطنارا مما يدل على أن القطن المصرى يسير إلى المراكز الصناعية سيرا حثيثا .

وقد كسب لنشاط الطلب على القطن مصرى أثره الفيدل في تحسيس مراكز الإحصائى من جميع الوجوه رغم زيادة محصوله سنة ١٩٣٥ بما يقرب من مليون قطنارا حتى إنه عند بداية موسم ١٩٣٦-١٩٣٧ لم يكن لدينا من الخزون أكثر من ٤٨٨,٨٨٨ قطنارا كما أن الخزون منه لدى المنازل قد نقص من ٣٥٨,٠٠٠ إلى ٢١٥,٠٠٠ باقة .

وبلطين في القسم الثالث من بياننا السياسة التي اختطتها الوزارة الحالية في سوق القطن المصرى وما كان لها من أثر فعال في ارتفاع الأسعار .

(د) الميزان التجارى بين مصر والبلدان الأجنبية

كانت نتيجة الميزان التجارى لمصلحة مصر هذا العام أيضا ، فقد زادت الصادرات على الواردات بما يزيد على ٤,٣٨٧,٠٠٠ ج . م مقابل ٤,٣٥٧,٠٠٠ ج . م في العام الماضى و ٣,٣٧٧,٠٠٠ ج . م في العام الذى قبله .

أما نتيجته مبادلاتنا التجارية فكانت في صالح مصر مع البلدان الأجنبية الآتية :

زيادة الصادرات على الواردات سنة ١٩٣٥	زيادة الصادرات على الواردات سنة ١٩٣٦	البلد
٥,٢٩٩,٠٠٠	٥,٠١٥,٠٠٠	بريطانيا العظمى
٢,٠٩٥,٠٠٠	١,٦٧٤,٠٠٠	فرنسا
١,٥٠١,٠٠٠	٦٠٩,٠٠٠	ألمانيا
٦٩٢,٠٠٠	٣٦٦,٠٠٠	اليابان
١,١٢٢,٠٠٠	٤٠٦,٠٠٠	الهند
٦٩٤,٠٠٠	٥٩١,٠٠٠	سويسرا
٥٨٥,٠٠٠	٥٨٢,٠٠٠	تشيكوسلوفاكيا
٤٤٤,٠٠٠	٤٧٨,٠٠٠	فلسطين
٤٠٤,٠٠٠	٣٧٥,٠٠٠	بولندا ودرزج
١٢٩,٠٠٠	١٩٥,٠٠٠	الصين
١٠٨,٠٠٠	٥٨,٠٠٠	البرتغال

ويرجع الفص البادى في نتيجة الميزان التجارى مع بريطانيا لعظمى بالمقارنة بالعالم الماصى إلى الكف عن تصدير سبائك ذهبية بين عام ١٩٣٦ مع أن ما صدر منها بلغ في عام ١٩٣٥ قد بلغت قيمته ١,٢٢٨,٠٠٠ ج.م. ويلاحظ أيضا أن التوراة الأخرى في أساليب قد كثرت في مقدمات الترتيبية إلا أنه بالرغم من ذلك لا يزال الميزان التجارى في صالح هذا القطر .

ولأول مرة منذ سنوات عديدة أصبح الميزان التجارى مع اليابان في صالح مصر .
أما البلاد التي رجحت كفة ميزانها التجارى مع مصر فهي :

زيادة الصادرات على الواردات سنة ١٩٣٥	زيادة الصادرات على الواردات سنة ١٩٣٦	البلد
٥١٤,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠	إيطاليا
٧٠,٠٠٠	١,١٩٠,٠٠٠	ألمانيا
١,١٥٨,٠٠٠	١,٢٣١,٠٠٠	بلجيكا ولوكسمبورج
٧٦٤,٠٠٠	٨٨٨,٠٠٠	تشيلي
٧٤٣,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	الاتحاد السوفيتى
٦٥٨,٠٠٠	٥٠٧,٠٠٠	الدومينيكا
٦٢٥,٠٠٠	٢٩٧,٠٠٠	رومانيا
٥٩٤,٠٠٠	٥٩٤,٠٠٠	إيران
٤٠٧,٠٠٠	٥٧١,٠٠٠	جزائر الهند الشرقية
٣٥٩,٠٠٠	١٧٩,٠٠٠	أستراليا
٢٨١,٠٠٠	١٦٨,٠٠٠	هولندا
٢٧٠,٠٠٠	٢٤٥,٠٠٠	فنلندا
٢٣٧,٠٠٠	١٢٧,٠٠٠	تركيا
١٥٩,٠٠٠	٦٦,٠٠٠	اليونان
١٤٤,٠٠٠	١١٧,٠٠٠	سلان
١٣٧,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	بنغلاديش
٧٦,٠٠٠	٩٦,٠٠٠	قبرص
٣٠١,٠٠٠	٣٢٩,٠٠٠	الولايات المتحدة

يلاحظ أن الميزان التجاري مع إيطاليا أصبح في غير صالح مصر بعد أن كان في صالحها في العام الماضي ويرجع ذلك إلى القيود المفروضة فيما على التجارة الخارجية وعلى خروج العملة .

ومما يسترعى النظر أيضا حالة الميزان التجاري مع ألمانيا فبعد أن كان في صالح مصر في سنة ١٩٣٤ بمقدار ٧١٤,٠٠٠ ج. م أصبح في صالح ألمانيا بما يقرب من ١,٢٠٠,٠٠٠ ج. م ولو استمر الحال على ذلك ستضطر الحكومة إلى النظر في اتخاذ إجراءات يكون من شأنها تصحيح هذه الحالة لاسيما وأن هذه الحالة ترجع إلى الإجراءات التي وضعتها الحكومة الألمانية .

وكانت نتيجة الاتفاقيات التجارية الذي عقد مع الحكومة الرومانية في صالح هذا القطر إذ قد أسكن بذلك زيادة الصادرات بما يقرب من ٢٧٠,٠٠٠ ج. م .

ولا تزال البلاد تستورد كميات كبيرة من الأخشاب والسكر والزيوت من الاتحاد السوفيتي في حين أنه لا يستورد شيئا من هذا القطر وكذلك الحال مع البرازيل وشيلي فقد استورد من الأولى ما قيمته ١٤,٠٠٠ ج. م من البن ومن الثانية ما قيمته مليون جنيه من البن ومع ذلك لم يستورد شيئا من مصر . ولكن يلاحظ فيما يختص بالبرازيل أنها بلاد زراعية تنتج نفس المحصولات التي تنتجها مصر . أما شيلي فإن أهم صادراتها ترات الصوفا الطيبي الذي يحتاج إليه مصر ولكن بعد المسافة بينها وبين مصر يحول دون إمكان منافسة المنتجات المصرية لمشتريات البلاد الزراعية الغريبة منها .

ومن بواعث الارتياح أنه قد هبط الوارد من الأقمشة الحريرية بنوعها (الطبيعي والصناعي) وذلك لانتشار الصناعة المحلية في الجزائر ، وكذلك ما يدعو إلى الارتياح أن النقص الذي طرأ على الوارد من الأقمشة القطنية تقايله زيادة عظيمة في الإنتاج المحلي ، فقد بلغت كميات الأقطان انحام التي استهلكها الشركات المحلية في سنة ١٩٣٦ ٤٣٣,٠٠٠ قنطار ، وكانت في سنة ١٩٣٥ ٣١٦,٠٠٠ قنطار بينما كانت في سنة ١٩٣٠ : ٢٢٠,٠٠٠ قنطار فقط . وقد أرفقنا بهذا البيان جداول غنيفة عن تجارتنا الخارجية وبيان الأصناف الواردة إلى مصر والصادرة منها .

القسم الثالث

السياسة المالية للحكومة

حضرات التواب المحترمين :

نأتي الآن إلى القسم الثالث ، ولعله الأول في الأهمية وهو السياسة المالية للحكومة ، ولقد تبين حضرتمكم من التمهيد لهذا الخطاب ومما عرض في سياق حديثنا عن القسمين الأول والثاني أن هذه الوزارة تتولى في نشاطها المالي ، كما تتولى في النواحي الأخرى من نشاطها — سياسة محددة ، تعمل على تحقيقها ، والسعي في طريقها ، ضمن ما يسمته لنفسها من حدود ، ولكن في غير ما يوجد .

تلك ولا ريب هي الخطوة الأولى في كل عمل نظامي ، وبخاصة في كل عمل اقتصادي ، إلا أنه لا بد أن نخطو خطوة أخرى فسياسة ما ، فلا يتكفى من العمل مجرد العمل ، ولا مجرد التخطيط ، بل يجب أن يكون للتخطيط

قواعد وحدود ، دون تواكل أو استئثار... يأتي به البند ، حتى إذا ما جاء البند بتطويعه ، تكون قد ساهمت فيها ، أو في القليل قد أخذت المدة لتلاقيها .

وإذا كان السير على سياسة معينة لازماً لكل نظام حكومي ، فهو أزم للنظام الدستوري حيث الأمر شوري ، ولا شك أن الشورى لا تنظم ، بل إن الرقابة البرلمانية نفسها تعتمد ، إن لم يكن العمل الحكومي قواعد عامة ، أو اتجاه عام ، أو سياسة عامة ، تكون محل تأييد ، أو تحييد ، أو تخفيف .

بقيت الخطوة التالية ، وهي أنه ما دام للحكومة سياسة ، فيجب أن تكون سياسة سالحة ، والأمير في ذلك مقرونك لتقدير البرلمان ، فهو باعتباره ممثلاً لجمهور الأمة صاحب القول الفصل فيما يصلح أو لا يصلح .

وفيما يلي بيان مفصل ، ولكنه مجرد ، لسياسة الحكومة المالية في شتى فروع النشاط الاقتصادي :

الباب الأول

استنباط موارد الإيراد

تلك قطعة الارتكاز ، وأرجو ألا يقول قائل إنها قطعة العطر... في برنامجنا المالي .

لقد يتيم مما تقدم أن علينا أن نواجه زيادة في الميزانية بتقدّر بملايين من الجنيهات سنوياً بمبوض بالأعباء غير العادية للاستقلال ، إلى جانب الأعباء العادية للإصلاح .

ولئن لم يكن مسؤولاً لنا في الآونة الحاضرة أن نحصر هذه الملايين أو تقديرها تقديرًا دقيقاً ، إلا أننا إذا أخذنا بالتقديرات الأولى لتكاليف الدفاع الوطني وهي حوالى ستة ملايين من الجنيهات في ظرف أربع أو خمس سنوات ، وإذا أحسننا لمشروع مساقط أسوان حوالى سبعة ملايين من الجنيهات ، وتقريظاً على أبعد القروض أن الحكومة ستقوم بتفقاتها جميعاً — وسيأتي الكلام فيما بعد عن هذا المشروع ورأى الحكومة في ضرورة تنفيذها في أقرب وقت مستطاع — ثم إذا قلنا للطرق والتكاليف لتنفيذ تلمهدة حوالى مليون جنيه سنوياً (في حدود المدة المنصوص عليها في المعاهدة) ، لكان علينا أن نواجه زيادة في الميزانية يصح تقديرها من ثلاثة إلى أربعة ملايين من الجنيهات سنوياً ، وهذا مع الاحتفاظ بكل الحقوق — كما يحتاط إخواننا المحامون — في تضخيم أو تخفيض هذه التقدير... .

مسألة المسائل هذه التي نواجهها الحكومة المصرية لأول مرة في العهد الحديث ، ولكنها مع ذلكها وصورتها ، ليست فوق متناول الحل .

والى حضراتكم ما نراه من وسائل استنباط الإيراد ما يكفل موازنة هذه الأعباء الثقيلة ، من غير أن يتفاقم الصبب الضليل إلى المدى المرهق للخرافة ، أو المولود .

والوسائل التي زلما كتملة بتحقيق هذه الأغراض ، والتي ننتزم تحقيقها إذا ما دلت منكم القبول والتأييد ، هي كما يأتي :

(١) فرض بعض الضرائب والرسوم الجمركية في حدود الاحتذاء وبقدر الحاجة .

(٢) التصرف بالبيع في كثر من الأملاك الأميرية التي تعتبر " ملكاً مباحاً " .

(٣) تطبيق نظام اليانصيب الحكومي في مصر .

(واجباً) حلول الحكومة على بعض شركات الائتياز التي انتهى امتيازها .

(حاسماً) الاستمانة بقدر الحاجة بالمال غير المعبوس من الاحتياطى .

وإلى حضراتكم التفصيل في هذه المسائل الخمسة :

١ - الضرائب والرسوم

لا أرى في حاجة إلى الإفاضة فيما تمانيه البلاد وميزانياتها من عيوب ملموسة في نظام الضرائب ، فقد أصبح كل قول في هذا الصدد مقروفاً منه ، وسامناً به من أصفافنا الأجيال أنفسهم الذين يرون مما أنت نظام الائتيازات في مصر كأنه في سبيل تحقيق سرورية الميزانية والمساواة بين الممولين وفرض الضرائب التي كثيراً ما اقتضاها تقدم البلاد والتطور الاقتصادي فيها .

وقد أشرف في خطاب الميزانية عن العام الماضي إلى أنه يجب أن يكون لنا ضرائب ثابتة مباشرة إلى جانب الضرائب المتغيرة . لتكون هي الخدمة الحقيقية لميزانية الدولة ، فلا يكون جل اعتماد الدولة كما هو الواقع الآن على الضرائب غير المباشرة التي لا سلطان لها على وعلى التقلبات العالمية التي تؤثر فيها ، ومن جهة أخرى فإن الواجب أن يراعى في كل ضريبة جديدة الشروط التي أشرف إليها في خطابي الحالى والتي تنحصر في كدات قليلة ، هي : الضرورة والاعتدال ، والمساواة ، بحيث تصبح الميزانية صورة صادقة لحاجات البلاد اتنامية وتطورها السياسى والاجتماعى .

يا حضرات التواب المحترمين :

إننا كان إطلاق يد مصر في فرض الضرائب على سكان مصر أجمعين أمراً مرغوباً فيه من الناحية الاقتصادية العامة فقد أصبح أمراً ضرورياً لا مفر منه بعد التطورات الخاصة التي ترتبت على المعاهدة ، ولكن إلى أى مدى نحن في حاجة إلى ضرائب جديدة ، وما هي أنواعها ومقاديرها ووسائلها ؟ ...

لقد أشار خطاب العرش إلى نية الحكومة في فرض ضريبتى الدفعة والبايتا باعتبار أنهما وسيلتان لمساعدة الحكومة على مواجهة الأعباء الجديدة .

والحكومة ما تزال عندئذ هذه ، ولقد انتهزت وزارة المالية الفرصة السانحة قبل عقد مؤتمر الائتيازات لإعادة النظر في مشروعى ضريبتين "ند كورنتين" ، فحينئذ أنت هالك ملاحظات عملية على المشروعين تصحى الدراسة والصحى ، ولذلك رأينا أن نستعرض آراء البيوت التجارية والمالية وأصحاب الأعمال من الأجانب والمصريين ، وعلينا أن هؤلاء جميعاً أن يفضلوا بإرسال ما بين لهم من ملاحظات على مشروعى هاتين الضريبتين ، لكي تكون محل نظر ودراسة من استكمال لكل قصص ، واجتباباً لكل ماخذ ، وتحليلاً بقدر المستطاع لما قد يوجه إليهما عند التطبيق من اعتراضات أو شكائات .

والذي يهين أن أعود فأذكره لأصدقائنا الأجانب ولوطنينا مما أن الحكومة ستراعى في فرض هاتين الضريبتين (أولاً) الساتية بدراسة كل للملاحظات التي ترد إليهما من مختلف الميئات ، (ثانياً) توصى منى الاعتدال في مقدار الضريبة ، (ثالثاً) تجنب تعقيد فيها بحيث لا يؤدي إلى تعطيل الأعمال التجارية أو في أى ناحية من نواحي النشاط الاقتصادي . (رابعاً) تحقيق المساواة القائمة بين المصريين والأجانب .

ومع حاجتنا الملحة إلى موارد جديدة للإيراد فإن فرض هاتين الضرائب سيستغرق وقتا لا بد منه، سواء لإتمام الدراسة أو لإقامة النظم والأوضاع التي يستلزمها البلد في سرياتها .

هنا فيما يختص بهاتين الضرائب التين سبق أن قلنا بصددهما إن الوزارة تكفى بها في الوقت الحاضر إذا ما أسفرت الدراسة عن صلاحيتها للأغراض المنشودة ، ولكن هنا لم ينع الوزارة من أن تحقق الرغبة التي أبدعها بعض حصرات الثواب المتربين فوسمت نطاق دراستها للضرائب والرسوم على اختلاف أنواعها ، ووصلت إلى النتيجة التي يسرى أن أهمها لحضراتكم وهي أن أية ضريبة تفرض على البلاد في حدود الاحتمال لن تؤثر في مقعدة البلاد الشرائية أو تنوق تقدمها الاقتصادي بحال من الأحوال .

٢ - التصرف بالبيع في بعض الأملاك الأميرية

تبلغ مساحة الأراضي التي في حيازة مصلحة الأملاك الأميرية وتمت إدارتها ١٤٧٦,٣٠٠ فكتا (منها ١,٩٧,١٩٥ فكتا أرض بور غير مزروعة) موزعة بين مديريات القطر المصري، و ٤٨٧,٠٠٠ فكتا منها ما من أراضي الباء .

هذه المساحات الكبيرة من أراضي الزراعة والقضاء التي تمتلكها الحكومة تعتبر بحق عماد الاحتياطي العام لخزانة الدولة ، فهي لذلك تلجأ إليها عند الحاجة الملحة بالتصرف في جزء منها بالقدر الذي يتناسب مع مقدرة الأهليين على الشراء وما لدى المزارعين ورجال المال من الرصيد الكافي لاستثماره وبذلك يستفيدون من شراء هذه الأراضي للزراعة أو الباء وتستفيد الخزانة العامة أيضا بما يرد إليها من ثمن الأراضي المباعة ، فضلا عما يترتب على ذلك من المورد السنوي الثابت للإيرادات للدولة بما يفرض عليها من الأموال الأميرية على أثر بيعها .

وما من شك في أن حسن الأراضي الأميرية في ملكية الحكومة أمر ليس من الحكمة في شيء . إذ هو في الواقع حسن لرأس المال بغير فائدة طالما أن نفقه في أغلب الأحيان لا تتناسب مع قيمته . هذا فضلا عن أن الحكومة من وجهة المبدأ لا ينبغي أن تقصد لنفسها صفة الأفراد في تولي أعمال تأجير الأراضي وما على شاكلته مما لا يمت بصلة إلى ما هو مفروض أصلا على الحكومة أن تتولاها من الشؤون والواجبات العامة .

وقد سبق للوزارة أن باعت بين سنين ١٩١٦ و ١٩٢٤ ما يقرب من ١٩٠,٠٠٠ فكتا من أراضيها الزراعية بلغ مجموع ثمنها ما يقرب من ٥,٠٠٠,٠٠٠ م.ج.م. — كما باعت أيضا في السنة نفسها حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ مترا مربعا من أرض الباء بلغ مجموع ثمنها ٣٥٩,٠٤٨ م.ج.م. .

وعند ما تخرجت الحالة المالية السالية واستحكمت حلقات الضائقة وفتت حركة البيع حتى الآن . ولا يمر التصرف بالبيع في الأراضي الأميرية إلا بقدر محدود بناء على طلبات فردية .

والآن وقد بلغت طلائع التحسن في الحالة المالية والأمل معقود بإطراد التحسن واستقرار الشؤون المالية، هذا فضلا عن أن الرغبة قد بدأت تتحرك في نفوس الأهالي لشراء الأراضي، ولما كان من غير المرغوب فيه ، كما تقدم ، إبقاء مساحات كبيرة من الأرض محبوسة في يد الحكومة بغير حاجة لها فيها وبين غير أن يقتنى لها استغلالا استغلالا ماليا تاما — فقد رأينا أن خير خطة لتبويبها الحكومة لتسليم إيراداتها وسد العجز في خزائنها هي أن تترويح التوسع ما استطاعت في التصرف في الأملاك الأميرية ، فتبيع الأراضي المترعة أو المستصلحة بعد الاحتفاظ بالمساحة اللازمة لزراعتها على قمتها بقصد الإثمار من البذور القوية — وأما أراضي الباء بالمدن والبيادر والقرى غير اللازمة للحكومة فيجب بيعها بالمراد ، فإما إلا مال طائل يجب استثماره بوجه .

وتفيدنا هذه السياسة قد وضعتا تقديرا تقريبا لما يمكن بيعه من الأراضي الزراعية والتي تحت الإصلاح وأراضي البناء وما يتبقى تحصيله من الثمن في مدى العشر سنوات المقبلة ، ويتلخص فيما يأتي :

أراضي بناء	عقر	جنيه	فدان
٣,٥٠٠,٠٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠	٤,٠٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
تكون جملة الثمن ٧,٥٠٠,٠٠٠ ج.م.			

ويمكن الحصول في كل من العشر سنوات التالية للسنة الحالية على مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م.

والباقي يحصل فيما بعد العشر سنوات مع القوائد .

وأما في السنة المالية المقبلة (١٩٣٧ - ١٩٣٨) فيمكن البدء في بيع بعض المساحات من الأراضي الزراعية وأراضي البناء بتمثل إجمالي قدره ١,١٨٣,٥٧٠ ج.م وما يتبقى تحصيله ممجلا من هذا المبلغ هو ٣٦٨,٧٠٠ ج.م على ما هو موضح في البيان التالي :

الجهة	ما عرض البيع	تمه الإجمالي بالجنيه	ما يظهر بيعه	تمه الإجمالي بالجنيه	المسجل بالجنيه
مدينة القاهرة ...	٤٢٤,٧٧٣ مترا مربعا	٧٥٨,١٩٨	٢١٢,٣٨٠ مترا مربعا	٣٧٩,١٠٠	١٢٦,٣٠٠
مدينة الإسكندرية ...	٣١٥,٠٠٠ ذراع مربع	٦٠٩,٠٠٠	٧٩,٠٠٠ ذراع مربع	١٥٢,٠٠٠	٢٥,٠٠٠
بور سعيد والسويس ...	٤٨,٠٠٠ متر مربع	٤٨,٠٠٠	١٢,٠٠٠ متر مربع	١٢,٠٠٠	٤,٠٠٠
بنابر القنطرة ...	٣٨٤,٩٦٠ مترا مربعا	٨٥,٣٥٠	٧١,٣٤٠ مترا مربعا	٢١,٣٤٠	٧,١٠٠
الأراضي الزراعية بالمديريات	٧٥,٠٠٠ فدان	١,٠٣٥,٠٠٠	١٥,٠٠٠ فدان	٢٠٧,٠٠٠	٦٩,٠٠٠
الأراضي الزراعية بالتفاحيش	٣٢,٦٩٠ فدان	٨٢٤,٣٦٠	١٦,٣٤٥ فدان	٤١٢,١٣٠	١٣٧,٣٠٠
الجملة ...	٣,٣٥٩,٨٠٨			١,١٨٣,٥٧٠	٣٦٨,٧٠٠

ولتمثيل على ماسبق هذه السنة من أراضي المباني في مدينة القاهرة نذكر بوجه خاص أوش سراي الإسمايلية ومساحتها في الوقت الحاضر ٣٤,٥٨١ مترا مربعا ويقدر ثمنها بما يقرب من أربعة آلاف جنيه ، وكذلك مباني مصلحة التجارة والصناعة القديمة بشارع قصر النيل ومساحتها ٢,١٩٠ مترا مربعا في أحسن موقع من مواقع القاهرة ، إلى غير ذلك من المساحات الكبيرة في القاهرة - ونذكر على سبيل التمثيل ما سيقع في الإسكندرية أرض منطقة الشاطي ومساحتها العمودية ١٤٣,٠٠٠ ذراع مربع وتقع في أجمل بقعة في المدينة ويقدر ثمنها بمجاول أربعة آلاف جنيه ، الخ . الخ .

أما مستحقات بيع الأراضي من زراعية وبنائية فستفرد لها - إجابة لرضة البرلمان وتمشيا مع غلطنا في تقرير الإحتياطي - حاسما خاصا يؤخذ منه لإيرادات الميزانية ما يتبقى فلا على استصلاح الأراضي البور وما يتبقى بعد ذلك يضم إلى الإحتياطي العام لاستثماره في المشروعات المتكبرة وفي طلبيتها مشروع ساقط أسوان ، وبذلك تكون قد استخدمنا مالا ماطلا في مشروع حيوي مقروص على البلاد بنفع عظيم

٣ - مشروع اليانصيب الحكومي

ولا يسنى بصدد الكلام على استنباط المولد الجديدة أن أغفل الإشارة إلى مورد أصبح من الباطنات التي يتبدى بها في ميزانيات كثير من الحكومات أحدى عمليات اليانصيب القوي .

ولاليانصيب ما يجره من الوجهة الاقتصادية :

أولاً - لأنه يمكن من جباية ضريبة عبوية يحصلها الممولون عن طيب خاطر وهو من هذه الناحية يفصل كل أنواع الضرائب .

ثانياً - أنه يساعد (عن طريق الجوائز) على تكوين دعوس أموال من درجات كانت في الغالب ستفق في المستهلكات، فهو من هذه الوجهة الاقتصادية عنصر فعال من عناصر الألتار .

ثالثاً - أن اليانصيب بما يستدعيه من عمليات الترويج والتصرف يبعث نشاطاً في دولاب الأحد والمساء ويضع جالا لتشغيل الأيدي الماطلة .

وقد وجدت الوزارة أن مشروع اليانصيب الحكومي كان محل بحث في السنوات الماضية فرأت أن تم دراسته وأن تبدأ فوراً في عملية إيجاد مورد مستقل من الميزانية يخصص ربه للمستشفيات قياساً على ما هو متبع في بعض البلاد الأخرى كإسبانيا حيث يتم مورداً من موارد الميزانية العادية وكإيران حيث يخصص لافض دخل اليانصيب للإغاثة على المستشفيات العامة .

وقد بحثت الوزارة هذا المشروع بحثاً مستفيضاً وقد رأينا على أن تتولى الحكومة بنفسها وعلى مسؤوليتها لأن تمهده به إلى مقدم كما كان مقترراً من قبل لأن الحكومة هي خير الهيئات للقيام بشروع وطني كبير كهذا إذ في تمهدها إليه أكر ضمان للشعب وأعظم باعث للثقة في نفوس الجمهور ونير مشجع للإقبال عليه فضلاً عما في ذلك أيضاً من إيجاد وسائل للكسب لمدد عظم من الشبان الماطلين - والبحث الآن دائرة تفاصيل المشروع والمأمول أن تنهى منه قريباً وأن نعرضه على حضراتكم في هذه الدورة بحيث يتسنى تنفيذه خلال السنة المالية المقبلة فيظهر أثره في صاحبها الخاسر وإن لم يظهر في مشروع ميزانياتها .

٤ - حلول الحكومة محل بعض شركات الامتياز

رأت الحكومة تحقيقاً لسياساتها المالية في استنباط موارد الإيراد وتمشيا مع رغبة البرلمان في عدم التوسع في منح أو تجديد عقود الامتياز أن تحتفظ لنفسها خطة الحلول محل بعض شركات الامتياز التي انتهى امتيازها على شرطه أن يكون العمل مما يصح للحكومة أن تقوم به وتستقره على أحسن وجه .

وتفتينا لهذه الخطة فزرت الحكومة أن تعمل على شركات الامتياز الآتية وقد أشرف امتيازها على الانتهاء، ونص في هذا الامتياز على الملحة للحكومة ، وهي :

أولاً - شركة الاسواق المصرية :

في سنة ١٨٩٨ منحت الحكومة المصرية شركة الاسواق التزاماً لمدة ثلاثين سنة امتدت في ديسمبر سنة ١٩٠٤ إلى أربعين سنة تنتهي في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ باستغلال الاسواق والسلطات .

وقد فرضت الحكومة على المقيمين بناء الأسواق وانضمت كل أنه عند نهاية الالتزام تصبح الأسواق وملحقاتها وما يخصها من أراضٍ ومبانٍ ومعدات خالية من كل حق أو رهن ملكا خالصا للحكومة بدون مقابل ، ويعهد المقيمون بالقيام بجميع المصاريف والإصلاحات اللازمة من بناء وحلته بحيث تسلم المباني وملحقاتها عند نهاية الالتزام بحالة جيدة .

وفد بلغ عدد الأسواق التي تديرها الشركة ١٢٣ سوقا وعدد السلخانات التي تستأجرها ٤٠ سلخانة منها ٢٦ ملكا للشركة و ١٤ ملكا للحكومة و ١٠٠ سلمت للجالس المحلية .

وتستول الحكومة على ٣٣٪ من قيمة إيرادات الأسواق بأنواعها سواء أكانت أسواق مواش أم أسواق عمومية وذلك بعد خصم مصاريف التشغيل والإدارة التي حدثت باقتاف في سنة ١٩١٨ يبلغ ٤٢,٩٠٠ ج . م .

وقد بلغ متوسط الإتاوة السنوية التي حصلت عليها الحكومة في السنوات الست الأخيرة حوالي ٢٤,٤٩٢ ج . م ، بعد خصم المبلغ التقديري للمصاريف وقدره ٤٢,٩٠٠ ج . م .

ولما كانت مدة الامتياز تنتهي في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨ فقد تطلبت الشركة إلى الحكومة تطلب تجديد عقد الامتياز وتعرض شروطا جديدة، غير أن الوزارة قد رأت تشيا مع سياستها أن تحتفظ بهذا المورد على أن تتولى بنفسها إدارة هذه الأسواق خصوصا وأنها من المرافق الأساسية التي تعنى بها الحكومات لأسباب اقتصادية وصحية وغيرها .

ولا شك أن الاحتفاظ بهذا المورد فضلا عما ينطوي عليه من منفى وطني لإثبات يحقق في الوقت نفسه إلى جانب الإيرادات التي تحصل عليها الآن باق ما تستخلصه الشركة من أربع بسبب هذه العملية .

والبيان الآتي يوضح حساب استغلال الأسواق والسلخانات الخاصة لنظام الإتاوة بعد خصم المصاريف العمومية في الخمس سنوات الأخيرة من واقع حسابات الشركة :

السنة	جملة الإيرادات	المصاريف العمومية	مصاريف الإدارة في مصر	الصافي
١٩٣٠	٩٥,٥٨٧	٤٢,٥١١	٦٥٣	٥٢,٥٨٧
١٩٣١	٨٦,٨٢٧	٤٠,٨١٨	٧١٢	٤٥,٣٩٧
١٩٣٢	٩٠,٩٢٤	٣٩,٧٣٧	٧٣١	٥٠,٤٥٦
١٩٣٣	٩١,٦٧٧	٣٨,٠٩٢	٦٠٧	٥٢,٩٧٨
١٩٣٤	٩٥,٨٧٧	٣٨,٢٨٨	٥٨٧	٥٧,٠٠٢

وعلى هذا الأساس يمكن احتساب صافي الإيراد المتظر نحو ٥٠,٠٠٠ ج . م سنويا أى نصف ما تحصل عليه الآن .

وفوق هذا لأنه طبقاً لنقد الائتياز ستصبح جميع أملاك الشركة ملكاً للحكومة وهي تقدر بـ ١٧٠,٠٠٠ جنيه إنجليزي حسب تقدير آخر ميزانيات الشركة ولا شك أنه إذا ما أدخلت بعض التحسينات على هذه المنشآت وعممت بقدر الإمكان في جميع بلاد القطر وانخفضت مصاريف إدارتها عما هي عليه الآن وأدريت بطريقة اقتصادية لاشك أن كل هذا سيؤدي إلى زيادة مطردة في الإيرادات .

وفوق ما قلنا من مزاي — إننا ما تولت الحكومة إدارة هذه الأسواق — فهناك ميزة أخرى لها فيستأجرونها وهي فتح باب جديد أمام العاطلين .

والحكومة مع شركتها لشركة الأسواق على ما قامت به من خدمات لأنه ما كان ليعلم أن تحمل هذا المورد من الإيراد في الوقت الذي تسمى فيه نسبة إيراداتها لمراجعة الأعباء الجديدة ، وفي الوقت الذي فيه على ما قلنا واجب اجتماعي خطير وهو فتح أبواب للزرق أمام العاطلين من أبنائها .

ثانياً — شركة الري بضم حادى :

يتى ترخيص شركة الري في ديسمبر سنة ١٩٣٧ وتقوم هذه الشركة الآن برى ٥٠,٠٠٠ فدان تتقاضى منها أجوراً مرتفعة .

وستعمل الحكومة على الشركة المذكورة طبقاً لنص عقد الائتياز ، وتتولى إقامة محطة توليد القوى الكهربائية من مساقط المياه بقطاع نجح حادى — وسيعود هذا المشروع بفائدة عظيمة على الأهالي إذ سترفع عن كواهلهم بند إنشاءه أجور الري التي تحصلها منهم الشركة في الوقت الحاضر ويبلغ متوسطها جنيه و ٨٠٠ مليم للفدان في السنة كما يبلغ أقصاها ٣ جنيهات و ٥٠٠ مليم بينما ستكون الحكومة بتخصيص أحور لا تتعدى ٥٠٠ مليم من الفدان وذلك علاوة على ضريبة الري الصغرى التي يدفعونها الآن للحكومة وقيمتها ٣٠٠ مليم لكل فدان — وعلى ذلك يكون المبلغ الذي يخطر تحصيله سنوياً من أجور الري بعد تنفيذ هذا المشروع يبلغ حوالى ٢٥٠,٠٠٠ ج . م .

ثالثاً — شركة الإنارة ببور سعيد :

هذه العملية تدبرها الآن شركة أجنبية ويتهى عقد ائتيارها في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥١ على أنه قد نص في العقد على حق الحكومة في شراء العملية قبل نهاية الائتياز بخمس عشرة سنة بشروط معينة من حيث من الشراء والتعويض المالى السنوى المقتضى دفعه للشركة مقابل حسب الائتياز من إيداع قبل انتهائه .

وقد اتضح أن في إدارة تلك العملية ربما أكلها البلدي إذ أنها أتت الشركة في السنوات الأخيرة بزيادة صافى سنوى يقرب من ثلاثين ألف جنيه مما يسمح بدفع التعويض السنوى للشركة وفي الوقت نفسه استهلاك ثمن الشراء المفقود بنحو ثمانين ألف جنيه في خلال ١٤ سنة — وبعد ذلك كله يبقى هناك ربح صافى يقرب من ثلاثة آلاف جنيه .

لذلك رأيت الوزارة الموافقة مبدئياً على الشراء لما فيه من الفائدة لمحقة للاهتير وتخصير الأعمال الصناعية في البلاد .

كما أن الوزارة تمسحاً مع سياسة تمهيد الميئات المحلية قد وافقت على أن يمهّد بالعملية إلى المجلس البلدى في بور سعيد على أن يجترن الشراء صفقة يستندها المجلس الحكومة في خلال ١٤ سنة .

• — سياستنا لإزالة الاحتياطي العام

لئن كنا نرى أنه لا يصح — كفائدة عامة — الاستماتة بالاحتياطي موازنة الميزانية فليس معنى ذلك أننا نقر الوقوف لزاده موقف الجبود بل نرى أن الوقت قد حان لوضع سياسة مقرة لتدبير هذا الاحتياطي والانتفاع به على أبل الوجهه فلا يقتصر الأمر في استخدامه على مواجهة الطوارئ ومعالجة الأزمات ، وهي كلها نواحي سليمة ، بل ينبغي أن يوجه شطر منه إلى تأجئة العمل الإيجابي ، إلى الاستئثار في المشروعات المنتجة غير العادية مما لا يصح أن تتحملة الميزانية العامة كما لا يصح أن يترك أمره إلى الجهود الخاصة وحده فضا المنور الاحتكار .

كذلك لاحظنا أن احتياطي العام إنما يتكون من قافض الميزانيات المتعاقبة عاما بعد عام ، وهذا القافض إنما يتأتى إما من زيادة الإيرادات وهي مخصصة أصلا للقيام بما تحتاج إليه البلاد من مشروعات ، وإما من عدم التمكن من إنفاق كل الاعبات المقررة لشئ المصروفات . وإذن يكون الاحتياطي قد تكون كله من أموال كان يجب أن تنفق على وجوه الإصلاح والتعمير ولكنها لم تنفق فإذا كنا نمتيط أشد الاعتباط بأدخال هذا الاحتياطي الذي أصبح لنا في الشدة ملاذاً ولما لينا عماداً فلا يصح أن نتجاهل الحقيقة الواقعة وهي أن تكونه إنما كان على حساب تخلفنا في نواحي التعمير والإنشاء ، وإذا كانت هذه الحال مطلوبة ومستحبة فيسئ الأمانة ، يوم كان الواجب يقضي علينا بتدعيم الحيطه والحذر على كل اعتبار آخر ، إذا كانت هذه الحال جائزة ومحتملة قبل أن تلقى علينا تبعات الاستغلال وما يقتضيه من نفقات للفرد من بيضته وتميزهيته ، إذا كانت هذه الحال واجبة محتمة وموارد ميزانينا يسهب قيام الامتيازات صماء غير مستحبة ، نقول إذا كان الأمر كذلك فيا معنى فقد تغيرت الحال الآن أوهى نوشك أن تتغير فأصبح التأيدي في تكوين الاحتياطي من قافض الميزانية جبودا لا يبرره مبرر .

لذلك رأينا ونحن ننظر في وضع سياسة مقرة للاحتياطي أن نستوثق من تدبير ما يفي بسد حاجتنا القطعية والمحتملة إليه ، فإذا ما أستوثقنا من ذلك و حدود الكفاية والمقول لم يكن هنالك معنى لغنى في تكريس الاحتياطي على حساب التقصم بالبلاد في سبيل الإنشاء والتجديد بل وبسبب هندسة توجيه قافض الميزانية كلها وجد إلى غاية الطبيعة التي أقد لها وهي المشروعات العامة عرب طريق إدماجه في إيرادات الميزانية . على هذا الأساس يتبين حساباً أسفر من أن احتياطي بمناحه الراحة يفي بمناجنا الحالية وساجاتنا المحتملة ويترك بعد هذا قافضا يمكن تخصيص شطر منه للاستئثار في المشروعات عبر العادية كما أسلفنا وتخصيص الشطر الآخر لطلب من مصروفات المعاهدة ربما ننظر في تدبير مورد آخر لها . وفيما على بيان ذلك :

جيبه

١٩٣٧، ٣٣، ٢٠٠، ٣٣٧ : مجلة الاحتياطي في آخر أبريل سنة ١٩٣٧

تتبل الحاجات الفعلية والمحتملة

جيبه

١٩٣٨، ٨٠، ٣٤، ٥١١ : احتياطي محبوس .

٧٠٧١، ٧٠٠ : احتياطي في حكم المحبوس وبناحه :

جنه	
أقساط الباقي من أذونات انقراض البنوك الثلاث .	٣,١٧٠,٠٠٠
أقساط الباقي من أذونات أسوية شركة الزين .	٢,١٩١,٠٠٠
أقساط تمهيدات الحكومة بدفعها لبنك الأراضي .	١,٢٦٠,٠٠٠
خصص لتسويات ديوان الدرجة الثانية .	١,٥٠٠,٠٠٠

احتياطي دائم للطوارئ . ٧,٠٠٠,٠٠٠

احتياطي دائم للقرضة . ٣,٠٠٠,٠٠٠ ٢٥٤١٥٥١١

جنه
الباقي ٧٨٥ ١٧٦

أو بالتقريب ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وهو الرصيد الممكن تخصيصه للاستثمار في المشروعات غير المادية والوفاء بواجب من مصروفات المعاهدة .

فلذا واقتضونا على هذه الخطة لأننا ابتداء من ميزانية سنة ١٩٣٨-١٩٣٩-مراعى تضمين إيراداتها فاقض آخر ميزانية احمد صاحبها الخاضع للانتفاع بهذا المائض نينا نغفر البلاد إليه من المشروعات العامة، وهنا أريد أن أؤكد لحضراتكم أننا لن نعيد يومئذ من خططنا المقررة من حصر المصروفات نينا تتطلبه حاجاتنا الحقيقية وأننا لن نسط يدنا - بسبب وجود هذا الفائض في مثلها إلا في الأعمال المنتجة التي تعود على البلاد في مجموعها بالمنظمة المحققة . وفى من اليان والحالة هذه أننا لن تأخذ من الفائض إلا بمقدار الحاجة فإذا فرضنا جدلاً أننا عند وضع التقديرات لم نصحح إليه كله وبقيت منه بقية لأننا لن نتردد في أن نقترح على حضراتكم إضافة هذه البقية إلى الاحتياطي العام تمزيكاً له وتدعيمه .

٢ - شراء الذهب وبيعه

تأبست الحكومة خطتها في شراء الذهب المعروض في الأسواق المحلية منها لتجريبه وصوناً للصلة العامة من تلخيص الوسطاء . وكان قد جمع لدينا من السيالك، بعد ما خصص لتزويظ نظام البنوك و حد الكليات التي سبق بيعها، ما تزيد قيمتها على مليون جنيه مصرى . وقد رأيت الحكومة أن من المصلحة التصرف في هذا الذهب إذ أن في بقائه ضياعاً للقائمة التي يمكن الحصول عليها من استثماره في أحد وجوه الاستثمار ولذا قرر مجلس الوزراء في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ بيع هذه السيالك فالتزمت وزارة المالية فرصة ارتفاع أسعار الذهب في الأسواق الخارجية وباعت كل الكمية التي كانت متجمعة لدينا واستواصلت الحكومة شراء الذهب وبيعه وفقاً للمقتضيات لأحوال .

الباب الثاني

المشروعات المترتبة على عهد الاستقلال

حضرات التواب المحترمين :

لهند الاستقلال طابعه الاقتصادي ، كما أن له طابعه السياسي ، ولقد ترتب على هذا العهد اعتزام الحكومة القيام بمشاريع اقتصادية عظيمة ، تعتمد طابعها ، ومناهجها ، من الاستقلال كفكرة ونظام .
وفيا على بعض هذه المشروعات :

١ - مشروع مساقط الكهرباء بأسوان

لسنا نزم أن هذا المشروع من نبات أفكارنا ، فالفكرة نبئت منذ عشر سنوات ولكنها كانت تبحث ثم تهمل ، أو تؤجل لسبب من الأسباب ، حتى أتبع لها أن تتخذ شكلا عمليا في عهد الوزارة النسيبية ، فالتفت لجنة من رجال الحكومة الفنين والمسالين برئاسة زميل صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا وزير المالية إذ ذاك ، وكان مساعدته وقيمة فضل السيد بالمشروع إلى مرحلة حاسمة بعد دراسة مالية وفنية جديرة بكل تقدير وشأن .

فلما تولت الوزارة الحالية الحكم كلفني وسألني زميل عتيق عزم باشا بدراسة المشروع كما وضعت الوزارة النسيبية من ناحية المالية والفنية ، ولقد دعوت المجلس الاقتصادي منذ عهد قريب للاستئناس بأرائه في بعض نواحي هذا المشروع وستدعوه في خلال هذا الشهر لإتمام ما بدأ من بحث .

بيد أنه إذا لم يكن من الميسور لنا حتى الآن أن نعرض عليكم مشروعا مستكلا بجمته ، فيمكن في القليل أن أشير إلى سياسة الحكومة الحالية بإزاءه ، وهي تنفص فيما يأتي :

(١) ترى الحكومة الحالية أن يكون مشروع مساقط الكهرباء بأسوان لاستخراج السباد مشروعا وطنيا بحيث يؤدي كل ترتيب مالي إلى السيطرة التامة للحكومة عليه .

(٢) وترى ألا يكون الاستفاح به مقصودا على استخراج السباد ، فإنه مع التسليم بأن صناعة السباد هي الفرض الأساسي من المشروع ، فهناك صناعات أخرى كالحديد ، والمرفعات ، والبويات وغيرها يمكن أن تخرج من مساقط الكهرباء ، ويقام لها مصانع قليلة التكلفة نسبيا إذا قيست إلى المشروع الأصلي .

(٣) وترى الحكومة المشروع في أقرب وقت مستطاع في تنفيذ هذا المشروع العظيم - حتى لا تضيق على الحكومة وعلى الأرواح الفوائد الرباعية والصناعية المنتظرة منه - والواقع أن المشروع لو أنه نفذ منذ عشر سنوات لكسبت مصر في خلال هذه المدة حوالي ثمانية ملايين من الجنيحات ، ومن المتظر أن ماتمجه من السباد سنويا يزيد كثيرا على المليون جنيه ، وما من شك في أن الحكومة والأرواح يحسون ربما طعنا من الخن المنخفض الذي سيعا به السباد بالقياس إلى الإخمات الحالية .

وعندئذ إن هذا المشروع هو أكبر خطوة تخطوها مصر المستقلة في سبيل الصناعات الكبرى مما يكسب مصر صفة صناعية لم تكن لها من قبل . ولا شك أنه بعد إنشاء مصانع الحديد والبرويات وما قد يتصل بمناقل الكهرباء من صناعات أخرى فإن منطقة أسوان ستكون هي وفيها مناطق صناعية كبرى تدر الخير العميم على البلاد وحكومتها وتفتح أبوابا جديدة أمام أبنائها الفاطنين .

وحتى عن البيان أن المشروع بعد أن يستكمل بحثه وتستوفى شرائطه المالية وغيرها سيحرص بإكماله على البرلمان حتى لا يبرز لوجوده إلا لهذا الغرض .

٢ — مشروعات تأسيس المصانع الحربية

ويتصل بالمشروع السابق ماقرره مجلس الوزراء في الأسبوع الماضي بعد استطلاع رأى مجلس النظار الأعلى من إنشاء المصانع الحربية الآتية ، وهي :

(أولا) مصنع الطائرات والبرويات — وتقدر تكاليفه مبدئيا بما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ ج . م .

(ثانيا) مصنع الأسلحة — وتقدر تكاليفه بمحوالى ٥٠٠,٠٠٠ ج . م .

(ثالثا) مصنع القنائر — وتقدر تكاليفه بمحوالى ٣٠٠,٠٠٠ ج . م .

(رابعا) مصنع القناعات الواقية — وتقدر تكاليفه بمحوالى ٢٠٠,٠٠٠ ج . م .

وليس هذا مجرد مشاريع تقتربها الحكومة بل قد شرعت بالفعل في العمل على تحقيقها فأولمت في استقدام خبراء فنيين وعسكريين من حلفائنا الإنجليز لدراسة هذه المشاريع ، وسيدرس بعضهم مشروع مصنع للدخائر الاتصال بمشروع أسوان لما بين مشروع استخراج السيل من الآزوت وصناعة المفرقات من صفة علمية وثيقة .

تلك بعض مزايا المعاهدة ، وتلك بعض مجهودات الحكومة ، التي يتكرها أولئك الذين يحاولون إنكار الصنيع في تألق نوره !

فلا تقل مرة في تاريخ مصر تنشأ مثل هذه المشاريع الكبرى ، وتسامم بلادنا العزيزة في التقدم الصناعي وفي الصناعات ، كما رأيت مما ذكرنا ، وما سترون فيما يلي :

٣ — إنشاء دار لسك النقود

يسرى أن أثير إلى مشروع رأيت وجوب القيام به وأعدجت في الميزانية الإحتياج اللازم للبدء فيه ، أمي إنشاء دار لسك العملة . إننا في الوقت الحاضر نملك ما نحتاج إليه من عملة البلاد في الخارج ونكتف في دويل ذلك ما نكتلف من الخسائر وقد رأينا لو أنشأنا دارا لسك العملة في مصر لأفقتنا في بلادنا ما تنفق الآن في بلاد غيرة ولفتحنا في الوقت عينه مبدئا جديدا لتشغيل بعض الأيدي الماطلة . هذا فضلا عما في القيام بهذا المشروع من وصل ما قطع من تاريخنا إذ كانت لنا إلى عهد فرج بسيد دار لسك العملة وكانت نقودنا يتفش عليها " ضرب من مصر " اعتزاز يظهر من مظاهر الاستقلال وما كان يليق بنا ونحن مستقلون أن نكون أقل اعتزازا بهذا المظهر من ونحن نرجو .

٤ — إلقاء صندوق الدين

ويسرى أن أعلن حضراتكم أن مجلس الوزراء قرر بالأسس الموافقة على مذكرة رغبنا إليه وزارة المالية بوجود إلقاء صندوق الدين واتخاذ التدابير اللازمة لهذا الإلقاء .

والواقع أن الأول قد آن لإلقاء صندوق الدين لأنه قد أصبح من جهة لا يؤدي لحملة السندات فلما ما ولأنه من جهة أخرى يلحق بمصر ضررا محققا .

فأما عدم فقه حملة السندات فيشيد به تاريخ مصر المالي في الحقبة الأخيرة . ولقد قضت مصر أكثر من خمسين عاما وهي دائبة على القيام بتعهداتها لمئاتها بكل أمانة وزراعة ودقة لا يوفقها عن ذلك أزمة جائحة ولا يقعد بها عنه خلاف في وجهة النظر ، فلما حتى عد وفرع النزاع في قضية الدين المثانية أمت إلا أن تظهر استمداها كاملا للوفاء بالتزاماتها فأودعت في البنك الأهل المائل التي ترقعت عن دفعها . والواقع أن الثقة التي تمنح بها مصر في الأسواق المالية إنما مرجعها إلى هذه السيرة النزيهة التي سارها الحكومة المصرية في الوفاء بتعهداتها وإلى الخطة الرشيدة التي سلكتها في تدبير ماليها . فإذا كان حملة السندات المصرية أن يطمشوا فإنها هم يطمشون اعتيادا على هذه السيرة واستنادا إلى هذه الخطة دون التفات إلى أي اعتبار آخر .

وأما الضرر الذي يلحق بمصر من بقاء صندوق الدين فيناها من الناحيتين السياسية والمالية . فمن الناحية السياسية لا يليق بكرامة بلد يتجنى بالسيادة والاستقلال أن يخضع في شأن من يخص شؤونه — في تدبير ماليته وخمضته — لرقابة أجنبية . وأما من الناحية المالية فإن وجود القومسيون يفوت على مصر فوائد جمعة هي اليوم أحوج ما تكون إليها ، وفيما على بيانها :

(١) تكلف إدارة صندوق الدين الحكومة المصرية نحو ٤٠٠.٠٠٠ ج.م . سنويا وفي استطاعة الحكومة إذا هي أخذت خدمة الدين على عاتقها أن تؤدي عمل الصندوق بأقل من نصف تكاليفه وتوفر الباقي على خزائنها .

(٢) يتمتع الصندوق من أموال الدولة ٤٠٠.٠٠٠ ج.م بصعنة احتياطي فلذا تقرر إلقاء الصندوق أمكن ضم هذا المبلغ إلى الاحتياطي العام فيزداد به مائة على مائة وفي ذلك ما به من الفائدة لدعم مركز المالية المصرية وبالتالي تأمين حملة السندات أنفسهم على حقوقهم ومصالحهم .

(٣) إن في إلقاء صندوق الدين قضاء على الطريقة المتبعة الآن في جباية أموال الأهلين إذ هي تسند في الوقت الحاضر لحساب صندوق الدين في البنك الأهل بدلا من أن تسند لحساب الحكومة مباشرة . وهذا فضلا عما فيه من لباس بكرامة الدولة يقتضى مسك حسابات مضاعفة لا يمر لها البتة .

لهذه الاعتبارات مجتمعة دلت وزارة المالية أن تعرض على مجلس الوزراء النظر في اتخاذ التدابير التي يراها لازمة للوصول إلى إلقاء صندوق الدين وتعديل القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٠٤ فيما يتعلق بالأحكام الخاصة به . وفي صدر التشريع التلزم بتأخر وزارة المالية إلى وضع النظام الملائم للاستمرار في خدمة الدين وقلة واستهلاكها .

وقد قرر مجلس الوزراء كما ذكرنا الموافقة على ذلك واتخاذ التدابير اللازمة لمفاوضة الدول ذات الشأن وهي إنجلترا وفرنسا وإيطاليا لتحقيق إلقاء صندوق الدين .

الباب الثالث

سياسة بإزاء المحاصيل الزراعية والتسليف الزراعي

١ - القطن

بدأ الموسم الحاصل في أيلول سبتمبر سنة ١٩٣٦ في جواتم بسبب وفرة المحصول الحاضر وهو أكبر محصول انجرته مصر حتى الآن إذ بلغ حوالي ٩ مليون ونصف قطار ، وبسبب ضعف الاستهلاك في ذلك الحين نظرا للثاقل السياسية في الخارج والحرب الأهلية في آسيا ، وهي من أهم عملات في التصدير ، وعدم ملائمة أحوال بعض عملات ماليا كالسوريا وإيطاليا ، وأيضا بسبب ما كان يشاع بأحلا وقتئذ مما ستؤول إليه الحالة الداخلية في القطر بعد إبرام المعاهدة .

وقد كان أشد رجال الأعمال تفاؤلا في ذلك الوقت لا يتوقع لأسعاره في هذا الموسم ارتفاعا وكل ما كانوا يؤملون ويخون حينذاك هو تصريف محصولهم بالأسعار السابقة يومئذ وكانت في منتصف سبتمبر حوالي ١٦ ريال ونصف للكتراتات السائل ١٢ وريالا ونصف للكتراتات المشوي .

وظل هذا التفاؤل غيا مدة ثلاثة شهور : سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر . وساعد على ذلك ما احتاج نفوس بعض أصدقائنا الأجانب من شك في نيات الحكومة الحسنة نحوهم . ولكن هذا الشك ما لبث أن زال على أثر ما أبدت الوزارة من تصرفات متكررة من حسن نوايا نحو أصدقائنا الأجانب فصادت الطمأنينة إلى النفوس وسارت الحالة في سبيل التحسن تدريجيا ، وبعد أن كان المجز في الصادرات قد بلغ في الشهور الأولى نحو نصف مليون قطار من منها في نفس المدة من العام الماضي أخذ الفرق بين صادرات هذا الموسم وصادرات الذي قبله يتقارب على التوالي ثم زادت الصادرات بعد ذلك زيادة عظيمة بفضل اتساع نطاق الطلب الخارجي حتى أصبح ما صدر في سنة الحاضر إلى اليوم يزيد على الذي قبله بما يربو على النصف مليون قطار .

ولقد كان من العوامل الداعية التي ساعدت على تحسين حالة سوق القطن فوق ما تقدمت الإشارة إليه من استقرار الحالة الداخلية للقطر وعودة الطمأنينة إلى النفوس — عامل مهم كان له أثر جدي حس وهذا العامل هو ذلك القرار الذي أصدرته إقامته عقد جديد للقطن بينه ٧ نافذ المفعول ابتداء من الموسم الحالي .

صدر القرار على أثر الشكوى التي بدأت في صيف العام الماضي وزادت في بداية موسم القطن الحاصل (سبتمبر وأكتوبر سنة ١٩٣٦) بشأن الصعوبات التي تصادفها تجارة القطن بينه ٧ بسبب ارتباطه بكتراتو السكلاريس ، فلك الكتراتو الذي ضاق نطاقه بسبب قلة محصول السائل قلة محسوسة من عام لآخر — مما

جعل أسعار الكتراو السكلاريس عرضة لتقلبات النيفة بين الصعود والهبوط من يوم لآخر وأدى بالتجار إلى الاستعاضة من شراء البجعة ٧ مل أساس ذلك الكتراو، وقد عبت الوزارة بحسب هذه الشكوى واستقصاء أسبابها ووضع العلاج الناجح لها مراعية مخضبات التجارة وواضحة نصب عنها في الوقت نفسه مصالح المستعين، وانتهى البحث إلى هذا القرار الذي ساء موقفا من جميع الوجوه فلم يمسد السوق أى اضطراب كما كان يتوقع الذين كانوا يشيرون بإرجاء العمل به إلى الموسم القادم، كما أنه لم يتحقق شيء من تلك المخاوف التي أبدعها بعض رجال البورصة وكأول يطلقون من أجلها إنشاء عقد مستقل لهذا القطن، بل على العكس من ذلك فإن هذا العقد قد فرج الأزمة إذ بدأ التور الذي اشتد بالنسبة للبجعة ٧ في بداية الموسم يخف، وبدأ هذا القطن يأخذ مكانه الحقيقي بين الأصناف التي تنتجها البلاد حتى إن المستورته، وكان قد بلغ ١٠,٠٠٠ غ قنطار فقط في أكثر أشهر الموسم نشاطا (أكتوبر ونوفمبر) بمعدل قدره ٢٠,٥٠٠ قنطار في الشهر، بلغ ٧٨,٠٠٠ متوسط ٢٢,٣٠٠ قنطار في الشهر وصار الباقي من المحصول - ولم يمحض في الأشهر ديسمبر - فبراير بلغ ٧٨,٠٠٠ متوسط ٢٢,٣٠٠ قنطار في الشهر وصار الباقي من المحصول - ولم يمحض من الموسم سوى خمسة أشهر - ٨٠,٠٠٠ قنطار .

والواقع أن الأثر الحسن لإنشاء الكتراو الجديد يبدو أكثر وضوحا من مقارنة أسعار البجعة ٧ بالباقي إلى السكلاريس سواء في ذلك أسعار الكتراوات أو البضاعة الحاضرة، فنحن إذ أنشئ الكتراو الجديد كان كتراو السكلاريس أقل من البجعة ٧ بما يتجاوز ثلاثة ربات فراح الفرق يتضائل حتى أصبح ٢١٤ بنطا في ٤ يناير و ١١٢ بنطا فقط في ٤ مارس .

وكذلك الحال في سوق البضاعة الحاضرة حيث ثل الفرق إلى ١٥٠ بنطا في ٤ مارس بعد أن كان ٤١٥ بنطا في ٢٧ نوفمبر، وظاهرة نفسها مشاهدة في الزبيب الأخرى .

وعلى ذلك يمكن تلخيص الحالة في سوق القطن في هذا العام في عبارة واحدة وهي أن التصدير يسير سيرا حسنا جدا وإن كانت هناك صعوبة ما فهي ليست في تصديره بل في إيجاده . وفي اعتقادي أن المحصول كله سيصدر قبل نهاية السنة، وستحل في الموسم الجديد من غير فضلة (Overy over) .

وطا ك مقارنة بين المصدر من أقل مستورد لنهاية الآن :

قنطار

في سنة ١٩٣٧ ٦,٠٥٧,٤٢٤

١٩٣٦ ٥ ٥,٤٧٧,٦٢٧

١٩٣٥ ٥ ٥,٠٨٧,٧٧٢

أما الاستهلاك المحلي فاسترسا حسنا ويقدّر كالآتي :

قنطار

في سنة ١٩٣٦ ٣٩٥,٢٠٤

ولنهاية ٣ مارس سنة ١٩٣٧ ٢١٤,١١٦

والمعتذر في آخر السنة أن تكون الزيادة عشرة في المائة من السنة الماضية . والحكومة لن تتوانى في حماية صناعة القطن المحلية الناشئة حتى تستطيع السير بنفسها بين المصانع القطنية في العالم .

أما عن سياسة الحكومة في سوق القطن فهي اليقظة والحماية . أما ما يطلبه السوق من إصلاح فتستعمل الحكومة مع لجنة البورصة على إدخاله .

وقصارى القول إن حالة السوق الفنية في الوقت الحاضر سليمة جدا والصعود الذي صادف القطن ليس صعودا مصطنعا وإنما هو صعود من نوع الصعود الذي يشمل أسواق المواد الأولية في العالم كله فلا خوف إذن على الأسعار بعد بلوغها هذا المستوى بل هناك أمل كبير في ارتفاعها ارتفاعا جديدا .

وقد يكون ارتفاع الأسعار لقم القطن كبيرا إذا صادف الزراعة الجديدة في أمريكا أي ضعف . أما إذا سارت الأمور في مجراها الطبيعي بالنسبة للزراعة الجديدة فإن الأسعار الحالية لا خوف عليها ، وقصارى القول يمكن اعتبار التصنيع الحالي انتعاشا بالأسعار تحسك به الأسواق وليس من نوع التصنيع الذي يقبده رد فعل يردى به أحيانا .

٢ - القمح

بلغ متوسط الرقم القياسي للمحاصلات (على أساس ١٠٠ في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤) كما يأتي :

نوع المحصول	متوسط الرقم القياسي			
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣
القمح	٩٠٨	١١١,٦	١١٢,٣	٧٦
الفول	٩٣,٥	١٠٧,٦	٩٨	٥٧
العدس	١٠٤,٨	١١٥,٣	١٠٨,٩	٩٣
البصل	٩٨,١	٨٨,٣	٥٦,٦	٢٨

ونظرا إلى ما لوحظ من انخفاض أسعار القمح عقب ظهور محصول سنة ١٩٣٦ بادرت الحكومة إلى معالجة الميوط فانخفضت مع تلك التسليف الزراعي وعدد من البنوك الأخرى على التوسع في التسليف على هذا المحصول بضائنها وحددت معدل السلفة بمبلغ ١١٠ قروش على الإردنب من القمح الهندي وبمبلغ ١٠٠ قروش على الإردنب من القمح البلدي . وقد كان هذا لتصفية سلف القمح آخر يناير سنة ١٩٣٧ ولكن نظرا إلى أن الأسعار لم تحسن التصنيع الكافي منحت الحكومة أجل التصفية إلى آخر أبريل سنة ١٩٣٧ كما قررت أن تحمل كل خسارة تنتج عن سلف القمح التي قدتها تلك البنوك دون الرجوع بها على المقترضين .

ولم تحصر الحكومة جهودها في معالجة الميوط على هذه الإجراءات بل واصلت البحث في أسبابه ولما تبين لها أن من هذه الأسباب الاحتفاد الذي كان سائما بين المشتغلين بتجارة الحبوب بأن هناك كمية تبلغ حوالي نصف مليون إردنب ترد على حاجة الاستهلاك المحلي أعلنت أنها ستعمل بالاتفاق مع بنك التسليف الزراعي على تسجيع تصدير الكمية الزائدة وأنها ستراقب الحالة عن كثب فإذا ظلت الأسعار منخفضة وتبين أن هناك مقدارا يزيد على حاجة الاستهلاك فإنها مستعدة إذا اقتضى الأمر أن تمنح إجازة لتصدير القمح لتتخلص من الكمية الزائدة .

ونظرا إلى ما لوحظ من أن محصول القمح في السنتين الأخيرتين لم يكن يزيد في الواقع على المقدّر للاستهلاك المثلّي للمعروف أنه يبلغ نحو ٩ ملايين أردب في العام بينما لم يتجاوز المحصول في سني ١٩٣٥ و ١٩٣٦ مقدارا هو ٨,٢٩٢,٠٠٠ أردب على التوالي في المرحّل إذا وجدت زيادة على حاجة الاستهلاك أن يربح منها إلى ما شوهد في السنوات الأخيرة من زيادة غلط دقيق القمح بضميه من الحبوب الأرض صمرا كالقرفة والأرز . ومن ثم عمدت وزارة التجارة إلى بحث الموضوع من هذه الناحية تمهيدا لإعداد تشريع لمنع هذا الخطأ .

وعلاوة على ما تقدم أعلنت الحكومة استعمالها لنوع معدل السلفة على القمح في العام القادم لغاية ١٣٠ قرشا عن الإردب .

وقد كان لهذه القرارات أثرها البالغ ، فها كانت الحكومة تلتها حتى أخذت أسعار القمح في الانتعاش ونشطت سوق الحبوب بصفة عامة ، ولما لم أن يستمر هذا التحسن في الأسعار سيما وأن الحكومة عاقلة العزم على اتخاذ الإجراءات اللازمة صونا لأسعار هذا المحصول وغيره من المحاصيل الرئيسية .

وبسرا الحكومة أن تقرر أن هذه الخطوة التي اتبعتها لحماية محصول القمح هذا ستكون سياستها الدائمة في المستقبل .

٣ - بنك التسليف

تنفيذا للاقتراحات التي وافقت عليها اللجنة المالية لجلس التواب في تقريرها عن مشروع الميزانية العامة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بشأن السياسة التي تبني الحكومة انتاجها حيال بنك التسليف الزراعي قد استرعى إدارته إلى امرين : (أولهما) الجمع بين العناية بتسهيل إجراءاته وإزالة التعقيد من سبيلها و (ثانيهما) في اتخاذ الطرق الكفيلة لضمان حقوقه ، (وثانيهما) توسيع نطاق التسليف للزراع وجعله ماسا مادام المقصود منه إصلاح الأراضي الزراعية دون التقييد بصلاحيات حفر المساق والترع والمصارف على أن تصرف السلف المخصصة لهذا الإصلاح على فئتين .

وبسرى أن أقدر أن إدارة البنك أمارت هذين الأمرين عظيم الاهتمام فنهت الفروع والتوكيلات إلى التسهيل بصرف السلف بمجرد تقديم الاستمارات مستوفاة وفوق ذلك قد وسعت مجال الإقفاء من إجراء مرور الاستمارات على اللجنة القروية للعملاء الموقوف لهم ، وهي دائية على توسيع اختصاص وكلاء الفروع وتواب التوكيلات كلما سمحت الظروف وعلى تنظيم عقد الجان القروية وتبسيط استمارات السلف المقدمة لها المصادقة ، مما سيكون له أحسن الأثر في إقبال الزارع على البنك والانتفاع بما يقدمه من تسهيلات ، أما عن سلف الإصلاح فالبك سائر الآن في منح السلف لكل عمليات الإصلاح ويقسمها على فئات ضمانا لاستعمالها في الأغراض المخصصة لها .

وفيا بغرض زيادة رأس المال وتمكين الجمهور المصري من الاقتباس فيه فقد عرضت وزارة المالية على مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي زيادته بمقدار مليون جنيه بالشروط الآتية :

(أولا) اشتراك الحكومة في نصف هذه الزيادة على أن يطرح النصف الباقي للاكتتاب العام .

(ثانيا) سريان شرط ضمان الحكومة لحصة في الأرباح مقدراها ٥٪ من القيمة الاسمية على الأسهم الجديدة كما هو مقرر للأسهم الأصلية .

(ثالثا) جعل القيمة الاسمية للأسهم الجديدة مساوية لقيمة الاسمية للأسهم الأصلية على أن يكون سريانها للأسهم الجديدة محصية جنيها .

(دأبنا) إضافة الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الإصدار إلى احتياطي البنك على أن يشمل هذا الفرق عند الاقتضاء لاستيفاء أربع ٥ ٪ المضمونة للمساهمين .

ونأمل أن تم الإجراءات الخاصة بهذا الموضوع في أقرب وقت مستطاع وستقدم لحضراتكم في الوقت المناسب بطلب الموافقة على اعتماد المبلغ اللازم لاكتساب الحكومة من المال الاحتياطي العام .

ومستنتج زيادة رأس المال الاتفاق مع البنك على توسيع نطاق التسليف الزراعي فيما يتعلق بالسلف التي تمنح لفئات الزراعة والحصاد وارتبان الحاصلات وشراء الآلات والمساكنة حتى يشمل الانتفاع منها السواد الأعظم من المزارعين صغارهم وكبارهم .

ولا يخوتنا ونحن بصدد التسهيلات التي تقدمها للزراوع أن نشير إلى ما قرره الوزارة في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ من إلغاء البيوع العقارية الرأسي مزاودها على الحكومة نظير مطالبات السابق اعتبارها من وزارة المسكنة — وكذلك ما يكون قد رسا مزاودها على الأهالي منها فلم يتم التصديق عليه — وتقسيم المطالبات التي كانت متأخرة على خمس سنوات .

وقد أحصيت هذه المجهوزة بلغت ١٢٨٣ وسيمثل على الناقما .

..

الباب الرابع

معالجة مشكلة الديون العقارية

حضرات التواب المحترمين :

يسرني أن أعلن لحضراتكم أن الوزارة قد وقفت إلى حل نراه حاسما لمشكلة الديون العقارية ، وإنما هو حاسم لأنه يحقق العدالة المنشودة بين الدائن والمدين ، ولم يكن من اليسور تحقيق هذه العدالة على أكل وجوها ، لأن الأزمة الجائحة التي صادت البلاد قبل سنة ١٩٣٣ كان أثرها بطيعة أخلت أشد على المدين منها على الدائن ، فالدائن مهما كانت خسائره فهو يضمن كفة ، بينما المدين يخسر من كفة ، شأنه شأن المبليل إذا اشتدت به العطش ، ولذلك ضاع التوازن بين الدائن والمدين ، وكان على الحكومة أن تبحث عن علاج يبيد هذا التوازن إلى أصله ، فتصلح حال المدين من غير إضرار بدائنه .

فلنكم في كل حين محور المشكلة ، ومحور العلاج ، أي إيجاد التوازن بين الدائن ومدينه .

ويجنى قبل أن أبدأ لحضراتكم ماهية العلاج ومعداه ، أن أعلن بصفى وزير المالية أننا لانعالج أزمة حاضرة ، إنما نعالج أزمة ماضية ، وأظننا ماضية ، فالخطة الاقتصادية الرامة لم يمس هي حجة تدعو إلى التأمل ولا طمأنينة ، وما كانت في ذاتها قد تدعو إلى تحمل الحكومة بين الدائن والمدين ، ولولا أن الأزمة الماضية تركت بآثارها فحالت حالة كثيرين من المدينين الذين لم يتمكنوا من التخلص من ديونها ، لما كان هناك محل لتحل الحكومة أصلا .

وإنما كانت الحكومة الحالية قد وقفت إلى حل نعتقد حاسما فليس لها أن تترك — بل إنه يسرها أن تترك — فضل الولايات السابقة ووزراء المالية السابقين في الوصول إلى حلول خطلت بالمدينين خطوات واسعة إلى الحل النهائي .

ولا يسعني في هذا الصدد إلا أن أشيد بفضل حضرات مديري البنوك العمارة والتجارية الذين وافقوا على الحل الذي أرى أنه ودرسه معهم ، فقد أرادوا بهذه الموافقة ، رغم ما قد يتضمنونه من تضحية ، «مظهر مؤازرة» الحكومة المصرية وحسن شعورهم نحو المصريين الذين يقاسمونهم الخير والشر معا ويمتوت إليهم بصلوات ودية مسخرة .

والآن احذركم من الحل الذي وصلنا إليه ، ومأخذه في حارات عامة بسيطة بعيدة من التعيد الفني حتى يتسنى لجمهور الدائنين والمدينين أن يفهموه على حقيقته .

أساس الحل هو أن تستصدر الحكومة قانوناً ينظم الحق في تخفيض الديون الزراعية التي تريد قيمتها على ٤٥٪ من قيمة الأرض وتصل إلى ١٠٠٪ - أي إذا استغرق الدين قيمة الأرض - وتكون نسبة التخفيض بمتوسط نصيب في المساحة من جميع الديون التي على المدين سواء اعتبر من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية ، بشرط أن يتناول التخفيض كل ما زاد على ٤٥٪ من قيمة الأرض كما قلنا ، ويصرف الطارعن تاريخ الرهنيات التي على الأرض بشرط أن تكون إحدى الرهنيات أو التسجيلات قد وقعت على العقار قبل سنة ١٩٣٧ (أي في سنة الأزمة) . وفي عبارة أخرى فإن التخفيض يشمل جميع الديون العقارية وغير العقارية حتى التي سقطت في الوقت الحاضر بشرط أن يكون الرهن الأول قد وقع قبل ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

قلت إن التخفيض يكون بمتوسط ٥٠٪ من جميع الديون التي تزيد على ٤٥٪ من قيمة الأرض ، وقد انفق على أن يكون التخفيض طبقاً للمعدل يكون الحصة الأدنى فيه ٥٪ والمحد الأعلى ٩٥٪ بشرط أن يكون المتوسط ٥٠٪

وفيما يخص البنوك العقارية فقد اعتبر الدين المؤجل الاستهلاك (ascomoyes) في البنك العقاري المصري خاصاً بالتخفيض ولو أنه يعتبر من ديون الدرجة الأولى ، وقبل البنك العقاري أن يسوى هذا الدين بديون الدرجة الثانية ويخفف طبقاً للنسبة التي أشرنا إليها من قبل ، وأنه بعد التخفيض الذي يقع عليه مع ديون الدرجة الثانية يقل تخفيضه أيضاً تخفيضاً إضافياً يوازي ٢٥٪ أي أنه إذا تاله من التخفيض الأول مثلاً ١٠٪ فإنه يخفّضه أيضاً بمقدار ٢٥٪ لمصلحة المدين . وكذلك قبل بنك الأراضي أن يدخل الدين (حرف هـ) ضمن التسوية (ولو أنه من ديون الدرجة الأولى) وأن يخفف مع الديون الأخرى ثم يزداد التخفيض ١٥٪ فوق التخفيض الأول من قيمة الدين المذكور . وكذلك قبلت الحكومة أن يتبرديتها (حرف جـ) من ديون الدرجة الثانية وأن تسرى عليه قواعد التخفيض .

ولكن من الذي يتولى التخفيض ؟

الجواب على ذلك أننا لم نشأ أن تكون الهيئة التي تسوى التسوية حكومية بمنة بل رأينا زيادة في الحرص على المصالح المشتركة بين الدائنين والمدينين أن تمثل البنوك في تلك اللجنة فضلاً عن تمثيل الحكومة ، وعلى ذلك سيكون تشكيلها على الوجه الآتي :

وزير المالية (أو من ينوب عنه)	رئيساً
ممثل للأقاليم قضائياً الحكومة	عضواً
مراقب البنوك العقارية بوزارة المالية	»
ممثل البنك الزراعي العقاري المصري	»
» » البنك العقاري المصري	»
» » بنك الأراضي	»
» » البنك الأهلى	»
» » بنك مصر	»

على أن يكون الرأي المرحع لوزير المالية .

وتكون قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن .

عن أن تقول إنه في مقابل تخفيض هذه الديون تتولى الحكومة سداد الجزء الباقي منها إلى الدائنين بسندات يصدرها البنك القارى الزراعى المصرى بضمان الحكومة ، بمثابة عتقة ، على أن تستهلك هذه السندات سنوات بطريق السحب .

والضمان الذى اشترطته الحكومة لنفسها هو ألا يزيد مقدار الدين بعد تخفيضه من ٧٠٪ من قيمة العقار الحالية (Value Venale) وهذه النسبة التى اتخذت أساسا لضمان تجسدا . ننظر إلى المستقبل بأطمئنان فهو حد مناسب للتسليف يتفق مع ضلة الأرض والأسعار السائدة للعاصيل ، مما يسيل معه السداد بل يترك بين يدي المدين فائض القلة يقوم بمصاريفه ولوازم معيشته .

ويقرب على فائدة التسوية برادة المدين من جميع الديون التى تمثلها التسوية ومفوط جميع التسجيلات المسأخرة عليها وحرمان البائن الذى خفض دينه من اتخاذ أى إجراء فى المستقبل بالنسبة للدين موضوع التسوية أو بالنسبة لما طمما من عاصيل .

ولكن ليس معنى ذلك أن البائن العادى الذى خفض دينه يحرم من الرجوع على الضامن ، أو ماتحت يد من موقوفات ضامنة للدين ، وكذلك البائن القارى فإن له طمما أن يرجع على الدين التى رجعت له فى الدرجة الأولى بعد سنة ١٩٣٣ ، على أنه إذا ماتين هؤلاء الدائنين شيء بعد استبعاد هذه الضمانات فيمترون دائنين من الدرجة الثانية بالنسبة للقدر الباقي ويدخلون فى التسوية بحسب ترتيبهم .

وقد كان من الطبعى أن يمد إلى تلك التسوية بإيقاف البيع الجبرية على الأراضى الزراعية وغيرها مما يتصل بها فترة من الزمن حماية للدينين لمين وضع القوانين ، ولذلك رأينا استصدار قانون يمنع أى دائن من بيع الأراضى الزراعية وغيرها فى المدة من أول أبريل سنة ١٩٣٧ إلى آخر ديسمبر سنة ١٩٣٧

أما الإجراءات التى تكون قد اتخذت بواسطة أحد الدائنين قبل العمل بهذا القانون فيوقف البيع فيها حتى نهاية المدة المذكورة .

ويستقى من ذلك مدينو البنك القارى الذين لم يخضعوا من التسوية الأخيرة وتأخروا فى دفع أكثر من ثلاث أساطط واتخذت ضدهم إجراءات نزع الملكية ووصلت إلى تحديد جلسات البيع — هذا ما لم يتم المدين دفع قسط واحد فقد قبل البنك أن يوقف إجراءات البيع فى مثل هذه الحالة .

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل قد رؤى من العدل أن نحول اللجنة الحق فى منع الدائن من اتخاذ أى إجراء تنفيذى ضد مدينه فى خلال المدة التى ينظر فيها طلب التسوية وقد حددت تلك المدة بستة شهور تسرى من تاريخ صدور قرار اللجنة بأن المسألة صالحة للنظر .

وعلى المدينين فى خلال ثلاثة شهور من تاريخ صدور القانون أن يتقدموا بطلباتهم إلى اللجنة .

أما القوائد التى تستحق للدائن من تاريخ مريان القانون فتكون مماثلة لقوائد السندات التى يصدر بضمان الحكومة ، أى أنها تخفض من ٩٪ إلى ٩٪ مثلا إلى القوائد المقررة للسندات .

تبين مما ختم جميعه أن التسوية لم تشمل فقط مدين البنوك القارية الثلاثة (كما كان الحال فى التسويات السابقة) بل إنها قد تناولت قسوة مركز الدائنين على اختلاف درجاتهم كما أنها قد شملت جميع المدينين من الزراعة ولم تقتصر على فريق دون فريق .

تسوية خاصة مع البنوك العقارية الثلاثة

حضرات النواب المحترمين

لم يهدف بنا البحث عند تلك الحلول العامة الشاملة بل تناول بحثنا أيضاً تلك التسويات الأخيرة التي تمت مع البنوك العقارية الثلاثة ، وبعد مفاوضات فيما يجب إدخاله على تلك التسويات من تعديلات، وما يجب إحرازه من تسويات ، تم الاتفاق على ما يأتي :

بالنسبة للبنك العقاري المصري :

١ - قبول من حرموا من الانتفاع بالتسوية السابقة :

قبل البنك العقاري المصري التنازل عن الشروط التي فرضها التسوية الأخيرة بالنسبة لمن له حق الانتفاع بتلك التسوية والتي تختم سداد قسط سنة ١٩٣٣ وفي بعض الأحوال جزء من قسط سنة ١٩٣٤ في مباد لا يتجاوز يوربه سنة ١٩٣٦

فقد ترتب على هذا التنازل عدم انتفاع سليات كثيرة من هذه التسوية بلغ مقدار الدين فيها ١٨٧٠,٠٠٠ جنيه أي ما يقرب من ١٢ ٪ من مجموع ديون البنك المضمونة بأراضي زراعية أو بأراض زراعية ومبان مما .

وقد قبل البنك أن ينضم هؤلاء بالتسوية — بسد أن كانوا قد حرموا منها — إذا ما سددوا إليه الأقساط المستحقة لنفسية سنة ١٩٣٥ وذلك في مباد لا يتجاوز ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٧

وستتخذ الحكومة الإجراءات التشريعية التي تكفل انتفاع المدينين بهذه التسوية .

٢ - تخفيض فوائد التأخير :

قبل البنك العقاري أيضاً تخفيض فائدة التأخير إلى ٧ ٪ بدلا من ٨ ٪ التي فرضتها الاتفاقية السابقة في السنة الثانية من تاريخ استقطاع القسط .

٣ - تسطيط الدين المؤجل عند نهاية الأجل :

اتفق البنك العقاري على تسطيط الدين المؤجل في نهاية المدة المقررة لاستهلاك السلفة وفي هذا تحديد لمركز الدين بعد أن كان يتمتع الاتفاقية السابقة مطالبا بالدين في نهاية الأجل إذا ترك وشأنه مع ذاته .

بالنسبة للبنوك الثلاثة جميعا (بما فيها البنك العقاري) :

٤ - تخفيض الدين المؤجل استهلاكها بصفة عامة :

قبلت هذه البنوك تخفيض الدين المؤجل لكل من تقدم لها من المدينين — في أي وقت شاء — طالبا سداد هذا الدين .

ولا شك أن في هذا مصلحة للمدينين وتشجيبا لهم على السداد والالتزام من الدين ولو كان استهلاكه موقوفا .

● — التجاوز عن المبلغ المقدّر لعدم الإخطار في حالة السداد المسجل :

وقد رأينا أن تخطو خطوة إضافية أخرى في هذا السيل حتى لا يضار المدين بالسداد المسجل حيث تخرض عقود السلف في هذه الحالة دفع مبلغ لعدم الإخطار عبارة عن فوائد ستة شهور تقبلت البنوك الثلاثة التجاوز عن هذا التمييز .

٦ — تجزئة الضمان والحراسة (وهذا له أهمية خاصة) :

رغبة في زيادة التيسر على المدينين وتسجيل وسائل السداد لم قد عالجنا مشكلتين طالبا كانتا سببا في تأخير بعض المدينين من الوفاء بما عليهم من أقساط وربما كانتا في الوقت نفسه من عوامل ضياع ممتلكاتهم وهما : تجزئة الضمان والحراسة .

(١) أما عن تجزئة الضمان : فقد تم الاتفاق على أنه في جميع الأحوال التي يكون فيها المغار المرهون مقننا فلا يربح حصة شركاء تقبل البنوك العقارية أن تنظر في طلبات قسمة الدين نفسه التي تقدم إليها من ذوي الشأن وأن تسهل تحقيقها .

وإذا ما حالت موانع قانونية أو صوبات مادية دون تحقيق القسمة وبق التضامن فالضامن يربح المدينين فإن البنوك العقارية قد قبلت بالآ تطرح القطع التي يكون ذوبوها قد سددوا نصيبهم من الدين بل تنتظر حتى يبيع باقي القطع ولا ترجع على المدين الذي سدد قسطه ، ما لم يهضم ثمن المزداد من الوفاء بدين البنك .

ولما كانت البنوك تواجه صعوبة قانونية عند التنفيذ وهي استحالة قصر الإجراءات على شريك دون آخر في حالة عدم تجزئة الدين وقيام التضامن — فستعمل الحكومة على تلافى هذه الصعوبة بقانون تضعه لتسهيل الإجراءات وتبسيطها ، وبذلك يستفيد المدينون ويصبح السيل ممهدا أمام البنوك تقصر الإجراءات على المدينين المتخلفين عن السداد ، وفي هذا ولا شك تيسير كبير على عدد لا يستهان به من المدينين .

(ب) الحراسة : حيث الوزارة بدوس موضوع الحراسة الذي طالما كان سببا في شكوى المدينين . وقد تم الاتفاق مع البنوك على عدم الالتجاء إلى الحراسة إلا في الأحوال التي يتم فيها استغلال الضمان بسبب الخلاف بين الشركاء أو ترضى أطيان الضمان لتلف بسبب إهمال المدين ، أو إذا سار المدين في إجراءات نزاع الملكية ووصل بحكم القانون إلى تسجيل الميز العقارية في المختلط أو صدور الحكم بنزع الملكية في الأصل ، وبهذا لا يمكن أن تكفد الحراسة بدلا يوم وسيلة للتأكيد بالمدينين .

الآن وقد تبيّن ما اعتمدت الوزارة تحقيقه لحل مشكلة الديون العقارية فلا شك في أنك تشاطرون الرأي في أن هذه الحلول قد قامت على أسس خاطئة متينة ، عورها حماية القوة الزراعية بتطهير الدين المرهونة من كل ما عليها من ديون وقسوية مركز المدين تسوية شاملة لجميع التزاماته ، حتى لا تظل الأطنان المرهونة مهددة بترع المصلحة من حين إلى حين .

ولم يكن من الميسور الوصول إلى هذا العلاج الحاسم إلا بتخفيض ديون المدنيين المستقرين إلى الحد الذي تمان به ممتلكاتهم ويقتضى لهم سداد ما عليهم من الاقتساط .

وعندما أن هذا الوضع الذي تلتزم بتخفيض الديون لا تصف فيه ولا إجحاف بل هو في مصلحة الدين والدائن على حد سواء — أما الدين فمصلحته ظاهرة ، وأما الدائن فإنه يستحق بهذا الإجراء من الحصول على جزء من دينه ما كان ليحصل عليه لو اتخذت إجراءات نزاع الملكية وبمقتضى الألمان بأجنس الألمان .

ولسنا في تشرعنا هذا بتصفين أو متطرفين بل إننا قياساً على غيرنا أشد اعتدالا وأكثر رحمة بالدينين — فإن بلداً أخرى كالمانيا وغيرها قد وبطت مصير الدائن بمصير ممتلكاته وحريته من كل إجراء قد يتخذ على مال آخر غير المال موضوع الضمان ، فإننا نحن أجزأ لهذا الدائن أن يتقدم إليها بالجزء الزائد على قيمة الضمان فإننا في الواقع نطلبه ضحاً فوق ضحان ، مع التصير على المدنيين .

وقد راحوا — تحقيقاً للمعادلة بين طبقات الدينين — ألا يخفض الدين إلا بنسب مختلفة وأن يراعى في تحديد هذه النسب نسبة الضمان فيكون التخفيض يسيراً كلما كان الضمان كالياً ثم يزيد التخفيض تبعاً لدرجة الضمان .

هذه ولا شك إجراءات عادلة بعيدة كل البعد عما اتخذ في بلاد أخرى من إجراءات مجحفة بالدينين حيث شطرت ديونهم على أساس غير عادل وخفضت تخفيضاً كبيراً عما أضر بالثقة العامة ضرراً جليلاً .

لم نشأ إذن أن نجاري غيراً بل حرصنا جد الحرص على صيانة حقوق الدينين بقدر حاجتنا لمصالح المدنيين ولم نعد إلى تخفيض إلا بعد دراسة مستفيضة اشترك معنا فيها ممثلو الدينين على اختلاف طبقاتهم ، كما نوهت بذلك من قبل .

حضرات التواب المحترمين

نعتقد أننا بهذه التسوية الحاسمة قد وضعنا حداً لأسباب الشكوى وتضيقنا بصفة نهائية على كل الآثار التي ظلتنا نألمها إلى اليوم من تلك الأزمة الطالحة .

ولا يهتونا بعد ما أسديت إلى المدنيين من تسهيلات وما حييهم به من سياج الضمانات — إلا أن نسترعى نظراً إلى أنه لا فائدة من التسويات مهما كانت مزايها إذا لم يدرك المدنيين وأجهم حيل دلتهم — فإننا ما أردنا أن يكون لهذا الاتفاق أثره المقصود وجب عليهم أن يقتدوا بمدى التزامهم التقدير الكافي وأن يمتدوا أنفسهم على التبع في المراعيد — وأن يملوا أن ليس بعد اليوم من جانب الحكومة أي تدخل وأنب أمورهم قد أصبحت بمهدة أمامهم ولم يبق إلا قيامهم بواجبهم ، فإن فعلوا كما أنفسهم مؤونة الكثير من المناهب التي وقعوا فيها في الماضي والتي كانت سبباً في تلك الأزمة الشديدة التي كادت تلعب بأملأهم وتقضي على ثروتهم وثروة أسرهم من بعدهم .

تسهيلات جديدة

لاسترداد الأطنان التي اشترتها الحكومة عن طريق الشركة العقارية

كان من آثار الأزمة أن تزعمت ملكية مساحات واسعة من أطنان المدنيين اشترت منها الحكومة. ١٧٨١ فنادا من طريق الشركة العقارية حياطة القروة العقارية من التصحر .

وفي سنة ١٩٣٥ والقي جلس الوزراء على شروط بيع تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين أو ذويهم—ومن هذه الشروط أن يدفع طالب الاسترداد ١٠٪ من الثمن عند تحرير القعد النهائي ويحسب الباقي على ثلاثين سنة بمقتضى ٣ ٪ — كما علققت مدة خمس سنوات من تاريخ مرسى المزايا لقبول طلبات الاسترداد حتى إذا ما انقضت هذه المدة دون أن يتسلم أصحاب الأرض في شراء أى صفقة يتباح بالمزاد .

ولقد أجمعت اعتراضات من أصحاب الأراضي على هذه الشروط معتبين بأنه يتعذر معها سهولة استرداد أطنانهم ولتلك حيت الوزارة يصح تلك الشكايات ورات — مساعدة لمؤلاء المدنيين — بتعديل الشروط المذكورة على الوجه الآتي :

أولا — تخفيض القائمة إلى ٣ ٪ بدلا من ١٠ ٪ ، وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٦

ثانيا — إعفاء أصحاب هذه الأراضي من استهلاك رأس المال في الخمس سنوات الأولى من الاسترداد هل أن يسعدوا قائمة رأس المال فقط .

ثالثا — تسهيط يحسب باقي رأس المال على خمس وثلاثين سنة بالقائمة المشار إليها .

رابعا — تبدأ الخمس سنوات المسجلة لقبول طلبات الاسترداد ابتداء من نوفمبر سنة ١٩٣٥ وهو تاريخ صدور قرار جلس الوزراء الذي احسد شروط بيع تلك الأراضي لأصحابها وذلك بدلا من تاريخ مرسى المزايا — حتى يسنى لأصحاب هذه الأراضي استهلاك حقهم في الاسترداد في مدى أوسع يتراوح بين ثلاث وأربع سنوات .

وقد عرضت هذه التسهيلات على جلس الوزراء فأقرها بجلسته ١٦ مارس سنة ١٩٣٦ ، ويسرى أن أجمعكم إياها إن شاء المجلس على المدنيين من تخفف البليات .

بنك مستقل للتسليف العقاري

بما أن أعمال بنك التسليف العقاري الحكومي قد ازدادت وتستغاضف أمثالا بعد إجراء التوسيع العقاري التي فصلاها فقد رأت الوزارة نصب إبنارة هذا البنك — جلس إدارة بنك التسليف الزراعى ، بحيث يتكون له جلس إدارة مستقل ، وقد قرر جلس الوزراء ذلك في جلسته بالأسس بناء على طلب وزارة المالية ، وتحقيقا لرغبة البرلمان في هذا الصدد .

الباب الخامس

مشكلة الشبان العاطلين وكلمتنا الختامية

حضرات التواب المحترمين

لقد ذكرنا لحضراتكم تفصيل ما اعترته الحكومة من مشاريع خطيرة ، وما نفذته فضلا بتأييدكم وفي ضوء إرشادكم ، وأيدنا بياننا بالأرقام تاريخين للأرقام أن تتكلم ، وإلى لسانكم أن تسمحوا للغة الأرقام بأن تترجم ، لا لكي يفهم الدين لا يريدون أن يفهموا ، بل لكي تعلم الأمة التي تتخف من وراثتنا ومن وراثكم ، وتشد من أزرتنا ومن أزركم ، أن البرلمان والوزارة قد أديا أمانة الله ، وأمانة الأمة ، وأمانة الخدمة ، فأديا في شهور قصيرات ما يستغرق سنوات طويلة ، لا يتحقق الاستغلال لكيفية سياسية حسب ، بل يحصل الاستغلال حقيقة وطنية ، وحقيقة عسكرية ، وحقيقة اجتماعية ، وحقيقة اقتصادية على اختلاف نواحيها ، المالية ، والصناعية ، والزراعية ، والتجارية .

واليكم لغة الأرقام مترجمة ، مركزة ، فلو أننا صرفنا النظر عن أعمال الإصلاح العادية في ميادين الإدارة والرى والصرف والصحة والمواصلات والزراعة والتجارة والتعليم على اختلاف أنواعه والقتيل الخارجي إلى آخر ما تضمنته الميزانية ، فسي أن أذكر من باب التمثيل لا الحصر ما يحضرن من مشروعات خطيرة نفذتها أوشرت فيها الوزارة الحالية في المدى القصير الذي أمكنها أن تستخلصه استخلاصا من مشغولياتها السياسية الكبرى ، ما بين مفاوضات في القضية المصرية ومفاوضات في قضية الامتيازات .

في وزارة الأشغال :

(١) تخوية فطاطر إستان لإدخال الرى الصبى في منطقة الصيد الأهل مما بدر الخبير على الملاين من المصريين الذين حاولوا التفرد أجيالا وأجيالا — وهو مشروع يعود الفضل فيه إلى الوزارة الحالية وحدها ، وقد أدرج له هذه السنة ١٩٠٠٠ ج.م. والمتظر أن يتم في غضون خمس سنوات على الأكثر .

(٢) تخوية فطاطر عمد على ، وقد بدأت الوزارة الحالية تنفيذه — هذا فضلا عن أعمال الصرف والرى ومحويل الجياض على مدى أوسع من ذي قبل ما أدرج له حوالى المليون ونصف مليون من الجنيحات .

في وزارة الداخلية :

(١) إصلاح نظام العمد على أساس شى ونظامى ، وهو ما لم يقم الحكومة سابقة القيام به ، وسيقدم مشروع القانون بذلك لحضراتكم ، وحتى عن البيان ما في هذا الإصلاح من فوائد فهو دمامة الحياة القريية في مصر بأسرها .

(٢) توسيع قسم الكونستبلات بدرجة البوليس ولإعداد وظائف الكونستبلات الوطنيين — وقد أدرجت الامتيازات اللازمة لذلك — هذا فضلا عن الامتيازات لتزير البوليس وتحسين حال رجاله .

(٣) إنشاء مجن احتياطى ومجن سياء ، وإدخال نظم حديثة واسعة النطاق على نظام السجون .

(٤) إنشاء مكتب لحماية الأقارب .

(٥) إنشاء السخرة عن الفلاحين — وقد نفذ في السنة الماضية .

في وزارة الصحة :

- (١) إنشاء المجموعات الصحية في القاهرة والمدن الأخرى .
 - (٢) إنشاء قسم جديد لمكافحة الملاريا وما يتبعه من عظمات في الأقاليم .
 - (٣) إنشاء عظمى المياه الصالحة للشرب في منطقتي القويس ودمياط ، والعمل على تميمها في سائر القطر وقد اتمهده ٢٩٠.٠٠٠ ج . م .
 - (٤) إنشاء القرى وتنظيمها وتبديلها وقد اتمهده ٥٠.٠٠٠ ج . م .
 - (٥) تجهيل مدينتي الأقصر وأسوان .
- هذا فضلا عن التوسع في إقامة المستشفيات على اختلاف أنواعها والبيانات الخارجية وروم البرك والبحار إلى آخر ما هناك من أعمال الإصلاح .

وزارة الحفانية :

- (١) العمل على تحقيق استقلال القضاء وتحسين حال رجاله .
- (٢) لأشعة المحامين والعمل على رفع مستوى هذه الطائفة المحترمة — بالاتفاق مع نقابة المحامين في دراسة مشروعاتها وبمقتضى جميع نواحيه .
- (٣) تبديل نظام المجالس الحسبية من أسسه .
- (٤) إنشاء نظام للمبراء المولوظفين في الحاكم الأهلية وأعمالها المحاسين في المجالس الحسبية .

وزارة المواصلات :

- (١) التوسع في إنشاء وظائف الطيران والقيام بالأرصاء الجوية المتصلة به — وقد أدرجت لتلك الاعيادات اللازمة .
 - (٢) إنشاء كادر مستعدة وطرق جديدة .
 - (٣) إنشاء أو تجديد أروسة للقصورات والسفنارات وإنشاء بعض المزارات .
 - (٤) تحسين لرماليات البريد الجوي وإنشاء مكاتب بريد الطوافة .
 - (٥) التوسع في المنشآت والإصلاحات في السكك الحديدية .
- وبهذه المناسبة أود أن أخص ما يكون قد فهم مما قلته أس إن إيرادات السكك الحديدية في تناقص ، إذ الواقع هو العكس ، لأن الإيرادات زادت منذ تولي سمادة محمود شاكر إدارة المصلحة . وقد بلغت الزيادة أشياء ٤٠٠.٠٠٠ ج . م ، ومع ذلك فإن إيرادات المصلحة تنقص مما كانت عليه في سنة ١٩٢٩ لأسباب اقتصادية والمخافة السيارات ، لمصلحة السكك الحديدية تنقص كل ثلثه .

وزارة التجارة :

- (١) تنظيم مكتب العمل واستصدار قوانين مطلقا طلبا بها البهال وأصحاب الأعمال ، مثل قانون عقابات البهال — وقانون تحديد سماعات العمل — وقانون عقد العمل الفردي والعقد المشترك .
- (٢) قانون الترف التجاري — تنظيم هذه المؤسسات العامة .
- (٣) قانون مراقبة الصفائق .
- (٤) قانون تنظيم بعض الصناعات والصباوين وغيرها .
- (٥) تشجيع السياحة إلى مدى أوسع من ذي قبل .

وزارة الخارجية :

- (١) توسيع التمثيل السياسي في بلاد الشرق - مثل إنشاء مفوضية في الجزائر وأخرى في اليابان ، ونقل قنصلية روما إلى جنين ، وماتستر إلى بجاي .
- (٢) تنظيم سفارة لندن بعد أن كانت مفوضية .
- (٣) المعاضة بالاشتراك مع رئاسة مجلس الوزراء في مسألة إعادة العمل وإرسال الكسوة الشريفة إلى الجزائر ، وإتمام هذا الاتفاق على أحسن وجه يكفل لمصر مكاتها في العالم الإسلامي ، وحين أم الشرق ، وإتمام مشروع المعاهدة مع تركيا .
- (٤) تنظيم دخول مصر في عصبة الأمم وعقد مؤتمر الامتيازات .

وزارة الزراعة :

- (١) حسب ما أبدته من نشاط في مقاومة الفدوة ومراقبة الزراعة مما أنتج لمصر أكبر محصول من القطن عرفته في تاريخها الزراعي .
- (٢) ضم قسم الكورتيتيات إليها .
- (٣) إنشاء بلان مدبرة للتدبير تحقيقاً لرغبة البرلمان .
- (٤) إدراج امتيازات قرين تحصى مدارس الزراعة والطب البيطري ، هذا فضلاً عن أعمال مقاومة دودة القطن والآفات الزراعية المختلفة .

وزارة الحربية :

- وما من من حاجة إلى الإضافة في مشروعات الدفاع الوطني ، التي لم يسبق لها مثيل في أي عهد من العهود ، واليك بعضها :

- إنشاء المدارس الآتية :
- (١) مدرسة الأركان حرب - لأعمال القيادة والتكتيك الحربي .
- (٢) مدرسة للطيران .
- (٣) مدرسة للدبابات .
- (٤) مدرسة السوافة والصيانة وبها ووش للفرن جميع الصناعات بالجيش .
- (٥) مدرسة الطبجية .
- (٦) مدرسة للمهندسين العسكريين .
- (٧) مدرسة ضرب النار .
- (٨) مدرسة الإشارة .
- (٩) مدرسة الصنف ضباط .
- (١٠) مدرسة للتدوير الصحية وحفظ الصحة .

هذا فضلا من إنشاء المصانع الحربية التي سبقت الإشارة إليها لإنشاء الطائرات وال عربات ، والأسلحة ، والدخائر
والقذائف الحربية .

وأخيرا ، وليس آخرا ، إنشاء وظيفية رئيس أركان حرب الجيش المصري وإسنادها لمصرى ، ووظيفة ملحق عسكري
سفارة لندن ، وإرسال ضابط حطم - هو سفلة وكيل الحربية - تمهيدا لإعادة الجيش المصري في السودان وإعادة
السير إلى قرايه ، وألحق إلى نصابه .

وزارة المعارف العمومية :

(١) تسميع التعليم الإلزامى لأول مرة في العهد الحديث .

(٢) ضم مدارس مجالس المديريات إلى وزارة المعارف .

(٣) إنشاء مدارس الفنون التطريزية .

هذا فضلا من توسيع التعليم في الجلسات وفي المدارس الثانوية والإبتدائية وتوسيع نطاق الحياة الرياضية .

وزارة المالية :

وتأتى الأخيرة في الترتيب - وفي اليهود ... وحسي أن أذكر المسائل الأتية التي كان لما شرف الاشتراك
في إنجازها :

(١) إلغاء ضريبة الخمر في القرى وما في حكمها ورفضها من كاهل القلاع المسكين المرمق بالضرائب والهديون.

(٢) معالجة مشكلة البيوت الطوارية - على الطريقة التي تشرفت برفضها طيسكم والتي أرجو أن تكون قد
حازت نقطا من رضاكم .

(٣) معالجة كندوز أسرار القمع والقنابل برفع مستوى التسليف ومنع إعاقة تصديرها وفر وسيوفر على البلاد
لللايين من الجنيات - وفك لأن الوزارة كما ذكرت قد اتخذت لنفسها سياسة مستديرة هي السير على ما اتبته في السنة
الماضنة من ضمان التسليف ومنع إعاقة التصدير كما دعت الحاجة إلى ذلك .

(٤) إنشاء عدد قليل من اللجنة ٧ وما كان له من أثر فعال في إحياء محصول يبلغ حوالى اثنين مليون من
القناطير ، وتحسين أسرار القطن على اختلاف أنواعه كما سبق فينت ، مما يقرر الإيج الخلال منه البلاد بمئات الألوف
من الجنيات .

(٥) زيفه رأس مال بنك التسليف الزراعى - وتوسيع عملياته - وتسهيل إجراءاته - مما كان سيكون
له أثر حاسم في تطوير البلاد الاقتصادى ، وإنشاء إدارة مستغلة البنك الطوارى الزراعى بفضل إدارته من مجلس إدارة
بنك التسليف الزراعى .

(٦) تنازل الحكومة منذ السنة الماضية عن ٢٠٪ من دينا حرف حج وعن فوائده لبضعة سنوات ، وهسيط المقدار البقي استحق من رأس المال كل السنة الباقية للسلفة ، وهسيط المتأخر من الأموال الأميرية والسلف الزراعية على بضعة سنوات تسبيلاً للزراعيين وتخفيفاً لأعباء الأئمة .

(٧) تسهيل إجراءات استرداد الأطنان للدينين الذين تزمت ملكية أطيانهم وظلت تحت إدارة قسم العناية العقارية بالأملاك الأميرية ، وذلك بعد المدة التي يحق فيها الاسترداد من خمس سنوات إلى ثمانية وتخفيض الفائدة من ٣ ١/٢ ٪ إلى ٣ ٪ إلى آخر ما ذكرنا .

(٨) معالجة مشكلة الموظفين بتخفيض الزكائن على الحاجة ودراسة كادر جديد بخفف أعباء الوظائف دون مساس بحقوق الموظفين الحاليين ، وإعادة النظر في مسألة المعاشات ، ورفع ضريبة المصنعة من مصارف الموظفين ، وإنصاف الموظفين المسيرين ، وتخفيض مصاريف السفر والمزونات الإضافية إلى آخر ما تضمنته الميزانية السابقة والحالية .

(٩) اتباع سياسة بحركية مشقة ، مما كان فيه حماية للصناعات المحلية وكسب الفزاة دون إهداق للتجيين ، كما أشرنا من قبل .

وكذلك تشجيع إصدار البصل والمواخ بمنح الإعانات المالية أو تسهيل الإجراءات الإجركية .

(١٠) إنشاء دار لسك النقود .

(١١) إنشاء قسم لإدارة الأسواق والسلعانات مالياً والمحلل على بعض شركات الامتياز .

(١٢) تقرير إلقاء صندوق الدين ، وإنشاء قسم في المالية للقيام بعملية توزيع كوبريات الدين .

(١٣) إنشاء اليانصيب الحكومي .

(١٤) وضع نظام مالي وصناعي لمشروع مسافط أسوان بحيث يضمن الحكومة السيطرة عليه من جهة ، وبجي الصناعات وجود بالخير على الزراعيين ، من جهة أخرى .

(١٥) سياستها بإزاء الاحتياطي وبيع الأملاك الأميرية الماطلة لاستثمارها في الأعمال المنتجة .

يا حضرات التواب المحترمين

تلك ترجمة الأرقام ، لا إلى كلام في كلام ، بل إلى مشاريع حية محسوسة ، ملموسة ، نفذ الكثير منها ، وشرع في البعض الآخر منها ، وهي كلها أبواب مفتحة للتعبدين الماطلين ، إلى جانب أنها وسائل فعالة لدعم الاقتصاد الأهل وتعميم الخير بين المصريين .

وحسب أبحاثنا المتصلين أن يبقوا نظرة إلى المشاريع الصناعية العظيمة — مدينة كانت أو حربية — التي مددناها ، وإلى حلول الحكومة على بعض شركات الامتياز — وإلى إنشاء اليانصيب الحكومي ودار لسك النقود — والمدارس الحربية المختلفة — وتوزيع الأملاك المستصلحة عليهم — إلى غير ذلك من المشاريع المخفضة — لكي يطمئنا إلى أن مشكلتهم قد خطى بها خطوات واسعة سامة ، وأن المستقبل لهم والماملين !!

حضرات التواب المحترمين

اضفروا لى هذه الإنفاضة ، وهذه الإشادة، فراقه ما كنا لنشيد بفضل، لولا أن للفضل جاحدين، أو ننزه بجهد ،
لولا أن الجهد كلها زادت، زاد إنكارها من القاعدين 1

وإذا جاز لنا ، بل وجب علينا، أن نشيد بفضل أو بجهد، فلأن الفضل ليس منا ، بل ولا هو منك ، بل إن
مصدره وصرجه تلك الأمة الكريمة التي كسبت بفضل ما جهدت دستوراً واستقلالاً، جعلت منها نظاماً، وجعلتنا
لها خداماً ... وما كان لنا أن نوليا بعض مالولتنا إلا إذا أوفينا الخدمة ، ونوعينا الحكمة ، في حركاتنا وسكناتنا ،
حتى يكون المستور والاستقلال في مأمّن أمين ، وحسن حصين ، لا من حقوقاً ، بل من أخلاقاً !

يا حضرات التواب

لقد كنت وما زلت أعتقد ، أن خير وسيلة للحصول على الاستقلال هي ثورة النفس على الظلم والظالمين ، أما
وقد حصلنا على الاستقلال فإني لأعتقد اعتقاداً جازماً أنه ما من سبيل لصيانة وبناء هذا الاستقلال سياسياً ،
واجتماعياً ، واقتصادياً ، إلا بالورقة والاعتدال ، وضبط النفس — ذلكم رأس مالنا في طريقنا إلى مؤتمر الامتيازات ،
وذلكم واجبنا نحو الأحياء منا والأموات — فالهم كالأفراد إنما نجما بتضحية الشهوات ، وإنكار الذات .

جدول إحصائية

جداول إحصائية

(١) الأرقام القياسية لأسعار الجلفة

السنة	يناير	فبراير	مارس	أبريل	مايو	يونيه	يوليه	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
١٩٣٥	١٠٠	١٠٠	٩٦	٩٢	٩٢	٩٤	٩٥	٩٦	٩٢	٩٦	٩٤	٩٤
١٩٣٦	٩٢	٨٩	٨٨	٨٤	٨٤	٨٣	٨٣	٨٢	٨٥	٨٤	٨٣	٨٤

(٢) الأرقام القياسية لأسعار البصرة

١٩٣٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٥	١١٠	١١٦	١١٣	١١٨	١١٧	١١٨	١١٨
١٩٣٦	١١٦	١١٥	١١٦	١١٢	١١٢	١١٢	١١٣	١٠٩	١١١	١١٢	١١٢	١١١

(٣) الأرقام القياسية لتفقات المعيشة

١٩٣٥	١٢٨	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٧	١٢٧	١٢٧	١٣٠	١٣٢	١٣٢	١٣٢
١٩٣٦	١٣١	١٣٢	١٣٢	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٧	١٣٩	١٣٨	١٣٩	١٣٩

تداول البكتوت

نما على بيان البكتوت المتداول في نهاية كل شهر من السنوات الثلاث الأخيرة بآلاف الجنيئات :

الشهر	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
يناير	١٩٨٣٨	١٩٥٣٧	٢٢٢١٦
فبراير	١٩٦٢٤	١٩٣٩٠	٢٢٢٤٠
مارس	١٩٥٤٤	١٩٠٤٦	٢١٦٣٩
أبريل	١٩٣٦٦	١٨٨٩٢	٢١٢٤٦
مايو	١٨٧٤٨	١٨٥٥١	٢٠٥٢٩
يونيه	١٨٥٧٤	١٨٠١٣	١٩٥٧٨
يوليه	١٧٧٩٠	١٧٢٥٠	١٨٦٤٤
أغسطس	١٧٨٤١	١٧١٣٤	١٩٣٨٨
سبتمبر	٢٠٧٨٧	٢١٤٠٦	٢٣٢٧٦
أكتوبر	٢٠٩٥٧	٢٤٣٨١	٢٣٣٨٧
نوفمبر	٢٠٤٣٥	٢٤٦٠٣	٢٢٨٥٠
ديسمبر	١٩٨٠٣	٢٢٢٥٣	٢٣١٣٨

المتوسط العام لقدر المتداول من البكتوت بآلاف الجنيئات

سنة ١٩٣٥ ٢٠,٦٩٩

سنة ١٩٣٦ ٢٢,٣٤٤

عملية تبين التصفية بمصر والإسكندرية

السنة	مبالغ العمليات (بالآلاف)	(القيمة بالآلاف الجنيهات)
١٩٣٢	٦٣١	١٠٢,٣٨٠
١٩٣٣	٥٥٣	٢٠٣,٣٤٦
١٩٣٤	٦٠٠	١٠٥,٢٠٤
١٩٣٥	٦٤٦	١١٩,٩٠٠
١٩٣٦	٦٩٢	١٣٣,٥٤٠

ودائع البنوك (١)

آخر سنة ١٩٣٥	آخر سنة ١٩٣٦	
٣١,٦٦٧,٠٥٠	٢٢,٦٤٥,٠٩٧	الحساب الجاري
٣,٦٢٦,٣٧	٣,٤١٥,٩٦٥	ودائع لأجل
٢٥,٣٩٣,٥٧٧	٢٦,٠٦١,٠٦٢	المجموع

مصاديق التوفير

٦,٦٠٢,٨٣٧	٨,١٠٦,٤٥٣	مصلحة البريد
٢,٥٤١,١٣٧	٣,٠٧١,٦٨٧	البنوك
٩,١٤٣,٩٧٤	١١,١٧٨,١٤٠	المجموع

وفي نهاية سنة ١٩٣٦ كانت قيمة البكتوت الصادر من البنك لأهل مصرى ٢٤,٩٠٠,٠٠٠ منقطة
بالقيمة الآتية :

جيه	
١,٢٤٠,٥٨٣	ذهب (مقنعا بعمره القديم)
٧,٥٣٥,٨١٠	أنفوط الخزانة البريطانية وستلتها
١,٥٠٠,٠٠٠	سنتلات مصرية وستلت مضمونة من الحكومة المصرية
٧,٧١٥,٠٤٤	سنتلات قرض الحرب البريطانية
١,٩٠٨,٥٦٣	سنتلات الخزانة البريطانية
٢٤,٩٠٠,٠٠٠	جملة النطاء

(١) هذا البيان قاصر على الودائع الموجودة في البنوك الآتية : البنك لأهل مصرى والبنك الهنالى والبنك
البلجيكي والبنك التجارى للشرق الأدنى وبنك باركليز والبنك اليونانى وبنك أيتنا وبنك انجلى الإيطالى .

بيان الأوراق المالية التى تملكها الحكومة

الزيادة	التن فى آخر سنة ١٩٣٦	عن الشراء	
جيه	جيه	جيه	
٣,٨٢٤,٣٥٠	١٤,١٦٠,٥٨٣	١٠,٣٣٦,٣٣٣	سنتلات الدين المصرى
٣٨٥,٥٧٤	٦,٣٣٢,٠٣١	٥,٨٤٦,٤٥٧	سنتلات من الحكومة البريطانية
٦٥١,٤٣٩	٢,٠٧٨,٥٠٥	٢,٤٣٧,٠٦٦	أوراق مالية أخرى
٤,٨٦١,٣٦٣	٢٢,٤٧١,١١٩	١٨,٦٠٩,٨٥٦	الجملة

يقوم من هذه الأرقام أن قيمة الأوراق المالية التى تملكها الحكومة زادت بـ ٤,٨٦١,١١٩ ج ٢٠
على عن شرائها .

المتوسط الشهري لأسعار القطن (بضاعة حضرة) خلال سنى ١٩٣٥ و ١٩٣٦

الشهر	القطن الأمريكى بالعملة المصرية		أسمار القطن المصرى بالإسكندرية				علاوة سعر القطن المصرى على الأمريكى			
			سكلاريدس		أشونى		سكلاريدس		أشونى	
	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٥	١٩٣٦
يناير ...	١٢٦١	١١٦٩	١٦٣١	١٦٥٠	١٣٩٤	١٤٠٥	٢٩	٤١	١١	٢٠
فبراير ...	١٢٥٥	١١٢٣	١٥٨٠	١٥٨٣	١٣٤٧	١٣٩٧	٣٦	٤١	٢	٢٤
مارس ...	١١٨٤	١١١٩	١٥٠٣	١٥٨٢	١٣١٤	١٣٨٢	٣٧	٤١	١١	٢٤
أبريل ...	١١٧٩	١١٥٤	١٤٨٢	١٥٥٧	١٣٢٨	١٣٤٧	٣٦	٣٥	١٣	١٧
مايو ...	١٢٢٠	١١٤٤	١٥٠٠	١٥٢٩	١٣٥٢	١٣٠٤	٣٣	٣٤	١١	١٤
يونيه ...	١١٧١	١١٦٥	١٤٦٥	١٦٩٣	١٣٢٣	١٣٨٠	٢٥	٤٥	١٣	١٨
يوليه ...	١٢٠٤	١٢٧١	١٤٧١	١٧٩٩	١٣٦٩	١٤٧٧	٢٢	٤٢	١٤	١٦
أغسطس ...	١١٢٤	١١٨٨	١٤٧١	١٧٣٠	١٣٤٦	١٣٧٨	٣١	٤٥	٢٠	١٦
سبتمبر ...	١٠٦٤	١١٨٩	١٤٧١	١٧١٩	١١٩٩	١٢٨٠	٣٤	٤٥	١٣	٨
أكتوبر ..	١١١٨	١٢٣٢	١٥٧٤	١٩١٨	١٢٣٦	١٣٣٨	٤١	٥٧	١٠	٩
نوفمبر ...	١١٨٧	١٢١٧	١٧٤١	١٩٢٨	١٣٧٢	١٣٠٦	٤٧	٥٨	١٦	٧
ديسمبر ...	١١٨٤	١٢٧٢	١٧٤٢	١٨٨٤	١٣٧٥	١٣٥٠	٤٧	٤٨	٢٥	٦
المتوسط السوى ...	١١٧٩	١١٨٦	١٥٤٨	١٧١٤	٢٣٢٧	١٣٦١	٣٢	٤٤	١٤	١٥

فياً على بيان قيمة الصادرات والواردات فى السنوات الأربع الأخيرة مقفلة بالآلاف الجنيهات :

الصادرات

الفرق بين سنى ١٩٣٥ و ١٩٣٦	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	
جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	
١٤٨٢-	٢٥,٠٢٠	٢٦,٥٠٢	٣٤,٧٨٨	٣١,٣٨٠	القطن
١,٣٣٢-	٧,٩٥٩	٩,١٩١	٦,٢٦٨	٧,٤٦٨	الأنصاف الأخرى
٢,٧١٤-	٣٢,٩٧٦	٣٥,٦٩٣	٣١,٠٥٦	٢٨,٨٤٨	الجملة
٦٨-	٩٢٤	٩٩٢	٥٦٨	٦٧١	المصاد تصديره
٢,٧٨٢-	٣٢,٩٠٢	٣٦,٦٨٥	٣١,٦٢٤	٢٩,٥١٩	الجملة العمومية

الواردات

الفرق بين سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٣٥٠+	٧٦٦	٧٣١	٦٥٦	٦٥٦	الذئبان ...
٧٥٨-	٢٠٧٥٠	٢١٥٠٨	٢٨٦٤١	٢٦١١١	الأسماك ...
٧٢٢-	٣١٥١٦	٣٢٢٣٩	٢٩٢٩٧	٢٦٧٦٧	الجملة ...
—	—	—	—	—	زيادة الواردات ...
٢٠٥٩-	٢٣٨٧	٤٣٥٧	٢٢٢٧	٢٧٥٢	زيادة الصادرات ...

الزيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	بيان المحصولات المستمرة
جنيه	جنيه	جنيه	
٣٢,١٢٧	١٤٩,٣٢٠	١١٦,٦٩٣	بيض ...
٢,٢٢٠	٤١,٣٥٤	٢٨,١٢٤	طاطم وخضر ونباتات خشية ...
٦,٣٤٢	٢٥,٣١٠	١٨,٩٦٨	يوسفي ولجون حلو ...
٣٢٧,٢٥٦	٥١٢,١٤٠	١٨٤,٨٩٤	أرز مقروع القلاف الخاربي ...
١٤١,٧٢٠	٦٣٢,٦٥٦	٤٩١,٩٣٦	أرز مبيض أو ملوح ...
٥٧,١٩١	١٦٧,١٧٨	١٠٩,٩٨٧	نخالة ونفضلات الطعن ...
٢١,١٨٥	٧٧٥,٣٣٩	٧٥٤,١٥٤	كسب بلرة القطن ...
٤٥,٢٩٦	١٠٤,٧٧٢	٥٩,٤٧٦	خانات مغشية ...
٢٨,٩٧٣	٩٧,٧٥٣	٥٨,٧٨٠	ملح الطعام ...
٢,٨٧٠	٤٤١,٣٥٩	٤٣٨,٤٨٩	نوسقات الجير ...
٣٦,٢٢٨	٢٩١,٧٠٤	٢٥٥,٠٧٦	جلود ...
١٤,٦٢٦	١٣٨,٢١٢	١٢٣,٥٨٦	صوف خام ...
١٢,٢٥٤	٣٠,٣٠٦	١٨,٠٥٢	تنج مصنوع ...

وفيما يلي بيان عن كمية صادرات القطن إلى البلاد المختلفة في السبعين الخمس الأخيرة مقسوة بألاف القطنيات :

البلد	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
بريطانيا العظمى ...	٢١٠٥	٢٢٧٨	٢٥٠٦	٢٦١١	٢٨١٤
فرنسا ...	٨٠٠	١٠٥٧	٩٥١	١١٤٧	٩٩٢
اليابان ...	٤٠٣	٤٥٥	٨٩٦	٣١٥	٧٣٤
ألمانيا ...	٨٥٥	٧٥٩	٩٣٧	٨٢٣	٧٢٣
إيطاليا ...	٥٧٨	٦١٦	٧٤٩	٦٣٦	٢٥٢
إسبانيا ...	٣١٧	٣٢٣	٤٢٣	٥٥٥	٢٢١
الهند ...	٣٤٨	١٤٥	٢٨٦	٥٢٦	٢٤٨
الولايات المتحدة ...	٤٠٥	٣٧٤	٢٥٨	٢٧١	٢٦١
سويسرا ...	٢٢٧	٢٢٩	٣٣٨	٣١٥	٢٩٢
تشيكوسلوفاكيا ...	١٧٨	١٧١	٢٣٧	٣٠٠	٣١٦
بروندي ...	٨٧	١٣٧	١٩١	١٧٥	١٥٦
الصين ...	٧١	٦٦	١٤٦	٩٠	١٢٧
النمسا ...	٥٥	٥١	٧٥	٩٣	٩٨
البلجيكا ...	٤١	٣١	٦٩	٨٤	٧٣
كندا ...	٢٧	٣١	٦٣	٤٤	٢٦
المجر ...	١١٥	٢٤	٦٣	٩٩	٧٣
السويد ...	١١	٢٦	٣٩	٤٦	٤٨
أستراليا ...	—	١٠	٣٣	٣٣	١٥
هولندا ...	٧	٢٦	٣١	١٨	١٧
البرتغال ...	١٥	٢١	٢٢	٣٩	٢٠
اليونان ...	١٣	١٣	١٨	٢٠	٢٣
بلدان أخرى ...	(٢٣٠)	(٢٢)	٢٢	١٤٧	٢٧٠
المجموع ...	٦٦٩٨	٧٨٥٤	٨٥٦٤	٨٥٧٧	٧٧٩٨

(١) كانت مملكة سنجي البلاد الأخرى في سنة ١٩٣٢

(٢) بما في ذلك الصادرات المرسلة منه كان في سنة ١٩٣٣ (٢٧) وفي سنة ١٩٣٣ (١١) .

بيان عن الوارد من القطن الذي يمكن اختياره بمقياس المصنوع للحالة الاقتصادية وهو يدل على زيادة مقدارها ١٢٪ بالنسبة لعام ١٩٣٥ وذلك بالرغم من زيادة الرسوم الجمركية في العام الماضي . وفيما يأتي مقارنة الكميات المستوردة في الأعوام الأخيرة :

الوارد من القطن بالطن	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦
تنج ...	٥٨٣٦	٥٣٧٩	٥١٥٧	٥٣١٢	٥٥٠٩	٥٥٥٨
تيناك ...	٣٦٨	٣١٢	٢٩٥	٣٧٢	٣٥٧	٣٠٨
سيجار ...	٥٩	٨٠	٨٤	٨٧	١١٢	١٧١
سيجار ...	٢٢	١٥	١٥	١٢	١٤	١٥
تنج مصنوع ...	١٠	١١	٩	١٠	١١	١٧
الجملة ...	٦٢٩٥	٥٧٩٧	٥٥٦٠	٥٧٩٤	٦٠٠٤	٦١٢٩

وفى الجدول الآتى بيان عن الوارد قيمة وكية من أهم أصناف الواردات بالمقارنة مع سنة ١٩٣٥ :

الوصف	الوحدة	الوارد في سنة ١٩٣٥		الوارد في سنة ١٩٣٦	
		القيمة بالآلاف	الكية	القيمة بالآلاف	الكية
بن غير محص	طن قائم	٧٨٨٨	٣١٠	٧١٩٥	٢٧٠
شاي	د	٦١٣٤	٥٢٥	٦٩٩٥	٦٤٥
لحم	د	٣٩٩٩٧	٢٦٦	٣	٠,٠٦٥
زيوت نباتية لصناعة الصابون ..	د	١١٩٢٨	٢١٩	١٢٣١٠	٢٥٣
صابون عادي	د	٤٢٧٥	١٢٠	٢٨٣٧	٨٠
سكر خام	د	٤٦٥٩	٢٤	٣٧٣١٠	١٩٧
اصحنت	د	٦٢٢٨٤	٩٣	٣٤٥٦٦	٥٣
علم	د	١٦٧٩٨٣٨	١٨٣٧	١٢٧٢٣٠٥	١٢٧٦
بترين	د	١٩٤٥٦	١٠٦	٢٨٨٨٦	١٤٩
كيرولين	د	٢٥٨٧٥٠	٧١٤	٢٨٥٢١٤	٧٢٥
زيوت مصفية للشحم	د	٢٤١٧٥	٢٤٢	١٥٤٩٤	١٦٧
دبزل اويل	د	٢٧٤٦٨٢	٤٦٠	٢٤٦١٦٢	٣٦٩
ساد	د	٥٦١٦٤٥	٢٥٥٧	٥٧٢٤٢٨	٢٦٥٧
اشخاب البياض	د	٢٦٧٠٤٢	١٠٤٩	٢٥٥٥١٧	٩٩٤
غزل ومفوجات حريرة طبيعي وصناعي...	د	٣٤٣٥	١١٦٨	٢٦٢٨	٩٣٣
مفوجات صوفية	د	١٢٢٦	٦٠٧	١٩٣٥	٩٨٨
د	الف متر	١٢١٧	٢٣١	—	—
خيوط قطنية	د	—	١٧٥	—	٦٩
بضائع بما فيها القيل والقطنية ...	د	—	٢٦٨	—	٢٢٦
مفوجات قطنية سمراء	طن قائم	٥١١٨	٤٠٦	٤٤٣٩	٣٧١
د ... د ...	د	٥٠٥٠	٥٧٠	٣٦٤١	٤٧٣
د ... د ...	د	٣٤٤٧	٥٦١	٣٣١٧	٦١٨
د ... د ...	د	٦٠٤٥	٧٤٩	٤٨٨١	٦٦١
د ... د ...	د	٦٣٠١	٩٣٠	٦٣٢٥	١٠٢٢
د ... د ...	د	١٢٨٥	٢٤٩	٣٩٢	٧٣
أكليل من خشب	د	١٧٧٤٠	٤٦٤	٢١٩١٧	٥٠١
شيفات من حديد أو فولاذ	د	٩٠١٠٢	٥٥٩	٧٥١٢٧	٤٨٨
صاج من حديد أو فولاذ	د	٤٣٧٠١	٤٦٤	٤٣٣٩٤	٤٨٨
سيارات	بالعدد	٦٨٨١	٨٥٢	٦٥٠٥	٨٥١

التجارة مع السودان

واصلت من السودان :

سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥
بجته	بجته
٦٦١,٥٧٣	٥٩٥,١٥٧ بضائع
٣	٣٥ دخان
<hr/>	<hr/>
٦٦١,٥٧٦	٥٩٥,١٩٢ ... جملة

مرسلت إلى السودان :

سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥
٨٢٠,٩٣٩	٩٠٠,٠٣٣ بضائع
٧٢,٣٣٢	٦٨,١٢٨ دخان
<hr/>	<hr/>
٨٩٣,١٧١	٩٦٨,١٦١ ... جملة

تقرير لجنة المالية والمجاري

عن السلة المالية العامة

مشمولات هذا التقرير

مقدمة	ميزانية الدولة :	مقدمة
٢٧٢	تقديم الميزانية	٢٦١
٢٧٢	شكل الميزانية	٢٦٢
٢٧٢	نوازن الميزانية	٢٦٣
٢٧٢	إيرادات الميزانية	٢٦٤
٢٧٢	مصرفات الميزانية :	
٢٧٦	الباب ١	٢٦٥
٢٧٦	الباب ٢	٢٦٥
٢٧٦	الباب ٣	٢٦٥
٢٧٦	أرباح أخرى	٢٦٥
٢٧٦	الميزانية والريجات المالية	٢٦٨
٢٧٧	الامتيازات الإضافية	٢٦٩
٢٧٨	الحالة الاقتصادية	٢٧٠
٢٧٩	الميزان التجاري	٢٧١
٢٨٧		

لا يبقى أن المادة ١٣٨ من الدستور تنص على أن "الميزانية الشاملة لإيرادات الدولة ومصرفاتها يجب تقديمها إلى البرلمان قبل ابتداء السنة المالية بثلاثة شهور على الأقل لتعصبا وامتناعها . والسلة المالية بينها القانون " .

وكانت بداية السنة المالية كما ذكرنا تتفق مع بداية السنة التقويمية، أي أنى يناير ، وذلك لغاية سنة ١٩١٣ إذ صدر في ٤ يونيو من تلك السنة قانون جعل بداية السنة المالية أنى أبريل ونهايتها ٣١ مارس من السنة التالية . واستمرت الحالة كذلك إلى آخر سنة ١٩٢٦ إذ صدر قانون في ٣١ ديسمبر من تلك السنة ، ألغى البرلمان ، ونصت المادة

ميزانية الدولة

تقديم الميزانية

(القررة عشرة للتعويض المرفق بالملحق بـ ٥)

أشارت لجنة المالية في تقريرها عن ميزانية السنة المالية المقضية (١٩٣٦-١٩٣٧) إلى الأسباب التي دعت، في العام الماضي، إلى تقديم مشروع الميزانية إلى البرلمان متأخرا عن الموعد الذي نص عليه الدستور، مما أضى إلى تأخير صدور الميزانية نحو خمسة أشهر بعد بداية السنة المالية.

وقد وقع لنا في هذه السنة ما وقع في السنة الماضية، وإذ كانت الأسباب مختلفة. وهذا ما لا بد من بسطه تفصيلا، لما يقترب على هذا التأخير من النتائج.

الأولى مع حل أنه^{١٢} اعتباراً من سنة ١٩٣٧ يكون بدء السنة المالية، والتي ستظل ألقى مشروها ، أول مايو ، وتكون نهايتها ٣٠ أبريل من السنة المالية^{١٣} .

ولا تزال السنة المالية كما حددتها القوانين الموما إليه معمولاً بها حتى الآن .

ويؤخذ من المذكرة الإيضاحية المرافقة لهذا القانون ومن مناقشة البرلمان أن العرض من تعديل السنة المالية إضاح المجال أمام وزارة المالية لإصدار مشروع الميزانية في الوقت المناسب ، وإضاحه أمام البرلمان ليبحث الميزانية ومناقشتها في نفس من الوقت يمكن من إصدار القانون انطاس بها في أول السنة المالية . ولو بقيت بداية السنة المالية أول يناير لاضطرت وزارة المالية إلى تقديم مشروع الميزانية إلى البرلمان قبل تلك بثلثة أشهر، أي في أول أكتوبر ، وهو تاريخ سابق لاجتماع البرلمان .

ولذا فرضنا أن الوزارة المشار إليها تحتاج إلى ثلاثة أشهر تحضير الميزانية لوجب عليها الشروع في هذا التحضير في أوائل بريليه ، وهو موحد لا يساعد المصالح ولا وزارة المالية على ضبط التقديرات بوجه عام بطريقة تطبيق على حقيقة العوامل التي تؤثر في الإيرادات والمصروفات .

فتلاحظنا لهذه المحطرات ونوسبها لصالح ووزارة المالية في الوقت ليبحث مشروع الميزانية وإصداره ، جعلت بداية السنة المالية أول مايو ، لتستطيع القرارات تحضير اقتراحاتها بعد فصل الإجازات وتقديمها في أوائل نوفمبر إلى وزارة المالية ، فتقدمها هذه إلى البرلمان قبل أول فبراير ، أي قبل بداية السنة المالية بثلاثة أشهر كما يقضي بذلك نص الدستور . فينتج للبرلمان الوقت في هذه الفترة ليبحث الميزانية ومناقشتها بحيث يصدر القانون بربطها في أول السنة المالية .

وهنا نحن أولاء في هذه السنة المالية أيضاً نبدأ يبحث الميزانية متأخرين شهراً عن التاريخ الذي كان يجب أن تكون قد أتميتها فيه من مجتها . أي أننا نجد هذا البحث في آخر مايو في حين كان يجب أن تكون قد أتميتها من هذا البحث قبل أول مايو .

ولذلك لما يكن بد من تنفيذ أحكام المادة ١٤٣ من الدستور التي تنص على أنه " إذا لم يصدر القانون بالميزانية قبل ابتداء السنة المالية يعمل بالميزانية الجديدة حتى يصدر القانون بالميزانية الجديدة " .

ولا ينبغي ما يرتب على ذلك من النتائج الداعية إلى كثير من التليل ، كتأخير الأعمال البلدية لتضييق الوقت الباقي أمام المصالح لتضييقها ، وتأجيل تحصيل بعض الإيرادات البلدية ، والمالحة إلى فتح اعتمادات إضافية مما سيجري يته ، واضطرار البرلمان إلى التحويل في بحث الميزانية ، وقد أبل دوره إلى أشهر الصيف بعد أن يكون قد سلف مدة طويلة من هذه العدة - وهي أشهر الشتاء - وليس أمامه إلا مسائل قليلة البعد أو قليلة الأهمية .

شكل الميزانية

الدفاع الوطني - حساب المعاهدة

لا يختلف مشروع الميزانية هذه السنة من حيث الشكل من ميزانية السنة المالية الماضية : فهو في وضعه وفي القواعد التي ينطبق عليها ، مع مراعاة الظروف التي قضت بإزادة أو النقص أو الحذف في بعض الاعتمادات ، يكاد يكون مماثلاً للميزانية المتقدمة ، إذا ما استثنينا دخول عمل جديد وهو مشروع التبرع للدفاع الوطني . فقد أدرج مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ م. تحت باب خاص بعنوان " المأخوذ من حساب التبرعات لمشروع الدفاع الوطني " وهذا الإيراد يقابله مصروف بالتقدير نفسه في ميزانية وزارة الحربية لما يتقرر صرفه في سنة ١٩٣٧ على المشروع المذكور .

ولم يتيسر الآن وضع تخديرات تفصيلية من تكاليف مشروع الدفاع الوطني لارتباط ذلك بموالم عدة هي موضع البحث ، كاستثمار أصغر طراز للسيارات والمعدات الحربية المناسبة للجيش المصري وطبيعة الأرض إلى غير ذلك ، بيد أن رئيس اللجنة العسكرية يقدّر المبالغ الإجمالية اللازمة لهذا المشروع بما لا يقل عن ستة ملايين من الجنيحات .

وقد أبل الوزراء وأعضاء البرلمان والموظفون عامة على التبرع لمشروع الدفاع الوطني . وفضت الأريحية الكثيرين من الأهلين إلى الاشتراك في ذلك . وساهم لوف من القراء الأجانب في التبرع مما يسجل بالشكر للجميع . غير أن البلاد تطلع في المزيد من تبرعات أثباتها لتحقيق المقصود من مشروعات الدفاع عن سلامتها وسلامتهم .

وقد بلغ مجموع التبرعات ، في تاريخ وضع هذا التقرير نحو ٣٢٠,٠٠٠ م. من الأهلان ، أما تبرعات الموظفين فالظنون أن تعود بموالم مليون جنيه .

وتوافق اللجنة على الطريقة التي فترتها وزارة المالية بشأن هذه التبرعات بأن تجعل لها حساباً خاصاً ولا يدرج فيها في أبواب الإيرادات إلا ما يساهم ما يدرج في أبواب المصروفات غير العادية لمشروعات الدفاع .

ولكن أهم ما يدخل من جديد على الميزانية في مشروعها المرحوس على البرلمان هو " حساب المعاهدة " الذي يستعمل على التكاليف اللازمة ليه التكاليف وإنشاء الطرق والسكك الحديدية . ففي ١٣ فبراير سنة ١٩٣٧ صدر قانون آتوه البرلمان نص في مادته الأولى على ما يأتي :

" فيما حساب خاص لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية بترج فيه الاعتمادات التي تنجز لهذا الغرض " .

ولكن لا تكونت المبررين إذا أمرنا من الأمل الوعيد بالقيام بهذه الواجبات والقروض بتلك الأعباء امتناعا عن الإخلاص وصدق الوطنية وقوة الزمة .

لذلك تجب البنية بسرو أن الميزانية المقدمة قبلها قد جاء مشروعها مصدلا في كفتيه ، دخلا ونجبا . نزلت المربوط المصروفات قد بلغ ٣٦٨٦٦٠٠ ج. م وهو يساوي المقدور للإيرادات . وفي ذلك زيادة تبلغ ١٦٦٦٤٥٨ ج. م على الذي كان مربوطا للمصروفات في الميزانية السابقة وتبلغ ١٦٦٦٤٥٨ ج. م على الذي كان مقدرا للإيرادات .

ولا يخفى ما في توازن الميزانيتين الفوائد الأدبية من حيث حسن سمعة البلاد واستقرار الثقة بجانها ، ومن الفوائد المادية من حيث ضبط المصروفات لتتسوى بالإيرادات ليتمكن الاحتفاظ بالمال الاحتياطي لمواجهة الطوارئ وأولها في ميزانية هذا العام للمصروفات الناشئة من تنفيذ المعاهدة . ولا يخفى أنه قد وضع الميزانية كانت إيراداتنا لا تزال معدومة ، لأن الاستغلال السياسي قد جاء يتكافئه قبل الاستقلال المالي الذي يمهّد لنا الموارد اللازمة لمواجهة هذه الكثايف .

وقد تم هذا التوازن بين الإيرادات والمصروفات من غير فرض ضرائب ولا رسوم جديدة لتفدية الإيرادات . ولكن وزير المالية يقول في بيانه عن سياسة الدولة المالية إن هذه الضرائب آتية .

أما المبادئ التي اقتريتها وزارة المالية لتحقيق هذه الموازنة فهي :

١ - مع كل تضخم جديد في أعباءات الوظائف والكف من رفع الدرجات الحالية بصفة عامة وعن إنشاء وظائف جديدة إلا لمواجهة خدمة تتطلبها حاجة حقيقية .

٢ - ضبط مائر المصروفات حيثما وجد إلى الضبط سبل ، ودون الإضرار بمحسن سير الأعمال .

٣ - تمية الإيرادات في تطلق الموارد الحالية ، مع الاستمارة بمهز من مال التبرعات لمصروفات الدفاع الوطني ودينا يتم النظر في استنباط موارد جديدة .

٤ - الاستمارة بما تيسر بمهر من المال من وراء ضبط المصروفات وتربية الإيرادات على التوسع في وجود الإخفاق التي تقتضيها مطالب العهد الجديد سواء من حيث السير بالبلاد في سبل الرق والعمدان أم من حيث التهور بقبائل الاستقلال .

وترجو البنية أن تطبق الحكومة دائما هذه المبادئ السليمة تطبيقا دقيقا . وقد أسفر العمل بهذه المبادئ عن النتائج الآتية :

بجته مصرى

ضبط المصروفات	٣٦٧,٠٠٠
زيادة تقدير الإيرادات	٦١٣,٠٠٠
المأخوذ من التهربات	١,٥١٠,٠٠٠
						<u>٢,٤٨٠,٠٠٠</u>

وفي المادة الثانية "تؤخذ الأعباءات التي تخرج في ذلك الحساب من الاحتياطي العام مع تزويل ما يتبقى منها بدين استهلاك في نهاية السنة المالية إلى السنة المالية التالية وذلك استثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢ من المذكر بتمويل الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٨٣"

وقد جاء في المذكرة التفصيلية الخاصة بأمر الضفقات التي يقتضيها تنفيذ المعاهدة في مختلف النواحي ، من إنشاء طرق وبناء مكاتب وسكك حديدية وغيرها من مصروفات الشؤون العسكرية أنه "لما كان من المرغوب فيه أن تبين الحكومة ما يكفلها تنفيذ المعاهدة في تلك النواحي المخفضة لتصرف مقدما التزامات الخزنة وقصت من أمر تغيير المال اللازم لها ولا سيما أن موارد الميزانية أو المال الاحتياطي معدومة" .

"ونظرا من جهة أخرى لأن المصروفات المنصوص عليها لن تم في سنة واحدة بل سيستغرق تنفيذها على سنوات متوالية ويحسن ألا يمتنع السير في التنفيذ ما يحق به القائمة العامة المتجهة في الميزانية العادية بخصوص إنشاء الأعباءات التي تنبئ بدون استهلاك في نهاية السنة المالية .

ولما كانت تلك المصروفات ضرورية في طبيعتها ولا بد من إنفاقها عاجلا أم آجلا" .

لهذه الأسباب رأت الحكومة "أن يرصد لهذه المصروفات حساب خاص تحت عنوان "مصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية في الإنجليزية ، تحت فيه الأعباءات التي عجزها البرلمان . المصروفات المقتضية المقتضية المتعلقة مع الترخيص في تزويل ما يتبقى منها في سنة مالية معينة إلى السنة المالية التالية ، وهم جرا" .

وبناء على هذا القانون قد سبق فتح أعباءات تتلاق بمصروفات تنفيذ المعاهدة . والمطلوب أن يرضى على البرلمان مشروع هذا الحساب الخالص متى توافرت العناصر التي تمكن من تقدير هذه الضفقات .

توازن الميزانية

تقول بحث ميزانية الدولة في إيراداتها ومصروفاتها في شيء كثير من الاتساع ، لأنها أول ميزانية تعرض على البرلمان في ظروف مقرونة باستقرار زوال الانسيابات عامة والانشيازات المالية خاصة ، فلا تظل ميزانيتها على ما كانت عليه من الجود والهدوء ، بل تتكسب ما لا بد منه من المرونة ومن التسود بالاضطراب من الجهود التي كانت تحول بينها وبين استنباط الموارد اللازمة لتسديد حاجات البلاد في شؤون الصحة والتعليم ومائر لوزان العمدان والرق .

على أن هذا الاتساع الذي تشر به ميزانيته شيء من التناق والويل ، عندما تنظر إلى الأعباء الجديدة الملقاة على عاتق الحكومة وإلى الواجبات والالتزامات الجديدة التي يخفى أن تواجها في مختلف مناحي حياتنا العامة .

في الرسوم القضائية والقبلية : تخفيض قدره ٤٩,٣٦٠ ج. م بسبب قص عدد القضايا .

وفي الأموال المقررة : تخفيض قدره ٢٨,٨٠٠ ج. م يرجع منظمه إلى تخفيض حوائك الأيلاك بالقاهرة بناء على قرارات مجلس المراجعة .

وما يبنى الإشارة إليه أنه عندما وافق البرلمان على زيادة الرسوم الجبرية التي اقترحتها الحكومة على بعض المواد ، كالسكان والسكر والشاي وغيرها ، أبدى البعض تحفظاً من عدم تحقق الفرض المقصود بسبب أن زيادة الرسوم على هذه المواد تفضي إلى غلاء أثمانها وتقص المستهلك منها ، ومن ثم إلى قص إيرادات الحكومة من الرسوم المتحصلة عليها .

ولكنه لم يتحقق شيء من هذه الخواص كما دلت على ذلك الإحصاءات . فإن المستورد من الشاي زاد إلى آخر ديسمبر الماضي ٦٤,٨٠٠ كيلو على ما استورد منه في السنة نفسها من السنة التي قبل . وبلغت زيادة الرسوم المتحصلة في السنة المذكورة نحو ١١,٠٠٠ ج. م والمنظور أن تكون قد بلغت الزيادة في نهاية السنة المالية ١٥٠,٠٠٠ ج. م .

ويقال مثل هذا من زيادة ١٠٠ ملي على العصرية من الأذنة . فإن المتحصل منها لاية آخر يناير ١٩٣٧ قد بلغ ٤,٩٨,٥٢٧ ج. م زيادة ٢٨٩,٣٦١ ج. م من السنة نفسها في السنة التي قبلها . وتنتظر وزارة المالية أن تصل الزيادة في آخر السنة المالية إلى نحو ٤٠,٠٠٠ ج. م .

وفيما يخص السكر فقد زيد رسم الإنتاج عليه من ٥٠٠ مليون إلى ٧٥٠ من المائة كيلو جرام ابتداء من ١١ يونيو سنة ١٩٣٦ ومع ذلك فقد زاد المستهلك منه من أقل يونيو لآخر فبراير سنة ١٩٣٧ : ٧٨,٣٩٩ طن وزاد المتحصل من الرسوم ٣٢٣,٦٧٧ ج. م وتنتظر وزارة المالية أن تبلغ هذه الزيادة في آخر السنة المالية نحو ٣٥٥,٠٠٠ ج. م ولم يحصل المستهلك شيئاً من هذه الزيادة لأن أسعار البيع المسمود ظلت كما كانت عليه من قبل وفقاً لقرار الحكومة .

وفيما يخص بالرمم القيسى الذي يؤخذ على الوارد فقد زيد من ١ إلى ٢ في المائة . فقد زاد المتحصل منه من أقل مايو سنة ١٩٣٦ إلى آخر يناير سنة ١٩٣٧ مبلغ ١٧٨,٠٠٠ ج. م والمنظور أن تصل الزيادة في ختام السنة المالية إلى نحو ٢٤٠,٠٠٠ ج. م .

وقد أصاب نصيب الحكومة من إيرادات السكك الحديدية قص قدره ٣٢,٥٠٠ ج. م ناتج عن هبوط إيرادات هذه المصلحة من جراء مزاحمة السيارات وغيرها من وسائل النقل . وهذه المشكلة ظاهرة في البلاد الأخرى .

وفي أبواب الإيرادات باب جديد أدرج فيه مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ج. م المأخوذ من حساب التبرعات لمشروع القنطرة الوطني كما تقدم .

وللاحظ على إيراداتنا بوجه عام ما لاحظناه في السنة الماضية وهو إذا كانت حملة هذه الإيرادات تبلغ ٣٦ مليوناً فإن أكثر من ثلثها يأتي من يمين اثنين فقط وهما الأموال المقررة (٦,٣٧٢,٠٠٠ ج. م) والجمارك (١٧,٥٤٩,٣٠٠ ج. م) والأقل من الثلث يأتي من جميع الأبواب الأخرى .

وهذه الزيادة البالغة نحو المليون ونصف المليون من الجنيهات التي أسكن تقديرها على الوجه المثلث قد خصصت للتوسع في كثير من المرافق الحيوية كالطرق والتعليم والصحة وتعمير الأبنية العام والدفاع الوطني وغير ذلك من الشؤون الأيالة إلى تنمية موارد البلاد أو ترقية أحوالها سياسياً وأدبياً مما يجيب ، تفصيله عند الكلام عن "الميزانية والزيادات البرلمانية" (ص ٣٨) .

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مبالغ غير بسيطة من الاعتادات التي تفتح للشروعات الجديدة في مختلف المصالح تبقى في آخر السنة المالية من غير إنفاق . وهذه إحدى نتائج التأخير في إقرار الميزانية عن الموعد المستوي كما تقدم ، لأن الوقت يصعب أمام المصالح عن استنفاد اعتباراتها . ولكن هناك سببين آخرين : الأول مغالاة المصالح في طلب الاعتادات من غير التثبت من مقدرتها على التنفيذ ، والثاني تناطؤ بعض المصالح في تنفيذ المشروعات فتنتهي السنة المالية من غير أن تنقطع المرحلة الواجب قطعها لإنجاز هذه المشروعات .

وجميع هذه الأسباب مما يجب التفرع بالوسائل اللازمة لتلافيه .

إيرادات الميزانية

تقدم القول أن تقدير الإيرادات في مشروع الميزانية لسنة ١٩٣٨-١٩٣٩ يبلغ ٣,٩٨,٦٩٠ ج. م باضافاً إلى سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ١,٥٣,٢٩٠ ج. م فتكون الزيادة في التقدير الذي أماننا ١,٧١٣,٢٤٠ ج. م الرغم من تخفيض بعض رسوم النطز (تخفيض ٢٥,٨٠٠ ج. م) والدمغة (تخفيض ٣٩,٠٠٠ ج. م) .

ومعظم هذه الزيادة في أبواب الإيراد الآتية :

في رسوم الجمارك : زيادة قدرها ٥٥٠,٨٠٠ ج. م وهي ناشئة من الزيادة في التوقيع تحصيله من رسوم الإنتاج والاستهلاك ورسوم الصادرات وعن الرسم التوضي على المنسوجات القطنية ومنسوجات الحرير الصناعي الواردة من اليابان والصين .

في إيراد البريد : زيادة قدرها ٥٦,٧٠٠ ج. م لاسعاع الأعمال وزيادة أرباح صندوق التوفير .

في رسوم السيارات : زيادة قدرها ٥٠,٠٠٠ ج. م لزيادة عدد السيارات .

في المقر تحصيله من ثمن أراضي الحكومة : زيادة قدرها ٣٠,٠٠٠ ج. م لما ينظر تحصيله من الأقساط المتأخرة عن مبيعات الأراضي في السنوات الماضية ، ولما ينظر بيه من أراضي البناء والأراضي الزراعية .

في المصروفات المدرسية : زيادة قدرها ٧٩,٣٠٠ ج. م بعد ضم مدارس مجالس المديرية إلى وزارة المعارف .

في الرسم الإضافي على السفن : زيادة قدرها ٣٥,٠٠٠ ج. م .

في إيرادات ورسوم متنوعة : زيادة قدرها ٨٧,٢٠٠ ج. م .

ويقال هذه الزيادات في أبواب الإيرادات المتقدمة تخفيض في إيرادات اليدين الأتيتين .

وسلمين عملاً برغبة البرلمان . وهذا المصروف الأيسر مثله زيادة في الإيرادات مما يقدر أنساباً لحولاء الخيلاء .

وقد نشأ من إعادة إرسال المحمل والكسوة الشرقية إلى لأفصر انجازية زيادة قدرها ٧٠٠ ج. م. في الباب الأول من ميزانية المدفعية ، وذلك على أساس الاعتمادات الجديدة التي أقرها البرلمان لإدارة الخرج .

وفي ميزانية هذه الوزارة نفسها زيادة قدرها ٣٤٦ ج. م. لتزوير بوليس المدن والأقاليم واستكمال مرتب الضباط وتوسيع بعض أقسام مدرسة البوليس و ٣٥٠ ج. م. لإنشاء مكتب لحماية الأقاليم و ٣٥٠ ج. م. لزيادة نفقات ضباط الحفر .

وقد زيدت ميزانية وزارة المعارف العمومية مبلغ ١٩٠ ج. م. لإنشاء فصول إضافية بالمعارس ، و زيدت ميزانية وزارة الصحة العمومية ٤٤ ج. م. لإنشاء وحدات جديدة من مستشفيات مركزية وقروية ومعدية ومستوصفات الأمراض المعدية ومراكز رعاية الطفل وعيادات الأمراض الجلدية والجذام والألكنستوما الخ .

وفي هذا البيان المتقدم تفصيل للزيادة التي نشأت في رطله باب الأول في ميزانية هذا العام بالنظر إلى رطله في ميزانية العام السابق .

على أن تبرير هذه الزيادة في باب "المساكنات والأجر والمرتبات" لابد من حل المشكلة الموقظين التي أصبحت مشكلة مزمنة تحول الوزيرات تشدقة منذ أيام الحرب علاجها ووجود حل لها هو أن توفى لإيجاد هذا المذاج أو الحل . فإن كل ما قامت به تلك الوزارة بعد شروء في حل لم يوضع موضع التنفيذ ، سواء أكان ذلك بسبب ذهاب الوزارات التي كانت تفتح الحل أم بسبب طول الإجراءات وعدم اتساع الوقت لظهور نتائجها . لذلك لا بد من التفرع بالحزم للوصول إلى الحل المنظر منذ سنوات طويلة وقد أصبحت الحاجة ماسة إلى ذلك ، لأن ميزانية الموظفين لا تزال تستغرق حوالي ٤٠ في المائة من الميزانية العامة ، ولأن هالك التزامات جديدة يجب أن تراجعهما خزينة الدولة في القريب العاجل .

ولقد حاولت اللجنة المالية في تقريرها عن سياسة تمويل الدولة في العام الماضي هذه المسألة في شيء من الإسهاب .

ويسر أن تكون الحكومة قد نظرت لهذه حين جذبه وزير المالية بتفصيل في بيانه الأخير ودعمه بيانات وإحصاءات تزيد وضوحه . ويسر أيضاً أن أسست هذه الإحصاءات والبيانات مؤيدة لتحتقن حتى وصلت إليها لجنتنا المالية في تقريره الذي .

فقد ظهر من المقارنة بين اعتمادات المداينة والاعتمادات مخصصة للموظفين في سنة ١٩١٤ وسنة ١٩٣٥ ما يلي :

سنة ١٩١٤	سنة ١٩٣٥
مجموع الاعتمادات	١٩,١٧٦,٠٠٠
اعتمادات الوظائف	١٥,٣٧٠,٠٠٠
نسبة	٣٣
نسبة	٧٨

وهذا ما كان يقضي بتقدير الإيرادات في كثير من الحيلة والمحدولان إية أزمة تصيب البلاد في زراعتها وفي مقدرتها على الشراء تمريض إيرادات الدولة للجزر .

مصرفوات الميزانية

تتسلم القول انت رطله المصروفات يبلغ ٣٩,٨٦٦,٥٠٠ ج. م. زيادة ١,٧١٦,٤٥٨ ج. م. على رطله الميزانية السابقة .

أما توزيع هذا المبلغ على مختلف أبواب الميزانية فهو على الوجه الآتي :

الزيادة	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦
الباب الأول "ماهيات وأجر ومرتبات"	١٣,٩٩٣,٠٠٠	١٣,٠٠٠,٠٠٠
الباب الثاني "مصاريف عمومية"	٨,٥٣٣,٦٨٨	٨,٤٢٠,٥٦٨
و الثالث "أعمال جديدة"	٧,٣٢٣,٢٧١	٧,٢٤٣,٣٣٠
أبواب أخرى	٧,٤٣١,٦٦١	٧,٤٨٤,٤٤٢
المجملة	٣٧,٢٨٦,٥٠٠	٣٥,٥٦٠,٠٤٣

وإذا للمقارنة فها يأتي إلى كل باب من هذه الأبواب :

الباب الأول المساكنات والأجر والمرتبات

مسألة الموظفين

أولاً ما يقال من هذا الباب إلى فيه زيادة تقرب من نصف المليون . وهي زيادة ناشئة بوجه عام من ارتباطات سابقة وعن إنشاء خدمات جديدة .

ففي وزارة المعارف زيادة في الاعتمادات تبلغ ٣,١٣,٠٠٠ ج. م. بسبب ضم المدارس غير الأولية التي تسلمتها الوزارة خلال السنة من مجلس المديرات (بناؤها زيادة ٧٩,٣٠٠ ج. م. في إيراد المصروفات المدوية) وهناك زيادة قدرها ٤٣,٧٠٠ ج. م. ناتجة عن الوظائف الخاصة بالمدارس التي كانت تؤخذ تكليفها من الاعتمادات المخصصة في الباب الثالث لتسليم التعليم .

أما الإيرادات الأخرى في هذا الباب فتشتمل على ١١,٦٠٠ ج. م. لإنشاء وظائف جديدة في وزارة الخزانة تنفيذاً لقرارات أصدرها مجلس الوزراء . وأهم هذه الوظائف ثلاث وظائف مستشارين بمجكمة الاستئناف لإنشاء دائرة جديدة في ١٤ وظيفة في النيابة العمومية لمواجهة زيادة الأعمال . وفي ميزانية هذه الوزارة زيادة أخرى قدرها ٨,٦٤٠ ج. م. لإنشاء وظائف لخبراء موظفين

تأثير زيادة في اعتبارات الوظائف ٩٤٣٧٠٠٠ ج. م وهي موزعة على مختلف المصالح كما يأتي :

المصالح السرية الثغر	اعتبارات سنة ١٩١٤	الزيادة في سنة ١٩٣٥
التعليم	٢٣٣,٠٠٠	٢,٣٧٧,٠٠٠
الصحة	١٩٤,٠٠٠	٦٣٤,٠٠٠
البوليس والمخفر	١,٣٠,٠٠٠	١,٣٣٧,٠٠٠
التفراف والتليفون	٢٠١,٠٠٠	٢٧٤,٠٠٠
البريد	٢٠٦,٠٠٠	٢٧٤,٠٠٠
الجنسارك	١٢٣,٠٠٠	١٤٦,٠٠٠
الحفانية	٦٨٠,٠٠٠	٨٠٤,٠٠٠
الزى والميكانيكا	٢٧٦,٠٠٠	٤٠٨,٠٠٠
المساحة	١٤١,٠٠٠	٢٣٥,٠٠٠
مصالح جديدة أو في حكم الجديدة		
وزارة الخارجية	١٢,٠٠٠	١٦٣,٠٠٠
وزارة الزراعة	٥٩,٠٠٠	١٦٣,٠٠٠
وزارة المواصلات (الديوان العام)	—	٧٠,٠٠٠
مصلحة الحدود	—	١٣٣,٠٠٠
وزارة التجارة	—	٩٦,٠٠٠
مصالح أخرى	٣,٢٥٤,٠٠٠	٧,٣٦٤,٠٠٠
	٣,١١٦,٠٠٠	٢,١٧٣,٠٠٠
الاجلة	٦,٣٧٠,٠٠٠	٩,٤٣٧,٠٠٠

أما توزيع الاعتبارات بين مختلف فئات الموظفين فكما يلي :

الوظائف الفنية	تستفيد من جملة الاعتبارات
النظامية	٥,٠٠٠,٠٠٠
الخارجية	٣,٠٠٠,٠٠٠
الإدارية والكناية	١,٨٨٦,٠٠٠
	٣,٢٥٥,٠٠٠

وقد قامت وزارة المالية بمقارنة بين الزيادة في إنتاج جنى المصالح السرية الثغر والزيادة الصافية في اعتباراتها (أى بعد استبعاد النسبة الخاصة بارتفاع مستوى المساهيات) فكانت النتيجة كما يلي :

التعليم العام	نسبة الزيادة في طلبه المدارس ٣٠٠٪
الصافية في اعتبارات الموظفين	٣٠٠٪
التعليم الأولي	نسبة الزيادة في طلبه المدارس ٥٦٥٠٪
الصافية في اعتبارات الموظفين	١٧٠٠٪

الصحة	نسبة الزيادة في أسرة المستشفيات ٤٤٤٪
الصافية في اعتبارات الموظفين	٢٧٨٪
البريد	نسبة الإيراد ١٣٥٪
الزيادة الصافية في اعتبارات الموظفين	٨٠٪
التفراف والتليفون	نسبة الإيراد ١٥٠٪
الزيادة الصافية في اعتبارات الموظفين	٨٢٪
الجنسارك	نسبة الإيراد ٢٦٧٪
الزيادة الصافية في اعتبارات الموظفين	٦١٪

وهذه الأرقام تؤكد ما قلناه من " أن زيادة عدد السكان وانتشار العمران واتساع نطاق الأعمال لبعض زيادة موظفي الدولة واستغنيها ... ثم إننا نسعى على سياسة تنمية المدارس والمستشفيات . ولا يخفى أنه يترتب على إنشاء كل مدرسة إعداد وظائف جديدة للمدرسين وعلى إنشاء كل مستشفى وظائف جديدة لأطباء وممرضين ... ويقال مثل ذلك من إنشاء كل محكمة وكل مكتب بريد ومكتب تفراف إلى غير ذلك من الأعمال التي يقتضيها انتشار العمران وتقدم البلاد . وهذه زيادة طبيعية لا اعتراض عليها "

وقد جاء في تقرير لجنة المالية من ميزانية السنة المالية أن من أسباب تضخم اعتبارات الموظفين " تعقيد العمل وطول الإجراءات " وضربا للاعتال على ذلك .

ولقد أيد مسألى وزير المالية ذلك في بيانه إذ قال : " إننا بالرغبة الصادقة في الاقتصاد وبمساعدة التعاون بين المسؤولين تحقق وفرا لا يستهان به في عدد الوظائف وفي الدرجات المناسبة لها إذا أعدنا النظر في نظام العمل ذاته . هذا واجب علميا أدائوه ، ونحن مصممون على أدائه " .

ولقد ضرب الوزير مثلا لما أجراه في الديوان العام لوزارة المالية من بحث طرق العمل ، مما أدى به إلى إجراء تخفيضات تبلغ في مجموعها ٣٣,٢٠٠ ج. م أى ١٠٪ من جملة اعتبارات الباب الأول . وبسبب أن يكون مجلس الوزراء قد تفرغوا لهذا العمل في سائر الوزارات والمصالح . ولعل وضع هذا القرار موضع التنفيذ يحرق في القريب العاجل .

هذا فيما يتعلق بجدد الموظفين . ولقد بحثت الحكومة كذلك مستوى المساهيات تقارنت بين ما كانت عليه للدرجات سنة ١٩١٤ ، وما صارت إليه الآن مع النظر إلى الفرق في مستوى تكاليف المعيشة ، فكانت النتيجة كما يلي :

الدرجة الأولى	عوسط الزيادة ١٧٪
» الثانية	١٤٪
» الثالثة	١٠٪
» الرابعة	٢٢٪
» الخامسة	١٨٪
» السادسة	٤١٪
» السابعة	٢٤٪
» الثامنة	٥٪

ولمّا كان الرّم القياسي لتكليف المشية قد زاد ٢٠٪، ما كل كان عليه في سنة ١٩١٤ يظهر أنّه في ست من المدينت الحان هل الزيادة تفرّ محسوسة أو بسيطة من الزيادة في الرّم القياسي لتكليف المشية وهو ٢٠٪. ويتوسط الزيادة في المدينت الحان ٣٣٪. هل أن هذا التوزيع لم يكن عادلا . فبينا هناك طوائف من المواطنين لم ترضع مدرّاتهم أصلا أو لم ترضع لارتفاعها قليلا ، فإن هناك طوائف أخرى قد زادت زيادة فاحشة .

ولما زاد في هذا النوع من الإحباط كثرة العلوات والقرىات للاستثنائية ولا يبقى ما يقرب من ذلك ، فوق إرهاب الميزانية ، من إيجاد روح التمسر والشكوى بين المواطنين عما له أسوأ أثر في سير الأعمال .

وعلى كل تقدّم اليوم ما قلناه في العام الماضي من مسألة المواطنين " إن الأمر جدير بأن يكون في الحال الأول من حياة البرلمان وصاية الحكومة لاجد فيه خطر من جهة الميزانية ومالية الدولة ومن جهة العدل والإصاف ومن غير الأعمال " .

وكذا قد اقترحه ذلك وسينظر ما يليه :

١ - تأليف لجنة يضرب لها مودعة أشهر لوضع " لأحة الترتيب والموظفين " على أن يحرص فيها قواعد دخول الخدمة من حيث الشهادات والمؤهلات العلمية والشروط الثنائية لفصل امتحان مسابقة يقد في موايد معقولة كل سنة لاختيار الأكلة من المرشحين لشغل المناصب الفنية والإدارية ، ثم تتناول هذه الأكلة درجيات الموظفين وشروط الحصول على علاوة مادية في كل درجة من المتوسط المربوط مثلا وشروط الترقى من درجة إلى أعلى منها الخ .

٢ - تأليف لجنة أخرى لدرس العمل في الوزارات والمصالح رغبة في تبسيطها واختصار الإجراءات المتبعة فيها وتحديد عدد الموظفين والمستعدين الأذنين لإيجازها الخ .

وقد أخذت الحكومة بهذا الاقتراح فقد جاءه في بيان وزير المالية ما يأتي : " نشر الحكومة بأن في نظام الترتيب عندنا قصا وأنه يمثله الرلعة لا يقق مقتضيات المصلحة العامة ولا نائل إذا قلنا إن في إصلاحه إصلاحا لا لادة الحكومية كلها . فذلك شرحت الحكومة تولى هذا الأمر عاتيا العامة متى تنظر الآن في وضع مشروع لأحة الترتيب لإصلاح ما في النظام الحالي من قص . والبريو أن يتم وضع في الترتيب العاجل بحيث يرض على حداثته في أقرب وقت مستطاع " .

وقد ألفت فلما لجنة في وزارة المالية ليقام بوضع هذا المشروع على أننا كما نود لو ضرب مودد لإيجاز عملها كما اقترحت في السنة السابقة إذ قلنا " ولا بد من تحديد مودد لإيجاز هذا العمل ، لأن هناك لجنة تعمل لحقا القرض وقد مر عليها نحو عشر سنوات تثير الأضواء خلالها مرات كثيرة والناسد لم يجر " ورتب بزم الحكومة على إصدار هذه الألة بقانون يقر البرلمان ، كما اقترحت ذلك ، فلا يكون في كل مناسبة عرضة للتعديل والتأجيل والإلغاء .

ولا يبقى ما في هذه الألة متى أصبحت دستوروا الموظفين من تخفيف الأعمال عن الوزارات ، وإدارات المستعدين فيها ، ومن اللجنة المالية بوزارة المالية ومن مجلس الوزراء الذي يشتمل جدول أعماله في كل جلسة على عشرات من المسائل الخاصة بالموظفين كان يمكن حلها في المصالح نفسها ، لو أن هناك أحكاما معقولة معمول بها .

وترى اللجنة في هذا الصدد وجوب الأخذ بمبدأ اللامركزية تسهلا لإيجاز الأعمال .

أما الاستغلات في العلوات والقرىات التي أشرنا إليها فيسرها أمر تسيل قول الوزير بشأنها : " يعني أن أمن أنه نظرا لحالة الميزانية ومالية المساة للاقتصاد تقرر مجلس الوزراء وقف الترتيبات الاستثنائية والعلوات الاستثنائية للموظفين " .

وإذا بحث إلى الاستغلات الخاصة بإجبات الموظفين ومدرّاتهم بصفة وثيقة الاتعادات الخاصة بالمعاشات ، وقد بلغت نحو مليون وعلامة أرباع المليون من المصنعات . وقد تناولها الوزارة بالبحث لأن الزيادة المطروقة فيها تجعلها مرجحا للميزانية . وقد صرح وزير المالية أن الحكومة تنظر الآن في وضع نظام دائم المعاشات يخفف عن الميزانية مباحا ويهدئ الموظفين على مستقبلهم ومستقبل ذريهم - وقد ذكر مساليه أن هذا النظام يقوم على ركيزتين :

١ - قسم الوظائف المالية تسعين : قسم يكون لأربابه الحق في معاش أو مكافأة ، وقسم لا يكون لأربابه هذا الحق .

٢ - إنشاء نظام تأميني لتعدي الحق في المعاش والموظفين الموقتين بصفة عامة ، يقوم مقام نظام المعاشات والمكافآت ويكون نصيب الحكومة في تكاليفه غير مرقى لغزاتها .

وإذا فربو أن يتم عرض هذا المشروع على البرلمان قريبا مع مشروع لأحة التوظيف .

الباب الثاني

المصاريف العمومية

قلنا إن مجموع الاتعادات المربوطة في هذا الباب تبلغ ٨٣٠٣٧٨٠ ج.م. بزيادة ١٦٢٧٠٠ ج.م. بالنسبة إلى المربوط لهذا الباب في ميزانية السنة الماضية .

وترجع هذه الزيادة في مظهرها إلى ما يأتي :

زيادة في ميزانية إدارة الحج بناء على ما يتقرر من العودة إلى إرسال العمل والكسوة الشرقية إلى الأقطار الإيجازية ٣٢٠٠٠ ج.م .

في وزارة الصحة لتشتات الجديدة السابق ذكرها ٣٦٥٠٠ ج.م .

في وزارة الزراعة لإنشاء ٢٠ بلدة جديدة من بلدان الدخين عملا برهية البرلمان ١٤٠٠٠ ج.م .

وهناك تخفيضات أخرى .

فقد حُفِلَ الاحتفال المخصص لشرق أرض لمهندا ورقوق قدره ١٢٠,٠٠٠ ج.م. وحُفِلَ الاحتفال الذي كان غرضه شراء أسلحة لجنودهم وقدره ٨٩,٨٧٠ ج.م. لأنه قد ظهر أن أسلحة الجنود الحالية أكثرها صالح للاستعمال فضلاً عن أن الحكومة رأت تغيير أسلحة الجيش وسيتم منها ما يسهل حيازة الجنود ويزيد .

وقد أُنشِيت الاحتفالات الخاصة بمكتبي المستشارين المال والقضائي ومقدارها ١٨,٥٣٦ ج.م. وقدرها هذا الإنفاق نتيجة تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية .

وفي احتفالات مصباح التنظيم والمباي والمأسلاك تخفيضات يبلغ مجموعها نحو ٢٠,٠٠٠ ج.م. .

وفي احتفالات الديوان الملكي تخفيض قدره ١٥,٠٠٠ ج.م. منه ٣,٠٠٠ ج.م. كانت مخصصة لمصاريف "كثري حواس" بلندن والباقي استعمل من أجل احتفالات القصور الملكية وكل ذلك تنفيذا لما اقتضته لإدارة الملكية السامية من أن تكون هذه النفقات في حساب الخاصة الملكية .

على أن هناك زيادة قدرها ٦٩,٠٠٠ ج.م. في باب ١٨ "مصاريف غير متوقعة" وقد قامت وزارة المالية بإنفاق هذا المبلغ بمثابة احتياطي للبالغ التي قد تضي الخلل بإضافتها إلى إمانة الحكومة للجامعة المصرية وللمعاهد الدينية فضلاً عن تلك الخاصة بالمرافقات الخاصة بالرحلات المذكورة .

وستتأمل بلقننا هذه الأرباح مع تفصيل الاحتفالات المدرجة في كل منها عند تقديم كل وزارة أو مصلحة من حدة .

الميزانية والرضيات البرلمانية

تقدم القول أن الحكومة استطاعت من وراء ضغط المصروفات وتبعية الإيرادات تغيير مبلغ ١,٣٥٠,٠٠٠ ج.م. وقد استخدمت في تحقيق الرضايات التي أجدها البرلمان في أثناء مناقشة الميزانية السابقة فزادت هذا المبلغ على الوجه الآتي :

زيادة على احتفال الجبلية للرى فصار مجموعها ٦٠,٠٠٠ ج.م. ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. .

زيادة على احتفالات التعليم لمواجهة النفقات المترتبة على ضم مدارس مجلس المديرين إلى وزارة المعارف وعلى التوسع في نشر التعليم الإلزامي وإنشاء فصول جديدة في مختلف المدارس . ٣٧٨,٠٠٠ ج.م. .

زيادة على احتفالات وزارة الصحة لتنفيذ طائفة من المشروعات التي أوصى بها البرلمان ، وأهمها إنشاء بعض مستشفيات مركزية وقروية وفروع للربو ومستشفى للسل بالعباسية ، وأقسام جديدة مستشفى الأمراض العظمية وبعض عيادات للأمراض الباردة والزهري وطب الأسنان . والإنذار والإنكشاف ومستوصفين للأمراض الصدرية وبعض مراكز لرعاية الطفل وإنشاء "مبنى محكمة الملازمين وأثر مراقبة الأغذية والألبان" ١٢١,٠٠٠ ج.م. .

في ميزانية الديانات والمجالس الخلية : لتجديد مدينتي الأقصر وأسوان ٢٠,٠٠٠ ج.م. .

في ميزانية البريد زيادة الاحتفال المخصص : لتقل إرساليات البريد ١٢,٧٠٠ ج.م. في مصلحة الطرق والبريد : زيادة الاحتفالات المخصصة لصيانة الطرق والأعمال الفنية والتجديبات ٢٩,٥٠٠ ج.م. .

وليس لدى اللجنة ما يتبدى بشأن الزيادة الناشئة عن إنشاء خدمات جديدة أو توسيع نطاق خدمات موجودة . ولكن اللجنة ترى فيما يتعلق بهذا الباب إحالات في الاستطاعة ضغط المصروفات عن طريق زيادة التدقيق في إدارة وطرق الإنفاق . فإن هذا الباب يشتمل على مصاريف الاستبدال بدل لشراء والنقل والتوريدات العمومية والإيجار والمياه والنور والأثاث ومشتريات الخرافات والبلونات والمصروفات الثرية وما إلى ذلك مما يبعد فيه التدقيق دائماً سبيلاً إلى الاقتصاد . ونذكر على سبيل المثال أن الوزارة في الميزانية السابقة استطاعت تخفيض مبلغ ٥٧,٢٠٠ ج.م. في بند واحد من بنود هذا الباب بمجرد تعديلها لأغنية بدل السفر ومصاريف الانتقال والاشتراك في "إعادة السفر في كل بند من بنود هذا الباب تعود بورا في إستان به .

الباب الثالث

الأعمال الجبلية

تقدم القول أن مجموع الاحتفالات المخصصة في مشروع الميزانية للأعمال الجبلية يبلغ ٦,٦١٢,٧٧١ ج.م. زيادة صافية قدرها ٣٩٨,٩٤١ ج.م. بالنسبة إلى الاحتفالات المدرجة في ميزانية السنة الماضية .

وفي احتفالات الري زيادة قدرها ٦٠,٠٠٠ ج.م. .

وفي احتفالات وزارة الحسرية زيادة تبلغ ٩٣,١٥٥ ج.م. بسبب إدراج مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. لتعزيز سلاح الطيران وسائر مشروعات الدفاع الوطني . وسيؤخذ هذا المبلغ من حساب التقييدات .

وترى اللجنة أن مجرد إدراج احتفال في الميزانية لدراس عمل من الأعمال الجبلية لإجراء مباحث تمهيدية في شأنه ، يجب ألا يقترب عليه لقرار المشروع بجملة . لذلك توجه اللجنة إلى الحكومة بطلب ، وهي أن كل مشروع من المشروعات الجبلية التي يتم تنفيذها إلى أكثر من سنة يجب أن يقدم مستثلاً إلى البرلمان ليسنى درسه بجمع تفاصيله ومن جميع وجهه .

الأبواب الأخرى

تشتمل "أبواب الأخرى على تخفيضات شتى ذكر منها ما يلي :

إنقاص من احتفالات لقناتات مبلغ ١١٦,٠٠٠ ج.م. وقد رأت الحكومة حذف الاحتفال الخاص بالاستبدال لأسباب من أهمها أن من مصلحة الموظف العبد من هذا "الظم الذي يشجع فيه زمة التبذير ويغزو إليه إلى حين ، يصبح بعده في ضيق بسبب ما يستقطع من معاشه مقابل هذا الاستبدال .

وصحه . مشال ذلك اعتبارات المعاشات والمصروفات القضائية والأحكام الصادرة ضد الخزانة العامة الخ . فقد تعرض طوارئ تجعل الاعتدال غير كاف فلا يمكن تعطيل العمل حتى يغير البرلمان اعتدالاً إنشائياً .

وأما الاعتادات التصديعية - وهي التي يضعها البرلمان حين يقرها حقاً أقصى لا يجوز تنقيحها بحال - كاعتادات ما هيأت الموظفين واعتادات الأعمال الجديدة - فالبرلمان يوافقها عليها بحزم على الوزير المختص بحزمها مطلقاً أن يتجاوزها ، وإلا خالف إرادة البرلمان وأخل بمبدأ تخصيص الاعتادات ووقع تحت طائلة القانون .

غير أن التفريق بين الاعتادات على هذه الصورة غير موجود عندنا ، ولا مدعومة الحكومة من الرجوع إلى البرلمان كما قدّمنا قبل الارتباط بمصرفو غيروار بالميزانية أو زكّد على التقديرات الواردة بها .

ويسرّاحة إذ تقرر هذا المبدأ ، بعد أن تقرر البرلمان أكثر من مرة في الدورات السابقة ، أن تحول إسب وزارة المالية قد احتاطت للأمر وتلّذّت بالوسائل اللازمة لتجنب ما حصل أخيراً لأسباب قاهرة . فقد أصدرت منشوراً في ٢٢ أبريل الماضي ذكرت فيه الولايات والمصالح بأنشطة السابقة التي تخص ميزانية المصروفات بكل دقة لاجتناب تجاوز اعتبارات الميزانية وطلب اعتبارات إضافية وجوب بحث حالة الاعتادات في شهر نوفمبر وإرسال النتيجة إلى وزارة المالية في شهر ديسمبر ثم جاء في المنشور :

” وقد لاحظت هذه الوزارة أن مصالحي كثيرة من تراخ التفتيد بهذا المبدأ بل تأخرت في تقديم بحث الحالة إلى وقت يقرب من نهاية السنة المالية وقد انفق أنب أسفرت الحالة عن توقع تجاوز في أبواب الميزانية لبعض المصالح مما يستلزم فتح اعتداد إضافي مع أن لوقت البقي من السنة المالية لا يسمح باستصدار القانون الخاص بالاعتداد المطلوب والاستفاد به قبل انتهائها “

” كذلك لاحظت الوزارة أن بعض المصالح يكون على علم بالتجاوزات المتوقعة قبل إجراء بحث الحالة فلا تبادر إلى طلب الإحداث اللازم في الوقت المناسب بل تنظر حتى تنتهت ببحث الشامل ظناً منها أن مجرد تقديم هذا البحث يفيها من المسؤولية في حالة حصول التجاوز بالفعل قبل فتح الاعتداد المطلوب وقد أبدى البرلمان في أكثر من مناسبة استناده الشديد من هذه الحالة ومن وضعه أمام الأسماء الواقعة “

” ولما كانت الولايات والمصالح مكلفة بمعرفة حالة اعتباراتها في كل وقت والتقدم إلى وزارة المالية بطلب الاعتادات لإضحية الإلزامه ككل طرأ عامل غير عادي يستدعي ذلك وكان تقديم شهر ديسمبر تقديم البحث الشامل إنما يفصده به التفتيد من كدية عذرات تزيينية إضافية لئلا مسرورات السنة وتشارك ما يكون قد فوت لوزراء بحيث لا يشمل البرلمان طلب اعتبارات إضافية بعد ذلك التاريخ “

٥٥,٠٠٠ زيادة في ميزانية البلديات لتجديد مديري الأخصر وأسوان وإلحاعة مستوى المشروعات الجارية بالمدن .

٥٤,٠٠٠ زيادة في ميزانية المخابلة والبوليس والمفر لتعزز الأمن السام : زيادة قوات البوليس في المدن والأقاليم وتوسيع قسم الكونستبلات في مدرسة البوليس بحيث يستطيع قبول ٢٠٠ طالب وإنشاء مكتب لحماية الآداب الخ ...

٢٧,٠٠٠ زيادة في ميزانية الطرق منها ٢٠,٠٠٠ ج.م للشروع في كسب جسور التزج والمصارف وصياتها .

١٤,٠٠٠ زيادة في ميزانية الزراعة لإنشاء ٢٠ فرقة للتدخين .

الاعتادات الإضافية

وترى لجنة المالية ، وهي تعرض على المجلس مشروع الميزانية ، أن تتول كلمة من الاعتادات الإضافية لارتباطها بالمبالغ التي تشمل عليها أبواب الصرف بالميزانية ولناسية ما دار حول هذه المسألة من المناقشات في جلسات المجلس الأخيرة .

من البديهي أنه مهما دقت وزارة المالية في تقدير الاعتادات المدروسة في الميزانية فإنها لا تستطيع أن تتخذ للمصروفات والإيرادات على وجه الضبط التام ، ولا مدق من أن يكون هناك شيء من الزيادة أو النقص في التقدير من جراء مختلف المراسل التي تنشأ في خلال اثني عشر شهراً فتجس بعض الاعتادات ناقصة عن الحاجة وبعض الاعتادات زائدة . وقد احتاط الدستور للأمر فنص في المادة ١٤٣ على ” أن كل مصرف غير وارد بالميزانية أو زائد على التقديرات الواردة يجب إبنا أن يذّن به البرلمان “

وبناء على هذا لا يجوز للحكومة أن تقوم بمصرف في يد في الميزانية ولا بمصرف يزيد على المقدّر في الميزانية .

وهذه مسألة آثارها البرلمان في جلّية أكثر من مرة في السنوات الماضية ، وكتبت فيها تقارير ودارت حولها مناقشات ، وقد أسفرت جميع تلك التقارير وهذه المناقشات عن أنه لا يجوز للحكومة أن تقوم بمثل هذه المصروفات قبل الرجوع إلى البرلمان .

وهذا لم يراع في بعض الاعتادات الإضافية التي هتمت الحكومة إلى البرلمان بطلبها في دورات مختلفة .

قول هذا مع العلم بأن الاعتادات في بعض البلدان الدستورية تضم إلى اعتبارات تقديرية واعتادات تنفيذية .

فالاعتادات التقديرية - وهي التي يكون معنى إقرار البرلمان لإحدا أنه يوافق على الفرض المطلوبة له وعلى ما يقتضيه من الصفقات ، ويخصص له من باب النظر مقدار مبلغ معين من المال - لا يعتبر أن تقرير المجلس لها يصعب غلبة على الفرض المطلوب من أجله المبلغ لا على المبلغ المحدد

وإذا ما قلنا بمجملة قيمة الصادرات من مصر بمجملة قيمة الوارد إليها في السنوات الأربع الماضية وجدنا النتيجة الآتية (بالآلاف الجنيهات) :

سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣
٣٣,٩٠٢	٣٦,٦٨٥	٣١,١٢٤	٢٩,٥١٩
٣١,٥١٦	٢٢,٣٣٩	٢٩,٢٩٧	٢٦,٦٧٧
٢,٣٨٧	٤,٣٥٧	٢,٣٢٧	٢,٧٥٢

التجارات الحكومية في سياستها المالية

فلما نينا قلمنا من " توازن الميزانية " إتنا تناول بحث إيرادات الدولة ومصرقاتها في شيء كثير من الأثر الميزانية تعرض على البرلمان في ظروف معروفة بزوال الاستيازات المالية. ولما كذلك إن هذا الارتياح يحسبه شيء من اللطف عندما تنظر إلى الأعياء الجديفة الملقاة على عاتق الحكومة وإلى الواجبات الكثيرة التي تواجهها في مختلف نواحي النشاط .

من أجل ذلك لم يكن بد من رسم خطة للعمل لسير عليها لتلا فضل السيل. فإن المصروفات مستمرة في زيادة مطردة سواء أ تكلف تنفيذ المعاهدة والمصروفات الضخامة أم لتدبير المصروفات التصيرية والإصلاحية . فلا بد، لمواجهة جمع هذه الواجبات ، من تدبير المال اللازم لها لأن بعضها وثيق الارتباط ببعض ، وقد بدأ قالوا :

" لا مال إلا بالجدد ، ولا جدد إلا بالمال ، ولا مال إلا بالبلاد ، ولا بلاد إلا بالزراعة " .

فلا تستطيع الحكومة زيادة مواردها لتدبير المال اللازم لها إلا إذا زادت موارد الشعب ، ولا ميل إلى زيادة موارد الشعب إلا بإشغاله المشروعات المتبعة القائمة على الثروة العامة بالضع ، وإلا كما كان في مصر .

أما هذه الزيادة التي ستواجهها في ميزانية المصروفات العامة فتقضيها الحكومة بمبلغ يتراوح بين ثلاثة وأربعة ملايين من الجنيهات سنوياً : فإن التقديرات الأولى لتكاليف النظام الوطني تبلغ حوالي ستة ملايين في ظرف أربع أو خمس سنوات ، ومشروع ساقط أسوان يكلف نحو سبعة ملايين ، وتقتطع الطرق والقناتات لا تقل من مليون جنيه سنوياً .

أما الرسائل التي تلها الحكومة ، فيا رسته نفسها من سياسة مالية لمواجهة هذه المصروفات ، فهي :

- ١ - فرض الضرائب والزوم .
 - ٢ - بيع الكثير من الأملاك الأميرية .
 - ٣ - الإصصيص الحكومي .
 - ٤ - حلول الحكومة على بعض شركات الانشياز .
 - ٥ - الاستانة بالمال غير المحسوب من الاحتياطي .
- وفيا على بحث هذه الوسائل :

الميزان التجاري

ولما رجعنا إلى إحصاءات الجمارك وجدنا أن كفة ميزاننا التجاري قد رجحت مع البلدان الآتية ، أي أننا نشتري أكثر مما نشتري منها :

البلد	زيادة الصادرات على الواردات لسنة ١٩٣٦	زيادة الصادرات على الواردات لسنة ١٩٣٥
بريطانيا العظمى	٥,٠١٥,٠٠٠	٥,٢٩٩,٠٠٠
فرنسا	١,٦٧٤,٠٠٠	٢,٠٩٥,٠٠٠
ألمانيا	٦,٠٩٠,٠٠٠	١,٥٠١,٠٠٠
اليابان	٣,٦٧,٠٠٠	٦٩٢,٠٠٠
الهند	٤,٠٧,٠٠٠	١,١٢٢,٠٠٠
سويسرا	٥٩١,٠٠٠	٦٩٤,٠٠٠
تشيكوسلوفاكيا	٥٨٢,٠٠٠	٥٨٥,٠٠٠
فلسطين	٤٧٨,٠٠٠	٤٤٤,٠٠٠
بولندا ودنمرك	٢٧٥,٠٠٠	٤٠٤,٠٠٠
الصين	١٩٥,٠٠٠	١٢٩,٠٠٠
البرتغال	٥٨,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠

أما البلاد التي كانت كفة ميزانها التجاري رابحة مع مصر ، أو التي نشتري أكثر مما نشتري منها فهي :

البلد	زيادة الواردات على الصادرات لسنة ١٩٣٦	زيادة الواردات على الصادرات لسنة ١٩٣٥
إيطاليا	١٤٠,٠٠٠	٥١٤,٠٠٠
ألمانيا	١,١٩٠,٠٠٠	٧٠,٠٠٠
بلجيكا ولوكسمبورج	١,٢٣١,٠٠٠	١,١٥٨,٠٠٠
سويسرا	٨٨٨,٠٠٠	٧٨٤,٠٠٠
الاتحاد السوفيتي	٦٠,٠٠٠	٧٤٢,٠٠٠
النرويج	٥٠٧,٠٠٠	٦٥٨,٠٠٠
رومانيا	٢٩٧,٠٠٠	٦٢٥,٠٠٠
اليونان	٥٩٤,٠٠٠	٥٩٤,٠٠٠
جزائرا الهند الشرقية	٥٩١,٠٠٠	٤٠٧,٠٠٠
أستراليا	١٧٩,٠٠٠	٣٥٩,٠٠٠
هولندا	٦٨٠,٠٠٠	٢٨١,٠٠٠
فنلندا	٢٤٥,٠٠٠	٣٧٠,٠٠٠
تركيا	١٢٧,٠٠٠	٣٣٧,٠٠٠
اليونان	٦٦,٠٠٠	١٥٩,٠٠٠
سيلان	١١٧,٠٠٠	١٤٢,٠٠٠
بلغاريا	١٦٥,٠٠٠	١٣٧,٠٠٠
قبرص	٩٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
الولايات المتحدة	٣٢٩,٠٠٠	٣٠١,٠٠٠

١ - فرض الضرائب والرسوم

فما إليه يسر وهذا الدم تحقيق توازن الميزانية من غير حاجة إلى فرض رسوم وصرائب جديدة لأن الميزانية لم تتصل إلا بشئ اليسير من الأعباء الجديدة. ولكن أحسن لي عدم علي هذا الموال. فإن فرض هذه الضرائب تراه الحكومة شئ لا سيما بالنظر كما هو واضح، وسيصبح بمكافء زوال الامتيازات المالية التي كانت تحمل ميزتنا في شبه غلق من جديد.

وأول ما تذكره الحكوة، صيرت الذمعة والبائنا وهم قيد البحث الآن
ومنى أنجر مشروعهما سيرعوض على الإنسان فتكون له الكلمة العليا. ولكن
المتوقع من دخل هذين نظريتين لإحدى بالحاجة.

وإنما نسلج ما أمته تعالى، وازمات به، بينه من الشروط لسياسة الحكومة، في ضلّ الضرائب وهي أن تكون لضرائب الجديده "ضرورية" بحيث لا تعرض لغير ضرورة و"معتلة" بحيث يمكن أداؤها دون إرهاب المولدين و"مسهلة" بحيث يمكن تحصيلها دون إغاث أو كلفة.

وضيف إلى ذلك أنه يجب درس الضرائب المحكن رضا لتداول بالعدل
أصحاب الأموال الناتجة والأموال مسقولة .

٢ - بيع الأملاك الأميرية

يؤخذ من بيان وزير المالية أن ما تملكه الحكومة من الأراضي يبلغ :

من الأراضي لزراعة ٤٠٩,١٠٥ فدانين .

ومن الأراضي المور وعمر المؤجرة ... ١,٠٦٧,١٩٥ فداة .

ومن الأرض الممتدة ثمانية ٧٦,٧٠٤,٤٧٠ مترا مربعا .

ومن مراجعة ميزانية مصلحة الاملاك يتضح انه ما تتجه الأراضي الزراعية مع عدم ادخال الأموال الأخرى ومصرف لإدارة الحساب. أما أراضي الساء غير اللازمة للحكومة فهي في الغل شيئا ، بل تحمل الحكومة مصاريف المحافظة عليها

ولا ريب أن إبقاء هذه المساحات في حيازة الحكومة حسن لأمر مال
كثير بمرئاة ولا الأول أن تتصرف الحكومة بتقارص منها بشروط
معينة. وقد سبق للحكومة أن باعت في سني ١٩١٦ و ١٩٢٤ ما يقرب
من ١٦ ألف دون من أراضي الزرعية ثم بيع مجموعها نحو خمسة ملايين
من الجنيهات. باعت في تلك السنة صباوح بن بولود من مروج من أراضي
البادية نحو ٣٦٠ ألف جنيه.

ولا يخفى ما في ذلك من نكسة شائكة على الأعداء من توزيع هذه الثروة المقاديرة عليهم بأمان وشروط موافقة ، وعلى الحكومة من مورد مسوى من جراء ما يفرض على هذه الأراضى بعد بيعها من الأموال الأدمية .

وعلا بهذه السياسة وضعت الحكومة تقديراً لما يمكن بيعه وما يقضى تحصيله من الثمن في مدى العشر السنوات المقبلة على الوجه الآتي :

جیب
۲,۳۰۰,۰۰۰ متر ۲,۵۰۰,۰۰۰

أراضي زراعية ٣٠٠,٠٠٠ فدان ٤,٠٠٠,٠٠٠

 γ, δ, \dots

في كل سنة من عشر السنوات التالية للسنة الحالية ويحصل الباقي مع فوائده فيها بعد عشر السنوات .

ومن البديهي أن يستثنى من البيع الأراضي اللازمة للتجارب والإثارة.

أما محصولات بيع الأراضي فيفرد له حساب خاص يؤخذ منه للإيرادات الميزانية ما ينقض فلا عى استصلاح الأراضي البور ، وما يتبق بعم ذلك الاحتياطي العام لاستثماره والمشروعات الكبرى المنتجة .

٣ - اليانصيب الحكومى

كان هذا الشروع موضوع بحث في السنوات الماضية وأتت الحكومة أن تضعه موضع التنفيذ لإيجاد مورد مستقل يخصص ربه للتنشيطات أسوة بما هو متبع في بعض البلدان . وقد ذكرت في تقريره من الوجهة الاقتصادية :

١ - أنه يمكن من جناية ضريبة محبوبة يتحملها الممولون عن طيب خاطر .

٤ - أنه يساعد عن طريق الجوائز على تكوين دعوس أموال من درهمات كانت في الذائب متغير في المستهلكات .

٣ - أنه يجب نشاطا في دولاب الأخذ والمطاء ويفسح مجالا لتشغيل الأيدي الماطلة بما يستدعيه من عمليات الترويح والتصرف .

غير أن بعض أعضاء اللجنة المالية مع تسليمهم بفوائد مشروع اليانصيب من الوجهة الاقتصادية يعتبرون عليه من الوجهة الأدبية . وإن الأنظمة نضدت في ثلاث حق ملائمتها للشؤون والمقاي . وقد ظهر أن فيها إغراء للمقامرة ؛ لأن صاحبها مبرمج على طريق حفظه من الخسران ، إلا أن التمدد في الحكوة من هذا الوجه قد أصبح مستخدم لفائدة نيل ، أو الإضرار على المستفيدين . ولكن الأنظمة لا تجرد الوساطة . وإذا كانت بعض الحكومات قد أخذت مثل هذا "اليانصيب" بأن حكومات أخرى قد منعت "الأنظمة" بأنها حتى ما كان منها للجمعيات الخيرية ؛ فضلاً عن أن الحكوة تسمى هذا اليانصيب "قسرية" وإن كانت تنهت ؛ بحرية

لذلك لا ترى اللجنة الت في هذا الموضوع وتؤثر أن يرض المشروع بحلته ، متى تم درسه ، على البرلمان لتسنى المجلس أن يبدى رأيه فيه

٤ - حلول الحكومة محل بعض شركات الامتياز

ومن الوسائل التي رأيناها الحكومة لتخفيف موارد الخزنة العامة حلولا محل شركات الامتياز عند انتهاء امتيازها على شرط أن يكون محل هذه الشركات مما يصح للحكومة أن تقوم به وتستثمره .

ومن الشركات التي ينطبق عليها هذا الوصف :

(١) شركة الأسواق المصرية :

ينتهي امتياز هذه الشركة باستغلال الأسواق والسلطات في ٣١ مايو سنة ١٩٣٨
وعدد الأسواق التي تديرها الشركة ١٣٣ سوقا ، وعدد السلطات التي تستغلها ٤٠ سلطا .

وتستولى الحكومة على ٧٣٪ من قيمة إيرادات الأسواق بأنواعها بدخس مصاريف التشغيل والإدارة المصروفة بمبلغ ٤٢,٩٠٠ ج.م. وقد بلغ متوسط الإيرادة السنوية التي حصلتها الحكومة في السنوات الست الأخيرة نحو ٢٤,٨٥٠٠ ج.م .

وقد نصح عند الانتهاء من أن جميع أملاك الشركة تصبح عند نهاية الاقزام ملكا للحكومة . وهذه الأملاك تقدر بمبلغ ١٧٠,٠٠٠ ج.م .
والمنظر أن يكون الإيراد السنوي ٥٠,٠٠٠ ج.م .

(ب) شركة الري بفتح حمادى :

تقوم هذه الشركة برى ٥٠,٠٠٠ فدان بأجور مرتفعة يبلغ متوسطها جنينا ٨٠٠ مليم في السنة كما يبلغ أتعاضها ٣ جنينيات و٥٠٠ مليم . وبقي حلت الحكومة على الشركة عند انتهاء مدة امتيازها فريبا ستكون بمحصل أجور لاحتياجه ٥٠٠ مليم من الفندان علاوة على ضريبة الري الصغرى التي تدفع الآن للحكومة ، وفيهنا ٣٠٠ مليم لكل فدان .
والمبلغ المنظر بمحصله بد تنفيذ هذا المشروع يبلغ حوالى ٧٥,٠٠٠ ج.م .

(ج) شركة الإزارة بمرجوع صيد :

ينتهي هذه الشركة في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤١ على أنه يحق للحكومة بمقتضى هذا العقد أن تحل محل الشركة قبل نهاية الامتياز بمدته ١٥ سنة بشرط أن تدفع لها ثمن امتلاكها وتقوم أيضا سنويا .

وقد رأت الحكومة استعمال حقها في الحل محل الشركة لأن المصلحة تعود لإيراد صاف يبلغ ٣٠,٠٠٠ ج.م فالسنة مما يسمح بفتح الترويض السنوي للشركة واستهلاك ثمن الشراء للتقدي بموالى ٨٠,٠٠٠ ج.م خلال ١٤ سنة .
وتنميا مع سياسة تنفيذ المليات الجبلية مستخدم الحكومة بإدارة الملية إلى مجلس يرر سيد البلدى على أن يكون ثمن الشراء مملكة مستحقة للمجلس الحكومة في ١٤ سنة .

هذه هي الشركات التي تنهى مدة امتيازها وشيكاً وتنهى الحكومة أن تحل محلها .

ولاشك في أن اللجنة تستحسن كل سياسة ترى إلى تصعب الشركات ، بل هي ترجو أن تغطس هذه السياسة في فترة الاتق عشرة سنة المتروكة لحاكم المنطقة سواء أكان بإقبال الإيراد على شراء الأسهم والسندات المعروضة في البورصة أم بواسطة الحكومة العمل على الحل محل الشركات التي ينهى امتيازها .
فيران اللجنة تخشى إذا ما تولت الحكومة لإدارة هذه الشركات أن يفتس باب الإسراف في تعيين الموظفين من مديرن ومفتشين بدرجات ومعالجات مقبوسة من كادر موظفى الحكومة تزداد التفتقات ويؤود استغلال هذه الأعمال ، غير مكسب .

لذلك ترى اللجنة توجيه نذير الحكومة لإرجوب استغلال هذه المشروعات استغلالا تجاريا اقتصاديا ، ريثا توفق لنسج امتيازها لشركات وطنية .

٥ - الاحتياطى العالم

كان مال الدولة الاحتياطى في أبريل سنة ١٩٣٦ : ٣٠,٧٨٠,٠٠٠ ج.م .
على أن هذا الاحتياطى ليس مالا حرا يمكن التصرف فيه ، بل إن نصيبا وإلوا منه يبلغ نحو ٢٥ مليونا ونصف المليون جيروس أو حاكم الجيروس أو مرصد كاحتياطى دائم يجب الاحتفاظ به .

ويبين ذلك كما لى :

جنب

- (١) احتياطى جيروس ٨,٣٤٤,٩١١
- (٢) احتياطى في حكم الجيروس ٧,٠٧١,٠٠٠
- (٣) احتياطى دائم للفلوائى ٧,٠٠٠,٠٠٠
- (٤) احتياطى دائم للقرانة ٣,٠٠٠,٠٠٠

٢٥,٨١٥,٩١١

وفيا على تفصيل هذه الأرقام :

- ١ - الاحتياطى الجيروس وقدره ٨,٣٤٤,٩١١ ج.م .
- وبينه نهاية أبريل سنة ١٩٣٦ كما لى :

جنب

- ٥٠٠,٠٠٠ اشتراك الحكومة في أسهم بنك التسليف الزراعى .
- ٣٨٨,٣٤٥ السلف الزراعية المحل بمحصلها على بنك التسليف الزراعى .
- ٤٢,٤٢٧ باق السلف الزراعية وسلف على أطقان .

الذهب

أما الذهب الذي اشتريته الحكومة في الأسواق المحلية مما تهربه وللاعب الوسطاء فقد ظلت تصدره إلى الخارج لغاية نهاية تمرا سنة ١٩٣٥ ثم امتدت عن تصديره إلى أن رأت الحكومة الحالية أنه تكفي في خزائنها ما يزيد على المليون ، فقرر مجلس الوزراء في ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ التصرف فيه بالبيع للاستثمار فلا يبقى مطلقا .

وقد تبادت عليه شراء الذهب وتصدره على الحكومة بربح قدره ٣٠٤,٢٣٣ ج.م .

وتقرر وزير المالية مواصلة شراء الذهب وبينه وفقا للمتطلبات الحال .

المشروعات المترتبة على عهد الاستقلال

وتجددت الحكومة بضمة مشروعات لوضعها موضع التنفيذ بعد استيلاء الإجراءات اللازمة واجتماعها " مشروعات مترتبة على عهد الاستقلال " .
وفيما يلي بيانها :

١ - المصانع الحربية

(١) مصنع قطارزات والفرات -- وتقدر تكاليفه مبدئيا بنحو ٢٠٠,٠٠٠ ج.م .

(ب) مصنع الأسلحة -- وتقدر تكاليفه بمحوال ٥٠٠,٠٠٠ ج.م .

(ج) مصنع الدخان -- وتقدر تكاليفه بمحوال ٣٠٠,٠٠٠ ج.م .

(د) مصنع القناعات الرقاقة -- وتقدر تكاليفه بمحوال ٧٠٠,٠٠٠ ج.م .

وقد أرسلت الحكومة في استخدام خبراء فنيين وعسكريين لدراسة هذه المشروعات . وسيدرس بعضهم مشروع مصنع النشادر من حيث اتصاله بمشروع أسوان الذي سيحين الكلام عنه لما بين استخراج السيانيد من الآزوت وصناعة المفرقات من صلة تطبيق وثيقة . وما دمتنا في حاجة إلى التسليح فليس من يتكر فائدة هذه المشروعات لما يترتب على تنفيذها من تشييد الأبنية الماطلة وترويض مبالغ كبيرة من ثمن الشراء .

٢ - مشروع توليد الكهرباء من خزان أسوان

هذا المشروع قديم ولكنه وضع موضع البحث الجدية على عهد الوزارة السبسية بواسطة لجنة تأسست من الفنين والمالين برئاسة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب باشا ووزير المالية يومئذ .

وإذا كان قد اخضع البمش في طرق تنفيذ المشروع فلم يختلف أحد في فوائده الجمة . ولما تولت الوزارة الحالية الحكم قام بدس للمشروع من وجهته المالية والفنية صاحبها نالكم وزير المالية ووزير الأشغال وطرح الموضوع على المجلس الاستشاري لاستئناس برأيه .

لما سياسة الحكومة إزاء هذا المشروع فليخصها وزير المالية فيما يلي :

١ - ترى الحكومة الحالية أن يكون مشروع مساقط الكهرباء بأسوان لاستخراج السيلد مشروعا وطنيا بحيث يؤدي كل ترتيب مالي إلى السيطرة التامة لهكومة عليه .

٢ - وترى ألا يكون الاستفاح به مقصورا على استخراج السيلد ذاته مع التسليم بأن صناعة السيلد هي الغرض الأساسي من المشروع فهناك صناعات أخرى كالخديد والمفرقات والبويات وغيرها يمكن أن تخضع من مساقط الكهرباء ويقام لها بيجوار أسوان صناعات قليلة الكلفة نسبيا إذا قيست إلى المشروع الأصلي .

٣ - وترى الحكومة المشروع في أقرب وقت مستطاع في تنفيذ هذا المشروع أعظم حتى لا تضع على الحكومة وعلى الزراع القوائد الزراعية والصناعية المتظرة منه -- ولواقع أن المشروع لو أنه نفذ منذ عشر سنوات لك بت مصر خلال هذه المدة حوالي ثمانية ملايين من الجنيحت ومن المنتظر أن ما يفيده من السيلد سنويا يزيد كثيرا على المليون جنيه وما من شك في أن الحكومة والزراع يفيدين ربحا عظيما من التني المنخفض الذي سيباح به السيلد بالقياس إلى الائتمان الحالية .

وسيعرض هذا المشروع بأكله إلى البرلمان عند استيلاء الأبحاث المالية والفنية ، ولا يبدأ بتنفيذه إلا بعد الموافقة البرلمانية .

٣ - إنشاء دار لسك النقود

تسك الحكومة في الخارج ما تحتاج إليه من النقود المتداولة بجميع أنواعها . ويصل الجنيه أنه كان لسردار لسك قودها معروف باسم " الضربانية " وقد ذهبت مع ما ذهب من معالم الاستقلال القديم . وقد رأت الحكومة الآن إعادة إنشاء هذه الدار لتكون مظهرا من مظاهر الاستقلال الجديد .

هذا من الوجهة الأدبية ، أما من الوجهة الاقتصادية فإنت تكاليف سك النقود تنبثق حيثف في البلاد وتضاعف هذه الفار على تشييد ليف من الماطلين . ولكن الفائدة الاقتصادية تتحقق تماما إذا تمكنت الدار الجديدة من سك ما تحتاجه بلاد شرقية كثيرة تسك نودها الآن في البلاد الأوربية .

٤ - إلقاء صندوق الدين

كل يعرف تاريخ صندوق الدين ولر تباطئه باحتلال البلاد وفرض رقابة دولية على ماليتها . وقد حصرت هذه الرقابة بعد الحرب في إنجلترا وفرنسا وإيطاليا . ومن المثل به أن بقاء هذه الرقابة أو بقاء صندوق الدين كما لا يتفق مع الاستقلال .

هذا من الوجهة السياسية .

أما من الوجهة المالية فإن إدارة صندوق الدين تكلف نحو ٠,٠٠٠ ج.م في السنة وفي استطاعة الحكومة أن تقوم بخدمة الدين بنصف هذه التكاليف ويذهب الباقي لخزاة الحكومة .

وقد بلغت مدابير القطن المستهلكة علي :

من	إلى	قطنار
١ سبتمبر سنة ١٩٣٥	١٦ أبريل سنة ١٩٣٦	٢٤٤,١٩٩
١ سبتمبر سنة ١٩٣٦	١٤ أبريل سنة ١٩٣٧	٢٦٥,٦٢٥

ويؤخذ من آخرها وقفا عليه من الإحصاءات لعام ١٣ مايو الحالي أن
منازل الإسكندرية استهلكت من أقل سبتمبر الماضي لغاية ١٣ مايو
الحساري ١٠٠,٦٤١ قطنار ومنازل المحلة الكبرى استهلكت ١٩٧,٧٨٦
قطنار تكون الحلة ٢٩٨,٤٢٧ قطنار .

٢ - القمح

عصول الحبوب في مصر أم محصول بلد القطن وقد كان الرقم القياسي
للمحاصيل (على أساس ١٠٠ في سنة ١٩١٣ - ١٩١٤) كما يأتي :

نوع المحصول	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣
القمح	٩٠,٨	١١١,٦	١١٢,٢	٧٦
العول	٩٣,٥	١٠٧,٦	٩٨	٥٧
العدس	١٠٤,٨	١١٥,٢	١٠٨,٩	٦٢
البصل	٩٨,١	٨٨,٣	٥٦,٦	٣٨

على أن يظهر محصول ١٩٣٦ حيث ط أسعار القمح هبوطا استمرى أنظار
الحكومة فألغت مع بنك تسليف الزراعي وغيره من البنوك على التوسع في
التسليف عليه بضائتها وجمعت معقل السلفة ١١٠ قروش على الإردب من
القمح الهندي وبلغ ١٠٠ قرش على الإردب من القمح الهندي ثم جعلت
أجل التصفية آخر أبريل سنة ١٩٣٧ بدد أن يربط على أن تحصل كل غسارة
تخرج من التسليف على القمح دون الرجوع على المقرضين .

وقد قرر مجلس الوزراء موق ذلك :

أولاً - أن الحكومة مستعدة لأن تضمن التسليف على محصول القمح
الجديد (سنة ١٩٣٧) لغاية ١٣٠ قرضا على الإردب .

ثانياً - إذا تبين لها أن هناك كمية تزيد على حاجة الاستهلاك فتستعمل
على تشجيع تصديرا بخلاف الوسائل ومنها إمانة التصدير إذا اقتضى الأمر .

ثالثاً - فيما يخص الباكية الموجودة الآن التي تزيد على حاجة الاستهلاك
فإن الحكومة تعمل الآن بالإخفاق مع بنك التسليف على تشجيع التصدير
مخرج نقد قوت من إمانة ١٠ قروش على كل إردب يصدر إلى الخارج
ابتداء من ٥ أبريل سنة ١٩٣٧ على أن يتم التصدير في مجاد غايته ٣٠ يونيو
سنة ١٩٣٧ .

وقد كان لإمانة التصدير أثرها فقد نشطت حركة التصدير نشاطا محسوسا
فقد بيع في شهر أبريل الماضي للتصدير إلى الخارج ٢٩,٣٩١ إردب في حين
أن مجموع المصدرفي الثلاثة الأشهر السابقة كان ٣٠,٧٤٢ إردب .

وعا استمرى الأظفار أرت محصول القمح في سنة ١٩٣٥ في تقدير
٧,٨٤٢,٠٠٠ إردب في سنة ١٩٣٦ لم يتجاوز ٨,٢٩٢,٠٠٠ إردب .
ومن المعروف أن الاستهلاك المحلي يقرب من ٩ ملايين إردب . فإذا في
مقدار من المحصول في آخر السنة بدون استهلاك فلا يمكن تسليبه إلا بما
لوحظ في السنوات الأخيرة من زيادة خلط طعين القمح بغيره من الحبوب
الأرخص سعرا كالقندرة والأرز . فاضمت الحكومة الأمر وأعلنت وزارة
التجارة والصناعة مشروع قانون لمنع الخلط ولعله يقدم قريبا إلى البرلمان
ليصبح نافذ المفعول .

وترغب اللجنة إلى الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لتعويض
بالحاصلات الزراعية ما دام أن أساس ثروة البلاد الزراعة . وهذه التدابير
يجب أن تكون عامة شاملة من حين اختيار التقاوي والبذور لغاية تصريف
المحصول بما يتخلل ذلك من تحويل على الآلات الحديثة وطرق الري
ومسألة الآفات والحصاد وتنقية المدة للتصدير والتعبئة والشحن والترويج
للمحاصيل في الأسواق الخارجية ومنع إتاعة للتصدير .

بنك التسليف الزراعي

اليار	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦
بلغ عدد المقرضين	٦١٢,٥٨٨	٥٦٣,٠٧٦
وبلغت قيمة القروض	٥,١٥٠,٦٢٤	٤,٣٨١,٣١٩

وهذا النص البادى في عدد المقرضين وفي قيمة المبالغ التي اقترضوها
مثبت عن برود الانتماش الذي ظهر في الحركة الاقتصادية جيدة . ولولا
هبوط أسعار القمح وزيادة المقرضين عليه برهن حاصلاتهم لكان النص
الذي تقدم أظهر أثره .

ويقدم البنك بأعمال شتى مما يتعلق بالتسليف الزراعي . وفي آلية توسيع
نطاق هذا التسليف فيما يتعلق بالسلف التي تمنح لتفقات الزراعة والحصد
وارتبان المحاصيل وشراء الآلات والمساكنة حتى يشمل الانتفاع من
السواد الأعظم من الزراع صغارهم وكبارهم .

ولذلك عرضت وزارة المالية على إدارة البنك زيادة رأس المال بمقدار
مليون جنيه بشروط أهمها :

(١) اشتراك الحكومة في نصف حصة الزيادة على أن تطرح النصف
الباقى للاكتتاب العام .

- (ب) سريان شرط ضمان الحكومة لحصة في الأرباح قدرها ٥ ٪ من القيمة الاسمية على الأسهم المصدرة كما هو مقرر للأسمم الأصلية.
- (ج) جعل القيمة الاسمية للأسمم الجديدة مساوية للقيمة الاسمية للأسمم الأصلية على أن يكون سعر الإصدار خمسة جنيهات .
- (د) إضافة الفرق بين القيمة الاسمية وسعر الإصدار إلى احتياطي البنك على أن يستعمل هذا الفرق عند الاقتضاء لاستيفاء أرباح ٥ ٪ المضمونة للأسممين .

ومع تمت الإجراءات الخاصة بهذا الموضوع مستخدم الحكومة إلى البرلمان طلب الموافقة على فتح الاتحاد اللازم من المال الاحتياطي العام لأكتساب الحكومة بنسبها من زيادة رأس مال البنك .

وسرأ أنت تبنى الحكومة العناية اللازمة بتسهيل إجراءات التسليف وإزالة كل عقيد منها مع الحيلة في اتخاذ الطرق الكفيلة بضمان حقوق تلك وفي الوقت نفسه بتوسيع نطاق التسليف وجعله مباحا مادام المقصود منه إصلاح الأراضي الزراعية دون التقييد بصيغ حصر المساق والتزاع وانصاف من أن تصرف السلف المخصصة لهذا الإصلاح على دفعتين للتصديق قبل الدفعة الثانية من أن قيمة الدفعة الأولى قد صرفت في لأغراض التي منعت من أجلها .

وبما يتقدم بغير أن السياسة التي تتبعها الحكومة لإزاء بنك التسليف الزراعي هي بتسهيل إجراءاته وتوسيع عملياته وزيادة رأس ماله مع إنشاء إدارة مستقلة للبنك القمارى الزراعي بمجلس إدارته عن مجلس إدارة بنك التسليف الزراعي .

وبما دنا في معرض الكلام من هذا البنك نرى أنه قد آن الأوان لدرس المشروع الخاص بإنشاء بنك الدولة . ولعل وزارة المالية مويلة هذا موضوعا ما يستحق من عنايتنا .

الديون العقارية

تعد مشكلة الديون العقارية من أهم المشكلات التي تواجه الحكومة من الجبهة الاقتصادية وذلك لأنها تسمى القوة العقارية الزراعية ، والقطر المصري قطري زراعي لما يقدّر ثروته العقارية يتعدى ٥ أمم ركن من أركانه .

والمراد بالقوة الحكومية الأخرى المتنافسة لإيجاد حل حاسم لهذه المعضلة نوظف بعض التوفيق وكان من أهم هذه الحلول التسوية التي عملت مع البنوك العقارية الثلاثة المعروفة وهي البنك القمارى المصري وشركة الرهن القمارى و بنك الأراضي . ولاداعي لذكر الحلول المتعلقة الأخرى لتضييق سحر المنافسة وتاجيل بعض الأخطار إلى غير ذلك من قرارات مجلس الوزراء وإنشاء الشركة العقارية لشترى بعض الأحيان الزراعية التي تطرح في المزاد فإنها أمور كلها معروفة وليس هذا مجال التكلم فيها وإنما الجأنا إلى هذه المقدمة ضرورة البحث في الحل الأخير الذي وفتت له الحكومة لمعرفة الذي الذي وصلت إليه في إيجاد حل حاسم لهذه المعضلة التي طال وجودها .

إن التسوية السابقة مع البنوك الثلاثة لم تشمل غير مدني هذه البنوك ولما كانت الديون التي لهذه البنوك الثلاثة على مدنيها في أغلب الأحيان هي من ديون الدرجة الأولى كان من السهل على أي دائن آخر سواء كان دينه مسجلا في مرتبة تالية لدين أحد هذه البنوك أو كان صاحب دين عادي لم يأخذ به اختصاصا ، من السهل على هذا الدائن أن يحصل هذه التسوية كان لم تكن يتخذه إجراءات نزاع ملكية العين المرهونة لأحد البنوك الثلاثة المذكورة ولم يكن هناك قوة تمنع هذا الدائن العادي من التنفيذ على العين التي تمت إشانتها التسوية فكان هذا أكبر نقص في التسوية المشار إليها .

يضاف إلى ذلك أنها كما سبق القول لم تكن شاملة لكافة الديون فلم تحسب الأثر المطلوب من إجراءاتها مع ما أخفقت الحكومة في سبل تنفيذ هذه التسوية من ملايين دفعتا لأصحاب هذه الديون وقد لحق نزاع الدولة من جراء ذلك خسارة في كثير من الصفقات التي تمت .

ولنضرب بعض الأمثلة لتضارة التي لحقت نزاع الدولة من جراء حلول الحكومة على البنوك العقارية في بعض الصفقات .

صفى البنك القمارى المصري في سنة ١٩٣٦ م ٢٨ مائة على التت الذي وما به مزاياه ١٣٣,٧٤٥ ج.م على أن ديون البنك المذكور وحده على هذه السلف ١٦٤,٧٢٩ ج.م وديون الحكومة ٣٣,٩٦٠ ج.م وبهذه أن البالغ التي تحسبت من هذه الصفقات بإلزام العلق يستولى عليها البنك أولا لأنها أقل من ديون بقدر خسر البنك الباقي وقدره ٣١,٥٤٨ ج.م أي ما يوازي ١٩ ٪ من مجموع ديونه على هذه السلف الثلاث والعشرين أما دين الحكومة وقدره ٣٣,٩٦٠ ج.م فقد ضاع بأكمله ومحتة نزاع الدولة .

ومثل آتت صفيت ٣٦ مائة من سلف بنك الأراضي المصري تزعت ملكيتها في المزايا فكان مجموع سلفها ٧٠,٧٧٧ ج.م في الوقت الذي بلغت فيه ديون البنك عليها ١٢٠,٣٦٠ ج.م أي ما دين الحكومة على هذه السلف ٦٦,٤٠٠ فكان ٢٩,٨٣٠ ج.م فكتت خسارة البنك ٤٩,٨٨٣ ج.م وهذا يبلغ ٤٠ ٪ من مجموع دينه .

وبالمجلة فإن الحكومة خسرت في السلف التي صفيت نهائيا سنة ١٩٣٦ م من سلف البنوك الثلاثة المذكورة وسلف البنك الزراعي المصري مبلغ ٧٥,٨٨٩ ج.م بلذا أضفنا إلى ذلك ما كتته الحكومة من خسائر لغاية سنة ١٩٣٥ تكون النتيجة أن خسارة الحكومة بلغت إلى آخر سنة ١٩٣٦ ١٥٢,٩٤٥ ج.م وقد أسبب في شرح هذه الأرقام لكل يظهر بشكل واضح مقدار الحيلة التي اتخذتها الحكومة في التسوية الأخيرة كما يستطيع من تعميمات هذه أمثلة .

عبت الحكومة بإيجاد حل حاسم لهذه المشكلة بتخفيف عبء الديون عن المدينين ونسوى حالتهم بعد تخفيض جزء عظيم منها ومصاد قيمة الباقي بدون أن تفسر حارة الدولة بأية خسارة ويكون هذا حل مراربع الدائنين والمدينين شروط مدينة مع التوفيق بين المصالح المختلفة فكان من نتيجة مساعمتها وصولا إلى التسوية الأخيرة .

التسوية العقارية الأخيرة

هذه التسوية يشترط فيها أولا وقبل كل شيء أن يكون أحد عقارات المدين عليه تسجيل سابق تاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢ — ولو كان هناك عقارات أخرى عليها تسجيلات لاحقة لهذا التاريخ. وعما هذه التسوية أمران أساسيان :

الأول — ألا تقل المديونية موضوع التسوية من ٧٠٪ من قيمة العقارات التي يملكها المدين ولا تزيد على ٩٥٪ من القيمة المذكورة .
الثاني — أن تبلغ الحكومة لتسوية الدين ٧٠٪ فقط من قيمة العقار لا أقل ولا أكثر .

هذان هما الشرطان الأساسيان لكل حالة تبذل ضمن التسوية الأخيرة . وهناك قواعد أخرى لا تتعلق بالقبول وإنما تتعلق بطريقة إجراء التسوية وهي :

أولا — أن ٤٥٪ من هذه المديونية تتحمل على شيئا ويحسم بأكملها من غير تخفيض والباقي بعد ٤٥٪ المذكورة يسرى عليه التخفيض وقد يبلغ هذا الباقي ٥٠٪. وهذه الـ ٥٠٪ الأخيرة يدفع منها ٢٥٪ بطريقة مضمونة مسبقا لها بعد أن يكون مجموع ما يدفع من كل تسوية ٧٠٪ من قيمة العقار أو العقارات .
ولإيضاح لهذه التسوية نضرب مثلا لحالة ملحق تطبيق عليها التسوية الجديده :

فخص بملك ١٠٠ فدان أسارى من الترخ ١٠٠٠٠ ج. م. وعليه ديون مجموعها ٩٠٠٠ ج. م. وأحد التسجيلات للترفع على عقارات يرجع تاريخه إلى ما قبل ديسمبر سنة ١٩٣٢ فهذا المدين حالته مقبولة ويستفيد من التسوية الجديدة فالملك الواجب دفعه للمدين يستدفع على بنك التصنيف العقاري المصري بضمان الحكومة ٧٠٠٠ ج. م. فقط أى ٧٠٪ من قيمة العقار تسم كالآتي :

٤٥٠٠ ج. م. تبلغ للمدين الدين بأموال في المتقدمة بدون تخفيض شيء من ديونهم والباقي وقدره ٢٥٠٠ ج. م. — يبلغ للمدين أصحاب الـ ٩٠٠٠ ج. م. الباقية بعد الـ ٤٥٠٠ ج. م. الأولى ويكون تسع الـ ٢٥٠٠ ج. م. حسب جدول تخشع وزارة المالية والفكرة الأساسية فيه هي تسع الـ ٩٠٠٠ ج. م. إلى خمسة أقسام متساوية كل قسم منها ١٠٠٠ ج. م. أو عبارة أخرى إلى خمس مناطق (Zones) .

فالمنطقة الأولى أصحابها يتولون الـ ٩٥٠٠ ج. م. من الـ ٢٥٠٠ ج. م. أى بمقدار ٩٥٪ من كامل دينهم وأصحاب المنطقة الثالثة ويجمع دينهم أيضا ١٠٠٠ ج. م. يأخذون ٥٥٠ ج. م. فقط أى بمقدار ٥٥٪ من كامل دينهم .

وأصحاب المنطقة الخامسة ويجمع دينهم ١٠٠٠ ج. م. يأخذون تخمين جنيها فقط أى بمقدار ٥٪ من كامل دينهم .

أما أصحاب المنطقة الثانية ومقدار دينهم ١٠٠٠ ج. م. فيأخذون ٢٥٥ ج. م. وهو المتوسط بين المنطقتين الأولى والثالثة أى بمقدار ٢٢,٧٪ من كامل دينهم .

وأصحاب المنطقة الرابعة ويجمع دينهم ١٠٠٠ ج. م. يأخذون ٢٧٥ ج. م. وهو المتوسط بين المدينتين الثالثة والخامسة أى بمقدار ٢٧,٥٪ من كامل دينهم .

وقد يحدث أن أحد المائتين يأتي ترتيب دينه في منطقتين مختلفتين كأن يدخل بزم من دينه في المنطقة الثالثة وبقية في المنطقة الرابعة بفرضه الذي يدخل في المنطقة الثالثة يسرى بنفس ٥٠٪ والتي يدخل في المنطقة الرابعة يسرى بحسب الـ ٢٧,٥٪ وهكذا .

هذا هو الطريق السهل الذي ارتكبه وزارة المالية لتوزيع الديون وهو حل اجتهدى تسجيل الفصل على اللجنة . ولم تخش ضرب أمثلة أخرى أكثر تعقيدا لأن فهم هذا المثل يعطى فكرة عن طريقة الحل لحالات المدين المتنوعة .

ولكى تكون هذه التسوية مثمرة للمائتين والمدينين الذين تحتل حالاتهم ضمن الشروط السابقة يقضى الحل الأخير بوجود لجنة من فائها أن تفصل في هذه التسوية وفي قبول الطلقات وفي توزيع الدين الذى يخص كل دائن وحرمان المائتين الذين لا يتألم شيء وهذه اللجنة تتحل للمصالح الخفيفة فيها أعضاء من وزارة المالية وأعضاء تشتمل بشوك مخففة تحت رئاسة مدالي وزير المالية .

هذا هو ملخص مجمل التسوية الأخيرة وهناك تفاصيل أخرى كثيرة ستكون موضع البحث عند وضع القانون الذى لا يصل به يكون مفصلا لكل ما لحقناه ولهذا ضربنا صفحا عن ذكر تفاصيل أوسع قد ترى الحكومة أو اللجنة التشريعية عند بحث هذا القانون أنزع إصداره ما يستدعي حصول تغيير في هذه التفاصيل .

هذا ولجنة المالية مجلس الشيوخ ترى ولما لها أن تبدى رغبها بالنسبة لتطورة القرارات التي تصدر من تلك اللجنة بصفة نهائية — أن تعطى فرصة للمدين لكي يصر بشخصه أو ينيب عنه وكلا يستطيع أن يبدى دفاعه أمام اللجنة المذكورة .

وهناك رغبة أخرى تبذلها اللجنة خاصة بمدينين آخرين يستحقون الرعاية ويصح أن يسلمهم مشروع التسوية الجديد وهم المدينون الذين عليهم ديون تابعة بأحكام قبل سنة ١٩٣٢ ولم يأخذ المدين اختصاصا على عقاراتهم إلا بعد ٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٢

وإذا كانت اللجنة لا تستطيع في تفاصيل هذا المشروع انتظارا لقانون الذى لم يصل به فائها لا يفوتها أن تلح على المجلس على بعض تفاصيل أساسية لا يمكن أن يتناولها تغيير عند وضع القانون ، وهذه التفاصيل تحوى حساسات عظيمة يستفيد منها المدين فوائدا جمه .

سادساً — بعد صدور قرار اللجنة وتوزيع الدين على المائتين تصعب الدين
ملك للمدين حالية من جميع الحقوق عليها إلا من دينه من التسليف العقارى .

ولا يجوز للمدينين الذين تتحملهم حكم اللجنة أن يرجعوا على الأبطال المذكورة
بأى حال من الأحوال .

سابعاً — إن هذه التسمية تنفيذ للمدينين الذين هم من الدرجة الثانية إذ
تضمن لهم الحصول على ديونهم وقبضها ولو بمحضة بعد أن كان الأصل
حصولهم عليها بيمين المسال .

ثامناً — ومن مزايا هذه التسمية المحكومة التي تضمن سندتات البنك
العقارى المصرى . تلك السندات التي ستكون أداة لسداد هذه الديون تجعل
الحكومة في مأمن من المطر على أموالها فقد جعلت أول أساس التسمية
الإلتزام أكثر من ٧٠٪ من قيمة القمار .

كلمة عامة

ولقد كان من نتائج بحث معالى وزير المالية مع مدبرى البنوك العقارية
لتحويل إلى هذه التسمية أن اتفق معهم على أمرين من مية لأهمية تسهيل
سداد الديون وكان اتفاقه موقف من جميع نزاعه .

وهذان الأمران هما : تجزئة الديون وعقد الإسراف في دعوى الحراسة .
تجزئة الديون — يحدث كثير ألب تكون دين موهوبة لمؤسسة أو لجنة
مدبرين . وأن يكون بعض هؤلاء المدبرين نشط من دبرهم في التبرع بسداد
تصميم من الدين والبنوك العقارية لا تميز بين هؤلاء الشركاء حتى في حالة
وجود قسمة بينهم . وقد تم الاتفاق على وجوب حتره بثلث هذه القسمة
تسجيباً للشركاء على بقوه لسداد منه .

ومن لأن فلا تفرق دعوى ولا مرفع محكمة شرط ثلثه لمصادره
يبدأ بالتشريك المتأخر ويصدق على اسمه أولاً .
ولا شك أن هذه خطة سيده سبوك . أو غير .

عده لإسراف في دعوى حراسة — وقد تم الاتفاق أيضاً على أن هذه
البنوك "تجارية لا نهائية" بدعوى حراسة حتى كثير ما تحدث أضراراً
حادة للمدينين وأدت إلى سوء ولا عذر لضرورة التقصير كآ بهل المدين
في زراعة أراضيهم مستغاث أو يشهد ذلك إذا ما يقترن من حائله بسبب
طرح أرضه في المرفد جبرى وقد رجوع إلى المحكمة لأول مرة حرس
بى حرس . والشرع بد وضع هذه الحراسة .

والله ترى أن الجهود الكبيرة التي أدت إلى هذه التسمية تستحق كل
شكر وتقدير .

ولا شك أن هذه التسمية على الأسس مدقق بها كثير من
التفصيلات من جانب المدينين ومن يدبر الحكومة وست تسبب العقارى
المصرى أو من جانب المائتين الذين سيحققون لتجميع ديونهم .

مزايا التسمية الجديدة

إن في تنفيذ هذه التسمية مزايا كثيرة : منها :

أولاً — أنها شاملة لجميع المدينين الزاميين ومن في حكمهم وهم الذين
مستهم الأمانة أكثر من غيرهم بشرط ألا تزيد ديونهم على ٩٥٪ من ملكهم
الضامن لديونهم .

أما المرفوقون في الدين لأبعد من هذا الحد فلا فائدة من اتفاق مركزهم ومع
كل فوائدهم لجنة ديون الدرجة الثانية وهي ما زالت قائمة بأموريتها .

ثانياً — من آثار هذه التسمية تخفيض جميع الديون ما عدا ٥٥٪
الأولى منها . وقد يصل التخفيض إلى ٥٠٪ من الديون التالية الخمسة
وأربعين في المائة الأولى .

ثالثاً — أن هذه التسمية ملازمة لجميع المائتين في الحالات المطبقة عليها
بحكم القانون الذي سيصدر فيما بعد .

رابعاً — خفض الفوائد إلى ٤٪ إذ أن المدين سيتخفى من الفوائد
المرفقة ولا يتقاضى منه البنك العقارى المصرى الذى يصدر لسندات ضمان
الحكومة وقاء لسداد ديون هذه التسمية إلا ٤٪ .

وهذا التخفيض في الفوائد مضاعف إلى تخفيض قيمة الدين فيه تحسين
لمركز المدين مما يحسنه قادراً على القيام بتعهداته وسداده على تحسين حالة
معيشته . وهذا الأمر يحدث تحسناً عاماً في الحياة الاقتصادية .

وقد استعد مدبرو البنوك فوائد أخرى منها أن كسك العقارى قبل جعل
دينه المؤجل "لدى يد" عاده بالصبر الأداء في حكم ديون الدرجة الثانية
وقبل تخفيضاً آخر عنها بمقدار ٢٥٪ خلاف التخفيض الأول . ولين ذلك
قول إن التسميات السابقة جعلت البنك المذكور يقسم دينه إلى شطرين
بالنسبة لقيمة القمار . القسم الأول المعبر عنه بالدين المضمين أو سبيل لأداء
يقتسم منه فائدة ٥٪ . ويستهلك كل سنوات معينة وتقدم الثاني ويبر
عنه بالدين المؤجل (at term) أو الصبر الأداء فائدة مخفضة ويحق
سداده إلى ما بعد سداد الشطر الأول من الدين حتى إذا ما انتهت أقساط
لقيم الأول بالسداد حل الشطر الثاني فوراً .

فالتسمية الجديدة جعلت هذا الدين المؤجل يدخل باعتباره من ديون
الدرجة الثانية الخارجة عن ٥٥٪ الأولى . ولو أن القانون يجعل ذلك
جعله من ديون الدرجة الأولى . غير أن البنك المذكور قبل جعل هذه
الديون من ديون الدرجة الثانية التي يسرى عليها التخفيض وبعد سران
التخفيض عليه ينخفض ثانية بمقدار ٢٥٪ . وقد قيل بنك الأراضي نفس
هذه الشروط بالنسبة للجنة المؤجل مع العارف أن يكون التخفيض الثاني
لهذا الدين المؤجل ١٥٪ .

خامساً — يكون الحكم الذى تقرره لجنة التسمية ملازماً لجميع المائتين
يعرف بالظن .

وإن هذه التحولات لن تذهب مدى وسيجيى الجميع بمآلها بحرقه كل من الدائر والمدينين مركزه وتحسين حالة الدين . ففى تحسين هذه الحالة إماش تحركه الاقتصادية وزبادة فى قوة المدينين على السداد وهذا أمر متوقعه على الجميع .

دھن الدرجة الثانية

لقد أطلقا في الكلام عن التسوية الجديدة الإزمائية غير أن هذا لا ينبغي أن يخلو من أعمال بحة أخرى قائمة بوزارة المالية لتسوية الاختيائية بين المان والدين . ولقدى هذا بالحكومة إلى إشعل هذه القبة بتاريخ ١٨ يولي سنة ١٩٣٥ بناء على ترخيص مجلس الوزراء لوزارة المالية بتاريخ ١٠ يولي سنة ١٩٣٥ وهو ما أظهره العمل من استهداف تسوية البنوك القطرية للاطلاع بخطر بسبب الإجراء الذي قد يتخذوه أى فائن ضد مدينه الذي شتمه

وتقوم هذه اللجنة بإجراء التسوية :

أولاً - إذا قبل الدائر والمدين عرض الموضوع عليها .

لَنَا - إِذَا قَالِ الْهَاءُ الْفَتْحُ عَنْ جُزْءٍ مِنْ دِينِهِ .

١١١ - د' كان مجموع التديون إلى في الحرية الأولى والمليون التالية بعد استبعاد ما يزن عنه الدائون لا يزيد على ٧٥٪ من قيمة لأعين المقدمة ضماناً لخص النسبة .

وقد حصل تعديل بعد ذلك في قيمة الضمان في قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ بمجموعه ٧٠ %

رأبها - تصرف القروض الجديدة بمسندات يصدرها البنك القارى
المصرى ضمان الحكومة .

خامساً - تقتصر التسويات على المدينين حتى النية التي ثبت بالدليل القاطع أن الأزمة هي التي أفضتهم عن الوفاء بتعهداتهم .

و بتاريخ ٩ يناير سنة ١٩٣٦ صدر مرسوم ثانى رقم ٥ سنة ١٩٣٦
بالترخيص للحكومة أن تضمن للسندات التي يصدرها البنك القارى الزراعى
المصرى بمبلغ مليون ونصف مليون جنيه لشراء الديون القارية المضمونة
بشروط من الفرحة الثانية أو ما يلحقها .

وقد جاء في المادة الثانية من هذا القانون ما يفيد تعهد الحكومة بإدخال السلع اللازمة لدفع فوائد واستهلاك هذا القرض في البنك الاهل المصري قبل تزويج كل مستحق بثلاثة ايام اذا لم يقع البنك العقاري الزواحي المصري إلا بداء في التارخ المذكور .

وقد ١١ أبريل سنة ١٩٣٦ وافق مجلس الوزراء على الترخيص بقسوة
ديون لمرة لأذن مشطو العين لدى في هذه أشرطة إلى شطون: جزئي
في لمرة لأذن بويون مقادير ٦٠ ٪ من نتيجة تسليمية القطار وإلته
٥.٥ ٪ وهو لأذن من المائة يتدرج في الدرجة الثانية بقواد
٣.٣ ٪ (دعم ٢ ٪ تخفيف لمواز مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٣
أبريل سنة ١٩٣٦)

هذا وقد باشرت لجنة تسوية الديون مهمتها وفصلت في كثير من القضايا ولا تزال تعمل في القضايا التي تقدم إليها وتبلغ عدد المسائل التي عرضت للجنة فصلت وأبقتة أو باقية للفصل لاثني عشر، وبعض الباقيات أو فصلت لإتمام الضمان أو تحويله من البنك العقاري للمصري لمطابقة بعض الأوضاع أو أبقتة تحت العرض. ٢٠٠٠ - مسألة الأراضي المقترحة هو ٨٣٩ فداناً و٥٥ مراً، ٢٠٠٠ - تم مراع أرض ضياء قيمتها جميعها ثمانية ملايين جنيه ونصف مليون تقريباً ويجمع الدين الذي عليها ١٤٥.٧١٥ ج.م.

ولما لاحظنا لباس من إيرادها وهي أن لجنة تسوية ديون الدرجة الثانية سيقل خطرها وانتهام المبالغ والدين جاء بعد التسوية الجديدة. وبإس م هذا أنها ستكون بلا عمل بل إن الحالات التي لا تصلح في التسوية الجديفة سواه لاستحقاق الدين أو ليس أسباب أخرى يحضرها أصحاب الشأن ملها.

ولمقتا المالية تؤمل أنه بتعاون هاتين اللجنتين ستسوى حالة الديون بطريقة مرضية تظهر أثرها في حالة القطر الاقتصادية .

مسألة الفلاح — مشكلة العاطلين

ظهر من التحليل الذي قامت به لجنة المشروع الترابية المعروض حل
المجلس ومن العرض العام لسياسة التي تتراوحها المقامين الوجهة المالية
والاقتصاديات على هناك مشروعات، بعد بدئي في تنفيذها على في قيد البحث
والدرس، ولا شك في ان هذه المشروعات صحيحة كانت أو اقتصادية
تفائية أو تعميرية هي في حلها مشروعات جزئية التفعي عسمية القائفة.
وسيرة اننا خلفا ذكرنا الحكومة مشروعات من هذه المشروعات وذلك
بسط فوائده وامكانات واجوبت في مقابلة مع المبالغ والفوائد ما يرتب
من تنفيذية من تحسين حالة الفلاح ماديا أو أدبيا ومن تشييل عدد من
الأيدي العاملة، وهذا ما يقضي الإنصاف بشكر الحكومة عليه.

على أننا جميعاً نطمح في المزيد من كل هذا .
ومهما اشتد هذا الطمع فإنه لا يمتد متجاوزاً أحد القناعة .
بل لا يمتد متخطياً أحد الطالب المتواضعة .

فلك أن ملينا اليوم ونحن في فاطمة مهد جديد واجبا كبيرا نحو الفلاح الذي

أهل الإجماع كله من عهد بعيد حتى وصل إلى حالة من البؤس المادي والأدبي تكاد تكون مضرب المثل . فأكثرت كتب من الأحناف ولا بحث

باحث منهم يوم في مصر أخبته وكسلا أخبته لا يتقصص من ذلك إلا
 ديمط من قدر هذا النظم عدا إلى حال الفلاح المصري ، ولكن إذا
 ما يتكلم في حق هذه النظم زاحا لك يوم كمالها ونفسها مليء اليأس . فإن
 نحاول هنا وصفها فقد طأنا وصفها الكثيرون من أعضاء هذا المجلس الموقر
 وصفنا استنزاف الثروة وأمر كان المواقف . لذلك نقف إلى هنا وأرجو
 هذا التقبل وهو العدل على توبيخ الإهمال الماضي لما يغفلنا نطمح في المزيد
 من العمل وأدنى عمل من حيث تحسين حالة الفلاح والصحته واستثمار الثروة
 الزراعية وأدائها .

وأول ما يذكر عن ميزانية هذا القدر ما جاء في مذكرة وزارة المالية إلى مجلس الوزراء من "أن الأعباء العامة لتسييرات مالية خففت تقدر ١١,٢٥٠ ج.م. لتعمل خاصة الحكومة بمصاريف إدارية تقصر شبهة والمتمرة ابتداء من ٣٠ يوليو سنة ١٩٣٧. وذلك به على منحصر لكرم العمل إلى حضرة صاحب المذم لرفع رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ يونيو سنة ١٩٣٦، وقد حذف اعتماد الـ ٣,٠٠٠ ج.م. لدى كاتب مختص بمصاريف "كثري حوس" بلذره. تنفيذاً للترقية لاسامية في عدم تحيل ميزانية الدولة هذه المصاريف".

وقد وزعت اعتمادات هذا القسم على فروع الأربعة كما يلي:

تحفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جبهه	جبهه	جبهه	جبهه
—	—	١٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
—	—	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠
—	—	٢٣٤,٤١٢	٢٣٤,٧٤٦
—	—	٩٨٧	٩٨٧
٣٣٤	—	٤٢٥,٣٩٩	٤٢٥,٧٣٣

فروع ١ — منحصاصات جلالة الملك

المدرج لهذا الفرع اعتماد قدره ١٠٠,٠٠٠ ج.م.

فروع ٢ — مرتبات حضرات أعضاء البيت المسالك

المدرج لهذا الفرع اعتماد قدره ٩٠,٠٠٠ ج.م.

والاعتماد المدرج في كل من هذين الفرعين مقرر بمقتضى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٣٦

فروع ٣ — ديوان جلالة الملك

يؤخذ من الجصول لتتضمن أن اعتمادات هذا الفرع تبلغ ٢٣٤,٧٤٦ ج.م. بزيادة من ٢٣٤,٤١٢ ج.م. بالنسبة إلى ديوانات لمرتبة لخاصية.

والاعتمادات موزعة على أبواب الثلاثة كما يلي:

تحفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جبهه	جبهه	جبهه	جبهه
—	—	١٢٠,٨٧٢	١٢٣,٥١٢
—	—	١١٣,١٧٤	١٠٣,٣٠٤
—	—	٧٠٠	٧,٥٩٥
٩,٨٧٠	—	٢٣٤,٧٤٦	٢٣٤,٤١٢

وإذا كانت الاستزادة من المشروعات الآتية إلى تحسين صحة الفلاح واجبة كما يهتم فهي في الوقت نفسه حسن الحظ ممكنة. فينبغي لنا ونحن أمام عمل جميع بين الواجب والإمكان ألا نتأخر عن القيام به. ولعلنا نتوافقون على أن ما نستطيع البعثة اقتصاده من بنود المصروفات يتحول إلى المشروعات المرتبطة بتأمين صحة الفلاح فصحة الفلاح أول مشروع من مشروعات الدفاع الوطني التي ينبغي تنفيذها.

أما مسألة الماطلين من العمل ولها قد تتحول إلى مشكلة اجتماعية كما حدث في البلدان الأخرى إنما لم نتعرض لها بإقتدار اللازمة. وقد اهتمت الحكومة بمعالجتها وفتحت في بعض المشروعات التي ذكرناها في هذا التقرير باباً لعمل الكثيرين. غير أننا نتخذ أن العلاج الأول يجب أن يكون عن طريق وزارة المعارف حيث تقتضي الحال إدخال تعديل على مناهج التعليم بحيث تعد للبلاد شيا مستعدين للعمل الحر أو للعمل في غير الوظائف الحكومية فإن شركات أجنبية كثيرة أصبحت ترغب ورغبة صادقة في استخدام الشبان المصريين، لأنها ترى لنفسها مصلحة وذلك، فضلاً عن الوسائل التي اتخذتها الحكومة لاشتراط توظيف المصريين في هذه الشركات. فلما إننا أدركنا نهي الشبان لهذا المجال الجديد من العمل كما يجب أن نسير في الصنيع الصناعي خطوات جديدة إلى الأمام.

والخلاصة إنما نقابل البسة المالية الجديدة وأماناً الكثيرين من الراجيات والالتزامات في جميع ميادين النشاط. وليس ينبغي على أحد نهل هذه الأعباء. وإن الحكومة والأمانة تديران الموقف حق قدره. ولكن الحكومة والأمانة موطنان العزم على القيام بما يفرضه الموقف الجديد. والسيول إلى ذلك واحد لا يشك ولا يشك، وهو صدق الثبات والتعاون والاقتصاد حتى تحقق لبلاد سيادتها الاقتصادية بعد سيادتها السياسية ما

سكرير اللجنة البرلمانية
أطون الجليل

رئيس اللجنة (بالأية)
عبد محمد الشاذلي

جلسة يوم الثلاثاء ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٥٦
(٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية وإلحارك

قسم ١ — منحصاصات ومرتبات وديوان جلالة الملك

(المقرر حضرة الشيخ المرحوم أنور الجليل بك)

اعتمادات مدرجة في ميزانية ١٩٣٦ ... ٤٢٥,٧٣٣
اعتمادات مطلوبة في مشروع الميزانية ... ٤٢٥,٣٩٩
التحفيض ... ٣٣٤

وتفصيل ذلك كالاتي :

باب ١ - ماهيات وأجرومرات

جولة الزيادة وهذا الباب ١٠٠ ج. م. وهي نتيجة زيادات وتخفيضات في بنود خطة ، هنا يأتيها :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
حـ	حـ	حـ	حـ
—	١٥٩	٥٦,١١٦	٥٦,٣٧٥
١٠٨	—	٥,٢٢٢	٥,٥١٤
—	٣٣٠	٤٦,٨٧٠	٤٧,٢٠٠
—	—	٧٨٠	٧٨٠
—	٦٠	١١,٤٨٤	١١,٥٤٤
١٠٨	٥٤٩	١٢٠,٨٧٢	١٢١,٣١٣
—	٧,٠٠٠	—	٧,٠٠٠
١٠٨	٧,٥٤٩	١٢٠,٨٧٢	١٢٨,٣١٣
—	٤٨٠٠	—	٤٨٠٠
١٠٨	٢,٧٤٩	١٢٠,٨٧٢	١٢٣,٥١٣
٣٦٤١	—	—	—

ومبلغ الـ ٤,٨٠٠ ج. م. المذكور بعنوان "قيمة المنظور تحصيله عن تأدية خدمات" هو ما يخص هذا الباب من مبلغ الـ ١١,٣٥٠ ج. م. (مصاريف إدارة قصرى نفية والمنزه من ٣٠ يولييه سنة ١٩٣٧ لآخر السنة المالية) الذى تم تخفيضه كما تقدم بناء على انطباع الكريم .

أما سبب الزيادة في جملة هذا الباب فرجعه إلى ماسبق حذفه أو تخفيضه من اعتمادات الوظائف في ميزانية السنة المالية الماضية وبمناه بعض الموظفين الشاغرين لهذه الوظائف بدرجاتهم وما يعطونهم . وإلى زيادة الماهيات المعنية على ربط الدرجات بالميرية .

ب. ٢ - مصاريف عمومية

في اعتمادات هذا الباب تخفيض قدره ٩,٨٧٠ ج. م. .

وهو نتيجة تخفيضات في بعض البنود تبلغ .. ١١,٤٦٥

وزيادات في بنود أخرى تبلغ .. ١,٥٩٥

٩,٨٧٠

ويدخل في المبالغ المحققة ٣,٠٠٠ ج. م. مصاريف "كبرى هوس" بلند و ٦,٤٥٠ ج. م. مصاريف محمية خاصة بإدارة قصرى نفية والمنزه. أما الزيادة فهي ١,٢٨٠ ج. م. في بند ٣ "كسكوى ولبوسات وتجهيزات" و ٣١٥ ج. م. في بند ١٠ "الطيفون والتلفون".

باب ٣ - أعمال جديدة

في اعتمادات هذا الباب زيادة قدرها ٦,٨٩٥ ج. م. ومثلها يرجع إلى شراء سيارات ومهمات جديدة بلل ما أصبح منها غير صالح للاستعمال وتفصيل ذلك وارد بمشروع الميزانية (صفحة ٣١) .

فرع ٤ - معية عظمة السلطنة ملك

في الاعتماد المخصص لهذا الفرع كما كان في ميزانية السنة المالية الماضية ، وهو موزع كما يأتي :

سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
حـ	حـ
٦٨٨	٦٨٨
٢١٩	٢١٩
٩٨٧	٩٨٧

باب ١ - ماهيات وأجرومرات .

باب ٢ - مصاريف عمومية .

بناء على ما تقدم تريجو اللجنة من المجلس المراقبة على أبواب الفرعين ٤ و ٣ كما أقرها مجلس النواب وهي :

فرع ٣ - دوران جلالة الملك

باب ١ - ماهيات وأجرومرات .. ١٢٣,٥١٣

باب ٢ - مصاريف عمومية .. ١٠٣,٣٠٤

باب ٣ - أعمال جديدة .. ٧,٥٩٥

الجملة .. ٣٣٤,٤١٢

فرع ٤ - معية عظمة السلطنة ملك

باب ١ - ماهيات وأجرومرات .. ٦٨٨

باب ٢ - مصاريف عمومية .. ٢١٩

الجملة .. ٩٨٧

الكثير البرلمان
أطوبوا الجليل
دريس اللجنة (بالناية)
محمد محمد الشاوي

باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات	١٣,٥٤١
باب ٢ - مصاريف عمومية	٥,٠١٠
الاجلة	١٨,٥٥١
رئيس اللجنة (بالتبعية)	
أسطول الجليل	محمد محمد الشناوي

قسم ٤ - وزارة الخارجية

مزاينة سنة ١٩٣٦	٢٥٦,١٢٦
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧	٦١٢,١٦٩
فائزاة	٦٠,٤٣

وقد ورعت الاعتمادات المطلوبة في مشروع ميزانية هذا القسم على الأرباب الثلاثة كما يأتي :

تخصيص	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	مد : الاعتمادات
باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات	١٨٧٨,٠٣	١٨٢٥٧٥	١ - ماهيات وأجر ومزيتات
باب ٢ - مصاريف عمومية	٦٤٣٦٦	٦٦٢٠١	٢ - مصاريف عمومية
باب ٣ - أعمال جديدة	١٠٠٠٠	٧٣٥٠	٣ - أعمال جديدة
الاجلة	٦١٢,١٦٩	٢٥٦,١٢٦	الاجلة
صافي الزيادة	٦٠,٤٣		صافي الزيادة

ويضاف إلى ذلك قيمة الخدمات التي تقوم بها للمصالح الأخرى وهي مدرجة بزيائيتها ، وقد تقلدت في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ١٥,٦٠٧ ج. م مقابل ١٥,٥٥١ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

قسم ٣ - مجلس الوزراء

ميزانية سنة ١٩٣٦	١٦,٢٩٥
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧	١٨,٥٥١
الزيادة	٢,٢٥٦

وقد وزعت اعتمادات هذا القسم على ما يلي :

زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات
١,٩٥٦	١١,٥٨٥	١٣,٥٤١	باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات
٣٠٠	٤,٧١٠	٥,٠١٠	باب ٢ - مصاريف عمومية
٢,٢٥٦	١٦,٢٩٥	١٨,٥٥١	الاجلة

باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات

الزيادة في هذا الباب البالغ قدرها ١,٩٥٦ ج. م راجعة إلى إنشاء وتلغيف مراقب عام للإدارة السياسية الأوربية وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وإلى مبلغ ٧٠٠ ج. م كإقامة للمكثات الفعلية لزيادتها على المخطط .

باب ٢ - مصاريف عمومية

تبلغ الزيادة في هذا الباب ٣٠٠ ج. م ناشئة معظمها عن استئجار عمل للإدارة السياسية الأوربية .
وترجع اللجنة من المجلس الموافقة على هذا القسم كما أقرها مجلس النواب :

وبناء على بيان هذه الاعتمادات موزعة على كل فصل من فصول هذا القسم :

الاجلة	باب ٣ - أعمال جديدة	باب ٢ - مصاريف عمومية	باب ١ - ماهيات وأجر ومزيتات	١ - ديوان المصوم	٢ - المقرضات	٣ - التخصيصات	تدليل : قيمة المخطوط علم إتمام صرفه	الاجلة
١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦
٣٨٨٥٠	٣٨٢٢٠	—	١١٣٢٦	١٠٥٠٠	٢٧٥٢٤	٢٧٧٢٠	٢٧٧٢٠	١٦١٧٥٥
٦١٥٢١	٦٣٥٢٩	—	١٧١٣	١٣٣٠٠	٤٢٥٧٥	٤١٢٢٦	٤١٢٢٦	٦١٥٢١
٢٢٢١٢٦	٢٢١١٦٩	٧٣٥٠	١٠٠٠٠	٦٦٢٠١	٦٤٣٦٦	١٨٨٥٧٥	١٨٨٥٧٥	٢٢٢١٢٦
٦٠٠٠	—	—	—	—	—	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
٢٥٦,١٢٦	٢٥٦,١٢٦	٧,٣٥٠	١٠,٠٠٠	٦٦,٢٠١	٦٤,٣٦٦	١٨٢,٥٧٥	١٨٢,٥٧٥	٢٥٦,١٢٦

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

تبلغ الزيادة في اعتادات هذا الباب ٢٢٨ هـ ج. م. كما يؤخذ من الجدول المتقدم وهي ترجع في معظمها إلى ما اقترحه الحكومة ونحوه البرلمان على أثر إبرام المعاهدة المصرية الإنجليزية من تحويل مفوضية مصر في لندن إلى سفارة مما ترتب عليه زيادة ٣٨٧٠ ج. م. في السنة للمهايات والأجر والمرتبات من جراء جعل ماهية السفر ٢ هـ ج. م. بدلا من ١٨٠٠ ج. م. (ماهية وزير مفوض من الدرجة الأولى) وزيادة مرتب القنصل من ٣٣٤٠ ج. م. إلى ٥٠٠٠ ج. م. وزيادة وظيفة سكرتير أول (٨٢٨ ج. م. ماهية و ٢٢٤ ج. م. مرتب تمثيل) وبعض وظائف مقدمة السارة (٣٤٨) .

وكانت المرتبات الإضافية قد خفضت في العام الماضي ١٠ في المائة لجميع الموظفين فأعيد ما خفض بجمع موطنى السلك السياسى ما هذا الزيادة للموظفين .

ومن جهة أخرى خفض الاعتماد المدرج في هذا الباب الرتب الإضافى الموقت لثلاثة المصبة بقدار ١٨٤١٨ ج. م. من الموظفين الموجودين ببعض البلاد التي تحررت عن حياز الذهب .

باب ٢ - مصاريف عمومية

يؤخذ من الجدول المتقدم أن في هذا الباب تخفيضاً قدره ١٨٣٥٠ ج. م. وقد نتج ذلك من التخفيض في البنود الآتية :

بند ٤ - كتب ومجلات وجرائد ونشر :

في هذا البند تخفيض قدره ج. ٢٢٠ م.

بند ٥ - تليفونات وتلفارات :

خفض هذا البند بقصدار ج. ٢٨٠ م.

بند ٦ - إحصار وساكنى وضرائب وأمان وثمن مياه وفور وتبوية وتدفة :

في هذا البند تخفيض قدره ٢٨٥٠ ج. م. وذلك لأن التقدير للمدرج في مشروع الميزانية وضع طبقاً للمعقد المتفق عليها .

بند ٨ - مصاريف تربية وغير منظورة :

في هذا البند تخفيض قدره ٥٠٠ ج. م. .

بند ١١ - احتياطى لفرق الكتيو :

كان القصد لهذا البند في ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٣٥٠٠ ج. م. فأدرج له ٢٥٠٠ ج. م. في مشروع الميزانية ، بتخفيض قدره ١٠٠٠ ج. م. وذلك لحيوط عملات بعض الدول الأوروبية وتزويج عملتها من غير الذهب .

باب ٣ - أعمال جديدة

تبلغ الزيادة في هذا الباب بالنسبة إلى المدرج في ميزانية السنة الماضية ٣٥٠ ج. م. وبيان الأعمال الجديدة كما هو مفصل في صفحة ٤٣ من كتاب الميزانية يشتمل على ما يأتى :

المقوضيات

جبهه جبهه

٥٣٦٠ تحويل قصصية كرويه إلى مفوضية في طوكيو (اليابان) .

٦٦٣٧ ١٢٧٧ إنشاء مفوضية مستقلة في جدة (السعودية) .

القنصليات

٦٦٣ نقل قصصية روما إلى البين .

١٣٦٣ ٧٠٠ نقل قصصية مانتستر إلى بومباي .

٨٠٠٠ ويتضمن هذا الاعتماد ٢٥٠٠ ج. م. مصاريف أولية التأسيس لا تتكرر .

٢٠٠٠ لتجديد أبناس المقوضيات (١٦٥٠ ج. م. والقنصليات (٣٥٠ - ١٠٠٠٠٠ الجلفة) .

وتزويج اللجنة من المجلس الموافقة على اعتمادات هذا التسم كما اقترأه مجلس النواب وهى :

جبهه

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات ج. ١٧٨٠٣

٢ - مصاريف عمومية ج. ٢٤٣٦٦

٣ - أعمال جديدة ج. ١٠٠٠٠

الجلفة ج. ١٦٩٠٣٦

السكرير البرلمانى

رئيس اللجنة (بالنيابة)

أطون الجليل

محمد عبد الشاوى

وهذه الاختصاصات موزعة على الأبواب الثلاثة كما يأتي :

نحفيش	زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧
بنية	بنية	بنية	بنية
—	٨,٢٥٨	٣٠,٩٤٠	٣٠,١٥٠
—	١١,٩٣٦	٤٣٨,٧٦٩	٤٣٦,٨٤٣
١٠,٥٣٠	—	٣٩,٠٨٠	٢٨,٥٥٠
١٠,٥٣٠	٢٠,١٨٤	٧٣٧,٧٢٧	٧٣٧,٧٢٧
٩,٦٥٤	—	—	—

باب ٩ - ما هيات وأجر ومرتبات

في هذا الباب زيادة قدرها ٨,٢٥٨ ج.م وهي ناشئة عن تعديلات أدخلت على هذا الباب وأهمها :

تخلع قسم التلون من وزارة الزراعة إلى الديوان العام بوزارة المالية إجابة لرغبة البرلمان - وعدد وظائفه ٩٩ وظيفة - وقد رتب على هذا النفل زيادة ١٤,٧٣١ ج.م في الباب الأول من هذا الفرع .

ضم وظيفة من الدرجة السادسة ووظائف الخدمة الساترة مكتب المستشار المالي إلى ميزانية وزارة المالية ، وذلك على أثر إلغاء المكتب المشار إليه ، فترتب على ذلك زيادة ٦١٨ ج.م .

إنشاء وظيفة من الدرجة الخامسة في ميزانية الديوان العام لأمين خراج المصور له سعد باشا زطول .

ويقابل هذه الزيادات تخفيضات في جهة أخرى أهمها :

قل مبلغ ١,٥٠٠ ج.م لوزاري المالية والتجارة ، وهو قيمة ما هيات من الموظفين متدين منذ مدة لسلك الحسابات وحفظ ملفات موظفي المالية بالأقاليم ، وما هيات موظف قل لوزارة التجارة .

ومبلغ ١,٩٢٠ ج.م فرق ربط موظفي الدرجة الثامنة الذين قل ما هياتهم من ١٢٠ ج.م في السنة .

جبل المبلغ المتبدد من جملة الباب المتطور عدم صرفه ٦,٠٠٠ ج.م جلا من ٣,٠٠٠ ج.م .

هذا من حيث ما هيات ، أما للرتبات فإن اللجنة شارك مجلس النواب في الرغبة التي أعلنها بشأن المبلغ المتدوج : كإعادة لحدود الحكومة في بروسي ١٩١٩

قسم ٥ - وزارة المالية

ميزانية سنة ١٩٣٦ ... ٣,٧٠٦,٨٤١

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ... ٣,٦١٧,٢٩٨

تخفيض ... ٨٩,٥٤٣

والاختصاصات موزعة على الفروع البشرة التي يتألف منها هذا القسم على الوجه الآتي :

نحفيش	زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧
بنية	بنية	بنية	بنية
—	٩٩٥٤	٧٧٦٧٣٧	٧٧٦٧٣٧
٥٠٢٣	—	٤٩٨٩٨٨	٥٠٣٧٣١
٤٠٧٧٧	—	٨٢٨٤٧٧	٨٢٨٤٧٧
١٤٨٦٤	—	٦٢٩٣٨	٤٨٠٧٤
—	٥٥٠٦	١٥٩٦٣٣	١٦٥١٢٩
٣٥٧٩٧	—	٦٠٢١٨٠	٥٦٦٢٨٣
—	٢٠٠٠	٣٦٥٤٠٠	٣٦٧٤٠٠
١٣٨٨٩	—	٢٨٦٢٨٧	٢٧٣٢٩٨
—	٦٠٧	٢٣٠٥٧	٢٣٦٦٤
—	٣٠٤٠	١٠٨٠٧٥	١١١١١٥
١١٠٣٥٠	٢٠٨٠٧	٣٧٠٦٤١	٣٦١٧٣٨
٨٩٥٤٣	—	—	—

ولغا على بيان ما ينحس كل فرع من هذه الفروع البشرة :

فرع ١ - ديوان العموم

في الاختصاصات المطلوبة في مشروع ميزانية هذا الفرع زيادة قدرها ٩,٦٤٥ ج.م بالنسبة إلى الاختصاصات المدرجة في ميزانية السنة الماضية .

وهذه الاعتمادات موزعة كما يأتي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جـ	جـ	جـ	جـ
١١,٥٧٠	—	٤٦٠,٧٣٧	٤٤٩,١٥٧
—	٤,٣٩٧	٣٦,٦٤٤	٤١,٠٤١
—	٢,١٥٠	٦,٣٥٠	٨,٥٠٠
١١,٥٧٠	٦,٥٤٧	٥٠٣,٧٣١	٤٩٦,٦٩٨
٥,٠٢٣			

صافي التخصيص .

باب ١ - ما هيأت وأجر ومهمات

التخصيص البالغ ١١,٥٧٠ ج . م . ثانياً ، مما يأتي :

- ١ - تخفيض ١٢,٧٥٢ ج . م . في فرق الربط وكالة المساهبات .
- ٢ - زيادة ٨٤٦ ج . م (منه ٢٨٨ ج . م . لوظيفة درجة سادسة و ٥٥٨ ج . م . ثلثات وظائف درجة سابعة) لإنشاء قسم جديد للإدارة الفنية للأعمال المساحية " لأن أعمال المساحة التي يقوم بها القيامون الآن لا تسير بطريقة مرضية خصوصاً فيما يتعلق بالزراعة الخلفية مما يترتب عليه خسارة الحكومة .

باب ٢ - مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة تبلغ ٤,٣٩٧ ج . م . منها ٤,٠٠٠ ج . م . في بند ١٣ لصد الجوز في صندوق الاقتصاد والتعاون للقياسير والمساكين .

باب ٣ - أعمال جديدة

في هذا الباب زيادة قدرها ٢,١٥٠ ج . م . ناتجة عن إدراج بيان ٢,٤٨٠ ج . م . لرفع اعتماد المصاريف لتسويات مساحة فك الزمام إلى ٤,٥٠٠ ج . م . وذلك قيمة ما هيأت لأوسيين صرفاً بسبب عدم استطاعة الصيارف الحاليين القيام بالأعمال المذكورة .

بناءً على ذلك نقترح الجسنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

جـ	جـ
باب ١ - ما هيأت وأجر ومهمات	٤٤٩,١٥٧
باب ٢ - مصاريف عمومية	٤١,٠٤١
باب ٣ - أعمال جديدة	٨,٥٠٠
	٤٩٨,٦٩٨

لأدرك بمصر والإسكندرية وقدره ١,٠٠٠ ج . م . وكان في بداية الأمر ٢٤٠ ج . م . وقد زيد إلى ١,٠٠٠ لآلث بشروط معينة وبصفة شخصية فيحسن أن يعلق عليه أنه مأموح بصحة تخصيصه حتى يمكن تخصيصه .

باب ٢ - مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة قدرها ١١,٩٢٦ ج . م . ترجع إلى زيادة إعانة شركة مصراعلاحة البحيرة طبقاً بشروط انعقدت مع الحكومة ، وإلى رفع مرتب حضرة صاحبة المصصة بإقبال هاتم وثلاثة سمو لأمر محمد عبد المنعم من ١,٨٠٠ ج . م . إلى ٢,٤٠٠ ج . م . طبقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، وقد حددت إعانة بحصة الآثار العربية لإخلاق قسم الآثار العربية مع إيداعه بميزانية وزارة المعارف ، وزيد مبلغ ٢,٤٠٧ ج . م . على اعتماد التوربذات العمومية مراعاة للاسعار وزيادة الأعمال .

باب ٣ - أعمال جديدة

يعلق صافي التخصيص في اعتمادات هذا الباب ١٠,٥٣٠ ج . م . وذلك نتيجة :

- ١٦٢٣٥ تخفيض اعتماد مصاريف عملية تعديل الضرائب بقصر اعتماد السنة القادمة على الباقي من ٧٥٠٠ ج . م . المخصصة لمصاريف العملية المذكورة " ان يحظر اتباعها قبل باية العام المالي القادم .
- ٥٧٠٠ تكاليف تصفية مكتب المستشارين المالي والقضائي وقد حصص هذه المبالغ لتسوية ما هيئتها وما هيأت مازال الموظفون الأجانب الذين يشتغلون في مكتبها عن المادة الباقية من خدمتهم مع دفع مصاريف ترحيلهم .

١٠,٥٣٠

ونقترح بحسب المسألة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب :

جـ	جـ
باب ١ - ما هيأت وأجر ومهمات	٣,٠٩٠,٨
باب ٢ - مصاريف عمومية	٤٢٨٧,٦٩
باب ٣ - أعمال جديدة	٢٨٥٥٠
	٧٧٦,٧٢٧

فرع ٢ - مصلحة الأموال المقررة

في مجموع الاعتمادات لطوية لهذا الفرع تخفيض قدره ٥,٠٢٣ ج . م . بالنسبة إلى الاعتمادات المعربة في ميزانية السنة الماضية .

وقد برزت الوزارة هذا التصرف الخاص بالنسبة لضغط الامتدادات في الميزانية من جهة ، ومن جهة أخرى بأنه إذا زاد نشاط العمل فقد تكون لديه بعض المنتجات مما يزيد على حاجة مصالح الحكومة ، ويتجانب تصرفها إلى نفقات . وقد أهدى حضرة المدير العام لمصلحة تالياتي :

أولاً - إن مقدار الزيت الذي اشترته الحكومة في هذه السنة يبقى منه بغير تكرير في نهاية السنة المالية الحاضرة ، نحو مشرين ألف طن ، وذلك مع تشغيل المعمل بقدرة وقدرته ملحقاته . وإنه لذلك قد قرأنا نحن الزيت اللازم مشتره بتأمين ألف جنيه بدلاً من ١١٠,٠٠٠ ج. م التي كانت مقدرة في السنة المالية ١٩٣٩ - ١٩٣٧

ومبلغ التأمين ألف جنيه المراد انتفاعه لميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ قدو على أساس مقدار الزيت الواجب مشتره لتشغيل معدل التكرير سنة كاملة بعد إضافة المشرين ألف طن الباقية من السنة الحاضرة .

أما مشق الزيت في سنة ١٩٣٩ - ١٩٣٧ يزداد من مقدرة المعمل على التكرير فهذا ناشئ من أن الأحوال المالية وعدم استقرارها وقت وضع الميزانية استدعت الاحتياط لتطواري مشق كيات من الزيت تريد على حاجة التكرير ملعة سنة واحدة .

ثانياً - إنه حذف من الاعتماد ٤,٥٠٠ ج. م كان خصصا لمشق آلة ثانية لاستخراج الأسفلت ، ولما كانت موضوع التوسع في الآلات ووجودات المعمل على بحث - وشكلت وزارة المالية لجنة لدراسة من الوجهتين الفنية والاقتصادية ولمرة ما إذا كان تشغيل هذا المعمل يأتي باعانة أم لا - رأيت وزارة المالية أنه من الحكمة لإجاء مشق هذه الآلة إلى أن تعلق اللجنة تقريرها ويترتب فيه من الوزارة .

وقد أسفر البحث عن أن تشغيل المعمل يعود بزيادة وإن الأفضل زيادة إنتاجه في نظامه الحالي مع تشغيله بأقصى كفايته ، وأنه يمكن لهذا الغرض زيادة الاعتماد المخصص لشراء المعدات من ٨٠,٠٠٠ ج. م إلى ١٠٠,٠٠٠ ج. م مع لإجاء مشق الآلة الآن .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب الأخذ برأي وزارة المالية وزيادة الاعتمادات المدرجة بمشروع الميزانية لشراء الزيت الخلف من ٣٨,٠٠٠ ج. م إلى ١٠٠,٠٠٠ ج. م مع إدراج زيادة في إيرادات المعمل بمبلغ ٢٢,٠٠٠ ج. م . وبلغت تضم أيضا إلى هذا الزمى كما توافر على ما رأته اللجنة المشار إليها من حذف ١٤٤ ج. م من بند قيمة أجور السائقين المخصصين لسائرين وبقى الاستثناء ضمها وبذلك يصبح احتياج الباب الثاني لهذا النوع ٣٣١,٣٦٦ ج. م .

باب ٣ - أعمال جديفة

في اعتمادات هذا الباب تخفيض ١١,١٤٠ ج. م وهو نتيجة :

جنيه ١١,٣٦٠ تخفيض في اعتمادات الملاجيم .

يستدل منه :

٦٢٠ زيادة في اعتمادات المساحة .

١١,١٤٠

فرع ٣ - مصلحة المساحة والملازم

يبلغ مجموع التخفيض في ميزانية هذا الفرع ٤٠,٧٧٧ ج. م كما يتضح من الجداول الآتية :

تخفيض	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه
٣٢٨٧	٤٠,٠٥٤	٣٩٧٣,٧
٢٦٣٥٠	٣٣٧٨٠	٢١١٥١
١١١٤٠	١٩٠٠٢٣	١٧٨٨٨
٤٠٧٧٧	٨٢٤٤٧٧	٧٨٧٧٠٠
		الجملة .

باب ١ - ماقيات وأجر ومزونات

من التخفيض البالغ ٣,٢٨٧ ج. م في هذا الباب ٢,٩٣٠ في المساحة و ٣٥٧ ج. م في الملاجيم .

وهذا التخفيض ناشئ من إقصاء المبلغ الذي كلفت مدعجا لكافة المساحات من ١٤,٧٠٠ ج. م إلى ١٢,٥٠٠ ج. م وعن وفر ٩٤٨ ج. م نتيجة حذف بعض القرواظ الحالية مراعاة للاقتصاد .

باب ٢ - مصاريف عمومية

يبلغ حافى التخفيض في الباب الثاني ٣٩,٣٥٠ ج. م وهو نتيجة :

٣٥,٠٤٩ تخفيض في اعتمادات الملاجيم .

يستدل منه :

٨,٦٩٩ زيادة في اعتمادات المساحة .

٢٦,٣٥٠

وأم أسباب الزيادة في اعتمادات المساحة رفع اعتماد التوريلات مبلغ ٨,٨٣٨ ج. م لأن اعتماد سنة ١٩٣٦ كان قد خفض ، إذ سبق الترخيص لمصلحة في شراء أصناف خصصا على اعتماد إضافي للتوريل .

وأما التخفيض البالغ ٣٥,٠٤٩ ج. م في اعتمادات الملاجيم فمقتضه راجع إلى تزيل اعتماد مصاريف معمل تكرير البترول بالسويس بمبلغ ٣٤,٥٥٠ ج. م (منه ٣٠,٠٠٠ ج. م في اعتماد الزيت الخلف و ٤,٥٥٠ ج. م في اعتماد التوريلات) .

فرع ٤ - مصلحة الإحصاء

يبلغ صافي التخفيض في مشروع ميزانية هذا الفرع ١٤,٨٦٤ ج. م
واعتماداته موزعة على أبوابه الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	م. ١٩٣٦	م. ١٩٣٧
ج. م	ج. م	ج. م	ج. م
١٦٦٧٠	—	٢٥,٩٩٤	٢٥,٩٩٤
١٠٠	—	٣,٥٠٠	٣,٥٠٠
١٥٠٩٠	—	٣,٩٩٣	٣,٩٩٣
٤٩٢	—	٣٣,٦١٥	٣٣,٦١٥
١٥,٠٣٥	—	١٨,٥٨٠	١٨,٥٨٠
١٥٠	—	٤٨,٠٧٤	٤٨,٠٧٤
١٥٥٣٧	٦٦٣	٦٢,٩٣٨	٦٢,٩٣٨
١٤,٨٦٤	—	—	—

باب ١ - ملابيات وأجرومريتايت

الزيادة البالغة ٦٦٣ ج. م. راجعة إلى إدراج اعتماد لوظيفة درجة خامسة لمصدر بنة كانت مدرجة لتذكّر وهناك بعض الفرق بين المصاحبات الفعلية ومتوسط المربوط .

باب ٢ - مصروفات عمومية

في اعتمادات هذا الباب تخفيض قدره ٤٩٢ ج. م. ناتج عن تخفيض مصاريف الانتقال من ٤٤٩ ج. م. إلى ٢١٠ ج. م. والتمويلات العمومية من ١,٣٨٩ ج. م. إلى ١,١٤١ ج. م. .

باب ٣ - أعمال جديدة

قامت المصلحة ، كما هو معروف ، بإعداد العام لسكان القطر في العام الماضي ، وكان المدرج لذلك ٣٣,٦١٥ ج. م. في ميزانية السنة المالية المتقضية . أما في مشروع الميزانية الحالية فقد أدرج فقط ١٨,٥٨٠ ج. م. للأعمال التكميلية .

وتتفرع بلغة المالية الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

ج. م	ج. م
٢٥,٩٩٤	٢٥,٩٩٤
٣,٥٠٠	٣,٥٠٠
١٨,٥٨٠	١٨,٥٨٠
٤٨,٠٧٤	٤٨,٠٧٤

تخفيض ١١,٧٦٠ ج. م. في اعتمادات الفرع يرجع إلى ما أدخل على الأعمال الآتية من تخفيض أو زيادة :

تخفيض	زيادة
ج. م	ج. م
١٦٦٧٠	—
١٠٠	—
١٥٠٩٠	—
٤٩٢	—
١٥,٠٣٥	—
١٥٠	—
٢٧,٠٠٠	—
٢٤٥٠	—
١٠٠	—
٣٣,٠١٠	٥٢٥٠
١٥,٠٠٠	—
٣٢,٠١٠	٢,٠٢٥٠
١١,٧٦٠	—

فالتخفيض في اعتمادات عمل التكرير راجع إلى الأسباب التي تقدم ذكرها في الباب ٢ والتخفيض في اعتماد حجر البازلت ناشئ عن إتمام الشطر الأكبر من العمل .

وقد تقدم أن الزيادة في اعتمادات المساحة تبلغ ٦٦٣ ج. م. وهي نتيجة إدراج ٣٠٠ ج. م. قيمة تكاليف تغيير العلامات الموقفة بعلامات دائمة على حدود مصر الغربية مع حذف الاعتمادات التي كانت مدرجة في ميزانية السنة الماضية لشراء ما كليات وقد تم شرائها .

بناء على ذلك ترى اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس النواب وهي :

ج. م	ج. م
٣٩٧,٣٠٧	٣٩٧,٣٠٧
٢٣١,٣٦٦	٢٣١,٣٦٦
١٧٨,٨٨٣	١٧٨,٨٨٣
٨٠٧,٥٥٦	٨٠٧,٥٥٦

فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

في مشروع ميزانية هذا الفرع تخفيض قدره ٣٥,٧٩٧ ج. م بالنسبة إلى ميزانية السنة الماضية .

والاحتياجات موزعة على الأبواب الثلاثة كما يأتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جنية	جنية	جنية	جنية
١ - ماهيات وأجرومات.	٢٠,٤٠٦	١٣٢,٥٩٠	١٣٢,٢٢٦
٢ - مصاريف عمومية .	١٣٦,٧٣٣	١٩٢,٨٠٧	١٩٢,٨٠٧
٣ - أعمال جديدة .	٨,٠٠٠	٣٦٤,١٥٣	٢٤١,٣٥٠
المجملة .	١٦٥,١٣٩	٦٠٢,٤٥٣	٥٦٦,٣٨٣
صافي الزيادة .	٥,٥٠٦	٦٠٢,٤٥٣	٥٦٦,٣٨٣
		٢٥,٧٩٧	

باب ١ - ماهيات وأجرومات

صافي الزيادة في هذا الباب ٥٠٦ ج. م وهو ناتج عن زيادة ٢٠,٤٠٦ ج. م لإتمام المباحثات وفتح الربط ، وتخفيض ٦٧٤ ج. م مقابل حذف بعض الوظائف وتخفيض وظائف أخرى .

باب ٢ - مصاريف عمومية

يبلغ التخفيض في هذا الباب ١٣٦,٧٣٣ ج. م وسقطه في بنود الزراعات بالتفايش المبينة في المصنفين ٩٣ و ٩٤ من كتاب الميزانية وذلك بسبب ما تقرر من إقصاء التزام المزرع زراعة على السنة بنحو ٢,٣٨٥ فداناً .

باب ٣ - أعمال جديدة

يبلغ التخفيض ٢٢,٧٩٣ ج. م وهو راجع إلى تخفيض اعتماد إصلاح الأراضي من ٦١٠,٣٤٣ ج. م إلى ٣٢٨,٧٥٠ ج. م مع زيادة ٧٠٠ ج. م لاستئصال المباني الخشبية بالتفايش ٩٠٠ ج. م تصديلات يوردة للحطب بسناً .

ويشتمل هذا البيان على اعتمادين متساويين لما كان مدرجا في الميزانية السابقة وهما ١٠,٠٠٠ ج. م قيمة ما يصرف لمصلحة المساحة لتصديق حوالي ٦٨,٠٠٠ فدان بمديرية العقبة والغربية لترزيمها على المزارعين و ١٠,٠٠٠ ج. م ماهيات ومصاريف لمصلحة توزيع ٢٥,٠٠٠ فدان من أراضي الإصلاح .

فرع ٥ - المصلحة الأميرية

يبلغ صافي الزيادة في مشروع ميزانية هذا الفرع ٥,٥٠٦ ج. م كما يتضح من الجدول الآتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جنية	جنية	جنية	جنية
١ - ماهيات وأجرومات.	٢٠,٤٠٦	٢٠,٤٠٦	٢٠,٤٠٦
٢ - مصاريف عمومية .	١٣٦,٧٣٣	١٣٦,٧٣٣	١٣٦,٧٣٣
٣ - أعمال جديدة .	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠	٨,٠٠٠
المجملة .	١٦٥,١٣٩	١٦٥,١٣٩	١٦٥,١٣٩
صافي الزيادة .	٥,٥٠٦		

باب ١ - ماهيات وأجرومات

يرجع التخفيض في هذا الباب إلى استئصال الحطب المنظور عدم صرفه حسب المساحات الفعلية .

باب ٢ - مصاريف عمومية

تبلغ الزيادة في اعتمادات هذا الباب ١٣٦,٧٣٣ ج. م وهي ترجع إلى زيادة أعمال الطباعة ، وعلى الأخص الزيادة في طبع الكتب والكراسات لوزارة المعارف من ٢٩,٤٥٠ ج. م إلى ١٤٩,٤٥٠ ج. م .

باب ٣ - أعمال جديدة

يبلغ التخفيض ٨,٠٠٠ ج. م وهو ناتج عن قصر الاعتماد لشراء ماكينات على ٨,٠٠٠ ج. م وكان في العام الماضي ١٤,٨٥٠ ج. م .

والجنة تقترح الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما اقترحا مجلس النواب على الوجه الآتي :

١ - ماهيات وأجرومات	٢٠,٤٠٦
٢ - مصاريف عمومية	١٣٦,٧٣٣
٣ - أعمال جديدة	٨,٠٠٠
	١٦٥,١٣٩

وقد سبق أن بسطت اللجنة في الكلام عن السياسة المالية العامة التي اتبعتها الحكومة إلى بيع جانب من الأراضي الزراعية وأراضي البلد.

وتتفرع اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أتوا مجلس النواب على الوجه الآتي :

باب ١ - ما هيأت وأجروصرتيات	١٣٢,٢٢٦
باب ٢ - مصاريف عمومية	١٩٢,٨٠٧
باب ٣ - أعمال جديدة	٢٤١,٣٥٠
	<u>٥٦٦,٣٨٣</u>

فرع ٧ - مصلحة الجمارك

في مشروع ميزانية هذا الفرع زيادة قدرها ٢,٠٠٠ ج.م كما يتضح من توزيع الاعتمادات :

نصف	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
ج.م	ج.م	ج.م	ج.م
٢,٠٤٧	٢٨٥,٨٤١	٢٨٧,٨٨٨	باب ١ - ما هيأت وأجروصرتيات .
٤٧	٧٧,١٠٩	٧٧,٠٣٢	٢ - مصاريف عمومية .
—	٢,٤٥٠	٢,٤٥٠	٣ - أعمال جديدة .
٤٧	٣٧٥,٠٠٠	٣٧٤,٠٠٠	الجملة .
٢,٠٤٧	٢,٠٠٠		صافي الزيادة .

باب ١ - ما هيأت وأجروصرتيات

ومرجح الزيادة إلى اندراج مبلغ ١,٥٠٠ ج.م لإعادة وظيفة المدير العام، وكانت قد حذفت في الميزانية السابقة لأن أحد وكلي وزارة المالية كان يقوم بوظيفة مدير الجمارك، وهناك تبدلات طفيفة في الوظائف الصغيرة نشأت عنها زيادة.

باب ٢ - مصاريف عمومية

وألغيت تبدلات طفيفة في بنود هذا الباب أسفرت عن تخفيض ٠ ج.م ٤٧.

باب ٣ - أعمال جديدة

ين هذا الاعتماد كما كان في ميزانية العام الماضي (٢,٤٥٠ ج.م) لأعمال بناء.

والجنة تقترح الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أتوا مجلس النواب وهي :

باب ١ - ما هيأت وأجروصرتيات	٢٨٧,٨٨٨
٢ - مصاريف عمومية	٧٧,٠٣٢
٣ - أعمال جديدة	٢,٤٥٠
	<u>٣٧٧,٤٠٠</u>

فرع ٨ - مصلحة خفر السواحل ومعدات الأسماك

يبلغ صافي التخفيض في مشروع ميزانية هذا الفرع ١٣,٨٨٩ ج.م. والاعتمادات موزعة كما يأتي على الأرباب الثلاثة :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
ج.م	ج.م	ج.م	ج.م
—	١٧٤	١٨٠,٦٨٣	باب ١ - ما هيأت وأجروصرتيات
—	٥٠٧	٧٨,٥٦٤	٢ - مصاريف عمومية .
١٤,٥٧٠	—	٢٧,٠٧٠	٣ - أعمال جديدة .
١٤,٥٧٠	٦٨١	٢٨٦,٣١٧	الجملة .
١٣,٨٨٩			صافي التخفيض .

باب ١ - ما هيأت وأجروصرتيات

تزيادة ١٧٤ ج.م في الباب الأول ناشئة عن فرق المماثلات وعلاوات للفرجين الأخيرين للوظائف الذين تقل ماوية الواحد منهم من ١٢٠ ج.م في السنة .

باب ٢ - مصاريف عمومية

الزيادة البالغة ٥٠٧ ج.م ناتجة عن زيادات في بعض الجرد وتخفيضات في بنود أخرى وهي :

فزيادة في "الباب الأول" نتيجة عن علاوات المدرجين الآخرين وتكونت من هاتين المادتين: ١ - إنشاء مكتب جديد لعمل الإسكندرية (مكتب دراسة - إدارة ومساعدة من رتبة - عمل معمل وواب) والسبب في إنشاء هذه الوظيفة كرتة أهم - عمل زيادة الزوائد المترتبة عن الانتماء في حركة التجارة .

والخفض في "الباب الثاني" قيمة ما خفض من الماد "٣" كسوى لعدم الحاجة إليه .

وترى اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس التوب على الوجه الآتي :

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ... ٢٠,٤١٩

باب ٢ - مصاريف عمومية ... ٢,٣٤٥

٢٢,٧٦٤

فرع ١ - أقلام قضاة الحكومة

بلغت الزيادة في ميزانية هذا الفرع ٣٠,٤٠ ج. م. والاعتمادات موزعة على ما بين كآ يأتي :

سنة	سنة	سنة
١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥
٢,٥٦٠	١٠,٤٥٢	١٠,٤٥٢
٤٨٠	٦,٦٢٣	٧,١٠٣
٣,٠٤٠	١٠٨,٠٧٥	١١١,١١٥

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات

زيادة الماد ٣,٥٦٠ ج. م. في هذا الباب ناشئة عن إدراج ٣,٥٦٠ ج. م. لتكاليف المساعدين إذ ثبت أن المساعدين القليلة تزيد على متوسط الراتب بهذا القدر ومن إدراج ٦٠ ج. م. قيمة علاوات وقرق ماهيات مستخدمين لتدريجين السابعة والثامنة .

باب ٢ - مصاريف عمومية

الزيادة وقدرها ٤٨٠ ج. م. ترجع إلى اتساع الأعمال ومنها ١٨٠ ج. م. لاستئجار مكان تقسم قضائياً وزارات الزراعة والمعارف والحرية الذي كان يقع في وزارة الصحة و٣٠٠ ج. م. بند النسخ لكثرة الأعمال .

وترى اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس التوب على الوجه الآتي :

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ... ١٠,٤٠١٢

باب ٢ - مصاريف عمومية ... ٧,١٠٣

١٧,٥١٥

رئيس اللجنة (بالباب)

عبد محمد الشاوي

السكبري الرئيسي

أطون البجليل

زيادة

باب

٨٠٠

في بند ٢ "مصاريف" "تنقل" وبدل سفر خاصة رجال الفصلية ياتي موظفي الحكومة .

في بند ٣ "أدوية" "سبب إعادة اعتماد" "الأغذية" الذي خفف من ميزانية سنة ١٩٣٦ وذلك بإدخاله على قرار مجلس الوزراء الصادر في ديسمبر سنة ١٩٣٦

في بند ٧ "وقود" "سبب ارتفاع الأسعار وزيادة عدد القنشات .

٤,٦٥٨

تخفيض

باب

٤,٦٥٨

في بند ٣ "كسوى" "ويلوسات" "سبب عدم تخصيص احتياطي كما حصل في سنة ١٩٣٦

في بند ٥ "طليق" "سبب هبوط الأسعار .

٤,٦٥٨

٥٠١

صافي الزيادة .

باب ٣ - مصاريف عمومية

بلغ التخفيض في هذا الباب ١٤,٥٧٠ ج. م. وهو يرجع إلى قصر اعتمادات لشراء المنشآت ساحلية على ١٠,٥٠٠ ج. م. بدلاً من ٢٠,٥٠٠ ج. م. وبذلك حذف اعتمادات مجموعها ٤,٥٧٠ ج. م. كانت مدرجة في الميزانية لخاصية لشترتات وإصلاحات تمت ولم يرد من حاجة لتكرارها . وانتهى بفتح الموافقة على اعتمادات هذا الفرع كما أقرها مجلس التوب على الوجه الآتي :

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ... ١٨٠,٨٢٧

باب ٢ - مصاريف عمومية ... ٧٩,٠٧١

باب ٣ - أعمال جديدة ... ١٢,٥٠٠

٢٧٢,٣٩٨

فرع ٩ - مصلحة الكيمياء

بلغت الزيادة في ميزانية هذا الفرع ٦٠٧ ج. م. والاعتمادات موزعة على ما بين كآ يأتي :

سنة	سنة	سنة
١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥
٦١٢	١٩٨٠٧	٢٠,٤١٩
٥	٣,٢٥٠	٣,٢٥٠
٥	٢٣,٠٥٧	٢٣,٦٦٤
٦٠٧	٢٣,٠٥٧	٢٣,٦٦٤

باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات ... ٢٠,٤١٩

باب ٢ - مصاريف عمومية ... ٣,٢٥٠

باب ٣ - أعمال جديدة ... ٢٣,٦٦٤

صافي الزيادة .

ملاحظات عامة

وزارة الداخلية هي وزارة الأمن وتبعات الحكومة في توطيد الأمر تخرق كل ما عدلها من مهام الدولة وواجباتها ، لارتباطها بأمن الكافة وأطمئنان الناس على أموالهم وأموالهم بالحقوق والحريات التي كفلها الدستور وزداد أجهاد حفظ الأمن بصفة خاصة في هذا العهد الذي انتقلت فيه السلطات إلى أيديهم ، وأصبحوا مسئولين عن استنباط الأمن وتوفير أسباب الظمائية لجميع من ألفت أرض مصر .

ومن المفاهيم التي تسترشد بها في الوقوف على حالة الأمن العام الإحصاءات السنوية بمدد الجبايات وكذلك الجلع التي تنطوي عل الاعتداء عل النفس والمال .

وفيما يلي بيان الجبايات والجلع في السنوات الأخيرة :

الجبايات في العشرين سنة الأخيرة

سنة ١٩١٦	٣٩٨٠	سنة ١٩٢٧	٧٩٥٠
سنة ١٩١٧	٤٢٤١	سنة ١٩٢٨	٧٥٦٩
سنة ١٩١٨	٤٤٩٤	سنة ١٩٢٩	٦٧١٤
سنة ١٩١٩	٧٠٦٠	سنة ١٩٣٠	٧١٢٦
سنة ١٩٢٠	٧٥٠٢	سنة ١٩٣١	٧٩٩٨
سنة ١٩٢١	٨٦٨١	سنة ١٩٣٢	٦٧٢٥
سنة ١٩٢٢	٨٣٦٠	سنة ١٩٣٣	٦٩٧١
سنة ١٩٢٣	٧٦٩٩	سنة ١٩٣٤	٦٨٦٠
سنة ١٩٢٤	٧٠٠١	سنة ١٩٣٥	٧٤١٥
سنة ١٩٢٥	٦٨٩٠	سنة ١٩٣٦	٧٨٤٨
سنة ١٩٢٦	٧٠٦٢		

مدد الجلع في السنوات السبع الأخيرة

سنة ١٩٣٠	١٦٤٢٠١
سنة ١٩٣١	١٨٢٤١٩
سنة ١٩٣٢	١٨٣٦٩٠
سنة ١٩٣٣	١٨١٨٧٨
سنة ١٩٣٤	٢٢٨٤٩٩
سنة ١٩٣٥	٢٣٧١٤٠
سنة ١٩٣٦	٢٣٧٤٥٢
ومطبق بهذا التقرير كشوف تفصيلية عن الجبايات والجلع من	
سنة ١٩٣٧ إلى أيلول سنة ١٩٣٧	

جلسة يوم الأربعاء ٣٠ ربيع الأول سنة ١٣٥٦

(٩ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن

قسم ٨ - وزارة الداخلية

(المقر حصرة للبح المكرم الأستاذ عبد الرحمن البيل) .

كان المخرج لهذا القسم في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٣,٩٧٧,٢٥٠ ج.م وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٣,٩٧٣,١٣٨ ج.م بتخفيض قدره ٤,١٢٠ ج.م .

وقد وزعت اعتمادات هذا القسم على فروعها الأربعة كما يلي :

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	زيادة	تخفيض
حسب	حسب	حسب	حسب
فرع ١ - ديوان العموم ومصارف أخرى .	٧٤٥٥١٤	٧٠٢,٧٢	٤٣٤٤٢
فرع ٢ - البوليس	١٥١٩٢٨١	١٤٧٣٩٨٨	٤٥٢٩٣
فرع ٣ - الخفر	١٣٧١٥٣٣	١٣١٧٣٣٢	—
فرع ٤ - مصلحة السجون	٤٣٦٨١٠	٤٣٣٨٥٨	٢٩٥٢
٣٩٧٣,١٣٨	٣٩٧٧,٢٥٠	٩١٦٨٧	٩٥٧٩٩
صافي التخصيص .			
٤١١٢			

وسنوضح أسباب الزيادة والتخصيص عند بحث كل فرع على حدة .

وقد أدرج لهذا القسم مصروفات أخرى في ميزانيات الوزارات والمصارف الآتية : وزارة المالية (لشؤون رواتب العمومية والمطبعة الأميرية) ، ووزارة الصحة ، ووزارة الأشغال (المباني ومطابخ الجيرة والجيرة) ، ووزارة المواصلات (البريد) ، النقابات . وبلغ مجموعها ٥٠٤,٧٧٣ ج م مقابل ٤٤٧,٥٦٥ ج م في العام السابق .

لوائح المرور

وترجو اللجنة أن تبحث وزارة الداخلية لوائح المرور الحالية لكي تستكمل ما قد يكون فيها من أوجه النقص بحيث تتفق ومتطلبات السرعة في هذا السرعة .

قانون المشبهين والمتشربين

ويسر اللجنة أن وزارة الداخلية قد حققت رغبة البرلمان في العمل على تعديل قانون المشبهين والمتشربين إذ أعدت مشروع قانون ذلك يست به إلى قلم القضايا .

وتعرب اللجنة عن الرغبة الشديدة في الإسراع بتقديم التشريع المشار إليه إلى البرلمان لأهمية الكثير وخاصة لأنه يؤثر على كثير من ارتكاب الجرائم ويصل من الجهة الأخرى على توجيه المتطوعين والمتشربين وبوجه صالحة للعمل وكسب الرزق من الطرق المشروعة قتل الجرائم وربط الناس ويستفيد الإنتاج .

وقد أشارت لجنة المالية مجلس النواب إلى أن وزارة الداخلية أرسلت مشروع هذا القانون إلى أقلام القضايا منذ شهر فبراير .

وبعده المناسبة ونظرا لما يتطلبه الإصلاح المنشود في كافة النواحي الاجتماعية والعمرانية والصحية وغيرها تعرب اللجنة عن رغبة ملحة في ضرورة إيجاد هيئة مستقلة لتشريع تتألف من أساتذة فئات يتفهمون لأعمال التشريع لكافة وزارات الحكومة ومصلحتها لأن رجال أقلام القضايا - على ما تقدموا من خدمات جليلة في التشريع - مرحقون بأعمالهم الأخرى فلا يجتمع لهم الوقت لقيام بالتشريع إلى جانب اختصاصاتهم الأصلية في الدماوى والقضايا وغيرها .

وبين المرغوب فيه أن يركز الإشراف على الهيئة المقترحة إلى رئيس أقلام القضايا لما هو مأخوذ عنه من المقدرة والكفاءة إلى واسع خبرته بالأمر التشريعية .

تنظيم أعمال حفظ الأمن والتخصيص

وترى اللجنة أن من التشريعات واللوائح التي سبقت الإشارة إليها لا يخطر أن تأتي ثمراتها المرجوة إلا إذا نظمت الأعمال الموكلة إلى حفظ الأمن تنظيما جديدا سائر التشريع ويتجنى مع طلب الصبر ومتنصية .

وتشير اللجنة بصفة خاصة إلى الكثرة البائدة في الأعمال الموكلة بضباط البوليس وتزعمها وتسميها وتعامل بعضها في بعض دون تعديد أو تخصيص .

وخير ما يسهل التطلب على هذه الحالة هو التخصيص واستغلال كل فئة بعمل معين تتفرغ له وتتوفر له تجريد أساليه وأدوية . وهذا بطلية يؤدي إلى الدقة والحقق والإحسان .

ويسر اللجنة أن وزارة الداخلية قد أخذت في العمل بجهة التخصيص ففكرت إنشاء مكتب حماية الأديان بمدينة القاهرة يهده إليه مراقبة المراسير ومالات الرقص والملاهي وأعية التمار وعلاوات المراميات الخفية وتنفيذ قانوني التسلل والتشرد .

وتعرب اللجنة أن يوفق المكتب للمشار إليه في أداء مهمته على نحو ما قام به مكتب مكافحة المخدرات والمباحث الجنائية وأن تسم هذه المكاتب في المستقبل .

تعزيز قوات البوليس ومعداتهم

ولا يفوت اللجنة أن تشير باهتمام إلى زيادة الاحتياجات للمدرية لتزود قوات البوليس في المدن والأقاليم وإن كانت ترى أن هذه الزيادة لا تتفق وما وصلت إليه حالة البلاد من التقدم وال عمران فقد كان يتضاعف عدد السكان وانقسمت مساحة الأراضي للقرية وانتقلت دوائر الجاني وكثر عدد الطرق وتزعت وسائل المواصلات في كل مكان .

وهذا التقدم السام يقتضى ، إلى زيادة عدد القوات ، تزويدهم بجميع الأدوات والمعدات الحديثة ، كالمسارات المجهزة بالتلفون اللاسلكي وغيرها عبارة للسرعة والتحكم من نصب المهرمين والمهرين في كل مكان سواء في داخلية البلاد أو في أطراف الصحراء وبلدود القطر ، و ما نداهم بكل مستحدث من الآلات والأدوات التي تمكنهم من أداء واجباتهم على أحسن الوجوه .

المراكز وقطع البوليس

لاحظت اللجنة أن وزارة الداخلية أدرجت في مشروع الميزانية مبلغ ١٩٦٥ ج . م لإنشاء مركز واحد !

وترى اللجنة أن سلطة الأمن وال عمران وزيادة السكان وما يتكبد الأمال من المشاق والمناصب والعقبات في الانتقال من قراهم إلى المراكز كل ذلك يتم زيادة عدد المراكز بحيث تتحقق الأرض المشروعة من استئثار الأمن واستقرار السكانية وتخفيف الأعباء من كامل التقليل .

وتعرب اللجنة أن تضع وزارة الداخلية برنامجا إنشائيا يشمل المراكز والقطعة للثة معينة من السنوات تستكمل فيها إنشاء المراكز اللازمة وقطع البوليس القائمة ، وتزودها بوسائل وأدوات السالبة بفتح الامتيازات اللازمة ، لأن كل مصرف في سبيل الأمن وراحة الأهلين لا يستكثر بل إنه فرض حقل على كل ما مله .

البعثات البوليسية

يسر اللجنة ما أطلته وزارة الداخلية من تحويلها على إرسال بعثات بوليسية إلى الخارج لزيادة التنقيف والمعلومات وتزويد أن تكون اختيار أعضاء هذه البعثات من الضباط المخاضين والراغبين في التوسع والرقى حتى تكون النتائج من خير ما يرجى ومتحاشية أن اقتباس أحدث النظم والأنساب البوليسية في الخارج .

بوليس الموالي

يتولى شخص الجوازات في الموالي اليوم جهة من البوليس أطيبتها من الضباط الأجانب وتزويد اللجنة أن تعمل الوزارة سرعاً على تغيير هذه الهيئة بما يتفق ومظهر السيادة القومية .

إدارة الحج

تنشط اللجنة بما انتهت إليه العلاقات بين مصر والحكومة السعودية مما ترتب عليه عودة إرسال الحاصل إلى الأقطار المجاورة في العام الماضي . وتوافق على ما اقترحت لجنة لمالية بحسب الترتيب من الأكتاف . يسير الحاصل إلى السويس .

وتعمل اللجنة اشتباهاً بما اقترحت الحكومة من صرف جزء من أموال المصداقات في إصلاح المحرمين للتزويج والمراقب المتصلة بهما .

فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

جبه
فقر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٧٤٥٥١٤
وكان مدفوعاً به في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٧٠٢٠٧٣
زيادة قدرها ... ٤٣٤٤٢
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

سنة	سنة	تخصيص	ز.د.
١٩٣٦	١٩٣٧	ب.ب	ب.ب
١٩٥٦٢	٤٧٤٣٤٩	٤٩٣٩١١	—
» ١ - مصاريف عمومية ...	٢٤٩٠٠٣	٢٤٩٣٧	٣٤٠٦٦
» ٣ - أعمال جديدة ...	١٧٣٨٨	٣٦٠٠	١٠١٨٦
٥٦٦٣٨	٧٠٢٠٧٣	٧٤٥٥١٤	١٠١٨٦
صافي الزيادة	...	٤٣٤٤٢	—

مدرسة البوليس

يتولى هذا المعهد إعداد الضباط وتخريجهم في مختلف الشؤون الفنية والنظامية ويسر اللجنة أن وزارة الداخلية عمدت إلى تحقيق رغبات البرلمان فيما يتعلق برفع مستوى التنقيف وزيادة المعلومات الفنية في هذه المدرسة بإضافة المواد الآتية إلى البرامج الحالية وهي :

الموتوغرافية والبطوغرافية والفلسفة والأخلاق ورفع الآثار ومضاهاة البعثات .

وترى اللجنة - وقد استكمل البرنامج العلمي إلى حد مرضى - أن ينشأ في هذه المدرسة متحف تعرض به الآلات والأدوات التي تستخدم في ارتكاب الجرائم وكذلك مختلف الأجهزة والأدوات المتصلة بها كالمفرقات وأدوات التزييف وأدوات الفيل وأدوات التزوير والتزييف وغيرها إلى أنواع الآلات التي تستخدم في كسر الأبواب والحرائق ومعدات التنقيب والمخبر ومواصل التكر وغيرها وغيرها .

كما تحفظ في هذا المعرض نماذج من المفذوفات الفارية وتغييرها في مختلف لأجسام ومرومات السلع القديمة والحديثة وكذلك صور وأعمال كبار لأغنياء في الأماكن التي ارتكبت فيها جرائمهم .

مدرسة الكونتابلات

وتعلم اللجنة إلماماً شديداً في زيادة الاعتمادات المخصصة لهذه المدرسة حتى نستطيع أن نغذي قوات البوليس بالمتأخرات الصالحة ، وأن نسد الثغرات التي يمتدح خروج الماكرو كل سنة وهو يفتقر في الوقت الحاضر بحوالي ٨٠٠ عسكري في السنة .

وفيما يتعلق بمدرسة الريف ترى اللجنة أن يكون اختيار أفرادها من بين شبان الصغار المتصلين من بملون الشهادة الابتدائية أو ما يقرب منها . ذلك ادعى إلى ترقية مستوى البوليس فضلاً عن تخفيض عدد الماطلين من الشبان .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب بموافقة وزارة الداخلية حذف مبلغ ٢,٧٢٩ ج. م المدرجة لوظائف الكونستبلات الوطنيين على أن يؤخذ من ربط وظائف الكونستبلات الأجانب التي ستخلو بالاستثناء عن شاعليها طبقا للماعدة الإنجليزية المصرية وتوافق اللجنة على ذلك .

باب ٢ — مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة قدرها ٢٠,٧٦٠ ج. م ترجع أهمها إلى :

بنية
١٩٧٦٠ في المبوسات والتجهيزات .

٤٣٤٣ في الأبنية .

وذلك نظرا لزيادة قوات البوليس .

قابل ذلك تخفيض قدره ٢٣٣١ ج. م في بند — "الطريق" ٢٩٢٤ ج. م
في بند ١٧ — "تميز بوليس الأقاليم" .

باب ٣ — أعمال جديدة

في هذا الباب تخفيض قدره ١٣,٧٨٠ ج. م إذ كان مدجوا له في السنة الماضية مبلغ ١٩٥٢٥ ج. م فأصبح في مشروع الميزانية ١٧٤٥ ج. م موزعة كالآتي :

جبه

١٠٠٠ تركيب حفريات الخريق في مدينة القاهرة .

١٣٢٠ لإدخال نظام الإذاعة اللاسلكية لبوليس مدينة القاهرة .

١٢٥٠ تركيب السام الخريق بمدققي الإسماعيلية وبيرو فواد .

٢٥٠٠ لاستبدال لائنات غير صالحة للاستعمال .

٦٧٥ لشراء قطعة أرض مجاورة للوقع الذي سيبنى عليه قسم باب الشرعية

٦,٧٤٥

فرع ٣ — انخفر

جبه

كان المدرج لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ ١٣٦٧,٣٢٢

وأدرج له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٨ ... ٢٧١,٥٣٣

بتخفيض قدره ٩٥,٧٩٩

و يلاحظ أن اعتادات الأعمال الجديدة التي أدرجت في العام الماضي ولم تصرف أمد إداريا في مشروع الميزانية مضاعفا إليها ٨٠٠ ج. م لشراء دولاب وأدوات أخرى لإنشاء أرشيف عام .

فرع ٢ — البوليس

قلبت اعتادات هذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ مبلغ ١,٥١٩,٢٨١ ج. م .

وكان مدرجا لها في ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ مبلغ ١,٧٣,٩٨٨ ج. م .

زيادة قدرها مبلغ ٤٥,٢٩٣ ج. م .

ووزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

سنة	سنة	زيادة	تخفيض
١٩٣٧	١٩٣٦	جبه	جبه
باب ١ — ماهيات وأجور مرتبات	١٣١٣٧١٢	١١٧٦٣٩٩	٣٧٤١٣
باب ٢ — مصاريف عمومية	٢٩٨٨٢٤	٣٧٨١٦٤	٢٠٦٦٠
باب ٣ — أعمال جديدة	٦٧٤٥	١٩٥٢٥	—
١٥١٩٢٨١	١٤٦٣٩٨١	٥٨٠٧٣	١٢٧٨٠
صافي الزيادة ...			٤٥٢٩٣

باب ١ — ماهيات وأجور مرتبات

في هذا الباب زيادة قدرها ٣٧,٤١٣ ج. م ترجع أهمها إلى ما يلي :

جبه

١٤٢٥٠ لتميز بوليس في المدن والأقاليم تحقيقا للرغبة التي أبدعها البرلمان في الدورة الماضية .

٣٥٠٠ لتقرير إنشاء مكتب لحماية الآداب بالقاهرة .

٩٠٠٠ لاستكمال مرتبات ضباط البوليس .

٢٩٢٩ لوظائف الكونستبلات الوطنيين الذين سينتخبون هذا العام .

١٨٧٢ لإدارة جوائز السفر بمناسبة النظام الذي وضع لمراقبة قدوم الأجانب وترويجهم .

٤٥٠ لتقرير إنشاء مركز في الأقاليم .

واضافات هذا الفرع موزمة على أبواب الثلاثة كما يلي :

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	زيادة	تخفيض
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ماهيات وأجرومريتات	١٨٢٨٩٧	١٨٠١١٣	٣٧٨٤
باب ٢ - مصاريف عمومية	٢٥١٥٣٣	٢٥١٨٢١	٢٩٨
باب ٣ - أعمال جديدة	١٣٩٠	١٩٢٤	٥٣٤
	٤٣٣٨٥٨	٤٣٣٨١٠	٣٧٨٤
			٨٣٢
صافي الزيادة ..			٢٩٥٢

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات

في هذا الباب زيادة قدرها ٣٧٨٤ ج. م يرجع أهمها إلى إنشاء ٦٥٥ وظيفة خصص منها ٣٧ وظيفة لإدارة السلطة الكهربائية الجديدة بطرق والتعميرة الزراعية بها ٢٢ وظيفة لاستكمال العدد المقرر لإصلاحية الأحلات المتناظر الخيرية والوظائف الست الباقية لليان أبي زبيل وباحر البازلت في هذه المنطقة .

وقد رأيت لجنة المالية مجلس النواب أن تمهد إلى لجنة فرعية منها بحث الوظائف الجديدة المطلوبة وأهميتها والضروري منها وفلا قامت اللجنة الفرعية بمهمتها وأدلت بملاحظاتها ، فنقدت بموافقة وزارة الماخيلية إقرار الحذف والعضويات الآتية :

١ - المزرعة بطرق

الوظيفة	الدرجة بمشروع الميزانية	اقتراحات اللجنة	الفرق
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
مأور	صاحبة	(حذفت)	٢٨٨
معاون	ساحبة	ثامنة	٣٦
كاتب خزني	ثامنة كاملة	ثامنة مفضضة (١٠٨-٦٠٠)	٦٦
ملاحظ زراعة	(١)	ثانية	٤٨
مساح قياس	(ب)	واحدة	٥١
خول	أولى	»	٣٦
خول	ثانية	»	٢٤
صواق عرك	»	ثالثة	١٢
جني	»	»	١٢

٥٧٢

واضافات هذا الفرع موزمة على أبواب الثلاثة كما يلي :

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	زيادة	تخفيض
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - ماهيات وأجرومريتات	١١٥٧١٦٦	١١٦٦٠٥٨	٨٩٤٢
وسمريتات	١١٤٤١٧	١١١٤٠٤	٣٠١٣
باب ٢ - مصاريف عمومية	٨٩٨٧٠	٨٩٨٧٠	٨٩٨٧٠
باب ٣ - أعمال جديدة	١٢٧١٥٣٣	١٣٦٧٣٣٢	٩٥٧٩٩
صافي التخفيض			٩٥٧٩٩

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات

في هذا الباب تخفيض قدره ٨٩٤٢ ج. م يرجع أهمه إلى زيادة المنظور عدم صرفه من ٢١,١٧٧ ج. م إلى ٣٠,٠٠٠ ج. م .

باب ٢ - مصاريف عمومية

في هذا الباب زيادة قدرها ٣٠١٣ ج. م ناشئة عن زيادة الروبوت لبند للمبوسات والتجهيزات بمبلغ ٢٣٩٥ ج. م نظرا كزيادة عدد الساكنين يعبرون على المنقره في الأقاليم ٦١٨ ج. م في بند اشتراكات التليفونات.

باب ٣ - أعمال جديدة

لم يدرج لهذا الباب أي احتياذ وذلك للاستهفاء من شراء بنادق جديدة إذ ظهر من البيانات التي قمت بها وزارة الماخيلية لجنة المالية مجلس النواب أن معظم الأسلحة المنقره صالحة للاستعمال .

فرع ٤ - مصلحة السجون

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٤٣٣,٨٥٨ ج. م .

وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٤٣٣,٨٥٨ ج. م .

زيادة قدرها ٢٩٥٢ ج. م

٢ - الخطة الكهربائية

الرفع

جنيه

٦٠	رأت اللجنة حذف وظيفة مساعد خزني درجة ثانية ...
٢٤	وتخفيض درجة عاملين للطواحين من الثالثة إلى الرابعة
١٥٠	وتخفيض درجة الكاتب من الدرجة الخامسة الكاملة إلى الخفض (٩٠ - ١٠٨ جنيهات) ...
٦٦	...

٣ - إصلاحية الأحلات

رأت اللجنة تخفيض وظيفة مدّرس من الدرجة السابعة

إلى الثامنة ٣٦

حذف وظيفة سجينين في الدرجة الثانية ٨٤

وظيفة جارش سجان درجة أولى ١٨٦

٤ - ضمان أبي زعل

كما رأت اللجنة تخفيض وظيفة الخولي من الدرجة الثالثة

المطلوبة لمزعة أبي زعل إلى الدرجة الرابعة ١٢

٩٢١ خطة التخفيض

باب ٢ - مصاريف عمومية

في هذا الباب تخفيض إجمالي قدره ٢٩٨ ج. م يرجع إلى تخفيض بعض البنود بمبلغ ٧,٥٣٠ ج. م وزيادة البنود الأخرى بمبلغ ٧,٢٣٢ ج. م.

باب ٣ - أعمال جديدة

في هذا الباب تخفيض قدره ٥٣٤ ج. م ويرجع إلى تخفيض الاعتماد للدرج لشراء عدد وآلات ومخرّكات لورش الصلصة بهذا المبلغ.

وترجع اللجنة من المجلس المواقفة على أرباب هذا القسم كما أنهما جلسا التواب على الصورة الآتية :

فرع ١ - ديوان العموم ومصارف أخرى

جنيه

٤٩١,٧٤٥	باب ١ - ملقيات وأجرومريتات
٢٤٨,٧١٩	باب ٢ - مصاريف عمومية
٢,٦٠٠	باب ٣ - أعمال جديدة
٧٤٣,٠٦٤	المجملة

فرع ٢ - البوليس

جنيه

١,٢١٠,٧٨٣	باب ١ - ملقيات وأجرومريتات
٢٩٨,٨٢٤	باب ٢ - مصاريف عمومية
٦,٧٤٥	باب ٣ - أعمال جديدة
١,٥١٦,٣٥٢	المجملة

فرع ٣ - الخفر

جنيه

١,١٥٧,١١٦	باب ١ - ملقيات وأجرومريتات
١١٤,٤١٧	باب ٢ - مصاريف عمومية
١,٢٧١,٥٣٣	المجملة

فرع ٤ - مصلحة السجون

جنيه

١٨٢,٩٧٦	باب ١ - ملقيات وأجرومريتات
٢٥١,٥٣٣	باب ٢ - مصاريف عمومية
١,٣٩٠	باب ٣ - أعمال جديدة
٤٣٥,٨٩٩	المجملة

رئيس اللجنة (النيابة)
محمد عبد الشاربي

السكرتير البرلماني
أطونالجيل

ملحق رقم ٢

بيان حوادث الجنايات التي وقعت في المدة من أول نوفمبر لغاية أبريل
من سنتي ١٩٣٧ و ١٩٣٦

من أول السنة القضائية لغاية أبريل				أنواع الجنايات
نقص	زيادة	١٩٣٧	١٩٣٦	
—	٢٥	١١٧٥	١١٥٠	قتل وشروع فيه
٤٢	—	١٣٥	١٧٧	ضرب اثنى إلى موت...
١٦	—	٢٢٩	٢٤٥	نشا عه عاهة
—	٢٤	٢٢٩	٢٠٥	سرقا بظروف وشروع فيها
٦٥	—	٣٢٢	٣٩٧	حريق عمد...
٤	—	٢٣	٢٧	تسميم مواش...
٣	—	١٨	٢١	إتلاف مزروعات
—	٧	٢٣	١٦	خطف أطفال...
١	—	١٢٩	١٣٠	تروير أوراق رمنية...
٢٥	—	٤٤	٦٩	مالقة...
٧	—	٩	١٦	تربيف مسكوكات...
—	٣	٥	٢	رشوة
٩	—	١٣٩	١٤٨	فسي وعتك عرض...
٤٩	—	٢٥٤	٣٠٣	عقد
—	١٢٢	٣٠٩	١٨٧	تهديد واعتصاب
٤	—	٥	٩	اختلاس
—	١١	٢٤	٢٣	تعطيل قطارات
٤	—	١٣	١٧	حدايات أخرى
٢٢٩	١٩٢	٣١٠٥	٣١٤٢	الجملة
٣٧	...	نقص	...	

ملحق رقم ٣

كشف بيان الجناح الحقيقية

في سنوات ١٩٣٠ و ١٩٣١ و ١٩٣٢ و ١٩٣٣ و ١٩٣٤ و ١٩٣٥ و ١٩٣٦ قضائية

السنوات	سرقا وشروع فيها من ٢٧٤ إلى ٢٧٩ ع	إتلاف مزروعات	تسميم أو إضرار بمواش	تعذ	حريق عمال	أنواع أخرى	الجملة
١٩٣٠	٤٩٨٠٥	٦٥٩٠	٤٩٥	٩٨٣٥	٤٥٥٢	٩٢٩٢٤	١٦٤٢٠١
١٩٣١	٥٥٩٢٣	٧٣١٤	٥٠٤	١١٦٦٨	٤٧٥٩	١٠٢٢٥١	١٨٢٤١٩
١٩٣٢	٥٥٢٨٠	٦٠٢٨	٤٤٤	٧٣١٥	٣٩١١	١٠٩٧١٢	١٨٢٦٩٠
١٩٣٣	٥٢٠٣١	٥٧٣٥	٤١١	٧٨٨١	٣٦٨٣	١١١١٣٧	١١٨٨٨
١٩٣٤	٦٠٠٥٨	٤٦٣٧	٣٧٥	٦٢٠١	٣٦١٩	١٥٣٦٠٩	٢٣٨٤٩٩
١٩٣٥	٦٠٠١٣	٤٨٧٤	٣٤١	٩٧٣٦	٣٩٥٦	١٩٤٢٢٠	٢٧٣١٤٠
١٩٣٦	٥٩٧٢٠	٤٦٧٢	٣٢٨	٧٧٦٥	٢٨٨٤	١٩٧٠٨٢	٢٧٣٤٥٢

وتقدرد في بيان أعمال وزير الحربية والبحرية لقاء مجلس النواب
بجلسة ٢٧ مايو سنة ١٩٣٧ جواباً عن سؤال خاص بتنظيم الجيش وعدد
مناصبه :

الطيران الحربي

أدرج في مشروع الميزانية مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج. من اعتماد الدفاع الوطني لتعزيز سلاح الطيران الحربي بمشترى طائرات جديدة فقد قررت الوزارة أن تشتري هذا العام ثمانى عشرة طائرة من منافذات الذهب وست طائرات أخرى لتعلم فن الطيران كما قررت إنشاء مطار جديد حربي بمنطقة الإسكندرية وأدرج كذلك مبلغ ٤٠٠ ج. من الإنشاء مطار الملاحظة الحربي ومستشاه مدرسة لتعليم المبادئ الأولية في فن الطيران .

وقد تسلمت الوزارة الست الطائرات التي أوصت عليها في العام الماضي ، وبذلك أصبح سلاح الطيران مكونة من ثلاث وخمسين طائرة .

المدرسة الحربية

تقرر زيادة طلبة هذه المدرسة من ١٠٠ إلى ١٥٠ طالباً كما ورد بخطاب العرش ثم رفعت هذه الزيادة إلى ١٧٠ طالباً وزيحت امتحانات المدرسة بما تفرغ عليها فأدرج لها في مشروع الميزانية مبلغ ٧,٢٧٢ ج. مع زيادة ٢,٢٠٩ ج. على الميزانية السابقة للوظائف التي زيدت للمدرسين برتبة وظيفي وثمانية ملازمين أول وللباشاويش وأحد عشر جاوينا وأرباشي لتعلم الطلبة الأساليب الرياضية والحركات العسكرية وأمين بورك الحظان و ٢٤ نفراً لتدعم الطلبة .

ثم رأت الوزارة بعد تقديم مشروع الميزانية رفع عدد الطلبة إلى مائتين لضرع العدد اللازم من الضباط في الوقت المناسب وقد أدرج باقي الاعتماد في ملحق الميزانية .

وصرح محلى وزير الحربية في جلسة مجلس النواب السابق بالإشارة إليها أن : " منج الدراسة بالمدرسة الحربية على مناحل الدراسة بمدرسة سانت هورست الإنجليزية ومستشفى الوزارة للمدارس الآتية :

مدرسة الأركان حرب — مدرسة الطوبجية — مدرسة الهندسين — مدرسة ضرب النار — مدرسة الدبابات — مدرسة الإشارة — مدرسة ضباط الصف — مدرسة التقارير الصحية — مدرسة حفظ الصحة .

وإنه وإن كان بعض هذه المدارس موجوداً من قبل كدورتى الإشارة وضرب النار ، إلا أن الوزارة قد أحدثت عليها نظاماً جديداً تتفق مع الأنظمة الحديثة . ويسرى أن أذكر أن هذه المدارس متبدأ في عملها إن شاء الله في خريف هذا العام، وستكون طرق التعليم بها مماثلة للطرق المتبعة بالمدارس الإنجليزية " .

تجددت اقتراحات كثيرة بين الوزارة والبعثة العسكرية البريطانية وبمحت بها وأقياً ، كان من نتيجة استقرار الرأي على استكمال الجيش الحالي بإبلاغ عدده إلى ٢٠,٠٠٠ جندي في بحر ثلاث سنوات ، أى بميله فرقة كاملة مع ما يلزمها من الأسلحة المماثلة لسلاح الطيران وسلاح المدفعية المتوسطة والفتيلة وسلاح الدبابات وغير ذلك ، على أن يسج على متوال هذه الفترة في المستقبل حسباً تقتضيه حالة الدفاع .

ولمذا فقد تقرر إنشاء طائرات جديدة بسلاح المدفعية مزودة بالمناقص الحديثة المختلفة لليارات ، وإنشاء سلاح السورى الميكانيكى ، وتسلح الأروط المشاة بالأسلحة الحديثة ، وتزويدها بالمناقص السريعة الطلقات وإنشاء سلاح الدبابات وإنشاء سلاح المناقص المضادة للطائرات ، والسماية القائمة بالحلة الميكانيكية ، وتزويدها بأحدث وسائل النقل السريع ، ولإعداد ووش كاملة بمجهزة بكافة أنواع البند والالات ومهورة الصانع القنئين .

وقد أرسلت الطلبات إلى المصانع البريطانية بالأسلحة اللازمة لتسليح القوة الحالية مع الزيادة التي تقرر إضافتها إليها هذا العام وقدورها ٢٠٠٠ جندي ويستصل معظم هذه الأسلحة قبل نهاية هذا العام " .

المصانع الحربية

ورد بخطاب محلى وزير المالية عن مشروع الميزانية أن مجلس الوزراء تقرر بعد استطلاع رأى مجلس الدفاع الأعل إنشاء المصانع الحربية الآتية :

أثلاً — مصنع الطائرات والبريت .

ثانياً — مصنع الأسلحة

ثالثاً — مصنع القنائر .

رابعاً — مصنع القناترات الواقية .

وأضاف محالي لما تقدم " ولست هذه مجرد مشاريع حكومية الحكومة بل قد شرعت بالفعل في العمل على تحقيقها فأرسلت في استدعاء خبراء فنيين وصكرين من حكائنا الإنجليز لدراسة هذه المشاريع " .

وصرح محلى وزير الحربية والبحرية أمام مجلس النواب في الجلسة المشار إليها أن " الوزارة قد بحثت موضوع إنشاء المصانع الحربية بمحت مستقيماً بالاشتراك مع البعثة العسكرية البريطانية ، وادشك أن يدخل مشروع إنشاء مصنع القنائر في دور التنفيذ ، وما زالت الباشات دائرة حول إنشاء المصانع الحربية الأخرى " .

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	٢٢٩٨	٤٥٩٤٥٨	٤٦١٧٥٦
٥٠١٨٢	—	٥٢٨٠٥٦	٤٧٧٨٨٤
—	١٠٩٣٦٥٥	٥٦٣٤٥	١١٥٠٠٠٠
—	—	٧٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
٥٠١٨٢	١٠٩٥٩٥٣	١٧٩٣٨٥٩	٢٨٣٩٦٣٠
١,٠٤٥,٧٧١			

باب ١ — ماغات وأجرومات .
 باب ٢ — مصارف بحرية .
 باب ٣ — أعمال جديفة .
 باب ٤ — مصارف الجيش بالسرطان .
 الجمله .

صافي الزيادة .

باب ١ — ماغات وأجرومات

من المفاوضة الواردة بالجبل الملتزم بين اعتادات هذا الباب في مشروع الميزانية وما يقابلها من اعتادات الميزانية السابقة يتبين أن هناك زيادة إجمالية قدرها ٢,٣٩٨ ج. م .

وتربح هذه الزيادة في مجموعها إلى زيادة ثلاث وظائف في الدرجات الملكية العامة ولما ولات وترقيات زمنية سمحت لبعض الموظفين بالدرجات العسكرية وزيادة وظيفة في الدرجات الملكية المرفقة (كتاب ج ٧٢ م) في الحلة العسكرية لكثرة العمل بها وأرجح في الوظائف الخارجية عن هيئة الليل (ترقى) بالدراسة الحربية وثلاثة مخرجين للعلوم والبحري وأسوان العناية بالشؤون الصحية) .

وهناك زيادة ظاهرية قدرها ٩٣٠ ج. م. جاءت من نقل وظيقتين إحداهما درجة ثانية والأخرى درجة سابعة لموظفين متدينين من وزارة الداخلية رؤى قفلهما إلى وزارة الحربية نهائياً .

(١) الدرجات الملكية العامة

زيد في هذا الجزء من الباب الأول ثلاث وظائف كما هتم إحداها لسكرتير يرأس بالدرجة الخامسة ، والاثنان بالدراسة الحربية لاحتساها ، إحداها بالدرجة الخامسة لمدروس لتعليم اللغة الإنجليزية والأخرى لمدتخدم من الدرجة التاسعة .

(ب) الدرجات العسكرية

١ — أركان حرب السرطان .

٢ — مركز ولسة الجيش .

احتضنت وزارة الحربية بمعية السرطان في الميزانية مع كون الوظيفة ملغاة وذلك بناء على قرار من مجلس الوزراء في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ نظراً لعدم وجود اعتاد لوظيفة مساعد المفتش العام ، فكان مساعد المفتش يأخذ

البعثات العسكرية

أرسلت الوزارة في مارس الماضي ضابطين لدراسة أركان الحرب بالبحرنا وضابطاً لدراسة في الإرساد الجوية .

أما في خلال سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ السابقة فقد قررت الوزارة إيجاد البعثات الآتية :

طالبين للأكاديمي العسكرية في " ولوتس " وثلاثة ضباط لقطويفية في " لا زكهل " وضابطين للسواري بمرسة السواري ، وضابطاً يلحق بفرقة المهام لاختصاص النظام الحديث لمخازن الجيش ، وطاملاً للاتحاق بمصانع الأحذية الكبيرة بالبحرنا ، وأربعة طلاب من تخرج المدارس الصناعية إلى مصانع الأسلحة ، وضابطين طيرين التخصص في الفنون الطبية والأشعة ، وضابطاً لتعلم فن الوثائق من الفنازات ، وضابطاً من سلاح الطيران لتعلم فن الأسلكي ، وضابطاً وموظفين مكيين لتعلم فن التصوير الجوي ورسوم الخروط ، وضابطاً من سلاح الطيران لدراسة الملاحة الجوية ، وعاطلين لفن إصلاح الأسلحة الجوية ، وعاطلين لتعلم فن الأسلكي وضابطين لتعلم فن تدريس الطيران .

وقد أدرج لهذه البعثات في مشروع الميزانية ٢٥,٧٢٤ ج. م منها ١٥,٧٢٤ ج. م في بند ١٤ و ١٠,٠٠٠ ج. م من اعتاد الدفاع الوطني .

الاعتادات

يتكون هذا القسم من فرعين وهما :

جنيه	ديوان العموم والجيش
٢,٨٣٩,٦٣٠
٢٤٣,٩٣٦
٣,٠٨٣,٥٦٦

فرع ١ — ديوان العموم والجيش

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٢,٠٨٩,٦٣٠ ج. م وفي ٢٢ مارس سنة ١٩٣٧ قرر مجلس الوزراء إضافة مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج. م إلى اعتادات الباب الثالث من هذا الفرع زيادة على مبلغ ٣٥٠,٠٠٠ ج. م المدرج لتزويد سلاح الطيران وسائر مشروعات النظام الوطني تكون بحلة الاعتاد ١,٠٠٠,٠٠٠ ج. م وبهذه الإضافة بلغت اعتادات هذا الفرع ٢,٨٣٩,٦٣٠ ج. م ، وقد وزعت على أبوابه الأربعة كما على :

وقد تناول هذا التخصيص البند ٧ "تسل وسنارات وأدوات ميكانيكية"
للموجود مصاريف أقلية كالتى اقتضتها زيادة عدد الحملة الميكانيكية في
الليزانية السابقة للاستعمال فى الطائرات التى تكرر مشغلاتها فى العام
المضى .

باب ٣ - أعمال جديدة

وقد لم يبلغ ١,٥٠,٠٠٠ ج. م زيادة إجمالية قسدها
١,٩٣,٦٥٥ ج. م على العام المسمى وترسم هذه الزيادة إلى إدراج
١,٠٠,٠٠٠ ج. م لتزويده سلاح الطيران وسائر مشروعات الدفاع الوطنى
وقد سبق الإشارة إليه .

وقد وزع هذا المبلغ على الوجه الآتى :

جبهه

٣٥٠,٠٠٠ لتزويده سلاح الطيران الجوى بمقتضى طائرات جديدة
وإنشاء مطار جديد جوى بمطلة الإسكندرية .

٤٠,٠٠٠ لشراء بائق ومبلغ وسيارات وسفلات حربية أخرى وقدر
هذا المبلغ على أساس ما يجوز الجيش من هذه الألوات
والآلات ومعه بالأحدث منها .

٣,٠٠٠

لمشتى ذخائر متوسطة .

٨٠٠

لمشتى بقرن وذوئوت .

٣,٠٠٠

مصاريف البنية العسكرية .

١٠,٠٠٠ للجنات العسكرية التى رؤى وجوب إرسائها خارج علاوة
على المديج فى البند رقم ١٤ لهذا الفرض .

٣,٠٠٠

زيادة قوة الجيش بمقدار ٤٤ ضابطا و ٣,٠٠٠ جندي
هذا العام .

٧٣,٠٠٠

للأفنية والكسوى والمهمات اللازمة لهذه الزيادة الجديدة .

٢,٠٠٠

لخدمة بعض ضباط الصف الموجودين من لأن بالجيش
بمعية غلطة متتارة .

٥,٠٠٠

لبلوك الأساس لصيرته إلى أروطة .

١٠,٠٠٠

لشروع فى إنشاء المدارس الحربية المنفصلة التى رؤى وجوب
إنشائها وتوسيع الموجود منها لتأهيلية الحالة الجديدة

التي سبق ذكرها ، وهذا المبلغ يشمل المعلمين والأدوات
اللازمة والباقي .

١,٠٠,٠٠٠

وقد تضمن هذا الباب أيضا مبلغ ٤,٥٠٠ ج. م للاستقرار فى إقامة
عازن وورش جديدة للجيش بالمعدى .

ماجته من مربوط وظيفة المفتش العام ، الذى كان يأخذ ملجته من مربوط
وظيفة السردار ، واستمر الحال على هذا إلى أن قرر مجلس الوزراء فى ٢٧ ديسمبر
سنة ١٩٣٦ الاستغناء عن خدمات جميع الضباط البريطانيين فى الجيش
المصرى . وكان هذا الإجراء تنفيذاً لقراره الثالثة المصرية إلى وزير بريطانيا
الظمى الملحق بالمحكمة المصرية الإنجليزية إذ نص فى الفقرة الأولى منها
"مسحب للموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وطنى وظائف
المفتش العام والموظفين التابعين له" .

وفى ٨ أبريل سنة ١٩٣٧ تقرر تسمية السردار بالجيش وأبدل بها رئيس
أركان حرب الجيش بأية قدره ١٥٠٠ ج. م وقد كان للمربوط لمهمة
السردار ٢,٣٠٠ ج. م . فبكون هناك وفر قدره ٨٠٠ ج. م .
واقترحت لجنة المالية مجلس النواب بتنفيذ ماجية وظيفة المفتش
العام الشاغرة من ١٥٠٠ ج. م إلى ١٢٠٠ ج. م .

وأبدت لجنة الحربية والبحرية مجلس الشيوخ فى ملاحظاتها على مشروع
الليزانية رديتها فى إعادة النظر فى المرتبات الإضافية بما فيها بدل السكن وبدل
المعلم على ضوء المرتبات الماثلة فى الجيوش الأخرى الماثلة لمصر من حيث
عدد السكان والمقدرة المالية ورأت حذف مرتب احتيل المفتش العام
(٢,٣٠٠ ج. م) وبدل الانتخاب (١,١٢٠ ج. م) فى مركز رئاسة الجيش . وقدرت
كل ذلك بخسبة المالية لمجلس النواب حذف المبلغين المذكورين وبغيرها
من اعتبارات بدلى الانتخاب وهذا بيانها :

جبهه

١١٢٠

بدل انتخاب فى مركز رئاسة الجيش .

٢٢٥

إدارة الأسلحة والمهمات .

٤٢٠

التمس الطبي .

٣٩٠

للدعوة الحربية .

٢٠٠

مرتب تحيل المفتش العام .

٤,٣٥٥

ولمنا المالية توافق على حذف هذه الاعتبارات لأنها كما قالت اللجنة
خاصة بالموظفين الأجانب الذين استغنى عنهم فلم يعد عمل لرباطها فى الليزانية
كما توافق على الرغبة الخاصة بطلب إعادة النظر فى المرتبات عامة . وقد أشارت
إليها أيضا لجنة المالية مجلس النواب ، فإن هذه المرتبات بما فيها بدل السكن
والعلم قد بلغت حوالى ٤٩,٠٠٠ ج. م وهو مبلغ جسم .

ووضعت لجنة الحربية والبحرية بالجيش فى إعادة النظر فى مكافآت أعضاء
مجلس الجيش المتطاعين وقدره ١,٣٠٠ ج. م . ولمنا تضم إليها فى
هذه الرغبة .

باب ٢ - مصاريف محمية

تقدرت مصروفات هذا الباب بمبلغ ٤٧٧,٨٧٤ ج. م مقابل
٥٧٨,٠٥٦ ج. م فى الليزانية السابقة أى بتخفيض إجمالى قدره ١٨٢,١٨٢ ج. م
على الفصيل الوارد بالصفحات ٥٢٤ و ٥٤٦ و ٥٤٨ من كتاب مشروع
الليزانية .

باب ١ - ماهيات وأجر وصريات

في اعتادات هذا الباب زيادة إجمالية قدرها ٤,٣٣٧ ج. م نشأت عن نقل اعتادات المدارس الابتدائية في العرش ومطروح والحازنة إلى زيادة ووزارة المعارف العمومية وعرض إضافة فرق الماشيات وزيادة في رطب ماهيات بعض مستخدمى القدم الكبار وعن إنشاء بعض الرطاب الحازنة عن هيئة المال لمكافحة التهرب في مناطق الحدود .

باب ٢ - مصاريف عمومية

يبلغ صافي التخفيض في هذا الباب ٤,٨٥٠ ج. م ومعظمه في البود ١٤ و ٨ و ٣ .

في بند ٣ "كاري ولبوسات" ٢٩٣٠ ج. م لوجود رصيد منها في المخازن ، وفي بند ٨ "مشتري حيوانات" ١٠٢٠ ج. م وفي بند ١٤ "توريدات عمومية وأدوات ميكانيكية" ٤,٢٢٧ ج. م لفئة حاجبة المخازن ولتقص في مشتري سيارات جديدة في العام الماضي .

يقابل هذا التخفيض زيادة في بند ٧ "وقود" وقدرها ٩٧٩ ج. م بسبب مشتري اللانش البليدي ولزيادة تأمين مواد الوقود ، وفي بند ١٣ "صيانة وترميم" وقدرها ٣,٠٥٠ ج. م منها ٣,٠٠٠ ج. م لصيانة الطريقين الجديدين "فوكه - مطروح" "قرواية - المصارية" .

باب ٣ - باب أعمال جديدة

في هذا الباب تخفيض قدره ٤,٣١٢ ج. م ويرجع إلى الانتهاء من تعيد طريق "قرواية - المصارية" "فوكه - مطروح" لم يدرج لانتهاء العمل ما يقابل أضرار العام الماضي وقدره ٤٤,٠٠٠ ج. م .

وبين الأعمال الجديدة ولد بصفة ٥٦١ من مشروع الميزانية .

وقد زيد الاتحاد الخاص بربط بلاد الباطنة والحدوجة بالخلفوات مبلغ ٤٠٠ ج. م على ما كانت مدرجاً له في الميزانية الساعفة كما أدرج مبلغ ٨٨٠ ج. م لشتري لاش لحراقة التهرب .

ومن اعتادات هذا الباب أيضاً مبلغ ٤,٠٠٠ ج. م تجهيز وتطهير الآبار بمياهات المصلحة . وتزود اللجنة لهذه المناسبة بمائة الوزارة بالآبار وتزودها مضاعفة هذه المانية والإقرار منها لشدة الحاجة إلى الآبار في هذه الجهات وبخاصة عند انحسار المطر عنها .

وقد جاء في بيان حالي وزير الحربية والبحرية الذي ألقاه مجلس النواب بجلسته ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ أن "الوزارة جادة في إصلاح وعيد طرق بالمصارى وجهر الآبار تحسناً لأحوال هذه الجهات وزماناً حالة الأحوال بها" .

باب ٤ - مصاريف الجيش بالسودان

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٧٥٠,٠٠٠ ج. م وقد رأيت لجنة الحربية والبحرية بالجلس أن تراجع وزارة المالية في إدراج هذا المبلغ بميزانية بسند أرقام المائدة المصرية الإنجليزية وتقرر عودة الجيش إلى السودان وزوال الأسباب التي اقتضته ، فنظر أمامها حضرة صاحب المعالي وزير المالية بالبابية بجلسته ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ "أن الحكومة مع إدراجها مبلغ الإعانة المذكور في مشروع الميزانية محظفة بميزانية التامة في وقت صرف هذه الإعانة عند إيفاد قوة من الجيش إلى السودان" .

ولجنتنا مع موافقتها على هذا الاتحاد تأمل ، وقد عاد صاحب المساعدة وكيل وزارة الحربية من المهمة التي كتب لها بالسودان ليبحث مسألة عودة الجنود المصريين إلى السودان - تأمل كما ألفت لجنة المالية مجلس النواب - ألا تعرض الميزانية المقبلة حتى تكون هذه المسألة قد سويت نهائياً .

وعلى ذلك ترى اللجنة الموافقة على اعتادات هذا الفرع كما أتوها مجلس النواب وهي :

باب	١ - ماهيات وأجر وصريات	٢ - مصاريف عمومية	٣ - أعمال جديدة	٤ - مصاريف الجيش في السودان
٤٥٩٣٦١
٤٧٧٨٧٤
١١٥٠٠٠
٧٥٠٠٠
٢٨٣٧,١٠٥

فرع ٢ - مصلحة الحدود

قررت مصروفات هذا الفرع في مشروع الميزانية بمبلغ ٢٤٣,٩٣٧ ج. م مثالي ٣٨٨,٢٠٤ ج. م في العام الماضي أى بتخفيض إجمالي قدره ٤٤,٢٦٨ ج. م ومعظمه في الباب الثالث "أعمال جديدة" وسيرد الكلام عنه . وقد وزعت اعتادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
سنة	سنة	سنة	سنة
٤٣٣٧	١٣٤٥٤١	١٣٨٨٨١	باب ١ - ماهيات وأجر وصريات
٥٤٨٥	٩٥٦٩٠	٩٠١٧٥	٢ - مصاريف عمومية
٤٣١٢٠	٥٨٠٠٠	١٤٨٨٠	٣ - أعمال جديدة
٤٨٠٠٠	٢٨٨٢٠٤	٢٤٣٩٣٦	الجنة
٤٤٢٦٨			صافي التخفيض

وقد تم إلى الآن جهر حوال ٣٣٤ بئرا وينظر الانتهاء أيضا في السنة الحالية من ١٢٠ بئرا أخرى .

وقد اتسم نطاق الزراعة بساحل مصر القوي ، إذ شغل الأشجار الزيتون والنواكه والأشجار الحشيشية حتى بلغ مجموع غنث الأشجار التي غرست نحو ١٥٠,٠٠٠ نخلة . وقد عنت الوزارة بتعميد الطرق وصيانتها لصحين المواصلات وسائل النقل . ولما لم أهم هذه الطرق :

- الطريق من مرسى مطروح إلى سيوه .
- » » السلوم إلى سيوه .
- » » العاصرية إلى وادي النطرون .
- » » وادي النطرون إلى الواحات البحرية .
- » » فوكه إلى مطروح .
- » » البوابة (حدود الإسكندرية) إلى العاصرية .

وبناء على ما تقدم ترى اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا القرع كما أقرها مجلس النواب على الوجه الآتي :

- باب ١ - ما هيأت وأبرس ومرتبات ١٣٨٨٨١ جنيه
- باب ٢ - مصاريف عمومية ٩٠١٧٥
- باب ٣ - أعمال جديدة ١٤٨٨٠
- المجملة .. ٢٤٣,٩٣٦

السكرير البرلمانى
أطون الجبل
رئيس اللجنة (بالنائب)
محمد عبد الشاوى

جلسة يوم الثلاثاء ٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٦
(١٥ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

قسم ٦ - وزارة التجارة والصناعة

(المقرر صوره النسخ المحترم الأسناد عبد الرزق البيل)

قدت اعتمادات هذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ يبلغ ٣٠,٦٥٣٦ وكان مدرجا لما في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٢٩,١٨١٣ وزيادة إجمالية قدرها ١,٤٧٢٣ ولما لم توزع اعتمادات هذا القسم على أبوابه الثلاثة :

تحفيض	زيادة	ميزانية	مشروع ميزانية
جيب	جيب	١٩٣٦ - ١٩٣٧	١٩٣٧ - ١٩٣٨
٩٨٣٦	١٤٧٦٠	جيب	١٥٤,٩٢٤
٤٨٨٥	٦٥,٩٧٧	٦٠,٦١٢	باب ١ - ما هيأت وأبرس ومرتبات
—	٦١,٥٥٦	٩١,٠٠٠	باب ٢ - مصاريف عمومية
٢٩,٤٤٤	٢٩,١٨١٣	٣٠,٦٥٣٦	باب ٣ - أعمال جديدة
١٤٧٢٣	٢٩,٤٤٤	المجملة ..	١٤٧٢٣

صافي الزيادة .

ويظهر من هذا الجدول أن الزيادة تاصرة على

زيادة الأعمال الجديدة يبلغ ٢٩,٤٤٤

مقابل تحفيض باب الما هيأت والأبرس

والمرتبات ٩٨٣٦

وتحفيض المصروفات العمومية ٤٨٨٥

١٤٧٢٣

١٤٧٢٣

وقد أدرجت مصروفات أخرى خاصة بهذه الوزارة في ميزانية المصالح الآتية : وزارة المالية " التوريطات العمومية والطبعة الأميرية " وزارة الماخلة " البوليس " وزارة الصحة العمومية ، وزارة المواصلات " البريد " وبلغ مجموعها ٨,٣٩٣ ج.م مقابل ١٢,١٩٣ ج.م في العام الماضي .

هنا وإذا أضيف إلى اعتمادات المالية السابقة مقدار الاعتماد الإضافى الذى أقره البرلمان في ديسمبر سنة ١٩٣٦ وهو ٠٠٠ ج.م لتشجيع السياحة بلغ مجموع اعتمادات السنة الماضية لهذه الوزارة ٣٣,١٨١٣ ج.م .

وقد اعتمد مجلس النواب لمصروفات هذه الوزارة في السنة المالية الحالية مبلغ ٢٧,٦٣٨ ج.م أى بتخفيض قدره ٥,٥٤٥ ج.م عن العام الماضي .

ملاحظات عامة

فكر في العام الماضي في إعادة تنظيم إدارات الوزارة المختلفة وإدخج بعضها في بعض تدعى لهاها المششبه . وعلا بهذا التخفيض . قرأى توزيعها على أربع مصالح رئيسية توفر كل واحدة منها على عملها الخاص لضمان الإخفاف والتجويد وهذه المصالح هى :

مصلحه التجارة

تتألف هذه المصلحة من إدارات مختلفة تجا لا اختصاصا بأنها التتوهه ومباب إدارة التشريع والسجل التجارى

وهي تتول إضداد ما يلزم من التشريعات واللوائح لتنظيم التجارة والبورس بها في الداخل والخارج . وكذلك يشتغل بالصناعة الأهلية وحائتها ومراقبتها وتشجيعها . كما أنها تشرف على تنفيذ قانون السجل التجارى .

ويسر اللجنة أن تشير إلى أهم الأعمال التشريعية التي قامت وتقوم بإيدها الإدارة :

أولا - مشروع قانون جديد للغرف التجارية : وهو مرسوم آذك على مجلس النواب .

وتقول الوزارة أنها أعدته كما يمكن أن تتلافى به أوجه النقص التي أظهرها العمل بالقانون الموجود ويصل للغرف صفة المصالح العامة . ويكفل لها مقومات حياتها . ويوسع لها القيام بما جعل من اختصاصها من رعاية المصالح التجارية والصناعية في الأقاليم ويتكئها من أن تكون مظلة تتجلا حقيقيا لكل ماصر النشاط التجارى والصناعى في الأقاليم .

إدارة التعريفات والمعاهدات

تأثرت التجارة العالمية . واضطربت موانئها في السنوات الأخيرة وصادقتها صوبت جمة . وأقيمت في سبيلها عوائق كثيرة مما استعتمدت من القيود والحوار في مختلف الممالك . كقصر نظام الحصص والذلل الطين . و صوب حواجز بحرية مرتفعة يمكن أن تسمى عرودية . وتقييد خروج العملة وتقلوا .

غير أن مصر بقيت عازلة على حالها الكرمه و بقيت أبوابها مفتحة لتجارة العالم . وحافظت على قاعدة أول الدول بالرماية . فلم تجار الممالك الأخرى في إيراداتها ونضمها الجديدة ولم تلجأ إلى تغيير تعاريفها الجبركية إلا ونصب عليها أن تكون خمريرة الجبركية أداة دفع من الاقتصاد الأهل . وأساسا صالحا لتفاوضة في عقد معاهدات تجارية مع الدول . واعت مصر في تعديل التعريفات الجبركية حاية صاعتها الصلبة الدشا . من غير مغللة ولا لمراف وفي الميزان التجاري . ورغم ذلك جميعه - في مصر في مجموعته . وترى اللجنة أن تعمل الحكومة بنقطة وسد على . سة بحث التعريفات الجبركية والعمل على تنسيقها وتنظيمها والتفرع من . عدد قائمة أصناف الواردات والصادرات وما يقابلها من الرسوم : جبركية . إن في الاستطاعة الحكم على هذا المورد العام من موارد الخزنة حكما بدو . الخفيفة . وكذلك الخفيف على مدى الحماية للصناعات الوطنية المنهضة .

وتجربو اللجنة أن تلجأ الحكومة - بإحدى تخطيط الصناعات وطنية - لا تفرض تعريفة مرتفعة على الخدمات والمصنوعات نصف المشعولة تستورد والتي تله مصانعنا الوطنية حتى لا تكون غنية في سبيل نموها وازدهارها . كما تجبو اللجنة أن تميز الحكومة انتعاش إلى السموموت . جبركية وأن تقوم بدراستها دراسة تؤدي إلى وضعها في الحدود تبدأية لعدة . ويسر اللجنة أن ترى الحكومة تنها د نسا في حل مثل كل تجارية في المفاوضات الدبلوماسية مع الدول ذات الشأن .

إدارة الأسواق والتصدير

تتوفى الإشراف على الأسواق المحلية لتفصيل ' رعية نورة العرص والطب مراقبة الأسعار والموازن وتحديد نفقات عمومية وتسهيل معاملات إلى تحريك كل دم جدد الأسواق . بعد ذلك نغارت ' نوية لخصائص المهمة . انتخفت كالخوب وتماكلية وحضر وأزاد وتصل مع توثيق روافد العالون إن التمار وفص مندهم صان .

ويسر اللجنة . أقرته الوزارة من إنشاء أسواق جديدة للمهمة في ' ووجه القبل ومديرية العربية والمكديوية ودر سعيد . كما يسر إنشاء أسواق لسلح شبرا وإعادة إنشاء ساحل المسورة .

وتجربو اللجنة أن توفيق الوزارة في تصعيد أسواق وسواحل بحرية جمة . وفي أن تكون تلك الأسواق وسط سطح الإنتاج لتجلبا لسلح وحق وتيسير لتسليم والمستديين .

وتنوم لإدارة المندكة بآزواج لخصائص رابعة وسنعت الصعية في الخارج وللصناعة لما بكافة الوسائل والمخافعة على الأسواق القديمة .

نانيا - مشروع قانون الموازن والمقاييس والمكاييل يتم دفع الموازين وغيرها لتكفل رقابة فعالة لانتظام العمل .

بالا - مشروع قانون تنظيم وحماية . بإتات الاعتراع .

مشروع قانون حماية الملائات التجارية والصناعية .

لأن التشريع المصري تنقصه القوانين الخاصة بتنظيم وحماية الملكية الصناعية .

رابعا - مشروع قانون منع النشل التجاري .

دفعنا إلى بلقي المستبين والمستلكنين من الأضرار وصيانة السمعة التجارية المصرية .

خامسا - مشروع قانون تنظيم صناعة وتجارة دقيق القمح وخبره .

مشروع قانون تنظيم تجارة الجيوب .

» » » » صناعة وتجارة الصابون .

» » » » صناعة وتجارة الصوف .

وهي قوانين الغاية منها تنظيم تجارة وصناعة بعض المنتجات .

سادسا - مشروع قانون تعديل نظام القناص .

» » » » لتنظيم مهنة الدلالة والسمرة .

» » » » للمراقبة الشركات .

» » » » لائحة جديدة للقبانة والتجارة .

هذا : عدا مشاريع قوانين أخرى خاصة بتشجيع السياحة وتنظيم فئات العيال وهاجهم سيأتي ذكرها فيما بعد .

•••

أما ماقوم به هذه الإدارة بالنسبة للسجل التجاري فهو :

على أثر صدور القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٣٤ الخاص بإنشاء السجل التجاري - وفي ٢٥ يناير سنة ١٩٣٧ - بدئ في تنفيذ القانون المذكور وضعت مكاتب السجل في كل مديرية وعاطلة لتد أسماء التجار والشركات مع تدوين البيانات الواجب إظهارها من كل منهم أفرادا كانوا أو شركات .

وفض عدد من قاموا بفتح السجلات طبقا للقانون إلى أن تم أكتوبر سنة ١٩٣٧ : ١٢١٤١١ : تجاراً أي بنسبة ٧٧٪ من مجموع عدد المحلات التجارية والصناعية ونفعا لإجماع سنة ١٩٣٧ وهو ١٦٩٦٨٧ علا مما يدل على حسن اعتماد التجار لتنفيذ هذا القانون .

وكان عدد حاضر المحاللات التي عملت لتطبيق عن تنفيذ القانون حتى ١٩٣٧ : ٨٢٧٥ علاقة .

ويسر اللجنة ما اعترضه إدارة التسجيل من نشر تقرير سنوي يحوى بيانات إحصائية عن توزيع التجارات والصناعات المختلفة في القطر وعن توزيع الشركات التجارية والصناعية مما يمكن منه دراسة حالة السوق التجاري والصناعي في مصر .

”تعزيز تجارة الإصدار في إنجلترا“

”زيادة المنافع المخصصة لضمان الاتفاقيات اللازمة لهذه التجارة“ .

- ”لندن في ١١ يونيو - وافق مجلس التوابل على اقتراح المستر هلمسن
”سكرير وزارة التجارة الخارجية أرت تاد ضمانات الاتفاقيات المخصصة“
”لصادرات من ٢٦ مليون جنيه إلى تحسين مليوناً . مع السماح بإبقاء.“
”هذه الضمانات فعالة إلى شهر مارس سنة ١٩٥٠ وأوضح هلمسن أن“
”التجار يستفيدون من هذا المشروع ، كما أن المعارضة رحبت به ...“

مراقبة الصادرات

ويسر اللجنة أن تتوه بوزارة التجارة بمراقبة صادرات الموالح والأزرن
والبصل والبيض رغبة في تحسين سمعة تلك المحاصيل في الأسواق الخارجية

وقد زادت صادراتنا من هذه المحاصيل زيادة تذكر كما أدخل عدد
الكثير من التحسينات سواء في الشحن أو التزبيب أو الضيق أو العز
أو التفاوض . وقد أصبحت المراقبة إجبارية على صادرات البصل والبيض
وستكون في الموسم القادم إجبارية على الموالح أيضاً .

شركات واتحادات التصدير

وترى اللجنة أن تتوه بوجود النيابة بإنشاء الهيئات ذات المقدرة
والإدارة المنظمة من شركات واتحادات تصدير متجانسة وتصرعها في الأسواق
الخارجية المختلفة فإن في تولى هيئات منظمة مهمة هذه العمليات تنظيمياً للعرض
والطلب وحماية المحاصيل من الكساد وتزول الأسعار .

ولا يفوت اللجنة أن تتوه بالآثار الطيبة التي ترتبت على العناية بالصادرات
من مراقبتها وتشجيعها وتنظيمها وضع أسواق لها . وهذا بيان بأحد
ناطقي بنظم هذه النتائج وإفادة البلاد منها وخاصة من ناحية التزيب
التجاري :

السنة	مجموع قيمة الصادرات والضايف المتصدرها	مجموع قيمة الواردات	الميزان التجاري
١٩٣١	٢٨,٦٦٤,٠٠٠	٣١,٥٢٨,٠٠٠	عجز ٢,٨٦٤,٠٠٠
١٩٣٤	٣١,٦٣٤,٠٠٠	٢٩,٢٩٦,٠٠٠	زيادة ٢,٣٣٨,٠٠٠
١٩٣٥	٣٦,٦٨٥,٠٠٠	٣٢,٣٣٩,٠٠٠	زيادة ٤,٣٤٦,٠٠٠
١٩٣٦	٣٣,٩٠٣,٠٠٠	٣١,٥١٦,٠٠٠	زيادة ٢,٣٨٧,٠٠٠

ولولا ما بذل من الجهود الملائمة ما أصاب سمعة صادراتنا من جراء ما زكركه
نفر من التجار المحليين من الجهل بالأساليب التجارية كتقديم أصناف رديئة
إلى إرساليات تالفة دون اهتمام بقاسب الاحكام أو الأنقاص في الوزن
تخسرت مصر أسواقاً عديدة .

ويسر اللجنة اهتمام الوزارة بفتح أسواق جديدة لتحتجنا والعدل على زيادة
الصادرات كما تم في العام الماضي بالنسبة للزجاج والأزرن وبذرة القطن والبصل.
ويسر اللجنة أيضاً أن تعلن اهتمامها بالجهود الموجهة لفتح أسواق جديدة
في البلاد الشرقية كإيران وأشد وسوريا ولبنان وغيره فإن في هذه الأسواق
لنفسنا تخسرت فرصاً متحاناً للصناعة وغيره . وخاصة أن لمصر بهذه البلاد
صلات وثيقة من مختلف النواحي ولم يتم بعد من السفارات والتبديد الاقتصادية
في رسم صادراتنا ما أقامته البلاد الأخرى ، فضلاً عن سهولة المواصلات
بيننا وبينها براً وبحراً .

استئناف العلاقات التجارية مع روسيا

وترى اللجنة بهذه المناسبة أن تشير إلى ضرورة إعادة التبادل التجاري بين
مصر وروسيا . وإنه لا يوجد مدع مدع ثلاثة التائه لأن . والتي تشبه أن تكون
قطعة للعلاقات التجارية بين بلدين يظلمان على جامعة الأمم وخاصة أن روسيا
كانت تستورد كميات لا يستهان بها من القطن المصري وكانت في السنوات
الأخيرة تقطر إلى شراء ما يوزعها من القطن المصري من أسواق إفريقيا
وغيره لشدة حاجتها إليه وأمل اللجنة أن تشمل الحكومة على إعادة العلاقات
التجارية القديمة مع روسيا . لأن في قطعها ضرراً للمصالح الاقتصادية والميزان
التجاري .

وكانت روسيا رابحة محيل لمصر في تجارة القطن وكانت تستورد ما يقرب
من سدس محصوله وقد استوردت في :

سنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ ما قيمته ٤,٨٨٧,٦١٠ ج.م.
سنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ما قيمته ٣,٩٠١,١٣٦ ج.م.

التسليف على الصادرات

من الوسائل العملية التي تتسرع على التصدير مع المصنوعين ملقا على
صادراتهم .

واللجنة تشير على الوزارة إلى تشق إدارة هذه المصلحة لتسليف على
الصادرات سواء بفتح اعتمادات مالية - من الميزانية - أو بفتح الحكومة
للسلف التي تخرسها البنوك للمصدرين ولهذا الإدارة أن تضع من القواعد
والشروط والالتزامات ما يكمل أداءها على أموال الدولة كما أن لها أن
تقرر نوات التسليف وقيمة الدفعة ، وطرق الداد وصحان الحصول على
السلفيات .

وما يقطع بأهمية التسليف على الصادرات ماورد في قبله يوم ١٩ يونيو
سنة ١٩٣٧ البرقية من تعبر سياسة التصدير في إنجلترا عن طريق زيادة
التسليف . وهذا النص غرق مدحاً .

إحصاء عن الإنتاج المحلي

الأنصاف	وحدة الكمية	كمية الإنتاج المحلي		القيمة	
		الكمية		القيمة	
		سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣١	سنة ١٩٣٦
حلو حام لأصناف الدباغة تعلقت	كلو قانم	—	—	٨٠٧٧٩	٦٥٥٦١٠
في مصر	زوج	—	—	٢٨١٣٩٣	١٠٧٨١٤
أحذية ومدايات جلدية	قيمة	—	—	—	١٠١٢٤٥
أثاث موبيليا	كلو قانم	—	—	٦٣٧٨٦٢	٢٨٣٦٧٠
لصابون	طن	٣٧٨٧٨٠	٢٤٥١٨٠	٨١٨٤٥	١٦٤٨٥٩
أحمت	د	—	—	١٥٢٢٤٤	٣٠٧٣
دقيق قمح	كلو	—	—	٢٢٢٧٣٦٨	٤٢٦
درة	كلو لتر	٤٧٧٩٥	٥٣٧٩٣	٥٦٧١٢	٤١٢٤٠
ريون نباتية لصنع الصابون	طن	—	—	٦٦٥٩	١٢٣١٠
منسوجات قطنية	كلو صافي	—	—	٣٠٤٨٧٦٨٩	٢١٠٦٣٠١١
				٣٦١٢٣١١	٨
				١٢٣٦٩٣	٩١٥٩٦
				١٥٢٢٩٦	٢٥٣٠٦٧
				٣٦١٢٣١١	٣١٤٣٠١٦

الطن المستهلك محليا في شركتي القزل الأصلية وشركة مصر القزل والنسيج :

١٨٧٧٠ قطنارا .

١٩٣١

٢٨١٠٠٣

١٩٣٦

مصلحة الصناعة

تتولى أمر الصناعات في مصر سوء بريقة القائم منها حالا أو لا تعمل على إنشاء صناعات جديدة بتفرضه سمح . ويريدد الوسيط القية والإرشادات العملية وأسافعات المالية . هووضها وتقدمها . ومن أهم الصناعات التي اختصت بالأساية والتشجيع ومنع لإحداث ما يأتي :

صناعة القزل والسبيح للطنن وحرير و صوف وبكروصناعة السجاد ، وصناعة حج الأقفان ، وصناعة عصر ربوت ، وصناعة الصابون ، وصناعة السكر ، وصناعة تيرة . والصناعات الأخرى . عتقة التي تعمل على استخراج ثروة المعدنية كما عملت على إنشاء صناعات حديدية ، مثل صناعة الزمناح وصناعة تكريب ، وصناعة مواد البناء والطوب والنجار والخبثايش . وصناعة رائث وصناعة ، وصناعة وصناعة ، وصناعة صلب الدقيق . وصناعة صرب الأزر وتشيده . وصناعة صلب رائد . وغيرها مما يطول شرحه .

وتتكون هذه المصلحة من الإدارات الآتية :

المراقبة العامة

وهي إدارة الجراء ويسر تحت إشرافها ، يسمح من جهة عدد من المصيرين يعتمد عليهم ويرتق بهم وحررتهم .

والتيعة التي يستخلصها الباحث من هذه الأرقام هي أنه لا مناص من نوع سياسة تنوع المحاصلات الزراعية وعدم الاعتماد على محصول واحد لأن مصر ليست من البلاد ذات الوحدة الزراعية يكوب فرنسا وألمانياها لوسطى حيث لا زرع فيها غير الكروم . أو كوكوبا حيث يصب السكر فقط . وخاصة بعد قيام المادفة الشديدة للقطن المصري في بلاد كثيرة فضلا من غرضه لوامل خارجية لا تفك مصر لها دفعا .

الإدارات الأخرى

تقوم إدارة المخابرات والإحصاء بمهمة الصكاف التجاري وتنظيمه التجاري وأرباب الصناعات بالمعلومات والبيانات الصحيحة عن حالة الأسواق واحتياجاتها وإرفاقها على الأحوال المالية بما يقدمه في نشرتها الأسبوعية من بيانات الواردة في تقارير الفناصل والمصنعين التجاريين في مختلف المصاكن . على ذلك مما همج التجار معرفته ككثير قوائم المستوردين والإحصاءات لوابية عن التجارة والصناعة .

وتسرف إدارة القرف التجارية على تلك القرف في أنحاء القطن عامة وعلى لإمات التي تمنع لها وتترى إدارة الوسائل تنظيم تجارة المحبوب وضبطها والمخولة دون التعاصب بأسعارها .

إدارة الإنتاج الصناعي

تشرف هذه الإدارة على المنشآت الصناعية التابعة لوزارة وتولى إرشاد أرباب الصناعات إلى أحدث الآلات التي تستعمل في صناعاتهم وعرضهم بالمخامات ومبلغ نتائجها وجودتها ومدى صلاحيتها لأعمالهم .

وهذه المنشآت هي :

١ - معهد تجارب الجلود الذي جهز بأحدث الآلات التي لا يوجد لها نظير في غيره . وفيه يتعلم أبناء الدباغين ، ومن يشتغلون بالدباغة ، طرق الدبغ الحديثة وخاصة طريقة دباغة (كروم) فضلا عن قيام هذا المعهد بإرشاد المدايع الأهلية ومساعدتها .

٢ - معهد السجاد الفخوض .

٣ - تجهيز الأقمشة الصوفية .

٤ - الصباغة .

٥ - الزجاج .

وكما تقوم بالإرشاد ، وإجراء التجارب ، واختيار أفضل الخامات ، وتدريب الصناع على أحدث الطرق الحديثة لهذه الصناعات .

إدارة التمويل الصناعي والمشتريات

وتتولى هذه الإدارة القيام بالتمويل الصناعي ، وإمداد أرباب الصناعات بالنصف اللازمة لتزويدها ، وضمان تقدمها وانتاجها وزيادة إنتاجها . وكذلك تشرف على عمليات مشتريات الوزارات والمصالح الحكومية .

والسلطات تمنح على ثلاثة أنواع ، كبرى وبشروط فيها الضمان المقارن ، وصغرى ويكتفى فيها بضمان المصانع والآلات ، وصنف تخريجي المدارس الصناعية بدون ضمان . فتتميز من إنشاء المصانع وشراء الآلات اللازمة لهم في هذه حياتهم الصناعية ، وكذلك تقوم بتسليف الصناع والجمعيات التعاونية الصناعية والمعارضين بالفرض التجارية .

وقد بلغت قيمة السلف التي منحت لأرباب الصناعات الكبرى بضمان عقارى نهاية ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٧ مبلغ ١٠٢٩,٣٣٧ ج . م ودعت على مختلف الصناعات . كآبار السج وطحن الخلال وعصارات وصناعة الطوب ، والصنابير ، وآلات ، ومشتات والطباعة والصباغة والجلود ، وضرب الآرد (رابع شرف التوزع الملحق بالفرع) .

كما يزجس الزراء وزارة المالية تخصيص مبلغ عشرة آلاف جنيه لإقراض أرباب الصناعات الصغيرة وخاصة بعضى المدارس الصناعية منهم ، كما صرف لمصانع . وعددهم ١٦٥ صناعات ، ما يقرب من ثلاثة عشر ألفاً من الصناعات الأهلية الآن .

وهذه نوع آخر من تسليف غير المباشر ، تتولاها هذه الإدارة بطرق شراء الآلات واجدود . تزده مختلف الصناعات وبمبها الصناع بالتسليف بطريق البيع المباشر .

بنك التسليف الصناعي

وترى اللجنة - وقد استعصمت حالة الصناعات الناشئة ومسبب حاجتها - أن إنشاء بنك لتسليف الصناع أمر لازم . فإنه لا يمكن تصدؤ هذه الصناعات الناشئة بشراء الأموال .

وأن مصر الفتية بالناصر اللازمة ، للإنتاج الصناعى ، من خامات ، ويد عاملة ، وقنين وطين ، ورووس أموال لا يتقصها غير حشد هذه الناصر جميعاً وفق مقدماتها روس الأموال لتحتل مكانها بين الأمم الصناعيه . ولا يغوت اللجنة أنشء تذكر مع الانشاط اهتمام وزارة التجارة بإعداد مشروع الزمن على الموقوفات الصناعية الذى رتبط بمشروع إنشاء بنك التسليف الصناعى .

إدارة مباحث الأحياء المائية

تتصد هذه الإدارة ثروة البلاد المائية سواء بالمحافظة عليها أو بإبرار المباحث والدراسات العلمية المؤدية إلى زيادتها وتكاثرها ، وترقية الصناعات المتصلة بها ، كما تشرف على حققت الأسماك التي ليست تابعة للجان البلدية والمحلية .

وثروة مصر المائية كثيرة يمتد بها ، ويبلغ منها سنوياً ما يقدر بحو مليون جنيه من الأسماك والمخار والأسفنج وغيرها ، ويمكن زيادة الانتاج بهذه المواد متى وضعت لها النظر الكفيلة بحسن تصريفها ، وتهيئة الصناعات لحفظها من التلف ، وضمان تداولها في مختلف الأسواق الداخلية والخارجية .

وتعاني الإدارة هذه الحالة بوسائل كثيرة أهمها تنظيم تداول السمك في السوق المحل والمخارج ، والمحافظة عليه في القل ، ووقايته من عوس الفساد والطعب ، وتعلم الصيادين أحدث الطرق لحفظ السمك . وترقية حالتهم الاقتصادية والاجتماعية والفنية حتى يساروا أمرهم الصيد في الخارج .

كما تقوم بتخصيص المشاريع الكاملة لإنشاء مصبح المربدين وحفظ في الطلب ، والاستقاء من استيراده من الخارج وتركيز عمليات صيد الأسفنج المصرى ، وصناعاته ، وتجارته ، بعد ما عرفته من أنه أجو . أنواع الأسفنج في العالم ، وكذلك تشجيع منشآت التبريد الصناعى لحفظ حيوية الأسماك .

وهناك إدارة لمباحث الصناعية وإدارة للتصميم والنماذج والرمومات التي يتطلبها تقدم الصناعة .

ويسر اللجنة كثيراً أن تعلن عن السنة السعيدة التي أمنتها وزارة التجارة في تكوين بلد دة للصناعات اخفئة ، مؤلفة من موطئها الصين ، ومن رجال الصناعات أنفسهم ، فإن في تكوين تلك الجان ، من هذا الوضع .

ويؤيد ما ذهبت إليه اللجنة نحو النامية من التشريع الاجتماعي ما قرره المؤتمر للمدير العام المساعد لحكيب العمل الدولي الحقن بمسبة الأثر يجتيف حيث يقول :

"من البديهي أنه يستحيل العمل في مصر بالنظم الاجتماعية والصناعية المنجبة في غرب أوروبا والتي بلغت درجة عظيمة من التقدم . فنهذه النظم قد نبتت تدريجيا في ظل ما اكتسب من خبرة بالأمر الصناعي على مر السنين ولم تعمس السور بتقتضى هذه النظم إلا بتقدم الكفاءة في الصناعة وأخذ العامل بتصيب من النعامة تمكنه من القيام بما هو مطلوب منه " . وترجو اللجنة أن تتقدم وزارة التجارة للبرلمان بمشاريع القوانين التي أعنتها للعمل والمال في أقرب فرصة ممكنة . وهذه المشاريع هي :

- ١- قانون العمل الفردي .
- ٢- وقانون تنظيم العمل .
- ٣- وقانون عقابيت العمال .

كما أئذنت الوزارة فيسبل إعداد مشروع قانون عقد العمل المشترك ، ومشروع قانون التأمين الإجباري ضد الإصابات ومشروع قانون نص الممارسات والتحكيم .

وتشير اللجنة إلى ضرورة من تشريع لحماية العمال من الإصابات أثناء العمل واستعدادهم أسعدت الوائل الزايفة من الإصابات . وترسم خطى البلاد الصناعية الكبرى في هذا الشأن .

إدارة الأبحاث ومكافحة البطالة

شملت مشكلة البطالة في السنوات الأخيرة ، رجال الحكم والاقتصاد . وصارت في مقدمة مشاكل العصر في أوروبا وأمريكا واقترحت لها حو . عدة ، واستندت على طرقت مختلفة ، وخاصة في سنى الأزمة ، حتى لا يظل مجهود العمال وهو جزء من رأس مال الأمة غير منتج به .

وقد بلغ من شدة الاهتمام في بعض الأمم كأمريكا أن طالت الحكومات إلى خلق مشروعات كثيرة لتشغيل العمال ، ولو لم تكن الحاجة ماسة إلى . حتى لا تتجهد قوى فريق من شباب الأمة .

وقد أخذت مصر تتحرر بوزارة البطالة سواء في صفوف المتصلين أو في طيقات العمال ، وأن غلبت عليها مظاهر الاستقرار ، غير أن ذلك يجب لا يصرفا عن الاهتمام بأمر البطالة ومبايعة بكل الوسائل .

وتخفف من آثار البطالة في مصر ، أن البلاد لا تزال تحتاج إلى إنشاء أبنائها في مختلف الميادين ، فهناك مساحات واسعة من الأراضي الزراعية الصالحة ، والصناعات التي جلت والتي تستعمل على مر الأيام . سم يستغنى جهود المتصلين والعمال جميعا ، من توفر لها رسوم الأبرار . وناقشت شركات كبيرة للتبويض في .

ومنع لإبانات لشركات السياحة عن السائحين الذين يغدون إلى مصر وأوطانها . وأخيرا وليس أقل أهمية ، الاشتراك في المعارض التي أقيمت في ليون وبودابست ودمشق وأزمير وإربس ، مما كان له أكبر الأثر في صرف مصر ، إلى مختلف البلاد والأجناس .

وترى اللجنة وقد قدرت السياحة تقديرا صحيحا . وتحت مدى المجهود التي بذلت في تشجيعها وبندية نأ لا تضمن الحكومة بالإعانات اللازمة لها . وكندو وزارة "تجار" إلى مضاعفة جهودها الموقفة في سبيل استغلال هذا المورد الهام من موارد القوة لأجلية . ونوصي المجلس الموقر بأمت يؤ ما يمكن أن تتطله مصلحة السياحة من امتادات إضافية في المستقبل .

مصلحة العمل

تتول هذه المصلحة شؤون العمال وما يتناولها تحتها من واجبات دقيقة ومسئوليات جسام .

حقبة إن مشكلة العمال في مصر لم تبلغ حتى اليوم درجة الخطورة التي لها في البلاد الأخرى ، غير أن ذلك يجب ألا يصرفا عن الصاية بشؤونهم والاهتمام بها ، وإحاطة العمل والعمال بجميع الصالحات المشروعة ، التي تستمر العمال بالنظر عليهم والسعى إلى تحقيق مطالبهم المعادلة والتي تتفق من جميع الوجوه مع الصرخ العام .

ولاحظ أن هذه المصلحة - مع عظم مسئولياتها واختصاصاتها - ليس بها العدد الكافي من الإخصائين الذين يضطلعون بأعبائها ، وتود اللجنة أن تسمد الحكومة هذا النقص ، حتى يمكن الأخذ بناصر العمال وترقية شؤونهم المسادية والأدبية والاجتماعية والصحية ، وصاراة "تقدم والسران في الأمم الزايفة .

إدارة التشريع الاجتماعي

ولا سبيل لتحقيق الإصلاح المنشود لظروف العمال إلا باستصدار التشريعات اللازمة لم سواء انصاف منها نظام العمل ، أو نحوهم وما بينهم ، أو تأسيس قانينهم أو بتقرير التحكيم في نفس منازعاتهم .

وترى اللجنة ، وقد غطت البلاد خطوات يتقدم بها في الميدان الصناعي ، أن يكون ملحوظ في التشريعات الخاصة بالعمال ، جانب الفعز والحكمة ، فلا وجود ولا طسرة ، أمانا لم من الصرات التي قد تقترض سبيل تقدمهم ، كما يجب أن توجه العناية إلى تنظيم العمل في ذاته ، وتوفير أسباب الراحة للعمال ورفع مستواهم ، وتحسين أحوالهم ، لأنهم طائفة كيرة ، قد لها وحظها في كان الأمة "نهذا" ، وأن يكن الإرتاف على حياتهم مشرا روح "لرا" وحسن النوجب ، من الناحيتين لمنية والاجتماعية .

إعانة اتحاد العمال

طلبت لجنة العمال والشؤون الاجتماعية بالمجلس إلى لجنة المالية أن تقرر تخفيضها عن ميزانية وزارة التجارة الزرية في نفس اعتماد مبلغ ألف جنيه إعانة لاتحاد نقابات العمال أسوة بالإعانة الممنوعة لاتحاد الصناعات .
واللجنة ترحب بهذا الاقتراح وترجو أن يصدر التشريع الخاص بنقابات العمال واتحاداتهم قريبا يمكن النظر في تخفيض هذه الإعانة .

• •

الاعتمادات

باب ١ - ماهيات وأجر ومزريات

في هذا الباب تخفيض قدره ١٨٣٦ ج.م وقد وزعت اعتماداته بالطريقة الآتية :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جـبـ	بـبـ	بـبـ	جـبـ
—	٤٢٤١	١٠٤٧٥٥	١٠٨١٩٦ (أ) الدرجات الدائمة .
—	١٥٨٦	١٣٣٨٦	١٤٩٧٢ (ب) « الوقتية » .
—	٢٢٣٨	٣٦٨٥٥	٢٩٠٩٣ (ج) الوظائف الخارجية عن هيئة العمال .
٧٧٤٠	—	١٦٥٣٥	٨٧٩٥ (د) عمال باليومية .
—	٣٣٩	١٧٢٩	٢٠٠٨ (هـ) مرتبات .
٤٥٠٠	—	٧٥٠٠	٣٠٠٠ (و) تمزيق الوظائف .
١٢٢٤٠	٨٤٠٤	١٧٠٧٦٠	١٦٦٩٢٤
٦٠٠٠	—	٦٠٠٠	١٢٠٠٠
١٨٢٤٠	٨٤٠٤	١٦٤٧٦٠	١٥٤٩٢٤
٩٨٣٦			صافي التخفيض .

ويلاحظ أنه قد أُنشئت في هذه الوزارة ١٢٠ وظيفة بمبلغ ١١٠٠٠ ج.م مقابل حذف اعتماد ٧٥٠٠ ج.م الذي كانت مخصصة في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ لتعويض وظائف وسلف بعض وظائف بمبلغ ٣٠٠٠ ج.م أهمها وظيفة وكيل الوزارة المساعد ووظيفة من الدرجة السادسة كانت للسكرتير الخاص للكل المساعد وبطريقة خير عرّيت ثابت قدره ١٢٠٠ ج.م.

ولما كانت البلاد على أبواب عهد جديد مملئ بالمشروعات المختلفة ، مما يقتضيه الدفاع الوطني ، وتتيسر المساعدة المصرية الانجليزية إلى جانب ما تلعب إليه من توسع الصناعات والصناعات ، فإن ذلك سيؤثر على مشكلة البطالة ويفتح أبواب العمل أمام الشبان الماطلين .

وهذا بطبيعته يقتضي الإسراع في إصدار التشريعات الخاصة بالشركات المساهمة وغيرها ، وإدخال التعديلات التي تتطلبها الحرس على تحقيق مصلحة العمال المصريين في أعمال هذه الشركات إلى أقصى المستطاع ، وفي حدود التعاون الوثيق المتصور مع الأجانب .

ويسر اللجنة أن تشير إلى ما اتخذته الحكومة لمراقبة الوافدين من العمال والفتاتين الأجانب ، وإنشاء مكتب لحسن القرض مهمته موازنة العرض والطلب ، وصيانة سلامة المجتمع من كل النواص .

وتتبرر اللجنة بضرورة عمل إحصاءات بعدد الماطلين وبينان صناعاتهم ، قبل أساس هذه الإحصاءات يمكن تغيير الحليل المنفصلة للطلب على البطالة .

إدارة الرخص والتفتيش

ترى اللجنة تركيز أعمال إدارة الرخص والتفتيش في وزارة التجارة ، وأن يزداد عدد المفتشين بما يتفق ونجاح الأعمال على الوجه المطلوب .
ولذا تقتضي المبادرة إلى تقديم التعديلات التي أدخلت على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ لتبسيط الإجراءات ، وتيسير سبيل الحصول على الرخص ، والتي يمكن في الوقت نفسه جعل الحكومة من الرقابة الواجبة ، وتعمل على المفتشين مهمتهم في تنفيذ القانون ، سواء من جهة تنظيم العمل أو لضمان راحة العمال .

مسكن العمال والأحياء الصناعية

تود اللجنة أن تلفت النظر إلى مشروع من أجل المشاريع في خدمة العمال وهو إنشاء المساكن لهم .

وترى اللجنة أن يوضع رواج إنشائي لمدة سبعين عاماً فيها المساكن التي تتفق وطاقة البيئة المصرية . وتكون مبانها اقتصادية لا مثالة فيها بحيث يساهم العمال أنفسهم في تكاليفها سواء تولتها شركات خاصة أو قامت بها نقابات بمساعدة الحكومة أو استغلت الحكومة بإنشائها .

ويمكن تبسيط تكاليف هذه المساكن على العمال لأجل طولية تخفيفها لأعباء التكاليف منهم وتوسيعهم على الانتشار وتعمل المسوؤليات . كما يكون وعلما منها اقترية شؤنهم المالية والاقتصادية ونفوة صالحة لاستقبال أسرهم ولولادهم .

باب ٢ — مصاريف عمومية

في هذا الباب تخفيض قدره ٤,٨٨٥ ج. م. ناتج من تخفيض بعض البنود
بمبلغ ٦,٥٣٥ ج. م. مقابل زيادة البنود الأخرى بمبلغ ١,٦٥٠ ج. م. .

ويتناول التخفيض على الأخص بند التوريدات العمومية .

وأما أهم الزيادة فهي في بند الإيجار والمياه والإزارة .

باب ٣ — أعمال جديدة

في هذا الباب زيادة قدرها ٢٩,٤٤٤ ج. م. .

وفيما يلي بيان بالأعمال الجديدة واتخاذاتها كما جاءت في مشروع الميزانية :

٢٤,٠٠٠	إحانة تصدير الموالح .
٥,٠٠٠	لشراء آلات يدوية وبكائية وضاغطات وأدوات ماكينات ليجها لأرباب الصناعات .
٣,٠٠٠	الدعاية للمحاصيل .
٥٠,٠٠٠	للدعاية لتشجيع السياحة .
٢,٠٠٠	تحسين طرق سلخ الجلود .
٣,٠٠٠	خبراء للقيام بمباحث صناعية .
٤,٠٠٠	احتياطي .
٩١,٠٠٠	

وقد رأيت لجنة المالية تخفيض الاعتماد المدرج للدعاية لتشجيع السياحة
وقدره ٥٠,٠٠٠ ج. م. إلى ٣٠,٠٠٠ ج. م. والجهة توافق على ذلك .

وبذلك تصبح جملة الباب الثالث ٦١,٠٠٠ ج. م. وترحب اللجنة من المجلس
للموافقة على اعتمادات هذا القسم على الصورة الآتية :

١٥٤,٧٥٦	باب ١ — ماكينات وأجرومترات .
٦٠,٦١٢	باب ٢ — مصاريف عمومية .
٦١,٠٠٠	باب ٣ — أعمال جديدة .
٢٧٦,٣٦٨	

رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الناصر

السكرتير البلاني
أطون البليل

على أن اعتمادات عمال البومبة قد خفضت بمبلغ ٧,٧٤٠ ج. م. كما أدرج
في مشروع الميزانية مبلغ ٣,٠٠٠ ج. م. لتعويض الوظائف .

على أن الوظائف الجديدة ليست كلها جديدة فعلا لأن أكثرها —
وهي من الوظائف ذات المستوى — كانت باليومية فزوى أن مصلحة العمل
تخصي بمسئولها دائمة وترتب على ذلك وهو ٧,٧٤٠ ج. م. كما سبق .

وقد طلعت لجنة المالية بمجلس النواب إلى مندوبي المالية والتجارة
والصناعة — بأمر الوطاب التي ستمزج بهذا المبلغ لحضر حضراته وكل
الوزارتين وأدليا بالبيانات الآتية :

١٥٠٠ لأربع وظائف درجة خامسة للمفتحين تجاريين إذ لا يوجد إلا
ثلاثة فقط ، وهم لا يستطيعون القيام بعملهم في أوروبا كلها على
الوجه الأمل ، وقد زوى زيادتهم إن سبعة يوزعون كالآتي :

١	إنجلترا وإسكتلندا وإيرلندا .
١	فرنسا ولوكسمبورج .
١	إيطاليا وسويسرا .
١	البفان ورومانيا .
١	النم ولفسطين وبلاد العرب .
١	ألمانيا وشرق أوروبا .
١	هولندا والبلاد النرويجية .
١٤٢	ملاحظات في ذلك الخدمة السائرة (لنقود الحضر والفاكهة ، وقد كانا مبيين على الوفورات) .

٥٥٨	ثلاثة كتبة درجة سابعة
٤٥٠	» » » ثمانية
١٤٤	كتابين درجة ثامنة مؤقتة ببريطانيا .
١٩٢	أربعة مستخدمين على الآلة الكتبية (خدمة سائرة)

ولاحظت لجنة المالية بمجلس النواب أن وظيفة مدير المكتب الفني
كانت في الدرجة الثالثة ، فترقت في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨
إلى الثانية .

ورأت اللجنة إلغاء هذه الوظيفة بالدرجة الثالثة كما كانت على أن يكون
شاغلا الحال في الدرجة الثانية بصحة شخصية . وترتب على ذلك تخفيض
قدره ١٦٨ ج. م. .

والجهة توافق على ذلك .

ملحق رقم ١

كشف بيان السلف الصناعية الممنوعة لمنتجات
لناية سجنبرسة ١٩٣٥

إجمالي السلف		نوع الصناعة
جيب	طبر	
٢٢٨١٢١	٤٥٠	الذبل والنسج
١٦٥١٣٦	٤٥٠	حليج الأقطان
٨٨٣٥٠	—	صناعة التاج
٧٨١٢٧	٣٣٠	الفل والملاحة
٦٩٣١٧	٦٩٧	دباغة الجلود وصناعاتها
٦١٩٢٠	٩٣٢	الطباعة
٤٢٧٥٥	٦٣٠	صناعة الجبس والإسمنت والبلاط والتفخار
٤٧٠٨٥	٩٥٢	ملحن النلال
٤١٤٣٧	٥٢٧	التجارة وصناعة الأثاث
٤٠٠٠٠	—	مصابيد الأسماك
٣٦٤٨٠	—	الصناعات الكيماوية
٣٤١٤٠	—	الحداودة وسبك المعادن
١٧٤٢٨	٥٥٠	المواد الغذائية
١٤٠٢٤	٢٠٠	التصوير والسينما والراديو
٩٤٣٤	٩٩٣	صناعة الأكلية والسجاد
٧٨٧٣	—	الزجاج
٧٣١٤	١٠٠	عصر الزيوت
٤٣٦٥	٩٥٠	ضرب الأرز
٢٣١٧٤	٤٧٧	صناعات مختلفة
٩٨٤٨٠٨	٢٢٨	المجموع

ملحق رقم ٢

كشف بيان السلف الصناعية الموضوعة لتختلف الصناعات

في الفترة من ١٩٣٥/١٠/١ إلى ١٩٣٦/١٢/٢٤

إجمالي السلف		نوع الصناعة	
سليم	جيب		
٢٣٠٧	٨١٠	الفزل والنسيج	...
٢١٨٠٠	—	طحن القلال...	...
٢٥٠٠	—	صناعة الطوب	...
٨٠٠	—	عصر الزيتون...	...
١٠٠٠٠	—	صناعة السجائر	...
١٥٠٠	—	» الفرش	...
٢١	٣٥٠	» الجورابات...	...
٩٠٠	—	الآليان وستجاتها	...
١٠٠	—	الطباخة	...
٥٠٠	—	صناعة الصباغة	...
٣٠٠٠	—	» الجلود	...
٤١٥٢٩	١٦٠	الجملة	...

ملحق رقم ٣

بيان المبالغ المودعة في بنك مصر للتسليف الصناعي بموجب
رهن طوارئ هائلة ١٦ / ينصر الحكومة منها ٢ / والبنك ٤ /

١٠٠,٠٠٠	جيه	في ١٩٢٢/٨/ كانت المبالغ المودعة بالبنك...
٢٠٠,٠٠٠	»	١٩٢٧/٨/١١ بلغت ...
٣٠٠,٠٠٠	»	١٩٢٣/٢/ ٨ ...
٥٠٠,٠٠٠	»	١٩٢٩/١٠/١ ...
٧٠٠,٠٠٠	»	١٩٣٠/٣/١٨ ...
٧٧٣,٨٩٥ ج.م.		يضاف إلى ذلك القوائد التي قيدها البنك لحساب الحكومة بحيث بلغت الإجملة مقدار
١٠٠,٠٠٠ ج.م.		وفي ١٩٣١/١/٢٢ وافق مجلس الوزراء على زيادة المبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م. أخرى إلا أن المبالغ المقرضة فعلا من
		البنك تجاوزت هذا الحد .

جلسة يوم الاثنين ١٢ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٢١ يونيه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن

قسم ١٦ - معاشات ومكافآت

(المقررة من قبل المجلس الأعلى للمالية العامة)

جاء في تقرير لجنة المالية عن السياسة المالية العامة :

تمت إلى الاجتماعات الخاصة بمباحث الموظفين ومربطتهم بمصلحة وثيقة الاجتماعات الخاصة بالمعاشات . وقد بلغت نحو مليون وثلثه أرباع المليون من الجنيحات . وقد تناولتها الوزارة بالبحث لأن الزيادة المطردة فيها تجعلها عبئا مبرها إقتصاديا . وقد صرح وزير المالية أن الحكومة تنظر الآن في وضع نظام دائم للمعاشات يخفف عن الميزانية عبئاها ويضمن للموظفين كل مستقبلهم ومستقبل ذريعتهم - وقد ذكر مساليه أن هذا النظام يقوم على ركيزتين :

١ - قسم الوظائف العالقة قسمين : قسم يكون لأربابه الحق في معاش أو مكافأة ، وقسم لا يكون لأربابه هذا الحق .

٢ - إنشاء نظام تأميني لتبريد الحق في المعاش والموظفين المؤقتين بحسبة عامة ، يقوم مقام نظام المعاشات والمكافآت ويكون نصيب الحكومة في تكاليفه غير مرتفع لخزائنها .

وتجدر اللجنة ما سبق أن أبهت من رغبة في التسهيل في وضع هذا النظام موضع التنفيذ في القريب من الزمن .

أما الاجتماعات المطلوبة لهذا القسم فهي :

ينبغي

ميزانية سنة ١٩٣٦ ١,٨٦٥,٣٦٥
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ١,٨٤٩,٣٧٣
الفرق ١٦٥,٩٩٢

وهذا الاجتماعات موزعة على أربعة فصول كما يأتي :

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٧	١٩٣٦		
فصل ١ - معاشات ومكافآت من خدمات ملكية	١,٣٤٠,٦٠٠	١,٣١٥,١٥٠	٢٥,١٨٥	-
فصل ٢ - معاشات ومكافآت من خدمات عسكرية	٣٢٠,٧٧٣	٣٢٠,٦٠٠	١٧٣	-
فصل ٣ - استبدال معاشات	١٣٠٠	١٥١,٣٠٠	-	١٥٠,٠٠٠
فصل ٤ - مرتبات لفرقة البغال المصرية	٧٣,٠٠٠	٧٨,٠٠٠	-	٥,٠٠٠
الاجلة .	١,٧٤٩,٧٧٣	١,٨٦٥,٣٦٥	٣٨,٩٥٨	١٥٥,٠٠٠
صافي التخفيض .			١١٦,٠٤٢	

ويخضع من هذا الجدول أن في الفصل ١ زيادة قدرها ٢٥,١٨٥ ج. م وهي ناشئة من زيادة ١٠٠ ج. م في بند ١ "معاشات منحوة بمقتضى اللوائح" مقابل تخفيض ٩٥٠ ج. م في بند ٢ "معاشات منحوة بمقتضى أوامر خصوصية" و ١٦٥ ج. م في بند ٧ "مكافآت لأقارب المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية" .

وفي الفصل ٢ "زيادة قدرها ١٧٣ ج. م وهي ناشئة من زيادة وفي ١٠٠ ج. م في بند ٨ "معاشات منحوة بمقتضى اللوائح" و ١٠٠ ج. م في بند ١٠ "مكافآت المقترعين عند انتهاء مدة خدمتهم الإلزامية" مقابل تخفيض ٢٠٠ ج. م في بند ٩ "توزيعات مقدمة للمقترعين" .

وفي الفصل ٣ "تخفيض قدره ١٥٠,٠٠٠ ج. م ناشئ من حذف الاجتداء الذي كان خصصا لاستبدال الاختياري لأن الحكومة رأت إلغاء لأسباب من أهمها أن من مصلحة الموظف القضاء على هذا النظام الذي يسبب فيه زمة التمييز ويؤثر عليه إلى حد كبير ، يصبح بعبء في ضيق بسبب ما يستطاع من معاشه مقابل هذا الاستبدال ، على نحو ما نصت له في التقرير عن السياسة العامة .

أما الاجتداء الباقي في هذا الفصل فقدره ١,٣٠٠ ج. م لغير استبدال معاشات ملكية (١,٠٠٠ ج. م) ومعاشات عسكرية (٣٠٠ ج. م) ولا فيه على ٥٠٠ ج. م في الشهر .

واختلافات هذا القسم موزعة على أربعة فصول على الوجه الآتي :

فصل ١ — صندوق الدين

أودع لهذا الفصل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ اعتماد قدره ٤٠,٩٨٦، بخصم قدره ٦١٩ في بند ١ كما تقدم .

فصل ٢ — الدين القصيرليده

قدر لهذا الفصل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٧,٣٧٧,٥٠٠ ج.م. كالآتي في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ :
وقد وزعت اعتمادات هذا الفصل على ثلاثة بنود :

بجانبه

بند ٢ — الدين المضمون ٣٠٧,١٢٥

» ٣ — » الخشائر ١,٠٤٥,٣٨٤

» ٤ — » الموحد ٢,١٥٤,٣٦٨

وفي صفحة ٥٦٨ من مشروع الميزانية تفصيل لهذه البنود .

فصل ٣ — القروض الثنائية

قدر لهذا الفصل في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٥٩٤,١٢٦ ج.م. كالآتي في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ :
وقد وزع اعتماد هذا الفصل على بتدين :

بجانبه

بند ٥ — القروض الثنائي ٣/٤ (سنة ١٨٩٤) ... ٣٦١,٠١٨

» ٦ — قرض الدفاع الثنائي ٤/٤ (سنة ١٨٩١) ... ٢٣٣,٦٠٨

والإحتياط للمدح في "الفصل ٤" خصص لمخصصات فترة البال المصرية .
رأيت هذه المراتب ، كما هو معروف ، كخذ من مبلغ ٩٦٠,٠٠٠ ج.م .
نفذه الحكومة الإنجليزية للحكومة المصرية لغرض تزويده كوتيات لفترة
البال التي أصبحوا بإحداث مستندة في أثناء الحرب الكبرى . وقد أضع
أن المبلغ وفروا كمقدساته وسرفهه لفترة سنة ١٩٣٦ مبلغ ٢٤٨,٣٩٢ ج.م .
هذا وترى اللجنة من المجلس الموافقة على الإحتياط المطلوب لهذا القسم كما
أقره مجلس النواب وقدره ٧٤٩,٢٧٣ ج.م .

سكرير اللجنة المالية
أطون لجيتل
رئيس اللجنة (بالباب)
محمد محمد الشاوي

قسم ١٧ — الدين العمومي

قلت لجنة المالية في معرض كلامها عن ميزانية هذا القسم في العام
الماضي ما نصه : " إنشاء صندوق الدين عند كان في ظروف استثنائية
شاذة ، كما هو معروف لضمان تسديد الديون لأصحابها . وقد زالت هذه
الظروف الآن وأصبح مركز مصر المالي على جانب كبير من الاستقرار ، كما
أن دينها العام لا يذكر بالنسبة إلى ديون الدول الأخرى فليس هناك ملبدو
إلى بناء صندوق الدين على حاله . وترغب اللجنة إلى الحكومة في أن تسمى
في خاصة هذا المبدأ الجديد إلى تغيير النظام الحالي وتحول صندوق الدين
إلى إدارة مصرية " .

وقد رجحت لجنة المالية في تقريرها عن « السياسة المالية العامة »
لهذه السنة بالمضي التي تبطل الحكومة لتصبح إدارة صندوق الدين ،
وأبأت القروض السياسية والاقتصادية التي تترتب على ذلك . ويسر اللجنة أن
تكون هذه المساعي قد تحققت منذ ذلك التاريخ إلى التبعاج ، وهي ترى
أن توفيق الحكومة لتطبيق هذه الأمانة قريباً .

أما الإحتياط المطلوب لهذا القسم فهي تكاد تكون كما كانت عليه في
السنة المالية الماضية ، ومقدارها :

بجانبه

في ميزانية سنة ١٩٣٦ ٤١٩,٥١٣

في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ ٤٨٠,١٩٤

بخصم قدره ٧١٣

ويجب ذلك إلى تخفيض مبلغ ٦١٩ ج.م في بند ١ "مستخدوم صندوق
الدين العمومي ومعارفه " .

وتخفيض ٩٤ ج.م في بند ١٠ "سكة حديد سلوان " .

فصل ٤ - الذين غير القنصوليين

جنه

كان للمقرر لهذا الفصل في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٥١٨٨٥

وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٥١٥٩١

بمقتضى في بند ١٠ "مكة حديد حلوان" قدره... ٩٤

أما باقي بند هذا الفصل فلم يتغير أي تغيير.

وتبرر اللجنة من المجلس المواقف على الاعتداء المقرر لهذا القسم كما أقره
جلس النواب وقدره ١٩٤٨٠-١٩٤٩ ج ٢٠ ما

سكرير اللجنة البرلمانية
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالتبابة)
محمد عبد الشافي

جلسة يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن

قسم ١٠ - وزارة الحفانية

(المقرر: نشر في المجلد ١٠ كلاً من كذا)

شمل هذا القسم الفروع الآتية :

- ١ - ديوان المصوم .
- ٢ - الحاكم المختلة (قسم القضاء) .
- ٣ - (د) العود والرقائق .
- ٤ - الأملية .
- ٥ - القرية .
- ٦ - المجلس الحسية .

وتبلغ الاختلافات التي قدرت لهذا القسم فروجه السنة في مشروع الميزانية
١٣٧٩,٥٦١ ج.م. وقد كان مقدراً له في ميزانية السنة السابقة ١٣٧٩,٥٦١ ج.م. أي أن هناك زيادة إجمالية قدرها ١٣,٧٤٤ ج.م.

وأصل هذه الزيادة ١٣,٧٧٣ ج.م. منها ١٤,٣٣٣ ج.م. في باب ١
"ملحيات وأجر ومربيتات" و ٣,٧٩٤ ج.م. في باب ٢ "مصاريف
عمومية" استقر منها ٢,٧٩٩ ج.م. مقدار التضييق في باب ٢ "أعمال
جديدة" فأصبح صافي الزيادة ١٣,٧٤٤ ج.م. كما تقدم .

وسنوضح أسباب الزيادة والتضييق في كل فرع عند الكلام على
الاختلافات .

وقد أدرجت مصروفات أخرى خاصة بهذه الوزارة في ميزانية
المصالح الآتية : وزارة المالية (التوريدات العمومية والمطبعة الأميرية)
وزارة الفلسطية (البريس) وزارة الصحة العمومية، وزارة الأشغال العمومية
(المباني) وزارة المواصلات (البريد) المباشات بلغ مجموعها ٣٣٩,٤٥٧ ج.م.
مقابل ٣٣٩,٣٣٦ ج.م. في السالم الماضي .

ملاحظات عامة

رجال العدل في كل أمة هم أولى العوائف بالمراعاة ويجب على الجماعة
أن تحيطهم بجميع مظاهر التكريم والاحترام لأن رجال العدل رصداً
حياتهم تلعبه القانون وروح لواء العدل بين الناس ، وطعنهم بمحرم
تكليف قسطنطينا طيبة عملهم وواجب المحافظة على كرامتهم .

وإن التبعات الملقاة على عاتق العهد الجديد فيها ما يجعله على زيادة
العناية برجال العدل لكي ينهضوا بما تظفرون منهم والذي نهضوا به في العهد
الماضي على أكل حال .

ولاشك أن تأمين القاضي على مستقبله وجهه مطمئناً في حياته مصدر
لهدوء قلبه وبذلك تنظر أن يمر أحسن النتائج .

وهذه الفاية يتحقق بمره منها إذا اضمد الكادر الجديد الذي اقترحه
وزارة الحفانية وأرسله لوزارة المالية لاعتماده . وما زال في هذه الوزارة
الأمنية قيد البحث . وقد طلت بلجنة المالية أن هذا الكادر لا يكلف
الخزينة إلا واسماً ومشرين ألف جنيه .

وقد رجعت اللجنة إلى مقارنة مصروفات وزارة الحفانية بإيراداتها
في خمس سنوات مضت تبين لنا أن الحكومة ترجع من وزارة العدل مبلغاً سنوياً
يقارب من مائة ألف جنيه وما تبقى ألف جنيه . وفي الجدول التالي بيان يدل
على إيرادات ومصروفات وزارة الحفانية في الخمس السنوات الأخيرة .

تعديل القوانين

يسر اللجنة أن تذكر مع الإعجاب النهضة التشريعية الحديثة قد شكلت الحكومة عملة بلان لتعديل عمدة قوانين استمدت الحال الحاضرة تعديلها تشبها مع الظروف الجديدة وتطور الاجتماعي، فهناك لجنة تعديل القانون المدني. وهي ناشطة في عملها. وهناك لجنة تعديل قانون العقوبات وقد أتمت جزئيا مهماتها وادخلت تعديلات مهمة في بعض مواد قانون العقوبات الحالي. وتشير أيضا إلى لجنة تعديل قانون المرافعات وهي جادة في عملها.

أما لجنة تعديل قانون تحقيق الجنايات فيد أن فرغت من قانون تحقيق الجنايات المختط شرعت في وضع قانون الإجراءات الجنائية.

ولجنة المالية تأمل أن ترى هذه اللجنة متبينة من عملها في القريب الساجل لأهمية قانون تحقيق الجنايات من حيث ارتباطه بالأمن العام وتحسين حاله.

وفي تقرير السنة الماضية أشارت بلنتا المالية إلى وزارة العدل أن تسرع بإرجاع نظام قاضي التحقيق لاعتقاده بفائدته لأن هذا النظام يقع من كامل النجاة كثيرا من مشاغلا التي زادت في العهد الأخير زيادة عظيمة. كما أن هذا النظام يساعد على صرف الحقيقة في الجنايات في وقت قريب من وقوع المظنة. وكان رد وزارة العدل على هذه الرغبة إلى لجنة تعديل قانون تحقيق الجنايات ماضية في عملها. وما هو قد مضى عام من وقتها الآن وما كانت تضار العدالة في شيء لو أعيد العمل بالباب الأول من الكتاب الثاني من قانون تحقيق الجنايات كما وضع أصلا. وهو الخاص بنظام قاضي التحقيق حتى إذا ما دأت لجنة تعديل هذا القانون تغيير شيء فيه فلا ضرر من نظر هذا التغيير مع هذا القانون في وقت واحد.

ولذا فالجنة تبدي هنا مرة أخرى هذه الرغبة وتريو من وزارة العدل تحقيقها.

أما إعادة النظر في أحكام محاكم الجنايات وهي الرغبة التي أبدتها هذه اللجنة في العام الماضي وأبدتها لجنة جلس التواب في تقريرها فلا مانع من تأخيرها الآن مادامت لجنة تعديل القوانين ستعي بها.

بقيت لجنة تعديل نظام المحاكمات الحسنية قد علمت بلجنة المالية أنها قاربت الانتهاء من وضع القانون الجديد ونظام إجراءاته وأتم تعديل في نظام المحاكم الجديدة جعل النيابة العمومية ممثلة لمصلحة القاصر وجعل القاضي في كثير من القضايا يفصل بحكم قضائي يميز قوة الأحكام والترخيص لحضرات المحامين الشرعيين بالمرافعة أمام هذه المحاكم الجديدة.

والجنة تأمل أن يعرض على المجلس في الدورة المقبلة لإبداء رأيها فيه قبولاً أو رفضاً.

السنة	الإيراد	المنصرف	الفرق	
			زيادة	عجز
١٩٣٢	٣,١٤١,٧٧٥	١,٦٤٧,٩٣٤	٤٩٣,٨٤١	جبه
١٩٣٣	١,٨١٣,٥٤٧	١,٦٢٣,٩٤٩	١٨٩,٥٩٨	جبه
١٩٣٤	١,٨٧٩,٤٠١	١,٦٤٥,٥٦٩	٣٣٣,٨٣٢	جبه
١٩٣٥	١,٨١٧,٤٧٩	١,٦٣٩,٦٩٨	١٧٧,٧٨١	جبه
١٩٣٦ (تقديرات)	١,٨٣٣,٥٠٠	١,٧٠٣,٩١٦	١٢٩,٦٤٤	جبه

وقد أرادت اللجنة أن تكون دقيقة في بحثها فرجعت إلى ميزانية هذه الوزارة من آخر سنة تقدمتها حساب ختامي وهي سنة ١٩٣٥ تبين أن المتحصل فعلا من إيرادات وزارة العدل مبلغ ١,٨١٧,٤٧٩ ج.م. يقابله مبلغ ١,٧٣٩,٦٩٨ ج.م. قيمة ماصرف فعلا في الحساب الختامي.

لذا خصصنا أيضا من هذه الزيادة قيمة ماصرف فعلا لحساب وزارة المحفانية في المصالح والوزارات الأخرى كانت النتيجة وجود زيادة في الإيراد قدرها ٨١,٣٥٤ ج.م.

ولم يقل أحد إل الأصل في وزارة المحفانية أن تكون مورد لإيراد، بل بالنسبة لأن الحكومات ملزمة بالصرف على إقامة العدل بين الناس كما هي ملزمة بالصرف على شؤون الأمن العام.

ومن أول بالحكومة الدستورية في عهدنا الجديد بأن تضع مبدأ محترمة عند وضع ميزانية وزارة العدل. وهو صرف ما يزيد من إيراداتها على مصروفاتها في تحسين شؤون هذه الوزارة. وأيوب التحسين الواجب ظاهرة ضرورية.

لنا اعتقاد كلد توحيد القضاء. ومنها تحسين حالة المحاكم. لأن بعض النباي لائق ببرك القضاء ولا يهينه. وهذا الجانب هما كل ما يستدعي الاهتمام حالا وماجلا.

ويسر بلنتا المالية أن ترى حكومتنا الحاضرة معترفة بتقرير هذا المبدأ الذي أشارت إليه.

دور المحاكم وأدائها

تكلفنا في أول هذا التقرير عن ميزانية وزارة العدل وأن مصروفاتها أقل من إيراداتها. وقفاً فإن الواجب أن يكون زائد إيراداتها خصصاً لتحسين حالة رجال العدل وتحسين دور القضاء. وقفاً فإن الهيئة التي يجب أن تكون لدور العدالة يتألفها ما عليه كثير من دور المحاكم في الوقت الحاضر. ولا زيد أن نسب الكلام في هذا وتبين حالة بعض المحاكم لأن هذا أمر معلوم يجمع حصرته الشيوخ المحترمين.

وقد بينا في أول هذا التقرير أن إيراد وزارة العدل يزيد على مصروفها بمائة ألف جنيه كل عام.

وهذه الميزة رغبتنا في أن يخصص نصف هذا المبلغ لإقامة عدد من المحاكم سواء في القاهرة أو الأقاليم. وبدأ بالأمر. ولو اتبعت الوزارة هذه الطريقة في فترة الانتفال الموصوف عليها في مساعدة مونتري لكان لها من ذلك سياسة إنشائية ثابتة ولغنى على كثير من أسباب الشكوى خصوصاً والمحاكم الأهلية تستقبل مهذا جديداً ويجب علينا أن يكون تفكيرنا ساعماً في هذه الحاجة.

القضاء العالي

١ - القضاء

لا شك في أن إنشاء محكمة القضاء المدنية كان ضرورياً من كافة الوجوه؛ وقد سهل وجود هذه المحكمة استقرار كثير من المبادئ القانونية التي كانت مثارا للخلاف وأصدرت فيها المحاكم الاستثنائية أحكاماً متناقضة.

وقد قدم لهذه المحكمة في سنة ١٩٣٦ : ٨٩ ملنا. وكرر الباقي للمها ٨٧ ملنا لغاية سنة ١٩٣٥ وجموع ذلك ١٧٦ ملنا فصلت في ١٠٥ ملون في سنة ١٩٣٦ أما في سنة ١٩٣٥ فكان عدد الملون التي فصلت فيها ١٣٧ ملنا.

٢ - محكمة الاستئناف

ذكرت هذه الهيئة وتقرير العام الماضي رغبتنا في المحافظة على استقلال حصرات مستشاري محكمة الاستئناف وطلبت ما يأتي :

أولاً - تعديل المادة الرابعة من قانون تشكيل محكمة الجنايات بحيث يكون الحق في تشكيل الدوائر الجناائية والمدنية وتوزيع القضايا الجمعية العمومية ومدها.

ثانياً - منع المرتبات الشخصية حتى تزل الفوارق وتساك المساواة بين القانونيين بالقضاء العالي.

ثالثاً - أن تكون السلطة في إدارته مستشاري محكمة الاستئناف ومما كتم من حقوق الجمعية العمومية محكمة الاستئناف بدلاً من محكمة القضاء.

وقد أبدت لجنة المالية مجلس النواب في تقرير العام الماضي وتقرير السنة الحالية هذه الرغبة جديداً.

ومرر بلجنة المالية أن تسجل هنا مع الشكر أن وزارة العدل قامت بتعيين الرغبة الأولى والرغبة الثانية، أما الرغبة الثالثة فقد وعد ممثل وزير الخزانة بالنظر فيما عند تعديل القوانين الخاصة بالنظام القضائي كما يفهم من بيانه القيم الذي ألقاه بجلسته ٩ يونيو سنة ١٩٣٧ مجلس النواب عند نظر ميزانية وزارة العدل.

أما فيما يخص طارق السن بين مستشاري المحامين : هيئة محكمة القضاء وهيئة محكمة الاستئناف ، فإن الهيئة لا ترى فيه حلاً للبحث الآن احتفاءً برأيها ويرأى مجلس الشيوخ خصوصاً أن أحد حضرات الشيوخ المحترمين تقدم المجلس بمشروع قانون يقضي بتخفيض من حضرات مستشاري هيئة القضاء إلى ٦٠ ملنا بينما قدم ممثل وزير الخزانة بمشروع قانون إلى مجلس النواب يطلب فيه رفع من حضرات مستشاري هيئة محكمة الاستئناف إلى ٦٥ ملنا.

(١) القضاء المدنية

ملحق بهذا التقرير جدول بيان القضايا الموزعة من سنة ١٩٣٦ والقضاء التي استجبت في سنة ١٩٣٧ وعدد القضايا التي فصل فيها في السنة القضائية الحالية والباقي بدون فصل. بعضه بالتصديق وبعضه بالجلست. ومن هذا الكشف يتبين أن ما فصل فيه نحو ٥٠٪ عما هو تحت نظر المحكمة.

ولا شك في أن بعضاً من القضايا الموزعة مازال بالاضطرار ولا يد لحضرات المستشارين في عدم الفصل فيه. فيرأى أن هذه النسبة تدل على أنه من الواجب من باب المصلحة العامة عدم تأخير هذه العدد الكثير من القضايا المدنية بدون فصل مع أن عدد الدوائر الموجودة أمام هيئة الاستئناف بمصر أصبح متناسباً جداً مع عدد القضايا وقلة عدد القضايا المحكوم فيها على استئناف خصوصاً أن الهيئة ملست أن عدد المرافعات المطولة في القضايا في الجلسة خف كثيراً من قبل وصارت القضايا تمحيز للحكم مع تكليف الطرفين بتقديم مذكرات وكان المأمول أن يكون هذا دائماً لتسهيل على حضرات المستشارين إذ يكون معلوم من الوقت ما يتكلمهم للادلاء. ويظهر أن الآلية قد استكسبت.

والهيئة تعتقد بعد هذه التجربة أنه من المستحسن الرجوع إلى النظام الذي كان سائداً في الماضي البعيد فقد كانت تحصل المرافعات الشفهية مطولة في القضايا المدنية كافة. حينئذ لو عمل على اتباع هذا النظام. فربما تكون المرافعات الشفهية أكبر مساهمة في تفهم حضرات المستشارين للدعوى، وحصر فقط الخلاف بعد سماع مرافعة الطرفين.

قد يتوهم على ذلك بأن المحكمة لا تمنع المرافعة الشفهية وترك الميز لتفاضل غير أنب ميل المحكمة يؤرق نفسية المتقاضين كما دلت التجارب على هذا.

أما محكمة استئناف أسيوط فإن نسبة الفصل في القضايا المدنية فيها هيئت إلى ٣٣٪ وهو أمر يستحق عناية حضرات المستشارين لما يترتب على تأخير الفصل في القضايا المدنية من الضرر واستقرار النزاع زمناً طويلاً.

ثانياً - وجود القاضي الجزئي وحده وكونه مستقلاً عن جلسته فيه حافظ شخصيته أكثر ليلا لفصل فيها بمرحله . بخلاف الأمر في المحاكم الكلية فالمستولية موزعة والفصل في القضايا لا يكون إلا بعد مداولة هيئة المحكمة ، وكلها أمور يعمو لتعطيل خصوصاً إذا كان بعض هيئة المحكمة غير مقيم في مكان عمله .

ثالثاً - نظام الإجازات الصيفية - إن النظام المتبع في الوقت الحاضر يحسب الإجازات كلها خمسة شهور في السنة من نصف ماير إلى ما بعد سبتمبر لأن قيام نصف حضرات القضاة في الإجازة ابتداء من أول يونيو وقيام بعضهم في ١٥ يونيو ٢٥ أبريل ورجوعه للعمل في ٥ سبتمبر ١٠ سبتمبر ، كل هذه أمور تدعو لتعطيل الفصل في القضايا لعدم استقرار الدوائر بطريقة منظمة لمدة طويلة .

وبهذه المناسبة يتبدى هذه اللجنة وفيها أن يكون نظام الإجازات كالآتي : عشرة أشهر عمل تام بولايات منظمة ثالثة لتغيير فيها ولا يتبدل وإجازة ثالثة شهران تعطى فيها المحاكم كعطلة يكاد يكون تاماً مع هذه الفاض أو اثنين لنظر القضايا المستجيبة والممارضات في أواخر المجلس فقط . وإذا كان لابد من وجود دائرة تستغني الأمر عن وجود القضاة المذكورين ويتبقى ثلاثة قضاة يشكلون دائرة واحدة لنظر القضايا المستجيبة الكلية ولنظر قضايا جنح المجهوسين ودية مهمهم تستدعي سرعة النظر في قضيتهم وهؤلاء القضاة الثلاثة يزعمون على الجزئيات لنظر القضايا المستجيبة ونظر الممارضات .

ولا تريد أن تلعب في تفاصيل أكثر من هذا . وفي اعتقاد هذه اللجنة أن هذا النظام يحسب البوار ثابته واستقره وأقده على سرعة الفصل في القضايا ، ويمكن لوزارة العدل أن تجرى تجربة في السنة المقبلة . وقد سبق لها أن فعلت مثل ذلك بخصوص محاكم الجنايات وقد نجحت التجربة نجاحاً تاماً .

رابعاً - عدم إجراء محركات قضائية إلا مرة واحدة في السنة تكون قبل البدء في السنة القضائية في شهر أغسطس مثلاً أو في شهر يونيو . حتى إذا ما خلا محرك قاض في أي محكمة من المحاكم يحسب على ملته بصفة مؤقتة نهاية السنة بدون إجراء حركة تشمل عدة تنقلات . فإذا ما استمر في نصوص القضاة ذلك زال أكبر عامل من عوامل تأخير الفصل في القضايا .

استقلال القضاء

سبق لهذه اللجنة أن اقترحت في تقريرها في العام الماضي موصية في ذلك إلى لجنة المالية بمجلس النواب العمل على تأمين استقلال القضاء واقترحت ما يأتي :

أولاً - أن يوضع اللجنة اقتضية فخرية واحدة . وقد تكلمنا على ذلك تفصيلاً في صدر هذا التقرير ويطأ أن هذا الأمر واجب ومن حق وزارة العدل إقراره . وقد فاست بما عليها وبشت هذا المشروع لوزارة المالية طرية الاختيار اللازم لذلك .

(ب) محاكم الجنايات

كانت الشكوى من كثرة قضايا الجنايات التي لم يتمك فيها والتي يتأخر العمل فيها أكثر من سنة تتعدد في الأجزاء القضائية . واقترحت هذه اللجنة إنشاء دائرة جديدة وقد عملت الحكومة بهذه الرغبة وكانت من أثر تشكيل هذه الدائرة إنهاء الفصل في القضايا المتأخرة بمكة استئناف أسبوط وانتقلت إلى محكمة استئناف مصر لمعاونة دوائرها .

وقد كان لهذه الرغبة وتحقيقها أحسن الأثر في إنجاز كثير من هذه القضايا وسيلغ هذا الأثر مداه في نهاية السنة المقبلة .

٣ - المحاكم الكلية والجزئية

في هذا المكان من تقرير بلقنا عن العام الماضي سجلنا إنشاء لقضاة المحاكم الجزئية لنشاطهم في الفصل في القضايا وقد دل حضرات القضاة على أنهم يحدرون إنشاء هذه لأن النسبة التي سجلناها لم في تقريرنا في العام الماضي حاطراً عليها . وهي تتراوح بين ٨٠٪ و ٩٠٪ في القضايا المدنية والجنح والغالفات .

وفيما يلي بيان فاصلة في هذه المحاكم :

المحاكم الجزئية

فصلت هذه المحاكم في :

١٩٤٠٠٠ جنحة .

٢٢٤٠٠٠ عقالة .

٢٥٠٠٠ جنحة مركية .

١٧٩٠٠٠ عقالة .

٢٩٤٠٠٠ قضية مدنية .

أما في المحاكم الكلية فهي لا تعدو ٥٠٠٠ إلا قليلاً . وقد أبرزت هذه اللجنة في تقريرها من السنة الماضية هذه القضاة ودعت وزارة العدل إلى بحثها . وقد بحثت هذه اللجنة عن الأسباب المؤدية لهذا التعارق العظيم بين المحاكم الجزئية والمحاكم الكلية . وهي ترجعها الآن إلى أسباب ثلاثة :

أولاً - إن القضايا الجزئية فيها كثير من دعاوى السندات البسيطة ودعاوى الاسترداد ودعاوى الإعاريات . وهذه لا تحتاج إلى تأجيلات كثيرة وإذا أجلت فتؤجل عادة لأجل قريب . أما المحاكم الكلية فأغلبها قضايا جزئية أو قضايا ملكية أو قضايا شركات زراعية أو شركات تجارية . وهذه القضايا إلى عظم فيشتت دعوى حاشا غالباً إلى تعيين خير أو إقالة على التحقيق . وفي كلا الحالتين يكون صدور الحكم يتهدي فيها دائماً لتأجيل الفصل فيها مدة طويلة . فإسالة الدعوى إلى التحقيق في المحاكم الكلية مدعاة لتأجيل الدعوى مدة مرات بالنسبة لكثرة الشهود الذين يسمعون عادة في مثل هذه القضايا الجسيمة بخلاف التحقيق أمام المحاكم الجزئية . فقد يسع القاضي خمس عشرة قضية ويفصل فيها بعد سماع شهادة الشهود مباشرة

وإن في عدم إرفاق وكيل النيابة بكثير من الأعمال الثانوية وفي إدراج نظام قلبي التحقيق ملحقين فوراً لاستقبال الأمن من طريق وضع يد المدعى على الجاني الخفي في قضايا الجنايات .

وما دنا في صدد الكلام من الأمن فلا يخوت هذه الجبة أن تذكر ما سبق أن أيدت رغبتنا بخصوصه من العمل من أجل رجال النيابة العمومية في كل النيابة العمومية بتخصيص التحقيقات الجنايات وجعل كادر القضاء عاماً بالقضاء وحدهم والرجوع من الطريقة للنتيجة الآن من جعل رجال وزارة العدل القضائيين يتفانون بين وظائف النيابة ووظائف القضاء .

إن وظيفة القاضي تختلف وظيفته النيابة في كثير من الأمور ، وفي رجال القضاة من يكون قاضياً حليماً ولا يسمع أن يكون وكيل نيابة وكذلك المكس ، فالتخصص واجب وسيكون العامل في التخصص مرجعه الاستعداد الشخصي ورأى وزارة الحفانية . ولذا أئتمت هذه الطريقة فسيكون لدى وزارة العدل قضاء من العراز الأول وكذلك نيابة مبروزين .

والجثة فتحرج كل وزارة الحفانية أن تزدل من الطريقة الحالية إلى الطريقة التي يبتاعها وهي لا تكف عزلة الدولة حيا .

أما موظفو النيابة فإلزامهم بتحقيق النيابة وقد قلنا في السنة الماضية ونذكر هذا العام أنه بينا زادت نسبة العدل مائة في المائة لم يزد عدد موظفي النيابة إلا ٩٠٪ . ولكي يعرف المجلس للفرق جسامه العمل الذي يقومون به نذكره ما أن عدد البلاغات التي تحققت قنايات الجزئية ٧٠٠.٠٠٠ بلاغ وعدد ما يحكم الحاكم المركزية ٧٧٠.٠٠٠ بلاغ .

الانخراط للموظفين

أثبتت التجربة حسن هذا النظام وثاقته جعل موظفين يصفه كونهم خيرا يستولون على مرتبهم من خزنة الدولة مقابل الأعمال التي تكلفهم بها الحاكم .

وقد أحسن مجلس النواب صنعا بأن زاد الاعتماد الذي طلبته وزارة العدل من ٥٧٩٠ ج.م إلى ٨٦٤٠ ج.م وعدد الموظفين انخراطه من ٢٠ إلى ٣٠ ليكون مجموع عددهم ٤٢٣ وقد وزع من تم تلبية منهم على محكي مصروا سيوط الابتدائيين . وسيكون من نتائج تعيينهم حسن سير العدالة وكذلك سرعة الفصل في القضايا أيضا . وهؤلاء الموظفون انخراطهم هم بخلاف الموظفين المحسنيين الذين سيأتي الكلام عليهم عند الكلام على المجالس الحسنية .

الحاكم الشرعي العليا والحاكم الكلية

توافق بلحاذا المالية على ما اقترحه بلنة المالية بمجلس النواب من التوسيع على طلاء التخصص خصوصا بعد أن أصبح عددهم سالحا لتلبية الحاكم الشرعية بالقضاء والكتابة الذين تحتاج إليهم . وهؤلاء العلماء واسو للمطبوعات وكلائهم غير مكتوبة .

وترى الجبة أيضا تأييد بلنة المالية لمجلس النواب في الاقتراح بتعيين المحامين الشرعيين والموظفين القضائيين وحدهم دون غيرهم في وظائف القضاء .

ثانياً — أن تمهد الحكومة لإصدار قانون عدم قابلية القضاء للزلز وقد أجبنا سائل وزير الحفانية على هذا الاقتراح في بيانه الذي ألقاه مجلسه ٩ برتية سنة ١٩٣٧ مجلس النواب بأن الوزارة تسلم بأهمية هذا الاقتراح . غير أن لها ما يجب تعقضا وأنها تأتمت بتدليها لتفصيل على تحقيق العدالة .

والجثة تشكر سائل وزير الحفانية على هذا التصريح .

ثالثاً — أن يكون كل القضاء يعقضى قواعد ثابتة وأن يعطى حق الاستدباب للجميع العمومية . وقد قلنت وزارة العدل إعطاء حق الاستدباب للجميع العمومية فضلا .

أما وضع نظام ثابت لكل القضاء من حكمة إلى أخرى فيظهر أن وزارة الحفانية لا تسلم به . فقد جاء في بيان سائل الوزير الذي ألقاه أمام مجلس النواب في جلسته ٩ برتية سنة ١٩٣٧ ما يأتي : « إن الوزارة تجري في كل القضاء على قاعدتي العدل والمصلحة أيضا » ولا تخفى هذه الجبة ما هو الضرر من وضع قواعد ثابتة لكل القضاء أكثر استلابا وتصل كل حفظ كرامتهم وتنع كثة تردهم على دار الوزارة منتظنين راجين .

رابعا — إن شاء من إظهار القضاء القول رئيس المسكة وأعطاه جميعا العمومية . وقد أجبنا سائل وزير الحفانية من هذه الرغبة بما يفيد عمله على تحقيقها .

وهذه الجبة تشكر سائليه على هذا التصريح .

٤ — النيابة العمومية

أشرنا في تقريرنا السابق من ميزانية العام الماضي إلى كثة أعمال النيابة العمومية بالنسبة لكثرة القوانين الصادرة في غثيف الشؤون كقوانين حدود العمل والسيارات وقانون تشييد الأحياء والوائح التنظيم وكثة القضايا الناشئة من الأزمة المالية كقضايا التجديد والسرقة وغيرها وما زالت الحفلة في ازدياد فهي كل عام قناتين وراولم جميعة كقانون تحققت القلايد من القحباب إلى مدارس الضبط الأول وغيرها . وهذا أمر يعمل عمل وكلاء النيابة وموظفيها حلا قبلها ويكون من نتاجه العلمية عدم التدقيق وبالأخص عدم التمعق في يحتاج لتضيق طويل وبمحت عميق . ولذا وجدنا في بعض التحقيقات الجنايات للمسة نوما من الرغبة في إنهاء التحقيق على أي وجه من الوجوه وليس القوم في ذلك على وكيل النيابة الضيق وإنما هو على الظروف التي جعلته مرهقا بالعدل .

ونعتقد أن كثة قضايا الحفظ للزوت أو الحفظ لعدم سرقة القضاة مرجعها كثة العمل . ولذلك فإن الجبة ترجع بما أنشئ في الميزانية الحالية من وظائف وكلاء النيابة ومساعدتها ونعتقد أن هذا السبيل وحده لا يكفي بل يجب : (١) جعل الكثير من التحقيقات يقوم به بوليس قضائي يكون ضمنا لبعض التحقيقات الجنايات . (٢) السرعة في إدراج نظام قلبي التحقيق .

وقد تكلنا عن ذلك كثيرا في تقرير العام الماضي كما تكلنا عنه أيضا في هذا التقرير .

الحاكم الجزئية

إن المهمة التي يتولاها حضرات القضاة الشرعيين تنحصر إلى الإيجاب ،
فقد كانت نسبة الفصل في قضاياهم ٩٩٪ وكسور . إذ كان منظورا
إمام هذه المحاكم ١٣٨٥٦٧ قضية فصلت في ١٣٤٩٣٣٨ قضية منها .
وإن هذا الجهد العظيم يظهر بكل ثناء وتقدير .

المجالس الحسبية

ليس لدى اللجنة أن تذكر شيئا بخصوص هذه المجالس الآن إلا شكر
الحكومة على تنفيذ الرغبة التي أبدتها البرلمان بتجسيه بناء على تقارير بلتيه
في العمل على إصلاح هذه المجالس ، وكل كلام الآن قبل عرض قانون لجنة
الإصلاح سابق لأوانه .

الخبراء المحاسبين

فنا عند الكلام على الخبراء الموطنين إن طريقة تعيين خبراء موطنين
يتقاضون مرتبتهم من خزنة الدولة أمر أظهرت التجربة عظيم نفعه .
وقد طلت وزارة العمل اعتماد مبلغ لإنشاء عشر وظائف ولكن لجنة المالية
تجلس التواب زادت هذا الاعتماد ليصبح عدد الوظائف خمس عشرة
وظيفة وليكون مجموع وظائف الخبراء المحاسبين ٥٣ وظيفة .

ولمنا المالية توافق على هذا .

الحاكم المختططة

تكلمنا في تقرير العام الماضي عن هذه المحاكم بما فيه الكفاية ودعونا
بالتوفيق للحكومة الدستورية الحاضرة في مؤتمر الامتيازات . وقد أسند
هذا المؤتمر في التاريخ الذي كان عهدا له من الحكومة انصرية والمحاكمة التي
تم الاتفاق عليها متعرض على المجلس في القريب العاجل نظرا قبل انقضاء
الدورة الحالية .

الامانات

تبلغ الامانات المودعة خزائن المحاكم الأهلية والشرعية ١٠٩٤٤٣٠ راج. م.
كما هو مبين بالكشف المعلق بالتقريرين ذلك ٦٧٠٠٠٨٠ ج. م. بميزان
المحاكم الأهلية و ٤٢٤٣٥٠ ج. م. بالمحاكم الشرعية .

وترى اللجنة أن يفكر في استئجار هذه المبلغ مع التوفيق بين شروط الإيداع
ومصلحة الخزنة .

ولا يفوت بلمنا المالية قبل ختام ملاحظاتها أن تشير إلى الآراء
السليمة التي أبدت شفاها من حضرات أعضاء لجنة الحفاينة وحضرة
صاحب العزة نائب رئيسها .

الاعتمادات

وزعت اعتمادات هذا القسم على فروع الستة على الوجه الآتي :

تقديرات	المصرف في سنة		تخفيض	زيادة		
	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٨
جيب	جيب	جيب	جيب	جيب	جيب	جيب
٥٢٨٠٨	٥٢٢٢٠	٥١٩٦٤	٥٣٨٢٤	—	٨٠٨	٥٥٨٧٢
٣٥٤٣٩٠	٣٤٤٩١٠	٣٧١٨٤٢	٣٤٨٥٣٩	—	٧٣٤٠	٣٥٨٩٦٢
٧٥٦٢٨	٧٥٩٢٢	٧٨٠٣٩	٧٩٨٥٢	٧٦	—	٨٠٦٢٠
٩٧١٤٩٨	٩٥٩١٤٦	٩٥٣٨٤٢	٩٦١٥٣٥	—	٥٣٤٧	١٠٠٦٣٩٧
١٥٣٩٦٥	١٥١٧٤١	١٤٨٩٤٩	١٥٣٤٤٠	٣٦٢٥	—	١٥٦٨٧٤
٣٩٧٤٥	٤٠٠١٠	٤٠٩٣٣	٤٣٥٠٨	—	٢٩٥٠	٥٨١٠٥
١٦٤٧٩٢٤	١٦٣٣٩٤٩	١٦٤٥٥٦٩	١٦٣٩٦٩٨	٣٧٠١	١٦٣٤٥	١٧١٦٥٠٠
						١٧٠٣٩١٦
				١٢٦٤٤		

١ - ديوان عموم .

٢ - الحاكم ، منطقة ، قسم القضاء .

٣ - (قسم السكود والرتائق) .

٤ - الحاكم الأهلية .

٥ - الحاكم الشرعية .

٦ - المجالس الحسبية .

الجنة .

صلى الله عليه وسلم .

٤ - زيادة وظيفة خاروية عن هيئة الهالك لقرار كان على الوفورات .

٥ - زيادات جزئية في بعض المرتبات .

ويرجع التخفيض في الباب الثاني " مصاريف عمومية " وقدره ٢٢١ ج . م إلى خفض بعض البنود ومنظمه في البند ٧ " التليفون والتلفراف " .

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء)

أدرج لهذا الفرع في مشروع الميزانية مبلغ ٣٥٨,٦٩٢ ج . م أي زيادة ٧٢٤٠ ج . م على ما كان مقررا له في العام الماضي ، وقد نشأت هذه الزيادة عن إعادة ظلت بدل السفر إلى ما كانت عليه قبل تخفيضها في الميزانية السابقة ، وذلك لأن ظلت بدل الممول بها في المحاكم المختلطة مقسمة بالمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩١٢ ولا يمكن تعديلها إلا بقانون . وستنظر وزارة المالية في الإجراءات اللازمة لتعديل القانون المشار إليه تا يحقق مساواة موظفي المحاكم المختلطة بمساو موظفي الحكومة في هذا الشأن .

واقترحت الوزارة تخفيض وظيفة رئيس المحضرين بقسم القضاء من الدرجة الرابعة المندرجة بالميزانية إلى الدرجة الخامسة بأدنى مربوطها مقابل رفع درجة سكرتير بالمحاكم المذكورة من الدرجة الرابعة إلى الثالثة بمساوية الحالية مضافا إليها علاوة الترقية . ويتبع من هذا وفر قدره ٣٠٠ ج . م . ولجئنا تنضم إلى لجنة المالية بمجلس النواب في الموافقة على هذا التعديل .

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

في اعتبارات هذا الفرع تخفيض قدره ٧٦ ج . م عن العام الماضي . إذ قدرت في مشروع الميزانية بمبلغ ٨٠,٦٢٠ ج . م مقابل ٨٠,٦٩٦ ج . م في الميزانية السابقة .

وقد سميت الإشارة في الملاحظات العامة إلى أن نظام هذه المحاكم قد تناوله مطبعة مورتوا بالتدليل ، وإن هذه الماهدة ستعرض على البرلمان في الدورة الحالية .

فرع ١ - ديوان العموم

قلو لهذا الفرع في مشروع الميزانية الموعود ٥٥٨٧٢ ج . م زيادة إجمالية قدرها ٨٠٨ ج . م على الميزانية السابقة .

وقد وزعت اعتباراته كما يلي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جـبـه	جـبـه	جـبـه	جـبـه
١٠٢٩	٥٢٣٦٣	٥٣٣٩٢	١ - ماهيات وأجرومراتيات .
٢٢١	٢٧٠١	٢٤٨٠	٢ - مصاريف عمومية .
—	—	—	٣ - أعمال خفيفة .
٢٢١	١٠٢٩	٥٥٨٧٢	الاجلة .
٨٠٨			صالح الزيادة .

من الزيادة الواردة في الباب الأول " ماهيات وأجرومراتيات " مبلغ ٧٨٠ ج . م زيادة شكلية ترجع إلى ضم خمس وظائف خاروية عن هيئة الهالك من مكتب المستشار القضائي المتلى وتحت ثلاث وظائف اثنين من الدرجة السادسة والثالثة درجة ثامنة من المحاكم الأهلية إلى ديوان الوزارة .

أما الزيادة الحقيقية وقدرها ٢٤٩ ج . م فتحت عن :

١ - تحويل وظائف المجموعة الزمنية من إدارية إلى قضائية .

٢ - إلغاء بعض الوظائف الداعة .

٣ - إنشاء الوظائف اللازمة للسكرتيرة البرلمانية من دائمة وخارجية عن هيئة الهالك .

فرع ٤ - المحاكم الأهلية

وزعت امتيازات هذا الفرع على خمسة فصول على الوجه الآتي :

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مهايات وأجر ومرتبات	
	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
١٩٣٦	٢٧٨٢٢	٣٧٤٣٠	٣٠٠٤	٢٥٧٠	٢٤٨١٨	٢٤٨٦٠
١١١٤٠٦	١١٥٦٦	—	١٢١٢٠	١٢١٢٠	٩٩٣٠٠	١٠٣٥٣٦
١٢٠٦٥٣	١٢٦٣٣٠	—	٨٧٣٠	٨٣٣٥	١١١٩٢٣	١١٨٠٩٥
٧٠٩٤٢٣	٧٠٠٩٢٥	٦٩٢٩	٧١١٥٨	٦٨٧٢١	٦٢٨١٢٨	٦٣٠٨٠٤
٣٤٧٤٦	٣٦٠٥٦	—	٤٣٣٠	٥٩٢٥	٣٠٤١٦	٣٠١٣١
١٠٠١٠٠	١٠٠٦٩٣٧	٦٩٢٩	٩٩٥٣٦	٩٧٥٧١	٨٩٤٥٨٥	٩٠٧٤٢٦
٥٣٤٧	—	—	—	١٢٨٤١	—	—
٥٣٤٧	٧٤٩٤	١٩٦٥	١٢٨٤١	—	—	—
٥٣٤٧	٧٤٩٤	١٩٦٥	١٢٨٤١	—	—	—
٥٣٤٧	٧٤٩٤	١٩٦٥	١٢٨٤١	—	—	—

الفرق :

زيادة

تخفيض

صافي الزيادة

باب ١ - مليات وأجر ومرتبات		تخفيض	زيادة	اليات
في هذا الباب زيادة قدرها ١٣٨٤١ ج. م. كما هو ظاهر من الجدول المتقدم .				
ولما على بيان تفصيل عما نشأت عنه هذه الزيادة :				
تخفيض	زيادة	اليات		
١٧٢	—	٣٠٦٠	نحسة وكلاذ نباة درجة أولى .	
—	١٣٣٠	—	سنة ماوون نباة .	
—	١٠٨٠	٣٧٥	استبدال وظيفة سادسة بأخرى خاصة لمفاعة .	
—	١٣٥٠	—	زيادة في مهايات الدرجة التامة .	
—	٩٦٦	—	تخفيض في مهايات الدرجة التامة .	
—	٤١٥	—	لإدراج وظيفة مساعد رئيس محاسب بسوهاج وستة محاسب لسوهاج وأشباهى وطما وسمندو والمزلة وفراش وساح رابعة وساح ثلاثة لسوهاج وسمندو وطما وكانت بعضها على التفرقات والباقي الخاص بسمندو وطما على الإجمال (لبندة أتى حذف أمثالها من السنة الحالية وبدخل في ذلك ٧ ج. م. نفق حرمات .	
١٧٢	—	١٥١٥	١١٩٦٥	

باب ١ - مهايات وأجر ومرتبات				
في هذا الباب زيادة قدرها ١٣٨٤١ ج. م كما هو ظاهر من الجدول المتقدم .				
ولما على بيان تفصيل عما نشأت عنه هذه الزيادة :				
اليات	زيادة	تخفيض		
هككة النقض والإبرام	بنيه	بنيه		
زيادة في مهايات الدرجة التامة .	٤٢	-		
عما ك الاستئناف				
زيادة ثلاثة مستشارين .	٤٢٠٠	-		
في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ خصا على التفرقات				
اجزاء خاصي .				
لرلى كلفه في صرعات المراجعة العامة :	-	١٧٢		
زيادة في مرتبات الصغار .	٣١٥	-		

تخفيض	زيادة	الياب	تخفيض	زيادة	الياب
جيب	جيب		جيب	جيب	
١٥١٥	١١٩٦٥	ما قبله .	٨٣٨٨	٢١٤٧٨	مقابله .
١١٥٢	—	تخفيض أربع درجات سادسة .	—	—	وكل هذه الوظائف التي زيدت كانت بعضها على الوفورات وبعضها الآخر على اعتماد الأعمال الجديدة
٥٧٦	—	درجتان سادسة هكتا لمزاية الديوان العام .	٣٦	—	لمحكى محمود وطما .
—	١٨٦	درجة سابعة لمحكمة طما المنشأة حديثاً .	—	٢٠٠٠	علوة في مرتبات المصاريف .
—	٦٠٦	ثلاث درجات ثامنة منها ست لظما واثنان خفضتا من السادسة وقرق في ماهيات الدرجة الثامنة .	—	٥٣٤	مصلحة الطب الشرعي
١١٢٥	—	(٢) القسم الجنائي	—	١٨٦	وكل المصلحة .
٥٧٦	—	تخفيض ثلاث درجات خاصة .	—	٨٤	ثالث ثان لتسم بها .
٣٧٢	٣٧٢	تخفيض درجتين سادسة .	—	٢٠٠٠	كاتب أول قسم بنى موبف .
—	٦٥٤	زيادة درجتين سابعة لمحكى طما ومحمود بدلا من اثنين خفضتا .	—	٢٨٢	حاجبان لتسم بها .
١٥٠	—	ست درجات ثامنة لمحكى طما ومحمود ومنخفضت من الدرجات الخامسة والسادسة والسابعة إلى الثامنة وقرق في ماهيات الدرجة الثامنة .	٧	—	اعتماد حرف (و) حذف لضمه للوظائف .
٢٨٨	—	درجة ثامنة وهي سادسة تخفصت نقلت للديوان العام .	—	—	فرق في ماهيات الدرجة الثامنة .
٢٦٠٤	—	(٣) المحضرون	٢٣٥١٨	١٠٦٧٧	فرق في مرتب البدن .
—	١٥٣٠	تخفيض درجة سادسة .	١٢٨٤١	—	الجملة .
—	٥٧٦٠	تخفيض ١٤ درجة سابعة بد زيادة درجتين لمحكى طما ومحمود .	—	—	صافي الزيادة .
٣٠	٤٠٥	زيادة درجة ثامنة لظما و ١٤ درجة خفضت إلى التاسعة وقرق في ماهيات الدرجة الثامنة .	—	—	
—	—	(٤) خبراء موظفون فنيون	—	—	
—	—	زيادة ٢٠ درجة سادسة .	—	—	
—	—	(٥) الخليفة الخارجيون من هيئة البعل	—	—	
—	—	وبسبب ذلك زيادة ثلاثة حجاب لظما طما ومحمود ومنصور ورئيس فراشين ثالث لسوهاج بدلا من سابع وسبع درجات رابعة منها ثلاثة ساعة لفاقوس ومحمود وطما وأربعة خفراء وبوابير لسوهاج ومحمود وطما والخريف ثم جاني لسوهاج بمرتبة ستة عشر جنيها وزيادة ١١ جنيها في مرتب البدن .	—	—	
—	—	الجملة .	—	—	
٨٣٨٨	٢١٤٧٨		—	—	

ومن لاعتبارات الدرجة بمشروع المزاية للوظائف الجديدة — كما هو وارد بهذا الجدول — مبلغ ٥٧٦٠ م لإشياء ضررين وظيفة لبقوله المواطنين بالحكم الأعلى من الدرجة السادسة زيادة على ما كان مدرجا في المزاية السابقة لإبلاغ عددها ٣٣ وظيفة. وقد رأيت المسألة بمجلس النواب، كما كانت الإشارة إلى ذلك، أن تكون الزيادة ثلاثين وظيفة نظرا لما أسفرت عنه تجربة هذا النظام من الفائدة .

ولهذه اللجنة توافق على ذلك .

وبناء على هذا زيد اعتماد الخبراء المواطنين بمبلغ ٢٨٨٠ ج م وتصح مجلة الباب ٣٠٦ - ٩١٠ ج م .

وبقابل هذه الزيادة زيادة متساوية في الإيرادات في باب ٧ " إرساء القضائية والقيدية " بند ٢ " المحاكم الأهلية (آداب خبراء) " .

باب ٢ — مصاريف عمومية

في هذا الباب تخفيض إجمالي قدره ١٩٦٥ ج م وكان في الأصل ٢٤٨٠٠ ج م معظمه في بند ١٠ " مصاريف استئجار ودل سفر ونقل " وبند ٢٥ " إيجار ومياه وإتارة وغيره " وبند ٢٧ " المنصرف معجلا في القضاء " وبند ٢٨ " مصاريف قضائية " .

باب ١ - مبيعات وأجر ومزيتات

في هذا الباب تخفيض إجمالي قدره ٢,٧٣٦ ج. م. وبناه فيما يلي :

البيان	زيادة	تخفيض
زيادة قاضيين درجة ثانية لمحكي طما ومحمود ودرية سابعة وأخري ثامنة لها ومبلغ ١,٣٦٠ ج. م. فرق في مبيعات الدرجة الثامنة وذلك عن الوظائف الشاغرة .	٢١٦٠	—
زيادة حاجين ثالثة وفرشين رابعة وأربعة غفراء وسعاة لمحكي طما ومحمود وكفوالشيخ وساع مخففة من حاجب .	٤٠٦	—
فرق في مبيعات الدرجة السابعة والثامنة وتخفيض حاجب لساع وكلاء مبيعات لا تذ كرلان للمزانية مخرج على أساس المتوسط ، وفرق في مبيعات الصيارف .	—	٥٥٠٢
إجمالي .	٢٥٦٦	٥٥٠٢
صافي التخفيض .	٢٩٣٦	

باب ٢ - مصاريف عمومية

وفي هذا الباب أيضا تخفيض إجمالي يبلغ ٦٨٩ ج. م. يرجع إلى ضغط بند ٢ - مصاريف الانتقال وجبل السفر والنقل .

باب ٣ - أعمال جديدة

أودع لهذا الباب مبلغ ٦٠٠ ج. م. كما كان في العام الماضي لشراء آلات بالمحاك .

القرع ٦ - المجالس الحسينية

قدوت احتفالات هذا القرع في مشروع المزانية يبلغ ٨,١٠٠ ج. م. أي زيادة إجمالية قدرها ٢,٩٥٠ ج. م. على المزانية السابقة . وقد وزعت الاحتفالات على أبوابها الثلاثة كما يأتي :

	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
			جنيه	جنيه
باب ١ - مبيعات ومزيتات .	—	٣٠٨٠	٥٢٩١٧	٥٥٩٩٧
٢ - مصاريف عمومية .	١٣٠	—	١٩٨٨	١٨٥٨
٣ - أعمال جديدة .	—	—	٢٥٠	٢٥٠
إجمالي .	١٣٠	٣٠٨٠	٥٥١٥٥	٥٨١٠٥
صافي الزيادة .		٢٩٥٠		

وهائل هذا التخفيض زيادة مظهرها في بند ٣٧ " مبيعات عمومية " إذ بلغت ٢٠٠ ج. م. وهي لا تمتد في الحقيقة زيادة لنا لولم أن الذي كان مقدرا لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية، بمرارة وزارة المالية عند تقديم مقايضة الخازن من ٢٨٤٤ ج. م. كلفتاد سرياً كما هو ظاهر في صفحة ٣٤٠ من مشروع المزانية ولكن نظراً لزيادة المالية الظاهرة في أواخر سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ونحوها من غلاء أسعار الأدوات والتوريدات الطبية فتح احتداد يبلغ ٢٠٠ ج. م. لشترى أدوات طبية على أن ينقضى احتداد سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بمقدار هذا المبلغ .

وقد خفض فضلاً إلا أنه لم يحصل الشراء . فاضطرت الوزارة إلى الحصول على ترخيص مالي وقرار من مجلس الوزراء من تجاوز إلى جنيه ولم يكن في الإمكان تحويل هذا المبلغ من سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ إلى سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لإتمام وضع مشروع المزانية وتنفذ .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدوت احتفالات هذا الباب يبلغ ١,٨٠٠ ج. م. بتخفيض ٢٩٩ ج. م. عن العام الماضي وسببه انتهاء بعض الأعمال التي كانت مدرجة في المزانية السابقة فلم يدرج ما يقابلها في مشروع المزانية المروض .

فرع ٥ - المحاك ك الشرعية

تبلغ احتفالات هذا القرع في مشروع المزانية ١٥٩,٨٧٤ ج. م. بتخفيض قدره ٣,٦٣٥ ج. م. من المزانية السابقة . ويشمل هذا القرع فصلين :

المحاك ك الشرعية وقدرها ١٥٥,٨٠٠ ج. م. .

وقام على الديار المصرية وقدره ١,٧٩٤ ج. م. وقد وزعت احتفالات الفصلين على الأبواب الثلاثة كما يلي :

	تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
			جنيه	جنيه
باب ١ - مبيعات وأجر ومزيتات .	٢٩٣٦	—	١٤٤٦١٢	١٤٧٥٤٨
٢ - مصاريف عمومية .	٦٨٩	—	١١٦٦٣	١٢٣٥١
٣ - أعمال جديدة .	—	—	٦٠٠	٦٠٠
	٣٦٢٥	—	١٦٠٤٩٩	١٥٦٨٧٤

وترجع الزيادة في هذا الفرع إلى الأسباب الآتية :

زيادة	تخفيض	اليان
٣٣٦٦	١٨٦	لإنشاء مشروعات في لجان حاسمين في الدرجة السادسة ورق في ماهيات الدرجة الثامنة وورق في مرتب المندوب زيادة صاحب المجلس حسي في يوسف كانت على الوفورات .
٣٥	١٦٥	تخفيض درجة سابعة لدرجة ثامنة . زيادة في بند ٢ - مصاريف انتقال بدل سفر وقل. تخفيض في بند ٥ - (إسطر وياه وإدارة) و - (مصاريف ثرية) .
٣٣٠١	٣٥١	الجلبة . صافي الزيادة .

ومن المائع المزمدة اعتماد إنشاء عشر وظائف لخبراء حاسبين زائدة على ما كان موجوداً في ميزانية السنة السابقة للإصلاح مبدأه ٧٠ وظيفة . وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب كما تقدم أن تكون الزيادة خمس عشرة وظيفة . ويختصم إلى هذا الرأي ما لحث عليه التجربة من فائدة هذه العظام من المحافظة على أموال القصر فضلاً عن أنه لا يخلل الخزانة شيئاً ، إذ يقابل هذه المصروفات بإيرادات في باب ٧ " الرسوم القضائية والقيمية " . يند **١** " إدراج الوظائف الحسية "

وبناء على هذا يزيد الاعتماد ٤٤,١ ج. م. ويصبح اعتماد الباب الأول ٥٧,٤ ج. م.

وبناء على ما تقدمت به اللجنة الموافقة على اعتمادات هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

فرع ۱ - دیوان العموم

۵۳۴۰۲	بابت ۱ . ماحیات و اجروماتیات .
۷۸۰۰	۲ . " " " " " " " " " " " "
<hr/>	
۵۵۶۰۸	"

فرع ٢ - المحاكم المختلطة (قسم القضاء)

جنيه
٢٩٥٢٨٠ باب ١ - ماهيات ومرتبات .
٦٣١١٢ د ٢ - مصاريف عمومية .
٣٥٨٣٩٢ الاجمالية .

فرع ٣ - المحاكم المختلطة (قسم العقود والوثائق)

باب ١ - ملهيات ومرتبات .	٦٧٤٠٠
٢ - مصاريف عمومية .	١٣٣٢٠
الجملة .	٨٠٦٢٠

فرع ٤ - المحاكم الأهلية

جيبه	
٩١٠٣٠٦	باب ١ - ماهيات وصرفات .
٩٧٥٧١	» ٢ - مصاريف عمومية .
١٤٠٠	» ٣ - أعمال جديدة .
١٠٠٩٣٧٧	الاجلّة .

فرع ٥ - المحاكم الشرعية

جزءه
 ۱۴۶۱۲ باب ۱ - ماهیات و مرتبات .
 ۱۱۶۶۲ » ۲ - مصارف عمومی .
 ۶۰۰ » ۳ - أعمال جدیدة .
 ۱۵۶۸۷۴ المجلد .

فرع ٦ - المجالس الحسبية

٥٧٤٣٧ باب ١ - ماهيات ومرتبآت .
١٨٥٨ » ٢ - مصارف عمومية .
٢٥٠ » ٣ - أعمال جديدة .
٥٩٥٤٥ ابلآة .

رئيس اللجنة (باللغة)
 محمد عبد الستار

مكتبة اللغة العربية
الطبعة الأولى

ملحق رقم ١

إحصاء بالقضايا الجديدة والمحكوم فيها والباقية بمحكمة الاستئناف

القضايا الباقية لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٥	القضايا الواردة من نوفمبر سنة ١٩٣٥ إلى آخر أكتوبر سنة ١٩٣٦			الجملة	ما حكم فيه		الجملة	الباقى لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٦
	من الجدل	من الموقوف	معارضات ومجندات		قطعي	بالإيقاف		
١١٤٣	١١٩٢	٣١٠	٥٩	٢٧٠٤	١١٨٩	٢٣٥	١٤٢٤	١٢٨٠

القضايا الباقية لغاية أكتوبر سنة ١٩٣٦	القضايا الواردة من نوفمبر سنة ١٩٣٦ لغاية مايو سنة ١٩٣٧			الجملة	ما حكم فيه		الجملة	الباقى لغاية مايو سنة ١٩٣٧
	من الجدل	من الموقوف	معارضات ومجندات		قطعي	بالإيقاف		
١٢٨٠	٥٩١	١٠٣	٤٢	٢٠١٦	٩٢١	١٦٢	١٠٨٣	٩٣٣

هذا القدر منه بالتخصير ٢٠٣
والباقي بالمرافعة

ملحق رقم ٢

الأمانات المودعة بخزان المحاكم الأهلية والشرعية

١ - المحاكم الأهلية

تشمل الدوائع الأخوان الآتية :

- (أ) القود المودعة لإباعتها عرضاً حقيقياً .
- (ب) القود المودعة من إختصاص على ذمة تهرين سوله كان رفع دعوى بشأنها أو لتوقيع حجز عليها أو ما شاكل ذلك .
- (ج) القود المودعة من وكلاء الدعاية على ذمة التغطية .
- (د) القود المودعة من المزايلين تأمناً على نمن عقارات .
- (هـ) القود المودعة ثماً للعقارات المترتبة ملكيتها للفتح العامة .
- (و) القود المتحصلة بمعرفة المحضرين تنديلاً لأحكام إذا كان متوقفاً عليها حجز أو كانت مستحقة لاثنتين متتبعين .

وتبلغ جملة الدوائع ٦٧٠,٠٨٠ ج.م (ستائة وسبعين ألف وثمانين جنيهاً) .

٢ - المحاكم الشرعية

الدوائع بالمحاكم الشرعية هي عبارة عن أموال بدل على ذمة الأوقاف أهلية . وهي تستعمل في شراء أعيان للأوقاف .

وتبلغ جملة هذه الأموال ٤٢٤٢٥٠ ج.م (اربعة وأربعة وعشرين ألف ومائتين وخمسين جنيهاً) .

والمحاكم الأهلية والشرعية تورد متحصلاتها ومنها ما يرد لها من الدوائع لخزائن المديرات والمحافظات .

وليس هناك حساب خاص بدوائع المحاكم الأهلية والشرعية مع البنك الأهلي كما هو الشأن في المحاكم المختلطة .

جلسة يوم الأربعاء ١٤ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

(القرء حضرة الشيخ المحرم الأستاذ عبد الرحمن البيل)

ملاحظات عامة

وضع سياسة عامة للتعليم

وزارة المعارف هي وزارة التربية والتعليم ، وعملاً ما واجبها الأساسي ، ومهمتها الكبرى ، وهي على هذا الإختيار تمتد وزارة تربية قبل أن تكون حكومية ،

لاضطلاعها بصقل النفوس ، وترقية للمدارك ، وإشاعة العلم والنور ، وتغريب للثقل العليا ، والتفويض بأبناء الوطن إلى أسس النفايات .

وأما الوزارة على هذا الأساس تتزايد خطورة في هذا العهد ، بعد أن وكل إلى رجالها أمر التربية والتعليم ، وصار أماني في أصنافهم لأبناء البلاد ، لا بل إلى مركز مصر الخالص ، ليصلها إلى حد كبير ، تحصل نصيباً من دوجا لاكتسبه أكثر الأمم العربية بها ، والسير على منوالها ، وخاصة في نظم التربية والتعليم ، وصارت تستقدم صوته مصر العلمية والفنية للاستفادة بهم والأستفاح بمعلوماتهم ومواعيدهم

ولما كان التعليم وسيلة لا غاية ، ويجب أن يركز اهتمام وزارة المعارف في توجيه التعليم نحو الغاية منه ، وعدم قوامه من حيث الإعداد والتكوين ، فلا تقتصر على تقرير البرامج والإكتثار من المواد والمعارف كما كان الحال فيها من ، وهذا بطبيعة يدعو إلى أن توضع لآلية والتعليم سياسة مقنونة ، يتضافر على رسمها المفكرون وذوو الرأي من رجال الوزراء وغيرهم ، حتى يجمع سياسة محكمة بحدود الإمكان ، ومدمجة إلى حد كبير بأسانيد النظرية والتجربة وحسن التأسيس ، فلا تعود وزارة سلطات ومسار على تتسلط بهما التوجيه والإعداد والصقل ، وتوجه التعليم وجهته الصحيحة ، بما يتفق وحالة البلاد ، والسياسة الاجتماعية والاقتصادية ، وما يكون له أثر فعال مستمر في حفزها لي التطلع وطلب الكمال .

لذلك تنتبه اللجنة بما استقر عليه الرأي أخيراً ، من إنشاء هيئة عليا لتربية والتعليم ، تجمع خير العناصر علمياً وعملاً ، لتنبض بهذه المهمة الخطيرة حتى يقضى للوزارة أن تؤدي رسالتها على أسس الجوده وأبحاثها .

الإدارة التعليمية

التركيز للبروقراطى والنظام الإداري

وصف الخبير المسترمان - في تقريره الذي رفعه إلى وزارة المعارف سنة ١٩٢٨ - سوء الإدارة التي يترتب على تركيز السلطة في اليديان العام وعلى تعدد الإجراءات وعلى عدم التخصص وصفاً دقيقاً .

وقد فكت الوزارة أخيراً في التخلص من المركزية النامية ومن النظام الإداري السيئ .

فيبحث أمر تبسيط الإجراءات الفنية والإدارية بإدارات الوزارة وفي توسيع سلطة نظار المدارس ومديري الإدارات والمراقبين . وفي تخسيس القطر إلى وحدات تعليمية لكل وحدة مراقبة تجمع أنواع التعليم المتشعبة تحت مراقبتها .

والهيئة ترجع أن تنتهي وزارة المعارف من بحثها إلى إقرار سياسة تخصي على المركزية والإيرانية وتنفذ الهيئة العامة الساجدة الإدارة إليها والى مهمتها الإشراف على سياسة التعليم العام .

التعليم الأولي

وطابق عليه التعلّم الشّبيّ أو القويّ ، هو واجب الدولة الأوّل وعليه تتولّى الأمّ في تنشئة أبنائها وإعدادهم لتفانل في الحياة واشتدّج في مآراج الحاضرة والراق وهو بمثابة حجر الأساس في بناء كيان الأمة .

وإليه توجه وزارات المعارف في جميع الدول أكبرهما وبجميعه بكلّ عناية لأنه يشمل الكلفة ويحوسق من حقوق الشّعب التي كفلها الدستور ونصّ حل وجوبها وإقرارها وقد جاء في الحديث الشريف " طلب العلم فريضة على كلّ مسلم ومسلمة " .

ولو انحصر الإحتياج على التعلّم المدرسي والتّجفيف المالي كما كان شائعا في الزّمن السابق لم تحفلت الأعراس التي روى إليها الدستور ولأدّى الحال إلى تضاد طبقات متفاوتة في الأمانة الواحدة تحصل بينها توارق شائسة ، فلا تبقى للأمة عيّناتها القومية ولا طابعها العام .

وقد تفتت عصبة الأمم بمئة مليارية لدرس حال التعلّم في الصين مؤلفة من أربعة من جهات أوروبية في إنجلترا وفرنسا والمكنايا وبرلندا ومجا فيله في بروسيا إلى العصبة ما يلي :

" إن إهمال التعلّم الأوّل يحدث حصة مفرقة بين عامة الشّعب التّاروق في بمار الجبل والأمية وبين طبقة التّعليم المستنيرة من الذين يتولّد دوسهم في مساعد مليارية أرستقراطية . فلا يكتفون بؤس السواد الأعظم من أبناء أمهم ولا يميّزون بمجانيهم " .

ويطالبنا الواجب القويّ أن نوجه التعلّم الأوّل الوجهة الصّالحة للجميع فلا يقتصر على عاربة الأمية وضمان قسط من المعلومات والمعارف بل يجب أن يشمل الفرائص العقلية والصّحية والرياضية ، وبذلك يرتفع مستوى الفرد والجماعة مما سواء من رغب منهم في التعلّم السّالكي ومن سلك سبيل العمل والكسب لتتاج الأمة نهضتها في مختلف النواحي وتساير التّقدم والراق في الممالك الأخرى .

وهذا ما يلهو إلى ضرورة وضع سياسة ثابتة لتعلّم الأوّل من كافّة الوجوه البدنية والمالية يحفظ لها نصيب الكفافة من ميزانية التعلّم ، فلا يرقى بتكاليف الضّيقة والتّعليم الرّاق ، ويصل شأن التعلّم الأوّل فتتسكس الآية كما قال أحد النّحات في فنون التربية والتّعليم :

" إن الإثم الذي يتسبب بهما كلّ البسط في تعلّم طريقة خاصّة من طبقات الأمة ولفة قليلة ممتازة منها وتصل إليها فيما يتلاقى بجمعية السواد الأعظم من أبنائها إنما تخسر بيدهما حوزة الدمار والقاء " .

كان أن صمم العناية بالتعلّم الأوّل ينشئ منه إلى الألفية المتقدمة أن تصاحب بشلّ تفكرى ووقوفه على إذا خلقت كينيت بين أطلية أمية جاهلة لا فعصية لها ، ويحلّ محلّها ، الإلتحاق في ذلك ،

" إن القول المستنيرة محمد جيلوتيا إذا ما عدت تحريرها وتنبيهها مستنورا ، وهذا لا يتم إلا إذا كانت نسبة الرأي العام المهذب باقة درجة يتدبها " .

ولن تصل إل هذه الحالة من الرّأى العام إلا إذا ضمنا للشّعب والطبقات الفقيرة قسما مقبولا من التعلّم يفهمون منه ما لهم من الحقوق وما عليهم من الواجبات ويضاف مقدّرتهم على العناية بشؤونهم الخاصّة بما يتيسر لهم من تنوير الأتّحان وسفل القوى والمكنايات ، وليكون أساسا للراغبين في التعلّم الإبتدائي والتّأهيلي .

ولأرى البينة بذا من الإشارة في هذا المقام إلى ما يشاهد كثير من الزّراع من انصراف الأولاد بعد التعلّم الأوّل إلى المواقم والحياة المدنية وترك الحقل ، فإن علاج هذه الحالة تحقّفه الرّاع التي توضع للتعلّم والسياسة التي يجرى عليها ولا تكون الشّكوى في هذه الحالة مبعثها التعلّم الإلزامي في ذاته بل مرتعا للمحتاج وطريقة التعلّم .

وضع سياسة ثابتة

كان من آثار البينة العامة على التعلّم الإلزامي في السنوات الأخيرة أن اضطربت الوسائل وتوسّعت الأساليب التي أبنت لتحقيق الرّغبة الحازة التي شملت الأمة لغاية الألفية فارتجبت سياسات وبرامج عظيمة كان من نتائجها ما يشاهد اليوم من عدم كفاية المكاتب الحالية ووقتها بالأغراض المطلوبة في أكثر الأحوال ، فلا البرامج مطبقة على الحاجة ، ولا الأماكن لاحقة ، ولا الشرائط الصّحيحة مرعية ، إل غير ذلك من أوجه النقص .

وترى البينة أن خير وسيلة تلجّح في وضع سياسة ثابتة لتعلّم الأوّل تنفذ حل مر السنين بحيث تكفل إقامة المباني واختيار المواقع وتأمّن المكاتب تحفظ الممتلكات كالأدوات الدروسية والآلات التعليمية ولوازم الأكساب الرياضية ، وبحيث تسمح في المستقبل لا أكبر عدد من أبناء الأمة .

وقد جاء بتقرير " المستقران " أن عدد الأولاد الذين في سن الإلزام يبلغ سوا حوالي ٣٠٠,٠٠٠ أي حوالي ١,٥٠٠,٠٠٠ من مجموع الأمة ونسب سن وهذا العدد الكبير يحتاج إلى آلاف من المكاتب في مختلف القرى وإلى مبالغ طائلة من المال سواء لإنشاء أو لتأثيث أو للإزلة والإزلة ، لهذا يرى البينة أنه لا مخلص من وضع السياسة الإنشائية الثابتة ، متفكّلة جميع الأعراس .

وهذه السياسة يجب أن تشمل حل الأوس الآتية :

(أ) تحرير الإضاحات الكفافية في حدود الميزانية .

(ب) وضع برامج التعلّم العلمية والسّنية .

(ج) إعداد المعلمين الذين يتولّفون تنفيذ أنشطة والمناهج .

التدابير المالية

والجنة تهيب بالبرلمان أن يسطر الكف بالمال اللازم لمقاومة الأتية . وقد بلغت الحاماة عند بعض الدول أن وصلت بمطالبات استثنائية خاصة تمجيلا لفضله على الأتية . وتالت أم أخرى في عقد قروض مالية ضخمة لهذا الغرض ، كما لو كان الحال أمر دفاع عن الأوطان ، فما لنا لا نصل على تدبير المال اللازم لهذا المشروع العظيم ؟

ويمكن توزيع الأموال اللازمة على عشر سنين أو نحوها تخفيفا لآلامه السنوية ، بحيث تنوزع الأعمال كما توزعت الأموال فيكنى في المآني الجديدة الآن بأن تنقص السداد الحالي ثم تزداد المآني والأثاث كلما زاد عدد التلاميذ وهذا ما دعا إليه إلى الصيغة باختيار المراتع والساح وقعتها لتكفل كل من الزمن بمجابهة التعليم وأغراضه سواء في الباني أو إسقول التجارب أو في مآين الألعاب الرياضية ونحوها .

الخطط والبرامج

وترى اللجنة أن تمتد الخطة وتبنا البرامج بحيث تحقق فلا ولاد قسطا صالحا من المعارف الأولية العامة ، وأن تتضمن التعليم العمل والتطبيق الذي يلزم اليعة المصرية بصفة عامة ، والمنطقة الإقليمية بصفة خاصة ، حتى لا تضاد بين الأولاد والإنتاج الزراعي والصناعي البلاد بل تكون عاملا على زيادته وتربية طرائقه كما يجب أن يحاط بهذا التعليم بسلج من المثابة بالشؤون الصحية والنظافة وحسن التكوين سواء في غرف الدراسة أو في حقول التجارب أو في منازل التلاميذ وبعثمتهم وكذلك الألعاب الرياضية ، تتقوى فهم نواحي الأخلاق والزينة وترقى في قلوبهم روح السند والمساواة .

المعلونات

ولا يمكن تحقيق الأغراض من البرامج والخطط إلا إذا قام عليها معلون أكفاء أخذوا بنصيب موفور من القربة والتخفيف وصقلت مدارفهم بالمران والخبرة والتجارب .

وقد فهمت اللجنة أن هناك اقتراسا في شأن المبلين أحدهم وزيره المعارف وفيه يمتد زمن الدراسة إلى ست سنين بدل ثلاث وبه يرتفع المستوى العام للتخريج فيستطيعون البروض برساتهم الجديدة في هذا العهد الذي تضاعفت فيه المطالب وتنوعت الحاجات . ووفق ذلك يجب أن تستكمل هذه المدارس بتقنية حاجات التعليم الأول على مر السنين فلا زيادة تخشى معها البطالة ولا نقص يؤثر في سير التعليم طبقا للسياسة المالية التي أئدنا إليها .

مشاهدات وملاحظات

حل حالة التعليم الإلزامي بالقانونية

ونظرا لأهمية الموقف وحالة التطفل وعدم الاستقرار في التعليم الإلزامي سواء في مناهجه أو مقاصده رأيت اللجنة أن تدرس الحالة من كتب فرغيت إلى المقتدر أن يزور بعض قرى مديرية القليوبية ليفحص بنفسه على حالة المكتبات العامة وعلى عدد من بيوها من الأطفال ، ويعرف مدى تنفيذ قانون الإلزام . فقصده إلى بعض قرى مديرية القليوبية وتبين له أن الأمر في حاجة شديدة إلى العناية وأن الحال تستدعي وضع سياسة إنشائية مالية وبنائية وعائية وتعليمية كما سبقت الإشارة .

وعما لاحظته أن هناك مكتب عامة تملكها مجالس المديرية بعضها أنشأه على حسابها والبعض الآخر لا إليها من طريق التبرع ووجد أن أكثر هذه المكتبات مملوكة في أماكن غير صحيحة ومبانيها لا تصلح سواء قدمها أو تعاقبها أو ولدهم ملاستها للقرض . كما وجد أن هناك مكتب مستأجرة وكلها غير صالحة لأنها لم تنشأ لتكون مكتبات وإنما هي من دور القلايين المروقة .

كما لاحظ أن صعوبات خفيفة تكثف قانون الإلزام في التنفيذ فكثير من الأطفال يفتقون عن الذهاب إلى المكتبات لضيق الرقابة كما وجد في بعض المكتبات غير أن مملوكة بالأدوات المدرسية بغير نظام ولا جرد وأن التصرف فيها يجري بغير ضابط .

ولا يمكن مع هذه المآخذ أن يطمأن إلى الإحصاءات أو يؤول عليها ، وأنه من التسين على وزارة المعارف أن تدرس الحالة . وأن تستل على إصلاحها وتنظيمها وأن تتخذ الزين الذي يستطاع فيه تسمي التعليم الإلزامي والقبضاء على الأتية .

أما اقتراح البرامج ووضع الخطط دون الوقوف على الملل المالية فسياسة لا يمكن أن تؤدى إلى ترقية التعليم الإلزامي ولا تضمن له البتات والاستقرار فضلا عما يصحح على البلاد من الاعتدالات الضخمة التي تتفق دون أن تحقق الناية .

وعما لفت نظر المقتدر بصفة خاصة أن الرقابة على هذه المكتبات غير كافية وأن التفتيش غير وافي مما أدى إلى عدم تنفيذ القانون من جهة وإلى استمرار الحالة السيئة التي وصفناها نحن أو تميز . ويظهر أن لصعوبة المراسلات أثرها في هذه الحالة .

المكتبات الزراعية والصناعية

وقد فكرت الوزارة في توجيه التلاميذ بعد إتمام التعليم الأول وخاصة الفئة التالية التي لا تستطيع مواصلة التعليم الدراسي ورأت إنشاء مكتبات زراعية ومكتبات صناعية يتعلمون فيها الزراعة والصناعة اللازمة لإلهم فكفل لهم سبل البش بعد ترجمهم .

التعليم التجارى

إنشاء أقسام أجنبية

جاء في بيان محالى وزير المعارف العمومية أمام مجلس النواب بشأن التعليم التجارى ما يأتى :

“ وأما التعليم التجارى فقد تناوله الإصلاح في سنة ١٩٣٥ وشكلت “
“ له لجنة من كبار رجال الأعمال والبنوك وضمت له الخطة والبرامج “
“ وتقد ذلك ابتداء من العام الدراسى ١٩٣٥ - ١٩٣٦ “

“ وماضى به هذا النظام إنشاء أقسام يكون التدريس فيها باللغة “
“ الأجنبية ليكن يخرج شباب يستطيعون العمل في الشركات الأجنبية “

والجنة تقرر من بين أن اتجاه رجال الأعمال ومدبرى البنوك والمؤسسات المالية الكبرى في مصر في هذا العهد يرى إلى استعمال لغة البلاد وتوظيف أبنائها في مشاريعهم الكبرى توفيقا لتعاون المصريين وتأييدا للصالح المشترك .

ولهذا ترى اللجنة أن يحد من نظام الأقسام التي يكون التدريس فيها باللغة الأجنبية وأن يكتفى بزيادة السليمة بتدريس اللغات الأجنبية وحذفها .

التعليم الصناعى

وتتبع اللجنة - بمناسبة دراسة وزارة المعارف لأمن إصلاح التعليم الصناعى - وتقرر مرافق التعليم الصناعى الذى أورد إلى أوروبا خصيصا للاستطلاع والبحث أن تمنى الوزارة بالمجانب العمل لهذا التعليم وأن تهىء الشباب المصرى سبيل الاتصال بالمنتجات الصناعية الكبرى .

التعليم الحزى

صاحبت للفكر الحزى بضغط مفرط في نشر التعليم وكثر مدحا حتى صار ضعف عدد المدارس الأميرية وعدد تلاميذها يزيد على عدد تلاميذ المدارس الأميرية . وتكاليف التعليم فيها لا تكاد تذكر بجانب النفقات التي تصهلها وزارة المعارف .

وقد يكون من مصلحة التعليم أن تتوفر وزارة المعارف على نشر التعليم الأولى وأن تنقل من التعليم الابتدائى والثانوى إلى المجلات والأفراد الذين يقومون به لحاجتهم الخاص .

وقد أصدرت وزارة المعارف القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٤ لإشراف على التعليم الحزى وصرقته من كل الوجود عليها ومعاييرها وبسطت هيئتها على هذا التعليم فسار في سبيل الإصلاح المستمر ولا زال ينتهج إلى التحسن وبقوة بالأغراض .

فى المكاتب الزراعية يتم التلايد أصول الزراعة الحديثة بالطريقة العلمية فيشتغلون بأيديهم في الزراعة وفروعها المختلفة لينفذوا القرارات والقرارات الكونية بالحرلا ونظام الزراعة ومن أهم . أما المكاتب الصناعية فقد رأى أن تنشأ في المدن التي بها مدارس صناعية وورش يمكن تدريبهم عليها عليها دون كلفة فظة ولتستفيدا من خبرة المدرسين والأساتذة .

وجعلت مدة الدراسة في المكاتب الزراعية ثلاث سنوات وفى المكاتب الصناعية سنتين وقد أنشئت مكاتب صناعية في القاهرة وفي الأقاق وططا وسوهاج وأسوان حيث توجد مدارس صناعية .

المدارس الزراعية المتوسطة

أقمت لجنة منذ سنتين تقريرا دراسة حالة المدارس الزراعية المتوسطة ويحت أنظمتها العلمية والبيئية وقد أقت اللجنة مبحثا ووضعت تقريرا للوزارة حاويا مدة اقتراحات وآراء فرأت الوزارة أن تشكل لجنة خاصة لبحث النظم المقترحة وصدر قرار وزارى بذلك في ٧ فبراير سنة ١٩٣٧ وصلى ألا يطول زمن البحث حوصلا حل صالح لتعليم الزراعى في مصر وصيانة الثروة القومية التي تحتل في أرض مصر الزراعية الخصبة وعاصمها .

التعليم الرياضى

وتتبع اللجنة إلى زيادة العناية بالرياضة البدنية تنشيا مع النهضة الحديثة وقد تضمن برنامج الوزارة الرياضى المنشآت والمشاريع الآتية :

أولا - إنشاء قسم جديد لتخرج مدرسى الرياضة البدنية يلحق بمعهد التربية للبين .

ثانيا - إنشاء قسم جديد لتخرج مدرسات الرياضة البدنية يلحق بمعهد التربية للبنات .

ثالثا - جعل دروس الرياضة دراسة إجبارية في جميع الفرق وفى جميع مساحد التعليم .

رابعا - إنشاء مراكز رياضية في مختلف الأقاليم .

خامسا - تنظيم رحلات الطلبة والطالبات .

سادسا - إنشاء مسكن للكتشافة .

سابعا - السابعة بالكشافة والمرشدات في المدارس .

وتبلغ تكاليف هذا المشروع ١٢٠ ألف جنيه أودع منها في ميزانية هذا العام ٢٠٠٠ ج ٢٠ .

وتتبع اللجنة أن تهض وزارة للمعارف بالحياة الرياضية نهضة خليفة بالمعهد الجديد .

مشكلة المعلمين العاطلين

مشكلة حديثة العهد في مصر، ولكنها خطيرة، لها قاعدتها من الآثار السلبية في فترة الأزمات المئوية، ولكنها الاجتماعية، ومصادرها المختلفة، حتى شملت الأذنان في السنوات الأخيرة، وصارت من مشاكل الساعة التي تتطلب العلاج والحل.

وقد ظهرت تدريجياً على أثر زيادة المتخرجين من المدارس، على عدد الوظائف الحكومية، وبذلك في شكل يمتد إلى التفكير بالأعمال بتوالي هذه الزيادة عاماً بعد عام، حتى شمل الفاق الآباء والمعلمين، وسرى اليأس في قلوب الشبان جميعاً، متخرجهم ومن لا يزالون في المعاهد.

وتلك حالة خاصة، تشفى منها البلاد من مستقبل شائناً وأخيراً طهرها، بما تشهده في أنفسهم من فقدان الأمل، وأصلها الزيادة في العمل والكبح، وروح التلازمة يتفوق اليوم دراساتهم، كأنها ضربة من الكليش الشاق، ولم تعد المدرسة في نظرم ذلك العهد المحبوب، بل صارت مكاناً يضيق إلى قلوبهم، لمسايطرهم من مستقبل مظلم، ترسم في أفقه السلطة القابضة البغيضة.

ليس هذا فقط بل إن اليأس ليؤثر بدوره في مبلغ تحصيلهم وتثقيفهم، فلا ينجحون في البحث، لمسايطر في غيوسهم من سوء الطبع، واعتقادهم أن العلم عجز عن أن يحفظ كرامة أهله، وقصرت الدرجات الجامعية من شأن الجيش الحامليها، حتى سرت فيهم روح الاستهانة بالمعلم وأهمه الفطن عند بكل شيء.

وعلاج هذه المشكلة فرض على رجال الأمة وقيادتها ومفكرها، ويتطلب حلولاً دراسية وأساليباً للتفكير جيدة، وإقتراف الوسائل لرفع شأنها من جهة أخرى وأول ما يسد الإنسان من أسباب عجز طرق التعلم الحالية من إبعاد الشبان ليكونوا تخليين متجنبين، لأنفسهم والجنس، وعدم توجيههم شطر الحياة العملية للثمرة، طباعاً ليولموا واستعداداتهم، وهذه مهمة رجال التربية والمهنيين على التعلم، وإن كان السائل الشخصي له أثر كبير في تكوين الشبان وكفائاتهم.

وكان المنظر - ومصر على ما هي عليه من نسبة المتصلين - أن يتأخر ظهور مشكلة المعلمين من هذا الوقت، نظراً لمسايطر البلاد من مركز اقتصادي ممتاز، فلا تزال مساحات شاسعة من الأرض دون استغلال إلى اليوم، ولا يزال يصيب غير المصريين نجاحاً وتوفيقاً، من استغلال جهودهم، وتشغيل دروس أموال طائلة تكثر الخمر وتعود عليهم بأرباح وافرة.

وقد قيل إن المرض يجب أن يتناسب مع الطب، وهذا قول ظاهره الصحة إننا قصصه إلى الأرقام والإحصاءات، أما إذا نظرنا إلى الموضوع نظرة جلية، فلا يكون المرض الخلل إلا عرضاً ضعيفاً، لأن المرض القوي المخوف يشق طريقه إلى غايته، مهما كثر البارزون وقيل الطالبون.

والاستهتام من وزارة المعارف عن النتائج التي حصلت عليها من تطبيق هذا القانون أجيأت بأن رافقها لهذه المدارس آثار ثمرات طيبة سواء في مرفقها ومبانيها أو في ترقية الشؤون الصحية كما تشهد بذلك إدارة المباني وقسم التفتيش الطبي. كما أن في معظمها من الأثاث والمباني المدرسية القدر الكافي. وأما خفت من المدرسين آثار الإرهاق إذ حددت لهم عدد الحصص بـ ٣٦ حصّة أسبوعياً.

وكذلك عملت على رفع مرتباتهم وخفضت لهم الحصول عليها بانتظام طول العام وحرصت الوزارة على ألا يزيد عدد تلاميذ الفصل على ٤٠ تلميذاً وعلى أن تكون امتحانات النقل تحت إشرافها ورقابها كما زادت عدد المفتشين الثنتين والإداريين لفرقة كاتبة يجمع للمدارس وفي جميع المواد. وإبجاء عملت على توحيد المستوى فيها ويزن مدارس الحكومة بقدر الإسكان.

وتربو اللجنة الآن تضن وزارة المالية عن وزارة المعارف بزيادة الاتحاد المخصص للإقامة وتؤيد وزير المعارف فيما صرح به أمام مجلس النواب حيث قال :

"والوزارة تزعم أن تساعد ظروف الميزانية على زيادة الإقامات"
"المخصصة للمدارس لتلوز زيادة عسوية لتتمكن من القيام بأعمالها"
"وخصوصاً دفع المرتبات المعقولة لساتر للمدرسين على اختلاف أنواعهم"
"والتلوهض بيسوى التعلم".

ولا يفتوت اللجنة أن تترك لمرحلة إلى الحالة الشاذة التي بلغت درجة قنوت في العلاقات بين مدرسي المدارس الخوة الثنتين وغير الثنتين وقوة أثر تزل هذه الحالة وأن تجد هذه الثورة. وأن يكون رائد الجميع المحافظة على العلاقات الوجيهة والسلي إلى المصلحة في حدود القانون والأخلاق الكريمة إذ أن المدرس - سواء أكان نيا أم غير نيا - مفروض فيه أنه قدوة صالحة وأنه - في أداء واجبه - يحدد كل البعد عن سلوك سبل العنف والمهاجرة.

ولا ترى اللجنة أن تتعرض إلى النظام الذي وضعت الوزارة لتوزيع إقامات التعلم الخو ولا أن تشترج بدلاً منه فإن هذا يدخل في صميم عمل السلطة التنفيذية التي تؤذى عنه حساباً أمام السلطة التشريعية. وكل ما تربو اللجنة هو أن توفق الوزارة - في حدود الطاقة - إلى السير على نظام مستقر يحفظ كرامة المعلمين وصالح التعلم.

وبتمساة الإذاعة وما أثير حولها فتمت اللجنة أنه هناك اقتراباً بين المناهضة غير المشروعة بين أصحاب المدارس الخوة ويصل على بقاء الصالح منها وذلك بتوسيد المصروفات وجعلها سنة جنبتها في السنة في المدارس الابتدائية للبين والبنات و١٥ جنبتها في السنة للمدارس الثانوية.

وقد رحب أصحاب المدارس بهذا الاقتراح وإبجاء استمداحهم للعمل به وترى اللجنة أن تعمل الوزارة على تنفيذه.

ملاحظات على الاعترافات

ضغط المصروفات

بند ٧ - توريدات عمومية

تقدم حصرة صاحب الميرة وكل وزارة المعارف عدحت ميزانية وزارة
أمام لجنة المالية مجلس النواب طلب فتح اعتماد مبلغ ١٥٠.٠٠٠ ج. م.
في الباب الثالث وقدره ٨٠ يطلب فتح هذا الاعتماد لأمرين :

(الأول) ١٠٠.٠٠٠ ج. م لإنشاء ٨٠ مكتبة لتعليم الأتقي لأن وزارة
المعارف كانت قد اقترحت إنشاء ٢٠٠ مكتب لتعليم المذكور وعلمت من
وزارة المالية إدراج الاعتماد لتلك ولكن وزارة المالية أغفلت إدراج
الاعتماد للأمر وأنه يكفي إنشاء ٨٠ مكتبة ومن أجل ذلك يطلب فتح
الاعتماد للمبلغ السالف الذكر .

(ثانيا) ٥٠.٠٠٠ ج. م لإنشاء فصول جديدة لتعليم الصغى لمواجهة
الزيادة التي نشأت من زيادة الإقبال عليه .

وقد بحثت اللجنة المالية مجلس النواب مع عزته في إمكان تدوير مبلغ
١٥٠.٠٠٠ ج. م من مهورات باب ثمرة قدر إمكان ذلك من طريق
تخفيض بعض بنود الباب الثاني وهي :

جـ

٢٠٠٠ من بند ٤ - أفضية .

١٠٠٠ » ٥ - إيجار مياه وتور وغير ذلك .

٨٠٠٠ » ٧ - توريدات عمومية .

٤٠٠٠ » ١٢ - تشييدات المدارس الصناعية .

١٥٠٠٠ » ١٥٠٠٠ - الحلة .

مؤقت لجنة المالية مجلس النواب على فتح اعتماد المطلوب للفرضين
السالف ذكرهما في مقابل تخفيض مبالغ المبلغ المذكور في الباب الثاني
في البود المذكورة تقا .

وقد لفت نظر اللجنة بمحكمة بـ ٧ - توريدات عمومية - إذ ينبغي في مشروع
ميزانية وزارة المعارف ١٣٨٥ هـ ١١ ج. م قامت من وزارة المالية عن
مقدار مجموع هذا البند في مشروع الميزانية العامة . فالحاجة بأنه ينبغي
١٣٦٣٣٤٠ ج. م .

ولا شك أن هناك محالا لضغط مصروفات هذا البند توصلا إلى تحقيق
وفريد كرا سيما وقد وصل إلى طر اللجنة أمر هناك شكوى تتعلق
بالمناقصات الخاصة بهذا البند في وزارة المعارف ثم تسلمها للوزارة إلى كانت
موضح تحقيق .

وتطلب اللجنة إلى وزارة المعارف أن تضاعف من اعتمادها بالشكوى
القدمة إليها ليجرى الأمور في مجراها الطبيعي .

ومعصر كما تعلم جميعا لم تبلغ بعد البديعة المطلوبة في التعليم ولا زاد
المتعلمون فيها على الحاجة إذا قيست بالأهم الأخرى وإنما الباب كما
في نوع المتخرجين لأن مقدم ، وفي توجيههم لاف معلوماتهم ، وهذه
الكثرة لا تضر البلاد الآن ، وإنما يحى الضرر من عدم تحويل هذا
التيار المتدفق إلى مجرى الطبيعي .

وقد طبع التعليم في أكثر مراحله عندنا بالطابع النظري والكثي ، وبعد
تفيرا أو كثيرا من التطبيق العملي ، وهذا مما يؤخذ على نظم التعليم الحالية
إذ يحى التعليم الحديث في الأمم الرافية وبجته بوليتكنيكية ، وهي طريقة تعد
التيان لاحتمال أجهاد الحياة وتكاليفها .

كما أن إهمال ميول الطلبة وعدم توجيههم الوجهة التي يرغبونها ويملنون إليها
مطهرتهم واستعدادهم ، كان بدوره عاملا مؤثرا في مبلغ تحصيلهم وكفايتهم ،
وئيس أضر على الطلبة من تجاهل الاستعداد الطبيعي عندهم ، وإهمال هذا
عامل نفسي ، البالغ الأثر في كبت رغبتهم وقتل الملكات والمواهب .

وشاع في الزمن الأخير - إزاء هذه الحالة - أن اتجه الشبان
صوب الإفادة والانتفاع ، وصاروا يطلبون العلم ليوصلهم إلى النتائج المادية ،
لن يسيروهم العيش ولو ظفت المواهب والكفايات ، ويؤتون مستحلبهم
بميزان الفائدة المالية دون غيرها .

وترى اللجنة ، وهي بصدد ميزانية المعارف ، أن تشير إلى معالجة هذه
المشكلة من وجهة التعليم والإعداد ، وإن كان الموضوع جديرا بكل عناية
وعناية بعد أن صار عامل قلق في الحياة المصرية .

وما أخذ به الإسكان لتوجيه الشبان في التعليم العالي ، أن يحسن
طالب من جهة استعداده وميله الشخصية ، وأن يبدأ بالتطبيق العملي
قبل أن يقع كتابا أو يستمع إلى محاضرة ، وسامية اختياره أثناء ذلك ليقودا
إعدادهم وتكوينه . كما حرصت بعض الأمم على أن بين الطلاب في أوقات
الفرغ على اتصال بيهامهم الجامعة فتتظم الرحلات وتنفذ الاجتماعات بحيث
لا تنام بين الطالب وأواجهه .

وما اقترح كملاج لبعض الحالات أن يمدل عن توظيف الأغباء من
التحريين والمدارس الفنية لأتهم قادرون على الأعمال الحرة ، كما يرى بعض
المفكرين أن يكون هناك اتصال بين دوائر الأعمال والمعاملات حتى يمكن
التوفيق بقدر الإمكان بين المتعلمين ومستقبلهم العمل .

وهناك علاج عمل خارج عن نطاق التعليم ، يجب أن تنى به الحكومة ، وهو
تنفيذ البود الواردة في عقود شركات الاحتكار والاستغلال ، عن توظيف
الضررين وضرورة تنفيذ هذه الشروط ، كما يجب أن يوضع تشريع
شركات التي تنشأ من الآن يضمن للمصريين أكبر نصيب في وظائف
شركات الحاسبة والكتابة والفنية فلا يكفي بإهمالهم والهمال .

وعلى الحكومة واجب أن تكون المصلحة المالية على تأسيس الشركات
الاستثمارية الكبرى عملا يبدأ التضامن الاجتماعي ولهمي للمستثمرين
عملا لنشاطهم وإشراكهم يصود على أفرادهم وعلى مجموع الأمة بالفائدة
الشركة .

الاعتمادات

أودع لهذا القسم في مشروع الميزانية ... مبلغ ٣٩٦٣٧٧ جنيه
وكان في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ... ٣٦١٧٥١٩
زيادة مقدارها ... ٣٤٦٢٤٨
وقد وزعت اعتمادات هذا القسم على الفروع الآتية :

ومن المسائل التي تتمثل اتصالا وثيقا بجد الترويلات العمومية إدارة المخازن وبرجها . فإنه قد وصل إلى اللجنة أيضا ما يدعوا إلى أن ترجو توجيه العناية إلى الجهد الفعلي المخازن تحت إشراف كبار رؤساء المصالح . وهي تأمل من وراء ذلك أن يشفق دفر كبير بتفويض للمبالغ المتقدمة الشترتات .

	تهديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
	١٩٣٧	١٩٣٦			١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - ديوان العموم والتعليم العام .	٢٨٥٦٠٤٩	٣٥٢٩٤٩٨	٣٢٦٥٥١	—	٣٥٧٤٨٥٧	٣١٢٢٤٦٣	٣٠٣٩٦٩٨	٢٩٥٤٩٨٣
٢ - إدارة عموم الآثار المصرية .	٦٥٢٩٨	٦١١٩٢	٤٥٠٦	—	٥٦٧٦٦	٥٧٣٣٧	٥٤٣١٠	٥٦٣٠٢
٣ - دار الآثار العربية .	٢٥١٠٧	٩١٠٧	١٦٠٠٠	—	٩٧٨٠	٧٦٦٤	٦٨٤٣	٧١٨٧
٤ - المتحف القبطي .	٢٨٩٥	٢٨٨٨	٧	—	١٩٩٢	٩١٤٨	٢١١٥	—
٥ - جمع الآثار العربية للملك .	١٤٠١٨	١٤٨٣٤	—	٨١٦	٧٠٣٢	٦٢٥١	—	—
الاجلة .	٣٩٦٣٧٧	٣٦١٧٥١٩	٣٤٧٠٦٤	٨١٦	٣٦٥٠٤٢٨	٣٢٠٢٨٦٨	٣١٠٢٩٦٦	٣٠١٩٧٧٣
صافي الزيادة .			٣٤٦٢٤٨					

باب ١ - تعليمات وأجور مرتبات

قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية ... مبلغ ٢٨٥٣١٩٩ جنيه
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ... ٢٤٨٥٣٦٧
زيادة قدرها ... ٣٦٧٨٣٢
وقد وزعت اعتمادات هذا الباب كما يأتي :

	الزيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
	جنيه	جنيه	جنيه
(أ) رتب الدرجات الدائمة والمرتبة .	٢٣١٩٨١	١٧٠٧٥٠٠	١٩٢٩٤٨١
(ج) الوظائف الخارجية عن هيئة البالي .	١٢٥٥٧١	٩٤٠٣١٤	١٠٦٥٨٨٥
(د) أجر .	١٠٠٠	٥٩١٠	٦٩١٠
(هـ) مرتبات .	٩٢٨٠	٥١٦٤٣	٦٠٩٢٣
تحويل قيمة المنظور علم إتمام صرفه .	—	٢٢٠٠٠٠	٣٠٧٣١٩٩
	٣٦٧٨٣٢	٢٤٨٥٣٦٧	٢٨٥٣١٩٩

فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام

قدر له في مشروع الميزانية ... مبلغ ٢٨٥٦٠٤٩ جنيه
وكان مدرجا له في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ ... ٣٥٢٩٤٩٨
زيادة قدرها ... ٣٢٦٥٥١
واعتمادات هذا القسم موزعة على ثلاثة أبواب كما يلي :

	تخفيض	زيادة	١٩٣٦		١٩٣٧
			جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - تعليمات وأجور ومرتبات .	—		٢٣١٩٨١	٢٤٨٥٣٦٧	٢٨٥٣١٩٩
٢ - مصاريف عمومية	—	٣٤٠٩٥	٩٤١٣٣١	٩٧٥٤٢٦	١٠٦٥٨٨٥
٣ - أعمال جيليشونشر التعليم العام .	٧٥٣٧٦	—	١٠٢٨٠٠	٢٧٤٢٤٤	٣٠٧٣١٩٩
الاجلة .	٧٥٣٧٦	١٩٢٧٣	٣٥٢٩٤٩٨	٣٠٧٣١٩٩	٣٨٥٦٠٤٩
صافي الزيادة .	٣٢٦٥٥١				

وقد تنقلم حضرة وكيل الوزارة لجنة يطلب فتح احتاد ببلغ ١٥٠٠٠ ج.م في الباب الثالث كما يأتي :

وهي مدرجة في ثلاثة أبواب كما يأتي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جـ	جـ	جـ	جـ
١١٩٤	—	٣٥٢٩١	٣٤٠٩٧
—	—	١١٨٩٧	١١٨٩٧
—	٥٧٠٠	١٤٠٠٤	١٩٧٠٤
١١٩٤	٥٧٠٠	٦١١٩٢	٦٥٦٩٨
٤٥٠٦	صافي الزيادة		

باب ١ - ماعيات وأجرومريتات

٢ - مصاريف عمومية

٣ - أعمال جديدة

الجملة

(أولا) ١٠٠٠٠ ج.م مصاريف إنشاء ثمانين مكتباً أولياً ، وذلك لأن الوزارة كانت قد اقترحت إنشاء مائة مكتب لمواجهة تنفيذ الإزام ، غير أن مشروع الميزانية صدر علواً من إجابة هذا الاقتراح ، وهي تكفي الآن لطلب الاحتاد اللازم لفتح ثمانين مكتباً ، وهو أقل عدد تنقلمت به الوزارة في السنين الماضية .

(ثانياً) ٥٠٠٠ ج.م مصاريف إنشاء فصول جديدة في التعليم الصناعي لمواجهة زيادة الإقبال عليه .

وقد نالقت اللجنة حضرة صاحب البزة وكيل الوزارة نيا إذا كان من الممكن تغيير المبلغ من وفورات بعض الأبواب ، فنقد أنه يمكن توفيره من الباب الثاني بتخفيض البنود الآتية كما يلي :

باب ١ - ماعيات وأجرومريتات

جـ

كان المصعد لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ٣٥٢٩١

جـ

وأدرج له في مشروع الميزانية مبلغ ... ٣٥٠٩٧

استبعد منه المنظور عدم صرفه ... ١٠٠٠

جـ

فيكون الصافي ... ٣٤٠٩٧

بتخفيض ... ١١٩٤

ويرجع أهم التخفيض إلى أنه أدرج مشروع للميزانية مبلغ ١٠٠٠ ج.م قيمة المنظور عدم صرفه من هذا الباب ولم يكن له مقابل في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

أما باقي الفرق فتلحق من تخير لا أهمية له في بعض الوظائف .

باب ٢ - مصاريف عمومية

أدرج له في مشروع الميزانية مبلغ ١١٨٩٧ ج.م كما كان في العام السابق وليس لجنة ملاحظات على هذا الباب .

جـ

٢٠٠٠ من بند ٤ - أخذية

١٠٠٠ ٥ ٥ ٥ - لمصار مياه ونور وفيه ذلك

٨٠٠٠ ٧ ٥ ٥ - دوريات عمومية

٤٠٠٠ ١٢ ٥ ٥ - تسهيلات المدارس الصناعية

١٥٠٠٠ الجملة

وبد فترت اللجنة فتح الاحتاد المطلوب وقدره ١٥٠٠٠ ج.م في الباب الثالث ، للفرضين السابق ذكرهما في مقابل تخفيض مطايل يبلغ المذكور في الباب الثاني بالطريقة المشار إليها .

والجنة توافق على ذلك .

فرع ٢ - مصلحة الآثار

جـ

قدر لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٦٥٦٩٨

بغايه في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٦١١٩٢

زيادة قدرها ... ٤٥٠٦

وكانت وزارة المالية تدرج سوريا سلم ١٠٠٠٠ ج.م في ميزانيتها ضمن
البند ٧ "إعانات ومرتبات متنوعة" كما كانت وزارة الأوقاف تدرج
في ميزانيتها مبلغ ١٢٠٠٠ ج.م لهذا الغرض . من أن مجموع ما يخص اللجنة
سوريا كان ٢٣٠٠٠ ج.م ، فنزل إلى ١٦٠٠٠ ج.م في مشروع الميزانية

فرع ٤ - المتحف القبطي

جبه
قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ... مبلغ ٢٨٩٥
وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٢٨٨٨
زيادة قدرها ... ٧
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على باب كما يلي :

زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧
جبه	جبه	جبه
٧	١٨٨٥	١٨٨٥
—	١٠١٠	١٠١٠
—	—	—
٧	٢٨٨٨	٢٨٩٥

ولا يوجد في هذا الفرع أى تغيير سوى زيادة سبعة جنيهات فوق مرتبة
مدن لخدمة الخارجيين عن هيئة المال .
وليس لجنة ملاحظات على ذلك .

فرع ٥ - مجمع اللغة العربية الملكي

جبه
كان المقدّر لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١٤٨٣٤
وأدرج له في مشروع الميزانية ... ١٤٠١٨
بتخصيص قدره ... ٨١٦
وقد وزعت اعتمادات هذا المجمع على باب كما يلي :

تخصيص	زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧
جبه	جبه	جبه	جبه
—	٣٣٧٨	٥٤٠٢	٨٧٨٠
—	١١٤٠	٤٠٩٨	٥٢٣٨
٥٣٣٤	—	٥٣٣٤	—
٥٣٣٤	٤٥٨١	١٤٨٣٤	١٤٠١٨
٨١٦	صافي التخصيص		

باب ٣ - أعمال جليلة

جبه
قدر له في مشروع الميزانية ... ١٩٧٠٤
وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ١٤٠٠٤
زيادة قدرها ... ٥٧٠٠

زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧
جبه	جبه	جبه
١٠٠٠	٦٥٠٠	٧٥٠٠
٤٧٠٠	—	٤٧٠٠
—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
—	٣٥٠٤	٣٥٠٤
٥٧٠٠	١٤٠٠٤	١٩٧٠٤

والزيادة ناشئة من زيادة ١٠٠٠ ج.م في أعمال الحفر في سفارة
و ٤٧٠٠ ج.م في حائط الحرم وأبى المول .
وليس لجنة ملاحظات على هذا .

فرع ٣ - دار الآثار العربية

جبه
قدر لهذا الفرع في مشروع الميزانية ... مبلغ ٢٥١٠٧
وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٩١٠٧
زيادة قدرها ... ١٦٠٠٠
وقد وزعت اعتمادات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كالآتي :

زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧
جبه	جبه	جبه
—	٤٥٧٠	٥٧٠٠
—	٤٥٣٧	٤٥٣٧
١٦٠٠٠	—	١٦٠٠٠
١٦٠٠٠	٩١٠٧	٢٥١٠٧

وليس هناك تغيير في اعتمادات البابين الأوّل والثاني .
أما الباب الثالث ففيه زيادة ١٦٠٠٠ ج.م ، وقد أدرج هذا المبلغ
بصفة جملة لحفظ الآثار العربية ، وأشهر مشروع الميزانية إلى أنه لا يصرف
منه شئ إلا بموافقة وزارة المالية .

باب ١ - ماهيات وأجرومريتات

جبه
 قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٨٧٨٠
 وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ » ٥٤٠٢
 زيادة قدرها... .. » ٣٣٧٨
 وقد نشأت هذه الزيادة من زيادة :

جبه
 ٣٦١٢ في المرتبات لمكافآت من يتدون لأعمال المطابع .
 مقابل :

٣٣٤ تخفيض في الدرجات المالية .

٣٣٧٨ صافي الزيادة .

وبالجملة على بيان مفردات مبلغ ال ٣٦١٢ ج . م :

١ - المعجم اللغوي التاريخي

مكافآت :

مكافأة الأستاذ فيشر لمدة ستة شهور بمرافق
 ٧٠ ج . م شهرياً .
 مكافأة لمن يجهز إليهم في قراءة الكتب .
 » للناشرين .

٢ - المعجم الاصطلاحي العلمي

مكافآت :

مكافأة العلماء .
 » لاستخراج المصطلحات .
 » للراسلين .

٣ - المعجم اللغوي الوسيط المصور

مكافآت :

مكافآت لبعض أعضاء الجمع .
 » » » خارج الجمع .

باب ٢ - مصاريف عمومية

جبه
 قدر لهذا الباب في مشروع الميزانية مبلغ ٥٣٣٨
 وكان مقدراً له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ » ٤٠٩٨
 زيادة قدرها... .. » ١١٤٠

جبه

ويرجع ذلك إلى زيادة ٦٠٠ في بند ٦ - كتب وجلات وغيرها .

» ٣٠٠ » ٧ - مصاريف الطبع والنشر والخفر .

» ٢٤٠ » ٩ - متروحة .

١١٤٠

وليس لجنة ملاحظات على ذلك .

باب ٣ - أعمال جديدة

ولم يدرج للأعمال الجديدة شيء في مشروع ميزانية هذا العام .
 وترجع اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا القسم كما أقدمها مجلس
 النواب وهي :

فرع ١ - ديوان العموم والتعليم العام

جبه

٢٨٥٣١٩٩ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .

٩٦٠٤٣٦ » ٢ - مصاريف عمومية .

٤٠٩٢٤ » ٣ - أعمال جديدة ونشر الصمم العام .

٣٨٥٤٥٤٩ بالجملة .

فرع ٢ - مصلحة الآثار المصرية

جبه

٣٤٠٩٧ باب ١ - ماهيات وأجرومريتات .

١١٨٩٧ » ٢ - مصاريف عمومية .

١٩٧٠٤ » ٣ - أعمال جديدة .

٦٥٦٩٨ بالجملة .

جبه	جبه	جبه
٤٢٠	١٣٢٠	
٧٢٠		
١٨٠		
	٩٠٠	
٦٠٠		
١٢٠		
١٨٠		
٤٣٢		
٩٦٠		
	١٣٩٢	
		٣٦١٢

وقد أصبحت بلقنا المالية لجنة الزراعة مجلس الشيوخ للاستئناس برأيها في مشروع ميزانية هذه الوزارة، وكان ما لاحظته حصول تخفيض في بعض بنود المصروفات وحذف بعضها ، وضربت لذلك الأمثلة الآتية :

١ - طلبت الوزارة ١٠٠٠ ج.م لشترى أدوات لمعامل الحجر الرصاصي لحذف المالية هذا المبلغ بأ كلة بصرف النظر عن أهمية هذا الطلب لمنع انتشار الآفات بالقطر المصري .

٢ - حذفت المالية مبلغ ٧٠٠ ج.م طلبت لشراء أجهزة لعمل الريوت والماسحوق للاستغناء عما يشتري من الخارج بأثمان باهظة .

٣ - تزوت الوزارة أنها سترى أن اشترى أدوات لثانية مستشفيات موجودة خلا فرض الاختيار بأ كلة بدون ملاحظة أنه يدخل ضمنه ١٦٠٠ ج.م لابد من صرفها لشترى أدوات ومهمات وأدوية المستشفيات الخفية الموجودة من قبل .

٤ - طلبت الوزارة ٣٦٠٠ ج.م لمشتري مستشفين ، بطريقين متفقين وكذلك لشترى أدوات لازمة لثانية مستشفيات موجودة خلا فرض الاختيار بأ كلة بدون ملاحظة أنه يدخل ضمنه ١٦٠٠ ج.م لابد من صرفها لشترى أدوات ومهمات وأدوية المستشفيات الخفية الموجودة من قبل .

٥ - تخفيض الاختيار المطلوب لشترى كتب فنية بنوع أكبر طبقية في هدم الثبات المصريين المستفيدين بالمباحث الفنية إذ يجب عليهم تتبع ما يظهر في البلدان الأخرى من الاكتشافات والأعمال الفنية .

وإن بلقنا المالية تشاطر لجنة الزراعة وأنها في وجوب تأييد وزارة الزراعة في طلباتها، وترى أن من الواجب ألا تضن الحكومة عليها بالمال اللازم خصوصا أن إجابة هذه الطلبات لا يكلفها أكثر من عشرة آلاف من الجنيات .

ولجنتنا المالية توصي مجلس الشيوخ بتأييد وزارة الزراعة إذا ما طلب فتح اعتماد جديد بهذه المبالغ لما تراه من الفائدة التي تعود من صرفها .

..

وقد بحثت بلقنا المالية في تقريرها عن ميزانية وزارة الزراعة للسنة الماضية بحثا مستغنيا في جمع أرقام هذه الوزارة ، فامتدحت ما رآته خليقا للتشجيع وأشارت إلى ما يفتيه من انتقادات لا يحسن السمعة عليها .

وهي في هذا السام لا ترى أن تكرر ما أوضحت في تقريرها عن السنة الماضية ، وإنما تكتفي بالإشارة إلى ذلك وتدعو الوزارة إلى إعادة النظر في الاقتراحات المبينة بالقرير السابق وترجو العمل على تحقيق ما يمكن تحقيقه منه .

ونذكر على سبيل المثال مما تقدمته اللجنة حول قسم الإرشاد فنيا قائما بنفسه مركزه ديوان العموم مع وجود قسم التفتيش 'نوزع في أنحاء' إرم ذات الخلفه ، وقالت إن وجود قسم الإرشاد الراسي في 'خاصة لا ياج' كاتمة للرحوة منه لأن مهمة هذا القسم هي تنق الشائع التي ورت 'أيا' لأمت

فرع ٣ - دار الآثار العربية

جنيه	٤٥٧٠
باب ١ - ماغات وأجر ومرتبات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٤٣٧
٣ - أعمال جديدة .	١٩٠٠
الاجلة .	٢٥١٠٧

فرع ٤ - المتحف القبطي

جنيه	١٨٨٥
باب ١ - ماغات وأجر ومرتبات .	
٢ - مصاريف عمومية .	١٠١٠
الاجلة .	٢٨٩٥

فرع ٥ - مجمع اللغة العربية الملكي

جنيه	٨٧٨٠
باب ١ - ماغات وأجر ومرتبات .	
٢ - مصاريف عمومية .	٥٣٣٨
الاجلة .	١٤٠١٨

سكرتير اللجنة البرلماني
أطون الجليل
مجمع الشورى

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمجرك

قسم ١٢ - وزارة الزراعة

(المقرر خضرة الشيخ المكرم على كاله حينه بك)

ملاحظات عامة

القطر المصري قطر زراعي قبل كل شيء، ومهمة أحواله هي تروة زراعية، فالإهتمام الذي يوجه لوزارة الزراعة إنما هو في الواقع موجه إلى أهم ناحية من النواحي الاقتصادية ، إذ الثابت بها حياة بالثروة الزراعية وهي ركن الثروة في مصر .

لكنة الإنتاج والعمل على عارة الآلات والسي إلى الحصول على أحسن أنواع الأسمدة وطريقة عملها ومعرفة ما يناسب كل أرض إختيارا بأحسن الخيارات .

كل هذه أمور تؤدي إلى إسماد الفلاح ورفاهية القطر المصري . ولذا فإن هذه اللجنة تدعو الحكومة إلى مضاهفة الساية بهذه الوزارة والإهتمام بالاعتدات التي طلبها .

مجهودات وزارة الزراعة

من الإنصاف أن نتبع في هذا التقرير المجهود القيم والنشاط المتميز للعلمين في هذه الوزارة الناشئة. ولا يستطيع منصف أن ينكر ما كان لهذا النشاط من الأثر القيم في نجاة القطر من دودة القطن . كما لا ينكر مجهود قسم البساتين في إكثار أشجار النخلة .

وقد تكلمنا عن ذلك في تقرير العام الماضي بما فيه الكفاية كما سجلنا لفرع الأبحاث الزراعية نبذة المشكورة في حفظ أنواع الحبوب وتنظيفها وحمل المربيات والصلصات والقواكه المحفوظة .

أما قسم الزراعة الفنية والإكثار فيجهدوا بظهور وشكور وقد وفياهم حقه وطلبنا من الحكومة شدة العناية به وتوسيعه وقد حملت وزارة الزراعة الرغبة المقترحة وعلى إنشاء المزارع النموذجية التي كانت تستأجرها الوزارة من بعض الأقاليم بعد أن تبين نجاحها الخاص والعام خلا هذه السياسة وضروفا العمل على إنشاء حقول نموذجية جديدة على أرض مملوكة للحكومة .

ويسر البنية أن نعلن أن الوزارة جادة في هذا السبيل .

أما قسم تربية النباتات فقد أتى بنتاج حسنة وتوصل في العهد الأخير إلى استنباط صنفين جديدين من القمح أحدهما القمح المنشد ٦٢ ويسمى بالقسم المنشد القمح وهو يعود في أراضي الصعيد ويأخذ بأسمار عالية ، ويصل دقيقا أكثر وينتج في أصناف السيد وفوق هذا فإنه يصلح محصولا أكثر من القمح المنشد البادى . والمصنف الآخر هو القمح البليدى ١١٦ ويعود في الوجه البحرى ومن أهم مميزات مقاومته مرض السبأ الذى هو من أخطر الأمراض التي تعيب القمح .

الإنجازات

جـ

قدرة إنجازات هذه الوزارة ومشروع الميزانية المعروض يبلغ ٩٣٦,٢٢٣ وكان مقدرا لها في الميزانية السابقة ٩٣٢,٥٤٤ فيكون هناك تخفيض إجمالي قدره ٣,٦٧٩

وأصل هذا التخصيص ٣,٧٥٧ ج . م ٥٩٦٦ ج . م في الباب الأول و٣١,١٦١ ج . م في الباب الثالث ، استفيد منه ٢٩,٢٩٦ ج . م فمقتضى الزيادة في الباب الثاني فصار صافي التخصيص ٦,٣٢١ ج . م كما تقدم .

وقد أدرجت مصاريف أخرى خاصة بهذه الوزارة في ميزانية المصالح الآتية : وزارة المالية (التوريطات العمومية والطبقة الأميرية) ، وزارة الداخلية (البوليس) ، وزارة الصحة العمومية ، وزارة الأشغال العمومية (البنات) ، وزارة المواصلات (البريد) ، المطاطات ، يبلغ مجموعها ٥٩,٩٥٠ ج . م مقابل ٥٩,٣٢٠ ج . م في العام الماضي .

الفنية من الأقسام الفنية المختلفة وإذاعتها للاستفادة من هذه النماذج ونشر ذلك الأعمال بكمال الزراعة بالطرق المختلفة . تتكاتف قسم التفتيش الزراعى أصبح بهذا النظام يحسن موظفوه أن مهمته مفرغة من كاهلهما إذ يتولاهما موظفون آخرون في قسم آس . هؤلاء الموظفون الآن يقيمون في وسط العاصمة بينين من الأوساط الزراعية المحلية وغير متصلين بالزراعة وهم غالبية سكان القطر . ويقتصر اتصالهم بهم على المناشبات الخاصة بإلقاء بعض المحاضرات .

وأصبحت القائمة التي تجتنبها الوزارة من وجود قسم التفتيش هي القيام بالإحصاء الزراعى .

على أنهم لو وجدوا في مختلف المديريات بصفة دائمة لكان ذلك أظهر في الفائدة وألح أثرا في تحقيق النتيجة المرجوة من إنشائه .

وعليه فالجانب قد خرج من هذين التسميين المواسد إلى الآخر وتسميتهما قسم التفتيش والإرشاد ، وبذلك تصبح لفتايش قيمة وأهمية أكثر مما لها الآن .

تكوين الطلبة

وهذا مثال آخر من الإقتضات التي ذكرتها البنية في تقريرها عن ميزانية العام الماضي ولم يسطر أية عناية من وزارة الزراعة ، فقد أدرج في ميزانية الوزارة نفقة المسكن مبلغ ٤٣٣٠ ج . م بقرين تخرجي المدارس الزراعية العليا والمتوسطة والطب البيطري لتسعين ١٢٠ طالبا ممن تخرجوا في هذه المدارس ليقضوا سنة واحدة في القرنين بزارع الوزارة على أن يتبع كل منهم مكافأة قدرها ثلاثة جنيهات شهريا ، وذلك لما رأه وزارة الزراعة من عدم كفاية هؤلاء الطلبة عمليا ليكونوا قادرين على القيام بما يطلب منهم في المزارع والمزارع الكيرة إذا أفلحوا بها .

لمنعت البنية الفكرة من حيث هي ، إلا أنها رأيت العمل بقدر المستطاع على أن يكون تخرج هؤلاء الطلبة مدة هذه السنة في مزارع الأفراد والمزارع مع دفع الإعانة لهم ، ولا بأس طبعا من أن يتبع هؤلاء الأفراد والمزارع أيضا الطلاب المزارع ملازمة على الإعانة الحكومية .

والجانب يتعهد أنه إذا خلعت هذه الفكرة كان من نتائجها التوصل إلى استئراء عدد كبير من هؤلاء الطلبة في المزارع التي أمضوا سنة التجربة فيها . إذ تتوق الرابطة بين هؤلاء الطلبة والأقاليم ويعمل الطلاب بجهد على إظهار كفاءتهم فيختلف بذلك عدد من الطلبة الماهلين .

أما فيما يتعلق بمسألة التجربة في الوزارة ، فيجزم من العمل الحر وتوجد في قسم الأقاليم ومطابق حكومية .

ونأمل القادة أنها لم تتركها لضعف الوزارة بهذا الاقتراح مع أن نفقته المالية مقدرة جادة ، خصوصا أنها في هذا العام أدرجت في الباب الأول ١٠٠,٠٠٠ ج . م في نفقة الطلبة المزارعين ، وإلى أن لا يستتدرة في مكانا وسيا .

بها لقيام بأعمال المصلحة . فإذا كان ذلك التقل كثير التكرار فالحاجة لا ترى بأساً في وضع السيرة تحت تصرف الموظف على ألا تستعمل إلا في التقلات الخارجية . وهذه لا تشمل انتقال الموظف بين مكته وعمله . أما إذا كان تقل الموظف قليلاً وفي فترات متباعدة فيصع تخصيص بعض سيارات في قسم النقل الميكانيكي لقيام بهذا العمل دون تخصيص سيارة ذلك الموظف لا يستعملها في تقلات مصلحية إلا نادراً .

لو وضعت الحكومة نظاماً مثل هذا ، لأمكن تحقيق وفر لا بأس به فيما يصرف على مشتري السيارات ومبيعاتها ، ولزالت اعتراضات لا تقا شر كل على نظام تقلات بعض الموظفين بالسيارات .

وفي ديوان العموم لهذه الوزارة قسم الملاحة البحرية ولكنه صغير . وعمله لا يتناسب مع ما للاملاحة البحرية من شأن وأهمية .

إن البلاد الخلقية تشقج الماء بالطول كبيرة لتسهيل الملاحة . ومصر فيها وما أقرض بها من ترع واسعة ومصارف كبيرة عالٍ واسع لتوسيع نطاق النقل الداخلي . ولكن أمرها لا يتأهل العناية الكافية لهذا الشأن المأمع مع ماله من كبير الأخرى لتسهيل نقل المحاصلات إلى الأسواق ومواني التصدير .

ثم إن في تشجيع الملاحة منافسة للسكك الحديدية وهي مؤسسة حكومية مستثمر بها قدر عظيم من مال الدولة ومعتبرة من موارد الخزائن العامة . ولكن مهما كان الأمر فإنه ليس من صالح الاقتصاد القوى مرغلة الملاحة لحاية السكك الحديدية . وفي وضع السكك الحديدية والنقل المائي تحت إدارة وزارة واحدة ما يمكن من إنشاء حلول وسط ، يرعى فيها التوفيق بقدر الاستعاضة بين المصالح المتضاربة . والحاجة ترجو أن يكون هذا الأمر على غاية الوزارة .

ويسر اللجنة أن ترى اهتمام الوزارة بشؤون الطيران متزايداً بما أدرجت له من زيادة في امتحانات هذا العام .

الفرع الثاني — البريد

في هذا الفرع زيادة قدرها ٥٠٠ ج.م. ترى اللجنة أنها معتدلة إذا ما قورنت بزيادة الخدمات التي تقوم بها مصلحة البريد سواء في زيادة الخطوط البرقية في الأقاليم أو في زيادة النقل بطريق البحر .

إن مصلحة البريد في مصر في تقدم مستمر ، ونظام العمل فيها والخمسة التي تقدمها لجمهورها كان دائماً على التقدير . وليس لجنة ملاحظة عليها إلا فيما يخص مواعيد التوزيع فإن بريد الصباح لا يصل غالباً في القاهرة إلا نحو الساعة الثامنة وأحياناً يمدح بكثير . وفي البلاد الأوربية حيث يكون الصباح متأخراً عنه في مصر بكثير يوزع البريد الأول بين الساعة السابعة والثامنة ، نقل مصلحة البريد تتحكم من العمل في تدير توزيع الصباح في ذلك من فوائد لا تحصى .

كذلك نظام التوزيع في أيام الأعياد فيه مجال لتصحيح كبير .

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح لجنة السكك الحديدية السيد محمد البدراني بإنشاء «مصلحة بريد» ج.م. ٥٠٠ إلى ميزانية هذه الوزارة لإعداد «مصل واق من مرض التسمم البشري حتى يمكن تطعيم ماشية حنار» «الزراع من الآن» على أن تأخذ وزارة الزراعة أجراً من أصحاب «الماشية بعد إجراء التطعيم وجعله إجبارياً في القطر حفاظاً على الماشية» «التي تتهرب بحق رأس مال الفلاح وعمولة على عمله» .

ولمجلس المالية تأكيد هذا الاقتراح وتوافق على إضافة الاعتد المطلوب . وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من المجلس أن يوافق على امتحانات الآتية وقد أقرها مجلس النواب :

جانبه	
١ — مايات وأجروميات	٤٢٠,١٣١
٢ — مصاريف عمومية	٤٤٧,٧٧٠
٣ — أعمال جيلية	٩٣١,٣٣٢
إجمالي	٩٣١,٣٣٢
سكرير اللجنة البرلاني	رئيس اللجنة (بالنيابة)
أطون الجليل	محمد عبد الشاربي

جلسة يوم الثلاثاء ٢٠ ربيع الثاني سنة ١٣٥٩
(٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧)

قسم ١٣ — وزارة المواصلات

(المرحمة خيرة النجى المرحم أطون الجليل بك)

ملاحظات عامة

يشمل هذا القسم أربعة فروع :

الفرع الأول — ديوان العموم

في هذا الفرع أكثر مجلس النواب زيادة لإحالية قدرها ٥٧١٠ ج.م. بالنسبة إلى امتحان الميزانية المأخوذة .

ولقد أثبتت اعتراضات في بعض امتحانات النقل الميكانيكي بسبب ازدياد السيارات الحكومية وكثيراً ما أثير على وجوب الاقتصاد في مصدا . واللجنة ترى أن تحمل الحكومة عند تنفيذ الميزانية على توسيع الاقتصاد في مصروفات هذا القسم بوضع قواعد السير عليها في هذا الشأن حتى يتحقق تنفيذاً اقتصاداً تدريجياً يظهر نتيجة في الحساب الختامي للسنوات المتوالية . إن اللجنة لا تتعرض لسيارات «البركفور» اللازمة لأعمال الإدارة أو الصمة أو ما شاكلها ، ولا السيارات المنصمة لنقل طالبات المدارس ونحوها ، بل لسيارات الركوب التي توضع تحت تصرف الموظفين للتقل

القرع الأول — ديوان العموم

في الباب الأول "مهاجرات وأجرومريتات" من هذا القرع زيادة قدرها ٧,٩٤٦ جنيتا ومعلمها لإنشاء وظائف الطيران .
وفي الباب الثاني "مصاريف عمومية" زيادة تبلغ ١٣,٤٠٣ جنيتات منها ٥,٥٠٨ جنيتات في بند ١٠ "عناية وتصيلات" و ٧,٨٩٥ في بند ١٢ "إماتات" .

وبقابل زيادة هذين البابين تخفيض قدره ١٧,٤٣٥ جنيتا في الباب الثالث "أعمال جديدة" يتمصيل هذا لأعمال وارد بصفة ٤٩١ من مشروع الميزانية .

وقد وافق مجلس النواب على حذف أربع من سيارات قسم النقل الميكانيكي كما وافق على تخصيص ست سيارات لمشتريات متقلة لمعالجة الملاحة وأربع لوظائف التفتيش بوزارة البحرية السورية .

وتبعا لهذه الزيادة زادت اعتمادات أبواب هذا القرع الثلاثة فأصبحت كما يلي :

باب ١ — مهاجرات وأجرومريتات	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٥
٢ — مصاريف عمومية	١٥٧,٢٠	١٥٧,٢٠	١٥٧,٢٠
٣ — أعمال جديدة	٤١,٨٤٠	٤١,٨٤٠	٤١,٨٤٠

والجمله توافق على ذلك .

القرع الثاني — البريد

وزعت اعتمادات هذا القرع على أبوابه كما يلي :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
—	٢١٩٣	٤٨٢,٠٨٦	٤٨٤,٢٧٩
—	١٠٠٨٢	٢٢٣,٧٩٩	٢٢٣,٨٨١
٣٧٢٥	—	١٧٧٧	٤٠٣٢
٣٧٢٥	١٢٣٧٥	٧١٣,٦٤٢	٧٢١,١٩٢
٨٥٥٠	—	—	—

وقد سبقت الإشارة في الملاحظات العامة إلى أن زيادة في هذا القرع وسببها .
أما التخفيض في الباب الثالث فيرجع إلى عدم شراء آلات حاسب للصندوق التوفير في هذا العام .

القرع الثالث — المواني والمناشر

عُزلت اعتمادات الباب الأول بمبلغ ١٢٧,٧٦٤ ج. م. بزيادة ٢٩٧ ج. م. م. واعتمادات الباب الثاني بمبلغ ٩٨,٠٨١ ج. م. تخفيض ٧٧٧ ج. م. م. واعتمادات الباب الثالث بمبلغ ١١٦,٠٠٠ ج. م. تخفيض ١٥٠,٧٦٩ ج. م. م.

القرع الثالث — المواني والمناشر

لقد روعي في مشروع ميزانية هذا القرع ترمي الاقتصاد التام فأُسقرت النتيجة من تخفيض في البابين الثاني والثالث قدره ١٥٨,٠٣٢ ج. م. وزيادة طفيفة في الباب الأول قدرها ٢٩٧ ج. م. وليس لجهة ملاحظات على هذا القرع .

القرع الرابع — الطرق والكبارى

في هذا القرع زيادة في البابين الأول والثاني قدرها ٢٩٧,٠٢ ج. م. بإجمالي وفر في الباب الثالث قدره ٩٤,١٨٠ ج. م. .

وأهم أسباب الزيادة هو في صيانة الطرق . وسببه إجلية الوزارة وغيث ملحة في تسلم جسور ترح ومصاريف من وزارة الأشغال وتمهيدتها تمهيدا يصلها صالحة كطرق زراعية وهو عمل يعود بالنفع في قبول المواصلات .
أما الوفرة في الباب الثالث فبسبب إتمام أعمال كان مديونا لها اعتمادات في العام الماضي . وبإتمامها لم يدرج لها اعتمادات جديدة هذا العام .

وتود اللجنة أن تلفت النظر لضرورة العمل على توسيع وتحسين مدخل الطريق حول مدينة القنيطرة . فالطريق الرئيسي بين مصر ومصر الوجه البحري والإسكندرية يمر عند شبرا على كوبري كبير ما يزدحم بالمرجلات أو يظل طويلا عند فتح الكوبري لللاحة . وقد يكون من اللجوء بنقطة محتلة إنشاء كوبري مرمض لا يتطلد المرور عليه بسبب الملاحة . أو إنشاء كوبري آخر على مقربة من الكوبري الحالي يخفف ضغط الحركة من الأول ويضع علية أقطاع المواصلات فترة غير قصيرة في كل يوم .

والجنة تريو أن يكون تحسين طرق المواصلات عند مدخل مدينة القنيطرة على بحث الوزارة وعنايتها .

الاعتمادات

تبلغ اعتمادات هذا القسم بفروعه الأربعة في مشروع الميزانية المعروض ١,٧٤٢,٣٧٤ جنيتا بإجمالي في الميزانية السابقة ١,٨١٢,٧٩٤ جنيتا حسب البيان الآتي :

تخفيض	زيادة	تقديرات
سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٧
—	٣٩١٤	٢٣٩١,١٩٢
—	٨٥٥٠	٧٢١,١٩٢
١٥٥٠٦	—	٣١,٦٦٥
٦٧٤٧٨	—	٤٣,١٣٢
٨٢٩٨٨	١٢٤٦٤	١٨٢,٣٧٤
٧٠,٥٢٠	—	—

١ — ديوان العموم .
٢ — البريد .
٣ — المواني والمناشر .
٤ — الطرق والكبارى .
الجهة .
صافي التخفيض .

ويرجع التخفيض في هذا الباب الأخير إلى إتمام أعمال كان مدرجا لها
اتحادات في العام الماضي ولم يدرج ما يقابلها في ميزانية هذا العام .

وبناء الأعمال الجديدة وارد بمقتضى ٥١٣ و ٥١٤ من مشروع الميزانية

القرع الرابع - الطرق والكبارى

ولما على بيان اتصالاته موزعة على أبوابه الثلاثة :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
—	١٧٣	٥٠٣٣٤	٥٠٥٠٧
—	٢٦٥٢٩	١٨٠١٦٨	٢٠٦٦٩٧
٩٤١٨٠	—	٢٦٨٣٠٠	١٧٤١٢٠
٩٤١٨٠	٢٦٧٠٢	٤٩٨٨٠٢	٤٣١٣٢٤
٦٧٤٧٨			صافي التخفيض.

وقد تقدم الكلام في الملاحظات العامة على الزيادة والتخفيض في أبواب
هذا الفرع وأسبابها .

وقد وافق مجلس النواب على اقتراح لجنة المالية بزيادة بند ٦ "صيانة
الطرق" ١٥,٠٠٠ ج. م ليصبح جملة الاعتماد ١٩٥,٠٠٠ ج. م على أن
يخصص من هذا الاعتماد ٣٥,٠٠٠ قتيهد وصيانة جسور القزح والمصارف
التي تسلمها وزارة المواصلات من وزارة الأشغال العمومية .

والجنة توافق على ذلك .

وقد عرفت لجنة المالية بمجلس النواب بالإتفاق مع وزارة المواصلات رفع
المبلغ المنظور صدم صرفه في مصلحة الطرق والكبارى ويصله ٣٦,٠٠٠ ج. م
بدلا من ١٨,٠٠٠ ج. م .

وبناء على ما تقدم تريو اللجنة من المجلس الموافقة على الاتحادات الآتية وقد
أقرها مجلس النواب :

فرع ١ - ديوان العموم

٧٦٣٤٩	باب ١ - ماهيات وأجروصريات .
١٥٧٠٢٠	» ٢ - مصاريف عمومية .
٤١٥٤٠	» ٣ - أعمال جديدة .
٢٧٤,٩٠٩	الجملة .

فرع ٢ - البريد

٤٨٤٢٧٩	باب ١ - ماهيات وأجروصريات .
٢٣٢٨٨١	» ٢ - مصاريف عمومية .
٤٠٣٧	» ٣ - أعمال جديدة .
٧٢١,١٩٢	الجملة .

فرع ٣ - الموانئ والمناظر

١٣٧٢٦٤	باب ١ - ماهيات وأجروصريات .
٩٨٠٨١	» ٢ - مصاريف عمومية .
٩١٣٠٠	» ٣ - أعمال جديدة .
٣١٦,٦٤٥	الجملة .

فرع ٤ - الطرق والكبارى

٥٠٥٠٧	باب ١ - ماهيات وأجروصريات .
٢٢١٦٩٧	» ٢ - مصاريف عمومية .
١٦٦١٢٠	» ٣ - أعمال جديدة .
٤٣٨,٣٢٤	الجملة .

رئيس اللجنة (النيابة)
محمد عبد الشاوي

سكرتير اللجنة البرلمانية
أطون الجليل

ويؤخذ من البيانات التي أحل بها حضرة صاحب العزة وكل وزارة المعارف أمام لجنة المالية بمجلس النواب أن سياسة الوزارة ترى إلى أن يكون التصيب الأوفر من أبعاد البعثات للجامعة المصرية، فقد خصص لبعثاتها نحو النصف، نظرا لرغبتها في التوسع في إرسال البعثات لإعداد المصريين الذين يحلون محل الأجانب، كما أن لجنة البعثات قبلت في الوقت الحاضر إلى سياسة قصر البعثات على أكمال تزويد الموظفين والمدرسين بالترتيب للإجازات الدراسية النهائية المصرية بما لا يستلزم أن يزودوا به في مصر.

ولما كان المبلغ المقر للميزانية لا يفي بحاجيات بعثات الوزارات والمصالح، خصوصا أن وزارة الداخلية تطلب إرسال بعثة لضباط تنفيذًا لرغبة البرلمان فقد رأى زيادة ١٥,٥٠٠ ج. م. على الاعتماد فيصبح ١١٥,٠٠٠ ج. م.

ولمجلس المالية ترغيب إلى الحكومة في هذا العام - كما رغبت في العام الماضي - أن ترضى في اختيار البعثات، فوق ما ترضيه الآن، اختيار المواد التي يحسن التخصص فيها لئلا يسيل العائدين من البعثات على الموظفين من الأجانب في وظائف الحكومة. فإن هناك موظفين أجانب يقومون منذ أكثر من أربع عشرة سنة بمهمة واحدة وهي أنه "ليس بين المصريين من هو سائر وظائف اللازمة للبلد عليهم".

كما أن لبعثتنا تجدد ما أبدته في العام الماضي من الرغبة في توجيه نظر الوزارات المختصة إلى الانتفاع بمؤهلات ترضى البعثات، فقد دل العمل في الماضي على أن الكثيرين منهم يجد إلهامًا بأعمال لا صلة لها بما أتمتهم له دراستهم أو هي دون مؤهلاتهم. ومنهم من جعل أمره كأنه لم يحصل على كفايات عملية أو لم تتفق الدولة في سبيل تعليمه الفترات الطويلة.

•••

وترى اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتماد المطلوب لهذا القسم كما اقترحه مجلس النواب وغدده ١١٥,٠٠٠ ج. م.

السكرتير المالي
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالتأني)

قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية

(المقرر حصره التبع المخرج أطون الجليل بك)

ملاحظات عامة

لهذا القسم سبعة فروع :

- ١ - ديوان السوم .
- ٢ - الري .
- ٣ - مصلحة عموم المباني .
- ٤ - مصلحة للكيانكا والكهرباء .
- ٥ - مصلحة التنظيم .
- ٦ - مصلحة المخابر الرئيسية .
- ٧ - مصلحة الطبييات .

جلسة يوم الاثنين ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(٥ يولي سنة ١٩٣٧)

مقرر لجنة المالية والمشارك

ع

قسم ١٥ - البعثات العلمية

(المقرر حصره التبع المخرج أطون الجليل بك)

الاتحاد المدرج لهذا القسم في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
بموجب الاتحاد الذي كانت مدوجا في ميزانية السنة الماضية وبمقتدره ١٠٠,٠٠٠ ج. م.

وقد أدرج هذا الاتحاد في مشروع الميزانية جلة واحدة، وكان في العام الماضي موزعا على مختلف الجهات كما يلي :

عدد أعضاء البعثة للمربوط في سنة		الاتحاد	
		١٩٣٧	١٩٣٦
١٩٣٦	١٩٣٧	جنيته	جنيته
٧٥	—	بعثة وزارة المعارف	٣٧٨٠٠
١٤٤	—	الجامعة المصرية	٣٩٦٠٠
١٢	—	وزارة الزراعة	٤٢٠٠
٩	—	الصحة	٥٠٠٠
١٥	—	المالية	٥٤٠٠
٨	—	الأشغال العمومية	٣٣٠٠
٤	—	المواصلات	٣٠٠٠
٧	—	التجارة والصناعة	٩٠٠
١	—	الحفائية	٤٠٠
٢٠	—	الاستعدادات	٣٣٠٠
—	—	البعثات الصينية والقصية للدراسات	٣٠٠٠
—	—	فئة زوجات الأعضاء في الخارج	١٥٠٠
—	—	لإساق الطلبة الذين يدرسون على نفقتهم في الخارج	٣٠٠٠
٢٩٠	—	تربل :	١٠٤٤٠٠
		للتطور عدم صرفه	٤٤٠٠
		الجنة	١٠٠,٠٠٠

حتى الملايين الخمسة ونصف لأكبر الأن كفايتها من الماء بالجرية التي
تتكون من استغلالها مستغلا كلالا . ولا من المصارف المقيمة المحلية .

أما المصارف فبالجهد موجه للإنلاك من مائها وتصميمها وتركيب المضخات
الضخمة لرفع مياهها حيث الحاجة لذلك الرفع . وفي الميزانيات المتوالية —
خصوصا في السنوات الأخيرة — رصدت مبالغ قيمتها العمل . وإن كان الشوط
لا يزال مبدا قبل أن تبلغ حالة الصرف دورة الكمال فإن الجهد المبذول
كفيل يبلغ هذه النتيجة إذا استمرت النامية — ولا شك لدينا أنها مستمرة —
بأعمال الصرف على القياس الحالي .

أما الرى فشكله غلة الماء في فصل الصيف — وفي مائه من مجريات
في أوقات — لا تزال الشغل الشاغل لرجال وزارة الأشغال ولكل مسئول
بالزراعة .

وقد وضعت وزارة الأشغال برنامجا لأعمال تزيد بها في الصيف المياه
في النهر — منج الماء الوحيد — وتضمنت فيها كروا مائها فأشادت نهران
أسوان ووقته بالتعليق حتى أصبح يجرى فيه من الماء خمسة أضعاف ما كان
يجري فيه عند أول إنشاءه .

ومع ذلك فإن تحويل المياه في الوجه القبلي إلى رى صغرى والتوسع
التدريجي في الزراعة في الوجه البحرى قد استغنت هذا الماء .

حتى إننا في هذا السلك مثلا — والنهر الطبيعي مائه لا يخل من المتوسط
الماءى للماء الصيف بكثير — لا نجد الزراعة ما يسهل كل مطالبها من المياه
حتى اضطررت الوزارة إلى عدم التفرغ لزراعة الأرز إلا بقدر صغير محدود .
وستتبدل الحالة شدة من مر السنين كلما تكتمل برنامج إصلاح الصرف
وأصلحت أقسام مرن مليونى الفدان الباقية بين زراعة وسؤلت حياض
الصعيد .

نعم قد تمت حلقة أخرى من سلسلة الأعمال التي يزاد بها ماء الصيف ،
وهي إنشاء نهران جبل الأولياء ، ولكن ماء ذلك الخزان لن يسد إلا جانباً
من المطالب . وسنشرح منه جزء استعماله . بتقصير في الحالة كما شرعنا بعد كل
مرة تم فيها تخزين جديد في نهران أسوان . ولكن ما يشير إليه قبل من تعجز
المطالب المائية في زيادة سيجبنا استمرارية بشدة الحاجة للماء . وبإدارة
أخرى سيستد الأمر من مد وجور . راحة بعد إتمام كل عمل تخزين جديد
وصحية عند التوسع في الزراعة . وذلك إلى أن تتم سلسلة الأعمال التي
وضعتها وزارة الأشغال حتى تبلغ بأرى درجة الفواء .

والتي تنطبق إذ ترى الحكومة قد توقفت دون المطالب الكثيرة المهمة ،
المال الذي يسمح زيادة الاتفاق على مشروعات الرى والصرف الجديدة
إذ أدرجت في ميزانية هذا العام مبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ ج م وإن كان الامتداد
لا يزال بهذه الزيادة أقل مما خصص له سنة ١٩٣٣ بمبلغ ٤٠٠٠٠٠٠ ج م .
وتزعم أن توفيق الحكومة في السنوات القادمة إلى المزيد . وأن نرى دلالة
الأشغال مختلفة لفهمه الحظوة الحالية في برنامج زيادة المياه الصالحة للمياه
في مشروعات منطقة السعيد .

الفرع الأول

ديوان المصوم

قدت امتدادات هذا الفرع بتفويض قمره ١٠٦١ ج م من العام
الماضى .

وليس لجنة ملاحظات عليه .

الفرع الثاني

الرى

هذا الفرع أهم فروع الوزارة إذا نظرنا إليه من وجهة الامتدادات التي
ترصد له أو من وجهة أثره في القدرة القومية . وفي الواقع لا زمامت مصر —
فيها هذا التزوير — إلا حيث توجد أعمال الرى والصرف . والزراعة كما هو
معلوم هي أساس القوة في هذا البلد .

إن الأرض القابلة للزراعة ضيقة معصورة لا تتجاوز مساحتها سبعة ملايين
وتصنف مليون فدان . أما معظم القطر وتبلغ مساحته نحو مائى مليون فدان
فصحراء لا تبت زرعاً .

وسكان مصر يتزايدون بسرعة كبيرة فقد كان معددهم :

في سنة ١٩٠٧ ١١,٢٨٧,٣٥٩

فازدادوا في سنة ١٩١٧ إلى ١٢,٧٥٠,٩١٨

وفي سنة ١٩٢٧ أصبحوا ١٤,٢١٧,٦٨٤

وقد بلغوا في الإحصاء الأخير ١٥,٩٠٤,٣٢٥ قسا .

والزراعة هي العمل الذي يستل في القسم الأوفر من الأكل . فزاجيا
أن توجه لشأنها أكبر عناية .

وليست السبعة الملايين ونصف الملايين من الأكتة القابلة للزراعة متروكة
كلها الآن . بل مائة إنداد مجارى الرى والصرف له لا يتجاوز خمسة ملايين
وتصنف مليون . وهناك مليونان قابلة للزراعة لا تزال في انتظار إتمامها
بالماء بعد أن تنقش لها الترع والمصارف التي تمكن من إصلاحها وديها .

ثم إن معظم الفريدة في الباب الثالث ، وهو المنتجات الجديدة . ولكن في البابين الأول والثاني "الزيتون والمصاريف العمومية ، أي الصيانة" زيادة ضئيلة بلغت في سنة ١٩٣٢ و ١٩٣٦ نحو تحسين في المائة .

وإذا كانت اللجنة تشير بالاعتقاد في مصروفات المائي فلا أن هناك مطالب أكثر أهمية يحول دون القيام بها الخوف من عدم توازن الميزانية .

وحيثما لو وصلت ميزانية المائي إلى الجسدية على درج ثابت لا تتجاوز لبضع سنوات . فتوزع الأعمال الجديدة بين مصالح الحكومة المختصة داخل حدود ذلك الربط وتتمكن بذلك وزارة الأشغال من مقاومة ضغط مصالح الحكومة المختصة عليها لإجرام بإنشاء أكبر مدد يمكن من المائي الأميرية الجديدة .

وإذا كان هناك قسم يحسن التوسع فيه فهو ما يخص بإنشاء المستشفيات القروية فإن الحاجة إليها شديدة .

كما يحسن أن يكون لدى وزارة الأشغال سلطة تحول بها دون توسع مشروع الحكومة الأخرى فكثيرا ما تريد التتدريبات النهائية على التقديرات الابتدائية بمبالغ ضخمة . ويرجع السبب غالبا لتوسع المصالح في مطالبتها عما تنظم به في بدئ الأمر .

الفرع الرابع مصلحة الميكانيكا والكهرباء

في هذا الفرع زيادة قدرها ١٠٠.٥٩ ج. م يرجع سبه لتزايد ماستيك من الوتود في إدارة الطلمبات وفي صيانتها . وليس لجنة ملاحظة عليه .

الفرع الخامس مصلحة التنظيم

إن ماصمة التنظيم في اصناع مستر ولما كان السبب المالي على مصلحة التنظيم في إنشاء طرقها وصيانتها وأعمال النظافة فيها في تزايد مطرد .

والجنة تلاحظ أن توزيع جهود التنظيم بين الأحياء القديمة والأحياء الجديدة فيه خسر كبير على الأول ، ينقصها النور والارضف ، والصيانة بنظافتها قليلة . ولما كانت تلك الأحياء مكتظة بالسكان في قلة النامية بنظافتها خطر على الصحة ليس فيها وسعها بل في الأحياء الأخرى الملاصقة لها . ثم

فقدنا أن نخراب جبل الأولياء قد تم إنشاؤه . وسيبدأ يجرن المياه فيه لاستعماله لأول مرة في الصيف القادم ، ولكن ، طبقا لاتفاق تم من بضع سنوات لن يبل من الخزان في السام القادم إلا أقل من نصفه ، ثم يزداد ما يجرن فيه عاما بعد عام بحيث لا يتم الاستغناء به كاملا إلا بعد سبع سنوات .

ولعل الحكومة توفق . وقد دفعت ٧٥٠.٠٠٠ ج. م من نحو أربع سنوات تمويضا السودان عن كل أرض يضرها ماء الخزان ، وهو تمويش ظاهري في السخاء . نقول لعلها توفق لتعديل الاتفاق بما يمكن معه الاستغناء ببناء الخزان كاملة من السنة القادمة ، حتى أن تتمكن من الترخيص بزيادة أربعمائة ألف أو خمسمائة ألف غلغل أرذا في بضع السنوات القادمة .

إن زراعة الأرض قد أخذت أهمية لم تكن لها قبل . كان الأرض زرع في الماضي بقصد إصلاح الأراضي ، لا بقصد الاستغلال ، فلما تحسنت أنواعه ، وجرت زراعته في الأراضي البليدة وأنت محصول وافر ، وكثمت أمامه أبواب التصدير الخارج أصبح زودا للاستثمار في الأراضي الجديدة يجانب زودا للإصلاح الأراضي الضمنية . والاقتصاديين لا يفتأون يبهوتوا لضرر الاتحاد على نوع واحد من الزراعة - القطن - ويشيرون بالبحث عن زراعات أخرى تستبدل أنواع الحاصلات . ولما كانت مصروفه وقت زرع وافر الزرع له أسواق خارجية ، يجب تشجيعه واعتباره زروعة أصلية ، والعمل على التوسع فيه بما هو مستطاع .

الفرع الثالث مصلحة المائي الأميرية

فما زالت هذا الفرع تخفيض النسبة للعام الماضي قدده ٧٣٤.٧٨٨ ج. م ومردليل جهود حسن في الاقتصاد ولكن اللجنة ترجو أن توفق الوزارة لتخفيض أكثر في السنة القادمة فإن سنة ١٩٣٦ التي تشمل المفاخرة معها هي في حد ذاتها أمل السنين الخمس الماضية وتجعل وزعا بكثير كما يتضح من البيان الآتي :

جنيه

جدة احتياطات سنة ١٩٣٢ ٥٧٦,٥٧٥

» » » ١٩٣٣ ٥١٦,٩٥٣

» » » ١٩٣٤ ٦٨٨,٩٤٣

» » » ١٩٣٥ ٨٥٠,٣١٠

» » » ١٩٣٦ ٩٦٨,٤٧٧

الفرع السابع

مصلحة الطيحات

في ميزانية هذا الفرع سنة ١٩٣٧ زيادة قدرها ٢٨٣٦ ج. م بالنسبة لميزانية السنة الماضية إلا أنها في الواقع تنقص عن ميزانيات السنوات التي قبلها . وليس لجنة ملاحظات عليه .

الاعتادات

تبلغ الاعتادات التي قدرتها لهذا القسم في مشروع الميزانية ١٩٣٨ ٧٢٨٤١١ ج. م وقد وضعت على فروعه كما يلي :

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٧	١٩٣٦	بنجـه	بنجـه
فرع ١ - ديوان العموم .	٢٩٣٥٨	٣٠٤١٩	—	١٠٦١
٢ - الى .	٤٨٨٦٨٦	٤٢٧٤٩٥	٦١١٩٩١	—
٣ - مصلحة عموم المباني .	٨٧٩٧٥٣	٩٦٨٤٧٧	—	٨٨٧٢٤
٤ - » الميكانيكا والكهرباء .	٤١٨٩٨٦	٤٠٨٩٢٧	١٠٠٥٩	—
٥ - » مصلحة التنظيم .	٧٤٩١٣٨	٨٣٣١١٨	—	٨٣٩٨٠
٦ - » الهادى الرئيسية .	٣١٣٤٠٧	٣١١٨٢٧	١٥٨٠	—
٧ - » الطيحات .	٥٠٧٩٣	٤٧٩٥٧	٢٨٣٦	—
الاجلة .	٧٢٧٨٤١١	٦٨٧٤٧١	٦٢٦٤٦١	١٧٣٧٦٥
صافي الزيادة .				٤٥٣٧٠١

وتظهر من هذا الجدول أن في تقديرات هذا العام زيادة إجمالية قدرها ٤٥٣٧٠١ ج. م على العام الماضي وقد بلغت الزيادة في الأصل ٦٢٦٤٦١ ج. م جها في فرع ٢ - الى استبعد منها مقدار التخفيض وهو ١٧٣٧٦٥ ج. م فكان صافي الزيادة ٤٥٣٧٠١ ج. م كما تقدم .

قد قامت الوزارة في السنوات الأخيرة بشق ثلاثة شوارع واسعة فيها ، أدخلت إلى قسم منها ضوء الشمس والهواء ونهضت لمدينة مابنيوع المباني في أحيائها . ولكن لا تزال هناك أنشام واسعة مما اصطغر على تسميته بالأحياء الوطنية في حاجة لشق شوارع أخرى كى يولاق مثلا .

وعما تود اللجنة نقت النظر إليه ضفة النيل الشرقية . إن في واجهة للمدينة على النهر العظيم جبالا لخصين كير خصوصا في المسافة بين كوبرى يولاق وشبرا .

ولقد قصرت مصلحة التنظيم لاث جهودها على استعمال خطوط الشوارع . وتركزت المباني همام بغير نظام في ارتفاعاتها ولا تسقيت في أشكال واجهاتها .

ولعل الوزارة توجه لهذا الشأن عنايتها حتى يرق بالتوزيع مظهر عاممة في أفريقيا ، بل عاممة لا يفوقها في عدد السكان إلا عدد محدود من المدن في العالم أجمع .

ولقد فكرت الوزارة في تعديل لأشعة التنظيم تديلا يمكنها من القيام بما تقدم ، والجنة تترى أن يتم ذلك التعديل في أقرب فرصة .

ومما يستحق بحث ميزانية مصلحة التنظيم ، يسر اللجنة أن تسجل عناية وزير الأشغال بمسألة أسوار المياه في العاصمة ، تلك الأسوار التي أوقعت سكان العاصمة سنوات عديدة ، والتي ستردهم أرباعا خصوصا البلدة القديمة منهم لذا ما صحت المصادقات حسب مشروع شركة مياه القاهرة . ترمع هذه الشركة الآن أرباعا طافلة ، وبدلا من استعمال بعض هذه الأرباح في تخفيف السب من المستهلكين تود الشركة زيادة إرثاق المستهلكين استزادة في أرباعها . والجنة واثقة أن جهود الوزارة في مقاضاة هذا الإرثاق ستكون موفقة .

الفرع السادس

مصلحة المجارى الرئيسية

يسر اللجنة أن ترى الاحتياج الذى بدأ بأمر الهادى في العام الماضي مستمر أيضا هذا العام . ففى القوس في أعمال الهادى تمسين كير لشؤون العاصمة خصوصا من الوجهة الصحية . وترى أن تستمر العناية بهذا الأمر حتى تشمل المجارى كل أنحاء العاصمة .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب - لما يحته من - أن السعة والقيدين بالسودان ومدمم ٢٩٣ زيكون على الحاجة - أن ينقض منهم سوت ك رأت أن يكتفى بإدراج ٢٤ وظيفة بجار جديدة على أن يحول القياسون والسعاة الزائكون على الحاجة إلى بحارة لتكفة الممدد المطلوب إذا أسكن ويترتب من هذا تخفيض مبلغ ١٨٠٠ ج. م. من الاعتمادات المطلوبة وقد وافق مجلس النواب على هذا التخفيض .

وبلغنا توافق على ذلك .

باب ٢ - مصاريف عمومية

في بعض بنود هذا الباب زيادة بفالمها تخفيض في البعض الآخر وبلغ صافي الزيادة ١٠٨٩٨ ج. م. بجا في البند ٧ "صيانة المراكب والمهمات".

وقد وافق مجلس النواب على ما رآه لجنة المالية من تخفيض هذا البند بمبلغ ٢٥٠ ج. م. من المدمج لصيانة المراكب والمهمات ٣٠٠ ج. م. بدلاً من ٣٢٧٠ ج. م. وحذف مبلغ ١٤٧ ج. م. (٧٢ ج. م. من باب ١ و ٧٥ ج. م. من باب ٢) المقر لسيارة رأت حلفها وهي المخصصة لمقتش قضاة القضا لأن منطقة عمله صعبة لا يستدعي التخفيض عليها سيارة، خصوصاً وأن معظم مواصلاتها يتطلبون الديكوقيل .

كما وافق على تخفيض ٦٠٠ ج. م. من ٣٣٠٠ ج. م. للمدمج لصيانة حوض السفن بند ٩ "صيانة أعمال الري" اكفاء بمبلغ ٧٠٠ ج. م. وقد كان في العام الماضي ١٢٠٠ ج. م. على أن تم باقي أعمال الصيانة المطلوبة تدريجياً في السنوات المقبلة .

وبلغنا توافق على التخفيضات لأسبابها المقتضية .

باب ٣ - أعمال جديدة

أدرج لهذا الباب في مشروع الميزانية ٢٠٠ ج. م. مقابل ٣٠٠ ج. م. في الميزانية السابقة أي زيادة قدرها ٦٠٠ ج. م.

وهذه الأعمال الجديدة وأودة بالمصنعات من ٣٧٥ إلى ٣٩٢ من مشروع الميزانية .

وقد أدخلت لجنة المالية مجلس النواب بموافقة وزارة الأشغال العمومية تعديلات بالتخفيض أو الزيادة على اعتمادات الأعمال الآتية :

فرع ١ - دوران العموم

في هذا الفرع تخفيض قدره ١٠٦١ ج. م. من العام الماضي وقد شمل التخفيض بابيه على العمود الآتية :

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	مقارنة الاعتمادات
٩٦٦	-	٣٦٧٠٤	٣٦٧٣٨	باب ١ - ماهيات وأجر وصريبات .
٩٥	-	٣٧١٥	٣٦٢٠	٥ - مصاريف عمومية .
١٠٦١	-	٣٠٤١٩	٢٩٣٥٨	البلدية .

ويرجع التخفيض في الباب الأول إلى تغييرات جزئية في بعض وظائف الدرجة الثامنة كما يرجع في الباب الثاني إلى تعديلات طفيفة في بعض بنود الباب .

فرع ٢ - الري

في هذا الفرع زيادة إجمالية قدرها ١١٩٩١ ج. م. وقد شملت الزيادة أبوابها الثلاثة على التفصيل الآتي :

زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	مقارنة الاعتمادات
١٠٩٣	٥٤٥١٣٥	٥٤٦٣٢٨	باب ١ - ماهيات وأجر وصريبات .
١٠٨٩٨	٧٢٩٨٥٠	٧٤٠٧٤٨	٥ - مصاريف عمومية .
٦٠٠٠٠	٣٠٠٠٠٠	٣١٠٠٠٠٠	٣ - أعمال جديدة .
٦١١٩٩١	٤٢٢٤٩٨٥	٤٣٨٦٩٧١	البلدية .

باب ١ - ماهيات وأجر وصريبات

ويرجع الزيادة في هذا الباب إلى بعض تغييرات في بعض الوظائف والمرتبات وإلى إنشاء وظائف غريبة من هيئة البائل لخدمات جديدة . من هذه الوظائف الجديدة ٨٤ بحاراً درجة رابعة (٢٤ - ٣٩) .

التخفيضات

بجس	بجس
١٥٥٠٠	تخفيض الاعتماد المخصص لقوة فاعل إسطا ٢٠ أعمال هندسية بـ ٥٨ من ١٧٠,٠٠٠ ج.م. إلى ١٥٥,٠٠٠ ج.م. بسبب عدم توقع الانتهاء من إعطاء العملية للقول الذي سأمر عليه قبل زمن غير يسير من السنة المالية .
١٥٠٠٠	لتخفيض الاعتماد المخصص لقوة فاعل إسطا ٢٠ ما هيأت وأجور ومصروفات متوقعة بـ ٥٨ من ٢٠,٠٠٠ ج.م. إلى ٥,٠٠٠ ج.م. .
١٨١٧٣٠	لرفع المستبعد من جملة اعتمادات الباب الثالث - فنظور عدم إتمام صرفه من ٤٥٢,٤٧١ ج.م. إلى ٥٧٥,٩٢١ ج.م. .
٣٥١,٧٣٠	جملة التخفيضات .

الزيادات

بجس	بجس
٨٤٥٠	لرفع تكاليف عملية حملة أقيمت للصرف بـ ٥٥ من ٩,٩٥٠ ج.م. إلى ١٨,٤٠٠ ج.م. وزيادة الاعتماد المطلوب في سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ من ٥٨٥٠ ج.م. إلى ١٤,٣٠٠ ج.م. وبذلك يتم المشروع في السنة المالية المذكورة .
	وترفع هذه الزيادة إلى تعديل تصميم المبر
	بحيث يشمل ثلاث وحدات من الطلبات بدلا
	من وحدتين مع تخفيض منسوب المص للإمكان
	الصرف على عمق متر ونصف بدلا من متر .

جس
٣٥١,٧٣٠ ما قبله - (التخفيضات) .

٨٤٥٠ ما قبله - (الزيادات) .

١٣٠٠٠٠	زيادة الاعتمادات المخصصة للشروط بـ ٥٥ من ١٨١,٥٠٠ ج.م. إلى ٣١١,٥٠٠ ج.م. لما يتوقع من زيادة الاعتماد المخصص للتوسيع في تنفيذ مشروعات الصرف وذلك في جملة التكاليف المخصصة لها في الميزانية .
٦٠٠٠٠	للبدء بمشروع الإصلاح والتوسيع الزراعي بـ المر المقدرة تكاليفه الكلية يبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. على أن تنفذ في عدة سنوات بـ (٥٧) .
	وهذا المشروع خاص بالتوسيع في إصلاح أراضي بلاد النوبة لأراضي السابق الإشارة إليها .
٦٥٠٠٠	لمشروع إنشاء هويس وتعديل كبار تصعين للمواصلات للملاحة بين الفيوم وألمرية ضمن بند (٥٧) فقدت جملة التكاليف لهذا المشروع بمبلغ ٢٢٠,٠٠٠ ج.م. صرف منه لغاية آخر سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية ٧٦,٨٦٦ ج.م. وافترق في مشروع ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٥٠,٠٠٠ ج.م. وترى اللجنة بالانفاق مع وزارة الأشغال المعمية زيادة الاعتماد إلى ٨٠,٠٠٠ ج.م. ليتم لوزارة الخسائر الإجراءات اللازمة لاستئناف العمل في هذا المشروع بعد أن وقف من قبل .

٣٥١,٧٣٠ ٢٦٣,٤٥٠ المجموع .

٨٨,٢٨٠ قيمة الوفر .

وقد وزع مبلغ ١٣٠.٠٠٠ جنيه الذي زيد لمشروعات الري والصرف كالآتي :

المستقل			المقترح في الميزانية			
المجلة	أرض	أعمال	المجلة	أرض	أعمال	
جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	جـ	
تفتيش مشروعات ري الشرق						
٢٧٨٠٠٠	١٠٥٠٠٠	١٧٣٠٠٠	٢٢٥٠٠٠	٧٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠	تعديل طرق الري والصرف بمديرية الشرقية...
٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٥٠٠٠٠	» وإنشاء مصارف بالمقنعة ...
٢٨٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	» » ترع » ...
٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	» » مصارف بشرق الغربية ...
٨٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	» » ترع بشرق الغربية .
٤٦٦٠٠٠	١٧٣٠٠٠	٢٩٣٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	١٣٨٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	مجلة تفتيش مشروعات ري الشرق...
تفتيش مشروعات وسط الدلتا						
١٢٠٠٠	—	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠	—	١٢٠٠٠	تعديل مصرف بليس ...
١١٢٠٠٠	٤٤٠٠٠	٦٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	» تحسين طرق الري والصرف للقليوبية وجن من الشرقية...
١٢٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	» مشروعات صرف مديرية المنوفية ...
٢١٥٠٠٠	٦٥٠٠	١٥٠٠٠	٢١٥٠٠	٦٥٠٠	١٥٠٠٠	» مشروع ميت يزيد ...
٣٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠٠	» » امتداد مصرف أشروت ومصرف نجرة ٩ ...
١٧٠٠٠	—	١٧٠٠٠	١٧٠٠٠	—	١٧٠٠٠	» » مصرف منطقة ستماي ...
٣١٧٥٠٠	٩٥٥٠٠	٢٢٢٠٠٠	٢٨٥٥٠٠	٨٦٥٠٠	١٩٩٠٠٠	مجلة تفتيش مشروعات وسط الدلتا ...
تفتيش مشروعات ري غرب الدلتا						
١٩٠٠	٧٠٠	١٢٠٠	١٩٠٠	٧٠٠	١٢٠٠	مخبر ريسق — حلق الجبل — زرقون الجديدة ورشيد ...
٤٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	» منطقة مصرف إدكر ...
٤٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٥٠٠٠	» » مصرف العموم ...
٧٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	» مناطق فوه والزاوي والمنغورة وزقازيق ...
١٦٦٩٠٠	٥٠٧٠٠	١١٦٢٠٠	١٢٦٩٠٠	٤٠٧٠٠	٨٦٢٠٠	مجلة تفتيش مشروعات غرب الدلتا ...
تكون مجلة إدارة المشروعات كالآتي :						
٤٦٦٠٠٠	١٧٣٠٠٠	٢٩٣٠٠٠	٤٠٨٠٠٠	١٣٨٠٠٠	٢٧٠٠٠٠	» مشروعات شرق الدلتا ...
٣١٧٥٠٠	٩٥٥٠٠	٢٢٢٠٠٠	٢٨٥٥٠٠	٨٦٥٠٠	١٩٩٠٠٠	» » وسط » ...
١٦٦٩٠٠	٥٠٧٠٠	١١٦٢٠٠	١٢٦٩٠٠	٤٠٧٠٠	٨٦٢٠٠	» » غرب الدلتا ...
٩٥٠٤٠٠	٣١٩٢٠٠	٦٣١٢٠٠	٨٢٠٤٠٠	٢٦٥٢٠٠	٥٥٥٢٠٠	

وتعصيل هذه الأعمال وأود بالصفحات من ١٩٩٩ إلى ٤٠٤ من مشروع الميزانية .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب بالاقتراع وزارق للمالية العامة العمومية ، ادراج مبلغ ٣٣٠,٠٠٠ ج.م لإنشاء مستنقطين مركبين جليدين طارة على مستنقفي الإجمالية وأبى تيج يكون أحدهما بالوجه البحرى والآخر بالوجه القبلى وطرح هذا المبلغ فى باب الأعمال الجديدة من ميزانية هذه المصلحة ، على أن يستقر من جلة أضافات الباب مبلغ مساو له كتطوير عدم صرفه .

كما رأت تخصيص مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ج.م فى مشروع ميزانية هذا العام (ليد اعازن وزارة الصحة العمومية المقتدر لتكاليفها ٥٦,٠٠٠ ج.م) من مبلغ تحسين آلف جنبه المدرجة فى مشروع ميزانية مصلصلة الباب للشروعات المستعدة الخاصة بالوزارات بالبد ١٣ " أعمال غفلة " .
ولمحة توافق على ذلك .

فرع ٤ - مصلصلة الميكانيكا والكهرباء

أدرج لهذا الفرع مبلغ ١٧,٩٨٦ ج.م زيادة ١٠,٠٥٩ ج.م على العام الماضى .

وقد وزعت اضافاته على أبوابه الثلاثة كما على :

تخفيض	زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧	مقارنة الامتدادات
٣٣٦	—	١١٥٤٩٢	١١٥١٦٦	باب ١ - ماكينات وأجر وميتات
—	١١١٥٠	٢٦٧٨٥	٢٧٨٨٢٥	٢ - مصاريف عمومية
٧٦٥	—	٢٥٧٥٠	٢٤٩٨٥	٣ - أعمال جديدة .
١٠٩١	١١١٥٠	٨٨٢٣٧	٤١٨٩٨٦	الجملة .
١٠٠٥٩	—	—	—	صافي الزيادة .

ويرجع معظم الزيادة فى الباب لثانى الإدارة السلطات الجديدة التى سيتم إنشاؤها فى خلال السنة الحالية وحى الزماوى ، سبل ، أقيت ، ووحدة محلة السبل الإنسانية وبميج حادى .

وبل اضافات الباب الثالث خصص لمواصلة العمل فى المحطة الكهربائية لاستمره طره .

وقد رأت لجنة المالية مجلس النواب حذف المبلغ المدرج فى بند ٣٨ من الأعمال الجديدة وقدره ٧٢٠ ج.م لشراء سيارة ركوب لتفتيش رى قسم التيوم على أن تنقل سيارة تفتيش قاطار الحفا التى رى حذفتها إلى هنا التفتيش .

كما رأت حذف مبلغ ٥٩,٠٠٠ ج.م للمدرج فى بند ٥٩ " رى السودان " لإنشاء منازل جديدة وتخفيض الاتحاد المدرج فى البند نفسه للاستطول وقدره ١٥,٠٠٠ ج.م إلى النصف .
والجنة توافق على ذلك .

فرع ٣ - مصلصلة المباني الأميرية

قلدت اضافات هذه المصلحة فى مشروع الميزانية بمبلغ ٨٧٩,٧٥٣ ج.م على التفصيل الآتى :

تخفيض	زيادة	١٩٣٦	١٩٣٧	مقارنة الامتدادات
١٧٦٨	—	١٠٢٦٩٤	١٠٠٩٣٦	باب ١ - ماكينات وأجر وميتات .
٢٢٠٦٦	—	٢٠٠٧٨٣	١٧٨٧١٧	٢ - مصاريف عمومية .
٦٤٨٩٠	—	٦٦٥٠٠٠	٦٠٠١١٠	٣ - أعمال جديدة .
٨٨٧٢٤	—	٩٦٨٤٧٧	٨٧٩٧٥٣	الجملة .

باب ١ - ماكينات وأجر وميتات

فى هذا الباب تخفيض إرجالى قدره ١,٧٦٨ ج.م ويرجع إلى تميميات فى بعض الوظائف وإلى زيادة المبلغ المتصور عدم إتمام صرفه فى هذا العام إذ قدره ١٣,٠٠٠ ج.م وكان فى العام الماضى ٩,٠٠٠ ج.م .

باب ٢ - مصاريف عمومية

ويبلغ التخفيض الكلى فى هذا الباب ٢٢,٠٦٦ ج.م ومطله فى بند ٨ " حياة وتزعم المباني " وبند ٩ " صديلات وأعمال جديدة صنية " .

باب ٣ - أعمال جديدة

أقصت اضافات المباني فى ميزانية هذا العام بمقدار ٦٤,٨٩٠ ج.م وقد وضعت التقديرات على أساس مواصلة الأعمال المدرجة فى الميزانية السابقة مع تخصيص مبلغ ٩٥,٠٠٠ ج.م لشروعات مستعدة من ذلك ٤٠,٠٠٠ ج.م للمشات معاملة السجن التى قضتها غطاب الفرض و ٥٥,٠٠٠ ج.م لأعمال البناء الجديدة اللازمة لباقي المصالح .

فرع ٥ - مصلحة التنظيم

تبلغ اعتمادات هذا الفرع ٧٤٩,١٣٨ ج. م. بتخفيض إجمالي قدره ٨٢,٩٨٠ ج. م. عن العام الماضي .

وهو يشمل فصلين :

١ - مدينة القاهرة وحلوان والنظافة العامة .

٢ - قسم مياه البحيرة والبحيرة وحلوان .

وقد وزعت الاعتمادات عليهما كما يلي :

الجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ طاعات وأجور ومرتبات	
	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦
	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
١ - مدينة القاهرة وحلوان والنظافة العامة .	٧٣٣٠٣١	٦٧٤٠٦٦	٥١٤٧٨٣	٥١٧٠٠٣	٩٥٨٤٨	٩٧١٦٣
٢ - قسم مياه البحيرة والبحيرة وحلوان .	١٠٩٠٨٧	٨٨٠٧٢	٣٦٤١٥	٣٧٩٦٦	٣٦٧٢	٣٦٠٦
الجملة .	٨٤٢١١٨	٧٦٢١٣٨	٥٥١١٩٨	٥٥٤٩٦٩	٩٩٥٢٠	١٠٠٧٦٩
تتربل المنظور عدم إتمام صرفه .	١٠٠٠٠	٩٣٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	٣٠٠٠
الجملة .	٨٣٢١١٨	٧٤٩١٣٨	٥٤١١٩٨	٥٤٤٩٦٩	٩٩٥٢٠	٩٧٧٦٩

يخس التواب - ألا يخفف من هذا الاعتماد شيء بإدخال جزء منه ضمن المنظور عدم إتمام صرفه بل تعمل المصلحة على استخدامه في كله فيما أمته له لتبليط هذه الأحياء من الأهلية .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لهذه الأعمال مبلغ ١٠٦,٩٤٠ ج. م. أي بتخفيض ٨,٥٠٠ ج. م. عن العام الماضي .

واهم هذه الأعمال : إنشاء طرق تحت الأرض بالسبينة وأدراج له ١٥,٥٠٠ ج. م. و ١٠,٠٠٠ ج. م. لتعديل شارع الخديو إسماعيل لمناخية إقامة تلال المعوز له سعد زغلول باشا و ٦,٠٠٠ ج. م. لإثراج - مياه لإيولة السيارات و ٥,٠٠٠ ج. م. لإنشاء طريق مع شارع الخديو ٥,٠٠٠ ج. م. لتوسيع شارع الخليج المصري و ٤,٦٥٠ ج. م. لمشروعات قنطرة البحيرة والبحيرة وحلوان وهي مفصلة بصفحة ٤٢٧ من مشروع تخطيطية .

باب ١ - مايات وأجور ومرتبات

أدرج لهذا الباب بفصله ٩٧,٧٦٩ ج. م. بتخفيض ١,٧٥١ ج. م. عن العام الماضي وذلك بعد استبعاد ٣,٠٠٠ ج. م. المنظور عدم إتمام صرفه (صفحة ٤١٦ من مشروع الميزانية) .

باب ٢ - مصاريف عمومية

فقرت اعتمادات هذا الباب بفصله أيضا بمبلغ ٥٤٤,٩٦٩ ج. م. أي زيادة إجمالية قدرها ٣,٧٧١ ج. م. ، وتبلغ الزيادة فالأصل ١٢,٣٧١ ج. م. ومعظمها في بند ٧ "مصاريف كنس وورش وغسيل الشوارع" وبند ٨ "مصاريف إدارة الشوارع" استبعد منها ٨,٥٠٠ ج. م. مقدار التخفيض في بند ١٢ "مخيمات" فكان صافي الزيادة ٣,٧٧١ ج. م. كما تقدم .

وقد أدرج لتبليط الأحياء الوطنية ضمن التحسينات (بند ١٢) مبلغ ١٠,٥٠٠ ج. م. وترى اللجنة - منصفة في ذلك إلى بلجة المسألة

فرع ٦ - مصلحة المصارى الرئيسية

قدرت اعتمادات هذا الفرع بمبلغ ٣١٣,٤٠٧ م. زيادة إجمالية قدرها ١,٨٠٠ م. وقد وزعت الاعتمادات كما على :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
بب	بب	بب	بب
١٧٩٩	—	٣٤٨٢١	٣٣٠٢٢
١ —	١٧٩	٧٥٢٠٦	٧٥٣٨٥
١ —	٣٢٠٠	٢٠١٨٠٠	٢٠٥٠٠٠
١٧٩٩	٢٣٧٩	٣١١٨٢٧	٣١٣٤٠٧
١٥٨٠			

وأهم الأعمال الجديدة في مشروع الميزانية لهذه المصلحة ترميم وتوسيع المجمع الرئيسى القديم وقد أدرج له ٣٠,٠٠٠ م. و ٥٥,٠٠٠ م. لمصارى جزيرة الروضة والزمالك و ٣٣,٠٠٠ م. لتوسيع وتحسين أعمال النظيفة بالجبل الأصفر و ٤٠,٠٠٠ م. لاستئجار المجمع الرئيسى الثانى و ٣٠,٠٠٠ م. لإنشاء ماسورة صاعدة جديدة و ١٠,٠٠٠ م. لأعمال وصل المصارى القريبة بالمصارى العمومية .

وباقى الأعمال مابين المصاحتين ٤٣٣ و ٤٣٤ في مشروع الميزانية

فرع ٧ - الطيحيات

تبلغ اعتمادات هذا الفرع ٥٠,٧٩٣ م. وقد وزعت على أبوابه الثلاثة كما يأتى :

تخصيص	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
بب	بب	بب	بب
—	٣٤٧٣	٣٣٧٠٣	٣٧١٧٦
٤٨٧	—	٣٤٨٤	١٢٩٩٧
١٥٠	—	١٤٥	٦٢٠
٦٣٧	٩٧٧٠	٦٣٣٤٧	٥٠٧٩٣
٢,٨٣٦			

باب ١ - مصاريف وأجروصريات

وترجع الزيادة في هذا الباب وقدرها ٣,٤٧٣ م. إلى أن اعتمادات المصاحيات والأجور والمصريات قدرت في العام الماضى بمبلغ ٣٣,٧٠٣ م. بعد استبعاد ٢,٦٦٦ م. من المصارى لعدم إتمام صرفه إلا أن المصلحة لم تتمكن

من تحقيق هذا الوفربسبب أن معظم الوظائف الحالية كانت في ظل الموازن وقد قل هذا الظلم إلى وزارة التجارة فأضطرت المصلحة إلى طلب فتح اعتماد اضافى قدره ٢٠,٤١٠ م. لتسوية التجاوز في اعتمادات الباب الأول . أما الأياان الثانى والثالث فتحهما تخفيض بسيط كما هو ظاهر من الجداول المتقدمة :

وترجع اللجنة من المجلس الموافقة على الاعتمادات الآتية كما أعدها مجلس النواب :

فرع ١ - ديوان العموم

باب ١ - مصاريف وأجروصريات	٢٦٧٣٨
٢ - مصاريف عمومية	٢٦٢٠
الجلسة	٢٩,٣٥٨

فرع ٢ - الرى

باب ١ - مصاريف وأجروصريات	٥٤٤٣٥٦
٢ - مصاريف عمومية	٧٣٦٨٣٣
٣ - أعمال جديدة	٣٠٠,٠٠٠
الجلسة	١,٧٨١,١٧٩

فرع ٣ - مصلحة المباني الأميرية

باب ١ - مصاريف وأجروصريات	١٠٠,٩٢٦
٢ - مصاريف عمومية	١٧٨٧١٧
٣ - أعمال جديدة	٦٠٠,١١٠
الجلسة	٨٧٩,٧٥٣

فرع ٤ - مصلحة الميكانيكا والكهرباء

باب ١ - مصاريف وأجروصريات	١١٥١,٦٦٦
٢ - مصاريف عمومية	٢٧٨٨٣٥
٣ - أعمال جديدة	٢٤٩٨٥
الجلسة	٤١٨,٩٨٩

فرع ٥ - مصلحة التنظيم

باب ١ - مصاريف وأجروصريات	٩٧٦٩٧
٢ - مصاريف عمومية	٥٤٨٩٤
٣ - أعمال جديدة	١٠,٦٤٠
الجلسة	١٠٨,٩٩١

ولا ميل لتحقيق أى الفرضين " الفلاح والإنتاج " إلا بتقوم عوامل الصحة وتكتم بناتها . وقد آن الأولان ، ونحن نستقبل عهدا جديدا ، حافلا بالثقلات والمطالب ، أن يشكر كل واحد منا أن إغاذا الفلاحين من حالتهم الصحية الخاصة دين في أماننا عاجل الأمد ، قد قضت بينهم الأمراض واستوطنت بيوتهم ، وصارت ملازمة لهم في مساكنهم وطرقهم وسقولهم وواشهم وبجملتهم .

ولن نخوم لبلد قائمة مدامت أمور الصحة فيه غير مرة أو غير مستوفاة ، لأنها أساس القوة ، أساس العمل ، أساس الإنتاج وزند العيش ، بل هي نواة الاجتماع والحياة الراقية .

والعناية بصحة الفلاح أوجب ولجب لأنه عصب الدولة ولا يكون الإصلاح المنشود في نواحي العلم وتربية شؤونه العمرانية والاجتماعية إلا غرضا لا مطلق عنه ، إذ لم يتوخ بوسائل الصحة والقوة ، وشاق وجب صحيح قوى قادر على الضال والكفاح ، واحتياجا أحياء الحياة وتكليفها .

لأننا كان الفلاح الوطن يتغذى أموالا ونفقات ، ولأننا كانت مشاوير الإصلاح والتعمير والتجديد في عتق نواحي النهضة المصرية تتطلب العلم والمال ، فإن تلك كله لا يكون إلا تابعا للاحتياج بشؤون الصحة العامة ، وعمرها طليا ، لأنها هي الأصل والأساس .

وسوف تجنى البلاد ثمرات هذه الجهود الموقفة ، متى توافرت لدينا الوسائل الصحية الكفيلة لسلامتهم وقايتهم من الأمراض المتوطنة والوقاية .

وبذلك تخطط الحياة المصرية ويشيع النشاط وبم الإصلاح ، ويشمر الناس بنسمة الصحة من وجهتها الوقائية والعلاجية .

الحالة الصحية في مصر

تم قامت وزارة الصحة بجهود لا تتكرر في سبيل الصحة العامة ، ووضعت برنامجا كثيرة الوقاية والسلاج ، وأدت خدمات لا تحصى في هذا الشأن ، وقامت بباحث قيمة من الوجهتين الطبية والعلمية ، وأقامت أقساما واختصاصات مرموقة وزادت الوحدات الطبية . غير أن ذلك كله لم يبلغ الدرجة المرجوة ، ولا زال الفلاح يعاني آلام الأمراض للتلوث والمكتسبة ولا زال الحظوة تستهين للمع ، ولعل في كل قسمة السلف تهبتم على التفكير والاحتياط .

والخلاصة أن الحالة الصحية في البلاد لا يمكن أن يقال عنها إنها وافية بالفرض الموضوع للرأي ، وكل ما تم حتى اليوم يتطلب التوسع والمزيد . وجائز نرى أم البحر الأبيض المتوسط وقاية الخطي في تحسين الشؤون الصحية ، وشاق الوسائل الفعالة القضاء على مبات الأمراض وجرائم الأوبئة ، فمن نشرقتنا الصحة ، إلى بلل الجهود الجارية في ردم البرلة وشاق المشروطة للحفظة للإصلاح والتقدم والإنتاج حتى أخليت المهنضات إلى حقول ومساكن تتبع البهية والتمارة ونخرج من المرات ١٠ بنوع الناحية فزيد في مقفورة السبب الإنتاجية والاقتصادية .

فرع ٦ - مصلحة المخابرى الرئيسية

بجته	
باب ١ - ماعيات وأجور مرائبات	٣٧٠٢٢
د ٢ - مصاريف عمومية	٧٥٣٨٥
د ٣ - أعمال جديدة	٢٠٥٠٠٠
المجلة	٣١٣,٩٠٧

فرع ٧ - مصلحة الطبيعات

بجته	
باب ١ - ماعيات وأجور مرائبات	٣٧١٧٦
د ٢ - مصاريف عمومية	١٢٩٩٧
د ٣ - أعمال جديدة	٦٢٠
المجلة	٥٠,٧٩٣

سكرير اللجنة البرلمانية
أطونو الجليل
رئيس اللجنة (بالباب)
محمد محمد الشاوي

جلسة يوم الثلاثاء ٢٧ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٦ يولييه سنة ١٩٣٧)

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

(المقر حجرة الشيخ المحترم الأستاذ جده الرحمن الجبل)

نظرة عامة

الصحة مادة الحياة ، وهي حيث الأمل ، وعدة العمل ، وقصة التمتع ، ومن الفضول بل من حيث القول ، الإضافة بفضلها أو التوبيخ بمتأخرها في قفوس البشر ، بعد أن اصطلمت على قديمها العوالم جميعا ، من نبات وحيوان وإنسان ، واستوى في تدهورها العالم والجبال والصنوبر والكبر ، والأفراد والمجاعات ، من الأذل إلى الأبد .

وإذا كانت صحة الفرد هي رأس ماله في الحياة، فهي لامة أهم وأقوى ، لأن كان الأمم يقوم على معاشها ، قوة الماع ، وقوة الإنتاج إلى شئها لشعب أصباب العيش والتقدم ،

ارتباط، لأن الاهتمام بتأحيه منها كتحسين الرى و زيادة الثروة دون مراعاة التواس الأخرى أقرب إلى الشطط وأدى لى عدم نجاحها كلها . وقد قال العلامة الألبانى فريريش أربوى فى هذا الصدد ما لى :

” لقد تموده أفت نرضى لىصوبه الأرض المكانة الأولى فى حياة الانتاج ، أما حياة الملايين وفقرهم التى لاتتجلى الأرض بدونها مهما حصلت فائتا تقربا المرتبة الثانية من التفكير “.

ومنى هذا أن الإصلاح يجب أن يفسق فى جميع المرافق والأغراض ، ولا ضاحات للملايين التى تنفق حياء ما دامت النتائج النهائية سعيى مضطربة أو معكوسة .

والسياسة الصحية ، كما أسلفنا ، ترك على دعامتين رئيسيتين هما ، الرقابة والملاج .

السياسة الصحية الوقائية

وهى أول السياستين بالتقديم والأهم ، لأنها تتناول الأصول والمنازل وطبعا الموق فى السلامة العامة ، وحماية الناس من الأمراض . ومعلوم أن الوقاية خير من العلاج ، وهى فى مصر أكثر من غيرها من الدول لىبروع أمراض متوطنة تكاد تطرد فى ثلاثة أرباع الأمة .

وقد ذكر حضرة الوكيل البلىلى لوزارة الصحة فى مجلس النواب أن السياسة العلاجية خطت خطوات طيبة فى السنوات الأخيرة ، وهذا لا يعمد أن يكون حلالات الموجودة وكان الأكرم والأوجب أن نبذل الجهود وتوجه القوى لدعم السياسة الوقائية وتثبيت فوائدها ، لأنها تفنينا فى أغلب الأحيان عن العلاج وتوفر عليها النفقات الطائلة التى يقضىها .

ليس هذا فقط ، بل لأنها ستكون البواء الصالحة لتنشئة جيل قوى خا من الأمراض فيزداد الإنتاج وبم الرخاء ، ولا تكون الأموال التى تنفق إلا كوس أموال رابحة وإن طال الزين بلنى ثمارها . وتكون مهمة المجلس الأعلى فى السياسة الصحية الوقائية العناية الوقائية بدرس أنسب الوسائل وأقفا نفقة لقيام بالمشروعات الصحية العامة ، وأخصها :

(١) إمداد القرى بإليام الصالحة للشرب .

(٢) تصريف الفضلات .

(٣) ردم المستنقعات .

(٤) دراسة وسائل حماية الأمومة والطفولة .

(٥) بحث حالة المواد الغذائية الشائعة ومراقبتها .

(٦) ابتكار خير الأنظمة لإنشاء المرافق القروية المختلفة كالسدات والمجاريات وحظائر المواشى .

(٧) اقتراح التشاوع اللازمة لتخطيط القرى ونظام المساكن فى لىبل الانتقال من الحالة الزامة إلى حالة صحية مرضية فى المستقبل .

(٨) اقتراح التشريعات الصحية بكافة أنواعها .

ومصر إحدى دول البحر الأبيض ، وفى طبعة الأمم الناشطة ، فلا يلقى بها أن تحفل من الدول الأخرى فى ميدان الصحة والإصلاح ، مع ما يحتها به الطبيعة من سهولة أراضيا وإحتلال جوا ، ومع ما يجز به شعبا من المناعة الخاصة وقوة أجهته وقاومته للأمراض .

ملاحظات عامة

إنشاء مجلس أعلى

وإزاء هذه الحالة وربية فى تحقيق الأغراض الصحية من أقرب سويل كثير اللجنة تأليف مجلس أعلى للشؤون الصحية ، يتفرعلى بحث أنسج الوسائل وأقفا نفقات ، للتغلب على الأمراض المنتشرة والوقاية ، ودرم السياسة الصحية بشقيها الوقاى والملاج ، مع مراعاة الحالة الاقتصادية والإنتاجية للبلاد بحيث لا تتعارض مناهج الإصلاح فى مختلف التواس .

ومما أنه قد ثبت من المباحث العلمية أن الأمراض المتوطنة تشانتعن الطرق الحديثة للرى الزارة والعصر ، ومن حالة المستنقعات والبرك المنتشرة فى الأقاليم ورمه تصريف الفضلات فى القرى – للإصلاح هذه الحالة والمحافظة فى الوقت سبه لى قوت الفلاح ومصدروقه وقوة الإنتاج العامة للبلاد . ترى اللجنة أفت يكون تأليف هذا المجلس بحيث تحتل فيه عناصر الطب والرى والزراعة .

وما تمدو إليه اللجنة اليوم من تأليف هذا المجلس هو ما سبق أن دعا إليه كبار الثقات من المهنيين بشؤون الفلاح .

فقد سبق لىبرولم ويلكوكس أن طالب به إذ قال :

” إن سياسة إنقاذ حياة الفلاح وصحته تتطلب أفت يتعاون للمهندسون والمستشفون بالزراعة والأطباء على قدم المساواة فى دراسة جميع مشروعات الرى ، إذ الحقيقة أنا حين تفصل بين مسائل جعلها الطبيعة مرتبطة بعضها ببعض قد تقع فى أعطاء ، لؤدى إلى فقد حياة الملايين من السكان وتكدنا من الخسائر ملايين الجنيهات . والحالة السية السائدة فى بعض جهات الهند ومصر الآن والى مسند فى مساحات أوسع نجانبها بشا كل تتطلب تعاون الهيئات الثلاث لإيجاد حل موق لها “.

(من خطاب سىبرولم ويلكوكس فى المؤتمر الدول لىم الصحة وأمراض البلاد الحارة سنة ١٩٢٨ بالقاهرة) .

ويقوم هذا المجلس بدرس كافة العوامل ذات الأثر فى الصحة العامة واقتراح التشريعات الصحية المختلفة ودرم السياسة الوقائية والعلاجية فى حدود الماربية والتفريد العمل . فبسر الإصلاح والتقدم على خطى متواقة متساعة فى النواحي المختلفة ، بحيث لا يكون تشعب نواحي الإصلاح ماما من تقدمها متشككة منفدة .

ويقوم المجلس بمراعة التوزج التنسفى فى الماربية العامة لى المشاريع الصحية والتعليمية والإجتماعية والاقتصادية لارتباطها بعضها ببعض أوقى

وقد اقترحت لجنة المالية مجلس النواب زيادة الاعتماد الذى كان واردا بمشروع الميزانية من ١٠٠,٠٠٠ ج.م إلى ١٤,١٢٢ ج.م .

والجدة توافق على ذلك كل الموافقة وتبدي رغبتها التلبية وتعمم هذه المراقبة في جميع بلاد القطر .

وتقع اللجنة في ضرورة الإسراع باستصدار اقتراح على قسمة وأن تمنى الحكومة بدوس حالة الباحة للصبيان ومن إليهم لضمان النظافة وسلامة الأندية التي يمترون فيها ويلبسونها بألباسهم حرصا على الصحة العامة ومنع أسباب العدوى .

المعاهد ومعامل الأبحاث

ومعها غايقة الثقة والاعتماد، فهي تقوم بخدمات جليلة للجمهور المرضى على السواء، ومن من أكرام العوائل التي تاتون في الرعاية والسلاج في عالم الطب، لأنها تكشف عن التشخيص الصحيح والتمييز بين الأمراض المتشابهة والمختلف طبيا وإعداد الأوصال والتعاملات فلا يضل الطبيب ولا يمتد شفاؤه للمريض .

وقد لمست الحكومة والأمة نفقة هذه المعامل والمعاهد . وها هو معهد الأبحاث يطالع الناس من حين إلى حين بأبحاثه القيمة ويقابل أدق الموضوعات العلمية والأمراض المتوطنة بالدرس والتقصي والاستنتاج السليم بفضل توفر الدكتور خليل عبد الخالق بك ومساعديه على البحث والتقصي للمعمل .

وها هو الأستاذ الدكتور أنيس أنيس بك يقوم بأبحاث علمية طامحة معمله الباثولوجي أقرتها للمؤتمرات الدولية الطبية، منها عنه الخاص بالتهاب الزائدة البودية الثاني من الإصابة بالهلبارسيا ، وبمحة انحصار بتضخم الطحال المتوطن بالقطر المصري ووادى النيل، واكتشافه ليكروب يسبب غرغرينة في البطن والشرى والصفيح والذي سمي باسمه "بسيل أنيس" .

ويسر اللجنة ما اعترته الوزارة من إنشاء معمل كبير لتحضير الأوصال والتفاعلات الوافية لما يقرب على ذلك من توفير الأموال التي تشتري بها من المسالج ، فضلا عن تأخيرها التابع في الأمراض الخلية لذا حضرت من سلالات مصرية كما يعرف ذلك الإخصائيون والسواء .

ولا يفتوت اللجنة أدب تثير إلى الخدمات التي تات بها للمعمل التذكارى الرمد بالجنة .

كما يسرها ما اعترته الوزارة من تسع للمسال بكافة أنواعها لكونى رسالتها على وجه صحيح ، وفضح الجبال أمام الباحثين والإحصائيين الذين يتفرغون على الدرس ويكرسون حياتهم لخدمة الطب وتحقيف ويلات الإنسانية . ولا سبيل إلى تحقيق هذه الأمراض الطبية إلا إذا اشغلت المتخصصين "كل الوقت" واهتموا بالمهام البحث والدراسات والتدريس والاعتماد والتخصص في جميعها لتصلها لتمامها لتفهم على أحوالهم الحقيقة العلمية .

مجموع الروايات ٤٤٣٢٧
زيارات المؤتمرات والتفاسات ٣٠٥٣٢٤
معد عيات الجول المخوفة ٤١١٣٩٥
زيارات الزيارات الصحيات لمسائل الحوامل والأطفال
(مردودى) ١١٣٣٩٨
وتزير اللجنة أن تسارع الوزارة إلى تحقيق ما به بخطاب العرض من استصدار التشريع الإجبارى لتطعيم ضد البكتيريا .
كما تترتب عن رغبتها في تسع أقسام أمراض الأطفال بالمستشفيات العمومية وإنشاء أقسام معالجة بمتشفيات المراكز التي ليس بها مركز لرعاية الطفل .

الأندية ومراكزها

التفذه أساس القوة والنشاط، عليه يقول الجسم في موضع ما مقده في سويل العمل، وهو المواد الباثية حرارة الجسم ، لذلك عيت الحكومات بمراقبة الأندية والأماكن وجعلتها فرضا دائما حرصا على صحة النجوم وصيانة له من التعرض لمختلف الأمراض بسبب التفتن أو التفتد الذي قد يطرأ عليها .
ويزداد الاهتمام بالأندية خاصة في محيط الطبقات الفقيرة لأنه غرام حياتها وعملها، ويقول السيد روبرت ماك ويسون "إن التفذه عند الطبقات الفقيرة آمن دوعضد المرض" ومن المسلم به أن العلاقة بين التفذية والصحة من أعظم وسائل الطب الوقائى . وقد قامت وزارة الصحة في العام الماضى بإنشاء قسم خاص لمراقبة الأندية بمدينة القاهرة مؤلف من فرقتين إحداهما لمراقبة الأندية والمأكولات والخاصة بمراقبة الألبان ، ولتفتن للمصاريف التي أخذت من الروايات لإنشاء هذا القسم ماعلى :

تكاليف فرقة مراقبة الألبان	٢٧٧٢
» » » الأندية	٧٣٢
وظائف وأجور لاعمال التحاليل الكيميائية	٣١١٨
جسلة	٦٦٢٢

ويتكفل تسع هذه المراقبة في القاهرة والإكالم مبلغ ٤١٤٤٠ ج.م ٢٠ مؤنوع كما يأتى :

جسلة	٢٨٦٩
الخدمة الرئيسية بالقاهرة .	١٤٠٦٤
» الإقليمى (الباندر والمراكز) .	٣١٢٠
إنشاء أربع فرق للأندية	٢٨٦٨
» فرقة خاصة لمراقبة الألبان بالقاهرة .	٢٧٠٠
لبوليس المحلى .	١٥٠٠
للمحافظات الأخرى .	١٥٤٤٢
للموظفون الخاصة بالتماسك بالأكاديمية بالمعطل	١٤٤٤٢
الاجلة	١٤٤٤٢

الأمراض المتوطنة

صيت مصر بضروب من الأمراض الفتاك توطنت فيها وانتظمت أظنية سكانها بملحة مبرومة خشي معها المفكرون على سلامة البلاد، وخاصة أمراض الجلهارسيا واللائكستوما والملاريا واليرقان الحبيبي، إذ تأثرت نسبة الإصابة بها كل تقدير.

وقد بذلت جهود وعملات شتى لتخفيف الإصابة بهذه الأمراض والقضاء عليها ولكنها إلى اليوم لم تقف بالفرض المطلوب. ولا تزال حالة القلايين الصحية على ما كانت عليه من دج قرن أو أكثر. وقد نال القورود كشتر: "لقد آن الأوان لأن نخذ خطوات حاسمة ضد انتشار البندى باللائكستوما والجلهارسيا فإنه إذا لم يمكن التغلب عليها فليس هناك مستقبل لهذه البلاد".

ولا يسع متصفا أن يتكلم بل في مجهودات سبيل مقاومة هذه الأمراض، وإن كانت اللجنة تلاحظ أن النهاية بالمعلاج كانت أكثر بروزاً مع أن الاهتمام الوقائية أوجب في هذه الحالات، لأن العلاج مهما كان لا يصل إلى يدنية الكمال، بل لا يمكن أن يبلغ الدرجة المطلوبة في مصر، وحالة التفاح والقرية على ما تشاهده من القاتر والاضطراب.

حقبة أن الأمر خطير وصعب تنفيذ نظراً لحالة التفاح، نرى أن ذلك يجب أن لا يقيد بالمصلين من المضي في الكفاح والمقاومة بخطى أوسع وأرفع مما اتبذ حتى اليوم والإصلاح لا تحق في سبيل حياتي من سمحت عليه التزام وصولت إليه الجهود الفعالة النافذة.

ومشقة الطريق لا نحمل دون طلب الوصول إلى النهاية، فنتخذ بكل الوسائل النافذة والبنيفة في بعض المراحل حتى نقضي على هذا العدو الفاتك المدمر لكائن الأمة، ولتصنعه بكل يمكن من التفرغ حتى يضطر الناس إلى اتباع الخطط والقواعد المرسومة.

ومن سبيل مقاومة الجلهارسيا واللائكستوما ألا يحسن العلاج الماء يديه ووجليه أسماحه أرضه، وألا يتولط بالبراز والبول والأل يوث الماء بها وأن يعمل على جفاف الترع في فترات متتالية وأن تزي القنات والبركيات وأما كى يبيد من المساكن والطرقات، إلى آخر ما هناك من سبل تبدو صعبة التنفيذ، والتي من أجل صحتها طلبت اللجنة تشكيل المجلس الأعلى لوزارة الصحة ليدرس ويصمم أقوم السبل وأخذ الوسائل.

وقى الرشد الحبيبي تربة اللجنة أن يصل على تنظيم علاجيه وجعله إجبارياً، وخاصة بالنسبة للصائين صغار السن، وأن يكون العلاج في مواطنهم.

كما تروى مضاعفة الاهتمام بالرمد الصليبي وأصابه من الأمراض الراجب الإضرار هنا وأن يكون علاجه إجبارياً، ولأن مستشفيات الرمد مع ما قامت به من العلاج والمقاومة في مدى ثلاثين سنة، لم تستطع تقليل نسبة الإصابة بأى الرمدين.

كما تشير اللجنة إلى ضرورة تعمير نظام الملل في جميع المستشفيات لمعالجة حاجات الأطباء والمرضى ولأداء مهمة التشخيص السابل السريع وقاية المرضي والمجتمع من الألام والعدوى.

المكاتب الصحية

أنشأت الوزارة مكتب صحة على نسق جديد أسسه أن تكونت لكل ثلاثين ألف نفس وحدة منها، وأن يشكل العدد اللازم من هذه الوحدات على مر السنين مراعاة للأحوال المالية، وأن تشمل اختصاصات المكاتب الحالية طبقاً للنظام الجديد حتى تصير المكاتب كلها على نسق واحد.

وكان المفكر أن يتم إنشاء المكاتب المستجدة، وعددها ١٢٥، في خمس سنين بمبلغ ٢٥ مكتباً في كل سنة، غير أن بعض الصور بالمالية والعملية حالت دون اتصاف من توفية هذا العدد في كل سنة ولم يتيسر في السنة الماضية إنشاء أكثر من عشرة مكاتب.

وكان مشروع ميزانية هذه السنة خاليا من أى احتيا لإنشاء مكاتب جديدة، ووات بجنة المالية مجلس النواب ضرورة التبر في تنفيذ هذه السياسة، ووافقت وزارة المالية والصحة على إنشاء عشرة مكاتب جديدة في السنة المقبلة.

وتتألف الوحدة من طبيب في الدرجة السادسة ومكتب في الدرجة الثامنة ومساعد ومضفر ووزارة صحية وملاحظين صحيين يقوم أحدهما بمراقبة المسائل الصحية والتأخر بمراقبة الأعمال الوقائية. وبذلك يتسع الوقت أمام الطبيب للإشراف على جميع الأعمال الصحية وخاصة ما يتعلق منها بالمجالس الطبية والوقرية وكذلك الإشراف على المنشآت الجديدة.

وأهم ما تلتف اللجنة نظر وزارة الصحة إليه في أمر هذه المكاتب أن يعتار لها أطباء اختصاصيون في علم الصحة وأمراض البلاد الجارية، وأن لا ينبط بهم ضرر العمل الطبي البحت، فلا يكلف طبيب الصحة بأعمال الطب الشرعى أو يتولى شياً من الأعمال الإدارية.

ولفيان الانتفاع بمجتمعات أطباء هذه المكاتب على الوجه الصحيح يجب أن يكون معلمهم "طول الوقت" مع توريهم من ذلك بترتيب إضافي فلا يرفعون بكثرة العمل ولا يهربون من المكاتب.

وبهذا المناسبة تروى اللجنة عمل الوزارة في النهاية بالمعهد الصحي وذخانة طلابه حتى يتمكن من تنفيذ المكاتب الصحية بالعدد اللازم من الموزونين لأداء غنظ الأعمال الإدارية والصحية.

المجموعات الصحية

فكرت الوزارة في هذا المشروع الفاع، وأدرجت ليد في تنفيذ في مشروع ميزانية هذه السنة مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج. م لإقامة مجموعة صحية في حى بولاق لأزدحامه بالسكان. وقى البية إنشاء مجموعات مماثلة في حى الخليفة وأضهر حتى تمتص الموارد المالية، لتسلم الناس وسائل النظافة والصحة والوقائية وإسلاف الحوامل والواليدات ورواية الطفل.

وترغب اللجنة في تمتع هذه المجموعات بفقر الإمكانات، ومتاحة في الأحياء الفقيرة في المدن وعواصم المديرات. ولن يرضى البرلمان بفتح الإحتياجات المالية اللازمة.

الأمراض السرية

تكاد تهمد الأمراض السرية من الأمراض المتوطنة لشيوعها وانتشارها، وتربو اللجنة أن تعمل الوزارة على تصويب المستوصفات والعيادات وإنشاء أقسام خاصة لهذه الأمراض بالمستشفيات العمومية والمركزية، حتى تحصر شروها في أضيق دائرة .

كما ترجو أن تبنى الوزارة بدرس تشريع يقضى بمنع الأفراد ذوي الباعثات التي تتولد من التناسل حتى لا ينشأ جيل من المعوجة والمشوهين وذوي الممارك المنقطعة ، فيكونوا مصدر إيلام وتقصع ، وعالة على المجتمع .

الأمراض الصدرية

تفتش الأمراض الصدرية بحالة خطيرة وخاصة في الطبقات الفقيرة . وترجو اللجنة أن تبنى الوزارة بالوسائل العلاجية والوقائية بإنشاء مستشفيات خاصة، أو على الأقل إنشاء المستوصفات والمصحات والأقسام الخاصة بهذه الأمراض في المستشفيات العمومية ، وإنشاء معازل للصائين والعمل على توفير المساكن والمأكل والملابس للمعدين من المرضى وتزويجهم والعمل على عزل أطفالهم في ملاجئ .

الجذام

ترى اللجنة أن تضاعف الوزارة اهتمامها بهذا المرض الوي، وأن تعمل على إنشاء المعازل المستوطنة والمساعدة إلى استصدار التشريع اللازم بالفزل وقاية للناس من العدوى .

السياسة الصحية العلاجية

وهي العمادة الثانية للصحة . وقد صرح الوكيل البرلماني لوزارة الصحة في مجلس النواب بأن برنامج العلاج غطى خطوات مذكورة وسبق البرنامج الوقائي ، وإن كان لم يتوقف للمعدات ولا الإنشآت الكافية حتى الآن . وتسجل اللجنة ما أعلنته وزارة الصحة من امتثالها مضاعفة الاهتمام بسياسة العلاج من الناحيتين الإنشائية والتجديدية، فوالى إنشاء وحدات صحية جديدة واستكمال ما ينقص من وسائل العلاج في الوحدات الموجودة . ولعل الأمر أيسر الآن لتوفر عناصر الإصلاح والتوسع عن ذي قبل .

ويتطلب هذا الإصلاح إبعاد الوحدات الصحية بالمسجد اللازم من الإخصائين، وإعدادها بأحدث الأجهزة والآلات، وتزويجها بالمعامل الفنية للأبحاث والتحليلات وغيرها . كما أن إزهاق الأطباء المشتهين بهذه الرسائل لا يتفق والفرض من وجودها ، ولا بد للطبيب من عمل متقنه راسة ، ولا علاج لهذا الإزهاق إلا بزيادة عدد الأطباء ورفع الأعمال الإدارية عن كواهلهم ، وأن تعمل الممرضات على الفرضين .

وتوصي اللجنة بتدبير المبالغ اللازمة لهذه الأغراض .

التفتيش الصحي

والوصول إلى أحسن النتائج لا بد لتنظيم التفتيش على هذه الوحدات. ويكن التفتيش متفرا ، ترى اللجنة أنه يحسن إنشاء قسم فني الوزارة لمرحبا بتقارير المفتشين، واستخلاص الملاحظات الفنية والإدارية منها ، وإليك وضع التعليلات والإرشادات الصحيحة على ضوءها .

وترى اللجنة وجوب الاهتمام بأمر الأطباء المتضرجين ، واتخاذ الوسائل اللازمة لضرورة تحصينهم فترة التفتيش والاختيار في الوحدات الطبية قبل تسريح لم يزاوله مهتهم ضمانا لصالح المرضى وتوسعا في تطبيق مبادئهم ومبادئهم .

المستشفيات القائمة

وترى اللجنة أن تضع تحت نظر المجلس الموقر بيان من الوحدات الطبية القائمة على مختلف أنواعها، ليقدر مدى الخطوات التي بليت في. بين السياسة الصحية العلاجية :

١ - مستشفيات عمومية :

عدد	٣٧
مستشفى عوميا .	
مركزيا .	٣٩
مركزيا .	٦٠
مستشفيات تناسليان .	٢
ميادة أمراض جلدية وسرية .	١٦
مخارجية منتقلة (المر) .	١
	١٤٥

٢ - أنكسوتروا وفهارسيا :

مستشفيات ثابتة .	٦
مستشفيات منتقلة .	٣٤
ميادة للدارس .	١٣
فروع بالمستشفيات العمومية وغيرها .	٦
	٥٨
٣ - الرود :	
مستشفى .	٣٨
منتقلة .	١٤
فريقا رديا بالمستشفيات العمومية والمركزية .	٣٣
ميادة للدارس .	٣٥
المصل للذكراى الرمدى بالجينة .	١
	١١١
٤ - وحدات الأمراض الصدرية والكل :	
مستوصفات .	٨
مصصة مواد بمجلوان .	١
مصص للكل الجراحي بالإسكندرية .	١
	١٠

٥ - وحدات الجذام :

- ١ مستعمرة أبو زعبل .
- ٢ مستشفى الجذام بالقاهرة .
- ٥ عيادات خارجية للجذام و يبيع كلاً ما عيادات فرعية في سبلات .
- ٧

وزيادة على ذلك فدرج بميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المبالغ الآتية :

٤٠٠٠	مستشفين مركزان الإسهالية وأبو نجح .
٨٠٠	قرويان صنية والحطاطية .
١٧٠٠	مستشفى بسمود (تكلة التانيت) .
١٢٨٠٠	البل بالعباسية .
١٣٤٠	مستوصفات للأمراض الصدرية بالحلة والإسكندرية .
٨٠٠	مستوصف للأمراض الصدرية .
٤٥٠	زيادة أسرة مصحة نؤاد .
٣٠٠٠	شراء أرض لمستشفى مل والمستشفيات مركرية .
٥٥٠	مستوصف للأمراض الصدرية (١٩٣٥)
٥٠٠	فروع رمدى بمستشفى محمود .
٨٠٠	ملحق مستشفى الرمد بالفيوم .
٢٥٠٠	مستشفى رمدى متقل بمدينة بنى سويف .
١٥٠٠	ثلاثة أفرع رمدية بالمستشفيات المتقلة المركرية .
٣٠٠	عيادات الرمد بالمدراس الابتدائية .
١٨٠٠	زيادة أسرة المرضى الداخليين ببعض وحدات الرمد .
٢٠٠٠	أربعة فروع رمدية بالمستشفيات المركرية .
١٨٥٠	زيادة عدد الأسرة للرمد ببعض المستشفيات المركرية .
١٨٠٠	مستشفى الرمد بكفر الشيخ .
١١٧٠	عيادات خارجيات للجذام بالمنصورة وأسيوط .
٥٣٠	عيادة خارجية للجذام .
٤٥٠	زيادة أسرة مستشفى مستعمرة الجذام بأبي زعبل .
٥٠٠	قسم للأطفال بمستشفى الرمد بنى سويف .
٣٠٠٠	ثلاثة مراكز ثابتة لرعاية الطفل .
٥٠٠	مركز متقل لرعاية الطفل .
١٠٠٠	مركزان متقلان لرعاية الطفل .
١١٢٠	عيادات للأمراض الجلدية والزهري والحلة وقتا .
١٣٠٠	عيادتان متقلتان لالانكستوما بالمدراس .
٣١٥٠	عشرة أفرع لالانكستوما بالمستشفيات المركرية .
١٢٠٠	مستشفين متقلان لالانكستوما .
١٤٥٠	فنيان جلديان بمستشفى الأمراض الجلدية بالناكسة وخلاف ذلك (الأمراض الجلدية والزهري) .

وقد لاحظت لجنة المالية مجلس النواب أن هناك اعتادات وأردت في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ للمالية لم تصرف ورحلت إلى الميزانية التالية لتجهيزات ومنشآت وأعمال متنوعة وأردت في الباب الثالث "أعمال جلدية" ووجهت اللجنة إلى وزارة الصحة أن تشتط في تنفيذ جميع المشروعات التي تعتمد خلال سنتها ، وأن تستفيد الاعتادات المدرجة لها . وهناك بيان عن الاعتادات المرحلة المشار إليها .

(١) تجهيزات

اعتادات مرحله من ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

١٠٠٠٠	معمل تحضير المسل والقاح بالقاهرة .
١٤٠	مستوصف للأمراض الصدرية (١٩٣٥) بمنهور .
٣٠٠	عشرة مكاتب صممة بالألقام بمجتمعات القرشية ، مسجد وصيف ، بركة السبع ، الرحمانية ، نكلا الصب ، بردين ، كوم النور ، نوى ، قلووسة ، دراو .
١٠٠	عيادة لطب الأسنان بمستشفى أسيوط .
٥٠٠	أربعة فروع رمدية بالمستشفيات المركرية ، بشبراخيت وأبحر ونجى حادى وبيا .
٢٠٠	مستوصف للأمراض الصدرية بإتقاريق .
١٣٥	عيادة خارجية للجذام .
٩٠٠	مستشفين متقلان لالانكستوما بركة السبع وناحية دولة (مركز قافوس) .
٢٥٠	مركزان متقلان لرعاية الطفل ، بنى سويس .
١٠٠	مكتب صحة ببلدة الحمام .
١٠٠٠	مستشفين مركزان ببا ونجى حادى .
١٠٠٠	عشرة مستشفيات قروية بمجتمعات بيللا ، صهرت الصغرى ، الباجور ، ششور وحصنها ، كفر صقر ، الإبراهيمية ، الدرشين ، أبو صير ، الكاهون ، هور .
١٠٠	زيادة عشرة أسرة للرمد بالمستشفيات المركرية بأخنية وبليس والفتش .
١١٠	زيادة ٤٥ سرير بمصحة نؤاد علون .
١١٠	» ٤٥ » بمجتمعات الجذام بأبي زعبل .
١٠٠	تكلفة ثابتة بمستشفى حيات دمياط .

(ب) أعمال متنوعة

١٠٠٠	أرض المستشفيات الجديدة في المدن والقرى سنة ١٩٣٤ .
١٥٠٠	مقابر الأسمرى الأثرية والألماني .
١٠٠٠٠	تركيب مكبات مياه والبنور خمسة مستشفيات مركرية سنة ١٩٣٤ بمجتمعات : أطبا الصب ، شربين ، كفر الدوار ، تلا ، الرقاية ضد التلذات الجوية .

٨ - إنشاء ورشة تصنيع ما خلف من المهمات .

٩ - إنشاء معمل الاختبار والصهر .

١٠ - إعداد وتنظيم فرق الإسعاف والإسعاف والتطهير وتوزيع بر أعمال الوقاية والتطهير والإسعاف .

١١ - إعداد مراكز للإسعاف الأول والمستشفيات لعلاج المصابين .

١٢ - تجهيز مراكز العلاج والمستشفيات بما يلزمها من الأدوية والأدوية .

١٣ - إعداد وسائل لحماية مباني الحكومة والمتاحف والأماكن الأثرية والقيام بوسائل الصنوعات لوقايتها .

١٤ - وضع وتعليم منشورات وتعليمات خاصة بوسائل الوقاية وتوزيعها على الأهل والمهمات المختصة حتى تلم كل جهة بما يجب عليها من الإجراءات وقت الحاجة .

والجنة كيرة الأمل في أن تحقق الوزارة في أقرب وقت مآخلة .
على خطتها واستعدادها من الطمأنينة والسلامة .

القاهرة وضواحيها

كل طبييا ، والقاهرة عاصمة الملك وأكبر مدن القاهرة الأفريقية ، أن تكون الأحوال الصحية فيها غاية في النظام والتقدم ، وخاصة بعد أن ازدحت بساكنها وصاروا اليوم مليونا ومئتا مليون في النفوس

وكان للمأول أن تكون نموذجاً للحياة الصحية الراقية ، بكافة مستور ، ودواحيها ، بعد أن توافرت الوسائل الصحية وشاعت المدنية وازدهر العمران ، فبران الحالة الصحية فيها لا تزال ، بكل أسف ، في حاجة من المزيد من العناية والاهتمام .

وقد فكر أخيراً في إنشاء مجلس يدرى جميع شئون الاختصاصات الخاصة في الوزارات المختلفة ، ويصل على تركيزها وتوجيهها إلى الإصلاح ، وتتمتع بتضافر الجهود الفنية والعلمية والإدارية وتعاونها جميعاً ، ولا يزال مشروع قيد النظر .

ولا يسع اللجنة أن تغفل الإشارة إلى ما أُنشئت المصنف أخيراً من مص شركات الاحتكار وعدم قيامها بتفويض الشروط الصحية الواردة في شرط امتيازها فوق ما ترضى الناس به من فساد الأسعار وقسوة الالتزامات والقيود ، وبما تأمل اللجنة أن تتخذ الحكومة الإجراءات المشددة لعدم تكرار مع غفلات خطيرة خاضة بالصحة كالتى ذكرت في شركة المياه .

أما في الضواحي فإن اللجنة ترمي بمواصلة البحث بإمكان تنفيذها - من الصالحة للشرب من النيل رأساً ، حتى لا تضطر الناس لشرب مياه الآبار الآتية بسلامة عرف من وجود أملاح فيها تجعلها غير مستساغة في شرب وضارة بالصحة .

والجنة تشارك لجنة مجلس النواب في وجوب قيام وزارة الصحة باستعداد الاعيادات المدرجة لها سنوياً . وتزيد على ذلك ما سبق أن سجلته في تقريرها عن السياسة العامة بصدد ما يرتب على تأخر اعتماد الميزانية من أضرار وتعطيل في تنفيذ المشروعات الواردة بها حيث قالت :

"ولا يخفى ما يرتب على ذلك من النتائج السالبة إلى كثير من التبليل ، تأخير لأعمال الجديدة لضيق الوقت الباقي أمام المصالح لتنفيذها ، وتأجيل تحصيل مص الإيرادات الجديدة ، والحاجة إلى فتح اعتمادات إضافية مما سيوجب بيانه ، واضطرار البرلمان إلى التعجيل في بحث الميزانية ، وقد أجل دورته إلى أشهر الصيف بعد أن يكون قد سلخ مدة طويلة من هذه الدورة - وهي أشهر نشاط - وليس أمامه إلا مسائل قليلة العدد أو قليلة الأهمية .

"لذلك ، كانت أول رغبة تهيئها لجنة المالية إلى عمل من يدهم هذا الأمر ، في الحكومة وفي البرلمان ، على اتخاذ جميع التدابير ليشت الميزانية في الوقت الذي يمكن من إصدارها في أول السنة المالية ، نفاذ ما أشرنا إليه من الأضرار الناشئة عن التأخير "

وقاية المدنيين من الغارات الجوية بالغارات

أدرجت وزارة الصحة مبلغ ٨٠٠٠ ج . م في الميزانية للوقاية ضد الغارات الجوية ، وليست اللجنة في حاجة إلى بيان أهمية هذا الموضوع ، وكل ما ترجموه من توالى الوزارة نشاطها واستعدادها لحماية الأهل من الغارات . وقد ذكرت الوزارتها وضمت لخطوط اللازمة للوقاية ، وأنها اشترت بعض الأدوات والمهمات اللازمة لذلك وأنه لا يزال لديها أعمال كثيرة يجب أن تقوم بها وأهمها :

- ١ - تلم أكر بعدد ممكن من الأهل وسائل الوقاية .
- ٢ - شراء كميات كبيرة من المهمات مثل القناعات والملابس الواقية وأدوات التطهير لتوزيعها عند الحاجة مجاناً أو بالقرن .
- ٣ - إنشاء مخازن للمهمات في القاهرة وفي بعض الجهات المهمة في القطر المصري .
- ٤ - إنشاء ملاجئ حصينة ضد الغارات الجوية لإيواء الأهل واستأنهم بعد حدوث الغارات .
- ٥ - إنشاء غرفة أو أكثر لاختبار القناعات لتفحص صلاحيتها .
- ٦ - إنشاء مدرسة بأدواتها (وانتداب من يلزم لها من المدرسين) لتعلم وتدريب رجال الإسعاف والمطافئ والمفرزين وقدم على وسائل الإنقاذ .
- ٧ - إنشاء متحف على يضم الأجهزة والأدوات المخصصة في أعمال الوقاية لفرض الإرشاد والتدريس العمل .

وتشمل أعمال هذا القسم ما يتقدم إصلاح بعض المنشآت القائمة
بجو ٥٠٠٠ ج.م.

هذا وما أعمال مجالس المديرات لا تظهر بميزانيات المجالس البلدية
والبلدية بطبيعتها وإذما عرج بميزانيات مجالس المديرات بوزارة الداخلية.

٤ - مشروعات الجارى :

خصص لإجراء توسيعات وتعميمات بمشاريع الجارى القائمة نحو ٢٨٠٠٠
ج.م. في ميزانيات المجالس - وكذلك أدرج بميزانية الخطة الكبرى مبلغ
٨٠٠٠٠ ج.م. لهذه مشروعات الجارى بها .

وهذا علامة على مشروعى التمازق والتبؤم اللذين أوشكا على الانتهاء وقبيلتهما
نحو ١٩٣ ألف و ١٥٢ ألف جنيه على التوالى .

٥ - مرافق صحية :

وتشمل إنشاء حمامات ومظالم وحاول ومراحيض وبابول ومستودعات
للنظافة وأفران لحرقها الخ في نحو ٣٠ مدينة مدرج لها بميزانيات المجالس نحو
١٩٠٠٠ ج.م.

٦ - أعمال الصرف والمكمام :

في نحو ٩٥ مدينة مدرج لها بميزانيات المجالس نحو ٧٠٠٠٠ ج.م .

٧ - تجهيل المدن :

وتشمل فتح شوارع وحمل مياهين وإنشاء مترتمم وتكسية جسور
وغسل أسوار ونحو ذلك في نحو ٤٢ بلدة مدرج لها بميزانيات المجالس نحو
٩٩٠٠٠ ج.م .

وهذا بخلاف الإقامتين المطلوبتين بميزانية الدولة لتجهيل كل من الأقصر
وأوان بنحو ٩١٠٠٠ ج.م. و ١٤٠٠٠ ج.م. على التوالى .

٨ - تمثال للفنور له سعد زغلول باشا :

وقد أدرج بميزانية مجلس نيا البدى مبلغ ١٠٠٠ ج.م. لإنشاء تمثال الفنور
له سعد زغلول باشا .

ومما تقدم يتضح أن أعمال المبالغ المدرجة بميزانيات المجالس البلدية
والبلدية والقريبة للمشروعات وتوسيعاتها هذا العام هو حوالى ٥٩٤٠٠٠ ج.م
وترجو اللجنة أن يبنى هذا القسم عبارة كافية بميزانية المجالس البلدية والمحلية
وأن يتجهى بها البعض بالمشروعات والمنشآت الضرورية الخاصة .

مجلس الصحة البحرية والسكرتيريات

ترى اللجنة أن تعمل الحكومة في أقرب وقت على إنشاء هذه الهيئة
وخص اختصاصها إلى وزارة الصحة العمومية :

البلديات والمجالس المحلية

استمرت اللجنة من قسم البلديات والمجالس المحلية عن بيان المشروعات
التي أنشأت لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ تتبين مدى إلمام اللجنة بهذه هذا القسم
في ترقية المدن والبلدات وما يقوم به من المنشآت والمرافق العامة بقاء منه
اليان الآتى :

موجز على مجمل مشروعات البلديات

سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

١ - مشروعات الإضاءة بالكهرباء :

خصصت لها مبالغ بميزانيات المجالس أو مبالغ بميزانيات المجالس تكفل
بصرف بمقرحات ميزانية الدولة . وهذه المبالغ المطلوبة إما لتكافة المشروعات
أو لإنشائها . وعدد المشروعات التي تقابلها ١١ مشروعا ومجلة المبالغ المخصصة
بميزانيات المجالس نحو ٣٧٠٠٠ ج.م . ومجلة الصرف بمقرحات ميزانية
الدولة نحو ٤٧٠٠٠ ج.م . أى أن مجلة المبالغ المطلوبة لهذا العام هي نحو
٨٤٠٠٠ ج.م .

وهذا بخلاف توسيع السبلات الموجودة سواء بتكبير محطاتها أو امتداد
شبكةها أو نحو ذلك . وعدد السبلات التي تقابلها ٣٦ ومجلة امتدادها
بميزانيات المجالس نحو ٦٩٠٠٠ ج.م .

٢ - مشروعات المياه الصالحة للشرب :

خصصت لها مبالغ بميزانيات المجالس أو مبالغ بميزانيات المجالس تكفل
بصرف بمقرحات ميزانية الدولة . وهذه المبالغ المطلوبة إما لتكافة المشروعات
أو لإنشائها . وعدد المشروعات التي تقابلها ١٩ مشروعا ومجلة المبالغ المخصصة
بميزانيات المجالس نحو ٦٧٠٠٠ ج.م . ومجلة الصرف بمقرحات ميزانية
الدولة نحو ١٦٠٠٠ ج.م . أى أن مجلة المبالغ المطلوبة لهذا العام هي نحو
٨٣٠٠٠ ج.م .

وهذا بخلاف توسيع السبلات الموجودة سواء بتكبير محطاتها أو امتداد
شبكةها أو نحو ذلك . وعدد السبلات التي تقابلها ٩٠ ومجلة امتدادها
بميزانيات المجالس نحو ٣٠٠٠ ج.م . ومجلة الصرف بمقرحات ميزانية الدولة
نحو ١٨٠٠٠ ج.م . أى أن مجلة المبالغ المطلوبة لهذا العام هي نحو ٥٤٠٠٠ ج.م .

٣ - مشروعات المباني :

(وخصص لها كلها مبالغ
بميزانيات المجالس) .

وتشمل على (١) إنشاء دور المجالس في ٩ بلاد بنحو ٣٧٠٠٠ ج.م . (٢)
إنشاء مساح وأبنية وإضيائية ونحوها في ٥ بلاد بنحو ١٦٠٠٠ ج.م . (٣)
إنشاء مد ٣٦ سفينة بنحو ١٨٠٠٠ ج.م . (٤) إنشاء مد ١٩ اصطفا
وعقاز بنحو ١٨٠٠٠ ج.م . (٥) إنشاء مدينة متروعة بجوارجات وأسواق
ونحوها في ٨ بلاد بنحو ٧٠٠٠ ج.م .

ملاحظات على الاعتمادات

ضخط المصروفات

بن ١١ - توريدات عمومية

لا تزال لجنة المالية عند رأيها من وجوب العمل على ضغط المصروفات ولا تزال ترى أن البنود المذكورة ومقداره ١٤٤١ ج.م. مجالا للضغط وأن من أهم الطرق المؤدية لضغطه البند إبراء المناقصات طبقا للقوانين المالية للدولة .

وعما يتعلق اتصالا وثيقا بهذا البند ويؤثر في مقداره المالية يبرر الفائزان جرعا ضلعا تحت إشراف كبار رؤساء المصالح ، وهو ما تأمل اللجنة أن تهتم به الوزارة لينتجق من وراء ذلك وفر يستحق الذكر .

ولمجلسي ذكر الفائزات تناولت اللجنة مجلس النواب في وجوب الإسراع في إتمام بيان عوازن الوزارة العامة بالمالية خصوصا أن للبريد التي أبلغتها وزارة الصحة بطلبها جديرة بالرداءة والإيجابية وهي تتلخص فيما يلي :

أولا - ضيق الأماكن الشديدة الذي يوصل إلى ترك بعض الأدوية واللهمات التالية التي في فناء الفائزات مما يضرها تلف من التآكلات الجوية ، علاوة على خطر الحريق واسترقا السرقات .

ثانيا - إن ضيق عوازن الأدوية قصبا يعمل كل عاملة تقريبيا بالنظام الواجب عينا ، فالأدوية المختلفة القابلة للألتهاب والقرصة وغيرها مختلطة ، بعضها فوق بعض ، مما قد ينجم عنه أخطار جسيمة .

(ثالثا) عدم إمكان ترتيب الأدوية بالفائزات لضيقتها وتكليس البضاعة الموردة من التجار بفناء الفائزات ، يحل تمييز طلبات المستشفيات ووحدات العلاج صبا ويستند مجهودا كبيرا لتمييز الأدوية وتصديرها ، علاوة على استمرار شكوى التجار من تأخير استلام الأدوية التي يوردونها وتكليس بضائعهم في فناء الفائزات عرضة للتلف قبل خصمها واستلامها .

رابعا - اشترت وزارة الصحة كميات كبيرة جندا من أدوات الوقاية من الفائزات السامة بمبالغ طائلة تبلغ حوالي ٢٨٠.٠٠٠ ج.م. وهذه الكميات السامة بأمر تمزيقا طرق فنية خصوصية وفي أماكن تبنى بنظام خاص حرصا عليها من التلف .

خامسا - إنبت تجزئة الفائزات في جهات متشعبة في الوقت الحاضر تجعل الرقابة والإشراف على العمل وصعرة إنجازها صعبة جدا على القائمين به ويلزم أحد الإدارة في مكان واحد بأسرع ما يمكن .

الاعتمادات

تقرر وزارة الصحة العمومية في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٧٠.٠٠٠ ج.م. للميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٨١٩.٤٦٠ ج.م. زيادة قدرها ١٧٠.٤٦٠ ج.م. وفيما يلي بيان مقارن باعتمادات كل فرع من فروع هذا القسم :

تخصيص	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
١٢.٥٩٧	١٧٥.٢٩٥	١٨٣.٥٤٧	فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة.
٤٣٥٨٠	—	٤٧٩٨٠٠	٢ - قسم المرافق القروية .
—	٥٤٥٠٠	٦١٣١٣٠	٣ - الجبلديات والمجالس المحلية .
٤٣٥٨٠	١٧٥.٠٩٧	٢٨٩٤٦٠	٣٠٢.٩٧٧
١٣١٥١٧			صافي الزيادة .

وقد جاء في مذكرة اللجنة المالية بوزارة المالية المرفوعة إلى مجلس الوزراء أن اعتمادات الفرع الأول (الصحة العامة) زويت بمبلغ ١٢٠.٦٠٠ ج.م. منه ١١٠.٥٠٠ ج.م. لتنفيذ بعض مشروعات جديدة تحقيقا لرغبات البرلمان وأهم تلك المشروعات : مستشفين مركزين في الإسمايلية وإي تيج (١١٤٠٠ ج.م) ومستشفين قرويين بميتة والحلاطية (٣.٨٠٠ ج.م) ومستشفى سمند وفرع دمدي (٧.١٠٠ ج.م) وقسم إضافي بكل من مستشفى الرمد بالقيوم ومستشفى الرمد في سويف (٢.٩٠٠ ج.م) ومستشفى السبل بالمنايا (٣.٣٠٠ ج.م) وأقسام جديدة بمستشفى الأمراض العقلية بالمنايا (١.٠٠٠ ج.م) ومجاندا للأمراس الجبلدية والزعرية في الحلة الكبرى (٢.٩٠٠ ج.م) ومجاندا لجبلات طب الأسنان بالمستشفيات العمومية في ططا والمنصورة وقفا (٢.٦٠٠ ج.م) ومستشفى دمدي مشغل في بني سويف (٥.٠٠٠ ج.م) ومجاندا لأفرع دمدي بالمستشفيات المركزية (٤.٩٠٠ ج.م) وزيادة عدد الأسرة بالوحدات الرمدية (٣.٣٠٠ ج.م) ومستوصفان للأمراض الصدرية بالمسلة الكبرى والإسكندرية (٤.١٠٠ ج.م) ومجاندا لخارجيين للجنام المنصورة وأسيوط (٢.٦٠٠ ج.م) ومجاندا للأكلستروا المدارس ومعظمها الرمد (٤.٧٠٠ ج.م) ومشرة أفرع للأكلستروا بالمستشفيات المركزية (٨.٥٠٠ ج.م) وأروية مراكو (راية العليل (١١.٥٠٠ ج.م) وتوسع المعهد العصبي (٤.٧٠٠ ج.م) ،

أما الزيادة في الباب الثاني وقدرها ٤٧٨٠٨ ج. م فهي ناشئة عن زيادة بعض البنود بمبلغ ٦٧,٧٨٨ ج. م مقابل تخفيض بعضها الآخر بمبلغ ٢٠,٩٨٠ ج. م وبيع أهمها إلى زيادة المستلزم من التوريدات العمومية بسبب زيادة عدد المرضى .

أما الباب الثالث " أعمال جديدة " ففيه زيادة قدرها ٤٧٦٠٩ ج. م وهذه الأعمال مفصلة في الصفحات من ٣١٥ إلى ٣١٧ من مشروع الميزانية .

وقد أضاف مجلس النواب مبالغ لاحتياجات للأبواب الثلاثة من هذا الفرع .

وفيما يلي بيان هذه المبالغ والشروط التي زيدت من أجلها .

بيان المشروعات	التكاليف			
	باب أول	باب ثان	باب ثالث	المجموع
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
تكلفة لتعزير الوظائف	٦٠٠٠	—	—	٦٠٠٠
مركزان متعلقان لرعاية الطفل ...	٩٤٨	٣٩٢	١٠٠٠	٢٣٤٠
حشرة مكتب صحة بالأقاليم ...	١٠٥٦	٢٣٢٠	١٢٠٠	١٤٠٨٠
تكلفة لمشروع مراقبة الأغذية ...	٤١٣٣	—	—	٤١٣٣
سنة مستشفيات متغلة بسلالات ...	٢٤١٢	—	—	٢٤١٢
للأزيا	—	—	—	—
مستشفيات متعلقان للأكتستوما ...	١٣٠٨	٥٩٢	١٢٠٠	٣١٠٠
المجلة	٢٥٣٦٠	٣٣٠٤	٣٤٠٠	٣٢٠٦٤

والجهة توافق على إضافة هذه الاحتياجات، كما قرر مجلس النواب تخفيض مبلغ ١,١١٠ ج. م من احتياجات الباب الأول لحذف الاحتياج المدرج لوظيفة مفتش صحة مدينة القاهرة في صفحة ٢٨٢ من مشروع الميزانية على أن تبقى الوظيفة للذكاء .

والجهة لا ترى مانعا من الموافقة على ذلك .

فرع ٢ — قسم المرافق القروية

جيه
كان المقترح لهذا الفرع في ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ مبلغ ٥٣٣٨٠ وقرره في مشروع ميزانية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ٤٧٩٨٠٠
بتخفيض قدره ٤٣٥٨٠

وتضمن المشروع علاوة على ما تقدم ٧,٠٠٠ ج. م لإنشاء قسم جديد لحكاية الملايا وما يليه من محطات في الأقاليم و ١٠,٠٠٠ ج. م لمراقبة الأغذية والألبان في مدن القاهرة والأقاليم و ٤,٠٠٠ ج. م لتعزير الوظائف بالأقسام الحالية تبعا لإنشاء الوحدات الجديدة . كما أن احتياجات التوريلات العمومية زيدت بمبلغ ٣٩,٠٠٠ ج. م .

وقد أُرصد في ميزانية الفرع الثاني " قسم المرافق القروية " اعتماد قدره ٤٦٥,٠٠٠ ج. م للأعمال الجديدة س ٧٦,٠٠٠ ج. م لدم البعك والمستقطات و ٢٩,٠٠٠ ج. م لتنفيذ مشروعات المياه الصالحة للشرب في منطقة الفيوم وديماط و ٥٠,٠٠٠ ج. م لتظيم وتسهيل القرى و ١٠,٠٠٠ ج. م لإصلاح دورات المياه .

وتضمن ميزانية الفرع الثالث " البلديات والمجالس المحلية " إعانة قدرها ٢٠,٣٠٠ ج. م لتجهيل مدينتي الأقصر وأسوان وإعانة ٣٥,٠٠٠ ج. م لمشروعات الجارى في المدن .

فرع ١ — ديوان العموم والصحة العامة

جيه
قدومنا لهذا الفرع في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ مبلغ ١٧٣٥٤٧

وكان المقترح له في ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ ١٧٥٢٩٠٠
زيادة قدرها ١٢٠٥٩٧
وقد وزعت احتياجات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما يلي :

زيادة	ميزانية سنة		مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨
	جيه	جيه	
٦٧٣١٣	٧٩٦٠٧١	٨٦٣٣٨٤	باب ١ — ماعيات وأبواب ومبانيات
٤٧٨٠٨	٨٥٥٢١٤	٩٠٢٠٢٢	٢ — مصارف عمومية .
٥٤٦٦	١٠١٦٦٥	١٠٧١٤١	٣ — أعمال جديدة .
١٢٠٥٩٧	١٧٥٢٩٠٠	١٨٧٣٥٤٧	المجلة .

وتربح أهم الزيادة في الباب الأول وقدرها ٧٧,٣١٣ ج. م إلى إنشاء وظائف لإدارة المشروعات الجديدة تحقيقا لرغبات البرلمان و يبلغ عدد هذه الوظائف ٥٦٩ وظيفة أُدرج لها ٤٩,١٤٦ ج. م وتعديل درجات بعض وظائف الأطباء بقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٦ وتسج من ذلك زيادة قدرها ٧,٧٧٣ ج. م وإنشاء الوظائف اللازمة لتنفيذ مشروع مراقبة الأغذية بالقاهرة والأقاليم وقدر ذلك ١٠,٠٠٠ ج. م .

ونفا على بيان توزيع امتحانات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة :

تخفيض	زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٩٩٢	١٠٩٧٠	١١٩٦٢	باب ١ - ماكينات وأجرومترات .	
٤٢٨	٢٤١٠	٢٨٣٨	باب ٢ - مصارف عمومية .	
٤٥٠٠٠	-	٤٦٥٠٠٠	باب ٣ - أعمال جديده .	
٤٥٠٠٠	١٤٢٠	٥٢٣٣٨٠	الاجلة .	
٤٣٥٨٠			صافي التخفيض .	

في الباب الأول زيادة قدرها ٩٩٢ ج. م. ترجع إلى نقل وتعيين إحصائيا من الدرجة الرابعة والثانية من الدرجة الخامسة من فرع ١ - "ديوان العموم والصحة العامة" إلى هذا الفرع، وكذلك زيادة ٢٤ ج. م. في مرتب المدن القديمة الخارجيين من هيئة المال .

أما الزيادة في الباب الثاني فهي في بند ٣ "إيجار ومياه وإقارة" وترجع إلى أن المبلغ اللازم لهذا البند حسب المصروفات الفعلية هو ٦٢٨ ج. م. في حين أن المبلغ المدرج في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ كان ٢٠٠ ج. م. أما الباب الثالث "أعمال جديده" فبه تخفيض قدره ٤٥٠٠٠ ج. م. وجميع الأعمال بالمدينة لهذا الفرع منفصلة في الصفحة ٣٢٠ من مشروع الميزانية. وقد وافق مجلس النواب على تخفيض المبلغ المدرج للوظائف في الأعمال بالمدينة من ٣٩٤٠٠٠ ج. م. إلى ١٧٠٠٠ ج. م. وبذلك يتوفر ١٧٠٠٠ ج. م. يخص من ١٥٠٠٠ ج. م. لزيادة الاتحاد انخاس بمشروعات وتم البرك والمستغلات و ٢٠٠ لزيادة الاتحاد المخصص لإصلاح دورات المياه بالصاحبه .

كما رأى مجلس النواب الموافقة على أن ينقص الاتحاد المدرج لمطعة ديباط وقدره ٣٠٠٠ ج. م. للشرع في إنشاء مطعة مستقلة عند بلدة بساط لتندية الجهات الشرقية التالية من النيل بمديرية الدقهلية على أن يكون صرته معافا لموافقة وزارة المالية كما وافق مجلس النواب على أن يستدل من مجلة امتحانات الأعمال بالمدينة مبلغ ١٠٠٠٠ ج. م. بصفة "منظور عدم صرته" .

فرع ٣ - البلديات والمحالي المحلية

قتر لهذا الفرع مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٦٦٧٦٣٠ وكان مقدرا له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ = ٦١٣١٣٠ زيادة قدرها = ٥٤٥٠٠

وقد وزعت امتحانات هذا الفرع على أبوابه الثلاثة كما على :

زيادة	ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨	
جنيه	جنيه	جنيه	
-	٢٤٤٢٥٠	٢٤٤٢٥٠	باب ١ - ماكينات وأجرومترات .
٢٠٠٠٠	٥٨٦٧٠٥	٦٠٦٧٠٥	٢ - مصارف عمومية .
٣٤٥٠٠	٢٠٠٠	٣٦٥٠٠	٣ - أعمال جديده .
٥٤٥٠٠	٦١٣١٣٠	٦٦٧٦٣٠	الاجلة .

لم يطرأ أى تغيير على امتحانات الباب الأول .

أما الباب الثاني فتية زيادة قدرها ٢٠٠٠ ج. م. ترجع إلى ما أدرج في البندين ٧ و ٨ وهو ملحق منه إمامة مبلغ ١٥٠٠٠ ج. م. لتجديد مدينة الأقصر و ٥٠٠٠ ج. م. لتجديد مدينة أسوان .

أما الباب الثالث فتية زيادة قدرها ٣٤٥٠٠ ج. م. وهذه الأعمال منفصلة في الصفحة ٣٢٦ من مشروع الميزانية .

وتروى اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب هذا القسم كما أقرها مجلس النواب وهي :

فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة

باب ١ - ماكينات وأجرومترات . ٨٨٧٦٣٤
٢ - مصارف عمومية . ٩٠٦٣٢٦
٣ - أعمال جديده . ١١٠٥٤١
الاجلة . ١,٩٠٤,٥٠١

فرع ٢ - قسم المرافق القروية

باب ١ - ماكينات وأجرومترات . ١١٩٦٢
٢ - مصارف عمومية . ٢٨٣٨
٣ - أعمال جديده . ٤٥٥٠٠٠
الاجلة . ٤٦٩,٨٠٠

فرع ٣ - البلديات والمحالي المحلية

باب ١ - ماكينات وأجرومترات . ٢٤٤٢٥٠
٢ - مصارف عمومية . ٦٠٦٧٠٥
٣ - أعمال جديده . ٣٦٥٠٠
الاجلة . ٦٦٧,٦٣٠

الرئيس اللجنة (بالتأنيب)
محمد محمد الشاوي

السكرتير البرلمان
أطون الجبل

بيان

حضرة الدكتور المحترم الوكيل البرلماني لوزارة الصحة العمومية

مجلسة مجلس النواب في ٢٩ يونيو سنة ١٩٣٧

حضرات النواب المحترمين :

إن أول برنامج كامل شامل للإصلاح الصحي كان ولد رغبة حضرات الشيوخ والنواب المعتبرين أثناء الدورة البرلمانية في سنة ١٩٢٦ حيث أبدوا شديد الاهتمام بشؤون الصحة العامة ولا سيما تحسين الأحوال الصحية بالقرى. فوضعت مصلحة الصحة في سنة ١٩٢٧ برنامجا وقدم بمجلسة النظر في ميزانية الدولة بالبرلمان في دورته في تلك السنة ، كان مصدر الإلهام به برلمان الأمة ويشمل كل نواحي الإصلاح من الوجوه الصحية الوقائية والعلاجية .

فإن مصلحة الصحة في ذلك الوقت سارت في الجانب العلاجي بظنرات واسعة من حيث الإنشاء والتجهيد حتى لقد زادت عدد الأسرة بالمستشفيات من سنة ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٦ حوالي ٢٠٠ في المائة تجيريا عما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٧ — ومع أن هذا التقدم من الوجهة العلاجية خير كافي بالنسبة لحاجة البلاد وكثرة عدد المرضى في كافة النواحي ، فإنه ورنى أن يسئل الإصلاح الجانب الصحي لكي يسار الجانب العلاجي فتستفيد الأمة أفرادا وجماعات في وقت واحد . ولقد بدأت وزارة الصحة من سنة ١٩٣٦ بالنظر في إصلاح حالة القرى وتحسين شؤونها الصحية والنظر في تحسين مساكها وإيجاد المياه الصالحة للشرب ، لسكانها وتخصيص القنصليات مع عدم إهمال الجانب العلاجي لأن الحاجة لا تزال ماسة لتسير به إلى الأمام كما سترون حضراتكم .

الطب العلاجي

الأمراض المتوطنة : إن أكثر الأمراض إصابة لسكان المملكة المصرية هي الأمراض الطفيلية ، الجلهاريا والأنكستوما وغيرها وكذلك اليرد الحبيبي ، ولكي نقفوا حضراتكم على مقدار قلتلتهذه الأمراض بمواطنها نذكر لمصر أن أكثر عدد المرضى المستعدين الذين قصدوا وحدات الجلهاريا والأنكستوما ومعددا ٥٨ في سنة ١٩٣٦ (٧٨٨٠٠١) بينما كانت هذا

العدد في سنة ١٩٣٥ (٧٥٩,٧٣٥) مريضا وعدد الوحدات ٥٦ كما أنه قد وجد أن نسبة الإصابة بالجلهاريا بين جميع سكان القنطر تبلغ ٧٠ في المائة هريا بينما وصلت في بعض القرى إلى ٨١ في المائة وتبلغ نسبة الإصابة بالأنكستوما ٥ في المائة تقريبا من مجموع السكان .

اليرد : أما الأمراض اليردية فقد أم وحلت اليرد في سنة ١٩٣٥ البالغ عددها ١٠٦,٣٤,٩٨٦ مريضا وقد بلغ عدد الوحدات ١٩٣٦ و ١١٠ وعدد المرضى الذين ترقدوا عليها ١,١٣٣,٥٩٩

ويجري البحث مع معهد الأبحاث لتاج للوزارة والمعمل اليردي التذكاري بشأن هذه الأمراض الوصول إلى وسائل القضاء على الأمراض الطفيلية ومعالجة اليرد الحبيبي .

الأمراض العادية : وأما وحدات الأمراض العادية فقد كان عدد المستشفيات العمومية في سنة ١٩١٤ : ١٨ عدا مستشفيات مركزين تقع في سنة ١٩٣٥ : ١٠٤ وحدة من مستشفيات عمومية ومركزية وغيرها وفي سنة ١٩٣٦ : ١٢٦ وحدة عروج بها في سنة ١٩٣٥ : ١١٧,٧٢٩ بالأقسام الداخلية ٢,٣٥٥,٤٧٣ بالأقسام الخارجية وبمجموع الزيارات بها ٩,٩٧,٧٣١ ويصدر بالوزارة عدد الوصول إلى هذه المصالحين البيان أن توجه النظر إلى أن هذا العدد النظم من المرضى الذين يؤمنون الأقسام الخارجية لهذه الوحدات لا يتناسب وعدد الأطباء الذين يقومون بلماهم . وقد ظلت الوزارة لا تحتفظ هذه الأقسام بالمرضى . ثت الموضوع خصوصا في مستشفيات الجهات المزودة بالسكان واتسب بها الأمر إلى أن الاستمرار على تكليف الأطباء بمعالجة عدد من المرضى أزيد من طاقتهم نتيجة الحتمية عدم العناية بالكتشف على المرضى وبذلك يصح طعيم فائقة العلاج الفتي المستوف حلاوة على ضياع المال الذي يتفق في تزويد هذه الأقسام بالأدوية وغيرها التي تصرف لمرضى الأقسام المذكورة بغير فائدة عقيمة مضمونة . وقد تكون الوزارة في أحد حين إما زيادة عدد الأطباء أو بتعدد عدد المرضى — ولكنها ترى أنه لو أخذ بالزى الأخير فقد هذه الوحدات بعض المرضى الذي أنشئت من أجله ، كما أنه قد يبين بعض المرضى الأقوى من غيرهم بالمعالج دون الآخرين عند اشتداد العدد المحدود ، هذا فضلا عن أنه قد يجرى من العلاج بعض المرضى الذين يكونون قادمين من جهات بعيدة ، ولتلك ترى الوزارة الأخذ بالحل الأقل وهو تميز هذه الوحدات وما ماها من الوحدات إلى يردد عليها الكثيرون من المرضى بالأطباء ويسر الوزارة أن يسجل بإعطائها الاختصاصات الكافية لهذا الغرض .

وترحب الوزارة بزيادة عدد الوحدات العلاجية ، غير أنها تيل إلى استكمال النقص المذكور في الوحدات الحالية وكذلك تسكن غيره من النقص كتدعيم فروع الأنكستوما بجميع المستشفيات من كافة الأنواع والفروع الإحصائية

لأخرى لأنه توجد لدى الوزارة بعض المنشقات العمومية مستوفاة هذه
فروع حيث يوجد بها الإحصائيون للأمراض الباطنية والنفاء والتوليد
والأمشة والأفأ والأفأ والأفأ والأمراض والأفأ والأفأ والأفأ والأفأ
أفأ لا يوجد به إحصائيون ملأمة أو يوجد به إحصائي أو أفأ أو أفأ

ولذلك ترى الوزارة أنه يكون تحسين الوحدات الحالية وإنشاء الوحدات
المعددة متممين جنباً إلى جنب ، لأنها تعتقد أنه إذا ما استكتبت كل
وحدات البعدة والإحصائيين الأكفاء يقل الكثير من الاستعداد الموجه
إلى العمل فيها ، كما أن ذلك يدعو إلى تكوين فئة من الأطباء وغيرهم مدربين
تربياً كاملاً للقيام بالعمل بها على الوجه الأكمل — ويكون لهذا الوقت
الكافي لإعداد البعثات سواء بكلية الطب بمصر أو بالخارج لرفع مستوى
رجالها الفنيين .

المريضون بالرجل : ومن الأمور التي تنبئ بها الوزارة لخلل المريضين
من الرجال بينهم من القلة إلى في بعض الوحدات التي لا ماص من استخدام
الرجال فيها ، فهي تسير في تمام التريض النسوي بقدر ما يتوافر لديها من
المال ، والتريض كالأفأ هو من أهم عناصر العلاج ، فضلاً عن أنه لو تم
ذلك لأخطعت أسباب الشكوى من سوء معالجة المريضين .

الطب الوقائي

مكتب الصحة : لكي تصلوا حضراتكم ضرورة العناية بالجناب الصحي
الوقائي أذكر لكم أن نسبة الزيارات لكل ألف من السكان بالقطر المصري
كانت تتراوح في السنين الأخيرة بين ٢٧٤٢٥ في الألف فيها وصلت هذه
النسبة إلى أقل من ١٢ في الألف في بعض المناطق الأوروبية وليس من
شك في أن ذلك الكافي الذي يبلغه في سنة ١٩٢٦ إلى حفز مصلحة الصحة
في ذلك الوقت إلى وضع سياسة صحية قوية لمسا الفرض وكان من جراء
ذلك أن زينت مكتب الصحة من ١٧٩ في سنة ١٩٢٦ إلى ٢١٤
في سنة ١٩٢٦ ومباشرة الوزارة نحو ذلك هي أن يوجد مكتب صحة لكل
٣٠.٠٠٠ نسمة .

أطباء الصحة : وسترى الوزارة تدريجياً بالتفرض مع أطباء الصحة من
الاشتغال في الخارج ليستكنوا من التفرغ للقيام بأعمالهم على الوجه الأكمل
وفذلك حسب ما تسمح به الحالة المالية مع مراعاة الظروف الخاصة بكل
جهة على حدتها (تصديق واستعانة) . كما ترى الوزارة أن يلحق بكل
مكتب ملاحظان محيين أحدهما للقيام بمراقبة المسائل الصحية والأخر
لمراقبة الأعمال الوقائية تحت إشراف الطبيب مع ضرورة وجود
زائرة صحية على الأقل في كل مكتب صحة لإرشاد الأمهات في منازلهن عن
كيفية العناية بشؤونهم الصحية وتوق الأمراض .

مستشفيات الحمايات : ومن سياساتها أيضاً تضم مستشفيات الحمايات
بكل المنازل الموقفة لتوفر المرضى أسباب العلاج الكفالة والرعاية الشامة
والترريض الشامل .

المعامل : ومن الأعمال الوقائية الهامة ضد الأمراض المعدية بالتحخيص
المعمل السريع وإعداد الأعمال واللقاحات الوقائية ، وتيسيراً لذلك ترى
الوزارة تضم للمعامل من كافة أنواعها في عوامس المديرات تدريجياً بحسب
ما تسمح به الظروف المالية ، وستنتهي قريباً من إنشاء معمل بالمعارة
لتحضير اللقاحات وتوق هذا وقد كبر عمل الوزارة لأن الوزارة
تستورد الكثير من هذه المواد من الخارج ، فضلاً عن أن معملها من ملات
مصرية مما يجعلها أكثر فعالية وساطة التحسين ضد الأمراض أو اللقاح منها .

الأفنية : وقد يسر حضراتكم أن تصلوا أن الوزارة قد أنشأت
في سنة ١٩٣٦ قسماً للمراقبة الأفنية والأفأ ، ولا يخفى ما لهذا من الأهمية
الطبية في تقديم الصحة العامة .

الملازيم : كما أنه قد أتت قسم خاص لمكافأة الملازيم الحق بمعد
الإنجازات حتى يمكن مكافأة هذه الجلى التي — كما نذكر من حضراتكم —
اجتاحت بعض نواحي القطر بشكل وبأى في العام الماضي . ولذلك قد
طلب من حضراتكم لهذا القدر اعتناء إضافي بخصم الموافقة عليه .

الأمراض المعدية وبالبلذام : ولما لمكافأة الأمراض المعدية
وبالبلذام ومعالجتها من عظم الشأن في رفع مستوى الصحة العامة ونفع خطر
المعدوى من هذه الأمراض على السليمين ، فإن الوزارة قد أنشأت في سنة ١٩٣٦
قسماً خاصاً للأمراض المذكورة وسعتي بضم المستوصفات والإفأ على
المصحات والمستشفيات ، كما أنه سينشأ ملأمة أو ملأمة بحسب الحالة
لإجراء الأطفال الأصحاء للتصديق من آباء مرضى بالعدوى لتأمين مستقبلهم
تقاة صحية بحياتهم من خطر العدوى من ذوقهم .

الأمومة والطفولة : وأما وحدات النائية بالأمومة والطفولة فلم يكن يوجد
منها في سنة ١٩١٤ إلا ستة مستوصفات بالقطر المصري وملأمة واحد
للاطفال ولم يكن يوجد قسم واحد للأمراض الأطفال بالمستشفيات العمومية
فأصبح يوجد في عام ١٩٣٦ ثلاثون مركزاً وعلامة ملأمة أو ملأمة
أقسام للأمراض الأطفال بالمستشفيات العمومية ، كما أنه يوجد الآن عدد من
الملازيم لتعلم البناتيات — ولكن إننا ما ملأمة حضراتكم أنه في سنة ١٩٣٥
بلغت نسبة الزيارات في الأطفال الذين دخل منهم من سنة ١٩٠٦ في الألف
من المواليد في جميع بلاد القطر المصري فيها كانت ٥٠ في الألف تدريجياً
بين المأمة مراكز رعاية الطفل لرائمة فافقة هذه المراكز ، وستوال الوزارة
الفتراض إنشاء مراكز جديدة بحسب الحالة المالية ، كما ترى الإفأ من
مراكز رعاية الطفل للفتنة التي تنتشر لبطومات الصحية عن الولادة ورعاية
الطفل بين الأمهات في دورهن .

الأمراض السرية : وهناك أمراض لا ينصب ضررها على الجيل الحاضر
بل يتبدأ إلى الأجيال القادمة وهي الأمراض السرية . ولتقاء عليها
أو التخفيف من وطأتها على أفراد الأمة من أهم أسس الصحة العامة .
ويجوز الوزارة الآن ست عشرة عيادة ومستشفيات لمعالجة هذه الأمراض
وقد صرح في هذه الوحدات ٨٧٣٣١ حالة وبلغ عدد الزيارات ٢٧٥٤٢٢

كشف

مبين به إيرادات ومصروفات مصلحة السكك الحديدية
في العشر السنوات الماضية

سنة	الإيرادات الإجمالية	المصروفات	الإيرادات الصافية
بجنيه	بجنيه	بجنيه	بجنيه
١٩٢٧-١٩٢٦	٧٩٤٧٢٨٤	٤٣٩٧٠٠١	٣٥٤٩٥٨٣
١٩٢٨-١٩٢٧	٧١١٨٣٧٢	٤١٧٧١٣٩	٢٩٤١٢٣٣
١٩٢٩-١٩٢٨	٧١٦٣١٦٦	٤١٢٢٠٤٥	٣٠٤١١٢١
١٩٣٠-١٩٢٩	٧٠٣٨٨٩٤	٤٠٧٦٣٢٥	٢٩٦٢٥٦٩
١٩٣١-١٩٣٠	٦٠٣٧٧٠٥	٤٠٧٧١٥٥	١٩٦٠٥٥٠
١٩٣٢-١٩٣١	٤٩٣٩٠٣٠	٣٦٢٣٩٩٩	١٣١٥٠٣١
١٩٣٣-١٩٣٢	٤٧٤٢٨٧٣	٣٢٧٣٥٣٠	١٤١٩٥٤٣
١٩٣٤-١٩٣٣	٥٠٤٦٦٨٩	٣٣٦٩٦٧٠	١٧٠٧٠١٩
١٩٣٥-١٩٣٤	٥١١٩٧٦١	٣٥٠٦٨٨٤	١٦١٢٨٧٧
١٩٣٦-١٩٣٥	٥١٤٥٢٤٦	٤٠٠٦٦٩٥	١١٣٨٥٥١
١٩٣٧-١٩٣٦	٥١٩٦٨٣٢	٣٩٧٠٢٩٥	١٢٦٦٥٣٧

جلسة يوم الاثنين ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(١٢ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المسألة والجمارك

عن

مصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات

(المقرر حذرة الفسخ المأخوذ المثل بك)

بسطت لجنة الساليفين تقريرها عن ميزانية "السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات" في العام الماضي النظام المتبع في إدارة هذه المصلحة من الوجهة المالية وعلاقتها بخزانة الدولة وميزانيتها فكانت :

"يشرف على هذه المصلحة مجلس إدارته تأليفه وفقا للرسوم بقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٣١ وكان القرض من تأليف هذا المجلس التصديق في الإيرادات الخاصة بإدارة السكك الحديدية معنا من تأخير البث في المسائل المهمة ولا سيما ما كان منها ذا صبغة تجارية . ومن اختصاص هذا المجلس بحث ميزانية المصلحة والمسائل الإدارية والمقرر في تقرير الأجداد الخاصة بالركاب والضياع ، على أن تعرض جميع المسائل التي تحتاج إلى مرسوم على مجلس الوزراء .

من أبرز الظواهر التي بدت في الحقبة الأخيرة في عالم النقل المنافسة الشديدة بين ما أسموه "عجلة الحديد" وعجلة المساط" أي بين سكة الحديد والسيارة . وقد برزت هذه الظاهرة في جميع البلدان وبناؤها في تخفيض عمسوس في إيرادات الخطوط الحديدية لأن الجمهورية وجدت في الغالب مصلحة في الانصراف عن سكة الحديد إلى السيارات . ولا تزال الحكومات تعالج هذه الحالة بإيجاد التوازن والتناقص بين وسائل النقل حتى لا تنصر الواحدة بالأخرى ، مع مراعاة مصلحة الجمهور .

وفيا على جدول بيان إيرادات السكك الحديدية ومصروفاتها في السنوات العشر الماضية :

وترى اللجنة أتب تنق الحكومة بآلت مريحا في هذا الموضوع حتى لا يستمر الأمر مفتا . وحتى يكت معرفة حساب الأرباح والتسائر لهذه المصلحة على أسس حسابية سليمة .

مشروع الميزانية

ويجد هذه البيانات البامة تقابل تفصيل مشروع الميزانية لهذه المصلحة إيرادا ومصرفا .

أما الإيرادات فتقدرها على الوجه الآتي :

الإيرادات :	١٩٣٦ - ١٩٣٧	١٩٣٧ - ١٩٣٨
	جنيه	جنيه
باب ١ - استغلال الخطوط .	٥٠٩٠٠٠٠	٥٠٠٠٠٠٠
د ٢ - القسمة .	٤٦٥٠٠	٣٠٨٠٠
د ٣ - المستطع من ماعيات المستعطين .	٤٨٠٠٠	٤٥٢٠٠
جلة الإيرادات .	٥٠١٨٤٥٠٠	٥٠٧٨٠٠٠

وأما المصروفات فقد وطلت كما يأتي :

	سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
	جنيه	جنيه
باب ١ - ماعيات وأجر ومزيتات .	١٠٦٢٥٠١١٧	١٠٦٢٣٠٢٨٨
د ٢ - مصاريف عمومية .	٢٠٤٢٢٠٨٨٣	٢٠٤٤٨٠١٣٧
د ٣ - أعمال جليشة .	٦٠١٠٠٠	٦٠٧٠٥٣٥
د ٤ - للمستحق الحكومة من تصيبا .	١٠٢٧٢٠٥٠٠	١٠٢٥٠٠٠٠٠
جلة المصروفات .	٥٠٩٢٢٠٠٠	٥٠٩٣٩٠٤٠٠

يكون عجز الإيرادات عن المصروفات بآني الأعمال الجديدة مبلغ ٨٦٣٠٤٠٠ جنيه وهذا العجز يؤخذ كحلفة من الحكومة ويقسم إلى قسمين :

المبلغ المخصص للأعمال الجديدة وهو يضاف إلى رأس المال وقدره ... ٦٠٧٠٥٣٥ جنيه
المبلغ الباقي ، وهو عبارة عن السجز الخفي ، يؤخذ سلفة من الحكومة كما سيكتن ذلك في حساب الأرباح والتسائر الآتي به ، وقدره ٢٥٥٠٨٦٥

٨٦٣٠٤٠٠

وفي يريه سنة ١٩٣٣ صدر مرسوم رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٣ بفصل ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والقيطولات عن ميزانية الدولة بفصلا مستقلا لها على أسس تجارية محتة . والتقت بآلة ليحت التواعد التي تدر عليها المصلحة ، وقر مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٣٥ لإجراء فصل الميزانية إلى ما وجد إقرار هذه النظم .

وقد اجتمعت هذه اللجنة وقررت في إحدى الأسس أن تلغ المصلحة الحكومة فائقة سعرها ٤٪ من رأس المال الذي قدر بمبلغ ٣٦٠٠٠٠ و ٣٦٠٠٠٠ جنيه مصري .

وطريقة أخذ الحكومة فائقة قدرها ٤٪ على رأس المال لم تنفذ فعلا وقد استقبلت هذه القائمة من سنة ١٩٣٣ بتصيب قدره ٣٥٪ من إيرادات استغلال الخطوط ، تأخذها الحكومة مقابل رأس المال .

وقد بلغ هذا التصيب فعلا في سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ مبلغ ١٠٣٦٠٣٦٠٣٦٠ ج. م. وفي سنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ مبلغ ١٠٣٦٠٣٦٠٣٦٠ ج. م. وفي سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ مبلغ ١٠٣٦٠٣٦٠٣٦٠ ج. م. وفي سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١٠٣٦٠٣٦٠٣٦٠ ج. م. أما في هذا العام (١٩٣٧ - ١٩٣٨) ففقدته مبلغ ١٠٣٦٠٣٦٠٣٦٠ ج. م. .

وأيضا لما سار عليه العمل في سنة ١٩٣٣ ، قرر مجلس الوزراء في ٣٠ يناير سنة ١٩٣٥ التصيب المذكور على هذا الأساس .

وقررت اللجنة المذكورة أيضا أن تلغ مصلحة السكك الحديدية لصالح الحكومية الأخرى قيمة الخدمات التي تؤديها هذه المصالح لما على أن تلغ هذه المصالح لمصلحة السكك الحديدية قيمة الخدمات التي تؤديها لما هذه المصلحة ، ولذلك أدرج في ميزانية السكك الحديدية من سنة ١٩٣٣ في باب المصروفات المبالغ الخاصة بالخدمات الأولى .

وفيما على بيان المبالغ المذكورة لسنة الحاضرة والسابقة :

١٩٣٦ - ١٩٣٧	١٩٣٧ - ١٩٣٨	جنيه
١٢٠٩٦	١٢٠٩٦	...
٢٧٠٠	٢٧٠٠	...
٨١٨٣	٨١٨٣	...
١٢٩٣٤	١٢٩٣٤	...
...	٢٤٠٠٠	...
٣٥٩١٣	٥٩٩١٣	...

أما الخدمات التي تؤديها السكك الحديدية لصالح الأخرى فإن بعضها لا يزال قيد النظر

وتتوقع المصلحة من جهة أخرى نقضا يبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج.م في إيراداتها من بند ٢ "قل بضائع" في هذا العام .

الإيرادات

وكانت في الميزانية الماضية ٥,١٨٤م

[illegible]

وبيان ذلك في الجدول الآتي :

	تقديرات		زيادة	نقص
	١٩٣٧	١٩٣٦		
باب ١ - استغلال المخطوط :				
١ - بند ١ - أجر ركاب .	٣١٠٥٠٠	٢٠٠٠٠٠	١٠٥٠٠٠	—
٢ - بند ٢ - ضائع .	٣٧٨٥٠٠	٢٩٨٥٠٠	—	٢٠٠٠٠٠
٣ - بند ٣ - إيرادات متوقعة .	١٥٤٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	—
٤ - بند ٤ - نصيب المصلحة من أرباح تخفيض السيارات.	٦٠٠٠	٥٠٠٠	١٠٠٠	—
	٥٠٠٠٠٠٠	٥٠٩٠٠٠٠	١١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠
باب ٢ - المفعة :				
١ - بدل ورق دفعة .	٣٠٨٠٠	٤٦٥٠٠	—	١٥٧٠٠
باب ٣ - المستطع من ماميات المستخدمين	٤٥٠٠٠	٤٨٠٠٠	—	٢٨٠٠
١ - جلة الإيرادات .	٥٠٧٦٠٠٠	٥١٥٨٠٠	١١٠٢٠٠	٢١٨٧٠٠
٢ - حاقق السج .			١٠٨٥٠٠	

قضى بند ١ - "بحرركاب" زيادة قدرها ١٠٥,٠٠٠ ج.م نشأت عن تخفيض الأجور تخفيضا مكثرا للمصلعين من احمقنا تامل بها، وعن التعديلات التي ادخلتها المصلحة من حيث كثرة القطرات وزيادة سرعتها .

وترجو اللجنة أن تنتهي المصلحة قريبا من دراسة موضوع تخفيض الأجور بوجه عام إلى أدنى حد ممكن حتى يصل إلى المستوى الاقتصادي الذي يتناسب مع الخدمات التي تؤديها المصلحة الجمهور .

أما المصروفات فقد هتّم القول إنها مربوطة بمبلغ ٥,٩٣٩,٤٠٠ ج.م. وإذا استعملنا المستحق للحكومة من نصيبها في الأرباح طبقاً للاختصاص السابق يبيانه وقدره ١,٢٥٠,٠٠٠ ج.م. كان مجموع المصروفات ٦,١٨٩,٤٠٠ ج.م.

وهذا بيان توزيعها على الأرباب المتبعة :

الجهة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ماليات وأجر ومرتبات	
	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧	١٩٣٦	١٩٣٧
١ - الإدارة العمومية .	٨٤٧١٨١	٨٣٩٤١	٥٢٤٨٧٣	٥٠٨١٢٤	٣٣١٨١٧	٣٣٢٣٠٨
٢ - خدمة السكان .	٨٧١٧٦٣	٩١٥٨٣	٥٤٦٣٣٠	٥٨١٣٥٠	٣٣٤٤٣٣	٣٣٥٤٣٣
٣ - الربايرت .	١٤٣٣٣١٠	١٤٣٧٨٥٥	١١٣١٢٤٠	١١٤٠٥٠٥	٢٩٧٣٥٠	٢٩١٩٧٠
٤ - البريد .	٤٠٥١١٨	٤٥٧١٧	٣١١٤٥٠	٣٦٥٧٤٠	٩١٨٧٧	٩٣٦٨
٥ - قسم الحركة .	٧٤٩٩٤٠	٧٤٣٨١	١٠٨٩٩٠	١٠٢٤١٨	٦٤٣٩٦٣	٦٣٧٩٥٠
٦ - أعمال جديدة .	٦٠١٠٠٠	٦٠٧٥٣٥	—	—	—	—
تبريل :	٤٩٠٥٢١٢	٤٩٩٥١١٢	٦٠٧٥٣٥	٦٢٢٢٨٨٣	٢٦٨١٣٧	٢٦٨١٣٧
قيمة المنظور علم إتمام صرفه .	٢٥٥٧١٢	٣٠٥٧١٢	—	٢٠٠٠٠٠	٥٥٧١٢	٥٥٧١٢
الإجالة .	٤٦٤٩٥٠٠	٤٦٨٩٤٠٠	٦٠٧٥٣٥	٢٤٢٢٨٨٣	١٦٢٥٦١٧	١٦٣٣٧٢٨

وفى على بيان الزيادة والتخفيض في أقسام المصروفات العمومية :

تخفيض	زيادة	
جنيه	جنيه	
١٦٧٤٩	—	١ - الإدارة العامة :
		وهذا ناتج على الأخص من حذف ٢٤٠٠٠ ج.م.
		لاستبدال الملائات وتخفيض ١٠٠٠ ج.م. في القطرات
		المنصوصة .
		يقابل ذلك زيادة في بعض الأقسام ، أهمها
		٧٠٠٠ ج.م. للملائات .
٣٥٠٢٠	—	٢ - خدمة السكة الحديدية :
		وهذه الزيادة ناشئة من زيادة ٦٤٠٠٠ ج.م. منها
		٥٩٥٠٠ ج.م. في الكبارى بسبب إدراج امتداد قدره
		٨٠٠٠ ج.م. لكبرى نجح حادى و ٢٥٠٠ ج.م. في الأعمال
		المنصوصة وهي تجديدات الممرات في بعض الكبارى
		و ٢٠٠٠ ج.م. في المصاريف المتنوعة وغير المنظورة .
		يقابلها تخفيضات قدرها ٢٨٩٨٠ ج.م. أهمها
		١٥٠٠٠ ج.م. في صيانة وتجديد المحطات والباني
		و ٨٠٠٠ ج.م. في صيانة الكبارى نقلت إلى الباب
		الأول و ٥٠٠٠ ج.م. في صيانة وتجديد الخطوط .
١٦٧٤٩	٣٥٠٢٠	بمده ...

باب ١ - ماليات وأجر ومرتبات

جنيه

مشروع ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ١٦٣٣٧٢٨

ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ١٦٢٥٦١٧

زيادة ... ٨١١١

وهذه الزيادة ناشئة من مبلغ ٨٠٠٠ ج.م. (قيمة أجور عمال الكبارى في

خدمة السكة الحديدية) حذف من الباب الثانى (بند ٣٣) وأدرج في

الباب الأول فتكون الزيادة الحقيقية ١١١ ج.م .

وتشارك بلقنا بلغة المالية في مجلس النواب في رأيا بأن هناك ضغطا

لضغط مصروفات هذا الباب يوصى بشروط صرفة القيام بعمل كادر زراعى

فيه مصلحة الموظف وصالح العمل مع الاقتصاد ويشمل خروج بعض

الموظفين الذين يمكن إنهاء وظائفهم بتوجيه من ذلك .

باب ٢ - مصاريف عمومية

جنيه

مشروع ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٢٤٤٨١٣٧

ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٢٤٢٢٨٨٣

زيادة ... ٢٥٢٥٤

باب ٣ - أعمال جديدة	زيادة	تخفيض
<p>مشروع ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ٦٠٧,٥٣٥</p> <p>ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٦٠١,٠٠٠</p> <p>زيادة ٦,٥٣٥</p>	<p>٣٥٠,٢٠٠</p> <p>٩٦٦٥</p>	<p>ما قبله</p> <p>٣ - قسم الرابورات :</p> <p>وهذه الزيادة ناشئة من حذف مبلغ ٥٤٧٠٠ ج.م. من اعتمادات الوقود والزيوت والشحم واللباء مقابل إدراج مبلغ ٦٢٨٠٠ ج.م. تحت البند الخاص بمصاريف الممرات الدليل والممرات البخارية وكانت داخلة في اعتمادات الوقود وما معها .</p>
<p>وهذا الباب يضاف يأكله (رأس المال ، وأبرز ما فيه هو ما يأتي :</p> <p>٣٠٠٠ تجهيز ٨٠٠ مربة وكاب بأجراس انعطار .</p> <p>٧٥٠٠٠ تصحيحات خط حلوان (إنشاء أنفاق) .</p>	<p>٥٤٧٩٠</p>	<p>والباقي ناتج من زيادات وتخفيضات في بعض الأقسام الأخرى .</p> <p>٤ - قسم الممرات :</p> <p>وهذه الزيادة نشأت من الإخص من زيادة ٦١٤٨٠ ج.م. لتجديد الممرات مقابل "تخفيضات أهمها ٥٢٥٠ ج.م. في أدوات النظافة والزيوت .</p>
<p>١٥٠٠٠ لحد خط حديدى من محطة التوضيب وساحل روض الفرج لتسهيل نقل القنابل .</p> <p>٥٣٠٠٠ دفع باقى من مشروعيات دبل التي اشترت لخط حلوان .</p> <p>١٩٠٠٠ لإنشاء محطة لعملية المراقبة التليفونية وإدارة حركة القطارات ، وذلك لزيادة سرعة قطارات البضاعة .</p>	<p>٦٥٧٢</p>	<p>٥ - قسم الحركة :</p> <p>وأهم التخفيضات ٥٥٠٠ ج.م. في التفتيش ، ٣٥٠٠ ج.م. في المطبوعات وأدوات الكتابة مقابل زيادة في بنود أخرى أهمها ٢٠٦٨ ج.م. في التفراف والتليفون .</p>
<p>١٣٥٠٠ قيمة نصيب المصلحة في نقل ورش متحمسة السكة من السبينة إلى السياسة لإزالتها من موقعها بسبب خلق السبينة يصل شبرا بيمان المحطة بدل الكورى الحال وسيكون إنشاؤه وباقى نفقات نقل الورشة على حساب مصلحة التنظيم .</p>	<p>٥٠٠٠٠</p>	<p>٦ - تخفيض ناتج من الزيادة في المنظور عدم صرفه .</p>
<p>٢٩٠٠٠ الجزء المحتسب على الباب الثالث في تكاليف تجديد كورى نجح حامدى .</p>	<p>٩٨٥٧</p>	<p>ساق الزيادة</p>
<p>٣٦٠٠٠ الجزء المحتسب على الباب الثالث لتجديد الإشارات بين محطتى فرغوط وطهطا حيث يتم بذلك ارتباط محطتى الوجه القبلى جميعا بنظام الإشارات .</p>	<p>٢٥٢٥٤</p>	<p>وهذا الباب يشمل على اعتمادات مدججة للتجديدات وتفصيلها كما يأتي :</p>
<p>٦٧٨٦٥ الجزء المحتسب على الباب الثالث لتجديد القطارات .</p> <p>٥١٦٠٠ " " " " عربات البضاعة المرتبطة بشرائها في سنة ١٩٣٦</p> <p>١٥٥٢٠ " " " " عربات البضاعة المطلوبة في سنة ١٩٣٧</p> <p>٣٥٠٠٠ " " " " عربات الركاب .</p>	<p>٣٣٠٠٠٠</p> <p>٢٣</p> <p>٣٦</p> <p>٣٧</p> <p>٤٧</p> <p>٤٨</p>	<p>تجديد الخطوط بند ٢١</p> <p>الركابى ٢٣</p> <p>الرابورت ٣٦</p> <p>الآلات ٣٧</p> <p>الممرات ٤٧</p> <p>المراكبات والمهمات بند ٤٨</p>
<p>ولا تزال الموضوعات التي أدرجت في العام المائى وكانت محل تقدير اللجنة ، وهي المبلغ الذى تدفعه المصلحة للسلطات ونفقات القطارات الخاصة وتبعية اشتراكات الموظفين والمواد من البضيرة ، وتكاليف حراسة الخطوط وتكاليف صيانة مساكن الركابى ، كل هذا لم يتغير فيه إلى رأى قاطع . وقد قرر حضرة مندوب المصلحة أن يجمع ما يصر فى هذه الشؤون يبلغ حوالى ٢٥٠,٠٠٠ ج.م .</p>	<p>٦٩٤,٦٥</p> <p>٥٤٤٢٥٠</p> <p>١٤٩٨١٥</p>	<p>قابل ذلك في العام المائى مبلغ ٥٤٤٢٥٠</p> <p>أى أن مقدار التجديدات زاد في هذه السنة ١٤٩٨١٥</p> <p>وسبب هذه الزيادة احتياج المصلحة إلى ملاحقة التجديد لمدة خمس سنوات ، لكي تتمكن من سد ما حصل من نقص في هذا الباب في السنين السابقة وقد أشير إلى ذلك في تقرير اللجنة من ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧</p>

الإيرادات :

جيبه	جيبه
استغلال الخطوط ٥,٠٠٠,٠٠٠	جيبه
العملة ٣٠,٨٠٠	جيبه
المستطع من مبيعات المستعملين ٤٥,٣٠٠	جيبه
الجملة ٥٠,٧٠,٠٠٠	جيبه
فيكون السج ٢٥٥,٨٦٥	جيبه

رأس المال وصرف الحكومة

يقدّر رأس مال السكك الحديدية لثانية ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠,٨٣٠ ج.م. وقد بسطت اللجنة في تقريرها عن ميزانية السنة الماضية كيف وضع حساب رأس المال من هذه المصلحة .

ولا تزال اللجنة تشير بعمل تقديم صحيح لرأس المال في آخر كل سنة مالية على أن يدرج هذا التقدير في ذيل الميزانية حتى تيسر المقارنة بينه وبين سابق الإيرادات المصلحة .

وينص قانون الميزانية على أخذ تكاليف الأعمال البلدية لمصلحة السكك الحديدية بحسبة معلقة من الحكومة .

ويسر اللجنة أن تلم أن وزارة المالية قدّعت في الحساب الخاص لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ الزيادة التي ابتدأت في تقريرها في العام الماضي من ضمن مقدار السلف المنوعة لمصلحة من الاحتياطي العام مقابل أرباحها عمدة على مصلحة السكك الحديدية .

وستنشر الوزارة بياناً خاصاً بهذه السلف في الحساب الخاص لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية وذلك أسوة بالسلف المنوعة للبالس البلدية والمحلية .

٧ - مصلة التفرقات والتلفونات

قدّرت إيرادات التفرقات والتلفونات بمبلغ ٩٦,٠٠٠ ج.م. مقابل ٨٧٧,٠٠٠ ج.م. في السنة الماضية أي زيادة ٨٣٠,٠٠٠ ج.م. وبيان الإيرادات كما يأتي :

جيز	زائدة	سنة ١٩٣٦-٣٨	سنة ١٩٣٧-٣٩
جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
باب ١ - استغلال الخطوط .	٧٥٠٠	١٦٨٠٠	١٧٥٥٠٠
التلفونات .	٧٩٠٠٠	٨٩٠٠٠	٧٨٠٠٠
باب ٢ - العملة .	٣٤٠٠	٨٥٠٠	٥١٠٠
٣ - المستطع من المبيعات .	١٠٠	١١٥٠٠	١١٤٠٠
المجموع .	٣٥٠٠	٨٦٥٠٠	٨٧٧٠٠٠
صافي الزائدة .	٨٣٠٠٠		

والنأسوى لكان له أثر ظاهر في تخفيض مجز الإيرادات من المصروفات .

على أن المصلحة يجب أن تحصل في مقابل ذلك غنات ما تقوم به لها للمصالح الأخرى من خدمات .

وقد رأت اللجنة - وأيضاً حضرتها معنوي وزارة المالية ومصلحة السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات - ما يأتي :

أولاً - تخفيض ١٠٠٠ ج.م. من باب أقل "مبيعات وأجروسيرتات" (بند ١٧ - د) عمال اليومية في خمسة السكك الحديدية .

وزيادة ٨٥٠٠ ج.م. في مبيعات وأجروسيرتات التوابير (بند ٢٨ - هـ) .

وفذلك لما علمته اللجنة من أنه قدّور مع مكافآت كل مترية السائقين والرفاديين طبقاً لقرار مجلس الوزراء في ٧ يونيو سنة ١٩٣٦ مقابل اشتغالهم ساعات زائدة على الساعات المقررة للعمل، على أن يزداد المستبد للظهور عدم صرفه من الأول مبلغ ٧٥٠٠ ج.م. .

ثانياً - إدراج مبلغ ٢٠٠٠ ج.م. في بند ٦٧ (إنشاء طقات وأرصعة لبيع الخبز والركاب) ولم يكن مدجاً له شيء .

ثالثاً - تخفيض ٥٠٠٠ ج.م. من بند ٧٠ (الاتحاد للدرج لتسوير خطوط السكك الحديدية) وكان ١٠٠٠٠ ج.م. فصيح ٥٠٠٠ ج.م. .

رابعاً - زيادة ١٠٠٠ ج.م. في بند ٧١ ، وذلك لحذف الاتحاد للدرج للإقامة دور جديد فوق مباني سرابية حسابات الفناكر للقرن ١٥٠٠ ج.م. وإقامة مباني إضافية الطلبة بتكاليف مقدرة بمبلغ ٣٥٠٠ ج.م. .

خامساً - إدراج مبلغ ٥٠٠٠ ج.م. في بند ٧٢ لمصلحة مواصلة جديعة لفضل عمال القربة بالسويس ، التي تقرر تكلفتها بمبلغ ٩٠٠٠ ج.م. ، أما الباقي وقلده ٤٠٠٠ ج.م. فيصرف في السنوات المقبلة .

سادساً - زيادة المستبد للظهور عدم صرفه في الأعمال البلدية بمبلغ ٣٠٠٠ ج.م. ، فيصبح ٦٤,٥٣٨ ج.م. .

الأرباح والخسائر

وإذا استبعدنا من مصروفات هذه المصلحة وهي ٩,٩٣٩,٠٠٠ ج.م. قيمة الاتحادات المخصصة لأعمال البلدية (٦٠٧,٥٣٥ ج.م.) كانت المصروفات ٩,٣٣١,٨٦٥ ج.م. وكان هناك عجز قدره ٨٧٥,٨٦٧ ج.م. على الوجه الآتي :

المصروفات :

جيبه	جيبه
مبيعات وأجروسيرتات ١,١٣٣,٧٢٨	جيبه
مصاريف عمومية ٢,٤٤٨,١٣٧	جيبه
المستطع من مبيعات (نصيباً) ١,٣٥٠,٠٠٠	جيبه
في الإيرادات مقابل رأس المال	

الجملة ٥,٣٣١,٨٦٥

وهذه الزيادة ناتجة عن زيادة المخاربات الخرفانية والاشتراكات والبطيغون وعن انتشار الراديو .

وأما المصروفات فالربوط لها ١٠,٨١,٤٧١ ج. مقابل ٩,٩٨,٥٠٠ ج. م . في السنة الماضية أي زيادة ٨٢,٩٧١ ج. م .

واعتمادات المصروفات موزعة على الأبواب الآتية :

زيادة	سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	سنة ١٩٣٨-١٩٣٩
جبه	جبه	جبه	جبه
٢٥٣٣٦	٤٧٣٣٣٢	٤٩٧٤٦٨	باب ١ - ماهيات وأجروصيات
٣٣٨٩٠	١٦٨٨٣٨	١٩٣٧٢٨	٢ - مصاريف عمومية .
١٢٣٢٠	١٤٣١٨٠	١٥٤٤٠٠	٣ - أعمال جديدة .
٢١٢٣٥	٢١٤٢٥٠	٢٣٥٨٧٥	٤ - المستحق تحكمه من نصيبات إيرادات المصلحة
٨٢٩٧١	٩٩٨٥٠٠	١٠٨١٤٧١	المجموع .

باب ١ - ماهيات وأجروصيات

يتضح أن هذا الباب زيادة قدرها ٢٥,٣٣٦ ج. م. وهي ناشئة من التوسع المضطرب في أعمال المصلحة .

وقد ألفت اللجنة مام الاتفاق عليه مع حضرة مندوبي وزارة المالية ومصلحة السلك الحديدية من إدخال التعديلات الآتية :

أولاً - تخفيض العدد المخصص لمستمدى الدرجة الثالثة بمقدار خمس وظائف فتصبح ١٧ بدلاً من ٢٢ ، ويكون المبلغ المخصص ٧٥٠ ج. م . على أساس متوسط الوظيفة ١٥٠ ج. م ، ويصبح الاختلاف ٢٥٠ ج. م . بدلاً من ٣٣٠٠ ج. م .

ثانياً - حذف وظيفة من الدرجة الخامسة لرئيس قسم في السكريرية ومتوسط هذه الدرجة ٣٧٥ ج. م ، فيصبح المبلغ المخصص لوظائف الدرجة الخامسة ١٥٠٠ ج. م ، بدلاً من ١٨٧٥ ج. م .

ثالثاً - زيادة خمس وظائف في الدرجة المتوسطة (٧٢-٩٦ ج. م) ومتوسطها ٨٤ ج. م ، بقسم المتدسة (الوظائف الخارجية عن هيئة العمال) يبلغ ٤٢٠ ج. م .

رابعاً - تخفيض الاعتماد المخصص لصيانة الخطوط وأجور عمال التليفونات في الأقاليم يبلغ ٥.٠٠٠ ج. م ، فيصبح المقدر ٦.٠٠٠ ج. م . بدلاً من ٦٥٠٠ ج. م .

خامساً - تخفيض المنظر عدم صرفه يبلغ ٥.٧٥٠ ج. م . فيصبح ٨.٨١٨ ج. م . بدلاً من ١٤.٥٣٣ ج. م .

باب ٢ - مصروفات عمومية

يتضح من الجدول المتقدم أن في هذا الباب زيادة قدرها ٢٣,٣٨٩٠ ج. م. ولكن إذا استرنا من جلة اعتمادات هذا الباب البالغة ١٩٣,٧٢٨ ج. م. يبلغ ٢٥,٠٠٠ ج. م. المدرج لمصروفات مؤتمر التفرقات والتليفونات الدول الذي سيقدر في القاهرة في شهر فبراير سنة ١٩٣٨ كان الباقي لاعتمادات هذا الباب ١٦٨,٧٢٨ ج. م. مقابل ١٦٩,٨٣٨ ج. م. في العام الماضي فيكون في اعتمادات هذه السنة في الحقيقة تخفيض قدره ١١١٠ ج. م.

باب ٣ - أعمال جديدة

تبلغ الاعتمادات المقررة لهذا الباب ١٥٤,٤٠٠ ج. م. زيادة ١٢,٢٢٠ ج. م. بالنسبة إلى الميزانية السابقة .

واعتمادات هذا الباب تصنف بأكملها إلى رأس المال .

وإذا استبعدنا من مصروفات هذه المصلحة وهي ١٠,٨١,٤٧١ ج. م. قيمة الاعتمادات المخصصة للأعمال الجديدة (١٥٤,٤٠٠ ج. م) كانت المصروفات ٩٢٧,٠٧١ ج. م. وكان هناك ربح قدره ٣٢,٩٢٩ ج. م. على الوجه الآتي :

الإيراد :

جبه	استغلال الخطوط	٩٢٥٠٠
السفحة	٥١٠٠
المستطع	من ماهيات المستخدمين	١١٤٠٠
الجبلة	٩١٠,٠٠٠

الأرباح والتخسار

المنصرف :

جبه	ماهيات وأجروصيات	٤٩٧٤٦٨
مصاريف عمومية	١٩٣٧٢٨
المستحق تحكمه من نصيبات إيرادات المصلحة	٢٣٥٨٧٥

الجبلة	٩٢٧,٠٧١
فيكون الربح	٣٢,٩٢٩

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الإيرادات والمصروفات كما اقترها مجلس النواب على الوجه الآتي :

١ - السكك الحديدية

(١) الإيرادات :

جنه مصرى	جنه مصرى
٥٠٠٠٠٠٠	باب ١ - استغلال الخطوط .
٣٠٨٠٠	» ٢ - النصفة .
٤٥٢٠٠	» ٣ - المستقطع من ماهيات المستخدمين .
٥٠٧٦٠٠٠	جمله الإيرادات :
٨٦٣٤٠٠	سلفة تؤخذ من الحكومة .
٥٩٣٩,٤٠٠	الجملة .

(ب) المصروفات :

جنه مصرى	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .
١٦٣٣٧٢٨	» ٢ - مصاريف عمومية .
٢٤٤٨١٣٧	» ٣ - أعمال جديدة .
٦٠٧٥٣٥	» ٤ - المستحق للحكومة عن نصيبها في إيرادات المصلحة .
١٢٥٠٠٠٠	جمله المصروفات .
٥٩٣٩,٤٠٠	

٢ - التلغرافات والتليفونات

(١) الإيرادات :

جنه مصرى	باب ١ - استغلال الخطوط .
١٧٥٥٠٠	التلغرافات .
٧٦٨٠٠٠	التليفونات .
٩٤٣٥٠٠	باب ٢ - النصفة .
٥٦٠٠	» ٣ - المستقطع من ماهيات المستخدمين .
٩٦٠٠٠	جمله الإيرادات .
١٣١٤٧	سلفة تؤخذ من الحكومة .
١٠٨١,٤٧١	الجملة العمومية .

(ب) المصروفات :

جنه مصرى	باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات .
٤٩٧٤٦٨	» ٢ - مصاريف عمومية .
١٩٣٧٢٨	» ٣ - أعمال جديدة .
١٥٤٤٠٠	» ٤ - المستحق للحكومة عن نصيبها في إيرادات المصلحة .
٢٣٥٨٧٥	جمله المصروفات .
١٠٨١,٤٧١	

رئيس اللجنة (بالتبعية)
عبد محمد الشاذلى

السفير البلبانى
أطون الجليل

تقرير لجنة المالية والمجاريك

الإيرادات

(المقرر صرحة للشيخ المكرم أغلظون الجليل بك)

جاء في تقرير لجنة المالية عن "السياسة المالية العامة" أن من المبادئ التي اتزمتها الوزارة لتحقيق موازنة الميزانية "تنمية الإيرادات في نطاق الموارد الحالية ، مع الاستعانة بجزء من مال التهربات لمشروعات الدفاع الوطني ، وبما يتم النظر في استنباط موارد جديدة "

جيب

وقد قلدت الإيرادات لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٣٦,٨٦٦,٥٠٠

وكان تخفيضها في ميزانية السنة الماضية ... ٣٥,١٥٣,٢٦٠

زيادة إجمالية قدرها ... ١,٧١٣,٢٤٠

وهذه الإيرادات مدرجة في ٢٠ بابا كانت في الميزانية السابقة مع إضافة باب جديد السال المأخوذ من التهربات لمشروع الدفاع الوطني .
وبما على بحت أبواب الإيرادات بابا بابا .

باب ١ - الاموال المقررة

جيب

ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٦,٣٠٠,٨٠٠

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٦,٣٧٧,٠٠٠

بنقص قدره ... ٧٨,٨٠٠

وشمل هذا الباب بتلين :

بند ١ - أموال الاطيان :

جيب

قدر هذا المبلغ في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٥,٢٨٦,٤٠٠

وكان معلقا له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٥,٢٨٤,٠٠٠

زيادة ... ٢,٤٠٠

وقد وضع هذا التوفير على أساس الربط لغاية أغسطس سنة ١٩٣٦

بند ٢ - عوائد الأملاك :

جيب

كان المقدور لوصول الأملاك في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ ١,٠١٦,٨٠٠

وبلغ المقدرها في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ٩٨٥,٦٠٠

بنقص قدره ... ٣١,٢٠٠

ويرجع ذلك على الأخص إلى تخفيض عوائد الأملاك في القاهرة بناء على قرارات مجلس المراجعة .

باب ٢ - المجاريك

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ١٧,٧٥٤,٣٠٠

ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ١٧,٢٠٣,٥٠٠

زيادة قدرها ... ٥٥٠,٨٠٠

وهي ناشئة على الأخص عن الزيادة في رسوم الإنتاج والاستهلاك ورسوم الصادر ومن الرسم التصويضي على المستويات النفطية ومستويات الحرير الصناعي .

وقد وضع التقدير على أساس المحصل في سنة ١٩٣٥ مع مراعاة نشاط
التحصيل في سنة ١٩٣٦

وفيما يلي بيان مقارن بين هذا الباب :

محصلات سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
حب	حب	حب
٥٣٤٩٥	٥١٠٠٠	٥٣٥٠٠
١٥٠٩١	١٧٠٠٠	١٧٥٠٠
٣٥١٥	٤٥٠٠	٢٥٠٠
٧٢١٠١	٧٢٥٠٠	٧٣٥٠٠

وليس لجنة ملاحظات على هذه التقديرات .

باب ٥ - الدفعة

ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٤٧٤٠٠٠ ...
مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٤٤٥٠٠٠ ...
بنقص قدره ... ٢٩٠٠٠ ...
ويرجع ذلك إلى أن التخفيض الذي حصل في رسم الدفعة على المساحات
كان قد حسب في ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ على أساس تسعة شهور فقط .
وفيما يلي بيان مقارن بين هذا الباب :

محصلات سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
حب	حب	حب
٤٣٧٤١	٣٩٠٠٠	٤٠٠٠٠
٤٨٣٣٧٨	٣٤١٠٠٠	٣٠٠٠٠٠
٣٦٥٧٦	٢٣٠٠٠	٢٦٠٠٠
٣١٤٠٠	٣٥٠٠٠	٣٥٠٠٠
٢٥٨٠٩	٢٥٠٠٠	٢٩٠٠٠
١٥٩٤١	١٣٠٠٠	١٥٠٠٠
٦٣١٨٤٥	٤٧٤٠٠٠	٤٤٥٠٠٠

وليس لجنة ملاحظات على هذا التقدير .

وفيما يلي بيان الإيرادات المقدرة في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
للبورد المختلفة لمصلحة الجمارك وما يخالها من هدير في ميزانية سنة ١٩٣٦ -
١٩٣٧ وما حصل في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ :

محصلات سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦	تقديرات ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨
حب	حب	حب
٦٨٣٢٧١٤	٧٠٠٤٠٠٠	٧٣٠٠٠٠٠
٨٠٧٨٣٣	٧٤٧٠٠٠	٨٢١٥٠٠
٧٧٠٩٠٣	٧٤١٢٠٠	٧٤٦٦٠٠
٢٠٧٥١٧	١٩٣٠٠٠	١٨٤٠٠٠
٥٩٧٦٦٦٨	٦٣٤٩٩٠٠	٦٣٧٧٥٠٠
٢٢٣١٨٤٨	٢٤٦٤١٠٠	٢٦٣٩٢٠٠
١٦٨٠٧٤٨٢	١٧٤٩٧٢٠٠	١٨٠٦٨٨٠٠
٣٣٢٩٤٩	٢٩٣٧٠٠	٣١٤٥٠٠
١٦٤٨٥٣٣	١٧٣٠٣٥٠٠	١٧٧٥٤٣٠٠

وترى اللجنة المراقبة على ما اتفقت عليه لجنة المالية مجلس النواب مع
وزارة المالية من زيادة إيرادات هذا الباب بمبلغ ٢٠٠٠ ج . م في بند ٤
" إيرادات متوثة ومصاري ف جركية " نظرا لما تتوقعه الوزارة من زيادة
ما يباع من مواد تحويل الكحول ، لستورديه ومتجيه ، وبذلك تصنع حلة
هذا الباب ١٧٧٥٤٣٠٠ ج . م .

باب ٣ - رسوم المواني والمناظر

ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٣١٨٠٢٠٠ ...
ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٣١٥٠٠٠٠ ...
زيادة قدرها ... ٣٦٠٠ ...
وأهم الزيادة في رسوم ميناء السويس وديماط وذلك لتوقع زيادة
سفن التي ترحلها .

باب ٤ - مصايد الأسماك

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ... ٧٣٥٠٠ ...
ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ... ٧٢٥٠٠ ...
زيادة قدرها ... ١٠٠٠ ...

باب ١١ - الاملاك الاميرية

جبه	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	زيادة قدرها
٧٢.٠٠٠
٧٠.٨٤٥
١١٥٥٠

ولما لم يكن مقدّر بنود هذا الباب :

مستحصلات سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	جبه
٢٣٣٣٦٦	٣١٨٦٥٠	٣١٨٦٥٠	(١) مصلحة الاملاك الاميرية:
٦٣١٨١	٦٣٠٠٠	٧٠٠٠٠	حاصلات الضرائب
٦٣١٨١	٦٣٠٠٠	٧٠٠٠٠	إعارة الاملاك (المديريات والمخازن)
٦٣١٨١	٦٣٠٠٠	٧٠٠٠٠	إعارة الاملاك بالقبضات
٦٣١٨١	٦٣٠٠٠	٧٠٠٠٠	إعارة احوال المعاش
٣٩٣٤٤٩	٤٧٤٤٥٠	٤٨٤٤٥٠	(ب) املاك تابعة لمصالح اخرى:
٦٠١٢٣	٧٦٠٠٠	٧٠٠٠٠	إعارة الجزار
٦٨٠٠٣	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠٠	إعارة المناقير الصومية
١١٧١٧٠	١٢٣٠٠٠	١٢٦٠٠٠	مستحصلات الجزار
٢١٥٢٩٦	٢٣٤٠٠٠	٢٣٦٠٠٠	والاملاك الاخرى
٦٠٨٧٤٥	٧٠٨٤٥٠	٧٢٠٠٠٠	

وتربح الزيادة الى تأجير بعض الاراضي التي كانت متروكة على السنة في تأجيرها كما وعده موسى والمراسين وبتشيت و الى زيادة المنظر وتخصيصه من تأجير المنطق العامة والاملاك في المديريات والمخازن .

باب ١٢ - بدل الخطة العسكرية

جبه	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	وكان المقدّر له في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	زيادة قدرها
٧٠.٠٠٠
٦٠.٠٠٠
١٠.٠٠٠

وقد وضع التقدير على أساس الفصل في سنة ١٩٣٥

ولما لم يكن مقدّر بنود هذا الباب :

مستحصلات سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨	جبه
٥٦٦٣٠٣	٥٤٥٠٠٠	٥٨٠٠٠٠	١ - إيرادات المراسلات وطرود البريد :
٢٥٧٤	٢٥٠٠	٢٥٠٠	طابع بومنة وإيرادات أخرى من تخفيض المراسلات .
٤٤٣٢٦	٣٠٠٠٠	٢٧٣٠٠	مراسلات غير مخصص عليها .
٤٤٣٢٦	٣٠٠٠٠	٢٧٣٠٠	التخفيض قسماً من الجرائد ومراسلات التفتيشات .
٤٤٣٢٦	٣٠٠٠٠	٢٧٣٠٠	دم مراد .
٣٢٠٩٢	٣٢٠٠٠	٣٢٢٠٠	٢ - إيراد إرسال النقود :
١٨٩٠	١٦٠٠	١٩٥٠	وسوم على الحوائط وعلى أدوات البريد الفلجية .
١٩٦٧	١٥٠٠	٢٤٠٠	وسوم على الحوائط السودانية .
٢١٩	٢٥٠	١٨٠	د س .
٦٤٦٥	٦٦٠٠	٦٤٠٠	٣ - إيرادات متنوعة
٥٤٠٤	٥٣٠٠	٥٤٠٠	اشتراكات الصناديق المخصصة
٨٦٧٩١	٩٢٣٠٠	١١٢٥٠٠	إيرادات بحرية على طرود البريد
٣٦٢٤	٢٣٥٠	٢٥٢٠	المقدّر على صندوق التوفير لمصاريف إدارته وصافي أرباحه .
٨٠٠٧٩٣	٧٦٠٧٠٠	٨١٧٤٠٠	إيرادات متنوعة .
١٣٨٨٣	١٤٠٠٠	١٤٠٠٠	ضم قيمة التلغات الى تأجيرها
٨١٤٧	٧٧٤٧٠٠	٨٣١٤٠٠	المصلحة للسكك الحديدية (٣٧٧٠٠ م.) والتلفونات (١١٣٠٠ م.) والتلفونات (١١٣٠٠ م.)

وتتبع من البيان المتقدم أن معظم الزيادة راجعة الى اتساع أعمال البريد وزيادة ما يخلف لإضافته الى الإيرادات المصلحة من أرباح صندوق التوفير .

وفيا على بيان البتود الخاصة بهذا الباب :

متحصلات سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨
جيه	جيه	جيه
٩٠٢١٦٩	٩٠٧٦٠٠	٩٢٠٦٠٠
١ - كوربات مستندات الاحياطى .		
٣٦٨٩٦٩	٢٨١٤٠٠	٢٥٨٤٠٠
٢ - فوائد الحسابات البلدية والسلف .		
٢٦٤٢٩٢	٢٧٥٠٠٠	٢٧٥٠٠٠
٣ - حصص الحكومة لأرباب البيكتوت .		
١٤٣٥٤٣٠	١٤٦٤٠٠٠	١٤٥٤٠٠٠

ويتضح من هذا البيان أن هناك قصصا في بند ٢ " فوائد الحسابات البلدية والسلف " ويرجع ذلك إلى نقص فوائد السلف الممنوعة للدارس البلدية ، إذ أن تعديرات سنة ١٩٣٦ كانت تشمل على أقساط الفوائد المستحقة من سنة ١٩٣٥ على السلف التي منحت للدارس من بنك مصر - وحلت الحكومة محلها فيها - والتي كان مرصفا بتأجيلها لسدادها مع فوائده سنة ١٩٣٦

أما الزيادة في بند ١ " كوربات سندات الاحياطى " فترجع إلى زيادة الكوربات على أساس صلاح السندات في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦

باب ١٦ - مصروفات مدرسية وإيرادات الامتحانات

لقد لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ١٢٤,٣٠٠ جيه وكان مقتررا له في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٥٥٠,٠٠٠ جيه وزيادة قدرها ٦٢٥,٧٠٠ جيه

وقد وزعت إيرادات هذا الباب على بتدين كما يلي :

متحصلات سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨
جيه	جيه	جيه
٥٣٨٣٣٢	٤٨٦٠٠٠	٥٤٤٠٠٠
١ - مصروفات مدرسية .		
٥٥٦٩٤	٥٩٠٠٠	٨٠٣٠٠
٢ - إيرادات الامتحانات		
٥٩٤٠١٦	٥٤٥٠٠٠	٦٢٤٣٠٠

وترجع الزيادة في هذا الباب إلى ما يحظر تحصيله من المصروفات المدرسية على أرض مدارس مجالس المديرات إلى وزارة المعارف العمومية .

باب ١٣ - رسوم انشرف

ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ١٩٣٨ - ١٩٣٩ ١٩٣٩ - ١٩٤٠
٦٧٤,٠٠٠ ٢١,٣٠٠ ٢٥٢,٨٠٠
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ٢١,٣٠٠ جيه
بنقص قدره ٢٥٢,٨٠٠ جيه
وذلك لأنه قد روى في تعديرات سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ما يتجزأ من إلغاء ضريبة الحرق في القرى وما في حكمها غير المفروضة عليها عوائد أملاك .
ولما كانت هناك متأخرات لفائدة أبريل سنة ١٩٣٦، فقد أضيفت هذه المتأخرات إلى تعديرات سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
أما تعديرات سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فلا تشمل هذه المتأخرات ، الأمر الذي ترتب عليه تخفيض في تقدير رسوم انشرف بالمبلغ المذكور .

باب ١٤ - المستطعم من ماهيات المستخدمين

فقد لهذا الباب في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ١٠٠,٠٠٠ جيه
كما كان في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧

وقد وزعت تعديرات هذا الباب على بتود الثلاثة كما يلي :

متحصلات سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨
جيه	جيه	جيه
٤٤٧٤٣٨	٤٤٠٠٠٠	٤٤١٥٠٠
١ - المستطعم من ماهيات (براقه / أو دهو /)		
١٢٩١٠٣	١٢٩٦٠٠	١٢٧٠٠٠
٢ - نبات الاحياطى المستحق بنصف القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٦		
٣١٦٣٣	٣٠٤٠٠	٣١٥٠٠
٣ - أقساط مستحقة من مدد خدمة موقفة بمقتضى القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٣٣		
٦٠٨١٦٤	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠

وليس هناك ملاحظات على ذلك .

باب ١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل القنود

كان المقدر لهذا الباب في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٤٩٦,٠٠٠ جيه
وقدر له في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ ٤٥٤,٠٠٠ جيه
بنقص قدره ٤٢,٠٠٠ جيه

وترجع الزيادة في مبيع الأراضي على الأخص إلى دفع القيد انحصار بعدم التصرف فيما تريد مساحته على ٣٠٠ متر من أراضي البناء .

أما الزيادة في الإيرادات الأخرى فترجع إلى زيادة مقدار الأقساط المستحقة لاستهلاك سلف المجالس البلدية والمحلية .

وقد رأت اللجنة بالاتفاق مع وزارة المالية زيادة تقدير هذا الباب بمبلغ ٩٣٠٠٠ ج.م في بند ١ " مبيع أراض " ، لما يخطر زيادة تحصيله من مبيع الأراضي الخلوكة للحكومة .

وذلك تصبح جملة هذا البند ٣٣٣٠٠٠ ج.م .

باب ٧٠ - المأخوذة من الرسم الإضافي على الدخان

لتوضيح الهيئات المحلية من عوائد التبغولية ولغير ذلك من المصروفات

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٣٨٦٠٠٠ ج.م

ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٣٥١٠٠٠ ج.م

زيادة قدرها ٣٥٠٠٠ ج.م

ويقابل هذه الزيادة زيادة في الإعانات التي تصرف للهيئات المحلية للقيام بشروعات الجارية في المدن .

باب ٢١ - المأخوذة من حساب التبرعات لمشروع الدفاع الوطني

هذا باب جديد للإيراد في هذا العام وقد كان مقدراً له في مشروع ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨ مبلغ ٣٥٠٠٠٠ ج.م على أن يقابل هذا الإيراد مصروف بالمقدار نفسه في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لما يخطر ضرره في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ على المشروع المذكور .

ولما تبين للوزارة أن أحالة الدفاع الوطني تستدعي زيادة ٧٥٠٠٠٠ ج.م ليصبح المقتدر لهذا الباب ١,١٠٠,٠٠٠ ج.م فتمت المجلس مشروع قانون بتعديل رطبة ميزانية الدولة من السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ فيما يتعلق بالامتيازات اللازمة لمشروعات الدفاع الوطني .

والجنة توافق على هذا التعديل .

باب ١٧ - رسوم السيارات

ج.م

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م

ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٦ ٣٦٠,٠٠٠ ج.م

زيادة قدرها ٤٠,٠٠٠ ج.م

وذلك لزيادة عدد السيارات وزيادة المصل من الرسوم على سيارات النقل والأوتوموبيل بسبب زيادة عدد المقاعد وارتفاع الوزن .

باب ١٨ - إيرادات ورسوم منتزة

ج.م

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ١٠٩١٠,٢٠٠ ج.م

ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٦ ١,٨٣٣,٠٠٠ ج.م

زيادة قدرها ٨٧,٢٠٠ ج.م

وهذه الإيرادات مكونة من ٤٩ نوعاً وتفصيلها في الصنفين ٨ و ٧ من مشروع الميزانية .

وسمى هذه الزيادة في البند ٤٩ " إيرادات أخرى متنوعة " ، وقد وضع تقدير هذا البند على أساس متوسط المصل في الثلاث السنوات الأخيرة .

وقد رأت اللجنة زيادة إيرادات بند ٣٧ " إيرادات ممل التكرير في السويس " بمبلغ ٢٧,٠٠٠ ج.م ، وذلك بمناسبة بحث ميزانية وزارة المالية " مصلحة المساحة والمناجم " ووافق على ذلك المجلس بمجلسه ٨ يونيو سنة ١٩٣٧

كما رأت زيادة إيرادات بند ٤٩ " إيرادات أخرى متنوعة " بمبلغ ٥٠٠ ج.م وهو عبارة عن قيمة الإيراد المنتظر من تطعيم المواشي بالمصل للوقاية من مرض التسمم الدموي .

وبناء على ما تقدم تصبح جملة تقديرات هذا الباب ١,٩٣٧,٢٠٠ ج.م .

باب ١٩ - إيرادات غير اعتيادية

يشمل هذا الباب المصالح من بيع الأراضي وإيرادات أخرى مينة كإلى :

مستحقات سنة ١٩٣٥-١٩٣٦	ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨
٨٣٧١٦	١٣٧٠٠٠	٢٤٠٠٠٠
٩٠١٧٧	٥٩٠٠٠	٦٢٠٠٠
	ج.م	١ - مبيع أراض .
		٧ - إيرادات أخرى .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الإيرادات على الوجه الآتي كما أعدها مجلس النواب :

باب ١ - أموال مقفزة	١٧٧٢٠٠٠
٢ - الجمارك	١٧٧٥٦٣٠٠
٣ - رسوم المرائب والناتر	٣١٨٦٠٠
٤ - مصائد الأسماك	٧٣٥٠٠
٥ - البسطة	٤٤٥٠٠٠
٦ - رسوم دفعة المصوغات	١٤٠٠٠
٧ - الرسوم القضائية والقيدية	١٧٨٨٥٢٠
٨ - تعيب الحكومة في إيرادات السلك الحنيدية	١٢٥٠٠٠٠
٩ - التفرقات والتليفونات	٣٣٥٨٠٠
١٠ - البريد	٨٣١٤٠٠
١١ - الأملاك الأميرية	٧٢٠٠٠٠
١٢ - بدل الخدمة العسكرية	٧٠٠٠٠
١٣ - رسوم الخفر	٤٢١٢٠٠
١٤ - المستقطع من ماهيات المستفيعين	٦٠٠٠٠٠
١٥ - الأرباح الناتجة من تشغيل القنود	١٤٥٠٠٠٠
١٦ - مصروفات مدرسية وإيرادات الامتحانات	٦٢٤٣٠٠
١٧ - رسوم السيارات	٢٠٠٠٠٠
١٨ - إيرادات ورسوم متنوعة	١٩٣٧٢٠٠

١٩ - غير اعتيادية :

(١) ميع أراض	٣٣٣٠٠٠٠
(٢) إيرادات أخرى	٦٢٠٠٠٠
٢٠ - المأخوذ من الرسم الإضافي على النسخان لتعويض الخسائر الحقة من هوائ الدخولية ولغير ذلك من المصروفات	٣٨٦٠٠٠٠
٢١ - المأخوذ من حساب التبرعات لمشروع الدفاع الوطني	١١٠٠٠٠٠٠

جملة الإيرادات ... ٣٦٩٩٢٨٢٠

رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

السكرتير البرلماني
أطون الخليل

فتبين أن وزارة المالية خلقت من بعض المبالغ والوزارات — بعد تقديم مشروع الميزانية إلى البرلمان — طائفة من المقترحات فبحثها وقد توخعت في بعضها المحافظة على توازن الميزانية دون الالتفات إلى الاحتمال .

وتتضمن هذه التعديلات :

١ — زيادة ٥٣٥٨٣٧ ج . م في تقدير بعض المصروفات مقابل تخفيض ٤٤٠٨٣٧ ج . م في تقدير مصروفات أخرى .

٢ — إضافة مبلغ ٩٥٠٠٠ ج . م إلى تقدير الإيرادات .

٣ — تعديل تقديرات مصروفات مصلحة السكك الحديدية والقطارات والليفونات وكذلك تعديل مقدار السلفة المنصوص على منحها لها مشروع قانون ربط الميزانية .

فنيا يختص بزيادة الإيرادات سبق أن بحثها اللجنة ووافقت عليها عند نظر قسم الإيرادات .

كذلك فنيا يتعلق بالتعديلات الخاصة بميزانية السكك الحديدية والقطارات والليفونات فقد تناولتها اللجنة بالبحث عند نظر ميزانية هذه المصلحة .

وأما التعديلات المقترحة إدخالها على تقديرات المصروفات فنسبها قسم سبق أن أقره المجلس عند نظر أقسام الميزانية المختلطة وقسم لم ينظر بعد .

وفيا على بيان تفصيل لكلا القسمين :

جلسة يوم الاثنين ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (١٢ يولييه سنة ١٩٣٧)

تعديلات

مشروع ميزانية العمدة لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية
المعرض على البرلمان

(القى حصة الشيخ المحترم أعلن المجلس بانه) .

إحال المجلس إلى لجنة المالية بجملة ٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧ مرسوماً مشروع قانون بتعديل مشروع الميزانية العامة ومشروع ميزانية مصلحة السكك الحديدية والقطارات والليفونات لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية لدراسة دراسة تمهيدية حتى ينظره مجلس النواب ، وقد نظره بجملة ٧ يولييه الحاضر .

فبحث اللجنة ما تضمنه هذا المشروع من التعديلات المقترحة إدخالها على أبواب المصروفات وتقديرات الإيرادات وأعلنت على المذكرة الإيضاحية للبروزة منها من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة بهذا التقرير

١ - التعديلات التي يجتازها اللجنة أثناء نظر ميزانيات الأقسام المختلفة

الجنة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مهمات وأجور مرتبات	
	التخفيض	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض	الزيادة
حجم	حجم	حجم	حجم	حجم	حجم	حجم
١٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠	—	—	—	—
وزارة الصحة العمومية						
قسم المرافق القروية						
زيادة في المنظور عدم صرفه .						
(وافقت اللجنة عند بحث ميزانية وزارة الصحة العمومية - على رأي مجلس النواب بتخصيص الاختاد المزدوج لمحلة دمياط وقدره ٣٠٠٠٠ ج.م لإنشاء محطة مستقلة عند بلدة بساط على أن يكون صرفه معافا على موافقة وزارة المالية - وبأن يستغل من جملة اعتيادات الأعمال الجديدة مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م لزيادة المنظور عدم صرفه) .						
قسم ١١ - وزارة الأشغال العمومية						
—	٨٤٥٠	—	٨٤٥٠	—	—	—
رفع جملة تكاليف عملة "محطة أقيط للصرف" (ضمن بند ٥٥) من ٩٩٥٠ ج.م إلى ١٨٤٠٠ ج.م وزيادة اعتاد سنة ١٩٣٧ من ٥٨٥٠ ج.م إلى ١٤٣٠٠ ج.م وبقي الباقي تحت الصرف من جملة التكاليف .						
(ووافق المجلس على ذلك) .						
—	٩٠٠٠	—	٩٠٠٠	—	—	—
زيادة الاعتيادات المخصصة لقشوريات (ضمن بند ٥٥) من ١١٨١٥٠٠ ج.م إلى ١٢٧١٥٠٠ ج.م .						
لجنة مشروع "الإصلاح والتوسع الزراعي بمرزو الدو" المقدرة تكاليفه الكلية بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ ج.م على أن تنفذ في مدة خمس سنوات (بند ٥٧) .						
وقد وافقت اللجنة على رأي مجلس النواب بأن يكون الاعتاد أدنى ١٣٠٠٠ ج.م والثاني ٦٠٠٠٠ ج.م .						
(ووافق المجلس على ذلك في ٦ يولييه سنة ١٩٣٧ عند نظرت روح ميزانية وزارة الأشغال العمومية) .						
—	١٨٠٠	—	١٨٠٠	—	—	—
لجنة ٦٠ وظيفة بخار من الدرجة الرابعة السارية على أن يؤخذ 'مبد' اللازم من بين السعة والقياسين .						
—	٢٢٥٠	—	٢٢٥٠	—	—	—
لتخفيض الاعتاد المخصص "لصيانة المراكب والمعدات الم. ٢٠" في البند ٧ من ٣٢٢٥٠ ج.م إلى ٣٠٠٠٠ ج.م .						
—	١٦٠٠	—	١٦٠٠	—	—	—
لتخفيض الاعتاد المخصص "لصيانة حوض السفن" في البند ٩ (صيانة أعمال الري) من ٣٦٠٠٠ ج.م إلى ٢٠٠٠ ج.م .						
—	٢٢٠	—	٢٢٠	—	—	—
لخفض الاعتاد المخصص "لمشوى سيارة زكوت" في بند ٢٨ .						
قسم الهدوم (بند ٢٨) .						
—	١٨٤٥	—	١٨٤٥	—	—	—
٥٨٧٠	١٠٣٢٠	١٩٨١٥	٣٢٥	١٨٢٠	—	١٨٢٠

الأرباح الأخرى

تخصيص	زيادة	قسم ١٥ - البطات
بجته	بجته	ما قبله .
٣١٤١٠٠	١٩٨٤٥٠	التوسع في إرسال البطات ومن هذه الزيادة ٥٠٠٠ ج.م لبطات جديدة لجامعة المصرية ، والباقي للتوسع في بطات
—	١٥٠٠٠	خاصة بتعلم اللغات والأمن العام والصحة ونظرا على أن مؤشر أمام هذه الزيادة بعدم الارتباط بها إلا بعد الاتفاق مع وزارة المالية .
		(وقد أضافت اللجنة هذا المبلغ إلى اعتماد قسم ١٥ " البطات " ووافق على ذلك المجلس بجلسته ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧
		ومجلس الشيوخ بجلسته ٥ يوليو سنة ١٩٣٧ وحي رأى الناشر أمام جعله هذه الزيادة بعدم الارتباط بها إلا بعد الاتفاق مع وزارة المالية) .
٣١٤١٠٠	٢١٣٤٥٠	

٢ - التعديلات التي لم تبحثها اللجنة اثناء نظر ميزانيات الأقسام المختلفة

الجهة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مهايات وأجر ومرتبات	
	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض
	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
وزارة المالية						
ديوان العموم						
لشراء العدد اللازم من صورة حضرة صاحب الجلالة الملك لتوزيعها على مختلف الوزارات والمصالح (بند ١٣) .	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	—
لرفع الإعانة المخصصة "لجباة الأرض والمعادن البنية" (بند ٧) من ٢١٨١٧٤ ج. م. إلى ٢٣٢١٧٤ ج. م. ، وذلك لمواجهة الموقف السابق عن منح وزارة الأوقاف من إدراج كامل الإعانة التي كانت تخصصها في ميزانيتها لتلك المعاهد .	١٤٠٠٠	—	١٤٠٠٠	—	—	—
لرفع الإعانة المخصصة "لشركة مصر للأحذية البحرية" (بند ٧) من ٧٦٠٠٠ ج. م. إلى ٩٩١٠٠ ج. م. على أساس جعل الإعانة عن كل رحلة تتماثل بنقل الركاب ٢٧٠٠ ج. م. بدلا من ٢٠٠ ج. م. وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧	٢٣١٠٠	—	٢٣١٠٠	—	—	—
مصلحة الأموال المقفلة						
لرفع الاعتماد المخصص "لكلفة المهايات" من ١٧٨٤٠ ج. م. إلى ١٧٠٠٠ ج. م. على أساس المهايات الفعلية المستغقة .	٤١٦٠	—	—	—	٤١٦٠	—
لرفع الاعتماد المخصص في بند ٨ "لكلفة أرفف ودواليب بمدينة لبنان دار المحفوظات بالجسيد" من ٤٠٠٠ ج. م. إلى ٧٨٠٠ ج. م. وازيادة جارية عن المنطور عدم صرفه من الاعتماد المخصص للفرش نفسه في ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بسبب التأخير على توريد الأرفف والدواليب المشار إليها .	٣٨٠٠	—	٣٨٠٠	—	—	—
مصلحة المساحة والمناجم						
لإدراج اعتماد ٣٠٠ ج. م. في الباب الثالث (بند ١٦) "لإتمام عملية مساحة وطبع خرائط مدينة الإسكندرية" على أن يخفف المبلغ نفسه من جملة البند مقابل ما مستنده بلدية الإسكندرية لتسوية المشار إليها ، والمبلغ المذكور عبارة عن أول قسط من مبلغ ١٠٠٠٠ ج. م. تمهلت البلدية بتسديده لهذه العملية في مدة خمس سنوات .	—	—	—	—	—	—
(بند ٤) .	٤١٦٠	—	٣٩١٠٠	—	٣٨٠٠	—
	٤٧٠٦٠	—	—	—	—	—

الجلسة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ ملفات وإير ومرتبات	
	التخفيض	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض	الزيادة
	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
	٤٧٠٦٠	—	٣٩١٠٠	—	٤١٦٠	—
(٢٤) وزارة المالية مصلحة الأملاك الأميرية	٧٨٠٠٠	—	٧٨٠٠٠	—	—	—
لوكالة اعتماد إصلاح الأراضي البور (٣٩ بند) وذلك لارتفاع الأسعار بمعدل ١٥٪ للآجور و ٣٠٪ للباقي ، ولوجوب القيام ببعض أعمال جديدة في أراضي الإصلاح القديم ، ولوجوب ارتباطات متعلقة من أعمال الإصلاح في السنة الماضية .	١٥٠٠٠	—	١٥٠٠٠	—	—	—
لمصاريف تقسم وحصر ومساحة الأراضي الأميرية المزمع التصرف فيها بالبيع (بند ٣٩) وذلك تنفيذاً لسياسة الحكومة التي أعلنت في خطاب حضرة صاحب المعلي وزير المالية عن مشروع الميزانية ، ومن المبلغ المذكور ٥٠٠٠ ج . م ستصرف بميزة مصلحة الأملاك الأميرية و ١٠٠٠٠ ج . م توضع تحت تصرف مصلحة المساحة .	١٧٧٣	—	١٧٧٣	—	—	—
زيادة الاعتماد الفصص في البند ٩ "لمواد تحويل الكحول" من ٢٩٩٢ ج . م إلى ٤٧٦٥ ج . م بسبب زيادة المستهلك من تلك المواد ولإيجاله وحسب الطوارئ ، مع العلم بأن من هذه المواد يحصل من مستودعي ومتجعي الكحول .	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	—	—
وزارة المعارف العمومية الديوان العام والتعليم	١٦١٥٧	—	١٦١٥٧	—	—	—
لرفع الإعانة المخصصة "لجنة الأهلية للرياضة البدنية" (بند ١١) إلى ١٥٠٠٠ ج . م نتيجة لتغيرات الواردة في مشروع ميزانية الجامعة الذي اعتمدته مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	—	—
لرفع الإعانة المخصصة "لجمعية مصاييف الأطفال" (بند ١١) إلى ٣٠٠٠ ج . م لسد العجز في ميزانيتها حتى تمكن من مواصلة أعمالها الجارية التي قامت بها في السنوات الماضية .	٤٦٣٠	—	٤٦٣٠	—	—	—
لضم المدرسة التابعة لوقف كشك في زفتي إلى وزارة المعارف العمومية وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧	١٦٩٦٣٠	—	١٠١٤٣٠	—	٤١٦٠	—
هل منه .	—	—	٦٤٠٣٠	—	—	—

الجهة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مساعدات وأجور مرتبات		وزارة الداخلية البوليس
	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
١٦٩٦٢٠	—	—	١٠١٤٣٠	—	٦٤٠٣٠	—	٤١٦٠
٢٨٦٥٠	—	—	—	—	٢٨٦٥٠	—	—
٤٠٠٠	—	—	—	—	٤٠٠٠	—	—
٥٣٥٠	—	—	—	—	٥٣٥٠	—	—
١٦٠٠٠	—	—	١٦٠٠٠	—	—	—	—
٢٤٩٨١	—	—	—	—	٢٤٩٨١	—	—
٣٠٨٩	—	—	١٢٠٠	—	٤١٥	—	١٤٧٤
٤٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—
١١٨٦٣٠	—	—	—	—	—	—	—
٢٤٧٦٦٠	—	—	١٢٣٤٢٦	—	٤٠٠٠	—	—
٤٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—

قل منه .

الجهة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مبيعات وأجر ومرتبات	
	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض	الزيادة	التخفيض
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
٤٠٠٠	٢٤٧٩٠	—	١١٨٦٣٠	—	١٣٤٣٦	٤٠٠٠
ما قبله .	—	—	—	—	—	٥٦٣٤
قسم المرافق القروية	—	—	—	—	—	—
تخصيص اعتماد ٢٠٠٠ ج. م. لمشروعات الماء الصنعية " مقابل	—	—	—	—	—	—
تخصيصه من اعتماد "مصلحة مياه الغرب بالقيوم" لحمل هذا الاعتماد	—	—	—	—	—	—
الأخير ٢٥٨٠٠٠ ج. م.	—	—	—	—	—	—
وضع تأشير أمام الاعتماد الفصص "تسديد وتنظيم القري" وقدره	—	—	—	—	—	—
٥٠٠٠ ج. م. يسلم الارتباط به إلا بموافقة وزارة المالية	—	—	—	—	—	—
وذلك لارتباط هذا المشروع بمشروع المجلس القروية الذي	—	—	—	—	—	—
هو الآن محل بحث وزارة الداخلية.	—	—	—	—	—	—
وزارة الأشغال العمومية	—	—	—	—	—	—
مصلحة الري	—	—	—	—	—	—
رفع حلة تكاليف "مشروع إقامة لمياه لري ٥٠٠٠٠ فدان بفتح حادى	—	—	—	—	—	—
(من بند ٥٥) من ١٧٠٠٠٠ ج. م. إلى ١٧٤٦٠٠٠ ج. م. على أساس	—	—	—	—	—	—
المطامات النهائية ومع حراثة شراء محطات طلمبات شركة الري	—	—	—	—	—	—
المصرية ، على أن يسدّد عنوان المشروع بمصلحة "مشروع ري	—	—	—	—	—	—
٨٧٥٠٠ فدان بمقتضى فتح حادى وإلتزام ريا حصيدا بما فى ذلك	—	—	—	—	—	—
إنشاء محطة توليد القري الكهربائية من مساقط المياه فضاطر فتح	—	—	—	—	—	—
حادى وشراء محطات شركة الري المصرية بفتح حادى " مع بناء	—	—	—	—	—	—
الاعتماد للمدرج فى مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ على أصله .	—	—	—	—	—	—
مصلحة المبانى الأميرية	—	—	—	—	—	—
رفع حلة تكاليف "مشروع أعمال إضافية وتعديلات بمستشفى قصر	—	—	—	—	—	—
النبي" (بند ١٢) من ٦١٨٣٠ ج. م. إلى ٧٧٣٣٠ ج. م. مع	—	—	—	—	—	—
زيادة اعتماد سنة ١٩٣٧ من ١١٠٠٠ ج. م. إلى ٣٦٥٠٠ ج. م. وذلك	—	—	—	—	—	—
حسب الحاجة إلى بعض أعمال إضافية لم تراع فى التقدير الأصل .	—	—	—	—	—	—
لتخفيض حلة تكاليف "مشروع إنشاء مجموعة صحية فى سيبرلاق	—	—	—	—	—	—
(بند ١٢) من ٦٩٠٠٠ ج. م. إلى ٥٠٢٠٠ ج. م. بالاستثناء	—	—	—	—	—	—
من بعض الأعمال مع بناء الاعتماد للمدرج فى مشروع ميزانية سنة	—	—	—	—	—	—
١٩٣٧-١٩٣٨ على أصله .	—	—	—	—	—	—
لتخفيض ١٥٠٠ ج. م. من حلة اعتمادات الباب الثالث "تطوير	—	—	—	—	—	—
عدم إتمام صرفه .	—	—	—	—	—	—
مصلحة التنظيم	—	—	—	—	—	—
لتخصيص اعتماد قدره ١٠٠٠٠ ج. م. لفتح ملكية قطعة الأرض	—	—	—	—	—	—
المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقلل لتوفير ما ينفق عنها	—	—	—	—	—	—
من إيجار مبنى قدره ٧٧٤ ج. م. .	—	—	—	—	—	—
لتخفيض ١٠٠٠٠ ج. م. من حلة اعتمادات الباب الثالث "تطوير	—	—	—	—	—	—
عدم إتمام صرفه .	—	—	—	—	—	—
بمنه .	—	—	—	—	—	—
٢٩٥٠٠	٢٧٣١٩٠	٢٥٠٠	١٤٤١٣٠	—	١٣٤٣٦	٤٠٠٠
٥٦٣٤	—	—	—	—	—	—

المحصول	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مناحيات وأجر ومرتبات		
	تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	
٢٩٥٠٠	٣١٤٧١٠	٢٥٥٠٠	١٥٧٨٥٠	—	١٤٩٤٢٦	٤٠٠٠	٧٤٣٤ . ما قبله .
وزارة البحرية والبحرية							
ديوان العموم والبحريش							
—	٦٨١٢	—	—	٥٧٦٢	—	١٠٥٠	لتوسيع نطاق المدرسة البحرية لكي تسع ٢٠٠ طالب بدلاً من ١٧٠ وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧
—	٨٦٥	—	—	—	—	٨٦٥	لإنشاء وظيفة ملحق عسكري برتبة بكاشي بالسفارة المصرية في إنجلترا بمناسبة تحويل المفوضية المصرية بلندن إلى سفارة
٢٩١٠	—	—	٦٤٠	—	٢٣٧٠	—	تعديلات بمناسبة الاستثناء من الضباط والموظفين البريطانيين في الجيش والاستعانة عنهم بمصريين .
٣٢٤١٠	٣٢٣٢٨٧	٢٥٥٠٠	١٥٧٨٥٠	٦٤٠	١٥٥١٨٨	٦٢٧٠	٩٣٤٩ . قبل يمينه .

المجملة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مهمات وأجر ومرتبات	
	تخفيض		زيادة		تخفيض	
	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه	جيه
٣٢٤١٠	٣٢٢٣٨٧	٢٥٥٠٠	١٥٧٨٥٠	٦٤٠	١٥٥١٨٨	٦٢٧٠
						٩٣٤٩
						ما قبله .
(١٩) وزارة الحربية والبحرية						
(٢٠) ديوان الموموم والجيش						
الاعتبارات المحذوفة						
عدد	الوظيفة	باب ١	باب ٢			
جيه	جيه	جيه	جيه			
٧	وظائف ملحقه بوظيفة السردار ومرتباتها	٦٠	١٦٦			
—	مرتبات مفتش عام	٧٢	١٢٣			
٢	وظيفة محاضرين في فن المشاة ومرتباتها	١٩٤٤	٢٨٤			
١	وظيفة معلم الطوبجية (قاعدام) ومرتباتها	٨٥٢	١٢٤			
٢	وظيفة صف ضابط انجليزى ومرتباتها	٨١٦	١٤٤			
—	فرق ربط وتلفيقى مدير وحكيماوى	٦٠٠	—			
—	بدل اقتراب	١٩٥	—			
—						
١٢		٤٥٣٩	٨٤١			
الاعتبارات المضافة						
—	مرتبات رئيس أركان حرب الجيش	٧٢	٢٠١			
—	« نائب رئيس أركان حرب الجيش	٢٥	—			
—	موظفان درجة خامسة	٧٥٠	—			
—	« « سادسة	٥٧٦	—			
—	موظفون « سابعة	٥٥٨	—			
—	« « ثامنة	٢٨٨	—			
—						
١١		٢٢٦٩	٢٠١			
—						
١	صاى التخفيض في اوطائف	٢٢٧٠	٦٤٠			
٢٩١٠						
غير محدد						
٣٢٤١٠	٣٢٢٣٨٧	٢٥٥٠٠	١٥٧٨٥٠	٦٤٠	١٥٥١٨٨	٦٢٧٠

المجلسة	باب ٣ أعمال جديدة		باب ٢ مصاريف عمومية		باب ١ مبيعات وأجر ومزونات	
	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض	زيادة	تخفيض
٣٣٣٣٨٧	٢٥٥٠٠	١٥٧٨٥٠	٦٤٠	١٥٥١٨٨	٩٣٤٩	٦٢٧٠
٤٣٥٩٨	—	—	١٢٤١	—	٩٩٤٧	—
١١١٨٨	—	—	—	—	—	—
<p>(تابع) وزارة الحربية والبحرية</p> <p>(تابع) ديوان المدموم والجيش</p> <p>تعديلات ناشئة عن إلغاء وظائف أركان حرب وقومندان سلاح الطيران وباقي الضباط والملاحطين البريطانيين بهذا السلاح بمناسبة نقلهم إلى البعثة العسكرية البريطانية وذلك مقابل إنشاء وظيفة لمدير مصرى لسلاح الطيران :</p> <p>الوظائف المضافة</p> <p>عدد الوظيفة</p> <p>باب ١ باب ٣</p> <p>١ أركان حرب وقومندان (أميرالاي) ... ١٥٥٠ ...</p> <p>١ قومندان ثان (فأعقام) ... ٧٨٠ ...</p> <p>٢ بكباشيان ... ١٢٠٠ ...</p> <p>١١ ملاحطون ... ٥٧٣٦ ...</p> <p>١ بدل اقتراب وعلاوات أركان حرب وطيران ١٦٥٣</p> <p>١ بدل طليق وخادم وسكن وإمانات الماشات ١٣٨٣</p> <p>١٥</p> <p>المجلسة ١٢٣٠٢ ١٠٩١٩ ١٣٨٣</p> <p>الوظائف المضافة</p> <p>١ مدير سلاح الطيران (أميرالاي) ... ٩٠٠ ...</p> <p>١ ملاوة أركان حرب ... ٧٢ ...</p> <p>١ بدل طليق وخادم وسكن ... ١٤٢ ...</p> <p>١ ٩٧٧ ١١١٤ ١٤٢</p> <p>١٤١ ٩٩٤٧ ١١١٨٨</p> <p>١٤ صافي التخفيض.</p> <p>المجموع ٩٣٤٥ ١٦٢١٧ ١٥٥١٨٨ ١٨٨١ ١٥٧٨٥٠ ٢٥٥٠٠ ٣٣٣٣٨٧</p>						

أبواب أخرى :

قسم ١٨ — مصاريف غير متوقعة

المأخوذ من احتياطي هذا القسم لتخفيضه من ١٣٣٦٦٨ جنيهاً إلى ٥٠٥٢٩ جنيهاً .

٨٣١٣٩

ولما كانت هذه التحليلات تشمل زيادة قدرها ١٤٠٠٠ ج. م. في امانة الجمارك الأضمر والمعاد البقية المبرجة في ميزانية الديوان العام بوزارة المالية تحت بند ٧ "إضافات وصرفيات متنوعة" لرغبتها من ٢١٨١٧٤ ج. م. إلى ٣٣٣١٧٤ ج. م. وأن هذا المبلغ خاص بالمعاد البقية وميزانيتها قيد البحث لجنة الأوقاف والمعاد البقية فقد رأى مجلس النواب لرجاء إقرار اعتماد الباب الثاني من الفرع ١ - ديوان العموم بوزارة المالية إلى ما بعد نظر ميزانية المعاد البقية .

وبلغنا توافق على ذلك كما توافق على ارجاء البت في المصاريف غير المنظورة إلى ما بعد النظر في باقي المصروفات وقد وافقت اللجنة على التعديلات المقترحة وترجع من المجلس الموافقة على الأيوب التي أدخل عليها تعديل كما أقرها مجلس النواب وهي :

قسم ٥ - وزارة المالية

فرع ٧ - مصلحة الأموال المقتضية

جيب
٤٥٣٣١٧ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .
١٣٣٠٠ د ٣ - أعمال جليقة .

فرع ٦ - مصلحة الأملاك الأميرية

١٣٤٢٥٠ باب ٣ - أعمال جليقة .

فرع ٧ - الجمارك

٧٨٨٢٥ باب ٢ - مصاريف عمومية .

قسم ٧ - وزارة المعارف العمومية

فرع ١ - الديوان العام والتعليم

٩٨٣٥٨٣ باب ٢ - مصاريف عمومية .
٤٥٥٥٤ د ٣ - أعمال جليقة .

قسم ٨ - وزارة الداخلية

فرع ٢ - الويلس

جيب

١٢٠٦٧٨٣ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .
٣٣٧٤٧٤ د ٢ - مصاريف عمومية .
فرع ٣ - الخلف

١١٩٧٦٧ باب ٢ - مصاريف عمومية .
١٦٠٠٠ د ٣ - أعمال جليقة .

قسم ٩ - وزارة الصحة العمومية

فرع ١ - ديوان العموم والصحة العامة

٨٨٩١٠٨ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .
٩٣١ د ٢ - مصاريف عمومية .
١١١٧٤١ د ٣ - أعمال جليقة .

قسم ١٢ - وزارة الزراعة

٤٢١٩٣١ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .
٧٧٠٤٢ د ٣ - أعمال جليقة .

قسم ١٣ - وزارة المواصلات

فرع ١ - ديوان العموم

١٨٣٠٢٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .

قسم ١٤ - وزارة الخيرية والبحرية

فرع ١ - ديوان العموم والبحري

٤٤٨٩٣٩ باب ١ - ماهيات وأجروماتيات .
٤٨١٧٥٥ د ٢ - مصاريف عمومية .

ومجلس اللجنة (البالية)
محمد الشاذلي

سكرتير اللجنة البرلمانية
أنطون الجليل

وزارة المالية

الهيئة العامة
للمالية

دم - ١ - ١٣٢٩ هـ

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عن تعديل مشروع الميزانية العامة ومشروع ميزانية

مصلحة السكك الحديدية والنفقات والتلفونات

لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية

(١) مشروع الميزانية العامة :

بعد تقديم ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ إلى المجلس عثت وزارة المالية من بعض الوزراء والمصالح طائفة من المقترحات يستدعي إقرارها تصديلاً للمشروع المروض الآن على البرلمان . وقد بحثت اللجنة المالية هذه المقترحات وتوخت في بعضها المحافظة على توازن الميزانية دون الالتجاء إلى الاحتياطى تشياع الخطة إلى الترتيب في إعداد المشروع الأصل وقد أسفر بحث اللجنة عن زيادة في تقدير بعض المصروفات يقابلها تخفيض في تقديرات مصروفات أخرى وزيادة في الإيرادات على الوجه المبين في الجدول المرفق .

وبهذه المناسبة لا ترى اللجنة بدا من الإشارة إلى ما كانت قد أوتاه من تضمين ملحق الميزانية اعتماداً خاصاً لمصلحة الجراد ٣٠٠٠٠ ج.م فقد رى عند إعداد الملحق الاكتفاء بأخذ المبالغ التي تنص إليها الحاجة لهذا الغرض من دوط المصاريف غير المنظورة على أن يطلب بعد إقرار الميزانية اعتماد إضافي خاص إذا اقتضى الأمر ذلك .

وفيما يلي بيان من أهم التعديلات التي يتضمنها الملحق :

١ - إعانة لإعاش الأثرى والمعاد البنية - زيدت الإعانة المخصصة لإعاش الأثرى والمعاد البنية في ميزانية وزارة المالية بمقدار ١٤٠٠٠ ج.م وذلك لمراجعة الموقف الناشئ من عجز وزارة الأوقاف عن إدراج كامل الإعانة التي كانت تخصصها في ميزانيتها لتلك المعاد .

٢ - إعانة الجليلة - يتضمن مشروع ميزانية الجليلة التي اعتمده مجلس الوزراء في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ زيادة في الإعانة التي تؤخذ من ميزانية وزارة المصارف بمقدار ١٦١٨٧ ج.م وزيادة أخرى في الإعانة

تؤخذ من ميزانية وزارة الصحة بمقدار ٢٤٩٨١ ج.م وكانت وزارة المالية قد احتاطت لا مرضضت تقديروا للمصاريف غير المنظورة في مشروع الميزانية لمراجعة هذا الاحتال .

٣ - إصلاح الأراضي البور - زيد الاحتاد المخصص لهذا الغرض في ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية بمبلغ ٧٨٠٠٠ ج.م وذلك لارتفاع الأسعار بمعدل ١٥٪ ولا جدو ٣٠٪ في ذلك ولوجوب القيام ببعض أعمال جديدة في أراضي الإصلاح القديم والمراجعة لوثائق مستقلة عن أعمال الإصلاح في السنة الماضية على أن تعال هذه الزيادة زيادة تعالها في المصطلح من مبيع الأملاك الأميرية عملاً بالنظام الذي تقرر في هذا الشأن .

٤ - أسلحة الخفر - أدرج احتاد قدره ١٦٠٠٠ ج.م لتجديد أسلحة الخفر إذ تبين أن الأسلحة التي سوف تختلف عن الجيش سيستغ بها تجديد أسلحة البوليس وأنه ينبغي بعد ذلك التفرق بتجديد أسلحة الخفر وقد ظواهره يتم لهذا الغرض احتاد كل قدره ٤٨٠٠٠ ج.م سيوزع على ثلاث سنوات .

٥ - مشروع إقامة طليات لرى ٥٠٠٠٠ هـ فنان بضع حامى - عمل في الملحق عنوان هذا المشروع وفتت تكاليفه من ١٧٠٠٠٠ ج.م إلى ٧٤٩٠٠٠ ج.م ومن هذه الزيادة ٣٩٠٠٠ ج.م على أساس الطلعات المقدمة و ٤٠٠٠٠ ج.م لتمكين من شراء الطليات والمعدات المتحركة الآن لشركة لرى المصرية بضع حامى وتخصيصها لرى منطقة مساحتها ٣٧٥٠٠ فدان وذلك أصبحت المنطقة التي ستوى بهذا المشروع ٨٧٥٠٠ فدان بعد أن كانت ٥٠٠٠٠ فدان .

٦ - مشروع الإصلاح والتوسيع الزراعى في منطقة البدر - أدرج لهذا المشروع في الملحق مائة ألف جنيه من أصل تكاليفه البالغة ٥٠٠٠٠ ج.م والغرض منه تحسين وسائل لرى في الأرض الزراعية الحالية بترك النوع استصلاح واستعمار ٢٠٠٠٠ فدان في تلك المنطقة ليحيا بعد ذلك لأحالي ذلك المزرع الذين أغرت أراضيهم وحرموا موارد الرزق القائم في التولية الأولى والتولية الثانية لنزان أسوان .

٧ - مشروعات لرى والصرف - زيدت الاعتمادات المخصصة لهذه الأعمال بمقدار ٩٠٠٠٠ ج.م في حدود تكاليفها الكلية والغرض من ذلك زيادة السرعة في إنجاز هذه المشروعات التي تنس إليها الحاجة أشد الناس .

٨ - إعانة شركة مصر الطيران - عند ما أعلن مشروع الميزانية الأصل لم يكن قد تم تقدير الإعانة المستحقة لهذه الشركة من سنة ١٩٣٦ لتلك

رئي ادراج تلك الاعانة حسب المبلغ المتصد لها في ميزانية السنة المصروفة
وهو ١٥٠٠٠ ج. م. فلما تم التقديرين أنه يزيد من ذلك بمقدار ٣٦٠٠٠ ج. م.
ولم يكن تمديد من ادراج هذه الزيادة في المخصص .

٩ - اعانة شركة مصر للآلة البحرية - زيدت هذه الاعانة في
المخصص بمبلغ ٣٣١٠٠ ج. م. فأصبحت ٩٩١٠٠ ج. م. على أساس جعل الاعانة
من كل رسالة للركاب ٣٧٠٠ ج. م. بدلا من ٢٠٠ ج. م. طبقا لقرار مجلس
الوزراء الصادر في ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ .

١٠ - البنات العلمية - زيد الاعطاء المقرر للبنات العلمية بمبلغ
١٥٠٠ ج. م. وذلك للتوسع في إرسال بنات جديدة ولا سيما بنات
اجامعة المصرية وبنات التخصص في الفنون وبنات الأمن العام
ولصحة وغيرها .

١١ - مشروع قطار اسنا - تبين بعد تقديم مشروع الميزانية إلى
البرلمان أنه لن يتسنى إتمام الإبرامات التمهيدية لقوة قطار اسنا بحيث
يسمى العمل إلى المقاول الذي يرأسه طلبة السطاه ليشروع في التنفيذ قبل
انتهاء فترة طويلة من السنة المالية وأنه لن يمكن والحالة هذه الانتفاع
إلا بميزه يسير من الاعطاء المردد له لم يكن هناك متبوعة من تخفيض
هذا الاعطاء إلى التدرج الذي يمكن الانتفاع به .

١٢ - زيادة أسعار الملبوسات والتجهيزات - ائج في ميزانية وزارة
المالية - بعد اعداد مشروع الميزانية تبين من نتيجة المطالبات المقدمة
لترديد الأصناف اللازمة لقوات البوليس وانظر أن هناك زيادة في الأسعار
تقدر بمبلغ ٣٤٠٠٠ ج. م. في الجبلتة وهي زيادة لا تناس من مواجعتها والتوقع
أن تحدث مثل هذه ايرادية في ميزانيات أخرى ومنى عرفت بمائها بالتمديد
مستطب بها اعتادات اضافية في خلال السنة .

واللجنة المالية تشرف بعرض الأمر على مجلس الوزراء للتفضل بالقراره .

(ب) مشروع ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والتليفونات:

يتضمن المشروع الذى قدم الى البرلمان فيما يخص ميزانية السكك
الحديدية والتلفونات والتليفونات تقدير أبواب الإيرادات والمصروفات: جملة
لا تفصيلا والآلن وقد تم بحث التفاصيل للأمر يقتضى تعديلا في تقدير
أبواب المصروفات على الوجه الآتى :

السكك الحديدية :

حـ	حـ
الباب الأول	١٦٣٣٧٢٨
» الثاني	٢٤٤٨١٣٧
» الثالث	٦٠٧٥٣٥
الجملة	٤٦٨٩٤٠٠
	٤٤٢٦٠٠٠

التلفونات :

حـ	حـ
الباب الأول	٤٩٧٤٦٨
» الثاني	١٩٣٧٢٨
» الثالث	١٥٤٤٠٠
الجملة	٨٥٠٥٩٦
	٨٥٠٥٩٦

وبلاحظ فيما يخص بالسكك الحديدية أن التقدير المعدل لمصروفات
البريس الأول والثانى أى المصروفات التشغيل يبلغ ٤٠٨١٦٥ ج. م. وهذا
التقدير يزيد بمبلغ ٢٥٥٨٦٥ ج. م. من الحد الذى لا يجوز لتفصيله أن تتعداه
في تقدير هذه المصروفات طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣٠ يناير
سنة ١٩٣٥ وهو الذى يقضى ألا تتجاوز مصاريف التشغيل ٧٥ ٪ من
إيرادات الخطوط .

وبجبر المصلحة هذه الحالة بأنه على الرغم من أنه قد ائتمد لها في ميزانيات
الثلاث السنوات ١٩٣٢ - ١٩٣٤ و ١٩٣٥ - ١٩٣٦ و ١٩٣٧ - ١٩٣٨
سلفيات تبلغ في مجموعها ١١٢٠٠٠٠ ج. م. فنها قد أخذت في ضغط
مصروفاتها والحد من تجديداتها اجت بائتمال كاهلها بالديون وكانت
نتيجة ذلك أن المبلغ الذى استنفدته فضلا من السلفيات المشار إليها اقتصر
على نحو ١٣٧٠٠٠ ج. م. فقط .

واللجنة المالية ترى لهذه الاعتبارات أن تمنح المصلحة المبلغ اللازم لمد
الديون في مصاريف التشغيل على سبيل القرض من الاحتياطي العام أمام أسوة
بالمبالغ الممنوعة للأعمال الحديدية .

وقى طيه مشروع مرسوم مشروع قانون لتعديته إلى البرلمان

الرئيس
مكرم محمد
٢٠ يونيو سنة ١٩٣٧
مرة ١٦٥ - ٢/١

إلى وزارة المالية

واقى مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ على رأى
اللجنة المالية للبين في هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بالديون والخطوط

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون
بتعديل القانون الخاص بربط ميزانية الدولة
للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بعد الاطلاع على المرسوم بمشروع قانون بربط ميزانية الدولة لسنة
المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ الصادر في ٣١ يناير سنة ١٩٣٧
وبناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يضاف إلى تقديرات المصروفات في مشروع القانون بربط
ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٥٣٥٨٣٧ ج.م (خمسة
وخمسة وثلاثين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثين جنياً) للأغراض المبينة
في القسم حرف (١) من الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - يحدف من تقديرات المصروفات في مشروع القانون بربط
ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٤٤٠٨٣٧ ج.م (أربع
وأربعين ألفاً وثمانمائة وسبعة وثلاثين جنياً) وهذا المبلغ مخصص في مشروع
الميزانية للأغراض المبينة في القسم حرف (ب) من الجدول المرافق لهذا
القانون .

مادة ٣ - يضاف إلى تقديرات الإيرادات الواردة في مشروع القانون
بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مبلغ ٩٥٠٠٠ ج.م (٩٥
خمساً وتسعين ألف جنياً) للأبواب المبينة في القسم حرف (ج) من
الجدول المرافق لهذا القانون .

مادة ٤ - تحذف تقديرات مصروفات مصلحة السكك الحديدية
والتلفونات والتليفونات في مشروع القانون بربط ميزانية الدولة لسنة
المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وذلك بإضافة مبلغ ٣٦٣٤٠٠ ج.م (مائتين وثلاثة
وستين ألفاً وأربعمائة جنياً) للسكك الحديدية وحذف مبلغ ٥٠٠ ج.م
(خمسة آلاف من الجنيئات) من التفرقات والتليفونات حسب الجدول
والكشفوف المرفقة لهذا القانون .

مادة ٥ - يحدف مقدار السلطة المصوب في مشروع القانون بربط
ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ على منحها لمصلحة السكك
الحديدية والتفرقات والتليفونات من الإحباط العام بمبلغها ٩٨٤٨٧١ ج.م
بإلا من ٣٦٦٤٧١ ج.م وذلك بإضافة ٣٦٣٤٠٠ ج.م (مائتين وثلاثة
وستين ألفاً وأربعمائة جنياً) إلى سلفة السكك الحديدية وحذف ٥٠٠ ج.م
(خمسة آلاف من الجنيئات) من سلفة التليفونات .

مادة ٦ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون

مدير برام راس البين في ١٥ وبيع الثاني سنة ١٣٥٦ (٢٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبري

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم حيد

نمرة ١٦٥ - ١٦٦/١

مرسل إلى وزارة المالية لتنديه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

يسكن التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

(١) الزيادات

البلقة	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول مبايقات وأجر وصرفيات	فرع قسم
جبهه مصرى	جبهه مصرى	جبهه مصرى	جبهه مصرى	٥
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	١
١٤٠٠٠	—	١٤٠٠٠	—	٢
٢٣١٠٠	—	٢٣١٠٠	—	٣
٤١٦٠	—	—	٤١٦٠	٤
٣٨٠٠	٣٨٠٠	—	—	٥
—	—	—	—	٦
٧٨٠٠	٧٨٠٠	—	—	٧
١٢٥٠٦٠	٨١٨٠٠	٣٩١٠٠	٤١٦٠	٨

وزارة المالية

ديوان العام

لشراء العدد اللازم من صورة حضرة صاحب البلقة الملك
ليوزمها على مختلف الوزارات والمصالح (بند ١٣) .

رفع الإعانة المخصصة "لتنظيم الأهرام والمعاهد الدينية" (بند ٧)
من ٢٣٢١٧٤ ج.م. إلى ٢٣٢١٧٤ ج.م. ، وذلك لمواجهة
الموقف الناشئ عن تجرؤ وزارة الأوقاف عن ادراج كامل
الإعانة التي كانت مخصصة في ميزانيتها لتلك المعاهد .

رفع الإعانة المخصصة "لشركة مصر لإصلاح البحيرة" (بند ٧) من
٧٦٠٠٠ ج.م. إلى ٩٩١٠٠ ج.م. على أساس جعل الإعانة
عن كل رحلة تتماثل بنقل الركاب ٢٧٠٠ ج.م. بدلا من
٢٠٠ ج.م. ، وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر
في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧

مصلحة الأموال المقررة

رفع الاعتماد المخصص "للكافة المبايقات" من ١٢٨٤٠ ج.م. إلى
١٧٠٠٠ ج.م. على أساس المبايقات القطعية المستحقة .

رفع الاعتماد المخصص في بند ٨ "للكافة أروق ودواليب معدنية"
ليناء دار المحفوظات الجديدة" من ٤٠٠٠ ج.م. إلى ٧٨٠٠ ج.م.
والزيادة عبارة عن المنظور عدم صرفه من الاعتماد المخصص
للفرض نفسه في ميزانية ١٩٣٩ — ١٩٣٧ بسبب التأخير
على توزيع الأروق والدواليب المشار إليها .

مصلحة المساحة والمناجم

إدراج اعتماد ٢٠٠٠ ج.م. في الباب الثالث (بند ١٩) "لإتمام
عملية مساحة وطابع خرائط مدينة الإسكندرية" عل أن يخفض
المبلغ نفسه من جملة البند نظرا ما ستسده مدينة الإسكندرية
لتعمية : المشار إليها ، وللمبلغ المذكور عبارة عن أول قسط
من مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م. تمهت البدية بتسديده هذه
العينة في مدة خمس سنوات .

مصلحة الأملاك الأميرية

لكافة اعتماد "إصلاح الأراضي البور" (بند ٣٩) وذلك لإرتفاع
الأمصار بمعدل ١٥ : ١ لا حور ٣٠ : ١ ، الذي ، ولوجوب
القيام ببعض أعمال مدنية في أراضي الإصلاح القديم ،
ولواجبة لزراعة منتجة من أعمال الإصلاح في السنة
المنتهية .

قليل منه .

(٦٢) بيان التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

نوع (١) الزيادات

الجدلة	باب ثالث أعمال حديثة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول مأهيات وأجر ومرتبات	فرع قسم
جنيه مصري ١٢٥٠٦٠	جنيه مصري ٨١٨٠٠	جنيه مصري ٣٩١٠٠	جنيه مصري ٤١٦٠	٥ -
			مأهيات	٦ -
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—	٧ -
١٧٧٣	—	١٧٧٣	—	٨ -
٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	—	٩ -
١٦١٥٧	—	١٦١٥٧	—	١٠ -
٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	—	١١ -
٤٦٣٠	٤٦٣٠	—	—	١٢ -
٢٨٦٥٠	—	٢٨٦٥٠	—	١٣ -
٥٣٥٠	—	٥٣٥٠	—	١٤ -
١٦٠٠٠	١٦٠٠٠	—	—	١٥ -
٢١٩٦٣٠	١١٧٤٣٠	٩٨٠٣٠	٤١٦٠	١٦ -

نقل به

(٦٢) وزارة المالية

(٦٣) مصلحة الأملاك الأميرية

لمصاريف تقسم وحصر مساحة الأراضي الأميرية المزمع التصرف فيها (بند ٣٦) وذلك تنفيذاً للسياسة الحكومية التي أعلنت في خطاب حضرة صاحب المعالي وزير المالية عن مشروع الخزانة، ومن انظر المذكور ٥٠٠٠ ح. م. تصرف بمعرفة مصلحة الأملاك الأميرية و ١٠٠٠٠ ح. م. توضع تحت تصرف مصلحة المساحة.

مصلحة إيجارات

زيادة لامتداد الخدم في المدب "للمواد تحويل الكحول" من ٢٩٩٥ ح. م. إلى ٤٧٦٥ ح. م. بسبب زيادة المشتك من ذلك ثوب والإيجاد رصيد الطارئ، مع العلم بأن من هذه المدد يحصل من مستوردي وسجى الكحول.

وزارة المعارف العمومية

الديون والماء والتعليم

لرفع الامانة المخصصة "لجنة الإحالة للرياضة البدنية" (بند ١١) إلى ١٥٠٠٠ ح. م. لتسنى لها التوسع بالرياضة البدنية في مصر إلى المستوى اللائق بها.

لرفع الامانة المخصصة للجامة المصرية "قسم التدم" (بند ١١) إلى ٢٩٦١٢٣ ح. م. نتيجة للتقديرات الواردة في مشروع ميزانية الجامة لدى اعتماد مجلس الوزراء بتاريخ ١٨ أبريل سنة ١٩٣٦

لرفع الامانة المخصصة "لجنة مصاريف الأطفال" (بند ١١) إلى ٣٠٠٠ ح. م. لسد العجز في ميزانيتها حتى تتمكن من مواصلة أعمالها الجارية التي قامت بها في السنوات الماضية
لضم للمدرسة الثامنة لوقت كشك في ذقن إلى وزارة المعارف العمومية وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ مارس سنة ١٩٣٧

وزارة الداخلية

البوليس

زيادة الاعتماد المخصص "للديونات والتجهيزات والنسخ" (بند ٣) بسبب ارتفاع الاسعار.

الخفر

زيادة الاعتماد المخصص "للديونات والتجهيزات والنسخ" (بند ٣) بسبب ارتفاع الاسعار.

تجديد "مادة الخفر" (بند ٧).

(ج) بيانات التعديلات المقترحة إدخالها على تقديرات المصروفات

ج (١) الزيادات

الجملة	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثانٍ مصاريف عمومية	باب أول مهايات وأجر ومرتبات	فرع قسم
٢١٩٦٣٠	١١٧٤٣٠	٩٨٠٣٠	٤١٦٠	٩
٢٤٩٨١	—	٢٤٩٨١	—	١
٣٠٨٩	١٢٠٠	٤١٥	١٤٧٤	٢
٢٤٧٦٠	١١٨٦٣٠	١٣٤٢٦	٥٦٣٤	١١

٩ - وزارة الصحة العمومية
ديون العموم والصحة العامة

١ - رفع الأمانة المحسنة لخامسة المصرية " قسم المستشفيات"
(بند ٢٢ - ٢٠٨٤ ج. م. تبعية للتقديرات الواردة
في مشروع ميزانية الجامعة الذي اعتمدته مجلس الوزراء بتاريخ
١٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

٢ - لادراج البنطاف والاعتمادات التالية لمشروع " توسيع فرع الرد
بمستشفى لدمرناش في القاهرة " بمسابقة اتم الجياه الخاص
بهذا المشروع :

عدد
١٦٢ ٣
٥٨٨ ١٣
٥٢ —
١٤١٤ ١٦
٤١٥ —
١٢٠٠ —
٣٠٨٩ ١٦

٢ - قسم المرقف القروية

لتخصيص عقد ٣٠٠٠ ج. م. "المشروعات المياه الصغيرة" مقابل
تحقيق من عقد "مصفية عرب الفيوم" بمطلة ٣٥٨٠٠ ج. م.
وضم بأثره "م. م. لادراج المحصن" "تعميل وتنظير لقرى" وقدره
٥٠٠٠ ج. م. عدم الارتباط به إلا بموافقة وزارة المالية
وذلك لارتباط هذا المشروع بمشروع مجلس القروية الذي
هو الآن محل بحث وزارة الداخلية .

١١ - وزارة الأشغال العمومية

٢ - مصفحة ترى

رفع تكاليف " مشروع إقامة سدود نهر ٥٠٠٠٠ هان جميع
حادى " (بند ٥٥) من ١٧٠٠٠٠ ج. م. الى ٢٤٦٠٠٠ ج. م.
على أساس المطامات النهائية وبمصراتة شراء محطات طلمبات
شركة اري المصرية - على أن يعدل عنوان المشروع بمجمله
"مشروع ري ٨٧٥٠٠ فدان متعلق بمجموع حادى والفيام ريا
صينيات في ذلك إنشاء محطة توليد القوى الكهربائية من
مناطق المياه بقطاع جميع حادى وشراء محطات شركة اري
المصرية جميع حادى "

١١ - قتل بده .

(٢) بيان التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

تج (١) الزيادات

الجهة	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول مهمات وأجر ومرتبات	فرع قسم	
	حيز مصرى	حيز مصرى	حيز مصرى		
٢٤٧٦٩٠	١١٨٦٣٠	١٢٣٤٢٦	٥٦٣٤	١١	ماتيله .
				٢	(٢) وزارة الأشغال العمومية
					مصلحة الري
٨٤٥٠	٨٤٥٠	—	—		رفع تكاليف عملية "مصلحة أقليم الصرف" (بند ٥٥) من ٩٩٥٠ ج.م. إلى ١٨٤٠٠ ج.م. وزيادة اعتماد سنة ١٩٣٧ من ٥٨٥٠ ج.م. إلى ١٤٣٠٠ ج.م. .
					وترجع هذه الزيادة إلى تعديل تصميم الصير بحيث يشمل ثلاث وحدات من الطلمبات بدلاً من وحدتين مع تخفيض ملحوظ المص لا سكان الصرف على عمق مترين ونصف .
٩٠٠٠	٩٠٠٠	—	—		لزيادة الاعتمادات المخصصة للشروعات (بند ٥٥) من ١٨٠٠٠ ج.م. إلى ١٢٧١٥٠٠ ج.م. لما يتوقع من زيادة الصرف على بعض المشروعات في حدود التكاليف المخصصة لها في الميزانية .
١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	—	—		لزيادة مشروع " الإصلاح والتوسع الزراعى بمركز الدو " المقدمه تكاليفه الكلية بمبلغ ٥٠٠٠٠٠ ج.م. على أن تنفذ في مدة خمس سنوات (بند ٥٧) .
					ويرى هذا المشروع الى اصلاح بعض المناطق للزراعة وامدادها بجاء الري بواسطة طلمبات تقام لهذا الغرض توطئة ليج الأراضي الاالى حصص الاستعمال تعويضاً لهم عما أصابهم من الضرر بسبب تملية نيران أسوان للمرة الثانية .
				٣	مصلحة المباني الأبرية
—	—	—	—		رفع تكاليف " مشروع توسيع قسم الكونستبلات بمدرسة البوليس " (بند ١٢) من ٧٢٠٠ ج.م. إلى ٣٥٠٠٠ ج.م. لإنشاء قسم لضباط مستقل كامل المصدة مع إبقاء المباني الأصلية الخاصة بقسم الكونستبلات والمساكن كما هي وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٣٧ .
١٥٠٠	١٥٠٠	—	—		رفع تكاليف " مشروع أعمال إضافية وتصديلات بمستشفى القصر العيني " (بند ١٢) من ٦١٨٣٠ ج.م. إلى ٧٧٣٣٠ ج.م. مع زيادة اعتماد سنة ١٩٣٧ من ١١٠٠٠ ج.م. إلى ٣٦٥٠٠ ج.م. وذلك بسبب الحاجة إلى بعض أعمال إضافية لم تراعى في التقدير الاصلى .
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—		مصلحة التنظيم
					اختصاص اعتماد قدره ١٠٠٠٠ ج.م. لترفع ملكية قطعة الأرض المقام عليها مخازن وماكينات الأسفلت بالقطر لتوفير ما يقع عنها من إهلاك سنوى قدره ٧٧٤ ج.م. .
٤٧١٦٤٠	٣٤٢٥٨٠	١٢٣٤٢٦	٥٦٣٤		قل يله .

(٤) بيان التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

٤ (١) الزيادات

الجملة	باب ثالث — أعمال جارية	باب ثان — مصاريف عمومية	باب أول — مصاريف وأرب ومرتبات	ملاحظات
جيبه مصري	جيبه مصري	جيبه مصري	جيبه مصري	ملاحظات
٤٧١٦٤٠	٣٤٢٥٨٠	١٢٣٤٢٦	٥٦٣٤	ماتقيله .
١٨٠٠	—	—	١٨٠٠	رفع الاعتماد المخصص في الباب الأول " لتعزير الوظائف " من ٣٠٠٠ ج. م إلى ٤٨٠٠ ج. م لانتفاء الوظائف اللازمة لتعزير الإشراف على السفنات الحالية في الأقلام .
٧٠٠٠	٧٠٠٠	—	—	لمصاريف مؤتمر القطن الدولي المزمع عقده في القاهرة سنة ١٩٣٧
٦٧٢٠	٦٧٢٠	—	—	رفع الاعتماد المخصص في الباب الأول " لاقامة أجهزة لتدخين لصادرات والواردات بمكتب الحجر الزراعي بجمهورية الاسكندرية " من ٢٥٦٣ ج. م إلى ٩٢٨٣ ج. م ، ولزيادة ناشئة عن تحويل المبلغ المخصص لهذا الغرض في ميزانية ١٩٣٦/١٩٣٧ وقدره ١٩٣٧٠ ج. م مضافا اليه ٧٢٠ ج. م على أساس التكاليف الفعلية للشروع .
٢٦٠٠٠	—	٢٦٠٠٠	—	رفع الاعانة المخصصة " لشركة بنك مصر للطيران " (بند ١٣) من ٤٠٠٠ ج. م إلى ٢٦٠٠٠ ج. م وذلك على أساس التقدير للإعانة التي تستحق فضلا عن السنة المالية ١٩٣٩
—	—	—	—	زيادة الاعتماد المخصص تحت عنوان " محطة لمرفع مراكز الطائرات في الجوز " من ٧٠٠٠ ج. م إلى ٤٠٠٠ ج. م مقابل حذف اعتماد ٢٠٠٠ ج. م المخصص " لمحطة محطة المسافرين الاسكندرية " على أن يعمل عنوان المشروع الأول " إنشاء ثلاث محطات لمرفع مراكز الطائرات في الجوز " مع وضع محطة التكاليف من ٢٠٠٠ ج. م إلى ٧٥٠٠ ج. م
٥١٣١٦٠	٣٥٦٣٠٠	١٤٩٤٢٦	٧٤٣٤	قل بهله .

(ج) بيان التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

ج (١) الزيادات

الجملة	باب ثالث أعمال جديدة	باب ثانٍ مصاريف عمومية	باب أول مأجرات وأجر ومرتبات	فرع قسم
بجيه مصرى	بجيه مصرى	بجيه مصرى	بجيه مصرى	
٥١٣١٦٠	٣٥٦٣٠٠	١٤٩٤٢٦	٧٤٣٤	١٤ - ما قبله .
٦٨١٢	—	٥٧٦٢	١٠٥٠	١ - وزارة الحربية والبحرية ديوان الصوم والبليش
٨٦٥	—	—	٨٦٥	لتوسع نطاق المدرسة الحربية لى تسع ٢٠٠ طالب بـ ١٧٠ من ١٢ وذلك وفقا لقرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٣٧
٥٢٠٨٣٧	٣٥٦٣٠٠	١٥٥١٨٨	٩٣٤٩	لائشاء وظيفة ملحق عسكرى برتبة نيكاشى بالسفارة المصرية فى إنجلترا بمناسبة تحويل المفوضية المصرية بلندن إلى سفارة
١٥٠٠٠				١٥ - أبواب أخرى البيئات الصحية
٥٣٥٨٣٧	جملة الزيادات .			لتوسع فى ارسال البيئات ، ومن هذه الزيادة ٥٠٠٠ ج. م. لبيئات جديدة بجامعة المصرية ، والباقي لتوسع فى بيئات تعليم اللغات والأمن العام والصحة وغيرها ، على أن يؤسر أمام جملة هذه الزيادة بعدم الارتباط بها إلا بعد الاتفاق مع وزارة المالية .

(تابع) بيان التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

(ب) التخصيمات

الجهة	باب ثالث أعمال جارية	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول مهمات وأجر ومرتبات	فرع	قسم
جبهة مصرى	جبهة مصرى	جبهة مصرى	جبهة مصرى	٨	وزارة الداخلية
٤٠٠٠	—	—	٤٠٠٠	٢	الوزير
لتخفيض الاعتماد المخصص "لكالة المساعيات" من ١٠٠٠٠ ج.م. إلى ٤٠٠٠ ج.م. ، والفرق عبارة عن الوفر المتوقع حصوله من جراء استبدال بعض الكونستبلات الأوربيين بمصريين (قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧) مع مراعاة إلغاء الوظائف التي قرر البرلمان إلغاؤها .					
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—	٩	وزارة الصحة العمومية
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—	٢	قسم المرافق القروية
لتخفيض الاعتماد المخصص "لصيانة المراكب والمعدات القروية" من ٣٠٠٠٠ ج.م. إلى ٣٠٠٠ ج.م. ، والفرق عبارة عن الوفر المتوقع حصوله من جراء استبدال بعض الكونستبلات الأوربيين بمصريين (قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧) مع مراعاة إلغاء الوظائف التي قرر البرلمان إلغاؤها .					
١٨٠٠	—	—	١٨٠٠	١١	وزارة الأشغال العمومية
٢٢٥٠	—	٢٢٥٠	—	٢	مصصلحة الرى
١٦٠٠	—	١٦٠٠	—		لخفض ٨٠ وظيفة بخار من الدرجة الرابعة السارية على أن يؤخذ العدد اللازم من رين السامة والقياسين .
٢٢٠	٢٢٠	—	—		لتخفيض الاعتماد المخصص "لصيانة المراكب والمعدات القروية" من ٣٠٠٠٠ ج.م. إلى ٣٠٠٠ ج.م. ، والفرق عبارة عن الوفر المتوقع حصوله من جراء استبدال بعض الكونستبلات الأوربيين بمصريين (قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧) مع مراعاة إلغاء الوظائف التي قرر البرلمان إلغاؤها .
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—		لخفض ٨٠ وظيفة بخار من الدرجة الرابعة السارية على أن يؤخذ العدد اللازم من رين السامة والقياسين .
١٧٤٨٠	١٦٥٢٢٠	٣٨٥٠	٥٨٠٠		لتخفيض الاعتماد المخصص "لصيانة المراكب والمعدات القروية" من ٣٠٠٠٠ ج.م. إلى ٣٠٠٠ ج.م. ، والفرق عبارة عن الوفر المتوقع حصوله من جراء استبدال بعض الكونستبلات الأوربيين بمصريين (قرار مجلس الوزراء الصادر فى ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧) مع مراعاة إلغاء الوظائف التي قرر البرلمان إلغاؤها .

(٣٦) بيان التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

نيج (ب) التخفيضات

الرجل	باب ثالث إعمال جديدة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول مأهيات وأجور وصرفيات	فرع قسم	نيج
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري		
١٧٤٨٧٠	١٦٥٢٢٠	٣٨٥٠	٥٨٠٠	١١	ما قبله .
				٢	(٣٦) وزارة الأشغال العمومية
					(٣٦) مصلحة الري
١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	—	—		لتخفيض الاعتماد المخصص "لقوة فطراس" (مأهيات وأجور ومصروفات متنوعة - بند ٥٨) من ٢٠٠٠٠ ج. م إلى ٥٠٠٠ ج. م للسبب المذكور أعلاه .
٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	—		لخفض الاعتماد المخصص "لأعمال جديدة صغيرة" بـ ١٥٠٠٠ ج. م (بند ٥٩) .
٧٥٠٠	٧٥٠٠	—	—		لتخفيض الاعتماد المخصص "للاستلوا" بـ ١٥٠٠٠ ج. م من ١٥٠٠٠ ج. م إلى ٧٥٠٠ ج. م .
١١٦٧٣٠	١١٦٧٣٠	—	—		لرفع المستبعد من جلة اعتمادات الباب الثالث "لتنظير عدم إتمام صرفه" من ٥٢٤٧١ ج. م إلى ٥٦٩٢٠١ ج. م .
				٣	مصلحة البساتن الأييرية
—	—	—	—		لتخفيض تكاليف "مشروع إنشاء مجموعة صممة في حي يولاق" (بند ١٢) من ٦٩٠٠٠ ج. م إلى ٥٠٢٠٠ ج. م للاستفادة عن بعض الأعمال .
١٥٥٠٠	١٥٥٠٠	—	—		لتخفيض ١٥٥٠٠ ج. م من جلة اعتمادات الباب الثالث "لتنظير عدم إتمام صرفه" .
				٥	مصلحة التنظيم
١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	—		لتخفيض ١٠٠٠٠ ج. م من جلة اعتمادات الباب الثالث "لتنظير عدم إتمام صرفه" .
				١٤	وزارة الحرية والبحرية
				١	ديوان الموموم والجيش
٢٩١٠	—	٦٤٠	٢٣٧٠		تعديلات متناسبة الاستثناء من الضباط والموظفين البريطانيين في الجيش المصري والاستعاضة عنهم بمصريين .
٣٦٦٥١٠	٣٣٣٩٥٠	٤٤٩٠	٨٠٧٠		نقل بعله .

(٦) بيان التعديلات المقترح إدخالها على تقديرات المصروفات

تابع (ب) التخفيضات

الفرع قسم	الحلقة	باب ثالث إعمال جديدة	باب ثان مصاريف عمومية	باب أول ماهيات وأجر وصرفيات	نوع
١٤	٣٤٦٥١٠	٣٣٣٩٥٠	٤٤٩٠	٨٠٧٠	ما قبله .
١					(تابع) وزارة الحربية والبحرية (تابع) ديوان الموموم والإبلش
					الاعتادات المحذوفة
					عدد الوظيفة باب ١ باب ٢
					٧ وظائف ملحقية برتبة السردار وصرفياتها ٦٠ ... ١٦٦
					— صرفيات مفتش عام ... ٧٧ ... ١٢٣
					٢ وظيفة محاضرين في فن المشاة وصرفياتها ١٩٤٤ ... ٢٨٤
					١ وظيفة مسلم الطوبجية (تأخضام) وصرفياتها ٨٥٢ ... ١٣٤
					٢ وظيفة صف ضابط انجليزى وصرفياتها ٨١٦ ... ١٤٤
					— فرق ربط وظيفتى مدير وحكيماوى ... ٦٠٠ ... —
					— بدل اقتراب ... ١٩٥ ... —
					١٢ ٤٥٣٩ ٨٤١
					الاعتادات المضافة
					— صرفيات رئيس أركان حرب الإبلش ... ٧٢ ... ٢٠١
					— نائب رئيس أركان حرب الإبلش ٢٥ ... —
					٢ موظفان درجة خامسة ... ٧٥٠ ... —
					٢ « « سادسة ... ٥٧٦ ... —
					٣ موظفون « « سابعة ... ٥٥٨ ... —
					٤ « « ثامنة ... ٢٨٨ ... —
					١١ ٢٢٦٩ ٢٠١
					١ صافى التخفيضات في الوظائف ... ٢٢٧٠ ... ٦٤٠
					تقل بحد .
					٨٠٧٠ ٤٤٩٠ ٣٣٣٩٥٠ ٣٤٦٥١٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير اللجنة

قسم ١٨ - مصاريف غير منظورة

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أطهر الجليل بك)

كان المربوط لهذا القسم في ميزانية السنة الماضية ٦٧,٧٣٤ ج. م وقد أدرج له في مشروع الميزانية الموضوعة ١٣٣,٦٦٨ ج. م.

ثم خفضت وزارة المالية هذا الاتحاد ضمن التعديلات التي أدخلت على أقسام الميزانية إلى ٥٠,٥٢٩ ج. م.

وقد رأيت اللجنة حين بحث هذه التعديلات - متضمنة في ذلك إلى مجلس النواب - إدراج البت في هذا القسم إلى ما بعد الانتهاء من بحث باقي المصروفات وقد وافق مجلس الشيوخ على ذلك بجلسته ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧

هذا، وقد ذكرت اللجنة في تقريرها لميزانية السنة الماضية عن الاتحاد المدرج لهذا القسم أنه "معد لمواجهة للمصروفات الطارئة في جميع وزارات الحكومة ومصالحها مما ليس له اعتادات خاصة في الميزانية، مثل الإجازات، وأحداق منكو للحريق، وعن العاديات التي تشتريها مصلحة الآثار المصرية، ومصاريف ضيافة الملوك والأمراء الأجانب، وللموضى للأفراد والشركات عما يصيبهم من التلف في حوادث الاضطرابات الخ الخ..."

"وهذا الاتحاد موضوع تحت تصرف وزارة المالية وهي التي ترخص بالصرف إذا كان المبلغ المطلوب لغاية ١٠٠٠ جنيه. أما إذا زاد على هذا المبلغ فالتخصيص به من اختصاص مجلس الوزراء".

أما وقد انتهى المجلس من نظر أقسام المصروفات فقد بحثت اللجنة هذا القسم حين لما أنت لجنة المالية بمجلس النواب رأت، بالاتفاق مع وزارة المالية، رفع الاتحاد إلى ٣٧,٩٠٣ ج. م أي بزيادة ١٣,٣٧٤ ج. م على ما ورد في التعديلات.

على أن هذا الاتحاد - مع الزيادة التي أضيفت إليه أخيراً - يتنقص عما ورد في الميزانية السابقة بمقدار ٣٨٢١ جنيهاً. وقد وافقت عليه اللجنة.

وترجع من المجلس الموافقة على اعتماد هذا القسم وقدره ٣٧,٩٠٣ جنيهاً ت

كا إقره مجلس النواب

رئيس اللجنة (بالتأني)

محمد عبد الشافعي

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن مشروع قانون ربط ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أطهر الجليل بك)

أحيل إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بربط الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية، كما أحيل إليها كتاب مجلس النواب رقم ١٤٩٠ المتضمن أن المجلس وافق بجلسته ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ على اعتماد مبلغ ٤٧٧,٨٦٩ ج. م كإيراد ثاني "مصاريف عمومية" الفرع "ديوان العموم" القسم "وزارة المالية".

وهذا الاتحاد كان أولاً ٤٢٨,٧٦٩ ج. م ثم أضيف إليه في التعديلات التي أدخلت على أقسام الميزانية ٣٩,٠٠٠ ج. م على التفصيل الآتي:

٢,٠٠٠ لشراء البند اللازم من صورة حضرة صاحب الجلالة الملك لزوجها من مختلف الوزارات والمصالح.

٢١٨,٠٠٠ رفع الإعانة المخصصة للجامع الأزهر والمعاهد الدينية من ٢١٨,١٧٤ ج. م إلى ٢٣٣,١٧٤ ج. م جنباً عن ذلك لمواجهة الموقف الثاني، عن عجز وزارة الأوقاف عن إدراج كامل الإعانة التي كانت تخصصها في ميزانيتها للمعاهد.

٢٣,١٠٠ رفع الإعانة المخصصة لشركة مصر للاسلاك البحرية من ٢٣,٧٠٠ ج. م إلى ٩٩,١٠٠ ج. م على أساس جعل الإعانة من كل رحلة تتلقى بنقل الركاب ٢,٣٧٠ ج. م بدلاً من ٢,٠٠٠ ج. م وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٣١ مارس سنة ١٩٣٧

ولما كان مبلغ ال ١٤,٠٠٠ ج. م الزائد في إمانة الجامع الأزهر والمعاهد الدينية خاصاً بهذه المعاهد وكانت ميزانيتها موضع بحث لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية فقد رأيت لجنتنا حين بحث التعديلات المذكورة - متفقة مع مجلس النواب - إدراج قرار اعتماد الباب المذكور حتى تنظر ميزانية للمعاهد وقد وافق مجلس الشيوخ على رأينا بجلسته ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧

والآن وقد نظرت مرتابة للمعاهد ووافق المجلس عليها وفيها المبلغ المزد في إمانة المعاهد السابق الذكر تقرر اللجنة الموافقة على الاتحاد وهو:

٤٧٧,٨٦٩ باب ٢ "مصاريف عمومية" فرع ١ "ديوان العموم" قسم ٥ "وزارة المالية"

وترجع من المجلس إلى أن يوافق عليه. وبمقت اللجنة مشروع القانون بربط الميزانية فألفته مطاباً للاعتادات التي أقرها المجلس لأقسام الميزانية وترجع من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التالية التي أقرها مجلس النواب

رئيس اللجنة (بالتأني)

محمد عبد الشافعي

السكرير البرلاني

أطهر الجليل

مشروع قانون

يربط ميزانية الدولة لسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملكه مصر

جلس الوصاية

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات الدولة لسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٣٦,٩٩٢,٨٢٠ جنيها (ستة وثلاثين مليوناً وتسعة وأربعين ألفاً وتسعين ألفاً ومئتا وخمسين جنيهاً) موزعة على الأرباب المقتضية المدرجة في الجدول حرف (أ) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - تقرر ميزانية إيرادات الدولة السنوية المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٣٦,٩٩٢,٨٢٠ جنيهاً (ستة وثلاثين مليوناً وتسعة وأربعين ألفاً ومئتا وخمسين جنيهاً) على حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

مادة ٣ - تقرر ميزانية مصروفات مصلحة السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات بمبلغ ٧,٠٢٠,٨٧١ جنيهاً (سبعة ملايين ومئتين ألفاً ومئتا وخمسة وواحد وسبعين جنيهاً) منه ٥,٩٣٩,٤٠٠ جنيهاً (خمسة ملايين وتسعة وتسعون ألفاً وثلاثون ألفاً وأربعمائة جنيهاً) للسكك الحديدية و ١,٠٨١,٤٧١

جنيهاً (مليون وواحد وثمانون ألفاً وأربعمائة وواحد وسبعون جنيهاً) للتفرقات والتليفونات موزعة على الأرباب المقتضية المدرجة في الجدولين حرف (ج) و (د) المرافقين لهذا القانون .

مادة ٤ - تقرر ميزانية إيرادات مصلحة السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات بمبلغ ٩,٠٣٦,٠٠٠ جنيهاً (تسعة ملايين وستة وخمسين ألفاً جنيهاً) منه ٥,٠٧٦,٠٠٠ جنيهاً (خمسة ملايين وستة وسبعون ألفاً جنيهاً) للسكك الحديدية و ٣,٩٦٠,٠٠٠ جنيهاً (تسعة وستون ألفاً جنيهاً) للتفرقات والتليفونات على حسب الجدولين حرف (ج) و (د) المرافقين لهذا القانون .

مادة ٥ - تجمع مصلحة السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات بمبلغ ٩٨,٨٧١ جنيهاً (تسعة وأربعة وثمانين ألفاً ومئتا وخمسة وواحد وسبعين جنيهاً) منه ٨٦,٣٤٠ جنيهاً (ثمانية وثلاثة وستون ألفاً وأربعمائة جنيهاً) السكك الحديدية و ١٢,٥٣١ جنيهاً (مائة وواحد وعشرون ألفاً وأربعمائة وواحد وسبعون جنيهاً) للتفرقات والتليفونات بصفة سلطة تنفيذ برنامج الأعمال الجديدة ويؤخذ هذا المبلغ من الاحتياطي العام .

مادة ٦ - إنش وجود امتياز لغرض سمين في جداول المصروفات الخفصة بكل مصلحة أو إدارة لا يضي المصالح أو الادارات من المحافظة بكل دقة على أحكام القوانين المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الامتياز .

مادة ٧ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل منهم فيما يخصه .

أمر بأن يصح هذا القانون بمقام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

جدول حرف (١)

المصروفات

رقم	اسم	أجواب مصروفات المصالح				أجواب أخرى	إجمالي
		باب أول معدات وأدوات ومركبات	باب ثان صافيات معمارية	باب ثالث أعمال جديدة	باب رابع مجموع		
١	مخصصات ومركبات ودويان جلالة الملك :						
١	مخصصات جلالة الملك	—	—	—	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠
٢	مركبات حضرات أعضاء البيت الملكي	—	—	—	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٩٠٠٠٠
٣	ديوان جلالة الملك	١٣٣٥١٣	١٠٣٣٠٤	٧٥٩٥	—	٢٤٤٤١٢	٢٤٤٤١٢
٤	ميدية حصرة مادية الطلبة الخلاء ملك	٧٦٨	٢١٩	—	—	٩٨٧	٩٨٧
٥	مخصصات البرلمان :						
٦	جلس تشريع	—	—	—	١١٦٣٨٨	١١٦٣٨٨	١١٦٣٨٨
٧	د. النواب	—	—	—	١٧٧٩٢٩	١٧٧٩٢٩	١٧٧٩٢٩
٨	جلس الوزراء	١٣٥٤١	٥٠١٠	—	—	١٨٥٥١	١٨٥٥١
٩	وزارة الخارجية	١٨٧٨٠٣	٦٤٣٦٦	١٠٠٠٠	—	٢٦٢١٦٩	٢٦٢١٦٩
١٠	وزارة المالية :						
١١	ديوان المصروف	٣٠٩٤٠٨	٤٧٧٨٦٩	٢٨٥٥٠	—	٨١٥٨٢٧	٨١٥٨٢٧
١٢	الأموال الخيرية	٤٥٣٣١٧	٤١٠٤١	١٣٣٠٠	—	٥٠٦٦٥٨	٥٠٦٦٥٨
١٣	المساعدات والمكافآت	٣٩٧٣٠٧	٢٣١٣٦٦	١٧٨٨٨٣	—	٨٠١٥٥٦	٨٠١٥٥٦
١٤	الإحصاء	٢٥٩٩٤	٣٥٠٠	١٨٥٨٠	—	٤٨٠٧٤	٤٨٠٧٤
١٥	الطبعة الأميرية	٢٠٤٠٦	١٣١٧٣٣	٨٠٠٠	—	١٦٥١٣٩	١٦٥١٣٩
١٦	الأموال الأميرية	١٣٢٢٢٦	١٩٢٨٠٧	٣٢٤٣٥٠	—	٦٥٩٣٨٣	٦٥٩٣٨٣
١٧	الإحصاء	٢٨٧٨٨٨	٧٨٨٣٥٠	٢٤٥٠	—	٣٩٩١٧٣	٣٩٩١٧٣
١٨	غرف المراسل ومصارف الأسماء	١٨٠٨٢٧	٧٩٠٧١	١٢٥٠٠	—	٢٧٢٠٩٨	٢٧٢٠٩٨
١٩	الكمبيوتر	٢٠٤١٩١	٣٢٤٥٠	—	—	٢٣٦٦٤	٢٣٦٦٤
٢٠	أقسام نظام المحاسبة	١٠٤٠١٣	٧١٠٣	—	—	١١١١١٥	١١١١١٥
٢١	وزارة التجارة والصناعة	١٥٤٧٥٦	٦٠٦١٢	٦١٠٠٠	—	٢٢٦٣٦٨	٢٢٦٣٦٨
٢٢	وزارة المطافير العمومية :						
٢٣	الديوان العام والمصارف	٢٨٥٣١٩٩	٩٨٣٥٨٣	٤٥٥٥٤	—	٣٨٨٢٣٣٦	٣٨٨٢٣٣٦
٢٤	مصلحة الآثار المعمورة	٣٤٠٩٧	١١٨٩٧	١٩٧٠٤	—	٦٥٦٩٨	٦٥٦٩٨
٢٥	مصارف الآثار المعمورة	٤٥٧٠	٤٥٣٧	١٦٠٠٠	—	٢٥١٠٧	٢٥١٠٧
٢٦	المصنف القبطي	١٨٨٥	١٠١٠	—	—	٢٨٩٥	٢٨٩٥
٢٧	مجمع اللغة العربية الملكي	٨٧٨٠	٥٢٣٨	—	—	١٤٠١٨	١٤٠١٨
٢٨	وزارة الداخلية :						
٢٩	ديوان المصروف	٤٩١٧٤٥	٢٤٨٧١٩	٣٦٠٠	—	٧٤٣٠٦٤	٧٤٣٠٦٤
٣٠	البريد	١٢٠٦٨٨٣	٣٢٧٤٧٤	٧٤٥٠	—	١٥٤١٠٠٢	١٥٤١٠٠٢
٣١	التلفون	١١٥٧١١٦	١١٩٧٦٧	١٦٠٠٠	—	١٢٩٣٨٨٣	١٢٩٣٨٨٣
٣٢	مصلحة السجون	١٨٢٩٧٦	٢٥١٥٢٣	١٣٩٠	—	٤٣٥٨٨٩	٤٣٥٨٨٩
مجموع		٨٣٥٣٣٦٦	٢٤٣٨٨٢٩	٧٨٢٢٠١	٤٨٤٣١٧	١٣٠٥٨١٨٣	١٣٠٥٨١٨٣

مجموع

ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨

(١٢) جدول حرف (١)

المصروفات

رقم	ملاحظات	أبواب مصروفات المصالح			أبواب أخرى	المجموع
		باب أول مهمات وأموال ورسومات	باب ثان مصروفات عمومية	باب ثالث أعمال بلدية		
		جنيته	جنيته	جنيته	جنيته	جنيته
	ما قبله .	٨٢٥٣٣٣٦	٣٤٣٨٨٢٩	٧٨٢٢٠١	٤٨٤٣١٧	١٣٠٥٨٦٨٣
٩	وزارة الصحة العمومية :					
١	ديوان عموم الصحة العامة	٨٨٩١٠٨	٩٣١٧٢٢	١١١٧٤١	—	١٩٣٢٥٧١
٢	قسم المرافق الصحية	١١٩٦٢	٢٨٣٨	٤٥٥٠٠٠	—	٤٦٩٨٠٠
٣	القطر والمجلس الطبي	٢٤٤٤٥	٦٠٦٧٠٥	٣٦٥٠٠	—	٦٦٧٦٣٠
١٠	وزارة الحفانية :					
١	ديوان عموم الحفانية	٥٣٢٩٢	٢٤٨٠	—	—	٥٥٨٧٢
٢	الحفانية (فردية)	٢٩٥٢٨٠	٦٣١١٢	—	—	٣٥٨٣٩٢
٣	» (فردية)	٦٧٣٠٠	١٣٣٢١	—	—	٨٠٦٢١
٤	» (فردية)	٩١٠٣٠٦	٩٧٥٧١	١٤٠٠	—	١٠٠٩٣٧٧
٥	» (فردية)	١٤٤٦١٢	١١٦٦٢	٦٠٠	—	١٥٦٨٧٤
٦	الحفانية الحفانية	٥٧٤٣٧	١٨٥٨	٣٥٠	—	٥٩٥٠٥
١١	وزارة الأشغال العمومية :					
١	ديوان عموم الأشغال	٢٦١٣٩	٢٦٢٠	—	—	٢٩٣٢٨
٢	الاشغال	٥٤٤٣٥٦	٢٣٦٨٢٢	٣٥٠٠٠٠	—	٤٧٨١١٧٩
٣	صحة الميناء والكور	١٠٠٠٦٦	١٧٨١١٧	٦٠٠١١٠	—	٨٧٩٧٥٣
٤	» (فردية)	١١٥١٦٦	٢٧٨٨٣٥	٢٤٩٨٥	—	٤١٨٩٦٦
٥	» (فردية)	٩١٦٩٧	٥٤٤٨٩٤	١٠٦٤٠٠	—	٧٤١٩٩١
٦	» (فردية)	٣٢٠٢٢	٧٥٣٨٥	٢٠٥٠٠٠	—	٣١٣٤٠٧
٧	» (فردية)	٣٧١٧٦	١٢٩٩٧	٦٣٠	—	٥٠٧٩٢
١٢	وزارة الزراعة :	٤٢١٩٣١	٤٤٧٧٧٠	٧٧٠٤٢	—	٩٤٦٧٤٣
١٣	وزارة المواصلات :					
١	ديوان عموم المواصلات	٧٦٣٤٩١	١٨٣٠٢٠	٤١٥٤٠	—	٣٠٠٩٠٩
٢	النقل	٤٨٤٣٧٩	٢٣٣٨٨١	٤٠٣٢	—	٧٢١١٩٢
٣	المواصلات	١٣١٢٦٤	٩٨٠٨١	٩١٣٠٠	—	٣١٦٦٤٥
٤	مطارات	٥٠٥٠٧	٢٣١٦٩٧	١٦٦١٣٠	—	٤٣٨٣٢٤
١٤	وزارة الحربية والبحرية :					
١	ديوان عموم الحربية والبحرية	٤٤٨٩٢٩	٤٨١٧٥٥	١١٥٠٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	٢٨٣٠٦٤٤
٢	صحة الميناء	١٣٨٨٨١	٩٠١٧٥	١٤٨٨٠	—	٢٤٣٣٣٦
١٥	البحرية	—	—	—	١١٥٠٠٠	١١٥٠٠٠
١٦	مهمات ومعدات	—	—	—	١٧٤٩٢٧٣	١٧٤٩٢٧٣
١٧	البحرية العمومية	—	—	—	٤١٩٤٤٨٠	٤١٩٤٤٨٠
١٨	مصاريف غير منظورة	—	—	—	٣٣٩٠٣	٣٣٩٠٣
	المجموع	١٣٠١٠٢٧٩	٨٧٥٥٥٤٧	٧٣٦٩٧٧١	٧٣٥٩٧٧٣	٣٦٩٩٢٨٢٠

ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨

جدول حرف (ب)

الإيرادات

ب	ملاحظات	فرق		ملاحظات			
		نقص	زيادة	١٩٣٥ ع		١٩٣٦ ع	
				جسبة	جسبة	جسبة	جسبة
١	أموال مقبولة	٣٧٧٠٠٠	٣٨٠٠٠٠	—	٣٨٠٠	٦٥٠٣٤	٥٩٧٣٠٠
٢	المشارك	١٧٨٣٠٠٠	١٧٦٠٣٥٠	٥٥٢٨٠٠	—	١٠٠٨٠٣٢	١٠٥١١١٩
٣	رسوم المواني* والشاؤن	٣١٨٦٠٠	٣١٥٠٠٠	٣٦٠٠	—	٣٥٥١٤٠	٣٧٧٦١
٤	مصاريد الاسماء	٧٣٥٠٠	٧٣٥٠٠	١٠٠٠	—	٣٦١	٦٥٠١٨
٥	الدمغة	٤٤٥٠٠٠	٤٧٤٠٠٠	—	٣٩٠٠٠	٣٦٠٤٥	٥٧٠٠٠
٦	رسوم دمنعة المصوغات	١٤٠٠٠	١١٠٠٠	٣٠٠٠	—	١٤١٥	١٠٠٠
٧	الرسوم القضائية والقيدية	١٧٨٨٥٠	١٧٣٥٦٠	—	٤٥٠٤٠	١٨١٧٤٠٩	١٠٠٤٥٠
٨	سكان الحديدة*	—	—	—	—	—	—
٩	التفاريقات والتليفونات*	—	—	—	—	—	—
١٠	عيب الحكومة في إيرادات	١٢٥٠٠٠٠	١٢٧٣٥٠٠	—	٢٣٥	١٣٨٠٣١	٠٠٠٠
١١	السكك الحديدية	—	—	—	—	—	—
١٢	عيب الحكومة في إيرادات	٢٣٥٨٠٠	٢١٤٣٥٠	٦١٥٠٠	—	١٢٠٢٤	٠٠٠٠
١٣	التفاريقات والتليفونات	—	—	—	—	—	—
١٤	الربط	٨٦٤٠٠	٧٧٤٧٠٠	٥٧٧٠٠	—	٨١٤٧٧	٤٠٠٠
١٥	الإعلاء الأوربية	٧٠٠٠٠	٧٠٨٤٥٠	١١٥٠	—	٦٠٨٠٠	٤٠٠٠
١٦	حل الخدمة العسكرية	٧٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٠٠٠٠	—	١٥٤	٥٠٠٠
١٧	رسوم النهر	٤٢١٢٠٠	٣٤٠٠٠	—	٣٢٠٨	١٠٠٠٠	١٠٠٠
١٨	المستعظم من مياه المستعدين	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	—	—	٦٠٠٠	٠٠٠٠
١٩	الأرباح الناتجة من تشغيل القود	١٤٥٤٠٠٠	١٤٦٤٠٠٠	—	١٠٠٠٠	٤٥٥٤٢	١٠٠٠
٢٠	مصرفات مدرسية وإيرادات	٧٢٢٣٠٠	٥٤٥٠٠٠	٧٩٣٠٠	—	٥١٤٠١٠	١٣٧٠١١
٢١	الانتخابات	—	—	—	—	—	—
٢٢	رسوم السيارات	٣٠٠٠٠٠	٣٦٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	—	٣٧٧٠٥	٣١٠٣٧٠
٢٣	إيرادات ورسوم متوقعة	١٩٣٧٢٠٠	١٨٣٣٠٠٠	١١٤٢٠٠	—	١٧١٠٤١٠	١٧١٠٤١٠
٢٤	صنية القطن	—	—	—	—	٨٩٠	١٤٧٠٤
٢٥	إيرادات غير اعتيادية	—	—	—	—	—	—
٢٦	(١) مع أراض	٣٣٣٠٠٠	١٣٧٠٠٠	١٣٦٠٠٠	—	٨٣٧٩	١١٣١٨
٢٧	(٢) إيرادات أخرى	٣٠٠٠٠	٥٩٠٠٠	٣٠٠٠	—	٦٠٠٠	٦٦١١١
٢٨	الأغود من المرمم الإضافي على السكان	٣٨٦٠٠٠	٣٥١٠٠٠	٣٥٠٠٠	—	٣٠٠٠٠	٣٥٠٠٠
٢٩	لتحويل المبالغ الخلية من عوائد	—	—	—	—	—	—
٣٠	التحويل لتلك من المصروفات	—	—	—	—	—	—
٣١	للتأخذ من حساب التبرعات	—	—	—	—	—	—
٣٢	للمشروع الدفاع الوطني	—	—	—	—	—	—
جمله الإيرادات ..		٣٣٩٣٢٨٠	٣٥١٥٣٦٠	٣٣٧٧٠٠٠	٣٣٨١٤٠	٣٤٩٥٩٦٦	٣٣٧١٥٩٠
صافي الزيادة ..		—	—	—	—	—	—

* صند السكك الحديدية والمطارات والتليفونات من الميزانية العامة لهذا. من سنة ١٩٣٣ إلى ١٩٣٤

ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

جول حرف (د)

التلفونات والتليفونات

(١٩) الإيرادات :

بجني مصري	بجني مصري
باب ١ - استغلال الخطوط :	
التلفونات .	١٧٥٥٠٠
التليفونات .	٧٦٨٠٠٠
	<u>٩٤٣٥٠٠</u>
باب ٢ - المصنعة .	٥١٠٠
د ٣ - المستطع من ماهلات المستطع .	١١٤٠٠
جملة الإيرادات .	<u>٩٦٠٠٠٠</u>
سلفة تؤخذ من الحكومة .	<u>١٢١٤٧١</u>
الجملة العمومية .	<u><u>١٠٨١٤٧١</u></u>

(ب) المصروفات :

بجني مصري	بجني مصري
باب ١ - ماهلات وأجر مصريته .	٤٩٧٤٦٨
د ٢ - مصاريف عمومية .	١٩٣٧٢٨
د ٣ - أعمال بلدية .	١٥٤٤٠٠
د ٤ - المستحق للحكومة من نصيباً لزيادات المصلحة .	٢٣٥٨٧٥
جملة للمصروفات .	<u><u>١٠٨١٤٧١</u></u>

ملحق رقم ٩١

جلسة يوم الاثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجرار

عن مشروع قانون بفتح امتداد إضافي قدره ١٣,٣٨٤ ج. م. في ميزانية للسنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ "مصلحة الأملاك الأميرية" تمنا للأملاك المالكة السنوية في سيرو والزيتون في الصحراء الغربية

(التمتع حرة الفهم أعلن المجلس بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجملة أول يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح امتداد إضافي ببلغ ١٣,٣٨٤ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" باب ٣ "أعمال جديدة" تمنا للأملاك المالكة السنوية في سيرو والزيتون في الصحراء الغربية .

لبحث اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماع يوم ٧ يونيو وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء . والمصلحة صودرت بالقررين أن السنويين تركوا جنوب على اثر الاتفاق الذي أبرم بشأنها بين مصر وإيطاليا احتفاظا بمصيرهم المصرية واستقلوا إلى واحة سيوة ثم إلى مصر مطروح .

ونظرا لمصادرة أملاكهم في جنوب وظروف مالية تهمم بحيد هذه المالكة إلى الحكومة بطلب يمرض فيه . أن يتدل إليها عن ممتلكات المالكة

السنوية في واستسيرو والزيتون في محافظة الصحراء الغربية مقابل الحصول على أطبات زراعية من الأملاك الأميرية . وقد قامت مصلحة الأملاك بتعيين تلك الممتلكات لتقدرها ببلغ ١٣,٣٨٤ ج. م. و ٩٠٠ ملم كما قام حضرة الطالب بانتخاب الأبطال التي يرغب فيها .

وتم الاتفاق على أن تتدل الحكومة للمالكة السنوية في مقابل ممتلكاتها من الأبطال الآتية :

المالكة	مجموع ثمنها	
	لم	جنيه
١٤	—	١٥١
٦	٤	١٧٨
٣٠	٤	٢٨٩
	٧٧٦	١١,٢٢٩

وتبلغ الحكومة فوق ذلك إلى أفراد المالكة مبلغ ٧,٠٦٤ ج. م. و ١٣٤٤ مليا تقدا وتثنى فيها قسمين جنبا يمكن للمالكة أن تستقرى بها أطبات أميرية أخرى فيما بعد .

وأخفى كذلك على ألب تباع الحكومة إلى حضرة السيد محمد إدريس المهدي السنوي رئيس المالكة ٩٦ فدانا وقباطان ٢١ سهما من أملاك الميري بتاحية كتر حاكم مركز إلهابة بمديرية الحجة على أن يبلغ ثمنها وقدره ٧,٣٠٦ ج. م. و ٨٨٧ مليا على حشرين قسما سنويا دون قاطعة على أن يستبعد منه الجزء الذي تحتاج إليه للمانع العامة .

وقد حرو البلد على أن ترعى عملية التسليم والتسلم والتوقيع عليه حتى يتفتح الاتحاد الألام لهذا الغرض .

وترى اللجنة المرافعة في فتح الاتحاد المطلوب مقابل إضافة ثمن الأراضي الميعة إلى الإيرادات وترى من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أتوها مجلس النواب وهي المرافعة لهذا التقرير ما

ومجلس اللجنة (بالقبلة)

محمد محمد تشاوي

السفير البلصاتي

أطون الجليل

مشروع قانون

بفتح اعتاد إضافة في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٧

بسم حضرة صاحب الجلالة تبارق الأكل ملك مصر
مجلس الرضاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ القسم ٦
"وزارة المالية" الفرع ٦ "مصلحة الأملاك الأميرية" باب ٣ "أعمال
جديدة" اعتاد إضافة قدره ١٣,٣٨٤ ج.م (ثلاثة عشر ألفاً وثلاثة وأربعة
وثمانون جنياً) كما للأملاك المالية السوسية في سيوه والزيوتون في الصحراء
الشرية .

ويؤخذ هذا الاعتاد الإضافي من وفورات الميزانية العامة .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية
ويؤخذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

هل أثر الاتفاق الذي تم بين مصر وليطاليا بشأن جنوبي مصر
السوسيين واستيلائها بترابها اختار السوسيون احتفاظاً بحقوقهم المصرية
التزوج من جنوبي والانتقال إلى واحة سيوه حيث لم أملاك موروثة
ولكن لأسباب سياسية رأت السلطات المصرية منهم من ذلك فرحلوا إلى
مصر مطروح .

ونظراً الحالة السيئة التي وصلوا إليها لاسيما وأن ممتلكاتهم في جنوبي
صودرت فقد تقدم إلى الحكومة المصرية بطلبية منهم كبير العائلة حضرة
محمد إدريس المهدي السوسي بطلب يرى إلى التزول إلى الحكومة من
ممتلكات العائلة السوسية الواقعة سيوه والزيوتون في محافظة الصحراء الغربية
مقابل الحصول على أحيان زراعية من الأملاك الأميرية في وادي النيل .
وقد قامت وزارة المالية "مصلحة الأملاك الأميرية" بتعيين تلك
الممتلكات كما قام حضرة الطالب باختيار الأحيان الأميرية المرغوب في الحصول
عليها بطريق البذل . ووقعت وزارة المالية على ما يأتي :

أولاً - أن تأخذ الحكومة من العائلة السوسية ممتلكاتها المكتبة بسيوه
والزيوتون وهي عبارة عن أراض وحدائق وحقول موصوفة بكتشوف القدير
الموجودة لدى مصلحة الأملاك الأميرية وذلك بالتأني الذي غفروه اللجنة
السابق تشكيلها لهذا الغرض وبمجموعه ١٣,٣٨٤ ج.م و ١٠٠ ملي (هذا المبلغ

أصبح ١٣,٣٨٤ ج.م و ١٠٠ ملي لأن العائلة طلبت - بهذا التبعين واعتاده
استيلاء على أوقوس والمطبخ المفقود قيمتهما بمبلغ ١١٥ ج.م أرضيتها في التنازل
عنها لفقراء زاوية سيوه .

ثانياً - أن يلجأ في عقد البذل شرط جزائي وضعت لجنة القدير بشأن
حدد الإختيار الراود بكتشوف تقدير ممتلكات العائلة وهذا الشرط هو: يضم
جنبيه عن كل نخلة صعيدية أو شجرة زيتون تميز العائلة من قسيتها الحكومة
و ٤٠٠ ملي عن كل نخلة عزابية .

ثالثاً - أن تنازل الحكومة المالية السوسية عن الأحيان الأميرية
الآتي بيانها :

المساحة	مجموع ثمنها	
س ط ن	ط م	جنبيه
١٤	—	١٥١
٦	٤	١٣٨
٢٠	٤	٢٨٩
١١٣٢٩		٧٧٦

رابعا - أن تصرف الحكومة لأفراد العائلة مبلغا قدره ٢٠,٠٦٤ ج.م
و ١٢٤ ملي هذا وتبقى لها ٩٠ ج.م يمكن للعائلة أن تشتري بها أحيانا
أمرية أخرى فيما بعد .

خامسا - أن تبيع الحكومة إلى حضرة السيد محمد إدريس المهدي السوسي
رئيس العائلة ٩٦ فداناً وقيراطين ٢١٥ هجماً من أملاك الميرى بتاحية كفر
حكيم مركز إنباهية بمديرية البحيرة على أن يبلغ ثمنها بمجموعه ٢,٣٠٩ ج.م
و ٨٨٧ ملي على عشرين قسطاً سواء بدون فائدة (ولما كانت المنافع العامة
في حاجة إلى جزء من هذا القدر كما أئتمنت مصلحة الأملاك ليسكن غابرتها
في استبعاد الجزء المذكور من هذه الرضاة) .

وقد أرسلت إلى مصلحة المساحة الأوراق الخاصة بهذا الموضوع حتى
تعد الإجراءات التمهيدية التمتدة لهذه الصفقة وتحرير العقد اللازم على أن تبدأ
عملية التسليم والتسليم والتوقيع على العقد حتى يفتح الاعتاد اللازم لهذا الغرض .
وهذا الاعتاد كما تقدم يبلغ ١٣,٣٨٤ ج.م والمقتضى نصه في الباب الثالث
من ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية .

وقد بحثت اللجنة لهذا هذا الاقتراح قرأت الموافقة عليه وفتح الاعتاد
المطلوب مقابل إضافة ثمن الأراضي المبيعة للعائلة السوسية إلى الإيرادات.
وتتشرف اللجنة بجمع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء لتفضل بإقراره وتوطئة
لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض ما

الزئيس

مكرم حيد

صرف هذا المرب على أن يضم ما يصرف منه من وفورات ميزانية البوليس إلا أنه اتضح كما هو ظاهر من البيان المتقدم أن ليس بما من الوفرة ما يكفي لإجراء التحسين .

وترج أسباب التجاوز في الباب الثاني من ميزانية البوليس وقدرها ٩٥٠٠ ج. م إلى كثرة الاقتتالات التي تطلبها مهمة الانتخابات النيابية ومقاومة دودة التطن إذ بلغ التجاوز في البند ٢ " مصاريف انتقال وبل سفر وقل " ٢٠٠٠ ج. م كما بلغ في البند ٥ " إعطارات وإثارة وكسح " ٢٠٠٠ ج. م لزيادة النفقات فكذا استهلاك المياه والديال الكهربائي ، ١٥٠٠ ج. م في البند ٩ " مصاريف ثرية " نشأ منظمه من استئجار لاش بصفة مستمرة تحمرا لحراقة المياه والإسكانية بسبب وجود بعض اللاتشات تحت التصليح .

وأما التجاوز في الباب الثاني من الفرع ٣ " انظر " وقدره ٧٠٠ ج. م فربح أيضا إلى زيادة مصروفات البند ٣ " مصاريف انتقال وبل سفر " بسبب مأدوية الانتخابات النيابية ومقاومة دودة التطن . وترى اللجنة لأسباب المتقدمة فتح الإحتاد المطلوب على أن يؤخذ من وفورات الباب الأول من فرع ٣ " انظر " وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب ، وهي المرافقة لهذا التقرير .

رئيس اللجنة (بالإية)

عبد محمد الشاوي

السكرير البرلمان

أنطون الحنبل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرصاية

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه .
وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم " وزارة الداخلية " اعتماد إضافي قدره ١٥٢٠٠ ج. م (خمسة عشرة ألف ومائتا جنيه) منه ٥٠٠٠ ج. م في الفرع ٢ " البوليس " الباب الأول " ملابيات وأجر ومرتبات " و ٩٥٠٠ ج. م في الفرع نفسه الباب الثاني " مصاريف عمومية " و ٧٠٠ ج. م في الفرع ٣ " انظر " الباب الثاني " مصاريف عمومية " قسوة تجاوز حدين البايين .

ويؤخذ هذا الإحتاد الإضافي من وفورات الباب الأول فرع ٣ " انظر " من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما قيا بضمه .

فأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف على الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ٩٢

جلسة يوم الاثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٥٢٠٠ ج. م في ميزانية وزارة الداخلية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(المختصرة ففتح المختصر المرفق المجلد ١٠)

أحال المجلس إلى لجنة المالية جلسة أول يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٥٢٠٠ ج. م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ في القسم ٩ " وزارة الداخلية " منه ٥٠٠٠ ج. م في الفرع ٢ " البوليس " - الباب الأول " ملابيات وأجر ومرتبات " و ٩٥٠٠ ج. م في الفرع نفسه - الباب الثاني " مصاريف عمومية " و ٧٠٠ ج. م في الفرع ٣ " انظر " الباب الثاني " مصاريف عمومية " قسوة التجاوز في حدين البايين .

فاجتمعت اللجنة في يوم ٧ يونيو المختصر وبحث مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمتعلقة بهذا التقرير فتبين أن وزارة الداخلية تبحث حلة اعتمادات ميزانية " الديوان العام والبوليس " وانظر " السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ فأقر البيعت عن وفرة في بعض الأرباب وتجاوز في البعض الآخر على التفصيل الآتي :

وفر	تجاوز	جسبه	جسبه
٥٩٤٥	١	فرع ١ - ديوان المصوم ومصالح أخرى .	١٤٥٠٠
٥٢٥٠	٢	فرع ٢ - البوليس .	١٤٥٠٠
		من هذا التجاوز :	
		٥٠٠٠ ج. م في الباب الأول .	
		٩٥٠٠ ج. م في الباب الثاني .	
١٠٩٨٧٠	٣	فرع ٣ - انظر .	٧٠٠
١٢١٠١٥			١٥٢٠٠

فالتجاوز في الباب الأول من ميزانية البوليس وقدره ٥٠٠٠ ج. م يفتح أهمه إلى تقرير صرف مرتب خدمة حركة الشوارع لنشاط الصف وصاكر المرور بعد حذف المرب من ميزانية السنة السابقة فقد خور مجلس الوزراء في ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٦ - تحقيقا لرغبة أجييت في مجلس النواب - إعادة

مذكرة

مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أمر ببحث حالة احتياطات ميزانية وزارة الداخلية "ديوان العام والبوليس وانظر" للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ عن التفتية المالية فيما يلي :

فرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

بند	مصاريف
١ - ماهيات وأجور مرتبات	٣٥٥٠
٢ - مصاريف عمومية	١٧٩٥
٣ - أعمال جديدة	٦٠٠
	٥٩٤٥

فرع ٢ - البوليس

بند	مصاريف
١ - ماهيات وأجور مرتبات	٥٠٠٠
٢ - مصاريف عمومية	٩٥٠٠
٣ - أعمال جديدة	٥٧٥٠
	١٤٥٠٠

فرع ٣ - الخفر

بند	مصاريف
١ - ماهيات وأجور مرتبات	٢٠٠٠٠
٢ - مصاريف عمومية	٧٠٠
٣ - أعمال جديدة	٨٩٨٧٠
	١٠٩٨٧٠

يتضح من البيان المتقدم أنه ينبغي الحصول على الترخيص اللازم في فتح احتياطين إضافية مجموعها ١٥٣٠٠ ج. م في ميزاني البوليس والخفر على التوالي يؤعدان من وفورات الباب الأول من ميزانية الخفر ويتأهما كالآتي :

بند	مصاريف
١٤٥٠٠	٥٠٠٠ ج. م في الباب الأول من ميزانية البوليس .
٩٥٠٠	ج. م في الباب الثاني من ميزانية البوليس .
٧٠٠	في الباب الثاني من ميزانية الخفر .
	١٥٣٠٠

فاليجاوز في الباب الأول من ميزانية البوليس يرجع إليه إلى إعادة صرف مرتب خدمة حركة الشوارع لضباط الصف وصاكر المرور الذي حلف من ميزانية السنة الحالية وقدره ٨٤٥٤ ج. م وتقررت إعادة بمقتضى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ ديسمبر ١٩٣٦ تحقيقاً لرغبة أيديت في علس الزواب

بإعادة المرتب المذكور وقد أشير في قرار مجلس الوزراء إلى صرف هذا المرتب المذكور وقد أشير في قرار مجلس الوزراء إلى صرف هذا المرتب "العم على وفورات ميزانية البوليس وإذا انقص لدى بحث سلا هذه الميزانية أن ليس فيها وفركاف تحفظ يحفظ الإجراءات لفتح الاعتماد الإضافي اللازم .

أما الجياوز في الباب الثاني من الميزانية نفسها فاهم ٣٠٠٠ ج. م في البند ٢ " مصاريف انتقال وبدل سفر وقل " لانتقالات التي طلبت مأمورية الانتقالات الثانية ومأمورية مقاومة دودة القطن ٣٠٠٠ ج. م في البند ٥ " إحصارات ومياه وإثارة وكسح " في فكة القوات مما ترتب عليه كثرة استهلاك المياه والسيل الكهربي ١٥٠٠ ج. م في البند ٩ " مصاريف تربية " ومعظمه ترتب على استعجار لاش بصغة مستمرة تقريباً لمراقبة الميناء في الإسكندرية بسبب وجود بعض الأثاث تمت التصحيح .

تلك هي الأسباب التي دعت إلى فتح الاعتماد الإضافي الأول وقدره ١٤٥٠٠ ج. م في ميزانية البوليس .

وفيما يتعلق بالاعتماد الإضافي الثاني وقدره ٧٠٠ ج. م في ميزانية الخفر فيرجع الجياوز في الباب الثاني من هذه الميزانية إلى زيادة مصروفات البند " مصاريف انتقال وبدل سفر " بسبب مأمورية الانتقالات الثانية وكذلك مأمورية مقاومة دودة القطن .

يضاف إلى ما تقدم أن وزارة الداخلية توقع حصول تجاوز في اعتمادات الباب الثاني في البندين التاليين :

بند	مصاريف
١٢٠٠	البند ١٧ " أخذية بملوسة البوليس " .
٥٠٠	البند ٢٨ " مصاريف انتقال وبدل سفر وقل بإدارة الأقاليم والمخاضات " .

ويرجع تجاوز البند ١٧ إلى المصاريف الملتزمة على توسيع قسم الكونستبلات أما في البند ٢٨ فيرجع الجياوز إلى انتقالات الموظفين في مأموريات الانتقالات الثانية ومقاومة دودة القطن وإثارة غائلة فيضان النيل .

ولما كان يوجد وفر في سائر اعتمادات بند الباب الثاني فينبغي الحصول على موافقة مجلس الوزراء لتخفيض في الجياوز في البندين المشار إليهما نظراً لأن الجياوز يزيد على عشر الاعتماد المدرج في الميزانية وعلى ألف حبة . والجلسة المالية ترى الموافقة على التجاوزات المقررة وهي تتصرف بعم الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

الريس

المكبر

محمود فهمي القزلي

ملحق رقم ٩٣

جلسة يوم الاثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمشاركة

من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م
في ميزانية وزارة المواصلات لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨

(المقرر حضرة الشيخ الحزم أطون الخليل بك) .

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلس أول يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م في السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ١٤ "وزارة المواصلات" فقرع ٣ "المرافق والمخازن" الباب ٣ "أعمال جديدة" للأعمال اللازمة لإقامة بناء فناء الأشراف وإنشاء مساكن البحارة في السويس .

ناجتهت اللجنة يوم ٧ يونيو الحاضر وبمقتضى مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة بهذا التقرير تبين أن وزارة المواصلات طلبت فتح الاعتماد بمبلغ ٣٢,٩٠٩ ج.م ولكن اللجنة المالية وافقت على مبلغ ٣٢,٤٨٩ ج.م وصرفت النظر عن الباقى فترات الوقت وعدم التمكن من استهلاك في السنة المالية المذكورة .

ولما بحثت لجنة المالية بمجلس النواب مشروع هذا القانون بمجلسه ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ صرح أمامها حضرة مندوب وزارة المالية "إن الوزارة تكفى بمشتره آلاف جنيه منها ٦,٠٠٠ ج.م وهو ماصرف فصلا في إقامة بناء فناء الأشراف لنهاية آخر السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ وأن هذا المشروع كان ماحلا في برامج الخمس سنوات وخصص له ٥,٠٠٠ ج.م وكان مخصص صرفه في سنة ١٩٣٥ مبلغ ٥,٠٠٠ ج.م ولم يصرف منه شيء ولكن المصلحة ارتبطت مع أحد القاولين على العملية وقد غفد منها في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ ما قيمته ٦,٠٠٠ ج.م

ولمناسبة عدم إدراج اعتماد لهذا المشروع في ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨ استدعى الأمر طلب الاعتماد الإضافي الحاضر لتسويته .

٥,٠٠٠ ج.م صرفت في تكلفة إنشاء مساكن البحارة بالسويس زياداً على الاعتماد الوارد بالميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ وهو ٥,٠٠٠ ج.م أخرى .

لما باقى الاعتماد المطلوب نلا عل له لعدم حصول تجاوز" .

(٣٧)

في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧

نمرة ١٦٥ - ١١٠/٦

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بمجلسه المنعقد في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية للمعين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المالية هذا القرار . ومعه جورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ما

ورئيس مجلس الوزراء (بالباب)
مختار عزم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨

بمس حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

ومع بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح إلى الجبلان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٨ القسم ٩ "وزارة المالية" اعتماد إضافي قدره ١٥,٢٠٠ ج.م (خمسة عشر ألفاً ومائتا جنيه) منه ٥,٠٠٠ ج.م في الفقر ٢ - "البولس" الباب الأول "ماهيات وأجور مصريات" و ٩,٢٠٠ ج.م في الفقر ٣ "الباب الثاني" "مصاريف عمومية" و ١,٠٠٠ ج.م في الفقر ٤ "الفقر" الباب الثاني "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز حزين البايين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول فقرع ٣ "الفقر" من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

صدر بإمرى ما بين في ١٨ مفرسة ١٣٥٦ (٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧) .

عبدل

عبد العزيز عزمت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير المالية (بالباب) وزير المالية (بالباب) رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
محمود فهمى القلعاوى محمد صفوت مختار عزم

نمرة ١٦٥ - ١١٠/٦

مرسل إلى وزارة المالية لتنفيذ على الجبلان ما

ورئيس مجلس الوزراء (بالباب)
مختار عزم

وبناء على هذا فصرت لجنة المالية يجلس النواب فتح الاعتدال على مبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. ولجنة توافق على ذلك للأسباب المتقدمة وتزوج من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي اقترحها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير ما

السكرير البرلماني
أتلون الجليل
رئيس اللجنة (بالباب)
محمد محمد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتداد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قد عرض مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلتها عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ القسم ١٤ "وزارة المواصلات" الفرع ٣ "الوقاي والمناظر" الباب ٣ "أعمال جيلية" اعتداد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج.م (عشرة آلاف جنيه) للأعمال اللازمة لإقامة بناء فناء الأشراف وإنشاء مساكن البجالة في السويس .

ويؤخذ هذا الاعتداد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية المواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

ناشر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تطلب وزارة المواصلات فتح اعتداد إضافي قدره ٣٢,٩٠٩ ج.م. الباب الثالث من ميزانية مصصلة الوقاي والمناظر لقسم المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ للاعمال المبنية فيما يلي :

بجنيه ١٠,٠٠٠
إعادة بناء فناء الأشراف :

خصص لهذا المشروع في برنامج المجلس السنوات مبلغ ٥,٠٠٠ ج.م. وكان ما خص هذا السهل من سنة ١٩٣٥ مبلغ ٥,٠٠٠ ج.م. ولكن لم يصر في سنة ١٩٣٦ مع إضافة ١٩٣٥ مبلغ ٥,٠٠٠ ج.م. إليه غير أنه لم يدرج أي مبلغ في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ ونظرا لارتباط مصصلة الوقاي والمناظر مع أحد القانونين على الصلبة المذكورة ، فهي تطلب فتح اعتداد إضافي بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج.م. منها من إضافات السهل الذي يترتب عليه ثقب الأجزاء التي تكون قد تمت وضع عريض للقول الخ لاسيما وأن هذا المشروع ضروري لحفظه على سلامة الملاحة .

جنيه
٥٤٧٠

تقديم وتبليط شوارع المنطقة الجبلية في السويس :

خصص لهذا المشروع في برنامج المجلس السنوات مبلغ ٢٠,٠٠٠ ج.م. وأدرج له ٢٠,٠٠٠ ج.م. في سنة ١٩٣٥ وطالب ترحيل ٤٢٠٠ ج.م. منه مع إضافة ٥,٠٠٠ ج.م. إليه في ميزانية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ولكن لم يدرج فيها تلك الصلبة شيء ، ونظرا لارتباط المصلحة مع إحدى الشركات بمجهد بين من تلك الطرق وقد أتمته فهي تطلب اعتدادا بمبلغ ٥,٤٢٠ ج.م. حتى تتمكن من صرف نحو ٦٥٠ ج.م. للشركة وللشروع في إنجاز ما يمكن إنجازه من باقي أجزاء الطرق لأهمية تلك لتجارية .

٧٧٨٢
تكملة وصيف التصورات في السويس :

خصص لهذا المشروع في البرنامج مبلغ ١٢,٠٠٠ ج.م. ولكن زيدت تكاليفه النهائية إلى ١٥٠,٠٠٠ ج.م. وأدرج له في ميزانية سنة ١٩٣٥ ، ١٠٠,٠٠٠ ج.م. وكانا لتصرف صرف ١٢,٠٠٠ ج.م. منه في السنة الماضية ، ولما طلب ترحيل ٨٨,٠٠٠ ج.م. ولكن لم يصر سوى ٢١٧ ج.م. كما أنه طلب أيضا إدراج ٣٣,٠٠٠ ج.م. في ١٩٣٦ غير أنه لم يدرج في ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٧ سوى مبلغ ٣٥,٠٠٠ ج.م. بدلا من ١٤,٠٠٠ ج.م. .

وحيث إن المصلحة مرتبطة مع القاول والوقوف أن يتم من الأعمال ما قيمته نحو ٥,٠٠٠ ج.م. ملاوة على ما هو مقرر به المصلحة من أعمال تكميلية وملاحظة ، فالمطلوب فتح اعتداد إضافي قدره ٧,٧٨٣ ج.م. وهو الفرق بين الاعتداد المدمج في الميزانية وقدره ٣٥,٠٠٠ ج.م. والمبالغ التالية .

جنيه

٨٨٠٠ طلب ترحيله .

٣٣,٠٠٠ طلب إدراجها في ميزانية ١٩٣٧ - ١٩٣٧

٩٨٣ المبلغ الذي كان من منظور صرف سنة ١٩٣٥ ولم يصر.

٤٣٧٨٣

جنيه

٤٧٠٦

تكملة إنشاء مساكن البجالة في السويس :

خصص لهذا المشروع في البرنامج ٦,٠٠٠ ج.م. وزيادت تكاليفه النهائية إلى ٨,٠٠٠ ج.م. لزيادة أقل عطاء عما خصص المشروع ونظرا لضرورة إجراء بعض تعديلات في حقبة الأسامات يترتب عليها إجراء تعديلات في المصارى فالوقوف رفع التكاليف إلى ٩,٠٠٠ ج.م. ولما كان للصرف في سنة ١٩٣٥ مبلغ ٢٩٤ ج.م. والمبلغ الفرار في ميزانية سنة ١٩٣٦ ، ٩,٠٠٠ ج.م. فالمطلوب فتح اعتداد إضافي بمبلغ ٤,٧٠٦ ج.م. لتكملة السهل .

ومعه صورة من للرسم الحادد بمشروع القانون الخاص بصنع الاتحاد
الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
مثنى محرم

مرسوم بمشروع قانون

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الرضاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٤
"وزارة المواصلات" الفرع ٣ "المرافق والمنازل" الباب ٣ "أعمال جديدة"
اتحاد إضافي قدره ٨٩٠٠٠ ج. م. (اثنان ومثرون ألفاً وأربعمائة وثمانية
ومائةون جنياً) للأعمال اللازمة لإعادة بناء فناء الأشراف وتكسية وصيف
القصورات وإنشاء مساكن البحارة في السويس .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه ما

مديرى طينين في غزة مفرسة ١٢٥٦ (١٢ أبريل سنة ١٩٢٧) .

محمد علي

جيد الزيزعرت

شريف صبرى

بإمر مجلس الرضاية

وزير المواصلات وزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
محمود فهمى القزاشي محمود فهمى القزاشي مثنى محرم

نمرة ١٦٥ - ١٥٢/١٤

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
مثنى محرم

بجيه

٥٠٠٠ أعمال التليط العامة :

خصص لهذه الأعمال في البرنامج ٦٠,٠٠٠ ج. م.

تطلب مصلحة الموانئ والمنازل فتح اتحاد إضافي يبلغ ٥٠,٠٠٠ ج. م.
لتجديد البلاط في ميناء الإسكندرية الذى مضى عليه أكثر من
عشرين سنة ونظرا لازدياد الحركة في ميناء الإسكندرية وحى
في اطراف سنة بعد الأخرى أصبح من المزمع تجديد البلاط لسهولة
المرور والحركة . وتبيننا لبرنامج المجلس السنوات يكتفى بالنتيج
في أعمال هذا التجديد والإكفاء ستريا بتغيير مساحة تحرق من
١٢,٠٠٠ متر ويتطلب ذلك فتح اتحاد يبلغ ٥٠,٠٠٠ ج. م.

وقد بحث اللجنة المالية هذه الطلبات فرأت :

(١) اتحاد فناء الأشراف - الموافقة على نصه وقدره ١٠,٠٠٠ ج. م.
(٢) اتحاد تليط شوارع المنطقة البحرية في السويس - صرف النظر
حتى نظرا لقنوات الوقت وعدم توقع صرفه في السنة المالية وقد عدلت
المصلحة نفسها عن طلبه في السنة الحاضرة .

(٣) اتحاد وصيف القصورات في السويس - الموافقة على نصه
وقدره ٧,٧٨٣ ج. م.

(٤) اتحاد مساكن البحارة في السويس - الموافقة على نصه وقدره
٦,٧٠٦ ج. م.

(٥) اتحاد أعمال التليط العامة - صرف النظر عن قنوات الوقت
وعدم التمكن من احتجاله في السنة الحالية .

وبناء على ما تقدم تكون جملة الاعتادات الإضافية التى تفتح اللجنة
نفسها ٨٩,٠٠٠ ج. م.

والجنة تحضر برفع رأيا هذا إلى مجلس الوزراء اقتضت بإقراره توطئة
لعرض الأمر على البرلمان .

وبرفقة هذه المذكرة مشروع المرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا
العرض ما

الرئيس
مكرم محمد

القائمة في أول أبريل سنة ١٩٢٧

نمرة ١٦٥ - ١٥٢/١٤

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ أبريل سنة ١٩٣٧ على رأى
الجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد أبلست وزارة المواصلات هذا القرار .

جلسة يوم الاثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المفزم المرحوم الشيخ إبراهيم
سيد الجيد قرار رفع مستوى جنود البوليس

(المقرر فتح المقدم أحد القوانين)

أعمال المجلس يجلسه المتقدمة بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ الاقتراح
الذكر إلى اللجنة وقد بحثت بمجلسه ٥ مايو سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الأستاذ
المفزم يوسف أحد الجندى الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية الذي أدلى
باليان الآتي :

لاحظت الوزارة من زين بيد أنب حالة رجال البوليس تحتاج إلى
اصلاحات من وجوه عدة ففكرت تفكيراً جدياً في وضع مستواهم وتنظيف
طوقهم وحسن اختيارهم ليكونوا أهلاً لأداء المهمة الخطية المفظة على ماقتهم .
لذلك ادخلت في السنة الماضية تعديلاً أساسياً على قسم الكونستبلات
التي كان قد تأسس منذ عشر سنوات وأخرج ما يزيد على الففائة
واخمين كونستبل في السنوات الماضية وذلك بأن وسعت هذا القسم
وجعلته قابلاً لأن يقبل في السنة الأولى - وهي السنة الدراسية الماضية -
٢٠٠ طالب من حملة الشهادات الدراسية واشترطت في قبولهم أن يؤدوا
امتحاناً في مواد تامل المواد التي كان يمتحن فيها المتقدمون لشهادة
الكلمة .

وأما من كان حاملاً لهذه الشهادة أو ما فوقها فيقبل من غير امتحان .
ووضع الطالب في هذا القسم مئتي يتلقى خلالها كل ما هو وارد في برامج
الدراسة انخامية بقسم الكونستبلات الوطنية . وبعد تخرجه يبين عسكرياً
(درجة أولى) ثم يرقى بعد ذلك إلى أوباشي ويشار المتأهون من بين هؤلاء
لوظائف الكونستبلات وبهذه الطريقة يرتفع مستوى رجال البوليس إذ أن
المتخرج في الوقت الماضي قبل إنشاء هذه المدرسة أن يختار رجال البوليس من
بين عساكر الرديف مع اشتراط علم بالقراءة والكتابة وذلك منذ زين قريب
ولكن مع إنشاء هذه المدرسة سيكون رجال البوليس (أثلاً) : من المصطنين
(ثانياً) أنه سيعطي قسطاً وافراً من التنظيف القانوني والمسكري والمسلمي
ولما كان عدد اأعمال الخالية في صفوف البوليس سنوياً يتبع الخاتمة
فستفي الوزارة بتوسيع قسم الكونستبلات الذي أشرت إليه تدريجياً حتى
يمكن في القريب المآبل من تخريج العدد اللازم لخدمة في البوليس سنوياً .
وبهذه الطريقة أيضاً ينتج باب تنشيط المصطنين المتطلعين .

وفضلاً فإن الوزارة قد راعت في الميزانية التي ستعرض على حضراتكم أن
يكون الممد الذي سيقبل في السنة القادمة ثمانية بلا من مائتين وإلى
أن تصل هذه المدرسة إلى الحد الذي يمكنها من تخريج العدد اللازم لخدمة
التفراغ في الحال الحالية بالبوليس قد أتمنى في العام القوامي الماضي قسم
أتمر الخلق بمدرسة البوليس والإدارة وسيلحق به سنوياً ١٥٠ جندياً من
أتمر الملة الإزمانية بالبلش ومن يحسنون القراءة والكتابة ولا خل درجة
أعلاهم من درجة (جيد جداً) ويحسون في هذه المدرسة خمسة أشهر
يتقنون في خلالها دوروساً في كتاب نظام البوليس والإدارة وفي الفروع
والثقافات ومبادئ الاسطوانات الطبية والتدريب المسكري والمروور وإطفاء
الحريق وغير ذلك . وهذا القسم يقبل سنوياً ٣٠٠ عسكري بمعدل
١٥٠ عسكرياً كل خمسة أشهر .

وتتخذ الوزارة أنها بهذه الإصلاحات سترفع مستوى رجال البوليس إلى
حد طمطم .

وبعد المناقشة :

تقررت اللجنة بالإجماع إحالة الاقتراح المذكور إلى وزارة الداخلية ٤

رئيس اللجنة
محمد طوى الجزائر

نص الاقتراح

رجال البوليس وجوب إصلاحهم

هذه الطائفة من رجال البوليس وتنبى بهم طائفة (الساكر) هي التي
ظلت حل حالماً التي نشأت عليها منذ أزمان غائرة ولم تكن الحكومة في أمورها
أو تهم بتغيير هذه الحال الأولى التي عليها كانت صالحة لأزمانها التي خلقت
فيها ولملائمة لها إلى أخرى أحسن منها وأرقى وتتفق وهذا العصر الذي يعيش
فيه الآن عصر للعلمية والحضارة وعصر النهضة والثقافة والعلم والأدب وأن
لكل وقت ما يناسبه ولكل زمان ما يلائمه . وهذه حال لا تاسب وقتنا
ولا تصلح لزماننا ولا يرضينا عصرنا الذي شملت مدته كل شيء وطرفت
حضرته كل باب وتناولت فيه جميع شرائق الحياة بالإصلاح وتهذيب
ولكنها مع الأسف الشديد لم تتناول هذه الطائفة ولم تتغير شيئاً من قديمها
الذي إبلاء الزمن وأفسده سرور الأيام وهي أولى من غيرها بالإصلاح وأحق
من سواها بالاحتياط هؤلاء الرجال أكثر من غيرهم من أفراد الحكومة احتكاكاً
بالمجهر واتصالاً بالأمة فالواجب على الحكومة أن تعلم إصداً صالحاً وأن
تخرجهم مهذبين تأهين حتى يقتضي لهم القيام بمهمتهم على أحسن وجه وكل
طريقة وحتى يستطيع الجمهور أن ينتفع بهم الفع المرجو وأن يستمر
بجهودهم استقاماً طلياً . ونستطيع أن نقض هذا الحديث في نقط ثلاث :

القطعة الأولى تحدث فيها عن حالهم الماضية وكيف هم يتصرفون
وعاملون فيهم من أفراد الأمة ومن عظيمهم وملاكهم بوجه عام . وفي
القطعة الثانية والثالثة ذكر ما يجب أن يكون هؤلاء الرجال ومن واجب

تلقى مدونة رجال البوليس الذين تخافهم الحكومة وقبل أن تذهب بهم إلى تعليم أعمال البلدية وتعين المبادئ العسكرية تنفع بهم إلى هذه المدرسة التي تقدم بتعليمهم وتربية عقولهم .

والتعليم في هذه المدرسة يكون قاصرا على المواد الآتية :

- ١ - مبادئ القراءة والكتابة .
 - ٢ - بعض التعاليم الدينية التي يكون لها اتصال كبير بالأخلاق والاجتماع والمعاملات .
 - ٣ - دروس أخلاقية تبهجية .
 - ٤ - بعض تعاليم قانونية يكون (العسكري) في حاجة إلى معرفتها .
- ومدة الدراسة في هذه المدرسة لا تتجاوز الستين ولا ما من من أن تضم إلى تعاليمها السابقة بعض التعاليم التي تتفق بأعمال البلدية خاصة ويجوز أن تخرج هذه الطاقة سالمة مهذبة شائبة في ذلك شأن أعمالهم من الجوعد الأوروبيين ذوي الثقافة والتأديب والمسرنة والمخلق القويوم . ومنى كانوا كذلك فهم بلا ريب سيؤدون رسالتهم خير أداء ويقومون بعملهم أحسن قيام ما .

إبراهيم عبد الحيد زوار
عضو مجلس الشيوخ

ملاحظة - تضم إلى ما سبق أنه من واجب الحكومة كذلك أن تضم إلى جنودها حملة الشهادة الابتدائية أو الكفاءة التي تصدقها عن التعليم أول من السواض فهم أول من فيهم البهائم بهذه المهنة . ونرجو إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الحرية .

ملحق رقم ٩٥

جلسة يوم الاثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأمور الداخلية

عن الاقتراح بمشروع قانون المقدم من حضرة الشيخ العترم
عبد الساتر الباسل بك بتعديل للمادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون
الاقتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥

(المقرر: حضرة الشيخ العترم أحد الموقرين بك)

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة
الاقتراح بمشروع قانون المذكور .

وقد بحثته بجلسته ٧ أبريل و ٥ مايو سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الأستاذ
العترم يوسف أحد الموقرين الوكيل البرلماني لفرافرة الناطقة اليوم، صرح

الحكومة بحوم الذي يكون في الواقع واجبا نحو الأمة بأسرها ثم نهضت بعد ذلك الطريقة التي يمكن الحكومة أن تتجملها كإزاعهم والسبل الذي تسلمه حتى ترضى بهم الأمة وحتى تضمن إلى أعمال جنودها المظفرين وحراسها الأمانة . مسامحتها والمخالفين عليها . ولنبدا الآن بالحديث في القطة الأولى :

(حال رجال البوليس الحاضرة وعقليتهم العامة)

جؤلاء الرجال قد حرموا كل الحرمان من الصلح والتأديب فقد جاءت بهم الحكومة من المغفلين غلابة ونفست بهم إلى تعلم البلديات وإلى هذه المهنة الخطيرة مهنة الماروس والمرشد والأمين والمساعد وغير هذا من كل ما يتعلق بهذه المهنة التي لا أراها مثاليين حين وضعناها بالخطورة والشدة ولا شيء أبته على القروى إذا كان جاهلا فقد أمده أبائهم ليكون كذلك يعرف واجب هذه الواجب بينه وواجب أفراد قليلين يعيش بينهم ويميا ومعلمهم ولا يختلف منهم عقوبة ونهجا وإدراكا وتفكيريا وكفى ، أما أن يكون من رجال الحكومة يشكك بالجمهور ويأمل أفرادهم وينقل من مكان إلى مكان ومن جهة إلى أخرى فهذا ما لا يستطع به ولا يقدر عليه .

زاه شدد في وقت يحسن فيه القير وينظف في وقت تستحق فيه النظافة ويظن أن ذلك مما تقتضيه مهنة العسكرية وينطبع عمله الحكومي .

زاه إذا استرشد لا يريد وإذا تكلم لا يبعد وإذا عامل لا يحسن المعاملة وإذا تصرف لا يصيب .

وكتما ما يرضى أفراد الناطم ولا يستصرون السأكروبيون على الآلام ولا يستدشونهم وهذا إلا لهابة غلظتهم والجدد من قسوتهم أو سوء تصرفهم . وهل الجملة فهم في جهالة فاضحة ، وضياء عن ، وعظيمة قاصرة ، وإندراك مصحح . ولعلنا نجد فيهم من يعرف شيئا من القراءة والكتابة .

وكل هذا لا ترضاهم إلا الأمة المصرية ، أو بالتالي لا ترضاه حكومتها الصالحة ، ويكفي هذا القدر في هذه القطة وعلينا أن نتحدث من القطين الباقين :

(ما يجب أن يكون عليه جؤلاء الرجال وطرق إصلاحهم)

يجب على جؤلاء الرجال أن يكونوا على خلق حسن يتفق وهذا العمل الجليل الذي يقومون به ، ويؤدونه باسم الحكومة العادلة الصالحة كما يجب أن تكون عقليتهم أحسن تفهوما وأكثر إدراكا وأدق تفكيريا ونهجا حتى يمكنهم أن يتصرفوا الحسن الاتق بهم والواجب على من يقوم بعلمهم وعلمهم .

وإن الشعب الذي أصبح الآن لا يقدر الأخلاق والتأديب ، والذي أصبح كذلك يعرف حقونه ويطالب بها دون رفق ولا حواطة ، والذي همه إن يامل معاملة حسنة ، همه كذلك أن يرى رجال حكومته بمن يقدرهم كل ما سبق ، ومن يعرفون الواجب عليهم نحو أنفسهم فينتالونهم بالتأديب والصلح ، ونحو فيهم فيحسنون معاملتهم للائري ضمرا ، ولا تحسن تألما متى اتصلوا بهم ، أو احتجنا إلى معرفتهم ، والذي زله إزاء هذا الموضوع ، والذي به تصل إلى غايتها ، ونحفي هذه الأبدية الصالحة التي يتبوها الجمهور **وإنها الأمة ترضى فيها من أن تنهج الحكومة مائلا !**

بأن الوزارة توافق على مبدأ تعديل المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وقدمت إلى اللجنة مشروع قانون وضعت الوزارة مع مذكرة إيضاحية .

وقد تبين للجنة بعد اطلاعيها على هذا المشروع أنه يحقق ما قصد إليه حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح بمشروع قانون في اقتراحه ، غير أن الوزارة وأعت في الصياغة القانونية . وقد وافق عليه حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح بمشروع قانون .

دلت التجربة الماضية في تنفيذ المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على بعض قصور في الإجراءات يجب العمل على تلافيه .

ذلك لأن القانون نص على تشكيل لجنة مؤقتة تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية وقد استغرق هذا الإجراءات ساعات متعددة مما يترتب عليه تعطيل الناخبين وتعطيرهم من أداء واجهم الانتخابي وأصراف كثير منهم من أدائه .

والمحفوظ في المادتين ٣٤ و ٣٥ من القانون أن الشارع رى فيها إلى حماية حقوق المرشحين بتسهيلهم في لجنة الانتخاب غير أن الطريقة التي رسمت فيها لا تكفل هذه العناية على الوجه الأكمل إذ هي قائمة على أن يبين كل مرشح خمسة من الناخبين يبلغ أعضائهم إلى رؤس . أما الانتخاب الوتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويتعجب هؤلاء الناخبون المعتبرين من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة ليكونوا أعضاء في اللجنة النهائية .

ولقد شهد أحد بعض المرشحين بدع أحد أعضائه يترشح عنه شيئا صوريا حتى يصل بذلك إلى أن تكون جلسة الانتخاب كلها من أعضائه ويحرم بذلك منافسه من أن يكون له أي مثل في اللجنة وبذلك يتعطل ما قصد إليه الشارع في المادتين المذكورتين من حماية حقوق المرشحين .

ولقد تبين للجنة أنه في التعديلات المقترحة علاجاً لما سبق أن ذكر من العيوب يوراث منها : (١) اختصار الإجراءات والاختصار على تشكيل لجنة نهائية للانتخاب ، (٢) إحصاء على دليل كل مرشح في هذه اللجنة عضو أصلي فإذا لم يحصل فيعضو اختيار من اختيار المرشح أيضا ، (٣) اجتناب البطء في الإجراءات بما تضمنته المادة ٣٥ المعلقة من أحكام كأن حولت رئيس اللجنة في حالة عدم حضور العضو الأصلي أو الاختياطي الحق في اختيار أحد الناخبين الحاضرين في جمعية الانتخاب يمثل هذا المرشح إذا معني على بدو موعد الانتخاب تسمى عشرة دقيقة .

ولقد تبين للجنة فرق هذا أن التعديل قد حرص على تقرير الأحكام الكتابية إلى أن يكون عدد أعضاء لجنة الانتخاب خمسة على الأقل وهو العدد الضروري لتكوين اللجنة المذكورة .

لكل ما علق من الأسباب وأت اللجنة بالإجماع الموافقة على مشروع القانون الصيغة المعلقة الآتية وترجو من المجلس الموافقة عليه :

نص مشروع القانون

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الرضاية

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

المادة الأولى

تعديل المادة ٣٤ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على الوجه الآتي :

"مادة ٣٤ — تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بجنة تؤلف من فاض أو عضو نية أو أحد موظي الحكومة يعينه وزير الداخلية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ناخبين لا يتعدى عددهم عن ثلاثة يختارون من غير المرشحين على الوجه المبين في المادة التالية ."

المادة الثانية

تعديل المادة ٣٥ من قانون الانتخاب المشار إليه على الوجه الآتي :

"مادة ٣٥ — مكل مرشح أن يختار عضوا يمثل في اللجنة ويجب عليه لهذا الغرض أن يتدب اثنين من الناخبين في الدائرة الانتخابية أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية وأن يبلغ ذلك كتابة في اليوم السابق على يوم الانتخاب إلى رئيس اللجنة فإن حضر المندوب الأصلي في الموعد المحدد له في عملية الانتخاب كان عضوا في اللجنة وإن تخلف كان المندوب الاحتياطي عضوا بطله .

وإذا مضت خمس عشرة دقيقة من الموعد المحدد للبدء في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد المندوبين إلى ثلاثة أكل الرئيس هذا العدد من الناخبين الحاضرين .

وتختار اللجنة من بينها كاتب مرقوم يجهر بحاضر الانتخاب التي تمت بها اللجنة وغلاوتها عليها في آخر الجلسة "

المادة الثالثة

على وزير الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون على منها فيا يضمنه ويصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع القانون الذى أتته اللجنة	أصل المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥	مشروع القانون المقترح
<p>بمجلس حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر مجلس الوصاية تدور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صنفنا عليه وأصدرناه :</p>	<p>مادة ٣٤ — تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بجمعية تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفى الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين.</p>	<p>تدور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون لآتى نصه وقد صنفنا عليه وأصدرناه : تمثل المادة ٣٤ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ بالآتى :</p>
<p>المادة الأولى تمثل المادة ٣٤ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على الوجه الآتى :</p> <p>«مادة ٣٤ — تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بجمعية تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفى الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين لا يقل مدتهم من ثلاثة يختارون من غير المرشحين على الوجه المبين في المادة التالية» .</p>		<p>«تناط إدارة الانتخاب في كل دائرة عامة أو فرعية بجمعية تؤلف من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفى الحكومة يمينه وزير الحفانية وتكون له الرئاسة ومن مندوب من قبل وزير الداخلية ومن ثلاثة ناخبين ليسوا مرشحين . يختار كل مرشح واحدا منهم ليثقله في اللجنة مهما كان عدد المرشحين» .</p>
<p>المادة الثانية تمثل المادة ٣٥ من قانون الانتخاب المشار إليه على الوجه الآتى :</p> <p>«مادة ٣٥ — لكل مرشح أن يختار عضوا يمثله في اللجنة ويجب عليه لهذا الغرض أن يتدرب اثنين من الناخبين في الدائرة الانتخابية أحدهما بصفة أصلية والآخر بصفة احتياطية وأن يبلغ ذلك كتابة في اليوم السابق على يوم الانتخاب إلى رئيس اللجنة فإن حضر المنتخب الأصل في المياد المحدد إليه في عملية الانتخاب كان عضوا في اللجنة وإن تخلف كتاب المنتخب الاحتياطى عضوا به .</p> <p>وإذا مضت خمس عشرة دقيقة من المياد المحدد إليه في عملية الانتخاب دون أن يصل عدد اللدوين إلى ثلاثة أكل الرئيس . هذا العدد من بين الناخبين الحاضرين .</p>	<p>مادة ٣٥ — تختار رؤوس ومندوب الداخلية المشار إليهما في المادة السابقة متفقين قبل يوم الانتخاب من كشف ناخبى الدائرة ثلاثة ناخبين عالين بالقراءة والكتابة غير مرشحين ليكونوا اللجنة المؤقتة التى تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية . وإذا غلب واحد أو أكثر من الناخبين الذين وقع عليهم الاختيار يكونوا أعضاء اللجنة المؤقتة أكابها الرئيس من الناخبين الحاضرين . تؤلف اللجنة النهائية من القاضى أو عضو النيابة أو موظف الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار إليهما ومن ثلاثة من الناخبين يتشبون بالكيفية الآتية :</p> <p>لكل مرشح أن يمين خمسة من الناخبين يبلغ أعمارهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقتية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويخضع هؤلاء الناخبون المبينون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة</p>	<p>تمثل المادة ٣٥ من المادة ٣٥ تمثل المادة ٣٥ بالآتى :</p> <p>«تؤلف لجنة عملية الانتخاب من قاض أو عضو نيابة أو أحد موظفى الحكومة ومن مندوب الداخلية المشار إليهما في المادة ٣٤ ومن الناخبين المختارين من قبل المرشحين بالكيفية الآتية :</p> <p>لكل مرشح أن يمين شخصين من الناخبين في الدائرة الانتخابية يبلغ اسميهما كتابة إلى رؤوس لجنة الانتخاب في اليوم السابق على يوم الانتخاب أحدهما أصليا والثانى احتياطيا فإن حضر الأصل في مياد الانتخاب كان هو عضوا للجنة وإن تأخر حل على العضو الاحتياطى وإن تأخر الانتخاب بدأ بمياد ابتداء عملية الانتخاب بنفس مشرة دقيقة جاز لرئيس اللجنة وللمندوب الداخلية أن يختارا عضوا من الناخبين الموجودين ليثقل المرشح في اللجنة .</p>

مشروع القانون المقترح	أصل المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥	مشروع القانون الذي أقرته اللجنة
إذا كان المرشحان اثنين فقط تشكل لجنة عملية الانتخاب من مندوب الحكومة ومن الضوئين الأصليين المختارين من المرشحين ومن أحد الاثنين الأصليين تخبره القمرة من بينهما ويشول عملية هذه القمرة مندوبا الحكومة والمضوان الأصليين بحيث لا يقل عدد أعضائه لجنة عملية الانتخاب من خمسة أشخاص .	ويحصل الانتخاب في قاعة الانتخاب في اليوم المحدد له بواسطة الناخبين المقيمين الحاضرين وبالأغلبية النسبية وتكتب في ذلك القواعد المقررة في المواد ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من هذا القانون . وإذا تسلوت الأصوات حصل الاقتراع بين المتساويين ومن عيته القمرة كان عضوا بالجنة . وإذا تسلوت بعد مضي ساعة من الزمن الحقت لبد في عملية الانتخاب تأليف اللجنة لثباتية للانتخاب سواء لعدم تعيين الناخبين من قبل المرشحين بالطريقة القانونية أو لعدم حضورهم فتصبح اللجنة الوقية نهائية . وتختار اللجنة وقتية كانت أو نهائية من بينها كاتبسرقوم بقرير محاضر عملية الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة .	وتختار اللجنة من بينها كاتب سرقوم بقرير عاجز الانتخاب التي قامت بها اللجنة وتلاوتها عليها في آخر الجلسة . المادة الثالثة على وزيرى الداخلية والعدلية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية . ثامس بأن يمنح هذا القانون بتمام الدولة وأن يشترى بالجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة لإيضاحية لمشروع القانون المقترح

بعد التجارب المبلجة رأيت أن بعض الجان في وقت عملية الانتخاب عند ما تباشر تكوين اللجنة النهائية تتدنى من الساعة الثامنة صباحا الحقة في القانون ولا يتم تكوينها إلا في نحو الساعة الثانية عشرة ظهرا أو بعد ذلك بساعة ويترتب على هذا تسليط الناخبين من القيام بالواجب عليهم وهو مباشرة حقهم الانتخابي سامات طويلة تحت الشمس الحارقة أو البرد القارس .

وقد شلعت كثيرا أنه بسبب تطويل هذه الإجراءات تنصرف كثير من الناخبين إلى أعمالهم ولا يؤدون الواجب عليهم بعمل خارج من لراقتهم .

وقد رأى الشارع عند ما وضع قانون الانتخاب الحالي بغير الإسكان أن يكون في اللجنة عضوين من المرشحين وبقا وضع شروطا في اختيار أعضاء لجنة الانتخاب وهي اللجنة في القفزة الزمنة من الساعة ٣٠ الأصلية .

وقد شاهدت كثيرا أن بعض المرشحين يبلغ أحد أعضائه ليرشح نفسه ترشحا ويحضر ويأتي يصل بذلك إلى أن تكون لجنة عملية الانتخاب كلها من أعضائه وأن يحرم المرشح الآخر من أن يكون له أى ممثل في اللجنة وبذلك يتسلط غرض الشارع .

وحيث إننا على أبواب اقتباج جديد لأعضاء مجالس المديرات .

فذلك تحققت بهذا المشروع مجلس الشيوخ حتى إذا وافق عليه المجلس أرجو نظره بطريق الامتجال ليكون نافذا في وقت اقتباج أعضاء مجالس المديرات .

عبد السلام الساسي

المذكرة الإيضاحية

لمشروع القانون الذي أقرته اللجنة

دلت التجربة الماضية في تنفيذ المادتين ٣٤ و ٣٥ من قانون الانتخاب رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ على بعض قصور في الإجراءات يجب العمل على تلافيها . ذلك لأن القانون نص على تشكيل لجنة مؤقتة تقوم يوم الانتخاب بالإجراءات اللازمة لتأليف لجنة الانتخاب النهائية وقد استغرق هذه الإجراءات سامات متعددة مما يترتب عليه تسليط الناخبين وتطعيم من أداء واجبه الانتخابي وانصراف كثير منهم عن أدائه .

كذلك لوحظ أن قانون الانتخاب في حاتين المادتين قد رعى إلى حماية حقوق المرشحين بتخليهم في لجنة الانتخاب غير أن الطريقة التي رسمها لا تكفل هذه الغاية بل الوجه الأكل إذ هي قائمة على أن يمين كل مرشح خمسة من الناخبين يبلغ أسامهم إلى رئيس لجنة الانتخاب الوقية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويكتب هؤلاء الناخبون المقيمين من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة .

وقد شوهدت أن بعض المرشحين يبلغ أحد أعضائه ليرشح نفسه ترشحا صوريا حتى يصل بذلك إلى أن تكون لجنة الانتخاب كلها من أعضائه وغرم بذلك منافسه من أن يكون له أى ممثل في اللجنة وبذلك يتسلط غرض الشارع .

لذلك لوحظ في التمديل المقترح علاج هذه البيوب بالوسائل الآتية :

أولا — اختصار الإجراءات بتشكيل لجنة نهائية للانتخاب دفعة واحدة بدلا من تشكيل لجنة مؤقتة تتحول فيما بعد إلى لجنة نهائية .

ثانيا — الحرص على تعيين كل مرشح في هذه اللجنة بعضو أصلي فإن لم يحضر فعضو احتياطي من اختياره أيضا .

جلسة يوم الإثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

عن الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة بجلسته ١٩ مايو سنة ١٩٣٧

١- عن حضرة الشيخ المحترم أحمد حنق أبو الفضل الميراني (أندى)

عن الاقتراح رقم ١٨ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن نوح أفندي بإقامة الكوبري المتفق على إنشائه تنفيذاً للمساعدة المصرية الإنجليزية عند منتصف الكيلو ٨٦ بين مدينتي زقني وميت عمر توفيرا في النفقات .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ١٩ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن طوم بك بمدة الطريق من عزبة قليق فهي بانا إلى بلدة أطنيه ومنها إلى جسر مصرف الساوي .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٢٠ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك بدم بركة بيلبة دسوس (حركو أبو حصص مديرية البعجة) .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٢١ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حنق أبو الفضل أفندي بتأجيل الحكومة عن الضرائب المفروضة على أعيان الأوقاف الخيرية ليسير لوزارة الأوقاف القيام بإصلاح دور مياه المساجد وإلحزام مشروبات الملاهي والمستشفيات .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المسالية .

عن الاقتراح رقم ٢٢ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم يوسف حط الله باستناد مصرف بحر البقر إلى تصاد الماخلة لقناة السويس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة الأشغال .

عن الاقتراح رقم ٢٣ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ عبد السيد غنيم بخطم طريقة التعليم الإلزامي .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المعارف .

عن الاقتراح رقم ٢٤ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم محمد ليبق أبو الجبل أفندي بتقل عمل معمل تكرير البترول (بالسويس) بطريق السكة الحديدية .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٢٥ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي مصطفى الطاروطي بإنشاء كوبري على بحر قاقوس وعمل نفق تحت خط السكة الحديدية بيند قاقوس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بريفة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالاته إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٢٦ - المقدم من حضرة الشيخ المحترم الشيخ علي مصطفى الطاروطي بإزالة الجناح القبلي الشرقي من الكوبري القديم على السكة الحديدية بيند قاقوس .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا مرغية ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

عن الاقتراح رقم ٢٧ — المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد ملوى الجزار بك يردم البرك الموجودة ببلدة شوان .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه .

رأت اللجنة بإجماع الآراء اعتباره اقتراحا مرغية ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الصحة .

ملحق الاقتراح رقم ١٨

بما أنه قد تقرر إقامة كوبرى على النيل بالقرب من مدينة زفتى تنفيذا للعاهدة المصرية (الإنجليزية) ، وقد علمت بأن المكان الذى سيقام فيه هذا الكوبرى على النيل يبعد عن مدينة زفتى من الجهة القبلىة حوالى الكيلومتر . ولكن يتوافر لهذا الكوبرى الأهمية العمرانية والتجارية بوصول مدينتى زفتى وميت غمر فضلا عن الأهمية الحربية . أقرح إقامة هذا الكوبرى أمام مدينة زفتى فى منتصف الكيلو ٨٦ وهذا المكان يغطى المكان المزيج إقامة الكوبرى فيه للأسباب الآتية :

١ — يجرى النيل عند منتصف الكيلو ٨٦ الذى أقرح إقامة الكوبرى عليه يبلغ اتساعه ٣٣٥ مترا تقريبا مع أن المكان الجارى البحث فيه الآن والذي يقع عند منتصف الكيلو ٨٥ يبلغ اتساع مجرى النيل فيه ٥٠٠ متر تقريبا وهذا الفرق يوفى من تكاليف الكوبرى حوالى الثلث .

٢ — المكان الذى أقرح إقامة الكوبرى عليه فى منتصف الكيلو ٨٦ قريب جدا من الطريق الزراعى لعلطا ، أما إذا أنشئ الكوبرى على منتصف الكيلو ٨٥ فإن الأمر يحتاج إلى إنشاء طريق جديدة لمسافة بعيدة للاتصال بطريق طحطا المذكورة .

٣ — إقامة هذا الكوبرى فى المكان الذى أقرح إنشاءه فيه له فائدة فصول مدينة زفتى ببيت عمر وهو أمر يسود عليها بأقالمة العمرانية والتجارية .

فأرجو النظر فى أن هذا بصقة مستعجلة حتى يتسنى لوزارة المواصلات الأخذ به قبل البدء فى إنشاء هذا الكوبرى .

عبد الرحمن فتوح

٦ أبريل سنة ١٩٢٧

ملحق الاقتراح رقم ١٩

بتقدمنا منه طرق لمزبة قطنى هصى بناها من مدارس تلعب وزارة المعارف .

وهذه المزبة قريبة جدا من بلدة (أطنيه) بحيث لا تبعد عنها بأكثر من كيلومترين فأقترح لهذا أن تحتد الطريق من هذه المزبة إلى البلدة المذكورة . ثم تحتد من هذه البلدة إلى جسر مصرف الساقوى (المخيط الوسطا فوساينا) لأن هذا الجسر طريق عامة .

وبهذه الوسيلة تم القاءة كثيرا من بلاد مصر كى مفاغى والفشن ٤

١٠ أبريل سنة ١٩٢٧

عبد الرحمن الموم
عضو مجلس الشيوخ

ملحق الاقتراح رقم ٢٠

يوجد ببلدة دسونس مركز أبو حصص مديرية البحيرة بركة تحيط بالبلدة من جهتين تبلغ مساحتها مائة أفدنة وهذه البركة أضرت بالأحبال ضررا كبيرا ونشأت عنها أمراض فاكدة . ولما كان من المصلحة الصحية ردم هذه البركة .

لمسنا :

أقترح ردم البركة المذكورة ٤

١٨ أبريل سنة ١٩٢٧

أحمد الديوانى
عضو الشيوخ

ملحق الاقتراح رقم ٢١

أنقذت وزارة الصحة عددا عظيما من المساجد يربى على أروجة آلاف مسجد يسبب عدم استبقاء دور المياه بها لشرط الصحة ووزارة الأوقاف ليس لديها من المال ما يسمح بإصلاح دور المياه للمساجد المذكورة الممثلة بها الشعائر الدينية .

ولما كانت جميع الكومات تستعمل المساعدات للأعمال الخيرية ولما كانت الأوقاف الخيرية أوفقت على المعاهد الدينية وأعمال البر وتفرض الحكومة على أعيانها من أطيان وعقارات ضريبة المال والمواليد .

بالقائه الداخلية لقناة السويس ليحقق تنفيذ هذا الاقتراح ما أحسنه من فوائد ولتساعد بهذا بورسعيد على أن تؤدي رسالتها كإحدى أهم اعتبارها الكبير بين الموانئ المصرية وخاصة كبناء لتصدير بين داخلية القطر والبلاد الشرقية كسوريا وفلسطين .

وتفضلوا معاليكم قبول جميل الشكر وعظيم الاحترام ما

عضو مجلس الشيوخ

عن دائرة القناة

إبراهيم يوسف عطا الله

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧

ملحق الاقتراح رقم ٢٣

جسدت وزارة المعارف التعليم الإلزامي لجميع طبقات الشعب ذكورا وإناثا وفي خلاف على معاليكم أن كثيرا من أفراد الشعب فقراء جدا لا يملكون قوت يومهم وخصوصا الفلاحين منهم وليس لهم أي طريق يرتقون منه سوى أجرة الواحد منهم التي لا تزيد في الشهر على خمسة عشر قرشا أو العشرين قرشا يشتمل نظريها كونه الفقيه شهر كله من الساعة السابعة أو التاسعة صباحا من كل يوم إلى الساعة السادسة أو السابعة مساء عدا جزء يسير من اليوم يتناول فيه غذاءه وليس يتيسر لأصحاب الزراعات أن يستأجروا الصغير للعمل نصف يوم ثم يستأجروا صغيرا آخر يشتمل بقية اليوم هذا ونضالهما فيه من العسر الشديد وعدم النظام فإنه يصعب لأربابهم وأوقات الأطفال بل يصعب لئس العمل الذي يشتمل فيه الطفل أيضا . وكثيرا ما يكون لهذا الطفل الضمير وكثرة أو أخت عاهرة تعيش أيضا من جانب كده الذي لا بد من أن يصعب بسبب اشتغاله بالتعليم جميع التيسار أو نصفه فقط سواء أكان النصف الأول أو الثاني من النهار .

فهل لمثل الوزير أن ينظم طريقة التعليم الإلزامي مع مراعاة حالة هؤلاء الذين يشتق فقرهم والذين لا طريقة لتعليمهم وتعيش ذويهم إلا من أجرةهم البيرة يعمل وقت تعليمهم في المساء من عدد غروب شمس اليوم حتى يتسنى لهم أن يقوموا بمهمة فرض عليهم من تعليم إلزامي ولا يرتفع نفد يحصلون على ما يعيشون منه عيشة كدوس هم ومعدم أومهم ونوهم الفقراء العاجزون بأثرة التي يتناولون عليها طعامهم البهري فلا يكونون عالة على الأمة إذ ضاعت عنهم نسبة نسبتهم للمعالي الإلزامي ولا يؤمنوا الصغار من وجهه مع إلزامهم من أجدل لهم من الموت الرزاء ولا تسعد محاصر احتفالات ذويهم كوحالهم الآن من تنح صدورهم للتعليم إلزامي متى حصلوا معه على تكديف من الجيش أو أربابا تمديد المساعدة من أمتان هؤلاء في المدة التي يشتملون فيها حتى يتسنى ذلك تسديده ما

عبد السيد عبيد

٢٠ أبريل سنة ١٩٢٧

وتتبع أن قسما الحكومة من جانبها في عمل التلخيص من وقفه بالتنازل عن الضريبة ليعتبر لوزارة الأوقاف القيام بإصلاح دور مياه المساجد المذكورة لتتأهل فيها الشماز الدينية وإلزام مشروعات الملاهي والمستشفيات حسب شروط الواقفين . وبذلك تكون الحكومة قد شاطرت بتصميم مع لاية في عمل التلخيص كما هو واجب عليها ما

أحمد حفي أبو الفضل

عضو الشيوخ

١٩ أبريل سنة ١٩٢٧

ملحق الاقتراح رقم ٢٢

حضرة صاحب للمالي وزير الأشغال العمومية

تمتد إلى معاليكم بإقتراح يتصل بمسألة بورسعيد الاقتصادية وتليه الضرورة الحيوية لذلك التمس الذي له قيمته بين قنود الوطن . ذلك أن هذه المدينة طيبة موقعه الجغرافي على مدخل قناة السويس وعلى البحر الأبيض المتوسط مركزا يصعب في الدرجة الأولى من التغير المصرية . وبغضاب من قيمة الموقع الجغرافي لبورسعيد من الناحية التجارية ذلك تسيل لشغل التمسيل من البواخر الكبيرة التي تمر عليه بحالة لا يتغير بها غيره من الموانئ المصرية . ولكن عدم توفر المواصلات بين بورسعيد ودخانل لفتت قضي على حل ما يرمى من هذا التمس ولقد التمس الكثير من قيمته التي لا بد أن تدركه لو أنه اتصل بداخلية القطر بطرق المواصلات جديدة .

وإذ أضعا إلى ذلك تمورا جديدة كبورسودان أنشئت على البحر الأحمر وضعت تنافس بورسعيد باعتبارها تمورا تنقطع من البواخر التي تمر عليها ظهرت أسباب الضيق الذي يعانيه بورسعيد وبلغت الحاجة عامة إلى تقوية مركزه بتوسيعه عن أضراس هذه المزاخرة يميل بورسعيد سوقا لخاصلات زبدرة المديريات القريبة منها ، فيكون حلقة اتصال بين هذه البلاد والبلاد الأجنبية .

ويكفي أن يحقق التمس المذكور بإنشاء طريق ملاصق بين بورسعيد ودخية انظر تماثل الطريق الملاحية المتصلة بالإسكندرية والمنشورة باسم "زبدرة العمودية" . وهذا الطريق الذي أدى إليه موجوده من حرم كبير وهو يسمى بمصرف بحر البحر ولكن ما زالت بينه وبين بورسعيد مسافة غير متصلة تبلغ ٢٥ كيلومترا .

وهذه الطريق تخرج لنا طريقا ملاحية عظيمة لها فائدها التجارية والاقتصادية فضلا عن أن امتداد المصرف المذكور يضيف أراضي واسعة صالحة لزراعة نخاع ويهي عليها ضرائب مستعدة وتحقق لنا على جانبها سكنين تزدحم بطنان الشرقية بورسعيد .

لذلك أقتوح امتداد مصرف بحر البحر من ناحية القريبة من بورسعيد ولقناة على حفلة بحيرة أم الرش وعجلة الكلب حتى يتصل في بورسعيد

الكوري الملوى المذكور والاكتفاء بالجنح الغربي القليل المتجه للسلطة ولو بحسبة هذا الجنح نصفين إذا كان ضرورياً ليكون النصف للجنح في اتجاه المحطة والنصف الآخر للشارقة في اتجاه الشارع العام بإعداد سائل بينهما تخافيا من حالته المخاضرة - وفي ذلك تخريج لحركة المرور ومنع التناظر وحفظ للأرواح والأمان والمصلحة العامة ما

عضو مجلس الشيوخ باقوس
على مصطفى الطاروطي

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

ملحق الاقتراح رقم ٢٧

بلدة شوان بمركز شين الحكوم مزدهرة بالسكان لا يقل تعدادها عن اثني عشرة ألف نفس، وبها عدة برك أهملت بحسبة أهلها كثيراً لتزاحم وكثرة عددهم . ومن يوم أن شرعت الحكومة في ردم البرك منذ سبعين عاملة على الصصلة العامة لم تدم فيها بركة واحدة . وهذه البلدة زمامها كبير وتقع الحكومة أكبر الضرائب .

لذلك :

أقترح أن تبطل الحكومة - في أقرب جفاف - بدم ما في هذه البلدة من برك محافظة على الصصلة العامة بين سكانها ما

على طوى الجزائر
عضو مجلس الشيوخ

٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ٩٧

جلسة يوم الاثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(١٤ يونيه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والمرائض

عن المرائض التي فصلت فيها اللجنة بجملة ١٩ مايو سنة ١٩٣٧

(المقرر حذرة فتح المزمع أحد حتى أبريل المقبل الجبلى ادى احدى)

المرائض التي رأت اللجنة رفضها لأسباب مختلفة

المرضية رقم ١٩٦ - معلقة من نيقولا أرنجيري أرنجيري بشرح سوق الخضار بالمتة الخضراء ، يروجو آثار ما وقعت فيه وزارة الخارجية من الخطأ الذي اتفق عليه أن أعطيت شهادة جسيمة لتخص تشابه معه في الاسم وكان قد طلب منها التصديق عليها وتضمن مداوته في الحصول على تلك الشهادة .

لأورث الله رفضها لأن الشاك لهم مصرعاً ،

ملحق الاقتراح رقم ٢٤

إن عمل تكرار البترول الأميري بالسويس على مسافة سبعة كيلو مترات من سكن المدينة وتقطعها البترول على أنفاسهم في الصباح عند الذهاب إلى العمل وفي الإياب عند الانتهاء من العمل وتقطع هذه المسافة في ساعتين تقريباً فعلاً وإلا ولا يبقى مقدار ثوب البترول في قطع هذه المسافة في الصيف والشتاء فرحة هؤلاء البترول .

أقترح تسير عربى سكة حديدية لفل البترول في الذهاب والإياب ما

محمد ليب أبو الجفالي

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

ملحق الاقتراح رقم ٢٥

إن حركة المرور باقوس تكاد تكون معلقة أو مقفلة في وجه المسارة لاجتماعها في طريق واحد لهذا البندر العظيم الذي تحطه السكة الحديدية شطرين ومادارات قطاراتها المستمرة في أوقات العمل .

وهناك ترى كل الأخطار في هذا المضيق الضيق - فتل هذا البندر الزراعى والتجارى الكبير الذى يأتى في إزاداته السكة الحديدية بأحظم مما يأتى الزقازيق - لا يترك للقضاء ولقدرة وهذا الإهمال الميت .

لهذا - أقترح على هيئة المجلس الموقر موافقى على إنشاء كوبرى على بحر باقوس تجاه المحطة الأصلية ودوران الرى في مكان حرامة الرى الآن - ومنه يمر نفق تحت خط السكة الحديدية الموضع بنحو ثلاثة أمتار عن سطح الأرض تجاه ديوان المركز لينفذ هذا العمل ست مواصلات طرق زراعية - وفي ذلك تخريج لضغط حركة المرور بالبندر والبلاد المجاورة ومساعدة على امتداد العمران المستمر السريع ومنع للأخطار في وسط البلد وتقريب البعيد من الطرق والمواصلات وحفظ للأرواح - وهذا هو أساس العمران والمصلحة العامة التي تشدها حكومتنا الدستورية الحازمة الجبيرة وما يقتضيه عليها الواجب والأمانة التي نؤدنها لنا وسكوتنا الماحلة ما

عضو مجلس الشيوخ باقوس
على مصطفى الطاروطي

٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

ملحق الاقتراح رقم ٢٦

معروف أن باقوس يتدرج عمل بالسكان ومطروق كما سمة مديرية وبه حركة مرور تجارية كبيرة - ويوجد به كبرى ملوى للورود فوق السكة الحديدية ذات أربعة أجنحة ينفذ للشرق القبلى يسقط بمود هويس الجنابية وبوابة الزقازيق مضائق لشارقة خصوصاً عند إقفال الزقازيق وزخم المسارة - هذا الضيق خصوصاً عند مناورات القطارات وتوجد بهذا الجنح سكة حديدية للورود - لهذا أقترح - في نهاية هذا الجنح (القبلى الشمالي) من

الريضة رقم ٢١٥ - مقسمة من على السيد حموده من عزبة روس الفرخ التابعة لكفر الجاريد مركز شين ، طاب الصوى القبارى شيخ قرية روس الفرخ بمبلغ ١٠٠ جنيه بموجب إقرار تحت يده سيد أبو إسماعيل عبد الرؤوف فسخ أبنة الطالب فتحة أبوه المذكور بفتح هذه المسألة بخلاف حالة الطلاق منه وقد طلقت .

قررت اللجنة رفضها لأنها مسألة قضائية يحتمل .

الريضة رقم ٢١٦ - مقسمة من إبراهيم سيد احمد من محلة انشاق مركز فارسكور مديرية القفطية ، يتنظم من سوء معاملة الدكتور محمد المندى عليه ذكر لأنه أجرى عملية لاسراره وأنه ألحق التابة وغشيش الصمة ولم تظهر نتيجة لسنه الشكاوى ويمز هذا لفتوه في الأراف مع العلم بأن الروية المذكورة كانت حاملات جيتنا بسبب خطأ في العملية المذكورة .

قررت اللجنة رفضها لأنها مسألة شخصية يرجع الفصل فيها للقضاء .

الريضة رقم ٢١٨ - مقسمة من ثابت محمود صالح رقم ٢٨ شارع الإبراهيمية بلوى مديرية أسبوط ، يفتح لمعاد مكتب محسنة لميج ومشتري الأملاك لكل مركز مع التصريح له بفتح مكتب له بلوى مع استعاده بفتح ١٠ ٪ من الإيراد .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ٢١٩ - مقسمة من عبد الحامى ندا وآخرون من كوم القوم مركز ميت غمر مديرية القفطية ، يطالبون بإنشاء كوبري لتسهيل للمواصلات إلى أراضيهم الزراعية لأنهم بكونه يتكفون مشاق السير مسافات بعيدة .

قررت اللجنة رفضها لأنه اقتراح يرضه لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ٢٢٠ - مقسمة من حسن عبد مرسى مغلول مسليح بنى سويف بالمزمل ملك على عثمان ، يقول أنه حصل ضش في بشاء مستثنى أبريتج الأمير وأنه ألحق ذلك لخضرات الرضامه المتخصصين ولم يمر في ذلك أى تحقيق لآن .

قررت اللجنة رفضها لأن هذا ليس شأنا عارضا له .

الريضة رقم ٢٢١ - مقسمة من عمدة وشاغب وأهالي بنى يحيى قبل مركز مغلول مديرية أسبوط ، يريدون تخفيفهم من إجراء مقاس جميع مزارع خشية هدمها لتوسيع جسر الإبراهيمية من الجهة اليسرى .

قررت اللجنة رفضها لأنه في حالة نزاع الملكية للفضة العامة يصدر قانون بذلك يتضمن التعميم لهم .

الريضة رقم ٢٢٢ - مقسمة من السيد محمد على الفقى رقم ٣٨ شارع الجبجوى بسوق ، يفتح لمعاد مدرسة أميرية ببلدة القنفذ التابعة أو إنشاء طريق يصل بلدة القنفذ ببلدة بيرة لا يصير لوجود مدرسة أميرية بها .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ٢٠١ - مقسمة من عبد الحليم أبو الفضل رئيس قنابة مدارس الجمعية الخيرية الإسلامية ووكل مدرسة الجمعية الخيرية الإسلامية بمصر ، يطالبون أعضاء المدرسين بما كالتدريس القنين بالوزارة بإعطائهم من الامتيازات التي تمنحها لأشغالهم وأن تصرف لهم إكافأة أسوة بالقيمين من المدرسين .

قررت اللجنة رفضها لأن القنابة المذكورة هيئة غير مشرف بها رسميا .

الريضة رقم ٢٠٢ - مقسمة من على صدق بشارة ابن سفيان رقم ٤٨ بجم الخليلج تبع قسم مصر القديمة ، يقول إنه ساعد صادق القيسى باشا في انتخابه عضوا لمجلس النواب بناء على طلب مساعدته له وأنه طالبه مرارا بما وعد به من أجره على مدى وطلب تشكيل مجلس تحكيم في هذا الموضوع .

قررت اللجنة رفضها لأنها خصومة شخصية يرجع الفصل فيها للقضاء .

الريضة رقم ٢٠٣ - مقسمة من عبد الواحد صالح الكاوى وآخرون جبار بالسويس ، يطالبون السبل على بناء حكدار عاقل السويس المدة الباقية له في الخدمة وعدم نقله .

قررت اللجنة رفضها لأن هذا العمل من اختصاص وزارة الداخلية وحدها وليس شفا عارضا للقضايا .

الريضة رقم ٢٠٤ - مقسمة من (طلب هاشم) من أهالي ناحية منصوره مركز أبو قرقاص مديرية المنيا ، يتنظرون من تعيين بعض عمد لبلدة تابعة للمدية المنيا في السند المصدق مع أنهم لا يملكون النصاب القانوني .

قررت اللجنة رفضها لأنها مسألة خاصة من المستور .

الريضة رقم ٢٠٥ - مقسمة من محمد أحمد حبيب بزاويش بشارة الخلو بكفرة على أبا بجارة رشوان بطحطا ، يقول بأنه في أثناء حصته في جناية ترك زوجه مالا يفيها شر الحاجة ومع ذلك فقد أباحت عرضها ببلدة من رجال البوليس وتحقت شكاوى عديدة لهذا السبب وكلما لم تجد فاكهة وهو يتنظرون في هذه الشكاوى خصوصا وأنما موجهة كلها ضد رجال الأمن العام .

قررت اللجنة رفضها لأنه كما يقول قدم شكاوى حقت وحفظت .

الريضة رقم ٢١٠ - مقسمة من رزق محمد السويد ، جابوش قسم سواحل المكس بالإسكندرية ، يتنظم من حكم المجلس العسكري القاضي بإزالته من رتبة صول إلى رتبة جابوش ويتنظم إصابته .

قررت اللجنة رفضها لاصور حكم عليه من هيئة مختصة نظامية .

الريضة رقم ٢١٤ - مقسمة من محمد حكاك حسن النيب من أبو وجوان قبل مركز السباط مديرية الجيزة ، يفتح تعديل للمادة ٣٤٧ من اللائحة الشجرية التابعة بجس الأزج عند تأخير في دفع الضقة .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد إذ أنه غير جائز لهم .

الريضة رقم ٢٢٤ — مقدمة من السيد محمد علي التي رقم ٢٨ شارع الجبوري بدسوق — يطلب ردم البرك والمستنقعات المجاورة لبلدة القنطرة، التخليص مركز
حقن بحر مجوس البتل رقم ٧

توزت اللجنة رفضاً لأنه اقترح ليس من حق الأفراد التقدم به .

الريضة رقم ٢٢٥ — مقدمة من محمد علي البركي عن أهالي وبنجار شارع
شين القنطرة بمطابق القبة يشمس حاية أهالي وبنجار شارع شين القنطرة
بمطابق القبة من عمادات النصوص للذين يتدون طابعهم لعدم كفاية الحراسة
والإدارة .

توزت اللجنة رفضاً لمخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٢٦ — مقدمة من أحد عبد الرحمن عبد الكريم عن
مزارعي وأهالي نجع حامى ، يتسبون العمل على عدم تنفيذ مد امتياز
شركات الاحتكار وعلى الأشخاص شركة رى نجع حامى كما أنهم على استعداد
للساعة في دفع قيمة ممتلكات الشركة .

توزت اللجنة رفضاً لأنها تتضمن اقتراحاً ولأن الحكومة حلت محل
الشركة في الجزء الثاني من الريضة .

الريضة رقم ٢٢٧ — مقدمة من أرمنيوس سلامه وآخرين عن مزارعي
مركز نجع حامى ، يتظلمون من المذكرة التي تعرض على مجلس الوزراء
بعدم امتياز شركة رى نجع حامى ويطالبون بعدم تجديد امتيازها واستعمالهم دفع
ثم الواوربات بفرض أثمانها على طياتهم .

توزت اللجنة رفضاً لمخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٢٨ — مقدمة من محمد عبد الحاض عن أهالي وأحيان
ومجار قبل النور الملاق مركز الدر مديرية أسوان ، يطالبون بفصل بينهم
الملاق قبل عن عمودية الملاق بحرى وتعيين عمدة لبلتهم .

توزت اللجنة رفضاً لمخالفتها للسادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٢٩ — مقدمة من أحد محمد السيد من القنطرة الخيرية ،
يتظلم من عدم تهيئة في أعمال قنطرة محمد علي وتغضيل فيه عليه من الجلاء
والسجين للذين ينفون الراشدى لكل من حسن اقتدى فعلى القريب وآخرين
ويروى تيميه ولو بنصف الأجر الذى يعطى لنيه .

توزت اللجنة رفضاً لأن هذه الشكوى لا علاقة لها بالسلطات الملة .

الريضة رقم ٢٣٥ — مقدمة من يغبوب برجس على شارع
الضبطية خلف قسم الموسيقى بالبنية الخضراء بالقاهرة ، يشكو من خلاف
قام بينه وبين شركة الملح والصودا ويقول إن هذه الشركة رفعت سعر الملح
بلا مبرر ومن غير مراعاة القرار الرزاري اتلص بمر الملح ويخمس العمل
على وقف غلاب عمال هذه الشركة .

توزت اللجنة رفضاً لأنها مسألة مدنية .

الريضة رقم ٢٣٨ — مقدمة من عبد اللال محمد عبد الله من جزيرة
أبو يوس تيج مركز كفر صقر شرقية ، يتظلم من معاون البوليس الذى عمل
له لإنذاراً باعتباره مشبوهاً مع أنه من ذوى الأملاك ويهزو هذا إلى خصوم
له في قضايا جنائية تربطهم بمعاون بوليس أبو كير مركز كفر صقر حلاقة
ويشمس رفع هذا عنه .

توزت اللجنة رفضاً لأن السألة طريقاً قضائياً يجب أن يسلكه الشاكى .

الريضة رقم ٢٣٩ — مقدمة من حل حسين البلياق مع يسدى جابر
قسم حوزم بك ، يلتم على تقرير خبير مختص في قضية لوزارة الاوقاف
ضده حكمها حكايته أنه يجب وأن مصلحة الأملاك الأميرية تقتض
طرقاً لاتشف والمطالبة في تقديم مستغلتها .

توزت اللجنة رفضاً لصدور حكم قضالى في الموضوع .

الريضة رقم ٢٤٠ — مقدمة من حسين عثمان القنار أحد مشايخ إشبوى
بالتويم وآخرين ، يشغلون اتفاقاً اتلص بتحديد من الزواج ويطالبون
تخليه .

توزت اللجنة رفضاً لأنها تتضمن اقتراحاً ليس من حق الأفراد أن
يتقدموا به .

الريضة رقم ٢٤١ — مقدمة من حسين متولى محمد الماوطن بريد
أسوان ، يتظلم من مصدر حكم مدنى ضده موزاً هذا إلى خصمه والد
زوجته نظراً لكونه موظفاً بالحكمة الصادر منها الحكم المذكور .

توزت اللجنة رفضاً للريضة لأنها مسألة قضائية بحتة ومن اختصاص
القضاء وحده .

الريضة رقم ٢٤٢ — مقدمة من شاكر برجس وآخرين عمال البومية
بأنجم ، يطالبون عدم تحوير عناصر عائلات ضلهم لاستفادهم أن قانون
السجل التجارى لا ينطبق عليهم .

توزت اللجنة رفضاً لأن السألة مآلها القضاء .

الريضة رقم ٢٤٨ — مقدمة من زكارى أسخرون وآخرين لسياسيين
بالبومية يشغلون أنهم مديرية جريا ، يتسبون إطفام من التيد بدق
السجل التجارى لأنهم عمال بالبومية عند أصحاب العمل المقيمة استأجروهم
بالسجل التجارى ولا يمكن تخليق هذا القانون عليهم وهم عمال أجريوى
ولا يمكن شيئا .

توزت اللجنة رفضاً لأن السألة مآلها القضاء بفصل فيها .

الريضة رقم ٢٥٢ — مقدمة من أحد السيد أبو السود صاحب ومدير
جريدة الشوب بالقرى ١٢ شارع صبرى بالقاهر ، يشت النظر إلى
مقال نشره بجريته (جريدة الشوب) يخفى فيه بالامعة على صفار الموظفين
ويخفى فيه تصرفاتهم .

توزت اللجنة رفضاً لأنه قول في غير موضعه .

الريضة رقم ٢٠٥ — مقعدة من أحمد عبد العنق وآخرين من ناحية المصرية مركز ملوى ، يقول إن أهال وسكان بلاد المصرية والشيخ حسين أطوخ وتنده يتظلمون من عدم كوبري كان قائماً على ترعة الإبراهيمية أمام بلدة المصرية مقابل السكة الرأسية ثرة ١ الموصل ناحية الشيخ حسين ويشتمون العمل على إعادته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٢٠٧ — مقعدة من صالح صالح وآخرين من أم رواد مركز الزقازيق مديرية الشرقية ، يتظلمون من ردم المسق التي تروى منها أطيائهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢٠٨ — مقعدة من محمود حمجازي من ميت أبو الحسين مركز أيا مديرية الدقهلية ، يقول إنه يوجد بناحية ميت أبو الحسين حرك أجا دهقيلة مسجد واحد موقوف عليه أطيائ ووزارة الأوقاف لم تسمع بإصلاحه بعد أن كتبت شكواي أهل البلد وليس لهم مسجد فيه يؤدون فيه فروض الشاكر الدينية ويشتمون سرعة إصلاحه حتى يكون معناً لإقامة الشاكر فيه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٢١١ — مقعدة من عبد زكريا عبد خورشيد بمصنع الدقهلية التابع لمجلس المديرية ، يتظلم من يتراصع إحدى يديه أثناء قيامه بمسكه بمصنع الدقهلية التابع لمجلس المديرية ولم يوضع عن ذلك وخمس تميمه بأية وظيفة دائمة تناسبه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢١٢ — مقعدة من خليل إبراهيم خليل وآخرين مديري مدرسة للتبصير الابتدائية بالسويس ، يطالبون مساواتهم بزملائهم في مدارس مجالس المديرية التي تحت وزارة المعارف وتقدير إقامتهم لم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٢١٣ — مقعدة من عبد ابراهيم وآخرين من منيا القمم شرقية ، يشكون من اعتداء وقع عليه وعلى زوجته وشقيقته من عبد يوسف عبد الله وآخرين وأنه ألحق بالويس خدش ولم يتخذ أي إجراء حاسم في شكواه ويريدون إجراء تحقيق مع من أهدل في تحقيق شكواه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢١٧ — مقعدة من بغداد علي جعفر من المنطقة مديرية الغربية ، يتظلم من أن معاون بوليس مركز السلطة حبس ابنه دون ذنب ويرجو الإفراج عنه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٥٧ — مقعدة من محمود يوسف عن أهالي نسا والبطية مركز طلفا غربية يتخمس عمل مصرف خاص لم لأن أراضيهم محرومة من الصرف .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٥٨ — مقعدة من عمر غريو وآخرين من مهنسي مدينة الإسكندرية ، يطالبون وضع تشريع لحماية فن الهندسة حتى لا يضي أحد غير فن على نفسه لقب مهندس بغير حق .

قررت اللجنة رفضها لأنه اقتراح ليس من حق الأفراد أن يتقدموا به .

المرافض التي رأت اللجنة قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختلفة

الريضة رقم ١٩٧ — مقعدة من أحمد عبد القادر وآخرين من القشن مديرية المنيا ، يطالبون تسوية الديون المسحقة عليهم لوزارة الأوقاف الجاري من أجلها نزع ملكية أطيائهم المرهونة لها وغير المرهونة أسوة بالتسوية التي عملتها الحكومة مع البنوك الأجنبية ومدينتها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ١٩٨ — مقعدة من السيد عبد القدوس وآخرين مجار وطها وأحيات طوطا مديرية جرجا يطالبون جعل معهم المولى للدين الإسلامي دعيماً قسماً ابتدئياً .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ١٩٩ — مقعدة من محمود عبد عمر معاون أول يريد الترقية بمصر ، يشكو من أن له ابناً كان موظفاً بترك التسليف الزراعي بأسبوط وأعطى عن عمله ومضى على غيابه مدة ست أشهر ولم توفق التباية ولا بالويس في لتنور عليه أو ظهور أدلة على الجناة الذين أخفوه ويشتمونه بحمله بالتباية لإظهار نتيجة هذا الحادث .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٠٠ — مقعدة من حسن عبد الخالق من الشعراء بشطوط مديان يتظلم من فصله من وظيفته (غير بدلة) مع حرمانه من مكافأة يستحقها ويشتم إصافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٠٤ — مقعدة من أحمد علي حلام رئيس قسم السكاكة بمدرسة الصناعات البحرية بالسويس ، يتظلم من عدم صرف المكافأة المستحقة له من مجلس مديرية بنى سويف عند نقله من مملوكة إلى مملوكة وزارة المعارف العمومية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٢٢ — مقدمة من إبراهيم إبراهيم التاشي وآخرين قرأه
القراء الأحمديّة المقام الأحمدي بطبعا ، يتخلطون من حرماتهم من
أصبتهم في مستنقود نفوذ المقام الأحمدي طبقا للأخوة وزارة الأوقاف
الأخيرة ويؤمنون العمل على إدخالهم ضمن المستحقين في صندوق النفوذ
المذكور .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٢٢٣ — مقدمة من السيد شرف مؤلف بمصلحة الأسامة
والمهاجرات بالقلمة بمصر ، يتخلط من تصرفات عدة كفر شاهين الشيخ محمد
إبراهيم دراز منه مدعى أنه أصطاه مبلغ ١٠٠ هـ ١ قرش لتسليمه من الأموال
المستحقة على ألبان والده نظرا لنزاهة الصراف وأنه لم يورده وقلم ضمه
عدة شكاري لم تحفظ فيها أية إيرادات ويرى النظر في ذلك .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٤٢ — مقدمة من محمد عبد العظيم حسين من طوطا ،
يتخلط من أنه كان يشتغل بالبريد ببوليس بندر أسيرط وفصل لأسباب
سياسية ويؤمن العمل على إعادته نظريته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٤٣ — مقدمة من أحمد حسين عمران بجوار السلطان
أبو العلا ياسون ، يشكو من أنه كان يعمل بالسلطة العسكرية وأصيب
أثناءه بيجز في ذراعه وساقه اليمنى ولم يمرض من ذلك ويؤمن النظر في
ظلامته هذه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٢٤٤ — مقدمة من حسين السيد ثمة ٣٩ شارع الشيخ
فراج تيج قسم بولاق ، يتخلط من فصله من وظيفته التي كان يعمل بها
بالمدرسة التوفيقية أخيرا ويؤمن العمل على إعادته إليها أو تعيينه بأية وظيفة
أخرى .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٢٤٥ — مقدمة من أحمد عبد التال رئيس مدرسة
مزدودة الأولية مركزها بمديرية بني سويف ، يتخلط من إرفاقه مدة خمسة
أشهر تقريبا عن عمله وتحويل مرتبه جنينين في العهد المصدق لوفيته ويؤمن
إتصافه بمصر ما يستحقه من مدة إرفاقه وما خسر من راتبه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٢٤٦ — مقدمة من مرسى جاد وآخرين أصحاب مدارس
الإغاثة الأولية بنسخة المنصورة وحواص مراكر الدقهلية ، يتخلطون دفع
نسبة الإغاثة المقررة لمدراسهم لكل تلميذ وتلميذة وصرف هذه الإغاثة في شهر
أغسطس من كل سنة حتى يشكوا من إصلاح مدراسهم أشبه الإجازة
الصيفية وأن تفتح هذه المدارس في حكم المدارس الإلزامية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٢٢٧ — مقدمة من سيد حويس شول وآخرين من مشايخ
وأعيان ناحية بيمو مركز سنوس مديرية القويس ، يقولون إن بلدتهم
خالية من الممدية منذ أربع سنوات وأن نائب المصلحة الشيخ إبراهيم على
قام بهذه الوظيفة خير قيام وإنه حاز على النصاب القانوني وكفاه إلا أن
كشفت الترشح وصل إلى المركز وقد أودع فيه اسم حويس محمود وهو لا
ملك النصاب وإذا قدر وحين فإن الوظيفة تختص ما وادع آله للتشيش
واختيال حقوق الترشح ما يضطر به الله الأمن ويصاب هؤلاء الناس بسوء
ولذلك فهم يطلبون تعيين الشيخ إبراهيم على عمدة لهم لأنهم وراحتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٢٨ — مقدمة من إبراهيم خير الله السيد شارع جيتية
المجاري رقم ٩ شبرا مصر ، يقول إنه اشترى عريضة مقصداها اثنتان وخمسون
فدنا وملحق بها جيتية ورايو للرى وقد كلفها حتى تسجيل المقد عشرة
آلاف جنيه بل أن البحر اكتمل لم يبق منها سوى خمسة ألفدنة ومع كون
ما أصابه يد كبة فهو يشتت غاطبة مصلته الأملاك الأميرية لتخوضه من
طرح البحر وملحقه أراضى أخرى بالشروط الواردة بهذه الظلامة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٢٢٩ — مقدمة من فؤاد أحمد أبو ستيت عمدة الإصلاح
مركز البلياء مديرية جرجا وآخرين ، يتخلطون من عدم وجود مياء بيهتهم
لدى أراضهم ويؤمنون العمل على توفيرها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢٣١ — مقدمة من عبد المنعم أحمد تاجر بصفا مركز
أبي نجيج مديرية أسيرط وآخرين ، يطلبون حكم للمسجد الموجود ببلدتهم
وإعادة بناءه من جديد بناء متينا .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٢٣٣ — مقدمة من محمود فضل الله عشرى وآخرين من
أعلى سكان قرية الخزانة بأمتا ، يطلبون توجيه سؤال لحال وزير الأشغال
بخصوص حرماتهم من المودة التي منها يسفون ما شتهتهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢٣٤ — مقدمة من محمود كامل كيلة من شارع مشية
الأسماء بأسيرط ، يقول بأنه أصيب بكسر في ذراعه الأيسر أثناء قيامه
بعمله بسبب إعمال الشركة التي يعمل بها ويؤمن صرف مرتبه من ٤ يونيه

ملحق رقم ٩٨

جلسة يوم الاثنين ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(١٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

ص الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد عبد الطيف اندى
رئيس شأن التمثيل السياسي

(الغرض: حصة الشغل المحترم دمج بدمك)

أحال المجلس بتاريخ ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ اقتراحا مقبلا من حضرة الشيخ المحترم عبد عبد الطيف اندى رئيس شأن التمثيل السياسي ، فاجتمعت اللجنة بناء على دعوة رئيس المجلس - اغياب حضرة رئيسها - في يوم ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ ، وبحال وفي الاقتراح - وتناول وجوهه المنظمة بالبحث في ضوء البيانات التي ابلغها حضرة صاحب العزة الوكيل البرلمان لوراثة الخارجية . وقد رأت اللجنة صواب ما اشتمل عليه الاقتراح في مجموعه خصوصا ان حصة الوكيل البرلمان ابدى ان الوزارة تلتفت على هذه المطالب وانما ينل بها من اجابته جينا لا يعضا لا يمكن اجابته الا شمر في القادر المعمول به والبعض الآخر يكلف الخواطة ما قد لا يرضى وزارة المالية - نظرا لظروف المالية المروعة - اجابته اليه . وتقرر ان الوزارة مستعدة في حدود القانون للعمل بما يحقق رغبات حضرة الشيخ المحترم على التفصيل الآتي :

بالنسبة لبلد التمثيل - الذي ورد في الاقتراح على انه قيمة بدل اضافي - قال حضرة وكيل الوزارة البرلمان انه مقرر بلائحة شروط الخدمة لوظائف التمثيل الخارجى المصنق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٢٥ ماي سنة ١٩٣٣ وقد تقرر في نفس الوقت عدم العمل بالملادة ١٨ منها حتى تستقر الحالة المالية .

وان المادة ١٨ هذه تلتفت بعض الشيء في صغار الموظفين والسلكين السياسى والقتصل ولو أنها طبقت لان لما كتفت الخواطة أكثر من مبلغ ٩٨٦٥ جنيها مصريا زيادة على الاعتداد القائم في الميزانية الحاضرة .

وتطبيق هذه الملادة لا يحتاج إلى اجراء أكثر من تحرير مجلس الوزراء رفع لإيقاف العمل بالملادة ١٨ التي قرره بملادة ٢٥ ماي سنة ١٩٣٣ فتصبح اللائحة بما فيها هذه الملادة سارية بمجرد صدور هذا القرار .

وقال حضرة الوكيل البرلمان ان الوزارة مستعدة لأن تطلب إلى مجلس الوزراء رفع هذا الإيقاف إذا طلب المجلس منها ذلك . وقد رأت اللجنة من الأمانة التي خربها حضرة وكيل الوزارة أن اللائحة التي تعود على المواطنين عند تطبيق صوص لأخفة ٢٥ ماي سنة ١٩٣٣ قد لا تكون كافية كل الكفاية ولكنها على حال خلوة في سبيل تحقيق رغبة حضرة الشيخ (٢٨)

العرضة رقم ٢٤٩ - مقدمة من مصطفى ماجد من الحليل مركز البيا مديرية جرجا من محال مصلحة السكة الحديدية بحرى مطروح سابقا ، يتظلم من عدم صرف التوضي الذي تقرر له بسبب إصابته أثناء العمل وقد شكوا مرارا ولم يصرف له التوضي المذكور .
توزعت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

العرضة رقم ٢٥٠ - مقدمة من حسن حسين علي غيث من قبيلة النعام ومقيم بجوار طموه مركز ومديرية الجيزة ، يطلب تعيين والده شيخا لمرقة عرب القبيلة .
توزعت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

العرضة رقم ٢٥١ - مقدمة من عبد المصلح حسن التقي وآخرين مستاجرين بزرعة لاصيغرتيم قنيتش برولى المتدورة مركز دسوق ، يتظلمون من عدم تطهير الترع التي تروى أراضيهم تطهيرها كليا ويزنون هذا إلى توطأ مهندس قنيتش برولى المتدورة ويشتمون التحقيق في ذلك .
توزعت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

العرضة رقم ٢٥٢ - مقدمة من أبو زيد جاد أحمد وآخرين من مشايخ ناحية الحماد مركز إسنا مديرية قنا ، يشتمون إلقاء قرار الفاحلية القاضي بفسل تجرع الحماد وإعادة هذه التجرع إلى الحماد كما كانت قبلا لأن في الفصل إخلالا بالأمن العام .
توزعت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

العرضة رقم ٢٥٤ - مقدمة من حافظ عبد مهندس مبالى أوقاف لمشوى سابقا بشارع سعد الدين بطلط ، يتظلم من أن بيده حكا ضد وزارة الأوقاف لفصلها إياه من وطنيته بدون وجه حق وأن الوزارة تنفق في سبيل تنفيذه ويشتم العمل على مساعدته بتهذيب حكمة المذكور .
توزعت اللجنة إحالتها إلى وزارة الخفانية .

العرضة رقم ٢٥٥ - مقدمة من عبد السيد عبد رئيس قسم ليل مدرسة سيون المحولة رقم ٢ ، يتظلم من سلكه مرتبه ويشتم تحسين حاله بياتساب ومؤهلاته أسوة بزملاء حلة الكفاءة لتسلم الأقل سنة ١٩٣٠ .

توزعت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

العرضة رقم ٢٥٦ - مقدمة من أمين مغربوى عامل يورش أبو زعبل سابقا ومقيم بشارع الجبجورى بأرض جيلو بأرض الطويل نمرة ٤٩ تبع قسم شبرا ، يشتم إعادته لوظيفته التي فصل منها بدون وجه حق .
توزعت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

المعظم كما رأت أن المبلغ الذى يسلمه تنفيذ اللائحة ليس من الخطورة بحيث يمنع إياها صرفه ، ولذلك فهي توصى بإخذ هذا السبل موقفاً إلى أن تعين الفرصة لتحقيق الاقتراح على صورة أقرب للكمال .

ثم تناقشت اللجنة الورقة الثانية من الاقتراح ولاحظت أن تقدير عمال محدود موظفى السلكين السياسى والقتضيل عند الانتقال - قيمة راتب شهر بالنسبة لرجال السلك - تقتضى وشهر ونصف بالنسبة لرجال السلك السياسى - فيه خروج تام على معنى المسألة فإن الموظف الذى يغفل من باريس إلى مرسيليا ومن لندن إلى مانشستر لا يجوز أن يتقدم مصاريف نقل أمتته كالمصاريف التى يتكبدها المنقول من قينا إلى اليابات والولايات المتحدة الأمريكية . وإن القول بأن ما يكسبه المنقول إلى مسافة قريبة يعدل به ما يجسره عند نقله إلى مسافة بعيدة مردود عليه بأن التقلات في هذا السلك لا تتم على نظام دورى معروف يهيم فيه كل موظف دور الاستعداد أو الحراسة . فضلا من أن التقلات لا تقع بالكثرة التى تجعل هذا الاحتمال قريبا .

أما بالنسبة للبند الثالث فإنه يدخل في نطاق بحث البند الأول وما يسرى على هذا يسرى عليه .

وتابعاً لما باليد الرابع والخامس فقد أبدى حضرة وكيل الوزارة البرلمان أنه يرى على حضرة الشيخ المحترم صواب ما ذهب إليه فيهما خصوصاً أن في تحقيق الاقتراح تحقيقاً لمعنى الكرامة لرجال السلك القليل دون تكليف الخزانة تكليفاً جديداً وقال بأن الوزارة ستسعى في تنفيذ ما يؤدى إلى تحقيق هذا الاقتراح .

كما قرر بالنسبة للبند السادس أن العمل يسرى فعلاً على مقتضى وأن الوزارة ستكون أشد حرصاً في المستقبل بالأخذ بالطريق في وجه موظفى السلكين السياسى والقتضيل بتعيين القراء عنها عند خلو الوظائف .

وأما بالنسبة للبند السابع والأخير فقد أبدى حضرة وكيل الوزارة البرلمان أنه ليس من السبل دائماً ملاحظة طيب الإقامة عند ترتيب حركات النقل حتى يصيب أفراد الموظفين حظ واحد من البلاد التى تطيب الإقامة فيها . وله . وقد أيضاً بأن يعمل في نطاق المصلحة بمنى هذا البند .

وعلى هذا فقد قررت اللجنة أن تشكر وزارة الخارجية على حسن استماعها لقبول كل ما يمكن قبوله الآن من وجهه اقتراح حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح وأن توصى المجلس إلى مجلس الاقتراح إلى وزارة الخارجية وأن يطلب إلى الوزارة سرعة النظر في تنفيذ ما أبدى حضرة وكيل الوزارة البرلمان إمكان تنفيذه وأن تمنى دراسة الطريق المؤدى إلى تنفيذ ما يحتاج إلى إجراءات ما

السكبر البرلمان
وهيب دوس

دريس اللجنة (بالنيابة)
كامل لرابعهم

نص الاقتراح

حضرة صاحب السعادة المحترم رئيس مجلس الشيوخ

أشرف بأن أرفع لسمادتكم اقتراحاً هذا راجعاً عرضه على المجلس الموقر وأرجو أن يكون هذا الاقتراح موضع رعاية حضرات الأعضاء المحترمين لارتباطه بشرف الدولة وحفظ كرامتها في الخارج .

لقد لاحظت أثناء وجودي خارج القطر أن هناك غيباً عظيماً واقعاً على أعضاء السلك السياسى والقتضيل بالنسبة لفضالة مرتباتهم وقلة ما يصرف لهم من بدل تنقل وأقرباب .

ولما كانت الدولة المصرية الآن في مستهل عهد جديد كان من مقتضيات هذا العهد توجيه العناية لأرفع شأن ممثليها أمام الأمم وجعلهم في حالة تيق بزكهم بصفة كونهم ممثلي دولة مستقلة ذات سيادة . وقد احتارت الحكومة هؤلاء الموظفين من أرباب الكفالات الحائزين أهل الشهادات والمجاصين على قسط وافر من الثقافة العلمية والأدبية لكي يمثلوها أمام العالم من الوجه الأكمل ، فإن الواجب إذن ألا يرضى عليهم بما يكفل لهم الظهور بالمظهر الذى يصبون كرامتهم في البيئات التى يؤدون فيها أعمالهم ألا يكونوا أسوأ مناة من زملائهم ممثلي الدول الأخرى . ففى هذا الوقت الذى انتدجت فيه الدولة في أسرة الدول المستقلة يحسد بالحكومة أن تعمل على مساواة ممثليها في الألقاب والمراتب ولر ممثلي الدول الحديثة العهد بالاستقلال كدول الصم والترك واليابان أو بمساواتهم بممثلي سويسرا والترك والبلجيكا التى هي أقل ترفاً من مصر فإن ما يتقاضاه ممثلو هذه الدول هو أكثر بكثير مما يتقاضاه ممثل دولتنا وهذا بالطبع لا ينبغي أن يكون من وزارة الخارجية .

فلهاذا أقترح توجيه نظر الحكومة إلى المبدوء برفع شأن التمثيل اءزجى حفظاً لكرامة الدولة وصيانة لسمعتها وأن يكون هذا العمل الإصلاحى مقدمة الإصلاحات التى أخذت الحكومة على عاتقها القيام بإنجازها .

وبعد هذا أخلص اقتراحى فيما يأتى :

١ - رفع قيمة البدل الإضافى حتى يكفل الموظفين مستوى معيشة تيق بكرامتهم .

٢ - تقل أمتة الموظفين على نفقة الحكومة أسوة بما هو متبع عند الدول الأخرى حتى لا يتكبده الموظف خسائر فادحة من جراء هذا النقل الذى لا يحصل من بدله إلى بلد قريب منه لحسب بل يحصل في الغالب من قارة إلى قارة ومن ملكة إلى ملكة أخرى لأن مرتب الشهر الذى يصرف للموظف لا يفى بمصاريف النقل وما يترتب على هذا النقل من المصاريب الأخرى التى لا بد منها .

٣ - تنفيذ الشروط الخاصة بالمترشحين أى بإضافة نسبة خصومة للبدل الإضافى حسبما نصت عليه اللائحة الموقوفة .

٤ - استبدال لقب وكل فصل أو نائب فصل بأمور اقتصادية لكل ينظر إليه نظرة تليق بمركو ويوصل عليه تأدية أعماله على الوجه الأكمل ولتتبع بالامتيازات التى يتمتع بها زملاؤه من موظفى السلك السياسى الأخرى خصوصاً أن ملك لا يكلف الدولة شئاً من الناحية المالية .

٥ - إنشاء درجة تفصل عام لأجل مساواة القناصل المصريين بزملائهم الأجانب حتى لا يبقى التفصيل المصري دائماً في مؤخرة زملائه قناصل الدول الأخرى .

٦ - أن يلاحظ على قدر الإسكان عدم صد الطريق وفيه موظفي السلك السياسي الخارجى بتعيين موظفين غرباء من السلك كذا خلت وظيفة كما حصل ذلك مراراً .

٧ - أن يقع نظام ثابت في تفقات موظفي السلك السياسي الخارجى بحيث يأخذ كل موظف تعيينه من التعيين في البلاد التي يطلب المقام فيها والبلاد التي على عكس ذلك وأن يوضع الموظف الذي يدير في بلاد ثانية أو في بلاد يصعب المعيش فيها ببعض امتيازات كزيادة بدل الاقتراب أو تحسين المعاش وذلك أسوة بما تفعله الدول الأخرى .

محمد عبد العظيم

١٠ مارس سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ٩٩

جلسة يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالموافقة على الشروط المالية لاتفاقية تصفد بين مصلحة البريد المصرية ومصلحة البريد البريطانية لنقل ما تصدره مصر من بريد الدرجة الأولى بطريق البحر

والقررة حضرة الشيخ احمد محمد لبيب أبو إلهادي أفتى)

أحال المجلس إلى لجنة المواصلات بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع قانون الموافقة على الشروط المالية لاتفاقية تصفد بين مصلحة البريد المصرية ومصلحة البريد البريطانية لنقل ما تصدره مصر من بريد الدرجة الأولى بطريق البحر .

وقد اجتمعت اللجنة بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ لبحث الموضوع وحضر اجتماعها حضرة مدير عام مصلحة البريد والسيد غلوش القندى مندوبين عن وزارة المواصلات .

بمقتضى اللجنة الموضوع ودرأت من فوائده :

أولاً - تخفيض رسوم المراسلات التي ترز عشرة جرامات المصدرة برسم بريطانيا العظمى من ٢٨ ملياً إلى ١٥ ملياً أى تخفيضاً قدره ١٣ ملياً للرسالة الواحدة وتخفيض مثل هذا القدر في الأجور الحالية للرسائل البريدية لمستعمرات بريطانيا وأمالكاها .

ثانياً - تصغير الزمن الذي يستغرقه نقل البريد والإكثار من أدواره إذ سيكون وصول البريد من بريطانيا وسفره إليها من مصر يومياً وتصل الرسائل في ٣٣ ساعة وهذا التخفيض في الأجور والتخمس في سرعة المواصلات هما مزايا طاهرة .

وأساس الاعتقاد أن تدفع الحكومة للشركة مبلغ لا يتجاوز ٣٥٠٠٠ جنيه إسترليني في العام نظير نقل عدد غير محدود من الرسائل الجوية . هذا وقد تمت وزارة المالية أن تصيد هذا المشروع أن يحمل الخزنة أعباء إضافية سوى ٦٨٠٠ جنيه مصري في العام ومنظور أن يعطى هذا المبلغ بل قد يزيد الإيراد أكثر منه نتيجة ازدياد كمية البريد مدة الاشتراك مع بقاء قيمة الاشتراك ثابتة .

والجهة ترى أنه إذا فرض وكان والثلث حسب المشروع بعض الزيادة والتكاليف فإن مزايا السرعة وسهولة المواصلات ما يبرر دفع هذه الزيادة ، ولقد رأت اللجنة إجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس النواب والملحقة بهذا التقرير .

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحيد سليمان

مشروع قانون

بالموافقة على الشروط المالية لاتفاقية تصفد بين مصلحة البريد المصرية ومصلحة البريد البريطانية لنقل ما تصدره مصر من بريد الدرجة الأولى بطريق البحر

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صلفاً عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يرتضى لمصلحة البريد المصرية أن تصفد اتفاقاً مع مصلحة البريد البريطانية لنقل البريد من الدرجة الأولى بالبحر بالشروط المالية المبينة فيما بعد .

تتولى مصلحة البريد البريطانية لمدة خمس عشرة سنة نقل ما تصدره مصلحة البريد المصرية من بريد الدرجة الأولى إلى الجزر البريطانية وإلى البلاد الواقعة على الخطوط الجوية للإمبراطورية البريطانية وذلك بطريق البحر . تدفع مصلحة البريد المصرية إلى مصلحة البريد البريطانية مقابل هذا العمل مبلغاً إجمالياً قدره ٣٣٥٠٠ جنيه إسترليني سنوياً كما تدفع إليها مبلغاً سنوياً يساوي ما تحصله الحكومة المصرية في أثناء السنة من رسوم التحويل والإيراد العادية من الطائرات البريدية المستخدمة في الخطوط المشار إليها على ألا يتجاوز هذا المبلغ ٣٥٠٠ جنيه إسترليني .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وألا ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

دعت الحكومة البريطانية الحكومة المصرية مذ سنة ١٩٣٤ إلى الاشتراك في مشروع يراد القيام به في سنة ١٩٣٧ لفل جمع ريد الدرجة الأولى (الخطوط والفاذر) طريق البحر بين جميع البلدان المانحة في اتحاد الشعوب البريطانية والتي تمر عليها خطوط شركة الطرق الجوية الإمبراطورية . وقالت إنها تود أن تستفيد مصر من الفرصة العظيمة التي يتيحها هذا المشروع لبعض السلاسل الأجنبية الواقعة على الخطوط المذكورة وليس لها خطوط جوية دولية .

وأساس هذا المشروع من الوجهة المالية هو اكتاب المشتركين فيه مبلغ إجماع يدفع سنويا لمدة خمس عشرة سنة يحق لهم في مقابلته استخدام الخطوط الجوية المذكورة لفل جمع ريد الدرجة الأولى إلى جميع البلاد الأخرى المشتركة وكذلك إلى البلاد غير المشتركة على أن تحصل على البريد الصادر إليها الأجور الإضافية المقررة على البريد الأخرى وقد حددت حصة مصر في الاكتاب بمبلغ ٣٢,٥٠٠ جنيه إسترليني سنويا .

وس مسئليات المشروع على مالوحتت الحكومة البريطانية في دعوتها أن تأخذ الحكومات المشتركة على ماحقها تقديم التسهيلات اللازمة لطيران الطائرات ليلاع مع كل ماينضيه ذلك من تنظيم الأرض والمطارات وأن تأمر في نفقة تشغيل الخطوط ويدخل فيها رسوم هبوط الطائرات وإيراتها ولكن الحكومة المصرية غير مطلوب منها دفع إعانة خاصة لنفقة تشغيل الخطوط كما طلب ذلك من الحكومات الأخرى المشتركة وإنما مطلوب منها مبلغ سنوي يساوي مجموع «تدفعة الشركة من رسوم عن هبوط وإيراء طائراتها وقالت عنه الحكومة البريطانية إنه لاينظر أن يزيد عن ٣٥٠٠ جنيه إسترليني في السنة ويدفع هذا المبلغ تعتبر مصر مساهمة في نفقة تشغيل الخطوط فلا يكون انتفاعها بها عائداً للحك الأورد في اتفاقية البريد الدولية الذي يقضى بأن أجور نقل البريد بالجو تكون واحدة لجميع المصالح التي تستخدم خطا جواي دون الاشتراك في نفقات تشغيله .

وطلبت الحكومة البريطانية أن تنق لشركة الطرق الجوية الإمبراطورية الميزة المقررة لها في الوقت الحاضر باسترداد قيمة الرسوم الجوية الخاصة بما تأخذ من الورد والزي من القطر المصري .

وقد ظهر من البيانات التي تقدمها مندوب الحكومة البريطانية الذين حضروا لمباحة مصلحة البريد المصرية في الموضوع أن المبلغ الذي تجوز جمعه من المشتركين في المشروع مبلغ سنويا ٩٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني وأن هذا المبلغ يوزع بين المشتركين بنسبة كما ما يصدر كل منهم في الوقت الحاضر من ريد الدرجة الأولى وأن «تسلفة ريد البريطانية الإمبراطورية تحصل منه مبلغ ٥٧٠,٠٠٠ جنيه إسترليني أي بنسبة ٦٤ ٪» ولماحق تحصله البلاد الأخرى ومنها مصر التي تتخذت حصتها بمبلغ ٣٢,٥٠٠ جنيه إسترليني كما سبق بيانه . وأما الاشتراك في المشروع فيقتضي من البلاد المشتركة توحيد رسم البريد على المراسلات لمصدرة إلى جميع البلاد الأخرى المشتركة

مع تخفيض وحدة الوزن إلى النصف فتكون بالنسبة للقطر المصري ١٠ جرامات بدلاً من ٢٠ جراما مع عدم تحميل الرسم الإرضي عن النقل بطريق الجو . أما المراسلات المصدرة إلى البلاد غير المشتركة فيحصل عليها الرسم الإضافي كما هو الحال الآن ويكون هذا الرسم الإضافي من حق الحكومة المصرية .

فالشروط المروضة على الحكومة المصرية للاشتراك في هذا المشروع مما تقدم التسهيلات اللازمة لفل الطائرات وإيراتها والاحتفاظ لشركة الطرق الجوية الإمبراطورية بميزة استرداد الرسوم الجوية على ما تأخذها طائراتها من الورد والزي من القطر المصري — هي ما يأتي :

(١) دفع اشتراك سنوي مقداره ٣٢,٥٠٠ جنيه إسترليني .

(٢) دفع مبلغ سنوي آخر يساوي مجموع ما تدفعه الشركة من رسوم عن هبوط وإيراء طائراتها . وتري وزارة المواصلات تعهده بالأ يزيد من ٣,٥٠٠ جنيه إسترليني .

وقد درست وزارة المواصلات موضوع هذه الدعوة فبين لها أنه من المصلحة للاشتراك في المشروع المقدم ذكره لأنه يعود على البلاد فوائد تذكر منها :

(١) انتفاع الجمهور المصري بزيادة النقل الجوي لريد الدرجة الأولى المصدرة إلى البلاد المانحة في المشروع بنفس الرسم المقرر للبريد المادي دون الرسم الإضافي المقرر للبريد الجوي .

(٢) تخفيض الزمن الذي يستغرقه نقل البريد والإيثار من أحواره إذ سيكون وصول البريد من بريطانيا وسفره إليها من مصر يربو ويكون قيم البريد من مصر إلى الشرق وإسترايا وجنوب أفريقيا أربع مرات في الأسبوع وكذلك وصوله منها ولا يفتنى ما في ذلك من خدمة عظيمة لتجارة ولسكان مصر عموما .

(٣) إن التحسين الذي يتلوى عليه المشروع في نقل البريد من شأنه زيادة كمية البريد فيزيد فيما قد إيراد الحكومة من الرسوم التي تحصلها مصلحة البريد .

(٤) إن الحكومة المصرية أن تحصل شفا زيادة من مبلغ الاشتراك المقرر في حالة ازدياد كمية ريد الدرجة الأولى المصدرة منها في السنين المقبلة كما هو الضمل .

وقد عرض الموضوع على وزارة المالية وافقت عليه بصيغة مبدئية بعد أن تبين لها أسب الاشتراك في المشروع أن على الحكومة إعطاء إعانة سنوية ٦٨٠٠ م . تخريا ومن المظهر أن يعطى في المستقبل هذا المبلغ على ويزد الإيراد أكثر منه نتيجة ازدياد كيات البريد مدة الاشتراك مع بقاء قيمة الاشتراك كما هي وامتداد الخطوط الجوية إلى جهات جديدة .

مرسوم بمشروع قانون

الموقفة على الشروط المالية لاتفاقية تحدد من مصلحة الر
المصرية ومصلحة البريد البريطانية لنقل . . صدره مصر . من بريد
الدوحة الأولى بطريق الجو

باسم حصر صاحب الجلالة . وق الأول ملك مصر

محس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المواصلات والمالية وموافقة رأي مجلس الوزراء

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي تصدق بدم إلى البرلمان :

مادة ١ - - ينص لمصلحة البريد المصرية أن تصدق اتفاقا مع مصلحة
البريد البريطانية لنقل البريد من الدرجة الأولى بالجو بالشروط المالية
المبينة فيما بعد .

تتولى مصلحة البريد البريطانية لمدة خمس عشرة سنة نقل ما تصدره
مصلحة البريد المصرية من بريد الدرجة الأولى إلى الجزر البريطانية وإلى
البلاد الواقعة على الخطوط الجوية الإمبراطورية البريطانية وذلك بطريق
الجو .

تدفع مصلحة البريد المصرية إلى مصلحة البريد البريطانية مقابل هذا
النقل مبلغا إحصائيا قدره ٢٢,٥٠٠ جنيه إسترليني سنويا . كما تدفع إليها مبلغا
سنويا يتبادل ما تحصله الحكومة المصرية في أثناء السنة من رسوم الزول
والإواء العادية عن الطائرات البريكية المستخدمة في الخطوط المشار إليها
على ألا يتجاوز هذا المبلغ ٢,٥٠٠ جنيه إسترليني .

مادة ٢ - - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل
مهما فيها يخصه ويحمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بمرأى طابقي في ١١ صفر ١٣٥٩ (٢٢) راجلة ١٩٣٧ .

محمد على

عبد العزيز مرت

شريف صبرى

أمر مجلس أوصاية

وزير المواصلات وزير لشالية (التابعة) رئيس مجلس "وزراء المالية"
محمد فهمى النقراش محمود فهمى النقراش

تاريخ ١٣٥٩ هـ

مرسل إلى وزارة المواصلات لتنقله إلى البرلمان

١٩٣٧ سنة رئيس مجلس الوزراء (بالنية)

إحضار : عثمان محمد

بناء على ما تقدم يفتح وزارة المواصلات الموافقة على الاشتراك في
مشروع نقل جمل الرزم على المراسلات التي تصدر إلى البلدان المشتركة
فيه عند السودان ١٥ مليا من كل مائته ١٠ جرامات بدلا من الرزم الخالي
الذى يحصل على المراسلات العادية وهو ٢٠ مليا من المشرين جراما الأولى
للمراسلات المصدرة برسم فلسطين والبراق ١٥ مليا من المشرين جراما
الأولى للمراسلات المصدرة برسم بريطانيا العظمى وممتلكاتها ومستعمراتها .
وتحدد الرزم الواحد بنصف عشر مليا يبيع بين الاعتدال ومراعاة مصلحة
الجمهور وتحدد بأكثر من ذلك مع تخفيض الوزن يزيد عنه الجمهور
خصوصا أن كان يكفيهم قبل بريدهم غير الطريق الجوى .

ما فيا يتعلق بالسودان فإن رأينا أن يستثنى من شرط توحيد الرزم لأن
الشوحيذ بالنسبة له يؤدى إلى زيادة الرزم الذى يحصل الآن على البريد
مرسل إليه وهو الخمسة أثمان المقررة على المراسلات الداخلية وهذا غير
مراعى فيه ولا ترى صرنا من تخفيض وزن تلك المراسلات من ٣٠ جراما
إلى ١٠ جرامات مقابل ارتفاعها بالمثل الجوى .

ول يشار الجمهور من تخفيض وزن المراسلات لأنه كما ثبت لمصلحة
البريد يدخل نحو ٧٥٪ من الخطابات في حدود عشرة جرامات وأن يجد
الجمهور حرجا في ذلك التخفيض فقد دلت التجربة التي قامت بها المصلحة
في صيف عام ١٩٣٤ حيث باشرت لمدة بضعة أشهر نقل جميع المراسلات
إلى بريطانيا بطريق الجو إذا كان وزنها لا يتجاوز عشرة جرامات على أن
هذا التعميد لا يجرى المرسلين من منة تذكر إذ وجدوا في استعالمهم
لمراسلاتهم ووقا من النوع الخفيف ما يسيل عليهم مراعاة هذا التعميد .

ولما كان الاشتراك في المشروع يخصني التزام الحكومة بدفع مبالغ من
النقطة في سنوات مقبلة وهذا يستلزم الحصول على موافقة البرلمان طبقا
لنص المادة ١٣٧ من الدستور فقد أحقت وزارة المواصلات مشروع
مرسوم بمشروع القانون الآتى وذلك وهو المرفق بهذه المذكرة

وترجو الوزارة في حالة موافقة المجلس على الاقتراح استصدار هذا المرسوم
أمر تعديل الرزم والوزن على المراسلات المصدرة للبلاد المانحة في المشروع
عند السودان فيصدر قرار من وزير المواصلات طبقا للرسوم بقانون
رقم ١٤ لسنة ١٩٣١ الذى أباح لوزير المواصلات تعديل الرزم وقدر يصدره
بعد مصادقة مجلس الوزراء .

وفي يتعلق بتخفيض الوزن بالنسبة للبراسلات للسودان فيجد الاتفاق مع
مصلحة البريد البريطانية على امتناء السودان من شرط توحيد الرزم مستعد
الوزارة مشروع قانون بشأنه لأن المرسومون قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣١
المطبق ذكره قاصر على البريد العولى

وزير المواصلات

وأما الإعادة للهيئات المذكورة فقد اقترحتها وزارة المعارف على أن تنح :
 الجمعية الخيرية الإسلامية ١٠,٠٠٠ ج
 جمعية البروة الوثني ٧,٠٠٠ ج
 بطريركية الأقباط الأرثوذكس ٥,٠٠٠ ج
 مدارس الأقباط الأرثوذكس هنا ١٠,٠٠٠ ج
 والذي حدا بالوزارة إلى اقتراح هذه الإعادة هو نقص إيرادات هذه
 الهيئات الثلاث في الأحوال الأخيرة بسبب الأزمة المالية وانخفاض أسعار
 الأطنان والأبنك المرصدة عليها .

وأما بالنسبة للمدارس الأقباط الأرثوذكس بقنا فيرجع أيضا إلى نقص
 إيراداتها بسبب ما قتره الوزارة من تخفيض المصروفات المدرسية بمدارسها
 بمديرية قنا إلى النصف وكان من أثره أثرت مبرأطب تلاميذ مدارس
 الأقباط بقنا ومدارسهم والتحقرو بمدارس الحكومة مما اضطر تلك المدارس
 إلى محاربة وزارة المعارف في تخفيض مصروفاتها .

وقد رأت اللجنة المالية تخفيض الإعادة للجمعية الإسلامية إلى ٩,٠٠٠ ج. م.
 ولبطريركية الأقباط الأرثوذكس إلى ٤,٠٠٠ ج. م. وقد وافق مجلس الوزراء
 في ٢ مايو سنة ١٩٣٧ على رأي اللجنة المالية وبذلك أصبحت جملة الإعادة
 ٣١,٠٠٠ ج. م. وذلك بالتجاوز في الباب الثاني إلى ٧,٠٣٠ ج. م. .

وترى لجنة لأسباب المتقدمة ولما تقوم به هذه الجمعيات من خدم
 جليلة للعمل وطلايه وتعلم فقراءهم بالبنين — الموافقة على فتح الاعتماد
 وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس
 النواب وهي المرافقة لهذا التقرير ما

السكرتير البرلاني
 أطون الجبل
 رئيس اللجنة (بالنيابة)
 محمد محمد الشناوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
 مجلس الوصاية
 قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
 وأصدروه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ — ١٩٣٨ القسم ٨
 "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "ديوان العموم والتعليم" اعتماد إضافي
 قدره ١٧٩,٥٥٣ ج. م. (مائة وتسعة وسبعون ألفا وخمسة مائة وثلاثة وسبعون
 جنيها) منه ١٠٩,٣٤٨ ج. م. في الباب الأول و ٧٠,٣٠٥ ج. م. في الباب الثاني
 لتسوية تجاوزات هذين البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الأخطايل العام .

مادة ٢ — على وزير المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون
 كل ممما فيها يخصه .
 نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرف الجريدة الرسمية
 وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٠٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٣ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
 (٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمعارف

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٧٩,٥٥٣ ج. م.
 في ميزانية وزارة المعارف العمومية لسنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨ المالية

(القرض حرة فتح المهرم أطون الجبل يث)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه أقل يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع
 القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية
 ١٩٣٦ — ١٩٣٧ القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "ديوان
 العموم والتعليم" ببلغ ١٧٩,٥٥٣ ج. م. منه ١٠٩,٣٤٨ ج. م. في الباب
 الأول و ٧٠,٣٠٥ ج. م. في الباب الثاني لتسوية التجاوز في هذين البابين .

فبحثت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها يوم ٧ يونيو وأطلعت على
 المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وللشفقة
 صورتها بالتقريرين أثبتت وزارة المعارف بفتح حالة اعتمادات ميزانيتها
 لسنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧ المالية فألفت بها التجاوزات الآتية :

ج
 ١٠٩,٣٤٨ في الباب الأول بسبب ضم مدارس مجالس المديرات إلى
 الوزارة .

٧٣,٣٠٥ في الباب الثاني بسبب ضم هذه المدارس إلى الوزارة واقتراح
 الوزارة منح إعانات للجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية البروة
 الوثني و بطريركية الأقباط الأرثوذكس في القاهرة ومدارس
 الأقباط الأرثوذكس بقنا .

١٨١,٥٥٣

وقد كان ضم مدارس مجالس المديرات إلى وزارة المعارف بناء على
 قرار من مجلس الوزراء في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ وخص فيه للوزارة بالصرف
 على البنود المختصة من ميزانيتها إلى أن يعرض أمر الاعتماد على البرلمان في
 دورته الحالية .

هذا وقد وافق مجلس الوزراء في ٢٦ يونيو سنة ١٩٣٥ على منح بطريكة الأقطاب الأرثوذكس إغاثة قدرها ٣٠,٠٠٠ ج.م. وفي ٢٤ يوليو سنة ١٩٣٥ وافق المجلس كذلك على منح الجمعية الخيرية الإسلامية ٩,٠٠٠ ج.م. وجمعية العروة الوثقى ٥,٠٠٠ ج.م.

بناء على ذلك ينبغي فتح اعتبار إضافي قدره ١٨١,٥٥٣ ج.م. في الباب الأول والثاني من ميزانية وزارة المعارف سنة ١٩٣٤-١٩٣٥ ج.م. في الباب الأول و ٧٧,٢٠٥ ج.م. في الباب الثاني إذا ما تمخّرت الموافقة على منح الإعانات السابق ذكرها لقيمتها الأجرح المشار إليها .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فوافقت الموافقة على التجاوزات المالية أضافاً على أن تكون الإعانات كما يلي :

٩,٠٠٠ الجمعية الخيرية الإسلامية .

٧,٠٠٠ جمعية العروة الوثقى .

٤,٠٠٠ لبطريكة الأقطاب الأرثوذكس .

١,٠٠٠ لمدارس الأقطاب الأرثوذكس بقنا .

وتشرف اللجنة ببلغ رأياً هذا إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبطاقة هذه المذكرة مشروع مرسوم قانون بفتح الاعتدال لازم وقدره ١٨١,٥٥٣ ج.م. في الباب الأول و ٧٧,٢٠٥ ج.م. في الباب الثاني من ميزانية وزارة المعارف العمومية .

السكرتير

الرئيس
عبد فهد القزاشي

القاهرة في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٥

تمة ١٦٥ - ١٦/١٢

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المتقدمة في ٣ مايو سنة ١٩٣٧ على رأي اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة المعارف العمومية هذا القرار .

ومع صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتدال الإضافي المشار إليه .

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
عبد حمز

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتدال إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وبموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أستعرض بحالة اعتدالات ميزانية وزارة المعارف العمومية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ من حصول التجاوزات الآتية :

١٩٣٤-١٩٣٥ في الباب الأول بسبب ضم مدارس مجالس المديرات إلى الوزارة .

١٩٣٥-١٩٣٦ في الباب الثاني بسبب ضم مدارس مجالس المديرات إلى الوزارة واقتراح الوزارة منح إعانات للجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية العروة الوثقى الخيرية و بطريكة الأقطاب الأرثوذكس بالقاهرة ومدارس الأقطاب الأرثوذكس بقنا .

١٨١,٥٥٣

فندرس مجالس المديرات ضمت إلى الوزارة بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٣٦ حيث رخص للوزارة بالصرف على البنود المختصة من ميزانيتها لحين عرض أمر الاعتدال للبلدان في دورته القادمة (أو الدورة الحالية) .

على أن الباب الثاني يتضمن عبارة على العامل المتخلف عملاً آخر يرجع إلى اقتراح وزارة المعارف منح الإعانات الآتية للهيئات المذكورة بعد :

١٠,٠٠٠ الجمعية الخيرية الإسلامية .

٧,٠٠٠ جمعية العروة الوثقى .

٤,٠٠٠ بطريكة الأقطاب الأرثوذكس .

١,٠٠٠ لمدارس الأقطاب الأرثوذكس بقنا .

وتذكر وزارة المعارف بهذا الصدد أن العجز في ميزانية التعليم بمدارس الجمعية الخيرية الإسلامية عن سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ يبلغ ٩,٣٤٦ ج.م. وفي مدارس العروة الوثقى بلغ ١٤,٨٣٩ ج.م. وفي مدارس بطريكة الأقطاب الأرثوذكس بلغ ٣,٩١٧ ج.م. لمدارس العلمية و ١٤,٤٨ ج.م. لمدارس الصناعات وأبـ إزادات هذه الهيئات الثلاث قد قصت في الأعمام الأشعة بسبب الأزمة المالية وانخفاض أجور الأبطال والأستاذ—والمرور لمع هذه الإعانات أن الهيئات المذكورة تسمى عملاً صالحاً وتساهم في تعليم جانب كبير من أبناء الأمة ولا سيما الفقراء منهم وذلك في مختلف أنواع تعليم وفيما يخص بمدارس الأقطاب الأرثوذكس في قنا ذكر الوزارة أنه بسبب ما تفرقه هذا العام من تخفيض المصروفات المدرسية بمدارسها تدرية قنا إلى النصف هجر أغلب التلاميذ بمدارس الأقطاب بقنا ومدارسهم ولتصرف بمدارس الوزارة مما اضطر تلك المدارس إلى مجارة الوزارة في تخفيض مصروفاتها — وبما أن هذا التخفيض ونزوح عدد كبير من الطلبة لالتحاق بمدارس الوزارة قد أثر في إيراد مدارس الأقطاب نحو ١,٠٠٠ ج.م. وللوزارة فيها استبقاء هذه المدارس ومساعدتها على القيام بمهمتها في التعليم بهذه المنطقة لاجتبا إليه لذلك تخرجت مع هذه المدارس إعانة إضافية قدرها ١,٠٠٠ ج.م. لمواجهة عجز إيراداتها .

وبعد الاطلاع على ملف القضية اضمح لها أن السبب في طلب رفع الحصانة البرلمانية هو السبب في إجراءات القضية الجنائية رقم ٨٨ لسنة ٦٢ قضائية محكمة مصر المختلطة ، وهي خاصة بتبديد أشياء عجزت عليها .
ورأت اللجنة بإجماع الآراء أن لا مانع من رفع الحصانة البرلمانية عن حاضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد فراه السبب في إجراءات القضية الجنائية رقم ٨٨ لسنة ٦٢ قضائية محكمة مصر المختلطة . وهي تكشف رفع تقريرها لمجلس لورقة عليه ما

محررا في ٨ يونيو سنة ١٩٣٧

رئيس اللجنة
كامل إبراهيم

ملحق رقم ١٠٢

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية وإجاراك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠ ج.م. في ميزانية مصلحة الأموال المقررة لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية لتسوية تجاوز الباب الثاني

(المقررة صرحه فتح أنظر جدول ط)

بجلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ أحال المجلس إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١ "وزارة المالية" الفرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" الباب ٢ "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز البند ٩ "مصاريف انتقل وبلد سفر ونقل" .

فبحثت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها يوم ٢٢ يونيو وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة بالتقرير فتبين أن التباؤ في الباب المذكور وقدمه لها جنيته نشأ عن عدم كفاية الربط بسبب الصفات الإضافية الخاصة ببديل السعر لموظفي المصلحة الذين تدبروا لهمة الاقتابات لمجلس الشيوخ والنواب وكذلك الطقات المتلفة بالإدارة الساحية التي أُنشئت في السنة المالية المذكورة .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد المطلوب لتسوية التباؤ وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافعة لهذا التقرير وإلى أنزها مجلس النواب ما

سكرير اللجنة البرلماني
أنطون الحيل
رئيس اللجنة (بالية)
محمد عبد الشاوي

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٨ "وزارة المعارف العمومية" فرع ١ "ديوان العموم والتعليم" اعتماد إضافي قدره ١٧٩,٥٥٣ ج.م. (مائة وتسعة وسبعون ألفا وخمسة وثلاثة وخمسون جنيا) منه ١٠٩,٣٤٨ ج.م. في الباب الأول ٥٠٠ ج.م. في الباب الثاني لتسوية تجاوزات ديوان البابين .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما بما يخصه ما

مديرى طاهر ٢٩٩ مصر سنة ١٣٥٦ (١٠ مايو سنة ١٩٣٧)

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأسر مجلس الوصاية

وزر المعارف العمومية وزير المالية (بالية) رئيس مجلس الوزراء (بالية)

على زكى الراوى محمود فهمى القراشى

مثنان عزم

١٦٥ - ١٦٣

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (بالية)

عبد حمز

ملحق رقم ١٠١

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفانية

عن الطلب المقدم من وزارة الحفانية يطلب رفع الحصانة البرلمانية عن حاضرة الشيخ المحترم الشيخ إبراهيم عبد فراه السبب في إجراءات القضية الجنائية رقم ٨٨ لسنة ٦٢ قضائية محكمة مصر المختلطة

(المقررة صرحه فتح أنظر جدول ط)

أحال المجلس بجلسة ٥ مايو سنة ١٩٣٧ هذا الطلب إلى لجنة الحفانية فطرته بجلست ١٢ و ٢٤ و ٣١ مايو سنة ١٩٣٧ بحضور حاضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلماني لوزارة الحفانية مندوبا عن وزارة الحفانية ما عدا الجلسة الأخيرة .

القاهرة في ٢٧ أيار سنة ١٩٣٧

١٦٥ - ١٧٨/١١

إلى وزارة المالية :

واقف مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ ما يوس سنة ١٩٣٧ على الطلب
المبين في هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد
الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عبدان محرم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع لقانون الآتي نصه يقيم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦
"وزارة المالية" الفرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" الباب ٢ "مصاريف
عمومية" اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠ جنيه (ألفا جنيه) لتسوية تجاوز
البند ٩ "مصاريف انتقال وبل سفر وعل " .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ما

معد بمرأى مائتين ٢٩ عشرة ١٩٣٦ (١٠ أيار سنة ١٩٣٧) .

جده على

عبد العزيز هزرت

شريف صبري

مأمور مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عبدان محرم

وزير المالية (بالنيابة)

عمود فهمي العفرائي

مرسل إلى وزارة المالية تنفيذه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عبدان محرم

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

اسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدّقوا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦
"وزارة المالية" الفرع ٢ "مصلحة الأموال المقررة" الباب ٢ "مصاريف
عمومية" اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠ ج (ألفا جنيه) لتسوية تجاوز البند
٩ "مصاريف انتقال وبل سفر وعل " .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الأول .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

بمّر بأن يصم هذا القانون بتام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية
ويصدّق قانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفر بحث حالة اعتمادات ميزانية مصلحة الأموال المقررة للسنة المالية
١٩٣٦ - ١٩٣٧ عن تجاوز الباب الثاني في البند ٩ "مصاريف انتقال
وبل سفر وعل " بمبلغ ٢٠٠٠ ج ٢٠٠٠ . ويرجع هذا التجاوز إلى عدم كفاية
الاعتماد المقرره له بسبب التغيرات الإضافية الخاصة بتبدل سفر موظفي المصلحة
الذين تدبروا في شؤون عملية الانتخابات مجلسي الشيوخ والنواب كذلك التغيرات
المنظمة للإدارة المساحية التي أنشئت في خلال السنة المالية الحالية .

وتطلب المصلحة فتح اعتماد إضافي لتسوية التجاوز المشار إليه يؤخذ من
وفورات الباب الأول التي تسمح بذلك .

والجنة المالية توافق على هذا الطلب وهي تتشرف برفع الأمر إلى مجلس
الوزراء للتفضل بإقراره وتولطه لمرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

الرئيس

السكريب

عمود فهمي العفرائي

عمومية" اعتاد إضافي قدره ١١,٦٣٠ ج.م (أحد عشر ألفاً وخمسة مئتين جنياً) لتسوية تجاوز هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتاد الإضافي جزءه منه وقدره ٦,٩٠٠ ج.م من وفورات الباب الأول والباقي وقدره ٤,٧٣٠ ج.م من الاحتياطي العام .

مادة ٧ — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرق الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أُسفر بحث حالة اعتادات مصلحة الجمارك للسنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ من توقع وفرة قدره ٦,٩٠٠ ج.م في الباب الأول وتجاوز قدره ١١,٦٣٠ ج.م في الباب الثاني — أما الباب الثالث فلا يتوقع فيه وفر ولا تجاوز .

فالتجاوز في الباب الثاني يرجع إلى عدم كفاية اعتادات بعض البنود وأهمها :

١٠ — في البند ٣ مصاريف انتقال وبلد سفر ونقل :

هذه الزيادة واضحة إلى ما اقتضته مصلحة العمل من إجراء تطلعات بين الموظفين والفتيش على المامل والمصانع المختلفة في جميع أنحاء القطر المفروض على مستحباتها رسم إنتاج وكذلك ازدياد حركة زبول الطائرات وتكثف موظفي المصلحة لإنعام الإجراءات الجمركية على ما يفرغ منها وما يشحن فيها .

٨٩٠٠ — في البند ١٢ (مكافآت) :

كان الاعتاد المخصص للمكافآت التي تصرف لرجال الحرس الخارجيين عن هيئة العمل قد حذف من ميزانية المصلحة ابتداء من سنة ١٩٣٤ إلى أن ما قرر من وضع للميزانية على أساس تطبيق النظام العسكري على الحرس الجمركي زيادة عدد الحراس مقابل إلغاء مكافآت التوجيه ولما كان النظام الجديد لم ينفذ إلى الآن فقد دعت الحال إلى الاستمرار في العمل بالنظام الحالي أي صرف مكافآت التوجيه ومقدارها ٧,٣٠٠ ج.م مقابل وفر في رتب ماهيتهم العسكرية للمدعية في الباب الأول — وهناك تجاوز قدره ٢,٩٠٠ ج.م في الاعتاد المخصص لتلك المكافآت التي تصرف لساكني موظفي المصلحة غير العسكريين ويقابل ذلك زيادة في الإيرادات مما ينظر تحصيله من عوائد التوجيه .

٧٠٠٠ — في البند ١٤ "شالة وكس" .

تجاوز هذا البند يرجع إلى زيادة الجمارك والكنايس لأطراد حركة العمل في الجمارك فبالله إيراد إضافي تحصل من عوائد الشالة .

ملحق رقم ١٠٣

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون يفتح اعتاد إضافي قدره ١١,٦٣٠ ج.م في ميزانية مصلحة الجمارك لسنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية لتسوية تجاوز الباب الثاني

(الوزير: منير الحزيم - طر - الحزيم)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتاد إضافي قدره ١١,٦٣٠ ج.م في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٧ "مصلحة الجمارك" الباب الثاني "مصاريف عمومية" لتسوية تجاوز هذا الباب .

فاجتمعت اللجنة في ٢٢ يونيو وبحثت مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة بالتقريرين أن مصلحة الجمارك بحثت حالة اعتادات ميزانيتها للسنة المالية المذكورة فأسفرت عن توقع وفرة قدره ٦,٩٠٠ ج.م في الباب الأول وتجاوز قدره ١١,٦٣٠ ج.م في الباب الثاني .

ويرجع هذا التجاوز إلى عدم كفاية اعتادات بعض البنود وأهمها البند ٣ "مصاريف انتقال وبلد سفر ونقل" والبند ١٢ "مكافآت" والبند ١٤ "شالة وكس" على التفصيل الوارد بالمذكرة .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتاد الإضافي المطلوب لتسوية التجاوز وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافقة لهذا التقرير ما

السفير الإيراني
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالباب)
محمد محمد الشاوي

مشروع قانون

يفتح اعتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرضاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ٦ "وزارة المالية" الفرع ٧ "مصلحة الجمارك" الباب الثاني "مصاريف

بناءً على ذلك يفتي فتح اعتماد إضافي قدره ١١,٦٣٠ ج.م في الباب الثاني من ميزانية مصلحة الجمارك للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية تجاوزات هذا الباب .

والهيئة المالية ترى الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ومن تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره توطئة لعرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون الآتيلهنا الفرض.

السكرتير
الرئيس
عمود فهمى القنراشى

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ مايو سنة ١٩٣٧ على ما جاء في هذه المذكرة وبمعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الملحق بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب .

في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧
رئيس مجلس الوزراء (بالتبعية)
عثمان عزم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بمصر
صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الوصاية

بناءً على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء :

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ٦ "وزارة المالية" فقره ٧ "مصلحة الجمارك" الباب الثاني "مصاريف" بمبلغ "مئة ألف" ج.م. أحد عشر ألفاً وستة مئة وثلث وأربعين تسوية تجاوزات هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي بن مئة وقدره ٦,٩٠٠ ج.م. من وفورات الباب الأول والباقي وقدره ١,٧٣٠ ج.م. من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

مديرى ماين في ٢٩ فقرة ١٣٥٦ (١٠ مايو سنة ١٩٣٧) .

عبد
عبد النور عزت
شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية
وزير المالية (بالتبعية)
عمود فهمى القنراشى
رئيس مجلس الوزراء (بالتبعية)
عثمان عزم

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء (بالتبعية)
عثمان عزم

ملحق رقم ١٠٤

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ١٠,١٢٢ ج.م. في ميزانية وزارة الخزانة "الحاكم المخططة - قسم القضاء" لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

(الخزينة صخرة تتيج اعظم اعون الخلد يث)

أجل الخس إلى لجنة المالية بمدة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الأورد من مجلس حزب فتح اعظم اعون الخلد يث ١٠,١٢٢ ج.م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١١ "وزارة الخزانة" الفرع ٢ "الحاكم المخططة - قسم القضاء" الباب الثاني "مصاريف" عومية "تسوية تجاوزات هذا الباب .

فجحت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها يوم ٢٣ و ٢٤ .
١٩٣٧ ج.م. في اليد ٢ "مصاريف" شمل وثلث وأربعين "دولة" .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أُسفِرت حلة اجتماعات ميزانية العام في المخططة "قسم القضاء" لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ عن ولقرده ٤٨٥٨ ج. م في الباب الأول وعن تجاوز ولقرده ١٠١٢٢ ج. م في الباب الثاني .

فن التجاوز في الباب الثاني مبلغ ٩٠٧٠ ج. م يرجع إلى عدم كفاية الربط في بند ٢ لتخفيض اعتمادات بدل السفر في الميزانية الحالية بمبلغ ١٢٠٠ ج. م بناء على قرار مجلس الوزراء بتخفيض نفقات بدل السفر ولم يقسن تنفيذ هذا القرار بالنسبة للعام في المخططة باعتبار أن بدل السفر في تلك العام مقرّر بملحقة خاصة .

وهناك مبلغ ٧٠٣ ج. م في بند الأثاث بسبب كجالة تأييت سرارى المحكمة المخططة الجديدة الذى فتح من أجله اعتماد إضافى بالمرسوم رقم ٩ لسنة ١٩٣٥ ولم يتم التأييت في السنة المذكورة .

أما باقى التجاوز فأهمه في بند ٨ مصاريف مكتب يرجع إلى عدم كفاية الربط أيضا .

والمقترح حث اعتماد إضافى بالتجاوز المذكور ولقرده ١٠١٢٢ ج. م .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترت الموافقة عليه وهى تشترط برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وبورقة هذه المذكورة مشروع مرسوم مشروع القانون لالزام لهذا الغرض ما

الرئيس
محمود فهمى النقراشى

السكرير

القاهرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧

١٦٥ - ٢٨/٤

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المقعدة في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المين في هذه المذكرة وقد أبلت وزارة المالية هذا القرار .

ومنه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافى المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
عبد الرحمن

عن عدم كفاية الربط بسبب تخفيض اعتماد هذا البلد بمبلغ ١٢٠٠ ج. م بناء على قرار من مجلس الوزراء بتخفيض نفقات بدل السفر إلا أن هذا القرار لم يمتد بالنسبة للعام في المخططة لأن بدل السفر في هذه العام مقرّر بملحقة خاصة مصادق عليها بالقانون رقم ٣٢ لسنة ١٩١٢

ومبلغ ٧٠٣ ج. م في بند الأثاث بسبب كجالة تأييت سرارى المحكمة المخططة الجديدة الذى فتح من أجله اعتماد إضافى بالمرسوم رقم ٩ لسنة ١٩٣٥ ولم يتم التأييت في السنة المذكورة .

وأما باقى التجاوز فأهمه في البند ٨ " مصاريف المكتب " ويرجع إلى عدم كفاية الربط .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافى المطلوب وترسيو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرفقة للتصريح به إلى إقرارها مجلس النواب ما

سكرير اللجنة البرلمانية
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد الشاوى

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافى في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأولى ملك مصر

مجلس الوصاية

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ١١ " وزارة المالية " الفرع ٢ " المالك المخططة - قسم القضاء " الباب الثانى " مصاريف عمومية " اعتماد إضافى ولقرده ١٠١٢٢ ج. م (عشرة آلاف ومائة واثنا عشر وعضرون جنيا) لتسوية تجاوز هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافى من الاحتياطى العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمحاسبة تنفيذ هذا القانون كلى منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بتمام الدولة وأن يشرى في الجريدة الرسمية ويصدق قانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ۱۰۵

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والنجار

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٣٨١,٣٥٣ ج.م.

في ميزانية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧

المالية

• (القرى حرة الشيخ المحترم أنطون الجليل بك)

بمطالبة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ أحال المجلس الى لجنة المالية مشروع القانون الوردن من مجلس النواب بفتح اعتداء اثنان في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ اتفق ١٧ "قوة الأفعال العمومية" ص ٤٠٣ "مصلحة الرأي" مبلغ ٥٣٠,٣٨١ ج. م. سنة ١٩٣١ ج. م. في الباب الأول ٤٦٧,٠٠٠ ج. م. في الباب الثاني ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. في الباب الثالث وتسوية الجوازات الى ابواب الثلاثة.

فاجتمعت اللجنة في يوم ٢٢ يونيو لنظر مشروع هذا القانون واطلعت على المذكرة لإيضاحها ثم وافقت على توجيه اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمحكمة بالتقرير
تعيين أن مصلحة الري تبحث حالة اعتبارات ميزانيتها السنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية
المالية وأسفر البحث عن توقع التجاوزات الآتية :



باب ۱ - ماہیات و اجرو مرتبات ۶۳۸۱

٢ - مصارف عمومية

د ۳ - أعمال جلیدة

وأسباب هذه التجاوزات هي كما يلي :

الباب الأول - يرجع التجاوز في هذا الباب إلى زيادة المبالغ الفعلية للوظائف المخارجة عن هيئة العمل على متوسط الدرجات المروطة في الميزانية وإلى استبعاد مبلغ ٣٥٠.٠٠٠ ج.م من جملة الباب للظهور عدم إتمام مسره ولم يتحقق توفير هذا المبلغ كما أكله .

الباب الثاني - شمل التجاوز في هذا الباب جميع جوده على التفسير الوارد بالمذكرة وقد نشأ عن عدم كفاية المربوط لبعض البنود وبخاصة البند ٩ حصانة أعمال الري^{١٤} الذي استبعد منه ١٨٨,٢٠ ج.م. فأنظر عدم صرفه ولم يتحقق هذا الوفر بأمله ، وعن المصاريف التي اقتضتها مأمورية انتهاء القرضان ومصاريف الرحلة الملكية إلى الوجهة العليا .

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٦

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأتلى ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدّم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ قسم ١١
وزارة الخفائية " النوع ٢ " الحاكم المخططة - قسم القضاء " الباب الثاني
" مصاريف عمومية " احتياذ إضافي قدره ١٠,١٢٢ ج. م (عشرة آلاف
ورمئة وأثنان وعشرون جنها) لتسوية تجاوز هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فما يحصه ما

صدر برای حاجدین فی ۱۸ صفر ۱۳۵۶ (۲۹ مای ۱۹۳۷) .

محمد علی

عبد العزيز عزي

شرف حبیری

بأمر مجلس الوصاية

وزير الحقانية وزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمود غالب محمود فهمي النقراشي عثمان محرم

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (باليابانية)

عنوان عموم

الباب الأول — فالتجاوز في الباب الأول يرجع إلى زيادة المساحات الفعلية للوظائف الخارجية عن هيئة العمل عن المربوط لها في الميزانية عن أساس متوسط الدرجات وإلى استبعاد مبلغ ٢٥٠٠ ج. م. من جملة الباب بصفة منظور عدم إتمام عمله وهو مالم يحقق بأكمله .

الباب الثاني — أما الباب الثاني فالتجاوز فيه يتناول جميع البنود كما يلي :

بند ٢ — مصاريف انتقال وبدل سفر ونقل ٣٥٠٠	جيب
» ٣ — إيجار ومياه وإنارة وكبح ٥٥٠	»
» ٤ — أثاث وزمائم جرتية ١١٠	»
» ٥ — التليفون والتغراف ٧٨٨	»
» ٦ — مصاريف جرتية ٩٥٠	»
» ٧ — صيانة المراكب والمعدات ١٠٣٠٢	»
» ٨ — تحسينات وأعمال جديدة صينية وغير منظورة ... ٨٠٠	»
» ٩ — صيانة أعمال الري ٣٠٠٠	»
الجملة ٤٧٠٠٠	الجملة

وترجع هذه التجاوزات إلى المصاريف التي اقتضتها مأمورية إنهاء الفيض ومصاريف الرحلة الملكية إلى الوجه القبيل وعدم كفاية الرط في بعض البنود وبخصوصاً وأنه استبعد مبلغ ١٢٨٥٢٠ ج. م. من جملة البند في المنظور عدم عمله ولم يحقق هذا الوفراً كله .

الباب الثالث — والتجاوز في الباب الثالث وقدره ٣٠٠٠٠٠ ج. م. نتج عن تقدم أعمال الري الخاصة بالمشروعات وبحيرى الحياض وبحيرة قاهر أسبوط وعدم إمكان تحقيق كامل مبلغ ٦٩٣٧١٨ ج. م. المستبعد من جملة الباب بصفة وفر منظور حصوله ، مع العلم أنه لا يتربط على التجاوز المشار إليه زيادة في تقدير التكاليف الكلية للأعمال .

واقترح صنع اعتماد إضافي بمبلغ ٣٠٣٣٨١ ج. م. في ميزانية وزارة الأشغال العمومية للسنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ لتسوية التجاوزات المذكورة .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فقرأت المواقفة عليه وهي تشدد برغم الأمر إلى مجلس الوزراء توطئة لعرضه على البرلمان .

ورقعة هذه المذكورة مشروع مرسوم بمشروع القانُون اللازم لهذا الغرض ما

السكرتير
محمود نصفي القرائي

الياب الثالث — أما التجاوز في هذا الباب ناشئ عن تقدم أعمال الري الخاصة بالمشروعات وبحيرى الحياض وبحيرة قاهر أسبوط وعدم إمكان تحقيق كل الري الذي استبعد من جملة الباب وقدره ٦٩٣٧١٨ ج. م. بوصف كونه وفراً منظوراً حصوله .

ودور في المذكرة المشار إليها أنه لا يتربط على هذا التجاوز زيادة في تقدير التكاليف الكلية للأعمال .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب وترجع من المجلس الموافقة عليه بالصيغة لمراقبة لهذا التصرف وهي التي اقترحتها مجلس النواب ما

السكرتير البرلماني
أنطون الجبيل

رئيس اللجنة (بالية)
محمد محمد الشناوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة تبارك وتعالى الملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقته عليه وأصدره :

مادة ١ — يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ القسم ١٢ " وزارة الأشغال العمومية " الفرع ٢ " مصلحة الري " اعتماد إضافي قدره ٣٠٣٣٨١ ج. م. ثمانية وثلاثون وخمسون ألفاً وثلاثمائة وواحد وثمانون ديناراً وستة ٦٩٣٨١ ج. م. في الباب الأول " ما هيأت وأجر ومهمات " و ٤٧٠٠٠ ج. م. في الباب الثاني " مصاريف عمومية " و ٣٠٠٠٠ ج. م. في الباب الثالث " أعمال جديدة " وذلك لتسوية التجاوز في الأبواب الثلاثة .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نار باد يجمع هذا القانون بجامع الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون في قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

سعر بحث حالة اعتمادات مصلحة الري للسنة المالية ١٩٣٦-١٩٣٧ عن توقع التجاوزات الآتية :

لذ الأول — ما هيأت وأجر ومهمات ٦٣٨١	جيب
لذ الثاني — مصاريف عمومية ٤٧٠٠٠	»
لذ الثالث — أعمال جديدة ٣٠٠٠٠	»
٣٠٣٣٨١	

عربيا في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

١٦٥ - ١١١٢

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ مايو سنة ١٩٣٧ على الاقتراح
البيّن في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة الأشغال العمومية هذا القرار .
وسه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون انلصاح بفتح الاجتماع
الإصاحي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء (الباية)
عثمان محرم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية :

بشأن علم عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء :

وسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدّم إلى الجلال :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦/١٩٣٧ القسم ١٢
" وزارة الأشغال العمومية " الفرع ٧ " مصلحة الزى " اعتماد إضافي قدره
٣٥٣٣٨١ ج . م (ثمانية وثلاثة وخمسون ألفا وثلاثة وواحد وخمسون
جنيا) منه ٦٣٨١ ج . م في الباب الأول " ماهيات وأجر ومزونات " و
٤٧٠٠٠ ج . م في الباب الثاني " مصاريف عمومية " و ٣٠٠٠٠ ج . م
في الباب الثالث " أعمال جديدة " لتسوية التباؤ في الأبواب الثلاثة .
ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه ما

صدر برأى بابين في ٢٩ مارس سنة ١٣٥٩ (١٠ مايو سنة ١٩٣٧)

عبد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير المالية (الباية) وزير الأشغال العمومية رئيس مجلس الوزراء (الباية)
عبد فهدى القرائى عثمان محرم عثمان محرم

ترة ١٥٩ - ١١١٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديره إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (الباية)

عثمان محرم

ملحق رقم ١٠٦

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثنى

(٢٧ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠٩٣٠ ج . م في ميزانية
وزارة الزراعة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية لتسوية تجاوز باب الثانى

(المقترضة بفتح الخبز " عدد اجتماع ١٠)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بجلسته ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠٩٣٠ ج . م
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٣ " وزارة الزراعة "
الباب الثانى " مصاريف عمومية " لتسوية تجاوز هذا الباب .

فاختتمت الجلسة في ٢٢ يونيو ونظرت في مشروع هذا القانون . اطلعت
على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء
والملحقة بالقرارين من أن وزارة الزراعة بحث حالة اعتمادات ميزنتها
لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية فألفت تجاوزا في الباب الثانى قدره
١٠٩٣٠ ج . م مقابل وفر في الباب الأول والثالث يبلغ ١٣٠٢٣١ ج . م
على التفصيل الوارد بالمذكرة .

ويرجع جل هذا التجاوز إلى عدم إمكان تحقيق المظنور ددم صرعه
إذ كان مقدرا بمبلغ ١٠٠٠٠ ج . م .

وقد رأت اللجنة الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب لتسوية التجاوز وترسو
من المجلس الموافقة على مشروع القانون الحصينة التى أقرها مجلس النواب
وعلى المرافقة لهذا التقرير

رئيس اللجنة (الباية)
عبد محمد الشاذلى

سكرى اللجنة البرلمان
أطون اجنيل

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

أقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٣
" وزارة الزراعة " الباب الثانى " مصاريف عمومية " اعتماد إضافي قدره

١٠٩٣٠ ج. م " عشرة آلاف وتسعمائة وثلاثون جنيهاً " كسوية تجاوز هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتدال الإضافي من وفورات البابين الأول والثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزير المالية والوزارة تنفيذ هذا القانون على ما يقتضيه الأمر بأن يصح هذا القانون بتامم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفر بحث حالة اعتمادات وزارة الزراعة للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ من النتيجة الميية فيما يلي :

تجاوز	وفر	
جـ	جـ	
الباب الأول	٦,٨٣٣	...
" الثاني	—	...
" الثالث	٦,٣٩٨	...
١٠,٩٣٠	١٣,٢٣١	...
٢,٣٠١	صافي الزيادة	...

نقبي : ود الباب الأول وقدره ١٠,٩٦٠ ج. م وهو يرجع إلى الفرق بين المساهمات الفعلية والمتوسط مبروط الفريجات وإلى وجود وظائف خالية لم تشغل بعد يقابل ذلك تجاوز اعتماد اليومية بمبلغ ٣٢٠٧ ج. م وسبب هذا التجاوز عدم كفاية الاعتماد على أساس الأجور الفعلية وتجاوز اعتماد المرتبات بمبلغ ١٢٠ ج. م وهذا يرجع إلى صرف بعض مرتبات من أول السنة المالية لغاية شهر أغسطس الذي تقرر فيه تخفيض المرتبات بصفة طاعة .

ولما كان تجاوز اعتماد اليومية يزيد على عشر الاعتماد الأصلي وعلى التبعجيه فلا بد من استئذان مجلس الوزراء لترخيص في هذا التجاوز .

أما التناقص في الباب الثاني وقدره ١٠,٩٣٠ ج. م يرجع إلى الأخصى إلى عدم إكسان تحقيق المنظر عدم صرفه وقد كان مقدراً بمبلغ ١٠,٠٠٠ ج. م .

وهناك تجاوز قدره ٦١٢٠ ج. م في البند ٢ " مصاريف استئصال وبذل سفريه وقتل " ومجهه يرجع إلى اتساع نطاق الأعمال في معظم أقسام الوزارة مما أدى إلى كثرة تقلات الموظفين هذا فضلاً عن نشاط الأقسام الفنية الذي يقتضي التوسع في مختلف نواحي العمل وإلى قيام بعض الموظفين لمساهمات في الخارج .

وبما أن تجاوز البند ٢ المذكور يزيد على المشر وعلى التبعجيه فلا بأس سدي قراراً من مجلس الوزراء .

وفيما يتعلق بالباب الثالث فيوجد تجاوز قدره ٩٠٠ ج. م في اعتماد مقاومة دودة القطن و ١٠٥٠ ج. م في اعتماد إنشاء مستشفيات مسخية في البنادر لمعالجة الحيوانات ويثنى استصدار قرار من مجلس الوزراء بالموافقة عليها لأنها يزيدان على عشر الاعتماد الأصلي وعلى التبعجيه .

والجنة المالية ترى الموافقة على التجاوزات المشار إليها في هذه المذكرة وهي تتشرف بمرضا على مجلس الوزراء للتفضل بإقرارها وتوطئة رفع أمر تجاوز اعتمادات الباب الثاني بمبلغ ١٠,٩٣٠ ج. م إلى البرلمان .

وربقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض :

المسير

الرئيس

محمود فهمي التيراني

العامرة في ١٥ أبريل سنة ١٩٣٧
إلى وزارة المالية :

واقف مجلس الوزراء يجلسه المنقطة في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ حل رأى اللجنة المالية المين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الزراعة هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بتتبع الاعتماد الإضافي المطلوب ما

رئيس مجلس الوزراء (بالتبعية)
عبدان محمد

مرسوم بمشروع قانون

يضع اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء :

رسم بمسا هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يتقم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٣ " وزارة الزراعة " الباب الثاني " مصاريف عمومية " اعتماد إضافي قدره ١٠,٩٣٠ ج. م (عشرة آلاف وتسعمائة وثلاثون جنيهاً) كسوية تجاوز هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات البابين الأول والثالث من الميزانية نفسها .

على أن كل زيادة في المنصرف في البند ١٢ تطالبها زيادة في إيرادات طوابع البريد إذ قدر لهذه الإيرادات ٥٤٥,٠٠٠ ج. م. بيد أن ما سيحصل منها يخطر ألا يقل عن ٥٨٥,٠٠٠ ج. م.

وقد وافقت اللجنة على فتح الاتحاد الإضافي المطلوب وترجع من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب ما

سكرير اللجنة البرلمانية
أطون الجليل
رئيس اللجنة (بالبانية)
عبد جعد الشافعي

مشروع قانون

بفتح احتاد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرو مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ القسم ١٤ " وزارة المواصلات " الفرع ٢ " مصلحة البريد " الباب ٢ " مصاريف عمومية " احتاد إضافي قدره ٢٨,٣٣٦ ج. م. (ثمانية وعشرون ألفا ومائتان وستة وثلاثون جنيا) لتسوية تجاوزات هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاتحاد الإضافي بجزء منه وقدره ١١,٩٤٤ ج. م. من نفقات البابين الأول والثالث والباقي وقدره ١٦,٣٩٢ ج. م. من الأخطايل العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

بأمر بأن يسم هذا القانون بنام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ لكفائين من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أصغرحت حالة احتياطات ميزانية مصلحة البريد للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٧ من توقع وفرو قدره ١٠٣٣٢ ج. م. في الباب الأول و ١٦٨١ ج. م. في الباب الثالث .

أما الباب الثاني ففيه تجاوز قدره ٣٢١٨١ ج. م. في بعض البود مقابل وفرو ٣٩٤٥٠ ج. م. في بند آخرى أى أن صافي التجاوز ٢٨,٣٣٦ ج. م. وهذه التجاوزات يجمع أهمها إلى زيادة المنصرف في البند ١٢ - " نقل إرساليات البريد " وفيه .

ويذكر أن المواصلات بهذا الصدد أنه احتفظت بالذكور ٣٩١٠٠ ج. م. لنقل بالبحر والطريق الجوى والسيارات ليض للشركات وقد صرف من هذا المبلغ ثمانية أكرتوفير سنة ١٩٣٦ - ١٣٨٧٤ ج. م. وأن المنظور صرفه ثمانية أكرتوفير سنة ١٩٣٧ يبلغ ٧٨٤ ج. م. يتجاوز ٢٨,٥٥٨ ج. م. وفلك للمواصلات الآتية التي لم تكن مطلوبة عند تحضير الميزانية .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والزراعة تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مديرى مايزين في ١٨ سفرة ١٣٥٦ (٢٩ أبريل ١٩٣٧)

عبد مل
عبد الموز عزت
شريف صبرى
بأمر مجلس الوصاية

وزير الزراعة
وزير المالية (البانية)
رئيس مجلس الوزراء (البانية)
أحمد حمدى سيف النصر
محمد فهمى القزاشى
حاجان محرم

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (البانية)
حاجان محرم

ملحق رقم ١٠٧

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع قانون بفتح احتاد إضافي قدره ٢٨,٣٣٦ ج. م. في ميزانية مصلحة البريد لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية لتسوية تجاوزات في المصاريف العمومية

(انظر حضرة الشيخ المحترم أطون الجليل بك) .

تأجتمعت اللجنة إلى لجنة المالية بجلسة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح احتاد إضافي قدره ٢٨,٣٣٦ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية قسم ١٤ " وزارة المواصلات " الفرع ٢ " مصلحة البريد " الباب ٢ " مصاريف عمومية " لتسوية تجاوزات هذا الباب .

تأجتمعت اللجنة في ٢٢ يونيو لنظر مشروع هذا القانون وأطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة بالتحرييرين أن مصلحة البريد بحث حالة احتياطات السنة المالية المذكورة فأصدرت البحث عن توقع وفرو قدره ١١,٩٤٤ ج. م. في البابين الأول والثالث وتجاوز قدره ٢٨,٣٣٦ ج. م. في الباب الثاني " مصاريف عمومية " .

ويرجع منظم هذا التجاوز إلى زيادة المنصرف على البند ١٢ هل لإرساليات البريد وفيه لمراسل لم تكفي مطلوبة وقت تحضير الميزانية وقد أوردتها للذكورة تفصيلا .

بج	بج
٦٩٩٢ مبلغ مستحق لشركة البريد ترينيتون عن أجور نقل الإرساليات والطرود في سنة ١٩٣٥ صرف لشركة أنشأها من ميزانية السنة المالية الحالية علاوة على ما صرف لها من أجور النقل من سنة ١٩٣٦ ولم يمكن صرف المبلغ المذكور من ميزانية السنة الماضية انتظاراً لصدور قرار وزارة المواصلات الخاص بالموافقة على دفع مبلغ معين سنوياً للشركة مقابل نقل الإرساليات والطرود بعمل به ابتداءً من سنة ١٩٣٥	٢٩٢٩٢ ما قبله ٤٠ بند ١٤ مصاريف ترقية بسبب إقامة زينات في بعض مكاتب البريد بمناسبة رحلة حضرة صاحب الجلالة الملك لوبه التليل ٢٨٤٩ التجاوز في البنود ٢ و ٧ و ٨ و ٩ ٣٢١٨١ ٣٩٤٥ تقبيل قيمة الوفورات في بعض بنود الباب نفسه . ٢٨٣٣٦
٣٥٧٤ مبلغ مستحق لشركات الملاحة (أمريكا كلف اكسبورت) و (دولار لاين) و (شركة مصر لثلاحة) مقابل الإرساليات الصادرة من مصر للخارج في سنة ١٩٣٥ ولم يمكن صرف هذه المبالغ من ميزانية السنة الماضية لأن الإحصاء العام الذي يقتضى صرف الأجور المذكورة بنشاء على نتيجته قد عمل في مايو سنة ١٩٣٦ ولم تظهر نتيجته إلا أنشأها .	بشاء على ذلك ينبغي فتح اعتماد إضافي قدره ٢٨,٢٣٦ ج. م في الباب الثاني من ميزانية مصلحة البريد .
٤٧٣٦ قيمة المستحق لشركة الجوية الإمبراطورية مقابل نقل إرساليات البريد الجوية في الربع الأخير من سنة ١٩٣٥ ولم يتيسر صرفها من ميزانية السنة الماضية فأخير الشركة المذكورة في المطالبة به إلى ما بعد السنة المذكورة .	هذا مع العلم أن البند ٣ من الباب نفسه مصاريف انتقال وبدل سفر وتقل فيه تجاوز قدره ١٨٨٥٢ ج. م بسبب توسيع نطاق الأعمال وزيادة المأموريات والتفاتيح المصطنعة وهذا من سلطة مجلس الوزراء الترخيص به حيث يزيد على عشر الاعتماد البالغ ١١,٣٦٤ ج. م .
١٣٤٥٦ ما ينتظر صرفه لمقابلة الزيادة المفترقة في أجور النقل بالبريد الجوي مما قدرت وقت تحضير الميزانية وذلك بسبب الزيادة غير المنظورة من إقبال الجمهور على تصدير مراسلاته بالبريد الجوي .	وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فترأت الموافقة على التجاوزات المذكورة وهي تقتشف برغم الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره توطئة لعرض الأمر على البرلمان فيما يتعلق بالاعتداد الإضافي المطلوب .
٣١٤ نقل بموجب عقود وبراءات نقل ... إلخ . وذلك بسبب زيادة قيمة العقود حسب نتيجة المناقصات .	ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ٤
٩٠ مصاريف شالمة وتقليات متنوعة وذلك بسبب رفع الحد الأقصى لوزن الطرود .	الرئيس محمد فهمي الغفراني
٣٣٠ بند ١٣ عمولة على دفع الحوالات بسبب كثرة الحوالات المسجوبة على السودان والمسجوبة من المالية يرسم فلسطين عن طريق القطار المصري .	السكريب ١٥٢/١٤/١٦٥ إلى وزارة المالية : وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ مايو سنة ١٩٣٧ على رأى اللجنة المالية المبرين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا القرار . وسمه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المشار إليه ٤ رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة) عبد الرحمن
٢٩٢٩٢ بنده	١٩٣٧ ٢٢ أيلول سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ١٠٨

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والتجارة

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠٨٣٥ ج. م.
في ميزانية وزارة الحربية والبحرية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
المالية لتسوية التجاوز في الباب الثاني من الفرع الأول
ديوان العموم والجيش

(المقرر: حاضرة الشيخ الحزم اعطون المحل بك) .

أحال المجلس إلى اللجنة المالية بمجلسه ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون
الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي يبلغ ١٠٨٣٥ ج. م. في ميزانية
السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ "وزارة الحربية والبحرية"
فرع ١ - ديوان العموم والجيش "باب ٢" مصاريف عمومية" لتسوية
تجاوز هذا الباب .

تاجمت اللجنة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ لبحث مشروع هذا القانون
وأعلنت على مذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس
الوزراء والملاحقة بالتقرير تخبر أن وزارة الحربية والبحرية بمحت حالة
اتخاذ الفرع الأول "ديوان العموم والجيش" فأسفر البحث عن توقيع
تجاوز في الباب الثاني قدره ١٠٨٣٥ ج. م. جنبا مقابل فقر ٢٨٢٨ جنبا في الباب
الأول .

وريجع هذا التجاوز إلى أن الوزارة اضطرت إلى إنفاق مبالغ في شعون
لم تكن مقررة في الميزانية أو في أعمال كانت مقررة في الميزانيات السابقة
ولم يدرج لها اعتماد في الميزانية الحالية تلخصت تكاليفها على الوفورات مما
ترتب عليه تجاوز في مجلة اعتمادات الباب .

وأهم تلك المصروفات ما أنفق على الاستعدادات الحربية احتياطا
الطوارئ بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر في ٧ مارس سنة ١٩٣٦ بالترخيص
لوزارة الحربية في الصرف في إطار من تلك الاستعدادات في حدود مبلغ
إجمالي قدره ٥٠٠٠ ج. م. على أن تنقيد المصروفات في حساب خاص
يسوى فيما بعد خصما على الميزانية .

وقد بلغ ما صرفته الوزارة في سبيل الاستعدادات الحربية الطوارئ
٢٢٥٧٤ ج. م. أما المصروفات الأخرى التي خصمت على الميزانية فينته
تصميلا في المذكرة .

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة تبارق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة داي مجلس الوزراء

ومم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٢
"وزارة المواصلات" الفرع ٢ "مصلحة البريد" الباب ٢ "مصاريف عمومية"
اعتماد إضافي قدره ٢٢٨,٢٣٦ ج. م. (ثمانية ومئتان ألفا ومائتان وستة وخمسون
جنبا) لتسوية تجاوزات هذا الباب .

وؤخذ هذا الاعتماد الإضافي جزء منه وقدره ١١,٩٤٤ ج. م. من وفورات
البابين الأول والثالث والباقي وقدره ٢٠٩,٢٩٢ ج. م. من الإحتياطى العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل
منها فيما يخصه ما

صدر برأى ما بين في ٢٩ حفرة ١٣٥٦ (١٠ مارس ١٩٣٧)

محمد علي

عبد العزيز حمزة

شريف صبرى

وزير المواصلات وزير المالية (الباب) رئيس مجلس الوزراء (الباب)

محمد فهمى القرضاوى محمد فهمى القرضاوى عثمان عزم

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (الباب)

عثمان عزم

وأهم تلك المصروفات ما أُنفق على الاستعدادات الحربية احتياطاً للطوارئ فنفد قدر مجلس الوزراء في ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ترخيص لوزارة الحربية في الصرف فيما يلزم من تلك الاستعدادات في حدود مبلغ إجمالي قدره خمسون ألف جنيه على أن تعيد المصروفات في حساب خاص يسمى فيما بعد خصصاً على الميزانية .

والواقع أن وزارة الحربية لم تمنح إلى الخمسين ألف جنيه بأكملها وأن المصروفات المشار إليها بلغت نحو ٢٧,٥٠٠ ج. م. أما المصروفات الأخرى التي خصمت على الميزانية ولم يكن أدرج لها اعتماد فيزيها :

جـب

٩٠٦٥ كالة التأمين على الطائرات .

٦٣٩٢ بمن طائرة جديدة .

٥٠٠٠ المصاريف الأتمة للخدمة الحربية بمناسبة زيادة عدد الطلبة إلى ١٥٠

٢٨١١ لشكلا مشروع البحارى لشكلا الجيش في أسوان .

٣٦٠٠ » » إقامة كتلة الجيش في العلوم .

١٣٨١ » » بناء طابية للسلام في بورسعيد .

١٠٠٠ لمشروع ما يقلى المياه والفرق في المعادى منه ٥٤٥ ج. م. الباقي بدون صرف من السنة الماضية وبمبلغ ٤٥٥ ج. م. تجاوز في التقدير الكلى.

٢٩,٢١٩

لذا أضيف إلى هذا مبلغ ٢٧,٥٧٤ ج. م. انحصار بالاستعدادات الحربية للطوارئ بلغ ما ينظر صرفه إلى نهاية السنة على وفورات الميزانية ١٩٣٦ ج. م. أسكن تسوية مبلغ ٤٣,٧٩٦ ج. م. منه على أبواب الميزانية المخصصة والباقي وقدره ٧,٩٩٧ ج. م. يبنى فتح اعتماد إضافي به .

هنا مع العلم أن في الباب الثاني بعض بنود يزيد فيها مقدار التجاوز على حشر الاعتماد أو على الحد الذي تكتفى عنه موافقة وزارة المالية وبينها :

١٥٠٠ ج. م. في بند ٣ " ملابس وتجهيزات " وذلك لتسوية مبلغ ١٣٠٠٠ ج. م. تقريبا في مصاريف الاستعدادات الحربية للطوارئ وبمبلغ ٣٠٠٠ ج. م. من المصاريف الخاصة بزيادة طلبة مدرسة الحربية وتجاوز آخر قدره ١٤٠٠ ج. م. في بند ١٠ " مصاريف نفقات وتجهيزات " كما أن هناك تجاوزا قدره ١٠٤٠٠ ج. م. في البند ٧ " قتل ومنشورات وأدوات ميكانيكية " .

بناء على ما تقدم يبنى فتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٨٣٥ ج. م. لتسوية تجاوز الباب الثاني ويؤخذ جزء منه وقدره ٢,٨٢٣ ج. م. من وفورات الباب الأول والباقي وقدره ٧,٩٩٧ ج. م. من الاحتياطي العام .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب وترجم من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وهي التي أقرها مجلس النواب ما

سكرين اللجنة البرلمانى
أطون الجليل
رئيس اللجنة (النيابية)
محمد محمد الشناوى

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الرماية

قدّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥ " وزارة الحربية والبحرية " فرع ١ - " ديوانت العموم والجيش " باب ٢ " مصاريف عمومية " اعتماد إضافي قدره ١٠,٨٣٥ ج. م. - (شركة الآلات ومعدات وخمسة وثلاثون جنيا) لتسوية تجاوز هذا الباب .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي جزء منه وقدره ٢,٨٢٣ ج. م. من وفورات الباب الأول والباقي وقدره ٧,٩٩٧ ج. م. من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - حل وزيرى المالية والحربية والبحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أسفر بحث حالة ميزانية وزارة الحربية والبحرية (ديوان العموم والجيش) للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ عن توقع تجاوز في الباب الثاني وقدره ١٠,٨٣٥ ج. م. مقابل وفر ٢,٨٢٣ ج. م. في الباب الأول أى أن ساقى التجاوز هو ٧,٩٩٧ ج. م. .

ويرجع سبب التجاوز في الباب الثاني إلى أن الوزارة اضطرت إلى اتفاق بالغ في بثوث لم تكن مقررة في الميزانية أو في أحمال كانت مقررة في الميزانيات السابقة ولم يدرج لها اعتماد في الميزانية الحالية فخصمت تكاليفها على الوفورات مما ترتب عليه تجاوز جملة اعتمادات الباب .

مادة ٢ - على وزيرى المالية وا لحرية تنفيذ هذا القانون كل منهما
فيا يخصه

مديرى ماين في ٢٩ مفرسة ١٣٥٦ (١٠ مفرسة ١٩٣٧)

محمد

عبد العزيز

شريف صبرى

بامر مجلس الوصاية

وزير الحرية والبحرية ووزير المالية (النايابة) رئيس مجلس الوزراء (النايابة)

على نهى محمود نهى القرائى ميان محرم

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (النايابة)

ميان محرم

ملحق رقم ١٠٩

جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٥٦

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمصارف

عن مشروع قانون بفتح امتداد إضافى قدره ٤,٦٤٣ ج. م.
في ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات
لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية لتسوية التباين في مجلة
امتدادات الباب الأول

(المتن حصة فتح المخرم اعطى المجلد ١٠)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلة ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب بفتح امتداد إضافى قدره ٤,٦٤٣ ج. م.
في ميزانية السكك الحديدية والتلفونات والتلفونات لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧
المالية باب ١ "ماهيات وأجور ومهمات" لتسوية التباين في مجلة امتدادات
الباب المذكور .

فاجتمعت اللجنة في ٢٢ يونيو ونظرت في مشروع هذا القانون وأطلعت
على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء
والمصلحة بالتقريرين أن في ميزانية هذه المصلحة تمجاوزا في الباب الأول
يبلغ ٤,٦٤٣ ج. م. مقابل وفرق مجموع امتدادات الباب الثالث "أعمال
جديدة" .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح قرأت الموافقة عليه وحى تشرف
برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتشغل بإقراره ترسلته لمرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

السكتر

الريس

محمود نهى القرائى

١٩٥ - ١٠/٣

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٣ مايو سنة ١٩٣٧ على الاقتراح
المبين في هذه المذكرة وقد أقيمت وزارة الحرية والبحرية هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الامتداد

الإضافى المطلوبه

في ٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

رئيس مجلس الوزراء (النايابة)

ميان محرم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح امتداد إضافى ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

بامر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء :

ومع مجا هوأت :

مشروع القانون الاتى نصه يقيم إلى البرلمان :

مادة ١ - بفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٥
" وزارة الحرية والبحرية " فرع ١ " ديوان المصروفات وادخالات " باب ٢
" مصاريف عمومية " امتداد إضافى قدره ١٠٨٣٥ ج. م (عشرة آلاف
وثمانمائة وتسعة ولائون جنيا مصرى) لتسوية تجاوز هذا الباب .
ويؤخذ هذا الامتداد الإضافى جزء منه وقدره ٢,٨٣٨ ج. م. من وفورات
الباب الأول والباقي وقدره ٧,٩٩٧ ج. م. من الاحتياطي العام :

والسبب في هذا التجاوز يرجع إلى أن المساحات الفعلية التي يستولى عليها الموظفون الحاليون تزيد على متوسط مربوط للدرجات المقررة في الميزانية، وبفضلنا عن ذلك فقد خفض مبلغ آخر قدره ٥٥٧١٢ ج.م. من جملة الباب بصفة منظور علم إتمام صرفه وهذا لم يتحقق بأ كلة .

ولما كان هناك وفر في مجموع اعتبارات الباب الثالث "أعمال جديدة" في ميزانية السكك الحديدية لسنة المالية الحالية اقترح المصلحة الموافقة على أخذ مبلغ التجاوز المذكور وقدره ٤٩٤٣ ج.م. من وفورات هذا الباب .

وقد وافق مجلس الإدارة في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٣٧ على هذا الطلب .

والجهة المالية ترى الموافقة على اقتراح مصلحة السكك الحديدية وهي تشرف بنفس الأمر إلى مجلس الوزراء لتتفضل بإقراره توطئة لعرض الأمر على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع لقانون إلزام لهذا الغرض

الرئيس
عمود فهمي الترشلي

السركيز

القاهرة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧

١٦٥ - ١٥٥/١٤

إلى وزارة المالية :

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ مايو سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المبين في هذه المذكرة ، وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا القرار .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب .

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
مثنى هرم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

قد نشأ هذا التجاوز عن زيادة المساحات الفعلية التي يستولى عليها الموظفون الحاليون على متوسط مربوط للدرجات المقررة في الميزانية ومن تخفيض مبلغ ٥٥٧١٢ ج.م. (وهو المنظور عدم إتمام صرفه) من جملة الباب إلا أن هذا لم يتحقق بأ كلة .

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد المطلوب لتسوية التجاوز من وفورات الباب الثالث وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع لقانون بالصفة الموافقة لهذا التقرير ويوافقها مجلس النواب .

سكرتير اللجنة البرلمانية
أنطون الجنيل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشافي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدنا :
وأصدنا :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السكك الحديدية والقطارات والتلفونات عن السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ باب أول "مساحات وأجروماتيات" اعتماد إضافي قدره ٤٩٤٣ ج.م. (أربعة آلاف ومئتان وثلاثة وأربعون جنيا) لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الثالث من الميزانية نفسها .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن يخضع الجزية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

جاء في كتاب المصلحة سكك حديد وخطوطات وتلفونات الحكومة أن في ميزانيتها للسنة المالية الحالية تحت الباب الأول "مساحات وأجروماتيات" اعتمادا قدره ١٦٢٥٦١٧ ج.م. وأنه يتخطى تجاوزا لتأخر أبريل سنة ١٩٣٧ بمبلغ ٤٩٤٣٦ ج.م .

مادة ١ - يفتح في ميزانية السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات من السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ باب أول " ماديات وأجر ومرتبات " اعتماد إضافي قدره ٤٦٤٣ ج م (أربعة آلاف وستة وثلاثة وأربعون جنيا) لتسوية التجاوز في جملة اعتمادات الباب المذكور .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب الثالث من الميزانية تقصيا .
مادة ٢ - على وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مدرى ما بين ٢٩ مفرقة ١٣٥٦ (١٠ مارس ١٩٣٧)

محمد علي

عبد البر زهرنت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير المواصلات وزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

محمود فهمى النقراشى محمود فهمى النقراشى عثمان محرم

نمرة ١٦٥ - ١٥٥/١٤

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

عثمان محرم

ملحق رقم ١١٠

(جلسة يوم الاثنين ١٩ ربيع الثانى سنة ١٣٥٦)

(٢٨ يونيو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمجاريك

من مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٩٠٠٠ ج م في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتكاليف عملية تركيبات ظفرافية وتليفونية في مدينة الإسكندرية والصحره الغربية

(المقرر حضره قنص المكرم أطون اجنل بك)

أحال المجلس الى لجنة المالية بجلسته ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٩٠٠٠ ج م في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ٢ التفرقات والتليفونات " الباب ٣ " أعمال جديدة " لتكاليف عملية تركيبات ظفرافية وتليفونية في مدينة الاسكندرية والصحره الغربية .

تاجتمعت اللجنة في ٢٢ يونيو لنظر مشروع هذا القانون واحلقت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من الجهة المالية إلى مجلس الوزراء والمحقة بالقريرتين أن السلطات الحربية البريطانية طلبت إلى مصلحة التفرقات والتليفونات - بمناسبة مد خط مربوط من فوكة إلى مرسى مطروح - عمل تركيبات ظفرافية وتليفونية في مدينة الإسكندرية والصحره الغربية وقد تمت هذه التركيبات وبلغت تكاليفها ٩٠٠٠ ج م. دعت منها السلطات البريطانية ٤٠٠٠ ج م. والباقي وقدره ٥٠٠٠ ج م تتحمله المصلحة .

ولما كانت ميزانية هذه المصلحة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية خلوا من اعتماد لهذه العملية فقد طلبت المصلحة فتح هذا الاعتماد في الباب الثالث على أن يؤخذ من وفورات اعتمادات الباب نفسه ولا يحسب على المصلحة إلا ما يخصها في الصفحات بعد اعتماد نصيب الحكومة البريطانية .

وقد وافقت اللجنة على فتح هذا الاعتماد وترجو من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا التقرير وعلى أن اقوما مجلس النواب ما

رئيس اللجنة (بالنيابة)

عبد الشناوى

سكرتير اللجنة البرلمانى

أطون الجليل

مشروع قانون

يفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقوا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السكك الحديدية والتفرقات والتليفونات السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القدر ٣ " التفرقات والتليفونات " الباب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٩٠٠٠ ج م (تسعة آلاف من الجنيات) لتكاليف عملية تركيبات ظفرافية وتليفونية في مدينة الاسكندرية والصحره الغربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب نفسه .

مادة ٢ - على وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بمناسبة مد خط مربوط من نوكة إلى مرسى مطروح طلبت السلطات الحربية البريطانية إلى مصلحة التفرقات والتليفونات عمل تركيبات تفرافية وتليفونية في مدينة الاسكندرية والصحراء الغربية وقد تمت تلك التركيبات وبلغت تكاليفها ٩٠٠٠ ج.م دفعت منها السلطات البريطانية ٤٠٠٠ ج.م والباقي وقدره ٥٠٠٠ ج.م تحمله المصلحة .

وبما أن ميزانية هذه المصلحة للسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لا تشمل على أعمال العملية المذكورة فقد طلبت مصلحة السلك الحربية والتفرقات والتليفونات فتح اعتماد إضافي في الباب الثالث لهذا الغرض على أن يؤخذ من وفورات بحلة اعتمادات الباب نفسه ولا يحسب على مصروفات المصلحة سوى ما ينحصر من التقات بعد استبعاد نصيب الحكومة البريطانية .

واللجنة المالية ترى الموافقة على فتح الاعتماد الإضافي المطلوب ، وهي تشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

السكيري

الرئيس
عمود فهمى القزاشي

في ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧

١٩٥ - ١٥٨/١٤

إلى وزارة المالية :

واقع مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢ مايو سنة ١٩٣٧ على الطلب المبين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا القرار .

ومعه صورة من الرسوم الصادر بمشروع القانون التخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء (بالتأييد)

مختان محرم

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الرضاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هوأت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدّم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية مصلحة السلك الحربية والتفرقات والتليفونات السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ "م.٧" التفرقات والتليفونات " الباب ٣ " أعمال جديدة " اعتماد إضافي قدره ٩٠٠٠ ج.م (تسعة آلاف من الجنيهات) لتكاليف عملية تركيبات تفرافية وتليفونية في مدينة الاسكندرية والصحراء الغربية .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من وفورات الباب نفسه .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون

صدر جبراً فى ١٥ من ٢٩ من مرفوعة ١٢٥٦ (١٠ مايو سنة ١٩٣٧) .

محمد عبد

عبد الهزوز عزت

شريف صبرى

وزير المواصلات وزير المالية (بالتأييد) رئيس مجلس الوزراء (بالتأييد)

عمود فهمى القزاشي عمود فهمى القزاشي مختان محرم

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (بالتأييد)

مختان محرم

ملحق رقم ١١١

جلسة يوم الاثنين ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦
(٥ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمشارك

من

مشروع ميزانية دار الكتب المصرية

لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ المالية

(المقرر حصة الفصح المحترم أخرون الجبل بك)

تبلغ الاعتمادات المدرجة في مشروع ميزانية هذه الدار ٣٢,٣٧٠ ج. م.
في المصروفات ومطابها للمسترد للإيرادات. وفي ذلك زيادة قدرها
١,٥٨٤ ج. م. خلا وتبرجا ، بالنسبة إلى ميزانية السنة المالية
المقضية .

الإيرادات

وزعت الإيرادات على إثنين حسب المئين في الجدول الآتي :

الباب الأول

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦		
إعارة الأظيان .	٨٠٠٠	٨٥٠٠	—	٥٠٠
تشغيل القود .	١٨٩٥	١٨٩٥	—	—
من ما يباع من المطبوعات .	١٣٠٠	١٣٠٠	—	—
إيراد الطبعة .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—
قبة المستقطع من ماهيات المستخدمين .	١٠٠٠	١٠٠٠	—	—
من ورق الدفعة .	٥٠	٥٠	—	—
إيرادات أخرى .	٦١٠	١١٠٠	—	٤٩٠
	١٤٨٥٥	١٥٨٤٥	—	٩٩٠
تتوزل قيمة المقتضى تسديده المالية .	—	—	—	—
١٠٠٠ المستقطع من ماهيات الموظفين .	—	—	—	—
ورق الدفعة .	٥٠	١٠٥٠	—	—
جدة الباب الأول .	١٣٨٠٥	١٤,٧٩٥	—	٩٩٠

الباب الثاني

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧		
إعانة الحكومة .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
الإعانة المخصصة على وزارة الأوقاف .	—	—	—	—
جلة الباب الثاني .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
جلة الإيرادات				
الباب الأول .	١٣٨٠٥	١٤٧٩٥	—	٩٩٠
» الثاني .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
المأخوذ من احتياطي الحكومة	١٧٣٠٥	١٨٢٩٥	—	٩٩٠
لسد عجز الإيرادات .	١٥٠٦٥	١٢٤٩١	٢٥٧٤	—
صافي الزيادة .	٣٢,٣٧٠	٣٠,٧٨٦	٢,٥٨٤	٩٩٠
			١,٥٨٤	

ويؤخذ مما تقدم أن جلة إيرادات الباب الأول والثاني ١٧,٣٠٥ ج.م. وكانت في السنة الماضية ١٨,٢٩٥ ج.م. فيكون هناك نقص قدره ٩٩٠ ج.م. نشأ عن التخفيض المنظور وقومه في المحصل من إصدار الأبطال (٥٠٠ ج.م.) وعن تخفيض "إيرادات أخرى" (٩٩٠ ج.م.) .

ويتضح كذلك مما تقدم أن إعانة الحكومة للدار ليست مقتصرة على مبلغ ٣,٥٠٠ ج.م. المردج في "الباب الثاني" ، لأن الحكومة تقوم فوق ذلك بسد عجز الإيرادات عن المصروفات .

وقد بلغ هذا العجز في مشروع ميزانية هذه السنة ١٥,٥٦٥ ج.م. وكان في ميزانية السنة المالية الماضية (١٢,٤٩١ ج.م. تكون جلة ما تنفذه خزنة الدولة للدار ١٨,٥٦٥ ج.م. .

المصروفات

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ — ١٩٣٨	٣٢,٣٧٠
ميزانية سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٧	٣٠,٧٨٦
زيادة	١,٥٨٤

وقد وزعت الاقتادات على البابين الآتيين :

	تقديرات		زيادة
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	
باب ١ — ماهيات وأجروماتيات .	٣٠,٨٨٤	٣٠,٤٤٢	٤٤٢
» ٢ — مصاريف عمومية .	١١,٤٨٦	١٠,٣٤٤	١,١٤٢
الجملة .	٣٢,٣٧٠	٣٠,٧٨٦	١,٥٨٤

باب ١ — ماهيات وأجروماتيات

يتضح من مفردات هذا الباب الآتية أن فيها زيادة قدرها ٤٤٢ ج.م. .

	تقديرات		زيادة	تخفيض
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧		
(١) الدرجات الدائمة .	١١٣٩٧	١١٢٨٩	١٠٨	—
(ب) « المؤقتة .	١٤٤	—	١٤٤	—
(ج) الوظائف الخارجية عن هيئة العمال .	١٨٦٠	١٧٧٠	٩٠	—
(د) الأجر .	٦٢٥٠	٦٢٥٠	—	—
(هـ) المرتبات .	١٢٣٣	١١٣٣	١٠٠	—
الجملة .	٢٠,٨٨٤	٢٠,٤٤٢	٤٤٢	—

وهذه الزيادة ناشئة في البنود الآتية :

(١) زيادة ١٠٨ ج.م. في الدرجات الدائمة ، منها :

٤٢ ج.م. زيادة بسبب قيد درجة ثانية لكتاب بم توسط مبروطها ١٥٠ ج.م. بدلا من ١٠٨ ج.م. قيمة المساهمة للتغطية .

٦٦ ج.م. نظرا لملء وظيفة رئيس ورشة التعليل ورئيس ورشة الطبع اللتين كانتا خاليتين في العام الماضي وكانتا مقيدتين بمبلغ ١٢٠ ج.م. وقيدتا في هذا العام بالمساهمة للتغطية لها .

(ب) وزيادة ١٤٤ ج.م. لمرجعين موكنين مشائين لملاحظ وكتاب وذلك لما اقتضاه فتح أبواب الدار ليللا زواد العلم من زيادة العمل .

(ج) وزيادة ٩٠ ج.م في الوظائف الخارجة عن هذه الممال لتعبر ٣ ساعة وعمال مخازن السحب السابق بيانه ونظام الجيد الذي أدخل على مخازن كتب الصيد والحاجة إلى تسهيل توصيل الكتب إلى القراء في أقصر وقت ممكن .

باب ۲ - مصاريف عمومية

تخصيصات	تقديرات		زيادة	نقص
	١٩٣٧	١٩٣٦		
	جسمة	جسمة	جسمة	جسمة
١ - مصاريف استقبال وندل سفر .	٩٤	٩٤	—	—
٢ - كمالي .	٩٠	٩٠	—	—
٣ - مياه وتوتر .	٤٠٠	٢٠٠	٢٠٠	—
٤ - اثاث وترميم وصاريف توضيات .	١٠١	١٠١	—	—
٥ - توريدات عمومية .	٦٠٧١	٤٥٩١	١٤٨٠	—
٦ - اشتراك طيفون وأجر تلفرافات وصاريف بريد .	١٦٠	١٦٠	—	—
٧ - مصاريف ثرية .	٧٠	٧٠	—	—
٨ - ضرائب .	٢٤٥٠	٢٤٥٠	—	—
٩ - حقة عليية واشتراك في مؤتمرات وصاريف دولية للكتب .	٥٠	٥٠	—	—
١٠ - صيانة وترميم وتحسين الباني والآلات .	٢٠٠٠	٢٥٣٨	—	٥٣٨
١١ - صافي الزيادة .	١١,٤٨٦	١٠,٣٤٤	١,١٤٢	٥٣٨

وبذلك تمت القائمة جمهورا كبيرا من وقاد العلم، وقد أصبح جدد المطالعين والمصيرين ١٦٥,٣٩٥ في سنة ١٩٣٦ بعد أن كان ١٠٥,٣٧٨ في سنة ١٩٣٥ و٤٩,٥٦٦ في سنة ١٩٣٦

سادسا - تسمى دار الكتب المصرية سبعا متواصلا في وضع تشريع قانون لحماية الكتب النادرة والمخطوطات المملوكة وعدم نقلها إلى خارج القطر بأسوة بحماية الآثار المصرية أو الآثار العربية حتى لا تفقد البلاد هذه الكنوز العلية النفيسة ، وقد تقدم من عالم الوجود في كثير من الأحيان وفي ذلك خسارة مزدوجة من ناحيتي الفكر والعلم .

سابعا - كما أنها تبذل جهودا صادقة في جمع المخطوط العربية القديمة والأخرى لاتصال فن المخطوط بالكتب العربية القديمة والأخرى ليستفيد منها في تحسين الفن الخطي ، وقد شكلت الدار في مساهمة بالنجاح إذ تلت بمجموعة المخطوط التي كانت بالمدرسة الملكية لتحسين المخطوط .

ثامنا - تسمى الدار في جمع جميع الأوراق البردية القديمة العربية لتكمل مجرمتها العلمية النادرة، وقد تكللت سبعا بالنجاح باقتناء أكثر مع مصفحة الآثار لتحول إلى الدار ما تفتنيه من الأوراق البردية .

ثامسا - وقد رأيت الدار أنه لمصلحة التنظيم على أحدث الطرق أنشئت ثبيت بالصالحين من موظفيها في بنات صيفية إلى البلاد الأجنبية .

طاشرا - تسعى لإنشاء القبة من ناحية الكتب الخطية ، فدار الكتب على اتصال مستمر بدور الكتب الأجنبية وفيها للحصول على صور فوتوغرافية من المخطوطات النادرة فيها والتي ليس لها نظير بالدار .

وعل سيل الخلل ، قد حصلت على ما يأتي :

١ - مصحف مخطوط بقلم نسخ فارسي محمل بالذهب والألوان عليه تملك لأمر المؤمنين المنصور بالله الحسين بن المتوكل من أمته الزيديين بأمن .

٢ - مصحف مخطوط بقلم نسخ فارسي لأحد سلاطين إيران على الذهب والألوان المسمى فتح على شاه .

٣ - صور شمسية من كتاب دعائم الإسلام للفاضل تينان وهو من أهل كتب الإسماعيلية التي ظلت فيها سراً مكتوما إلى أمده جيد .

٤ - صور شمسية من كتاب إصلاح المطلق لأين السكت .

٥ - البديع في قد السفلين اسمه بن سقذ .

٦ - الألائق في شرح الأمالي .

٧ - مسند أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بالتصوير الشمسي .

٨ - صورة شمسية من كتاب تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام .

٩ - م شرح شطب لفيرواني زهير بن أبي سلمى وأبنة كتب ، وقد استحضرت الدار من مكتبة بالمانيا بواسطة الدكتور فيشر ، وقد فزرت دار الكتب المصرية طبع هذا الكتاب المخطوط لغاشته .

١٠ - الجزء الثالث من شرح ما يقع فيه التصحيح والتصوير لأبي أحمد الحسن بن جده الله السعدي وقد كمل هذا الجزء نسخة دار الكتب التي تلت بأقصة زهاء السبعين سنة .

١١ - إحياء كتب الأدب العربي والفقهاء وغير ذلك من كتب اللغة النادرة الصالحة لأبحاث جمع اللغة العربية ، لصالح النهضة الثقافية الحديثة .

وقد أخرجت الدار طبع ما يأتي :

(أ) الجزآن الثالث والرابع من سبب الجاه لأحكام القرآن الذي امتاز من بين التفسير الكثرة بجملة في غاية الأهمية بالنسبة لتفسير كلام الله تعالى، وذلك أنه توسع في ذكر الأحكام واستنباطها من الآيات وطرق استدلال الأئمة والفقهاء .

(ب) الجزآن الثامن والتاسع من كتاب الأخاني ويشتمل كل منهما على كثير من الشراء والكتابات والزوائد ، وهو أجمع كتاب للأدب العربي .

(ج) الجزء السادس من كتاب النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة وهو كتاب قيم في التاريخ .

(د) الجزء الثاني عشر من كتاب نهاية الأرب وهو بحث قيم في السياه والآثار الملوية والأرض والإنسان فهو دأمة مآزيف عامة .

مباني الدار

وأهم ما يشغل الدار الآن هو إيجاد مكان لائق بها يستوفى من حيث مسمتة ونظامه كل حاجات المكتبات الحديثة ويقوم بمواجهة التحو المطرد فيها وزيادة الإقبال عليها .

ولحظا المالية تنعم إلى لجنة المالية بمجلس النواب في ضرورة إيجاد المكان اللائق بالدار .

هذا ولا يقوت الجهة أن تشير إلى ما أبدته في تحريرها عن ميزانية هذه الدار لمصلحة المالية المساندة من توجيه النظر إلى طائفة من الأدياء المهورين يشغلون في القسم الأدبي (إحياء الآداب العربية) وهم مليونين بين أهل بالورية مما لا يتفق لاسع سرهم الأدبي ولا مع علمهم الخطير .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على أبواب الإيرادات والمصروفات كما أقرها مجلس النواب وهي :

الإيرادات

١٣٨٠٥ - الجلب الأقل - الإيرادات الخاصة بالدار .

٣٥٠٠ - الثاني - إمانة الحكومة .

١٧٣٠٥ - مجلة الإيرادات .

١٥٠٦٥ - لماخوذ من احتياطي الحكومة لخدمة عجز الإيرادات .

٣٣٦٣٠ - الجلب العمومية .

جمله

المجلد المرافق للقانون

دار الكتب المصرية

سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

الإيرادات والمصروفات

١ - المصروفات :

٢٠٨٨٤	ب - ١ - ماهيات وأجروماتيات .
١١٤٨٦	٢ - ٣ - مصاريف عمومية .
٣٣,٣٧٠	ج - المصروفات .

٢ - الإيرادات :

٨٠٠٠	أ - المصاريف الخاصة بالدار
١٨٩٥	ب - المصاريف الخاصة بالدار
١٣٠٠	ج - المصاريف الخاصة بالدار
٢٠٠٠	د - المصاريف الخاصة بالدار
١٠٠٠	هـ - المصاريف الخاصة بالدار
٥٠	و - المصاريف الخاصة بالدار
٩١٠	ز - المصاريف الخاصة بالدار

١٤,٨٥٥

تحويل المقتضى تسليمه إلى وزارة المالية :

١٠٠٠	ب - ١ - ماهيات وأجروماتيات .
٥٠	٢ - ٣ - مصاريف عمومية .

١٠٥٠

١٣,٨٠٥

الباب الثاني - الإعانات

٣٥٠٠	أ - إعانة الحكومة .
١٧٣٠٥	ب - المصاريف الخاصة بالدار .
١٥٠٦٥	ج - المصاريف الخاصة بالدار .
٣٣,٣٧٠	د - المصاريف العمومية .

المصروفات

٢٠,٨٨٤	ب - ١ - ماهيات وأجروماتيات .
١١,٤٨٦	٢ - ٣ - مصاريف عمومية .
٣٣,٣٧٠	ج - المصروفات .

كما ترجع الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي اقترها مجلس النواب
وبى الموافقة على هذا التقرير

سكرتير اللجنة البرلمانية
أنطون الجيزل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد محمد الشاذلي

مشروع قانون

يربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة قاروق الأكل ملك مصر .

جلس الوصاية .

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - تؤولت ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للمستشارية
١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٣٣,٣٧٠ ج . م (اثنين وثلاثين ألفا وثلثمائة وسبعين
جنيها) وتؤولت ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٧,٣٠٥ ج . م (سبعة عشرة ألفا
وثلثمائة وخمسة جنيها) بما فيها إمانة الحكومة وذلك حسب المجلد
المرافق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسدجز الإيرادات وقدمه ١٥,٠٦٥ ج . م (خمسة
عشر ألفا وخمسة وستون جنيها) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - ان وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة
بكل مصلحة أو إدارة لا يضى المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على
أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستئجار تلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعاريف العمومية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بمقتضى الدولة ، وأن يشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بمقتضى اللجنة المالية مشروع ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وقد أسفر عنها عن وضع تقديرات المصروفات والإيرادات على الأساس التالي :

الفرق	ميزانية ١٩٣٧-١٩٣٨	مشروع ١٩٣٧-١٩٣٨	
جنيه	جنيه	جنيه	
المصروفات	٣٣٣٧٠	٣٠٧٨٦	زيادة ١٥٨٤
الإيرادات... ..	١٧٣٠٥	١٨٢٩٥	نقص ٩٩٠
زيادة المصروفات على الإيرادات وتؤخذ من احتياطي الحكومة	١٥,٠٦٥	١٢,٤٩١	زيادة ٢,٥٧٤

ولما على بيان مفصل عن هذا المشروع بقسمة :

المصروفات

تتلخص الزيادة في المصروفات وقدرها ١,٥٨٤ ج . م فيما يلي :

جنيه
٤٤٢ زيادة في الباب الأول " ما هيأت وأجر وصريات " .
١١٤٢ " " " الثاني " مصاريف عمومية " .
١,٥٨٤

وأمر ما أدخل من التعديل في الحساب الأقل زيادة قدرها ٣٣٤ ج . م لإنشاء خمس وظائف (منها اثنان مؤقتان للملاظ وكاتب وملازم سارية لعاملين وسامح) لمناسبة افتتاح أبواب النظار لزيادة العلم . أما باقي الزيادة فتأخر أغلبه عن إدراج ربط ما هيأت على أساس متوسط الفدرجات .
وتوسع الزيادة في الباب الثاني على الأخص إلى إدراج مبلغ ١,٤١٢ ج . م لشترى آلات لطبعة الدار استكمالاً للنقص من أدواتها وتجديداً لتألف منها .

الإيرادات

تنقص تقديرات الإيرادات لسنة ١٩٣٧ عنها في سنة ١٩٣٦ بمقدار ٩٩٠ ج . م منها ٥٠٠ ج . م في تقدير إصدار الأظنان على أساس ما يخطر تحصيله من هذا النوع و ٤٩٠ ج . م في الإيرادات المتنوعة بمسببة ما تقرر في خلال السنة المالية الحالية من رد جزء من السلفة لبعض الموظفين والمستعدين .

وتنتشر اللجنة المالية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتفضل بإقراره . وبهذه هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض ما

رئيس اللجنة المالية
عمود فهمي القزاشي

١٤ أبريل سنة ١٩٣٧

مرسوم بمشروع قانون رقم لسنة ١٩٣٧

بربط ميزانية دار الكتب المصرية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناءً على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتقر إلى البرلمان :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات دار الكتب المصرية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٣٣٣,٣٧٠ ج . م (اثنان وثلاثين ألفاً ومئتان وسبعين جنيهاً) وتقرر ميزانية إيراداتها بمبلغ ١٧٣,٣٠٥ ج . م (سبعة عشر ألفاً ومئتان وخمسة جنيهاً) بما فيها إئانة الحكومة وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٥,٠٦٥ ج . م (خمسة عشر ألفاً وخمسة وستون جنيهاً) من احتياطي الحكومة .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لفرض معين في جداول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يفي بالمصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ما

مديرى ما بين في ١٨ مفرسة ١٣٥٦ (٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير المعارف العمومية ووزير المالية (بالنيابة) رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

على ترك البراءى محمود فهمي القزاشي جئان محرم

مرسل إلى وزارة المالية لتعديده إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

جئان محرم

ثانياً - ترى اللجنة أن يتقل الموظفون المتدربون في وزارات أو مصالح أخرى مدة ولتين يتفاوضن ماهايتهم من ميزانية المجلس - إلى الوزارات والمصالح المتدربين إليها ثانياً، وأن يطلب إلى هيئة المكتب السعي لدى هذه الوزارات والمصالح لإتمام هذا العمل .

ثالثاً - وترى أيضاً أن يوزع الموظفون الزائكون على حاجة العمل المبين عددهم في مشروع ميزانية هذا العام على المصالح والوزارات المحتاجة خلال السنة المالية الحالية، فإن لم يصح هذا المسمى كان لجهة شأن آخر مع هؤلاء الموظفين عند النظر في ميزانية السنة المالية القادمة ١٩٣٨-١٩٣٩

وتتشرف اللجنة بمرضى هذا التقرير على المجلس الواقعة عليه .

وقد اتفقت حضرة الشيخ المحترم عبد الستار الباسل بك مقرراً ما

رئيس اللجنة

محمد بسيوني

تقرير

مرفوع من هيئة المراقبة إلى لجنة الحسابات

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

عملاً بالمادة ١٠٨ من اللائحة الداخلية للمجلس قامت هيئة المراقبة بإعداد مشروع الميزانية عن السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ وتشرف بأن ترفعه إلى لجنة الحسابات للنظر .

بلغ مجموع الاعتماد المطلوب للتغطية المذكورة ١١٦,٣٨٨ ج. م مقابل مبلغ ١١٢,٦٠٧ ج. م في ميزانية العام الماضي، أي زيادة قدرها مبلغ ٣,٧٨١ ج. م وهذه زيادة ظاهرية إذ لو لاحظ أن مكافآت حضرات الأعضاء في ميزانية هذا العام انخفضت عن اثني عشر شهراً وكانت مربوطة في ميزانية العام الماضي عن أحد عشر شهراً أي بزيادة ٥,٤٩٠ ج. م .

هذا إلى إضافة مبلغ ٦٠٠ ج. م مصاريف تمثيل رئاسة المجلس لم يكن مدرجاً بالميزانية السابقة .

لذا أضيف هذان المبلغان إلى ميزانية العام الماضي تبين أن ميزانية هذا العام تخفيضاً قدره ٣,١٠٩ ج. م .

وفيما يلي بيان أبواب وبندو الميزانية :

ملحق رقم ١١٢

جلسة يوم الثلاثاء ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(١٣ يوليو سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحسابات

عن مشروع ميزانية المجلس لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(المترددة لفتح المحرم عبد الستار الباسل بك)

تشرف لجنة الحسابات بإبلاغ مجلس الشيخ بأن حضر في المراتبين قد أعدت طبقاً للمادة ١٠٨ من اللائحة الداخلية مشروعاً لميزانية المجلس عن سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ مودعاً في ١٣ يوليو الجاري وقسمه مع مذكرة إضافية إلى لجنة الحسابات .

وقد غصت اللجنة هذا المشروع واطلعت على المذكرة الإيضاحية ومقتضى إبداها للملاحظات الآتية :

أولاً - تنص المادة ١١٨ من اللائحة الداخلية على أن يضع المكتب لائحة للإدارة الداخلية لتقرير القواعد الواجب اتباعها في تعيين الموظفين والخدمة وتحديد مرتباتهم وترقيتهم وتاديبهم وعزمهم وقاعدتهم وإقالتهم من الخدمة، وفي نظام الصرف والجرود والإدارة، وفي وضع المذخر اللازمة وتقرير نظام المحاضر والمضايقات ونحو ذلك .

وبناء على ذلك شكلت هيئة المكتب في سنة ١٩٣٦ لجنة لوضع مشروع هذه اللائحة برئاسة حضرة الأستاذ المحترم رئيس المجلس فعمدت على تجليات إلى أن أتمت المهمة الموكلة لها ووضعت المشروع المطلوب في ضوء القوانين المعمول بها في مصر - كما استأنت بالنظم البرلمانية المتبعة في البلاد الدستورية - واخترت حضرة الشيخ المحترم كامل صدق بك عضو المجلس وقتئذ مقرراً لها ورضت تقريراً بذلك إلى المجلس مؤرخاً في ١٤ يونيو سنة ١٩٣٨ ، وقد سأل دون عرض هذا التقرير ظروف قاهرة . لذلك تتقدم هذه اللجنة بالرجاء إلى هيئة المكتب أن يأمر بهذا التقرير في أقرب فرصة على المجلس للنظر فيه وإقراره . وبهذه المناسبة ترى اللجنة الواقعة على كادر الموظفين المشار إليه في مذكرة هيئة المراقبة الموقرة والذي أقرته هيئة المكتب بحسبها المتبعة بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٣٧ لتعمل به .

الباب الأول — مكافآت ومهايات

بند ١ — مكافآت لحضرات رؤس المجلس وأعضائه :

قدر لهذا البند مبلغ ٦٥,٨٠٠ ج. م. مقابل مبلغ ٦٠,٣٩٠ ج. م. في ميزانية العام الماضي بزيادة مبلغ ٥,٤١٠ ج. م. وقد روى في هذا التقدير استحقاق المكافآت في هذه الميزانية عن اثني عشر شهرا لا عن أحد عشر شهرا كما كان الحال في الميزانية الماضية .

بند ٢ :

(أ) مهايات الموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين .

(ب) مهايات رجال الحرس والمطافئ .

(ج) مهايات الخدم الخارجيين من هيئة المال .

قدر لهذا البند مبلغ ٣٤,٣٤٤ ج. م. يقابله في ميزانية العام الماضي مبلغ ٣٣,٧٧٠ ج. م. ، من ذلك مبلغ ٢٨,٧٧٠ ج. م. للموظفين والمستخدمين الدائمين والموقتين يستفيد منه مبلغ ٢,٥٣٨ ج. م. قيمة متوسط درجات الموظفين الذين تقرر قطعهم بدرجةهم إلى رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الداخلية اعتبارا من أقل ما يورثه سنة ١٩٣٧ بعد التصديق على الميزانية — يقابله مبلغ ٢٨,٥٧٧ ج. م. في ميزانية العام الماضي ويرجع السبب في هذا الفرق إلى ما يأتي :

أولا — كان المربوط في ميزانية العام الماضي لدرجة السكرير العام مبلغ ١,٦٠٠ ج. م. فتقرر تخفيضه إلى مبلغ ١,٥٠٠ ج. م. وهو المرتبة الثابتة التي يتقاضاها حضرته الآن والذي كان يتقاضاها السكرير العام في ميزانية ١٩٣٠ — ١٩٣١ وهي آخر ميزانية أعزها البرلمان الأسبق .

ثانيا — عندما بدأ المجلس دورته الماضية تبين أن في عدد الموظفين زيادة كبيرة فانصرفت هيئة المراقبة إلى دراسة هذه الحالة وراحت أن تطالب إلى هيئة المكتب الموقرة أن تقرر قل الزائمين على حياجة العمل إلى الزوارات والمصالح ، فاصدرت هيئة المكتب بتاريخ ١٥ يونيه سنة ١٩٣٦ قرارا باعتبار عدد معين من الموظفين زائما على الحياجة وبدأت السكريرية بمرض هؤلاء الزائمين على الزوارات والمصالح فاختارت عددا قليلا منهم حلفت بدرجةهم من ميزانية هذا العام . والمعلوم أن يتم نقل الباقين في بحر السنة المقبلة .

ثالثا — وراحت الهيئة كذلك أن تضع حدا يحمول هذه هذا التخفيض في المستقبل ، فعرضت على هيئة المكتب الموقرة وضع كادر الموظفين يتحدد به عددهم ودرجاتهم فوافقت الهيئة بتاريخ ٢٨ يولييه سنة ١٩٣٦ على ذلك وراحت ضرورة وضع هذا الكادر كسند به درجات والوظائف وفقا لخصائص العمل ولتستقر بذلك ميزانية الموظفين . وقد وكل الأمر بوضع الكادر المشار إليه إلى هيئة المراقبة وحضرة السكرير العام فوضع الكادر المطلوب وعرض على هيئة المكتب يجلسه المنسقة في ٤ مارس سنة ١٩٣٧ فتوكله الهيئة

بإجماع الآراء كما وافقت على المذكرة الإضافية المرافقة له التي تضمنت اقتراحا بعدم إجراء تعديلات جديدة لائحة سجين على الأقل ولا يتم تبين ولا قبل إلا لمصلحة العمل فلا ينقل موظف لمصلحة أخرى إلا إذا توفرت فيه على عمله المؤهلة اللازمة للعمل بسكريرية المجلس وهي شهادة الحقوق بالنسبة لموظفي الإدارة السكريرية وشهادة الشهادة العليا فيما يتعلق بموظفي إدارة المراقبة .

وقد روى هذا الكادر بقدر الإمكان عند ما أرادت هيئة المكتب الموقرة في هذه الدورة ترقية المسجونين من الموظفين .

ومن هذا البند كذلك مبلغ ٣,٠٥٠ ج. م. لمهايات رجال الحرس والمطافئ يقابله مبلغ ١,٧٧٤ ج. م. في ميزانية العام الماضي وقد نشأت عنه الزيادة :

أولا — بسبب إنشاء وظيفة صول وفريق قوة الحرس واستبدال وظيفة جادوش بأمرى باشاوش فأصبح عدد هذه القوة ٥٠ بدلا من ٤٧ وذلك لتعويضها ولتصغير من توزيع العمل بين أفرادها توزعها يكفل المحافظة على النظام وذلك بناء على اقتراح مجلس النواب .

ثانيا — بسبب تعيين حالة أفراد هذه القوة وقوة رجال المطافئ بمعدل ٥٠٠ ملم شهريا لكل منهم . وقد كان المبلغ اللازم لهذا التعيين مديرا في ميزانية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وهي آخر ميزانية أعزها البرلمان الأسبق .

ومن هذا البند أيضا مبلغ ٣,٠٤٠ ج. م. لمهايات الخدم الخارجيين من هيئة المال يقابله مبلغ ٣,٠٢٠ ج. م. في ميزانية السنة الماضية ويرجع سبب هذه الزيادة إلى ترقية من استحق ترقية قانونية من هؤلاء الخدم .

الباب الثاني — مصروفات عمومية

بند ٣ — المكتبة :

قدر لهذا البند مبلغ ٤٠٠ ج. م. يقابله في ميزانية العام الماضي مبلغ ٥٠٠ ج. م. وقد روى في هذا التقدير ما قد صرف فعلا في العام الماضي في شراء الكتب والمجلات بمختلف أنواعها مصرية وأجنبية .

بند ٤ — كسوى وطبوعات لتسلم لخارجيين من هيئة المال ورجال الحرس والمطافئ :

قدر لهذا البند مبلغ ٧٠٠ ج. م. يقابله في ميزانية العام الماضي مبلغ ٩٠٠ ج. م. وذلك على أساس ما صرف فعلا في هذا البند من ميزانية العام الماضي .

بند ٥ — أبحاث وتزيات :

قدر لهذا البند مبلغ ١,٠٠٠ ج. م. يقابله في ميزانية العام الماضي مبلغ ٢,٠٠٠ ج. م. حيث يقتصر في هذا العام على ثلث ثلاث مكاتب مستعدة وتزيم ما يحتاج إلى التزيم من الأثاث الحالي. أما في العام الماضي فقد لوحظ في ربط هذا البند حياجة المجلس لشراء سيارات وطلاء موقوفات ولا

المضى ٣٠٠ ج. م. وليند ١١ مبلغ ٥٠٠ ج. م. يقابله في ميزانية العام
المضى ٧٥٠ ج. م. وقد روى في ذلك كما ما قد صرفت خلا من هذه البنود
في العام الماضي .

بند ١٢ - مصاريف تمثيل رئاسة المجلس :

أضيف هذا البند إلى بنود الميزانية وقدره مبلغ ٦٠٠ ج. م. كما هو متبع
في مجلس النواب ، وذلك للصرف منه على ما قد يتبعه الرئاسة من حفلات
باسم المجلس .

الباب الثالث - أعمال جديدة

بند ١٣ - أعمال جديدة :

قدّر لهذا البند مبلغ ١٠٠٠ ج. م. مقابل ٢٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة
الماضية وذلك لما قد يحتاجه المجلس من الأعمال الإنشائية الجديدة خلال
السنة المالية الحالية. وكان قد روى في تقدير هذا البند في العام الماضي
وضع المبلغ اللازم لتكلفة زخرف المكتبة وإقامة جراج لركبات وغرخت
للآثاث وغيره. وقد تم الاتفاق فعلا مع الشركة التي قامت في العام الماضي
بممل الزخرف الحالية لتكلفة هذه الزخرف ، وعلى المبلغ اللازم لذلك
بحساب الأمانات تحت تسوية عند إتمام العمل. أما لما يخص الجراج
وغرخت الآثاث فقد تم بناؤها وموَّيت المبالغ التي طلبت من ذلك

وبهذه المناسبة تذكّر هيئة المراقبة أنه قد تم الاتفاق مع مصلحة المباني
الأميرية على إقامة ثلاثة مكاتب بأقنية المجلس الساحلية البحرية وعليت قيمة
التكاليف المتوقعة حسب التقدير المبدئي للصلة المشار إليها بالأمانات
تحت التسوية خصيا على بند الأعمال الجديدة وأستنبأ تجاوز الذي حصل
في هذا البند خصيا من وفورات الميزانية ما

المراقب

محمد أحد الشريف - محمد الحفي الطرزي

من ميزانية وموتوسيكلات التي استولت عليها مصلحة النقل اليكاتيكي عند
حله تم ويعدت غير صالحة للعمل ، وقد تم فعلا شراء تلك السيارات
والموتوسيكلات من الميزانية الماضية .

بند ٩ - مصروفات ثرية :

قدّر لهذا البند مبلغ ٦٧٣٤ ج. م. يقابله في ميزانية العام الماضي مبلغ
٦٨٤٤ ج. م. منه مبلغ ٤٨٤ ج. م. للتور والياه و ٥٥٠ ج. م. تلفونات ووريد
وسائل برفية و ٣٥٠ ج. م. وفرد وصيانة للركبات و ١٠٠ ج. م. إعانة لمتعهد
البونية و ٢٥٠ ج. م. لمصاريف الولد البنوي الشرف والزيارات و ٧٠٠ ج. م.
لنصف جوازات السفر أى زيادة ٢٠٠ ج. م. عن العام الماضي و ٣٠٠ ج. م.
لمصروفات الأخرى المتنوعة وقد روى في كل هذه التقديرات ما صرف فعلا
من الميزانية الماضية .

بند ٧ - المؤتمرات :

وضع لهذا البند مبلغ ١٠٠ ج. م. وهو المبلغ الذي كان مقدرا له في ميزانية
العام الماضي .

بند ٨ - مصاريف انتقال وبل سفر وسفر :

قدّر لهذا البند مبلغ ٤٠٠ ج. م. يقابله مبلغ ٤٥٠ ج. م. في ميزانية العام
الماضي وسبب ذلك أنه كان قد روى في تقدير هذا البند في الميزانية الماضية
وضع مبلغ لبل سفر حضرات موظفي المجلس واستخدميه الذين استبدوا
لأعمال الانقذات الأخيرة .

بند ٩ - مطبوعات :

بند ١٠ - أدوات كتابية :

بند ١١ - مصروفات غير منظورة .

قدّر لهذا البند هذا العام ٣٨٥٠ ج. م. يقابله في ميزانية العام
الماضي ٤٨٥٠ ج. م. وليند ١٠ مبلغ ٣٥٠ ج. م. يقابله في ميزانية العام

قسم ٢ - البرلمان

فرع (١) - مجلس الشيخ

	المبلغ المربوط في سنة ١٩٣٧-١٩٣٨		المبلغ المربوط في سنة ١٩٣٦-١٩٣٧	
	مفردات	جملة	مفردات	جملة
الباب الأول - مكافآت ومهايات				
بند ١ - مكافآت حضرات رئيس المجلس وأعضائه .	٦٥٨٨٠	٦٥٨٨٠	٦٠٣٩٠	٦٠٣٩٠
بند ٢ - مهايات :				
(أ) الموظفين والمستخدمين الدائمين والوقتيين .	٢٨٧٧٠		٢٨٢٥٧	
(ب) رجال الحرس والمطافئ .	٢٠٥٠	٣٤٣٣٤	١٧٧٤	٣٣٤٣٣
(ج) الخدم الخارجين عن هيئة البهال .	٣٥٠٤		٣٤٠٢	
الباب الثاني - مصروفات عمومية				
بند ٣ - المكتبة .	٤٠٠	٤٠٠	٥٠٠	٥٠٠
بند ٤ - كساوى وشبوسات .				
(أ) » الخدم الخارجين عن هيئة البهال .	٤٥٠		٦٠٠	٩٠٠
(ب) » رجال الحرس والمطافئ .	٢٥٠	٧٠٠	٣٠٠	
بند ٥ - أثاثات وترتيبات .	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
بند ٦ - مصروفات تربية .				
(أ) نورويا .	٤٨٤		٤٨٤	
(ب) تليفونات وبريد ورسائل برفية .	٥٥٠		٥٠٠	
(ج) وقود وصيانة السيارات والموتوسيكلات والبراجات .	٣٥٠		٢٥٠	
(د) إعانة متعهد البوقية .	١٠٠	٦٧٣٤	١٠٠	٦٥٨٤
(هـ) مصاريف المولد النبوى الشريف والزينات .	٢٥٠		٢٥٠	
(و) نصف قيمة جوازات السفر .	٤٧٠٠		٤٥٠٠	
(ز) مصروفات أخرى متنوعة .	٣٠٠		٥٠٠	
بند ٧ - المؤتمرات .	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠	١١٠٠
» ٨ - مصاريف انتقال وبلد سفروسيبر .	٤٠٠	٤٠٠	٤٥٠	٤٥٠
» ٩ - مطبوعات .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
» ١٠ - أدوات آتائية .	٢٥٠	٢٥٠	٣٠٠	٣٠٠
» ١١ - مصروفات غير متطورة .	٥٠٠	٥٠٠	٧٥٠	٧٥٠
» ١٢ - مصاريف تمثيل رئاسة المجلس .	٦٠٠	٦٠٠	—	—
الباب الثالث - أعمال جديدة				
بند ١٣ - أعمال جديدة .	١٠٠٠	١٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠
جملة .	١١٦,٣٨٨	١١٦,٣٨٨	١١٢,٤٠٧	١١٢,٤٠٧

مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨

ملاحظات		المربوط في سنة		مربوط الدرجات			درجات	بند ٢ (١) الموظفون والمستخدمون الدائمون والموقتون	عدد	
		١٩٣٦	١٩٣٧	أقصى المربوط	المتوسط	أدنى المربوط			١٩٣٦	١٩٣٧
		جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	مرتب ثابت	السكرتير العام...	١	١
		١٦٠٠	١٥٠٠	—	—	—	ثانية	مدير الإدارة التشريعية...	١	١
		٩١٢	٩١٢	٩٨٤	٩١٢	٨٤٠	ثالثة	مدير إدارة المراقبة...	١	٣
		٢٢٢٢	٧٤٤	٨٤٠	٧٤٤	٦٤٨	رابعة	مدير أقسام...	٥	٧
		٤١١٦	٢٩٤٠	٦٩٦	٥٨٨	٤٨٠	خامسة	رئيس قسم الترجمة...	١٨	١٣
		٤٨٧٥	٦٧٥٠	٥١٠	٣٧٥	٢٤٠	سادسة	رؤساء فرق...	١٧	١٦
		٧٢٠٠	٤٨٩٦	٣٩٦	٢٨٨	١٨٠	سابعة	رؤساء أقسام...	١٥	١٦
		٢٩٧٦	٢٧٩٠	٢٥٢	١٨٦	٩٦	ثامنة	موظفون بالفرق والأقسام...	٣٦	٢١
		١٦٥٠	١٣١٨	١٨٠	١٥٠	٧٢	تحت	مهندسون كهربائي...	٣	١٦
		٨٤٠	٧٤	—	—	—	مستخدمون بالفرق والأقسام...	مستخدمون موقتون...	٣	١٦
		٢٠٠٠	١٦٨							
		٢٨٤٠١	٢٣٨٩٢							
		١٤٤	١٤٤						٨٧	١٠٣
		٢٨٢٥٧	٢٣٧٤٨						٩	
		—	٢٤٨٤						٥	
		—	٢٥٣٨						٥٠	
		١٧٧٤	٢٠٥٠					بند ٣ (ب) رجال الحرس والمطابق	٥٠	٤٧
		٣٠٠٣١	٣٠٨٢٠							

تحويل نصف متوسط
درجات المهندسين الكهربائيين

معايير تقسيم العالوات
المستخدمة لوضع مستخدمين
بمصلحة الأموال توظف
لنقله ولتوظيفين زائرين
على حاية العمل
متوسط درجات موظفين مختارين
تقدم إلى رئاسة مجلس الوزراء
بوزارة الداخلية بمقتضى جدول
الترتيب بمساعيهم ودرجاتهم
الحالية

المربوط في سنة		مربوط للدراجات			درجات	بند ٢ (ج) الخدم الخارجون من هيئة المال	سنة	
١٩٣٦	١٩٣٧	أقصى المربوط	المتوسط	أدنى المربوط			١٩٣٦	١٩٣٧
بجيه	بجيه	بجيه	بجيه	بجيه				
نفقات الصناع								
١٠٨	١٠٨	١٢٠	١٠٨	٩٦	عالية ١٥	١ رئيس طباعين	١	١
٧٢	٧٢	٧٨	٧٢	٦٦	أول	١ سائق سيارة	١	١
٤٢٠	٤٢٠	٣٦٠	٦٠	٥٤	ثانية	١ نجار	١	١
١٩٢	١٩٢	٥٤	٤٨	٤٢	ثالثة	٢ سائق سيارة	٦	٦
						٣ سائق موبيسكلات		
						١ طباع أول		
						١ عامل كهربائي		
						٢ سائق موبيسكل	٤	٤
						١ طباع ثانية		
نفقات غير الصناع								
٤٢٠	٤٢٠	٩٦	٨٤	٧٢	مماثلة	١ معاون	١٠	١٠
						٣ رؤساء حجاب		
						٢ حاجبان		
						١ فراش مهدة		
						٣ ملاحظو حصة		
						١ صول		
٧٢٦	٧٢٦	٧٢	٦٦	٦٠	أول	٦ حجاب	٨	٨
١١٣٤	١١٣٤	٩٧٢	٦٠	٥٤	ثانية	١ رئيس فراشين	١٨	١٨
						٢ حاجبان		
						١ فراز		
						١ مصنف للكتب		
						٩ سعاة		
						٥ فراشون		
						١ حاجب		
٢٩٤	٢٩٤	٤٨	٤٢	٣٦	ثالثة	٣ سعاة	٧	٧
						٣ فراشون		
٣٠	٣٠	٣٦	٣٠	٢٤	رابعة	١ فراش	٣	٣
						١ جتاين		
٣٣٩٦	٣٤٩٨						٥٨	٥٨
١٥	١٥							
٣٣٨١	٣٤٨٣							
٣١	٣١							
٣٤٠٢	٣٥٠٤							

تزيل نصف مائة فراش محطة بوليس البرلمان يدفع من مجلس النواب.

إضافة نصف مائة فراش المسجد على حساب المجلس.

الجملة.

ملحق رقم ١١٣

جلسة يوم الثلاثاء ٥ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(١٣ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير اللجنة

عن مشروع ميزانية الجلسات المصرية

(المقرر حذره الشيخ المرحوم الأستاذة الرحمن خليل)

ملاحظات

١ - إيرادات الأموال الثابتة

لجامعة المصرية أموال ثابتة تبلغ ١٧٣٣ فداناً وبيتانيا كما يلي :

م	فدان	م	م
٢	٢١	١٣٤٢	(أى الخمسين فى ٣٣٥٧ فداناً و٤ فداناً و١٦ مبهما) وقف الأمانة المنفوق لما تاحل حكام إسماعيل .
٨	١٦	١٢٥	وقف سمو الأمير يوسف كمال .
—	—	١٠٠	د المرحوم أحمد بك الشريف .
١٨	٢	٥٥	د د حسن باشا زايد .
٤	١٦	١٧٣٣	

وتقل هذه الأرباح ديماً كان مغفلة فى خمس السنوات الماضية
كما يلى :

سنة	جنيه
١٩٣٢	٥٥٣
١٩٣٣	٩٩٩
١٩٣٤	٣٨٩
١٩٣٥	١٤
١٩٣٦	٩٦٢

وقد لاحظت اللجنة أن الإيراد المتحصل من هذه الأرباح قليل لا يتناسب مع ما يمكن أن تنله هذه الأرباح لذا كانت إدارتها بيد أصحابها .

من أجل هذا تجرى اللجنة أن تعرض الحكومة الأسباب التى أضحت إلى الحد المجدد القامش . ويمكن أن توكل إدارة هذه الأرباح إلى هيئة خاصة تتولى استغلالها استغلالاً مطلقاً . فإن حالاً إيرادات هذه الأموال فضلاً عن تأجيرها على موارد الجلسات يصرف للتعليمين عن أن يرصدوا أموالهم على مساعد العلم وأعمال الجبر .

٢ - رسوم مدرسية وامتحانات

لاحظت اللجنة أن النسبة بيدة بين الرسوم المدرسية التى يدفعها الطالب وبين ما يتكفنه من نفقات ، والجنة تجرى أن يباد النظر فى تقدير الرسوم المدرسية لتكون متناسبة نوعاً مع التكاليف الباهظة التى يتكفنها الطالب فى سنى الدراسة العالية .

٣ - توريدات عمومية

أدرجت الجلسات فى ميزانيتها مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج. م تحت بند ٧ توريدات قسم التعليم العام ومبلغ ٩٥٠,٠٠٠ ج. م تحت بند ٣١ قسم المستشفيات ، أى أنه أدرج مبلغ ١٧٠,٠٠٠ جنيه وهذا مبلغ تخفى على الضغط كما سبى لجنة أن ذكرت فى كثير من تقاريرها . ولدى اللجنة كثير من الأسباب التى تجعلها لأن تمنع فى وجوب العمل على ضغط هذا المبلغ وإجراء المناقصات طبقاً للقوانين السالفة وفى حدودها .

الاعتمادات

١ - الإيرادات :

جنيه	جنيه
٧١٤١٠٧	—
الميزانية بجمع	...
بما فيها إعانة الحكومة من ميزانتي وزارتي	...
المعارف العمومية والصحة العمومية البالغة	٥٥٥٢٠٧
وكان المقر لها فى ميزانية سنة ١٩٣٧ -	١٩٣٧
بجمع	٦٧٠٩٦٩
بما فيها إعانة الحكومة البالغة	٥١٤٠٦٩
بزيادة قدرها	٨٢١٣٨

	تخديرات		زيادة	تخفيض
	١٩٣٧	١٩٣٦		
	جديدة	جديدة		
١ - أرباح تشغيل العقود .	١٣٣٩٠	١٥٣٩٠	—	٣٠٠٠
٢ - إيرادات الاسواق الثابتة .	١٣٠٠	١٣٠٠	—	—
٣ - رسوم مدرسية وانتقادات ورسوم الملكية .	١٤٠٠٠٠	١٣٥٠٠٠	٥٠٠٠	—
٤ - إيرادات متنوعة .	٥٣١٠	٥٣١٠	—	—
٥ - إضاءة الحكومة :				
من ميزانية وزارة المعارف العمومية .	٣٩٦١٢٣	٣٧٩٩٦٥	١٦١٥٧	—
من ميزانية وزارة الصحة العمومية .	٣٥٩٠٨٥	٣٣٤١٠٤	٢٤٩٨١	—
جلة الإيرادات .	٧١٤١٠٧٧	٦٧٠٩٦٩	٤٦١٣٨	٣٠٠٠
الناخذه من الاحتياطي .	١٣٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	—	٢٠٠٠٠
الحاجة العمومية .	٨٣٤١٠٧٨	٨١٠٩٦٩	٤٦١٣٨	٢٣٠٠٠
صافي الزيادة .				٢٣١٣٨

٢ - المصروفات :

٢٣١٢٨	زيادة مقدارها
٨١٠٩٦٩	مقابل في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ مبلغ
٨٣٤١٠٧	تمتوت اعتادات المصروفات بمبلغ

زيادة	سنة	سنة	بـ
	١٩٣٧	١٩٣٦	
١٤٠٢٠	٤٧١٧٩٠	٤٨٠٨١٠	باب ١ - ماكينات وأجر ومعدات .
٥١٠٠٠	٢٦٥٤٩٧	٢٧٠٥٩٧	٢ - مصروفات عمومية .
٤٠١٨٠	٧٣٨٢٨	٧٧٧٠٠	٣ - أعمال جليدة .
٢٣١٢٨	٧٨١٠٩٦٩	٨٣٤١٠	الاجلة .

جبهه	١٠٥١٣
قسم التعليم	٣٥٠٧
المستشفيات	١٤,٢٠

١٣٣٦	للوظائف التي أنشئت في أثناء سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ط الوفورات بقرارات من مجلس الوزراء .
٧٩٢٦	تنفيذ كادر الموظفين الأجانب .
٧٥٨١	تنفيذ كادر كلتي الحقوق والطب بناء على القواعد التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١ أبريل سنة ١٩٣٦
٩٧٢	الإشادة ، وظائف جديدة لمعينين بكلتي العلوم والحقوق بلغت ٢٥٨٢ م . مقابل ألفاً ، ١٦٢٠ ج . م كانت درجة لهذا القرض ضمن المرتبات .
١٢٠٠٠	الوظائف الجديدة في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٨ م ذلك ٧٠٠٠ ج . م في قسم التعليم ، ٥٠٠ ج . م في قسم المستشفيات .
٨٨٠	لطلقات مستندى المدرسين الخاصة والسابعة الذين قتل ماحياتهم من ١٢٠ ج . م ، في طريق الرق .
١١٠٠٠	زيادة في أحوال الجبال باليومية من ذلك ٥٠٠ ج . م لكيلا المصلحة ٦٠٠ ج . م لم ربات الأطفال بالمستشفيات .
٩٥٨	زيادة في المرتبات معظما في مكانات الانتعاشات بالكليات العسكرية .

EE, VAY

جنيه
٤٤٧٨٣ ما قبله (زيادة) .
نزول :

جنيه
٢٠٢ - وفري اعتماد الوظائف الجديدة الذى كان مدرجا في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وقدره ٢٥٠٠٠ ج.م. حيث خصص الاختلاف لإنشاء ٥٣ وظيفة داعية وموقفة و ٢١٦ وظيفة خارجية من هيئة العمل ولتمديد بعض الوظائف بمبلغ ٢٤٧٩٨ ج.م .

جنيه
٢٩١٠ حذف مرتبات معاولى النظام المتدربين
مرب وزارة الداخلية لحرس الجاسمة المصرية ومقدم ٢٥ لإعانتهم إلى الوزارة المذكورة .
٤٩٠ من مكافآت الامتحانات وبياناتها :

جـ
٢٠٠ من كلية الحقوق .
٥٠ » الزراعة .
٢٤٠ » التجارة .
٤٩٠

تانياً - ١٨٠٠ من الباب الثاني كما على :

جـ
٣٠٠ حذف بدل ملابس معاولى النظام العاديين إلى وزارة الداخلية (بند ٣) .
١٥٠٠ مصاريف أغذية كليات الزراعة والمهندسة (بند ٤)
١,٨٠٠

٤,٩٠٠

والهيئة توافق على ذلك .

والزيادة في الباب الثاني وقدرها ٥١٠٠ ج.م ترجع على الأخص إلى اعتمادات التورينات العمومية بقسم المستشفيات .

أما الزيادة في الباب الثالث قدرها ٤٠١٨ ج.م ترجع إلى زيادة ١٥٠٠ ج.م في قسم المستشفيات مقابل تخفيض قدره ١٠٩٨٢ ج.م في قسم التعليم . وفيما على بيان الأعمال الجديدة والمبالغ المخصصة لها في قسمي التعليم والمستشفيات عن السنة الحالية والسنة الماضية :

جنيه
٢٠٢ - وفري اعتماد الوظائف الجديدة الذى كان مدرجا في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وقدره ٢٥٠٠٠ ج.م. حيث خصص الاختلاف لإنشاء ٥٣ وظيفة داعية وموقفة و ٢١٦ وظيفة خارجية من هيئة العمل ولتمديد بعض الوظائف بمبلغ ٢٤٧٩٨ ج.م .
٥٦١ - لإنشاء وظيفة درجة خاصة وأخرى خاصة بكلية الطب البيطرى .

٣٠٠٠٠ - زيادة المستبد للتطور عدم مرفه ٢٨٠٠٠ ج.م في قسم التعليم و ٢٠٠٠ ج.م في قسم المستشفيات .

٣٠٧٢٣

١٤٠٢٠

ولما كان من المتصور ازدياد عدد الموظفين زيادة عدد المدرسين تبعاً لذلك ونظراً لتسلم الجاسمة قسمي السبل والأمراض العصبية . وما يقتضيه ذلك من الموظفين اللازمين لها ، طلبت الجاسمة زيادة اعتمادات تميز الوظائف بمبلغ ١٤٠٠٠ ج.م منها ١١٢٠٠ ج.م زيادة في فصل التعليم ليصبح ١٨٢٠٠ ج.م بدلاً من ٧٠٠٠ ج.م و ٢٨٠٠ ج.م زيادة في فصل المستشفيات ليصبح ٧٨٠٠ ج.م بدلاً من ٥٠٠٠ ج.م .

وقد رأت لجنة المالية بمجلس النواب بالاتفاق مع وزارة المالية ، الموافقة على هذه الزيادة ، على أن تسوى بالكيفية الآتية :

(١) زيادة الإيرادات بمبلغ ٩١٠٠
بياناتها :

جنيه
٥١٠٠ زيادة في بند ٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة .

٤٠٠٠ زيادة المسأخذ من الاحتياطى .

٩,١٠٠

وتبرو اللجنة من المجلس المراقبة على أبواب مصروفات الجامعة المصرية وإيراداتها كما أتوا مجلس النواب وهي :

١ - المصروفات

بجته	
١ - ماهيات وأجور مرتبات .	٤٩٧٧١٠
٢ - مصاريف عمومية .	٢٦٨٧٩٧
٣ - أعمال جديدة .	٧٧٧٠٠
الجملة .	٨٤٣,٢٠٧

٢ - الإيرادات

بجته	
١ - أرباح قسائل القود .	١٣٣٩٠
٢ - إيرادات الأموال العامة .	١٢٠٠
٣ - رسوم مدرسية وامتحانات ورسوم المكتبة .	١٤٥١٠٠
٤ - إيرادات متنوعة .	٥٣١٠
٥ - إعانة الحكومة :	
من ميزانية وزارة المعارف المصرية .	٢٩٩١٢٢
من ميزانية وزارة الصحة المصرية .	٢٥٩٠٨٥
	٧١٩٢٠٧
الاعوذ من الاحتياط .	١٣٤٠٠٠
الجملة .	٨٤٣,٢٠٧

كما تبرو الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي أتوا مجلس النواب وهي :

مشروع قانون

يربط ميزانية الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

نقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تخزنت ميزانية مصروفات الجامعة المصرية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٨٤٣,٢٠٧ جنيهات مصرية (ثمانمائة وثلاثة وأربعين ومائتين وثمانية جنيهات). وتخزنت ميزانية إيراداتها بمبلغ ٧١٩,٢٠٧ جنيهات مصرية (سبعمائة وتسعة عشر ألفاً ومائتين وثمانية جنيهات) بما فيها إعانة الحكومة وفلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

ورغضد المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٢٤,٠٠٠ جنيه مصرية (مائة وأربعة وثمانون ألف جنيه) من احتياطى الجامعة .

تخفيض	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	قسم التلم
بجته	بجته	بجته	بجته	
—	٧٠٠	—	٧٠٠	تأثيث سكن الطالبات .
٤٧٠٠	—	٧٧٠٠	٣٠٠٠	حفرات الآبار .
٥٠٠	—	٢٠٠٠	١٥٠٠	إنشاء محطة الأحياء المائية على البحر الأحمر .
—	—	١٠٠٠	١٠٠٠	تأثيث الأقسام والمخاض باليدوية بكلية الطب .
١٥٠٠	—	٢٥٠٠	١٠٠٠	أثاث ومعدات الصالة للاحتفالات .
١٢٦٠	—	٩٣٦٠	١٠٠٠	أدوات وأجهزة للعمل باليدوية والتلاجات وحسب التبريد بمعمل الأحياء بكلية الزراعة .
١٠٠٠	—	٢٠٠٠	٨٠٠٠	لعمل التجارى (المراسل الآلية) والملكية باليدوية بكلية التجارة .
٦٥٠	—	٨٦٥٠	٨٠٠٠	معدات للعمل باليدوية بكلية الهندسة .
٧٢	—	١٥٧٢	١٥٠٠	مشروع دستور أدوية مصرى .
٢٠٠٠	—	٣٠٠٠٠	٢٨٠٠٠	مشروع إنشاء ميدان للالعاب الرياضية بجامعة (جملة التكاليف مسجلة بمبلغ ٩٠١٨٠٠ جنيناً) .
١١٦٨٢	٧٠٠	٦٤٦٨٢	٥٣٧٠٠	

١٠,٩٨٢ صافى التخفيض .

زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	قسم المستشفيات
بجته	بجته	بجته	
٩٠٠٠	٦٠٠٠	١٥٠٠٠	تأثيث وأجهزة للأقسام باليدوية التي تم إنشاؤها في مستشفى نوازل الأول .
٦٠٠٠	٣٠٠٠	٩٠٠٠	لتجهيز الإنشادات باليدوية بقصر السنى .
١٥٠٠٠	٩٠٠٠	٢٤٠٠٠	

وليس لجنة ملاحظات على هذا البند .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بحث اللجنة المالية اقتراحات الجامعة المصرية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨ وأسفرت النتيجة عن وضع التقديرات على الأساس التالي :

سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦
جيبه	جيبه
الإيرادات	الإيرادات
١٥٨٩٠٠	١٥٨٩٠٠
المأخوذ من احتياطي الجامعة	١٢٠٠٠٠
١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠
جمله الإيرادات	جمله الإيرادات
٢٩٨٩٠٠	٢٩٨٩٠٠
جمله المصروفات	جمله المصروفات
٨٣٤١٠٧	٨١٠٩٦٩
البيز وهو ما يسد بإعانة من الحكومة	٥٥٥,٢٠٧
٥١٤,٠٩٩	٥١٤,٠٩٩

فالزيادة في الإيرادات ناتجة على الأخص من رفع تقدير الرسوم المدرسية والامتيازات بسبب زيادة عدد الطلبة .

أما الزيادة في المصروفات فتعني ١٤٠٢٠ ج. م. في الباب الأول و ٥١٠٠ ج. م. في الباب الثاني و ٤٠١٨ ج. م. في الباب الثالث والواقع أن الزيادة الحقيقية في الباب الأول تبلغ ٤٤٠٢٠ ج. م. ولكن حيث إن المستفيد من جملة الباب فنظروا عدم إتمام صرفه زيد بـ ٣٠٠٠ ج. م. فنقد أصبحت الزيادة الظاهرة فيه فاصرة على ١٤٠٢٠ ج. م. .

وقتشمل الزيادة على ١٣٣٦٩ ج. م. لإنشاء ٢٢ وظيفة في أثناء السنة المالية ، بسبب إنشاء قسم للدراسات المالية بكلية الطب ولوائحه الزيادة في عدد الطلبة بكلتي الحقوق والآداب وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ يونيو سنة ١٩٣٦ و ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٣٦

وقد ترتب على تنفيذ كادر كلتي الطب والحقوق والمدرسين الأجانب بناء على القواعد التي أقرها مجلس الوزراء بتاريخ ١١ أبريل سنة ١٩٣٦ و ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٦ زيادة في اعتبارات الباب الأول قدرها ١٥٥٠٧ ج. م. .

كما أدرج اتحاد قدره ١٢٠٠ ج. م. للوظائف الجديدة من ذلك ٧٠٠ ج. م. للكتابات المختلفة و ٥٠٠ ج. م. لقسم المستشفيات .

أما الباب الثاني فالزيادة فيه تتناول على الأخص اعتبارات التوريدات العمومية بقسم المستشفيات .

وفيما يلي بيان الاعتبارات التي خصصت للأعمال الجديدة :

جيبه	جيبه
٧٠٠	٧٠٠
لحضرات الأمان	٣٠٠٠
الجامعة	٣٧٠٠

مادة ٢ - إن وجود اتحاد يفرض معين في جدول المصروفات الخاصة بكل مصلحة أو إدارة لا يبقى المصالح والإدارات من المحافظة بكل دقة على أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاتحاد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

أما إن يصح هذا القانون بنظم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

أجل عمل المرافق القانون :

الجامعة المصرية

المصروفات والإيرادات

١ - المصروفات :

جيبه	جيبه
٤٩٦٧١٠	باب ١ - ماكينات وأجهزة
٢٨٨٩٧	٢ - مصاريف عمومية .
٧٧٧٠	٣ - أعمال جديدة .
٨٤٣,٢٠٧	الجامعة .

٢ - الإيرادات :

جيبه	جيبه
١٣٣٩٠	١ - أرباح تشغيل الطود .
١٢٠٠	٢ - إيرادات الأموال الثابتة .
١٤٥١٠٠	٣ - رسوم مدرسية وامتيازات ورسوم المكتبة .
٥٣١٠	٤ - إيرادات متفرقة .
٢٩٦١٢٢	٥ - إعانة الحكومة :
٢٥٩,٨٥	من ميزانية وزارة المعارف العمومية .
٧١٩٢٠٧	من ميزانية وزارة الصحة العمومية .
١٢٤٠٠٠	المأخوذ من الاحتياطي .
٨٤٣,٢٠٧	الجامعة .

رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد محمد الشافعى

السكبر البرلمانى
أنطون الجليل

جنيه

٣٧٠٠ ما قبله

١٥٠٠ لتكيلة محطة الأحياء المائية على البحر الأحمر .

٢٠٠٠ لتأسيس الأقسام والمتاحف بكلية الطب وصالة الاختبارات .

١٩٠٠٠ للأجهزة والأدوات لمعامل كلية الزراعة والمهندسة .

١٠٠٠ للملل التجارى والمكتبة بكلية التجارة .

١٥٠٠ لمشروع دستور أدوية مصرى .

٢٨٠٠٠ لمشروع إنشاء ميادين للألعاب الرياضية للجامة .

٣٤٠٠٠ للأثاث والأجهزة الخاصة بالأقسام الجليدية بمستشفى نواد الألف
وقصر القينى .

٧٧٧٠٠

وتتشرف اللجنة المائية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .
وبصفة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

السكبر
في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ بمحور نهى القرائى

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧ على ما جاء
في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة المعارف العمومية هذا القرار .

ومعه صورة من الرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بربط الميزانية
المشار إليها

رئيس مجلس الوزراء (بالتبابة)
عثمان محرم

مرسوم بمشروع قانون

ربط ميزانية الجامة المصرية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

بإمر حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسم بمأهوات :

مشروع القانون الاق نصح يقدم إلى البرلمان :

مادة ١ - تقرر ميزانية مصروفات الجامة المصرية للسنة المالية
١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٨٣٤١٠٧ جنيهات مصرية (ثمانمائة وأربعة وثلاثين
ألفاً ومائة وسبعة جنيهات). وتقرر ميزانية إيراداتها بمبلغ ٧١٤١٠٧ جنيهات
مصرية (سبعائة وأربعة عشر ألفاً ومائة وسبعة جنيهات) بما فيها إعانة
الحكومة وذلك حسب الجدول المرفق لهذا القانون .

ويؤخذ المبلغ اللازم لسد عجز الإيرادات وقدره ١٢٠٠٠٠ جنيه مصرى
(مائة وعشرون ألف جنيه) من احتياطي الجامة .

مادة ٢ - إن وجود اعتماد لغرض معين في جدول المصروفات انحصار
بكل مصلحة أو إدارة لا يقضى المصالح أو الإيرادات من المحافظة بكل دنة
على أحكام الأوامر المعمول بها فيما يتعلق باستخدام ذلك الاعتماد .

مادة ٣ - على وزيرى المالية والمعارف العمومية تنفيذ هذا القانون
كل منهما فيما يخصه

مدرى جادين في ١٨ مارس ١٣٥٦ (٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف مصرى

بأمر مجلس الوصاية

وزير المعارف العمومية ووزير المالية (بالتبابة) رئيس مجلس الوزراء (بالتبابة)

على ذك العراي محمود نهى القرائى عثمان محرم

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء (بالتبابة)

عثمان محرم

وقد اقتضت اللجنة بما أبداه معادته وتقررت أن النظر في هذا الاقتراح من اختصاص لجنة المواصلات وتزويجها إليها وترتيب المجلس الموافقة على ذلك ما

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

أشادت وزارة المواصلات طريقاً زراعياً بمديرية القليوبية في العام الماضي يتعدى من بلدة سنشور إلى مدينة بنها عاصمة القليوبية ماراً بتواحي مجرى وبلدان ودجوى وكفر طحلة وطلحة وميت العطار والزملة وبنها غير أن الطريق يتصل بمسرح النيل الشرق أمام ناحية ميت العطار والمسافة بينها وبين مدينة بنها كيلومتران تقريباً ويتميز المرور عليها لكثرة ما بها من الأتربة والحفر بسبب عدم وجود مياه يحوار جسر النيل لرش الطريق وإصلاحه كما هو متبع .

لذلك :

اقترح وصف جسر نهر النيل الشرق من مدينة بنها لنافية نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار حتى يتيسر المرور عليه وعدم تكبد أهالي تلك البلاد المشاق التي يباوتها أثناء تنقلهم إلى مدينة بنها عاصمة المديرية لقضاء مصالحهم وذلك أسوة بجسر النيل الغرب الناحية لمدينة بنها بمديرية المنوفية فقد وصف من كوبرى بنها لنافية نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة بطا للغرض المذكور ساليه فأرجو عرض اقتراحى هذا على هيئة المجلس الموقر لنظره .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

عبد كمال حمدا
عضو الشيوخ من بنها

٢٠ مارس ١٩٣٧

ملحق رقم ١١٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأشغال

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد كمال حمدا بما
الخاص بصف جسر النيل الشرق من بنها إلى نقطة اتصاله
بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار

(المقدم حضرة الشيخ المحترم محمد رفوان الزمر بك بدلا من حضرة الشيخ المحترم الأستاذ
جيتل ندى) .

أحال المجلس بجلسته ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة اقتراحا مقسما من
حضرة الشيخ المحترم عبد كمال حمدا بما — بصف جسر النيل الشرق من
بنها إلى نقطة اتصاله بالسكة الزراعية أمام بلدة ميت العطار وقد بحثه اللجنة
بجلستها المنعقدة في ١٩ مايو سنة ١٩٣٧

وقد أوصى معادته وكيل وزارة الأشغال العمومية أن وصف الجسور
والطرق لتسهيل المواصلات بين البلاد المختلفة يقع في اختصاص مصلحة
الطرق والكبارى فإذا قبلت المصلحة المذكورة تأسـم جسر النيل في المسافة
التي يفترقها حضرة الشيخ المحترم لتقوم بصفها فليس لدى وزارة الأشغال
مانع .

ملحق رقم ١١٥

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم أحمد حنفي أبو الفضل
الجزائري افندي بإنشاء سكة زراعية تصل وراق العرب بإمبابية

(المقرر حضرة الشيخ المقيم بد لبب أبو الجليل افندي) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب السعادة عمود نفهي باشا وكيل وزارة للمواصلات وبحضور حضرة مقدم الاقتراح . فأوضح حضرة المندوب أنه يوجد الآن طريق حل جسر النيل يصل إمبابية بوراق الحضرة والوزارة موجبة رعاية نحو إصلاحه إصلاحا كبيرا . ولقد أدرجت في مشروع ميزانية سنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المسألة مبلغ أربعة آلاف جنيه لرصفه بالمكمام . والمسافة بين وراق العرب ووراق الحضرة قصيرة ويمكن النظر في تحسينها . وبإتمام ذلك يستغنى عن الطريق المقترح .

والجنة ترى أن يحال هذا الاقتراح إلى الوزارة لتتخذ ما ورد به متلويا في الوقت الملائم ما

رئيس اللجنة
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

ناحية وراق العرب يبلغ عدد سكانها حوالي ٢٠٠٠٠ نسمة وهي لا تبعد عن إمبابية أى مصر إلا بمسافة كيلومترين وكل أهلها موثقفون في مصالح الحكومة بمصر وبالشركات وليس هناك طريق مطلقا يوصل هذه البلد إلى أية سكة زراعية مع أنها أولى البلاد بإنشاء الطرق التي توصلها إلى الجهات التي ترتبط بها بمصالح .

لذلك أقترح إنشاء سكة زراعية توصل وراق العرب بإمبابية ما

أحمد حنفي أبو الفضل
مقدم الشرح

ملحق رقم ١١٦

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم أحمد حنفي أبو الفضل الجزائري
افندي بإنشاء سكة زراعية بين بلدق وراق العرب ووراق الحضرة

بمركز إمبابية

(المقرر حضرة الشيخ المقيم بد لبب أبو الجليل افندي) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ١٧ مارس سنة ١٩٣٧ وقررت أن تطلب من المجلس حفظ هذا الاقتراح اكتماله بما تفرقه حضرة مندوب وزارة المواصلات بشأن اقتراح حضرة الشيخ المقيم أحمد حنفي أبو الفضل الجزائري افندي بإنشاء سكة زراعية تصل وراق العرب بإمبابية ما

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

يوجد بين وراق العرب ووراق الحضرة مركز إمبابية مديرية الجيزة طريق يصل البلدين وهو الطريق الوحيد الذي يصل أهالي وراق العرب إلى مصر من طريق النيل وهذا الطريق يرق أرض ملك الأهالي .

فأقترح إنشاء سكة زراعية بين البلدين خصوصا أن طول السكة لا يتجاوز كيلومترا ما

أحمد حنفي أبو الفضل
مقدم الشرح عن اللجنة

١٤ جمعدة ١٩٣٦

نص الاقتراح

حضرة المحترم الأستاذ القاضل ورئيس مجلس الشيوخ

بسم التحية . مقدمه حسن عبد القادر عضو مجلس الشيوخ يمرض
الاقتراح الآتي وهو :

قلل شريط سكة حديد الداتا من وسط مدينة المحلة الكبرى إلى مكان
آبروان السكة الحديدية الآن أصبحت في وسط المدينة وقد حصلت جملة
حوادث بسبب وجود هذه السكة في مكانها الحالي .

وتغضبوا صلواتكم بقبول عظيم احترامى يا

حسن عبد القادر

تحريرا في أول أغسطس سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ١١٨

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلاات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم المرحوم مراد الشريعى بك بإنشاء
كورى جديد على التقدم على الطراز الحديث ببلدة سمالوط

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم عدليب أبو الجبالى (ندى)

بحث اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٣٧
بمضور حضرة صاحب المزة وكل مصلحة الطرق والكبرى الذى قرر أن
الكورى الموجود حالا مع أنه تابع لمصلحة الرى إلا أنه داخل في حدود
اختصاص مجلس قروى سمالوط ويمكن لمصلحة الطرق تجهيزه من بئد
كبارى البلدات في دوره متى توافر المال اللازم لذلك . على أن مصلحة
الطرق والكبرى قد جندقت في السنوات الأخيرة الكورى القديم الموجود
عند مصصرة سمالوط وهو على مقربة من بلدة سمالوط المقترح تجهيزه
الكورى بها .

نظرت اللجنة بإحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلاات لتجهيز الكورى
عند توافر المال وفى الوقت المناسب يا

رئيس لجنة المواصلاات

عبد الحميد سليمان

ملحق رقم ١١٧

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلاات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن عبد القادر
بقلل شريط سكة حديد الداتا من وسط مدينة المحلة الكبرى

(المقرر - حضرة الشيخ المحترم عدليب أبو الجبالى (ندى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٢٠ يناير و ١٩ مايو
سنة ١٩٣٧ بمضور حضرة صاحب المزة سكرى عام مصلحة السكك
الحديدية .

فى جلسة ٢٠ يناير سنة ١٩٣٧ أوضح حضرة مطلوب الحكومة أن مجلس
بلدى المحلة الكبرى سبق أن اقترح قلل الخط من موضعه الحالي والاستعاضة
عنه بمد خط جديد خارج المدينة وخارج المنطقة التى يخترق أن يمتد إليها
المرامى مستقبلا فأقرت شركة سكة حديد الداتا بأن تنفيذ ذلك يتكلف
ثلاثة قروش أى عشرة آلاف جنيه مصرى وقرقر هذا تزداد المصاريف
السوية بمقدار مائتى جنيهه لأن الخط الجديد سيكون أطول من الخط
الموجود حالا . فبرأيتها أبدت استعدادها لتنفيذ المشروع إذا ما قام المجلس
البلدى بدفع مصاريفه على أن تتكفل هى بإزالة قى للمصاريف السوية
فلم يستطع المجلس تنفيذ هذا الشرط نظرا لعدم توافر المال اللازم للمشروع
لهذا .

وحضر جلسة ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح
وقرر أنه قد تنازل عن اقتراحه نظرا لما تبطله من المصاريف الباهظة .

فوافقت اللجنة على حفظ هذا الاقتراح يا

رئيس لجنة المواصلاات

عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

أمام بلدة سالوط كبرى قديم من انشعب أصبح قديم لا يتفق في مآلته واسامه مع الحالة الحاضرة وكثرة المرور عليه .

لذلك :

أقترح إنشاء كبرى جديد على التمدد على الطراز الحديث لبلدة سالوط

مراد الشريبي

أعطي سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ١١٩

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم عبد السلام عبد الغفار بك يصف طريق من تلا إلى طنطا وعمل تم تحت السكة الحديدية تسهيلات للمواصلات

(المقرر حضرة الشيخ المقيم عبد الله إبراهيم الدايلى) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ بحضور مندوبين من وزارة المواصلات . والاقتراح يتكون من شطرين ، الشطر الأول : يصف طريق من تلا إلى طنطا والشطر الثاني : عمل تم تحت السكة الحديدية تسهيلات للمواصلات .

فقيا يتفق بالشطر الأول أبدى مندوب الوزارة أن يصف الجزء من الطريق الواقع داخل حدود مدينة تلا من اختصاص البلدية ولا شأن لمصلحة الطرق والكباري به . أما يصف الطريق بين طنطا وتلا فإن وقت لم يمن بعد لأن هذا الطريق ليس من الطرق الرئيسية ولم يأت الدور لصفه .

وقيا يتفق بالشطر الثاني فقد أبدى حضرة صاحب الفرة سكرام مصلحة السكك الحديدية أنه ليس لدى المصلحة مانع من عمل التمر المطلوب إذا قبلت البلدية تحمل مصاريف إنشائه .

فقررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات (لصف الطريق من حن دوره والاتفاق مع البلدية لعمل التمر)

رئيس لجنة المواصلات

عبد الحليم سليمان

نص الاقتراح

أصبحت جميع الطرق الموصلة إلى مدينة طنطا مرسوفة بالمكمام سافة كيلومترين ما عدا الطريق الموصل لها من تلا .

وكذلك جميع الخواتم التي تمر على السكة الحديدية عمل لها عزمات من تحت السكة الحديدية ما عدا الجزء الموصل لها من تلا . فذلك أقترح على وزارة الداخلية قسم البلديات ووزارة المواصلات كل منهما أن يصف الطريق الموصل لطنطا من تلا أسوة بغيره وأن يعمل تم من تحت السكة الحديدية تسهيلات للمواصلات وتوزيعاً لوقت الناس .

عبد السلام عبد الغفار

تقريباً في ٩ مارس سنة ١٩٣٧

شيخ تلا

ملحق رقم ١٢٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم أحمد حفي أبو الفضل الجبلاوى اغندى بإنشاء طريق زراعى بين بلدة المصرة والمحلة

(المقرر حضرة الشيخ المقيم عبد الله إبراهيم الدايلى) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ بحضور مندوبين من وزارة المواصلات فأبدى أحد الطريق المقترح إنشاءه يدخل في حدود مدينة القاهرة فهو إذن من اختصاص مصلحة التنظيم .

قررت اللجنة إحالته إلى لجنة الأشغال بالمجلس .

رئيس لجنة المواصلات

عبد الحليم سليمان

نص الاقتراح

تاجية المصرة التابعة للحلوان تبعد من محطة المصرة خط حلوان بمسافة كيلومترينها طريق خصوصي يمر في وسط المزارع ولا ينبغي أن هذا الطريق هو الوحيد بين البلدة إلى يزيد عدد سكانها على البصرة الآلاف وكل أعمالهم يصرون على المحطة وهي تكاد تكون غنى القاهرة .

لذلك أقترح توصيل المصرة بالمحلة بطريق زراعى ورفعه بالمكمام لأنه يوصل الطريق الموصل بين القاهرة وحلوان .

٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧

أحمد أبو الفضل

عضو الشيخ من اللجنة

وفيما يلي بيان عدد المصالحات المتعلقة المذكورة في سنة ١٩٣٧ : ١٩٣٧ :

السنة	المصالحات الأجنبية	المصالحات المصرية
١٩٣٨	٦٣٥	٣٤١
١٩٣٧	٣٠٧	٣٣٧

فقررت اللجنة حفظ هذا الاقتراح اكتمال بيان حضرة مندوب الوزارة
رئيس لجنة المواصلات
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

صرحت الحكومة في كثير من المناسبات بجزءها على معالجة أمر الشبان العاملين وأنشأت بالقمل مكتباً خاصاً لهذا الغرض بوزارة المالية وهو الأمر الذي تشكر عليه كل الشكر ، هذا وقد دعاني ظكيري في المعاونة على تحقيق هذه الرغبة الشريفة إلى الاستقصاء على مختلف الوزارات والمصالح لعل أجده ما يساعد ولو بعض المساعدة على تحقيق هذه الرغبة فكان أول أمر لفت نظري وجود عدد كبير من المصالحات الأجنبية في مصلحة التليفونات مع أني أعرف ولكنك عرفت أنه بعد استبدال التليفونات القديمة بالآلات أوتوماتيكية لم تبق حاجة إلى استئناء هؤلاء المصالح .

قد تزم المصلحة أن هذا العدد الأكبر من المصالحات لا يعمل في الأعمال المرتبطة بمراقبة الآلات بل يعمل في الأعمال الكتابية وما شاكلها . ولكن هذا مردود عليه بأن هذا العمل أقيم بالشبان المتعلمين والمصالحين على مختلف أنواع الشهادات الدراسية .

والقريب أن هؤلاء المصالحات يتقاضين مرتبات كبيرة يقبل الشبان المتعلمون أقل منها بكثير فإذا أصيب إن ذلك أن وجود هذا العدد الكبير من الأكاسات وسط الموظفين ليس من الأمور المرغوب فيها بلادة يمكن القول بأن الحاجة تنمو إلى استبدال هؤلاء الأكاسات بشبان من أشراف إليهم وهم إن لم يكونوا أفضل من ناحية لأعمالهم لأنهم لا يملكون من ذلك من فلا شك في أنهم لا يقلون عن كفاية وسعداء فضلاً عما في ذلك من المعاونة على إعداد عمل لعدد كبير من الشبان الذين يشكون وتكون الأزمة من وجودهم عاطلين .

من أجل ذلك رأيت أن أقدم بهذا الاقتراح مجلس الشيوخ والمقر وهو إقصاء جميع الأكاسات المذكورات من المصلحة وإحلال الشبان محلهم في ذلك تحقيق لإزالة جزء من أسباب الشكوى الباعثة التي أشرت إليها .

وتمثلوا بحضرة الرئيس بقبول عظيم احتراي

عضو الشيوخ
سعد مكرم

١٩ أغسطس سنة ١٩٣٩

ملحق رقم ١٢١

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

قرار لجنة المواصلات

من اقتراح حضرة الشيخ الغنم سعد مكرم بك بإقصاء
مصالحات التليفونات وإحلال شبان مصريين محلهم

(انظر حضرة الشيخ الغنم سعد مكرم بك إلى الجداول انتهى)

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بمجلسها المتخذين في يوم ١٧ مارس ١٩٣٧ مايو سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة مقدم الاقتراح وحضرة صاحب العزة سكرتير عام مصلحة السكك الحديدية .

تقرر حضرة مقدم الاقتراح أنه يقصد باقتراحه إقصاء مصالحات التليفونات الأجنبية دون المصريين وإحلال الشبان المصريين المتعلمين محلهم . فأدى حضرة مندوب الحكومة أن المصلحة التي تشتمل في مصلحة التليفونات تنافس مرتباً شهرياً قدره خمسة جنيهات مصرية عند إلحاقها بالمصلحة ويشترط أن تكون المصلحة مملوكة بثلاث لترات على الأقل وعلى ذلك فإن المصالح جدا ووجود شبان مصريين يملكون بثلاث لترات يملكون على هؤلاء المصالحات بمرتبة شهرية قدره خمسة جنيهات وإذا زاد على ذلك فإنه يمتد هنا في البلاد المختلفة أن العمل في السكك الحديدية يمتد في المصالح وأنهم أقدر على حسن أدائه لا يتطلب صبراً وثباتاً مستمريين فلما يتوافران في الرجال .

وتقدمت المصلحة على إحلال فتيات مصرية على المصالحات الأجنبية ووضعت لذلك برنامجاً يقضي بالاستثناء عن المصالحات الأجنبية في مدى عشر سنوات وقد أمكن حتى الآن الاستثناء عن ١٥٠ من هؤلاء الأجنبية والقول على تنفيذ سياسة توظيف المصالحات المصريين أنشأت المصلحة مهدياً خاصاً لتعليم الفئات الأجنبية اللازمة لمن في عملهم . كما اشتغل بصنوع على شهادة الدراسة الثانوية قسم ثان . وأضاف حضرة المندوب إلى ذلك أنه لم توظف فئات أجنبية في مصلحة التليفونات من سنة ١٩٣١ ، وعند ما تم وضع التليفونات الأوتوماتيكية وخفف عدد المصالحات تخفيضاً كبيراً أجريت للمصلحة العدد اللازم لإعراجه كنه تقريباً من الفتيات الأجنيات ولم يخرج من الفتيات المصريات إلا من كانت سعة السكك .

ملحق رقم ١٢٢

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الحميد أمين عزب
يحمل مرفقان في الجهة الغربية من محطة أبو الأخضر على البر
الآمين من بحر قافوس

(لقدر حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد أبو الجبالى الغنى)

بحث اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ١٩ مارس سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب القرة سكرتير عام مصلحة السكك الحديدية الذي أوضح أن المصلحة توافق على إنشاء المرفقان وتضمن على إدراج المبلغ اللازم له في أقرب فرصة .

فقررت اللجنة بحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذ ما وعد به حضرة مندوبها .

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

يحدث الطريق الزراعي الآخذ من السكة الزراعية العمومية بين مصر والإسماعيلية إلى بلاد الشبان وكفر أبو جمل والملاحة وفراشة وغيرها من محطة أبو الأخضر ولكن مع الأسف لا يوجد مرفقان على البر الآمين لبحر قافوس في الجهة الغربية من المحطة المذكورة حيث يقع هذا الطريق فيضطر الأهالي بسبب عدم وجود المرفقات إلى التوجه إلى جهة بعيدة تزيد على خمسة كيلو مترات ثم يعودون إلى الطريق مرة أخرى بالقرب من المحطة المذكورة وفلا فائدة وزارة المواصلات قد وضعت ترميمات لمحطة أبو الأخضر تشمل إنشاء هذا المرفقان ولكنها تؤجل من سنة إلى أخرى بسبب عدم كفاية الميزانية وحيث إن إنشاء هذا المرفقان لا يكلف المصلحة شيئا كثيرا لو عمل الآن وأجلت باقي الترميمات إلى أن يتوفر لمصلحة السكك الحديدية المال اللازم لها .

فلذلك أرجو أن تتفق وزارة المواصلات المرفقان الواقع في الجهة الغربية من محطة أبو الأخضر وعلى البر الآمين من بحر قافوس حالا .
الدكتور عبد الحميد أمين عزب

ملحق رقم ١٢٣

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد طوى الجزائر بك بهم البرك الموجودة
بناحية شنوان مركز شين الكوم

(لقدر حضرة الشيخ المحترم الدكتور حافظ محمد طوى)

أحال المجلس بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى لجنة الصحة وقد بحثته اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح .

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية الدكتور حسن شنان اقتدى مدير قسم مكافحة الملاريا ما يأتي :

بناحية المذكورة ثلاث برك وكلها ملك للأحالي :

١ - البركة الأولى ملك عمدة الناحية وهي واقعة بين المزارع بحرى البلد وتبعد عن مسكن العمدة بحوالى ٢٠٠ متر تقريبا ويستعملها العمدة المذكور في تربية الأسماك ويبيعها ويأكلها عذبة ولا يوجد فيها " بريق البوض " كما كان ذلك لكثرة الأسماك التي فيها .

٢ - البركة الثانية ملك واحة حسن سلطان وآخرون وتبلغ مساحتها ست فدادين تقريبا وتقع وسط المساكن وهي فادرة جدا ولها رائحة كريهة ويستعملها الأهالي كسودوع لإلقاء النفايات والفضلات والحيوانات الميتة ويبيع بعضها حوالى متر ونصف تقريبا ويأكلها حفاة جدا ولا يوجد بها بريق بوض مطلقا .

٣ - البركة الثالثة ملك محمد زين الدين وآخرون وتبلغ مساحتها حوالى ١٢ فدادين تقريبا وهي واقعة وسط المساكن كالبركة السابقة من جهة الفدارة والسفينة ويستعملها الأهالي أيضا في إلقاء النفايات والحيوانات الميتة والحاضر ويؤم الأهالي بهم بدم بجزائها الآن ولا يوجد بها بريق بوض مطلقا .

هذه هي البرك الموجودة في الناحية في الوقت الحاضر كما أنه يوجد بوض أراضى أخرى منخفضة تنمها المياه في زين القضاة فقط ويستعملها الأهالي الآن أجزاء لندرس الثلاث .

كما إن الصعوبات التي عطلت بمعرفة الوزارة أسفرت عن أن الأهالي لم يسبق لهم أن أصبحوا يبيع الملاريا ، وبمبادرة الوزارة هي يدم البرك من حيث خطورتها وألأروقة لئلا تطلق الحماة بالملاريا .

وقد أبدى حضرة مندوب وزارة الصحة العمومية الدكتور حسن حنان
اتقضى مدير قسم مكاثة اللاريا ما يأتي :

تقع هذه البركة حول السكن على شكل نصف دائرة تحيط به من الجهات
الشرقية والغربية والبحرية وهي مملوكة للأحالي وتبعد عن المساكن بمسافة
أمتار تقريبا وتبلغ مساحتها حوالي ثمانية أفدنة وهي في مجملها منخفضة
عن مستوى الأرض بمقدار متر تقريبا ويحيط بها زراعات الأرز وتمرر على
بعد مترين منها ترعة دمنون من جهتها الغربية .

وقد أسفرت تحريات الوزارة الآن عن عدم وجود مياه فيها إلا في مدة
بؤر ضئيلة عمق الواحدة منها لا يزيد على ١٥ سنتيمترا تقريبا ومساحتها متر
مربع تقريبا وتكو بالبركة حشائش قصبية وينحصر مياه مجموعة هذه البؤر
المكتوبة للبركة انضغ أن بها يرقات البوض .

وستتخذ الوزارة اللازم لردم هذه البؤر نظرا لصنجرها وقلة عمقها وعند
زيادة المياه بالبركة وقت الفيضان يمكن صرفها في المصارف المجاورة لها
مباشرة لأنها أكثر منها انضغاضا .

وقد رأت اللجنة بعد سماع هذا البيان الموافقة على هذا الاقتراح وإحاطته
إلى وزارة الصحة ما

رئيس اللجنة
عبد العزيز العبيدي ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧

نص الاقتراح

يوجد ببلدة دمنون مركز أبو حصص مديرية البصرة بركة تحيط بالبلدة
من جهتين تبلغ مساحتها مئة أفدنة وهذه البركة أضرت بالأحالي ضرا
يبيضا وتشأت فيها أمراض فاكدة . ولما كان من المصلحة الصحية ردم
هذه البركة .

لهذا :

أقترح ردم البركة المذكورة ما

أحمد الهرياني
مدير الشؤون ١٨ أبريل سنة ١٩٣٧

وقد رأت اللجنة أن ترك هذه البركة ، خصوصا البركين الأخيرتين بمجالتهما
الرائحة ، لاستفاد من الصحة العامة وتكثرت من الوزارة سرعة اتخاذ الإجراءات
لردمها وأن يطبق قانون ردم البركة عليهما وقد وافق حضرة مندوب وزارة
الصحة للشؤون القروية على رأي اللجنة .

والجنة توافق على هذا الاقتراح وترى إحاطته إلى وزارة الصحة العمومية
وحي كشفه برفع رأيها هذا إلى هيئة المجلس الموقر ليقرر شأنه ما يراه ما

رئيس اللجنة
عبد العزيز العبيدي ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧

نص الاقتراح

بلدة شوان بمركز شيخ الكوم مذبحة السكان لا يقل تعدادها عن
اثنى عشر ألف نس . وحياء عدة برك أضرت بصحة أهلها كثيرا فزادهم
وكتلة مدمم . ومن يوم أن شرعت الحكومة في ردم البركة منذ سنين
عائظة على الصحة العامة لم تدم فيها بركة واحدة . وهذه البلدة زمامها كبير
وتتبع الحكومة أكبر الضرائب .

لذلك :

أقترح أن تبطل الحكومة في — أقرب جفاف — بدم ما في هذه البلدة
من برك عائظة على الصحة العامة بين سكانها ما

عبد طوى الجوزار
عضو مجلس الشيوخ ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ١٢٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يوليو سنة ١٩٣٧)

تقرر ببلدة الصحة

عن اقتراح حضرة الشيخ المقيم أحمد الديواني بك بدم بركة
بناحية دمنون (مركز أبو حصص مديرية البصرة)

(المقرر حضره الشيخ المقيم الدكتور حافظ محمد عيون)

أعمال المجلس بتاريخ ١٩ يوليو سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى بلدة الصحة
وقد بحثته اللجنة في جلستها المنعقدة في ٢١ يونيو سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة
الشيخ المقيم مقدم الاقتراح :

ملحق رقم ١٢٥

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الزراعة

عن الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز العبيدي بك بتشجيع تربية الأغنام ودودة القز الحريرية وزراعة

الكتان

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد طاهر بن بكريلا من حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد إسماعيل أبانك بك) .

أحال المجلس بمجلسه المتفصّل بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ هذا الاقتراح إلى اللجنة فاجتمعت بمجلساتها إلى عقدت في ٣١ مارس و ٧ و ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ وبحثت موضوع هذا الاقتراح بحضور حضرة الشيخ المحترم صاحب الاقتراح وكانت نتيجة البحث الموافقة مبدئياً على الاقتراح المذكور .

وبجلسة ١٢ مايو سنة ١٩٣٧ اجتمعت اللجنة بحضور حضرة الشيخ المحترم مقدم الاقتراح وصاحب العزّة حسين عاتق بك كبير عام وزارة الزراعة وصاحب العزّة الدكتور إبراهيم فهمي سالم بك وكل قسم الطب البيطري والدكتور وديع شاربوم رئيس فرع الحرير والدكتور عبد علي الكلافي الإخصائي الأقل ، بقسم تربية النباتات متفقين عن وزارة الزراعة وقد أدلى حضرات المتدوين — كل بدوره — بما لديهم من بيانات وقدم حضرة وكيل قسم الطب البيطري لجنة تقريراً سبق لقسم المذكور أن قدّمه لوزارة الزراعة في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧ عن تربية الأغنام كما قدّم حضرة رئيس فرع الحرير بمجالسة رقم ١٩ التي وضعها في سنة ١٩٣٣ عن تربية دودة القز على الطرق الفنية الحديثة .

وقد انتقلت اللجنة في يوم الخميس ١٣ مايو سنة ١٩٣٧ الساعة الخامسة مساءً إلى مصنع الحرير بالجيزة وسرها ومشاهدته من العنابة بترية دودة القز الحريرية واستخراج الخيوط الخيوط الحريرية من غدد البيلان لاستعمالها في العمليات الجراحية وصيد الأسماك .

وقد وافقت اللجنة بأغلبية الآراء على ما يأتي :

أولاً — فيما يخص بتشجيع تربية الأغنام — ترى اللجنة عدم الموافقة على جلب سلالات من الخارج والبذل على تحسين السلالات الموجودة بالقطر المصري مثل نوع الرحاني بالوجه البحري ونوع الأروسي بالصعيد بالوجه القبلي على أن تكون هذه التربية في مناطق الإصلاح .

ثانياً — وفيما يخص بتشجيع دودة القز الحريرية — ترى اللجنة تشجيع هذه التربية خصوصاً لاستخراج الخيوط الحريرية من غدد البيلان في العمليات الجراحية وصيد الأسماك ولذلك يحسن زراعة أشجار التوت القصيرة في مساحات قرب البلاد التي يتم تربية هذه البيلان تشجيعاً لصناعة جديدة نجحت نجاحاً كبيراً في آسيايا .

ثالثاً — وفيما يخص زراعة الكتان ، ترى اللجنة تشجيع زراعة الكتان بالوجه البحري وفي الوجه القبلي لسهولة بن سويف فقط لأن شدة الحرارة تؤثر في جودة الألياف .

وقد خالف اللجنة فيما رأته حضرة الشيخ المحترم صلاح الدين الشواشي بك . بناء عليه :

ترجو اللجنة من المجلس الموافقة على إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة الزراعة لتنفيذه على الوجه الذي رآه اللجنة .

عن رئيس لجنة الزراعة
عبد الحميد أبانك

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ

تحية وإجلالاً — طيه :

(١) اقتراح بتشجيع تربية الأغنام — وتربية دودة القز الحريرية — وزراعة الكتان .

(٢) اقتراح تشجيع صناعة ونسج التطن والصوف والحرير والكتان .

(٣) والمذكرة التفسيرية .

لعرضه على المجلس المؤقت .

واقولوا فاني تحياتي .

الدكتور عبد العزيز العبيدي
شيخ السطة

المذكرة التفسيرية

تشتمل الصناعة في مصر العصر الثاني بعد الزراعة وذلك بعد ما شبت الحروب الكبرى ولم يد في الإمكان استيراد كثير من المصنوعات الأجنبية مما اضطر البلاد إلى توجيه عنايتها إلى ترقية الصناعة وتشجيعها واهتمت الحكومة وبعض الهيئات التنفيذية كجبال المديريات بإنشاء المدارس الصناعية . وليك مصر ، على رأسه صاحب الصناعة بمحطتها ، بإنشاء التي يصح بحق أن يدعى وصول الاقتصاد المصري من الجهود الصادقة التي لا هودة فيها في إحياء الصناعات المختلفة ، ما هو كليل بأن يحدّث أنه

المصروف في هيئة مصر الاقتصادية . ومن وقتها أخذت صناعة النزل والنسيج في التطور واتقوا ثلاثية من رعاية الحكومة وما تحيطها من حماية وهذا عدا إلقاء الشعب نحو النهضة الصناعية والزراعية الشديدة في توسيعها وانتشارها وأخذت تبرز الآن في القطر المصري ثلاثة مصانع ميكانيكية لنزل القطن ونسجه :

الأول — مصنع النزل والنسيج بالهلمة الكبرى التابع لشركة مصر لنزل القطن ونسجه ، وتعمل الشركة باستمرار في توسيعه وتحسينه وإضافة الورش الميكانيكية اللازمة له كالمصبغة وصناعة البعم (الطبع) وخيوط البكر والخيوط الخشوية .

الثاني — مصنع النزل والنسيج بالإسكندرية التابع لشركة النزل والنسيج الأهلية بمى كرموز بالإسكندرية .

الثالث — مصنع النزل التابع لمصلحة السجون بالقناطر الخيرية .

ويوجد بالقطر المصري أيضا مصنعان لنزل الكتان :

الأول — مصنع لنزل الكتان ملحق بمصنع القطن الكتان بالهلمة الكبرى واتحاد لشركة مصر لنزل القطن ونسجه . ولقد قد فشركات مصر للكتان قد وقت إلى استقلال هذا المصنع الأتولى بفضل الجهود التي بذلها مؤسساها والقائمين على إدارتها فكتكت البلاد من إحياء زراعة الكتان بعد أن قلت أو بارت أحوالا طويلا . وهي تواصل العمل على إحيائها بإشراف الكتان الموجود بمصر وتشجيع الفلاحين على زراعته بكل وسيلة مستطاعة .

الثاني — مصنع شركة الكتان بشبرا القاهرة .

ويوجد بمصر عدة مصانع لنزل الحرير الخام وجعله خيوطا صالحة لنسج الأقمشة وتوجد عدة مصانع ميكانيكية لنسج الحرير أهما :

(١) مصنع نسج الحرير بديار التابع لشركة مصر للحرير .

(٢) مدرسة النسيج بالهلمة الكبرى التابعة لمجلس المديرية .

وتوجد مصانع أخرى لا هال لمصر والمهلمة الكبرى وغيرها وكذلك أقسام أخرى لنسج الحرير ملقعة بالمعاصر الصناعية الآتية : سوحاج ، نجع حدادي ، أبو تيج ، بن سويف ، البقوم ، القياسية التابعة لوقف الشاذلي ببادا ، القنون الططيقية ، السطلة ، المنصورة ، دمنهور . وأيضا بنبا الجيزة وعليا الأبنام بكفر الزيات وعليا الحرية بالإسكندرية .

والحمد لله فقد ظهر في الوجود بمصر نسج جميل يتألف منسوجات أعظم البلدان المشهورة بمنسوجاتها مصنوعة بمشامير مصرية وبأيدٍ مصرية ومن ثمة أموال مصرية وأقل الناس على هذه الأقمشة الوطنية الصميمة التي هي شعار الشرف ورمز الوطنية إقبالا رافعا وديعة في توسيع نطاق النهضة القومية وازدياد ثروة البلاد التي تؤهل تفرتها إلى أيدي العامل المصري . وزاد هذا إقبالا وديعة أن جعلوا في هذه الأقمشة المصرية سهولة الأسرار ومثانة النسيج ودفقة وحسن اللون وجبال الرسومات والألوان مما يبدل على مهاراة الصانع وكفاية القارئ من هذا العمل الوطني الجليل .

وبعد أن رأيت شركة مصر لنزل القطن ونسجه هذا الصانع شرعت في إنشاء قسم خاص لنزل ونسج الصوف ملحق بمصنع الهلمة الكبرى . وهنا تذكر لشركات بنك مصر ومؤسسا وأصحاب الشأن فيها على وجه خاص ما لم من اليد على هذه البلاد بما أتتاه من القضاة النافذة التي يعمل فيها أوف من العمال المصريين وهو ما يذكر لم الجاه مرقرة ببناء ملهم والإعجاب بنفرتهم وصفق وطنيتهم .

مصر استوردت من الير والخيوط والأقمشة الصوفية من الخارج في سنة ١٩٣٥ ما يأتي :

جنيه

أصواف خام ومنسوجة بمبلغ ٢٨,١٠١

غزل صوف بمبلغ ٣٠٥,٢٥٩

منسوجات من الصوف والير بمبلغ ١,٧٣١,١٥٦

فيكون مجموع ما استوردته في السنة من الخارج ما قيمته ٢٨,٧٦,٠٧٤ ج.م. وهذا مبلغ لا يستهان به . وإذا استثنينا قسم الصوف بمدرسة النسيج بالهلمة الكبرى وقسم الصوف الملحق بشركة مصر لنزل ونسج القطن بالهلمة أيضا ومصنع التجويز النهائي لإتمام صناعة الأقمشة الصوفية الذي أسسته وزارة التجارة والصناعة وبعض مصانع لها أهمية لها لا توجد مصانع محلية مختصة بغزل الصوف أو نسجه مع شدة احتياج القطر لمصانع متخصصة للقيام بتأمين المصليين لتزويدهم بكافة أصناف الأقمشة الصوفية . ولتقدم صناعة الأقمشة الصوفية والحريرية والكتانية المصرية ك ننافس الأقمشة الأجنبية يجب أن تتوفر خاماتها علما وأن توجد بكية كافية لمصانع المحلية . والطريقة المثل للحصول على ذلك هي تنفيذ الاقتراحات الآتية :

اقتراح

تشجيع تربية الأغنام للحصول على صوفها ولحما ولتربية دودة القز

لإنتاج الخيوط الحريرية وزراعة الكتان للحصول على خيوطه

(١) يجب قيام وزارة الزراعة :

أولا — يجب سلات جيدة من أحسن أنواع القطن للحصول على صوفها وتكون في الوقت نفسه صالحة للجزارة أي من النوع الذي يطلى أكثر ما يمكن من اللحم تصمير تربيتها وتوليد علما فالقطر المصري في حاجة شديدة إلى كميات كبيرة من أنواع القطن الجليدة زخيلة على احتياجا إلى صوفها فالحل الصان هو الذي تنزل عليه في طعامها ومن العار أن تستورد من الخارج في حين أن بلادنا زراعية وتربية القطن فيها ميسورة وتكاليفها بسيطة فلماذا لا تعمل على تعمير تربيتها بحيث يمكن الاستغناء عن اللحم والصوف والقطن الواردة من الخارج ؟

اقتراح

خاص بتشجيع صناعة غزل ونسج القطن والحرير والصوف والكتان

أولاً - الإنكار من الشركات والمصانع الكاتبة لنزل ونسج القطن والصوف والكتان والحرير ضروري جداً لتخدية القطن احتياجاته من هذه المنسوجات بل استيرادها من الخارج بأقل الأسعار وبيع المنامات الموجودة منها وخصوصاً القطن بأبض الأثمان وتحقيق ذلك يوفر طيناً المبالغ الطائلة التي تنفصها سنوياً مما لا تشه القناعة الواردة لنا من الخارج والقي يساعد على انتشار هذه المصانع هو تشجيع الروح الصناعية .

فواجب وزارة التجارة والصناعة تنقية هذه الروح الصناعية بكل الوسائل كالشكر والإرشاد والدعوة إلى إقناع المصانع وإقضاء المصانع التوجيهية والنظر في شكوى أصحاب المصانع ودراسها والعمل على تلبية رغباتهم وإمدادهم بالمواد الفنية وتزويجهم من هذه سفلات توسيع أعمالهم ، وإن شاء الله نرى قريباً مجهودات وزارة التجارة والصناعة مكافئة بالنجاح مهمة وزيرها الشيط ورجاله المبشرين .

ثانياً - أما وقد قطع القطن المصري شوطاً طويلاً في سبيل هدم وانتشار الصناعة وخصوصاً النسيج بعد إنشاء أقسام تلحق هذه الصناعة مطبعة بالمدراس الصناعية الأتية :

أسوان ، نجع حدادي ، سوهاج ، أسيوط ، أريئح ، الأقروم ، بنى سويف ، المنصورة ، دمهور ، البياضية التابعة لوقف المشاوي باشا ، القنون التطبيقية ، السقعة ، وأيضاً بلدي الجيزة وملياً كفر الزيت . فبدلاً من مشتري القطن اللازم لهذه المدارس والمصانع الأهلية الموجودة في هذه المناطق : اقترح :

أولاً - قيام وزارة المعارف بموجباً بإيجاد طليعين ميكانيكيين في كل مدرسة من هذه المدارس الصناعية أحدهما لنزل القطن والثاني لنزل الصوف أو الاكتفاء بطم واحد لنزل القطن أو الصوف حسب مقتضى حالة كل مدرسة أسوة بما هو موجود بمدرسة أسيوط الصناعية وإلى أن يتم جزء كبير من هذا المشروع يجب على الحكومة تحديد مبلغ من المال لشعري كية من الخيوط المصنوعة بأقل أسعار ممكنة وبالمجودة المقتزاة لتوزعها على الصائجين بنجها الأساسى ولا يال تسهيل انتشار هذه المصانع .

ثانياً - أن يوجد في كل مدرسة تكثر فيها الطليعات في صناعة ما مصنع نموذج صغير يجرى على أحدث الآلات ويديره من نفس إيتاس وبخشب عمله من نخس المدارس الصناعية في هذه الصناعة على أن يقدروا فيه مئة من الزمن تضمن لهم الحصول على ألتية الكافية قبل أن يزجوا بأنفسهم في الأسواق فيكون هذا الوقت بمثابة فترة انتقال بين حصول أصول الصناعة في المدرسة وتطويعها في المصانع الأهلية ، تقديم الطالب الحقيقي لا تظهر إلا به فترة الاختلال هذه ، فمن واجب المدرسة أن تبهره في حدتها كما أنها تلحق به في نفس الوقت والله أعلم بالأمر الذي يحاسب مع إنتاجه .

ثانياً - جلب أحسن أنواع القطن المشهورة بتسوق صونها لصوته وطوبى وكثرة تجديده كالبلنارى أو خليط من البلنارى والرحاقي مثلاً والإعلان عنها بكافة الطرق لإرشاد أصحاب المزارع الواسعة التي بها مراعٍ صيفية الحصول على نوعها تربتها وتوليعها بنية الحصول على صونها الخماز والمشهور بنموته كالحريروالقي يصلح استعمله لصناعة الطرايش وغيرها من الأقمشة الخمازة وتربتها في المراعى الطيبة لا يستتم إلا كلاً .

ثالثاً - تشجيع تربية الأغنام خصوصاً في المناطق الجبرية من القلنا أو المناطق الأخرى الموجودة بها مراعٍ متوفرة بكل الوسائل . فكا أن يترك السليف الرزاقى يعطى مثلاً لشراء مواش الرزاقى فيصرح به بإحاطة سلف خاصة لشراء الأغنام ويحيط منها على ثلاث سنوات كسلف المواشى .

قريبة الأغنام مربحة جداً من الوجهة الاقتصادية وتحقق تربية أى نوع أكثر من المواشى مادياً لأسباب كثيرة أهمها القطن إنما عنى بها الساية الرواقية ونظمت سبل تربيتها تنظيماً مهماً فزادته في كثرة توليعها يستغل صونها خصوصاً إذا تبنت الطرق الفنية في غسله ويزن وألبانها ولحمها ويطبخها والورث الذي له أهمية الكبرى في الزراعة لأنه يمد بحق من أفضل المنضبات للأرض ، كل هذه تآلى بأرباح لا يستهان بها ، فلماذا لا تغطي الساية الكافية لخل هذا المورد الكثير من الترة الزراعية ؟

(٢) القطن يشتهر كية كبيرة من المنسوجات الحريرية تد له من الخارج سنوياً ، ولقد نجحنا في صنع جانب من هذه المنسوجات بتفوق ويمكننا صنع جانب كبير آخر لو توفرت الخامات اللازمة لها ويمكن الحصول على هذه الخامات علماً لو لنا بتسعى تربية دودة القطن لإنتاج الشرائق الحريرية وصلها وتكليف ذلك لا تذكر بجانب الأرباح التي تنجم منها . فيجب على وزارة الزراعة عمل المشروعات المتقدمة لتوسيع نطاق تربية دودة القطن وحل الشرائق الحريرية بالنظم الحديثة وأحدث الطرق الصناعية والإنتاجية لتجبة في الخارج لتشجيع تربيتها بتدخل فى احتياجات القطن .

(٣) يجب تشجيع زراعة الكتان بمصر فالحال والقادر التي تد لمرس سنوياً من الخارج يزيد منها على الخمسين ألف جنيه . هذا خلاف الخيوط والأقمشة الكتانية فاقطرب يسهله كية كبيرة منها ، ووزارة الكتان لا تكلف شيئاً زائدة على تكليف باقي الزراعات الشتوية ، فقط وجود وجود شركات لاستلام حود الكتان من المزارعين الذين يزرعونه وهذه الشركات تتولى كل السليم اللازمة له كسليته وضربه وتنشيطه وغزله ، وزراعته تآلى بأرباح أكثر من أى زراعة شتوية أخرى لكن الإقبال عليه غير موجود لعدم وجود الشركات التي تتولى تجهيزه وبخلها ذلك لا يمكن زده في المناطق التي لم تنشط لزادها لبعض أو لاسعلا بصرفه ، وهذا هو الخلل في الإقبال على هذا المورد العظيم من مواد الأدة .

وتتضمن هذه النفقات إلى نفقات إحصائية ونفقات إحصائية. فالنفقات الإحصائية تشمل :

- ١ - أتعاب الأطباء والمراجعين والفرشلات وغيرهم .
 - ٢ - ثمن الأدوية والألات .
 - ٣ - مصاريف إقامة المرضى بالمستشفيات .
- والنفقات غير الإحصائية تشمل شراء للمستشفيات أو تكديدها . وتتوزع الحكومة في هذه النفقات الأخيرة في حدود الامتيازات التي يسلط عليها سوريا عند نظر الميزانية العامة .
- وتقدم للموتى الطبية النهائية بحمل إقامة للمريض إذا أمكن وإذا تضرر ذلك قلعت إليه الموتى بأحد المستشفيات أو المجلات المملوكة لهذا الغرض .

مكتب الإحصان

Bureau de l'Échantillon

هي عجلات العامة وظيفتها توزيع الموتى على قهره الزوايا التي أنشئت فيه في محل إقامتهم .

وتقتطع هذه المجلات بتصریح يصدره أمر حال من رئيس الجمهورية وتتكون موادها من :

- ١ - الأعيان والإيرادات الممنوعة لما يقتضي بعض القوانين .
- ٢ - ما يكتسبه من الأموال بوض أو بغير عوض من الرعايا والمليين .

هذا ملخص لنظام للموتى العامة بأمرها في فرنسا ومنه يتضح أن هذه الموتى بعضها رسمي تقوم بتفقات الحكومة وتنتزك فيه الجمليات الخيرية والممتلكات التي لها أموال مرصدة لهذا الغرض والبعض تقوم به الجمليات والممتلكات الخاصة .

لحساب :

تأتي أتعاب دفع الضريبة التي تحصلها الحكومة من وزارة الأكل على الأعيان من طائرات وأطيان وموقوفة وقفا خيرا على أن تصرفها الوزارة في الأعمال الخيرية .

١٩٢٩ أبريل ٢٩

أحمد البجاني
عضو الشيوخ

التقارح رقم ٢٩

يوجد مصرف يسمى مصرف الإبراهيمية ويصوب في مصرف أم الرزق وقد توفرت وزارة الأشغال السورية استناده لتأية تابعة الخلويا بمركو حيا مديرية لشريعة .

يتم من السبل القيام بأمر مماثلة له الحق في للموتى . ويعمل المركز Commune أو المقاطعة أو الحكومة هذه للموتى حسب الأحوال . وتنظم إدارة هذه الموتى في كل مقاطعة بواسطة المجلس العام .

وتقدم للموتى إما أن يكون بحمل إقامة من يستحقها فإن لم يقدم تسليم المساعدة في محل الإقامة يوضع المحتق في ملجأ عام أو خاص أو عند أحد الأفراد أو يمان بأي طريقة أخرى ملائمة . وتعتبر الموتى على وجه العموم موقوفة .

وتجدر الإشارة بما يكفي للمعلم بمشاة مدة شهر ويجوز أن تسلم إليه قودا كما يجوز أن تسجل كلها أو بعضها بماحيات تسلم إليه بدل القود .

نفقات الموتى العامة :

تضم نفقات الموتى العامة الإجابة على المراكز (قانون ٥ أبريل سنة ١٨٨٨) وهذه تعتبر المال اللازم لهذا الغرض من الموارد الآتية :

- ١ - الأعيان والمليين الموقوفة على متقدي السن والجزيرة وأصحاب الساعات .
- ٢ - ما يملكه مكتب الخيرات والملايين .
- ٣ - الإيرادات الإحصائية .

٤ - وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد فإن المقاطعات والحكومة تشترك في تكلفة الفرق بشرط مسينة وتمتلك تلك نفقات الإقامة العامة الإجابة على المقاطعات فتدفع بحكم القانون في ميزانياتها . وفي حالة عدم كفاية الموارد الخاصة بالإجابات أو الإيرادات العامة التي يمكن التصرف فيها يجوز فرض رسوم أو ضرائب كما أن الحكومة ملزمة بالمساعدة (قانون ١٤ يوليو سنة ١٩٠٥) .

والحكومة على كل حال ملزمة بمصاريف مسونة متقدي السن والجزيرة وأرباب الساعات بالاشتراك مع الجمليات الخيرية والملايين التي تكون لها موارد مرصدة لهذا الغرض .

الموتى الطبية المجانية :

ASSISTANCE MÉDICALE GRATUITE

يستحق هذه الموتى :

- ١ - كل فرنسي مريض لا مورد له .
- ٢ - النساء الفقيرات عند الوضع .
- ٣ - الأجانب المرضى الذين لا مورد لهم متى كانت هناك مصلحة للحوكمة وجب لإدخالهم المستشفى مخضى بقبالة الموتى (قانون ١٥ يوليو سنة ١٨٩٣) .

نفقات الموتى الطبية :

تقوم بتفقات الموتى الطبية المجانية المراكز أو المقاطعات أو الحكومة حسب الأحوال تبعا لحمل إقامة المريض .

ملحق رقم ١٢٧

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم أحمد حنى أبو الفضل الجبلاوى
انغدى بإنشاء سكة زراعية تصل ناحية كفر نصار التابعة لمركز
البلدية بطريق الحرى وأخرى تصلها بالبلاد الأخرى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجبلابى انغدى) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب العزة وكيل مصلحة الطرق والكبارى ، وأبدى أن ناحية كفر نصار التي يبلغ عدد سكانها مائتي نسمة حسب تعداد سنة ١٩٣٧ ليست بلدة قائمة بذاتها بل تعتبر عربة تابعة لمخشيبة الكبارى وهي قريبة جدا من جسر ترعة المنصورة كما أنها لا تبعد عن طريق الإسكندرية الصحراوى بأكثر من مائة متر ، فطرق المواصلات لهذه الناحية متوافرة ولا عمل إنذ لإنشاء الطريقين المقترحين .

فقررت اللجنة رفض الاقتراح .

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

ناحية كفر نصار التابعة لمركز البلينة لا يوجد طريق زراعى يوصلها بحرى الحرى ولا بالبلاد المجاورة وكل الطرق الموجودة خصوصية وتوق فى أرض ملك الأهالى .

فأقترح إنشاء سكة زراعية توصل هذه البلدة بطريق الحرى وأخر بالبلاد المجاورة وتقبل استراى ما

أحمد حنى أبو الفضل
عضو الشيخ

ملحق رقم ١٢٨

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجبلابى انغدى
بفتح عمل معدل تكرير البترول (بالسويس) بطريق
السكك الحديدية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم محمد لبيب أبو الجبلابى انغدى) .

بحثت اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب العزة وكيل مصلحة السكك الحديدية بالنيابة بأبدى أن المصلحة المذكورة بعد بحث هذا الموضوع انتهت إلى تقرير إنشاء الخط المقترح لتسهيل نقل البترول من السويس إلى معامل تكرير البترول وأن هذا الخط سينشأ في بحر السنة المالية الحالية .

فقررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذه .

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحميد سليمان

نص الاقتراح

إن معدل تكرير البترول الاسمى بالسويس على مسافة سبعة كيلومترات من سكن المدينة وتقطعها البترول على أنفاسهم في الصبح عند الذهاب إلى العمل وفي الإياب عند الانتهاء من العمل وتقطع هذه المسافة في ساعتين تقريباً نهائياً وإلزاماً ولا يخفى مقدار التعب البترول في قطع هذه المسافة في الصيف والشتاء فرحة بهؤلاء البترول .

أقترح تسيير عربتي سكة حديدية لنقل البترول في الصباح والإياب ما

محمد لبيب أبو الجبلابى

١٢٢ أبريل سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ١٢٩

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

من اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الموم بك بمذ الطريق
من حزمة ظلي فهي بأشأ إلى بلدة أطنيه ومنها إلى جسر
مصرف الساوى

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن الموم بك) .

بحث اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب العزة وكل مصلحة الطرق والكبارى فأبدي أن الشق الأول من الاقتراح وهو مذ الطريق من حزمة ظلي بأشأ إلى أطنيه قد تقور مبدئياً وأن المصلحة تمذ الإجماعات لتفيدة في فرصة قريبة . أما الشق الثاني وهو مذ الطريق من أطنيه إلى جسر مصرف الساوى فيعتبر ذا أهمية ثانوية ولم يأت دور البحث فيه بعد .

تقررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات لتنفيذ الشطر الأول منه ولبحث الشطر الثاني في الوقت المناسب ما

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحيد سليمان

نص الاقتراح

بند مصادقة تمتذ من طريق لربة ظلي فهي بأشأ لـا بها من مدارس
تبع وزارة المعارف .

وهذه العزة قريبة جدا من بلدة أطنيه بحيث لا تبعد عنها بأكثر من
كلو مترين فأقترح لهذا أن تمتذ الطريق من هذه العزة إلى البلدة المذكورة
ثم تمتذ من هذه البلدة إلى جسر مصرف الساوى (الضيق الوسطاني سابقا)
لأن هذا الجسر طريق عامة .

ويتمذ الوصلة تم الفائتة كثيرا من بلاد مركزي مغاغة والقشن ما

عبد الرحمن الموم
عضو مجلس الشيوخ

١٠ أبريل سنة ١٩٣٧

ملحق رقم ١٣٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المواصلات

عن اقتراح حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن فروح افندي ،
بإقامة الكورى المتفق عل إنشاءه تنفيذاً للماهدة المصرية
الإنجليزية عند منتصف الكالو ٨٦ بين مدينتي زقني وبيت نجر
نويها للقطات

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد ليوب أمير الجبال افندي) .

بحث اللجنة هذا الاقتراح بجلستها المنعقدة في يوم ٢٩ يونيه سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب العزة وكل مصلحة الطرق والكبارى فأبدي أنه لم يبين بعد الموقع الذي سينشأ فيه الكورى وأن الوزارة عند دراستها لهذا الموضوع ستنى باختيار موقع يتفق مع ما ورد في الماهدة المصرية الإنجليزية من شروط بخصوص الطريق الحربي يكون في صالح مدينتي زقني وبيت نجر . وسيدوس اقتراح حضرة الشيخ المحترم مع ما قد يطرح من مقترحات عل إسقاط البحث لتتبرأ رافق المواقف .

تقررت اللجنة إحالة الاقتراح إلى وزارة المواصلات لمراعاة وقت دواصة
المشروع ما

رئيس لجنة المواصلات
عبد الحيد سليمان

نص الاقتراح

بما أنه قد تقور إقامة كورى على التل بالقرب من مدينة زقني تنفيذاً
للماهدة المصرية الإنجليزية ، وقد علمت بأن المكان الذى سيتمذ فيه هذا
الكورى عل التل يحد من مدينة زقني من الجهة القبيلة حوالى الكالو متر

من الاقتراح رقم ٣٢ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم أبو الجدايل انتهى بطلب وقف قطارات السكة الحديدية بمطلة الأربين .

بعد الاطلاع على الاقتراح المناقشة في موضوعه رأيت اللجنة باقتراح برغبة ومقبول شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

من الاقتراح رقم ٣٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن حوض بإصلاح البحر القروي لبحر مويص وبجمله سكة زراعية ابتداء من مدنة الزقازيق إلى سكة حيا — دويب نجم .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه رأيت اللجنة بإجماع الآراء أنه اقتراح برغبة ومقبول شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

من الاقتراح بمشروع قانون رقم ٣ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل الجيزاوي انتهى خاص بإبطال القمار .

بعد الاطلاع على هذا الاقتراح بمشروع قانون المناقشة في موضوعه رأيت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا بمشروع قانون ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الحفافية .

اقتراح رقم ٢٨

في القطر المصري أربعة آلاف بيت من بيوت الله معطلة لا تقام فيها الشعائر الدينية لقله المال وهذا التحصيل صادر بأمر وزارة الصحة مع أن في تسميتها وإنارتها تسببا على إقامة الصلاة والوعظ وهذه أمور تساعد على استتباب الأمن العام وفي القطر آلاف من الأطفال لا يستطيع والديهم وأقاربهم إطعامهم لإحلالهم . مئات الألاف من متقدي السن والعجزة وذوي العاهات يستحقون مساعدة الحكومة وعطفها إما بتقديم هذه المساعدة لهم في محل إقامتهم أو بوضع المستحق في ملجأ عام أو بأي طريقة أخرى — والحكومة ملتزمة بإقيام بذلك بشرطك ومع هذا لا تعمل الحكومة شيئا ولا تدبر علاجا .

في البلاد الأجنبية بادرت الحكومات بوضع نظام لذلك وسأين فك فيما يلي :

فهل لمصر أن تحذو حذو البلاد الأجنبية ولو تعديما .

في مصر بيت المال وهو الذي يزول إليه أموال من لارات لهم . وبيت المال هو الحكومة فيجب على الحكومة أن تقوم بالمعونات اللازمة .

ملحق رقم ١٣١

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٠ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض

من الاقتراحات التي فصلت فيها اللجنة بمجلة ٦ يولية سنة ١٩٣٧

(المقرر حضرة الشيخ المحترم أحمد حتى أبو الفضل الجيزاوي أمدي) .

من الاقتراح رقم ٢٨ المقدم من حضرة الشيخ المحترم أحمد الديواني بك برقع الضراب عن الأوقاف الخيرية التابعة لوزارة الأوقاف .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه رأيت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأوقاف والسالية .

من الاقتراح رقم ٢٩ المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد الرحمن حوض بامتداد مصرف الإبراهيمية من بلدة الخملات إلى مدينة الزقازيق .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه قررت اللجنة بإجماع الآراء اختياره اقتراحا برغبة ومقبولا شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الأشغال .

من الاقتراح رقم ٣٠ المقدم من حضرة الشيخ المحترم اللواء علي صدق باشا بيسل متقل جناب المقنن العام للجيش المصري بالزياد ثانيا لضمباط الجيش المصري .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه رأيت اللجنة بإجماع الآراء أنه اقتراح برغبة ومقبول شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة الحربية .

من الاقتراح رقم ٣١ المقدم من حضرة الشيخ المحترم عبد لبيب أبو الجدايل أمدي بتسيير سيارات وقطارات من الأزجين إلى بورتوفيق في موايد معينة .

بعد الاطلاع على الاقتراح والمناقشة في موضوعه رأيت اللجنة بإجماع الآراء أنه اقتراح برغبة ومقبول شكلا ومن الجائز نظره أمام المجلس لإحالة إلى لجنة المواصلات .

وكذلك المنشآت التي يؤسسها الأفراد وتكون تحت رعاية الإدارة تتلقى منها الإعانات وتخضع لإدارتها العليا بعد أن يصدر بها تصريح بأمر عال D'Utilité Publique أو يعلن أنها من المنافع العامة للمجتمع .

ويكون لمنشآت الإحسان العامة بموجب تصريح الحكومة شخصية مدنية مستقلة. فلها أن تملك أن تصرف وأن تقوم بكافة الأعمال المدنية وتخضع في إدارتها ومالياتها لقوانين والقوانين والمشورات التي تطبق على جميع منشآت الصدقة .

منشآت الإحسان الخاصة

ETABLISSEMENTS DE BIENFAISANCES PRIVÉES

هي التي يؤسسها ويديرها الأفراد أو الجمعيات الخيرية ولا تتصل مباشرة بالسلطة العمومية ولا يكون لهذه المنشآت وجود قانوني إلا إذا صدر بها تصريح إداري . ولا يجوز للجهات التي لم يصحح بها أن تتعاقد باسمها ولا أن تقبل الهبات . أما المؤسسات المصرح بها فيكون لها وجود شخصي ولها أن تملك وأن تصرف وتقوم بجميع الأعمال المدنية دون أن تخضع فيها باعتبارها منشآت خاصة للسلطة الإدارية حق مراقبة هذه المصالحات وطلب ما تراه من التسهيلات والإصلاحات في سبيل المصلحة ولكنها لا تخضع في أمورها المالية لمراقبة الحكومة .

منشآت الإحسان الوطنية

ETABLISSEMENTS DE BIENFAISANCES NATIONAUX

يطلق هذا التصريف على بعض منشآت الإحسان التي تمولها وتدبرها الحكومة وهي ملاجئ ومنشآت لكفني البحر والعم والكم وغير ذلك .

(أ) معونة الطفولة :

Assistance de l'Enfance

والقصد بالأطفال الفعير من الذكور والإناث . فكل طفل لا يستطيع أبوه أو أمه أو أصوله أن يطعموه أو يشوموا أن تربته لإسلامهم يستحق المعونة بزيارته وإطعامه بشروط معينة .

(ب) معونة متقدي السن والعجزة وذوي الإعاقات :

تخضع هذه المعونة نهائياً وتُنظم بموجب القانون الصادر في ١٤ يولييه سنة ١٩٠٥ الذي نصت المادة الأولى منه على أن كل فرنسي لا مورد له يكون بائناً من العمر سبعين سنة أو مصاباً بجملة أو مرض غير قابل للشفاء

والطريقة السليمة هي قيام وزارة الأوقاف بالأعمال الخيرية فهي الملتزمة بإصلاح المساجد وتصميمها لتقام الشعائر فيها وإقليم بإتشاء الملاجئ لمقضى السن والعجزة وذوي الإعاقات وإلى غير ذلك من الأعمال الخيرية .

ولكن وزارة الأوقاف ترفض في أغلب الأحوال إجابة مثل هذه الرغبات بحجة أن مواردها غير كافية وأنها مدينة في ثلاثة آلاف من البنجنات . وقد ذكرت طويلاً في حل لذلك لما وجدت إلا مساعدة الحكومة لوزارة الأوقاف للمال اللازم لقيام بهذه الأعمال الخيرية وطريقة بسيطة تحقق هذه المساعدة وهي أن ترعى عن وزارة الأوقاف ضرائب الأبطال والمعارات المبرورة على الأعيان الموقوفة وفقاً خبرياً ، وهي تقدر بنحو المائتين ألف جنيه مصري ، وبهذه الطريقة تكون الحكومة وفقت إلى القيام بالمعونات الدائمة وحملت جذور الحكومات الأجنبية ، وإلى المجلس الموقر ما يحصل في فرنسا .

في تنظيم المعونات العامة في فرنسا

Organisation Générale des Secours Publics

المعونات العامة

المراد بالمعونات العامة هي المنشآت التي يبعد منها مساعدة الموزين والاحتاجين والفقرى منها على وجه العموم إسلاف المحتاجين سواء أكان ذلك في علات عامة أم خاصة معقداً لهذا القرض كالملاجئ والمستشفيات أو في منازلهم .

أقسام منشآت الإحسان

تقسم منشآت الإحسان إلى ثلاثة أقسام :

- ١ - منشآت الإحسان العامة .
- ٢ - الخاصة .
- ٣ - الوطنية .

منشآت الإحسان العامة

ETABLISSEMENT DE BIENFAISANCE PUBLIC

ومنشآت الإحسان العامة تؤسسها وتديرها الإدارة العامة L'Administration Publique بمقتضى الحكومة L'Etat أو المقاطعات Les Départements أو المراكز Commune وذلك في سبيل المصلحة العامة .

وتتقدم هذه اللقنات إلى نقابات احيادية ونقابات فيراحيادية . فالنقابات
الاحيادية تشمل :

- ١ - أطباء الأطباء والجراحين والمرضات ونصمهم .
- ٢ - ثمن الأدوية والآلات .
- ٣ - مصاريف إقامة المرضى بالمستشفيات .

والنقابات فيراحيادية تشمل بناء المستشفيات أو تكبيرها . وتشترك
الحكومة في هذه اللقنات الأخوية في حدود الامتيازات التي يصلق عليها
سويًا عند نظر الميزانية العامة .

وتهتم المونة الطبية المجانية بمسألة إقامة المريض إذا أمكن . وإذا تضرر
ذلك فتلتم إلى المونة بأحد المستشفيات أو الخانات الملئة لهذا الغرض .

مكتب الإحسان

Bureau de Bienfaisance

هي عجلات العامة وتلبيها توزيع المونة على فقراء المركز الذي أنشئت
فيه في محل إقامتهم .

وتقتطع هذه الخانات بتصرع يصدر به أمر حال من رئيس الجمهورية
وتسكون مواضعها من :

- ١ - الأحياء والإيرادات المنوطة لما يقتضى بعض القوانين .
- ٢ - ما تحتفظه من الأموال بموض أو بغير عوض من الوصايا
والهبات .

هذا ملخص لنظام المونيات العامة بأنواعها في فرنسا ومنه يتضح أن هذه
المونيات بعضها رضى تقوم بنفقات الحكومة وتشترك فيه الجمعيات الخيرية
والمؤسسات التي لها أموال مرصدة لهذا الغرض والبعض تقوم به الجمعيات
والمؤسسات الخاصة .

هنا :

فإنى أقتراح رفع الضريبة التي تحصلها الحكومة من وزارة الأوقاف على
الأحياء من عقارات وأطيان موقوفة وفقًا لنبرًا على أن تصرفها الوزارة
في الأعمال الخيرية ما

٢٩ أبريل ١٩٣٧

أحمد الديوانى
عضو الشيوخ

أقتراح رقم ٢٩

يوجد مصرف يسمى مصرف الإبراهيمية ويصب في مصرف أم القرى
وقد تضررت وزارة الأوقاف المومية امتداده لفاية تاحية الخانات بمرور هيا
مديرية الشرقية .

يتمتع من العمل لتقيام أمور مناشه له الحق في المونة . ويجعل المركز
Commune هذا أو المقاطعة أو الحكومة هذه المونة حسب الأحوال .
وتتسلم إدارة هذه المونة في كل مقاطعة بواسطة المجلس العام .

وتقدم للمونة إما أن يكون لمن إقامة من يستحقها فإن لم يقد تقديم
المساعدة في محل الإقامة يوضع المستحق في ملجأ عام أو خاص أو عند أحد
الأفراد أو يمان بأى طريقة أخرى ملاقة . وتعتبر المونيات على وجه العموم
موقنة .

وتقدر الإقامة بما يكفى للمقيم بمناشه مدة شهر ويجوز أن تسلم إليه
تقودًا كما يجوز أن تستبدل كلها أو بعضها بمجايات تسلم إليه بدل التقود .

نقابات المونة العامة :

تعتبر نقابات المونة العامة إزائية على المراكز (قانون ٥ أبريل
سنة ١٨٨٤) وهذه تتدرج للمسال اللزم لهذا الغرض من الموارد الآتية :

- ١ - الأحياء والهبات الموقوفة على متقدي السن والعجزة وأصحاب
الصلوات .

- ٢ - ما يدفعه مكتب الخيرات والملاجئ .

- ٣ - الإيرادات الاحيادية .

٤ - وفي حالة عدم كفاية هذه الموارد فإن المقاطعات والحكومة
تتشارك في تكلفة الفرق بشروط معينة وتضرب كذلك نقابات الإقامة العامة
إزائية على المقاطعات تصدر بحكم القانون في ميزانياتها . وفي حالة عدم
كفاية الموارد الخاصة للإحسان أو الإيرادات البادية التي يمكن التصرف فيها
يجوز فرض رسوم أو ضرائب كما أن الحكومة مؤمنة بالمساعدة (قانون
١٤ يوليو سنة ١٩٠٥) .

والحكومة على كل حال مازنة بمصاريف مساوية متقدي السن والعجزة
وأرباب العاهات بالاشتراك مع الجمعيات الخيرية والملاجئ التي تكون لها
موارد مرصدة لهذا الغرض .

المونة الطبية المجانية :

ASSISTANCE MÉDICALE GRATUITE

يستحق هذه المونة :

- ١ - كل فرنسي مريض لا مورد له .
- ٢ - النساء الفقيرات عند الوضع .

٣ - الأجانب المرضى الذين لا مورد لهم متى كانت هناك مطبعة بين
الحكومة وبين بلادهم الأصلية تخشى بجبال المونة (قانون ١٥ يوليو
سنة ١٨٩٣) .

نقابات المونة الطبية :

تقوم بنقابات المونة الطبية المجانية المراكز أو المقاطعات أو الحكومة
حسب الأحوال تبعًا لحل إقامة المرضى .

عربات الإسعاف وعربات المظلي إذ لو جرح عامل مثلا أو حصل جرح وكان الزئبق منخفضا فلا يمكن الإسعاف والمظلي من الوصول إلى النرض .
بالسرعة المطلوبة .

لنا :

أقترح إنشاء سيارات حكومية تسير من الأربعين إلى يور توفيق من الساعة ٨ صباحا إلى الساعة ٤ مساء ومن الساعة ٨ مساء إلى الساعة ١ صباحا وتسير قطارات من الساعة ٥ صباحا إلى الساعة ٨ صباحا ومن الساعة ٤ مساء إلى الساعة ٨ مساء وذلك لكثرة زهاب الموظفين والنهال ولإيهم في الأوقات السابقة .

ونفضلوا بقبول فائق احتراماتي

محمد ليوب أبو الجندل

تحريرا ١١ أيار ١٩٣٧

اقتراح رقم ٣٢

قطارات السكة الحديدية بين السويس والإسماعيلية لا تطف بمحطة الأربعين مع أن هذا الحى أهل بالسكان ولذا فإن الذين يريدون السفر من سكان هذا الحى يستأجرون عربات لنقلهم وعائلاتهم إلى محطة السويس كما أنهم عند عودتهم من السفر يستأجرون عربات لنقلهم من محطة السويس إلى مساكنهم . ولا يخفى ما يتكبثونه من دفع أجور نقلهم وبما أن هذا الحى به محطة سكة حديدية تطف فيها المركبات البخارية التي تحمل الركاب إلى يور توفيق وبالسكس .

لنا :

أقترح أن تطف قطارات السكة الحديدية في الذهاب إلى الإسماعيلية وفي الإياب بمحطة الأربعين لراحة الأهل وعدم تكبدهم مصاريف زائدة .

ونفضلوا بقبول فائق احتراماتي

محمد ليوب أبو الجندل

تحريرا ١١ أيار ١٩٣٧

اقتراح رقم ٣٣

من حيث إن بحر موسى يمر بمدينة الزقازيق متجها نحو الشمال غترقا منطقة واسعة بها كثير من القرى الأهلة بالكثير من السكان ومن حيث إن هذه القرى محرومة من كل أسباب المواصلات (من سكك زراعية وسبلية) وأهلها يعانون مشاكل كثيرة ومتاعب جملة في الانتقال من جهة إلى أخرى وقد تكررت شكاواهم من هذه الحالة .

وحيث إن الألمان المخصوصين بين بحر موسى وبحر مشعل بمد بلدة الخوات والتي تكون مثلنا رأسه ينتهي بمدينة الزقازيق عنساجة جدا إلى الصرف واطاحتها سببة بسبب تسرب مياه الشح إليها من بحر موسى وبحر مشعل لأنها محصورة بينهما .

لذا أقترح امتداد مصرف الإبراهيمية المذكور من بعد بلدة الخوات حتى ينتهي إلى مدينة الزقازيق للقائه العامة ، وإجابة لتوسلات الملاك بشك الجهة .

ونفضلوا بقبول عظيم احتراماتي

١٩ أيار ١٩٣٧

الدكتور عبد الرحمن عوض
عضو مجلس الشيوخ

اقتراح رقم ٣٠

ضباط الجيش المصري متقاعدون ومالعين ليس لهم ناد بمدينة القاهرة يمتنعون فيه أسوة بموظفي الحكومة . وبما أنهم الآن لعدم وجود ناد يشتهرون في أوقات فراغهم على المشارب والمجلات العامة . ولا يخفى ضرر ذلك . وسبق التكلم في هذا الموضوع مرات ولم يتقرر شيء . وحيث إن مثل السردار الذي سكنه المفتش العام للجيش المصري بالزمالك سيخلو قريبا وهو يلقى جدا لأن يكون ناديا لضباط من حيث موقعه ووجوده يحمي راق فاقترح تقديم هذا الاقتراح للجلسة لتقرر هذا المنزل ناديا لضباط الجيش حفظا لكرامتهم وكرامة الجيش بين جيوش العالم المتعلمين . وكان لهم سابقا أندية فائحة بالسودان والقاهرة .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩ أيار ١٩٣٧

لسواء

على صفق

عضو مجلس الشيوخ

اقتراح رقم ٣١

تمر السكة الحديدية من جهة الأربعين ليور توفيق في وسط مساكن مدينة السويس وبها مزارق مدينة الزور تقفل كسب موت القطارات والربة البخارية التي تسير بين الأربعين ويور توفيق كل خمس عشرة دقيقة وبذا تعطل حركة المرور بين ساكني المدينة للساكنين على أقلامهم أو العربات والسيارات . ولا يخفى الضرر الذي يلحق بالأهل من هذا الطلل خصوصا

مادة ٦ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .
مدون

مذكرة تفسيرية

انتشرت عادة لعب القمار بخلف أنواعه انتشاراً أصبح يدعو إلى التفكير الجدي في وضع حد لحماية الأفراد من تلك الخطر . وما يفت النظر أن هذا الخطر قد يمتد إلى الأقاليم والأرياف حتى أصبح القمار هو الشغل الشاغل لكثير من الأفراد في أعينهم وبجاسمهم وما زلهم .

وما ساعد على انتشار هذه العادة التيسيلات والرفيات المختلفة التي بلا إليها أصحاب الأندية الخاصة لتمكين الأفراد من المقامرة والتعاطل بمختلف الوسائل للتأثير في عقولهم وأبصارهم إلى تلك الأندية ونسب تقوهم من موائد القمار .

وقد عهد للكثيرين إلى إعداد أماكن خاصة للقمار تحت اسم الأندية الخاصة ويسمعون في نفس الوقت لأي فرد يريد المقامرة بالدخول فيها . وللهروب من القانون يقتضون شخص بطلاقة خاصة لتزويجها بصفة كونه مشتركاً في هذا النادي الخاص ولو كانت مضويته هذه عن زيارة واحدة أو ساعة واحدة . حتى إذا ما دام رجال البوليس هذا المثل أمكن بسهولة إثبات أن الموجودين جميعاً يتكونون نادياً خاصاً فإذا أمكن إثبات وجود بطلانات لجميع الأشخاص الموجودين وقت مداهمة البوليس انتهى الأمر بسلام .

أما إذا كانت مداهمة البوليس محل من المحلات العمومية فإن كل ما يسهل في ذلك هو ضبط الأفراد الموضوعة لقب وكذا الأشياء التي حصل للعب بها وفي هذه الحالة يمكن القاضي بمصادرة المضبوطات . فإذا ماترك صاحب المثل العمومي للبوليس القمار وكان قد صدرت بمرات ثلاث السنوات الماضية مكان ضد أصحاب المثل ولو متعاقبين في مثل هذه الحالة فإنه يمكن بإقتال المثل نهائياً ويقاب صاحب المثل بترامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ وفي حالة ارتكاب خاتنة أخرى في ظرف ستة أشهر بطلان بترامة لا تتجاوز مائة قرش صاغ والمجلس لمدة لا تتجاوز أسبوعاً أو بإحدى هاتين العنيتين فقط .

أما من جهة الزمان على سباق الخيل أو ذرية من أنواع الألعاب خارج المكان المدة السابق أو الرياضة فإنه انتشر انتشاراً مروعاً وأصبحت إضراره

لهذه الأسباب الصحية الضرورية أقترح إصلاح الجسر الغربي لبحر موسى المذكور ليكون سكة زراعية صالحة للأغراض المتقدمة الحيوية لزراعة سكان تلك المنطقة الذين يدفعون الضرائب كثيرين على أن لا يكون هذا الإصلاح مبتدأ من مدينة الزقازيق جميعاً نحو الشمال حتى يتيسر بسكة هيا - دريب نجم .

ونفضلوا حضرتكم بقبول عظيم احترامي ما

١٩ مارس ١٩٣٧
الدكتور عبد الرحمن عوض
عضو مجلس الشيوخ

مشروع قانون رقم ٣

بأسم حضرة صاحب إرادة قاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - تنفيذاً لنصوص هذا القانون تعتبر الألعاب الآتية ألعاب القار :

(أ) أوراق اللعب على اختلاف أنواعها مثل لعب البكالوا والبروك والواحد وثلاثين والبريدج والكونكان والوليت وما كينة الخيل وما أشبه ذلك من أنواع اللعب .

(ب) الزمان على سباق الخيل أو رمي الحمام أو ذرية من أنواع الألعاب أو أعمال الرياضة متى كان ذلك خارج المكان المدة لسباق أو الرياضة .

مادة ٢ - محظور على أي شخص أن يلبس أو يسهل للزيارة لعبة من ألعاب القمار المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يقابح مرتكبها بالحبس من شهر إلى ثلاث سنوات وبغرامة من ١٠ جنيهات إلى ٣٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط ويمكن القاضي بمصادرة الأفراد الموضوعة للعب وجميع الأشياء التي استعملت في المقامرة .

مادة ٤ - جميع الرخص الحالية الخاصة بإقامة نوع من أنواع القمار والمراهنات على اختلاف أنواعها تعتبر كأنها ملغاة بعد مضي سنين يوم من تاريخ نشر هذا القانون .

مادة ٥ - يلغى كل ما يخالف هذا القانون من القوانين الأخرى .

ملحق رقم ١٣٢

جلسة يوم الثلاثاء ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٠ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة فحص الاقتراحات والعرائض
عن العرائض التي فصلت فيها اللجنة بملحة ٦ يولية سنة ١٩٣٧
(المقرر حضرة الشيخ الهرم أحمد حنن أبو القصل الجزايري انشى)

العرائض التي رأت اللجنة رفضها أو حفظها لأسباب مختلفة
المرضية رقم ٣٩٠ - مقدمة من جنتي شاي صرنا سراءه سابقا
مركز مقلوط مديرية أسيوط، يقول إنه ينظم لجمعية الأموال الموقرة ولوزارة
المالية مدة سنتين وشكا لخضرات الزواب ولأن لم تظهر نتيجة تظلمه .
قررت اللجنة حفظها لأن مقدمها سبق أن اشكى والتخفت الإجراءات
اللازمة في شكواه .

المرضية رقم ٣٩١ - مقدمة من السيد محمد سيد أحمد ثابت من تلة
خيال مركز كفر صقر مديرية الشرقية، يطمس أن تحول أعمال إدارة بلدتهم
على الشيخ أحمد صالح إلى أن يبين للناحية المذكورة عمدة .
قررت اللجنة رفضها لأن الاختصاص من شأن السلطات المحلية .

المرضية رقم ٣٩٢ - مقدمة من الحسيني نجما شرايا من مروج دار العلوم
سنة ١٩٣١ يقول إنه تخرج في مدرسة دار العلوم وترتيبه الثامن ولأن لم يبين
وقد عين كثيرون ممن هم بعده وقد قلّم مدة شكوى لوزارة المعارف لم
يحدد شيئا .
قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس علائق هذه الشكوى .

المرضية رقم ٣٩٣ - مقدمة من الدكتور عبد الحميد الصلاوي من
مستشفى وقف الصلاوي بطنطا وآخرون من المستحقين في الأوقاف الأهلية
بمدينة طنطا، يشدون أزر طالي حل الأوقاف الأهلية وبينون ما يملحه
النظار من التلاعب بأموال المستحقين .
قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لآلة ٢٢ من الدستور .

المرضية رقم ٣٩٤ - مقدمة من حيدر به عبد العزيز وآخرون من
مفتشة مطاي مركز بني منازو مديرية المنيا - يقول إن من يدعي الحواجه
إسكندر مرمى أع لخدمته مشاة مطاي مركز بني منازو ومساعدنا أحمد هاشم
فإننا بما جلبنا من الجانيه لله السيد مرمه بالله وهذا الأهر ايتيمودو جكا

تختلف طبقات الأمة على السواء ولزاد خطره بين الطبقة الفقيرة التي أصبح
كل همها توفير القليل من موارد الرزق لقراءة أسبوعيا على سباق الخيل .

واقبل موضوع الرهان على سباق الخيل بصفة خاصة من فكرة الرياضة
أو التشجيع على تربية الخيل الأصلية إلى المقامرة بكل معانيها .

فصرحت الحكومة بفتح مكتب خارج المكان المدة للسباق وفي مدن
غير التي يجري فيها فأصبح الرهان عن طريق هذه المكاتب مقامرة بكل معانيها
وأمام هذا التصريح واقتلاب الوضع على الصورة التي أوردناها ظهرت
المكاتب الخفية في معظم مدن القطر لراحة على هذا السباق .

وفي حالة وقوع المخالفة الأخيرة وهي فتح محل الرهان الخفي لأن البوليس
يضبط الهون ويحكم القاضي بمصادرتها بلطاب الحكومة ومطالب مرتكبيها
بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش صالح أو بإحدى
هاتين العقوبتين فقط .

وما لوحظ بصفة خاصة في السنوات الأخيرة دأب طبقه حصار الموظفين
على لعب القمار وأدى هذا الانتداع في ذلك التيار المباروف إلى تنازع سلطة
سواء في الاختلاسات التي وقعت من البعض أو في الآثار التي انتهت إليها
الرباط فيما بينهم وبين أنفسهم - والمخالفة الخمسة التي بما فيها أولادهم وعائلاتهم
داخل منازلهم ثم انتداع طبقه حصار المستفيدين والتقدم ومن في مستواهم
في الراحة أسبوعيا على سباق الخيل سواء من طريق المكاتب المصرح بها
من وزارة الداخلية أو المكاتب الخفية .

وتعدى لعب القمار دائرة الأضياف إلى متوسطي الحال ثم إلى صغار الناس
حتى أصحاب الغالبية الساحقة من أبناء هذه الأمة أما البقية القليلة جدا
فمن من لم يصب منها عن طريق مباشر فقد أصيب عن طريق النتائج التي
وصلت إليها حالة فوجوم .

وأمام هذا الخطر الذي أصبح يهدد الأمة وإزاء غلو القانون من مواد
تكتفل بمعالجة هذه الحالة وجب التفكير الجسدي في وضع حد للقمار يوضع
تشريع يكفل حماية الأفراد ولا يفسى ذلك إلا عن طريق وضع العقوبة
التي تكتفل القضاء التام على هذا الخطر .

وبهذا أشركت بموقعي مشروع القانون الخاص بلعب القمار .

رقم ٢٨٠ سنة ١٩٢٨ كلى النيا بالملكية الى أنه لم يشمل بالضمان إلا أن المدة والضمان له بصلان على تنفيذ الحكم بطريق استبدادى ويحسن التفكير فى ذلك .

قررت اللجنة رفضها لأنها مسألة قضائية ، المرجع فيها للقضاء وحده .

الريضة رقم ٢٦٨ - مقعدة من حسن الرضى عضو مجلس مديرية الغربية - يقول إنه بحث فى كيفية زراعة الأرز وتجهده بالماء بكيفية يرى أنها تدور على البلد من هذا المحصول كما وفيها .

قررت اللجنة رفضها لأنها تتضمن اقتراحا لا يملكه الأفراد .

الريضة رقم ٢٦٩ - مقعدة من مرمى أحد عبد الكريم من القبيلة مركز مجمع حادى مديرية فنا - يحنس صدور الأسر بإزالة المباني الى أقامها عبد الكريم عهد محمود وآخرين على ثمانية قرارات بطع مملكة الحكومة .

قررت اللجنة رفضها لأن هذا ليس شأنًا عارضا له .

الريضة رقم ٢٧٢ - مقعدة من الأستاذ حسن مرور رئيس مؤتمر طالى الانتساب بالجماعة المنطد بشادى الموظفين بالإسكندرية ، يطلبون إعادة نظام الانتساب لكليات بالجماعة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لقاعدة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٧٣ - مقعدة من حسن عهد الجارلس الموظف بالقسم الفني بالمساحة التفصيلية والتسجيل بالمعيرة ، يقول إن أخاه بصفة كونه صعدة لبلدة أم الساس من أعمال مركز بى مزارا استعمل سلطة وظيفته فسطل له أحكاما قضائية صادرة ضد هذا الصعدة كما أن حضرى محكمة بى مزارا اشتركوا فى هذا العمل مساعدة للصعدة المذكور وكذلك صراف الناحية المذكورة وهو يحنس التحقيق مع هؤلاء حيث اشتركوا جميعا فى تعطيل أحكام قضائية واجبة التنفيذ .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس محل التحقيق هذه الأمور .

الريضة رقم ٢٧٦ - مقعدة من سيد عهد الله أبو سرية رئيس السادة بمكة أستاذان أسيرود الأهلية ، يحنس هله من محكمة استئناف أسيرود الى محكمة مصر لانه بى أسيرود عشر سنوات .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس محل لئل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٢٧٧ - مقعدة من محمد محمود رشوان وآخرين بمحطة بى حدير مديرية بى سوب يقولون ، إن والدم عهد محمود رشوان الذى كان بوظيفة بوليس ملكى بمكديارية السكة الحديدية توفى ولم يترك لهم شيئا و يطلبون أن يصرف لهم إحصان لأنهم مدبرو الكسب .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس محل لهذه الشكاوى .

الريضة رقم ٢٧٨ - مقعدة من عارف محمود الشرىنى رقم ٣١ شارع لىلى باشا بالحلبة الجديدة ، يقول إنه كان ساعد براد بفسل الإشارات بالسكة الحديدية وقطعت وجهه ويحنس إعطائه إحصانا ليستعين به .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس محل لئل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٢٧٩ - مقعدة من عهد يوسف عبد الرحمن التاجر بالريضة مركز ملوى مديرية أسيرود ينظم من قرار الجبر الصادر ضد من مجلس حصى ملوى ويقول إن رئيس الجلسة اضطلعه واضطهد الحامى عنه ويحنس رفع الجبر عنه .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس محل لئل هذه الشكاوى وعليه أن يتخذ طريق الإجرامات المنصوص عليها فى القانون .

الريضة رقم ٢٨٠ - مقعدة من نظمية أحد الأصغر بشارح الكتانى بالمصودة تشكور من الشكاوى ويقول إن مورثا كان كاتبًا أول بمكة الله الكبرى الأهلية وترك أولادًا منها ولم تضلمه الحفانية سوى ستين جنيها وهي تحنس رفع هذه المكافأة أو تسوية الماشى على أساس عادل تسعين به على تربية أولادها .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة فصل فيها من هيئة مختصة .

الريضة رقم ٢٨٢ - مقعدة من محمود حنى قتيب وكلاء كبة العالدين للشرعيين بمصر ، يحنس الاعتراف بتنازيمهم الى اقنوعا ومع اتسامهم هذا كشف بأسماء الهيئة ومشروع القانون .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لقاعدة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٨٥ - مقعدة من شاكر أرمينوس وآخرين عن أوقات فاقول مديرية فنا ، يقولون إن نصفا قبطيا فاصرا أغرى على احتياك البن الإسلامى ولما أصبحوا مهتلين فى أرواحهم وأموالهم وقد أرفقوا بلجات الاختصاص ولم يحنس الى شكواهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفتها لقاعدة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٩١ - مقعدة من عهد وأهالى الجيهه مركز الفشن مديرية المنيا ، يطلبون إنازتهم قبل اللينضان لأن تنبش راج بى سوب أهلهم حتى ضاعت زراعتهم ومنازلم .

قررت اللجنة رفضها لعدم وجود أسماء معينة بها .

الريضة رقم ٢٩٢ - مقعدة من عهد إسماعيل جنداه من أخوانى طنطا مديرية الغربية ، يقول إنه من حملة الشهادة البالية ولما أراد دخول قسم التخصص فى العام السامى مرض مرضا شديدا حال بينه وبين بنينه هذه ولذلك فهو يحنس التسلف بقبوله بقسم التخصص هذا العام .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس محل لئل هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٢٩٤ - مقفلة من خليل حسن سكير بلنة إصلاح
روض الفرج شارع جاد للولي بك شارع زقاق بك رقم ٧ ، يطلب إصلاح
روض الفرج من حيث الجارى وإنشاء المترزمات ونشر التوثون الصمعية
وزيادة قوة البوليس .

قررت اللجنة رفضها لمخالفاتها المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٢٩٥ - مقفلة من السيد محمد عبد القنى من اغلاله
بفاس راج سركو شرين غريبة ، يقول إن عمدة اغلاله التابعة لبفاس أودج
أحمد متوجين بكثوف الاقطاب ويخس التحصيل .

قررت اللجنة رفضها لأن هذه الشكاوى لا تتضمن وقائع معينة والظن
في الاقتابات العامة له جهات اختصاص معينة بالقانون .

الريضة رقم ٣٠٠ - مقفلة من محمد عبد ابراهيم وآخرون من ناقوس
شرقية ، يخمسون عدم ترشيح محمد عبد الوهاب بل شيخا ليند ناقوس لانه
لا يملك التصايب ولاه من ذوى السيرة السليمة .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس علائق هذه الشكاوى .

الريضة رقم ٣٠٢ - مقفلة من سليمان الططاطوى وآخرون عن أعال
جوت مركو ططاط مديرة التريبة ، يخمسون التصريح لم زراعة أطيائهم
أرزا .

قررت اللجنة رفضها لمخالفاتها المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٠٣ - مقفلة من دردر رضوان شيخ سمالوط وآخرون
يقولون إن حضرة الشيخ المقدم حسين الثرىي يبيعون عن عضوية مجلس
الشيخ وبين عمدة سمالوط ما جعله لا يقوم بوظيفة العمدة حتى
وقعت جنايت مرموقة .

قررت اللجنة رفضها لأن المسألة متعلقة بانتهاء الفصل في الفصل المقدم
في اقتاب حضرة الشيخ المقدم وفيها له من حق الاختيار بين العمدة
وعضوية المجلس عند رفض الظن .

الريضة رقم ٣٠٤ - مقفلة من عبد الفتاح حسن زقاقى وآخرون
عن أعال الكفر الجليلي مركو المترلة يشكون من تأخر توزيع المياه مع أن
بقيتهم من ضمن مناطق الأرز . الذى سبب لهم تأخر زراعة القطن وعدم
زرع الأرز لأن لا يخمسون صرف المياه لم ترى قسطهم وزراعة الأرز .

قررت اللجنة رفضها لمخالفاتها المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٠٥ - مقفلة من فاضل السكير العام لغايات الببال
يخمسون اختيار مجلس الببال المجلس الاستشاري الأمل من طريق اعتماد
وطيلون أن يكون مقدم أزيد من خمسة .

قررت اللجنة رفضها لمخالفاتها المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٠٦ - مقفلة من أحد الصاوى عبد الحافظ وآخرون
من معطين مركو سمالوط مديرة الببال يقولون إن عمدة بلنتهم معطين
عقد لاقتطاب يوم ٢١ الجارى ويخمسون التأجيل خوفا من اجتماع
الملاطحات ساعة الاقتطاب وبينهم هناك تسبب عن قتل .

قررت اللجنة رفضها لمخالفاتها المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣٠٧ - مقفلة من عبد خليل صالح من بوق مركو مغلوط
يقول إنه كان باغلاويشا بالجيش المصرى في عهد ولاية المنصور لما اندلج
إسماعيل باشا والندوي توفيق باشا وقدم ظلمات كثيرة لربط ماش له
أو مكافأة وبما أنه مستحق لكبر منه وكثرة ماله فهو يلتمس وقد أدى
خدمات جليلة أن يربط له ماش .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس علائق هذه الطلبات .

الريضة رقم ٣١١ - مقفلة من محمود نصر من نفسه وآخرون مقم
بكنز أبو كبير مركو كتر صفر شرقية ، يقول إن الدكتور فارس غرابشا
اختصص منهم ١٤ فدانا في حكم الملكية الذى يبيعهم ويخمسون تسكيل
بلنة تحكيم .

قررت اللجنة رفضها لأنها مسالة قضائية مرجعها القضاء غلصه .

الريضة رقم ٣١٢ - مقفلة من فاضل أحمد خليل سكير الاتحاد
لغايات عمال الطوط المصرى ، صودرة من محضر جلسة يوم الأحد
٢٠ يونيو سنة ١٩٣٧ لمية مجلس الاتحاد العام لغايات عمال الطوط المصرى
وهم يخمسون الحطوف عليهم .

قررت اللجنة رفضها لمخالفاتها المادة ٢٢ من الدستور .

الريضة رقم ٣١٥ - مقفلة من بيوى عبد الرحمن مفتش درسية سابقا
بسكة حديد الدنا ويقيم بكفر أبو كبير مركو كتر صفر شرقية يقول إنه كان
مفتش درسية سابقا بسكة حديد الدنا ووفت بسبب سياسى وذلك عند
مهود حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بمديرة العقولية .

قررت اللجنة رفضها لأن مصلحة سكك حديد الدنا ليست مصلحة
حكومية .

الريضة رقم ٣١٩ - مقفلة من معطين محمد البدرى الحامى والمقيم
بشارع بيتان الفاضل رقم ٤ قريبا من قصر البنتى بمصر يخمس تبعية
إحدى وظائف النيابة العمومية أو بإحدى الوزارات ويقول إن ماضيه
الدراسى جيد وكان تربيته الأكول دائما .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لتل هذه الطلبات .

الريضة رقم ٣٢٤ - مقفلة من إبراهيم أحمد طوى شارع سوق
كرم الله بالإسكندرية يقول إنه هو الذى أنشأ الزاوية بمصر وعمل على
انتشارها فهو يطلب منه مكافأة من القادره أقدم أو ماشا يستحق به .

قررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طريقا لتل هذه الطلبات .

الريضة رقم ٣٣٧ - ملقمة من عبد الصبح مغروس سليمان بشأرع أرض الطويل سارة السبك رقم ٨ شبرا . يقول إن زملاؤه المتخربين معه في مدرسة الفنون والصناعات الكيماكية توغلوا جميعا وهو الآن لم يوظف ويخمس نتيجه .

تقررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طرفا مثل هذه الطلقات .

الريضة رقم ٣٣٩ - ملقمة من إبراهيم السيد أيوب بدليم دار العلوم ١٢ شارع مقبوع بالمنصورة يقول إنه حوس في قضية سادة الاصدقاء على الكسكول وبعد تخرجه حصل على بدليم دار العلوم ويخمس نتيجه .

تقررت اللجنة رفضها لأن المجلس ليس طرفا مثل هذه الطلقات .

الريضة رقم ٣٣١ - ملقمة من الأستاذ زكي تانوسوس الماوى بأهم وضو على على بها يطلب إنشاء تحريرى ربط أنهم يسعاج كما سبق له أن قدم طلبا بهذا المعنى قيد تحت تمرة ١٥٤ لسنة ١٩٣٦

تقررت اللجنة رفضها لأنه اقتراح ربيعه ليس من حقه التقدم به .

الراضى إلى رأيت اللجنة قبولها وإحالتها إلى الوزارات المختصة

الريضة رقم ٣٥٩ - الملقة من على إسماعيل جاد وآخرون من الواحات البحرية ، يخمسون رفع ساحة أراضي التعليل ختم لأن في علم رفضها مجزا من من أله الضراب وذلك لأن المواصلات التي ترطهم يراعى النيل هي الجمل وهم يتكفون مصاريف باهظة .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٦٥ - الملقة من أحد عبد الحميد السيد وآخرون من ناحية فايد مركز الغنازي مديرية الشرقية ، يقولون إن بلبهم "مخيد" مستأ على تكلفت عسكرية تقريبا المعادة وهم يخمسون من الحكومة أن تعطيم أرضا صالحة للزراعة وغاية في الجودة كأراضيهم وهم لا يرتضون أن يشتري القندان الواحد منهم بأقل من مائتي جنيه .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٦٦ - الملقة من عبد الجواد عبد المال وآخرون من القصير ، يتطلعون من أن مصلحة الجلود أقامت عليهم الشيخ مبروك على موسى عمدة وهذا مخالف لأتقهم الشيخ عبد السلام خليل الذى فاز في الانتخابات بأغلبية ساحقة وهم لا يرتضون فيه عملة عليهم .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٦٧ - الملقة من عبده حسن وآخرون من ناحية بنى بختي على تيج مركز مغروط مديرية أسوط ، يطولون أن تتفق الحكومة على شراء أرض يقيمون عليها مساكن يوتيم على المباني التي شيدها وأن يطير لهم مائة الف ليرة تقسم أما تيج الأرض فبندرت . المحكمة المالكية بالبحرية .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٧٠ - الملقة من فرج أحمد خليفة شيخ بتاحية المسكرة مركز الينا مديرية جرجا وآخرون ، يتطلعون من تبجيمهم لمصلحة يديس ويخمسون الخلفهم جرجا حتى لا يتكسب منهم عمدة يديس وقد أصبح يته ويخمس عنده شديد لائى الآن العام مليا .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٧١ - الملقة من أحد نعيم وآخرون قاطن بالمنزل رقم ٨ بشاوع حسيه صالح أرض لى بجرومة بشبرا يخمسون تمهد شارعهم بالنظافة والإضاءة وأن تضمه مصلحة التنظيم موضع الناية بكلق للشوارع .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٧٤ - الملقة من محمد فرج شيان وآخرون من سابقى القرايرات ومساكنهم بالسكك الحديدية - يطولون تحسين حالتهم ماديا وأدبيا وتنظيم العمل بينهم بحيث يتحقق بإجازات التماس والأجاديح ورفع مرتباتهم ويتطلعون مما هم عليه الآن من الإزدحام المادى والجسالى .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المواصلات .

الريضة رقم ٣٧٥ - الملقة من نسيه بنت عبد خليل يوسف وقاطنة بالقنويم بدير زتون بشاوع الريان - تشكو من أن محمود اتندى صلا الحاسب مجلس حسي إلسا من ضلها مستلمات وذلك لملالة بجسومها مما ترتب عليه أن عكة بنى سوف حكمت عليها برامة لعدم تقدمها هذه المستلمات وعلى خمس اتنيه عليه بأن يسلمها أوراقها المذكورة .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٨١ - الملقة من عبد العظيم حسين بجلوش ببوليس بندر أسوط سابقا ومقيم ببلوطا مديرية جرجا - يخمس إعادته للجنة لأنه فصل سياسيا فقد كان بجلوشا ببوليس بندر أسوط وحامته السلطة العسكرية لأنه في سنة ١٩١٩ لمساعد المرحوم عبد كامل عبد اتندى مأمور البندر في توزيع الأسلحة وقد عاد جميع المفعولين سياسيا وهو لم يند للجنة حتى الآن .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٨٣ - الملقة من عبد الهادى طاهر رئيس مشطب لدورة الصندية لإزالة الكثرة وآخرون من رؤساء هذه المدارس ، يخمسون أن تكون ترقيتهم على أساس الأقدمية والكفاءة .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٨٤ - الملقة من السيد أبو زيد وآخرون من الأجاوية غرب مركز جرجا ، يطولون رفت مسمحة الأجاوية غرب مركز جرجا لأنه صبي البدر والبلوك ولأنه عرض على ارتكاب جرائم القتل ورشده على آثاره في جرائم بغيرها والذلف الماحس به مخالف بشئ الجرائم وعقوباتهم .

تقررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٢٨٦ - المقدمة من محمد حنان من كفر الشيخ - يشكو من أن والدهم خير سيدى غازى - محرز بسجن المرك بدون تحقيق ويقتبس وقف هذه القضية وتظلم من نائب المصلحة ومعاون البوليس .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٢٩٩ - المقدمة من فرج محمد جمعه يقول إن حضرة عبد القادر المسائلى بك استعمل نفوذه لدى مدير القليوبية حتى أقررت منه رخصة المفهى تطلقه وإنه فضلا عن ذلك اضلل آلاف الأمتار من ملك الحكومة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٠١ - المقدمة من محمود تمام أو فواز مزارع بتاحية أولاد حمزة مركز جرجا يقول إن له سقفا بنساحية أولاد حمزة أطلق مرارا لوفدته ثم فتح أخيرا على أن يد الأحرار المستورين تحمل ضده فاتضح عدم آتروا أسواقا بدون رخصه ويدرونها في يوى الأمد والأرجاء من كل أسبوع وهما اليرمان المحدثان لإطارة سوله .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣٠٨ - المقدمة من السيد السيسى مريض بالمستعمرة الجبلية الجذام بأى زعل البلد يشكو من سوء معاملة أطبله المستعمرة الجبلية الجذام بأى زعل ويقول إنهم يتركون المرضى لاجلابة حتى إذا وجد الأطباء السم لغتوا به المرضى ويقتبس إصنافه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الصحة العمومية .

الريضة رقم ٣٠٩ - المقدمة من محمد فوح سرور وآخرون من أهلى حاتم أفا يجهشة تبع قسم شجرا يتمسون تعمير وأعطى يقوم بهمة الوط والإرشاد للأحياء الفاطنين بها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣١٠ - المقدمة من مرسى جبريل عمر باجرقوم بدواو مركز ومديرية أسوان يقول إن عمدة بلدتهم حسن بك على مصطفى فرض عليهم خريبة عند شراء الفقم وهى خريبة يأخذها لتخصه ويقتبس العمل على رخصها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣١٣ - المقدمة من محمد على الشيبى وآخرون من مزارعى القرية الجبلية الواقعة خلف وزارة الزراعة بالبق يتمسون أن تنق وزارة الأوقاف إيجار الأرض التى أقاموا عليها كاهنهم بدون زينة لأن في ذلك ضررا عليهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣١٤ - المقدمة من ففى محمد عبد الكريم من إسنا مديرية قنا يتظلم من أنه يشهد عملا للفاوزة وبعد أن أجازته وزارة الصحة توقفت مصلحة العمل بوزارة التجارة والصناعة وهو يستعنت بسبل المجلس للترخيص له من المصلحة المذكورة لأنه أخفق كل ما ملكت يده على هذا العمل .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة التجارة والصناعة .

الريضة رقم ٢٨٦ - المقدمة من محمد حنان من كفر الشيخ - يشكو من أن والدهم خير سيدى غازى - محرز بسجن المرك بدون تحقيق ويقتبس وقف هذه القضية وتظلم من نائب المصلحة ومعاون البوليس .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٨٧ - المقدمة من صالح الشواربي وآخرون طلبة الجامعة للصرية الراسين ، يتمسون معاملتهم معاملة تتفق مع القانون الذى صدر فى العام الماضي خاصة بالإلتام .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٢٨٨ - المقدمة من زكى مصطفى الخليفة بطلسا - يطلب أن تستد إليه خلافة السيد أحمد البدوى بطلسا لأنه مستحقها الوحيد .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٢٨٩ - المقدمة من محمود فرج خليل الموظف بمكتب برى أسوط ، يقول إنه دفع مائة جنيه بدلا عسكريا لملكو يتخس رده إليه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الحربية .

الريضة رقم ٢٩٠ - المقدمة من إسماعيل أحمد من ميت طاهر مركز دكنس مديرية الدقهلية ، يعلن فى عملية الانتخاب التى جرت فى يوم ١٠ أبريل سنة ١٩٣٧ ولقى نجيب فيها عنده شيئا ليلته ميت طاهر من أعمال مركز دكنس كما يعلن على الشيخ المذكور ويقول أن أملا كه مرونة ومصائب بجلة أسراض تقدمه عن القيام بمهام الوظيفة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٢٩٣ - المقدمة من لوقا إلياس بلى بىون شارع مدرسة القريزىة ٣ ضواحي مصر وآخرون - يقول إن قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٥ لم ينفذ بالمرء للأسباب الواردة بهذه الشكوى ويتمسون العمل على إجابة عليهم بأن يتمسك عمل الحكومة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٢٩٩ - المقدمة من وقى على الصايغ من أهلى بندر اخلية الكبرى - يتمسون أن تخلص وزارة الأوقاف مالها على ثلاث سنوات راحة بها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٢٩٧ - المقدمة من عيد السلام محمد وآخرون عمال حادق مصعة نواد يعلنون بقولون إنهم منذ زمن بعيد يربوط ثابت ٣ جنباى لكل منهم شهرا وقد فوجئوا بتحويلهم إلى مصلحة التنظيم بأجر يوى قدره سبعة قروش لهذا يتمسون إصنافهم وإقحامهم بمآلهم التى كانوا عليها راحة بهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٢٩٨ - المقدمة من زكى عبد الملك وآخرون مجار بالة باليلية مديرية جرجا يتظلمون من أن لجنة المجلس البلدى وجبت على

الريضة رقم ٣١٦ - المقدمة من محمد فتح الباب الوكيل عن المستزوجة جلفان بنت عثمان أغا إبراهيم من أبوصير مركز الجيزة يطلب نحو على المصرف الذي سيشتا في بلدة أبي صير مديرية الجيزة ميلا من نغرة ١ ونغرة ١٧ لأن في ذلك ضررا له لأن أحيائه بالكامل مستوحدة منه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣١٧ - المقدمة من الأستاذ حبيب ميداني شارع حنفى بك رقم ٤ بميداني القبة يقول إنه لم يستعد من التسوية الأصلية التي عملتها الحكومة مع البنوك العقارية سنة ١٩٣٣ وقد أصابه ظلم فلدخ من البنك العقاري ويطلب رد ملكيته إليه أو إعطاءه أرضا بدلها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣١٨ - المقدمة من راسم ساويرس موظف بناية إسطا مديرية القويم وآخرين يشكون من سوء تصرفات شركة السيارات بمديرية القويم فهي فضلا عن قدم عرباتها وقذارتها تسيء إلى الجمهور بعدم تنظيم المواصلات .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الداخلية .

الريضة رقم ٣١٩ - المقدمة من خليل عثمان حسين ٩ شارع السلطان حسين شياخة أحد صديق قسم بريس المطارين بالإسكندرية . يقول إنه طلب من محصرة صاحب الفضيلة معنى الديار المصرية أن يفتيه في مسألة شرعية وذلك بتاريخ ١٩ مايو سنة ١٩٣٧ ولأن لم يفتيه فيما طلب .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٣٢١ - المقدمة من محمود السيد إبراهيم وآخرين من اهالي كفر سالم التلال مركز السطة غربية يطلبون إزالة السد الذي أشتأه وزارة الأشغال سنة ١٩٣٥ في ترعة الجعفرية لأن الماء فيها أصبح آسما مما أضر بالصحة العامة والمياه ويتسبون لإطلاق المياه فيها .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٢٢ - المقدمة من عبد الحمادي السيد زيدان وآخرين طلبة العالية الموقرة بالإزهر الشريف يتسبون بإساحة دخول امتحان المالية .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٣٢٣ - المقدمة من الأستاذ بشارة سليمان تقيب الحاميين بأسوان وآخرين يتسبون العمل على تأييد قرار المجلس إلى التقطى العام الصادر في ١٥ يونيو سنة ١٩٣٧ الخاص بتنظيم الأميرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٣٢٥ - المقدمة من عبد الحليم عبد السلام حسن ملاحظ وقف خلف الله باشا بالشرقية سابقا ومن بلدة الشرقية سابقا من مركز فاقوس شرقية يقول إنه فصل من وظيفته لأسباب تتعلق بالانتماءات ويخمس إعادته لوظيفته .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأوقاف .

الريضة رقم ٣٢٦ - المقدمة من عبد العزيز حسن وآخرين تربية جبانة البياضية أبلد يتسبون أن يرى تخصيص المناطق الخاصة بكل منهم حسب الترخيصات التي إليهم .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

الريضة رقم ٣٢٨ - المقدمة من السيد يحيى ناظم مدرسة النهضة الابتدائية بالسويس وأحد أصحابها يتشمس ببعض الإصلاحات المالية وغيرها بالنسبة للمدارس الحرة .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المعارف العمومية .

الريضة رقم ٣٣٠ - المقدمة من عبد الحليم طه القليم مقالو عمارات ومقيم بناحية أبوجوان القليل مركز البياض مديرية الجيزة وآخرين يطلبون صرف الترميم من أرض أختها منهم وزارة الأشغال العمومية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٣٢ - المقدمة من دجبل طه عطوط وآخرين أولياء أمور شهداء بليس يخلون إن أولادهم الثلاثة راحوا ضحية يوم أثل يوليو سنة ١٩٢٩ وقت زيارة حضرة صاحب القام الريح مصطفى النحاس باشا لبليس وهم يطلبون شيئا يخفف الآلام بعض الشيء .

قررت اللجنة إحالتها إلى رئاسة مجلس الوزراء .

الريضة رقم ٣٣٣ - المقدمة من اللواء عبد الحميد راهد باشا لمهاش وقاطن بالبياضية وآخرين من على اتحاد ملاك أقسام القاهرة يتسبون بتفريق مفقود الاشتراكات المحررة بينهم وبين الشركة والجمهور بما يطلق مصلحة الفريقين ويخلون على مواطنين الذين وقع على الجمهور من اشتراكات شركة المياه .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة الأشغال العمومية .

الريضة رقم ٣٣٤ - المقدمة من طه الزبب الصنهاوي بكليشو مركز السطة يقول إنه تخرج في مدرسة القضاء الشرعي وكان ثاني التاجيين وقد عين ضربه بالعام الشريعة ومع كونه قدم طلبا فإن المحلفاتية أجلت طلبه وذلك عاقلة للبيان الذي أقامه حضرة صاحب المعالي وزير المحلفاتية مجلس الشيوخ عند نظر ميزانية وزارة المحلفاتية .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المحلفاتية .

الريضة رقم ٣٣٥ - المقدمة من أمين السيد مباشر وآخرين من أعضاء اتحاد عام مستعدي الحكومة المصرية للكتائين والذين اتخاذه من هيئة الببال يخلون إن حالتهم غاية في الضك ويطالبون بتعيين مرتباتهم ومنهم العائلات بطرقه فتم تحسين الحال .

قررت اللجنة إحالتها إلى وزارة المالية .

والثانية - لدراسة لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختطة الملحقه مكتوبة من حضرات الشيوخ المحترمين : كامل إبراهيم بك ، سليمان السيد سليمان باشا ، عبد الحكيم حكرك ، الأستاذ عبد الرحمن البيلى .

وقد اجتمعت اللجنة الأولى في ٥ و ٦ و ١٢ يولييه سنة ١٩٣٧ وتناولت دراسة مواد الاتفاق .

واجتمعت اللجنة الثانية في ٥ و ٦ و ١٣ يولييه سنة ١٩٣٧ وبجست مواد لائحة التنظيم القضائي .

وفي يوم ١٤ يولييه سنة ١٩٣٧ عقدت الهيئة العامة جلسة حضرها حضرة صاحب السعادة عبد الحيد بولوى باشا رئيس بلنة قضائى الحكومة وأحد أعضاء هيئة الوفد للمصرى والمفاوضات وحضرة الأستاذ المحترم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة الحفانية مندوبين عن الحكومة وتوليا الإدلاء بالبيانات التى طلبتها اللجنة ثم اتفقت اللجنة حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك ليكون مقررا لها أمام المجلس .

وفي يوم ١٨ يولييه سنة ١٩٣٧ عقدت الهيئة العامة جلسة أخيرة نظرت فيها التقرير وأقرته .

الامتيازات

مقدمة

تركزت نهضة البلاد بعد جهادها الطويل بمساعدة التحالف والصداقة بينا وبين بريطانيا العظمى وتم التوقيع عليها في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ وصادق البرلمان عليها بمجلسي النواب والشيوخ في ١٨ و ١٩ نوفمبر سنة ١٩٣٦



ولما كان في بناء الامتيازات الأجنبية أساس استقلال مصر وقيد لسيادتها وعقبة في سبيل نهضتها، وكانت أمنية البلاد متجهة دائما إلى ضرورة الخلاص منها . كان إزاء على المفاوض المصرى في مفاوضاته مع بريطانيا العظمى بشأن الاستقلال أن يصل على تنظيم طريق الخلاص منها . ولذا قد نص على هذا الطريق في المادة ١٣ من معاهدة التحالف والصداقة بين مصر وبريطانيا العظمى وهذا نصها :

ملحق رقم ١٣٣

جلسة يوم الأربعاء ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢١ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير بلختى الخارجية والحفانية

من الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات الأجنبية في مصر
ولائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختطة الملحقه به الموقع
عليها بموترو في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

(المحترضة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك)

احال المجلس بجلسته ١٢ ربيع الثانى سنة ١٣٥٦ الموافق ٢١ يونيه سنة ١٩٣٧ على بلختى الخارجية والحفانية عشرين مرسومين صاددين في ٢٠ يونيه سنة ١٩٣٧ بمشروعي قانونين :

الأول - بشأن الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات بمصر والموقع عليه بموترو بتاريخ ٨ مايو سنة ١٩٣٧

والثاني - بشأن لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختطة الملحقه بالاتفاق المذكور .

وقد اجتمعت اللجنتان مما بجلسته ٣٠ يونيه سنة ١٩٣٧ برئاسة حضرة الشيخ المحترم كامل إبراهيم بك وسكرتيرية حضرة الشيخ المحترم عبد الحكيم حكرك بك .

ثم ألفت الهيئة بلختين فرعيتين :

الأولى - لدراسة الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر مكتوبة من حضرات الشيوخ المحترمين : وعيسى دوس بك ، على كمال حيشه بك ، الأستاذ عبد الرزيم عبد مهنا ، أحمد البدوي بك .

معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا العظمى

مادة ١٣

يعترف صاحب الجلالة الملك والإمبراطور بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلهم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

ويرغب صاحب الجلالة ملك مصر في إلغاء هذا النظام دون إبطاء .

وقد تفق الطرفان المتصادقان على الترتيبات الواردة بهذا الشأن في ملحق هذه المادة .

ملحق المادة الثالثة عشرة

١ - إن الأعراس التي ترى إليها التدابير الواردة في هذا الملحق هي :

(أ) الوصول على وجه السرعة إلى إلغاء الامتيازات في مصر وما يقع ذلك حتى من إلغاء القيود المالية التي تعيق السيادة المصرية في مسألة سريان التشريع المصري (بما في ذلك التشريع المالي) على الأجانب .

(ب) إقامة نظام انتقال لملة مقبولة تحدد ولا تطول بشهر مهدي . وفي حدود تلك المدة تنقى المحاكم المختصة وتبأثر الاختصاصات المأذولة الآن للمحاكم المختصة فضلا عن اختصاصها القضائي الحالي . وفي نهاية فترة الانتقال هذه تكونت الحكومة المصرية حرة في الاستعانة عن المحاكم المختصة .

٢ - تستل الحكومة المصرية تكوأة أولى في أقرب وقت مستطاع بالدول ذوات الامتيازات قصد (أ) إلغاء كل قيد يعيق التشريع المصري على الأجانب (ب) إزالة نظام انتقال للمحاكم المختصة كاهو واردق الشرطة (ب) من الفقرة الأولى سالفة الذكر .

٣ - إن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة بصفتها دولة من ذوات الامتيازات وبصفتها خليفة لمصر لا تناورض بتأثير التدابير المشار إليها في الفقرة السالفة ، وستعاون تعاوناً فعالاً مع الحكومة المصرية في تحقيق هذه التدابير باستعمال كامل عوقده لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر .

٤ - من المتفق على أنه في حالة ما إذا وجد من المستحيل تحقيق التدابير المشار إليها في الفقرة الثانية فإن الحكومة المصرية تحفظ بحقوقها كاملة غير مقصورة إزاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم المختصة .

٥ - من المتفق على أنه الشرطة (أ) من الفقرة الثانية لا تنق فقط أن مواظفة الدول ذوات الامتيازات أن تكون ضرورية لسريان التشريع المصري على رعاياها ولكنها تنق أيضاً انتهاء الاختصاص التشريعي الحالي الذي تباثره المحاكم المختصة بالنسبة لتطبيق التشريع المصري على الأجانب . ويقت ذلك ألا يكون للمحاكم المختصة في سلطتها القضائية أن تحضى في صلاحية سريان قانون أو مرسوم مصري طبقه البرلمان المصري أو الحكومة المصرية على الأجانب .

٦ - يصرح صاحب الجلالة ملك مصر بمقتضى هذا أن أي تشريع مصري يطبق على الأجانب لن يتفق مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث ، وأنه أي يتفق بالتشريع المالي على الخصوص فإن هذا التشريع لن يتضمن تمييزاً بيناً بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

٧ - لما كان من المعمول به في أكثر البلاد أن يطبق على الأجانب قانون جنسيتهم في مسائل الأحوال الشخصية لا ينظر بين الامتياز إلى أنه من المرغوب فيه أن يستثنى من قبل الاختصاص - على الأقل في البداية - مسائل الأحوال الشخصية الخاصة برعايا الدول الخاضعة التي ترغب في أن تستمرعاً كما تقتضي في مباشرة هذا الاختصاص .

٨ - سيقتضى نظام الانتقال الذي يوضع للمحاكم المختصة وتقسيم الاختصاص الحالي للمحاكم المختصة إليها (الأمر الذي سيكون بطبيعة الحال خاضعاً لأحكام الاتفاق الخاص المشار إليه في المادة التاسعة) إعادة النظر في القوانين الحالية الخاصة بتكوين المحاكم المختصة واختصاصها بما في ذلك إعداد وإصدار قانون جديد لتحقيق الإنجاز .

ومن المفهوم أن إعادة النظر هذه ستضمن فيها المسائل الآتية :

(١) تعريف كلمة "أجنبي" بصدد الاختصاص للمقبل للمحاكم المختصة .

(٢) زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختصة بما يقتضيه التوسع المقترح لاختصاصها .

(٣) الإجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والإجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

وبعد أن صدر القانون رقم ٨٠ في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٣٦ بالموافقة على هذه المعاهدة ، تبادل معاهدة سفير بريطانيا العظمى وسمالي وزير الخارجية المصرية في يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٣٦ ووافق التصديق عليها وتوقيع كل منهما على مخصصات ذلك ، وصدر في اليوم نفسه مرسوم بمصالح المعاهدة ابتداء من ذلك اليوم .

فلما تم التصديق على المعاهدة كان لا بد للحكومة في أول خطواتها نحو التنفيذ أن تسرع على الفور في اتخاذ التدابير المنصوص عنها لإلغاء الامتيازات الأجنبية .

إلغاء الامتيازات عن طريق المفاوضات

وما كان الحكومة أن تبدأ إلى إلغاء الامتيازات من ناحيتها إلا في حالة تطورات أخلاق ، والطريق الذي سلكته فعلاً ما أدى إليه من نجاح المسمى قد أظهر مصر في مظهر دولي عظيم أمام دول ترتبط وإياها بمصالح كبرى بين مصر والدول بتأثيرها وإزدهارها .

لما تجر الحكومة الملكية حكومة
بمقتضى ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ بإرسال مندوب أو أكثر مندوبين بالتفويض
اللازم بقصد إبرام اتفاق بين الدول صاحبات الشأن وبين مصر على المسائل
الموضحة أعلاه .

وكان شاكرًا ل
راجين منها لإصلاح ردها في الوقت المناسب .

وإن أتمت هذه الفرصة لأجلد ل
تأكدت عظم احترامها
وزير الخارجية *

وفي ٣ فبراير سنة ١٩٣٧ أرسلت الحكومة الملكية المصرية خطاباً دورياً
ثانياً إلى الدول المشار إليها يحثه المبادئ الأساسية التي تكون قاعدة لنظام
الانتقال الذي ترى الحكومة المصرية قبوله وهذا نصه :

” حضرة

الحفا بضايى الهدوى المورخ فى ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ رقم ٢ أشرف
بإصلاح كم المبادئ الأساسية التي تكون قاعدة لنظام الانتقال الذي
ترى الحكومة المصرية قبوله :

١ - المنازعات المدنية والتجارية بين الأجانب الذين من جنسية واحدة
والتي تحصل الآن في اختصاص المحاكم القضائية تنقل إلى المحاكم المختصة .

٢ - اختصاص المحاكم القضائية في المواد الجنائية ينقل إلى كافة إلى المحاكم
المختصة .

وتوطئة لذلك تصدر الحكومة المصرية قانونين جديدين للعقوبات
لتحقيق الجنائية - وسيلف الدول نصوص هذين القانونين .

٣ - مسائل الأحوال الشخصية التي تخص بها المحاكم القضائية تنقل
إلى المحاكم المختصة التي تطبق فيها مبدأ شخصية القوانين (قانون البلد) .

٤ - يمكن النظر في زيادة الموظفين الذين يستأجرهم هذا التوسع
في الاختصاص .

٥ - لتسهيل اختصاص المحاكم المختصة في المستقبل يكون من المفهوم
أن كلمة ” أجنبي ” في لائحة التنظيم القضائي غاى نفس المدلول في المواد
الجنائية والمدنية والتجارية والأحوال الشخصية وتشمل رعاية الدول
اللاقى عشرة صاحبات الامتيازات الآتية : وكذلك رعاية الدول الخاضعة
الائتية : ألمانيا والصومال (دول متممة سابقاً بالامتيازات) وموسيرا
وكان رعاياها تتمتع دائماً بمعاملة الرعايا التنازليين) وبولونيا وشيكوسلوفاكيا
ورومانيا وبوغوسلافيا (دول كانت كلها أو جزء منها تابعة لدول كانت
متمتعة بالامتيازات سابقاً)

وترى الحكومة المصرية أن كلمة ” رعايا ” يجب ألا تشمل فيما يتعلق
بالاعاق المزمع عقده إلى الوطنيين الذين يتمتعون بالحقوق المدنية. ولا بد من
قيم القانون ليس لهم إلا حق التمتع أو الاختصاص

إزاء ما هاتكم دعت الحكومة الملكية المصرية الدول صاحبات الامتيازات
بنظاب دورى مورخ ١٦ يناير سنة ١٩٣٧ إلى الاشتراك في مؤتمر يقصد
في مؤتمر بوسيرا في يوم ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧ لفلووضة في أمر إنشائها
وطلب إلى كل منها أن تمت بمندوب أو أكثر مندوبين بالتفويض اللازم
وهذا نصه :

” حضرة

بالرم مما لمصر من نظام سياسى وإدارى واقتصادى حيث أنها لا تزال
البد الوحيد الذى فلا جانب فيه إلى الآن نظام قائم على امتيازات منعت لهم
ببناءه في القرن السادس عشر لامتيازات لم يعد لها وجود على الإطلاق .
ومع أن الدول صاحبة الامتيازات قد قبلت إلغاء الامتيازات في البلاد الأخرى
لاسيا في تركيا وإيران فإن هذا النظام المناقض لمبادئ القانون الحديث قد
ظل في مصر حتى يومنا هذا عقبة في سبيل تقدم البلاد وعلوها عموما على
سبادة الدولة وكرامة الأمة .

وبل هذا الموقف الشاذ يجب أن يتس . وقد اكتسبت الحكومة الملكية
بان العودة فوراً إلى حكم القانون لتمام إلغاء الامتيازات لا يمكن أن
تأخذ الدول صاحبة الامتيازات إلا بالإصلاح . يكفل ذلك روح الإنصاف التي
تتبع بها هذه الدول والفهم الدائم لمصالح الموطلة بهذا الأمر والتسامح
الذي أظهره في تسوية حالات مماثلة والمصادقة للتقدمية التي ترطبها بمصر .

ويرتبط مع هذا الإلغاء أن الحكومة الملكية تسترد حقاً سيادتها التشريعية
الكاملة إزاء الأجانب المقيمين في أرضها .

والحكومة الملكية تمن في الوقت نفسه أنها تنوى الاستقرار على إشباع
المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث في القوانين التي
تطبق على الأجانب وأنها فيما يتعلق بالتشريع المائل على الخصوص لا تمتد
إلى أي تمييز مجحف بالأجانب أو الشركات الأجنبية .

وإلغاء هذه الامتيازات يجب أن يؤدي إلى إلغاء الاختصاصات القضائية
الاستثنائية المتعلقة بالأجانب في الأراضي المصرية وإلى جمع المحاكم الأهلية
بالاختصاص القضائي الكامل .

ومع ذلك فإن الحكومة الملكية مسعدة للتسام بإنشاء نظام مؤقت لمدة
تحدد في ما بعد يتفق بموجبه المحاكم المختصة بعد إعادة النظر في تنظيمها
واختصاصها وحالة الاختصاص القضائي الذي تنتج به للمحاكم القضائية في
الوقت الحاضر إليها .

والحكومة الملكية التي لا تحصر فقط على بقاء التعاون الوثيق بين
الأجانب والمصريين بل ترطب أيضاً في دعم هذا التعاون وجعله أكثر سهولة
وأعلم فائدة بمواصلته من الآن فصاعداً حتى النطاق الطبيعي لقواعد القانون
الدائم التي يقرها القانون الدولي للسلام الحديث .

تشرى بأن تقترح على الدول الاعتراف بإلغاء الامتيازات وإقامة نظام
موقت في خلال فترة الانتقال تنقل في نهايتها المحاكم المختصة والمحاكم القضائية
للمحاكم الأهلية من الجانب الذى يتصلط به من إدارة القضاء في مصر .

٦ - موضح أنه من الآن فصاعداً يتحدد اختصاص المساكم المختلطة في المسائل المدنية والتجارية والأحوال الشخصية بمجلسية انحصار الدين تقوم بينهم الدعوى فضلاً عن غيرها بقطع النظر من المصالح المختلطة التي قد تمسها بطريق غير مباشر .

٧ - لا يترتب على تسيير أجنبي في الدعوى أو تحويل حق إلى أجنبي أو إدخال أجنبي في الدعوى جعل المساكم المختلطة مختصة متى كان التفسير أو الحوللة أو الإدخال في الدعوى قد قصد به انتزاع تلك الدعوى من اختصاص المساكم الأهلية .

٨ - لا يترتب على تغيير جنسية أحد الخصوم إثباته نظر الدعوى تغيير اختصاص المحكمة التي رفعت إليها على الوجه القانوني .

وتصبح المساكم المختلطة غير مختصة إذا ترجع من الدعوى إنشاء نظرها الخصم الذي ترتب من كونه أجنبياً اختصاص هذه المساكم .

٩ - للمساكم المختلطة والمساكم الأهلية أن تنظر كل منهما في الدعوى التي تكون بمقتضى المواد السابقة داخلة في اختصاص الأخرى إذا كانت هذه الدعوى تهمية لدعوى أصيلة داخلة في اختصاصها .

أنه على عيوض لفكرة التي رفعت إليها الدعوى الأصلية أن تجعل الدعوى التهمية إلى المحكمة المختصة بما عداه إذا رأت أن ذلك أولى لتحقيق العدالة ومراعاة مصلحة الخصوم في الدعوى .

١٠ - تكون المساكم الأهلية مختصة بالنظر في المنازعات المدنية والتجارية بالنسبة لكل أجنبي يمثل صراحة أو ضمنياً الخاضع لقضائهما . ويترتب على الخاضع لهكدة إبتنائية الخاضع لقضاء المساكم العليا التي من نوعها .

١١ - ليس للمساكم المختلطة أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة وليس لها أن تعمل في صحة تطبيق القوانين واللوائح المصرية على الأجانب .

على أن تلك المساكم كدون أن يكون لها تأويل عمل إداري أو إرفاق تنفيذ مختص :

(١) في المسائل المدنية والتجارية بكل المنازعات في شأن عقار أو مغول التي تقع بين الأجانب والحكومة .

(٢) بدعوى المسؤولية المدنية المرفوعة من الأجانب على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقعت مخالفة للقوانين واللوائح .

١٢ - يتحدد اختصاص بلطاني للمساكم المختلطة بمجلسية المتهم وحدها .

ومع ذلك يكون للمساكم الأهلية بالنسبة للأجانب نفس الاختصاص المنزول للمساكم المختلطة بالنسبة لوطنين فيما يتعلق بإجرائها أو الجمع التي ترتب

مباشرة ضد رجال القضاء أو مسؤولي المساكم أو ضد تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية كما هو مبين في المادتين ٧ و ٨ من الباب الثاني من لائحة تنظيم المساكم الحالية .

والساكم المختلطة والأهلية النظر على السواء في الجرائم التي يرتكبوها الشهود الذين يدعون بالطريقة القانونية لأدلة الشهادة أمامها متى تكتفى جنسية هؤلاء الشهود .

١٣ - تحرر أحكام المساكم المختلطة باللغة العربية وبإحدى اللغات القضائية الأخرى ويسمح لهذا الغرض قسم الترجمة بالمساكم المختلطة .

١٤ - فيما يتعلق بتشكيل المساكم المختلطة :

(١) لا يجوز التمييز بأي وجه بين القضاة بسبب جنسيتهم سواء في تشكيل الدوائر أو تعيينهم في مختلف المراكز التي يسلمها النظام القضائي بما في ذلك دراسة المساكم والدوائر .

(ب) كلما خلت وظيفة قاض من الأجانب بسبب الإقالة إلى الماش أو الوفاة أو الاستقالة يمين بدلاً منه قاض مصري .

(ج) عندما يكون رئيس محكمة الاستئناف أو رئيس إحدى المساكم الابتدائية مصرياً ويكون وكيلها أجنبياً والعكس بالعكس .

يترتب على إقرار هذه المبادئ تعديل لائحة تنظيم المساكم الحالية وميعرض النص المعدل للاطلاع على المؤتمر لدراسته .

وإن لا يكون شاكراً إذا تضمنت بإبلاغ ما عقدم إلى حكومة...

وأتمت هذه القرصة لأجل ذلك تأكدت استقامي العظيم

وزير الخارجية

فأجابت الدول الدعوة وعقد المؤتمر في مدينة مونترو في ١٧ أبريل سنة ١٩٣٧ وبحثت المفاوضات بروح تعاون صادق ورغبة أكيدة وتعتبر من جانب الدول اللوح التي بدلت من الحكومة المصرية والمصلحة التي اختارتها في سبيل الوصول إلى إلغاء الامتيازات متمشية في ذلك مع المثل العليا التي نهجتها الدول الكبرى هذه السنوات في حل المشاكل الملحة .

وبذلك تحققت تلك الأهمية البالغة التي طالما تمنها مصر وكانت دائماً الرضاء شديدة الأمل في الوصول إليها . فالتبنت الامتيازات الأجنبية واستردت مصر كامل سيادتها .

مناقشة مواد الاتفاق

اعترفت الدول أن نظام الامتيازات المعمول به الآن في مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التي وصلت إليها بتقدم نظمها فضلاً عن أن نظام الامتيازات لم يعد يلائم روح العصر الحالي . فنص في المادة الأولى من

الاتفاق على إعلان الدول المتعاقدة قبول إلغاء الامتيازات أثناء تأما من جميع الوجوه . بقاء هذا النص جاسا مانا فلا يبقى للاحتيازات أثر مهما كان صحتها الأصل . سواء كان من طريق الماهدات أو التقليد أو العرف أو التوسع في التفسير . والحكم القريب في ملوود في هذه المادة هو استعادة مصر لسلطاتها التشريعية الكاملة من كافة نواحيها في المواد الجنائية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها . وسيكون له أكبر الأثر في حياة مصر المدنية من حيث سرية ميزانيتها المستقبلية وهذا ما فصلته المادة الثانية من المشروع

ولأكد الثقة بين مصر والدول المتعاقدة نص في الفقرة الثانية من المادة الثانية على أن التشريع الذي يدرى على الأجانب أن يتضمن في المسائل المالية تميزا جسيما بهم أو بالشركات المؤسدة ونفسا لقانون المصرى والى يكون فيها للأجانب مصالح جديده ولن يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث .

ولم تدرص حرجا في النص على عدم التمييز المجهف بالأجانب فتشى ذلك مع رغبتها الصادقة في تأكيد صلتها بهم ولاها مطمئنة لها بأنها ستبقى العدل بين الجميع مقدرة أن ذلك تحقيقا للمصالح المشتركة واستقرارا لرعاها بمصر الذي يجمع سكانها .

أما النص على عدم منافاة التشريع مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث فأمر مفروغ منه إذ أن التشريع في مصر قد توطد وصار على أحدث المبادئ فضلا عن أن النص الخاص بإمارة قواعد القانون الدولى قصر أمرها على فترة الانتفال . ونشأ مع مرامته معاهدة التحالف والصدافاة وإجابة الدول لرغبة مصر في المفاوضات لإلغاء الامتيازات اتفق على فترة انتفال قصوى في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ تنق فيها المحاكم المختصة تباشر اختصاصها أوم من اختصاصها الحال بالنسبة للأجانب على أن تحوز أنظمتها من جميع نواحيها بما يتدرج بها في نهاية الفترة المحددة إلى الزوال والانتفال غير القاضى على سلطان القضاء الوطنى .

وأهم ما ورد في باقى مواد الاتفاق قل اختصاص المحاكم المختصة في جميع الدعاوى المدنية أو التجارية أو الجنائية أو المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختصة ونص فيما يتعلق بمواد الأحوال الشخصية على جواز احتفاظ الدول المتعاقدة فقط بما لها من اختصاصات لتناول القضاء في مواد الأحوال الشخصية وذلك في كل الأحوال التى يكون القانون الواجب التطبيق فيها هو قانون هذه الدولة . ويشترط إخطار الحكومة المصرية بذلك في نفس الوقت الذى تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق .

وقد راعى المشروع بد أن أقص اختصاص المحاكم المختصة وتناول جميع شؤون الأجانب أن تسفر نظرية قانون اليله في مواد الأحوال الشخصية لا نظرية لمصالح الأجانب مما يسمح بقضاء الأمل في بعض الحالات أن بعض في مواد الأحوال الشخصية وفى كلت هناك مصلحة إيجابية . وقد نظم كل هذا في لائحة التنظيم القضائى بالملاحى ٢٨ و ٢٩ و ٣٠

وأشارت المادة الحادية عشرة إلى وجوب خضوع التفاصيل إلى القضاء المختلط في حدود القانون المتصرف بها وفى تخصصهم بالحضانة فيما يتعلق بدور القضاة والقضاة والرسم ونهجا من القضاة لمدة الأعصاف ثلاث سنوات أو إلى أن تعقد اجتماعات قضائية .

وتنهت الدول بمقتضى المادة الثانية عشرة من المشروع بأن تنق في مصر أثناء فترة الانتفال جميع الأوراق القضائية الخاصة بما لها من اختصاصات وأن يكون الحاكم المصرية حق الإطلاع عليها كما رأيت لزوما لذلك وأن تسلم صورها منها طبق الأصل كلما طلبت ذلك .

وصيحت المادة الثالثة عشرة من المشروع بالنص على الجهة التى يقع إليها كل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق عند عدم توفيقه بالطرق الدبلوماسية .

ثانياً — لائحة التنظيم القضائى

الفئة العربية

جاءت هذه اللائحة نتيجة طبيعية لاداة الجديدة لتحل محل اللائحة المختصة الحالية لتنظم حالة الانتفال والتدرج مما يؤدى في نهاية فترة الانتفال إلى توحيد القضاء وقبلة نهائيا إلى المحاكم الأصلية .

وقد عاجلت اللائحة مسائل شائكة كانت تمس العزة القومية من جهة وتثير حالة قلق وعدم استقرار من جهة أخرى . فوضعت اللائحة الجديدة الأمور في نصابها نهائيا فاستقر الأمر بالنسبة للفئة العربية لند البلاد وأحلت ومكانها الطبيعي وتقرر أن يظل منطوق الأحكام بها حيا .

عدم التمييز بين القضاء

ووضع القضاء المصريون على قدم المساواة مع زلائهم القضاء الأجانب وأصبح من حقهم رئاسة الدوائر والمجلس في المواد الجزئية والمستصيلة والمخالفات .

عدد القضاة

وتقرر أيضا في دليل مساهة التدرج أن يحل القاضى المصرى على القاضى الأجنبى كلما خلا مكانه . على ألا يقل عدد القضاة الأجانب عن الثلث . ويتقرر على ما تقرر بسندة القضاة أن يزيد عدد القضاة المصرى حتى تصير لهم الأغلبية في نهاية فترة الانتفال .

الاختصاص

عرفت اللائحة كلمة أجنبى وعرفت المقصود منها بأنه كل شخص تابع لإحدى الدول الموقعة على اتفاق مونترو وكذلك كل شخص تابع لأية دولة أخرى ينص عليها بمرسوم . بقاء هذا التعريف فاعلا حاسما وحد من التفسير الواسع الذى كانت تدعرب إليه المحاكم المختصة من اعتبار غير المصرى أجنبيا خاصا باختصاصها .

وتصديق بعض أحكام الاتفاق ولأمانة التنظيم اتفق المتعبرون المؤثرون على "بروتوكول" تنازلت الفقرة الأولى منه نصير قاعدة عدم التمييز التي ستراعى أثناء فترة الانتقال بأنها ستعسر على مدى العرف الدولي الخاص بهذا الطراز من الاتفاقيات بين الدول المنتهية السيادة الجديدة التشريعية . وتناولت الفقرة الثانية منه موضوع اختيار القضاة الأجانب .

وصدر تصريح من الحكومة الملكية المصرية مكون من سبع فقرات : الأولى بشأن التزامها بسط اختصاص الحاكم المخططة بقتضى مرسوم على محام دول كانت أصلا معتمدة بالامتيازات الأجنبية .

وبشأن قاعدة عدم التمييز بعد فترة الانتقال فذكر أنه نيا يتعلق بالفقرة الثانية من الاتفاق ، والبروتوكول الخاص بهذه الفقرة لاستبعاد من قصر الترقاطة عدم التمييز المذكورة من فترة الانتقال أن الحكومة الملكية المصرية تنوى بعد تلك الفترة أن تقيم سياسة متصادمة ترى إلى التمييز الجعيف للأجانب كما أن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لقبول مطعندات إقامة وصداقة مع الدول الخفظة .

وما تنوى الحكومة الملكية المصرية أن تتخذ من خطة في إبعاد الأجانب المتأخرين قضاء الحاكم المخططة أثناء فترة الانتقال والإعراب من أنه ليس في نية الحكومة أن تستعمل في فترة الانتقال قضاها في إبعاد أجني ضائع قضاء الحاكم المخططة إذا كان قد أقام في مصر خمس سنين على الأقل أو أن ترفض دخوله في أراضيها إذا كان قد قادها موقفا إلا في الأحوال التي نص عليها وهي : إذا كان قد حكم بإدانته في جنائية أو في جنسة يتألف عليها القانون بالجس أو أكثر من ثلاثة أشهر أو إذا أتى إعمالا من شأنها أن تؤدي إلى الاضطراب أو تحلل النظام العام أو بالسكنة أو بالأدب أو بالصحة العامة وإذا كان تغلبا وعلة على الدولة وتشكيل لجنة إدارية استشارية من بين أعضائها القاطن العام لدى الحاكم المخططة يهد إليها البحث عند الاكتضاء في المخازنات التي تقوم حول شخصية الأجني المراد إبعاده أو جسيته أو مدة إقامته في مصر أو صحة الوقائع التي بن عليها الإبعاد .

والخاصة بشأن مسألة تسليم الجرمين بما يتفق والإجراءات القضائية على أن يكون الحاكم المخططة كليا كالأمر متعلقا بأجني ضائع لقضائيا أن تتصرف تحقيق صحة طلب التسليم .

والفقرة السادسة تناولت التصريح عن نية الحكومة المصرية في عدم تضمن مرفودها شرط تعيين الجهة القضائية المختصة .

وفي الفقرة السابعة أقرت من صحتها على دجال الحاكم المخططة من الأمانة والمتعبرين والأمين بن يتنص بمدة الخفظة والمزبذبات المالية والمعيش والتمكين التأمين للذين أمام الحاكم المخططة بعد فترة الانتقال من قيد إعمالهم بل شرط ويرتقب استديمهم في جدول التأمين أمام الحاكم المخططة .

وأخيرا ألحق بالمساعدة طلبات تهطلت من الوفد المصري والوفود الأخرى وبينها :

وأصبح الأجني الذي عرفه اللائحة الجديدة حق الخيار بين التنازل عن الأهل والمخطط والمساال المدنية والديارية . تنصص الحاكم المخططة بنظره الذي التي يرضاها أمامها الأجانب طوعا كان تخصص بنظر تلك الدعاوى إذا رقت على الأجني صفته مدعى عليه أو خصما ثالثا ولم يدفع بسدم اختصاصها قبل صدور الحكم ، وكذلك ينضغ الأجني لاختصاص الحاكم الأهلية في حالة التعاقب بناء على شرط صريح يوجها هذا الاختصاص .

وفي سويل حسن توزيع الدعالة وانسجام التطبيق عبت اللائحة الجديدة بتنظيم حالة الدعوى التبية فنصت على أنه لكل من التناضين المخطط والأهل أن يكلف المتعبرين دفع دعويهم التبية إلى الجهة الأخرى متى كان في ذلك تحقيق العدالة كما أن لكل من التناضين أن ينظر في الدعوى التبية إذا رأت الجهة القضائية الأخرى ذلك .

ونص على ما لم يكن منصوبا عليه من قبل من عدم اختصاص الحاكم المخططة بالمنازعات المتعلقة مباشرة أو بالواسطة بأصل الوقت أو بجسمه أو بتفسير أو بتطبيق شروط أو بتعيين الظل وعزلم .

كما نص على منع الحاكم المخططة من نظر الدعاوى التي يرضاها الأجانب بطلب استحقاق عمار موقوف إطلاقا أي الوقت الأهل والخيرى .

وراعت اللائحة الجديدة استقرار اختصاص قضاء الأهل في حالة تحويل الحق المنازع عليه إلى أجني أو أدخل أو غير الأجني في الدعوى إذا كان ذلك بقصد المروء من الاختصاص الأهل .

و يقتضى اللائحة الجديدة حلت القباية المخططة على التفاضل عند التبعض على الأجانب وتعيين سكرتهم .

أعمال السيادة

قضت اللائحة الجديدة نهائيا على الاختصاص التشريعي للحاكم المخططة . وتجاوز حق مصرف سيادتها التشريعية كما أشير إلى ذلك قبلا في صدر التقرير قضى نهائيا على سلطان الجمعية العمومية لشكة الاستئناف المخططة على مصادقة الدول على التشريع . ونص على أنه ليس للحاكم المخططة أن تتنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة — وليس لها أن تتنظر في صحة تطبيق القوانين واللوائح المصرية على الأجانب . ولا يجوز لها كذلك أن تفصل في ملكية الأملاك العامة . ومعنت الحاكم المخططة كذلك من النظر في القضايا التي رفع ضد الحكومة لعدم احترامها حنا فزرت إحدى مصادمها الدولية .

ولما دنا الاتفاق ولأمانة التنظيم أعلن الوفد المصري أن الحكومة الملكية المصرية تمتد الآن مشروع قانون بحماية الملكية الأديبة والصناعية وستأخذ في هذا التشريع بأحدث الآراء وأكثرها حرية واعتدالا — كما أنها ستلوس إمكان انضام مصر إلى اتفاقية ريد وأنغاية باريس ووقاق معمره .

خطابات موجبة من رئيس الوفد المصري متفقة بالمساعد (جمليات أو مؤسسات) للدوسية والطبية والتجارية إلى وفود الولايات المتحدة الأمريكية والحككة المتحدة وأسبانيا وفرنسا واليونان وإيطاليا وجولانا والاردود عليها بالموافقة بمساعدة هذه الماهد بما يكفل لها مواصلة نشاطها في مصر بكامل الحرية سواء أكان ذلك لفرض تليسي أو على أو على أو غيرى والشروط الأولى :

١ - أن تكون هذه الماهد خاضعة لقضاء الحاكم للمنطقة وأن تسرى عليها القوانين والأوامر المصرية بما فيها القوانين المالية بنفس الشروط التي تسرى على الماهد المصرية المانحة وأن تخضع لكل الإجراءات التي يقتضيها النظام على النظام العام في مصر .

٢ - أن تحفظ هذه الماهد بأهلها للقانونية وتسعى من حيث تنظيمها وأعمالها طبقا للقانون الأساسي وأوقافى الأخرى التي أُنشئت بقتضاها وفيما يخص بمساعد طبقا لإجراءاتها .

٣ - أن يكون لها مع عدم الإخلال بالقوانين الخاصة بترح الملكية لفئة السامة حتى امتلاك الأعيان المغفرة والثانية التي تمكنها من تحقيق أغراضها وسن إدارتها والتصرف فيها تحقيقا لهذه الأغراض .

٤ - أن تحفظ باستخدام من يصلون بها الآن وأن تستخدم في حدود نظامها مصريين أو أجانب متقيين بمصر أو مستجابين مع عدم الإخلال في جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن ولا بما للحكومة المصرية من الحق العام في مراقبة دخول الأجانب إلى مصر .

وفضلا عن ذلك وفي حدود المبادات المرحية في مصر بشأن الأديان الأخرى غير دين الدولة تظل حرية التظاهر الدينية مكفولة بكل الماهد الدينية التابعة للحككة المتحدة بشرط ألا يخف ما يخل بالنظام العام أو بالأدب .

وخلاف هذه الخطابات توجد كتب متفرقة تبودلت بين الوفد المصري والوفود الأخرى الالية : (أ) الولايات المتحدة و (ب) و (ج) بلجيكا و (د) و (هـ) فرنسا و (و) اليونان و (ز) إيطاليا . وهذه الخطابات لا تشمل في الواقع للشروط ولكنها حרות بمجبتها وهي :

حرف (أ) خطاب من وفد الولايات المتحدة بعدم مفاوضة حكومتها في الضرائب التي تفرضها الحكومة المصرية والنشروع لتفتيش المساكن وأنها ستوقف اختصاص قضائها المتصل ولن تعارض في إنشاء الاختصاص التشريعي الحاكم للمنطقة تحت شرط مساواتها بالدول الأخرى في كل هذه المسائل . وردت الحكومة المصرية .

حرف (ب) خطاب من رئيس الوفد المصري إلى رئيس الوفد البلجيكي يتضمن أن الحكومة المصرية ستعامل للماهد التابعة للبلجيكا بمصروفات النظام العادية في حرف (أ) والية عليه .

حرف (ج) خطاب من رئيس الوفد المصري إلى رئيس الوفد البلجيكي يؤكد أن الشركات الشبكية ستظل موضع حلف الحكومة المصرية والرد عليه .

حرف (د ، و ، ز) خطاب من رئيس الوفد المصري إلى رؤساء الوفود الفرنسية واليونانية والإيطالية في القوال بشأن تنظيم حق الإقامة مؤقتة واستلاك كل من زيارا الدوليين أملاكا في بلاد الدولة الأخرى وعلى كل منها الرد .

حرف (هـ) خطاب من رئيس الوفد المصري إلى رئيس الوفد الفرنسي بشأن جنسية الأشخاص الذين يكون أبائهم من المشكلات الفرنسية في إفريقيا الشمالية والرد عليه .

كلمة ختامية

ترى اللجنة أن الاتفاق حقق سيادة البلاد كاملة وذلك القيد التي كانت تحد من سلطتها وبذلك سييسر لمصر متابعة في سبيل تقدمها والسير بما يحقق للمصالح العام بلعب القاطنين بها . وستزول بواست التنازلي كانت على شكوى دافعة وسهبت توترا في العلاقات بين مصر والدول وبذلك سيزداد ويكسب التضامن والقانون بين الجميع .

ولست اللجنة في حاجة إلى التنويه بالجهود الوفرة التي بذلها وفد مصر وإلى الروح الطيبة التي تجلت في مندوبي الوفود الأجنبية وسن استيعابهم وتزجيهم لوفد مصر وإنسانتهم بأضيافها وماضرها وحسن قوتهم بمستقبلها . وسجل اللجنة مع السرد ذلك التعاون الصادق بين مندوبي الدول المختلفة وبين مندوبي مصر أثناء أعمال المؤتمر وما قالته مصر من تقدير خاص لرجال وفندا المقاضون من احترام وتقدير لكفائهم ولإياتهم في المناقشات وبذلك تمكنت مصر في هذا المؤتمر العالي من إبراز شخصيتها المبدية بكل احترام وتقدير . واللجنة تشكر بأن نتاج المؤتمر تنحصر على نجاح مهمته وإننا ستعود إلى أبعد من ذلك وأن الصداقة التي تبودلت بين مندوبي الدول وبين مندوبي مصر سيظهر أثرها بعد اتخاذ الماهدة بالنسبة لرواها تلك الدول ودواها مصر .

وتربو اللجنة أن تكون قرة الاتصال مرة إلى أبعد حد فيشعر جميع القاطنين في مصر أن تشريعيها وكيفية تنفيذها على لغة والاعلمتان مما يدعو الأجانب إلى الانجذاب إلى الحاكم الأممية مباشرة .

وقد وافقت هيئة بنش الخارجية والمخاتية على مشروع القوانين بشأن الأخلاق الخاص بإنهاء الانتيازات الأجنبية في مصر ولأمانة التنظيم القضائي الحاكم للمنطقة المختصة به .

وتشرف برفع قدرها لجنة المجلس المؤقتة وعلى توصي المجلس أن يصادق على الاتفاق ويوافق عليه .

رئيس اللجنة السامة
أحمد أبو إبراهيم

وهذا نص مشروع القانونين :

مشروع قانون

بشأن الانخافى الخاص بإنهاء الامتيازات في مصر الموقع عليه

بموتروفي ٨ مايو سنة ١٩٣٧

بإم حاضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرعية

قرر مجلس شيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة واحدة

ووفق على الانخافى الخاص بإلغاء الامتيازات بمصر المرفق لهذا القانون
والموقع عليه بموتروفي ٨ مايو سنة ١٩٣٧

نأمر بأن يعم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع قانون

مخاص بلاحة التنظيم القضائي للحاكم المختطة

بإم حاضرة صاحب الجلالة ملك مصر

مجلس الرعية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — ووفق على لائحة التنظيم القضائي للحاكم المختطة المرفقة لهذا
القانون ويسمل بها ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

مادة ٢ — على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يعم هذا القانون بتمام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الوثائق الموقعة بموترو في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

الوثيقة النهائية

بناء على دعوة حكومة حضرة صاحب الجلالة ملك مصر عقد مؤتمر الامتيازات بموترو في ١٢ أبريل سنة ١٩٣٧

وقد طلت الحكومات المذكورة بعد في المؤتمر بالوفود الآتية :

(اتحاد جنوب افريقيا

المتدوين :

الدكتور ستيفانوس فرائسوا نودي جي — المتدوب فوق العادة والوزير المفوض بـ رايين .

المستشارى توماس إندروز — المتدوب الدائم لدى عصبة الأمم .

السكريب :

المسترد . جوز — نائب قنصل بـ مبيج .

الولايات المتحدة الأمريكية

المتدوب :

المستريت فيش — المتدوب فوق العادة والوزير المفوض الولايات المتحدة بالقاهرة .

الخبراء :

المستريل ه . لنج — وكيل القسم الخاص بشؤون الشرق الأدنى في الحكومة .

المستر فرائسيس كولت دى ولف — الملقق قسم الماهدات في الحكومة .

أستراليا

المتدوب :

الكابتن الزايت أوتودايل ايران والاس — حامل وسام الصليب الحربي والعضو مجلس العموم .

بلجيكا

المتدوين :

السيوب . فودروم — وزير سابق والمتدوب فوق العادة والوزير المفوض ، رئيس الوفد .

المسيو ج . واطيه — المستشار الملكي السابق بالحكومة المصرية .

المسيو ج . فلكراني — سكرتير مفوضية .

المسيو ١ . هـرمنت — وكيل إدارة بوزارة الخارجية .

الملكمة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشاهية

اللكائن الاربث اوتروبايل ايوان والاس — حامل وسام الصليب الحربى والمضو مجلس الموم والوكيل البرلمانى
لوزارنى الخارجية والتجارة وسكرتير مصلحة التجارة فيما وراء البحار .

سكرتير خاص :

المستر بريك موترو — المضو مجلس الموم والسكرتير البرلمانى الخاص لللكائن والاس .

المستر دافيد فكتور كل — حامل وسام الصليب الحربى ووسام القديس ميخائيل وجورج والمستشار بالسفارة
البريطانية بمصر .

المستروم اريك بيكيت — حامل وسام القديس ميخائيل وجورج والمستشار للقانونى الثانى بوزارة الخارجية .

السكرتير العام :

المستر ج . م . سومرس كوكس .

الدائم ارك

المتدويرون :

المسيد نيتر ايتراستنت — المطلوب فوق العادة والوزير المفوض الدائم ارك بالقاهرة ، رئيس الوفد .

المسيد نيتر فيلهلم بروج — المستشار بمحكمة الاستئناف بكونيناجن والقاضى السابق بالمحاكم المختلطة بمصر والريوس
لجنة التحكم التركى اليونانية ساها .

مصر

المتدويرون :

مصطفى النحاس باشا — رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الصحة .

الدكتور احمد ماهر — رئيس مجلس النواب .

واصف بطرس غالى باشا — وزير الخارجية .

مكرم عبيد باشا — وزير المالية .

عبد الحليم بدوى باشا — رئيس لجنة قضايا الحكومة .

المشاركون المعينون :

المستر ا . ب . . . نيل — السكرتير القضاى المستشار فى .

المسيد محمد بنى جاكه — المستشار المحلى :

السكزير العلم :

جورج دومانى بك - المراقب العام للإدارة المالية الأوروپية .

السكزير العام المساعد :

محمد صلاح الدين بك - السكزير العام المساعد لمجلس الوزراء .

السكزيرون الفنيون :

اسكندر قصبجى بك - رئيس نيابة محكمة مصر المختلطة .

حضرة ١ . غلمان - قاتب بقم قضايا الحكومة .

حضرة حلى ييجت بدوى - النائب بقم قضايا الحكومة .

حضرة ليون ديشى - سكزير المجلس الاقتصادى .

السكزيرون :

حضرة فؤاد القرموزى - المحقق بالمقوضية الملكية المصرية بباريس .

حضرة آرام اسطفان - المحقق بالمقوضية الملكية المصرية بباريس .

اصياتيا

المتدويرون :

المسيو أنطونيو فارارياىس - المتدوب فوق الباعة والوزير المفوض فى برن .

الدكتور ماريا نوجوميز - رئيس المحكمة العليا والمدير السابق بجامعة فالنس .

المسيو بنهوايون - رئيس اللجنة الاستشارية التشريعية .

السكزير :

المسيو رفاثيل طولسا .

فرنسا

المتدويرون :

المسيو فرنساوى تسان - العضو بمجلس النواب ووكيل الوزارة برئاسة مجلس الوزراء .

المسيو ماكس هياىس - العضو بمجلس النواب ورئيس لجنة الجمارك والاخانات التجارية مابجا .

المتدويرون المساعدون :

المسيو جان يوتس - الوزير المفوض .

المسيو ارنت لاجارد - الوزير المفوض ووكيل إدارة القسم الخامس بشؤون افريقيا وشرق البحر الأبيض

المسيو شارجر - المستشار القضائى لوزارة الخارجية .

المستشار :

المسيو موديس ليان دي بلغون — المستشار الملكي السابق بالحكومة المصرية .

السكرتير العام :

المسيو روجر جازو — مستشار مغارة .

السكرتيريون :

المسيو روجر روبردي جاردييه — سكرتير مقوضية — السكرتير العام المساعد .

المسيو أليز شامبون — سكرتير متجيم للشرق الأقصى .

المسيو هنري براديه — الملحق بوزارة الخارجية .

الخبراء :

المسيو جان كايوا — رئيس مكتب وكيل الوزارة برئاسة مجلس الوزراء .

المسيو رافيل أجون — مستشار تجارة فرنسا الخارجية .

اليونان

المندوبون :

المسيو قولابوليتيس — وزير اليونان بباريس ووزير الخارجية سابقا ، رئيس الوفد .

المسيو جورج روسوس — المنسوب فوق المادة والوزير المفوض ووزير الخارجية سابقا .

المسيو فستطين نرياكوس — المنسوب فوق المادة والوزير المفوض ووزير الخفائية سابقا .

المسيو فستطين ساكلادورولو — المنسوب فوق المادة والوزير المفوض ومدير قسم الشؤون السياسية بوزارة

الخارجية .

السكرتير العام :

المسيو ميشيل بيلاس — سكرتير أول لمقوضية .

المندوب

الكاتين الزات أدونوايل ايوان والاس — حامل وسام الصليب ا لفرس والشو مجلس العموم .

دولة إسرائيل الحرة

المشرف . ت . كرمس — المنسوب القائم لدى حصة الأمم .

إيطاليا

الندويون :

- الكونت لويجي ألفروناندى مرسكى دى فياتو - سفير جلالة ملك إيطاليا وإمبراطور الحبشة ، رئيس الوفد .
- المسيو سالفاتور ميسا - رئيس قسم بحكمة القضاة والإبرام .
- المسيو بييرو باربي - الوزير المفوض والمدير العام للإيطاليين المقيمين في الخارج .
- المسيو بلجرونو جيبي - المندوب فوق العادة والوزير المفوض بملالة ملك إيطاليا وإمبراطور الحبشة في القاهرة .

السكرتير العام :

- الكونت فيكتوريو كسوي - مستشار مفوضية .

المعلماء :

- المسيو ألبيرتو داجوسينو - المدير العام بوكالة الوزارة للبيادلات والشهد .
- المسيو ليوبولدو بيكاردي - مستشار الدولة .
- المسيو ألبيرتو كاليس - وكيل إدارة الشؤون التجارية بوزارة الخارجية
- المسيو جيانانو موديل - أستاذ القانون الدولي .

السكرتيرون :

- المسيو جياكومو بروفيل .
- المسيو ماريو يرودى .

الزروج

المشوب :

- المسيو ميكائيل هانسون - رئيس محكمة الاستئناف المنفصلة بمصر سابقا والنائب عن الزروج بحكمة التحكم المائية في لاهاي ورئيس مكتب ثامن المهاجرين اللاتين .

الخبر الفنى :

- المسيو جورج كوروني بك - المدير الإداري لمكتب ثامن الدول ويشتك بحكمة الاستئناف المنفصلة بمصر سابقا .

زيلاىما الجديدة

- الكابتن الرايت أونووايل ايوان والاس - حامل وسام الصليب الحربي والعضو مجلس العموم .

هولندا

المنويون :

- المسيو و . ك . يوكرائوييه — رئيس إدارة الشؤون القضائية بوزارة الخارجية .
- الشفاليه يوش دى روزنتال — القائم بأعمال مفوضية هولاندا بمصر .
- الكوت و . دى بيلانت — مستشار مفوضية هولاندا في باريس .

البرتغال

المدوب :

- الدكتور ج . كايرو داما — وزير الخارجية سابقا والأستاذ بجامعة لشبونة ومديرها .

السويد

المسؤول — مدير القسم القضائي بوزارة الخارجية .

وتولى أعمال السكرتيرة العامة للوزير المسيو ت . أجيندمس مديرقسم نزع السلاح بسكرتيرة معصية الأمم . وقد عقد للمنويين السالف ذكرهم عدة اجتماعات من ١٢ أبريل إلى ٨ مايو سنة ١٩٣٧ كان رائدعم فيها على الدوام تحقيق نيات حكوماتهم في أن توضع ، على أترافهاها على إلغاء نظام الامتيازات بمصر ، أسس التعاون المشيع بأتم الثقة بين هذه الدولة والدول الأخرى المتعاقدة . وقد انتهى المؤتمر إلى إصدار نص الاتفاق والأخوة والبروتوكول ليوقع عليها المنويون المفوضون كما أحاط ملها بالتصريح والطلبات الميئة بعد والملحقة بهذه الوثيقة النهائية وبمجلها :

- (أولا) الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر .
- (ثانيا) لائحة التنظيم القضائي (ملحقة بالاتفاق) .
- (ثالثا) بروتوكول .
- (رابعا) تصريح من الحكومة الملكية المصرية .
- (خامسا) خطابات .

وإثباتا لما تقدم وقع المنويون المفوضون هذه الوثيقة .

حرر بيوتر في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ من نسخة واحدة تودع بمخفونات ١ لحكومة الملكية المصرية وأسلم منها صور طبق الأصل لحكومات الدول الموقفة ٢

السكرتير العام للمؤتمر
ت . أجيندمس

رئيس المؤتمر
مصطفى النحاس

اتحاد جنوب إفريقيا	م . ف . ن . ج . ت . اندروز
الولايات المتحدة الأمريكية	بيت فيش
أستراليا	دافيد ايران والاس
بلجيكا	ب . غورتوم
بريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	دافيد ايران والاس ، دافيد فيكتوركي ، وليم ايريك بيكيت
الماندرك	ن . ب . ارشنت ، ن . ف . بوج
مصر	مصطفى النحاس ، أحمد ماهر ، واصف بطرس نالي ، محرم عبيد ، عبد الحيد بدوي
إسبانيا	أ . فابرا ويلاس ، ماريا فرجوميذ
فرنسا	ف . دي تيسان ، هيناس
اليونان	ن . بوليتيس ، ح . روسوس ، ق . نريا كوس ، ق . ساكلادوبولو
الهند	دافيد ايران والاس
دولة إيرلندا الحرة	ف . ت . كرنس
إيطاليا	ل . اللروفاندي ، سالفاتور مسينا ، بيروباريني ، ب . جيجي
النرويج	ميكائيل هانسون
زيلندا الجديدة	دافيد ايران والاس
هولندا	و . ك . بوكز أندريه ، بوش دي روزنتال ، و . دي بيلانت
البرتغال	كاروداماتا
السويد	ملسار

صورة طبق الأصل %

المكبر السام للوزير
ت . اجيدس

(أولا)

الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر

(طرف أول)

بين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

و

رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية ، حضرة صاحب الجلالة ملك البلييك ، حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار وأميراطور الهند ، حضرة صاحب الجلالة ملك الدانمرك ، رئيس الجمهورية الإسبانية ، رئيس الجمهورية الفرنسية ، حضرة صاحب الجلالة ملك اليونان ، حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا وأميراطور النمسا ، حضرة صاحب الجلالة ملك النمسا ، حضرة صاحبة الجلالة ملكة هولندا ، رئيس الجمهورية البرتغالية ، حضرة صاحب الجلالة ملك السويد (طرف ثان).

بما أن نظام الامتيازات المعمول به إلى الآن في مصر أصبح لا يتفق والحالة الجديدة التي وصلت إليها يتقدم نظمها وأنه يجب إلقاء تلك الامتيازات هذا النظام .

ولما رأى من أنه من الملائم بعد الاتفاق على إلغاء هذا النظام أن توضع العلاقات بين الطرفين على أساس احترام استقلال الدول وسيادتها ووفقا لأحكام القانون الدولي العام .

ولما تشعبت بالدول المتعاقدة من الرغبة الصادقة في تسهيل التعاون بينهما في أوسع مدى وأتم حقة ، قررت عقد اتفاق لهذا الغرض وصيغت منه بنودها المفوضين الآتي ذكرهم :

عن جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية :

المستبرت فيش — المنسوب فوق المادة والوزير المفوض للولايات المتحدة الأمريكية في القاهرة .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك البلييك :

السيو بيرفورتوم الحائز على الصليب الأكبر من نشان التاج وعلى درجة جراند أوفيسيه من نشان ليوبولد ووزر سابق ومنسوب فوق الساحة ووزر مفوض .

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية فيما وراء البحار وأميراطور الهند عن بريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية :

الكابتن الرائد إرنست إدوارد إيلز — حامل وسام الصليب الحربي وعضو مجلس الموم والبرلمان البريطاني لوزارة الخارجية والتجارة وسكرتير مصلحة التجارة فيما وراء البحار .

مستر دافيد ف . كل — حامل وسام الصليب الحربي ووسام القديس ميخائيل وجورج ومستشار سفارة حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى بمصر .

مستروم إيريك بيكيت — حامل وسام القديس ميخائيل وجورج والمستشار القضائي الثاني في وزارة الخارجية .

عن استراليا :

الكابتن اليزبت اونورايل ايوان والاس — حامل وسام الصليب الحربي وعضو مجلس العموم .

عن زيلاندا الجديدة :

الكابتن اليزبت اونورايل ايوان والاس — حامل وسام الصليب الحربي وعضو مجلس العموم .

عن اتحاد جنوب أفريقيا :

دكتور ستافانوس فرانسوا نوديه جي — الرؤسرا المفوض لاتحاد جنوب افريقيا في بلجين .

المستشارى طومسون اندروس — المندوب الدائم لدى عصبة الأمم .

عن دولة ليريلندا الحرة :

مستشار رئيس ت . كرميس — المندوب الدائم لدى عصبة الأمم .

عن الهند :

الكابتن اليزبت اونورايل ايوان والاس — حامل وسام الصليب الحربي وعضو مجلس العموم .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك الدانمرك :

المسيو نيلز بيتر اندستندت — الحائز على درجة كومندور من نيشان دنوبوج وحمل وسام صليب الشرف من النيشان المذكور والمندوب فوق العادة والوزير المفوض للدانمرك في القاهرة .

المسيو نيلز وللم بوج — مستشار محكمة الاستئناف بكوبنهاجن وقاضى سابق بالحاكم المختلطة بمسروورئيس هيئة التعميم التركية اليونانية سابقا .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر :

مصطفى النحاس باشا — رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والصحة .

الدكتور احمد ماهر — رئيس مجلس النواب .

واصف بطرس غالى باشا — وزير الخارجية .

مكرم عبيد باشا — وزير للبالية .

محمد الحيدى بدوى باشا — رئيس لجنة قضايا الحكومة .

عن رئيس جمهورية اسبانيا :

المسيو اطلونيو ثابرا ويساس — مندوب فوق العادة ووزير مفوض في برن .

المسيو ماريا نو جوميز — رئيس المحكمة العليا ومدير جامعة فالنس سابقا .

عن رئيس الجمهورية الفرنسية :

ميو فرنسوا دى تسان - المندوب فوق المائدة ووزير اليونان المفوض في باريس ووزير الخارجية سابقا .
ميو ماكس هيناس - المندوب فوق المائدة ووزير بلنة الجمارك والامتيازات التجارية سابقا .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك اليونان :

المسيو قولا برليس - المندوب فوق المائدة ووزير اليونان المفوض في باريس ووزير الخارجية سابقا .
المسيو جورج روسوس - المندوب فوق المائدة ووزير مفوض ووزير الخارجية سابقا .
المسيو قسطنطين فرياكوس - المندوب فوق المائدة ووزير مفوض ووزير الحفانية سابقا .
المسيو قسطنطين ساكلارو پولو - مندوب فوق المائدة ووزير مفوض ومدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا وإمبراطور الحبشة :

الكونت لويجي الدروفاكسي مارسكوتي دى نيانو - سفير حضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا وإمبراطور الحبشة .
مسيو سلفاتور ميئا - رئيس قسم محكمة النقض والإيرام .
مسيو بييرو باريني - وزير مفوض ومدير عام للايطاليين في الخارج .
مسيو بلجينيو جيبي - المندوب فوق المائدة والوزير المفوض لحضرة صاحب الجلالة ملك إيطاليا وإمبراطور الحبشة بالقاهرة .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك الترونج :

مسيو بيكيل مانسوت - رئيس محكمة الاستئناف المتعقلة بمصر سابقا والنايب عن الترونج بمحكمة التسيك التابعة لإلهاى ورئيس مكتب أنسون للهاجرين الاجبيين .

عن حضرة صاحبة الجلالة ملكة هولاندا :

مسيو بيروك أندريه - رئيس ادارة الشؤون القضائية بوزارة الخارجية في لاهاى .
الشفاليه يوش دى روزنتال - قائم بأعمال مفوضية هولاندا بمصر .
الكونت فان بيلادنت - مستشار بمفوضية هولاندا في باريس .

عن رئيس الجمهورية البرتغالية :

الدكتور جيمس كاردوسا - وزير للخارجية سابقا والإستاذ بجامعة لشبونة ومديرها .

عن حضرة صاحب الجلالة ملك السويد :

سيو ملدار — مدير القسم القضائي بوزارة الخارجية .

وبعد أن أودع المندوبون المذكورون وثائق تفويضهم التي وجبت صحيحة ومطابقة للاصول اتفقوا على ما يأتي :

المادة الأولى

تعلن الدول المتعاقدة كل قيا ينصها قبول إنهاء الامتيازات في انقضاء المصرى إنهاء تاماً من جميع الوجوه .

المادة الثانية

مع مراعاة مبادئ القانون الدولى يوضع الأجانب للتشريع المصرى في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والإدارية والمالية وغيرها .

ومن المفهوم أن التشريع الذى يصرى على الأجانب لن يتناقض مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع المحلي ولن يتضمن في المسائل المالية على الخصوص تمييزاً مجسفاً للأجانب أو الشركات المؤسدة وفقاً للقانون المصرى ولا يكون فيها للأجانب مصالح جديدة .

والحكم السابق ، فيما لا يتبر من قواعد القانون الدولى المعترف بها ، لا يطبق إلا أثناء فترة الانتقال .

المادة الثالثة

يستمر بقاء محكمة الاستئناف المختطة والمحاكم المختطة الموجودة الآن فعالية ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩

وابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يكون تنظيم هذه المحاكم بمقتضى قانون مصرى يصدر بلاحة التنظيم القضائى الملحق نصها بهذا الاتفاق .

وفى التاريخ المشار إليه في الفقرة الأولى تمثال كل الدعاوى المنظورة أمام المحاكم المختطة بالحالة التي تكون عليها إلى المحاكم الأصلية بدون مصاريف لاستقرار النظر فيها إلى أن يفصل فيها نهائياً .

وتسمى المدة ما بين ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ و ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ "فترة الانتقال" .

المادة الرابعة

رجال القضاء وموظفو ومستخدمو المحاكم المختطة والنيابة المختطة الموجودون بالخدمة في ١٤ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يمتحنون في وظائفهم .

المادة الخامسة

تطبق المحاكم الأصلية في الدعاوى التابعة نفس القواعد المنصوص عليها بالنسبة للمحاكم المختطة في المادة ٣٧ من لائحة التنظيم القضائى للمحاكم المختطة .

المادة السادسة

تختص المحاكم الأهلية بالنظر في الدعاوى القائمة على القاطنين الأصليين والشركاء أيا كانت جسيمنتهم في الجنايات والجنح المبنية بالمادة ٤٥ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة أنا وقت عمل رجال القضاء والمأمودين بالمحاكم الأهلية أو ضد أحكامهم وأوامرهم وكذلك في جرائم القتل أو بالتقصير أو التلبس أنا كان الحكم بإشهار الإفلاس قد صدر من هذه المحاكم .

المادة السابعة

إذا طرأ تغيير في جنسية أحد المتقاضين أثناء سير الدعوى أمام المحاكم الأهلية فلا يؤثر هذا التغيير في اختصاصها .

المادة الثامنة

مع صراعاة أحكام المادة الثامنة لا يجوز للمحاكم القضائية في مصر ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ قبول أي دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية أو متعلقة بالأحوال الشخصية .

أما الدعاوى التي رفضت أمام تلك المحاكم قبل ذلك التاريخ فيستمر النظر فيها أمامها إلى أن يفصل فيها نهائيا أمام تنظر إساتها للمحاكم المختلطة طبقا لأحكام المادة ٥٣ من لائحة التنظيم القضائي .

المادة التاسعة

لكل من الدول المتعاقدة التي لها محاكم قضائية في مصر أن تحتفظ بها لتتولى القضاء في مواد الأحوال الشخصية وذلك في كل الأحوال التي يكون القانون الواجب التطبيق هو قانون هذه الدولة .

وعل كل دولة متعاقدة إذا أرادت استعمال هذا الحق أن تخطر بذلك الحكومة المصرية في نفس الوقت الذي تودع فيه وثائق تصديقها على هذا الاتفاق .

ويجوز لكل من الدول المتعاقدة أن تمنل أثناء فترة الانتقال تنازلا عن قضائتها الفصل . ويسرى مفعول هذا التنازل من يوم ١٥ أكتوبر التالى لتاريخ حصوله . ولا يجوز رفع دعوى جديدة من تاريخ سريان مفعول التنازل أما الدعاوى القائمة فيجوز استمرار نظرها إلى أن يفصل فيها نهائيا .

ولا يبق القضاء الفصل بعد تاريخ ١٤ أكتوبر سنة ١٩٤٩ وفى هذا التاريخ تنقل جميع الدعاوى المنظورة أمام هذه المحاكم إلى المحاكم الأهلية .

المادة العاشرة

في مواد الأحوال الشخصية تحتمل الجهة القضائية المختصة تبعا للقانون الواجب تطبيقه .

وتشمل الأحوال الشخصية المواد المبينة في المادة ٣٨ من لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة .

وتبين القانون الواجب تطبيقه تبعا للقواعد المدونة في المادتين (٧٩ و ٣٠) من اللائحة المذكورة .

المادة الحادية عشرة

يُضَع فواصل الدول لقضاء الحاكم المتطلعة مع مراعاة التبريد المعترف بها في القانون الدول ولا يجوز به خاص عاكرتهم بسبب أعمال وقت منهم أثناء تأدية وظيفتهم .

ولم ، بشرط التبادل ، أن يقوموا بالأعمال الداخلية في الاختصاصات المعترف بها عادة للقبائل في مواد إسهادات الحالة المدنية وعقد الزواج والعقود الرسمية الأخرى والتركات واليابة عن مواطنهم النابئين أمام القضاء ومسائل الملاحة البحرية وأن يتصوروا بالحصانة الشخصية .

وال أن تنفذ اتفاقات فصلية ، وعلى أى حال في مدى ثلاث سنين من تاريخ التوقيع على هذا الاتفاق ، يظل الفاصل متمتع بالحصانة المعترف لم بها الآن فيما يتعلق بحدود الفصلية والضرائب والرسوم البحرية وغيرها من الضرائب .

المادة الثانية عشرة

تتمهد الدول المتعاقدة بأن تقي في مصر أثناء فترة الانتقال جميع الأوراق القضائية الخاصة بمحاكمها الفصلية . ولحاكم المصرية أن تطلع على هذه الأوراق كليا رأت لزوما لذلك في دعوى من اختصاصها وتسلم لها صور طبق الأصل من هذه الأوراق كلما طلبت ذلك .

المادة الثالثة عشرة

كل خلاف ينشأ بين الدول المتعاقدة بشأن تفسير أو تطبيق أحكام هذا الاتفاق ولا يتسنى لم توسيته بالطرق الدبلوماسية يمرض بناء على طلب إحدى الدول المتعاقدة على محكمة العدل الدولية الدائمة .

على أنه إذا وجد في الوقت الحاضر بين إحدى الدول المتعاقدة وبين حضرة صاحب الجلالة ملك مصر معاهدة تحكم تبين محكمة أخرى فصل هذه المحكمة في مدة هذا الاتفاق على محكمة العدل الدولية الدائمة في تطبيق هذه المادة حتى ولو انتهى العمل بمحاكمة الخصم في أغراضها الأخرى .

المادة الرابعة عشرة

حرر هذا الاتفاق فيما عدا الملحق المشار إليه في المادة الثالثة من نسخة واحدة باللغتين الفرنسية والإنجليزية ويعتمد النصان على السواء عند التفسير . أما فيما يختص بالملحق المذكور فيتمتع النص الفرنسي وحده .

المادة الخامسة عشرة

يصدر على هذا الاتفاق وتودع وثائق التصديق بالقاهرة في أقرب وقت ممكن وتتولى الحكومة الملكية المصرية تسجيل الاتفاق بسكارية عصبة الأمم . وتقرر الحكومة الملكية المصرية حكومات الدول المتعاقدة وسكرتير عام عصبة الأمم بإذاع كل تصديق .

وسجل هذا الاتفاق ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ إننا أودعت ثلاث وثلاثين تصديق ولا يسرى مع ذلك على الدول الأخرى الموقعة إلا من تاريخ إيداع وثلاثين تصديق الخاصة بكل منها .
 وإثباتاً لما هتّم وقع المندوبون المفوضون السالف ذكرهم هذا الاتفاق .
 حرر بوتروف في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ من نسخة واحدة موقع عليها بأختام المفوضين وتودع هذه النسخة في محفوظات الحكومة الملكية المصرية ويسلم منها صورة طبق الأصل لحكومات الدول الموقعة ٥

التوقيعات :

برت فيش
 بيير فودوم
 دافيد ايوان والاس
 دافيد ف . كيل
 وليام أريك بيكيت
 دافيد ايوان والاس
 دافيد ايوان والاس
 استافانوس فرانسوا توديه جي
 هاري طومسون أندروس
 فرنسيس ت . كرميس
 دافيد ايوان والاس
 نيلز بيتراراستندت
 نيلز ويلم بيرج
 مصطفى النحاس
 أحمد ماهر
 واصف بطرس غالي
 مكرم حيد
 حيد الحيد بطوي
 أطلونيو فابريو بياس
 ماريا توجوميز
 فرانسا ديمتري

ماکس هیانس

تولا پولیس

جورج روسوس

قسطنطین فریا کرس

قسطنطین ساکیلا ووروبو

لویسی آلروفاکلی

سلفاتوری مسینا

پیروداریفی

بلجرینو جیچی

میکایل هانسون

پوک اندریه

پوش دی روزنتال

فان دی بیلاکت

کایرو داساتا

ملبار

(ثانياً)

ملحق

لائحة التنظيم القضائي

١ - التنظيم والتشكيل

المادة الأولى

تتبع محكمة الاستئناف المختلطة بالاسكندرية والمحاكم الابتدائية المختلطة الثلاث بالقاهرة والاسكندرية والمنصورة بدوائر اختصاصها الحالية .

ويموز تعديل هذه الدوائر بمرسوم بعد رأى محكمة الاستئناف .

المادة الثانية

تشكل محكمة الاستئناف من ثمانية عشر مستشاراً يكون منهم أحد عشر أجنبياً ويموز إذا اقتضى الحال تعيين مستشارين آخرين أحدهما أجنبي . وعند خلو محل أحد المستشارين الأجانب بمحكمة الاستئناف بلا بطريق الترقية من زن الفصاة الأجانب بالمحاكم الابتدائية .

المادة الثالثة

تشكل عاكن للقاهرة والاسكندرية والمنصورة ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ من ٦١ قاضياً منهم أربعون أجنبياً .

وكما غلت وظيفة قاض من الأجانب سواء بالإحالة الى الماش أو الرقاة أو الاستقالة أو الترقى بين بدلا منه قاض مصرى على ألا يقى عدد خمسة لأجانب فى المحاكم الابتدائية عن ثلث مجموع القضاة المشكلة منهم هذه المحاكم .

المادة الرابعة

لا يجوز التميز بأى وجه من التميزة بسبب جيلتهم سواء فى تشكيل الدوائر أو التميز فى مختلف المراكز التى يشغلها النظام القضائى با فى ذلك رئاسة المحاكم والمواثر .

ويكون رئيس محكمة الاستئناف أجنبياً ووتلها مصرىاً .

وعندما يكون رئيس إحدى المحاكم الابتدائية مصرىاً يكون وكالها أجنبياً والعكس بالعكس .

المادة الخامسة

تصدر أحكام محكمة الاستئناف من خمسة مستشارين . كل اثنان يجوز أن يعطى القانون بتشكيل دوائر من ثلاثة مستشارين للفصل في القضايا التي تكون ابتدائية من اختصاص قاض واحد . وتشكل محكمة الجنايات من خمسة قضاة منهم ثلاثة مستشارين من محكمة الاستئناف . وتصدر أحكام المحاكم الابتدائية سواء في المواد المدنية أو الجنائية من ثلاثة قضاة . وفي المواد التجارية يجوز أن يضم للقضاة الثلاثة بمقتضى قانون ، اثنان من المحققين يكون أحدهما استشارياً . وفي المواد المستعجلة والمواد الجزئية والمخالفات تصدر الأحكام من قاض واحد .

المادة السادسة

يدين القضاة بمرسوم ويكونون غير قابلين للعزل .
تحدد سن التقاعد بخمس وستين سنة للقضاة المحاكم الابتدائية وبسبعين سنة لاستشاري محكمة الاستئناف . ولا يجوز نقل قاض من محكمة إلى أخرى أو ترقية إلا بوافقة الجمعية العمومية للمكة الاستئناف .

المادة السابعة

يدين رؤساء ومكلاة محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية لمدة سنة واحدة بمرسوم بناء على اختيار الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف الأغلبية المطلقة ويكون هذا الاختيار فيما يختص بالمحاكم الابتدائية من قامة تصنها الجمعية العمومية لكل محكمة بأسماء ثلاثة مرشحين لكل من عكفي الاسكندرية والقاهرة واثنين لمحكمة المنصورة . وترتب اسمائهم حسب الحروف الهجائية .
وتعين الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف سنوياً رؤساء الدوائر بما .
وتعين الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف سنوياً أيضاً رؤساء الدوائر في المحاكم الابتدائية بناء على ما تعرضه الجمعية العمومية لكل محكمة منها .

المادة الثامنة

تحدد مراتب القضاة بقانون .

المادة التاسعة

لا يجوز الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة التجارة أو أية وظيفة ذات مرتبة .

المادة العاشرة

تختص محكمة الاستئناف بتأديب رجال القضاء وتعيين اللائحة القضائية العامة والإجراءات التأديبية والإجراءات التي تتبع في هذا الشأن .

المادة الحادية عشرة

تكون الجلسات علنية إلا إذا أمرت المحكمة بقرار مسبب يحفظ سرية مرافعة الأقطاب أو محافظة على النظام العام .
وحرية الدفاع مكفولة .

المادة الثانية عشرة

اللغات القضائية التي تشمل أمام المحاكم المختلطة في المرافعات وفي تحرير الأوراق والأحكام هي العربية والإنجليزية والفرنسية والإيطالية .
ويتل منطوق الأحكام بلتئين من اللغات القضائية تكون العربية إحداهما حتماً وبعد التطبق بها تترجم بكليها إلى اللغة العربية إذا كانت معزوة بلغة أجنبية . فان كانت معزوة باللغة العربية تترجم بكليها إلى لغة أجنبية .
وفي حالة الاختلاف بين النص الأصلي والترجمة يؤخذ بالنص الأصلي .

المادة الثالثة عشرة

فيما عدا الاستثناءات المنصوص عليها في القوانين والأوامر لا يجوز أن يتل الخصوم أمام القضاء غير العاميين المقررين أمام المحاكم المختلطة وتعهد الأمانة القضائية العامة نظام العامة وأحكام تأديب العاميين .

المادة الرابعة عشرة

الموظفون المعقرون بمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية هم الكلب وساعدوم والمترجمون والمحضرون وقهيم المستخدمين .
وتعهد الأمانة القضائية العامة أحكام تأديب هؤلاء الموظفين .

المادة الخامسة عشرة

يقوم المحضرون بتنفيذ الأحكام بناء على أمر المحكمة وبمساعدة السلطات الإدارية إذا طلب منها ذلك .

٢ - التباينة العمومية

المادة السادسة عشرة

تباين التباينة لدى المحاكم المختلطة الاختصاصات المبيته بعد وفيرها مما ينشأ عنها القانون .
ويديرها نائب عام من جنسية أجنبية .

المادة السابعة عشرة

يعاون النائب العام أوكاتو عمومي أول يكون مصرياً وأوكاتو عمومي ثان يكون أجنبياً .
وفي حالة غياب النائب العام أو تغيبه حضوره يمثل عمله أوكاتو العمومي الأول في المواد المدنية والمسائل الإدارية والأوكاتو العمومي الثاني في المواد الجنائية .
ويكون تعهد إداية النائب العام أيضاً معده كافه من وكلاء النيابة .

المادة الثامنة عشرة

يعين رجال النيابة بمرسوم وهم تابعون للمزل وتايون لرؤسائهم دون فريم بترتيب درجاتهم ثم لو ذير الحفانية .

المادة التاسعة عشرة

النيابة السومية ممثلة في شخص النائب العام أو أحد الإنوكاتين السوميين أو أحد وكلاء النيابة الجلوس في جميع الدوائر وفي كل لحيات السومية لمحكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية .

المادة العشرون

تباشر النيابة السومية الدعوى في المواد الجنائية وتوجه البوليس القضائي في كل الدعاوى الماخلة في اختصاص المحاكم المختصة .

الموظفون الذين يعترفهم القانون من رجال الضبطية القضائية يكونون خاضعين بصفتهم هذه لأوامر النيابة .

المادة الحادية والعشرون

يبدأ النائب العام رايه إذا اقتضى الحال تطبيق أحكام قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنابات انحصاراً بالعبء من العبوة كلها أو بعضها أو إيداعها بأخف منها أو بتغذية عقوبة الإعدام إذا كان الأمر متعلقاً بأجنبي .

المادة الثانية والعشرون

يشرف النائب العام على السجون والمعتقلات المحبوس بها أجانب . وله أيضاً أن يدخل في كل وقت أي مكان آخر يكون أحد الأجانب معتقلاً فيه .

ويحيط النائب العام وزير الحفانية بما يلاحظه من مخالفات ويكل ما يقتضيه الإشراف للمعهود اليه .

المادة الثالثة والعشرون

تتدخل النيابة في كل دعوى تتعلق بالأحوال الشخصية أو الجنسية ولها أن تتدخل في الدعاوى التي تمس مصلحة القصر أو ناقصي الأهلية وفي كل الأحوال الأخرى المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية .

ولها أيضاً أن تأمر بالإجراءات التي تراها مفيدة لحفظ حقوق القصر وناقصي الأهلية وأن تعمل على تنفيذها .

المادة الرابعة والعشرون

تراقب النيابة الأعمال المتصلة بنفوذ المحاكم وصندوق الودائع والأمانات .
وتصرف أيضاً على اقطام الكتبة والمضربين مع شاتها تحت إدارة رؤساء محكمة الاستئناف والمحاكم الابتدائية .

٣ - الاختصاص

المادة الخامسة والعشرون

تشمل كلمة أجنبي فيما يتعلق بتحديد اختصاص المحاكم المختصة الأشخاص التايين للدول الموقستل اتفاق موقر الاختصاص بالنفد الإجازات في مصر وكذلك الأشخاص التايين لأية دولة أخرى ينص عليها بمرسوم .

ولا يجوز لأى شخص تابع للحكومة المصرية أن يستند إلى حماية دولة أجنبية .

و يكون الأشخاص التايين لسوريا وليان وفلسطين وشرق الأردن خاضعين لقضاء المحاكم الأهلية في المايل اللدنية والحفانية .

ويظل الأجانب (سواء أكانوا من أهل الدول الأجنبية أم من رعاياها أم من أهل البلاد الواقعة في حايثا) الذين ينتمون إلى ديانة أو مذهب أولية لما حكم معصرية مختصة بمواد الأحوال الشخصية خاضعين لقضاء تلك المحاكم في هذه المواد بنفس الشروط التي كانت مرفوعة في الماضي .

والاختصاص للشارع في حق اختيار بين القضاء المختلط والقضاء الأهل في المسائل المدنية والتجارية . وإذا أعلن أحدهم نية يتعلق بتلك المسائل الخضوع أمام محكمة أهلية في قضية لم يسبق له فيها قبول القضاء الأهل وجب عليه إذا أراد الدفع بعدم اختصاص المحكمة التي رقت إليها القضية أن يقدم هذا الدفع بخطاب مسجل أو بإعلان على يد محضر أو في أقل جلسة على الأكثر فإن لم يفعل أصبحت المحكمة مختصة .

(١) الاختصاص في المسائل المدنية والتجارية

المادة السادسة والعشرون

تختص المحاكم المختلطة بالنظر في كل الممارات المدنية والتجارية سواء بين الأجانب أو بين الأجانب والأشخاص الخاضعين لقضاء المحاكم الأهلية .

على أن المحاكم الأهلية تكون مختصة بالنظر في هذه المسائل بالنسبة لكل أجنبي قبل الخضوع للقضاء .

ويجوز أن يستفاد هذا الخوض من شرط صريح يؤملا هذا الاختصاص أو (أولاً) من أن الأجنبي نفسه رفع الدعوى أمام المحاكم الأهلية أو (ثانياً) من أنه لم يدفع بعدم اختصاصها قبل صدور الحكم في دعوى حضر فيها بصفته مدعى عليه أو خصماً ثالثاً .

ويرتب على الخضوع لقضاء محكمة ابتدائية الخضوع لقضاء المحاكم العليا التي من نزعها .

المادة السابعة والعشرون

تختص المحاكم المختلطة كذلك بالنظر في المنازعات والمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية في الأحوال التي يكون القانون الرائج التطبيق فيها طبقاً لأحكام المادة ٢٩ هو قانون أجنبي .

المادة الثامنة والعشرون

تشمّل الأحوال الشخصية : المنازعات والمسائل المتعلقة بمالة الأشخاص وأهليتهم أو المتعلقة بنظام الأسرة وعلى الأخص النكاح والزواج وحقوق الزوجين وواجباتهما المتبادلة والمهر (الموطة) ونظام الأموال بين الزوجين والطلاق والتطليق والتفريق والبقوة والإنكار بالأنوة وإنكارها والعلاقات بين الأصول والفروع والالتزام بالنفقة للأقارب والأصهار وتصبح النسب والتبني والوصاية والقيامه والمجر والإذن بالإدارة وكذلك المنازعات والمسائل المتعلقة بالمهلات والموارث والوصايا وقهرها من التصرفات المضادة إلى ما بعد الموت وبالقنية وبأخبار المفقودين .

المادة التاسعة والعشرون

يجب في حالة الشخص وأهليته أن قانون به .

وفي الشروط الموضوعية المتعلقة بصحة الزواج أن قانون به كل من الزوجين .

والى قانون به الزوج وقت عقد الزواج في المسائل الخاسمة بملاقات الزوجين بما فيها التفريق والطلاق والتطليق وكذلك في آخر تلك الملاحظات بشأن الأموال .

وفي حقوق الولدين والأبناء وواجبتهم المتباخلة الى قانون بلد الأب .

وفي الالتزام بالنفقة الى قانون بلد المدين جا .

وفي المسائل المتعلقة بالبنوة وتصحيح النسب والإقرار بالبنوة وإنتكارها الى قانون بلد الأب .

وفي المسائل المتعلقة بصحة التبنى الى قانون بلد كل من المتبنى والمتبنى وفي المسائل المتعلقة بأثار التبنى الى قانون بلد المتبنى .

وفي الوصاية والولاية والإئذنى بالإقامة الى قانون بلد القاصر .

وفي الموارث والوصايا الى قانون بلد المتوفى أو الموصى .

وفي الهبات الى قانون الواهب وقت الهبة .

ولا تحتل قواعد هذه المادة بالأحكام المتعلقة بنظام الملكية العقارية في القطر المصري .

المادة الثلاثون

إذا كانت جنسية شخص غير معروفة أو كان له في آن واحد في نظر عدة دول أجنبية جنسية كل منها يقرين القاضي القانون الواجب تطبيقه .

وإذا كان لشخص في آن واحد الجنسية المصرية في نظر مصر وجنسية دولة أجنبية أو أكثر في نظر تلك الدولة أو الدول كان القانون الواجب تطبيقه هو القانون المصري .

المادة الحادية والثلاثون

يقصد بكلمة " قانون البلد " أحكام ذلك القانون المطبقة بمأخذ هذا البلد دون أحكامه المتعلقة بالقانون الدولي الخاص .

المادة الثانية والثلاثون

لا تطبق قواعد الإجراءات المدصوص عليها في قانون أجنبي إذا تعارضت تطبيقها مع أحكام الإجراءات في القانون المصري .

المادة الثالثة والثلاثون

مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ يعتمد اختصاص المحاكم المختصة بجنسية الخصوم الذين تقوم بينهم الدعوى صلاح دون غيرها بقطع النظر عن المصالح المختصة التي قد تسمها الدعوى بطريق غير مباشر .

المادة الرابعة والثلاثون

الشركات ذات الجنسية المصرية التأسيسية الآن التي لا تجانب فيها مصالح جديّة تكون خاضعة للمحاكم المختصة في مساكنها مع الأشخاص المقيمين لولاية المحاكم الأصلية إلا إذا كان قانونها النظامي يتضمن شرطاً يجعل الاختصاص للمحاكم الأصلية أو إذا قبلت الموضوع لولاية هذه المحاكم طبقاً لنص المادة ٣٦ .

المادة الخامسة والثلاثون

تختص المحاكم المختصة كذلك بمسائل تنال الأشخاص المقيمين لولاية المحاكم الأصلية إذا كان أحد الطرفين المصالحين في الإجراءات أجنبياً .

المادة السادسة والثلاثون

يحدد إنشاء الرهن العقاري لصالح أجنبي على عقار مهما تكن جنسية واضح اليد أو المالك يحمل المالك المختصة خصصة بالنظر في صحة هذا الرهن وما يترتب عليه من آثار يسا في ذلك بيع العقار جبراً وتوزيع ثمنه .

المادة السابعة والثلاثون

لا يجوز للمالك المختصة أن تنظر في دعوى ليست بذاتها من اختصاصها ولو كانت مرغومة بطريق التبعة لدعوى أصلية سبق رفعها إليها . على أنه يجوز لها أن تنظر في هذه الدعوى التبية إذا رأت الجهة القضائية التي رعت إليها أن من مصلحة العدالة تكليف الخصوم برفعها أمام المالك المختصة .

ويجوز للمالك المختصة في دعوى مرغومة أمامها تصير تبعية لدعوى أصلية سبق رفعها أمام المالك الأصلية أن تكلف الخصوم برفع الدعوى التبية إلى المالك الأصلية إذا رأت وجوب ذلك لمصلحة العدالة .

المادة الثامنة والثلاثون

لا تختص المالك المختصة بنظر الدعاوى التي يرضاها الأجانب بطلب استحقاق عقار موقوف . على أنها تختص بدعوى وضع اليد للقانوني على هذا العقار إذا كان المدعى والمدعى عليه . كذلك لا تختص المالك المختصة بالمنازعات المتعلقة مباشرة أو بالواسطة بأصل الولاء أو بصحته أو بتفسير أو تطبيق شروطه أو بتعيين النظار وعزلهم . على أنه يجوز للمالك المختصة أن تقضى بأن الوقت المنشأ إضراراً بمقوق دائق الواقع باليوز التمسك به قبلهم .

المادة التاسعة والثلاثون

إذا دعت قضية مرغومة أمام المالك المختصة بلغ يتناقض بالأحوال الشخصية لأحد الخصوم الماخطين فيها يختص بتلك الأحوال في ولاية جهة قضاء أخرى وجب على تلك المالك إذا رأت ضرورة الفصل في الدفع قبل الحكم في موضوع الدعوى أن تلف الحكم في الموضوع وأن تحدد لهم الموجه إليه الدفع مبعداً يستصدر فيه حكماً نهائياً من القاضي المختص . فإن لم ترزوما ذلك أفضلت الدفع وحسكت في موضوع الدعوى .

المادة الأربعون

لا يترتب على تحويل حق إلى أجنبي أو إدخال أجنبي في الدعوى أو تسدير أجنبي فيها جعل المالك المختصة خصصة بالفصل في منازعات من اختصاص المالك الأصلية متى كانت الحوالة أو الإدخال في الدعوى أو التفسير قد قصد به انتزاع تلك الدعاوى من اختصاص المالك الأصلية . وتعتبر حاصلة بهذا القصد كل حوالة تقع في أثناء نظر الدعوى على أنه يجوز للحكمة في أحوال استثنائية أن تبيح إثبات العكس .

ومع عدم الإخلال بحكم الفقرة السابقة لا يجوز الدفع بالتفسير في حالة تحويل الأوراق التجارية بطريق التطوير . ولا يترتب على ظهور الأوراق التجارية لأجنبي تطهيراً ناقصاً أو بقصد التحصيل جعل المالك المختصة خصصة بالمنازعات التي تكون من اختصاص المالك الأصلية .

المادة الحادية والأربعون

إذا خرج الحكم الذي ترتب على صفته الأجنبية اختصاص المالك المختصة من الدعوى قبل إقفال باب المرافعة يتبنى اختصاص تلك المالك متى دفع بذلك أحد الخصوم وتقل القضية بماتها إلى المالك الأصلية .

المادة الثانية والأربعون

لا يترتب على تغيير جلسة أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى تغيير اختصاص المحكمة التي رفعت إليها حل الوديعة القانونية.

المادة الثالثة والأربعون

ليس للمحاكم المختصة أن تنظر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أعمال السيادة . وليس لها أن تنظر في صحة تطبيق القوانين واللوائح المصرية على الأجانب .

ولا يجوز لها كذلك أن تفصل في ملكية الأملاك السامة .

على أن تلك المحاكم دون أن يكون لها تأويل حمل إداري أو إيقاف تنفيذ شخص :

(١) في المواد المدنية والتجارية بكل المنازعات في عقار أو منقول التي تقع بين الأجانب والحكومة .

(٢) دعوى المسؤولية المدنية المرفوعة من الأجانب على الحكومة بسبب إجراءات إدارية وقست مخالفات للقوانين واللوائح .

(ب) الاختصاص الجنائي

المادة الرابعة والأربعون

تختص المحاكم المختصة بمحاكمة الأجانب عن الأفعال التي يماثل عليها القانون .

المادة الخامسة والأربعون

تختص المحاكم المختصة كذلك بمحاكمة القضاة الأصليين والشركاء أي كانت جنسيتهم في الجنائيات والجنح الآتية :

(١) الجنائيات والجنح التي ترتكب مباشرة ضد النضادة ومأموري المحاكم المختصة أثناء تأدية وظائفهم أو بسبب تأديتها .

(٢) الجنائيات والجنح التي ترتكب ضد تنفيذ الأحكام والأوامر القضائية الصادرة من المحاكم المختصة .

(٣) الجنائيات والجنح التي تسند إلى القضاة ومأموري المحاكم المختصة إذا اتهموا بارتكابها أثناء تأدية وظائفهم أو تحريبا على حدود وظائفهم .

(٤) جنائيات وجنح التفالس بالتقصير أو بالتفليس التي تقع في التفلسفات المختصة .

تقتل جارة مأموري المحاكم المختصة المشار إليها في الفقرتين الأولى والثالثة كنية المحاكم ومساعدتهم الذين سفلوا الجرم القانوني والمترجمين للمحلفين بالمحكمة والمضمرن الأصليين للأشخاص الذين تند بهم المحكمة عرضا للقيام بإعلان أو بقمع من أعمال المضمرن .

المادة السادسة والأربعون

في المواد الجنائية تفتى المحاكم الجزئية في الأفعال التي يمتريها القانون غرامات وفي الجنح التي لا تتجاوز عقوبتها الجلس لمدة ثلاثة أشهر .

وتفتى محاكم الجلس في الأفعال التي يمتريها القانون جنما — غير الجنح المشار إليها في الفقرة السابقة — وفي أمشتاف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية .

وتفتى محاكم الجنائيات في الأفعال التي يمتريها القانون جنائيات .

المادة السابعة والأربعون

القبض على الأجناب وتفتيش مساكنهم فيما عدا حالة التلبس أو الاستئذان من داخل المسكن يحرم بواسطة أو بحضور أحد أعضاء النيابة المختطة أو أحد رجال الضبطية القضائية المتدربين لتلك من النيابة المختطة .

المادة الثامنة والأربعون

إذا رأت النيابة في مواد الجنايات عملاً للسر في الدعوى ويجب عليها إحالة القضية إلى قاضي التحقيق .

وكذلك في مواد الجنايات تحيل النيابة القضية إلى قاضي التحقيق ما لم تر أن العناصر التي جمعت في الاستدلالات تكفي لتجاسة تحقيق القضية في الجلسة . وفي هذه الحالة يجوز النيابة أن تعلن المتهم مباشرة لمحضر أمام المحكمة إذا كانت أقواله قد سمعت أو كان قد ثبت غيابه أو تمذر الإحداة إلى عمل إقامته .

على أنه يجوز للمحكمة بناء على طلب المتهم أو النيابة أو من تلقاه ضمنها أن تقضى بإلغاء الإعلان وتأمر بإحالة الدعوى إلى قاضي التحقيق .

المادة التاسعة والأربعون

القبض على أجنبي يبلغ غمراً إلى النيابة العمومية ويجب عليها طبقاً للشروط المقررة في قانون تحقيق الجنايات وعلى ألا أكثر من طرف الأربعة الأيام أن تأمر بالإفراج عنه أو بإحالاته إلى قاضي التحقيق .

ولكن لأجنبي عبور حساس احتياطياً أن يبلغ أمر حمله إلى قضاة في فصله وعلمه بواسطة النيابة العمومية . ويجوز للتفتيش والهاضي أن يزوره في السجن بالشروط التي توافق عليها النيابة .

المادة الخمسون

فيما عدا حالة الاستقبال ينتدب لهم الذي ليس له عام من يتولى الدفاع عنه عند الاستجواب إذا طلب ذلك وإلا كان الاستجواب باطلاً .

كذلك ينتدب عام لكل منهم مقدم إلى محكمة الجنايات قبل الجلسة زمن مغول ولو لم يطلب المتهم ذلك .

٤ - أحكام عامة ووقائية

المادة الحادية والخمسون

يصدر الحاكم المختطة أحكامها باسمها .

المادة الثانية والستون

إذا لم يوجد في القانون نص ينطبق على الحالة المروضة أو كان النص ناقصاً أو غامضاً يقع القاضي مبدئياً القانون الطبيعي وقواعد العدل والإنصاف .

المادة الثالثة والستون

القضايا المرفوعة أمام الحاكم التفصيلية قبل ١ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يستمر النظر فيها أمام تلك الحاكم حتى يفتى فيها نهائياً .

ويشك ذلك أيضاً في القضايا المرفوعة أمام الحاكم المختطة قبل هذا التاريخ إذا أصبحت من اختصاص الحاكم الأصلية طبقاً لأحكام هذا القانون .

وفي المواد المدنية يميز بناء على طلب الخصوم وموافقة جميع ذوي الشأن أن تحال القضايا المشار إليها في الفقرتين السابقتين بالحالة التي وصلت إليها الإجراءات إلى المحاكم المختصة بنظر أحكام المواد السابقة لتأدية نظرها والحكم فيها. وفي المواد الجنائية يميز للمحاكم القضائية أن تتقل إلى المحاكم المختصة القضايا التي يدعى فيها قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

المادة الرابعة والخمسون

تبقى لأحكام المحاكم القضائية وأوامرها قوة الشيء المحكوم فيه وتنفذ إذا اقتضى الحال بواسطة المحاكم المختصة .

المادة الخامسة والخمسون

أحكام النظام وسقوط الحق التي كانت مطبقة في المواد الماخلة في اختصاص المحاكم القضائية يبقى لها أثرها أمام المحاكم المختصة .

المادة السادسة والخمسون

خلافاً لأحكام المادة ٣٧ لا تختص المحاكم المختصة بمواد الأحوال الشخصية إذا كان القانون الواجب التطبيق يفتنى المادة ٣٩ هو قانون إحدى الدول الموقعة على الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر وكانت تلك الدولة — وفقاً للمادة (٩) من هذا الاتفاق — قد احتفظت لها كلها للقضية بالاختصاص في مواد الأحوال الشخصية ولم تبدل من هذا الاحتفاظ .

المادة السابعة والخمسون

يستمر العمل بأحكام اللائحة القضائية الحالية إذا كانت لم تلغ أو تبدل بالأحكام السابقة . وكل تعديل تقترح الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف المختصة بإحالة على اللائحة المذكورة لا يصبح نافذاً إلا إذا صدر به مرسوم بناء على طلب وزير الحفانية .

المادة الثامنة والخمسون

تبقى اللائحة الحالية الخاصة بتنظيم القضاء المختلط كما يلى كل نص يتألف هذا القانون .

(٣٣)

بروتوكول

عند التوقيع على الاتفاق الخاص بإنهاء الامتيازات في مصر المؤرخ اليوم .

رغبة في تحديد بعض أحكام الاتفاق وملعبه إتفق المتدوين الموقعون على ما يأتي :

١ - من المتفاهم عليه أن أحكام الفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاق الخاصة بإعادة عدم التغير والتي ستراعى أثناء فترة الانتقال يجب أن تفسر على هدى المرفق الدئول الخاص بهذا الطراز من الالتزامات بين البلاد المستمنة بالسيادة التشريعية .

٢ - من المتفاهم عليه في شأن الفقرة الأولى من المادة السادسة من لائحة التنظيم القضائي أن اختيار القضاة الأجانب من حق الحكومة الملكية المصرية . غير أنه لكي تلمس هي نفسها إلى توفر الكفايات فيمن تختارهم تتصل بصورة شبه رسمية بوزارة الحفانية في البلاد الأجنبية ولا تميز إلا الحائزين لموافقة حكوماتهم .

حروم بوجترو في ٨ مايو سنة ١٩٣٧ من نسخة واحدة باللغتين الفرنسية والإنجليزية ويتمد النصان على السواء عند التفسير .

التوقيعات :

برت فيش

بيرغودوم

دافيد إيران والاس

دافيد ف . كل

وليم أريك بيكيت

دافيد إيران والاس

دافيد إيران والاس

استافانوس فرانسوا توديه ج

هارى طومسون أندروس

فرقيس ت . كركلس

دافيد إيران والاس

نيلز بيتر أركستند

نيلز وللم بوج

مصطفی‌الاحسان
احمد ماهر
واصف بطرس غالی
مکرم حید
عبد الحمید بقوی
آنطونیو فابرا ریاس
ماریانو جومینز
فرانسوا دی تیسان
ماکس هپانس
تھولا بولینیس
جورج روسوس
قسطنطین فریاکوس
قسطنطین ساکلارو پولو
لویجی آلبرولاندی
سلفاتوری سینا
پیئرو بارین
بلجرینو جیجی
میکائیل هانسون
برکر آندریه
یوشی‌دی روزنتال
فان دی بیلاگت
کایرو داماتا
ملار

(رابعاً)

تصرّح من الحكومة الملكية المصرية

يسن المرفوضون على هذا ، عملاً بما لم من التفويض ، التصريح الآتي :

١ - اختصاص الحاكم المختلة

بناء على الفقرة الأولى من المادة ٢٥ من لائحة التنظيم القضائي خورت الحكومة الملكية المصرية أن تبسط اختصاص الحاكم المختلة بمرسوم على رعايا الدول الثماني الآتية :

المانيا ، النمسا ، هنغاريا ، بولاندا ، رومانيا ، سويسرا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا .

٢ - قاعدة علم التميز

فما يتماثل بالفقرة الثانية من المادة الثانية من الاتفاق والبروتوكول الخاص بهذه الفقرة لا يستطاع من قضاة قاعدة علم التميز المشار إليها في المادة الثانية المذكورة على فترة الانتقال أن الحكومة الملكية المصرية تنوى بسد تلك الفترة أن تتج سياسة مضادة ترى إلى التميز المجهف بالأجانب . كما أن الحكومة الملكية المصرية على اعتماد لعقد معاهدات إقامة ومصادقة مع الدول المختلة .

٣ - الأحوال الشخصية

لما كانت الحكومة الملكية المصرية قد جرت من قضاء نفسها على مبدأ شخصية القوانين في مواد الأحوال الشخصية وعلى الحاكم المختل في معادني الإقامة اللتين عقدتهما مع إيران وتركيا فهي تنوى أن تجرى في هذا الشأن على المبدأ منه في المستقبل .

أما من القواعد الخاصة بالإجراءات التي تنوى الحكومة الملكية المصرية أن تقرها في مواد الأحوال الشخصية فاتها متعلق ما لم تقتضى تطبيقها قاعدة موضوعية في قانون بلد أجنبي .

٤ - الإقامة

ولو أنقضاء الامتيازات يستتبع هو كل قيد لحق الحكومة الملكية المصرية في إبعاد الأجانب الموجودين بالأراضي المصرية فانه ليس في نية الحكومة أن تستعمل في فترة الانتقال حقها في إبعاد أجنبي خاضع لقضاء الحاكم المختلة إذا كان قد أقام في مصر خمس سنين على الأقل أو أنه ترفض دخوله في أراضيها إذا كان قد غادرها مؤقلاً إلا في الأحوال الآتية :

(أ) إذا كان قد حكم بإدانته في جريمة أو في جريمة يعاقب عليها القانون بالحبس لأكثر من ثلاثة أشهر .

(ب) إذ أتى أعمالاً من شأنها أن تؤدي إلى الاضطراب أو تخل بالنظام العام أو بالسكينة أو بالأمن أو بالصحة العامة .

(ج) إذا كان قطعاً ودائماً على الدولة .

وفضلاً من ذلك تنوى الحكومة الملكية المصرية تشكيل لجنة إدارية استشارية يتكون من بين أعضائها النائب العام لدى الحاكم المختلة لمعه إليها عند الاقتضاء بالبحث في المنازعات التي تقوم حول شخصية الأجنبي المراد إبعاده أو حوله جنسيته أو مدة إقامته في مصر أو صحة الوثائق التي يبنى عليها الإبعاد .

• - تسليم المجرمين

وقد لما جرى عليه العمل بوجه عام في شأن تسليم المجرمين القادرين تنوى الحكومة الملكية المصرية أن تتبع في هذا الصدد الإجراءات القضائية . وعلى ذلك يكون لها كالمختلة كلما كان الأمر متعلقاً بأجنبي خاضع لقضائها أن تنظر في تحقيق صحة طلب التسليم .

٦ - شرط تعيين الجهة القضائية المختصة

بالإشارة إلى المادة ٣٦ من لائحة التنظيم القضائي لا تنوى الحكومة الملكية المصرية أن تضمن عقودها (بـ) في ذلك عقود المصالح العامة والبلديات (شرطاً بين الجهة القضائية المختصة .

٧ - رجال القضاء والموظفون والمحامون

ليس في نية الحكومة الملكية المصرية أن تعدل شروط خدمة رجال القضاء بالمحاكم المختلة أو مرتباتهم الحالية . كذلك ليس في نية الحكومة أن تعدل المرتبات الحالية لموظفي تلك المحاكم ومستندمها وستنظر بين العطف في أمر أولئك الموظفين والمستندمين فيما يتعلق بالدرجات وشروط الملاوات والترقية بمناصبه وضع الكادر الجديد الجارى تحضيره الآن .

وستكون حالات من يستغنى عنه من أولئك الموظفين والمستندمين في نهاية فترة الانتقال عمل بحث خاص تراعى فيه ظروف كل حالة على حدها فإذا كانت تلك الظروف تسوغ منع بعض المزايا فيما يتعلق بالماش أو المكافأة جاز منعها .

وتنوى الحكومة فيما يختص بمعاشات رجال القضاء والموظفين والمستندمين الأجانب أن تعقب ازدواج الضرائب وتنوى الحكومة فيما يتعلق بالمحامين المتعيينين أمام المحاكم المختلة أن تنفذ التدابير اللازمة لتسكينهم بعد فترة الانتقال من قيد أسمائهم بلا شرط وترتيب أقدميتهم في جدول المحامين أمام المحاكم الأهلية ما

رد برتره في ٨ مارس ١٩٢٧

مصطفى التماس

أحمد ماهر

واصف بطرس خال

مكرم عيبد

عبد الحميد بدوى

(خلاصة)

١ - خطابات

متعلقة بالمعاهد (جمعيات أو مؤسسات)

المدرسية والطبية والتعليمية

(١) خطاب

من رئيس الوفد المصري الى رئيس وفد الولايات المتحدة الاميركية

مترد في ٨ مارس ١٩٣٧

سيدى

نظرا لما أبدىتموه مساعدتكم من الرغبة فى الحصول على بيانات بشأن حالة المعاهد (جمعيات أو مؤسسات) المدرسية والطبية والتعليمية التابعة للولايات المتحدة الاميركية والموجودة بمصر . أشرف بالصرح بأن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لأن تؤكد لكم بأنه الى أن يقد اتفاق لاحق وعمل كل حال الى نهاية فترة الانتقال سيكون لكل المعاهد المشار اليها الموجودة الآن بمصر فى تاريخ الاتفاق الموقع اليوم أن تواصل فى مصر بكامل الحرية نشاطها سواء أ كان لفرض تعليمى أو علمى أو طبي أو غيرى وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن تكون هذه المعاهد خاضعة لقضاء المحاكم المختصة وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين المالية بنفس الشروط التى تسرى على المعاهد المصرية المسائلة وأن تخضع لكل الإجراءات التى تقتضيها المحافظة على النظام العام فى مصر .

٢ - أن يحفظ هذه المعاهد بأهليتها القانونية وصير من حيث تنظيمها وأعمالها طبقا لقانونها الاساسى أو اللوائح الأخرى التى أُنشئت بمقتضاها وفيما يختص بمعاهد التعليم طبقا لبرامجها .

٣ - أن يكون لها مع عدم الإخلال بالقوانين الخاصة بترع الملكية الضمة العامة حق استلاك الأجانب المتفرقة والتابعة التى يمكنها من تحقيق أغراضها وحق إدارتها والتصرف فيها تحقيقا لهذه الأغراض .

٤ - أن يحفظ باستخدام من يملكون بها الآن وأن تستخدم فى حدود نظامها مصرى أو أجنبية معين بمصر أو خارجها مع عدم الإخلال فى جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن ، ولا بما للحكومة المصرية من الحق العام فى مراقبة دخول الأجانب الى مصر .

وفضلا من ذلك وفي حدود الساعات المربعة في مصر شأن الأديان الأخرى غير دين الدولة تظل حرية الشائر الدينية مكفولة لكل المعاهد الدينية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو بالأداب .

وتستمر في اقرب وقت قائمة بالمعاهد المشار إليها في هذا الخطاب بالاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

أنترف بأن أكون خادمكم المخلص ما

(امضاء) مصطفي النحاس

رئيس الوفد المصري

رد رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية على رئيس

الوفد المصري

مرفوق ٨ ما برقة ١٩٣٧

سيدى

أنترف بإبلاغ سعادتك أنى تسلمت خطابكم المؤرخ اليوم وأنى أرحب بالتاكيدات التى تضمنها بشأن النظام الذى ستتفق به فى مصر بعد الآن المعاهد (جمعيات أو مؤسسات) المدرسية أو العلمية أو الخيرية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية والموجودة بمصر .

وسمى أن أشكر سعادتك على ذلك . ولا يلائقنى شك فى أن مصر التى تسلمت هذه المعاهد على الدعوم بمائة مشربة بالطف واثبتت لزامها إسماع روح التفاهم متواصل التعبير لهذه المعاهد فى مباشرة نشاطها القيم الذى بذلته دائما لخدمة بلدينا المشتركة .

أنترف بأن أكون خادمكم المخلص ما

(امضاء) برت فيش

رئيس الوفد

الولايات المتحدة الأمريكية

(ب) خطاب

من رئيس الوفد المصري إلى رئيس وفد المملكة المتحدة

مرفوق ٨ ما برقة ١٩٣٧

سيدى

نظرا لما أبدىتموه سعادتك من الرغبة فى الحصول على بيانات بشأن حالة المعاهد (جمعيات أو مؤسسات) المدرسية والعلمية والخيرية التابعة للملكة المتحدة والموجودة بمصر . أنترف بالتصريح بأن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لأن تؤكد لكم بأنه الى أن يمتد اتفاق لاحق وعلى كل حال الى نهاية فترة الانتقال سيكون لكل المعاهد المشار إليها الموجودة الآن بمصر فى تاريخ الاتفاق الموقع اليوم أن تواصل فى مصر تكامل الحرية نشاطها سواء أكان لغرض تعليمى أو علمى أو طبي أو غيرى وذلك بالشروط الآتية :-

١ - أن تكون هذه المعاهد خاضعة لقضاء المحاكم المختصة وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين المالية بنفس الشروط التي تسرى على المعاهد المصرية المخالفة وأن تخضع لكل الإجراءات التي تقتضيها المحافظة على النظام العام في مصر .

٢ - أن تحفظ هذه المعاهد بأهليتها القانونية وتسير من حيث تنظيمها وإعمالها طبقاً للقانون الأساسي أو القوانين الأخرى التي أُنشئت بمقتضاها وفيما يخص معاهد التعليم طبقاً لبرامجها .

٣ - أن يكون لها مع عدم الإخلال بالقوانين الخاصة بترجع الملكية للقصة العامة حق امتلاك الأعيان المغفولة والناطقة التي تمكنها من تحقيق أغراضها وحقوق إدارتها والتصرف فيها تحقيقاً لهذه الأغراض .

٤ - أن تحفظ باستخدام من يعملون بها الآن وأن تستفيد في حدود نظامها مصريين أو أجانب مقيمين بمصر أو خارجها مع عدم الإخلال في جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن ولا بما للحكومة المصرية من الحق العام في مراقبة دخول الأجانب إلى مصر .

وفضلاً عن ذلك وفي حدود البيانات المرعية في مصر بشأن الأديان الأخرى فيردن الدولة تظل حرية الشعائر الدينية مكفولة لكل المعاهد الدينية التابعة للمملكة المتحدة بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو بالآداب .

وستحوز في أقرب وقت لأمانة بالمعاهد المشار إليها في هذا الخطاب بالاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة .

أشرف بأن أكون خادكم المخلص

(إمضاء) مصطفى النحاس
رئيس الوفد المصري

ود رئيس وفد المملكة المتحدة على رئيس الوفد المصري

مرتد في ٨ مارس ١٩٣٧

سيدى

أشرف ببلخ سعادتك أن تسلمت خطابكم المؤرخ اليوم وإلى أرحم بالأكيدات التي تضمنتها بشأن النظام الذي تشترط عليه في مصر بعد الآن المعاهد (جميعات أو مؤسسات) المدرسية أو التعليمية التابعة للمملكة المتحدة.

ويسرني أن أشكر سعادتك على ذلك . ولا يخفى شك في أن مصر التي شملت هذه المعاهد على الدوام صناعة مشربة بالمطف وأثبتت إزمامها إسمع روح النظام ستواصل التيسير لهذه المعاهد في مباشرة نشاطها النافع الذي بذلته دائماً لمصلحة بلدينا المشتركة .

أشرف بأن أكون خادكم المخلص

(إمضاء) إيران والاحي
رئيس وفد المملكة المتحدة

(ج) خطاب

من رئيس الوفد المصري إلى رئيس الوفد الأسباني

موترويل ٨ ماي سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

أتشرف بأن أصرح بأن الحكومة المصرية متعامل المعاهد الثابتة لآسيايا في مصر نفس الماملة للمينة في الخطاب
الموجه إلى رئيس وفد المملكة المتحدة وذلك بنفس الشروط .
وتفضلوا يا حضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام

(إمضاء) مصطفى النحاس
رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد الأسباني على رئيس الوفد المصري

موترويل ٨ ماي سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

أتشرف بإبلاغ سعادتك أني قبلت الخطاب الذي غطضت بتوجيه إلى بتاريخ اليوم وهذا نصه :
" أتشرف بأن أصرح بأن الحكومة المصرية متعامل المعاهد الثابتة لآسيايا في مصر نفس الماملة للمينة
في الخطاب الموجه إلى رئيس وفد المملكة المتحدة بشأن المعاهد الماملة التي للمملكة المتحدة وذلك بنفس الشروط
الشروط " .
فأشكر لسعادتك هذا التليخ الرقى الذي أحمله باسم حكوتي وأتبرز هذه الفرصة لأكرر لسعادتك ما أحله لكم
من عظيم الاحترام

(إمضاء) أ. فيرا ديباس
رئيس الوفد الأسباني

(د) خطاب

من رئيس الوفد المصري إلى رئيس الوفد الفرنسي

موترويل ٨ ماي سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

نظرا لما أبدىتموه سعادتك من الرغبة في الحصول على بيانات بشأن حالة المعاهد (جمعيات أو مؤسسات) الفرنسية
والبلدية والتجارية التابعة للفرنسا والموجودة بمصر . أتشرف بالتصريح بأن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لأن
تؤكد لكم بأنه إلى أقصى ممتد اتفاق لاجل وعلى كل حال إلى نهاية فترة الانتدال سيكون لكل المعاهد المتباد إليها

للوجودة الآن بمصر في تاريخ الاتفاق الموقع اليوم والمشار إليها في القائمة الملحقة بهذا أن تواصل في مصر بكامل الحرية نشاطها سواء أكان لفرض تعليمي أو علمي أو طبي أو غيرى وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن تكون هذه المعاهد خاضعة لقضاء المحاكم المختلطة وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين المالية بنفس الشروط التي تسرى على المعاهد المصرية المختلطة وأن تخضع لكل الإجراءات التي تقتضيها المحافظة على النظام العام في مصر .

٢ - أن تحتفظ هذه المعاهد بأهليتها القانونية وتسير من حيث تنظيمها وأعمالها طبقاً لقانونها الأساسي أو اللوائح الأخرى التي أنشئت بمقتضاها وفيما يخص بمعاهد التعليم طبقاً لبرنامجها .

٣ - أن يكون لها مع عدم الإخلال بالقوانين الخاصة بترج الملكية للضمة العامة حق امتلاك الأعيان المنقولة والثابتة التي تحتكمها من تحقيق أغراضها وحق إدارتها وتصرف فيها تحقيقاً لهذه الأغراض .

٤ - أن تحتفظ باستخدام من يملكون بها الآن وأن تستخدم في حدود نظامها مصريين أو أجانب مقيمين بمصر أو خارجها مع عدم الإخلال في جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن ولا بما للحكومة المصرية من الحق العام في مراقبة دخول الأجانب إلى مصر .

وفضلاً عن ذلك وفي حدود الماديات المرحية في مصر بشأن الأديان الأخرى غير دين الدولة تنظر حرية الشماثر الدينية مكنولة لكل المعاهد الدينية التابعة لفرنسا بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو بالآداب .

وتختصروا بإحضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام ٤

(إمضاء) مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصري

ملحق

إن القائمة التي متوضع بالاتفاق بين الحكومة الفرنسية والحكومة المصرية تشتمل بالأخص على ما يأتي :

- ١ - المعهد البابي الفرنسي للآثار الشرقية .
- ٢ - مدرسة الحقوق الفرنسية بالقاهرة .
- ٣ - معاهد البيئة الألمانية الفرنسية .
- ٤ - للمعاهد المدرسية التابعة لجمهيات الدينية .
- ٥ - فضول الاتحاد الفرنسي والمؤسسات التعليمية الأخرى .
- ٦ - الأديرة ومعاهد الكهننة .
- ٧ - للإؤسسات الكنسية على اختلاف درجاتها "خوريانية وأسقفية وبطريركية" .
- ٨ - المستشفيات والملايوه والبيادات وصراف رعاية الأطفال .

رد رئيس الوفد الفرنسي على رئيس الوفد المصري

موتروفي ٨ مايو ١٩٣٧

سيدى

أشرف بقليل سعادتك على قسالت خطابك المؤرخ اليوم وأنى أرحب بالأكيدات التى تضمنتها بشأن النظام الذى سنتفق به فى مصر بعد الآن للمهاد (جمعيات أو مؤسسات) المدرسية أو الطيبة أو الخيرية التابعة لفرنسا .
ويسرى أن أشكر سعادتك على ذلك . ولا يخفى لك فى أن مصر التى شملت هذه المهاد على الدوام بمثابة مشربة بالطلب وأثبتت إزاعها أصح روح التفاهم متواصل التيسير لهذه المهاد فى مباشرة نشاطها القيم الذى بذله فائزاً لصلصة بلدينا المشتركة .

واتهز هذه الفرصة لأكر لسادتكم ما أحله لكم من عظيم الاحترام

(إمضاء) ف. دى تيسان

رئيس الوفد الفرنسى

(٥) خطاب

من رئيس الوفد المصرى إلى رئيس الوفد اليونانى

موتروفي ٨ مايو ١٩٣٧

سيدى

نظراً لما أبدىتموه سعادتكم من الرغبة فى الحصول على بيانات بشأن حالة المهاد (جمعيات أو مؤسسات) المدرسية والطيبة والخيرية التابعة لليونان الموجودة بمصر . أشرف بالصرح بأن الحكومة الملكية المصرية على استعداد لأن تؤكد لكم بأنه إلى أن ينفذ اتفاق لاحق وعلى كل حال إلى نهاية فترة الانتقال سيكون لكل المهاد المشار إليها الموجودة الآن بمصر فى تاريخ الاتفاق الموقع اليوم أن تواصل فى مصر يكامل الحرية نشاطها سواء أكان لترض تعليمى أو علمى أو طبقى أو غيرى وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن تكون هذه المهاد خاضعة لقضاء المحاكم المختصة وأن تسرى عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين السالفة بنفس الشروط التى تسرى على المهاد المصرية المسانلة وأن تخضع لكل الإجراءات التى تقتضيا المحافظة على النظام العام فى مصر .

٢ - أن تحتفظ هذه المهاد بأصلها القانونى وتفسير من حيث تطبيقها وأعمالها طبقاً لقانونها الأساسى أو اللوائح الأخرى التى أنشئت بمقتضاها وفيما يخص مبادئ التعليم طبقاً لإبراهيمها .

٣ - أن يكون لها مع عدم الإخلال بالقوانين الخاصة بترع الملكية للقيمة العامة حق امتلاك الأعيان المفولة والثابتة التى تمكنها من تحقيق أغراضها وحقوق إدارتها والتصرف فيها تحقيقاً لهذه الأغراض .

٤ — أن تحتفظ باستخدام من يسلمون بها الآن وأن تستخدم في حدود نظامها مصرين أو أجانب مقيمين بمصر أو خارجها مع عدم الإخلال في جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن ولا بما تحكمه المصرية من الحق العام في مراقبة دخول الأجانب إلى مصر .

وفضلا عن ذلك وفي حدود المبادئ المرعية في مصر بشأن الأديان الأخرى غير دين البوالة تنظر حرية الشعائر الدينية مكفولة لكل المعاهد الدينية التابعة لليونان بشرط ألا يقع ما يخل بالنظام العام أو بالأدب .

ونفضالوا بإحضرة الرئيس بقبول باقي الاحترام ٥

(إمضاء) مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصري

ملحق

هذه القائمة موقفة ومستبدل بقائمة نهائية توضع باتفاق الطرفين :

١ — جمعيات خاصة مسماة " هيئات يونانية "

١ — في الاسكندرية : تمتلك الجمعية وتدير (١) إحدى عشرة مدرسة (ابتدائية وثانوية وتجارية) سواء للبنين أو للبنات ، (ب) خمس كنائس ، (ج) جبانة ، (د) ملجأ للفقراء ، (هـ) مستشفى ، (و) مطعم شعبي .

٢ — في القاهرة : تمتلك الجمعية اليونانية بالقاهرة وتدير : (١) مدرسة كاملة للبنات ومدرستين ابتدائيتين إحداهما للبنين والأخرى للبنات ، (ب) كنيسة ، (ج) مستشفى .

وإلا حظ علوة على ذلك أن الخالية اليونانية في هذه المدينة لها مصلحة كبيرة في مؤسسة " ميت " وتشترك في إدارتها .

٣ — في المنصورة : تمتلك الجمعية وتدير مدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية وكنيسة وجبانة .

٤ — في أسوان : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .

٥ — في بنها : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .

٦ — في بني سويف : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة وجبانة بها معبد صغير ومدرسة أولية .

٧ — في أسيوط : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة أولية .

٨ — في دمنهور : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .

٩ — في الزقازيق : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية وأخرى ثانوية وجبانة بها معبد صغير .

١٠ — في زفتي : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .

١١ — في الزقازيق : تمتلك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .

- ١٢ - في مصر الجديدة : تملك الجمعية وتدير مدرسة ابتدائية .
- ١٣ - في الأسكندرية : تملك الجمعية وتدير كنيستين ومدرسة ابتدائية .
- ١٤ - في كفر الزيات : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .
- ١٥ - في القنطرة : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية :
- ١٦ - في المنيا : تملك الجمعية اليونانية بالمنيا وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية وجبانة بها معبد صغير .
- ١٧ - في منيا القمح : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .
- ١٨ - في صرعي مطروح : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومعبد صغير ومدرسة ابتدائية .
- ١٩ - في المحلة الكبرى : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية كائنة بجارة ملك الحكومة اليونانية .
- ٢٠ - في ميت غمر : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .
- ٢١ - في بورسعيد : تملك الجمعية وتدير كنيستين ومدرسة ابتدائية . وأخرى عليا ببورسعيد ، كما تملك وتدير مدرستين إحداهما ابتدائية والأخرى عليا ببورفؤاد .
- ٢٢ - في شين الكوم : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .
- ٢٣ - في الإبراهيمية (من ضواحي الاسكندرية) : تملك الجمعية وتدير مدرسته ابتدائية للبنين وأخرى للبنات وكنيستين .
- ٢٤ - في السويس : تملك الجمعية وتدير كنيستين ومدرسة ابتدائية وأخرى عليا بالسويس كما تملك وتدير مدرسة ابتدائية ومدرسة عليا وكنيسة ببور توفيق .
- ٢٥ - في طنطا : تملك الجمعية وتدير كنيسة وجبانة بها معبد صغير ومدرستين إحداهما ابتدائية والأخرى ثانوية .
- ٢٦ - في فاقوس : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .
- ٢٧ - في الفيوم : تملك الجمعية وتدير كنيستين ومدرسة ابتدائية .
- ٢٨ - في حلوان : تملك الجمعية وتدير كنيسة ومدرسة ابتدائية .
- ٢٩ - في كفر النصار : تملك الجمعية وتدير كنيسة .
- ملاحظة - كثير من الجمعيات المذكورة تملك بيانات

٢ - معاهدة أخرى "مؤسسات أو جمعيات"

(١) في الاسكندرية :

- ١ - جمعية "سكيل آريون" وهي تملك وتدير مدرسة ابتدائية وملعباً للإيتام "كيسكار يون" وبه كنيسة .
- ٢ - مؤسسة "بناكيون" وهي تملك وتدير ملعباً للبنات به كنيسة .
- ٣ - اتحاد السيدات اليونانيات "مانا" وهو يملك وتدير مركزاً لرعاية الأطفال وملعباً غططاً للبنين والبنات .
- ٤ - نادي السباحة اليوناني .

- ٥ - مستشفى كوتسكا وهو ملك الحكومة اليونانية وكبره الهيئة اليونانية بالإسكندرية .
- ٦ - الاتحاد الوطني للسيدات اليونانيات وهو يملك ويدير ملهى " زدينيون " .
- ٧ - الجمعية الخيرية " فيليوكوس " .
- ٨ - الجمعية الخيرية " إليوديني " .
- ٩ - جمعية " أصدقاء البحيرة " .
- ١٠ - الجمعية الخيرية للشابات " مليسا " .
- ١١ - جمعية نرجس مدرّس الهيئة اليونانية بالإسكندرية .

(ب) في القاهرة :

- ١ - ملهى الأيتام للبنين والبنات الكائن بمصر الجديدة وقد أنشأه الزوجان ج . سيمس و بولو ويدي " سبتمبر و يوليو " .
- ٢ - الملهم الاقتصادي وهو مؤسسة خيرية .
- ٣ - الجمعية الخيرية " فيليوكوس " .
- ٤ - الاتحاد الخيري للسيدات اليونانيات .

(ج) في الإبراهيمية :

- ١ - مؤسسة خيرية " ملهم اقتصادي " .
 - ٢ - الجمعية الخيرية " فيليوكوس " .
- وتوجد أيضا جمعيات خيرية تدعى " فيليوكوس " (أى أصدقاء الفقراء) في المدن الآتية : القنازي ، ططا ، كفر الزيات ، المنصورة ، بورسعيد ، الإسماعيلية ، السويس ، طنهور .
- وفي جهات : دروط ، ططا ، شربين ، بنها ، توجد أربع كائس تابعة لمذهب الروم الأرثوذكس أسماها اليونانيون القاطنون بهذه الجهات وهم يقومون بصيانتها والاتفاق عليها .



عند استلام القائمة للهيئة اعلاه من الوفد اليوناني صرح الوفد المصري بأنه لا يمكنه الموافقة عليها لجهل بعضها بدقة ، ذلك الشخص الذي يحتفظ لنفسه بحق إجرائه عند حوزته لمصر ليتحقق :

- ١ - من أنها لا تشتمل على أى معهد متعرف له بالصفة الوطنية المصرية .
- ٢ - من أن المعاهد المذكورة فيها هى من الطراز المتفق عليه في الخطاب المرفق به .

رد رئيس الوفد اليوناني على رئيس الوفد المصري

موقد في ٨ أيار سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أني تسلمت خطابكم المؤرخ اليوم وإنني لرحب بالأكيدات التي تضمنتها بشأن النظام الذي منتفع به في مصر بعد الان المعاهد (جمعيات أو مؤسسات) المدرسية أو العلمية أو الخيرية التابعة لليونان .

ويسرني أن أشكر سعادتكم على ذلك . ولا يخالني شك في أن مصر التي شملت هذه المعاهد على العوام بمثابة مشربة بالمطف وأثبتت إزالتها أصبح روح النظام متواصل التسير لهذه المعاهد في مباشرة نشاطها الموفق الذي بذله دائما لمصلحة بلدينا المشتركة .

وأتميز هذه الفرصة لأرسل سعادتكم ما أحله لكم من عظيم الاحترام

(إمضاء) ن . بوليتيس
رئيس الوفد اليوناني

(و) خطاب

من رئيس الوفد المصري إلى رئيس الوفد الإيطالي

موقد في ١٨ أيار سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

نظرا لما أبدىتموه سعادتكم من الرغبة في الحصول على بيانات بشأن حالة المعاهد (جمعيات أو مؤسسات) المدرسية والعلمية والخيرية التابعة لإيطاليا والموجودة بمصر . أتشرف بالتصريح بأن الحكومة الملكية المصرية على اعتماد لأن تؤكد لكم بأنه إلى أن ينفذ اتفاق لاحق وعلى كل حال إلى نهاية فترة الانتقال سيكون لكل المعاهد المشار إليها الموجودة الآن بمصر في تاريخ الاتفاق الموقوع اليوم أن تواصل في مصر بكامل الحرية نشاطها سواء أكان لفرض تعليمي أو علمي أو طبي أو غيري وذلك بالشروط الآتية :

١ - أن تكون هذه المعاهد خاضعة لقضاء المحاكم المخططة وأن تسري عليها القوانين واللوائح المصرية بما فيها القوانين المالية بنفس الشروط التي تسري على المعاهد المصرية المماثلة وأن تخضع لكل الإجراءات التي تقتضيها المحافظة على النظام العام في مصر .

٢ - أن يحتفظ هذه المعاهد بأهليتها القانونية ويسير من حيث تنظيمها وأعمالها طبقا لقانونها الأساسي أو لوائحها الأخرى التي أُنشئت بمقتضاها وفيما يخص بمعاهد التعليم طبقا لبرامجها .

٣ - أن يكون لها مع عدم الإخلال بالقوانين الخاصة بترجع الملكية لقصة العسامة حق امتلاك الاملاك المنعولة والثابتة التي تمكنها من تحقيق أغراضها وحق إدارتها والتصرف فيها تحقيقا لهذه الأغراض .

٤ - أن تحتفظ باستنداع من يعملون بها الآن وأن تستخدم في حدود نظامها مصريين أو أجانب مقيمين بمصر أو خارجها مع عدم الإخلال في جميع الأحوال بالقوانين المصرية السارية عليها الآن ولا بما تحكمه الحكومة المصرية من الحق العام في مراقبة دخول الأجانب إلى مصر .

وفضلاً عن ذلك وفي حدود المعادلات المارعة في مصر بشأن الأديان الأخرى فيريد الدولة تظل حرية الشرائع الدينية مكفولة لكل المعاهد الدينية التابعة لإيطاليا بشرط ألا يقع ما يتجلى بالنظام العام أو بالآداب .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام ما

(إمضاء) مصطفى النحاس
رئيس الوفد المصري

قائمة موقفة

- إن القائمة النهائية التي ستوضع بالاتفاق بين الحكومتين الإيطالية والمصرية ستضمن على الأخص :
- ١ - المدارس الملكية الإيطالية .
 - ٢ - مدارس الجمعية الوطنية الإيطالية (بما فيها المباني المخصصة للرجال الذين يديرون هذه المدارس) .
 - ٣ - المستشفيات والملاجئ ومراكز رعاية الأطفال .
 - ٤ - الهيئات التابعة للعائشة التي يكون الغرض منها المهادنة السادية أو الروحية فيما يختص بعملها الخيري دون الجهود الأخرى .
 - ٥ - المؤسسات الأسقفية والنيروانية والإدارة ومساعد الكهنة .

رد رئيس الوفد الإيطالي على رئيس الوفد المصري

موتروفي ٨ أيار ١٩٢٧

حاضرة الرئيس

أشرف بتبلغ سعادتك أن تسلمت خطابكم المؤرخ اليوم وإلى أرحب بالأكيدات التي تضمنها بشأن النظام الذي ستضع به في مصر بعد الآن المعاهد (جميات أو مؤسسات) للمدرسة أو العلمية أو الخيرية التابعة لإيطاليا .

ويسرني أن أشكر سعادتك على ذلك . ولا يداني شك في أن مصر التي شملت هذه المعاهد على الدوام بحماية مشربة بالمطف وأثبتت إزاحها أصبح روح التفاهم ستواصل التيسير لهذه المعاهد في مباشرة نشاطها العام الذي يلهه دائماً لمصلحة بلديتنا المشتركة .

واتهز هذه الفرصة لأكرس سعادتك ما أحله لكم من عظيم الاحترام ما

(إمضاء) ل. البروفاندی
رئيس الوفد الإيطالي

(ل) خطاب

رئيس الوفد المصري إلى رئيس الوفد الهولندي

موترو ٨ مايو ١٩٢٧

حضرة الرئيس

أتشرف بأن أصرح بأن الحكومة المصرية ستعامل المهادنة التابعة لحولاندا في مصر نفس المعاملة الميئة في الخطاب
الموجه الى رئيس وفد المملكة المتحدة بشأن المهادنة الخاتمة التي للملكة المتحدة وذلك بنفس الشروط .
وتفضلوا حضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام

(إمضاء) مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد الهولندي على رئيس الوفد المصري

موترو في ٨ مايو ١٩٢٧

حضرة الرئيس

أتشرف بإبلاغ سادتكم أني تسلمت الخطاب الذي تفضلتم بتوجيهه إلى بتاريخ اليوم وهنا نصه :
"أتشرف بأن أصرح بأن الحكومة المصرية ستعامل المهادنة التابعة لحولاندا في مصر نفس المعاملة الميئة في الخطاب
الموجه إلى رئيس وفد المملكة المتحدة بشأن المهادنة الخاتمة التي للملكة المتحدة وذلك بنفس الشروط " .
فأشكر لسادتكم هذا الجليج الوثقى الذى أحمله باسم حكومتى ؛ وأتمنى هذه الفرصة لأكرر لسادتكم ما أحمله
لكم من عظيم الاحترام

(إمضاء) و . س . برتراند

رئيس الوفد الهولندي

٢ - خطابان

خاصان باشتراك كندا في المؤتمر

(١) خطاب

من المتحدث السامي لكندا بلندن إلى رئيس المؤتمر

لندن في ١٤ أبريل سنة ١٩٣٧

سيدى

باسم حكومة كندا أتشرف بأن أبغى معادتك بوصفك رئيسا للمؤتمر الامتيازات أن حكومة كندا لم تر ضرورة تنبئها في المؤتمر لعدم وجود مصلحة خاصة فيه لكندا وأنها تحيل أحكام أى اتفاق يتقرر في مؤتمر وويوم باسم أعضاء جامعة الأمم البريطانية .

وهذا القبول من حكومة كندا ممثا بالطبع أن الاتفاق يعطى كندا من الحقوق مثل ما يعطى للنحل إلى موقع الاتفاق ويوم باسمها .

وإني أرجو من معادتك أن تتفضلوا بإبلاغ صورة من هذه المذكرة إلى جميع وفود المؤتمر وبإبلاغها في محفولات المؤتمر المذكور .

أتشرف بأن أكون خادمكم المخلص ما

(إمضاء) فلست سامي

(ب) رد

رئيس المؤتمر جل المتحدث السامي لكندا في لندن

مونتريال في ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧

سيدى

شرفت استلام خطابكم الموجه إلى بتاريخ ١٤ أبريل صفحتي رئيس مؤتمر الامتيازات والذي تفضلتم بالإعراب فيه بالنيابة من حكومة كندا عن الأسباب التي من أجلها لم تعط هذه الحكومة في المؤتمر .

وإجابة للرغبة التي أبدتها في الفترة الأخيرة من خطابكم قد وزعت صور من تليدكم لجميع الوفود وأعطيت الصلوات اللازمة لكن يودع في محفولات المؤتمر .

أتشرف بأن أكون خادمكم المخلص ما

(إمضاء) مصطفى النحاس

رئيس المؤتمر

ملحق ٤

تقرير لجنة التحرير والتنسيق

عن الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات في مصر

ومن لائحة التنظيم القضائي الملحق به

(قدمه المليون . بوليس ووافق عليه المؤتمر في ٦ مايو سنة ١٩٣٧)

بدأت لجنة التحرير والتنسيق ، التي كونتها اللجنة العامة بجلستها المنعقدة في ٢٣ أبريل ، أعمالها يوم ٢٦ أبريل سنة ١٩٣٧ وقد عملت ست عشرة جلسة .

وكانت مكونة من ممثلي وفود المملكة المتحدة ، ومصر ، وفرنسا ، وإيطاليا ، واليونان برئاسة السيد بوليس (اليونان) وفي غيابه كانت الرئاسة للسيد هانسون (النرويج) . وقد بدأت اللجنة أكثر من مرة إلى ما أجازته لها اللجنة العامة من دعوة وفد غير ممثل بها إلى الاشتراك معها في بحث اقتراح مقدم من هذا الوفد .

واضهرت مهمة اللجنة في النظر من حيث التحرير والتنسيق في نصوص مشروع التنظيم القضائي ومشروع الاتفاق اللذين أقرتهما بلتا المؤتمر في القراءة الأولى .

وكانت مهمة اللجنة تتناول أيضا البحث من الوجهة الفنية في الاقتراحات المقدمة من وفود مختلفة ، سواء كان ذلك إلى هذه اللجنة رأسا أو إلى إحدى بلتي المؤتمر حولت الاقتراحات إليها . وتركزت اللجنة على أن تتبج ما يحتاج الحال إلى إدماجه في وثائق المؤتمر .

كما عهد إلى اللجنة بالنظر في اقتراحات قدمتها الوفود وبأن تحدد ، عند اللزوم ، النصوص التي تصلح لإدماجها في الوثائق المذكورة .

وقد بحثت اللجنة أولا مشروع لائحة التنظيم القضائي ، ثم بحثت مشروع الاتفاق على أساس ما جاء بالخاصة وكانت بالقبة لكل مادة تناقش الاقتراحات والآراء المتعلقة بها . وقد بحث بعض المواد بالصيغة التي اتممتها اللجنة المختصة في القراءة الأولى وعمل البعض الآخر طبقا لقرارات اللجتيين . واضمنت اللجنة نصوصا تكميلية إما في صورة أحكام جديدة أدمجت في المواد الأصلية أو في صورة مواد جديدة أو في قالب تصريحات أو بروتوكول أو خطابات . وأخيرا انتقلت اللجنة إلى تسليق مجموع هذه النصوص .

وهي تقتضي إبداء الملاحظات الآتية :

أولا - لائحة التنظيم القضائي

١ - التنظيم والتشكيل :

المادة الأولى :

بليت هذه المادة بالصيغة التي اتممتها لجنة اللائحة (مصر ٢ ص ٧) .

المادة الثانية والثالثة (مادة ٢ ومادة ٣ مكررة من مشروع لجنة اللائحة) :

رأت لجنة التحرير والتنسيق أن تخصص المادة الثانية لمعكة الاستئناف المخططة ، وأن تضع مادة مستقلة للمعك الابتدائية (وهي المادة الثالثة) ولذلك عذلت الصيغة الواردة في المشروع المصري وأكملت بأحكام جديدة طبقا للقرارات التي اتخذتها اللجنة العامة في جلستها المصطفة بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٧ (محضر رقم ٦ ص ٢١) .

ومن المفهوم أن الحكومة المصرية ستحتفظ على قدر الإمكان بما يجري عليه العمل الآن من أنه عند ما تخلو وظيفة مستشار أجنبي يعمل معه قاضي من جلسيته .

المادة الرابعة (مادة ٣ من المشروع) :

أكملت أحكام هذه المادة طبقا لقرار اللجنة (محضر رقم ٣ ص ٥ - ٦) .

المادة الخامسة (مادة ٤ من المشروع) :

عذلت هذه المادة بالمعنى الذي عثاوت به اللجنة (محضر رقم ٣ ص ٨) .

وأبقيت لفظة "مستشار" في الفقرة الأولى من هذه المادة . على أن يكون مفهوما أنه يمكن عند الحاجة إحلال قاض أو قاضيين من قضاة المعكة الابتدائية محل مستشار أو مستشارين .

واقترح أن يحدد عدد المستشارين الذين يجب أن يدخلوا في تأليف معكة الجنايات بثلاثة مستشارين على الأقل بدلا من الاكفله بالثنين .

المادة السادسة (مادة ٥ من المشروع) :

عذلت صيغة الفقرة الثالثة من هذه المادة حتى لا يكون لها صفة الإلزام ولكي يترك الحكومة المصرية الخيار في أن تنقل أحد رجال القضاء في وظيفته بمد بره من التقاعد .

المادة السابعة (مادة ٦ من المشروع) :

أقيمت الفقرة الأولى من هذه المادة بالصيغة المضمدة من لجنة اللائحة (محضر رقم ٣ ص ١٦ - ١٧) . ولم تكن هذه اللجنة قد فصلت في مسألة انتخاب رؤساء دوائر المحاكم الابتدائية المشار إليهم في الفقرة الثانية من النص الأصلي .

فرأت لجنة التحرير والتنسيق أن تقترح صيغة أخرى يحفظ فيها بالبدأ الذي يسرى الآن وهو تعيين رؤساء الدوائر المحاكم الابتدائية بواسطة اللجنة الموسومة لمعكة الاستئناف ، وتبقى في الوقت نفسه عرض قوائد المصري .

وكان قد افترق في الواقع على أنه إذا لم توافق معكة الاستئناف على الترشيحات التي تتقدم بها اللجنة الموسومة لمعكة ابتدائية فيمكن لمعكة الاستئناف أن تبدى ملاحظاتها لقوم اللجنة الموسومة بمداولة جديدة . فإن تمسكت اللجنة الموسومة بترشيحاتها الأولى فن المرجح أن تصدق عليها معكة الاستئناف .

المواد من ٨ إلى ١٣ (المواد من ٧ إلى ١٢ من للمشروع) :

أقيمت لجنة التحرير والتنسيق نصوص هذه المواد كما احدثتها لجنة اللائحة نيا هذا بعض تعديلات لفظية محضر رقم ٣ ص ١٦ ومحضر رقم ٤ ص ٥ و ٥) .

المادة ١٤ (مادة ١٣ من المشروع) :

أكتفت لجنة التحرير والتنسيق بتبسيط الصيغة التي اعتمدها لجنة اللائحة (محرر رقم ٤ ص ٦) .

المادة ١٥ (مادة ١٤ من المشروع) :

أبليت صيغة هذه المادة مع إدخال التعديلات التي أقرتها لجنة اللائحة (محرر رقم ٤ ص ٧) .

٢ - النيابة

المادة ١٦ (مادة ١٥ من المشروع) :

الصيغة المقترحة تطابق الصيغة التي أقرتها لجنة اللائحة مع بعض تعديلات لغوية (محرر رقم ٤ ص ١٠) .

المادة ١٧ (مادة ١٦ من المشروع) :

طبقا لقرار لجنة اللائحة (محرر رقم ٤ ص ١٠) عدلت صيغة هذه المادة وأكملت لإظهار أسبقية الأوكواتو العمومي للمصري .

ولم يكن المقصود أن تصلل صيغة عامة القاعدة التي تقتضى بأن النيابة تكون هيئة قضائية لا قهراً ، فيترتب من ذلك أنه إذا حالت موانع دون حضور النائب العام والأوكواتو العمومي الثانى فيحل الأوكواتو العمومي الأول محلها كما أنه إذا حالت موانع دون حضور النائب العام والأوكواتو العمومي الأول فيحل الأوكواتو العمومي الثانى محلها .

المادة ١٨ (مادة ١٦ مكررة من المشروع) :

رأت لجنة التحرير والتنسيق أن تجمل من الفقرة الأخيرة من المادة ١٧ من المشروع الأصل مادة مستقلة . ولم تر ضرورة لوضع حكم خاص بترقية أعضاء النيابة إلا أنه من المتفق عليه أن الحكومة المصرية تنوى أن يستمر العمل في هذا الصدد بما يجرى عليه الآن كما يستند من تصريح الوفد المصرى المثلث في محضر الجلسة التي عقدتها لجنة لائحة التنظيم القضائى في يوم ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧ (محرر رقم ٤ ص ١١) .

المادة ١٩ (مادة ١٦ مكررة من المشروع) :

استأنست اللجنة في تحرير هذه المادة الجديدة بأحكام المادة ٣٨ من لائحة التنظيم القضائى المعمول بها الآن والمادة ٣٣ من اللائحة القضائية العامة وقد أدرجت هذه المادة الجديدة في المشروع مراعاة لاقتراح قدمه الوفد البرتنالى لجنة العامة فاحتفظت به وأحاطته الى لجنة التحرير والتنسيق (محرر رقم ٤ ص ١١) .

المادة ٢٠ (مادة ١٧ من المشروع) :

مراجعة للاطلاع التي أبليت لجنة اللائحة (محرر رقم ٤ ص ١٢) تقترح لجنة التحرير والتنسيق أن تكون المادة ٢٠ من المشروع الأصل فقرة ثانية للمادة ٢٠ الجديدة .

وعندما نص في الفقرة الرابعة على أن محاكم الأحوال الشخصية المصرية تستمر في مباشرة قضاياها بنفس الشروط التي جرت عليها إلا أن كان من المتفق عليه أن هذه العبارة لا تستيعج بناء النظام القضائي الخاص بمسائل الأحوال الشخصية من غير تعديل وأن هذه المحاكم تباشر قضاياها لاعتقاضي بعض تفصيل على مقتضى ولايتها الخاصة .

(١) الاختصاص في المسائل المدنية والتجارية

المادة ٢٦ (مادة ٢٢ من المشروع) :

أقيمت صيغة هذه المادة كما اعتمدتها لجنة اللائحة مع بعض تعديلات طفيفة (محضر رقم ٥ ص ٣) .
وبهذه المناسبة خصت بلجنة التحرير والتنسيق اقتراح وفد المملكة المتحدة الذي رعى إلى إضافة مادتين خاصتين
إلى لائحة التنظيم القضائي تكون فيهما الأحكام التي تتضمنها المادتان ١٣ و ١٤ من القانون المدني المختلط . وأثبتت
الجنة إلى أنه لا عمل لإضافة هذه الأحكام لأن عليها الطي في القانون المدني المختلط ، وأنه يمكن تسجيل تصريح
الوفد المصري أمام لجنة التحرير والتنسيق بأن الحكومة المصرية لا ترى أن تمثل الأحكام المشار إليها .

العواد من ٢٧ إلى ٣٢ (المواد ٢٣ إلى ٢٨ من المشروع) :

احتفظت لجنة التحرير والتنسيق مع بعض تعديلات طفيفة بصيغة هذه المواد كما وضعتها اللجنة الفرعية الخاصة
واعتمدتها بلجنة اللائحة التنظيم القضائي (محضر رقم ٦ ص ٣ ومحضر رقم ٧ ص ٢) .
ومن المتيقن عليه أن عبارة "عدم الأهلية" الواردة في هذه المواد تشمل كل أحوال انعدام الأهلية ومنها العته
سواء أكان المهن مجبوراً عليه أم غير مجبور عليه . أما الاقتراح الذي تقدم به وفد المملكة المتحدة وتضمنته الوثيقة
(م.أ.م.ل.د.ت.ق.٢) فقد صلب على أثر ما إلهاء الوفد المصري من ملاحظات مدققة في الوثيقة
(م.أ.م.ل.د.ت.ق.١٢) .

وعندما اعتمدت لجنة التحرير والتنسيق أحكام المادة ٢٩ الخاصة بقانون البلد الأجنبي الواجب التطبيق في شتى
المسائل الخاصة بالأحوال الشخصية قصدت مسائل الأحوال الشخصية دون سواها من المسائل الأخرى التي قد
تأخر عرضاً بمناسبة نزاع خاص بالأحوال الشخصية .

ومن المتيقن عليه أيضاً أن لفظة "قانون" يجب ألا تفهم بمعنى القانون الموضوع ولكن بمعنى القانون مل وبه
العموم .

المادة ٣٣ (مادة ٢٤ من المشروع) :

أقيمت هذه المادة بالصيغة التي اعتمدتها لجنة اللائحة (محضر رقم ٥ ص ٢٥)

المادتان ٣٤ و ٣٥ (مادة ٢٤ مكررة و ٢٤ ثالثاً من المشروع) :

تسجل هاتان المادتان الجديتان تصريح الوفد المصري الذي قبل فيه أن يستثنى من المبدأ أمام الزائد في
المادة ٣٣ الشركات المصرية التي يكون للأجانب مصالح جلية بها من جهة والتفائيل المختلطة من جهة أخرى
(محضر رقم ٥ ص ٢٣) .

ومن المتيقن عليه أن لفظة "جنية" المستعملة في المادة ٣٤ تعني أن المصالح المذكورة يجب ألا تكون طفيفة
أو صورية والفصل في ذلك متروك للقضاء .

كما أنه من المتيقن عليه فيما يختص بالمادة ٣٥ أن تقل الاختصاص في مواد التفائيل يكون في اليوم الذي يتقدم
فيه حاث أجنبي .

المادة ٣٦ (مادة ٣٥ من المشروع) :

أبقت لجنة التحرير الصيغة التي اعتمدها لجنة اللائحة (محرر ٥ ص ٢٥) .

المادة ٣٧ (مادة ٣٦ من المشروع) :

وضمت لجنة التحرير الصيغة الجديدة لهذه المادة بحيث تتفق مع المادة الخامسة من مشروع الاتفاق، التي وافقت اللجنة العامة عليها .

المادة ٣٨ (مادة ٣٧ من المشروع) :

أبقت الفقرتان الأولى والثانية من هذه المادة بالصيغة التي اعتمدها لجنة اللائحة . وأضيفت فقرة ثالثة مراعاة للاقتراح الذي تقدم به الوفد اليوناني وأحيل إلى لجنة التحرير (محرر رقم ٥ ص ٢٦) وبالمسألة هنا هي تطبيق مبدأ الدعوى البوليسية في مادة الوقف .

المادة ٣٩ (مادة ٣٨ من المشروع) :

أبقت الصيغة التي وافقت عليها لجنة اللائحة بلا تعديل (محرر رقم ٥ ص ٢٧) .

المادة ٤٠ (مادة ٣٩ من المشروع) :

رأت لجنة التحرير أن من المناسب إكمال الفقرة الثانية من هذه المادة بنص يسمح للصككة بقبول إثبات العكس .

وزادت اللجنة فقرة ثالثة مراعاة لاقتراح قدمه الميسر روسوس إلى لجنة اللائحة بشأن تطوير الأوراق التجارية فأحالته لجنة اللائحة إلى لجنة التحرير (محرر رقم ٥ ص ٢٤) .

ومن المتيقن عليه أن هذه المادة لا تخصم إلا المحاولات التي يكون الفرض منها سلب اختصاص الحاكم الأصلية لا المحاولات المشروعة التي يترتب عليها انتقال الاختصاص .

أما الفقرة الأخيرة من هذه المادة فقد أضيفت بناء على اقتراح الوفد المصري لتشمل الأحوال التي يكون التطوير فيها ناقصاً أو بقصد التحصيل . ففي هذه الأحوال لا يترتب على جنسية الوكيل أو التبرع بمقتضى التطوير تحديد اختصاص المحكمة .

المادة ٤١ (مادة ٣٠ من المشروع) :

رأت لجنة التحرير ضرورة تعديل الصيغة التي اعتمدها لجنة اللائحة في الفقرة الأولى (محرر رقم ٥ ص ٢٩) ليصبح من الممكن بإتفاق الأخصام مواصلة السير في القضية المرفوعة إلى المحاكم المنتظلة على الرغم من زوال المتصرف الذي ترتب عليه اختصاص هذه المحاكم .

المادة ٤٢ (مادة ٣١ من المشروع) :

أبقت لجنة التحرير الصيغة التي اعتمدها لجنة اللائحة (محرر رقم ٥ ص ٢٩) .

المادة ٤٣ (مادة ٣٣ من المشروع) :

أُقيمت هذه المادة بالصيغة التي اعتمدها لجنة اللائحة في ضوء الملاحظات التي أُدبِت في الجلسة العامة (مجلس رقم ٦ ص ٤ إلى ١٩) ومن هذه الملاحظات يتضح ما يأتي :

(١) إن عبارة "القوانين والقوانين" تشمل أيضا أحكام المعاهدات التي يسبب طيبتها قد تطلب من الحكومة المصرية إصدار قانون داخلي بها .

(٢) إن عبارة "مخالفة للقوانين والقوانين" لا تنفي مخالفة القانون في حرفته حسب وإنما تنفي أيضا مخالفة روح القانون .

ومن المتفق عليه من جهة أخرى أن منع الحاكم من الفصل في صحة تطبيق القوانين والقوانين المصرية على الأجانب يقترب عليه بالنتيجة منها أيضا من تحديد ما إذا كان التشريع المصري يتعارض والمبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث أو يتضمن تمييزا مجسفا بالأجانب .

المادة ٤٤ (مادة ٣٣ من المشروع) :

هذه الصيغة هي التي وافقت عليها لجنة اللائحة في قراءتها الأولى (مجلس رقم ٦ ص ٢٩) .

المادة ٤٥ (مادة ٣٤ من المشروع) :

قبل الوفد المصري بعد البحث طبقا لوعده بالجلسة العامة (مجلس رقم ٦ ص ٢٩) ، أن يضاف إلى هذه المادة حكم جديد يجعل جرائم الثغالبين بالتقصير أو بالتدليس من اختصاص المحاكم المختصة في قضايا التظلمات .

المادة ٤٦ (مادة ٣٤ مكررة من المشروع) :

أضيفت هذه المادة الجديدة بناء على اقتراح الوفد المصري .

ومن المتفق عليه أن الحكومة المصرية أن تنظر في إدخال أحكام جديدة بشأن الاستئناف في مواد الجمع .

المادة ٤٧ (مادة ٣٤ ثلث من المشروع) :

هذه المادة الجديدة تسبل اقتراحا قدمه وفد الولايات المتحدة .

المادة ٤٨ (مادة ٣٤ رابعا من المشروع) :

أضيفت هذه المادة الجديدة بناء على اقتراح الوفد المصري على أن المناقشة التي دارت في لجنة اللائحة (مجلس رقم ٦ ص ٢٢) .

المادة ٤٩ - (مادة ٣٤ حاسما من المشروع) :

أدرجت الفقرة الأولى من هذه المادة بناء على طلب وفد المحكمة المتحدة لتحديد الضمانات التي يتضمنها قانون تحقيق إلبانيات المختلط بالنسبة للقبض على الأجانب .
وتشمل الفقرتان الأخيرتان على القواعد الواردة في اقتراح الولايات المتحدة التي وافقت لجنة اللائحة عليه من جهة المبدأ وأساقته إلى لجنة التحرير . وهما في الواقع إتماما قاعدة معمولاً بها في العرف الدولي .

المادة ٥٠ (مادة ٣٤ سادسا من المشروع) :

أدرجت هذه المادة الجديدة بناء على اقتراح للوفد المصري على أثر المناقشة التي دارت في لجنة اللائحة (محرر رقم ٢٢ ص ٢٢) .

٤ - أحكام عامة ووقتية

المادة ٥١ (مادة ٣٥ من المشروع) :

أقرت اللجنة دون تعديل الصيغة التي وضعتها لجنة اللائحة (محرر رقم ٦ ص ٢٩) .
المادة ٣٩ من المشروع .

رأت لجنة التحرير أن لا ضرورة لهذه المادة لحذفها .

المادة ٥٢ (مادة ٣٧ من المشروع) :

أجبت لجنة التحرير الصيغة التي أقرتها لجنة اللائحة (محرر رقم ٦ ص ٣٠) .
المادة ٣٨ من المشروع .

كانت لجنة اللائحة قد حذفت هذه المادة (محرر رقم ٦ ص ٣١) .

المادة ٣٩ من المشروع .

قررت لجنة التحرير حذف هذه المادة .

المادة ٥٣ (مادة ٤٠ و ٤١ من المشروع) :

أدخلت لجنة التحرير على الفقرة الأولى من المادة ٥٣ (مادة ٤٠ من المشروع) التي اعتمدها لجنة اللائحة تعديلات ترمي إلى تخفيف صيغتها (محرر رقم ٦ ص ٣٢) .

كما رأت لجنة التحرير أن تبطل المادة ٤١ من المشروع فقرة إضافية جديدة للمادة (٥٣) .

المادة ٥٤ (مادة ٤٢ من المشروع) :

وأتت لجنة التحرير بتعديل صيغة هذه المادة لتحديد مدلولها .

المادة ٤٣ (مادة ٤٣ من المشروع) :

أبقت لجنة التحرير مع بعض التعديل هذه الصيغة التي أحالتها إليها لجنة اللائحة (محرر رقم ٧ ص ٣٠) وبهذه الصيغة إنما تطبق قاعدة عامة على الحاكم المتخططة .

المادة ٤٦ (مادة ٤٣ مكررة من المشروع) :

وضعت هذه المادة الجديدة مراعاة لاقتراح قدمه وفد المملكة المتحدة إلى لجنة التحرير .

المادة ٤٧ (مادة ٤٤ من المشروع) :

أبقت لجنة التحرير الصيغة التي اقترحتها اللجنة الفرعية الخاصة واعتمدتها لجنة اللائحة (محرر رقم ٨ ص ٢) .

المادة ٤٨ (مادة ٤٥ من المشروع) :

لا ملاحظة على هذه المادة .

ثانياً - الاتفاق الخاص بالنساء الامتيازات في مصر

المادة الأولى — كانت اللجنة العامة قد أقرت هذه المادة من حيث المبدأ وأحالتها إلى لجنة التحرير للنظر

في صيغتها (محرر رقم ٢ ص ٢٧) .

ولما سمحت الوفود المختصة بالاقتراعات المختلفة المقدمة منها أخذت لجنة التحرير بالصيغة الواردة في مشروع الاتفاق .

وهذه المادة التي لها صفة التسميم تستعج حتماً للنساء كل معاهدة أو وثيقة أو نظام أو عرف يتعارض مع أحكام الاتفاق .

وهذه المناسبة يعم لجنة التحرير أن تذكر أنه كان قد عرض عليها اقتراح مؤداه أن يلحق بالاتفاق بيان (وثيقة م. أ. م. ل. ع. ١٣) بالمصادقات والوثائق العولية الأخرى التي يتناولها الاتفاق . إلا أن لجنة التحرير لم تأخذ بهذا الرأي نظراً لأن بعض الوفود أثار الأخذ بالصيغة العامة للسادة الأولى ، ولأن وفوداً أخرى لم تكن على استعداد لبحث البيان المشار إليه .

المادة الثانية — أبقت لجنة التحرير النص الأصلي لهذه المادة بالصيغة التي اعتمدتها اللجنة العامة في قراءتها

الأولى بحسب ١٣ أبريل سنة ١٩٣٧ (محرر رقم ٥) .

وقررت لجنة التحرير ادماج فقرتين جديدتين بنيت الأولى منهما على الاقتراح المقدم من وفد المملكة المتحدة بإضافة نص خاص بعدم التمييز المجهض (وثيقة م. أ. م. ل. ع. ١) وببيت الفقرة الثانية على الاقتراح المناقش الذي قدمه الوفد المصري (م. أ. م. ل. ع. ٨) .

والصينة التي اصبحت ، هي صينة الاقتراح المعارض المذكور مع اضافة عبارة خاصة " بالشركات المؤسسة طبقا للقانون المصرى التى يكون للأجانب مصالح جديده فيها " . ولم تر لجنة التحرير ضرورة لأن تخص بالذكر الشركات الأجنبية نظرا لأن لفظة " الأجانب " تتضمنها .

وقد تقرر عند صياغة هذا النص أن ناعده احترام الحقوق المكتسبة بصفة شرعية يجب أن تنبثق من المبادئ العامة المعمول بها على العموم في التشريع الحديث والشار إليها في الفقرة الثانية من النص .

وأتفق من جهة أخرى على أن ناعده عدم التمييز المشار إليها في الفقرة الثانية من النص الجديد من القواعد ذات الصبغة العامة وإن كانت قد قصدت بصفة خاصة من حيث تطبيقها في المسائل المالية .

أما لفظة " التشريع " المستعملة في المادة الثانية فالمقصود بها المعنى الأعم ، الذى تؤدي إليه في اللغة الإنجليزية .

المادة الثالثة — أضيفت بالصيغة التي اصبحتها اللجنة العامة في القراءة الأولى (محضر رقم ٦ ص ١٣) .

المادة الرابعة — اصبحت اللجنة العامة هذه المادة في القراءة الأولى (محضر رقم ٥ ص ٢٩) .

وقد حذفت لجنة التحرير الجملة الثانية من هذه المادة إذ لم تر ضرورة لها .

المادة الخامسة من المشروع — حذفت اللجنة العامة هذه المادة (محضر رقم ٣ ص ٥) .

المادة الخامسة (مادة ٦ من المشروع) :

دأت لجنة التحرير أنه لا ضرورة لأن تنص في هذه المادة بالنسبة للحاكم الأهلية على القواعد المخصوص عليها في المادة ٣٧ من مشروع لأحة التنظيم القضائى بالنسبة للحاكم المنفصلة . وأقرت اللجنة الاكتفاء بالإحالة إلى المشار إليها على أن يذكر أن الحاكم الأهلية ستطبق القواعد ذاتها في القضايا التبعية .

المادة السادسة (مادة ٦ مكررة من المشروع) :

تقابل هذه المادة للمادة ٥ من مشروع لأحة التنظيم القضائى .

المادة السابعة (مادة ٧ ثالثا من المشروع) :

هذه المادة الجديدة هي صورة المادة ٤ من مشروع لأحة التنظيم القضائى .

المادة الثامنة (مادة ٧ من المشروع) :

أقيمت لجنة التحرير من حيث الموضوع نص هذه المادة الحالية لها من اللجنة العامة (محضر رقم ٤ ص ١٣) وأدخلت عليها فقط تبديلات شكلية مقترية على إدراج مواد جديدة في المشروع .

المادة التاسعة (مادة ٧ مكررة من المشروع) :

أدرجت هذه المادة بالصيغة التي اقترحها الوفد المصرى الذى راعى في تحريرها اقتراحا قدم إلى اللجنة العامة من وفود المملكة المتحدة وفرنسا واليونان وإيطاليا (محضر رقم ٤ ص ١٣) .

ومن المتفق عليه أن الحاكم الأعلى التي يجب أن تحال إليها قضايا الأحوال الشخصية طبقا للفقرة الرابعة هي الحاكم الأهلية المدنية ، مع عدم الإخلال بالاضافات الخاصة التي قد يمتدحها مصر مع بعض الدول اذا رأت لوزا ذلك .

كما أنه من المتفق عليه أن الفقرة الرابعة إنما تشير إلى القضايا التي تكون قائمة أمام الحاكم القضائي بمصر . أما القضايا التي تكون قائمة في الاستئناف أو القضا والإيرام أمام محكمة في الخارج فيستمر النظر فيها أمامها طبقا لقواعد الإجراءات في كل بلد .

المادة المائسة (مادة ٧ ثالثا من المشروع) :

أدرجت هذه المادة الجديدة بناء على اقتراح الوفد المصري .

ومن المتفق عليه أن الصيغة التفصيلية حرية تطبيق أي قانون تراه مناسبا عند ما تفصل في دعوى من اختصاصها بمقتضى المادتين (٩٥٨) .

المادة الحادية عشرة (مادة ٧ رابعا من المشروع) :

أعدت لجنة التحرير هذه المادة الجديدة على أساس اقتراحات قدمها الوفدان المصري والفرنسي .

المادة الثانية عشرة (مادة ٨ من المشروع) :

أين القسم الأول من هذه المادة بالصيغة التي اعتمدها اللجنة العامة في القراءة الأولى (محضروم ٤ ص ١٥) .

أما القسم الثاني فقد استعاض عنه بفقرة ثانية ، مراعاة لتسهيل اقتراحه وفد الولايات المتحدة (وثيقة م.١.م.ل.ع ٩) .

ومن الطبيعي أن هذه الفقرة لا تحول دون ما للتفصيلات من حق في تحصيل الرسوم عن الصور التي تسلفها .

..

الملكية الأدبية والصناعية

فيما يختص بحماية الملكية الأدبية والصناعية والمقاب على إعطاء بيانات غير صحيحة عن الجهات التي ورد منها البضاعة . تبادت اللجنة الرأي على أساس اقتراح قدمه الوفد الفرنسي . فأعلن الوفد المصري أن الحكومة الملكية المصرية تعد الآن مشروع قانون في هذا الموضوع تأخذ فيه بالأراء الأكثر حرية وأنها ستدرس كذلك إمكان انضمام مصر إلى اتفاقية برن واتفاقية باريس ووافق مدريد .

أحكام أخيرة

المادة الثالثة عشرة (مادة ٩ من المشروع) :

أبقت لجنة التحرير نص مادة المشروع الأصل كفقرة أولى للمادة الحالية .

وحورت الفقرة الثانية بالاتفاق مع وفد الولايات المتحدة لتحل محل النص الإضافي الذي كان هذا الوفد قد اقترحه (وثيقة م . ١٠ م / ل - ع / ٢) .

المادة الرابعة عشرة (مادة ١٠ من المشروع) :

أبقت لجنة التحرير النص الذي اعتمدته اللجنة العامة في القراءة الأولى (مضردم ٤ ص ١٨) مع التبديل الذي اقتضاه الانحصار على ملحق واحد للاتفاق .

ومن المثلث عليه أنه نجا هذا الملحق متوضع باللغتين الفرنسية والانجليزية جميع النصوص الأخرى التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الاتفاق .

المادة الخامسة عشرة (المادتان ١١ و ١٢ من المشروع) :

أعزنت لجنة التحرير بالاقتراح الذي قدمه وفد الولايات المتحدة للاستعاضة عن المادتين ١١ و ١٢ من المشروع بنص واحد قدمه الوفد للمذكرة (وثيقة م . ١٠ م / ل - ع / ١٠) .

وقوت لجنة التحرير أن تزيد الحد الأدنى للتصديقات اللازمة لنفاذ الاتفاق من اثنين إلى ثلاثة .

ثالثاً - البروتوكول

تداولت لجنة التحرير في تفسير شرط عدم التمييز الذي يعمل به في فترة الانتقال على ما هو مذكور بمباخر اللجنة العامة (مضردم ٤ ص ١٨ و ١٩ مضردم ٥ ص ٧-٢١) وعلى أن ذلك رأت لجنة التحرير من المناسب إيراد نص خاص لهذا الغرض بالبروتوكول .

رابعاً - تصريح الحكومة الملكية المصرية

١ - اختصاص المهام المختلطة :

يبين هذا التصريح الطريقة التي تنوى الحكومة المصرية اتباعها في تطبيق القاعدة المنصوص عليها في الفقر الأول من المادة ٢٥ من اللائحة .

٢ - قاعدة عدم التمييز :

لا ملاحظة على هذا التصريح .

٣ - الأحوال الشخصية :

استؤنف في هذا الصريح بأراء تضمنها اقتراح قدمته الوفود البريطانية والفرنسية واليمنية والإيطالية (وثيقة م. أ. م. ل. ع. ٧)
وقد أوضح الوفد المصري نيا يتلاقى بنص هذا الصريح أنه يفهم أن القانون الدولي الخاص يميل بصفة عامة إلى المدول من الإحالة إلى قانون بلد آخر .

٤ - الإبعاد :

أبدى الوفد المصري هذا الصريح مراعاة لاقتراح قدمه الوفد الهولندي (C.R.C./4 P.9) (ل . ت . ت .
٩ ص ٤)
وقد أوضح الوفد المصري لجنة التحرير أن عبارة " الأعمال الخلة بالسكنة " لا يقصد بها أعمالا منفردة تنال من السكنة العامة ، ولكن يقصد بها سلسلة أعمال متكررة ، أى سلوكا متواصلا يتصف بهذه الصفة .

٥ - تسليم المجرمين :

روى في هذا الصريح اقتراح قدمه الوفد البلجيكي .

٦ - شرط تعيين الجهة القضائية المختصة :

داعى الوفد المصري في هذا الصريح رغبة إبدتها وفود كثيرة إنشاء مادة ٣٩ أمام لجنة لأخوة التنظيم
القضائي (محضر رقم ٥ ص ٢) .

٧ - رجال القضاء والموظفون والمحامون :

أبدى الوفد المصري هذا الصريح مراعاة للاحتفاظ والاقتراحات التي قدمها الوفد الهولندي (C.R.C./4 P.4)
وفود الدانمارك وهولندا والسويد (ل . ت . ت . ع. إضافي) .
وهذا الصريح يحقق الألفاظ بصدد المسائل التي تضمنتها .

خامسا - خطابات متعلقة بالمعاهد (جمعيات ومؤسسات)

المدرسية والطبية والخيرية

صرحت الحكومة الملكية المصرية بأن في نيتها إبقاء هذه المعاهد . على أنه نظرا لأن هذه المسألة لا تهم كل الدول المتعاقدة فقد تم الاتفاق على تسوية المسألة بتبادل خطابات بين الوفد المصري من جهة والوفود المختصة من جهة أخرى . والصيغة التي وضعتها لجنة التحرير لهذا الغرض تبين بوضوح صفة ما تم عليه الاتفاق وصرامه .
ومن الجبهي نيا يتلاقى بالشهادات والصفقات التي تشترط فحين يعملون بهذه المعاهد أنه لن تطلب شروط أخرى غير الواردة في القوانين المصرية المعمول بها الآن .

ملحق رقم ١

مرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات بمصر الموقع عليه

بموترو في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة ٤٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه مجلس الوزراء ؛

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

(مادة وحيدة)

ووفقى على الاتفاق الخاص بإلغاء الامتيازات بمصر الموافق لهذا القانون والموقع عليه بموترو في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

صدر بإمرائى رأس المدين في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦ (٢٠ يونيو سنة ١٩٣٧) .

محمد علي

عيد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الداخلية

مصطفى النحاس

وزير الأوقاف

محمد سقوت

وزير الخزانة

محمد طالب

وزير الصحة العمومية

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم حيد

وزير الحربية والبحرية

علي فهمي

وزير الخارجية (بالنيابة)

محمد غالب

وزير المواصلات

محمد فهمي القزويني

وزير التجارة والصناعة

محمد السلام فهمي محمد جمعه

وزير الأشغال العمومية

مختار عمر

وزير الزراعة

أحمد حمدي سيف النصر

وزير المعارف العمومية

علي زكي العرابي

ملحق رقم ٢

مرسوم بمشروع قانون

بتقديم مشروع لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة إلى البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير الحفانية وبموافقة رأي مجلس الوزراء

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يهتم إلى البرلمان :

مادة ١ - - ووفق على لائحة التنظيم القضائي للمحاكم المختلطة المرافقة لهذا القانون وبموجبها ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

مادة ٢ - - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون

مدبرى راس العين في ١١ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦ (٢٠ ربيع سنة ١٩٣٧)

محمد علي
عبد العزيز حوت
شريف صبري
باسم مجلس الوصاية
رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

وزير الحفانية
محمود غالب

مرة ١٤٤ - ١٣/٢

مرسل إلى وزارة الحفانية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

٤ - تصرح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها لن تناوئ
في إلغاء الذكرى الثلاثين الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ والتأثير الصادر
في ١١ نوفمبر سنة ١٩١١ الذين يتولان الجمعية العمومية لهيئة الاستئناف
المتعلقة وجميعها التشريعية بعض الاختصاصات التشريعية إلى نفس الحد
وفي نفس الوقت الذين تميل فيها مثل هذا إلى الدول صاحبات الاستيازات.

وتفضلوا مساعدكم بقبول فائق الاحترام ما

(إمضاء) برت فيش
رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية

(ب) خطاب من رئيس الوفد المصري
إلى رئيس الوفد البلجيكي

مورقود ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

أشرف بأن أصرح بأن الحكومة المصرية ستعادل المعاهد التابعة للبلجيا
في مصر نفس المعاملة الممنوحة للطلاب الموجه إلى رئيس وفد المملكة المتحدة
بأن المعاهد الخاصة التي للملكة المتحدة وذلك بنفس الشروط .

وتفضلوا باحضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام ما

(إمضاء) مصطفى النحاس
رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد البلجيكي على رئيس الوفد المصري

مورقود ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

أشرف بإطلاع مساعدكم أنني قبلت الطلب الذي عظمتم ترشيحه إلى
تاريخ اليوم وهذا نصه :

"أشرف بأن أصرح بأن الحكومة المصرية ستعادل المعاهد التابعة للبلجيكا
في مصر نفس المعاملة الممنوحة للطلاب الموجه إلى رئيس وفد المملكة المتحدة
بأن المعاهد الخاصة التي للملكة المتحدة وذلك بنفس الشروط ."

فاشكر مساعدكم هذا التلخيص الذي أجهله باسم حكوتي وأتبر هذا
الفرصة لأذكر لمساعدكم ما أحله لكم من عظيم الاحترام ما

(إمضاء) ب. فوردم
رئيس الوفد البلجيكي

ملحق رقم ٣

كلمات متفرقة تبودلت بين الوفد المصري وبعض الوفود الأخرى

(١) خطاب من رئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية
إلى رئيس الوفد المصري

مورقود ٨ مايو سنة ١٩٣٧

سيدى

أشرف بإطلاع مساعدكم أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تخوفني
أن أقدم لكم التأكيدات الآتية بشأن امتيازات الولايات المتحدة الأمريكية
في مصر :

١ - تصرح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها إلى حين إبرامها
الاتفاق الموقع عليه اليوم ستعني من استمال حقها في مساواة الضرائب
التي تفرضها الحكومة المصرية على الأشخاص أو الجماعات الأمريكية
بمصر على شرط ألا تخفف هذه الضرائب أو تزيد من الضرائب المطبوعة
والمطفاة من المصريين والجماعات المصرية وكذلك على شرط أن
تفرض هذه الضرائب على جميع الأجانب والجماعات الأجنبية على قدم
المساواة المطلقة .

٢ - تصرح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها إلى حين إبرامها
الاتفاق الموقع عليه اليوم ستعني من استمال حقها في مساواة تخفيض رجال
الحكومة المصرية لمساكن رعايا الولايات المتحدة الأمريكية بمصر على شرط
أن يتولى التخفيض رجال الضريبة القضائية وأن يكون تخفيضهم مطابقا لأحكام
المادة ٤٧ من لائحة التنظيم القضائي للمملكة (ونصها ملحق بالاتفاق الموقع
عليه اليوم) وأن يخضع جميع الأجانب الأحرار للمدين بمصر بلا استثناء
خلل هذا التخفيض .

٣ - تصرح حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بأنها إلى حين إبرامها
الاتفاق الموقع عليه اليوم ستعني من استمال اختصاص القضاء الذي يتبع به مملوها
التصليرون والسياسيون في مصر بالنسبة للأفراد والجماعات الأمريكية -
على الحد وفي نفس الوقت وبغض الشروط التي تقبل الدول الأخرى
ذوات الامتيازات أن تعهد بها أو تقف ما تطلبها التصليرون والسياسيون
من اختصاص قضائي بالنسبة لمواطنيهم وجماعاتهم .

أنظمتها الحق في مزاوله كل صناعة أو تجارة أو حرفة أو مهنة لم تحصرها قوانين البلد الحالية أو المستقبلية على الوطنيين دون سواهم ولم تكن موضع تنظيم خاص . على أنه يجب في كلا الحالتين احترام الحقوق المكتسبة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

وفوق ذلك يتتبعون في مباشرة الحقوق المبنية آنفا بمعاملة أكثر الدول مراعاة .

وتطبيق الأحكام المذكورة خاضع لشروط التبادل الصريح .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول فاتق الاحترام

(أعضاء) مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد الفرنسي على رئيس الوفد المصري

موتروى ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

قبيل الشروع في التوقيع على وفاق موتروى المؤرخة بتاريخ اليوم تفضلتم سعادتكم بأن أدليتم لي بالبيانات الإضافية التالية في شأن حالة رعايا فرنسا في مصر :
" إلى حين عقد معاهدة بين فرنسا ومصر تنظم حق الإقامة بالنسبة للرعايا الفرنسيين في مصر ولرعايا المصريين في فرنسا ، وعلى كل حال إلى نهاية فترة الانتقال يكون لرعايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى ، في حدود قوانين الدولة وأنظمتها ، الحق في استلاك الأعيان المنقولة والثابتة . وذلك بطريق الشراء والتبادل والهبة والهباء والوصية وكل الطرق الأخرى وفي وضع اليد عليها وحرة التصرف فيها . ويكون لهم أيضا في حدود قوانين الدولة وأنظمتها الحق في مزاوله كل صناعة أو تجارة أو حرفة أو مهنة لم تحصرها قوانين البلد الحالية أو المستقبلية على الوطنيين دون سواهم ولم تكن موضع تنظيم خاص على أنه يجب ، في كلا الحالتين ، احترام الحقوق المكتسبة قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

ونوفق ذلك يتتبعون في مباشرة الحقوق المبنية آنفا بمعاملة أكثر الدول مراعاة .

" وتطبيق الأحكام المذكورة خاضع لشروط التبادل الصريح "

فاتشرف بإبلاغ سعادتكم أي تسامت هذه الرسالة ، ويسرى على السبوري أن أؤكد لسعادتكم أن حكومة الجمهورية الفرنسية توافق على كل ما تضمنته من بيانات .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول عظيم الاحترام

(أعضاء) دى. دي. توماس

رئيس الوفد الفرنسي

(ج) خطاب من رئيس الوفد المصري

إلى رئيس الوفد البلجيكي

موتروى ٨ مايو سنة ١٩٣٧

مدى الوردي

إضافة للملاحظات التي دارت بيننا بشأن الشركات البلجيكية التي تستغل في مصر الآن أعمالا ذات منفعة عامة ، يسرى أن أؤكد لسعادتكم أن الحكومة المصرية تأمل أن تظل علاقاتها بهذه الشركات على أحسن حال ، وأن تظل هذه الشركات البلجيكية كما كانت في الماضي موضعا لمطاف الحكومة المصرية .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول فاتق الاحترام

(أعضاء) مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد البلجيكي على رئيس الوفد المصري

موتروى ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة رئيس مجلس الوزراء

أتشرف بإبلاغ سعادتكم أي تسامت خطابكم المؤرخ اليوم الذي تهرون فيه أن الحكومة المصرية تأمل أن تظل علاقاتها على أحسن حال بالشركات البلجيكية التي تستغل في مصر الآن أعمالا ذات منفعة عامة ، وأنت هذه الشركات تستغل موضعا لمطاف الحكومة المصرية كما كان الأمر فيما مضى .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول عظيم شكرى وفاتق احترامى

(أعضاء) ب. ب. غروتوم

رئيس الوفد البلجيكي

(د) خطاب من رئيس الوفد المصري

إلى رئيس الوفد الفرنسي

موتروى ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

إلى حين عقد معاهدة بين فرنسا ومصر تنظم حق الإقامة بالنسبة للرعايا الفرنسيين في مصر ولرعايا المصريين في فرنسا وعلى كل حال إلى نهاية فترة الانتقال يكون لرعايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى في حدود قوانين الدولة وأنظمتها الحق في استلاك الأعيان المنقولة والثابتة وذلك بطريق الشراء والتبادل والهبة والهباء والوصية وكل الطرق الأخرى وفي وضع اليد عليها وحرة التصرف فيها . ويكون لهم أيضا في حدود قوانين الدولة

(٨) خطاب من رئيس الوفد المصري الى رئيس الوفد الفرنسي

مترد في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

في اللحظة التي يجري فيها التوقيع على وثائقي مؤتمر المؤرخة بتاريخ اليوم أشعر بأن أؤكد لمصادرك أنه بالنسبة للأشخاص الذين يكون آباؤهم من الملكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية لا تنوى الحكومة المصرية تطبيق قانون الجنسية المصرية للممول بالآن أو أى قانون آخر صادر عن نفس الوجود .

إلا على من ولد أو ولد من أبائهم في مصر بعد ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام

(إمضاء)
مصطفى النحاس
رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد الفرنسي على رئيس الوفد المصري

مترد في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

تفضلتم لمصادرك بإبلاغي ما يأتي، في الخطاب الذي وجهتموه إلى بتاريخ اليوم :

"في اللحظة التي يجري فيها التوقيع على وثائقي مؤتمر المؤرخة بتاريخ اليوم أشعر بأن أؤكد لمصادرك أنه بالنسبة للأشخاص الذين يكون آباؤهم من الملكات الفرنسية في إفريقيا الشمالية لا تنوى الحكومة المصرية تطبيق قانون الجنسية المصرية للممول بالآن أو أى قانون آخر صادر عن نفس الوجود .

إلا على من ولد أو ولد من أبائهم في مصر بعد ٢٧ فبراير سنة ١٩٣٩"

فأشرف بإبلاغ مصادرك أني تخليت هذا الخطاب ، ويسرى السريو كذا

أن اصرح بأن الحكومة الفرنسية موافقة تماما على ما جاء به .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام

(إمضاء)
في . دي بيسان
رئيس الوفد الفرنسي

(و) خطاب من رئيس الوفد المصري الى رئيس الوفد اليوناني

مترد في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

الحسين عفة معلنة من اليونان ومصر تنظم حق الإقامة بالنسبة لريمايا اليونانيين في مصر وريمايا المصريين في اليونان وعلى كل حال الى نهاية فترة الانتقال يكون لريمايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى في حدود

قوانين الدولة وأظنها الحق في امتلاك الأمان المتوفرة والثابتة وذلك بطريق الشراء والبيع والهبة والهباء والوصية وكل الطرق الأخرى وفي وضع اليد عليها وحرية التصرف فيها . ويكون لم أيضا في حدود قوانين الدولة وأظنها الحق في منزلة كل صناعة أو تجارة أو حرفة أو مهنة لم تقصدها قوانين البلد الحالية أو المستقبلية على الوطنيين دون سواهم ولم تكن موضع تنظيم خاص . على أنه يجب في كلا الحالتين احترام الحقوق المكتسبة قبل

١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

ونوق ذلك يتخون في مباشرة الحقوق الميئة أفا بمسألة أكثر الدول مراعاة .

وتطبيق الأحكام المذكورة خاضع لشروط التبادل العرجم .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام

(إمضاء)
مصطفى النحاس
رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد اليوناني على رئيس الوفد المصري

مترد في ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

قبيل الشروع في التوقيع على وثائقي مؤتمر المؤرخة بتاريخ اليوم تفضلتم لمصادرك بأن أدليتم في البيانات الإضافية التالية في شأن حالة رايما اليونان في مصر :

"الى حين عقد معلنة بين اليونان ومصر تنظم حق الإقامة بالنسبة لريمايا اليونانيين في مصر وريمايا المصريين في اليونان وعلى كل حال الى نهاية فترة الانتقال يكون لريمايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى في حدود قوانين الدولة وأظنها الحق في امتلاك الأمان المتوفرة والثابتة وذلك بطريق الشراء والبيع والهبة والهباء والوصية وكل الطرق الأخرى وفي وضع اليد عليها وحرية التصرف فيها . ويكون لم أيضا في حدود قوانين الدولة وأظنها الحق في منزلة كل صناعة أو تجارة أو حرفة أو مهنة لم تقصدها قوانين البلد الحالية أو المستقبلية على الوطنيين دون سواهم ولم تكن موضع تنظيم خاص . على أنه يجب في كلا الحالتين احترام الحقوق المكتسبة قبل

١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

ونوق ذلك يتخون في مباشرة الحقوق الميئة أفا بمسألة أكثر الدول مراعاة .

"وتطبيق الأحكام المذكورة خاضع لشروط التبادل العرجم ."

فأشرف بإبلاغ مصادرك أني تسلمت هذه الرسالة . ويسرى كل السريو كذا
أؤكد لمصادرك أن الحكومة الملكية اليونانية توافق على كل ما تضمنته من مبادئ .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول عظيم الاحترام

(إمضاء)
بوليس
رئيس الوفد اليوناني

حضرة الرئيس

تقبل الشروع في التوقيع على وثائق مؤتمر المؤرخة بتاريخ اليوم أديتم
مصادكم الرغبة في الحصول على بعض بيانات إضافية بشأن حالة رعايا إيطاليا
في مصر فأتشرف بالتصريح بأنه :

"إلى حين عقد معاهدة بين إيطاليا ومصر تنظم حق الإقامة بالنسبة لرعايا
الإيطاليين في مصر ولرعايا المصريين في إيطاليا وعلى كل حال إلى نهاية فترة
الانتقال، يكون لرعايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى، في حدود
قوانين الدولة ونظمها الحق في امتلاك الأعيان المنقولة والثابتة ، وذلك
بطريق الشراء والبدل وإغية والميراث والوصية وكل الطرق الأخرى ، وقوضع
اليد عليها وحرية التصرف فيها . ويكون لهم أيضا في حدود قوانين الدولة
وأظمها الحق في مزاوله كل صناعة أو تجارة أو حرفة أو مهنة لم تقصرها
قوانين البلد الحالية أو المستقبلية على الوطنيين دون سواهم ولم تكن موضع
تنظيم خاص . على أنه يجب ، في كلا الحالتين ، احترام الحقوق المكتسبة
قبل ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

"وفوق ذلك يتضمنون في مباشرة الحقوق المكتسبة آتفا بمعاملة أكثر
الدول مراعاة .

"وتطبيق الأحكام المذكورة خاضع لشروط التبادل الصريح .

"وتفضلوا بإحضرة أترئيس بقبول فائق الاحترام ما

(إمضاء) مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصري

فأتشرف بإبلاغ مصادكم أنى تسلمت هذه الرسالة . ويسرني كل المروءة
أن أؤكد لمصادكم أن الحكومة الملكية الإيطالية توافق على كل ما تضمنته
من بيانات .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول عظيم الاحترام ما

(إمضاء) ل. ل. المروءة

رئيس الوفد الإيطالي

(ل) خطاب من رئيس الوفد المصري الى رئيس الوفد الايطالى

موتروفي ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

تقبل الشروع في التوقيع على وثائق مؤتمر المؤرخة بتاريخ اليوم ، أديتم
مصادكم الرغبة في الحصول على بعض بيانات إضافية بشأن حالة رعايا إيطاليا
في مصر ، فأتشرف بالتصريح بأنه :

الى حين عقد معاهدة بين إيطاليا ومصر تنظم حق الإقامة بالنسبة لرعايا
الإيطاليين في مصر ولرعايا المصريين في إيطاليا ، وعلى كل حال الى نهاية فترة
الانتقال، يكون لرعايا كل من الدولتين في أراضي الدولة الأخرى ، في حدود
قوانين الدولة ونظمها ، الحق في امتلاك الأعيان المنقولة والثابتة ، وذلك
بطريق الشراء والبدل والميراث والوصية وكل الطرق الأخرى وفي
وضع اليد عليها وحرية التصرف فيها . ويكون لهم أيضا في حدود قوانين الدولة
وأظمها الحق في مزاوله كل صناعة أو تجارة أو حرفة أو مهنة لم تقصرها
قوانين البلد الحالية أو المستقبلية على الوطنيين دون سواهم ولم تكن موضع
تنظيم خاص . على أنه يجب ، في كلا الحالتين ، احترام الحقوق المكتسبة قبل
١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

وفوق ذلك يتضمنون في مباشرة الحقوق المكتسبة آتفا بمعاملة أكثر الدول
مراعاة .

وتطبيق الأحكام المذكورة خاضع لشروط التبادل الصريح .

وتفضلوا بإحضرة الرئيس بقبول فائق الاحترام ما

(إمضاء) مصطفى النحاس

رئيس الوفد المصري

رد رئيس الوفد الإيطالي على رئيس الوفد المصري

موتروفي ٨ مايو سنة ١٩٣٧

حضرة الرئيس

تقبل الشروع في التوقيع على وثائق مؤتمر المؤرخة بتاريخ اليوم . ففضلتم
مصادكم بأن أديتم لي بالبيانات الإضافية التالية في شأن حالة رعايا إيطاليا
في مصر :

المادة الأولى — استثناء من أحكام القوانين واللوائح المعمول بها في
الجامعة المصرية . يرضى لكل طالب فصل من إحدى كليات الجامعة
أو من مدرسة الطب البيطرى لاستغاده مرات الرسوب المبرصس له نها
أن يدخل امتحان النقل من الفرقة التى رصب فيها إلى الفرقة التى عليها أو
الامتحان التهاى ملتين متواليتين إذا كان من طلبة كليات الطب أو العلوم
أو الهندسة أو الزراعة أو مدرسة الطب البيطرى وثلاث سنوات متوالية إذا
كان من طلبة الكليات الأخرى .

فلذا يجع فى امتحان الانتقال أميد قيده فى الفرقة التالية .

وإذا تخلف عن دخول الامتحان لمرض قهري كالمرض أو غيره فإن عنه
فى دخول الامتحان ينظر بحفظا .

المادة الثانية — لا يسرى حكم المادة الأولى على الطلبة المصصولين
من السنة الإعدادية ولا على المصصولين من السنة الأولى فى الكليات التى
ليست بها سنوات إعدادية أو فى مدرسة الطب البيطرى .

المادة الثالثة — يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ويسرى على المسخى بالنسبة الطلبة المصصولين فى السنة السادسة
١٩٣٢ — ١٩٣٣ والسنوات التى تليها ما هنا طلبة الستين النهائية يسرى
على المسخى بالنسبة إليهم إطلافا من غير تحديد .

المادة الرابعة — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون .

أمر بأمر هذا القانون بنظام البتولة وأن ينشر بالجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين البتولة .

المذكرة التفسيرية

تهضى قوانين الجامعة بأنه إذا رصب الطالب مرتين فى إحدى السنوات
جاز أن تعطيه الكلية فرصة أخرى فلذا رصب ثالث مرة تمته فصله نهائيا
من الكلية . ولما كان نظام الانتساب لم يعد معمولاً به فى جميع كليات
الجامعة فإنه ترتب على هذا أن يحرم المصصولين من كليتهم من التقدم من
المخرج إلى الامتحانات . هذا جنبا نظام الانتساب من الخارج إلى كليات
الجامعات فى العالم كله مباح ومعمول به ابتداء فخر الثقافة السامة وهما
على وضع أرباب مساهمة العلم فى وجوه الزاهين . وإذا هزيت أسباب الرسوب
لكثير من مرة لى شيء من الإعمال لأنها تمنى أيضا إلى كثير من مرة

ملحق رقم ١٣٤

جلسة يوم الأحد ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٥ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالترخيص للطلبة المصصولين
من كليات الجامعة المصرية بدخول الامتحانات من الخارج

(المقرر حصره الشيخ المترم الأستاذ عبد الرزاق القاضى بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠ يولية سنة ١٩٣٧ مشروع القانون
المذكور إلى اللجنة فيجته بجلستها المنعقدة بتاريخ ٢١ يولية سنة ١٩٣٧
وبعد المناقشة رأت اللجنة بإرجاع الآراء الموافقة على مشروع القانون كما أقره
جلس النواب ، وترى مع موافقتها على مشروع هذا القانون أن تطلب إلى
وزارة المعارف إعادة النظر فى حالة الطلبة المصصولين من السنة الإعدادية .

واللجنة تشرف بعرض تقريرها على المجلس المقرر ، راجية الموافقة على
مشروع القانون المرافق لهذا حسبما أقره ما

رئيس اللجنة (بالنيابة)

محمد توفيق رؤفت

مشروع قانون

بالترخيص للطلبة المصصولين من كليات الجامعة المصرية

بدخول الامتحانات من الخارج

باسم حضرة صاحب الجلالة نايوك الأكل ملك مصر

جلسة الرواية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب الصانور الآلى نصه وقد صدقوا
عليه وأصدناه +

ملحق رقم ١٣٥

جلسة يوم الأحد ١٧ جادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٥ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والإدارة

عن مشروع قانون بفتح اعتماد في الحساب الخاص بمصرفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية قدره ٣٧٧,٠٠٠ ج. م
من أصل التكاليف المقدرة للسكك الحديدية المنصوص عليها في المعاهدة

(المقتضى حاضرة الشيخ المزمع أعلنه الجليل بك)

أحال المجلس بجلسته ٣١ يولية سنة ١٩٣٧ إلى لجنة المالية مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد في الحساب الخاص بمصرفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية قدره ٣٧٧,٠٠٠ ج. م من أصل التكاليف المقدرة لأعمال السكك الحديدية المنصوص عليها في المعاهدة .

وقد اجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وبمبحث مشروع هذا القانون واطلعت على المذكرة الإيضاحية المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء وللأسف بهذا التقرير .

وقد رجعت اللجنة لهذه المناسبة إلى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشائه حساب خاص بمصرفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية وإلى الاعتمادات التي فتحت في هذا الحساب من أصل تكاليف الطرق المنصوص عليها في المعاهدة .

وقد تبين للجنة فيما يتعلق بموضوع الاعتماد المطلوب أن وزارة المواصلات قدرت تكاليف الأعمال التي تتعلق بعملية السكك الحديدية بما نص عليه في المعاهدة المصرية الإنجليزية بمبلغ ٦٠٠,٠٠٠ ج. م ولكنها اضطرت بعد ذلك إلى رفع تقدير التكاليف إلى ٧٣٤,٠٠٠ ج. م بسبب ما طرأ من الزيادة على أسعار المهمات .

وإن الاعتماد المطلوب من هذا المبلغ السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ م
٣٧٧,٠٠٠ ج. م على أن يوزع الباقي وقدره ٣٧٧,٠٠٠ ج. م على السنين

الخط الذي يصادف بعض الطلبة ولكن في كل الأحوال لا يمكن أن يقال إنه من الخبير ترك طلبة انتهوا من دراساتهم الثانوية وطمعوا مراحل في دراساتهم العالية لا يمكن تركهم هكذا في مفتق الطرق لا يستطيعون ولا يقدرون فإن لهذا خطره وليس له أية حصة .

ولو أن نظام الانتساب عمل به لكان هذا داعية على الأهل إلى أن يجد شباب مصر شيئاً يشغله ويحصله يتنوّق الحياة علماً سامياً . ومثل هذا التفكير يحبه الصغرى إلى مساوئ البطالة .

إن باب الانتساب مفتوح على مصراعيه أمام طلبة السنة الثانية والثالثة الذين تكرر وسومهم بكليات الطب والصيدلة مع ما تقسم العمل في الدراسة فهما من الأهمية الكبرى فقد نصت المادة ٤٦ من المرسوم بقانون رقم ٥٢ سنة ١٩٣٤ بوضع اللوحة الأساسية لكلية الطب على الآتي :

أولاً - كل طالب يرغب بمرسب ثلاث مرات في الامتحان الأول لدرجة بكالوريوس في الطب والجراحة يجوز له أن يتقدم للامتحان من الخارج مرة رابعة .

ثانياً - كل طالب يرغب بمرسب ثلاث مرات في الامتحان الثاني لدرجة بكالوريوس في الطب والجراحة وكان رسوبه في أكثر من مادة واحدة يجوز له أن يتقدم للامتحان من الخارج مرة رابعة فاشية . إذا كان رسوب الطالب في مادة واحدة فلا يفصل ويحوز له أن يتقدم للامتحان مرة رابعة فإذا رسب فصل من الكلية ويجاز له التقدم للامتحان من الخارج مرة خاصة فاشية .

ثالثاً - كل طالب يرغب بمرسب ثلاث مرات في نفس المجموعة في الامتحان البناي لدرجة بكالوريوس في الطب والجراحة يجوز له أن يتقدم للامتحان من الخارج بلا قيد من حيث عدد مرات التقدم .

رابعاً - كل طالب يرغب بمرسب ثلاث مرات في أحد الامتحانات الخاصة لدرجة بكالوريوس في جراحة طب الأسنان أو في الصيدلة وكان قد مضى ثلاث سنوات على نجاحه في الامتحان الثاني يجوز له أن يتقدم من الخارج بلا قيد من حيث عدد مرات التقدم .

وتنص المادة ٤٩ فقرة ٢ من القانون المذكور على :

" إذا كان نجاح الطالب في امتحان آخر يتسلم له من الخارج جاز أن يزدن له بمثابة الدراسة في الكلية " .

لذلك نجد أن نفع باب الانتساب أمام جميع مفصولي كليات الجامعة أمر بمروره المساهمة بين طلبة جميع الكليات المختلفة فضلاً عن أنه لا يعمل لاجتماع هذا مالياً مطلقاً .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس النواب

كانت وزارة المواصلات قد قدرت تكاليف الأعمال المنصوص عليها في الماهدة المصرية الإنجليزية التي تتعلق بمصلحة السكك الحديدية بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ ج. م وقد طالت وصلت هذا التعزيز بمبلغ ٧٣٤,٠٠٠ ج. م بسبب ما طرأ من الزيادة على أسعار المهمات وهذا المبلغ يوزع كما على ح العلم بأمر ما تطلبه وزارة المواصلات لسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ هو ٣٧٧,٠٠٠ ج. م وبما:

التقدير الأول	التقدير الممثل	الاختلاف
١٩٣٧ - ١٩٣٨	١٩٣٧ - ١٩٣٨	١٩٣٧ - ١٩٣٨
٢٨١,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠	٢١٧,٠٠٠
٢١,٠٠٠	٢٨٤,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
١,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
٦,٠٠٠	٧٣٤,٠٠٠	٣٧٧,٠٠٠

وقترح وزارة المواصلات إدراج مبلغ ٣٧٧,٠٠٠ ج. م في ميزانية الماهدة على أن يوزع الباقي وقدره ٣٥٧,٠٠٠ ج. م على السنين التالية .
واللجنة المالية ترى المرافعة على طلب وزارة المواصلات وتشرف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء للتفضل بإقراره .

وربقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض
الرئيس
محمد عبيد

القاهرة في ٢٢ يونيو سنة ١٩٣٧

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٧ على الطلب اللين في هذه المذكرة وقد أبلغت وزارة المواصلات هذا القرار .

ومعه صورة من الرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد المطلوب

رئيس مجلس الوزراء
مصرطى النحاس

الثانية . وفيما يلي بيان تفصيلي عن تكاليف الأعمال السابقة الذكر وما سيؤخذ منها لسنة المالية التالية :

التقدير الأول	التقدير المعدل	الاختلاف
١٩٣٧ - ١٩٣٨	١٩٣٧ - ١٩٣٨	١٩٣٧ - ١٩٣٨
٢٨١,٠٠٠	٣٤٥,٠٠٠	٢١٧,٠٠٠
٢١,٠٠٠	٢٨٤,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
١,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	٥,٠٠٠
٦,٠٠٠	٧٣٤,٠٠٠	٣٧٧,٠٠٠

وقد وافقت اللجنة على فتح الاعتماد المطلوب وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التي أقرها مجلس النواب وهي المرافعة لهذا القرار

سكرير اللجنة البرلمانية
أطون انجيل
رئيس اللجنة (بالتأييد)
محمد عبد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ الماهدة المصرية الإنجليزية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ الماهدة المصرية الإنجليزية اعتماد قدره ٣٧٧,٠٠٠ ج. م (ثلاثة وسبعة وسبعون ألف جنيه) من أصل التكاليف المقررة لأعمال السكك الحديدية المنصوص عليها في الماهدة .
ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ويخذل كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٣٦

جلسة يوم الأحد ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمشارك

عن مشروع قانون يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٧٠٠٠ ج. م.
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ لتسوية التجاوز
في القسم ١٧ "معدات ومكائن"

(المقرر: حضره الشيخ المصطفى أحمدون الجليل بك)

أحال المجلس إلى لجنة المالية بمجلسه ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع
القانون الوارد من مجلس النواب يفتح اعتماد إضافي قدره ٣٧٠٠٠ ج. م.
في ميزانية السنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ القسم ١٧ "معدات ومكائن"
" لتسوية التجاوز في البند ١ " "معدات ملكية ممتنعة بمقتضى القانون"
" والبنود ١٢ استبدال اختياري ".

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون في اجتماعها في اليوم نفسه وأطلعت
على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمصلحة بهذا
لتقرير كما أطلعت على ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية
(صفحة ٥٦٤) "تبيين" أنه أدرج في ميزانية المصروفات والمكائنات
(القسم ١٧) السنة المالية السابقة الذكر اعتماد قدره ١,١٨٤,٠٠٠ ج. م.
البند ١ "معدات ملكية ممتنعة بمقتضى القانون" وقد خصص من اعتماد
هذا البند بمصفاة "احتياطي المصروفات التي تسند" مبلغ ١٧,٨٣١ ج. م.
مقابل ٤٤٠١٧ ج. م. في ميزانية سنة ١٩٣٥ إلا أن وزارة المالية أوضحت
في مذكرة لها أن ما صرف وما يعود خصمه على هذا البند حتى نهاية السنة
المالية المذكورة بمبلغ نحو ١,٢١٢,٠٠٠ ج. م. وهذا المبلغ يتجاوز المربوط
في الميزانية البند المذكور بمقدار ٢٨,٠٠٠ ج. م.

ويرجع هذا التجاوز إلى عدم كفاية ما قدر بمصفاة احتياطي المصروفات
المستعملة وأشارت كذلك وزارة المالية إلى حصول تجاوز في البند ١٣
(استبدال اختياري) يبلغ ٩٠٠٠ ج. م. وقد نشأ عن صرف الاستبدال لبعض
من كشف عليهم طياً وقيلوا رأس المال المروض عليهم قبل تحرير وقت
الاستبدال التقدي وذلك بناء على موافقة مجلس الوزراء بقراره الصادر
في ١٠ يناير سنة ١٩٣٧

واقترحت وزارة المالية فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٣٧٠,٠٠٠ ج. م. لتسوية
هذا التجاوز وقد وافق مجلس الوزراء في ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧ على هذا
الاقتراح.

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية
الإنجليزية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٧ بإنشاء حساب خاص
لمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية الإنجليزية .

وبناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأي مجلس الوزراء ؛

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي منه يتم إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في الحساب الخاص بمصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية
الإنجليزية اعتماد قدره ٣٧٠,٠٠٠ ج. م. (ثمانية وخمسة وسبعون ألف
جنيهاً) من أصل التكاليف المقدرة لأعمال السكك الحديدية المنصوص عليها
في المعاهدة .

ويؤخذ هذا الاعتماد من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمواصلات تنفيذ هذا القانون كل منهما
فياً يخصه .

صدر برأس الأمر في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٥٦ (٢٤ يونيو سنة ١٩٣٧)

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المواصلات

مكرم عبيد

محمود فهمى القرضاوى

مرسل إلى وزارة المالية لتعديده إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وكذا يعلم أن هذه المادة كانت في حكم المطلق من يوم صدورها إلا في حالات استثنائية اقتضت الشبكات لا المصلحة العامة تكليف بعض النظار بتقديم هذا الحساب وعند ما استحووا حاصرتهم الوزارة أمام الحاكم الشرعية وأمام هذه التجارب والبرهان يريد أن يضع نظاماً يسوى بين الناس جميعاً في معاملاتهم ويريد قبل كل شيء أن يكون ما يوضع من التشريع في عهده قابلاً للتنفيذ على أنب بخل يد من يريد أن يستفيد من تصرفه خارجاً عن المصلحة العامة .

ومن رأى حضرة الشيخ المحترم إبراهيم الحلماوى بك لفت نظر الوزارة إلى أن محاسبة النظار يحسن أن تكون كل خمس سنوات بدلاً من سنة واحدة طبقاً لقاعدة السابعة عشرة من اللائحة الجديدة ، وإن رُق هذا الرمز لمن يظهر صحة حسابه .

والجنة لا توافق حضرة الشيخ المحترم على رأيه وتحفظ برأيه عند نظر مشروع اللائحة أمام المجلس .

الاحتياطي

أهم البرلمان بضرورة إيجاد مبلغ احتياطي لمعالجة ما عساه يطرا من الأزمات المالية . وقدم رغبة فيمرر للوزارة حتى أصبحت إعادة الكلام في هذا الموضوع في حكم التمرر ، خصوصاً ويريد الجلسة من الحقائق ما يثبت أن الوزارة تفضل من عدم وجود مال احتياطي لأنها سقطت في الديون منذ سنة ١٩٣٠ ، ومن ذلك العام تزيد ديونها من سنة بعد أخرى حتى بلغت نهاية أول أوبسة ١٩٣٦ : ٣٨٦,٩٣٩ ج. م .

ومن الإطلاع على الجدول الآتي تبرز زيادة المصروفات على الإيرادات من سنة ١٩٣٠ والسنوات الخمس التالية لها :

السنة	الإيرادات	المصروفات	السيحز
١٩٣٠ - ١٩٣١	٨١٠٦٠٥	٩٤١٢٧	١٣٥٥٢٢
١٩٣١ - ١٩٣٢	٦٦٩٩٧٧	٨٤٦٧١	١٧٦٦٩٤
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٦١١٣٣٤	٧٣٠٣٩٣	١٤٤٠٥٩
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٦٦٦٧٦٦	٦٩٨٣٠٤	٣٥٥٧٨
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٦٢٩٥٣٣	٧٠٩٤٢٢	٧٩٨٨٩
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٦٧٠٦٥٢	٧٣٣٢٨٣	٦١٧٣١
		المجملة	٦٠٢٤٧٣

ملحق رقم ١٣٧

جلسة يوم الأحد ١٧ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٥ يولييه سنة ١٣٥٦)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(المقرر حضرة فتح المحترم الأساس حسن عبد القادر)

القسم الأول

(١) ملاحظات عامة

نظام الوزارة

كل من هم البرلمان منذ سنة ١٩٢٨ المطالبة بتعديل نظام وزارة الأوقاف واختصاص مجالسها وإلغائها بما يتفق مع المسؤولية الوزارية والتضامن الوزاري ، مع مراعاة صيغة الأوقاف الخاصة ، وذلك إنما يكون أولاً وبالثبات بتعديل لائحة إجراءات الوزارة الصادرة في ١٣ يولييه سنة ١٨٩٥

وكان من أثر هذه الطلبات أن وضعت الوزارة منذ سنة ١٩٢٨ مشروع قانون بالتعديل المشار إليه تضمن ما يمشي مع رغبات البرلمان .

وقد قدم المشروع المذكور إليه في سقى ١٩٢٨ و ١٩٣٠ لكن تعطيل البرلمان حال دون نظر هذا المشروع لنفاية الآن .

وقد أظهر البرلمان رغبة في تخريره من ميزانية العام الماضي في إصدار تشريع خاص بهذا الموضوع في الدورة الماضية ولم يحقق ذلك وقد تبين أن الوزارة وضعت بالفعل مشروع لائحة إجراءات جديدة ومرضتها على مجلس الوزراء الذي وافق عليها بمجلسة المنعقدة في ٢٨ مارس من هذا العام وقد أشرفت الدورة البرلمانية على الانتهاء ولم يرد هذا المشروع .

وما يتبادر مما أشغل هذا المشروع أن المادة ١٨ منه التي وافق عليها مجلس الوزراء تعرض ربما أسبياً قدره ٣٥٪ من جزء الإيرادات المتحصلة والمخصصة للصرف على الخيرات ، وذلك الرمز نظير قيام الوزارة بخصص الحساب .

ومعلوم أن اللائحة القيدية المطلوب تعديلها تنص المادة ٣٦ منها على أن تنظر الأوقاف لتلبية الحاجة من المكثفون دون سواهم بتقديم حساب سنوي عن هذه الأوقاف .

ولمّا ترى اللجنة أن تكون الرغبة قاصرة على أن تشمل الوزارة بقدر استطاعتها

أثلاً — على إعفاف تيار الاستانة في المستقبل .

وثانياً — على تسديد هذه الديون تدريجياً بقدر الطاقة .

لذا تم ذلك ينظر عندئذ في العمل على إعادة تكوين الاحتياطي للوزارة .

أموال البذل وحركة الاستبدال والاستغلال

بلغ المجمد من أموال الأوقاف الأهلية لغاية أبريل سنة ١٩٣٦ بدون استبدال مبلغ ١٢٧,٠٢٠ ج. م. ٣٣٧٠ ملياً من ذلك مبلغ ٧٣,٦٩٨ ج. م. ٩ ملياً لسنة ومضرون وفقاً يخص كل وقف أكثر من ألف جنيه و ٥٤,٣٢١ ج. م. ٩٦١٠ ملياً ٣١٢ وفقاً يخص كل وقف أقل من ألف جنيه وتمثل الوزارة (إنفاً جادة في العمل على استبدال هذا المال لأوقافه المحلية وإنفاً كبيراً ما أعلنت في المراكز من رغبتها في شراء أحيان ومقارنات ولا تتوانى في بحث ما يراد إليها من الطلبات وتحقيق مآثره سالماً منها) .

وقد استعملت اللجنة من حضرة متدوب الوزارة من مقدار ما استكم من المجمع من هذا المبلغ فأجاب بأن الوزارة اشترت منه عمارة بالقاهرة بمحور بنك مصر بمبلغ ٢٦,٠٠٠ ج. م. .

وترى اللجنة أن شراء عمارة واحدة بهذا المبلغ في بحر سنة كلمة قل أن يحقق إلى حد مرض الرغبات التي أبدتها البرلمان في السنوات الماضية .

بلغ المجمع من أموال بل الأوقاف الخيرية لغاية أبريل سنة ١٩٣٦ ٢٤٥,٣٧٧ ج. م. ٦٦٨ ملياً استثمرت منه الوزارة في السنة من أول مايو سنة ١٩٣٦ لغاية أبريل سنة ١٩٣٧ ١٣,٥٨٩ ج. م. ٤٢٠ ملياً ونقصه كالآتي :

سبب	٦٠٦
بلغة أوقاف على ذمة المولات الجلسي إنشائها بالشايط بالإسكندرية .	٨٤٣٠

٦٠٠	٤٥٠٠٠
لوقف القصر والمساكين ممن عماري الخواجة يوسف باري محي قصر اللوبارة .	

٢٢٢	٦٦٥٥
لوقف عبد النبي القنصري على ذمة إنشاء عمارة له .	

٩٩٢	٥٩٣
٤٢٠	١٣٦٥٨٩

وعلى هذا يكون الباقي بدون استبدال لغاية أبريل سنة ١٩٣٦ : ١٠,٨٣٢٤ ج. م. ٢٤٩ ملياً .

وقد أحملت اللجنة على المناقشة التي حصلت في مجلس النواب بخصوص ظهور زين في شراء إحدى صفقات البذل وأن الوزارة ظلت خطأ من أحد حضرات النواب وهو الأستاذ عوض أحد الجندى بين لجانها ماسيها من حين بسبب هذه الصفقة ونصيح لها بالدول عنها وقد بحثت اللجنة هذا الموضوع فبين لها أن الصفقة تمت بتاريخ ١٩ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وغطاب النائب المحترم تاريخه ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٦ على أنه جدير بالملاحظة أن الوزارة نفت هذه الواقعة كلية أثناء المناقشة في مجلس النواب كما هو ثابت في المصلحة رقم ٥٥ صفحة ١٧

وترجو اللجنة توجيه نظر الوزارة إلى العناية بسرية استبدال الباقي أيضاً مع زيادة التدقيق والتحرى في سمانية الأحيان المراد استبدالها بحيث لا يتكرر وتخرج النابن في المستقبل .

بلغ المجمع من أموال البذل وأوقاف الحرمين الشريفين لغاية أبريل سنة ١٩٣٦ ٩٨,٢١٠ ج. م. ٣٩١ ملياً استثمرت منه ١٨,٥٠٠ ج. م. في شراء المنازل الثلاثة الجاهزة لعمارة الوزارة ومصاريب عدها وإنشاء جناح جديد عليها ومبلغ ٧٧١ ج. م. ٤٠٧ ملياً لشبكة مصاريب عمارة الوقف بشارع الأهرم فتكون الجملية ١٩,٣٢١ ج. م. ٤٠٧ ملياً فيصبح الباقي بدون استبدال مبلغ ٣٧,٣٧٦ ج. م. ٩٨٤ ملياً .

وترى اللجنة أن شراء المنازل الثلاثة الجاهزة لوزارة الأوقاف لإنشاء جناح جديد عليها لا يمتد استبدالاً بالنهي للحق إلا إنفاً قدرت الوزارة على هذا الجزء أجزأ المثل ودفعت سواها لوقفه

ويظهر للجنة أن السبب الحقيقي في عدم سرعة استبدال أموال البذل جميعها كما هو الواجب عليه البرلمان المشتركة في السنوات الماضية هو استئصال الجزء الأكبر منه في سنة مجزأ المالية في السنوات الماضية وهذا العمل لا تسأل عنه الوزارة الحاضرة .

واللجنة تطالب من الوزارة ألا يس من الآن مال البذل وأن يوضع حساب خاص في بنك مصر لكل وقف من الأوقاف المنفرد ذكرها بحيث يودع الباقي من مال البذل لكل وقف من الأوقاف المذكورة وما يستجد بعد ذلك لكل وقف يضاف لحسابه .

اختيار الأحياء التي تشتري بمال البذل

لقد نظرت اللجنة نظر الوزارة إلى وجوب توفيق جودة الأحياء التي تشتري بأموال البذل وحسن صنعها في الإنجاز ووفرة الأيدي العاملة ليكون تأجيرها نصراً للأزواجين سلاً مسوراً ، وقد قصصت اللجنة بذلك عدم اتجاه الوزارة لشراء أراضي الحكومة البور بشارع الدكا لما تتكلف في سبيل إصلاح هذه الأراضي من التكاليف الباهظة وطول أجل عملية الإصلاح وتأخير الاستغلال ، وتعطيل موارد المستفيعين والنفقات .

ويسر اللجنة أن تقرر أنها يثبت أن هذه الرغبة تنفذت .

غير أن حضرة الشيخ المقدم الأستاذ إبراهيم الحياوي بك يرى أن تستوى الوزارة مامتصاصات من أراضي الحكومة السود بشمال الدلتا على أن تقوم بملية الإصلاح الأولى فيها بإنشاء المزارع والمساكن اللازمة والمصارف وتضم الأرض إلى قطع لكي تستطيع بعد ذلك أن تبيعها لصغار المزارعين ولكن باقي محضرات أعضاء اللجنة لا يوافقون على ذلك .

استبدال الأحكام والأراضي الزراعية الصغيرة والأعيان الخربة والقليلة الريع

الأراضي الزراعية الصغيرة المساحة

انضم من البيانات التي قمتها الوزارة أن عدد قطع الأراضي الزراعية التي مساحتها أقل من عشرين فداناً ١٣٧٤ ، مجموع مساحتها ثلاثة آلاف فدان استبدل منها قبل مايو سنة ١٩٣٦ : ٦٤٠ قطعة مساحتها ٥٧٠ فداناً بن قدره ٩٤١٠٥ ج. وهو متوسط بن الفدان الواحد نحو ١٦٥ ج. لأن بها أجزاء كبيرة استبدلت على أساس تقسيمها قطعاً للبناء ، وبعد مايو المذكور استبدل أيضاً ٤٧ فداناً و ١٥ فداناً و ١٨ سهما موزعة على عشرين قطعة بن نحو ٧٤٩٨ ج. بنها و ٥٧١ ملياً فيكون متوسط بن الفدان الواحد نحو ١٦٠ ج. ٠

لهذا تطلب اللجنة من الوزارة الاستمرار في استبدال المساحات الصغيرة الباقية لديها من الثلاثة آلاف فدان المتقدم ذكرها .

الأعيان الخربة والقليلة الريع

بلغ عدد هذه الأعيان ثمانية سنة ١٩٣٨ : ٩٨٤ عينا استبدل منها ثمانية أبريل سنة ١٩٣٦ : ٤٦٨ عينا كما استبدل منها من مايو سنة ١٩٣٦ ثمانية أكان ٣٣ عينا بمقدار ٨٩٥٠ ج. م و ٧٢٢ ملياً .

واللجنة توجه نظر الوزارة إلى زيادة العناية والجدد في سرعة التخلص من هذه الأعيان فإن المصلحة في ذلك لا تقل عما يتقدها في حثا على سرعة التخلص من الأعيان الزراعية الصغيرة .

الأحكام

طهر لجنة أن الوزارة لم تخلص في بحر السنة المالية الماضية إلا من ٢١ عينا محركة بن قدره ٩١٠٥ ج. م و ١٣٦ ملياً وفي بعد ذلك ٩٤٨٥

حكما . وقد لاحظت لجنة مجلس النواب أن التدرج الذي تخلصت منه الوزارة قليل وأن السير على هذا النحو لا يحقق الرغبة البرلمانية . ومن الميسر جدا مضاعفة الإنتاج في هذا الشأن إذا وجهت إليه المائة الكافية .

وهذه اللجنة توافق على هذا الرأي إلا أن حضرة الشيخ المقدم إبراهيم الحياوي بك يرى أنه لا يمكن التخلص من هذه الأحكام إلا بسن تشريع جديد يميز بين العين المحركة وما عليها من المنشآت بطريقة جبرية ثم يقسم الثمن بين مالك الرقعة ومالك البناء تطبيقاً للقاعدة القانونية من أنه إذا وجد خلاف بين شركاء في عقار واحد لا يقبل القسمة فكل شريك حق بيعة بالمراد الجبري .

الأوقاف الأهلية

عقدت لجنة الأوقاف مجلس النواب باباً تحت هذا العنوان ومصدره بيانات من أموال بلد هذه الأوقاف وما استثمر منها وما لم يستثمر . ثم انتقلت من ذلك إلى القول بأن الحل الذي أخذت به الوزارة ، وهو شراء عين كبيرة بأموال بلد هذه الأوقاف صغيرة ، هو حل علاه أكثر الحلول قائمة للمستحقين . ثم قالت إن الذي يحسن اللجنة حفا أن من بين أموال بلد الأوقاف الأهلية التي لم تستثمر ما يرجع تاريخ وريده لخزانة الوزارة إلى سنة ١٩١٣ وأن عدد المستحقين في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية بلغ ١٢,٢٥٦ مستحقاً عدد المدينين منهم ١,٣٣٤ تبلغ جملة استحقاقاتهم ٨٣,٤٧٣ ج. م معجزون عليها مقابل ديون قدرها ١,٣٣٨,٣٠٤ ج. م . واسترسلت لجنة مجلس النواب في البيان إلى القول بأن كل رغبة في إصلاح هذا النظام مع الإغناء عليه غير مجدية ولا تؤدي إلى النتيجة المرجوة وهي القضاء على النظام نفسه حتى تخفى بلبك الإضرار الناشئة عنه .

وهذه اللجنة ترى أن تحفظ برأيها في هذا الموضوع حتى يعرض على المجلس الاقتراح بمشروع القانون الخاص بإنشاء الوقف الأهل وقد خالفها في ذلك حضرة الشيخ المقدم إبراهيم الحياوي بك .

التأجير

بلغ المتأجر ثمانية أبريل سنة ١٩٣٦ من إيجارات الأحياء ٢,٤٩,٦٤٧ ج. م ومن إيجارات الأحياء ١٤٦,٤٦٦ ج. م يكون مجموع ذلك ٢,٦٤,١١٣ ج. م .

وقد تبين لجنة أن ما حصلته الوزارة من هذا المتأجر خلال السنة المالية الماضية ١٨٥,٠٤٦ ج. م فيكون الباقي هو مبلغ ٢,٢١,٠٦٧ ج. م .

وترى اللجنة أن من أهم الأسباب في تراكم هذه المتاعرات :

أولاً - عدم المحافظة على المصوبات الناجمة من الأعيان المؤجرة وخصوصاً معصوم النفلان اكتفاء بإجراءات الجهاز الإداري ومن الواجب أن تبقى الوزارة بالمحافظة على المصوب كما ينبغي كبار الملاك بالمحافظة على مصولاتهم بتعيين العدد الكافي من الخفره حتى لا يتمكن المستأجرون من أخذ شيء من المصوبات المذكورة ، خصوصاً وأن أجرة الخفره تكون على حساب المستأجر حسب عقد الإيجار .

ثانياً - عدم التفكير في التعاقد مع كبار المستأجرين وبمستندات تأميناتهم والتحقق من سلامة الضمان المقدم منهم قبل حلول موعد الزراعة وقبل استلامهم الأعيان المؤجرة .

ثالثاً - إهمال الموظفين في التحصيل وعدم مكافأة المجتهد منهم .

واللجنة ترى نظراً لخصامة المبلغ المتقدم ذكره أن تشكل لجنة من ثلاثة من حضرات أعضاء مجلس الشيوخ واثنين من موظفي وزارة الأوقاف ليبحث هذه المتاعرات ووضع الطريقة التي يمكن بها الدينون من سداد تلك الدينون على نحو يتفق مع مصلحة الوزارة ومصالحهم .

التأجير لصغار المزارعين

لاحظت اللجنة أن توسط إيجار النفلان من المؤجر لصغار المزارعين هو ٥ جنيهات ٨٧٧ مليمًا وتتوسط إيجار النفلان من المؤجر لكبارهم هو ٤ جنيهات و٧٥٣ مليمًا ولهذا تطلب اللجنة من الوزارة الإكثار من التأجير لصغار المزارعين لما في ذلك من الفائدة التي تعود على المستحقين .

نظام الإحصاء

كانت عملية إحصاء الأعيان الموقوفة معدومة وقد لاحظت لجنة مجلس الشيوخ والنواب ذلك وطالبت إلى الوزارة إنشاء قسم جديد لهذه العملية ويسر اللجنة أن الوزارة تفكر هذه الرغبة .

(ب) إيرادات الأوقاف الخيرية

قررت إيرادات الأوقاف الخيرية في مشروع ميزانية هذا العام مبلغ ٧٤٦,٣٤٦ ج. م. بقصد ٨١٥ ج. م. من المقتدر في العام الماضي وهذا مبلغ ٧٠,٥١٥ ج. م. قف لإيرادات الخيري لإسماعيل بالوادى ، زيادة ٢٩٤ ج. م. وتقدم إيرادات الأوقاف الخيرية إلى ستة أبواب مينة في مشروع الميزانية من صفحة ٦ إلى ١٣

واللجنة ليس لها ملاحظات على الإيرادات المذكورة سوى أن الوزارة اعتبرت إيرادات الأوقاف الخيرية أصلاً أضافت إليه ما تأخذه رسوم إدارة على الأوقاف الأهلية وأوقاف الخريين التبريرين وأوقاف الخيري لإسماعيل بالوادى وقد ذكر ذلك ١٠ /

وتقول إن ما تصرفه على تلك الأوقاف يزيد على ما تأخذه منها ومعنى هذا أن الخسارة دائمة على الأوقاف الخيرية لأن ما تأخذه الوزارة منها يصل إلى ٢٥ ٪ ولو أنها جعلت تلك الأوقاف جميعها أصلاً وأخذت من الأوقاف الخيرية ١٠ ٪ لما أمكنها أن تقوم بمصارفها .

ولمنا فلفت اللجنة لا ترى التوسع في التنظر على الأوقاف الأهلية كما استندت له لأن ذلك كان سبباً في مضاعفة عدد الموظفين بكتلة لا تنطلي ١٠ ٪ التي تتقاضاها الوزارة مقابل إدارة هذه الأعيان وأن تمثل لانحة الإيرادات الصادرة في سنة ١٨٩٥ التي تحم على الوزارة قبول ما تحبه المحكمة الشرعية عليها .

وبناء على ما تقدم تطلب اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعتناء الآتية :

جـ

- | | |
|--------|---|
| ١٧٣٥٢٤ | باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة) . |
| ١٧١٨١ | ٢ - للحصول لمعاشات ومكافآت الموظفين . |
| ٥١٩٨٦ | ٣ - إيرادات الأعيان الموقوفة . |
| ١٠٠٠ | ٤ - إيراد من أشغال مدرسة البنين . |
| ٣٤٨٢٥ | ٥ - إيراد من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية . |
| ٧٠٥١٥ | ٦ - أوقاف الخيري لإسماعيل بالوادى . |
| ٨١٦٨٦١ | الجنة العمومية للإيرادات . |

القسم الثاني

مصرفات الأوقاف الخيرية

ملاحظات عامة

من أهم الرغبات التي أبدتها مجلس النواب في السنة الماضية ووافق عليها مجلس الشيوخ إصلاحاً المستشفيات التابعة لوزارة الأوقاف إلى وزارة الصحة وإزالة الملاهي والمارس إلى وزارة المعارف مع دفع ما هو مرتب للمستشفيات والتعلم من أموال الوقف .

وقد استفهمت هذه اللجنة عارثاً في هاتين الرغبتين فأجابت الوزارة بأن وزارتي الصحة والمعارف غير مسعدين لإدارة القسم الطبي وما يقبض من مستشفيات وإدارات التعلم وما يقبضها من ملاهي ومدارس على مصارفها الخاصة .

وقالت الوزارة بأن الموجود لديها الآن هو عليها البنين الذي يصرف عليه من الأوقاف الخيرية وليس عندها من المدارس إلا مدرستان ابتدائيتين تابعتان لوقف أهل بمره الوزارة أخيراً باعتبارها طارئة قضائية عليه وبعض

ورات لجنة مجلس النواب ربط هذا المبلغ على أساس الماحيات الفعلية بعد خصم المنظور عدم صرفه خلال السنة لأن الربط على أساس متوسط الدراجات يتجح حتما تضخما في المعروفات ولذلك اتصمت هذا المبلغ ٨٨٥٠ جنيتما تضم إلى قسم ٤ " المساجيد " .

وقد اطلعت اللجنة على المناقشة التي دارت في مجلس النواب بخصوص حذف هذا المبلغ حيث قال معالي الوزير بأن حذف هذا المبلغ يترتب عليه خلل حركة العمل في الوزارة من ناحية وفصل ٩٤ موظفا من ناحية أخرى مع أن هؤلاء الموظفين كانوا موجودين من قبل وأن مرتباتهم كانت تصرف بطريقة غير قانونية على الوفورات مع عدم وجود وفورات .

وترى اللجنة أن إحاطة البحث بهذا الموضوع قد يثيرا إلى خلاف بين مجلس الشيوخ والنواب في وقت قد لا يكون من المصلحة اضداد المؤتمر للنظر في مثل هذا الخلاف البسيط . ولدى طلبه اللجنة من الوزارة هو بقاء هؤلاء الموظفين الموجودين وأن تكفى من تعيين موظفين جدد سواء في الديوان العام أو في الفروع وأن تخفض الدرجات المالية كلما استطاعت ذلك كما فعلت بالنسبة لخفيض درجة رئيس النقشب الزراعي . وإن احتاجت لشئ من المال في بحر السنة فلتطلب اعتمادا إضافيا يقدم قبل سنة في المرة المقبلة .

وهذه اللجنة توافق على مراعاة لجنة مجلس النواب من تعديل درجة مدير قسم الأوقاف الأهلين من الدرجة الأولى إلى الثانية مثل ما كانت عليه ، على أن يبقى شاغلا في الدرجة الأولى بصفة شخصية وكذلك جعلت وظيفة مدير قسم الزراعة في الدرجة الثانية على سبيل التذكير ويخرج مبلغ ٦٠٠ ج . م فقط قيمة المكافأة التي يتقاضاها مديرا الحاصل وجعل درجة وكيل قسم الزراعة للشؤون المالية درجة رابعة بدلا من الدرجة الثالثة المقترحة لمشروع الميزانية .

وبما أن ربط هذا المبلغ على أساس الماحيات الفعلية فعل الوزارة أن تراعى هذا التعديل في الدرجات المذكورة عند تنفيذ الميزانية .

بناء عليه يصبح اعتماد باب ١ : ١٩١٠٤٢ ج . م .

باب ٢ - مصاريف عمومية

تقدر لهذا الباب مبلغ ٣٩٢٨٠ ج . م بزيادة قدرها ٦١٨٥ ج . م من العام الماضي من ذلك ٣٣٠٠٠ ج . م لديوان العموم و ٦٦٨٠ ج . م للمؤسسات

مكتب خاصة كمهد المشاري أما باقي المدارس فقد ضمت إلى وزارة المعارف . وليس منها من المستشفيات سوى مستشفى زوaid الأول للولادة ولم يهبل وزارة الصحة أن تأخذ فئدر يبرقتها وتصرف عليه . أما المستشفيات الأخرى فهي لا تخرج من كونها عيادات طبية خارجية تقوم الوزارة بإدارتها والصرف عليها أسوة ببعض الجمعيات الخيرية التي تقوم على هذا العمل الخيري .

وترى ألبية اللجنة إحالة المستشفيات إلى وزارة الصحة بما لها من أوقاف مرصدة عليها لإدارتها لأنها أقدر من غيرها على ذلك ، وإحالة المدارس لإتابة تحت نظر الوزارة إلى وزارة المعارف ، على شرط أن تنفذ شروط الرافقين ، خصوصا فيما يتعلق بمسألة المجانية .

أما فيما يخص مبلغا الأيتام ، ترى اللجنة بناء على نظر الوزارة لإدارته لأنه ليس من اختصاص وزارة المعارف إدارة الملاهي .

تقدرت للمصروفات مبلغ ٧٤٦,٣٤٦ ج . م بتخص ٨١٥ ج . م من العام الماضي هذا مبلغ ٤٩٠٠٨ ج . م قدر لمصروفات أوقاف الخليلو إسماعيل بإلواء بتخص ٥٥٦ ج . م من العام الماضي .

وقد وزعت هذه المعروفات على ثمانية أقسام

التقسيم الأول

الإدارة العمومية

تقدر لهذا القسم مبلغ ٢٤٠,٣٧٢ ج . م بزيادة ٢٢٥,٨٣٣ ج . م من العام الماضي وهو موزع على أبواب ثلاثة كما يبين من الجدول الآتي :

تخصيص	زيادة	تصديرات	
		١٩٣٦	١٩٣٧
-	١٥٦٦٧	١٨٤٢٥٥	١٩٩٩٢١
-	٦١٨٥	٣٣,٩٥٠	٣٩٢٨٠
-	٧٣١	٤٦٩	١٢٠٠
-	٣٢٥٨٣	٢١٧٨٩١	٢٤٠,٣٧٢
		الإجالة	

باب ١ - ماهيات وأجر ومرتبات

تقدر لهذا الباب مبلغ ١٩٩,٨٩٢ جنيتا بزيادة ١٥٦٦٧ جنيتا من العام الماضي وقد اتصمت الوزارة هذا الربط على أساس متوسط الدرجات .

وتفصيلات ذلك مينة بالجدول الآتي :

نوع	زيادة	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
بنية	بنية	بنية	بنية
٥٣٩٠	٤٦١٠	١٠٠٠	٢
١٠٧٤	٢٩٢٦	٤٠٠	٣
١٧	٥٣٣	٥٠٠	٤
٢٠٠	١٣٠٠	١٠٠	٧
٢٠٠	١٤٠٠	١٧٠٠	١٠
١٥	٤٠٠	٢٥٠	١٣
١٥٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	١٤
١٥٠	١٦٨١٩	٧٧٣١	٢٣٠٠

وترجع الزيادة الواردة في بند ٢ - مصاريف قضائية وقدرها ٣٩٠ ج.م. إلى كلفة الرسوم التي تأخذها المحاكم .

والجنة تلاحظ ما لاحظته في السنة الماضية من أن وزارة الأوقاف ليست كثيرها من الأفراد الذين يضمنون للمعاد والشعب وأن توجه نظرهما إلى الاقتصاد في التقاضى حتى لا تحتاج إلى دفع هذه المصاريف وإلى كلفة الموظفين .

وتوجد زيادة في بند ٣ - " مصاريف انتقال وبدل سفر " وقدرها ١٠٧٤ ج.م. عليها الوزارة يمدد كفاية الربط في السنة الماضية .

وقد لاحظت لجنة مجلس النواب أن الوزارة تلتزم أحياناً إلى استعمال دليط هذا البند في غير ما خصص له كشره سيارات .

ورأت قمر دهم هذا البند على ما كانت عليه في العام الماضي أي ٢٩٢٦ ج.م. وضم الوفر قسم المساجد .

وقد ربت ٤ - مصاريف الاتوبيلات مبلغ ٥٠٠ ج.م .

ولجنة مجلس النواب قمره على مبلغ ٤٠٠ ج.م. ققط بوفر قدره ١٠٠ ج.م. ضم إلى قسم المساجد .

وكذلك توجد زيادة في بند ١٠ من توزيع موبيلات قدرها ١٢٥٠ ج.م. قمره اللجنة على ٧٠٠ ج.م. كما أنها حذفت مبلغ أخرى فأصبح ربط هذا الباب ٣٦١٦٩ ج.م .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لهذا الباب مبلغ ١٢٠٠ ج.م. زيادة ٧٣١ ج.م. من العام الماضي .

ورأت لجنة مجلس النواب حذف مبلغ ١٠٠ ج.م. من المبلغ المخصص للتركيبات الكهربائية فأصبح ربط باب ٣ " أعمال جديدة " ١١٠ ج.م .

القسم الثاني

معاشات وسكالات الموظفين

قدر لهذا القسم مبلغ ٥٠٧٩٤ ج.م. زيادة قدرها ٣٨٧٤ ج.م. من العام الماضي .

وقد رأت لجنة مجلس النواب تخفيض هذا المبلغ إلى ٤٩٦٩٤ ج.م. إلا أن المجلس لم يوافقها على ذلك .

ولمذا ترى هذه اللجنة اعتماد ربط هذا القسم كما هو أي مبلغ ٥٠٧٩٤ ج.م. وتلاحظ أن رقم المعاشات يتضخم سنة بعد أخرى حتى إنه تضاعف في مدى سبع سنوات كما يتضح من البيان الآتي :

السنة	١٩٣٠	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	١٩٣٦	١٩٣٧
المقدر	٢٧١٥	٣٠٢٢	٣٣٣٣	٣٥٠٨	٣٣٣٣	٣٧١٥	٤٤٨٦٥	٥٠٣٨

ومن الضروري أن تبحث الوزارة عن علاج منتج لهذا الموضوع كظام التأمين المتبع في البنوك والشركات أو نظام صندوق توفير الموظفين المتبع في مجالس المديرية وإلا أصبح ريع الأوقاف لا يعمل تفضي المعاشات المذكورة .

القسم الثالث

مصرفات الأعيان الموقوفة

قدر لهذا القسم مبلغ ١٨١٩٩٢ ج.م. زيادة قدرها ٢٤٥٧٤ ج.م. وضم هذا القسم إلى ثلاثة فروع .

الفرع الأول - مصاريف المبانى .

قدر لهذا الفرع مبلغ ٣٣٩١٧ ج . م زيادة قدرها ٨٦٣ ج . م وهو يشمل باباً واحداً وهو باب "مصاريف عمومية" ويتكون من خمسة بنود كما يوضح من الجدول الآتى :

	تقديرات سنة		زيادة	نقص
	١٩٣٧	١٩٣٦		
بند ١ - عوائد المبانى	١٨٨٣٢	١٨٣٥٥	٤٧٧	-
حفظ وترميم الأماكن الأثرية	-	-	-	-
» ٢ - حفظ وترميم الأماكن	٨٠٠٠	٨٠٠٠	-	-
» ٣ - أجرة خفراء وملاحظين	٢١٧٥	٢٠٤٨	١٢٧	-
» ٤ - مصاريف كسح	٥٠٠	٥٠٠	-	-
مصاريف البنية الهندسية	-	-	-	-
» ٥ - ثمن مياه ومصاريف تربية	٣٤١٠	٢٠٥١	١٣٥٩	-
	٣٣٩١٧	٣٠٩٥٤	١٩٦٣	-

وقد حذفت لجنة مجلس النواب من هذا الفرع مبلغ ٢٠٠ ج . م من بند ٤ ولتلك يصحح بمبلغ هذا الفرع ٣٣٧١٧ ج . م .

والجاء توافق على ذلك .

الفرع الثانى - مصاريف الألبان المؤجرة والمقررة والإصلاح .

قدر لهذا الفرع مبلغ ١٤٨٧٢٥ ج . م زيادة ٣٣٧١١ ج . م على العام السابق ويشتمل على ثلاثة أبواب كما يبين من الجدول الآتى :

	تقديرات		زيادة	نقص
	١٩٣٧	١٩٣٦		
مقارنة الاعتمادات				
باب ١ - ماهيات وأجر وممراتيات .	٢٢٥٦٥	١٨٥٣٧	٤٠٢٨	-
» ٢ - مصاريف عمومية .	٩٤٤٥٥	٨٠٤٥٤	١٤١٩١	-
» ٣ - أعمال جليظة .	٣١٥١٥	٢٦٠٢٣	٥٤٩٢	-
الجلسة .	١٤٨٧٢٥	١٢٥٠١٤	٢٣٧١١	-
صالحى الزيادة .			٢٣٧١١	

باب ١ - ماهيات وأجر وممراتيات

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٢٥٦٥ ج . م زيادة قدرها ٤٠٢٨ ج . م منها ١١٨٨ ج . م نظير إنشاء ٢٣ درجة مؤقتة ١٢٧٠ ج . م نظير إنشاء ١٠٢ من الوظائف الخارجية من هيئة المال .

ولم يقدّر الوظائف المؤقتة المقترح إنشاؤها هذا العام ٢٣ وظيفة .

ولم يقدّر الوظائف الخارجية من هيئة المال المقترح إنشاؤها هذا العام ٢٧ وظيفة و٦٢ وظيفة منتزعة بالأطيان المنتزعة على السنة ١٢ وظيفة منتزعة أخرى بأطيان الإصلاح وبمبلغ ذلك ١٠٢ ومبين تفصيلات ذلك بالصفحات ٧٤ و٧٥ و٧٦ و٧٧ ومشروع الميزانية .

وقد لاحظت لجنة مجلس النواب أن الزيادة المقترحة من عدد الدرجات والوظائف هذا العام يجب بعد الزيادة التي حصلت في العام الماضى بمقدار ١٤٨ درجة مؤقتة و٢٣ وظيفة خارجية من هيئة المال الأسرى الذى ترتب عليه زيادة قدرها روط المساهيات بمبلغ ٦١٠٢ ج . م على ما كان عليه في سنة ١٩٣٥ المالية .

وترجو اللجنة لتت نظر الوزارة إلى عدم الأسراف في تعيين الموظفين في كل سنة .

ومن البيان الآتى تتضح مساحة الألبان ومصروفاتها وإيراداتها وعدد الموظفين المؤقتين والخارجين من هيئة المال بها خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

السنة	مساحة الألبان	الإيرادات	المصروفات	عدد الفدرجات المنتزعة من الهيئة	عدد الوظائف الخارجية من الهيئة
١٩٣٥	٥٤٧٣٤	٣١١٣٧٨	١٠٩٠٩٥	٣٧	٤٨٨
١٩٣٦	٥٤٣٥٧	٣٣٩٥٩٢	١٢٥٠٦٩	١٨٥	٥٥١
١٩٣٧	٥٥٦٠٤	٣٧٣٩٦٣	١٤٧٢٨١	٢٠٨	٦٥٣

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر له مبلغ ٩٤٦٤٥ ج. م. زيادة ١٤١٩١ ج. م. على العام الماضي وهو موزع على ثلاثة عشر بنداً كما هو مبين بالجدول الآتي :

ن. ب.	زيادة	تقديرات	
		١٩٣٦	١٩٣٧
بند	بند	بند	بند
٢٠٢ -	٥٢٠ -	٧٢٢ -	بند ٢ - انتقال وبند سفر .
٢٦٦٥ -	٤٤٢٣١ -	٤١٨٩٦ -	٣ - مال الأتليان .
٣٣٧٤ -	٥٤٧٥ -	٨٨٤٩ -	٤ - أجر تشغيل وتصيب أراضي
٨٥٧ -	٢١٩٣ -	٣٠٥٠ -	٥ - مؤونة وطراح مؤنثي .
٢٨٩١ -	١٠٠٠ -	٣٨٩١ -	٦ - ثمن سجاد .
١١٤٤ -	١٤٠٩ -	٢٥٥٣ -	٧ - ثمن قنادي .
١٦٨ -	٣٥٢٤ -	٣٦٩٢ -	٨ - ثمن وترسم آلات زراعية ووايورات .
١٥٣٧ -	٦٤٦٣ -	٨٠٠٠ -	٩ - ظهور ترزم ومصارف وترسم جسور .
٤٨٤ -	٣٤٨٠ -	٢٩٩٦ -	١٠ - ترسم مباني الأتليان .
١٣٦٦ -	٦٧٣٤ -	٨٠٠٠ -	١١ - ثمن طوابع ومهمات قوايرورات .
١ -	٥٠ -	٤٩ -	١٢ - إيجار أكلان مؤونة من الغير
-	٥٠٠٠ -	٥٠٠٠ -	١٣ - حراسة حاصيل مطرا المستأجرين
٥٧٢ -	٣٧٥ -	٩٤٧ -	١٥ - مصاريف ثرية .
٤٨٥ -	١٤٦٦٦ -	٨٠٥٤ -	٩٤٦٤٥ - الجلفة .

وقد رأى مجلس النواب تخفيض مبلغ ٣١٤٧ ج. م. وبذلك يصبح جلفة هذا الباب مبلغ ٩١٤٩٨ ج. م. وليس لدى اللجنة ملاحظة من ذلك .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدر لهذا الباب مبلغ ٣١٥١٥ ج. م. زيادة ٤٩٢٢ ج. م. على العام الماضي. وقد رأى مجلس النواب تخفيض مبلغ ١٠٠٠ ج. م. من ٣٠٠٠ ج. م. تضاف إلى قسم المساجد و ٤٠٠ ج. م. بجميات المحافظة على القرآن الكريم قسم ٧ وبذلك يكون اعتماد هذا الباب مبلغ ٣٠٥١٥ ج. م. وهذه اللجنة توافق على ما رآه لجنة مجلس النواب .

الفرع الثالث

شراء أجزاء أعيان متناطة بأعيان الأوقاف لتبوية

قدر لهذا الفرع ٣٥٠ ج. م. كما كان في العام الماضي .

وليس لدى لجنة ملاحظات على ذلك .

القسم الرابع

المساجد والزوايا والأضرحة

قدر لهذا القسم مبلغ ١٨٧٦٧٩ ج. م. زيادة قدرها ٦٢٤٨ ج. م. على العام الماضي وهو موزع على ثلاثة أبواب كما يأتي :

تخفيض	زيادة	تقديرات	
		١٩٣٦	١٩٣٧
بند	بند	بند	بند
-	٨٣٤٧ -	١١٨٩٥٢ -	١٢٧٢٩٩ -
-	٨٤٢٥ -	٣٥٧٢٥ -	٤٤١٥٠ -
١٠٥٢٤ -	-	٣٦٧٥٤ -	١٦٢٣٠ -
١٠٥٢٤ -	١٦٧٧٢ -	١٨١٤٢١ -	١٨٧٦٧٩ -
٦٢٤٨ -			

وقد لاحظت لجنة مجلس النواب أن الوزارة لم تخصص لعم المساجد من هذا المبلغ سوى ٦٢٤٨ ج. م. مع أنها تتعرف أن المساجد في حاجة قصوى إلى التعديل والتصميم والإصلاح .

ولهذا أضافت إلى هذا المبلغ ٢١٢٥٠ ج. م. من ضبط بعض أبواب للصرفات التقدم ذكرها .

وهذه اللجنة توافق على ذلك وترد عليه أن المستعملين بالمساجد في حالة رضى لها وتطلب أن تشارك الوزارة إلى تحسين حاتم تنفيذ الاقتراحات البديلة التي وافق عليها هذا المجلس ولم تنفذها الوزارة لغاية الآن .

إلا أنه رأى أنها أن تفصل ميزانية الأوقاف هذا العام مبلغ ٧٠٠٠ ج. م. من إياها للمساعد الدينية و ١٣٥٠ ج. م. لتشر الثقافة الإسلامية وهذا المبلغ يوزع على ما وفرته لجنة مجلس النواب من أبواب للميزانية المقتطعة وهذه

على اعتماد قسم المساجد ولهذا صار تحويل هذه الزيادة من باب ٣ - قسم المساجد إلى بند ١ - قسم ٧ - أنماض بالإقامات والصدقات .

وبذلك يصبح اعتماد باب ٣ - قسم المساجد ١٦٢٣٠ ج. م. كما كان عليه واعتماد قسم ٧ - الإقامات والصدقات ٣٨٢١٠ ج. م. .

باب ١ - ماعيات وأجر ومربيات

قدر لهذا الباب مبلغ ١٢٧٢٩٩ ج. م. زيادة ٨٣٤٧ ج. م. وترجع هذه الزيادة إلى عدم خصم مبلغ مقابل المنظر عدم صرفه من رقم للماعيات كالسنوات السابقة .

ويبلغ عدد المساجد التي يديرها الوزارة ١١٨١ مسجدا والزوايا ١٥٨ والأضرحة ٢٨ والأضرحة ٥ .

ولما كانت ربط هذا الباب يزيد على رقم الماعيات الفعلية وتقدرها ١٢٥٧٩١ ج. م. بتقدير ١٥٠٨ ج. م. ترى اللجنة أن يكون الربط على أساس الماعيات الفعلية لذلك ٥١١ ج. م. من باب الإحاطة ويحول الفرق وتقدره ٩٩٧ ج. م. إلى باب ٣ من هذا القسم وذلك يصبح تقدير هذا الباب ١٢٦٣٠٢ ج. م. .

الكريم جميعه والا يتكرر ما حدث في العام الماضي اذ لم يصرف من هذه الاعانة شيء لما .

وهذه الجينة توافق على ذلك .

وبناء على ما تقدم يصبح جلة احتياج هذا القسم ٢٨٧١٠ ج ٢٠٠٠ .

القسم الثامن

أوقاف الخديو إسماعيل بالوادي

قدر لهذا القسم مبلغ ٨٠٩٠٠ ج م بتقص ٥٩٦٠ ج م من العام الماضي وهو موزع على ثلاثة أبواب

باب ١ - مصاريف وأجور مرتبات

قدر لهذا الباب مبلغ ٨٠٩٠٠ ج م بتقص قدره ٥٠٦ ج م من العام الماضي بسبب تخفيض الوظائف الخدمية عن هيئة البول بمقدار ٢٠٧٠٠ ج م .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر له مبلغ ٢٠٠٠٠ ج م بتقص ١٨٩٩ ج م من العام الماضي ويشمل ٢١ بنداً كما هو مبين بالجدول الآتي :

بند	تقدرات سنة		زيادة	نقص
	١٩٣٧	١٩٣٦	بند	بند
١ - رسوم إدارة .	٧٠٥١	٦٨٢٢	٢٢٩	٢٢٩
٢ - مصاريف قضائية .	١٠٠	١٠٠	-	-
٣ - انتقال وجمل سفر .	٣٤٠	٣٤٠	-	-
٤ - فلفون وتلفرات .	١٩٢	١٩٢	-	-
٥ - أجر غشاة الجدران ومحليات التدخين والرش .	٦٥٠	٦٥٠	٥٠	٥٠
٦ - ثمن أدوات ومهمات الجدران ومحليات التدخين والرش .	٢٠٠	٢٠٠	-	-
٧ - زراعة مشاتل .	١٢٠	١٢٠	-	-
٨ - ثمن عماد .	١٢٠	٥٠	٧٠	٧٠
٩ - ثمن وفود للطلقات .	٢٧٠٠	٢١٦٢	٥٣٧	٥٣٧
١٠ - مال الأسيان .	٩٤٢٦	٩٤٢٦	-	-
١١ - صيانة وصليحات .	٨٠٠	١٠٨٠	-	٢٨٠
١٢ - روم مائي .	٩٠٠	٩١٥	-	١٥
١٣ - قطوعات .	٥٥٠٠	٥٥٠٠	٢٥٠٠	٢٥٠٠
١٤ - صيانة سكة حديد (دوكويل) .	١٢٠	١٢٠	١٠	١٠
١٥ - حراسة محاصيل صغار المستجرين .	١١٦٠	١١٦٠	-	-
١٦ - ثمن آلات .	٦٠	٦٠	-	-
١٧ - مياه وتوزيع ونظافة .	٣٥	٣٥	-	-
١٨ - ثمن وتوزيع آلات زراعية وادوات .	٥٠٠	٥٠٠	-	-
١٩ - مصاريف حيازة التفتيش .	٣٥٠	٣٥٠	-	-
٢٠ - مصاريف المساجد .	١٦	١٦	-	-
٢١ - مصاريف قرية .	٢٠٠	٢٠٠	-	-
جلة باب ٢	٣٠٠٠	٣١٩٤٩	٨٩٦	٢٧٦٥

وبذلك يصبح ربط هذا الباب مبلغ ١٥٣٨٤ جنيا ووربط القصر الأول ٤٠٥٨٦ جنيا .

الفرع الثاني

اللاجر والكتايا

قدر لهذا الفرع مبلغ ٢٢٩٩ جنيا بتقص قدره ٦١٤٧ ج م من العام الماضي ويشتمل على باين .

باب ١ - مصاريف وأجور مرتبات

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٣٦٠ ج م بتقص ١٨٣٧ ج م من العام الماضي ويرجع الفضل إلى إضافة الفوجيات الخاصة بتبكي مكة والمدينة إلى ميزانية الحرمين الشريفين .

باب ٢ - مصاريف عمومية

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٧٢٩ ج م بتقص قدره ٤٣١٠ ج م من العام الماضي ويرجع الفضل إلى إضافة المصاريف الخاصة بتبكيين المشار إليهما في ميزانية الحرمين الشريفين .

وبناء على ما تقدم تكون جلة هذا القسم ٤٦٨٨٥ ج ٢٠٠٠ .

القسم السابع

إماتات وصدقات

قدر لهذا القسم مبلغ ١٩٠٦٠ ج م بتقص قدره ٥٤٥٧٥ ج م من العام الماضي وهو مقسم إلى اثنين بندين ١ - إماتات " وقدر له مبلغ ٥٦٠ ج م بتقص قدره ٥٤٥٥٣ ج م وقد وزع المبلغ المقدر كالآتي :

بند

٤٠٠ - جمليات المحافظة على القرآن الكريم .

١٠٠ - جمليات الإسكاف بالقاهرة .

٦٠ - مسجد السلطنة بالسودان .

ويرجع سطر القصر وهذا البند إلى تنفيذ الرغبة البهائية بصنف الإحاطة التي كانت تمنح للعاهد الدينية .

ورضاة مبلغ ٤٠٠ ج . الذي قدره صرح البيع المنقص بجمليات المحافظة على القرآن الكريم تصبح جملة إماتاتها ٨٠٠ ج م كما تصبح جملة هذا البند ٩٦٠ ج م .

وقد روى أخيراً إضافة مبلغ ٢١٢٥٠ ج م على بند ١ - منه مبلغ ٧٠٠٠ ج م إمارة للعاهد الدينية و ١٤٥٠ ج م لنشر الثقافة الإسلامية .

بند ٢ - مرتبات وصدقات وما يصرف في اللوازم والأعياد والموالد ولغيره . وقدر له مبلغ ١٨٥٠٠ ج م أي زيادة قدرها ٢٢ ج م على العام الماضي .

وروات لجنة مجلس النواب قصر رقم هذا البند على ١٧٠٠٠ ج م وصرح الفرق وقدره ١٥٠٠ ج م للقسم " المساجد " كما قرر مجلس النواب بناء على طلب مجلس وزير الأوقاف حلف مبلغ ١١٠٠ ج م الذي أتمد قسم مساكن ومكاتب من الاتحاد المقدر قسم ٧ إماتات وصدقات بشرط أن يصرف مبلغ ال ٨٠٠ ج م المنقص لإمارة جمليات المحافظة على القرآن

وبناء على ما تقدم تريو اللجنة من هيئة المجلس الموافقة على الاعانات الآتية :

قسم	جيبه	جيبه
قسم ١ - الإدارة العمومية		
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات (بعد تخفيض ٨٨٥٠ ج.م.)	١٩١٠٤٢	—
باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٣١١١ ج.م.)	٣٦١٦٩	—
باب ٣ - أعمال جديدة (بعد تخفيض ١٠٠ ج.م.)	١١٠٠	٢٢٨٣١١
قسم ٢ - ممتلكات ومكافآت الموظفين		٥٠٧٩٤
قسم ٣ - مصروفات الأحياء الموقوفة		
فرع ١ - مصاريف الباني		
باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٣٠٠ ج.م.)	٣٢٧١٧	٣٢٧١٧
فرع ٢ - مصاريف الأطينان		
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات	٢٢٥٩٥	
باب ٢ - مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٣١٤٧ ج.م.)	٩١٤٩٨	
باب ٣ - أعمال جديدة (بعد تخفيض ١٠٠ ج.م.)	٣٠٥١٥	١٤٤٥٧٨
فرع ٣ - لشقوى أجزاء أحياء متداخلة بأحياء الأوقاف الخيرية .		٣٥٠ ١٧٧٦٤٥
قسم ٤ - المساجد والأزوايا والأضرحة		
باب ١ - ماهيات وأجرومرتبات (بعد تخفيض ٩٩٧ ج.م.)	١٢٦٣٠٢	
باب ٢ - مصاريف عمومية	٤٤١٥٠	
باب ٣ - أعمال جديدة	١٦٢٣٠	١٨٦٦٨٢
قل بئله		٦٤٣٤٣٢

وأصل هذا النص كما يتضح من الجدول ٢٧٩٥ ج. م. يتود الصيانة بالصليحات وتزيم المباني والتطهيرات ويقابل هذا النص زيادة في بعض ليرود الأخرى مقدارها ٨٩٦ ج. م .

وتبلغ مساحة الأطينان المؤجرة بهذه الأوقاف ١٢٩٨٧ فدانا فقدرت إيراداتها بمبلغ ٥٧١٥١ ج. م. ومصرفاتها بمبلغ ٣١٠٩٧ ج. م. أي أن صافي إيرادات الأطينان ٢٦٠٥٤ ج. م. وبلغت وكان في العام الماضي جنيها ٦٤٧ مليا .

وتبلغ مساحة الأطينان الجارية إصلاحها ١٢٨١ فدانا وزرع منها على القيمة ٨٩٩ فدانا وقدرت إيرادات المتردح على القيمة بمبلغ ٢٩٥١ ج. م. ومصرفاتها بمبلغ ١٧٣٩ ج. م. أي أن صافي ربح الأطينان جنيها ٤٩٩ مليا .

باب ٣ - أعمال جديدة

قدرله بمبلغ ١٠٨٦٠ ج. م. زيادة ١٨٣٩ ج. م. على العام الماضي ، من ذلك ٥٠٠٠ ج. م. لزراعة وإصلاح ٢٤٩٤ فدانا ، وبمبلغ ٤٣١٠ ج. م. مصاريف الجلبين والأطيان . وبمبلغ أخرى خصصة لبعض الأراضى مما هو موعم بالصفاة ٥٣ من مشروع الميزانية .

وما يلتظ النظر بتقدير مصروفات الجلبين والأطيان في هذا العام بمبلغ ٤٣١٠ ج. م. وكانت مقلدة في العام الماضي بمبلغ ٢٦٣١ ج. م. أي زيادة ١٦٧٩ ج. م .

وقد قدر لإيراداتها هذا العام بمبلغ ٤٦٨٤ ج. م. أي زيادة ٦٨٤ ج. م. على العام الماضي ، فالزيادة في الإيرادات لا تتناسب مع الزيادة في المصروفات خصوصا إذا لاحظنا أن المصروفات فعلا في سنة ١٩٣٥ أو ٢٢٨٣ ج. م. والمتحصل من الإيراد هو ٣٢٩٦ ج. م. أي أن صافي الإيراد بلغ ١٠١٣ ج. م .

ومراجعة الوزارة في هذا الشأن أجابت بأنه عمل نظام جديد بد وضع مشروع الميزانية لتفدية الجواميس الحلابة ، تنج عنه وفر بمقدار ٩٥٠ ج. م. وذلك تصبح مصروفات الجلبين والأطيان ٣٣٦٠ ج. م. وصافي إيراداتها ١٣٢٤ ج. م .

وبذلك تصبح جملة هذا الباب ٩٩١٠ ج. م. وجملة القسم ٥٨ ج. م. ٤٨٠٥٨ ج. م. وصافي الربح الذي يصرف لوزاية الخادف ٢٠٥٥٧ ج. م .

القسم الثالث

الجزء الأول

ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين

الإيرادات

تقدرت الإيرادات هذا العام بمبلغ ٤٧,٤٠٤ ج. م. بزيادة ١٦١,٧٦١ ج. م. على العام الماضي. وهي مقسمة على ثلاثة أبواب كما هو مبين بالجدول الآتي :

باب	تقديرات		فرق	
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	تقص	زيادة
	ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.
١ إيرادات الأعيان الموقوفة	٣٨١٨٣	٣٥٣٧٧	١٤٩٦	—
٢ مرتبات مقررة للحرمين	٣٩٧٤	٦٠٩	٣٣٦٥	—
٣ ما يحصل من مصاريف قضائيين من إيرادات متنوعة	١٢٠٠	١٣٠٠	—	١٠٠
جملة الإيرادات	٤٢٠٤٧	٣٦٢٨٦	٤٨٦١	١٠٠

والباب الأول فيه خمسة بنود—الأول، خاص بإيجارات المباني وبه تقص ٧٤ جنيهاً، والثاني خاص بإيجارات الأراضي الفضاء وبه زيادة ٧٣ جنيهاً والثالث خاص بالأحكار وبه تقص ٥٥٩ جنيهاً، والرابع خاص بإيجارات الأطنان الزراعية وبه زيادة ٣٣١٩ جنيهاً، والخامس خاص بالإيرادات الزراعية وبه تقص ٢٢٢ جنيهاً. وبإستبعاد جملة التقص من جملة الزيادة يصبح صافيها ١٤٩٦ جنيهاً.

وترجع الزيادة في إيرادات هذا الباب إلى رفع قيم الإيجار وتحسن حالة التصحيل.

وتبلغ مساحة أطنان أوقاف الحرمين الشريفين ٣١٥٢ فداناً وقدرت إيراداتها بمبلغ ٣٣٦٩١ ج. م. ومصرفاتها بمبلغ ٨٧٣٥ ج. م. ويخص الفدان الواحد من صافي الإيراد ٤ جنيهاً و ٧٤٥ ملياً بزيادة ١٣٧ ملياً على تقدير العام الماضي.

والباب الثاني فيه بندان، الأول خاص بالمرتبات المربوطة بوزارة المالية وبه زيادة ٣٣٦٥ ج. م. لتكفي مكة والمدينة كانت مدوية ضمن ميزانية الأوقاف الخيرية لقاية سنة ١٩٣٦ وأدرجت هذا العام ضمن ميزانية أوقاف الحرمين الشريفين والثاني خاص بمرتبات من أوقاف أهلية.

ج. م.	ج. م.	ج. م.	ج. م.
٦٤٣٤٣٢	—	ما قبله.	
		قسم ٥ — الضبط	
		فرع ١ — إدارة الضبط ومدرسة البنات	
		ج. م.	
٦٩٧٩	باب ١ — ماهيات وأجر ومرتبات		
	(بعد تخفيض ١٠٠٠ ج. م.)		
		ج. م.	
٦٨٤٠	باب ٢ — مصاريف عمومية.		
١٣٨١٩			
١٧٨١٩	فرع ٢ — المكاتب التي تديرها وزارة المعارف.		
		قسم ٦ — القسم الطبي	
		فرع ١ — المستشفيات والعيادات	
		ج. م.	
٢٥٠٢	باب ١ — ماهيات وأجر ومرتبات.		
١٥٣٨٤	باب ٢ — مصاريف عمومية (بعد تخفيض ٧٤٥ ج. م.)		
٤٠٥٨٦	فرع ٢ — الملاعب والكابا		
	ج. م.		
٣٥٦٠	باب ١ ماهيات وأجر ومرتبات.		
٢٧٣٩	باب ٢ — مصاريف عمومية.		
٦٢٩٩			
٤٦٨٨٥	قسم ٧ — إعانات وصدقات (بعد زيادة ١٩١٥٠ ج. م.)		
٣٨٢١٠			
	قسم ٨ — أوقاف الخديوي اسماعيل والوادي		
	ج. م.		
٨٠٩٨	باب ١ — ماهيات وأجر ومرتبات.		
٣٠٥٠	باب ٢ — مصاريف عمومية.		
٩٩١٠	باب ٣ — أعمال جديدة (بعد تخفيض ٩٥٠ ج. م.)		
٤٨٠٥٨			
٧٩٤٤٠٤	جملة المصروفات		

والباب الثالث يشمل بتدوين: (الأول) خاص بمال الألبان وبه نقص وقدره - ٩٤٤ ج.م. (وثاني) خاص بمصاريف الألبان وبه زيادة ٢٠٠ ج.م. ويدخل ضمن مصاريف الألبان مبلغ ٢٣٩٥ ج.م. مصاريف زراعة كفر حلام المقررة على القيمة ومبلغ ٢٥ ج.م. لإيجار ساقية: ناحية السعيدة بأمورية الشرقية و ١٢٠ ج.م. لبناء عشرة منازل بألبان كفر حلام بأمورية المنصورة ومبلغ ٥٥٠ ج.م. لحق ماسودين وطلبة رى وماكنة ألبان ناحية بنى حبار و ٦٠ ج.م. لإيجار ساقيتين بأى فرقاص بأمورية المنيا و ١١٤ ج.م. ما خص الحرمين بمصرفات زراعة المنشأة المشتركة ببلعين ومبلغ ٤٨٧ ج.م. مصاريف ٥٤ فداناً و ٢٢٥ ج.م. فى امتلاكات الأعمال الجبلية بزراعة شباس المشتركة ببلعين .

والباب الرابع - خصص احتياجه للصرف على الأعمال الخيرية الحرمين الواردة بالجدول الآتى :

	تقديرات		نقص	زيادة
	١٩٣٦	١٩٣٧		
مصرفات المكتب المحتلة إدارتها على وزارة المعارف .	٤٠٠	٤٠٠	جيبه	جيبه
تلكلة مصرفات كتفى مكة والمدينة (١)	٧٣٠٠	٧٣٠٠	جيبه	جيبه
مرتب تقدي بعض الفقراء من أهالى الحرمين للشرعيين .	٥٥٠٠	٥٥٠٠	جيبه	جيبه
مصاريف تلكلة بمكة المكرمة	٤٣٣٤	٤٣٣٤	جيبه	جيبه
» عيادة »	٢٣٠٠	٢٣٠٠	جيبه	جيبه
» تلكلة بالمدينة المنورة (٢)	٢٤٢٤	٢٤٢٤	جيبه	جيبه
» عيادة »	٢٠٠٠	١٠٠٠	جيبه	جيبه
مرتبات متنوعة فى المولود والأعياد .	١٣٣	١٣٣	جيبه	جيبه
مصرفات المساجد (٣)	٧٣٤	٧٣٤	جيبه	جيبه
الجملة	١٧٨٢٥	١٧٣٣٧	٧٧٥٨	٧٣٠٠

(١) كان يدرج هذا المبلغ قبل السنة الحالية ضمن ميزانية الأوقاف الخيرية لتلكلة الصرف على كتفى مكة والمدينة فلما تمرد قتل هاجين التكين إلى ميزانية أوقاف الحرمين - أعيد المبلغ إلى مصرفات هذا الباب ضمن مصاريفها .

والباب الثالث فيه بتدوين : الأول خاص بمحصلين بالمصاريف القضائية وبه نقص ١٠٠ ج.م. وثاني خاص بالإيرادات المتنوعة ، وقدره كما كان فى العام السابق . وبناء على هتج اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتناءات الآتية :

١	ب - إيرادات الأعيان المقررة .	٣٨٧٣
٢	ب - مرتبات مقررة الحرمين .	٣٧٤٤
٣	ب - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة .	١٢٠٠

جملة الإيرادات .

المصرفات

تقدرت للمصرفات بمبلغ ٤٠٧١٨ ج.م. زيادة ٣٤٥٦ ج.م. على العام السابق . وترجع الزيادة إلى زيادة رسوم الإدارة بسبب زيادة تقدير الإيرادات ثم إلى إنجاز بعض الأعمال الجبلية التى تستلزمها وسائل الاستغلال وهى موزعة على خمسة أبواب كما هو مبين بالجدول الآتى :

باب	تقديرات		نقص	زيادة
	١٩٣٦	١٩٣٧		
١	رسوم إدارية	٤٢٥٠	٣٧٢٨	٤٧٧
٢	مصاريف الأماكن	٨٤٥٣	٨٣٢٨	١٢٥
٣	مصاريف الألبان	٨٧٣٥	٦٨٢٩	١٩٠٦
٤	ما يصرف على الأعمال الخيرية الحرمين	١٧٨٢٥	١٧٣٣٧	٤٥٨
٥	مصاريف قضائية ومتنوعة	١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠
	جملة المصرفات	٤٠٧١٨	٣٧٢٦٢	٣٤٥٦

الباب الأول - به زيادة قدرها ٤٧٧ ج.م. وهى ترجع إلى زيادة تقدير الإيرادات .

والباب الثانى - يشمل خمسة بنود :
الأول - خاص بموائد البائى وبه زيادة قدرها ٥٠٠ ج.م .
والثانى - خاص بمصنف وترتيب البائى وبه زيادة قدرها ٦٥٠ ج.م. لتجديد التراكيب الكهربائية وإصلاح المصاعد .

والثالث - خاص بالأماكن .
والرابع - خاص بأجرة الخفره والملاحطين .
والخامس - خاص بالأعمال الجبلية .
وقدوت امتدادات البعوت الثلاثة الأخيرة كما كانت فى العام السابق .
وقدرت لأعمال الجبلية الواردة بالبند الخامس مبلغ ٤٠٠٠ ج.م. منه ١٥٠٠ ج.م. لإنشاء طيبة بالمدينة المنورة و ٢٥٠٠ ج.م. لتلكلة إصلاح الحرم النبوى الشريف بالمدينة المنورة .

وقد وزعت الإيرادات على ثلاثة أبواب كما هو مبين بالجدول الآتي :

	تقديرات		فروق	
	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	زيادة	نقص
١ إيرادات الأعيان الموقوفة	٨٣٣٣٠	٨٩٥٢٥٥	—	٢٨٥٢٥
٢ مرتبات مبرورة بوزارة المالية .	٢٤٣٠	٢١٠٠	٣٣٠	—
٣ ما يحصل من المصاريف القضائية من الإيرادات المتنوعة .	٣٣٦٤٠	٣٤٥٧٠	—	١٩٣٠
جمله الإيرادات .	٩٠١٨٠٠	٩٣١٩٢٥	٣٣٠	٣٠٤٥٥

الباب الأول — يشمل خمسة بنود : الأول، خاص بإيرادات المباني وبه عجز قدره ٣٢٩٩٩ ج. م. والثاني خاص بإيرادات الأراضي الغشاء، وبه عجز قدره ١٠٢٥٥ ج. م. والثالث خاص بالأحكار وبه نقص قدره ٧٥٥ ج. م. يرجع النقص إلى التناقص وانخفاض القيم . والرابع خاص بإيرادات الأعيان الزراعية وبه نقص قدره ٣٦٦٢ ج. م. والخامس خاص بالإيرادات الزراعية وبه نقص قدره ٢١٤٦٤ ج. م. ويرجع النقص الوارد بالبنين الرابع والخامس إلى نقص تقدير المنظور تحصيله من المنازعات كما سيقت الإشارة .

وعند الكلام على المصروفات ستورد اللجنة بياناً بمساحة أعيان الأوقاف الأهلية وإيراداتها ومصروفاتها .

وبالباب الثاني — خاص بمرتبات مبرورة بوزارة المالية قدره ٢٤٣٠ ج. م. وزيادة ٣٣٠ ج. م. على العام الماضي .

وبالباب الثالث — خاص بما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة ، وبه نقص قدره ١٩٣٠ ج. م. .

وبناء على ما تقدم يشرح اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتمادات الآتية :

بنية

٨٦٦٧٣٠

باب ١ — إيرادات الأعيان الموقوفة .

٢٤٣٠

باب ٢ — مرتبات مبرورة بوزارة المالية .

٣٣٦٤٠

باب ٣ — ما يحصل من المصاريف القضائية ومن الإيرادات المتنوعة .

٩٠١٨٠٠

جمله الإيرادات .

(٢) يدخل ضمن هذه المصاريف للمعاشات بالكثيرين ويأتها :

١٠٣٥ جنياً لأربع درجات دائمة لناظرين وكثيرين و ١١١٠ ج. م. تسع وعشرين وظيفة خارجية من هيئة العمل ٤١٣ ج. م. مكافآت بدل مناخ لناظرين وبدل مناخ وسكن للكثيرين . وكانت تدرج هذه المعاشات لفائدة السنة الماضية ضمن فرع ٢ الملاحة والتكايا والقسم الطبي .

(٣) يدخل ضمن هذا المبلغ مصاريف كسح المساجد ،

الباب انخلاس — ويشمل بنيتين : الأولى خاص بالمصاريف القضائية وبه زيادة ٣٠٠ ج. م. والثاني خاص بالمصاريف المتنوعة وبه زيادة ٢٠٠ ج. م. وترجع الزيادة في هذا الباب إلى أن التقدير وضع على أساس ما صرف في السنوات السابقة .

وبناء على ما تقدم يشرح اللجنة على المجلس الموافقة على الاعتمادات الآتية :

بنية

٤٢٠٥

باب ١ — رسوم الإدارة .

٨٤٥٣

باب ٢ — مصاريف الأمان .

٨٧٣٥

باب ٣ — مصاريف الأعيان .

١٧٨٢٥

باب ٤ — ما يصرف على الأعمال الخيرية للرحمة .

١٥٠٠

باب ٥ — مصاريف قضائية وتنشئة .

٤٠٧١٨

جمله المصروفات .

الجزء الثاني

ميزانية الأوقاف الأهلية

الإيرادات

قدرت إيرادات الأوقاف الأهلية في مشروع الميزانية بمبلغ ٩٠١٨٠٠ ج. م. بنقص ٣٠١٢٥ ج. م. من العام الماضي . ويرجع النقص إلى اختلاف في تقدير المنظور تحصيله من المنازعات هذا العام مع في العام الماضي .

الباب الثالث

مصاريف الأطنان

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٢٨٩٦٦ ج. م. بتقص ٦٥١٨ ج. م. من العام
المسقى ، وينقسم إلى ثلاثة بنود كما هو موضح بإيجلؤل الآتي :

	تقديرات		فرق	
	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧	زيادة	تخفيض
	جبه	جبه	جبه	جبه
بند ١ - مال الأطنان .	١٤٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	—	—
بند ٢ - مصاريف زراعية :				
ماهيئات خدمة الأطنان .	٢٥٣٦٥	٢٨٩١٣	—	٣٥٤٨
ملاحظة حراسة أطنان صغار	١٤٦٦١	١٤٩٩٣	—	٣٣٢
المستأجرين .				
مصاريف الأطنان المؤجرة على	١٧٧٠٣	٢٣٠١٣	—	٥٣١٠
القيمة .				
مصاريف الأطنان المؤجرة .	١٨٢٤٧	١٣٩٩٧	٤٨٥٠	—
بند ٣ - أعمال جديدة :				
الأطنان المؤجرة .	٦٥٣٩	٩٦١٨	—	٣٠٧٩
أراضي الإصلاح .	٦٤٥١	٤٩٥٠	١٥٠١	—
الإجلة	٢٢٨٩٦٦	٢٣٥٤٨٤	٥٧٥١	١٢٢٦٩
صافي التخفيض			٦٥١٨	

ويتضح من هذا الإيجلؤل أن أصل التخفيض ١٢٢٦٩ ج. م. استعملت
منه جملة الزائدين الواردين في مصاريف الأطنان المؤجرة وفي الأعمال
الجديدة بأراضي الإصلاح ، فأصبح صافي التخفيض ٦٥١٨ ج. م. وبين
الأعمال الجديدة ظاهرة بالصقسمة ١٦٠ وما يليها من مشروع الميزانية .

وليأن مساحة جميع أطنان الأوقلف الأخوية وإيراداتها ومصروفاتها وصافي
إيراد القندان الواحد خلال السنة الحالية والسنوات الثلاث السابقة عليها
تورد الجهة البيان الآتي :

المصرفات

قدرت المصرفات بمبلغ ٥١٩٣٠٢ ج. م. بتقص قدره - ٧٣٤٩١ ج. م.
عن العام المسقى وسبب التقص أن بند ٥ « الأعمال الجديدة » باب ٢
مصاريف الأماكُن كان يتضمن في العام المسقى مبلغ ٧٤٤١٤ ج. م. لإنشاء
عمارات ومنازل لأوقافها لم يؤخذ من الإيرادات العادية للعام المذكور بل
كان مبادرة من جملة مبالغ مرصدين لإيرادات السنوات السابقة لهذا الفرض
وبذلك يكون الفرق الحقيقي في مصرفات العام الحلال ٨٠٧٧ ج. م.
والمصرفات موزعة على ستة أبواب .

الباب الأول - رسوم الادارة

قدر لهذا الباب مبلغ ٨٨٢٦٨ ج. م. بتقص قدره - ٢٢٨٨٧ ج. م. وسبب
التقص راجع إلى نقص تقدير الإيرادات .

الباب الثاني - مصاريف الأماكُن

قدر لهذا الباب مبلغ ٥١٦٦٨ ج. م. بتقص قدره - ٦٤٤٧٤ ج. م. وهو
موزع على خمسة بنود كما يأتي :

	تقديرات		فرق	
	سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	زيادة	تخفيض
	جبه	جبه	جبه	جبه
بند ١ - عوائد المباني .	٢٤٢٦٨	٢٤٣٢٨	—	٦٠
٢ - حفظ وترميم المباني .	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	—	—
٣ - أجره خفره وملاحطين	٤٠٠٠	٤٠٠٠	—	—
٤ - أحكام .	٣٥٠٠	٣٥٠٠	—	—
٥ - أعمال جديدة .	—	٦٤٤١٤	—	٦٤٤١٤
الإجلة	٥١٦٦٨	١١٦٢٢٢	—	٦٤٧٤
صافي التخفيض			٦٤٤٧٤	

يدخل ضمن بند ١ - عوائد المباني مبلغ ٤٠٤٤ ج. م. أجره خفر المباني
كما يدخل ضمن بند ٣ - حفظ وترميم المباني - رسوم قائمين ضباط طرق

الأوقاف الأهلية

إيرادات	مصرفات	المساحة	ما يخص القندان	السنة
جنيه	جنيه	فد	مجم	جيه
٦٥١١٢٥	٢٤١٧١٨	١٢٨٥٨٦	١٣٧	١٩٣٤ - ١٩٣٥
٦٤٣١٤٠	٢٣٥٢٠٩	١٢٤٩٩٨	٣٦٣	١٩٣٥ - ١٩٣٦
٦٨٧٠٣٥	٢٣٥٤٨٤	١٢٤٦٦٠	٣٦٣	١٩٣٦ - ١٩٣٧
٦٨٧٥٧٥	٢٣٨٩٦٦	١١٩٨٥٣	٨٢٦	١٩٣٧ - ١٩٣٨

ويظهر من هذا البيان أن صافي إيرادات القندان الواحد يسير نحو التحسين سيرا ببطء لا يتفق مع الانتماش في أسمار المحاصيل وفيات إيجار الأطنان . وترى اللجنة أنه يجب على الوزارة أن تني كثيرا باصلاح الأراضي الزراعية مع كثير من الحرص والبعد عن التطريط في الأموال ، كما يجب لتبليغ حركة الإصلاح وإنتاجها ، أن يقوم كبار الموظفين في الديوان بالإكثار من الموردين على الزراعات وتمهدها من وقت لآخر .

الباب الرابع

مصاريف الأعمال الخيرية

قدر لهذا الباب مبلغ ٦٦٣٠٠ ج . م زيادة ٧٨٨ ج . م وهو موزع على تبدين : الأول نفقات والثاني لمصرفات إقامة الشعائر .
وبان ذلك بالمضعة ١٦٣ من مشروع الميزانية .

الباب الخامس

ديون على أوقاف واجبة السداد

قدر لهذا الباب مبلغ ٥٠٠٠٠ ج . م كما كان في العام الماضي .

الباب السادس

مصرفات قضائية ومتنوعة

قدر لهذا الباب مبلغ ٣٤٠٠٠ ج . م كما كان في العام الماضي .
وبأنه على ما تقدم تدرج اللجنة على هيئة المجلس المراقبة على الاعتداءات .
الآتية :

جيب	باب ١ - رسوم إدارة .
٨٨٢٦٨	١ - مصاريف الأمان .
٥١٧٦٨	٢ - مصاريف الأطنان .
٢٣٨٩٦٦	٣ - مصاريف الأعمال الخيرية .
٦٦٣٠٠	٤ - ديون على أوقاف واجبة السداد .
٥٠٠٠٠	٥ - مصاريف قضائية ومتنوعة .
٣٤٠٠٠	٦ - جملة المصروفات .
٥١٩٣٠٢	

رئيس اللجنة (لوقت)
حسن عبد القادر

مشروع قانون

يربط ميزانية وزارة الأوقاف للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروه :

(المادة الأولى)

تتوزع ميزانية إيرادات الأوقاف الخيرية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٦٧٤٦٣٤٦ ج . م . (سبعة وستة وأربعين ألفا وثلاثة وستة وأربعين جنبا)
وميزانية مصرفاتها بمبلغ ٧٤٦٣٤٦ جنبا . (سبعة وستة وأربعين ألفا وثلاثة وستة وأربعين جنبا) .

وميزانية إيرادات أوقاف الخلدوير اسمحيل بالوادي بمبلغ ٧٠٥١٥ جنبا (سبعين ألفا وخمسة وخمسة عشر جنبا) وميزانية مصرفاتها بمبلغ ٤٨٠٥٨ جنبا (ثمانية وأربعين ألفا وثمانية وخمسين جنبا) حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثانية)

تتوزع ميزانية إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٤٢٠٤٧ جنبا (اثنين وأربعين ألفا وسبعة وأربعين جنبا)
وميزانية مصرفاتها بمبلغ ٤٠٧١٨ جنبا (أربعين ألفا وسبعة وخمسة عشر جنبا) حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

(المادة الثالثة)

تتوزع ميزانية إيرادات الأوقاف الأهلية للسنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٩٠١٨٠٠ جنيه (تسعة وألفين وثمانمائة جنيه) وميزانية مصرفاتها بمبلغ ١٩٣٠٢ ج . م (اثنين وخمسة عشر ألفا وثلاثة وأربعين من الجنيات) حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

(المادة الرابعة)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يحكم هذا القانون بنجام الدعوة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول حرف (١)
لإيرادات ومصروفات الأوقاف الخيرية
لسنة ١٩٣٧ المالية

إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٧ المالية

باب		المحصل في		فرق		تقديرات	
		سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	قص	زيادة
		سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٦	سنة ١٩٣٧
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	إيرادات عمومية (الإدارة)	١٤٥٢٨٧	١٥٥٧٢٩	١٥٦٤١١	١٥٣٧٥٤	٤٤٠٣	١٧٧٩٢٧
٢	التحصل لمأونات ومكافآت الموظفين ...	١٩٧٧٨	١٧٧٧٢	١٨٠٩١	١٨٣٣١	٧٤٤	١٧١٨١
٣	إيرادات الأعيان الوقوفة	٣٩٧١٨٧	٤٣٠٥٠٦	٤٠٥٧٩٣	٤٣١٩٣٧	—	٥٠٤٥١٩
٤	إيراد من أشغال مدرسة النياحي	٧٩٥	١١٢٠	١٠٦٣	٧٨٦	—	١٠٠٠
٥	إيراد من ممتلكات مقبرة للاوقاف الخيرية	٤٧٢٣٧	٥١٥٩٩	٤٢١٧٥	٤٧٨٤٤	١٠٩٦٥	٤٥٧٩٠
—	لجنة حفظ الآثار العربية	٩٠٠٠	٩٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠	—	—
	جمله إيرادات الأوقاف الخيرية	٦١٦٣٣٤	٦٦٢٧٢٦	٦٢٩٥٢٣	٦٧٠٦٥٢	١٦١١٢	٧٤٧١٦١
—	أوقاف الخديوي إسماعيل بالواحي ...	٤٨٩١٤	٤٣٧١٠	٥٦٣٧٦	٦٢٦٦٦	—	٦٨٢٢١
	جمله المسموية للإيرادات	٦٦٥٢٤٨	٧٠٥٤٣٦	٦٨٥٨٠٩	٧٣٣٣١٨	١٦١١٢	٨١٥٣٨٢

مصرفوات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٧ المالية

رقم	موصف	باب أول مصاريف مهمات وأجور ومصروفات	باب ثان مصاريف عمومية	باب ثالث أعمال جديدة	أرباح أخرى	الحسنة
		جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١	الإدارة العمومية	١٩١-٤٢	٣٦١٦٩	١١٠٠	—	٣٢٨٣١١
٢	معاملة ومكافآت الموظفين	—	—	—	٥٠٧٩٤	٥٠٧٩٤
٣	مصرفوات الأعيان الموقوفة	—	—	—	—	—
١	مصاريف اللياق	—	٣٢٧١٧	—	—	٣٢٧١٧
٢	مصاريف الأبطال	٢٢-٦٥	٩١٢٩٨	٣٠٥١٥	—	١٤٤٥٧٨
٣	لشركى أجزاء أعيان معفاة: أعيان الأوقاف الخيرية	—	—	—	٢٥٠	٢٥٠
٤	لحاجد والزوايا والأضرحة	٢٦٣٠٢	٤٤١٥٠	١٦٢٣٠	—	١٨٦٦٨٢
الخسرات						
٥	١ إدارة التعليم ومدرسة الشامي	٦٩٧٩	٦٨٤٠	—	—	١٣٨١٩
٢	٢ المكاتب التي تديرها وزارة المعارف	—	—	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
٦	١ القصر الطبي	—	—	—	—	—
١	٢ المستشفيات والعيادات	٢٥٢٠٢	١٥٣٨٤	—	—	٤٠٥٨٦
٢	٣ الملاهي والتكايا	٣٥٦٠	٢٣٣٩	—	—	٦٢٩٩
٧	٤ إمدادات ومصروفات	—	—	—	٣٨٢١٠	٣٨٢١٠
—	٥ حلة - مصرفوات الأوقاف الخيرية	٣٠٥٦٥٠	٢٢٩١٩٧	٤٧٨٤٥	٩٣٣٥٤	٧٤٦٣٤٦
—	٦ أوقاف الخديوي إسماعيل بالوادي	٨٠٩٨	٣٠٠٥٠	٩٩١٠	—	٤٨٠٥٨
—	٧ إيجلة كعمومية للمصروفات	٣٨٣٧٤٨	٢٥٩٥٤٧	٥٧٧٥٥	٩٣٣٥٤	٧٩٤٤٠٤

جدول حرف (ب)

إيرادات ومصروفات الحرمين الشريفين

لسنة ١٩٣٧ المالية

إيرادات أوقاف الحرمين لسنة ١٩٣٧ المالية

باب		تقديرات		فروق		التحصيلى فى			
		سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	زيادة	نقص	سنة ١٩٣٥	سنة ١٩٣٤	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٢
		جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى	جنيه مصرى
١	إيرادات الأحياء الموقوفة	٣٦٨٧٣	٣٥٣٧٧	١٤٩٦	—	٣١٣٨٣	٣٠٩٢٥	٢٨٢١٠	٢٦٨٦٧
٢	صرفيات موقوفة للحرمين	٣٩٧٤	٦٠٩	٣٣٦٥	—	٦٤٨	٦٩٩٩	٦٩٩	٧٧٤
٣	ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات متنوعة	١٣٠٠	١٣٠٠	—	١٠٠	٩٧٩	١٤٣٦	١٥٩٠	٩٣٠
	جمله الإيرادات .	٤٢٠٤٧	٣٧٣٨٦	٤٨٦١	١٠٠	٣٣٠١٠	٣٩٣٦٠	٣٠٤٩٩	٢٨٥٧١

مصرفات أوّاف الحرمين لسنة ١٩٣٧ المالية

باب		تقديرات		زيادة	تخفيض	المصرف في سنة			
		سنة	سنة			١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
		١٩٣٧	١٩٣٦			بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري	بجنيه مصري
١	رسم إدارية ...	٤٢٠٥	٣٧٢٨	٤٧٧	—	٣٣٠١	٣٩٣٦	٣٠٥٠	٢٨٥٧
٢	مصاريف لأمن ...	٨٤٥٣	٨٦٦٦	١١٥	—	٦٧٩٣	١١٧٣٢	١٧٣٤٠	٤٣٠٩
٣	مصاريف الأطباء ...	٨٧٢٥	٦٨٢٩	١٩٠٦	—	٧٣٦٣	٧٤٩٣	٥٥٦٠	٥٨٣٥
٤	ما يصرف على الأعمال الإدارية ...	١٧٨٢٥	١٧٣٦٧	٤٥٨	—	١٥٨٨٤	١٥٧٠١	١٦٠٨١	١٦٤١٤
٥	مصاريف قضائية ومتنوعة ...	١٥٠٠	١٠٠٠	٥٠٠	—	١٥٧٨	١٧٠٥	١٤٩٦	١١٠٣
	جمله للمصرفات .	٤٠٧١٨	٣٧٢٦٢	٣٤٥٦	—	٣٤٨١٩	٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧	٣٠٥١٨

جدول حرف (ج)
إيرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية
لسنة ١٩٣٧ المالية

إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٧

باب		تقديرات		فسوق		المحصل في سنة			
		سنة ١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	زيادة	نقص	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
		جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري	جنية مصري
١	إيرادات الأعيان الموقوفة ...	٨٦٦٧٣٠	٨٩٥٢٥٥	—	٢٨٥٢٥	٧٩٤٩٣٠	٧٧٠٥٦٣	٧١٦٣٥٥	٥٨٦٤١١
٢	صريات مبرطة لوزارة المالية ..	٢٤٣٠	٣١٠٠	٣٣٠	—	٢٣٥٠	٢٣٣٥	٢١١٣	٢٣١٣
٣	ما يحصل من المصاريف القضائيين الإيرادات المتنوعة	٣٢٦٤٠	٣٤٥٧٠	—	١٩٣٠	٣٩٠١١	٤٢٥٥٥	٥٢٥٣٦	٤١٤٥٧
	جلة الإيرادات .	٩٠١٨٠٠	٩٣١٩٢٥	٣٣٠	٣٠٤٥٥	٨٣٦١٩١	٨١٥٤٤٣	٧٧٠٩٩٤	٦٣٠١٨١

مصرفات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٧

باب	تقديرات		فرق		المصرف في سنة			
	١٩٣٧	سنة ١٩٣٦	زيادة	تخفيض	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١ رسوم إنارة	٨٨٣٦٨	٩٠٥٥٥	—	٢٢٨٧	٨١٢٨٥	٧٧٥٢٥	٧٨٩٤٦	٦٣٣١٧
٢ مصاريف الأعاكن	٥١٧٦٨	١١٦٢٤٢	—	٦٤٤٧٤	٣٥٤٨٨	٤٠٩٧٧	٤٢٦٨٤	٤٣٦٧٦
٣ مصاريف الأطباء	٢٢٨٩٦٦	٢٣٥٤٨٤	—	٦٥١٨	٢٤١٢٣٨	٢٥٦٠٤٩	٢٢٦٢٤٥	٢٣٨٦٥٥
٤ مصاريف الأعمال الخيرية	٦٦٣٠٠	٦٥٥١٢	٧٨٨	—	٥٩٠٥٧	٦٥٥٥٩	٦١٣٤٨	٥٣٦٩١
٥ ديون على أوقاف واجبة السداد	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	—	—	٦٣٥٣٩	٥٣٩٣١	٦٠١٨١	٥٨٠٢٤
٦ مصاريف قضائية وتنشئة	٣٤٠٠٠	٣٤٠٠٠	—	—	٣٥١٦٢	٣٣٣٨١	٣٤٤٥٥	٤٦٦٢٤
مصاريف الأوقاف المنظورة إحصائياً على الوزارة	—	—	—	—	—	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٥٠٠
مجموع للمصرفات .	٥١٩٣٠٢	٥٩١٧٩٣	٧٨٨	٧٣٢٧٩	٥١٥٨٥٩	٥٣٧٤٢٢	٥١٣٩٥٩	٥٠٥٥٠٧

وفيما يلي تورد الجبهة بيانات شاملة لحالة أطيان الإقراض الخيرية لإدارة وزارة وإصلاح مساحة وإيراد صرفا وما يخص فقدان الواحد في صافي الإيراد طبقا لتقديرات السنتين الحالية والسابقة ونتيجة حساب ختلى السنتين للسالفين لما :

السنة	أطيان الإصلاح				الأطيان المقررة على القصة				الأطيان للتوجيه			
	مساحة الأطيان		الإيرادات		مساحة الأطيان		الإيرادات		مساحة الأطيان		الإيرادات	
	ما يخص الفقدان في صافي الإيراد	مجموع الطمان	مجموع الطمان	مجموع الطمان	ما يخص الفقدان في صافي الإيراد	مجموع الطمان	مجموع الطمان	مجموع الطمان	ما يخص الفقدان في صافي الإيراد	مجموع الطمان	مجموع الطمان	مجموع الطمان
١٩٣٥-١٩٣٤	٨٨٥	٨١٥	٢٤٩٢	٣٣١٣	٢	٩٣	٣٥٢٠	١٦٨٩١	٢٤٣٦٠	٣	٨٤٦	٤٩٣٤٨
١٩٣٦-١٩٣٥	—	—	٣٣٦١	١٢٣١١	٢	٤٣٢	٢٩٩٣	١٣٩٨٦	٢١٢٤٦	٣	٩٥٥	٤٩٣٨٠
١٩٣٧-١٩٣٦	١	٥٨٥	٣٣٣٥	١٨٨٥٤	٦	—	٢٦١٢	١٦٢٩٢	٢١٩٦٨	٣	٩٩٣	٤٨٥١٠
١٩٣٨-١٩٣٧	١	٨٠٧	٣٢٤٥	٢٠٧٨٤	٣	٦٦٠	٤٢٩٢	٣١٥٢١	٤٧٢٢٧	٤	٢٦٧	٤٨٠٦٧

جدول

بالوظائف التي أنشئت والتي ألغيت بميزانية سنة ١٩٣٧-١٩٣٨

بالإدارة العامة

[illegible]

المادة ١ — أغراض دار الكتب المصرية هي :

- أولاً — جمع وحفظ الكتب والمخطوطات المدونة باللغة العربية .
- ثانياً — جمع وحفظ الكتب والمخطوطات المدونة باللغات الأجنبية وعلى الأخص ما كان له علاقة بشؤون مصر والحضارة الإسلامية .
- ثالثاً — تيسير استفادة الجمهور من هذه الكتب والمخطوطات .
- رابعاً — نشر الأدب والمصادر العربية .

المادة ٢ — يحتفظ في الدار بقسم لمرض النتحب النادرة أو الضمضتين الآتتار المخطوطة أو المطبوعة وأوراق البردى العربية .

المادة ٣ — تكون لدار الكتب المصرية شخصية معنوية قانوناً خاضعة لقضاء المحاكم الأهلية وتكون لها الأهلية الكاملة للتقاضى ولها أن تقبل التبرعات التي ترد إليها عن طريق الوقف والوصايا والهبات وغيرها بشرط ألا تتعارض مع أغراض الدار .

المادة ٤ — تدير دار الكتب المصرية بنفسها أموالها مع مراعاة النصوص القانونية و شروط الواقفين في مجال الوقف .

المادة ٥ — تكون ميزانية دار الكتب المصرية مستقلة وتصدر بها ميزون وكذلك الحساب الختاتى وتتبع فيها الأحكام المقررة لميزانية الدولة والحساب الختاتى .

المادة ٦ — تتكون ميزانية إيرادات دار الكتب المصرية مما يأتى :

- (١) الإعانة المخصصة للدار في ميزانية الدولة .
- (٢) ربح الأظيان المخصصة على الدار .
- (٣) ثمن ما يباع من المطبوعات وغيرها .
- (٤) إيرادات المطبعة .
- (٥) ما يستقطع من المساهمات للعاش .
- (٦) بدل القيمة المستقطع من المساهمات والمصروفات الأخرى .
- (٧) الإيرادات الممنوعة من الهبات والوصايا وغيرها .

المادة ٧ — يتكون احتياطى لدار الكتب المصرية من زيادة الإيرادات على المصروفات في نهاية كل سنة . ولا يجوز الصرف منه إلا بقرار من المجلس الأعلى وموافقة وزير المالية .

ملحق رقم ١٣٨

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٦ يوليه سنة ١٩٣٩)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن تى المصرى بك) .

أحال المجلس بجلسته المنعقدة بتاريخ ٢١ يوليه سنة ١٩٣٧ مشروع القانون المذكور إلى اللجنة المختصة بجلستها المنعقدة في يوم ٢٤ يوليه سنة ١٩٣٧ وقد رأت اللجنة بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون كما اقترحه مجلس النواب للأسباب المبينة بالذكرة التفسيرية .

واللجنة تشرف بمرض تقريرها على المجلس المقرر راجية الموافقة على مشروع القانون المرافق لهذا حسباً اقترحه مجلس النواب ما

رئيس اللجنة
حسن تيه المصرى

مشروع قانون

إعادة تنظيم دار الكتب المصرية

بسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قررو مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى منه وقد صدقنا عليه
وأصدراه :

المادة ١٦ - يخصص المدير اثنين الموظفين والمستخدمين في الدرجتين السابعة والثامنة . وأما فرف هؤلاء من الموظفين والمستخدمين فيكون تعيينهم بأمر من وزير المعارف العمومية بناء على طلب المدير وعرض المجلس الأعلى للدار .

وتسرى على جميع موظفي الدار القواعد السامة المتعلقة بشروط التوظيف المعمول بها بالنسبة لجميع الموظفين والمستخدمين في الحكومة .

المادة ١٧ - يكون للدار وكل يمينه وزير المعارف العمومية . ويقوم مقام المدير عند غيابه .

المادة ١٨ - ينتظر المجلس الأعلى للدار في المسائل الآتية :

(١) تقرير شراء الكتب والآثار المخطوطة والمطبوعة وأوراق المراسم واستنساخها وتكثيل الوثائق من المخطوطات وغير ذلك من الشؤون التي تتصل بأغراض الدار وفقا لأحكام اللائحة الداخلية .

(٢) تتكون أموال الدار والتصرف فيها .

(٣) إعداد مشروعات قوانين المالية والحساب الختامي .

(٤) ترشيح الموظفين والمستخدمين من الدرجة السابعة فما فوق ، واقترح تعيينهم وقلمهم .

وفيما يتعلق بالامتلاك والتزول عن الملك والمخالطة والقروض وقبول الهبات والوصايا والأوقاف لا تكون قرارات المجلس الأعلى نهائية إلا بعد تصديق مجلس الوزراء .

المادة ١٩ - لا تكون مداوات المجلس الأعلى للدار صحيحة إلا إذا حضرها نصف الأعضاء على الأقل . وتصدر القرارات بأغلبية الآراء . فإذا تساوت وجب رأى الجانب الذي فيه الرئيس .

المادة ٢٠ - يضع المجلس الأعلى لائحة داخلية تتضمن القواعد التي تتبع إدارة العمل فيها وإدارة أموالها ، وبالإضافة جميع الوسائل التي تمكن الدار من القيام بأغراضها . وتصدر هذه اللائحة بقرار من وزير المعارف العمومية .

المادة ٢١ - يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١١ أنطاس بنظم دار الكتب الخديوية .

المادة ٢٢ - على وزيرى المعارف العمومية والمالية تنفيذ هذا القانون كل في تخصصه ويسمى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أصدر بأن يصمم هذا القانون بنجام الداية وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

المادة ٨ - يفتح في حسابات دار الكتب المصرية القواعد التي تجري عليها حسابات الحكومة وهي خاصة في حساباتها إلى تفتيش ومراجعة وزارة المالية .

المادة ٩ - القواعد التيبة في إدارة الاموال العمومية تطبق على الاموال الخاصة بدار الكتب التي تعتبر من جميع الوجوه أموالا عمومية مع مراعاة نصوص الفواع التي تنوز خاصة لدار الكتب ولو كانت عناقصة لتلك القواعد .

المادة ١٠ - هيئات دار الكتب المصرية التي تباشر إدارتها هي :

(١) مدير الدار .

(٢) المجلس الأعلى للدار .

المادة ١١ - يمين مدير دار الكتب المصرية بمرسوم بناء على عرض وزير المعارف العمومية .

المادة ١٢ - يؤلف المجلس الأعلى لدار الكتب المصرية على الوجه الآتي :

(١) وزير المعارف العمومية .

(٢) وكيل وزارة المعارف العمومية .

(٣) وكيل وزارة المالية .

(٤) مدير الدار .

(٥) أستاذ الأدب العربى بالجامعة المصرية .

(٦) كبير مفتشى اللغة العربية بوزارة المعارف العمومية .

(٧) ثمانية أعضاء يمينون بقرار من مجلس الوزراء ممن لم اهتم بأغراض الدار . ويكون تعيينهم لمدة خمس سنوات . ويجوز إعادة تعيينهم

المادة ١٣ - تكون رئاسة المجلس الأعلى لوزير المعارف العمومية أول من يتيه ضمن أعضاء المجلس .

المادة ١٤ - يتولى المدير الإدارة العامة للدار ومعلمها فيما لها وماطعها ويخصص بما يأتى :

(١) تنفيذ القرارات التي يصدرها المجلس الأعلى للدار .

(٢) تحضير ميزانية الدار وحسابها الختامي وعرضها على المجلس الأعلى .

(٣) اتخاذ جميع الأعمال التحفظية اللازمة لصيانة أموال الدار .

المادة ١٥ - يتولى المدير تدبير أعمال الموظفين ويكون له بالنسبة لهم ما لوزراء المصالح من السلطة والاختصاصات .

ملحق رقم ١٣٩

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٦ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

عن مشروع قانون بتعديل المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر
سنة ١٩٣٧ وبالحق بضم المناطق التابعة لأقسام الحدود
بالقضاء العادي

(المرحومة حفرة الشيخ المرحوم الأستاذ حسن عبد الجباري)

أحال المجلس على لجنة الحفائية بمجلس ١٢ يولية سنة ١٩٣٧ مشروع هذا
القانون فنظره بمجلس ٢٦ يولية سنة ١٩٣٧ بمشور حضرة الأستاذ المحترم
محمد صبري أبو علم الوكيل البرلماني لوزارة الحفائية . وفيها على تقريرها
عنه :

يرى المشروع إلى توحيد التشريع بإعادة النظام القضائي الأهل
في المناطق المشار إليها في المادة الأولى منه . خصوصا وأن النظام الذي
يطلق في تلك المناطق لا يتفق والحالة الجديدة التي وصلت إليها مصر
في عهدنا الجديد فضلا عن زوال أسباب قيام هذه الحالة الاستثنائية .
والتشريع الجديد يحقق رغبة أهالي تلك الجهات ويزيل حالة شاذة
أصبح لا محل لبقائها .

وقد تمثل النظام القضائي في تلك الجهات عدة مبررات منذ إنشاء الحاكم
الأهلي في عام ١٨٨٣ حتى إذا كان عام ١٩١٤ حرم سكان تلك الجهات
نهائيا من مزاي النظام القضائي العادي وذلك بمناسبة الحرب العالمية الأولى .

وفيما يور سنة ١٩١٧ أنشأ مجلس الوزراء " مصلحة أقسام الحدود "
برئاسة ضابط معين من قبل القائد العام للقوات البريطانية وأصدر الحاكم
في ذلك الوقت وثيقة أطلق عليها " تعليمات الصحراء وقواعد الإجراءات
الجنائية والمدنية " وبها فيها نظام القضاء في تلك الجهات .

ولما صدر المرسوم الخاص بالحاق أقسام الحدود بوزارة الحربية في ١٥
أكتوبر سنة ١٩٣٧ فقد استقر العمل بالنظام الإداري والقضائي القائم في
ذلك الوقت لحين إصدار تشريع ملائم .

ولذلك فإن التشريع المعروض يزيل تلك الحالة الشاذة ويعد الأمور إلى
نصابها ويحقق العدالة لأهالي هذه الجهات أسوة بباقي المصريين .

مذكرة تفسيرية

للمرسوم بقانون بإعادة تنظيم دار الكتب المصرية

الغاية المقصودة من إعادة تنظيم دار الكتب المصرية هي ملائمة مقتضى
تطور العمل فيها بعد اتساع نطاقه والشعور بالحاجة إلى العمل أكثر من
قوى قبل على إحياء الأدب العربي ونشر المصادر العربية وتوكل الدار بالقيام
على ذلك .

وأمم التعديلات التي أدخلت لتحقيق هذه الغاية هي الآتية :

أولا - أضيف إلى اختصاص الدار نشر الآداب والمصادر العربية .

ثانيا - لم يكن استقلال الدار مستكلا فقد كتبت لها ميزانيتها الخاصة
ولكن الدار كانت تابعة في نظامها وإدارتها وسائر أعمالها لوزارة المعارف العمومية
وكانت الأحيان الموقوفة عليها موكلة بإدارتها إلى وزارتي المالية والمعارف العمومية
فرض استكمال استقلالها بشؤونها تحت إشراف وزير المعارف العمومية
(المواد ٣ إلى ٩) .

ثالثا - عُدل تكوين المجلس الأعلى للدار تصديلا جوهريا فأدخلت في
تشكيل المجلس عناصر جديدة روعي في إدخالها أن يكون المجلس بذلك أقدر
في توجيه السياسة العامة للدار على متابعة تطور الثقافة العربية .

رابعا - أضيفت الدار من الاحتفاظ بضم عرض التفرغ والأنواع
المسكوكات باللغة العربية لما روي من أن لهذه الآثار مكانة أولى بها في دار
الآثار العربية .

خامسا - لم يخصص بالدار فيما تحتفظ بالدار المؤلفات التركية والفارسية
وغيرها من المصنفات المكتوبة بالحروف العربية وذلك لدخولها ضمن
المؤلفات الحديثة باللغات الأجنبية المنصوص على احتفاظ الدار بها .

سادسا - روي بالنظر لشعب نواحي نشاط الدار وكثرة أعمالها أن
ينص على تعيين وكيل بها .

سابعا - حذف الباب الخاص بالمهلة والجرد وذلك لأن المشروع
الجديد جعل الإدارة المالية للدار خاصة للقواعد العامة على يمكن بعد عمل
للمص عليها . إلا أنه روي أن هذه القواعد لا تتفق مع طبيعة العمل
في دار الكتب ولما أجازت المادة ٩ من المشروع إصدار تعليمات خاصة
بدار الكتب تتفق مع مقتضىات العمل وإن خالفت القواعد العامة .
ومتضمن اللائحة الداخلية المشار إليها في المادة ٢٠ من المشروع هذه
التعليمات .

مادة ٤ - عل وزيرى الحفنية واخرية والبحرية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون : يسل به من قل أكتوبر سنة ١٩٣٧
 تأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق

بالتفان رقم لسنة ١٩٣٧ بتعديل المرسوم الصادر فى ١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وبالحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء العادى

أولاً - منطقة العريش :

الحد الغربى - برقتل السويس الشرق ابتداء من حدود محافظة القتال حتى ينتهى الى البحيرة المرة الكبرى ببحار القنال .

الحد البحرى - البحر الأبيض المتوسط ابتداء من الحد الفاصل بين محافظة القنال ومحافظة سيناء وبقية شرقاً حتى خط الحدود الفاصل بين القطر المصرى وفلسطين .

الحد الشرقى - خط الحدود بين القطر المصرى وفلسطين ابتداء من البحر الأبيض المتوسط حتى القرب المصرى .

الحد الشمالى - يمتد من البحيرة المرة الكبرى ببحار القنال ماراً على كتيب حتى على الجهة على الغرب على أم ضبان على القريه على أم ويوم على تقب المرميل على الشرق على الشيخ حميد على حد الضبان على الجهة على بحيرة اخساد على الرمان على الزحم على ذراع الحار شرق القريه على القرب المصرى حتى متق خط الحدود الفاصل بين القطر المصرى وفلسطين .

ثانياً - مناطق :

١ - الكوبرى والشط وحيون موسى .

الحد الشمالى - طريق السويس - القدس .

الحد الشرقى - خط الطول ٢٤° ٢٣°

الحد الغربى - ساحل قال السويس وشاطئ خليج السويس .

الحد الجنوبى - خط العرض ٢٩° ٢٩°

٢ - منطقة التمدين فى وادى غرندل .

الحد الشمالى - خط العرض ٢٩° ٢٩° من جبل القول الى شاطئ خليج السويس .

الحد الشرقى - خط لخطوط ٣٣° من جبل القول حوياً الى شاطئ خليج السويس .

الحد الغربى - شاطئ خليج السويس .

وقد وافقت اللجنة على مشروع القانون وترجو من المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التى اقترحتها مجلس النواب والمرافقة لهذا التقرير

رئيس اللجنة

كامل ابراهيم

مشروع قانون

بتعديل المرسوم الصادر فى ١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وبالحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء العادى

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه .

مادة ١ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون يبطل العمل بالقواعد القانونية ونظم القضاء والإجراءات المتبعة حالياً فى :

أولاً منطقة العريش .

ثانياً جهات : (١) الكوبرى والشط وحيون موسى .

(٢) منطقة التمدين فى وادى غرندل .

(٣) منطقة التمدين فى أبو زعجة ومنطقتها .

(٤) الطور .

فى شبه جزيرة سيناء الميناء محدوها فى المصح .

وتخضع المنطقة والجهات المذكورة فيما يخص التشريع والقضاء فى المواد المدنية والتجارية وإلزامية لقواعد القانون العام .

مادة ٢ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون تنطبق المنطقة والجهات المذكورة فى المادة الأولى بملأمة اختصاص محكمة الزنازير الابتدائية بقرارات إدارية وبلدون مصاريف تكلفة الدعاوى المدنية والتجارية المنظورة وكافة التحقيقات والدعاوى الجنائية القائمة الى المحكمة المذكورة طبقاً لقواعد الاختصاص .

وينظر بأشكال محكمة الزنازير الابتدائية أو مكتب أول المحكمة الجزئية الخاصة إليها الدعاوى الأشخاص فى المواد المدنية والتجارية بالجلسة التى تحدت لظورها .

وفى المواد الجنائية تنفذ النيابة العامة الإجراءات الواجبة .

مادة ٣ - تلى المصادات الثالثة والرابعة من مرسوم ١ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بالنسبة للمنطقة والنواح الميناء فى المادة الأولى من هذا القانون وتظل المنطقة والجهات المذكورة خاضعة لنظم الادارة المقررة فى مرسوم ١ أكتوبر سنة ١٩٣٢

٣ - منطقة التمدين في أبو زنية ومنطقتها .

الحد الشمالى - خط العرض ٢٩° مارا بجبل هازبار إلى شاطئ خليج السويس .

الحد الشرقى - خط الطول ٣٠° ٣٣'

الحد الغربى - شاطئ خليج السويس .

الحد الجنوبي - خط العرض ٥٧° ٢٨' مارا بجبل أبو طرقة إلى شاطئ خليج السويس .

٤ - الحدود :

الحد الشمالى - خط العرض ١٧° ٢٨'

الحد الشرقى - خط الطول ٤٠° ٣٣'

الحد الغربى - شاطئ خليج السويس .

الحد الجنوبي - خط العرض ٩١° ٢٩'

مرسوم بمشروع قانون

بتعديل المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ وبالحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء البادى

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأولى ملك مصر :
جلس الرضاية .

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بالحاق مصلحة أقسام الحدود بوزارة الحربية والبحرية .

وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية والبحرية والبحرية ، ووافقة رأى مجلس الوزراء .

رسم بمأ هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدّم إلى البرلمان .

مادة ١ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون يبطل العمل بالقواعد القانونية ونظم القضاء والإجراءات المتبعة حالياً في :

أولاً - منطقة العريش .

ثانياً - جهات .

(١) الكرى والشط وحيون موسى .

(٢) منطقة التمدين في وادى غربل .

(٣) منطقة التمدين في أبو زنية ومنطقتها .

(٤) اللود .

في شبه جزيرة سيناء للبيئة حدودها في الملحق .

وتتضمن المنطقة والجهات المذكورة فيما يخص بالتشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية وإلغائية لقواعد القانون العام .

مادة ٢ - ابتداء من تاريخ العمل بهذا القانون تلحق المنطقة والجهات المذكورة في المادة الأولى بذاتة اختصاص محكمة الزقاقين الابتدائية وتحال إدرايا وبعون مصاريف كافة المصارى المدنية والتجارية المنظورة وكانت التحقيقات والسماعى المبنية القائمة إلى المحكمة المذكورة طبقاً لقواعد الاختصاص .

ويُنظر بإشكاتب محكمة الزقاقين الابتدائية أو كاتب أول المحكمة الجزئية المحالة إليها الدعوى الأخصام في المواد المدنية والتجارية بالجلسة التى تحدثت لنظرها .

وفى المواد الخفائية تتخذ النيابة العمومية الإجراءات الواجبة .

مادة ٣ - تخلى المسادنان الثالثة والرابعة من مرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢ بالنسبة المنطقة والوحدات المينة في المادة الأولى من هذا القانون .

وتنزل المنطقة والجهات المذكورة خاضعة لنظم الإدارة المقررة مرسوم في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢

مادة ٤ - على وزيرى الداخلية والحربية والبحرية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون وبمصل به من أول أكتوبر سنة ١٩٣٢

مديرى راس العين في ٢ ربيع الأول سنة ١٣٥٦ (٢ يونيو سنة ١٩٣٦) .

صورة طبق الأصل	محمد حل
السكرتير العام لمجلس الوزراء	عبد العزيز عزمت
إمضاء فؤاد حبيب	شريف صبرى
وزير الحربية والبحرية	وزير الداخلية
على نهى	رئيس مجلس الرضاية
محمود غالب	رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)
مؤيد محرم	مؤيد محرم

١٤٤ - ١/١

مرسل إلى وزارة الداخلية لتقديمه إلى البرلمان .

رئيس مجلس الوزراء (بالنيابة)

مؤيد محرم

ملحق بالقانون رقم لسنة ١٩٣٢

بتعديل المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٢

وبالحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء البادى

أولاً - منطقة العريش :

الحد الغربى - برقل السويس الشرق ابتداء من حدود محافظة التنايل حتى ينتهى إلى البعية المرة الكبرى بجوار القنل .

الحد البحرى - البحر الأبيض المتوسط ابتداء من الحد الفاصل بين محافظة التنايل ومحافظة سيناء وبجبه غربا حتى خط الحدود الفاصل بين القنطر المصرى وفلسطين .

الحد الشرقى - خط الحدود بين القنطر المصرى وفلسطين ابتداء من البحر الأبيض المتوسط حتى الدرب المصرى .

وفي ١٩ مارس سنة ١٨٨٩ صدر أمر عال جعل لحافظ العريش حق النظر والحكم بتاتيا في دائرة محافظته في القضاء الخوقية إلى أن يتجاوز قيمة المدعى به فيها ١٥٠٠ قرش وفي الأصول الجنائية التي تستوجب العقوبة بالحبس لنافية سبعة أيام .

وفي ١٢ أبريل سنة ١٨٩٢ صدر أمر عال جعل باق المسائل التي ليست من اختصاص المحافظ تابعة لمحكمة بور سعيد الجزئية أو محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية .

وفي ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ صدر أمر عال بتشكيل محكمة خصوصية للعريش مؤلفة من محافظها وقاضيا الشرعي وأحد الأعيان مختص بالنظر في القضايا المدنية والتجارية التي يتجاوز قيمة المدعى به فيها ١٥٠٠ قرش ولا يزيد عن ٥٠٠٠ قرش وما عدا ذلك يرفع لمحكمة بور سعيد الجزئية أو لمحكمة المنصورة الابتدائية الأهلية .

وفي سنة ١٩٠٤ صدر القانون رقم ٦ فأدخل محافظة العريش في اختصاص محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية وأستبق نظام المحكمة المخصوصة .

وفي ٥ يونيو سنة ١٩٠٩ صدر القانون رقم ١١ الذي حوّل اختصاصات محافظ العريش القضائية لقاض من قضاء محكمة الزقازيق ينهذه ناطر الحفانية .

وفي ١٧ أبريل سنة ١٩١٠ صدر القانون رقم ٦ فألغى الأمر العالي الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٨٩٨ والقانون رقم ١١ لسنة ١٩٠٩ فزال النظام القضائي الاستثنائي المقرر لها ومهد السبل لمعونة المحكمة الجزئية الأهلية للعريش طبقا لأحكام القانون رقم ٥ الصادر في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بتعديل لأحكام ترتيب المحاكم الأهلية .

وبناء على ذلك أصدر وزير الحفانية قرارا في ٢٩ أبريل سنة ١٩١٠ بإنشاء محكمة جزئية أهلية بالعريش تشمل اختصاصها دائرة محافظة العريش وتندب أحد قضاة محكمة الزقازيق الابتدائية الأهلية قاضيا لها . وبدأت عملها في أول يونيو سنة ١٩١٠ فأصبحت بذلك محافظة العريش تابعة في القضاء لنظارة الحفانية وفي الإدارة لنظارة الحربية .

وظل العمل يجري في محكمة العريش الجزئية حتى أُنشئت الحرب العالمية الأولى والكبرى وأعلنت الأحكام العربية فأوقف العمل فيها في سنة ١٩١٤

وفي ٤ مايو سنة ١٩١٧ صادق مجلس الوزراء على اقتراح بإنشاء مصلحة منفصلة وقية باسم "مصلحة أقسام الحدود" توضع تحت رئاسة ضابط معين من قبل القائد العام للقوات البريطانية .

وعقب ذلك مباشرة عين نقاد العام لهذه القوات حاكما عسكريا على هذه المصاحبة وخوله حق إنشاء النظم القضائية التي تليق مع حالة سكان هذه المناطق عند الحاجة فأصدر وثيقة أطلق عليها اسم "تعليمات المصالحات وقواعد الإجراءات الجنائية والحفانية" رتب بموجبها نظام القضاء وحرى العمل طبقا لهذا النظام إلى اليوم في شبه جزيرة سيناء من غير إستثناء .

الحمد القليل — يندى من البجعة المرة الكبرى بجوار القنصل ماثرا على كتيب حشوي على الحمة على المغرب على أم ضيان على الفريرة على أم وجوم على تقب المرحيل على الخريق غل الشيخ حيدل على حماد الضيان على البجعة على بعية الحلاز على الريسان على ذراع الحرس شرق الفريرة على الغرب لمصرى حتى ملق خط الحدود الفاصل بين القطر المصري وفلسطين .

تانيا — مناطق :

١ — الكوبرى والشط وجون موسى :

الحمد الشمال — طريق السويس — القدس .

الحمد الشرق — خط الطول ٤٠° ٣٢'

الحمد الغربي — ساحل قنال السويس وشاطئ خليج السويس .

الحمد الجنوبي — خط العرض ٥١° ٢٩'

٢ — منطقة التعدين في وادي غرنيل :

الحمد الشمال — خط العرض ٢٢° ٢٩' من جبل القول إلى شاطئ خليج السويس .

الحمد الشرق — خط الطول ٣٣° من جبل القول جنوبا إلى شاطئ خليج السويس .

الحمد الغربي — شاطئ خليج السويس .

٣ — منطقة التعدين في أبو زعينة ومنطقة .

الحمد الشمال — خط العرض ٥٥° ٢٩' مارا بجبل هازبار إلى شاطئ خليج السويس .

الحمد الشرق — خط الطول ٣٠° ٣٣'

الحمد الغربي — شاطئ خليج السويس .

الحمد الجنوبي — خط العرض ٥٧° ٥٨' مارا بجبل أبو طريفة إلى شاطئ خليج السويس .

٤ — الطور

الحمد الشمال — خط العرض ١٧° ٢٨'

الحمد الشرق — خط الطول ٤٠° ٣٣'

الحمد الغربي — شاطئ خليج السويس .

الحمد الجنوبي — خط العرض ١١° ٢٨'

مذكرة إيضاحية

بعد صدور لأحكام ترتيب المحاكم الأهلية صدر أمر عال في ٣ يونيو سنة ١٨٨٤ أدخلت بمقتضاه محافظة العريش والمجبات التابعة لها ضمن دائرة اختصاص محكمة المنصورة الابتدائية الأهلية .

لذلك يتشرف وزير الحفائية بأن يرفع مجلس الوزراء مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة الخاص بتعديل المرسوم الصادر في ١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ وبالحاق بعض المناطق التابعة لأنقسام الحدود بالقضاء العادي .

والمرجعيد الموافقة عرضة على البرلمان
١٢ أيار سنة ١٩٢٢ وزير الحفائية
عمود غالب

ملحق رقم ١٤٠

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٦ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

من مشروع قانون بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزقاق في الابتدائية

(المقرر حضرة الشيخ المزمع الأساتيسع عه الجلسه)

أحال المجلس على لجنة الحفائية بملحة ٦ يولية سنة ١٩٢٧ مشروع هذا القانون ، فظفرته بملحة ٢١ يولية سنة ١٩٢٧ بمضمر حضرة الأستاذ المزمع محمد صبرى أبو لم الوكيل البرلمان لوزارة الحفائية، ولما على تحريرها عه :

كان من الضروري بعد أن تقدمت الحكومة بمشروع قانون بتعديل مواد المرسوم الصادر في ١ أكتوبر سنة ١٩٢٢ الخاص بالنظام القضائى المتبع في منطقة الريش وأبلهات الأسمى المنصوص عليها في المادة الأولى من ذلك المشروع أن تتقدم الحكومة بمشروع القانون المتعلق بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزقاق في الابتدائية ليشمل اختصاصها المناطق وأبلهات الواردة في المادة الأولى من مشروع القانون السالف الذكر .

لذلك وافقت اللجنة على مشروع القانون الخاص بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزقاق في الابتدائية وتشرف يرفع تحريرها مجلس رجاء الموافقة عليه

رئيس اللجنة
كامل أبراهيم

مشروع قانون

بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزقاق في الابتدائية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة ١ - تمديد الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩١٣ المذكور بالكيفية الآتية

وفي ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ صدر مرسوم الحلق "مصلحة الحدود" بوزارة الحربية وقضى باستمرار العمل بالنظم الإدارية والقضائية والاجرائيات المتبعة فيها وذلك إلى حين إصدار تشريع ملائم لها .

كما نص في الوقت نفسه في المادة الثالثة منه على أنه يجوز لوزير الحربية في سبيل المحافظة على النظام والأمن العام أن يصدر قرارات يجرى حكمها على كل الأراضي الواقعة في أنقسام الحدود أو على بعضها كما نصت المادة الرابعة على عقد المحكمة العليا بأمر من وزير الحربية على أن يختص الوزير بالفصل في استئناف قراراتها وإعادة النظر فيها .

وبهذا أقر المرسوم سنة ١٩٢٢ النظام القضائى والإدارى والاستئناف الذى أقامته السلطة العسكرية أثناء قيام الحرب . كما أقر تعطيل النصوص التشريعية الخاصة بالنظام القضائى الذى كان متبعا قبل الحرب .

وبما أن الظروف الخاصة التى دعت إلى وضع ذلك النظام الاستثنائى في محافظة الريش قد زالت، لذلك أصبح من الملائم إعادة القضاء الأهل إلى هذه المنطقة تحقيقا لرغبة أهاليها الذين لا يختلف حالهم الاجتماعى عن حالة غيرهم من أهالى القطر .

ولما كانت الاجتيازات التى قضت بإخضاع محافظة الريش فيما يختص بالتشريع والقضاء لقواعد القانون العام متوافرة في الوقت نفسه في جهات حيون موسى والشلط والكبرى والعاور وسناطق التدين في وادى غربتل وأبو زينة .

لذلك فقد تضمنت المادة الأولى من المرسوم بمشروع قانون النص على ذلك، ونظرا لأن التفسيرات الادارية القديمة قد زالت منذ إنشاء مصلحة الحدود ولم يكن من الميسور، تماما أن تتخذ التفسيرات الادارية الحالية أساسا لتحديد الاختصاص القضائى لذلك فقد روى من الضرورى تحديد الدائرة التى تلتحق بنظام القضاء الأهل على صورة لا قبل اللبس والتداخل مع الدوائر الباقية على النظام الآخر، وهو ما تكفلت الفقرة الثالثة من المادة الأولى من المرسوم ببيانه.

ولما كان الرجوع إلى الحالة العادية السابقة يقتضى إنشاء السلطات القضائية التى دعت بمقتضى مرسوم سنة ١٩٢٢ وما سبقه من الأوامر العسكرية ونقل اختصاصاتها إلى المحاكم الأهلية فيجب أن يكون تنظيم هذه الحالة بقانون ينص فيه على الأحكام الزمنية التى تتبع بشأن القضاء المنظورة الآن أمام هذه السلطات .

وقد تضمنت المادة الثالثة نصا صريحا بإلغاء السلطة الاستثنائية التى كانت لوزير الحربية سواء في التشريع أو في القضاء، بمقتضى مرسوم ٥ أكتوبر سنة ١٩٢٢ .

- (٢) مناطق التعدين في وادي غرندل .
 (٣) مناطق التعدين في أبو زيمه ومنطقتها .
 (٤) الطور في شبه جزيرة سيناء طبقا للحدود الميمنية بالقانون رقم
 لسنة ١٩٣٧

المادة ٢ - على وزير الحفافية تنفيذ هذا القانون ويصل به من تاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٧ م

مديرى رأس العين في ٢٢ وديح الأول سنة ١٣٥٦ (٢ برتبة سنة ١٩٣٧) .

محمد علي
 عبد العزيز عزت
 شريف صبرى
 بأمر مجلس الوصاية
 رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
 عثمان محرم

وزير الحفافية
 محمود غالب
 صورة طبق الأصل م
 السكرتير العام لمجلس الوزراء م
 فؤاد حبيب

مرة ١٢١ - ١/١

مرسل إلى وزارة الحفافية لتقديمه إلى البرلمان م
 رئيس مجلس الوزراء (بالباب)
 عثمان محرم

مذكرة إيضاحية

إن إنشاء بعض نصوص المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وإلحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء المادى يقتضى إصدار تعديل في دائرة اختصاص محكمة الزقاقين الابتدائية لأهلية لكي تضم على اختصاص هذه المحكمة الجهات التي ملكت عن مصلحة أقسام الحدود وأخضعت للقضاء المادى .

وقد أخذ رأى مجلس مديرية الشرقية في هذا التعديل .

لذلك يقتصر وزيرا لقانية بأن يرغ مجلس الوزراء مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة الخاص بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزقاقين الابتدائية .

والمرجو بعد الموافقة عرضه على البرلمان م

وزير الحفافية
 محمود غالب

تحريرا في ١٣ مايو سنة ١٩٣٧

(أ) تشمل دائرة اختصاص محكمة الزقاقين : (١) مديرية الشرقية،
 (ب) عناقطي قنال السويس والسويس، (ج) منطقة العريش وجهات :

- (١) الكوبرى والشط وعيون موسى .
 (٢) مناطق التعدين في وادي غرندل .
 (٣) مناطق التعدين في أبو زيمه ومنطقتها .

(٤) الطور في شبه جزيرة سيناء طبقا للحدود الميمنية بالقانون رقم
 لسنة ١٩٣٧

المادة ٢ - على وزير الحفافية تنفيذ هذا القانون، ويصل به من تاريخ أول أكتوبر سنة ١٩٣٧

نأمر بأن يحكم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مرسوم بمشروع قانون
 بتعديل دائرة اختصاص محكمة الزقاقين الابتدائية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
 مجلس الوصاية

بعد الاطلاع على المادة الخامسة من الامر الصالى الصادر في ١٤ يونيه سنة ١٨٨٤ بلامعة ترهب المحاكم الأهلية المحلة بالقانون رقم ٢٤ الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٣ وبعد الاطلاع على القانون رقم ٢٥ الصادر في ١٥ مايو سنة ١٩١٣ بتعيين دوائر اختصاص المحاكم الابتدائية .

وبعد الاطلاع على القانون رقم لسنة ١٩٣٧ بتعديل المرسوم الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ وإلحاق بعض المناطق التابعة لأقسام الحدود بالقضاء المادى .

وبناء على ما عرضه وزير الحفافية وموافقة دأى مجلس الوزراء :

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يثلم إلى البرلمان :

المادة ١ - تعدل الفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩١٣ المذكور بالكتابة الآتية :

ثالثا - تشمل دائرة اختصاص محكمة الزقاقين : (١) مديرية الشرقية،
 (ب) عناقطي قنال السويس والسويس، (ج) منطقة العريش وجهات :
 (١) الكوبرى والشط وعيون موسى .

ويحسوزان يضم إلى المجلس عضواً مبرسوم ويكون الصين
لغة مستين .

والجيش أن يستندى من الخبراء من يرى فائدة في الاستعانة برأيه ومعلوماته .
مادة ٣ - يختص مجلس الدفاع بالأمر بإبداء الرأي في كل ما يتعلق
بسياسة الدفاع من البلاد وتنظم القوات المكلفة به وسياسة التصعيد
وما يتصل بذلك كله من المسائل المالية وغيرها ويقدم اقتراحاته إلى
جلس الوزراء .

مادة ٤ - تؤلف هيئة أركان حرب الجيش من :

- (١) رئيس هيئة أركان حرب الجيش .
- (٢) أركان حرب إدارة الجيش (الجنوات جنرال) .
- (٣) أركان حرب تخطيط وتكوين الجيش (الكوارتر ماستر جنرال) .
- (٤) أركان حرب العمليات الحربية .
- (٥) كاتب أسرار حربية .

ويعين رئيس هذه الهيئة بمرسوم، ويحدد بالتوافق الأخرى إلى ضبط
في الجيش بقرار من وزير الحربية والبحرية .

مادة ٥ - رئيس هيئة أركان حرب الجيش مسئول أمام وزير الحربية
والبحرية عن القيادة العامة للجيش والإشراف على إدارته العامة ومن
مراقبة حالة القوات الجيش وإبداء الرأي في وسائل التوفيق بين حالة الجيش
ومقتضيات سياسة الدفاع عن البلاد .

ويحدد وزير الحربية والبحرية بقرار اختصاصات باقي أعضاء هيئة أركان
حرب الجيش، ويقوم هؤلاء الأعضاء بأعمالهم تحت إشراف الرئيس ويكونون
مسؤولين أمامه .

مادة ٦ - كل رئيس مجلس الوزراء ووزير الحربية والبحرية تنفيذ هذا
القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأسر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة

لما كان من الضروري بعد إبرام معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر
وبريطانيا العظمى إعادة تنظيم الجيش المصري على أسس جديدة ووضع
سياسة عسكرية للدفاع عن البلاد، وكان الفئور في ذلك يقتضى من العناية
ما يحتمل تنظيم هيئة إلى جانب مجلس الوزراء تقوم على تحضير كل ما يتعلق
بهند الشؤون وعرض مذكراتها على مجلس الوزراء، ولذا تم إعداد هذه المذكرة

ملحق رقم ١٤١

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان
عن مشروع قانون بإنشاء مجلس الدفاع لأمر هيئة أركان حرب الجيش

(المقرر حذرة الفتح المحترم بعد توفيق رفعت باشا)

أحال المجلس إلى لجنة الحربية والبحرية والطيران والسودان جلسة يوم
الثلاثاء ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بإنشاء
مجلس الدفاع لأمر هيئة أركان حرب الجيش .

فاجتمعت اللجنة في يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧ وبمقتضى ووافقت عليه
بإجماع الآراء للأسياب الواردة بالمذكرة الإيضاحية المرافقة له . وتتصرف
بمصره على هيئة المجلس المقرر بأرجحية الموافقة عليه ما

رئيس اللجنة (بالبابا)
محمد توفيق رفعت

مشروع قانون

بإنشاء مجلس الدفاع لأمر هيئة أركان حرب الجيش

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلسة الوصاية

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الذى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - ينشأ مجلس يسمى مجلس الدفاع لأمر .
وكذلك تنشأ بوزارة الحربية والبحرية هيئة تسمى هيئة أركان حرب
الجيش .

مادة ٢ - تؤلف مجلس الدفاع لأمر على الوجه الآتى :

رئيس مجلس الوزراء
وزير الحربية والبحرية نائب الرئيس .

» الأستاذ السموية
» المالية
» المواصلات أعضاء ،
الوكيل العام لوزارة الحربية والبحرية
وتنقسم هيئة أركان حرب الجيش
.....

- جـه
 ٨٥٠٠ في بند المصاريف القضائية .
 ٢٠٠٠ « مصاريف الانتظار وبذل السفر .
 ١٠٠ « الامتيازات .
 ١٠٠ « أجرة التليفون والبرقيات .
 ٤٥٠ « ثمن مياه وتور أدوات نظافة .
 ١٥٠ « المصاريف الثغرية .

١١٣٠٠ الجنية

(ثانياً) قدر مبلغ ٧٩,٠٠٠ ج. م لب ١ « ماهيات وأجروماتيات »
 فرع ٢ « المأموريات » قسم ١ « الإدارة العمومية » وقد زاد المنصرف فضلا
 على تقدير الميزانية بمقدار ٣,٠٠٠ ج. م لعدم إمكان توفير المنظور عدم
 صرفه بأكثره .

(ثالثاً) قدر مبلغ ١٦,٢٧٦ ج. م لب ٢ « مصاريف عمومية » فرع ٢
 « المأموريات » قسم ١ « الإدارة العمومية » وقد زاد المنصرف فضلا
 على تقدير الميزانية بمقدار ٥٠٠ ج. م من ذلك ٢٥٠ ج. م في بند التليفون
 والبرقيات و ٢٥٠ ج. م في بند المياه والتور وأدوات النظافة لعدم كفاية
 الربط .

(رابعاً) قدر مبلغ ٤٤,٦٦٥ ج. م لب ١ - فصل ١ - قسم ٢ -
 « حاشيات ومكافآت الموظفين » وقد زاد المنصرف فضلا على تقدير
 الميزانية بمقدار ٥٠٠ ج. م لعدم كفاية الربط .

(خامساً) قدر مبلغ ٨٠,٦٨٠ ج. م لب ٢ - « مصاريف عمومية »
 فرع ٢ « مصاريف الألبان » قسم ٣ « مصروفات الأحياء الموقوفة »
 وقد زاد المنصرف فضلا على تقدير الميزانية بمقدار ٨٠٠ ج. م من ذلك
 ٥٠٠ ج. م في بند أجرة التغطية و ٣٠٠ ج. م في بند المصاريف الثغرية
 لعدم كفاية الربط .

(سادساً) قدر مبلغ ٢٦,٠٣٣ ج. م لب ٣ - « أعمال جديدة »
 بالفرع والهم السابق الذكر وقد زاد المنصرف فضلا على تقدير الميزانية بمقدار
 ١٥٠٠ ج. م لزيادة مساحة الألبان التي تخضع عن التأجير على ما كانت
 مقدراً في الميزانية .

(سابعاً) قدر مبلغ ١٨,٩٥٢ ج. م لب ١ « ماهيات وأجروماتيات »
 قسم ٤ « للساجد والروايا والأضرحة » وقد زاد المنصرف فضلا على تقدير
 الميزانية بمقدار ٣,٣٠٠ ج. م لعدم إمكان توفير المنظور عدم صرفه بأكثره .

(ثامناً) قدر مبلغ ٧٥,٤٠٠ ج. م لب ١ « ماهيات وأجروماتيات »
 فرع ١ « إدارة التعلّم ومدرسة التعلّم » قسم ٥ « التعلّم » وقد زاد المنصرف
 فضلا على تقدير الميزانية بمقدار ٣٥٠ ج. م لعدم إمكان توفير المنظور عدم
 صرفه بأكثره .

إنشاء مجلس يسمى مجلس الدفاع الأمل برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية
 باقي أعضائه على الوجه المبين بمشروع القانون. وقد روعي في تشكيله أن يضم
 إلى جانب الأعضاء العسكريين الوزراء الذين تحصل أعمال وزارتهم بمهمة
 المجلس من نواحيها المختصة .

وقد رأى من الضروري أيضاً وكتيجة هائلة الجديفة التي أوجدتها
 المعاهدة أن تنشأ في وزارة الحربية هيئة إركان حرب للجيش تألف من
 بعض كبار الضباط وعلى رأسهم رئيس هيئة إركان حرب ويكون مسؤولاً
 من القيادة والإدارة العامة للجيش ومن إلهاء الرأي في كل ما يتعلق بسلامة
 حالة القوات الحربية واتخاذها مع سياسة الدفاع عن البلاد .

وقد رأى أن يكون تعيينهم براسم وعظمتهم براسم ويجوز تعيينهم فيما
 يكونون بحكم القانون هيئة إركان حرب للجيش .

ولما كانت أعمال باقي أعضاء الهيئة كثيرة ومتنوعة وهي أدخلت في
 الأعمال الإدارية والقضائية رأى أن يحدد لوزير الحربية بتحديد اختصاص
 كل منهم تحت إشراف رئيس هيئة إركان حرب .

ملحق رقم ١٤٢

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إثنان مئيل ٢٤٨٠٠ ج. م
 في ميزانية وزارة الأوقاف السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٧

(المرحمة الشيخ الشيخ الغنم الأخذ حسن بن عبد الحميد)

أحال المجلس بمجلسه المتعددة بتاريخ ٢٠ يولييه سنة ١٩٣٧ إلى هذه
 اللجنة مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إثنان مئيل
 ٢٤٨٠٠ ج. م في ميزانية وزارة الأوقاف السنة المالية ١٩٣٧-١٩٣٧
 وقد بحثته اللجنة وأطاحت على مشروع القانون وعلى المذكرة الإيضاحية
 للجنة بهذا التقريرين لما :

١ - مصروفات الأوقاف الخيرية

(أولاً) قدر في ميزانية سنة ١٩٣٦-١٩٣٧ المالية مبلغ ١٦,٨١٩ ج. م
 لب ٢ « مصاريف عمومية » فرع ١ - « ديوان الصوم » قسم ١ -
 « الإدارة العمومية » وقد زاد المنصرف فضلا على تقدير الميزانية بمقدار
 ١١,٣٠٠ ج. م ومرفقاً به :

(تاسعا) قدر مبلغ ٦٨١٠ ج.م. لباب ٢ "مصاريف عمومية" بالفرع والقيم الساقية الذكر، وقد زاد المصروف فعلا على تقدير الميزانية بمقدار ١٢٠٠ ج.م. من ذلك ١٠٠ ج.م. بسند الكتب والأدوات المدرسية و ٩٠٠ ج.م. بسند الأثاث المدرسي واللبوسات و ٢٠٠ ج.م. بسند المياه والنور والطاقة، لعدم كفاية الربط.

(عاشرًا) قدر مبلغ ٢٢٢٤٣ ج.م. لباب ١ "ماهيات وأجروميتات" فرع ١ "المستشفيات والعيادات" قسم ٦ "القسم الطبي" وقد زاد المصروف فعلا على تقدير الميزانية بمقدار ٩٥٠ ج.م. لعدم إمكان توفير المنظور عدم صرفه بأكمله.

يقيم بما تقدم أن مجموع المبالغ المطلوب احتسابه لسد التجاوز في ميزانية الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٦ المالية هو ٢٢,٤٠٠ ج.م. يؤخذ من وفورات باقى أبواب المصروفات الأخرى.

٢ - مصروفات أوقاف الخديوى اسماعيل بالوادى

قدر مبلغ ٩٠٢١ ج.م. لباب ٣ - "أعمال جديدة" قسم ٨ "أوقاف الخديوى اسماعيل بالوادى" وقد زاد المصروف فعلا على تقدير الميزانية بمقدار ٢٤,٠٠ ج.م. بسبب فاقد المبلغ المخصص لاصلاح الأطنان وقدره ١٩٠ ج.م. في اصلاح ١,٠٣٠ فدانا بإقيام الفرزارة باصلاح وزراعة مساحة أخرى.

ويؤخذ مبلغ ٢,٤٠٠ ج.م. المطلوب احتسابه لسد التجاوز من زيادة إيرادات هذه الأوقاف على مصروفاتها.

وتلاحظ اللجنة أن وزارة الأوقاف تجاوزت الاعتمادات المربوطة في الميزانية بغير إذن سابق من البرلمان مخالفة بذلك أحكام الدستور التي ترى إلى تحقيق الرقابة البرلمانية.

ولذلك فإن اللجنة تفت نظر وزارة الأوقاف إلى اتخاذ جميع الإجراءات الصفة لذلك كما فصلت وزارة المالية بحيث تتبع في المستقبل عدم تجاوز اعتمادات أبواب المصروفات قبل استئذان البرلمان في ذلك ورأت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التالية التي أقرها مجلس النواب وترجو من المجلس الموافقة عليه ٥

رئيس اللجنة (الموقت)
حسن عبد القادر

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر.
مجلس الرضاية.

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب اقتنواون الآتى نصه، وقد صدقوا عليه وأصدرواها.

(المادة الأولى)

يصح في ميزانية وزارة الأوقاف لسنة المالية ١٩٣٦ - ١٩٣٧ احتساب إضافي بمبلغ ٢٤,٨٠٠ جنيه (أربعة وعشرين ألفا وثمانمائة جنيه) منه مبلغ ٢٢,٤٠٠ جنيه للأوقاف الخيرية ويؤخذ من وفورات باقى الأرباب

الأخرى وبمبلغ ٢,٤٠٠ جنيه لأوقاف الخديوى اسماعيل بالوادى ويؤخذ من زيادة إيرادات هذه الأوقاف على مصروفاتها وذلك لسد التجاوز المنظور حصوله في بعض أبواب المصروفات المخصصة بالجدول المرافق لهذا القانون.

(المادة الثانية)

على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

تأسر بأن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية. ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

جدول

بيان الاعتمادات الإضافية المطلوبة بميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية

قسم ١ - "الإدارة العمومية"

١١,٣٠٠ فرع ١ "ديوان العموم" باب ٢ "مصاريف عمومية" فرع ٢ "للمأهورات" .

بجيب

٣,٠٠٠ باب ١ "ماهيات وأجروميتات" .
٣,٥٠٠ باب ٢ "مصاريف عمومية" .

قسم ٢ "المساكنات والمكتبات" .

قسم ٣ "مصروفات الأعيان الموقوفة" فرع ٢ - "مصاريف الأطنان" .

بجيب

٨٠٠ باب ٢ "مصاريف عمومية" .

٢,٣٠٠ باب ٣ "أعمال جديدة" ("للمصرف على الأطنان" المستخلقة من التأجير) .

قسم ٤ - "المساعدات" باب ١ "ماهيات وأجروميتات" .

قسم ٥ - "التعليم" فرع ١ "إدارة التعليم ومدرسة الزينى" .

بجيب

٣٥٠ باب ١ "ماهيات وأجروميتات" .

١,٥٥٠ باب ٢ "مصاريف عمومية" .

٩٥٠ قسم ٦ "القسم الطبي" فرع ١ "المستشفيات والعيادات" باب ١ "ماهيات وأجروميتات" .

٢٢,٤٠٠ جملة الأوقاف الخيرية .

بجيب

٢,٤٠٠ قسم ٨ "أوقاف الخديوى اسماعيل بالوادى" باب ٣ "أعمال جديدة" ("للمصرف على أطنان الإصلاح") .

٢٤,٨٠٠ جملة الاعتماد المطلوب .

وعلق حضرات أعضاء المجلس متفرقين في أيام ١٥ و ١٦ و ١٧ من أبريل سنة ١٩٣٧ على ما طلب في هذه المذكرة ما

رئيس المجلس
عبد صفوت

ملحق رقم ١٤٣

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

مشروع قانون باعتدال الحساب الختامي لوزارة الأوقاف
للسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية

(المقتضى حصة الشيخ الفرح الأستاذ حسين محمد الهادي)

أسفرت نتيجة الحساب الختامي لوزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦
للمالية من البيان الآتي :

مذكرة منوعة المجلس الأعلى

المساكن من المنظور حصول تجاوز في بعض أبواب المصروفات بميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ بالرغم مما أجرة الوزارة من ضرب الاقتصاد في جميع نفقاتها والعمل على خفض مصروفاتها وعدم كفاية التقديرات المبرجة بالميزانية لبعض الأرباب والبنود فقد تجاوزت المراتب لهذه المذكرة بمصرفات المبالغ اللازمة لسد التجاوز المنظور حصوله في هذه الأرباب حتى أتم الاستغالية وقدرها ٢٤٨٠٠ ج. م.

من ذلك مبلغ ٢٢٧,٤٠٠ ج. م للأوقاف الخيرية ويؤخذ من وفورات باق الأرباب الأخرى ومبلغ ٢٧,٤٠٠ ج. م لأوقاف الخديوي لاصحاب بالوادي في باب الأعمال الخيرية لتكفة الصرف على أطياف الإصلاح ويؤخذ من زيادة إيرادات هذه الأوقاف على مصروفاتها في سنة ١٩٣٦ الحاضرة . فأتشرف برفع هذه المذكرة ليعلم المجلس الوقوف رجا الحكم بالموافقة على فتح اعتماد إضافي بمبلغ ٢٤٨,٠٠٠ ج. م في ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ للاستغالية الموضحة ما

وزير الأوقاف
إمضاء

المصروفات						الإيرادات				الوقف
الوقف	رصيد الميزانية	المحصل فعلا	الزيادة	السج	رصيد الميزانية	الامتدادات الاستغالية	الجملة	المصرف فعلا	الزيادة	الوقف
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ - الأوقاف الخيرية ...	٦٩١١٤٠	٦٧,٠٦٢	—	٢٠٤٨٨	٦٩١١٤٠	٣٧١٦٥ ^(١)	٧٢٨٣٠٥	٧٣٢٨٣٢	٤٠٧٨	—
	٦٢٨٠٨	٦٢٦٦٦	—	١٤٢	٤٤٣٥٤	—	٤٤٣٥٤	٤٤٥٠٠	١٤٦	—
٢ - أوقاف الحرمين ...	٣١١٧٨	٣٣٠١٠	١٨٣٢	—	٣٠٩٦٩	٣٥٨٤ ^(٢)	٣٤٥٥٣	٣٤٨١٩	٣٦٦	—
٣ - الأوقاف الأهلية ...	٨٤١٣٠٧	٨٣٦١٩١	—	٥١١٦	٥٢٧٣٩٩	١٦٣١٠ ^(٣)	٥٤٣٧٠٩	٥١٥٨٥٩	—	٣٧٨٥٠
الجملة ...	١٦٢٦٤٣٣	١٦٠٢٥١٩	١٨٣٢	٢٥٧٤٦	١٢٩٣٨٦١	٥٧٠٥٩	١٣٥٠٩٢١	١٣٢٧٥٦١	٤٤٩٠	٣٧٨٥٠

(١) يتبدل على المراسم بخلاف رقم ٤٢٧ لسنة ١٤٤٥ و ١٩٣٥ لسنة ١٩٣٦

(٢) يتبدل على المرسوم بتاريخ رقم ١٢٧ لسنة ١٩٣٥ والمرسوم بتاريخ رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦

(٣) يتبدل على المرسوم بتاريخ رقم ١٤٤ لسنة ١٩٣٥ والمرسوم بتاريخ رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦

وهذه اللجنة تراقب عمل ما لاحظته لجنة مجلس النواب وتشهد في ألا تنبأ الوزارة إلى مثل هذه المخالفة مستقبلاً .

وتأسف اللجنة إذ ترى توالى السجور في ميزانية الأوقاف الخيرية في كل حساب ختلى من سنة ١٩٣٠ إلى الآن كما هو مبين في الجدول الآتي :

السنة	المصروفات	الإيرادات	السجور
١٩٣٠ - ١٩٣١	٩٤٤١١٢٧	٨١٠٦٠٥	١٣٣٥٢٢
١٩٣١ - ١٩٣٢	٨٤٦٣٧١	٦٦٩٩١٧	١٧٧٦٩٤
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٧٣٠٣٩٣	٦١٦٣٣٤	١١٤٠٥٩
١٩٣٣ - ١٩٣٤	٦٩٨٠٠٤	٦٦٢٣٢٦	٣٥٥٧٨
١٩٣٤ - ١٩٣٥	٧٠٩٤٢٢	٦٢٩٥٣٣	٧٩٨٨٩
١٩٣٥ - ١٩٣٦	٧٣٢٣٨٣	٦٧٠٦٥٢	٦١٧٣١
الجملة			٦٠٤٤٧٣

ويرجع ذلك إلى إسهام ما تشهده اللجنة في تخارجهما كالم وهو يحرمي الدقة عند الرصد .

ولو أن الوزارة احتسبت في ربط الإيراد على تقديرات صحيحة وإحصاءات دقيقة ، لكان المتحصل فضلاً موازياً للربوط إن لم يكن أكثر منه ، فضلاً عن هذا فإن الوزارة تهدر المصروفات غالباً ثانياً لربط الإيراد ، ومع ذلك فهي تستهلك المصروفات كلها ثم تتجاوزها بإطراد كل عام .

أوقاف الخديو إسماعيل

قدرت إيرادات هذه الأوقاف بمبلغ ٦٢٨٠٨ ج. م. وفي المتحصل منها فلا ٢٦٦٦٦٦ ج. م. أي يسجل قدره ١٤٢ ج. م. .

وقدرت مصروفاتها بمبلغ ٤٤٤٥٤ ج. م. وفي المتصرف فلا ٤٤٥٠٠ ج. م. أي زيادة ١٤٦ ج. م. .

وقد حصل تجاوز بمبلغ ٣٠٢٠٧ ج. م. في باب ٣ « أعمال جليلة » بسبب التوسع في الإصلاح ، فباله وفر بمقدار ١٨٦١ ج. م. في البابين الأول والثاني . ويوجب على هذا التجاوز ملاحظة اللجنة السابعة الخاصة بعدم اتخاذ الإجراءات القانونية بشأنه قبل صرفه .

وقد بلغت زيادة إيرادات هذه الأوقاف على مصروفاتها ١٨٦٦٦ ج. م. وهذه الزيادة تصرف إلى وزارة المعارف وهي جهة الاستحقاق .

٢ - أوقاف الحرمين الشريفين

قدرت إيرادات هذه الأوقاف في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية بمبلغ ٣١١٧٨ ج. م. وفي المتحصل فلا ٣٣٠٠ ج. م. أي زيادة ١٨٣٢ ج. م. .

وأما من جهة التجاوزات في الأرباح الأخرى وجعلها ١٣٥٧٣ ج. م. فإن اللجنة ترى أنه كان من المستطاع تشارك حصولها بفتح امتيازات إضافية في الوقت المناسب طبقاً لنصوص الدستور .

ونقلت اللجنة من وزارة الأوقاف إلى عدم تجاوز الامتيازات التي يقرها البرلمان قبل استئذنها تطبيقاً لحكم الدستور وتحقيقاً للرقابة البرلمانية ، وقد علمت اللجنة أن الأسباب التي حلت بالوزارة إلى التجاوز في المصروفات قبل استئذان البرلمان هي أن لحس الموقف المالي للسنة المالية يكون عادة بعد تحقيق حساب شهر نوفمبر وتطلب الامتيازات الإضافية على أساس ما صرف في بحر السنة من أول السنة المالية لآخر نوفمبر - غير أنه كثيراً ما يحصل أن يكون التقدير على هذا الأساس إما أقل أو أكثر مما يصرف خلال أول ديسمبر ونهاية السنة المالية ومن المعلوم أن الحساب الشهري في حالة الإسراع لا يتم تحقيقه قبل اليوم الخامس والعشرين من الشهر التالي كما أن أكثر المصارف يحصل مائة في الثلاثة أشهر الأخيرة من السنة المالية خصوصاً في شهر أبريل الذي لا تزيد حساباته عادة من الفروع إلا بعد بضعة أشهر لأسباب حسانية ورفية ولذلك يحصل تجاوز لا يمكن التنبؤ به قبل نهاية السنة المالية فيظهر في الحساب الختلي ، ولذلك لم يبق ذلك أن الوزارة قد تطلعت بطلب امتيازات إضافية في مارس سنة ١٩٣٦ ولو كانت هذه التجاوزات معلومة لما تطلعت لتقدمت بطلب امتيازات ما فضلاً عن أن هذه التجاوزات لا تحصل إلا لطرف اضطراري في بعض الأحيان .

ولا ترى اللجنة في هذه الأسباب ما يشفعاً لذلك لا سيما إلا أن تلتفت نظر وزارة الأوقاف مرة أخرى إلى أن صرف أي مبلغ غير وارد بالميزانية قبل استئذان البرلمان ، فيه تجاهل للرقابة البرلمانية ومخالفة صريحة لأحكام الدستور .

وقد استعرضت لجنة الأوقاف مجلس النواب مفردات الزيادة والفقر ومبرراتها في بنود مصروفات هذه الأوقاف الموضحة بالصفحات ٢٦ - ٤٥ من نتيجة الحساب الختلي ، فلفت نظرها أن بند الانتقال وبند السفر في باب ٢ « مصاريف عمومية » في فرع ٢ « المأموريات » قسم ١ « الإدارة العمومية » قدره ٧٦٣٣ ج. م. وأضيف إليه امتياز إضافي بمبلغ ٨٠٠ ج. م. فأصبحت الجبلية ٨٤٣٣ ج. م. ومع ذلك بلغ المتصرف فلا ٩٢٢٤ ج. م. أي تجاوز قدره ٨٠١ ج. م. .

وذلك بسبب شراء سيارات واحتلت أن شراء السيارات يدخل في بند باب ٣ « أعمال جليلة » في باب ٢ « مصاريف عمومية » كما لاحظت أنه كان من الملائم استئذان ربط بتداول انتقال وبند السفر في شراء سيارات ، لو أن هذا البند وإقراراً يسمح بذلك ولم يكن هذا البند جزءاً من باب آخر غير باب الأعمال الجليلة الذي عليه تقليد شراء سيارات ، ولكن من غير المفهوم أن تنبأ الوزارة إلى تجاوز امتياز هذا البند لتفريع ما غصصه له وهو شراء سيارات في الوقت الذي لم يكف الرضا لغيره المخصص له . فخلل أن الوزارة قد تقدمت بطلب امتيازات إضافية بمبلغ ٨٠٠ ج. م. لسد التجاوز الذي كان منظوراً حصوله في بحر السنة .

الرغبة الأولى :

« تلاحظ اللجنة أن الوزارة تصرف مرتبات المستحقين زيادة على يستحقونه بالرغم من الرغبة التي سبق أن أبديت في السنوات السابقة بخصوص وضع ضابط لمصروفات كل وقف أهل على حدة بحيث لا تتجاوز جملة مصروفاته ، بما فيها ما يصرف المستحقين في بحر السقاجاني ما يقدر بحسبه بما قد يترتب عليه أن تبقى وفورات تصرف لهم في آخر السنة بدلا من أن يصبحوا مدينين .

ومن المعلوم أن العمل بتلك القاعدة يؤدي إلى سلامة مالية الوزارة مما قد يشأ من الطوارئ تكريج الوقت من نظرها خلال السنة أو ولاء المستحق .

وبالرغم من أن هذه الرغبة قد تكررت منذ سنوات سابقة ، فمن الأسف أن الوزارة لم تصل إلى تنفيذها مع أن في العمل بها فائدة عظيمة للوزارة والمستحقين معا .

الرغبة الثانية :

« تلاحظ اللجنة أن حركة قرد وزارة الأوقاف مع بنك مصر ضعيفة ، وتفتت نظر الوزارة إلى العمل على تنمية هذه الحركة معه باعتبار مؤسسة مصرية بمحبة .

ولقد أبدت هذه الرغبة بعد انتهاء سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية المقدم هذا التقرير عن نتيجة حسابها الختامي ، فلم يك تمسرا معرفة المدى الذي وصلت إليه الوزارة لولا أن اللجنة في سياق بحث ميزانية هذا العام طلبت منها بياناً بالودائع ، فأجابت بأن التقديرة المودعة بخزانة الوزارة والبنوك لفائدة مارس سنة ١٩٣٧ هي :

جنيه

٣٤٥٨٦ بخزانة الوزارة والقروض .

٨٢٧٩١٠ بخزانة البنك الأهلي .

٣٣٣٥٦ » بنك مصر .

١١٩٥٨٥٢ الجلمة

ولا تزال اللجنة ترى أن هذه نسبة ضئيلة لا تحقق تنفيذ الرغبة التي سبق أن أبدتها ، وتكون الوزارة إلى مضاعفة المبالغ المودعة ببنك مصر . وهذه اللجنة توافق على ما رآه لجنة مجلس النواب .

ومع كل ما تقدم ترجو اللجنة من هيئة المجلس المقرر إقرار الحساب الختامي لميزانية وزارة الأوقاف لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية ، الموافقة على مشروع القانون الآتي نصه :

باسم حضرة صاحب الجلالة غاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صغها عليه وأصدرناه :

وقد تقرر مصروفاتها بمبلغ ٣٠٩٩٩ ج . م وأضيف إليه اعتماد اضافي مقدار ٣٥٨٤ ج . م فأصبحت الجلمة ٣٤٥٥٣ ج . م وبخ المصرف فعلا ٣٤٨١٩ ج . م أي زيادة ٣٦٦ ج . م .

وقد حصل في مصروفات هذه الأوقاف التجاوزان الآتيان :

(١) تجاوز بمبلغ ١٨٤ ج . م في باب ٩ « رسوم ادارة » بسبب زيادة إيرادات أوقاف الحرمين عن ربط الميزانية .

(٢) تجاوز بمبلغ ٩٨٨ ج . م في باب ٣ « مصاريف الأطباء » بسبب عدم كفاية الربط الخاص بمصاريف الأطباء المترتبة على القنة . ويستحب على هذين التجاوزين ما لاحظته اللجنة بشأن التجاوزات السابقة .

ولم يقف رقم مصروفات أوقاف الحرمين الشرقيين عند ٣٤٨١٩ ج . م بل أضيف إليه ٩٥٠ ج . م بناء على الرسوم بقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٣٥ لشراء مفروشات وأدوات نظافة لحرم النبوي الشريف فأصبحت جملة المصروفات ٤٤٣١٩ ج . م .

وبذلك أصبحت زيادة المصروفات على الإيرادات ١١٣٠٩

وقد حلت اللجنة أن الاتفاق قد تم بين وزارتي الأوقاف والمعارف على أن تتولى الأخيرة صنع السجاد اللازم لحرم النبوي الشريف ، وبالمبلغ مسطحة ٤٨١٧ مترا مربعا وصعد قطعه ٥٠٢ ، في مدارسة الصناعات وغيرها بمقرتها على أن يكون سعر المتر المربع جنيا ٥٠٠ مليم . ويوضح في الاتفاق أن المدة اللازمة لذلك ستعان ابتداء من أكتوبر سنة ١٩٣٦ مع توريد ما يتم صنعه أولا بأول يمكن إرساله إلى الحرم النبوي الشريف ، وقد قامت وزارة المعارف بتوريد ثلاث حشرة قطعة في شهر أبريل سنة ١٩٣٧ ، وترجو اللجنة أن يتم صنع السجاد في المدة المتناقده عليه .

٣ - الأوقاف الأهلية

كان المقدر لإيرادات الأوقاف الأهلية في ميزانية سنة ١٩٣٥ المالية بمبلغ ٤٨١٣٠٧ ج . م وبخ التحصل فعلا ٨٣٦١٩١ ج . م أي يسير ١٠٦ ج . م .

وكان المقدر لمصروفات هذه الأوقاف مبلغ ٥٣٣٩٩ ج . م أضيف إليه اعتمادات إضافية مجموعها ١٣٣١٠ ج . م بناء على الرسوم بقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٣٥ والرسوم بقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٣٦ فأصبحت الجلمة ٥٤٣٧٠٩ ج . م وبخ المصرف فعلا ٥١٥٨٥٩ ج . م أي بفرق ٣٧٨٥٠ ج . م ولذا استبدلت منه رقم الاعتمادات الإضافية بصح الورق الحقيقي ١١٥٤٠ ج . م .

• • •

وقد تفتت لجنة الأوقاف مجلس النواب ونظر وزارة الأوقاف إلى الرغبة السابقة بإدخالها في العام المالي وما :

مادة ٤ - تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الأول والباب الثالث من وفورات باق أبواب المصروفات الأخرى .

مادة ٥ - تعتمد إيرادات الأوقاف الأعلى للسنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦ بمبلغ ٨٣٦١٩١ ج. م ومصروفاتها بمبلغ ٥١٥٨٥٩ ج. م حسب الجدول حرف (ج) المرافق لهذا القانون .

مادة ٦ - على وزير الأوقاف تنفيذ هذا القانون .

نص بأن يصم هذا القانون بتمام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

رئيس اللجنة (الموقت)
حسن عبد القادر

مادة ١ - تعتمد مصروفات الأوقاف الخيرية لسنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦ بمبلغ ٧٣٢,٣٨٣ جنيها وإيراداتها بمبلغ ٦٧٠,٦٥٢ جنيها وإيرادات أوقاف الخديوي اسماعيل بالوادي بمبلغ ٦٢,٦٦٦ جنيها ومصروفاتها بمبلغ ٤٤,٥٠٠ جنيها حسب الجدول حرف (١) المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - تعتمد تسوية التجاوز في مصروفات الباب الأول والباب الثاني من قسم ١ فرعي ١ و ٢ والباب الثاني والباب الثالث من قسم ٣ فرعي ٢ والباب الأول والباب الثاني من قسم ٤ والباب الأول والباب الثاني من قسم ٥ فرعي ١ والباب الأول من قسم ٦ فرعي ١ من وفورات باق أبواب المصروفات الأخرى والباب الثالث من قسم ٨ من زيادة إيرادات أوقاف الخديوي اسماعيل بالوادي على مصروفاتها .

مادة ٣ - تعتمد مصروفات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة المالية ١٩٣٥-١٩٣٦ بمبلغ ٣٤٨,١٩٩ جنيها وإيراداتها بمبلغ ٣٣,٠١٠ جنيها حسب الجدول حرف (ب) المرافق لهذا القانون .

جدول حرف "ا"

إيرادات ومصروفات الأوتاف الخيرية

لسنة ١٩٣٥ المالية

جدول حرف (١)
إيرادات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٥ المالية

المربوط في ميزانية ١٩٣٥ سنة	التحصل في سنة				
	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
باب ١ - إيرادات عمومية (الإدارة)	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
فصل ١ - رسوم إدارة .	٩٤٦٩١	٨٩٩٢٦	٨٢٣٥٥	٨١٨٩٦	٦٦٤٧٣
٢ - قضائية ومتنوعة .	٥٨٦٥٣	٦٣٨٢٨	٧٤٠٥٦	٧٣٨٣٣	٧٨٨١٤
جمله باب ١	١٥٣٣٤٤	١٥٣٧٥٤	١٥٦٤١١	١٥٥٧٢٩	١٤٥٢٨٧
باب ٢ - التحصيل لمكاشات ومكشآت الموظفين	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
بند ١ - المستطعم من ماهيات المستخدمين .	١٠٨٠٠	١٢٣٦٧	١١٣١٨	١١٦٥٨	١٤٣٣٢
٢ - إيرادات أطيان المكاشات .	٦٣٦٨	٥٩٦٤	٦٨٣٣	٦١١٤	٥٤٤٦
جمله باب ٢	١٧١٦٨	١٨٣٣١	١٨٠٩١	١٧٧٧٢	١٩٧٧٨
باب ٣ - إيرادات الأحيان الموقوفة	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
بند ١ - إعانات المائي .	١٢٢١٩٨	١١٤٨٢١	١١٧٨٥٥	١٢٧٠٠١	١٣٣٧٨٢
٢ - الأراضي القضاء .	١١٨٥٣	١٢١٩٦	١٠٨٩٢	١٠٩٣٣	١١٧٣١
٣ - الأشجار .	١٠٤٣٩	٧٦١٥	٦٧٥٠	٩٩٩٥	٦٢٨٢
٤ - إعانات الأحيان الزراعية .	٢٥٣٨٧٨	٢٤٩٨٨٧	٢٢٣٩٢٢	٢٢٨٤٣٠	٢٠٩٠٥٣
٥ - إيرادات زراعية .	٣٣٣٣٠	٢٩٠٦٢	٢٦٦٥١	٢١٧٦٦	١٧٦٠٢
٦ - إيرادات متنوعة .	١٩٢٤٠	١٨٣٥٦	١٩٧٥٣	٢٢٣٨١	١٨٧٤٧
جمله باب ٣	٤٥٠٩٣٨	٤٣١٩٣٧	٤٠٥٧٩٣	٤٣٠٥٠٦	٣٩٧١٨٧
باب ٤ - إيراد من اشتغال مدرسة البنات	٩٠٠	٧٨٦	١٠٦٣	١١٢٠	٧٩٥
باب ٥ - إيراد من مرتبات مقررة للأوقاف الخيرية	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
بند ١ - مرتبات مرسولة بوزارة المالية .	١٢٢٩٠	١٢٢٩٠	١١٩٠٨	١٢٣٩٢	١١٩١٤
٢ - مقررة وخبرات متوفرة .	٣٨٥٠٠	٣٥٥٥٤	٣٠٢٦٧	٣٩٢٠٧	٣٥٣٧٣
جمله باب ٥	٥٠٧٩٠	٤٧٨٤٤	٤٢١٧٥	٥١٥٩٩	٤٧٢٨٧
باب ٦ - المقر من وزارة المالية للقيم الآثار العربية	١٨٠٠٠	١٨٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٦٠٠٠
إيرادا مصححة قواد .	—	—	—	—	—
جمله إيرادات الأوقاف الخيرية .	٦٩١١٤٠	٦٧٠٦٥٣	٦٣٩٨٣٣	٦٦٣٧٦٦	٦١٢٣٣٤
باب ٧ - أوقاف الخديوي اسماعيل إلهادي	جنية	جنية	جنية	جنية	جنية
بند ١ - إعانات المائي .	٦٠	٥٧	٦٠	٥٧	٦١
٢ - الأراضي القضاء .	٨٧	٩٦	٩٢	٨٨	٩٠
٣ - أطيان الزراعة .	٥١٤٩٥	٥١٩٧٢	٤٦٤٣٥	٣٢٦٦٢	٣٩١٤٥
٤ - إيرادات زراعية .	٨٥١٨	٧٢٤٠	٦٩٢٥	٦٢٨٩	٥٨٧٦
٥ - متنوعة .	٢٦٤٨	٣٣٠١	٣٧٦٤	٣٦١٤	٣٧٤٢
جمله باب ٧	٦٢٨٠٨	٦٢٦٦٦	٥٦٢٧٦	٤٢٧١٠	٤٨٩١٤
الإيرادات .	٧٥٣٩٤٨	٧٣٣٣١٨	٦٨٥٨٠٩	٧٠٥٤٣٦	٦٦٥٢٤٨
زيادة المصروفات على الإيرادات .	—	٦١٧٣١	٧٩٨٨٩	٣٥٥٧٨	١١٤٠٥٩
الجملة العمومية .	٧٥٣٩٤٨	٧٩٥٠٤٩	٧٦٥٦٩٨	٧٤١٠١٤	٧٧٩٣٠٧

(تابع) جدول حرف (ا)

مصروفات الأوقاف الخيرية لسنة ١٩٣٥ المالية

	المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٥	الاحتياطات إضافية	الحسنة	المصرف في سنة				
				١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
		بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته	بجته
قسم ١ - الادارة العمومية								
فرع ١ - ديوان العموم .	١٠٦٥١٨	١٤٣١٠	١٢٠٨٢٨	١٢٥٤٠٤	١٢٠٠٥٢	١١٣٩٥٦	١١٥٩٠٦	١٢٥٧٠٨
٢ - الاموريات .	٩٠٥٧٤	٤٢٠٠	٩٤٧٧٤	٩٦٢٢٠	٩٤٩١٣	٩٤٩٤٤	٩٧٥٩١	٩٨١٦١
جمله قسم ١	١٩٧٠٩٢	١٨٥١٠	٢١٥٦٠٢	٢٢١٦٦٠	٢١٤٩٦٥	٢٠٨٩٠٠	٢١٧١٨١	٢٢٣٨٦٩
قسم ٢ - مساكنات ومساكنات الموظفين								
فصل ١ - مساكنات ومساكنات .	٣٧١٧٠	—	٣٧١٧٠	٣٧١٥٠	٣٣٣٥٠	٣٥٠٨٨	٣٣٣٢١	٣٠٢٢٠
٢ - مال ائتمان المسكنات .	٧١٣	—	٧١٣	٧١٣	٧٠٩	١٢٢	١٠٢٥	١٣٣٧
٣ - اعمال جديدة .	٢٥٠	—	٢٥٠	٢٥٠	—	—	—	—
جمله قسم ٢	٣٨١٣٣	—	٣٨١٣٣	٣٨١١٣	٣٧٠٤٤	٣٥٢١٠	٣٤٦٦١	٣١٥٤٧
قسم ٣ - مصروفات الاعيان الموقوفة								
فرع ١ - مصاريف المائي .	٣٦٧٠٦	—	٣٦٧٠٦	٣٣٠٢٢	٢٩٩٣٥	٣٠٣٧٠	٣٥٩٧٥	٣٢٥٧٤
٢ - مصاريف الاعيان المؤجرة والمترمة والإصلاح .	١١٠١٣٢	٩٠٥٥	١١٩١٨٧	١٢٢٥٩٥	١٢٣٤٤٢	٩٤٥٢٥	١٠٣٨٨٧	١٠٦٥٦١
٣ - لشئرى اجزاء اعيان متناقلة باعيان الأوقاف الخيرية .	٢٥٠	—	٢٥٠	١٩٧	٣٧٣	٣٣٠	٢٥٠	٣٦٩
٤ - اعمال تحقيق سياسة الاطيان .	—	—	—	—	—	—	—	٣١٢
جمله قسم ٣	١٤٧٠٨٩	٩٠٥٥	١٥٦١٤٣	١٥٥٨١٤	١٥٣٧٥٠	١٢٥٥٨٥	١٣٩٦١٢	١٣٩٧١٦
قسم ٤ - المساجد والارباب والاضرحة	١٦٤٢١٦	٩١٠٠	١٧٣٣١٦	١٧٢٩٣٣	١٦٥٦٨٧	١٧٢٧٦٥	١٨٤٢١٣	٢٠٦٧٧
قسم ٥ - التعليم								
فرع ١ - ادارة التعليم ومدرسة البنات .	١٤٠٨٤	٥٠٠	١٤٥٨٤	١٦٥٨١	١٦٠٥١	١٤٧٧٩	١٤٤٤٢	٥٨٣٩٢
٢ - امانات التعليم .	—	—	—	—	—	—	٦٩٠٦	٤٠٩٧
٣ - المكتاب التي يديرها وزارة المعارف .	٤٠٠٠	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠	٤٠٠٠
الخزانة الزكية .	—	—	—	—	—	—	—	٤٩٧
جمله قسم ٥	١٨٠٨٤	٥٠٠	١٨٥٨٤	٢٠٥٨١	٢٠٠٥١	١٨٧٧٩	٢٥٣٤٨	٦٦٩٨٦
قسم ٦ - القمم الطبي								
فرع ١ - المستشفيات والعيادات .	٣٧٥٨٥	—	٣٧٥٨٥	٣٦٥٤٧	٢٩٨٣٠	٤٦١٨٩	٣٧٨٧٣	٦٦٤٨١
٢ - لللاجئين والناكثين .	١٣٥٦٤	—	١٣٥٦٤	١١٤٥٦	١٣٤٧٣	١٥١٣٥	١١٣٦٦	١٤٩٩٩
التكاليف التي في ادارة مشايخنا .	—	—	—	—	—	—	١١٥٧	١٤٣٥
جمله قسم ٦	٥١١٤٩	—	٥١١٤٩	٤٨٠٠٣	٤٣٣٠٢	٦١٣٢٤	٥٠٤٠٦	٨٣٩١٢
قسم ٧ - ائانات ومزونات وصداقات	٧٥٣٧٨	—	٧٥٣٧٨	٧٥٢٨٠	٧٤١٢٣	٧٥٧٤١	٧٩٣٧٢	٨٥٩٤١
جمله مصروفات الأوقاف الخيرية .	١٩١١٤٠	٣٧١٦٥	٢٢٨٣٠٥	٢٢٣٣٨٣	٧٠٩٤٢٣	٦٩٨٣٠٤	٢٣٠٣٣٣	٤٤٧٧٧١
قسم ٨ - اوقاف الخيرية								
١ - ماهرات واجرومات .	٨٢٢٣	—	٨٢٢٣	٨٠٢٣	٨٥٧١	٧١١٢	٩٦٥٠	٧٠٨٠
٢ - مصارف عمومية .	٢٦٥٠١	—	٢٦٥٠١	٢٤٨٣٠	٢٥٠٠١	١٨٥٢٤	٢٣٣١٥	٢٣٠٢٧
٣ - اعمال جديدة .	٩٦٣٠	—	٩٦٣٠	١١٦٣٧	١٠١٤٧	٨٩٢٣	٩١٥٩	١٠٦١٩
جمله قسم ٨	٤٤٣٥٤	—	٤٤٣٥٤	٤٤٥٠٠	٤٤٢٩٩	٣٤٥٥٨	٤٢١٢٤	٤٠٧٦٦
جمله المصروفات .	٢٢٥٠٩٤	(١) ٢٢١٦٦	٢٢٦٦٦٩	٢٢٦٦٨٣	٢٥٣٧٤١	٢٢٣٨٦٢	٢٢٣٥١٧	٨٨٣٩٧
زيادة ايرادات اوقاف الخيرية	—	—	—	١٨١٠٦	١١٩٥٧	٨١٥٢	٦٧٠٠	٥٧٨٧
الجملة العمومية .	—	—	—	٢٤٥٠٤٩	٢٦٥٦٩٨	٢٤١٠١٤	٢٢٣٧٠٧	٨٩١١٨٤

(١) يتاحل المراسم بشارتو رقم ١٤٤٤ لسنة ١٩٣٥ و٢٤٤٤ لسنة ١٩٣٦

(٢) هذا المبلغ يقع ٢٢٦٦٨٣٠٥ يتاحل اوقاف الخيرية اموال المراسم القديمة بوزارة المعارف

جدول حرف "ب"

إيرادات ومصروفات الحرمين الشريفين

لسنة ١٩٣٥ المالية

جدول حرف (ب)

إيرادات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٥ المالية

	الفرق		المربوط في ميزانية سنة ١٩٣٥	الحاصل في سنة				
	زيادة	نقص		١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
	جيب	جيب		جيب	جيب	جيب	جيب	جيب
باب ١ - إيرادات الأقطان المرفوعة								
١ - إيرادات الملبأ .	٧٩٤	—	١٢٢٨٣	١١٤٨٩	١١٨٩٥	١١٩٣٤	١٢٦٠٢	١٤٤٨٥
٢ - « الأراضي القضاء .	٤	—	١٩٥	١٩١	١٦٠	١٦٠	١٥٢	١٩٤
٣ - الأحكار .	٤٥٤	—	٨٧٨	٤٣٤	١٠٠٠	٦٦٢	٤٥٧	٥٨٧
٤ - إيرادات الأقطان الزراعية .	—	٣٩٣٦	١٤٤٠٩	١٧٣٣٥	١٥٩٤٢	١٥٤٦٤	١٢٨٦٨	١٣١٥٧
٥ - « محصولات زراعية .	٢١٠	—	٢١٥٤	١٩٤٤	١٩٢٨	—	٧٨٨	—
جمله باب ١	١٤٦٠	٢٩٢٦	٢٩٩١٩	٣١٢٨٣	٣٠٩٢٥	٢٨٢١٠	٢٦٨٦٦	٢٨٤٢٣
باب ٢ - عرشات مطهرة لأوقاف الحرمين								
١ - عرشات مرفوعة بوزارة المالية .	—	—	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩	١٠٩
٢ - « من أوقاف أهلية .	—	١٨٩	٣٥٠	٥٣٩	٦٨٩٠	٥٩٠	٦٦٥	٦٣٢
جمله باب ٢	—	١٨٩	٤٥٩	٦٤٨	٦٩٩٩	٦٩٩	٧٧٤	٧٤١
باب ٣ - ما يحصل من مصاريف قضائية ومن إيرادات مديرية								
١ - ما يحصل من مصاريف قضائية .	—	٢٢٦	٢٠٠	٤٢٦	٢٠٨	٤٢٤	١٩٥	٢٤٣
٢ - « إيرادات متنوعة .	٤٧	—	٦٠٠	٥٥٣	١٢٢٨	١١٦٦	٧٣٥	٤٣٧٤
جمله باب ٣	٤٧	٢٢٦	٨٠٠	٩٧٩	١٤٣٦	١٥٩٠	٩٣٠	٤٦١٧
جمله الإيرادات .	١٥٠٩	٣٣٤١	٣١١٧٨	٣٣٠١٠	٣٢٩٣٠	٣٠٤٩٩	٢٨٥٧١	٣٣٧٨١
زيادة المصروفات على الإيرادات .				١٨٠٩	١٢٠٧	١٣٠٢٨	١٩٤٧	٢١٣٢
المجملة الصافية .				٣٤٨١٩	٤٠٥٦٧	٤٣٥٢٧	٣٠٥١٨	٣٦٤١٣

(تابع) جدول حرف (ب)

مصرفات أوقاف الحرمين الشريفين لسنة ١٩٣٥ المالية

	الفرق	الزيادة	الزيادة	الزيادة	الزيادة	المصرف في سنة				
						١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢	١٩٣١
	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه
باب ١ - رسوم لإدارة	-	١٨٤	٣١١٧	-	٣١١٧	٣٣٠١	٣٩٣٦	٣٠٥٠	٢٨٥٧	٢٣٧٨
باب ٢ - مصاريف الأمان										
١ - حواك الماني .	١١٠	-	١٧٧٧	-	١٧٧٧	١٦٦٧	١٤٥٠	١٦٠٠	١٤٨٢	١٣٠٦
٢ - حفظ وتزوير الماني .	٢٦٨	-	١٢٠٠	-	١٢٠٠	٩٣٢	١٨١٨	١٢٢٢	١٢٨٨	٣٩٤٢
٣ - أحجار .	-	٣٨	١٢٧٠	-	١٢٧٠	١٣٠٨	١٢٢٨	١٣٠٩	١٢٦٨	١٣٦٥
٤ - اجرة خفراء وملاحطين .	-	١٩	٢٨٣	-	٢٨٣	٣٠٢	٢٣٦	٢٨٨	٢٧١	٦٢٤
أعمال جديدة .	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لتكلفة عمل الإصلاحات في الحرم النبوي الشريف .	-	-	-	٢٥٨٤	٢٥٨٤	٢٥٨٤	٧٠٠٠	١٢٩٢١	-	٢٥٦٨
جمله باب ٢	٣٧٨	٥٧	٤٥٣٠	٢٥٨٤	٧١١٤	٦٩٩٣	١١٧٣٢	١٣٤٠٠	٤٣٠٩	٩٨٠٥
باب ٣ - مصاريف الأطنان										
١ - مال الأطنان	-	٤٢	٤١٥٥	-	٤١٥٥	٤١٩٧	٤٠٣٥	٣٦٦٣	٤١٣٦	٤٢١٧
٢ - مصاريف الأطنان .	-	٩٤٦	٣٠٠٠	١٢٠	٢١٢٠	٣٠٦٦	٣٤٥٨	١٨٩٧	١٩٩٩	١٣٢٢
جمله باب ٣	-	٩٨٨	٦١٥٥	١٢٠	٦٢٧٥	٧٢٦٣	٧٤٩٣	٥٥٦٠	٥٨٣٥	٥٧٠٩
باب ٤ - مصاريف عمل الإحمال الخيرية للحرمين .										
١ - الخليات :										
مصرفات المكاتب المحولة لإدارتها على وزارة المعارف .	-	-	٤٠٠	-	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
لتكلفة مصرفات تكتبي مكة المكرمة ونفعية المقررة .	-	-	٧٣٠٠	-	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠	٧٣٠٠
مصاريف نفدى ليمص الفقراء من أهالي الحرمين الشريفين	٢٢١	-	٥٥٠٠	-	٥٥٠٠	٥٢٧٩	٥٦٠٩	٥٢٣٠	٥٥٧٤	٥١٣٦
مصاريف عيادة بمكة المكرمة .	-	١٣٩	٣٠٠٠	-	٣٠٠٠	٢١٣٩	١٦٦١	٢٠٤٧	٢٢٩٣	٢٠٨٨
مصاريف متنوعة في الموارد والإعانة .	-	٦٧	١٢٣	-	١٢٣	٢٠٠	١٢٠	١٤٦	١٣٩	١٩٧
٢ - مصرفات المساجد :										
مصاريف خدم المساجد .	٣٦	-	٥٣٤	-	٥٣٤	٤٩٨	٥٣٥	٤٨٩	٥٠٣	٥٢٦
حفظ وتزوير .	٢٩٢	-	٣٠٠	-	٣٠٠	٨	٢	٤٣	١٣	١
مصرفات .	٤٠	-	١٠٠	-	١٠٠	٦٠	٧٤	٣٢٦	١٩٢	٤٧
جمله باب ٤	٥٨٩	٢٠٦	١٦٢٦٧	-	١٦٢٦٧	١٥٨٨٤	١٥٧٠١	١٦٠٨١	١٦٤١٤	١٥٧٠٠
باب ٥ - مصاريف قضائية وتنوطة										
١ - مصاريف قضائية .	١٧٧	-	٤٠٠	٥٨٠	٩٨٠	٨٠٣	٨٩١	٦٨٤	٧٨٨	١١٣٨
٢ - تنوطة .	٢٥	-	٥٠٠	٣٠٠	٧٧٥	٨٠٠	٨١٤	٨١٢	٣١٥	٦٨٣
جمله باب ٥	٢٠٢	-	٩٠٠	٨٨٠	١٧٨٠	١٥٧٨	١٧٠٥	١٤٩٦	١١٠٣	١٨٢١
الجمله .	١١٦٩	١٤٣٥	٣٠٠٦٩	١٣٥٨٤	٣٤٥٥٣	٣٤٨١٩	٤٠٥٧٧	٤٣٥٢٧	٣٠٥١٨	٣٤٤١٣

(١) يادخل الرسم بجاوه درهم ١٢٧ لسنة ١٩٣٥ والرسم بجاوه درهم ٣٤ لسنة ١٩٣٦

جدول حرف "ج"
إرادات ومصروفات الأوقاف الأهلية
لسنة ١٩٣٥ المالية

جدول حرف (ج)

إيرادات الأوقاف الأهلية لسنة ١٩٣٥ المالية

	التبرع		التحصل و سنة				
	قص	زيادة	المربوط ق. رياضية سنة ١٩٣٥	١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣	١٩٣٢
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
باب ١ - إيرادات الأعيان الموقوفة							
بند ١ - إعانات المباني .	١٠٨٦٣	-	١٦٤٧١٥	١٥٣٨٥٣	١٥٢٩٩٣	١٦٥٣٤٥	١٧٦١٩٧
٢ - إعانات الأراضي القضاء .	٢٢٦	-	١٠٩٧٧	١٠٧٥١	٩٣٦٤	٨٨٧٥	٨٦٦٤
٣ - الأحكام .	-	٤٦	٨١٥	٨٦١	١١٠٦	١٠٦٧	٢١٥٧
٤ - إعانات الأطنان الزراعية [-	٧٢٧٤	٥٧١٨٧١	٥٧٩٤٥٥	٥٥٥٦٠٩	٥٥١٥٤٤	٣٧٠٠٧٠
٥ - إيرادات زراعية	-	٦٠٧٧	٤٤٢٤٤	٥٠٣٢١	٥١٤٩١	٣٢٦١٤	٢٩٠٢٧
جملته باب ١	١١٠٨٩	١٢٣٩٧	٧٩٢٦٢٢	٧٩٤٩٣٠	٧٧٠٥٦٣	٧١٦٣٥٥	٥٨٦٤١١
باب ٢ - مرتبات معلقة بر ذمة المالية	-	١٥٠	٢١٠٠	٢٢٥٠	٢٣٢٥	٢١١٣	٢٣١٣
باب ٣ - ما يحصل من المصاريف القضائية والإيرادات المتنوعة .							
بند ١ - ما يحصل من مصاريف قضائية .	-	١٠٥٥	٩٠٠٠	١٠٠٥٥	٧٣١٢	٩٢٦٩	٧١٥١
٢ - إيرادات متنوعة .	-	١٣٧١	٢٧٥٨٥	٢٨٩٥٦	٢٥٢٤٣	٤٢٢٥٧	٣٣٥٠٦
جملته باب ٣	-	٢٤٢٦	٣٦٥٨٥	٣٩٠١١١	٤٢٥٥٥٠	٥١٠٢٦٦	٤٠٨٥٧
باب ٤ - إيرادات الأوقاف المنظورة إحالتها على الوزارة	١٠٠٠٠	-	١٠٠٠٠	-	-	-	-
الجملة العمومية .	٢١٠٨٩	١٥٩٧٢	٨٤١٣٠٧	٨٣٦١٩١	٨١٠٤٠٣	٧٧٠٢٥٤	٦٣٠١٨١

١ - إيرادات وادعة من رواتب الأوقاف الأخرى .

(تابع جدول حرف ج)

مصرفات الأوقاف الألفية لسنة ١٩٣٥ لـ

المصرف في سنة	١٩٣١	١٩٣٢	١٩٣٣	١٩٣٤	١٩٣٥	الجلية	اعتبات في ميزانية ١٩٣٥	الربط في ميزانية ١٩٣٥	الفرق	زيادة وغير	جانبه
	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه	جانبه
١ - رسوم إدارة :	٦٠٣٩٩	٦٦٣١٧	٧٨٩٤٦	٧٧٥٢٥	٨١٢٨٥	٨٤٠٢٤	—	٨٤٠٢٤	٧٧٣٩٦	—	٧٧٣٩٦
باب ٢ - مصاريف الأمان :	١٨٥٥١	١٩١٦٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤
بند ١ - حواشي الماني :	١٨٥٥١	١٩١٦٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤
بند ٢ - حفظ وتزيم الماني :	١٨٥٥١	١٩١٦٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤
بند ٣ - اجرة خزانة وملاطحين :	١٨٥٥١	١٩١٦٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤
بند ٤ - أحكام :	١٨٥٥١	١٩١٦٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤
بند ٥ - إقتضات جديقة :	١٨٥٥١	١٩١٦٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤	١٥٠٤٤	—	١٥٠٤٤
حالة باب ٢	٤١٤٥٥	٤٢٦١٧	٤٢٦٨٤	٤٢٦٨٤	٤٢٦٨٤	٤٢٦٨٤	—	٤٢٦٨٤	٤٢٦٨٤	—	٤٢٦٨٤
باب ٣ - مصاريف الأمان :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
بند ١ - مال الأمان :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
بند ٢ - مصاريف زراعية :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
بند ٣ - حاجات خدمة الأمان :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
بند ٤ - ملاحظة وحراسة أمان صغار المتأخرين :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
بند ٥ - مصاريف الأمان المترتبة على القصة :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
بند ٦ - المزرعة :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
بند ٧ - أعمال جديقة :	١٣٩٠٣١	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣	١٤٦٧٣	—	١٤٦٧٣
حالة باب ٣	٢٢١٥٦٦	٢٢٦٨٥	٢٢٦٨٥	٢٢٦٨٥	٢٢٦٨٥	٢٢٦٨٥	—	٢٢٦٨٥	٢٢٦٨٥	—	٢٢٦٨٥
باب ٤ - مصاريف الإعمال الخيرية :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ١ - الخيرات :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٢ - مشروعات المدارس التي يديرها الوزارة :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٣ - مصرف في المراسم والأعياد والمواكب :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٤ - مصرف في مكة المكرمة والمدنية للزوجة لأعمال خيرية :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٥ - مرتبات على أوقاف مشمولة بنظر الوزارة الخيرية :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٦ - مرتبات متنوعة :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٧ - مصروفات إقامة الشعار :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٨ - حاجات تعليم المساجد وإقرايا والأضرحة والمقارن :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ٩ - حفظ وتزيم المساجد :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ١٠ - مصروفات المساجد :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
بند ١١ - أعمال جديقة :	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦	١١٥٥٦	—	١١٥٥٦
حالة باب ٤	٨٢٧٢٧	٨٢٧٢٧	٨٢٧٢٧	٨٢٧٢٧	٨٢٧٢٧	٨٢٧٢٧	—	٨٢٧٢٧	٨٢٧٢٧	—	٨٢٧٢٧
باب ٥ - ديون على أوقاف واجبة السداد :	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦
باب ٦ - مصاريف قضائية وتنشئة :	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦
بند ١ - مصاريف قضائية :	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦
بند ٢ - تنشئة :	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦	٣٦٣٨٦	—	٣٦٣٨٦
حالة باب ٦	٤٣٣٢٦	٤٣٣٢٦	٤٣٣٢٦	٤٣٣٢٦	٤٣٣٢٦	٤٣٣٢٦	—	٤٣٣٢٦	٤٣٣٢٦	—	٤٣٣٢٦
باب ٧ - مصاريف أوقاف متطورة إيمانها على الوزارة :	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠
حالة للمصروفات :	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠
زيادة الخيرات على المصروفات :	١١٧٤٤	١١٧٤٤	١١٧٤٤	١١٧٤٤	١١٧٤٤	١١٧٤٤	—	١١٧٤٤	١١٧٤٤	—	١١٧٤٤
المجموع :	١٦٠٨٥١٣	١٦٠٨٥١٣	١٦٠٨٥١٣	١٦٠٨٥١٣	١٦٠٨٥١٣	١٦٠٨٥١٣	—	١٦٠٨٥١٣	١٦٠٨٥١٣	—	١٦٠٨٥١٣

الباب الثالث - إيرادات اخرى

فقد لهذا الباب ٣٤,٧٠٠ ج. م. وبلغ المحصل ٣٧,١٢١ ج. م. بزيادة
٢,٤٢١ ج. م. منها ٨٠١ ج. م. في وفرة الميزانية السابقة و ٢٠٥ ج. م. في
المستطع من المالحات للعاش و ١,١٠١ ج. م. في رسوم السمعة و ٣١٤
ج. م. في الإيرادات الأخرى المتنوعة .

° °

المصرفات

فقدت للمصرفات في ميزانية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية مبلغ ٢٨٢,٦٢٨ ج. م.
و بلغ المنصرف ٢٧٥,٤٥٣ ج. م. منه ٣٧٣,٨١٤ ج. م. مصرفات فعلية
و ١,٤٦٨ ج. م. خصمت على المصرفات وعلى الأمانات للأسباب المبينة
في الباب الثاني .

الباب الأول

معالجات ومرتبآت

فقد لهذا الباب مبلغ ٢٠٦٠٩١ ج. م. تم صله مرسوم بقانون رقم ٣٤
لسنة ١٩٣٦ بتقل مبلغ ٤٦٤٠ ج. م. من الوفرة المنتظر في هذا الباب الى الباب
الثاني لتنظيم التجاوز المنتظر حصوله فيه ، فأصبح الباقي ٣٠١٤٥١ ج. م.
و بلغ المنصرف ١٩٥٤٨٨ ج. م. فيكون الوفرة بعد كل ما تقدم ٥٩٩٦٣ ج. م.
ويرجع هذا الوفرة الى خلوص بعض الوظائف فترة من الزمن وابتدأ مدوسين
بالمكافأة على حساب ربط وظائف دائمة .

و بالرغم الى ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية لاحظت اللجنة كما
لاحظت لجنة مجلس النواب أنه قد تقلد ربط هذا الباب روى زيادة
بمقدار ١٧٨٣٠ ج. م. على العام الذي قبله بلجنة أسباب منها ما ينظر تحريمه
من إعادة المدوسين الذين فصلوا في سنة ١٩٣٦ و لما ينفوا عن التنازل الى
وظائف التدريس الحالية فلكل الهيئة هذه المسألة تبين ما أن مدد
العلماء والمدوسين الذين فصلوا في السنة المذكورة بلغ ٨٤ شخصا ، أعيد منهم
الى الخدمة ٣٠ و بالاقون رجع ٥٤ منهم ١٨ توفروا الى وحدة الله و ١٦ شغلوا
من السبيين أو أكثر و ٣٠ لم تطبق عليهم القواعد التي قررت حين النظر
في إعادة المنصولين :

ملحق رقم ١٤٤

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٦ يولييه ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

من

مشروع القانون الخاص بإستاء الحساب الختلى لجامع الأزهر
والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية

(المقرر حصره هتبع الحزم الأستاذ حسن عبد الجدى) .

الإيرادات

فقدت الإيرادات في ميزانية سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية بمبلغ
٢٨٢,٦٢٨ ج. م. وبلغ للمتحصل فعلا ٢٨٨,٧٧٦ ج. م. بزيادة ٦١٤٨ ج. م.
وهي موزعة على ثلاثة أبواب :

الباب الأول

رجع الأوقاف المرصدة للعلماء والطلبة أو للأزهر والمعاهد بصفة عامة

فقد لهذا الباب ١٨١٠٦ ج. م. وبلغ المحصل ٢١٨٣٣ ج. م. بزيادة
٣٧٢٧ ج. م. وترجع هذه الزيادة الى انتعاش الحالة المالية قوما ما .

الباب الثاني

مخصصات الأزهر والمعاهد الدينية من وزارات الأوقاف والمالية

فقد لهذا المخصصات ٢٣٩,٨٢٢ ج. م. منها ٥٠,٥٠٠ ج. م. من وزارة
الأوقاف و ٥٠٠٢ ج. م. من حرتب الأزهر بالزيادة و ١٨٤,٣٢٠ ج. م. من
وزارة المالية وقد وردت كل هذه المبالغ في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية .

اتساجح وعلى ألا يعطى أحد منهم مكافأة إلا بعد أن يرضى عنه على المجلس الأعلى ويقدر ما يتناسب من المكافأة على قدر العمل .

وهذه اللجنة توافق على ذلك .

ثانياً - نشر الثقافة الإسلامية بالبلاد الباشة :

كان مقدراً لنشر الثقافة الإسلامية بالبلاد الباشة مبلغ ٥٠٠٠ ج.م لم يصرف منه لهذا الغرض سوى ١٢١٤ ج.م و ٨٩١ ملياً بياحه كالتالي :

سبب	ج.م
مشتريات العلماء الموقدين إلى الصين والهندسة .	٧٩٢ ٩٠٤
إعانة لبعض الطلاب الوافدين من الجهات الباشة .	٥٨٣ ١٧٢
طبع وشراء كتب هجراج والبعثات الموجودة هنا .	٥٣ ١٠٥
شحن أدوات البعثات الموجودة هنا و بريد ونولون إرسال الكتب الخارج .	٤٩٢ ٣٢

٨٩١ ١٣١٤

وقد تبين أن الباقي من اعتماد هذا البند وغيره صرف في البنود الأخرى لتنفيذ التجاوزات التي حصلت فيها كيند الماشات وبشد الانتقال وبدل السفر وبند بدل خبز للعلماء والطلاب .

وقد سبق لجنة الأرواف المجلس النواب أن تقرر عند نظرها في ميزانية الجامع الأزهر لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية إفراذ باب خاص لهذا الباب حتى لا يستعمل المتصرف منه في المصروفات الأخرى إلا بقانون وقد أقرها المجلس على ذلك . وهذه اللجنة تلتفت النظر لما ذكر وتوافق عليه .

ثالثاً - المحط :

استفسرت لجنة مجلس النواب عما إذا كانت هناك لأتمه لإرسال البعثات التي يرسلها الأزهر لائق العلم في الخارج فأجابت إدارة المعاهد الدينية بأنه لم توضع لأتمه حتى الآن وقاعدة التي لوسطت هي اختيار أعضاء البعث من بين مدرسي الأزهر الذين أثبتت التجارب كفايتهم وذلك اعلمهم على اعتماد لما وجهوا إليه من الأغراض وقد وجهوا لدراسة العلوم التي وضعت في قانون الأزهر . ويحتاج لأزهر في دراساته إلى تدب أساتذة من الجامعة وغيرها مثل الفلسفة وعلم النفس وتاريخ وقراءة الأدب والفقه والمذهب وطرق البحث في آداب اللغات .

فاشارت اللجنة بصراحة وصح لأتمه للبعثات تكون أحكامها على أساس اختيار ليعلم الراغبون في التبع بهذا الحق ما هو عليه الذي يكفله ولا يبعد موضوعاً لاحتجاج لأتمه .

ورأت أن هذا "توجيه" لشمس المهر وتلكه القرائع وأدعى للهد والأكمل ليوافق أكبر عدد ممكن من ذوي الكفاءة المختير .

وهذه اللجنة توافق على ما رأته لجنة مجلس النواب

الباب الثاني

مصرفات عمومية

قدر لهذا الباب ٧٤٥٣٧ ج.م وأضيف إليه مبلغ ٤٦٤٠ ج.م بمقتضى المرسوم بتاريخ ٢٤ لسنة ١٩٣٦ لتنفيذ التجاوز المتظر في هذا الباب فأصبح مجموع المبلغ للمصداق ٧٩١٧٧ ج.م وقد بلغ المصروف منه ٧٨٩١٧ ج.م كما هو مبين في الجدول رقم ٢ من نتيجة الحساب الختامي ومن هذا المبلغ ١٤٦٨ ج.م خصم على المصروفات وعلى في الأمانات وهو قيمة فائض دمج الأرواف الخاصة بالطلبة والعلماء في الأزهر وغيره لصرفه للعلم طبقاً لشروط الوفاقين .

وهناك تجاوزات في ثمانية بنود من هذا الباب رخص بها مجلس الأزهر الأعلى وفقاً للساعة ٣١ من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ - قدرها ٧٤٧٤ ج.م ويقابل هذه التجاوزات وفر في البنود الأخرى قدره ٧٧٣٤ ج.م فيكون صافي الوفرة ٢٦٠ ج.م .

وقد لاحظت لجنة مجلس النواب بشأن هذا الباب ما يأتي :

أولاً - مكافأة المجلس الأعلى :

قدرت مكافأة عضوية مجلس الأزهر الأعلى بمئة جنيهات في الشهر لكل عضو وجنيين للسكيز وجنيه لمساعدته ، وإذا أتم المجلس لمجانة فرعية لبعث بعض المسائل أو امتنعين بأحد فيجب من المخرج فيعطى كل عضو جنيهاً وسكيزاً للجنة نصف جنيه من كل جلسة وقد استفسرت اللجنة عن الأسباب التي تدعو إلى صرف مكافآت لخضرات أعضاء المجلس الأعلى نظير عضويتهم لجان الفرعية مع أنهم يتناولون مكافأة من عضويتهم بذلك المجلس وقد أجيأت إدارة للمهاد بأن هذه الجمان تقوم ببعض المسائل بمجهوداً لعضوا على المجلس الأعلى وأنها تستغنى وقد تطلو بلا في بحث هذه المسائل وبمجهوداً حتى تقدم للمجلس الأعلى قابلة للفصل فيها في كل وجه وهذا عمل أتم لم يشترك فيه بقية أعضاء المجلس الأعلى فكان من العدل أن يكون لهذا العمل الذي انخرطت به المجلس مكافأة أخرى غير التي تعطى لجميع أعضاء المجلس على السواء .

ورأت أن المجلس الأعلى بطبيعة تكوينه ينضم أعضاء قد تخصص كل منهم في عمل أو فن خاص وقد لوحظ في هذا التكوين الاستفادة من كل عضواً هو مخصص له ، شأن كل المجلس ، وتكوين البعثات الفرعية لم يقصد منه سوى توزيع العمل على الأعضاء ، فما يقوم به عضو المجلس الأعلى في الجمان لم يخرج من عمله في المجلس الأعلى فلا ينبغي إنذار أن يحصل عضو المجلس الأعلى على مكافأتين من عمل واحد .

لذلك ، قدر ارتباطات اللجنة لقرار المجلس الأعلى - الذي صدر أخيراً - القاضي ألا تعطى مكافأة لأعضاء الجمان الفرعية إلا إذا كانوا مهنيين من

الباب الثالث - أعمال جديدة

كان مقدراً لهذا الباب مبلغ ٢٠٠٠ ج. م. لشراء أسرة وفرض نوم الطلبة وأثاث لبعض المعاهد والإدارة العامة .

سرف منه ١٠٤٧ ج. م. ولم يتم صرف الباقي لانتهاء السنة المالية قبل اتمام توريد الأثاث الذي حصل التعاقد بشأنه ، فحل الوفاى ميزانية السنة التالية ، والنتيجة أن الإيرادات زادت على ما كان مقدراً لها بمقدار ٦١٤٨ ج. م. وأن المصروفات نقصت عما ربط لها بمقدار ٧١٧٩ ج. م. فتكونت الإيرادات المتحصلة قد زادت على المصروفات التفضلية بمبلغ ١٣٣٤ ج. م. وقد حل هذا المبلغ بالأمانات تسويته بالإضافة الى إيرادات ميزانية سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ وفقاً لسنة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦

وبناء على ما تقدم ترجو اللجنة من هيئة المجلس اعتماد الحساب الختامى لمجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ المالية والموافقة على مشروع القانون الآتى نصه :

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تعتمد إيرادات المجامع الأزهر والمعاهد الدينية للسنة المالية ١٩٣٥ - ١٩٣٦ بمبلغ ٢٨٨,٧٧٦ جنيهاً ومصروفاتها بمبلغ ٢٧٥,٤٥٢ جنيهاً على حسب الجدولين المرفقين رقم ١ و ٢

مادة ٢ - تعتمد تسوية زيادة الإيرادات على المصروفات بإضافة مبلغ ١٣,٣٢٤ جنيهاً الى إيرادات ميزانية المجامع الأزهر والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ المالية .

مادة ٣ - على وزيرى الأوقاف والمالية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن يشرفى البحرية الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

رئيس اللجنة المؤقت
حسن عبد القادر

جدول رقم ١

ملاحظات	الفرق		المحصل في سنة ١٩٣٥	تقدير ميزانية سنة ١٩٣٥	أبواب الإيرادات
	قص	زيادة			
	بيـ	بيـ	بيـ	بيـ	
	—	٣٧٢٧	٢١٨٣٣	١٨١٠٦	باب ١ - ريع الأوقاف بند ١ - ريع الأوقاف المرسدة للمعلم والطالبة أو للأزهر والمحاكم بصفة عامة
	—	—	٥٠٥٠٠	٥٠٥٠٠	باب ٢ - مخصصات الأزهر والمحاكم الدينية بند ٢ - من وزارة الأوقاف
	—	—	١٨٤٣٢٠	١٨٤٣٢٠	بند ٣ - من وزارة المالية
	—	—	٥٠٠٢	٥٠٠٢	بند ٤ - من مرتب بالزمامه
	—	—	٢٣٩٨٢٢	٢٣٩٨٢٢	جملة باب ٢
	—	٨٠١ *	١٠٨٠١	١٠٠٠٠	باب ٣ - إيرادات أخرى بند ٥ - وفر الميزانية السابقة للأزهر والمحاكم
	—	٢٠٥	٨٤٠٥	٨٢٠٠	بند ٦ - ما يستقطع من ماقيات الموظفين والمدرسين للمأش
	—	١١٠١	٦٦٠١	٥٥٠٠	بند ٧ - بقى النصف المستقطع من المنحيات والمعاشات والمصروفات الأخرى
	—	٣١٤	١٣١٤	١٠٠٠	بند ٨ - إيرادات متنوعة
	—	٢٤٢١	٢٧١٢١	٢٤٧٠٠	جملة باب ٣
	—	٦١٤٨	٢٨٨٧٧٦	٢٨٢٦٢٨	جملة عمومية

جداول رقم ٢

٤

ملاحظات	الفرق		المصرف	الربط بند التمهيد	الامانات الاسمية أو الموقرة أو المحسنة	ربط ميزانية ١٩٣٥	أبواب المصروفات
	نقص	زيادة	جيبه	جيبه	جيبه	جيبه	
	٥٩٦٣	—	١٩٥٤٨٨	٢٠١٤٥١	٤٦٤٠—	٢٠٦٠٩١	بند ١ — ماكينات ومزيتات ^(١) ...
	—	—	٧٨٨	٨٧٦	—	٨٧٦	بند ٢ — مصاريف عمومية
	٤٤٨	—	٢٠٥٢	٢٥٠٠	—	٢٥٠٠	بند ٣ — مكافأة مجلس الأزهر الأعلى ...
	—	١٢٩٠	٤٢٩٠	٣٠٠٠	—	٣٠٠٠	بند ٤ — مكافأة لمن يتدب لأعمال امتحان الشهادت ...
	—	١٥١	٥٣٩٤	٥٢٤٠	—	٥٢٤٠	بند ٥ — مصروفات النقل وبدل سفر ^(٢) ...
	٥٢٥	—	١٧٥	٧٠٠	—	٧٠٠	بند ٦ — أجر أماكن ومياه ونور ^(٣) ...
	٨٧٨	—	٢٩٢٥	٣٨٠٣	—	٣٨٠٣	بند ٧ — صيانة وترميم ...
	—	٣٢	٥١	٢٠	—	٢٠	بند ٨ — توريدات عمومية ...
	—	٩٤	١٠٩٨	١٠٠٠	—	١٠٠٠	بند ٩ — أبرش وجراند وعلقات ^(٤) ...
	٤٢	—	٧٨	١٢٠	—	١٢٠	بند ١٠ — برید وظيفيات وتفرقات ^(٥) ...
	—	١٣٨	٤٧٤	٣٥٠	—	٣٥٠	بند ١١ — كسا لمعلمي الرياضة البدنية وبعض الخدمات ...
	—	٢٩٠٠	١٨٢٢٠	١٥٣٢٠	—	١٥٣٢٠	بند ١٢ — مصروفات ثرية ^(٦) ...
	—	٢٢٣١	٢٦٥٢٧	٢٤٢٩٣	٤٦٤٠+	١٩٦٥٣	بند ١٣ — معاشات ومكافآت ^(٧) ...
	٣٢٢ ^(١)	—	٩٧٣٣	١٠٠٥٥	—	١٠٠٥٥	بند ١٤ — بدل خز للماء والطلاب ...
	—	٦٤٣	٥٥٤٣	٤٩٠٠	—	٤٩٠٠	بند ١٥ — استحقاق المعلماء والطلاب في إجازات الأوقاف الخاصة بهم والتفويض ...
	٣٧٨٥	—	١٢١٥	٥٠٠٠	—	٥٠٠٠	بند ١٦ — إعانة الطلاب المتخصص ^(٨) ...
	١٦٤٦	—	٣٥٤	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	بند ١٧ — نشر الثقافة الإسلامية في البلاد الخائفة ...
صافي النقص ٣٦٠	٧٧٣٤	٧٤٧٤	٧٨٩١٧	٧٩١٧٧	٤٦٤٠+	٧٤٥٧٧	بند ١٨ — بدلت الأزهر للتعليم في الخارج ...
	—	—	٧٨٩١٧	٧٩١٧٧	٤٦٤٠+	٧٤٥٧٧	بند ١٩ — مجلة باب ٣ ...
	٩٥٣	—	١٠٤٧	٢٠٠٠	—	٢٠٠٠	بند ٢٠ — أعمال جديدة
صافي النقص ٧١٧٦	١٤٦٥٠	٧٤٧٤	٢٧٥٤٥٢	٢٨٢٦٢٨	—	٢٨٢٦٢٨	بند ٢١ — لشراء أسيرة وفروش نوم الطلبة وأثاث لبعض المعاهد والأدارة العامة ...
	—	—	٢٧٥٤٥٢	٢٨٢٦٢٨	—	٢٨٢٦٢٨	بند ٢٢ — مجلة الموسومة ...

(١) من المصروف ١٤٩٨ جيبا ما يصير مع ثرواف على الامانات المستحقة .

(٢) صدر مرسوم بتاريخ ٢٤ ثمة ١٩٢٦ بتل مبالغ ٤٦٤٠ جيبا من دور الباب الأول إلى الباب الثاني لتغطية تجاوزات المصروف هذا الباب .

(٣) واقع ادبى الأول ٦٠ بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٣٦ على تجاوز هذا اليه مبلغ ١٢٠٠ جيبه .

(٤) ٢١ مارس سنة ١٩٣٦ على تجاوز هذا اليه بمبلغ ٢٠٠٠ جيبه .

(٥) ١٢ ستر ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ على تجاوز هذا اليه مبلغ ٤٠ جيبا .

(٦) ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ على تجاوز هذا اليه مبلغ ١٠٠٠ جيبه .

(٧) ٢٨ مارس سنة ١٩٣٦ على تجاوز هذا اليه مبلغ ٢٠٠٠ جيبه .

(٨) ١٢ فبراير سنة ١٩٣٦ على تجاوز هذا اليه مبلغ ٢٠٠٠ جيبه .

(٩) ١٢ ستر ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ على تجاوز هذا اليه مبلغ ٢٠٠٠ جيبه .

(١٠) ١٢ ستر ١٠ ديسمبر سنة ١٩٣٥ على تجاوز هذا اليه مبلغ ٢٠٠٠ جيبه .

ملحق رقم ١٤٥

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة التجارة والصناعة

من الاقتراح المقدم من حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبيعي بك بشأن تشجيع صناعة ونسج القطن والصوف والحريز والكتان

(الذي حضرته الشيخ المحترم عبد القاهل الهادي)

أحال المجلس بجلسته ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ إلى اللجنة الاقتراح المذكور وقد بحثته بجلستنا المتعديتين في يومي ١٤ يونيو و ٦ يولييه سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة صاحب المزة السيد هادي بك مرافق مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة مندوبا عنها ، واتضح لما من البيانات التي أدلى بها عزيمته والواردة بالذاكرة المرافقة لهذا أنها مطابقة وعقيدة للرغبات الواردة بالاقتراح المذكور ، ورأت بناء على ذلك حفظ الاقتراح ما

رئيس اللجنة
إبراهيم سيد أحمد

مذكرة

من مندوب وزارة التجارة والصناعة بخصوص مقترحات حضرة الشيخ المحترم الدكتور عبد العزيز السبيعي بك عضو مجلس الشيوخ لتوسيع صناعة النزل والنسيج المحلية

تلخص للمقترحات من الناحية الصناعية بما يأتي :

(١) الصوف - تربية الأغنام لإنتاج أصواف جيدة تصلح لخطف المنسوجات المحلية من فرش وأغطية وملابس .
انتشار صناعة غزل الصوف ونسجه وبجهزه .

(٢) الحرير - تربية دودة القز لإنتاج خيوط الحرير الخام بالعمليات المصاحبة لإنتاج الأقمشة الخشنة للاستهلاك المحلي .

تثاقل الحرير الخام إلى خيوط مصالحة لإنتاج خيوط الخشنة الملائمة للاستهلاك المحلي .

(٣) الكتان - زراعة الكتان وتطعيمه وتكميمه وتنشيطه بمعالجة تتيج لإزالة جيدة لاستهلاك المحلي ولتصديره للأسواق الخارجية .

(٤) القطن - غزل القطن ونسجه .

(٥) سقليات صناعية - منح سقليات صناعية للصانع .

(٦) تأسيس مصانع - وجبة إسكانية لإعداد النمل والأسطوانات والإخصائين .

وليحت هذه المقترحات بين ما يأتي :

الصوف

استوردت مصر في سنة ١٩٣٦ من الورد والخيوط والأقمشة الصوفية ما يأتي :

حجمه	المقدار بالكيلو	حجمه
أصواف خام أو مفسولة	٣٤,٩٧٢	٨,٥٧١
غزل صوف (خيط)	٣٣٦,١١٢	٩٥,٥٢٧
منسوجات (أقمشة صوفية أو ور) ...	١,٩٢٦,٠٨٧	٩٩٢,٨٢٩

فيكون مجموع ما استوردته مصر في السنة المذكورة من الأصناف المبيته ما قيمته ٩٦,٩٢٧,١٠٠ ج . م .

وإن الغالبية العظمى من الخيوط المستوردة البالغ قيمتها ٩٥,٥٢٧ ج . م هي من أنواع وأطعمة تشتهر في إنتاج أقمشة القرويين ، أما الجيمتها فيلج في أقمشة البديل وصناعة التريكو .

الإنتاج المحلي - غزل الصوف :

في كنفية المصانع المصرية أنتج من الخيوط الصوفية المصالحة للأقمشة الشتوية والبطاطين والتركيز من الأنواع المرسمة (Woolen) والمشطية (Worsted) ما يأتي :

المصنع	الإنتاج تسري بالكيلو	صوف خام محلي	صوف خام مستورد
مصنع البطاطين بالإسكندرية	٤٥,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	الذي من الخرق
لللبيا الباسي	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	-
معهد تجارب غزل الصوف بقرية	٣٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٨,٠٠٠
مصنع أحمد فهمي القطن بك	١٢,٠٠٠	١٢,٠٠٠	-
« موديس باليريس	٢٤,٠٠٠	٢٤,٠٠٠	-
معهد تجارب القاهرة	٢٠,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٨,٠٠٠
مصنع الطرايش	٤٥,٠٠٠	-	٤٥,٠٠٠
مصنع أبوالمون بأسبوع	٤٥,٠٠٠	-	٤٥,٠٠٠
مدرسة أسيوط الصناعية	٣٠,٠٠٠	-	٣٠,٠٠٠
	٢٥٢,٠٠٠	١٧٧,٠٠٠	٦١,٠٠٠

ومن الملاحظ أنه عندما تنحصر هذه الصناعة في المدينة المذكورة و يتبين نجاحها مستوفى جهات أخرى بالاشتغال بهذه الصناعة ومستوفى الزارة من جانبها بالمعاونة اللازمة .

المصانع الميكانيكية

- (١) مصنع البطاطين بالإسكندرية .
- (٢) قسم الصوف بمدرسة النسيج بالحلة الكبرى .
- (٣) قسم الصوف بمصنع على إسلام باشا بنى صوف .
- (٤) مصنع صويل بالحلة الكبرى .
- (٥) مصنع السيد عبد الفتاح المحصاني بالقاهرة .
- (٦) مصنع عبد المصن خليل بكوم التور .

وبعض أقاليم قليلة أخرى .

والكثير من هذه المصانع تعتمد في تشييد آلاتها على خطوط ممثلة مستوردة وما كانت غالباً لتجرأ على الحصول في حلية هذه الصناعة إلا نتيجة لما زودتها به من خطوط صوفية لإنتاج أشرطة حقيقة البهاء على أحدث الآراء واعتادوا على مصنع التجهيز النهائي الذى أسسته هذه الوزارة خصيصاً لإدخال صناعة الأشرطة الصوفية بإكسابها المرونة والمظهر والملمس .

ولتشجيع الإقبال على هذه الصناعة قد قامت الوزارة بعمل تجارب على الأشرطة الصوفية وعمل نشرت صناعة عنها إرشاد المصانع مع قيامها بالمعاونة على الإخراج .

وبرغم ما يابل من مجهود لإدخال صناعة الصوف في مصر فإنها لا تزال محصورة في دائرة ضيقة جداً لما قامت بصناعة الحرير والقطن نظراً لما تتطلبه من رأس مال كبير ودقة فنية وشغرة عملية في نواح المادة الأولية والإخراج .

فإن شركة مصر للفزل والنسيج قامت بتأسيس مصنع لصناعة الأشرطة الصوفية وسيداً أعماله في سنة ١٩٣٩ وهناك جماعة من المالكين يهتدون في تأسيس مصنع الأشرطة الصوفية مستمداً على خطوط مستوردة وسيد جزاً كبيراً من الاستهلاك كالمصنعين مصنع الفرايش لإنتاج الخيوط الصوفية الصالحة لإنتاج خشت الأشرطة .

وستستمر هذه الوزارة في معالجة الصناعات الصغرى يدوية كانت أو ميكانيكية وستدرس مسألة بيع الخيوط بالأجل لاستكمال حاجتها للصناعة . ولا ترى هذه الوزارة أنه هناك حاجة لإنشاء منازل لحيوط الصوفية بالمعارس الصناعية لأن الأشرطة الرائجة في مصر من النوع المشط (Worsted) الذى يتطلب دعوى أموال كبيرة وشغرة فنية واسعة خصوصاً لدى مصنعين كثيرين مثل ما تقوم بهما شركة مصر في الصلابة كإيمان لـ حاجات القطن من هذه الناحية .

هذا بخلاف كليات وأفرقة تنزل عليها طريقة متولدة في أغلب القرى لتندرج الصناعات الصغيرة اليدوية كالنسيج والبطاطين واللبني والأطرية والآخريه وغيرها .

وقد قامت هذه الوزارة بتعيينها في قسرها صناعة عزل الصوف المصنوع من صوف أطعم كاملة على بعض المصانع المذكورة في كفايتها أن تتيج ٩٠,٠٠٠ كيلو سنوياً .

صارت مصر في سنة ١٩٣٩ من الأورار والأصواف والبسط والملابس ما يأتي :

ج . ك .	ج . ك .
٢,٥٤١,٣٨٠	٢,٥٤١,٣٨٠
٢,٣٧٥	٢,٣٧٥
٢٧٥٧	٢٧٥٧

وقد تبين لهذه الوزارة من تجاربها السابقة عن الأصواف لتنام الحلية ما يأتي :

- (١) خشونة أو بارها .
- (٢) كثرة المواد الغريبة والأرسانخ فيها .
- (٣) خشياً زيادة وزنها بظرف خفة .
- (٤) عدم تصفيها .

كما تبين لها من مباحثها الفنية في مصر والإخراج صلاحية الأصواف المصرية لإنتاج مختلف البسط والأطرية وتقدر صلاحيتها لإنتاج أشرطة الملابس فضلاً عن أن المستهلك المصرى قد تمرد على أجود الأشرطة الصوفية المستوردة المصنوعة من أصواف الماريوتس (Mérinos) فيكون من الضروري إيجاد فصائل جديدة من الأنعام أقرب إليها في النواحي الصالحة في الجو والمزى ويسر هذه الوزارة أن تقوم بتعيينها الصناعى بتعليم منتجاتها أصوافها وعمل تجارب عليها لمعرفة مدى صلاحيتها وإن كانت كثيراً في الوصول إلى تربية أخفها أصوافاً جيدة بالنظر إلى حالة الجو وعدم العناية .

مصانع نسج الصوف

المصانع اليدوية — تنتشر صناعة الصوف بطريقة فطرية في أغلب نواحي الريف المصرى لإنتاج القبة من أصواف مصرية أو أصناف مستوردة للألبان اليدوية .

وأهم المناطق شهرة بصناعة الصوف هي مدينة قوه التي قامت هذه الوزارة بالمعاونة على إنشاء جمعية تعاونية زراعية بالمخال للازم لشترى المواد الأولية في مواسم الصوف و إنشاء منازل فيها لتزويد الخيوط الصوفية ميكانيكياً وتويد الأقاليم على استهلاكها وإقامة تجارب لإخراج منسوجات من البسط والأشرطة على الطرق الفنية بما يتلاءم مع كفاية المصانع فيها ولتنتج بها نحو القدم خوفاً من خطر الطفرات الصناعية .

هذه الخيوط عليا خصوصا أن الحكومات في البلاد الأخرى على إعانات في هذه الناحية .

وإن مصر في اتجاهها لهذا المشروع ستقابل عقبات كثيرة كما لاقت من قبل بلاد عربية توفرت لها أسباب نجاح هذه الصناعة بكامل فروعها .

ولقد سبق لهذه الوزارة بالاشتراك مع وزارة الزراعة أن قامت بمباحث متصلة لهذا المشروع وكانت نتيجةها أن عرضت إحدى الشركات المصرية إقامة المشروع بشرط أن تقوم الحكومة من جانبها بإعانتها بمبلغ ٣٠٠ مليم من كل كيلو جرام . ومن هنا يتبين أن تنفيذ هذا المشروع ما يكلف الحكومة التزامات مالية لا مبرر لها .

من الإحصاء السابق يتبين أنه يرد لمصر من الخيوط الحريرية المجهزة للتشغيل مشغول أو مسميغ ١٧,٩٦٧ كيلو جراما فيصبتها ١٤٦,٣٠٣ ج.م .

ولقد وضعت هذه الوزارة مشروعا لإنتاج ٣٠٠٠ كيلو جرام من الخيوط المجهزة توسع تدريجيا عرضته على المختصين مع استعاضةها بالترويعم بالآلات اللازمة البالغ قيمتها ٢٠,٠٠٠ ج.م تقريبا بطرق البيع الإحصائي ولا يزال الموضوع في دور العرض .

ويسر هذه الوزارة أن تبين أن صناعة الحرير في مصر تهتمت اهتماما كبيرا إذ بلغت الأولويات الميكانيكية نحو ٢,٠٠٠ تول فضلا من انتشار الأنوال اليدوية التي استغنت جزيا كيرامن الاستهلاك المحلي ، الأمر الذي قلل الوارد إلى العمرة للمدينة في الإحصاء السابق وزيادة على ذلك أمكن تصدير ٩٨٨ كيلو جراما من غزل حرير طيب مصبوع خام ومشغول ومسرير فيصبتها ١,١٢٩ ج.م .

الكتان

نجحت زراعة الكتان في مصر ووصلت كيات كمية لاقت إقبالا في الأسواق الأجنبية وقد قامت هذه الوزارة بخصص وتحويل بعض ألبانها فحيت جودتها وصلاحياتها وقد صدرت منها في سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٦,٦٦٦ لو قيمتها ٢٤,٠٣٥ ج.م إلا أن المبادر منها في سنة ١٩٣٥ كان ١٢٣٨١٨ كيلو قيمتها ٨٠,٦٨٣ ج.م زيادة كمية على المبادر في سنة ١٩٣٦ ويرجع ذلك للنقص إلى تنوع الألياف وانحطاطها سنة بعد أخرى وعدم العناية بصناعتها على الأصول الفنية للأسر التي كان سببا في انحطاط أسرارها وعدم الإقبال على زراعتها .

ويسر هذه الوزارة أن تقوم بتصحيحها من المماونة مع الوزارة المختصة أو الأفراد بخصص الألياف كحرفة صلاحيتها الصناعية وإلجاء ما يتبين لها فيها من عيوب فلائها — لأن محصول الكتان من الماصيل القيمة وأساسا مالية قوى ثمارها بما يتفق وما يصرف من مال ويجود في إنتاجه .

الحرير الطيبى

الواردات الخارجية :

استوردت مصر في سنة ١٩٣٦ من أفشة وخيوط حرير طيبى ما يأتي :

كيلو	جنيه مصرى
٢٩٩,٠٢٥	١٣٩,٤٤٤
١٧,٩٦٧	١٤,٣٠٣
٢٤,٠٤٢	٥٨,٢١٣
٣٤١,٠٣٤	٢١١,٩٦٠

فيكون مجموع ما استوردته مصر في السنة المذكورة من الأصناف المبينة ما قيمته ٢١١,٩٦٠ ج.م .

يعد الحرير انعام المذكور من الصين واليابان وسوريا وإيطاليا وفرنسا ومن أنواع غنفة فالواطن منه يستعمل في صناعة العفاعة والملس والواطن والكشنة والبريج والمتوسط منه يستعمل للس والبريج والكشنة الجيدة والشفة الشاهى والبطنى والحرام . أما الصف السال فيستعمل في أفشة الملابس القيمة والسيدات والرجال .

من هذا يتبين أن مصر في حاجة إلى أنواع غنفة من الحرير فالواطن والمتوسط منها لا يمكن مزاجتها في حالة إنتاجها عليا مطلقا إذ تبلغ ثمن الألف من النوع المتوسط نحو ٧٠٠ مليم وثن النوع المتوسط نحو ٧٠٠ مليم . وإذا ذلك فإنا نرى حصر الجهود في إنتاج النوع العالى الذى يبلغ ثمن الألف منه نحو جنيه و ٢٠٠ مليم .

هذا والأصهار المذكورة ليست الأسعار التي تنطى التكاليف الإنتاجية بل هي همل عنها كثيرا ذلك لأن الحكومات تخدم من جانبها بالتزامات مالية بفروق الأسعار حسب البوصات خوفا من انتشار البطالة بين المنتجين في هذه الناحية .

ومن المهم جدا في إنتاج خيوط الحرير انعام اختيار الفصائل الجيدة . للحصول على شرائق تتأخر متجانها بالقوة واللينة والسلاخنة وطعم الثاقبة كقويير نديا وضبط عمليات خنق الشرايق وتجفيفها وفرزها إلى مراتبها المتوسطة وعمليات حل الشرايق لإنتاج خيوط متشابهة بالميزات المتفردة وغير ذلك من المسائل الفنية الهامة لأن ذلك علاقة كبرى بإنتاج الألفنة الجيدة .

لم تجد مصر صعبة في الحصول على مختلف أنواع الحرير انعام لأنها تتوفر في أسواق العالم بدرجة يكتفينا العرض عن الطلب حتى أصطلت أسرارها في السنين الأخيرة بمقدار كبير لا يحل هناك مبررا للتوسع في إنتاج

الواردات الأجنبية

استوردت مصر في سنة ١٩٣٦ من خيوط ومستجات كاتانية ومضوجيات غلظة بالقطن ما يأتي :

حبي	كيلو	حبي
خيوط كان للسجج	٥٦٢٤٨	٩٣٧٠
مضوجيات كاتانية	٤١٢٥٣٩	٦٩٩٥٩
غلظة بالقطن	٣٥٠٣٨٧	٥٧١٥١

فيكون مجموع ما استوردته مصر في السنة المذكورة من الخيوط والمضوجيات الكاتانية الصرفة ٦٨٧٨٧ كيلو قيمتها ٧٩٣٣٩ ج.م. وجميع الخيوط المستوردة البالغ قيمتها ٩٣٧٠ ج.م. تستفيد بالنسج على أنواع بلدية لإنتاج أقمشة بلدية للقرويين .

والكان بخامه الطبيعية يمد من أكثر الملابس ملائمة للإفلاذ لارة وقديما يفت مصر شأوا عظيما في صناعة الكتان لم تفلح أمة أخرى في عهد الفراعنة وإنه لن واجب مصر أن تستفيد مكناتها في هذه الصناعة .

الإنتاج المحلي :

الغزل اليدوي — توجد بعض مصانع ودية تلحق بمقعدنوا كيريا من القوارة وتعد بها جزءا هاما من الاستهلاك المحلي وتحتي هذه الوزارة بإرشادها لإصلاح مصانعها وتستعمل على تزويدها بالآلات تدريجيا لزيادة وتحسين منتجاتها .

الغزل الميكانيكي — لا يوجد في مصر غير مصنع شركة مصر للغزل والنسيج بالحلقة الكبرى لإنتاج الخيوط الكاتانية المصنوعة للنسج واللبوارة وإن هذا المصنع يندى مصنعه الميكانيكي بالخيوط اللينة للنسج الأقمشة كما يندى المصانع اليدوية المحلية ويعد جزءا كبيرا من الاستهلاك المحلي من الخيوط واللبوارة .

النسيج اليدوي — ينسج الكتان في كثير من المصانع على أنواع بلدية في أريف المصري لإنتاج أقمشة بلدية للملابس القرويين .

النسيج الميكانيكي — لا توجد في مصر مصانع ميكانيكية لنسج الأقمشة الكاتانية إلا مصنع شركة مصر للغزل والنسيج بالحلقة الكبرى حيث يقوم بإنتاج مختلف الأقمشة الكاتانية والغلظة للملابس والقروش وغيرها .

من الإحصاء السابق يبين أن ما ورد من الخيوط سنة ١٩٣٦ المعدة للنسج التي تقدر بنحو ٥٦٢٤٨ كيلو قيمتها ٩٣٧٠ ج.م. لا تشجع على التفكير في تأسيس مصنع خاص بالغزل ، إلا أن مقدار الوارد من الأقمشة الكاتانية الصرفة والغلظة البالغة ٧٦٩٩٦ كيلو قيمتها ١١٧١١٠ ج.م. تحتم ضرورة التوسع في صناعة الكتان بالقطر .

وقد قامت الوزارة بإشراكيات مربب خيوط كاتانية دقيقة وزمتها على المصانع فأقيمت أقمشة قيمة لآلات روبا وإيطاليا كيريا وهي عازمة على تقديم مشروع كامل لهذه الصناعة لمرشحة على الهيئات المالية والصناعية بالبلاد .

كما أنها عتق المنشآت الصناعية لتوزيعها على أرباب المصانع والعمل على إنجاسها لإدخال البلدي على الصناعات المحلية .

الأحبال واللبوارة

تصنع الأحبال واللبوارة عادة من الألياف القنب لأنه أرخص مما من الكتان لتداول في أسواقها مع الوارد. وقد وضعت هذه الوزارة مشروعا لما عرضته على المصنعين ولم يلاق إقبالا جيدا منهم لأن :

القطن

استوردت مصر في سنة ١٩٣٦ من الخيوط والأقمشة القطنية والغلظة والقضلات ما يأتي :

المقدار	القيمة	حبي
غزل قطن	٧٤٨,٣٢٢ كيلو	١٠٣,٦٤٤
خيوط قطن	١,٣٦٧,٦٠٦ دوزينة	٦٩,٧٨٤
بلون بكر	٨٥,٩٠٦ كيلو	٣٧,٨٤٤
أقمشة قطنية	—	٣,١٥٥,١١٨
أقمشة قطنية غلظة	—	١١١,٤٣٩
قضلات	—	٥٧,٣٤١

فيكون مجموع ما استوردته مصر في السنة المذكورة ما قيمته ٥٣٣,٥٣٣ ج.م. .

الغزل الميكانيكي :

أقيمت شركة مصر للغزل والنسيج الأهلية بالإسكندرية من غلظ الخيوط القطنية سنة ١٩٣٦ ما يأتي :

رطل	حبي
شركة مصر للغزل والنسيج	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
الغزل الأهلية	١٢,٠٠٠,٠٠٠
فيكون مجموع إنتاج الشركتين	٣٦,٠٠٠,٠٠٠

التصنيف الصناعي

أولاً - خصصت الحكومة مبلغاً يقرب من مليون جنيه أودعته بنك مصر على ذمة التصنيف الصناعي لإعراض أصحاب المصانع حسب طلباتهم على أن يقدم صاحب المصنع بتقرير طوله إلى بنك مصر ليحول البنك الطلب إلى وزارة التجارة والصناعة لأخذ رأياً في الطلب وتقوم الوزارة ما جانياً بواسطة رجالها الفنيين بعمل تقرير واف مفصل عن حالة المصنع وبيان الأوجه التي يلزم لها المبلغ المطلوب ورأياً فيما إذا كان المصنع يستحق التشجيع مقدار المبلغ الذي تقترحه وفي حالة الموافقة يبلغ البنك وزيل له التقرير وهو يقوم بدوره بأخذ المبلغ المقاري الكافي ومنع السلفة وذلك بغائمة لا تزيد على ٦ ٪. وقد تكون ٥ ٪ فقط في حالة السفقات الكبيرة بمحض الحكومة منها دائماً ٢ ٪. والباقي البنك .

ثانياً - ولما رأى أن نظام التأمين المقاري الذي يشترط في منح السلف الصناعية لا ينسهر لصغار الصناع صدر قرار من مجلس الوزراء بتشكيل لجنة سميت لجنة إقامة مصانع لتربحي المدارس الصناعية رغبة في الانتفاع بالكفايات الباردة منهم ومنعا للطلل بينهم على ألا تزيد السلفة الممنوحة لأي منهم عن ١٠٠ جنيه نهاية عطسى وبدون ضمان وعلى أن يكون له مصنع قائم وخصص مبلغ ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف جنيه) من المبالغ المودعة ببنك مصر لهذا الغرض . وقد قامت اللجنة بعملها منذ عدة سنوات ومنعت حدداً يقرب من مائتين منهم سلفاً مخففة القيمة ومع أن هذا المشروع فيه بعض المجازفة إلا أنه رأى أن الإغراض التي يرى إليها يزيد هذه المجازفة وبالفعل قد استفاد بعض هؤلاء المتخرجين من هذا المشروع ونجح في صناعته إلا أن البعض الآخر قد توقف عن العمل وضاعت على الحكومة بعض هذه الأموال ومع ذلك فإن الإبرامات القانونية قد اتخذت لذلك ولا تزال اللجنة قائمة بعملها إلى الآن .

ثالثاً - منعت الحكومة ١٠٠٠ ج.م للجمعية التعاونية لصناعة الصوف بقوة ، وذلك بقصد مساعدتها في شراء الصوف الخام في موسمها حيث يكون ثمنه أقل مما يمكن ، ثم تخزينه بمخزن تبيع الوزارة بقوة للصرف منه تبعاً لحاجتها حسب طلب أعضاء الجمعية على طول العام ، وبذلك مكنت هؤلاء الصناع من الحصول على الخام اللازم بجن ثابت طول العام هو أقل أسعاره ، واستعاد الأعضاء فائدة كبرى بتقليل نفقات إنتاجهم ، والوزارة مستعدة لتطبيق هذا النظام على أي جمعية أخرى تصاولية صناعية مثل الغرض المذكور .

رابعاً - خصصت وزارة التجارة والصناعة مبلغ ٥٠٠ ج.م (خمسة آلاف من الجنيئات) في ميزانيتها لشراء ما كيات وآلات لصغار الصناع وبموجبها لم يسبق بيع الإيجاري لأجلاب وبغائمة صغيرة ، وقد كان هذا الإيجاد في مبدأ اختيارها خاصة بشراء الآلات الخاصة بالنسيج ، ولكن وزارة التجارة والصناعة ، بالأخلاق مع وزارة المالية ، طبقت ذلك أولاً على أموال السباد ، ثم في هذا العام طبق أيضاً على جميع الآلات اللازمة للصناعات

وقد كان إنتاج الشركتين المذكورتين في سنة ١٩٣٠ من مختلف الطيوط القطنية ما يأتي :

شركة مصر للغزل والنسيج	رطل
١,٥٠٠,٠٠٠
» الغزل الأهلية
٤,٥٥٠,٠٠٠
فيكون مجموع إنتاج الشركتين
٦,٠٥٠,٠٠٠

من ذلك يتبين مقدار ما وصلت إليه صناعة غزل القطن المحلية من الاتساع والتقدم . والشركتان المذكورتان متأخضان في التوسع فزيادة منتجاتهما من الطيوط زيادة كبيرة .

النسيج اليدوي :

تنتشر في أنحاء القطر المصري مصانع يدوية كثيرة تشتغل في نسيج الأقمشة القطنية البديلة وأقشة الغرض والطنوط وغيرها تستغنى الكثير من إنتاج غزل الشركتين المحليتين وتقوم بمسد جز كبير من حاجة الأسواق المحلية . فقد بلغ مقدار ما أقمته هذه المصانع من مختلف أنواع الأقمشة القطنية في سنة ١٩٣٦ - ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ ياردة .

النسيج الميكانيكي :

أقيمت شركة مصر للنسيج وشركة الغزل الأهلية بالإسكندرية من مختلف أنواع الأقمشة القطنية في سنة ١٩٣٦ ما يأتي :

شركة مصر للغزل والنسيج ٤,٥٠٠,٠٠٠ ياردة .

» الغزل الأهلية ١٨,٠٠٠,٠٠٠ ياردة .

فيكون مجموع ما أقمته الشركتان ٢٢ مليون ياردة .

وقد أقيمت الشركتان المذكورتان في سنة ١٩٣٠ من مختلف أنواع الأقمشة القطنية ما يأتي :

شركة مصر للغزل والنسيج ٤,٠٠٠,٠٠٠ ياردة .

» الغزل الأهلية ٩,٦٠٠,٠٠٠ ياردة .

فيكون مجموع ما أقمته الشركتان المذكورتان ١٣,٦٠٠,٠٠٠ ياردة .

والشركتان المذكورتان أخذتان في التوسع بدرجة كبيرة سوف تسد جزاً كبيراً من الاستهلاك المحلي ، إذ سيكون في مقدورهما في سنة ١٩٣٨ إنتاج ما يأتي :

شركة مصر للغزل والنسيج ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ياردة .

» الغزل الأهلية ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ياردة .

إن صناعة غزل القطن من الصناعات التي لا تقوم إلا على الإنتاج الواسع ومن ذات اختصاصات متنوعة تحتاج لإحصائيين من الجانب فضلاً عن ما بها لرموس أموال كبيرة ، إذ لا يمكن أن تقوم على الأظم الصناعية وبذلك لا يكون من اليسر تزويد المدارس بالآلات الغزل .

نص الاقتراح

حضرة الأستاذ الفاضل رئيس مجلس الشيوخ

عجبا وإجلالا - عليه :

(١) اقتراح لتشجيع تربية الأغنام - وتربية دودة القز الحرورية - وزراعة الكتان .

(٢) اقتراح لتشجيع صناعة ونسج القطن والصوف والحبر والكتان .

(٣) والمذكرة التفسيرية .

لعرضه على المجلس المؤقت .

واقبلوا فائق تحياي ٤

الدكتور
عبد العزيز العجيري
شيخ السطه

المذكرة التفسيرية

تشغل الصناعة في مصر المحل الثاني بعد الزراعة وذلك بعدما انتهت الحرب الكبرى ولم يعد في الإمكان امتداد كثير من المصنوعات الأجنبية مما اضطر البلاد إلى توجيه عنايتها إلى تربية الصناعات وتشجيعها واتعمت الحكومة وبعض الهيئات التنفيذية كإسكندرية والمدريات إنشاء المدارس الصناعية . ولينك مصر وعلى رأسه صاحب السيادة عهد طلعت حرب باشا الذي يصح بحق أن يدعى رسول الاقتصاد المصري من أجل جهوده الصادقة التي لا هوادة فيها في إحياء الصناعات المختلفة ما هو كفيلا بأن يحدث أثره المصروف في نهضة مصر الاقتصادية ومن وقتها أخذت صناعة القطن والنسيج في التطور واتخذت لهما تلاميذ من عناية الحكومة وما تحيطها من حماية وهذا عدا اتجاه الشعب نحو النهضة الصناعية والرغبة الشديدة في توسيعها وانتشارها . والحمد لله يربح الآن في القطن المصري ثلاثة مصانع ميكانيكية لقطن القطن ونسجه .

الأول - مصنع القطن والنسيج بإمالة الكبرى التابع لشركة مصر لقطن القطن ونسجه وتعمل الشركة باستمرار في توسيعه وتحسينه وإضافة الورش الكبيرة اللازمة له كملصحة وصناعة البعم (الطبع) وغسوط البكر والغسوط المفترولة .

الثاني - مصنع القطن والنسيج بالإسكندرية التابع لشركة القطن والنسيج الأهلية بحى كومو بالإسكندرية .

الثالث - مصنع القطن التابع لمصلحة السجن بالقناطر الخيرية .

ويوجد بالقطن المصري أيضا مصنعان لقطن الكتان :

الأول - مصنع قطن الكتان ملحق بمصنع القطن الكتان بإمالة الكبرى التابع لشركة مصر لقطن القطن ونسجه . وألحقه فشركت مصر لكتان قد وفقت إلى استغلال هذه المادة الأولية بفضل الجهود التي بذلتها

المختلفة الصغرى بشرط أن تدرس كل حالة على حدة ، وبذلك يمكن مساعدة عدد أكبر من صغار الصناع بهذا النظام ، وتستلزم زيادة الاتحاد للتوسع في تطبيقه نشرًا للصناعة ، ومنه البطالة بين صغار الصناع .

خاصا - تشتري الوزارة خامات خاصة لصناعة النسيج لتوزعها على صغار الصناع بمقدار يتكافأ نظرا لأن صغار الصناع لا يمكنهم الحصول على هذه الخامات من الخارج لقلة مقدرتهم المالية وذلك رغبة من الوزارة في إدخال أنواع جديدة من المنسوجات لا يتيسر هؤلاء الصناع إنتاجها بدون هذه المساعدة .

ومع هذا فإن الوزارة ترى أن إنشاء بنك لتسليف الصناع يتولى جميع العمليات السابقة وغيرها مما يلزم لتشجيع الصناعة هو غير السبل للوصول إلى الغرض المنشود .

سادسا - مخصص مبلغ ٤٠.٠٠٠ ج.م لإعطاء الزراع كالات دراس للأرز وجرارات لإدارتها .

المصانع النموذجية

أقامت الوزارة المصانع والمعادن النموذجية الآتية :

- (أ) معهد القطن والنسيج بالقاهرة والمعلق به بقوه .
- (ب) معهد تجارب الجلود .
- (ج) المصنعة النموذجية .
- (د) مصنع الزجاج النموذجي .
- (هـ) معهد السجاد النموذجي .
- (و) معهد النسيج النحاسي .

وقد قامت هذه المعاهد بإغراض التي أنشئت من أجلها وهي :

- (أ) إرشاد المشتغلين بالصناعات المذكورة وتقديم المساعدة لهم من حيث تعرف أنواع الخامات اللازمة وخواصها وطرق تشغيلها .
- (ب) تعليم جماعة من الصناع فن هذه الصناعات يمكن أن يهد لهم العمل في المصانع المصرية بحسب طلب أصحاب المصانع والاستفادة من الفنيين الأجانب .

وقد راعت الوزارة في جميع هذه المنشآت عدم القيام بعمليات الإنتاج نظرا لأن هذه العملية تتركز على يد المصانع القائمة ونشئة أن تكون هذه المنشآت مصدرا للقائمة غير المشروعة أمام المصانع الأهلية. وترى هذه الوزارة أنه من الضروري مراعاة ذلك بدقة خصوصا أنه قد تبين من التجربة أن كثيرا من أصحاب المصانع قد قدموا طلبات كثيرة من منحة المدارس الصناعية والمنشآت الحكومية الصناعية الأخرى لهم .

وقد أتيحت الفرصة الآن لدراسة الموضوع بأكمله بإشتراك معنوب عن وزارة التجارة في اللجنة العامة التي شكلتها وزارتات المعارف لإعداد تنظيم المدارس الصناعية والتعليم الصناعي بوجه عام .

التيوم ، بنى سوف ، المنصورة ، دمنهور ، السياسة التابعة لوقف المتأشور باشا ، القنن الطليعية ، المستلة . وأيضا بلدا الجيزة . وميليا كنفرازيات . فبدلا من مشقة النقل الاكثام لهذه المدارس والمصانع الأهلية الموجودة في هذه المناطق ، أقترح :

أولا - قيام وزارة المعارف عديدا بإيجاد طبعين ميكانيكيين في كل مدرسة من هذه المدارس الصناعية أحدهما لنزل القطن والثاني لنزل الصوف ، أو الاكتفاء بطبق واحد لنزل القطن أو الصوف حسب مقتضيات حالة كل مدرسة أصوة بما هو موجود بمدرسة أسبوط الصناعية . وإلى أن يتم بين كثير من هذا المشروع يجب على الحكومة تحصيل مبلغ من المال لشترى كمية من الخيوط المختلفة بأقل أسعار ممكنة وبالجملة المقترزة لتزويدها على الصناعيين بهذه الأساس ولأجل تسهيل اقتشار هذه الصناعات .

ثانيا - أن يبريد في كل مدرسة تكثر عليها الطلبات في صناعة ما يصنع نوديس صغير يحتوي على أحدث الآلات ومبريد على نسق إنتاجي ويخضع عمله من تخرجي المدارس الصناعية في هذه الصناعة على أن يقضوا فيه مدة من الزمن تضمن لهم الحصول على الخبرة الكافية قبل أن يذهبوا بأنفسهم في الأسواق فيكون هذا الوقت بمثابة فترة انتقال بين تحصيل أصول الصناعة في المدرسة وتطبيقاتها في المصانع الأهلية بقيمة الطالب الحقيقية لا تظهر إلا بعد فترة الانتقال هذه فمن واجب المدرسة أن تبنيه على قضائيات كما أنها تقتضيه من قس الوقت وذلك نظرا لأجل الذي ينشأ مع إنتاجه .

وهذه المصانع النموذجية تقوم بصنع ما يطلب منها من المدرسة التابعة لها أو للمدارس الأخرى أو للمصانع الأهلية المجاورة لها وتكون قفوة حسنة صالحة للمصانع الأخرى فتتسع كل مولها . تكون موددا لهذه المصانع يستوفون منها معلوماتهم .

فهي بلطا من مجهودات ومهما صرفنا من الأموال في تشجيع الصناعات فاقواها التي نجينا في ذلك تكون أضعافا مضاعفة لما نبذل ، فان الإقبال على مصنوعاتنا وفنايلنا ونصنعها في الأقطار الشقيقة لا كبر متهم الضيق يهبطنا الصناعية إلى أقصى حد بحيث يشمل صناعات أخرى كثيرة يشغل بها حياتنا الصناعيون ولزم لهم والإصلاح ما يترتب من ذلك من الأرباح والفوائد مادية كانت أو معنوية تلائم لا تحيا إلا بإحياء مرافقها الصناعية والاقتصادية وأن الذي يهولون فيها يقضي على نفسه بالقاء . انظروا إلى اليابان التي غمرت أسواق العالم بمصنوباتها غير حسنة الخاضعة حسابا وهذا تأني من رخص اليد العاملة فيها . واجتهدت فاعلم المرعى متوفر ولا يتقاضى إلا اجرا زجيدا فيمكن أن نحو حذو اليابان ونبتش كما نهضت ولكل مجتهد نصيب ما

الذكور
عبد العزيز العيسى
شيخ المستلة

(٢) القطر يستهلك كمية كبيرة من اللصوبات الحورية تزداد من الخارج سويا ولقد نجحنا في صنع جانب من هذه اللصوبات بتفوق ويمكننا صنع جانب كبير آخر لو توفرت الخامات اللازمة لما ويمكن الحصول على هذه الخامات عليا لو لنا بتسليم تربية دودة القز لإنتاج الشرائق الحورية وحلها وتكاليف ذلك لا تذكر بجانب الأرباح التي نتج منها . فيجب على وزارة الزراعة عمل المشروعات المتعددة لتوسيع نطاق تربية دودة القز وحل الشرائق الحورية بالنظم الحديثة وأحدث الطرق الصناعية والإنتاجية الناجمة في الخارج تشجيع تربيتهما بتفادير في إحتياجات القطر .

(٣) يجب تشجيع زراعة الكتان بمصر فالحلال والموارة التي تزداد مصر من الخارج يزيد منها على الخمسين ألف جنيه ، هذا خلاف الخيوط والأقمشة الكتانية لا تقطر يستهلك كمية كبيرة منها وزراعة الكتان لا تكلف شيئا زائدة على تكاليف باقي الزراعات الشترية فقط يلزم سيود شركات لاستلام حود الكتان من المزارعين الذين يزرعونه وهذه الشركات تسول كل الصليات اللازمة له كالتعبئة وضربه وتنشيطه وغیره - وزراعة تآلى بأرباح أكثر من أى زراعة شترية أخرى لكن الأقبال عليه غير موجود لعدم وجود الشركات التي تسول تجهيزه وبخلاف ذلك لا يمكن زوجه في المناطق التي لم تستود زراعته لشدة أو استمالة تصرفه وهذا هو الحال دون الأقبال على هذا المورد العظيم من موارد الثروة .

اخرى

خاص بتشجيع صناعة غزل ونسج القطن والصوف والحريروالكتان

أولا - الإكثار من الشركات والمصانع الكتانية لنزل ونسج القطن والصوف والكتان والحريرو ضروري جدا لنمائية القطر بإحتياجاته من هذه اللصوبات بل استيرادها من الخارج بأغل الأثمان وبيع الخامات الموجودة عندها ونصنعها القطن بأرخص الأثمان وتحقيق ذلك يفر طينا للمبالغ الطائلة التي تضاعفها سعيها تآلقشة الخفضة الواردة لنا من الخارج ، الذي يساعد على اقتشار هذه المصانع هو تشجيع الروح الصناعية .

فواجب وزارة التجارة والصناعة تنفيذ هذه الروح الصناعية بكل الوسائل كالنشر والإرشاد والدعوة إلى إزدهان الصناعات وإشادة المصانع النموذجية والنظر في شكاوى أصحاب المصانع ودروسها والعمل على تلبية رغباتهم وإمدادهم بالماليات الفنية وتزويدهم من عقد سلفات لتوسيع أعمالهم وإن شاء الله نرى قريبا مجهودات وزارة التجارة والصناعة مكثفة بالنتائج طمة وزورها لتنشيط وديلة الماهين .

ثانيا - أما وقد قطع القطر للمصرى شوطا بعيدا في سبيل تقدم واقتدار الصناعة ونصنعها السيج بد إنشاء أحمام لنسج هذه الصناعة ملحقة بالمدارس الصناعية الآتية : أسوان ، نجع حمادي ، سوهاج ، أوتيج ،

وقد أدخلت لجنة المحفظة مجلس النواب بعض تعديلات على مشروع القانون ووافق عليها حضرة متدوب ووزارة المحفظة وأقرها مجلس النواب وتناولت هذه التعديلات المواد التالية .

المادة ٧ - حذفت الفقرة الأولى من المادة السابقة من المشروع وكانت تقول القيود التي وضعها الشارع لصحة قبول تنازل الشاك عن شكواه حتى يترك الأمر إلى السلطات المختصة وأن يكون التنازل بأي طريقة تثبت حصوله .

والحقت الفقرة الثانية من المادة السابقة إلى المادة السادسة لتكون فقرة أخيرة لها .

المادة ٤ - حذفت الفقرة الأخيرة من هذه المادة لما فيها من الغائبة الواضحة لنصوص الدستور ولما في ذلك من انتهاك حرمت المنازل والتجسس على أسرار البالات فضلا عن أن هذا العمل لا ترجى منه فائدة تنفع الحد الذي يردده .

المادة ٨٦ - أضيفت الفقرة التال على المادة وهو " ذلك بعد سماح أقرال النيابة العمومية في جميع الأحوال " .

المادة ١٦٧ - استبدلت كلمة " رقابة " بكلمة " إشراف " .

المادة ١٩٢ - حذفت وأصلها " يجوز للسلطة أن تنصرف مدد المدققين عن التهم على التبعين أثناء المرافعة متى رأت لزوما لذلك " .

المادة ٢٠٥ - استبدلت عبارة " يحضر حضوريا " بعبارة " لا يجوز فيه المعارضة " .

المادة ٢٠٦ - أضيفت العبارة التالية للمادة " ويجوز له أن يمارض في الحكم إذا ثبت قيام مدغمه من الحضور أو لإرسال وكيل " .

المادة ٢١٦ - استبدل لفظ " هذا " فقط " فضلا عن " .

المادة ٢٢٠ - حذفت العبارة التالية " ويجوز للسلطة في حالة الحكم على التهم أن يمتنع عنه في حدود القانون بغية أشد من التفرقة التي يرضى بها الأمر " .

المادة ٢٣٢ - استبدلت الفقرة الأولى من المادة بالفقرة الآتية " صورة من أصل الإحالة قبل الجلسة بشرط قيام كاملة ورقة التكليف بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وذلك خلاف مواجيد المسافة " .

ملحق رقم ١٤٦

جلسة يوم الاثنين ١٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المحفظة

عن مشروع قانون تحقيق الجنايات المنط

(المقرر حذرة التبع العزم الأضداد به الرحمن الله) .

يبحث لجنة المحفظة يجلسي ٢١ و ٢٣ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع هذا القانون بمقتضى تهيئتها وحضر الجلسة الأولى حضرة الأستاذ العزم محمد صبرى أبو علم الوكيل البرلمانى لوزارة المحفظة . ثم أجال المجلس على اللجنة بمجلس ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع هذا القانون فظهرت بجلسته ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ وأقره ونما على تقريرها عنه :

استقرت أمور مصر السياسية بمساعدة الصالح والمصدق أن ايرمت في العام الماضى واستقرت سيادتها التشريعية الكاملة . بقصد معالجة مومترو تمتد لما مظاهر الاستغلال والسيادة والسلطان جميعا .

ولا ينبغ اللجنة - وهي يصدد أول تشرع تصديده الحكومة المصرية ليسرى على كافة ساكنينا من الأجانب . إلا أن تتنبط أشد الاختياط بجنى أولى ثمرات السيادة وأتم مظاهر السلطة التشريعية باستصدار مشروع قانون تحقيق الجنايات . هذا القانون الذى وضع على أحدث النظم القضائية المصرية والذى كفل للقاضين والمجتمع أكبر الضمانات وأوقافها حتى يمكن القول بأن هذا التشريع مما تضرع به مصر ويستمر القضاء سواء في مبادئ أولوياته أو صفاته .

وقد جاء هذا المشروع وإياها بالترض وعقفا للسلالة مع مطابقتها لروح العصر وتشييع مع أحدث المبادئ والنظم المعمول بها في الدول الرأىقونية ماضيه من تعسب الإجراءات والعمل بنظام قاضى التحقيق ، ليس هذا لحسب بل لقد تضمن المشروع أبوابا جديدة جاءت عمقة لحسن سير العدالة فوضع هذا لمسائل متنوعة كانت مستقر خلالها تنازعات كاستعملت أبوابا جديدة وعمل على تنظيم كثير من شؤون التحقيق والإجراءات تقاديا من التخصير وطسما في الوصول إلى الحق من أقرب سبل .

المادة ٢٥٠ - استبدلت عبارة "ولا تزداد على هذه المدة مواعيد المسافة" بعبارة "وبذلك تلتزم مواعيد المسافة" وذلك في آخر الفقرة الأولى من المادة .

وهما اشتمل عليه القانون من المبادئ الجديدة إلتزام حق رفع الدعوى مباشرة من المدعى بالحق المدني إقراراً لجسداً حصر الدعوى العمومية في يد النيابة . فلا يساعدها مباشرة من المدعى المدني كالتحفظ الدعوى المباشرة وسيلة للتشديد أو سلباً للتشكل ، ولم يمتنع في هذه النقطة أن يدع الأمر هلال بل رأى احتياطياً لحق النص عليهم المدعين بالحق المدني أنه إذا رأيت النيابة ألا عمل السبر في الدعوى أن تنزع الأمر لقاضي التحقيق وقراره عمل معارضة أمام غرفة المشورة .

وبذلك جميعها ضمانات وكفالات تفردها المشروع لأطراف الخصومة بما يضمن مصالحهم المختلفة .

نظم المشروع كذلك قيام الدعوى المدنية الى جانب الدعوى العمومية تنظيلاً لمبدأ المدعى الخاص على المصلحة لدوله . وإذا طالب بصد إعلانه بمنز تاركاً كما ولا تقبل مودعه في الحكم مبدئياً وتغير تنازل عن دعواه أمام المحكمة الجنائية ما عدا من . دعوى أمام المحكمة المدنية إلا إذا احتفظ بحقه في ذلك مراحلة بعد جملة حدث . على متاعه الخصومة .

وعلى المشروع أيضاً - في المادة ٢٥١ - أن يضمن المدعى وقدم ذلك نصيباً عوف سرعة العمل في الدعوى مع استبعاد مسائل الدعوى خدمة عمل القاضي الترد من العمل في المنازعات والتابع قبل الأهمية (وهي التي عقوبتها الخسائر الثلاثة) أو حرمة النيابة عشرة جبهات) .

وأدوس عليها إسم الأمر الأساسي بتصميمه النيابة من "قاضي الرأية لعامة مائة قرش وبغداد هذا الأمر على النيابة وتأتي به الدعوى ما لم يراض فيه المتهم وبطلب نظر غيره من النيابة . أما باقي الجميع فنظرها هدية مكونة من ثلاثة قصاصات . أما ما كان لها أصل هذه الهيئة في استئناف الأحكام التي يصدرها القاضي الفردي ، أما تنظر حاكم الجنائيات قضى المشروع بتشكيلها من خمسة قضاة ثلاثة من الأئمة من رر مستشاري محكمة الاستئناف ومشارطة إسماعيل " رابطة لها في ذلك بعد المعارضة من تكرار لا يبرره في الإجراءات في جعل لها حق إرجاء لتساير التي من شأنها إكراه المتهم على الخضوع لها كما لا يمكن عليه فرياً بالرأية أو بالحس وكثيرين حارس . أمثلة يمنع المتهم من التصرف فيها ، كل هذا مع مواصلة تفتيه وحمل التفتي إجره من هذه الإجراءات مانما من سريران المدة المسقطه للمعوية .

كما اعطى المشروع أطنى الأحكام ضمانات واسعة المدى جمعت بين تحقيق مرض وسرعة الفصل فيها مع أنه لا يمكن غيابيا على المتهم إلا عند ثبوت من وصول الإعلان إليه فإن مبادى المعارضة لا يبدأ إلا من تاريخ إخطار النيابة بالحكم أو دله . لتسديد ، وبما نص بالاستئناف أوجب أن يش المتألف يوم التفتي بالنيابة التي تحدد لنظره وذلك متى فوق ما فيها

من اسراع بالفصل في الاستئناف فإن فيها أيضاً تحريماً للتفتيات التي تنطليها الاعلان والجهر الذي يتبدل في سبيله والمصالح التي تعطى بسببه . كما استعملت المشروع الاستئناف الفرعي بلع أطراف الخصومة عندما يتألف أحدهم وفي هذه الحالة يتبدل الجهاد خمسة أيام أخرى وهي مائة كلمة لمن المتألف الفرعي رأيه ويحدد مركزه .

أما فيما يتعلق بالنقض فقد قضى المشروع على ملة كانت ولا تزال ظاهرة في تحديد الوقت القانوني عند عدم ختم الحكم في مبادى الثانية أيام العدة لهذا الغرض فإن يعلق على هذا الإجراء الآلى أى إفسوسى أن يفتد المتهم على عساراه بغيره بل على التكاليف فينته فيه بالحكم عند ختمه ومن تاريخ هذا الإعلان يبدأ مبادى النقض وبذلك تلتزم عقاباً وصلاً بالانقضاء .

وقدر المشروع في هذا الباب أحكاماً مائة منها أن يقول الطعن بالنسبة للطعن يستند معه من كان مساوياً له في المركز ولو لم يقدم طعناً .

وكذا تقرر مبدأ الحكم بالخصاص على التهم المتعددة وكل من يضمر أى طعن يتقدم به .

وقدر كذلك أن المحكمة الجنائية ليست مقبلة بالدعوى المدنية إذا كانت تعطل الدعوى الجنائية بل لها أن تقفل عنها وتكتفب الخصوم رفقها لا محكمة المدنية .

ولما كان التماس الجنائي يمكن في المسائل الجنائية باقتضاه فقد حده المشروع من تشديد الأحكام المدنية وعلى الأخص لأن النيابة لم تكن رأيه في المناقذ حتى تطالب بالليل المدني . ولذلك نص على أن يتبع في الاستئناف المدنية التي تعرض في القضايا المدنية قواعد الإثبات الجنائية . وأب الأحكام الجنائية هي التي تنفذ الأحكام المدنية ولو كانت صمدت بناء من قواعد الإثبات الجنائية .

ولم يدع المشروع أمر الجرمه معلقاً إلى ما لا نهاية بل رأى أن لا تدر مدة السقوط مهما تكثرت كذا أخذت إجره فاعلم لا كثر من نصفها في مدة الحريات وأبغى ولا كثر من ستة شهور في مواد المرافعات كما أوجب الإجراءات الفاعلة بأن منها إجراءات الاستئناف ورفع الدعوى المدنية التي نص من عدم جواز رفقها أمام المحكمة الجنائية إذا كانت الدعوى العمومية قد سقطت بعض المدة كما نص على انقطاع التقادم بالقبض على المتهم عليه وبكل مح من أعمال التنفيذ علم به الحكم عليه وبالركابه جرمه مماثلة .

وقد واقتت اللجنة بإجماع الآراء على مشروع هذا القانون بالصيغة الواردة من مجلس النواب . وهي تتشرف برفع تقريرها إلى هيئة المجلس المقررة لومنة عليه ما

رئيس اللجنة

كامل إبراهيم

- ٤ - الدعوى الجنائية عمومية .
وتتولى النيابة العمومية مباشرة من تلقاء نفسها إلا في الأحوال التي يلقى فيها القانون ذلك على شكوى أو على إذن سابق .
ولا يجوز التخل عن إقامة الدعوى الجنائية أو إيفائها أو تعطيلها إلا في الأحوال التي ينص عليها القانون .
- ٥ - إذا علق القانون مباشرة الدعوى العمومية على شكوى يجب أن تقدم الشكوى شفويا أو بالكتابة من المني عليه أو من وكيل خاص .
لا تقبل الشكوى محررة . أضرت به الجريمة بعد ثلاثة شهور على علمه بوقوعها مالم ينص القانون على خلاف ذلك .
- ٦ - للشك أن يتنازل عن شكواه مالم يصدر بشأنها حكم نهائي .
وتتقضى الدعوى العمومية بالتنازل .
- ٧ - على أن التنازل لا يكون له أثر بالنسبة للتمم الذي يقتر عدم قبوله .
ويجسد من تنازل عن الشكوى مصاديق الإجراءات .
- ٧ - إذا كان المني عليه في الجريمة قاصرا أو مجرورا عليه بسبب طاعة في النقل فإن الشكوى تقدم من الولي أو الوصي أو الولي أو كان المني عليه قد تنازل عن الشكوى وتمسرى للمدة المنصوص عليها في المادة الخامسة من يوم علم هؤلاء الأشخاص بوقوع الجريمة .
ولا يصح التنازل عن الشكوى إلا إذا أذن به هؤلاء الأشخاص .
- ٨ - إذا احتطت القوانين إذا لتحريك الدعوى الجنائية وصدر الإذن فلا يجوز الرجوع فيه .

الباب الثاني

الدعوى المدنية

- ٩ - يجوز لمن أضرت به الجريمة ولن يتوعد عنه قانونا وكذلك لورثته أن يقيموا أنفسهم مدعى بمحقوق مدنية في الدعوى الجنائية وذلك كلما ترتب لهم عن الجريمة حق في تمويض ضرر أو في رد شيء .
- ١٠ - لا يقرب على الشكوى التي لا بدى فيها مقدما بمحقوق مدنية إلزام النيابة العمومية بمباشرة الدعوى الجنائية . فإذا رأت النيابة عدم الضرر في الشكوى وجب عليها إعطاء الشكوى ذلك .
- وإذا ادعى مقدم الشكوى بمحقوق مدنية وجب على النيابة العمومية أن تكلف المتهم بالحضور أمام المحكمة أو أن ترفض الأمر إلى قاضى التحقيق طبقا لأحكام المادة ٥٦ .
- ومع ذلك إذا رأت أن الواقعة لا يعاقب عليها القانون أو أن الدعوى العمومية قد انقضت أو أن لا وجه لنظرها قدم صحة للوقت أو لعدم كفاية الأدلة التبت ضلها أن ترفض الأمر إلى قاضى التحقيق يقرر أن لا وجه لإقامة الدعوى . وإذا رأى القاضي أن هناك مجالا لتبرير في قيسر في التفتيش أو يطبق أحكام المواد ١٢٦ وما يليها .

مشروع قانون

تحقيق الجنايات أمام المحاكم المختلطة

بسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقناه عليه وأصدرناه :

مادة ١ - ابتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ يستأض عرب قانون تحقيق الجنايات الجاري العمل به أمام المحاكم المختلطة بقانون تحقيق الجنايات المرفوع لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون .
تأمر بأن يصح هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مشروع

قانون تحقيق الجنايات المختلطة

الكتاب الأول

الدعوى الجنائية والدعوى المدنية وجمع

الاستدلالات والتحقيق

الباب الأول

التبليغات والدعوى الجنائية

- ١ - لكل من علم بوقوع جريمة ولو كان غير المني عليه فيها أن يبلغ النيابة أو أحد مأموري الضبطية القضائية منها .
- ٢ - يجب على كل من علم من المليات القضائية أو الموظفين أو المأمورين العموميين أو رجال الإدارة أو السلطة العامة أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها بوقوع جريمة أن يبلغها فوراً للنيابة المختصة أو لأقرب مأمور من مأموري الضبطية القضائية .
- ٣ - يجب على كل من شاهد أو علم بارتكاب جريمة نقل بالأمن العام أو وقت على حياة شخص أو على ماله أن يبلغ عنها . ويجب عليه كذلك في حالة التلبس بالجريمة أن يحضر الجاني أمام أحد أعضاء النيابة العمومية أو يسلمه إلى أحد رجال السلطة المسماة دون حاجة إلى أمر بضبطه .

١١ - لمن أضرت به الجرمية أن يحمي نفسه مدحياً بمحقوق مدنية ولو لم يكن قد شكى .

ويحصل الادعاء مدنياً بتقرير في قلم كاتب المحكمة إلى حين تكليف المتهم بالحضور أمام المحكمة أو في نفس الجلسة بالتدخل شخصياً إلى حين انتهاء من سماع الأدلة وقبل البدء في مرافعات الخصوم .

ولا يقبل الادعاء بمحقوق مدنية أمام المحكمة الاستئنافية .

١٢ - يجب على المدعي بمحقوق مدنية أن يودع مقدماً المصاريف التي تقدرها النيابة أو قاضي التحقيق أو المحكمة وله أن يعلن في تقدير النيابة أو قاضي التحقيق أمام غرفة المشورة .

كذلك يجب عليه إيداع المصاريف التكبيلية التي يلزم أثناء سماع الإجراءات ويكون تقديرها بالطريقة نفسها .

١٣ - يجب على المدعي بالمحقوق المدنية أن يبعن له خلا في الجلسة الكائن فيها مركز المحكمة يمل فيه بما يلزم إعلانه وإلا جاز إعلانه في قلم كاتب المحكمة .

١٤ - لكل من النيابة العمومية والمتهم أن يعرض بتقرير في قلم كاتب المحكمة في قبول المدعي بمحقوق مدنية إذا رأى أن الدعوى المدنية غير مقبولة قانوناً أمام المحكمة الجنائية .

وترفع المعارضة إلى غرفة المشورة قبل تكليف المتهم بالحضور لجلسة .

١٥ - لا يمنع قرار غرفة المشورة بعدم قبول الدعوى المدنية من رفعها أمام المحكمة المدنية المختصة أو أمام المحكمة الجنائية إذا أحييت إليها الدعوى .

قرار غرفة المشورة القاضي بقبول الدعوى المدنية لا يلزم المحكمة .

وإذا قررت المحكمة قبول الدعوى المدنية فلا يقرب على هذا القرار بطلان الإجراءات التي لم يشترك فيها المدعي المدني .

١٦ - يجوز للدعي بالمحقوق المدنية أن يترك دعواه في أية حالة كانت عليها الدعوى بشرط أن يدفع المصاريف مع عدم الإخلال بالتوضيحات التي يستعملها المتهم إن كان لها وجه .

ويمنع تركا الدعوى عدم الحضور في الجلسة أو عدم إرسال وكيل فيها بعد استلام إعلان صحيح وكذلك عدم إيداع طليقات في الجلسة .

ولا يجوز بحال أن يكون عدم حضور المدعي بمحقوق مدنية أو عدم إيداعه طليقات سبباً لتأجيل المرافعة . ولا يحل سلوشتها بما تقتضيه المحكمة فيخته .

١٧ - إذا رفض أحد طلي إلى محكمة مدنية أو تجارية فلا يجوز له أن يرفع إلى محكمة جنائية بصفتها مدحياً بمحقوق مدنية .

١٨ - إن استأثر المدعي بمحقوق مدنية من دعواه فلا يجوز له أن يقاضي المتهم أمام المحكمة المدنية بشأنها إلا إذا احتفظ بالحق في ذلك عند تنازله .

١٩ - إذا استأثر الفصل في دعوى مرفوعة أمام محكمة مدنية أو تجارية معرفة ما إذا كانت هناك جريمة قدرتك ولذا كانت قد وقعت من شخص معين يجب حل تلك المحكمة أن تحصل في للقرارات المتعلقة بذلك طبقاً لما قضى به نهائياً من المحكمة الجنائية في فصلت في الدعوى ولو كانت قد طبقت قواعد الإثبات الخاصة بالمواد الجنائية .

ويوقف الفصل في الدعوى المدنية إذا رفضت الدعوى الجنائية قبل الفصل فيها نهائياً .

٢٠ - إذا كانت الصفة الجنائية لقفل تتوقف على الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية وجب على سلطة التحقيق أو المحكم أن توقف الفصل وتحيل الخصوم إلى جهة الأحوال الشخصية المختصة وتحتد لم الأجل الذي تراه كافياً لفصل في النزاع .

وإذا كانت الصفة الجنائية لقفل تتوقف على وجود حق كونه علاقة مدنية ضيرت نص عليها في الفقرة السابقة فسلطة الجنائية أثبت توقف الفصل بالشروط نفسها .

وإذا قضيت المدعة في حابين الحائزين ولم يفصل من السلطة المدنية كان للسلطة الجنائية أن تصرف الظاهر وتقتض على الدعوى .

ولا يمنع الإخفاق من اقتضاء ما يرى إخلاله من أعمال التحقيق المستعجلة والضرورية .

٢١ - إذا لم تأمر السلطة الجنائية بالإخفاق أو إذا قررت بعدم انتهاء الأجل المخصص عليه في المادة السابقة نظر الدعوى فانها تتبع في ذلك الإجراءات وقواعد الإثبات الخاصة بالمواد الجنائية .

وإذا كانت الجهة المدنية قد فصلت قبل ارتكاب الواقعة في النزاع الخاص بوجود الحق أو العلاقة المدنية فإن حكماً يكون مزبناً للسلطة الجنائية .

الباب الثالث

الصلح في مواد الخلافات

٢٢ - يجوز للصلح في مواد الخلافات إلا إذا نص القانون على عكسها فير الغرامة .

٢٣ - الشخص الذي منع عنه عقالة ويريد أن يدفع قيمة الصلح ضماً يجب عليه قبل الجلسة وعلى كل حال في مدة شمائية أيام من يوم مله بأكل عمل من الإجراءات في الدعوى أن يدفع مبلغ ٥٠ قرناً مصرى بإعذبه قسيمة إما إلى نزاعة المحكمة وإما إلى النيابة وإما إلى أي مأمور من مأموري النيابة القضائية مرخص له بذلك من وزير الداخلية .

٢٤ - في الأحوال التي يجوز فيها الصلح تقضى الدعوى العمومية بدفع مبلغ الصلح .

- مقتضى البوليس ومساعدوم .
 مأمورو الزاكر والأقسام .
 معاونو المديرات والمخاضات .
 معاونو البوليس والملاحضون والعوامل .
 الكونسيلات المخاضون على ديوم مدرسة البوليس والإدارة .
 رؤساء قط البوليس .
 العمدة ومشايخ البلاد .
 مشايخ الخفراء .
 مأمورو السجنون وكلائهم وضباط مصلحة السجنون .
 ظار وكلاء عمالات السكك الحديدية .
 وجع الموظفين المقل لم هذا الاختصاص يقتضى قانون أو مرسوم إما في حال معينة أو بالنسبة لبرامج تتفق وبالوظائف التى يؤقونها .
- ٣٢ - يجب على مأمورى الضبطية القضائية أن يتبعوا إلى النيابة بالبيانات والشكاوى بمجرد استلامها .
 وعليهم أن ينفروا كل الجرائم التى تصل إلى علمهم مع إثبات كل ما يدعو الضرورة إلى المبادرة في إثبات حالة واتخاذ كافة الراسايل الضبطية لتسكين من ثبوت الوقائع الجنائية ويعبرون بكل ذلك عضوا يرسل إلى النيابة مع الأوراق الدالة على الثبوت .
- ٣٣ - لمأمورى الضبطية القضائية أثناء جمع الاستدلالات أن يقوموا على الأغصان بما يأتى :
- (أ) إثبات حالة الأماكن والأشخاص والأوضاع والوجود المادى للجريمة وإجراء كل ما يكون إثباته لازما .
 (ب) سماع أقوال الأشخاص الذين قد يكون لديهم معلومات عن الوقائع أو عن فاعليها أو عن شركائهم فيها بدون توجيه إيمان إليهم . ومع ذلك فيجوز توجيه إيمان إذا غلب ألا يستطيع فيها بعد سماع الشهادة يمين .
 (ج) الاستعانة بالأطباء وغيرهم من الخبراء ومطلب رأيهم شفويا أو بالكتابة ويكون هذا بعد توجيه إيمان إليهم في حالة إرادة الرأى كتابة إذا أرادوا لزوم ذلك .
 (د) ضبط الأشياء طبقا لفراد ٣٧ وما بعدها .
 (هـ) القبض على الأشخاص وتفتيش المنازل طبقا لفراد ٥٣ وما بعدها .
- ٣٤ - يجب على مأمورى الضبطية القضائية أن يتبعوا فيما يقومون به الإجراءات الخاصة بجمع الاستدلالات التحقيقات التى يتبعونها من النيابة وذلك مع مراعاة ما نصت عليه المادة ٣٢ . وليس لهم فيها عدا لأحوال الواردة بالمادة ٥٠ وفى الأحوال التى يقتضى فيها صوت الوقت أن يصلا

السباب الرابع

سقوط الدعوى الجنائية بمضى المدة

- ٢٥ - تسقط الدعوى الجنائية في مواد الجنايات بمضى عشر سنين من يوم وقوع الجناية وفى مواد الجنايات بمضى ثلاث سنين وفى مواد المخالفات بمضى ستة شهور .
- ٢٦ - يوقف سير المدة المسقطه للدعوى الجنائية في الفترة التى لا يمكن فيها بدئى نص فى القانون البدء في إجراءات الدعوى أو الاستمرار فيها .
- ٢٧ - تسقط المدة المسقطه للدعوى الجنائية بأمر الإحالة والتكليف الحظر وأمام المحكمة والأسر الجنائى والحكم الحضورى أو التباي .
 وتسقط المدة أيضا بكتابة إجراءات التحقيق وكذلك بكتابة إجراءات الاستدلال التى تحتفظ قبل التهم وتحضرها .
- وتسرى المدة المسقطه للدعوى من جديد ابتداء من يوم الاطلاع وإذا تعددت الإجراءات التى تسقط المدة فإن سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء فيها ولكن لا يجوز في أية حالة أن تطول المدة المقررة في المادة ٢٥ لا أكثر من نصفها في الجنايات والجلبع ولا لأكثر من ستة شهور جديدة والمخالفات .
- ٢٨ - يسرى أثر إيقاف المدة وإقطاعها بالنسبة لكل من ارتكبوا الجريمة .
- ٢٩ - الدعوى بالتضييعات الناشئة عن جنابة أو جنسة أو مخافة لا يجوز إقامتها بإحدى الحاكم فى المواد الجنائية بعد انقضاءها المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى الجنائية .
- وإذا أقيمت الدعوى بالتضييعات أمام إحدى المحاكم المذكورة قبل انقضاء تلك المدة فيترتب على ذلك انقطاع المدة المقررة لسقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية .
- ## السباب الخامس
- ### الاستدلالات
- ٣٠ - على الضبطية القضائية قبول البيانات والشكاوى .
 وتعمس بالبحث عن الجرائم واتخاذ الإجراءات اللازمة لإثبات حالتها وجمع الأدلة .
- ٣١ - يكون من مأمورى الضبطية القضائية في دوائر اختصاصهم :
 أعضاء النيابة .
 مكندرو البوليس في المديرات والمخاضات وكلائهم .
 مأمورو الضبط .

إلا بناء على انتداب من النيابة ومع ذلك فليأية وحسباً أنت تسبند الإجراءات التي يشرفها مأمور الضبطية القضائية من مقام نفسه ولا أصبحت الإجراءات المذكورة صادرة من النيابة .

٣٥ - يجب أن تحت جميع الإجراءات التي يقوم بها مأمور الضبطية القضائية في محضر موقع منهم بين به وقت اتخاذ الإجراء ومكان حصوله .

ويجب أن يشد ذلك المضروبة على ما تتم (١) توقيع للشهود والخبراء الذين سموا وذلك عند نهاية أقوال كل منهم (٢) توقيع الأشخاص الحاضرين وقت ضبط الأشخاص أو وقت تخفيض المنزل .

وإذا لم يوقع أحد هؤلاء الأشخاص يجب أن يرين في المحضر سبب عدم التوقيع .

٣٦ - تسلم التقارير الكتابية التي يقدمها الأطباء وغيرهم من الخبراء إلى مأمور الضبطية القضائية التي استندهم للعمل . وعلى المأمور أن يحضر محضراً يثبت به تاريخ حصول التسليم وساعته .

٣٧ - مع عدم الإخلال بما نصت عليه المادة ٥٣ يجوز لمأمور الضبطية القضائية أثناء جمع الاستدلالات أن يضبط في أي مكان وجدت الأسلحة والآلات وكل ما يحتمل أنه قد استعمل في ارتكاب الجريمة أو نتج عن ارتكابها أو ما وقعت عليه الجريمة وكذلك كل ما يفيد في إظهار الحقيقة . ويجب إرسال الأشياء المضبوطة مع المحضر المثلث الضبط إلى النيابة فوراً .

٣٨ - يجوز لمأمور الضبطية القضائية أن يضم اعتماداً على الأماكن للمحافظة على آثار أو أشياء مفيدة في كشف الحقيقة وله أن يقيم حارساً عليها . وإذا أقرت النيابة ذلك الإجراء فعلياً أن يحمل الأمر في أقرب وقت إلى قاضي التحقيق ليقره ما يراه .

ولما الشعار أن يستدل أمام القاضي ويبدى طلباته بنوع حاجة إلى تكليفه بالحضور .

٣٩ - توضع الأشياء التي تضبط في حرق مغلق وتربط ويختم عليها ويكتب على شريط من الورق داخل تحت الختم تاريخ المحضر المحرر بضبط تلك الأشياء وذكر المادة التي حصل لأجلها الضبط .

والأشياء المضبوطة التي لأجلها ما كلفها في سبيل ثلاث سنوات من تاريخ ضبطها تصبح ملكاً للحكومة بلا احتياج إلى حكم يصدر بذلك .

٤٠ - إذا كان الشيء المضبوط مما يتلف بمرور الزمن أو يستلزم حافته فغلات استغرق قيمته ثلثاً من ثمنه بطريق الزاد البائن متى سمحت ذات المختصة في تقريره . وفي هذه الحالة يكون السالك أن يطلب للمبادأة قدر من المادة السابقة بثلثي الذي بيع به .

٤١ - لا يجوز أن يضبط لدى الدفاع من المتهم الأوراق والمستندات التي سلمها المتهم إليه للدفاع عن أمام القضاء .

٤٢ - لا يجوز لنيابة أن تطلع على ما يضبط من الأوراق الغضوية أو المعلقة بأي طريقة أخرى إلا إذا رضى بذلك من كان حاضراً لها وقت ضبطها لأن من يرض فعل النيابة أن يرض الأمر إلى قاضي التحقيق على وجه الاستعجال ولما الأوراق أن يستدل أمامه ويبدى طلباته .

ويجب سماع ملاحظات الخصوم إذا اقتضى الحال ذلك يأمر قاضي التحقيق بضم الأوراق إلى اللومسيه إذا كانت لازمة للاستدلال أو ردّها إذا كانت غير لازمة .

٤٣ - يجوز لنيابة أن تضبط الخطابات والرسائل البريدية وغيرها من الأشياء التي توجد بملكان البريد أو التلغراف وتستصدر قراراً بشأنها من قاضي التحقيق حسب الأحوال الواردة في المادة السابقة . وليس لنيابة من مأمور الضبطية القضائية إلا أن يضطروا تلك المصالح بالأنا تسلم الأشياء التي يراد ضبطها للأشخاص المرسلين إليهم إلى أن يستدل النيابة .

٤٤ - يجب على مأمور الضبطية القضائية في أحوال التلبس بالجريمة أن يشرفوا فوراً في جمع الاستدلالات وأن يضطروا النيابة بلا تأخير .

٤٥ - لمأمور الضبطية القضائية في حالة التلبس بالجريمة وفي حالة الانتداب الحق في أن يستندوا بالقوة العسكرية مباشرة .

٤٦ - التلبس بالجريمة هو رؤيتها حال ارتكابها أو عقب ارتكابها بصفة سيرة أو إذا كان العامة قد تجردوا للقاتل مع الصباح بعد وقوعها بزمان قريب أو إذا وجد القاتل في ذلك الزمان حاملاً آلات أو أسلحة أو أمتعة أو أوراق يستدل منها على أنه مرتكب الجريمة أو شريك فيها .

٤٧ - يجب على مأمور الضبطية القضائية في هذه الحالة أن يشكّل بلا تأخير إلى عمل الواقعة وأن يحضر ما يفي من الحاضر ويثبت ويجرد الجريمة مادياً وظرفوها وحالة الأماكن والأشخاص ويسمع أقوال من كان حاضراً أو من يمكن الحصول على معلومات من الواقعة ومن قاطعها .

٤٨ - ويجوز له أن ينع الحاضرين من مباشرة عمل الواقعة أو التماسه عنه حتى يتم تحرير المحضر بنسوخه أن يستعصر في الحال من يمكن الحصول منه على معلومات بشأن الواقعة .

٤٩ - وإذا خالف أحد من الحاضرين أمر المأمور المذكور بعدم مباشرة المكان أو التماسه عنه أو امتنع أحد من مدعاه من المحضر وذكر ذلك في المحضر .

ويجوز على من غاب عن ذلك إما غرامة من مشرين إلى مائة قرش أو الحبس من أربع وعشرين ساعة إلى أسبوع ويكون الحكم بناء على المحضر الذي يجب اختياره محبة .

٥٠ - في حالة التلبس بالجريمة أو إذا وجدت قرائن أحوال على وقوع جريمة أو شروعه في ارتكابها أو على وقوع جريمة سرقة أو نصب أو إغلاس أو نصب أو عقاب أو مقاومة للسلطة العامة أو قيادة أو إتهام في الفساد والأطفال أو جماعة في مواد ١٤١ من قانون العقوبات يمكن التهم على

فيها عند ذلك أن تحيل الأمر إلى قاضي التحقيق إذا رأت عملاً لغيره في الدعوى .

٥٧ - ويجوز للتميم في مواد المجمع أن يطلب من المحكمة إبطال تكليفه بالحضور مباشرة إذا لم تكن القضية في حالة تسمح بتعجيلها في الجلسة . يجب أن يقدم هذا الطلب قبل أن يطلب أنه دفع آخر عدا الدفع بعدم الاختصاص .

ولا يلزم من بطلان التكميل بطلان إبطال التكليف بالحضور مسبباً ولا يجوز طلب فيه رأي أو .

ويرتب من هذا أن يجب حقيق القضية بواسطة قاضي التحقيق .

٥٨ - بددت لزم من مواد المجمع أن هناك عملاً لتكليف التميم مباشرة بالحضور أمام المحكمة . ولكن متى مقبوض عليه وجب تكليفه بالحضور هو والشهود أمام المحكمة في ظرف مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة . وتحكم المحكمة في الجلسة المختصة بذلك حسب التمهيد لتعجيل تحضير دفاعه أو كان لتعجيل حضوره بالطلب . وفي هذه الحالة يأمر المحكمة بمس التميم أو الإفرج عنه مؤقتاً بصفته أو غير صفته .

٥٩ - لا يجوز حصول التكليف بالحضور خلال الأربع والعشرين ساعة في السنة السابعة وجب على النيابة أن تقدم الأوراق إلى قاضي التحقيق في ظرف الأربع والعشرين ساعة لإذعان استقرار القبض عليه أو يتحقق غيبته . ولا دور في ذلك مقبوض عليه إلا لمدة أو ثلثه أو ربعه . ولا دور في ذلك ترفع الدعوى إلى المحكمة في حالة هذه المدة وجب على النيابة إحضارها إلى القاضي ليأمر التحقيق .

٦٠ - إذا رأت النيابة في مواد بنشأت أن حاله لا يسمح بالسير في الدعوى وجب عليها إحضار قاضي التحقيق .

الباب السابع

التحقيق

٦١ - يتولى قاضي التحقيق مباشرة التحقيق بناء على طلب النيابة العمومية ولا يجوز له أن يشرع في ذلك بنفسه .

ويجوز له أن يكلف أحد مدعيه من النيابة القضائية عدا أعضاء النيابة القيام بأعمال معينة من أجل تحقيق . وقد دعا الحل إلى اتخاذ إجراء من الإجراءات وحرج ذلك المحكمة بكونه كدلت أن يكلف أحد مدعيه من النيابة القضائية أو أحد أعضاء النيابة المختصة . ولقاضي الملتزم أن يكلف بذلك أيضاً أحد مدعيه من النيابة القضائية عند الضرورة .

٦٢ - يجب أن قاضي التحقيق في جميع الأحوال أن يركز فيها غيره في إجراء بعض "تدابير" التي من الإجراءات المطلوبة والأداة التي يلزم توجيهها .

إذما ثابت وسعروف في القطر المصري جاز لأمور الضبطية القضائية أن يمس به شخص على المتهم الذي توجد دلائل قوية على اتهامه وعليه بعد سماع آرائه إن لم يأت بما يبرره أن يرسله في ظرف ٢٤ ساعة إلى المحكمة المختصة ليكون تحت تصرف النيابة دون النيابة أن تحمل على أن يستجوبه قاضي تحقيق في ظرف أربع وعشرين ساعة .

٥٩ - وإذا لم يكن للتميم في هذه الأحوال حاضراً جاز لأمور الضبطية القضائية أن يصدر أمراً بقبضه وإحضاره .

وتنفذ أوامر الضبط والإحضار بواسطة المضرين أو بواسطة رجال السلطة العامة .

٥٢ - إذا لم يأت المتهم الذي قبض عليه أو ضبط في هذه الأحوال بما يبرره وجب على أممور الضبطية القضائية إرساله إلى النيابة بلا تأخير وعلى الأكثر في خلال أربع وعشرين ساعة يضاف إليها المدة اللازمة لتحويل التميم إلى مركز النيابة .

وإذا لم يفرز النيابة إخطاره سبيله فوراً وجب عليها أن تعمل على أن يستجوبه قاضي التحقيق في ظرف الأربع والعشرين ساعة التالية .

٥٣ - يجوز لأمور الضبطية القضائية في الأحوال المخصوص عليها في المادة ٥٠ أن يقوم بتفتيش التميم .

وذلك في الأحوال المخصوص عليها في المادة ٣٧ أن يفتش منزل شبه القبض عليه أو لمسلط الأوراق الثلاثة عن اثبات أو غيرهما من الأشياء . وإذا قامت أثناء تفتيش من قرآن قوية ضد شخص موجود فيه على أنه يخفي شيئاً يفيد في كشف حقيقة جاز لأمور الضبطية القضائية أن يفتشه .

٥٤ - يسمح دائماً لهم . ولا دور موجود أن يمسر تفتيش المنزل وإذا كان غالباً على أمور النيابة القضائية أن في حضور تفتيش فرداً بالغاً من عافة التميم أو أحد الطرفين المنزل أو أحد الطرفين وبثت بالخطر حصول تلك الدعوى أو استعانة محسوساً وكذلك حضور الأشخاص المشار إليهم أو استماعهم من الحضور .

٥٥ - يجوز أيضاً لإعطاء النيابة العمومية المحضور أثناء جمع الاستدلالات التي بدأ فيه أحد مدعيه من النيابة القضائية ليشتموه بأنفسهم أو ليلقوا له بإتهامه أو ليهربوا لأخرى .

الباب السادس

طرق مباشرة الدعوى الجنائية

٥٦ - إذا رأت النيابة العمومية في مواد خربة أن عناصر الإتهام لا يمكنهم كافي للسير في محاكمة في الدعوى من جلسة تكلف التميم مباشرة بالحضور أمام المحكمة .

وكذلك الحال في مواد المجمع متى كانت "تدابير" التميم قد سمحت أو إذا ثبت بطلان قوة إثباته أو استعانة المحضور على إقامة دفاعه . وعلى النيابة

٦ - يجوز لقاضي أو الأمور للشطب أن يفتقد أية إجراءات أخرى من إجراءات التحقيق إذا كانت متصلة بلهجة الموكدة إليه متى رأى أنها لازمة أو مفيدة في كشف الحقيقة .

٦٣ - يجوز لكل من النيابة العمومية وقرعة المشورة أن تطلع في أي وقت على الأوراق لتفقد على ما جرى في التحقيق في ألا ترتب على ذلك تأخير السريته .

وقرعة المشورة أن تأمر بالتخاذ ما يلزم من الوسائل المتبعة بالتحقيق .

٦٤ - يجوز لهم وعلى الحقوق المدنية والمسؤولين الحقوق المدنية أن يطلبوا على نفقتهم أثناء التحقيق صوراً من الأوراق إذا كان نوعها . ويجوز رفض طلبهم إذا كان التحقيق قد حصل بغير حذر ودم .

٦٥ - يجوز لهم أن يرفع أثناء التحقيق مسألة عدم الاختصاص وكذلك أي دلم آخر لاستصدار قرار بأن الفصل غير مناسب عليه أو أن الدعوى العمومية غير جاز سماعها أو أنها قد انقضت .

٦٦ - على قاضي التحقيق أن يحكم بقرعة أربع وضرب سامة في تلك المسائل الفرعية بدد عدم أقوال أحد أعضاء النيابة العمومية فيها بالكتابة . وبعد سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية .

٦٧ - يجوز المعارضة من جميع المتصور من الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق بالحكم بالمسائل الفرعية بشرط تقديمها في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ إعلان الأمر المذكور وتصل هذه المعارضة بتقرير يكتب في ظم كتاب المحكمة . وترفع بناء على طلب النيابة العمومية للمخرفة المشورة ولا يجوز الطعن في القرار الذي تصدره .

ولا توقف المعارضة سير التحقيق .

ولا يجوز إبطاء هذه المسائل الفرعية مرة ثانية بعد رفضها .

٦٨ - يجوز النيابة العمومية ولهم أن يطالبوا برفعة الحكومة كأيروز لدى الحقوق المدنية أن يطلب على نفقته سماع أي شاهد أو اتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق وكذلك ضبط الأشياء المتصورة عليه في المادة ٧٣

والأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق يرفض هذا الطلب يجوز الطعن فيه أمام قرعة المشورة طبقاً للأوضاع والمراعي المتصورة عليها في المادة السابقة .

ومع ذلك إذا كان الطلب غامضاً يسارع شهود قاضي العدل إلى إيفا كانت الأسئلة التي يرد توجيهها قد ذكرت في الطلب إجمالاً .

ولا يوقف ذلك الطعن سير التحقيق .

٦٩ - يستصحب قاضي التحقيق في جميع إجراءات كتابيا يوقع معه الحاضر . وتحفظ هذه المخاض مع الأوراق والأوامر في ظم كتاب المحكمة .

٧٠ - يجب على قاضي التحقيق أن يثبت طاعة الأمكنة والأشياء والأشخاص بوجودهم بالمعينة بادياً وكذلك كل ما يلزم لإثبات حاته .

٧١ - إذا استمر إثبات الحاجة للاعتناء بطبيب أو أحد رجال الفن فيجب على قاضي التحقيق المتصور وقت السمل وملاحظته .

وإذا اتضح الحال لإثبات الحاجة بدون حضور قاضي التحقيق نظراً لضرورة القيام ببعض أعمال تحضيرية أو تجارب متكررة أو لأي سبب آخر . وجب على قاضي التحقيق أن يصدر أمراً سرياً يبين فيه أنواع التحقيقات وما يرد لإثبات حاته .

٧٢ - إذا دعا الأمر إلى فحص حالة المتهم العقليه يجوز لقاضي بناء على اقتراح الطبيب وبعد سماع أقوال النيابة والمدعى عن المتهم أن يأمر بوضع المتهم تحت الملاحظة في أحد المبال الخاصة بالجانب أول مستشفى حكومي .

ويجوز لهم إذا لم يكن عموماً احتياطياً أن يلمن في ذلك الأمر طبقاً للأوضاع والمراعي المتصورة عليها في المادة ٦٧ .

ويقرب على الطعن إيقاف تنفيذ هذا الإجراء .

ولا يجوز أن تزيد هذه الملاحظة على ستة أسابيع .

٧٣ - يجب على الأطباء ورجال الفن أن يحضروا أمام قاضي التحقيق فيما حل أن يبدو رأيهم بحسب الآلة . وطبعهم أن يقدموا تقريراً بالكتابة يرفسون عليه ويرفق ذلك التقرير بأوراق التحقيق لاستناره حسب الاقتضاء .

٧٤ - يجب على قاضي التحقيق أن يجمع كافة الأدلة التي تثبت خصمية المتهم وكذلك التي تثبت أن الأشياء والأوراق والكتابات المتلفة بالواقعة الجنائية هي بينها .

وطيه أن يقيم قدر الإمكان الأصول المقررة في قانون المرافعات في الوارد المدنية بشأن تحقيق عين الأوراق التي يحصل عليها المضاواة في مواد التزوير والإقرار بصحتها .

٧٥ - يجوز لقاضي التحقيق في أية دعوى يتولاهما أن يقوم بتفتيش منزل المتهم مع مرافقة أحكام المادتين ٥٣ و ٥٤ . كما يجوز له أن يفتش منزل غير المتهم على أن يقيم بالقضية له ما نصت عليه المادة ٥٤

٧٦ - يجوز لقاضي التحقيق في أي وقت أن يقوم بضبط الأشياء المينة في المواد ٣٧ و ٤٢ و ٤٣

٧٧ - يجوز لقاضي التحقيق أن يطلع على الخطابات والرسائل البريدية والأوراق الأخرى المذكورة في المادتين ٤٢ و ٤٣ من هذا القانون على أن يتم هذا إذا أمكن بحضور الخاتمة أو المرسل إليه .

ويجوز له في الأحوال الاستثنائية أن يكلف أحد مأموري الضبطية القضائية بفرز الأوراق المذكورة .

وأمر بضم تلك الأوراق إلى ملف القضية أو ردها إلى من كان حازماً لها أو إلى المرسل إليه حسب ما يراه من أنها لازمة للتحقيق أو غير لازمة .

وفي حالة تخلفه عن الحضور في المرة الثانية أركان قد تخلف عن الحضور لأكثر من مرة في حالة تقضي الإسراع يصدر القاضي أمراً بضبطه وإحضاره. وإذا امتنع الشاهد عن الإجابة يمكن عليه من قاضي التحقيق بالتوقيات المقررة للعنفقة ومن حرية المشورة بالحس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو يبرأه لا تتجاوز أربعة آلاف قرش .

وذلك بعد سماع أقوال النيابة العمومية في جميع الأحوال .

٨٦ - يجوز للشاهد الذي حكم عليه طبقاً للققرة الأولى من المادة السابقة أن يمرض في الحكم .

وتقبل المارضة إلى حين حضور الشاهد لأكثر من مرة ولو كان هناك أمر بضبطه وإحضاره بشرط أن يكون ذلك قبل إجابة الشاهد على أسئلة أخرى غير الأسئلة الخاصة ببيان شخصيته .

٨٧ - يفصل قاضي التحقيق في المعارضة بعد سماع أقوال النيابة العمومية ولا يجوز الطعن في قراره .

٨٨ - وإذا كان الشاهد مريضاً أو له مانع من الحضور ينقل إليه القاضي لسبب شهادة .

٨٩ - عند الانتهاء من سماع أقوال الشاهد كلياً يطلب إلى الخصوم إبداء ملاحظاتهم ويجوز لهم أن يقرروا قاضي التحقيق سماع أقوال الشاهد من قط أخرى متعلقة بالوقائع .

٩٠ - كالة القواعد والأصول المقررة قانوناً فيما يتعلق بالشهود في المواد المدنية تنطبق في المواد الجنائية إلا إذا وجد نص يخالف ذلك .

٩١ - يجوز النيابة العمومية وللمدعي المحقق المدنية والمسؤول عن الحقوق المدنية أن يحضروا جميع إجراءات التحقيق وقاضي التحقيق أن يعرض التحقيق في ختامه متى رأى ضرورة ذلك لإظهار الحقيقة .

ويجوز لهذا أن يقرر ضرورة طلبه أن يأمر بإطلاقهم على التحقيق .

ويجوز لقاضي التحقيق فضلاً عن ذلك أن يباشر حالة الاستعجال بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم ولقوله الحق في الاطلاع على الأوراق المبينة ضد الإضرابات .

٩٢ - يحظر الخصوم بالإيم الذي يتأثر فيه إجراءات التحقيق وبمكاتبها .

ويجوز أن يحضر عام مع كل من التهم والمدعي بالحقوق المدنية والمسؤول عن الحقوق المدنية

٩٣ - في حالة الاستعجال إن لم يكن لهم مدافع يجب أن يعين له مدافع وقت الاستعجال متى طلب ذلك ولا كان الإجراء باطلاً .

ويجب دافعا أن يحاط بمطالعتهم علماً قبل استجوابهم بفحص الوقائع المذكورة للاهتمام .

وكما وجدت في الخطاب المضبوط جارات لا قائمة التحقيق من بناتها سرية يجب أن تبلغ موصية منها لفرس إليه .

٧٨ - لقاضي التحقيق أن يأمر الحائز لشيء من الأشياء المذكورة في المادة ٣٧ بتقديره أو بإيداعه .

ويسرى حكم المادة ١٧٧ على من يخالف ذلك الأمر إلا إذا كان في حالة من الأحوال التي ينوبه القانون في الامتناع عن أداء الشهادة .

ويجب على الموقوفين والمأمورين بالسجون أن يرسوا إلى قاضي التحقيق أصل كل الأوراق التي تطلب منهم أو صورة منها مع علم الإخلال بحكم المادة ١٧٣ إذا ما قرروا أن هذه الأوراق صفة سرية .

٧٩ - يجوز لقاضي التحقيق أن يسمح شهادة الشهود بعد تحليفهم بيمين على الوقائع التي تثبت أو كذبت إلى إثبات ارتكاب الجريمة وأحوالها وإسنادها لثمن أو بربطه منها .

٨٠ - لقاضي التحقيق دون غيره الحق في إصدار الأمر بتكليف الشهود بالحضور إما من قضاة نفسه أو بناء على طلب الخصوم .

ويجوز له أن يسمح شهادة أي شاهد يحضره باختياره .

ويكون التكليف بالحضور بواسطة المضررين أو بواسطة رجال السلطة العمومية وذلك طبقاً لقواعد المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية .

٨١ - تسمح شهادة كل شاهد على انفراد إلا عند المواجهة . ويكون معهم كل وجه العموم في جلسة علنية. ومع ذلك فللقاضي التحقيق أن يأمر بسامعهم في جلسة سرية مرافعة لإحقاق الحق أو لإدراك أو لظهور الحقيقة .

٨٢ - يجب على قاضي التحقيق أن يطلب من الشاهد بيان اسمه ولقبه ورسه وصناعته ومحل سكنه .

ويؤخذ الكتاب أجوبة الشهود وشهاداتهم بغير تحشير بين السطور . وإن حصل شطب أو تخريج فيصالح عليه القاضي والكتاب والشهود ويضع على جميع ذلك كل منهم إمضاءه ولا يغلا ويتر ولا يصل به .

٨٣ - يضع كل من القاضي والكتاب إمضاءه على الشهادة وكذلك الشاهد بعد تلاوتها عليه وإقراره بأنه مصر عليها . فإن امتنع عن وضع إمضاءه أو ختمه أو لم يمكنه وضعه ثبتت تلك في الشهادة . وفي كل الأحوال يضع كل من القاضي والكتاب إمضاءه على كل صحيفة منها .

٨٤ - تطبق أحكام المواد ١٧٠ و ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ على الشهود الذين يكفون بالحضور أمام قاضي التحقيق .

٨٥ - يجب على الشاهد الذي يكلف بالحضور حسب القانون أن يحضر ولا حكم عليه قاضي التحقيق بمرأته لا تتجاوز مائة قرش وكلف بالحضور ثانياً على نفقته .

٩٤ - إذا لم يحضر المتهم بعد تكليفه بالمحضور أو إذا غيب هربه أو إذا كانت الواقعة من قبل ما ورد بالمادة ٥٥ جاز لقاضي التحقيق أن يأمر بالقبض على المتهم ويصدر أمرا بقبضه وإحضاره .
وماله أن يستجوب في خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر كل شخص مقرب من عليه .

وعلى قاضي التحقيق أن يسمح بعد الاستجواب أفعال النيابة العمومية فيما يتعلق بجسس المتهم الاحتياطيا أو إخلاء سبيله .

وإذا حضر المتهم في التحقيق بناء على تكليفه بالمحضور أو من تلقاء نفسه يجوز لنيابة العمومية متى كانت الواقعة المسندة إليه مما يميز فيه الجسس الاحتياطيا أن تطلب بعد استجوابه القبض عليه مؤقتا وعليها أن تبتدى في نفس اليوم رأيا في حرسه الاحتياطيا .

٩٥ - يجب أن يشمل أمر القبض والإحضار على ما يأتي :
(١) اسم المتهم وأهله وصناعاته وعمل إقامته .

(٢) موضوع التهمة .

(٣) تكليف من كان حامله من المضررين أو من رجال السلطة العمومية بالقبض على المتهم وإحضاره أمام قاضي التحقيق ويجب أن يدرج الأسرى ويرفع عليه من قاضي التحقيق .

٩٦ - إذا تمردوا إحضار المتهم فوراً أمام قاضي التحقيق يسبب بعد المسافة أو ضيق وقت الضبط يدرج مؤقتاً في عمل مأمور بالسجن معزفاً عن الأشخاص المنكوب أو المقبوض عليهم بناء على أمر صدر بذلك .

٩٧ - إذا قبض على المتهم خروج دائرة المحكمة التي يجرى التحقيق فيها وكانت حالته الصعبة لا تسمح بنقله يجوز أن يستجوب بطريق الاستئجاب وتبين مقبوضاً عليه مؤقتاً بالكيفية المنصوص عليها في المادة السابقة إلى أن يصدر قرار القاضي القائم بالتحقيق .

ويجب أن يصدر هذا القرار بدون تأخير وإذا كان يقضى بإخلاء سبيل المتهم يجب تنفيذه فوراً .

٩٨ - إذا تبين بعد الاستجواب أو في حالة هرب المتهم أن الشبهات كافية وكانت الواقعة تستوجب العقاب بالجسس أو عقاباً آخر أشد منه جاز لقاضي التحقيق أن يأمر بجسس المتهم الاحتياطيا ويصدر أمراً بجسسه .

٩٩ - يجب على قاضي التحقيق قبل أن يصدر أمراً بالجسس في الأحوال التي تقتضي ذلك أن يسمح أفعال النيابة العمومية وعلى النيابة أن تبدي أدولاً وملاحظاتاً بعد الإطلاع على التحقيق .

١٠٠ - يجوز لنيابة العمومية أن تطلب في أي وقت جسس المتهم احتياطيا وأنا رفض قاضي التحقيق طلبها فيها أن تطلب في قراره أمام غرفة المشورة للفصل في ذلك .

ويحصل الطعن بتقرير في قلم كتاب المحكمة في خلال أربع وعشرين ساعة من صدور القرار .

وتصدر غرفة المشورة قرارها في خلال أربعة أيام على الأكثر من وقت استجواب المتهم .

١٠١ - يلزم أن يكون الأمر بالجسس الصائر من قاضي التحقيق أو من غرفة المشورة مستنداً على البيانات التي تشمل تأييداً أمر الضبط والإحضار وكذلك على نموص مواد القانون التي تنص على إقامته وعلى عقوبتها وتكلف فيه مأمور السجن باستلام المتهم ووضعه في السجن .

١٠٢ - لا يجوز تنفيذ أي أمر بالقبض والإحضار أو بالجسس إلا بعد اطلاع المتهم على أصل الأمر وتسليمه صورة منه .
ويجب أن تلم صورة إلى مأمور السجن أيضاً بعد توقيعه على الأصل بالاستلام .

١٠٣ - لا يجوز تنفيذ أوامر الضبط والإحضار أو أوامر الجسس بعد مضي ستة أشهر من تاريخ صدورهما ما لم يشرط على قاضي التحقيق أو رئيس النيابة العمومية تأشيراً جديداً مؤرخاً .

١٠٤ - يهين الجسس الاحتياطيا حتى يمضي شهر على جسس المتهم إلا إذا قررت غرفة المشورة امتداده مدة جديدة لا تتجاوز شهراً بناء على طلب مقدمه قاضي التحقيق أو النيابة العمومية قبل انقضاء المدة المسالة المذكورة وذلك بعد سماع أفعال النيابة العمومية والمتهم .

ويجوز الأمر بعد الجسس مدداً متعاقبة شهراً فشهراً بنفس الشروط إلى أن يقفل التحقيق .

١٠٥ - يجوز لقاضي التحقيق في كل الأحوال أن يأمر بعدم استعمال المتهم المقبوض بغيره من المسجونين وبأن لا يزوره أحد . ومع ذلك فلهذهتهم الحق في أن تشمل بمخاطبة بدون حضور أحد .

١٠٦ - يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يطلب من غرفة المشورة أن تأمر بإتقاء الجسس الاحتياطيا الذي أمرت به .

١٠٧ - يجوز لقاضي التحقيق في كل وقت أن يأمر بعد سماع أفعال النيابة العمومية بإلغاء أمر الجسس الصادر منه .

ويجوز لنيابة العمومية أن تطلب في هذا الأمر أمام غرفة المشورة لفصل في ذلك .

١٠٨ - يجوز للمتهم في أي وقت أن يطلب إتياء حرمه الاحتياطيا . ويرفع طلبه إلى قاضي التحقيق ليفصل فيه بعد سماع أقواله وأقوال النيابة العمومية .

١٠٩ - يجوز للمارضة أمام غرفة المشورة في الأمر الذي يصدر من قاضي التحقيق في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين . ولا يجوز الطعن مطلقاً في القرار الذي يصدر منها .

ويحصل المعارضة بتقرير في قلم كتاب المحكمة في ظرف أربع وعشرين ساعة ويصدر هذا المبدأ بالنسبة لنيابة العمومية من وقت صدور الأمر من قاضي التحقيق وبالنسبة للمتهم من وقت إعادته إليه .

١١٠ - يستمر جسس المتهم حتى يفصل في المعارضة ويستمر على كل حال إلى أن يهين ميداً للمعارضة المقرر لنيابة العمومية .

ومع ذلك يجوز للقاضي أن يرفع هذا الجزاء إذا أبدى المتهم اعتذاراً مقبولة .
وإذا حكم على المتهم بتخصيص مبلغ الضمان الذي لم يصبح ملكاً للحكومة
لفض ما يأتى بقرينه :

- (١) المصاريف التي صرفتها الحكومة .
- (٢) المصاريف التي دفعها مبعول المدعى بالحقوق المدنية .
- (٣) القرارة .

١٢٠ - تبسئ النيابة العمومية طلباتها بالكافة أمام قاضي التحقيق
أو أمام غرفة المشورة عند ما يطلب منها الفصل في الأحوال المنصوص
عليها في الباب الحالى .

وتراعى المادة ١٣٣ كلها ونحو الأمر إلى غرفة المشورة .

١٢١ - يجب على قاضي التحقيق قبل قفل التحقيق أن يخطر بذلك
للمتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية ليندوا
ملاحظاتهم وعرض هذه الملاحظات في محضر ويجوز الخصوم أن يطلبوا
إجراء المعاينات وسماع الشهود الذين يدعون سماعتهم .

١٢٢ - إذا قضى على المتهم بدق قفل التحقيق يجب على قاضي
التحقيق أن يستجوبه ويقتضيه حقه بدق الاستجواب ما يرى لزوماً له من
الإجراءات التفضيلية ويستخرج جميع إبداعات التحقيق الإضافية سواء من
قضاء نفسه أو بناء على طلب الخصوم .
ويخطر الخصوم بهذا التحقيق الجديد قبل قفله طبقاً لقاعدة السابقة .

١٢٣ - متى قفل التحقيق ترسل الأوراق إلى النيابة العمومية وعلى
النيابة أن تحمها في خلال خمسة عشر يوماً التالية أو في خلال ثلاثة أيام
إذا كان للمتهم محموا احتياطياً .
ولما أن تطلب إجراء أى تحقيق تكبل ترى لزوماً له .

١٢٤ - إذا رأت النيابة أن التحقيق مستوفى تقدم إلى قاضي
التحقيق طلباتها التالية .
ويجب أن تشمل هذه الطلبات بيان مفصل للوقائع التي ظهرت
من التحقيق وعلى الأسباب ورواد القانون التي ثبت عليها النيابة طلباتها .

١٢٥ - إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا تكون جسيمة ولا
جسمة ولا عاقلة أو أن الألفه على المتهم غير كافية يصدر أمراً بأن لا وجه
لائمة الدعوى ويخرج من المتهم فوراً إن كان محموا .

١٢٦ - إذا رأى قاضي التحقيق أن الواقعة لا تكون إلا عاقلة أو
جسمة متوسطة القرارة التي لا تزيد من عشرة جنسيت أو المجلس لمدة
لا تتجاوز ثلاثة أشهر يحيل المتهم على محكمة اللواد الجزائية ويأمر بالانفراج
عنه أن كان محموا .

١٢٧ - أما إذا رأى أن الواقعة تكون جنمة أخرى غير ما نص عليه
في المادة السابقة فيحيل للمتهم على محكمة الجلس .

١١١ - إذا رفض طلب الانفراج فلا يجوز للمتهم تجديد إنشاء التحقيق
ولا يحل هذا بما لقاضى التحقيق أو لفرقة المشورة من الحق في الانفراج من
المتهم .

١١٢ - يجوز الأمر بالانفراج مؤقتاً من المتهم بضيان أو بغير ضيان .
ويجوز أن يجرم الأمر الصادر بالانفراج من للمتهم الإقامة في مكان معين
أو أن يقره بالإقامة في مكان آخر غير المكان الذي وقفت فيه الجريمة .

١١٣ - يجوز للمتهم المبرس احتياطياً أن يطلب الانفراج عنه مؤقتاً
بالضمان في أية حالة كانت عليها الدعوى .

١١٤ - لا يجوز في مراد المانع رفض الانفراج المؤقت مع الضمان إلا
إذا كان من شأنه أن يوقظ ظهور الحقيقة أو إذا كان للمتهم خطراً على الأمن
العالم أو إذا كان هناك : ل التحقيق من محاولة المتهم الفرار من وجه
القضاء .

يجب أن يكون لقرار الصادر برفض طلب الانفراج مسبقاً .

١١٥ - الانفراج المؤقت غير واجب حتى في مواد الجنايات وإثماً
يجوز أن يقرر به مع الضمان .

١١٦ - لا يرفع من المتهم مؤقتاً إلا بعد أن يرى محلا له في الجسمة
الكلية بما سركو للملكة إن لم يكن مقنياً فيها وبعد تهمه بأن يحضر في
أوقات تحقيق الدعوى وتنفيذ الحكم بمجرد طلبه لذلك .

١١٧ - للمتهم الذي أقرج عنه يجوز حسمه ثانية بانه أمر يصدره
قاضي التحقيق أو تصدره غرفة المشورة بناء على تقرير منه إذا كانت هي
التي قد أمرت بالانفراج .

(١) إذا أخل المتهم بالالتزامات الواردة في المادة ١١٢

(٢) إذا كان المحموس مديناً على الأسباب الواردة ذكرها في المادة ١١٤

(٣) إذا دعى بالطرق القانونية للضرورة ولم يحضر .

١١٨ - إذا صدر أمر بالانفراج من المتهم لم تقوت الترتان ضده
بما في كل الأحوال إصدار أمر آخر بحسمه ثانية ويصدر الأمر بالمجلس
في هذه الحالة من قاضي التحقيق أو من غرفة المشورة إذا كانت هي التي
قد أمرت بالانفراج .

١١٩ - يقدّر مبلغ الضمان بمقدار مناسب يكون جزاء كافياً لإزام
المتهم بالحضور في جميع إجراءات التحقيق وتنفذ تنفيذ الحكم وتقياس
بمكانة الواجبات الأخرى التي تعرض عليه .

ويضع مبلغ الضمان من المتهم أو من سواء لصلحه ويكون المبلغ يرداع
للمبلغ المتقدم في نزاعة المحكمة .

وإذا أخل المتهم بأحد الواجبات المنصوص عليها في الفقرة الأولى يسحب
مبلغ الضمان ملكاً للحكومة بغير حاجة إلى حكم بذلك .

١٢٨ - وإذا رأى أن الواقعة من قبيل الجنائيات وأن الأذلة على لهمم كاتبة يأمر بإرسال الأوراق بدون تأخير إلى غرفة المشورة .

١٢٩ - يبلغ الأمر الخصوص عليه في المسألة ١٢٦ إلى النيابة العمومية ويمن إلى المدعي بالحقوق المدنية وذلك في خلال أربع وعشرين ساعة والنيابة والمدعي بالحقوق المدنية أن يارضا فيه .

وتحصل الممارسة بتقرير يكتب في قلم الكتّاب في ميدان ثلاثة أيام من وقت تبليغ الأمر أو إعلانه .

١٣٠ - يجوز أيضا قباية العمومية إذا رأت أن الدعوى قد أحيلت إلى محكمة غير مختصة أنت تتعارض في الأوامر للنصوص عليها في المادتين ١٢٦ و ١٢٧ وذلك حسب الأوضاع والمراعاة سابقة الذكر .

١٣١ - يجوز تفرقة المشورة في الأحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث السابقة أن تقرر حسب الأحوال إما بالأوجه لإقامة الدعوى أو بإحالة المتهم إلى المحكمة المختصة .

وعليا في مواد الجنائيات أن تحيل المتهم إلى أقرب دوائر تصد فيه محكمة الجنائيات .

١٣٢ - تشكل غرفة المشورة من ثلاثة قضاة . ويجوز لقاضي التحقيق أن يحضر المرافعة وأن يدعى بتقديم كل ما يلزم من المعلومات .

١٣٣ - تسمع أقوال النيابة العمومية أمام غرفة المشورة لتأييد طلباتها وبكف المتهم والمدعي بالحقوق المدنية والمسؤول عن الحقوق المدنية بالحضور أمامها ويكون تكليفه قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وتسمع أقوالهم إذا حضروا ويكون المتهم آخر من يتكلم .

١٣٤ - لا تكون الجلسة عادية إلا إذا طلب المتهم ذلك صراحة . ويجب للمتهم أن عليه إلا أن يمارض مع الأدلة .

١٣٥ - يجب أن تبين في الأمر الصادر بإحالة أو بالأوجه لإقامة الدعوى الواقعة المسندة للمتهم مع بيان الظروف المشددة أو المخففة وتاريخ الواقعة وعلى ارتكابها والخطى عليه فيها والشئ الذي وقت عليه وكذلك مواد القانون البنى عليها الاتهام .

١٣٦ - يصدر من كل جريمة مسندة إلى شخص واحد أمر إحالة خاص بها . ومع ذلك :

(أ) إذا كانت الوقائع المسندة للمتهم مرتبطة بعضها ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة فالجرائم المنفصلة التي تختص من ذلك المجموع يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة واحد .

(ب) إذا وجد شك في وصف الوقائع المسندة إلى المتهم فبجس الجرائم التي يمكن ترتيبها عليها يجوز أن يصدر بشأنها ضد المتهم أمر إحالة واحد كما يجوز أن توجه إليه بطريق الجزئية .

(ج) إذا اتهم شخص بارتكاب عدة جرائم من نوع واحد وكان وقوع آخر جريمة منها في خلال سنة من تاريخ وقوع الأولى جاز أن يصدر ضده أمر إحالة واحد بشأن هذه الجرائم جميعها .

(د) إذا كانت الوقائع المنطوق مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا يكون مجموعا غير قابل للتجزئة ولتهم عدة أشخاص بالاشتراك في ارتكابها يجوز إصدار أمر إحالة واحد ضدهم جميعا حتى ولو كانت الوقائع المسندة إلى كل منهم تكون جرائم مختلفة .

١٣٧ - يبلغ أمر الإحالة إلى النيابة العمومية في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدوره ويجب إعلانه إلى المتهم وإلى المدعي بالحقوق المدنية إن وريد .

١٣٨ - على النيابة العمومية أن تكلف المتهم بأمر خاص يمكن بالمضوء أمام المحكمة المختصة حسب ما به في أمر الإحالة .

١٣٩ - على قاضي التحقيق أو غرفة المشورة أن يفصل في قس الأمر الصادر بالإحالة إلى محكمة الجلس أو إلى محكمة الجنائيات سوا من تهاه قسه أو بناء على طلب صريح في استمراء أو انتهاء حسم المتهم احتياطيا أو القيس عليه وحسمه احتياطيا إن لم يكن قد قبض عليه أو كان قد أفرج عنه .

١٤٠ - الأمر الصادر من قاضي التحقيق أو من غرفة المشورة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى لا يمنع من العودة إلى التحقيق فيما بعد إذا ظهرت أدلة اتهام جديدة قبل انتهاء المدخل للفترة لسقوط الدعوى العمومية .

وتعد من الأدلة الجديدة شهادة الشهود والحاضرين والأوراق الأخرى التي لم تعرض على قاضي التحقيق أو غرفة المشورة ويكون مع ذلك من شأنها تخوة الأدلة التي وجدت أولا ضمنية أو زيادة الإيضاح المؤدى إلى إظهار الحقيقة .

١٤١ - يستمر المحس الاحتياطى الصادر به أمر الإحالة إلى يوم الحكم .

وبدء صدور أمر الإحالة إلى اليوم الحكم المذكور يجوز للحكمة التي أحيلت عليها الدعوى وكذلك محكمة المنع فيما بين أدوار انعقاد محكمة الجنائيات أن تفصل في طلب الإفراج عن المتهم مؤقتا إذا حكم بعدم الاختصاص بالمحكمة التي أصدرت الحكم أنت تفصل في طلب الإفراج إلى أن تحال الدعوى إلى المحكمة المختصة .

وقد هذه الحالة تحكم المحكمة في الطلب في أقرب وقت وهي متفردة بمرعة غرفة مشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية والمتهم ولا يجوز العطن في الحكم الذي يصدر منها .

١٤٢ - يصدر صدور الأمر بالإحالة على المحكمة يكون صدور الأمر بالحس في الأحوال الواردة في المادتين ١١٧ و ١١٨ من المحكمة المختصة حسب ما يراه بالمادة السابقة .

وتتحال الدعوى على عكس الجانيات إما بأمر بالإحالة من غرفة المشورة وإما بتفويض الحكم المذكور في المادة ١٩٥ والذي يعتبر في هذا الخصوص كإمر بالإحالة .

١٥٠ - يحلف المتهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية إذا وجد بالحضور في المواعيد المقررة لكل محكمة من المحاكم وذلك بناء على طلب النيابة العمومية .

وتعين ورقة تكليف المتهم بالحضور لشخصه أو من على إقامته .

وإذا لم يؤد البحث إلى حصره على إقامته فيسلم الإعلان السلطة الإدارية التابع لها آخر على إقامته في القطر المصري ويعتبر آخر على إقامته في المكان الذي وقعت فيه الجريمة ما لم تمل قوانين أخرى على خلاف ذلك .

١٥١ - إعلان الأوراق والأحكام الصادرة من المحاكم في جميع المواد للأشخاص المعنويين في أحد مبين الحوكمة يكون بواسطة مأمور السجن وكذلك يكون الاجراء في تنفيذ الأوامر والأحكام التي تصدر في المواد الجنائية .

١٥٢ - تراسى في إعلان الأوراق وتنفيذ الأوامر المذكورة في المادة السابقة الأوضاع والمواضيع المقررة في قانون المرافعات في المواد المدنية ما لم ينص هذا القانون على خلاف ذلك .

ويجب تسام الأوراق المقتضى إعلانها للمأمور أو من يقوم مقامه وعليه أن يترأس بالاستلام على الأصل .

١٥٣ - كل تهرير يكون من الواجب تحريره في قلم كاتب المحكمة يجوز فيا يختص بالمحامين والمباينات أو في حين عوى كاتبه أمام المأمور أو أى موظف آخر من السجن تخديه وزارة الداخلية لذلك .

ومن المأمور أو الموظف المذكور أن يبلغ ذلك فوراً قلم كاتب المحكمة . ويعوز لوزير الداخلية أن يصدر قراراً بإسراء أحكام هذه المادة على أى مبين من السجون المركزية .

١٥٤ - يجوز فيا الخصوم إلى حين انتهاء تقديم الأدلة وقبل مرافعات الخصوم أن يدخلوا في الدعوى الأشخاص المسئولين عن الحقوق المدنية المتريفة على الجريمة ولغولاً الأشخاص أن يدخلوا كذلك باختيارهم أسماء نظر الدعوى .

١٥٥ - لا يقبل أثناء نظر الدعوى دخول أشخاص آخرين غير المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية سواء أكان دخولهم اختيارياً أو بناء على طلب أحد الخصوم .

١٥٦ - تذكر في ورقة تكليف المتهم بالحضور الواقعة المستندة التهم ونصوص مواد القانون المقررة العقوبة وذلك حسب ما جاء في أمر الإحالة إن وجد .

١٥٧ - في حالة رفع الدعوى بطريق التكليف مباشرة بالحضور يجوز التهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية أن يطلوا على ملف أوراق الدعوى بمجرد إعلانهم بالتكليف بالحضور .

١٤٣ - إذا قبض على المتهم بعد صدور الأمر بالإحالة فصل تافى التحقيق أو غرفة المشورة حسب الأحوال أن يترد بعد الاستجواب إليها كان هناك على لاستئناف هذا الأمر .

١٤٤ - إذا ردى بعد صدور الأمر بالإحالة وإلى اليوم المحدد لنظر الدعوى لزوم إجراء تحقيقات تكميلية إما لإثبات الواقعة على التهم وإما لنفيها فلا ياباة العمومية أن ترفع الأمر إلى قاض التحقيق لغنا الفرض سواء من تهاه نفسها أو بناء على طلب المتهم .

وإذا لم ينته تحقيق قبل نظر الدعوى جاز تأجيلها إلى جلسة عقيلة .

١٤٥ - إذا رأى قاض التحقيق بناء على التحقيق الإضافى المذكور في المادة السابقة أنه لم يعد هناك مبرر للإحالة على المحكمة جاز له أن يصدر أمراً بذلك أو أن يرفع الأمر إلى غرفة المشورة إذا كانت هي التي قد أصدرت الأمر بالإحالة .

١٤٦ - يرد رئيس المحكمة الابتدائية من تهاه نفسه مدافعا لكل متهم أحيل على عكس الجانيات بتهمة جنائية وذلك في ميعاد مناسب قبل الجلسة .

١٤٧ - إذا كان لدى المدافع العيين من قبل رئيس المحكمة أعدار أو مواهب يد التمسك بها يجب عليه إطلاعها بدون تأخير إلى رئيس المحكمة التي عيه .

وإذا طرأت تلك لأعدار تمتدح دور الاستعداد وجب تقديمها للمدعى عكس الجانيات .

وفي حالة قيوما بين رئيس المحكمة الابتدائية أو رئيس عكس الجانيات حسب الأحوال مدافعا آخر .

وفي عدا حالة البذر الثابت يجب للمدافع المدعى أن يبلغ من التهم في الجلسة أو مبين من يقوم مقامه .

١٤٨ - للمدعى المدعى من قبل رئيس المحكمة إذا لم يكن قمر التهم لا يبا أن يطلب تقديم أدلة له قبل التهم .

وتقرر هذه الأمثال في نفس الحكم الصادر في الدعوى ولا يجوز العطن في هذا التقدير بأى وجه .

الكتاب الثاني

المحكمة

الباب الأول

القواعد التي تتبع في جميع المحاكم

١٤٩ - تحال الدعوى على عكس المواد الجزائية أو عكسها المجتمع إما بتكليف مباشر من النيابة العمومية بالحضور أو بأمر بالإحالة من قاض التحقيق أو من غرفة المشورة .

١٥٨ - لا يجوز لخاصي التحقيق ولا لأعضاء خرفة المشورة أن يشتركوا في اللجنة التي تتولى الحكم في الدعوى .

١٥٩ - يجب أن تكون الجلسة علنية ولا تكون العمل إطلاقاً .

ومع ذلك يجوز المحكمة عاقلة على الآداب أو على النظام العام أن تأمر بإسراع المرافعة كلها أو بعضها في جلسة سرية .

ويجب في كل الأحوال أن يكون التعليل بالحكم في جلسة علنية .

١٦٠ - لرئيس المحكمة كل السلطة اللازمة لحفظ النظام ولضمان احترام الواجب المحكمة .

وله في سبيل ذلك أن يأمر بإخراج من قاعة نظام الجلسة وأن يحكم عليه إذا انتفى الأمر بالحس أو ربما ومشترين عامة بعد السماح أقوال النيابة العمومية وينفذ حكمه في الحال .

١٦١ - يجوز أيضاً لرئيس المحكمة أن يصدر حال انعقاد الجلسة أمراً بالقبض على كل من تقع منه جريمة فيها وعليه أن يحرر محضراً ويرسل التهم إلى النيابة العمومية .

١٦٢ - ومع ذلك فليس المحكمة أن يرفع في الأوامر المتصوص عليها في المادتين السابقتين .

١٦٣ - يحضر التهم في الجلسة بغير قيود واتما تجري عليه للملاحظة اللازمة .

وإذا أخل التهم بالنظام واسترق ذلك رغم تنبيهات الرئيس إليه يجوز المحكمة أن تأمر بإجاده من قاعة الجلسة لمدة محددة أو طول مدة نظر الدعوى وتستمر الإجراءات في غيابه .

١٦٤ - يبدأ التحقيق في الجلسة بالتمهات على الشهود ثم يسأل التهم عن كل البيانات الخاصة بشخصيته ويقل أمر الإحالة أو ورقة التكليف بالحضور .

ومع ذلك يجوز لرئيس الجلسة أن يتخذ سواء من قاعة قس أو يئامه على طلب الخصوم الإحاطات التي يرى لزوماً فيها بغير حضور الشهود وقاعة الجلسة .

١٦٥ - يجوز لنيابة العمومية والدعى بالحقوق المدنية أن يديلا قبل سماع الشهود بيان موزع الوقائع والأدلة المتعلقة منها .

وطلب من التهم في كل الأحوال إبداء أقوالهم عن الوقائع المكتونة لتتمتع مع تنبيه إلى أنه غير ملزم بذلك .

١٦٦ - يشرح الخصوم بعد ذلك في تقديم الأدلة تحت إشراف المحكمة . ويجوز أيضاً المحكمة أن تأمر من قاعة قسها أثناء نظر الدعوى بتقديم الأدلة التي تراها لازمة لظهور الحقيقة .

١٦٧ - يتولى الخصوم تكليف الشهود بالحضور أو إحضارهم معهم ويجب فيأيضا حالة التمس بالجرعة أن يكون تكليفهم بالحضور قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة فير مواميد المسألة والحكمة فضلاً عن ذلك أن تأمر بحضور شهود في قس الجلسة أو بتكليفهم بالحضور في جلسة أخرى وتصدر إذا دعى الحال أمراً بإحضارهم .

١٦٨ - يسمح للدعى بالحقوق المدنية بعد حلف العيين كشاهد وذلك بناء على طلبه أو على دعوة من المحكمة .

١٦٩ - يجوز للخصوم أن يطلبوا تكليف الشهود الذين انتدبوا أثناء جمع الاستدلالات أو أثناء التحقيق بالحضور ليقسموا إيضاحات والحكمة كذلك أن تأمر بتكليفهم بالحضور .

وفي هذه الحالة تخرج بشأنهم الأحكام الخاصة بالشهود .

١٧٠ - يجب على الشهود الذين يجازون منهم أربع عشرة سنة أن يحلفوا بيمين على أنهم يقولون الحق ولا يشهدون بغير الحق .

ثم تسأل المحكمة الشهود عما إذا كانوا في حالة من الأحوال التي يفرض فيها من الشهادة أو إذا كانوا مستعفيين عن أحد الخصوم .

١٧١ - لا يجوز رد أحد الشهود أثناء الإجراءات الجنائية . ويجوز أن يتنح عن أداء الشهادة .

(١) أقرب التهم وأصابعه إلى الدرجة الثانية إلا إذا كانوا هم الحق عليهم في الجرعة أو المبلغين منها أو كانوا مدعين بحقوق مدنية أو كانت الجرعة قد ارتكبت إضراراً بأحدهم الأقارب أو الأصهار الأقربين أو لم تكن هناك أدلة أخرى تثبت الجرعة أو لشكك ثبوتها .

(٢) الأزواج أو الزوجيات ومع ذلك يجوز استعصامهم أو سماع شهادتهم بعد الطلاق أو انقضاء الزوجية إذا لم يمارس التهم في ذلك .

١٧٢ - ويجوز أيضاً للاشخاص المزمع عليهم بمقتضى قانون العقوبات إنشاء السر أن يمتنعوا عن أداء الشهادة إلا إذا أذن لهم بإنشائه .

١٧٣ - للوفاقون والمستعصمون العموميون والأشخاص المكتفون بخدمة عمومية لا يجوز أن يزبوا ولو بعد ترك وظائفهم بأداء الشهادة عن الوقائع التي ملو بها بسبب تأنيدهم وظواهرهم والتي يجب عدم إنشائها وذلك على ما يأنه مدير المصلحة التابع لها .

وإذا طالت المحكمة أو أحد الخصوم ذلك الإذن فلا يجوز السلطة المختصة أن ترفض إسلاله إلا إذا أكدت صراحة أن معاملة القولة تفضي بعدم إنشاء الوقائع المطلوبة .

ويجب عليها مع توجيه أسئلة للشاهد غير متعانة بالدعوى أو غير جازئة القول .

ويجوز لها أن تمتنع عن سماع شهادة شهود عن وقائع ترى أنها واضحة وضوحا كافيا .

ويجب عليها أن تمتنع عن السماع كل كلام بالصرح أو التلميح وكل إشارة مما يقرب عليه اضطراب أفكاره أو تخويفه .

وعليها أيضا أن تمتنع توجيه أى سؤال جارح أو مخالف للأداب إن لم يكن له علاقة بموضوع الدعوى أو بوقائع أخرى يتوقف عليها معرفة حقيقة وقائع الدعوى .

١٨١ - يجوز للحكمة أن تقرر بطلان الشهادة التي أدلت به التحقيق إذا كان الشاهد قد تورى أو أصابه مرض أو فشل أو غادر البلاد أو لم يكن له عمل إقامة معروف أو إذا تمرد حضوره لأسباب خطيرة كالتمتع في السن والحالة الصحية والمجاهات وبعد المسافة أو إذا امتنع الشاهد عن أداء الشهادة في غير الأحوال التي يجيز له القانون فيها الاستناع .

١٨٢ - يجوز كذلك للحكمة أن تقرر بأن كل دليل الاستدلال أقوال الشاهد التي سمعت في التحقيق ولم يحضر رغم تكليفه بالحضور بأكملها صحيحا وكذلك أقوال الشاهد الذي سمع أثناء جميع الاستدلالات أو أمام غير وكان في حلة من الأحوال الواردة في المادة السابقة .

١٨٣ - إذا قرر الشاهد أنه لم يسد يد كرواقه من الوقائع يجوز للحكمة أن تلزم شهادته التي أقامها في التحقيق أو من أقواله في محضر جمع الاستدلالات الجزئية الخاص بهذه الواقعة . وكذلك الحال إذا تطرقت شهادة الشاهد التي أقامها في الجلسة مع شهادته أو أقواله السابقة .

١٨٤ - يمكن القاضي حسب العقيدة التي تكونت لديه بأكمل الحرية وفيما عدا الأحوال الواردة في المواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٤ لا يجوز أن يبنى الحكم على أقوال الشهود أو شهادتهم التي أدعوا أثناء جميع الاستدلالات أو في التحقيق ولا أن يكون العمل بالاعلان .

١٨٥ - يجوز أن تمل في الجلسة معاصر المماثلات التي حررها قاضي التحقيق أو أحد محوري القضية القضائية أو أحد الخبراء .

١٨٦ - يجوز للحكمة أن تأمر من قضاة نفسها بكتابة المأخذ وجميع أوراق ملف الدعوى عدا أقوال الشهود وبشكل في هذه الأحوال قاضي الخبراء ويجب عليها أن تأمر بذلك إذا طلبه أحد الخصوم .

١٨٧ - إذا ظهر أثناء المرافعة والناقشة بعض وقائع يرى لزوم تقديم إرضاعات عنها من اللهم لتطوّر الحقيقة فطلب المحكمة منه الإرضاعات إليها ورضخ به بتقديم تلك الإرضاعات .

وإذا كانت تلك الإرضاعات مخالفة لأقواله في التحقيق أو الاستدلالات أو إذا تمتنع عن الإجابة فالحكمة أن تأمر بكتابة هذه الأقوال .

١٨٤ - إذا تخلف الشاهد من الحضور الجلسة رغم تكليفه بالحضور يجوز إحضاره في خمس الجلسة بالقرعة وإذا رأت المحكمة أن حضوره لازم لتطوّر الحقيقة وأجلت الدعوى لهذا الغرض عليها أن تأمر بإحضاره بالقوة . ويجوز في كل الأحوال التي يقرب فيها على عدم حضور الشاهد تأجيل الدعوى أربع تحكيم عليه بضرورة لا تتجاوز مائة غرض في المواد الجزئية ولا ثلاثة آلاف غرض في الجرائم الأشد كما يجوز لها أن تحكم عليه بالمصاريف للقرعة على التأجيل .

١٨٥ - إذا حضر الشاهد في الجلسة التي يصدر الحكم فيها يجوز للحكمة بناء على طلبه أن تليه من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة ، ولشاهد الحكم عليه أن يقدم عليه بذلك مصحوبا بما يؤيده على حين الالتفات من نظر الدعوى الأصلية وتختص المحكمة في ذلك الطلب عقب الحكم في هذه الدعوى مباشرة .

وإذا كانت المحكمة قد انتهت من الفصل في الدعوى الأصلية فالحكمة التي لم يحضر أن تطلب إقالته من هذه العقوبات بموافقة يقدمها طبقا للأوضاع والمواهب المنصوص عليها في المادة ٢٠٧ .

١٨٦ - إذا رأت المحكمة بمزدر هتدم بعض الأدلة أمامها يجوز لها أن تكتسب أحد أعضائها أو قاضي التحقيق لإجراء ذلك وعمل محضر . ويتل هذا المحضر في الجلسة .

١٨٧ - فيما عدا الأحوال المنصوص عليها في المواد ١٧١ و ١٧٢ و ١٧٣ إذا امتنع الشاهد عن الإجابة يحكم عليه أمام محكمة المواد الجزئية بالعقوبات المقررة للعقوبات وأمام المحاكم الأخرى بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بضرورة لا تتجاوز أربعة آلاف غرض .

١٨٨ - يثبت الكتاب أسماء الشهود والقسم وصناعة وعمل وإقامة كل منهم ويثبت أقوالهم في محضر الجلسة ويصدق رئيس المحكمة على عبارته .

١٨٩ - يسمح شهود الإيجاب قبل شهود النفي إلا إذا تفرقت المحكمة خلاف ذلك . ويكون توجيه الأسئلة لشهود الإيجاب من النيابة العمومية أولا ثم من المدعى بالحقوق للمدعية ثم من اللهم . ويجوز أن يستجوبهم مرة ثانية أى ضمن من الخصوم طبقا لترتيب السابق لتقديم إرضاعات من التراجع التي أدوا الشهادة عنها أو للإجابة على أسئلة اتضحت شهادتهم . ويكون توجيه الأسئلة لشهود النفي من اللهم أولا ثم من المدعى بالحقوق للمدعية ثم من النيابة العمومية ويجوز أن توجه إليهم أسئلة جديدة حسب ما ورد في القفزة السابقة .

ويجوز اللهم قبل سماع شهود النفي أن يدلى ببيان موجز من الوقائع التي يرد إيجابها .

١٨٠ - يجوز للحكمة في أى وقت أن توجه للشهود أى سؤال ترى ضرورة توجيهه إليهم لتطوّر الحقيقة أو أن تأخذ الخصوم بذلك .

ومع ذلك إذا كان الحكم بعدم الاختصاص صادرا من محكمة الجمع بعد تحقيق الدعوى فيعتبر بمثابة أمر بالإحالة إلى محكمة الجنايات . ويكفي المتهم بالحضور أمام هذه المحكمة بناء عليه . ويجب أن يشتمل الحكم تحقيقا لهذا الفرض على البيانات المنصوص عليها في المادة ١٣٦

١٩٩ - يجوز لمحكمة إصلاح كل خطأ مادي أو معنوي كل صواب في عبارة الاتهام بما يكون في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالحضور .

ولما كذاك أن تعتبر كافة الظروف الأخرى التي لم ترد في أمر الإحالة أو في طلب التكليف بالحضور والتي ترتب عليها تخفيف العقوبة أو تشديدها أو تؤدي إلى تطبيق نصوص أخرى من قانون العقوبات .

ويجب في هذه الأحوال تنبيه المتهم صراحة أثناء نظر الدعوى إلى كل ما أدخل من إصلاح أو تعديل إلا إذا كان من شأنه تخفيف العقاب لعدم ثبوت بعض الوقائع الداعية .

ويجوز للمتهم أن يطلب تأجيل الدعوى وعلى المحكمة أن تجيبه إلى طلبه إذا رأت أن هذا الإصلاح أو التعديل يقتضي إعطاء أجلا لصحفي دافعه .

١٩٧ - يجب أن تشتمل الأحكام على بيان عمدة الوقائع المكونة للتهمة وعلى الأسباب كما يجب أن يشتمل الحكم الصادر بالعبوة على مراد القانون التي تنص على الجرمية وعلى العقوبة التي قضى بها .

١٩٨ - كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في نفس الوقت في طلب التوقيضات أو الرد المرفوع من المدعى بالحقوق المدنية على المتهم أو من المتهم عليه .

وفذلك بغير تفيد بالأحكام المتصلة بنصب الاختصاص في المواد المدنية . وإذا رأت المحكمة أن تحديد مقدار التوقيضات أو الرد يستدعي تحقيقا فكلّف الخصوم بالإتيان إلى المحكمة المدنية المختصة .

١٩٩ - كل حكم جنائي يجب أن يفصل في مصاديق الدعوى .

٢٠٠ - يجب أن يوقع على صورة الحكم الأصلية من رئيس المحكمة وكتابتها في خلال الأربعة الأيام التالية ليوم نطق بالحكم .

ويجب أن يحدد محضر المرافعات والمناقشات ويوقع عليه في نفس المدة أيضا من رئيس المحكمة وكتابتها .

ويجب أن يشتمل المحضر على بيان تاريخ الجلسة وكونها علنية أو سرية وأسماء القضاة والكتيب والمضرم الحاضر من النيابة العمومية وأسماء الخصوم والمدافعين منهم ويجب أن يبين فيه بإيجاز الإجراءات التي أتت بها والأوضاع التي روجعت كما يجب أن يشتمل على ذكر الأوراق التي ثبتت والطلبات التي قدمت أثناء النظر بالدعوى وأن تكون فيه ما قضى به من المسائل الفرعية ومنعزلة الأحكام الصادرة .

١٨٨ - لا يجوز الاستناد على اعتراف صدر من المتهم قبل الجلسة كدليل عليه إذا رأت المحكمة أن هذا الاعتراف قد صدر بناء على وعد أو تهديد أو أية وسيلة أخرى تؤدي إلى سلبه على الاحتقاد بأنه قد عيّن من وراء الاعتراف فائقة أو يخشى ضرره .

١٨٩ - المسائل الفرعية التي تحدث في الجلسة يمكن فيها في الحال بعد سماع أقوال النيابة العمومية .

١٩٠ - بعد الانتهاء من سماع الأدلة في الجلسة يسأل المتهم عما إذا كانت لديه ملاحظات أو أقوال يقدمها على شهادة الشهود وغيرها من الأدلة التي سمعت .

وبعد ذلك تبدأ النيابة العمومية طلباتها مبنية على وجه الاستدلال وأجبا في إدانة المتهم وعلى العقوبة التي توقع ويشرح المدعى بالحقوق المدنية والمسجون على الحقوق المدنية طلباتها ثم يقدم المتهم أوجه دفاعه .

والمحكمة أن تأذن الخصوم بالكلام ثانية للرد .

ويكون المتهم دائما آخر من يتكلم .

١٩١ - يصدر الحكم في نفس الجلسة .

ومع ذلك إذا لم يتم سماع الأدلة ومرافعات الخصوم في نفس الجلسة فتؤجل الدعوى لجلسة ثانية .

ويجوز لمحكمة أن تتخذ الوسائل اللازمة لمنع المتهم من مغادرة قاعة الجلسة قبل النطق بالحكم أو لضمان حضوره في الجلسة التي تؤجل لها الدعوى .

١٩٢ - فإذا رأت المحكمة أن الواقعة مستندة للمتهم كما وردت في طلب التكليف بالحضور خارجة عن اختصاصها تحسب بعدم الاختصاص في نظر الدعوى . ومع ذلك إذا كانت الواقعة تدل على اختصاص محكمة من درجة أقل وكانت القضية في حلا صالحا للفصل فيها في نفس الجلسة فتستبقى المحكمة الدعوى وتحكم فيها إلا إذا عارض للمتهم في ذلك .

١٩٣ - إذا كانت الواقعة غير ثابتة أو لا يماثل القانون عليها أو كانت الدعوى الجنائية قد انقضت تحكم المحكمة براءة المتهم ويخرج عنه إن كان مبرورا .

١٩٤ - أما إذا تبين أن الواقعة ثابتة وأنها تكون فعلا يماثل عليه القانون ويدخل في اختصاص المحكمة أو في اختصاص محكمة دونها في الدرجة فتدعى المحكمة بالعقوبة .

وتحكم بعدم الاختصاص إذا كانت المحكمة المختصة أقل منها درجة .

١٩٥ - إذا حكمت المحكمة بعدم الاختصاص تطبيقا للمادة السابقة أو للمادة ١٩٢ فتسأل لأوراق إلى النيابة العمومية وعلى النيابة أن ترفع الدعوى إلى المحكمة المختصة أو إلى قاضي التحقيق .

وفي الحالة الأولى يحدد كاتب المحكمة الجلسة التي تنظر فيها المعارضة ويؤشر بذلك في نهاية المحضر وفي الحالة الثانية يكلف الأمور المعارض بالحضور أمام المحكمة في أولى جلسة على خمسة أيام كاملة من يوم الاعلان .
ويكلف المدعى بالحقوق المدنية والشؤون عن الحقوق المدنية بالحضور في هذه الجلسة قبل ميعادها بأربع وعشرين ساعة .

٢٠٨ - توقف المعارضة تنفيذ الحكم النهائي .
وإنما لم يحضر المعارض عند إعادة نظر الدعوى تعتبر المعارضة كأن لم تكن .
ولا تجوز المعارضة بعد ذلك في الحكم الذي يصدر بذلك .

٢٠٩ - لا تخيل المعارضة أية حال من المضي بالحقوق المدنية ولا من المسئول عن الحقوق المدنية .

الباب الثالث

محكمة المواد الجزئية

٢١٠ - تحكم محكمة المواد الجزئية في :
(١) الأفعال التي تمت مخالقات بمقتضى القانون .
(٢) الجلبع المقاب عليها بالحسب مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبالترامة التي لا تزيد على عشرة جنيهات .

٢١١ - يكلف التهم والمدعى بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة خلاف مواعيد المسافة بالحضور أمام المحكمة .

٢١٢ - يجوز دائماً التهم في مخالقة أن يرسل ويكلا عنه .

٢١٣ - في مواد المخالفات المتعلقة بأوضاع الضبطية تعتبر المحاضر محبة بالنسبة لوقائع التي يشتملها المأمورون المختصون بذلك أن أن يثبت ما فيها وذلك في الدعوى الجنائية والمدنية .

٢١٤ - يجوز للنيابة العمومية أن تطلب من المحكمة في مواد المخالفات والجنح التي تشمل في اختصاص محكمة المواد الجزئية أن ترفع العقوبة على التهم بتدريس مراقبة بمقتضى أمر تصدره بناء على المحضر أو أدلة التثبت الأخرى التي جمعتها الضبطية القضائية .

ولا يجوز لأحد بغض في ذلك الأمر بترامة تتجاوز مائة قرش فضلاً عن المقوبات البتية والمصادف والتضييعات وما يجب رده .

وترفض المحكمة إصدار هذا الأمر إذا رأت :

- (١) عدم إمكانية الفصل في الدعوى بمآلاتها أو بدون سبق تحقيق أو مراعاة فيها .
- (٢) عدم إمكان القضاء للدعى بالحقوق المدنية بما يطلبه .
- (٣) عدم ثبوت الواقعة ،

٢٠٦ - الأصل في الأحكام اعتبار أن الإجراءات المتعلقة بالشكل سواء كانت أصلية أو يوجب عدم استيفائها بطلان العمل قد ووجبت أثناء الدعوى ومع ذلك فلفصاحب الشأن أن يثبت بكتابة الطرق القانونية أن تلك الإجراءات أحملت أو خولفت وذلك إذا لم تكن مذكورة في محضر الجلسة ولا في الحكم .

الباب الثاني

المواد المشتركة بين محاكم الجزئية ومحاكم الجلبع

٢٠٢ - يجوز للمحكمة دائماً أن تأمر سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية أو غيرها من الخصوم بإجراء المأليات والتصفيفات اللازمة وإلى استئجار السرعة .

٢٠٣ - الحكم الذي يصدر على التهم الذي يناذر الجلسة بعد أن يحضر فيها لا يجوز فيه المعارضة .

٢٠٤ - وكذلك الحال بالنسبة للحكم الذي يصدر على التهم إذا أرسل ويكلا عنه في الأحوال التي يميز فيها القانون ذلك أو إذا كان التهم قد حضر بنفسه أو أتاب عنه ويكلا في جلسة سابقة ثم لم يحضر أو لم يرسل ويكلا عنه في الجلسة التالية التي أجلت لها الدعوى .

ويجوز أن يعارض في الحكم إذا أثبت قيام عذر منه من المحضور أو إرسال وكيل .

٢٠٥ - إذا حضر التهم قبل انتهاء الجلسة يجب الأمر بإعادة نظر الدعوى ويسرى تحقيقها من جديد بحضور التهم ومع ذلك إذا لم يكن إجراء التحقيق في نفس الجلسة فحيزل الدعوى .

٢٠٦ - إذا لم يحضر التهم في اليوم المبرر في ورقة التكليف بالحضور أو لم يرسل ويكلا عنه يجوز للمحكمة :

(١) تأجيل الدعوى للجلسة التالية إذا كان هناك مبرر كاف لعدم حضور التهم .

(٢) تأجيل الأمر بالتخاذ الوسائل التي تراها لثبات مـ علم التهم فلا بالتكليف بالحضور .

(٣) الحكم في الدعوى في غيبة التهم .

٢٠٧ - قبل المعارضة من التهم في طرق الثلاثة الأيام التالية لإعلان الحكم النهائي لشخصه خلاف مواعيد المسافة وإنما لم يحصل الإعلات لشخصه فيسرى الجهاد من يوم علمه بالتفديد .

وتحصل المعارضة بتقرير يكتب في ظم ثاب المحكمة أو أمام المأمور المكلف بالتنفيذ .

(٤) أن الجزية تسوجب عقوبة أشد من الفرامة .

(٥) أو إذا رأيت لأى سبب آخر وجوب السير في الدعوى بالطرق الاعيادية .

وتصدر المحكمة أمر برفض الشكوى إلى أن يطلب التماس المقدم لها ويعاد الرفض بموجبية ولا يجوز الرفض في الأمر الصادر بالرفض .

٢١٥ - في الأحوال التي يجوز فيها الصلح لا تقدم النيابة عليها لإستصدار الأمر المذكور في المادة السابقة إلى بعد معنى المبدأ المنصوص عليه في المادة ٢٢٠

٢١٦ - لا يشترط أن يشتمل الأمر على أسباب ويجب أن يبين فيه له التهمة والواقعة المسندة إليه ومادة القانون التي طبقت والمفومات التي قضى بها .

وتعلن صورة من الأمر إلى المتهم مع تنبيه إلى أن له أن يطلب محاكمته حسب الاجراءات العادية بتقديم مازورة لهذا الغرض .

ويمنح الأمر أيضا إلى المدعى بالحقوق المدنية إن وجد .

٢١٧ - تقبل المعارضة من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل خاص بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة في ظرف سبعة أيام من تاريخ إعلان الأمر .

ويجوز كتاب المحكمة بها عضوا ويحدد اليوم الذي تنظر فيه الدعوى أمام محكمة المواد الجزائية بدون حاجة إلى تكليف بالحضور .

ويكتب باقي المنصوصوم والشهود بالحضور في المبدأ المنصوص عليه في المادة ٢٠٧

٢١٨ - إذا حضر المعارض في الجلسة التي كلف بالحضور فيها يأنى الأمر ويجرى محاكمته طبقا للإجراءات العادية .

٢١٩ - إذا لم يحضر التمس أو طارح ولم يحضر في الجلسة يعتبر متنازلا عن المعارضة ويكون الأمر بمثابة حكم حضوري .

الباب الرابع

عكة الجح

٢٢٠ - تحكم محكمة الجح في :

(١) الأهل التي تعتبر بقتضى القانون جنبا في عدا الجح المذكورة في المادة ٢١٠

(٢) استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزائية .

٢٢١ - فيما عدا سائر التمس بالحرية يكلف المتهم والمدعى بالحقوق المدنية والشهود من الحقوق المدنية بالحضور أمام المحكمة قبل الجلسة بسلامة لأمر كطاعة خلاف مواعيد المسألة بالنسبة لهم .

٢٢٢ - يجب على المتهم في جنة ما قبل القانون عليها بالحس أن يحضر بنفسه .

ويجوز له في الأحوال الأخرى أن يرسل وكلاء عنه مع عدم الإخلال بحق المحكمة في أن تأمر بحضوره شخصيا وإلا أحضر قهرا عنه .

٢٢٣ - يجوز للمحكمة قبل أن تحكم على المتهم غيابيا إذا لم يكن هناك شك في وصول التكليف بالحضور إليه أن تأمر بالقبض عليه وبوضعه تحت تصرف النيابة العمومية .

٢٢٤ - إذا رأيت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة أخرى يجوز لها أن تكلف في حق المتهم كل الوسائل التي تضمن حضوره في تلك الجلسة وتلبي حسب الظروف الأمر بالقبض المنصوص عليه في المادة السابقة مع عدم الإخلال بحقها في أن تأمر به ثانية إذا لم يحضر المتهم في تلك الجلسة .

٢٢٥ - يحس للمتهم الذي قبض عليه طبقا للمادة ٢٢٣ إلى يوم الحكم ويجب أن تجرى محاكمته في أقرب أجل .

ومع ذلك فيجوز للنيابة العمومية أن تخرج عنه أو تستبدل بالقبض عليه الوسائل التي تراها كافية ببيان حضوره أمام المحكمة وهذا كله بعد أن تكلفه بالحضور وبعد اطلاعه على ملف الأوراق .

وإذا لم يحضر المتهم الذي كلف بالحضور على الوجه المتقدم بدون إذن مقبول يحكم في الدعوى ويترجم الحكم الصادر حضوريا .

ومع ذلك فيجوز للمحكمة إذا رأيت أن حضور المتهم لازم أن تؤجل القضية لجلسة تالية وأمر بالقبض عليه من جديد .

الباب الخامس

حاكم الجنايات

٢٢٦ - تشكل محكمة الجنايات من خمسة قضاة منهم ثلاثة على الأقل من مستشاري محكمة الاستئناف .

٢٢٧ - تتخذ محكمة الاستئناف أديار استئناف حاكم الجنايات وتعين القضاة الذين تشكل منهم كل محكمة . ويجب أن تجتمع لهذا الغرض بصفة جمعية عمومية في الأسبوع الأول من شهر نوفمبر وفبراير ومايو .

وتتخذ حاكم الجنايات في القاهرة والاسكندرية والمنصورة وبورسواذ أو في غيرها من المدن التي يبينها الجمعية العمومية لهكة الاستئناف .

ويجوز لمحكمة الاستئناف في حالة الاستعجال أن تقرر استئناف دور فوق العامة .

ويترى رئيس محكمة الاستئناف استبدال من طرأ عليه مانع من القضاء بآخر .

وتتبع إحدى هذه الصور منصفة على الأصل الذي به مقر هذه السلطة الثانية على سكن المتهم إذا كان معلوماً ونسباً لثلاث بن أخيه الآخرين أو إلى من لم صلة به أو فيهم بمن يتبين أنهم أقدر من سواهم على إبلاغ الأمر إليه إذا عرفوا .

٢٣٦ - إذا كان المتهم موجوداً في مكان معلوم في الخارج فعلى إليه ورقة التكليف بالحضور قبل انعقاد الجلسة المحددة لغير كدعي شهر على الأقل وذلك بالطريق السياسي أو قرار إجابة يرسل إلى النيابة الرسمية في البلد التي يقع فيها .

٢٣٧ - يجوز لهجة الجانيات في كل الأحوال فضلاً عن الإعلانات الوار ذكرها في المادة السابقة أن يأمر باتخاذ جميع الوسائل التي تراها كافية لإبلاغ المتهم بالإجراءات المتخذة في حقّه .

٢٣٨ - يجوز للمتهم النائب أن يرسل ويكلفه في الجلسة لبيان الأسباب التي تبرر غيابّه .

ويجوز للأطراف والأصهار على عمود النسب والزوج والأخوة والأخوات والأعمام والأخوال وأباء الإخوة والأخوات أن يحضروا أمام المحكمة ولو لم يكن لديهم نموذج من المتهم لينتدوا الأعداء المذكورة إما بأعضائهم أو بواسطة عام .

٢٣٩ - تشرع المحكمة في الجلسة المحددة في متابع لأداة صد المتهم النائب للاحتفاظ بها حتى يحضر المتهم فيها بعد وتسمح لأداة طبقاً لقواعد التي تسري أمام المحاكم .

ويجوز أن يؤذن للاشخاص المدكرين في المادة السابقة بتبني هذه الإجراءات ليقدموا كل الإيضاحات التي يرون فائدة منها .

ويجوز أيضاً للدعي بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية أن يقدموا فيها .

٢٤٠ - يجوز للمحكمة أن تحكم على المتهم الغائب غرامة من عشرة جنيهات إلى مائة وبالحبس من أسبوع إلى ستة أو إحدى عشرين مقو بين فقط .

وإذا استمر المتهم متغافلاً في غيابّه يجوز للمحكمة بناء على طلب النيابة العمومية وفي فترات لا تقل مدة كل سبع سنة شهور واحد بتكليفه بالحضور طبقاً للشروط والأوضاع المقررة في المواد السابقة أن تحكم عليه بحقوق أخرى على أن لا يتجاوز مجموع هذه العقوبات الحد الأقصى لمعقوبات المقررة والمذكورة في الجريدة موضوع الدعوى .

٢٤١ - تكون الأحكام الصادرة بالتعقيب على صد دعوى سابقة مستقلة عن الحكم الذي يصدر في الدعوى الأصلية .

ويجوز إقالة المتهم منها بناء على ضلوعه وذلك في أكثر من حين الحكم الذي يصدر بحضوره في الدعوى .

٢٢٨ - تحال الدعوى إلى محكمة الجانيات التي تتخذ في دائرتها المحكمة التي جرى تحقيق الدعوى فيها .

وإذا رأت النيابة العمومية في أحوال استثنائية أن هناك علة لإحالة الدعوى إلى محكمة جانيات أخرى فعلياً أن ترفع الأمر إلى الجمعية العمومية في المحكمة للاستئصال فإذن لها بذلك .

٢٢٩ - تحكم محكمة الجانيات في القضايا التي قد جانيات بمقتضى القانون .

٢٣٠ - يجب أن تعلن النيابة إلى المتهم :

(١) صورة من أمر الإحالة قبل الجلسة بعشرة أيام كاملة وورقة التكليف بالحضور قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة وذلك خلاف مواجة المادة .

(٢) أسماء الشهود الذين تريد إضمارهم وذلك قبل انعقاد الجلسة بأربع وعشرين ساعة .

٢٣١ - ويجب أيضاً على كل من المتهم والمدعي بالحقوق المدنية والمسئول عن الحقوق المدنية أن يعلن للأطراف قبل الجلسة بأربع وعشرين ساعة قائمة بأسماء شهوده وأن يجزئها بالنيابة العمومية بقرار يصدر في قلم مكتب المحكمة .

٢٣٢ - إعلان الشهود بالحضور يكون قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام كاملة على الأقل غير مواجبة المادة .

ويرتب متاعاً على تكليف شاهد بالحضور أمام محكمة الجانيات في جلسة معينة وجوب حضوره في كل جلسة تليها من جلسات نفس اليوم الذي يمكن أن تنظر فيه القضية .

٢٣٣ - إذا عارض أحد الخصوم في سماع شهود آخرين غير الشهود المدكرين في المادتين السابقتين فلا يجوز سماع شهادتهم إلا إذا أذنت محكمة الجانيات بذلك .

الباب السادس

الإجراءات التي تتبع في حق المتهمين الثائمين في مواد الجانيات

٢٣٤ - كل منهم في جنائية صدر عليه أمر بالحبس ولم يقض عليه في طرف شهر من تاريخ صدور ذلك الأمر تكلفه النيابة العمومية بالحضور أمام محكمة الجانيات .

٢٣٥ - يجب قبل الجلسة بحصة عشر يوماً على الأقل أن تعلق صورة من ورقة تكليف المتهم بالحضور في لوحة الإعلانات بالمحكمة ويترتب عن ذلك في الجريدة الرسمية . ويجب أن تسلم ثلاث صور أخرى من ورقة التكليف بالحضور في نفس المدة إلى السلطة الإدارية في المدينة أو القرية التي كان بها آخر محل إقامة المتهم .

٢٤٨ - يحصل الاستئناف بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وذلك في ظرف عشرة أيام التالية لتاريخ الطعن بالحكم بحضور أو الحكم الصادر في المعارضة أو من تاريخ انقضاء الجهاد المحدد لمعارضة في الحكم النهائي . وذلك خلاف مواعيد المسافة .

ويرفع الاستئناف لمحكمة الجمع في الجلسة التي يصدها كاتب المحكمة في تقرير الاستئناف بغير حاجة لتكليف المسائق مرة أخرى بالحضور وعلى النيابة تكليف الخصوم الآخرين بالحضور في موعد ثمانية أيام .

وإذا رفع استئناف من أحد الخصوم فيستدعي المبدأ الذي رفع فيه باق الخصوم في الدعوى استئنافهم بمدة أيام تبدأ من تاريخ انتهاء عشرة الأيام المسافة الذكر .

٢٤٩ - إذا لم يحضر لثمة استئنافه على الوجه المبني بتناول الاستئناف الحكم كما قلده مع ذلك فلا يجوز بأية حال أن يسوء مركز الثمة بشأن على الاستئناف المرفوع منه ومنه .

٢٥٠ - الاستئناف المرفوع من النيابة العمومية يتناول الحكم كمنه ما هو خاص بالتضييعات ويبيح هذا الاستئناف للمحكمة تعديل الحكم كما يراها لها بالنسبة لثمة لا بالنسبة للدعي بالحقوق المدنية .

٢٥١ - الاستئناف المرفوع من المدعي بالحقوق المدنية أو من المسؤل عن الحقوق المدنية يتناول بمفهومه المدنية فقط .

٢٥٢ - الأحكام الصادرة بالفراغة والمصاريف تكون واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها .

٢٥٣ - يظل أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً عن القضية .

ويبعد هذا التقرير تسمع أولاً أحوال المسائق والأجوبة التي يمدد عليها في استئنافه ثم يتكلم بعد ذلك بقى الخصوم ويكون لثمة أكثر من يتكلم .

٢٥٤ - يجوز قبول أدلة أثبتت جديدة .

ويسوغ المحكمة أن تأمر بما ترى لزومه من استيفاء تحقيق أو مراع شعور . ولا يجوز تكليف أي شاهد بالحضور إلا إذا أمرت المحكمة بذلك .

٢٥٥ - إذا كان لثمة هو المسائق ومنه ولم يحضر يرضى استمه ولا يكون له حق المعارضة .

ويرضى كذلك الاستئناف إذا كان النائب هو المدعي بالحقوق المدنية أو المسؤل عن الحقوق المدنية وكان هو المسائق ومنه .

٢٤٢ - يجوز لمحكمة أول تبين حارساً على أموال لثمة الفساق أو بعضها إذا رأت لزوم ذلك لغضبان وفاة المبالغ المسحقة عن أضرت به بحرية وكذلك سداد المصاريف وغيرها مما قد يحكم به عليه .

٢٤٣ - يبقى للحكم إلى أن يصدر الحكم النهائي في الدعوى الأصلية بحضور لثمة إلا إذا مات لثمة أو وثقت غيبته طبقاً للقواعد الخاصة بأحواله الشخصية وكان ذلك قبل صدور الحكم .

٢٤٤ - ينشر الحكم بتعيين حارس على أموال لثمة في الجريدة الرسمية .

ومن تاريخ هذا النشر لا يكون لثمة الحق في إجراء تصرف بين الأحياء في أمواله الموضوعة تحت الحراسة .

٢٤٥ - لا يقرب في أي حال من الأحوال على غياب أحد المتهمين لإيقاف محاكمة المتهمين الآخرين في نفس الدعوى .

٢٤٦ - إذا فُرض على لثمة أو حضر من خلفه تهمه تجرم حاكمه حضوراً طبقاً للأوضاع والشروط التي ينص القانون عليها في مواد الجنايات .

ومع ذلك يجوز أن تتل عند نظر الدعوى حضوراً أحوال التهود وغيرهم من دلائل أحوالهم في المحاضر المخزونة طبقاً للسادة ٢٣٩

الكتاب الثالث

طرق الطعن في الأحكام

الباب الأول

الاستئناف

٢٤٧ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة المواد الجزائية :

(١) من لثمة إذا حكم عليه بمقوبة أخرى غير الفراغة والمصاريف .

(٢) من النيابة العمومية إذا طلبت للحكم بمقوبة أخرى غير الفراغة والمصاريف وحكم ببراءة لثمة أو إذا لم يحكم عليه بما طلبته النيابة .

(٣) من المدعي بالحقوق المدنية والمحكوم عليهم بإعتبارهم مسؤولين عن الحقوق المدنية .

مع ذلك إذا كان الاستئناف مرفوعاً من التوضيحات فقط فلا يقبل من لثمة أو من المحكوم عليه باعتباره مسؤولاً عن الحقوق المدنية إلا إذا كانت التوضيحات المحكوم بها تزيد على النصاب الذي يحكم به القاضي الجزائي نهائياً وكذلك لا يقبل من المدعي بالحقوق المدنية إلا إذا كانت

توضيحات المدعي بها تزيد عن ذلك النصابه .

ولا يطبق هذا النص من من يحكم عليه بقوة عقيدة هجرية .
 ٢٦٢ - يجوز أن تدين أوجه الطعن بتقرير قلم الكتاب بعد حصول الطعن وذلك في مدى الثانية عشر يوما المتخصص عليها في المادة ٢٥٩
 ولا يجوز التمسك بأوجه أخرى أمام المحكمة .
 ويكتب الخصوم بالخصوص بناء على طلب النيابة العمومية قبل الجلسة بثلاثة أيام كاملة .

٢٦٣ - لا يترتب على الطعن في الحكم إيقاف تنفيذ الأوامر إلا إذا كان صادرا بالإعدام .

٢٦٤ - يقدم أحد أعضاء المحكمة تقريرا عند البتة في نظر الدعوى وتسمع المحكمة بعد ذلك أقوال الخصوم أو محاميهم .
 ويجوز دائما للمتهم أن يوكل محاميا بحضوره عنه .

٢٦٥ - إذا لم تبن أوجه الطعن في المبدأ المقرر أو انحصر من رغبة من بيان وقائع متعلقة بموضوع الدعوى فيحكم بعدم قبوله بناء على طلب النيابة العمومية وبدون مراجعة .

٢٦٦ - إذا غاب المتهم بعد إعلانه إعلانا صحيحا ولم يحضر وكل عنه تحكم المحكمة في الدعوى بناء على أوجه التفتيش المبينة في التقرير .

٢٦٧ - لا تجوز المعارضة في أحكام محكمة التفتيش والإبرام .

٢٦٨ - تحكم محكمة التفتيش والإبرام بتفويض الحكم بشر أنشئ محيل الدعوى :

(١) إذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة أو كانت الدعوى العمومية غير مقبولة أو كانت قد انقضت .

(٢) إذا كانت المحاكم المختصة غير مختصة .

(٣) إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا من محكمة ذات درجة في مادة لا تبيل الاستئناف فيها .

(٤) في كل الأحوال الأخرى التي تكون الإحالة فيها غير لازمة لتطبيق القانون في الدعوى تطبيقا صحيحا .

٢٦٩ - أم في أحوال التفتيش الأخرى تفصيل المحكمة الدعوى إلى نفس المحكمة التي أصدرت الحكم مشكلة من قضاة آخرين أو إلى أي محكمة أخرى في درجتها لتحكم من جديد في الدعوى كلها أو بعضها حسب كون القضاء شاملا أو جزئيا .

ويجوز لأن تأسس التفتيش على المتهم المتكلم برأيه وبعده احتياطيا إذا أحاطت على محكمة الجنايات بناء على الطلب الخاص من النيابة العمومية .

٢٧٠ - إذا حصل الطعن مرة ثانية في الدعوى عرنا وقبل هذا الطعن فصحت المحكمة في موضوعها حكم انتهائها :

الباب الثاني

الطعن بطريق القضاة والإبرام

٢٥٩ - يبلغ الطعن بطريق القضاة والإبرام إلى محكمة الاستئناف معتمدة بصفة محكمة قضاة وأبرام ولا يجوز اقتضاء الذين أصدروا الحكم المطعون فيه أن يعللوا في هذه المحكمة .

٢٥٧ - يجوز للنيابة العمومية والمحكم عليه والمدعى بالحقوق المدنية وكلما المستول من الحقوق المدنية كل قلم يحكم بمقتضاه فقط أن يطعن أمام محكمة القضاة والإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مواد البتات أو البتات أو المقتضات وذلك في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان الحكم المطعون فيه مبينا على مخالفة للتائون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

(٢) إذا وقع في الحكم بطلان ثالث من عدم مراعاة إجراء جوهري .
 (٣) إذا وقع في الإجراءات بطلان أثر في الحكم .

ويجوز في جميع الأحوال السابقة بطريق القضاة والإبرام في أحكام آخر درجة الصادرة في مسائل الاختصاص لعدم ولاية المحاكم المختصة بذلك أن تطار صدور الحكم في الموضوع وفي هذه الحالة يترتب على رفع التفتيش إيقاف كل إجراء .

٢٥٨ - يجوز أيضا للنيابة العمومية الطعن بطريق القضاة والإبرام في الأوامر الصادرة من غرفة المشورة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى أو بالإحالة على محكمة غير مختصة أو بعدم اختصاص المحاكم المختصة وذلك لمخالفة القانون أو خطأ في تطبيقه أو في تأويله .

٢٥٩ - يحصل الطعن بتقرير يكتب في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في ظرف ثمانية عشر يوما كاملة من تاريخ صدور الأمر أو التفتيش بالحكم المحضوري أو الصادر في المعارضة أو من تاريخ اقتضاء المبدأ المقرر للمعارضة في الحكم النهائي .

وعلى قلم الكتاب أن يعطى لمصاحب الشأن إذا طلب ذلك صورة من الحكم في ظرف ثمانية أيام من تاريخ التفتيش به .

٢٦٠ - إذا لم يوقع على الحكم في مبداء الثانية الأيام المذكورة يجب على صاحب الشأن أن يخطر قلم الكتاب بمخبره للخطر في ظرف أربع وعشرين ساعة على الأكثر من تاريخ اقتضاء ذلك المبدأ . وفي هذه الحالة يجب على قلم الكتاب إعلانه بصورة من الحكم بمجرد التوقيع عليه ولا يسرى مبداء الطعن بالتفتيش إلا من تاريخ هذا الإعلان .

٢٦١ - يجب على رافع الطعن عند أعضاء النيابة العمومية إيداع مبلغ خمسة قروش صاغر كحالة يجوز الحكم بمصادره كله أو بعضه نالما يفتل الطعن أو إذا رفض .

ولا يعلل قلم الكتاب تقرير الطعن إذا لم يصحب بإيداع هذه الكفالة .

الباب الرابع في التنازل عن طرق الطعن

٢٧٧ - إذا باشرت النيابة العمومية طريقاً من طرق الطعن المفروضة لها فلا يجوز أن تنازل عنه بعد ذلك .

ويجوز قصود الآخرين ولو قبل انتهاء الجداد أن تنازلوا عن الطعن المرفوع منهم أو عن الحق في رفع الطعن . ويجعل التنازل بتقرير في ظم الكتاب أو أمام غرفة المشورة أو أمام المحكمة التي رفع لها الطعن . وفي هذه الحالة الأخيرة يدعى التنازل في المحضر .

الكتاب الرابع القواعد التي تتبع في جميع الإجراءات الجنائية

الباب الأول

ارتباط الدعاوى الجنائية وضما

٢٧٨ - يوجد ارتباط :

- (١) إذا اتهم شخص واحد بارتكاب عدة أفعال معاقبة عليها .
- (٢) إذا اتهم عدة أشخاص بارتكاب جريمة واحدة بصفتهم فاعلين أو شركاء .
- (٣) إذا ارتكب أشخاص مختلفون عدة جرائم بينها رابطة تستوعب ضمها إلى بعضها .
- ٢٧٩ - الدعاوى المرتبطة يجب بئد الاسكان تحقيقها والحكم فيها مع بعضها بمجرد سلطة تحقيق محكمة واحدة أو بمعرفة الجهة المختصة بالجريمة الأشد .

وتختص عاكم الجنايات بنظر الجناح المرتبطة بالجنايات المرفوعة لها .

٢٨٠ - تضم الدعاوى المرتبطة لبعضها بواسطة النيابة العمومية ولكن يجوز لقاضي التحقيق أو المحكمة أن تأمر بفصلها .

ويجوز لقاضي التحقيق أن يعمل تحقيقه شاملاً للدعاوى المرتبطة .

ويجوز كذلك محكمة أن تأمر بضم عدة دعاوى أو بفصلها إذا كانت هذه الدعاوى صرغاً أمامها .

٢٧١ - إذا قبل الطعن المنصوص عليه في المادة ٢٥٨ تجل الحكم الدعوى إلى غرفة المشورة لتصلر فيها أمراً بالإحالة بمد سماح أقوال النيابة العمومية .

ومع ذلك فيجوز ترفعة الشورة أن تأمر باستيفاء التحقيق .

٢٧٢ - إذا اشتمت أسباب الحكم على خطأ في القانون أو إذا وقع خطأ في ذكر نصوص القانون فلا يترتب على ذلك نقض الحكم إذا لم يكن خطأ تأثير في منطقته وتقتصر محكمة النقض في هذه الحالة على بيان هذا الخطأ في حكمها .

٢٧٣ - يجوز للمتهم أن يدعى أوجه دفاع جديدة ولو كان نقض الحكم حاصل بناء على طعن النيابة العمومية .

وإذا قضى بنقض الحكم يتأمل طعن المتهم وحده فلا يجوز مجال المحكمة التي أحيات عليها الدعوى أن تحكم بقوة أشد من العقوبة التي قضى بها الحكم المنقوض .

٢٧٤ - إذا حكم على عدة متهمين في حكم واحد ولم يطعن أحدهم فإن النقض الذي يمكن به بالنسبة لمن قدم طعناً يقتل حتماً الآخرين إلا إذا كان سبب النقض خاصاً بالطاعن وحده .

الباب الثالث

إعادة النظر

٢٧٥ - إذا حكم على شخص من أجل واقعة ثم حكم على شخص آخر باعتباره فاعلاً لنفس الواقعة وكان بين الحكمين تناقض تام بحيث يدلان بذاتهما على براءة أحد المحكوم طعماً وجب إيقاف تنفيذ الحكمين . ويجوز للنيابة العمومية ولكل من المتهمين أن يطلب في أي وقت من محكمة الاستئناف متقدمة بيئة محكمة نقض وإبرام إثبات الحكمين وإحالة الدعوى إلى محكمة جديدة .

وإذا مات أحد المحكوم طعماً يقوم مقامه وكيل تيمنه محكمة الاستئناف بعد وفاته .

٢٧٦ - يجوز أيضاً طلب إعادة النظر :

- (١) إذا حكم على متهم في جريمة قتل ثم وجد الذمي قتله حياً أو قدمت أدوار من شأنها قيام الأدلة الكتابية على وجود المني عليه .
- (٢) إذا حكم على واحد أو أكثر من شهود الاتبات بسبب الشهادة زوراً أو إذا حكم بتزوير ورقة قدمت أثناء نظر الدعوى إذا قدرت المحكمة أن شهادة الزور أو الورقة المزورة كان لها تأثير في الحكم .

٢٨٦ - لا يجوز التمسك أمام المحكمة أى بطلان وقع في التحقيق إلا إذا تعلق بدليل أو إجراء مقدم إليها .

٢٨٧ - إذا حضر المتهم في الجلسة أو أتاب وتلا عنه في الأحوال التي يجوز فيها ذلك طيس له أن يتمسك بطلان ورقة التكييف بالحضور . ويجوز له فقط قبل البدء في سماع الأدلة أن يطلب تأجيل الدعوى . ويجب في كل الأحوال اجبايته إلى طلب التأجيل إذا كان البطلان ناشئا عن عدم مراعاة مبادئ التكييف بالحضور .

الباب الثالث

الاختصاص من حيث المكان

٢٨٨ - يتحدد الاختصاص بمكان وقوع الجريمة سواء كان ذلك لتحقيق الدعوى أو لتكميل فيها .

وفي حالة الشروع في الجريمة يكون المختص هو قاضي المكان الذي وقع فيه آخر عمل من أعمال التنفيذ .

وإذا كانت الجريمة مستمرة فاختص هو قاضي المكان الذي انتهت فيه حالة استمرارها .

٢٨٩ - إذا لم يكن تحديد الاختصاص طبقا للأحكام الواردة في المادة السابقة فيكون الاختصاص بقاضي المكان الذي قبض فيه على المتهم وإلا فقاضي المكان الذي يتم به المتهم .

٢٩٠ - إذا كانت الجريمة قد وقعت في الخارج ولم يمكن تطبيق القواعد السابقة فإنها تكون من اختصاص محكمة القاهرة .

٢٩١ - ويوجد تنازع كما نطق قاضيان من قضاء التحقيق أو محكمان في نفس الوقت دعوى واحدة أو امتناعا عن نظرها .

٢٩٢ - إذا حصل تنازع ولم يكن بالفراد أو الحكم الصادر من أحد القاضيين أو إحدى المحكمتين تفصل في أمره محكمة الاستئناف معقدة بصفة محكمة قضا وإبرام بناء على طلب الخصوم وتعيين من الذي يختص من القاضيين أو المحكمتين بالدعوى .

الباب الرابع

إيقاف الإجراءات

٢٩٣ - إذا كان المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله فيوقف رفع الدعوى عليه أو ما عكسه حتى يعود إليه أرشد لدفاعه عن نفسه .

ويجوز في هذه الحالة لقاضي التحقيق أو لفرقة المشورة أو للحكمة أن تأمر بوضع المتهم في أحد عجلات المجازيب أو في مستشفى حكوى .

ولا يجوز إيقاف البصوى دون اتخاذ إجراءات التحقيق التي يرى أنها مستتجة لضرورة .

الباب الثاني

أوجه البطلان

٢٨١ - تعتبر من الإجراءات التي يترتب على عدم مراعاتها البطلان أحكام الخاصة بتشكيل المحكمة وبالاختصاص الذين يصح أن يهد بهم في كل حالة وظائف القضاء أو النيابة الصورية أو المتخلفة باشتراك النيابة صورية في الإجراءات الجنائية وبالمناصفة عن المتهم أو تخليه .

ويجوز التمسك بهذا البطلان في أية حالة كانت عليها الدعوى ويجب أن يقضى به ولو بغير طلب .

٢٨٢ - إذا وقع خطأ مادي في حكم أو في أمر صادر من قاضي إحالة أو من غرفة المشورة ولم يكن يترتب عليه البطلان تتولى المحكمة التي أصدرت ذلك الحكم أو الأمر تصحيح الخطأ من قضاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم بعد تكييف باقي الخصوم بالحضور بناء على طلب النيابة الصورية .

وتفنى المحكمة وهي معتقدة بغير غرفة مشورة بعد سماع أقوال الخصوم ويؤشر بالأمر بالتصحيح على ما شاع الحكم أو الأمر الذي صحح . ويتبع ذلك الإجراء في تصحيح اسم المتهم وقبلة .

٢٨٣ - ويجوز للقاضي أن يقضى من قضاء نفسه بكل بطلان يبينه .

ولا يجوز للنيابة الصورية ولا لغيرها من الخصوم التمسك بأوجه البطلان التي كانوا مسببا في وقوعها أو التي تتعلق بتقصو لم مصلحة في مراعاة أحكامها .

ويزول أثر البطلان إذا كان الإجراء قد تحققت الثابتة منه بالنسبة لجميع دور الشان رغم ما به من عيب فإن ذلك يصبح البطلان . ويصح للبطلان كذلك قبول صاحب الشان ولو ضمنا ما يترتب على الإجراء .

٢٨٤ - إذا تقرر بطلان إجراء ما تناول البطلان جميع الإجراءات التي تترتب عليه .

وإذا تقرر بطلان إجراء ما لم يمتدحه إذا أسكن ذلك .

٢٨٥ - إذا كان البطلان متعلقا بإجراء من إجراءات التحقيق اتخذ بمقتضى لئيم أو وقع في جلسة أثناء قيام المتهم وكلاء عنه أو حضر فيها مدافع عنه لم يطلب للمتهم ولا النيابة الصورية مراعاة النص القانوني الواجب أنه اعتبر الإجراء صحيحا .

وعند تقرر هذه الشروط في مواد المخالفات يمتد الإجراء صحيحا ولم يحضر منهم مدافع في الجلسة .
أوجه البطلان الأخرى السابقة على انعقاد الجلسة فيجب إبداؤها قبل سماع شهادة أول شاهد أو قبل مراعات الخصوم أن لم يكن هناك شهود ولا سقط الحق في التمسك بها .

الكتاب الخامس

المصاريف وتنفيذ العقوبات ومسقطها بمضى المدة

الباب الأول

المصاريف

٣٠٠ - إذا حكم على المتهم في الجرمية على الوجه المبين في الزعم، للوجهية إليه من يادى الأمر بحمل جميع المصاريف والعسكرة مع ذلك أن تحسن مقداره إذا رأيت أن بعض هذه المصاريف كان غير لازم .

وإذا حكم على المتهم في جرمية أخف من الجرمية التي وجهت إليه عند البدء في الدعوى ورأت المحكمة أن المصاريف زادت بسبب التهمة التي وجهت أولاً جاز لها أن تلزمه بنحو من المصاريف فقط .

ولما حكم براءة المتهم لمحمّل الحكومة مصاريف الدعوى إلا إذا رأيت المحكمة إلزام المدعى بالحقوق المدنية بكل المصاريف أو يجره منها .

٣٠١ - يحكم على الطاعن فيما عدا البداية العمومية بمصاريف لغير الذي رفعه إذا رجع فيه أو إذا رفض .

٣٠٢ - إذا حكم على جلة متدينين بمحرم واحد في جرمية واحدة وحكم عليهم بالمصاريف متضامين .

٣٠٣ - إذا لم يحكم على متهّم إلا بجزء من المصاريف وجب على المحكمة تخدير قيمة المحكوم به عليه .

٣٠٤ - يكون المدعى بالحقوق المدنية ملزماً بالحكومة بمصاريف الدعوى إذا حكم براءة المتهم وينبغي في تقدير هذه المصاريف وكيفية تحصيلها ما هو وارد في لائحة الرسوم القضائية .

٣٠٥ - إذا حكم على المتهم في الجرمية وجب الحكم عليه لدى بالحقوق المدنية بالمصاريف التي تحملها .

ومع ذلك إذا لم يحكم لدى بالحقوق المدنية بتعويضات فتكون عليه بالمصاريف التي استنزتها دخوله في الدعوى ، أما إذا قضى له بعض طلباته جاز تقسيم هذه المصاريف على نسبة تدين في الحكم .

٣٠٦ - إذا برئ المتهم وألزم بتعويضات لدى بالحقوق المدنية يكون تقدير المصاريف الواجب الحكم بها عليه لدى بالحقوق المدنية المذكور حسب القواعد المقررة في المواد المدنية والتجارية .

الباب الخامس

الأحكام الخاصة برد الأشياء المضبوطة

٢٩٤ - في الحالة المنصوص عليها في المادة السابقة تنضم المثة التي يقضي التهم في أحد محلات الجنايب أو في مستشفى حكومي من مدة التقوية التي قد يحكم بها عليه .

٢٩٥ - يوزر رد الأشياء التي ضبطت أثناء جمع الاستدلالات أو التعدينية ولو كان ذلك قبل الحكم بشرط أن لا تكون لازمة لغير الدعوى أو الحكم فيها وأن لا تكون محل قبضادرة .

٢٩٦ - يؤمر رد الأشياء المضبوطة إلى من كان حائزاً لها وقت ضبطها وإذا كانت المصبوطات عبارة عن الأشياء التي وقعت عليها الجرمية أو أشياء متحصلة منها تقرر إلى من فقد حيازتها بسبب هذه الجرمية .

٢٩٧ - يصدر الأمر برد هذه الأشياء أثناء جمع الاستدلالات من النيابة العمومية وأثناء التحقيق من قس التحقيق أو من عرفة المشورة إذا أحييت لها الدعوى وبعد ذلك من المحكمة التي رفضت لها الدعوى .

ولا يمنع الرد الذي تقرر به هذه الجهات من مطالبة ذوي الشأن بحقوقهم أمام المحاكم المدنية المختصة . وإذا لا يجوز تقديم أولئك أضررت بالجرمية أن يلجأ إلى هذه المحكمة إذا كان القرار الخاص برد الأشياء المضبوطة قد صدر من المحكمة الجنائية بناء على طلب من أضررت به الجرمية إذا ادعى بمحقوق مدنية .

٢٩٨ - يؤمر بإرد بناء على طلب من يثبت أن له الحق فيه أو من غير طلب .

ولا يجوز البداية العمومية ولا تاضي التحقيق الأمر بإرد إذا حصلت معارضة فيه أو كان الحق مشكوكاً به ويغى الأمر في هذه الأحوال بناء على طلب ذوي الشأن في عرفة المشورة لتقرر فيه .

٢٩٩ - يجب أن يعمل الأمر الصادر أولاً وجه لإقامة الدعوى وكذلك أحكام الجنائي في كيفية الصرف في الأشياء المضبوطة .

ومع ذلك يجوز أن يؤمر فيما دأهالة الخصوم التقاضي أمام المحاكم المدنية مع وضع الأشياء المضبوطة تحت الحراسة أو اقتاد ومائل تحفظية أخرى إن كان نزاع القائم بين مدعوم في حالة تسمح بالتفصل فيه مع الدعوى الجنائية .

٣٢٠ - إذا قلّرت المبالغ المستحقة للحكومة في الحكم الصادر بالقوة فالنطق بهذا الحكم إذا كان حضوراً يقدم مقام إعلان التهم بالمبالغ المذكورة .

٣٢١ - يجوز النيابة العمومية في الأحوال الاستثنائية أن تمنع أجلاً للقيام بتنفيذ العقوبات المالية المحكوم بها .

ويجوز لها أيضاً أن تأخذ بسداد العقوبات المذكورة على أقساط .

ولا يجوز الطعن بمال نيا تحفذه النيابة طبقاً لما ورد في الفقرة السابقة .

٣٢٢ - يجوز الاكراه البدني للحصول قيمة المبالغ المقتضى بها نيا هذا التوبيخات .

ويكون هذا الاكراه بالحسب البسيط وتقدر مدته باعتبار ثلاثة أيام عن العشرين قرشاً لأول كل مبلغ أقل من ذلك ثم باعتبار يوم واحد عن كل عشرة قروش أو أقل زائفة على هذا المبلغ ومع ذلك فلا تزيد مدة الحسب المذكور على أربعة عشر يوماً في مواد المحالقات ولا من تسعين يوماً في مواد الجلبع والجنائز .

٣٢٣ - إذا حوسب شخص احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بغرامة وجب أن يتعص عنه أثناء تنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحسب المذكور .

وتنأ حكم عليه بالحسب وبالقراءة مما تركت المدعى قضاءها في الحسب الاحتياطي تزيد على مدة الحسب المحكوم به ويجب أن يتعص من الغرامة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

٣٢٤ - لا يجوز تنفيذ طريق الاكراه البدني على المبرمين الأحداث ولا على الصغار عليهم مع إيقاف التنفيذ .

ولا يجوز تنفيذ العقوبات الواردة في المادة ٣٢٢ الاكراه البدني إذا كان الحكم صادراً في غمرة بلا نيا صار الحكم نهائياً .

٣٢٥ - يكون تنفيذ الاكراه البدني بأمر يصدر من النيابة ويشرع فيه في أي وقت كان بعد إعلان التهم ، وله المستعجل بشرط أن يكون قد أصدر حرم من دستور ما يترتب عليه بمحكمه سبها .

٣٢٦ - ينبغي تعذيب الاكراه البدني من نفسه متى صار المبلغ الوازى ثلثة في قضاء المحكوم به ولا كره عقاباً حسب ما هو مفقود في المادة ٣٢٢ صلاً في ذلك نظراً أصلاً بعد استئصال ما يكون المحكوم عليه قد دفعه أو تحصل منه بتعذيبه عن تمتكته .

٣٢٧ - لا ترامة المحكوم عليه من تعذيبه وما يجب دفعه بتنفيذ الاكراه البدني عليه وتكون زيادة من الغرامة حسب ما نص عليه في المادة ٣٢٢ .

٣٢٨ - يجوز للحاكم عليه الاكراه البدني أن يملك في أي وقت من البرية عمومية قبل صدور الأمر بتنفيذ الاكراه المذكور إبداله بعمل بدوي أو صناعي يقوم به .

الباب الثاني

التنفيذ والمسائل الفرعية المتعلقة بها

٣٠٧ - متى صار الحكم بالإعدام نهائياً يرسل وزير الحفانية أوراق الدعوى لمرصفاً على جلالة الملك وينفذ الحكم إذا لم يصدر أمر بإلغائه الدعوى في ظرف أربعة عشر يوماً .

٣٠٨ - يصير إبقاء المحكوم عليه نهائياً بالإعدام في السجن شبهة على أمر صدره النيابة العمومية إلى أن ينفذ عليه الحكم أو يصدر الأمر بإبدل العقوبة المحكوم بها عليه .

٣٠٩ - تنفيذ عقوبة الإعدام بمعرفة وزير الداخلية في مكان مسؤور بناء على طلب النيابة من النائب الموصى بين فيه استيفاء الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٣٠٧ .

٣١٠ - لا يجوز تنفيذ عقوبة الإعدام على المحكوم عليه في يوم من الأعياد الخاصة بديانته أو الأعياد الأهلية .

٣١١ - إذا أشرت المحكوم عليها بالإعدام أنها حلي يوقف تنفيذ الحكم متى تحقق قولها لا ينفذ عليها إلا بعد الوضع .

٣١٢ - تمنح الحكومة على فققتها جثة من حكم عليه بالإعدام عند عده وجود ورثة يقومون بدفنها .

ويجب على أي حال أن يكون الفجر ضريحاً حلالاً ما .

٣١٣ - كل حكم صادر بعتوبة مقيدة الحرية يكون تنفيذه بمنتهى أمر يصدر من النيابة العمومية .

٣١٤ - تتبدى مدة العقوبة المقيدة الحرية من يوم حوسب المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إقصاءه بمقدار مدة الحسب الاحتياطي .

٣١٥ - يجوز تأجيل تنفيذ العقوبة المقيدة الحرية بالنسبة للمالدة مدة أربعين إلى الوضع .

٣١٦ - يوقف تنفيذ العقوبة إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة الحرية بمرض قد يهدد حياته .

٣١٧ - إذا أصيب المحكوم عليه بعقوبة مقيدة الحرية بمرض يجوز تحفذه أنية عمومية ما يلزم لإدخاله في أحد عجلات السجن . وتستأجل لمدة إلى قسمي في ذلك المثل من مدة العقوبة .

٣١٨ - في الأحوال الواردة في المادتين السابقتين ينتهي الإيقاف بزوال الظروف التي كانت سبباً له .

٣١٩ - يجب على النيابة عند تسوية المبالغ المستحقة للحكومة عن البرية والمصاريف أن تمنح المحكوم عليه بمقدار هذه المبالغ وفي حالة ما إذا كان المحكوم عليه مسجوناً يكون إعلاؤه بذلك عن طريق مأمور السجن .

الكتاب السادس

الإفراج تحت شرط وإعادة الاعتبار

الباب الأول

الإفراج تحت شرط

٣٣٥ - إذا أوفى للمسجون ثلاثة أرباع مدة عقوبته فيجوز الإفراج عنه تحت شرط . ولدى تكون مدة عقوبته أقل من سنة فيكون الإفراج عنه بعد مضي ثلثه منها .

وأما المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة فيجوز الإفراج عنهم تحت شرط متى مضي عليهم عشرون سنة على الأقل .

٣٣٦ - إذا كان المسجون محكوما عليه بجلاء عقوبات بدنية لجرم ارتكبه قبل وجوده في السجن فيصير تطبيق نص المادة السابقة على مجموع مدته .

أما إذا حكم عليه بعقوبة بدنية إصافية بسبب ما ارتكبه أثناء وجوده في السجن فيقابل بنص المادة السابقة على مجموع مدته الباقية عليه وقت الحكم بتلك العقوبة الإضافية بما فيه مدة هذه العقوبة الإضافية .

٣٣٧ - يجوز منع الإفراج تحت شرط لمن إقره ذلك حسن السير مدة سبعة ما دام لا يقترب على الإفراج اختلال بالأمن العام .

والإفراج تحت شرط يصدر به أمر من وزير الداخلية بناء على طلب مفتش عموم المسجون وبعد موافقة النائب العمومي .

٣٣٨ - لا يجوز منع الإفراج تحت شرط إلا إذا وفي المحكوم عليه الالتزامات المالية المقررة على الحرية وذلك ما لم يكن من المستحيل عليه الوفاء بها .

٣٣٩ - كل من أفرج عنه تحت شرط من المسجونين يوضع تحت مراقبة البوليس مدة توافي المدة الباقية من مدته بجهة ولا يجوز في أي حال أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنوات .

وتحسب هذه المراقبة من أصل المراقبة المحكوم بها على المسجون .

٣٤٠ - يجوز دأب إلغاء الإفراج عن المسجونين من مدة المراقبة المنصوص عنها بالمادة ٣٣٩ بسبب سوء سيره أو مخالفته للقوانين والوائح الخاصة بالأشخاص للزوميين تحت مراقبة البوليس .

وفي هذه الحالة يباد المسجون للمسكن لاحتفاظه به كامل مدة العقوبة التي لم يستوفها لثابت الإفراج .

وأمر الإلغاء يصدر من وزير الداخلية بناء على طلب المدير أو المحافظ التابع إليه عمل إقامة للمسجون للفرج عنه وبعد موافقة النائب العمومي .

٣٣٩ - يستثنى المحكوم عليه في هذا العمل بلا مقابل لأحمى جهات الحكومة أو البلديات مدة من الزمن مساوية لمدة الإكراه التي كان يجب تنفيذها عليه .

ويصدر وزير الداخلية بأخافه مع وزير الداخلية قراراً يبين فيه أنواع الأشغال التي يجوز اشتغال المحكوم عليه فيها وإبهاات الادلوية التي يجوز هذه الأشغال .

ولا يجوز تشييل المحكوم عليه خارجاً عن المصلحة السانك بها أو عن المركز التابع له وراى في العمل الذي يفرض عليه بربا أن يكون قادراً على إقامه في ظرف ست ساعات بحسب حالة بيته .

المحكوم عليه الذي يجوز مدله بتعنى المادة ٣٣٨ ولا يحضر إلى العمل العرب لشنة أو يتيب من شدة أو لا يتم العمل المفروض عليه تأديته بربا بلا مفر زراه جهات الإدارة مقبولا يرسل إلى السجن لتنفيذ عليه بالإكراه البدني الذي كان يستحق التنفيذ به عليه ويخصم له من مدته الأليم التي يكون قد أم فيها ما يفرض عليه تأديته من الأعمال اليومية .

ويجب التنفيذ بالإكراه البدني على المحكوم عليه الذي اختار الشغل بدل الإكراه إذا لم يوجد عمل يكون من وراء شدة فيه فائقة .

٣٤٠ - كل إشكال في التنفيذ وكل نزاع بين النيابة العمومية والمتم ربح على المحكمة التي أصدرت الحكم .

ومع ذلك إذا كان الإشكال أو النزاع خاصاً بحكم صادر من محكمة الجنايات ونشأت المسألة تقربية بعد انتهاء دور الاختصاص ترفع إلى محكمة الجلس .

الباب الثالث

مقروط العقوبة بمعنى المدة

٣٣٩ - تسقط العقوبة المحكوم بها في جنابة فيما عدا عقوبة الإعدام بضى عشرون سنة .

وتسقط عقوبة الإعدام بضى ثلاثين سنة .

وتسقط العقوبة المحكوم بها في جنامة بضى خمس سنين والمحكوم بها في عاقلة بضى سنة .

ويبدأ سريان المدة المذكورة من التاريخ الذي يصير فيه الحكم انتهاياً .

٣٣٢ - جميع إجراءات تنفيذ الحكم التي تأمر بها الجهة المختصة وتصل إلى علم المحكوم عليه وكذلك القبض عليه يترتب عليها انقطاع المدة .

٣٣٣ - وتسقط المدة كذلك إذا ارتكب المحكوم عليه في خلالها جرعة أخرى من نفس النوع .

٣٣٤ - توقف المدة أثناء تنفيذ العقوبة عليه أو أثناء تنفيذ أية عقوبة أخرى وقتها عليه بتعنى نفس الحكم لو حكم آخر .

٣٤٥ — إذا كان الطالب قد صدرت عليه عدة أحكام فلا يحكم بإعادة اختياره إلا إذا تحقق بالنسبة لكل حكم منها الشرطان الأول والثالث من الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة وإلا في حساب المسئلة المنصوص عليها في الشرط الثاني استدعاها إلى أحدث تلك الأحكام .

٣٤٦ — متى توافقت الشروط المشار إليها في المادة الثانية تحكم المحكمة بإعادة اختيار الطالب إذا وأمت أن سلوكه منصوص الحكم عليه يذم إلى الثقة بتقويم نفسه .

٣٤٧ — لا تمنع إعادة الاختبار إلا مرة واحدة .

٣٤٨ — يقدم طلب إعادة الاختبار بمرسنة إلى النائب العمومي . ويجب أن يشتمل على البيانات اللازمة لتحين شخصية الطالب وأن يبين تاريخ الحكم الصادر عليه والأماكن التي أقام فيها من ذلك الحين .

٣٤٩ — يجري النائب العمومي تحقيقاً بشأن الطلب للاشتباه من من تاريخ إقامة الطالب في كل مكان ناله من وقت الحكم عليه ومدة تلك الإقامة وتلفتت من سلوكه ووسائل ارتكابه في كل مدة منها وبرهه عام يقتضي كل ما يراه لازماً من المصاحبات ويضم نتيجة التحقيق إلى الطلب ويرفق به أيضاً :

(١) صورة الحكم الصادر على الطالب .

(٢) شهادة موافقه .

(٣) تقريراً عن سلوكه في السجن .

٣٥٠ — يرعى النائب العمومي الطلب إلى المحكمة في الثلاثة الشهور التالية لتقديمه ويؤكد رأيه فيه والأسياب التي يرق عليها .

وتخصص المحكمة الطلب وتفصل فيه غيرة المشورة بعد سماع أقوال النيابة العمومية والطالب وبعد استيفاء كل ما تراه لازماً من المعلومات التكميلية ويسلن النائب العمومي الطالب بالحضور قبل الجلسة بخمسة أيام على الأقل .

ولا يقبل الطعن في حكم المحكمة إلا بطريق التماس خطاً في تطبيق القانون أو في تفسيره وتتم في هذا الطعن الأوضاع والموايد المنصوص عليها في هذا القانون .

٣٥١ — يرسل النائب العمومي صورة من حكم إعادة الاختبار إلى المحكمة التي صدر منها الحكم بالقبول لإشهر به على حاش الحكم . ويشترط ذلك في قدم السوابق .

٣٥٢ — يرتب طلب إعادة الاختبار مع الحكم بالإدانة بالنسبة لتسجيل . ويؤجل ابتداء من تاريخ الحكم بإعادة الاختبار كل ما يرتب عليه من وجوه استلام الأضحية أو الخمر من الحقوق .

٣٥٣ — لا يجتبع إعادة الاختبار على الغير فيما يتعلق بالحقوق التي ترتب لها من الحكم بالإدانة وعلى الأشخاص فيما يتعلق بالرد والتوصيات المالية .

٣٤١ — يجوز للنائب العمومي أن يأمر بالقبض مؤقتاً على المسجون المخرج عنه تحت شرط وعليه أن يطلب صدور القرار من وزير الداخلية في ظرف خمسة عشر يوماً . وإذا أثبت هذه المدة ولم يصدر القرار بالبقاء أعرج تحت شرط على سبيل المحكوم عليه .

٣٤٢ — المسجون الذي أئتم أمر الإخراج عنه تحت شرط يجوز أن يخرج عنه تحت شرط مرة أخرى بأمر يصدر من وزير الداخلية وذلك بدون إخلال بتنفيذ أية عقوبة بدنية أخرى حكم بها على هذا المسجون .

الباب الثاني

رد الاختبار

٣٤٣ — يجوز إعادة الاختبار إلى كل محكوم عليه بلحاظ أو جنة . وبعد الاختبار يحكم بصدور من المحكمة الابتدائية التي بقيت ذاتها الحكم عليه بناء على طلبه .

٣٤٤ — لا يمكن إعادة الاختبار إلا إذا توافقت الشروط الآتية : أولاً — يجب أن تكون العقوبة قد نفذت أو عفي عن المحكوم عليه بها أو سقطت بالمدة المطلوبة .

ثانياً — يجب أن يكون قد تم من تاريخ تنفيذ العقوبة أو صدور العقوبة مدة خمس عشرة سنة . كانت عقوبة جناية أو مدة ثمانية سنوات إذا كانت عقوبة أخرى لا في حكم الحكم للمود فتكون المدة دائماً خمس عشرة سنة . وإذا كانت العقوبة قد سقطت بالمدة المقررة في جميع الأحوال أن تسقى مدة خمس عشرة سنة من تاريخ سقوط العقوبة .

وفي حالة ما يكون المحكوم عليه وضع تحت مراقبة البوليس حد انقضاء العقوبة الأصلية تنتهي لمدة المدة . كذا من يوم تدرى تنهى فيه مدة المراقبة .

وإذا كان قد أخرج من المحكوم عليه تحت شرط لاثنين المدة المذكورة إلا من تاريخ انقضاء مدة العقوبة بمسما .

ثالثاً — يجب أن يكون الطالب قد برئ من جميع الالتزامات المنصوصة بالقرارات والرد والتوصيف والمباريف القضائية . وللمحكمة أن تتجاوز عن هذا الشرط إذا أثبتت على كفاهاً بما لا يستطع معها الوفاء بهذه الالتزامات .

وإذا كان الطالب قد صدر الحكم عليه بالتضامن فحينئذ المحكمة حصمة للمدين التي يجب عليه دفعها لكل مدين قد وقع بهذا الشرط .

وفي حالة الحكم في جرعة تفالس يجب على الطالب أن يثبت أنه قد حصل على حكم بإعادة اختياره المتباري .

مذكرة

عن مشروع قانون تحقيق الجانيات المختلط

يتم هذا المشروع في عهده الأسس والقواعد الموجودة في كل من قانون تحقيق الجانيات الأهل والمختلط مع إدخال ما ربي من التعديلات عليها ما دعت إليه ضرورة استكمال النقص أو إصلاح العيب الذي أظهره العمل في كثير من المراض، وما استوجبه ملاحظة الخلط الواسعة التي خطاها على القانون على العموم والمعلوم الجانيات على الخصوص في الفترة الطويلة التي أغضت منذ وضع ذبك القانونين إلى اليوم.

قدد مسأله الجانيات لمواجهة صور النشاط الإجرامي بدون أن تسع مجاله ونشطت حركته بما يسير له المدينة الحاضرة والاضرامات والاكتشافات الحديثة، فأصبح واجب التشريع ملاحقة هذا النشاط ومجاراته في خصائصه من السرعة والاستعانة بالوسائل التي أوجدتها العلم الحديث.

فذلك كانت سرعة الإجراءات هي الطابع الميز للقوانين الحديثة في المواد الجانيات، فقد روي فيها التخلص من الإجراءات المفعلة التي كانت تعطل حركة سير العدالة غير محققة جمال شيئا من الممانات التي كانت مقصودة فيسقط الإجراءات بحيث يستطاع تحقيق الواقعة والفصل فيها في وقت قصير يضمن للعدالة أثرها في العوس ويحي نشاطها من عيب التخاذل أو البطء الذي من شأنه أن يضعف أثر الفصاحص ويقوى روح الاستهتار بالقانون والاستخفاف بأحكامه — فذلك من غير انتقاص الضمانات الجمهورية التي تحمي الحرية الفردية وتحقق الموازنة بين مصلحة المجموع في حماية تراثه ومصلحة الفرد في حماية حريته تحققت هذه القوانين من وراء هذا التبسيط منازاة السرعة والاقتصاد في النفقات وتعميق العمل عن كاهل القانين بضمة العدالة.

وقد رويست هذه الاعتبارات في وضع هذا المشروع واستهدى فيا أدخل من التعديلات بعض التشريمات الحديثة كالشروع الإيطالي والفرنسي، كما استرشد بالقانونين الألماني والهندي وما طرأ على قانون تحقيق الجانيات الفرنسي من التطورات وقد اعتد في وضعه إلى حد كبير على أعمال اللجنة التي شكلت من وزارة الداخلية في سنة ١٩٧٧ لوضع نظام للإجراءات الجانيات أمام الحاكم المختلط. ولم يكن ثمرة من ترتيب أحكام هذا المشروع على نسق أقرب إلى النطق مما هي عليه في القانون الحالي وأكثر انسجام مع القواعد العملية ليدركوا مدى ارتباط الإجراء مع الحقائق مستغنيا بنفسه عن قدر الامكان عن غيره من القوانين. ولذلك خصص

الكتاب الأول للدعوى الجانيات والدعوى المدنية والتحقيق الابتدائي وهو يشمل سبعة أبواب : الأول من كل ما يتعلق بالشكوى والتبليغ وطبيعة الدعوى الجانيات، والثاني من الدعوى المدنية والثالث من الصلح في الخالفات، والرابع من سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية بمعنى المدة، والخامس من جمع الاستدلالات الأولية، والسادس من طرق مباشرة الدعوى الجانيات، والسابع من التحقيق الابتدائي.

أما الكتاب الثاني فقد خصص لمجملات الحكم في المسائل الجانيات. فذكر في الباب الأول منه القواعد العامة المنبئة أمام هذه المجملات وفي الباب الثاني القواعد المشتركة بين عاكم المواد الجزئية وعاكم الجنب وفي الثالث القواعد الخاصة بمحكم المواد الجزئية وفي الرابع القواعد المتعلقة بمحكم الجمع وخصص الخامس لمحكم الجانيات. أما الباب السادس فقد بيثت فيه الإجراءات التي تتبع في حق المتهمين القانين في مواد الجانيات.

وعقد الكتاب الثالث لبيان طرق العلم في الأحكام فذكرت فيه قواعد الاستئناف والتمس بالقبض والإرغام وإعادة النظر والتنازل عن طرق العلم.

وجعل الكتاب الرابع لبيان قواعد الارتباط وأحكام الطلاق والاختصاص وإيقاف الدعوى وأحكام تسلم الأشياء المضبوطة وغير ذلك من القواعد المنبئة على كل الإجراءات الجانيات على السواء. أما الكتاب الخامس فقد خصص لتنفيذ الأحكام والقواعد سقوط العفوآت بمعنى المدة.

وخصص الكتاب السادس لبيان أحكام الإفراج تحت شرط وأحكام رد الاعتبار.



وقد وجد التعديل والإصلاح سيوله إلى كل باب من هذه الأبواب تحقيرا على صور تختلف تبعا لخطر المسائل التي يباهاها. ففى المواد من ١ إلى ٦ أعيد تنظيم أحكام التبليغ وضمت قواعد خاصة بالشكوى لا سيما في الأحوال التي يلقى فيها القانون السير في الإجراءات الجانيات على تبليغ الجاني عليه فقد أوجب تعديم الشكوى في مدة ثلاثة شهور من تاريخ العلم بالجرمة حتى لا تزول معالمها وحتى لا يتخذ التبليغ وسيلة للتهديد. كما كانت القواعد الخاصة بالشكوى ومن له حق تعديدها وصحها بما كانت عملا لاجتهاد الحاكم والشرح كذلك نص على أنه لا تزنوت إجراءات على سبق الإدانة من بعض المجملات فتن يجب لإدانة بدعوى

جواز إيقاف الدعوى الجنائية حتى يفصل في الدعوى المدنية المتسقة بها إذا رُئي على ذلك (المادة ٢٦) وهذا النص لا يستلزم طبعاً أن تنقذ المحكمة الجنائية بالحكم المدني الذي يصدر.

وقد قرر للمشروع القاعدة الأساسية التي تنص بأن التقاض الإلزامي الجنائية يقتضي حصر الدعوى المدنية التي لم يكن قد فصل فيها نهائياً (المادة ٢٠).

وقد تلت أحكام الصلح في المرافعات المقررة في القانون الأول الحساب إلى الباب الثالث (في المواد من ٢٣ إلى ٢٥) لما ظهر من فائتها في تخفيف الممثل وتعاقد المحاكمات عن المرافعات قليلة الأهمية وقد بليت قواعد سقوط الدعوى المدنية بمعنى المدة كما هي بوجه عام (المواد من ٢٦ إلى ٣٠) ولكن دون ألا تعيد مدة السقوط بأكلها كما اتخذ إجراء قاطع لما حتى لا يظل لهم مهديا بالدعوى مهما تقدم العهد على الجزع ففصل في ألا تطول مدة السقوط مهما تكررت الإجراءات القاطعة لأكثر من نصفها في الجنائيات والجنح ولا لأكثر من ستة شهور في المرافعات وبيوت الإجراءات التي من شأنها قطع مدة السقوط وجعل من بينها إجراءات الاعتدال ورفع الدعوى المدنية كما نص على عدم جواز رفع الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية إذا كانت الدعوى المدنية قد سقطت بمعنى المدة.

وقد نظم المشروع في (المواد ٣١ إلى ٥٩) جميع الاستدلالات وبين آثارها القانونية والحدود التي فصلها عن التحقيق بمناه الاصطلاح.

في القانون الحساب تعتبر إجراءات البوليس القضائي في الأحوال التالسة من إجراءات التحقيق أما فيما يخص ذلك فلا تكون إلا مجرد تحريات ليس لها أثر قانوني.

وقد رُئي أن لا عمل لهذا التفريق بل عمل البوليس في الإجراءات الجنائية تحت عنوان جميع الاستدلالات. ونص على أن أية مباحة تكون تحت إشراف النيابة كما نص على وجوب مراعاة أوضاع معينة فيها تكفل عند الإمكان تحقيق الغاية منها. وما استعمله المشروع في هذا الباب نصه على عدم جواز تعليق التتبعات بين أسئلة جميع الاستدلالات إلا في حالة استثنائية استند إليها وهي حالة احتيال أن الشاهد لا يستطيع تأدية شهادته بعد ذلك. مؤيدة بالبرهان أمام السلطة المختصة كالأمر المرض أو الإعاقة الشديدة أو السفر ونص على إجازة تعليق الخبره الذين يطلب منهم تقديم آرائهم في تقارير مكتوبة.

وقد رُئي أن لا تعرض على قاضي التحقيق كل قضية مهما كانت قليلة الأهمية وأن لا يكون تحقيقه واجباً إلا في قضايا الجنائيات التي ترى النيابة المدنية السير فيها (مادة ٦١) أما قضايا

لا ترتب عليه أي أثر وذلك لأن الجهة التي أصدرت الإذن ليست شخصاً في الدعوى ولا يجوز أن تظل الدعوى مرفوعة برأيها.

وأدخل على نظام الدعوى المدنية الواردة في المواد من ١٠ إلى ٢٢ تعديل جوهري فأنشئ حق رفع الدعوى مباشرة من للدعي إلى المدعى إقراراً لمبدأ حصر الدعوى المدنية في يد النيابة. واحتيط لمصلحة المني عليهم المدعين بمحقوق مدنية بأن أوجبت على النيابة إذا رأت ألا عمل للسير في الدعوى رفع الأمر لقاضي التحقيق ليترد ما يراه فيها ويجعل للنيابة ولهم الحق في الاعتراض على قبول الدعوى المدنية حتى قبل أن تحال القضية إلى المحكمة، وذلك بالمرافعة أمام غرفة المشورة. ثم نص على اعتبار غياب المدعي بالحق المدني ضد إعلانه بالجلسة تركاً لهواء، كما نص على عدم قبول مذكرته في الأحكام التي تصدر في غيبه. وعلى أن تنازل المدعي بالحق المدني عن دعواه أمام المحكمة الجنائية يمنعه من رفعها إلى المحكمة المدنية إلا إذا حفظ لنفسه هذا الحق عند التنازل.

وقد كفل إثبات الممارات المدنية أمام المحكمة الجنائية خاصاً للقواعد المقررة في القانون المدني إلا أن القضاء الجنائي اضطر في أحوال كثيرة إلى الحد من مدى تطبيق هذه القواعد حتى أصبح تطبيقها مقصوراً على دائرة ضيقة، وهذا طبعاً لأن القاضي الجنائي يمكن بأشد العقوبات بناء على اتهامه الذي يتكون بكل طرق الاتبات، فلا عمل لتقدير قواعد الاتبات المدنية فيها هو أقل خطورة من الأحكام الجنائية. خصوصاً وأن له من وسائل التحقيق لكشف الحقيقة ما لا يملكه القاضي المدني فلا عمل لتقدير قواعد قد تؤدي إلى ضياع هذه الحقيقة.

وفضلاً من ذلك فإن النيابة المدنية التي تتولى مباشرة الدعوى الجنائية لم تكن طرفاً في التناقض حتى يمكن مطالبتها بتقديم الدليل المدني عليه.

لهذه الإيجابيات نص المشروع على أن يقع في المسائل المدنية التي تعرض في القضايا الجنائية قواعد الاتبات الجنائية.

وقد نص المشروع على أن الأحكام الجنائية هي المحكمة المدنية حتى فيما يتعلق بفرع الجزع ونسبتها لأهم ولو كانت هذه الأحكام قد صدرت بناء على قواعد الإثبات الجنائية.

كل ذلك روعي تنظيم المسائل الأولية المتعلقة بالأحوال الشخصية ونص على وجوب إيقاف الدعوى كلما استنزم السير أو الحكم فيها الفصل في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية على أن يحدد محصور أجل لاستصدار حكم فيها فإن اقتضى الأجل من غير أن يغضل فيها جاز المحكمة الجنائية أن تفصل في القضية غير مبدية قواعد الاتبات في مسائل الأحوال الشخصية ونص أيضاً على

وقد خول المشروع لقاضي سلطة التبرير بأن لا وجه لإقامة الدعوى لذا رأى أن القتل لا مغالب عليه أو أن الأدلة لا تكفي لإقامة الدعوى كما يحوله سلطة إقالة الدعوى على المحكمة بموافاتها والمخالفات . وهذا هو السليم في القانون الأول والقانون الفرنسي .

أما في مواد الجنايات فنظرا لحزبها ودقة التصرف فيها في غالب الأحيان فقد رأى أن لا يتفرد قاضي التحقيق بإحالتها على محكمة الجنايات ولذلك نص على أنه إذا رأى أن الواقعة جنائية وأن الأدلة تبرر دفع الدعوى المصوبة فيها فيجلبها إلى غرفة المشورة لتتقرر هي في إحالتها على محكمة الجنايات أو على محكمة أخرى أو يجوز بأن لا وجه لإقامة الدعوى أصلا .

وقد جعل قرار قاضي التحقيق بأن لا وجه قابلا للطعن فيه بطريق المعارضة أمام غرفة المشورة (المادة ١٣٦ و ١٣٧) .

ومن المبادئ المقررة في القانون الحالي أن قاضي التحقيق متى تصرف في القضية بإحالتها فانها تخرج من يده نهائيا ولا يجوز له أن يباشر فيها بعد ذلك بإجراء ما . والمحكمة التي تنتظر في القضية هي التي تقدم بكل ما تدعو اليه الحامية من دجوه استكمال التحقيق . والواقع أن هذا الفصل بين سلطتين هما بحق وتظيفتهما وطبيعة عملهما متماثلتان ومتصلتان يصعب تجليده ، ولذلك لم يؤخذ به في كثير من القوانين ولم يؤخذ به كذلك في المشروع . فجعل قاضي التحقيق حتى بعد إحالة القضية إلى المحكمة أن يجري تحقيقات تكميلية بناء على طلب النيابة عن قضاء نفسه أو إذا اتى التماس منها ذلك ، فانما تين للقتل من التحقيق الجديد أن أمر الإحالة الصادر منه في غير محله فله أن يصدر قرارا بذلك (المادة ١٤٥ و ١٤٦) .

وبهذا وفر المشروع على المحكمة بكامل هيئتها وقتا وجهدا يمكن أن يقوم به قاض واحد هو مختص بذلك أصلا ، وكان من محله أن يجري لو ثبت له ضروره في الوقت المناسب . ولا تخفى الفاقة التي تعود من تقاضي القضي في إجراءات المحاكمة العلية متى ظهر ما يستوجب الصلح عنها . وإن هذه العادة تزداد وضوحا إذا كانت القضية قد أجملت بغير أن يستوجب الماتعم لعدم إمكان القبض عليه ولذلك نص المشروع (المادة ١٤٤) على أنه إذا قبض على المتهم بعد صدور أمر الإحالة كان قاضي التحقيق ولقرفة المشورة بمسبب الأحوال وجد استجواب المتهم أن يقرر إذا أمّر الإحالة أو إقامته .

ولعل أهم ما يتصل بمرحلة التحقيق السلطات التي يملكها المحقق أو المأمور القضائي والتي ترتبها استعمالها بتحديد هيات .

فقد أتى المشروع للوليس القضاء سلطة القبض على الأشخاص في حالة التماس بالهجرة وفي بعض الجرائم الأخرى المحظية التي

الجبح بعد ترك النيابة للحار في أن طلب من القاضي تحقيقها أولا تطلبه حسباً تتيه من ظروف الدعوى . فانما رأيت أن عناصر الاستدلال التي جمعت للبر في تحقيقها في الجلسة - كان لما أن تكلم المتهم بالمشور أمام المحكمة مباشرة . ولهم إذا رأى أن قصده يحتاج إلى تحقيق بواسطة قاضي التحقيق أن يعترض على هذه الإحالة . وقد بينا المنشر . مع طريق ذلك الاعتراض وإجراءاته ووجب على قبول الاعتراض بطلان ورقة التكليف بالمشور ووجوب تحقيق الدعوى أمام قاضي التحقيق (المادة ٥٨) .

على أن حق النيابة في دفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة في مواد الجلس مفيد بوجوب سماع أقوال المتهم في محضر الاستدلال أو ثبوت عدم إمكان استجوابه نيته أو لاستحالة معرفة على إقامته (المادة ٥٧) والمطلة في ذلك أن عناصر الدعوى لا تعتبر متوفرة إلا بعد سماع أقوال المتهم فانها قد تكشف عن عناصر أخرى ربما حلت النيابة على المدول من إحالة أو على دفع الأمر إلى قاضي التحقيق . وإذا كان المتهم مفيوضا عليه تعيين على النيابة إذا رأيت دفع الدعوى مباشرة أن تقيدها في ظرف أربع وعشرين ساعة من وقت القبض عليه وفي هذه الحالة يجب على المحكمة أن تفصل في القضية في الجلسة الأولى إلا إذا طلب المتهم التأجيل أو كان التأجيل ضروريا بسبب آخر ، وفي حالة التأجيل تنتظر المحكمة في حسم المتهم أحيائها أو الإخراج عنه (المادة ٥٩) .

أما إذا لم تيسر النيابة تقديم القضية في ظرف أربع وعشرين ساعة ورائت إبقاء المتهم مفيوضا عليه وجب عليها عرض الأوراق على قاضي التحقيق لإعداد استمرار قبض مدة أو مددا لا يزيد مجموعها بمال على أربعة أيام أو يؤتى هو التحقيق (المادة ٦٠) والملاحظ في ذلك هو الترتيب من لا دفاع بنظام مع الاستدلال وعدم إطالة مدة القبض المسموح بها للضبطية القضائية إذا كانت هذه الإطالة لا يقتضيها استيفاء الأدلة أو ضرورة إجراء تحقيق يبرره القاضي في مجرد انتظار عمل أو إجراء لا يتوقف إتمامه غالبا على نشاط رجال الضبطية كورود صحيفة السوابق أو الكشف الطبي أو نتيجة التحليل .

وقد ركز المشروع التحقيق الابتدائي في قاضي التحقيق (المواد ٧٣ وما بعدها) ويتحقق حقوق الخصوم في نفس على وجوب حضور النيابة ولهم والمدعي بالحقوق المدنية والمسلول عنها إلا إذا رأى القاضي أن يحرمه في غير حضورهم (المادة ٩٣) .

وقد أوجب المشروع على قاضي التحقيق عند استجواب المتهم أن يبين له خلاصة الوقائع المسندة إليه . كذلك أوجب عليه أن يبين لهم عند استجوابه عما إذا طلب ذلك ولا يمكن له عام . ويطلب البطلان على مخالفة هذا الإجراء إلا في أحوال الاستعجال فتدفع هذا الواجب عن القاضي عفاة تخويف مصلحة قد لا تها التحقيق لها يده (المادة ٩٤) .

المشورة التي أجاز المشروع المحسوم النظر إليها من قراراته والتي لها حق الإشراف على سير التحقيق والإرشاد إلى كل ما يضمن حسن سيره كالشهادة إلزامية (المادة ٦٤) .

وبينما أن كل ما يبرهنه قاضي التحقيق لغيره أو يأنه في يملك هو أن يشره بنفسه ، فله أن يقض وأن يسط الخ ولكن عليه في بعض الأحيان أن يشره بعض هذه الإجراءات بنفسه فلا يجوز له استئجار غيره للإطلاع على الأوراق المغلفة وإن جاز له في ظروف استثنائية إشراك غيره من رجال السلطة القضائية في عملية فرزها (المادة ٧٨) .

وقد نص المشروع على أنه يجوز لقاضي التحقيق حجز التهم لخصص قراء العقوبة ووضع تحت الاختيار وقد يثبت المادة ٧٣ شروط وسنود هذه السلطة . وبهذا وضع المشروع مسألة كانت موضع لبس وتختلف نظرا لخلو القانون الحالي من نص عليها . وأهم ما تبنى الإشارة إليه من سلطات قاضي التحقيق هو الحبس الاحتياطي ، فقد كان هذا الإجراء ولا يزال ميدانا تتضارب فيه الآراء والأراء . فهو من جهة قيد تقييد الحرية ويبدو ظاهرا إذا أسفرت المحاكمة عن براءة المتهم الموقوف . وهو من جهة أخرى احتياط من البعث بالأدلة ومن فلات التهم . فضلا عن أن غلاء التهم مطلق السراح بدم ارتكاب الجريمة يبرهنه الناس من إنهم بسطة القانون وكفالة الاختصاص إلى الجرم ، لذلك تنازع هذا الموضوع عن القانون تياران مختلفان باختلاف وجهة النظر: أحدهما يذهب إلى أن الحرية الشخصية أولى بالاعتبار وأجدر بالحماية فيجب على تقييد سلطة التحقيق في الحبس الاحتياطي ويطلق في الضمانات التي تحصر هذا الحق في أضيق حدوده ، والثاني يحرص على أمن المجتمع وضرورة الدفاع عنه ويصير الحبس الاحتياطي أخف الضررين فيقبل إلى إعطائه سلطة التحقيق فيه حقوقا واسعة . وقد كان القانون الفرنسي ميدانا لمحاول السبق فيه أنصار الرأي واتبنى الحال فقرة ١٩٣٥ إلى إقرار قواعد رى أنها ترقى بين كل الإجراءات . وعلى مدى ما استقر عليه التشريع في فرنسا حيث تتم الحرية الشخصية بأوسع الضمانات وضع هذا المشروع أحكام الحبس الاحتياطي (المواد ٩٩ وما بعدها) .

وإذا لوحظ أن وجود التحقيق في يد قاض ضمان كاف يفي عن المصلحة في تقييد سلطة الحبس الاحتياطي فاطبقه كله فيه في كل جريمة أو جنحة يباين عليه القانون الحبس أو يعقوبه أشد . ولكن دفع مع ذلك أن يتصل من أرب الحبس الاحتياطي لا يكون إلا لمدة شهر يتبين إتهامه إلا إذا طلب قاضي التحقيق أو النيابة من غرفة المشورة بتجديده فيكون لها أن تجده لمدة أو مدد لا يمازج كل منها شهرا حتى يتم التحقيق ، على أن تسمع أقوال النيابة والتهم عند كل تجديد (المادة ١٠٥) .

وردت على سبيل المحصر في المادة ٥١ وذلك أسوة بما هو معمول به في القانون الأعلى .

كذلك غوّل له حق تفتيش شخص المتهم في نفس هذه الأحوال (المادة ٥٥) وهو ما كان من قبل موضع شك وخلاف في التأويل نظرا لخلو القوانين الحالية من نص على ذلك . وغوّل له أيضا في الأحوال عينها حق تفتيش على التهم وما يستتبع ذلك من حق تفتيش من يوجد بهذا المثل ويشبهه في أنه يغني شيئا عما يجري التفتيش من أجله (المادة ٥٤) .

وقد نص المشروع بتنظيم إجره التفتيش فخص على تمكين المتهم من حضوره إن كان موجودا وإلا فيسمح بحضوره لأحد أقاربه البائين أو أحد القانونيين منه أو أحد جهاته (المادة ٥٥) . وضمانا لحرية الكاتبين ص على أنه في حالة ضبط المكاتب والأوراق المغلفة أو المغلفة بأية طريقة كانت لا يجوز للنيابة ولا البوليس الإطلاع على محتوياتها إلا بإذن من حائزها وإلا وجب رفع الأمر إلى قاضي التحقيق ليطلع هو على هذه الأوراق وبأمر يضم ما يرى ضمه منها إلى ملف الدعوى بعد سماع أقوال المحسوم (المادة ٤٣) .

وأجيز للنيابة أن تضبط الرسائل البريدية والرفقية على الأطلاع عليها إلا قاضي التحقيق بإمر به يراه نوحها ، أما من عدا النيابة العمومية من رجال الضبطية القضائية فليس له إلا أن يخطر معلومة البريد أو التفتيش بعد تسليم الرسائل إلى أن تنظر النيابة في الأمر (المادة ٤٤) .

وغوّل البوليس القضاء ضبط الأشياء والأدلة والأدوات وكل ما يمتثل أنه استعمل في ارتكاب الجريمة أو يفيد في إظهار الحقيقة (المادة ٣٨) وغوّل له بشروط خاصة وضع الأختام على المجلات محافظة على ما يوجد بها من الآثار التي قد تفيد في كشف الحقيقة (المادة ٣٩) .

كذلك جعل البوليس حق منع المحادثات التليفونية وحق تسهيمها (المادة ٤٤) الأمر الذي كان محلا للشك من قبل .

أما قاضي التحقيق فسلطته الضرورية أوسع من ذلك ولكنها بقيت ببعض قيود منها أنه لا يستطيع البدء في عمله من تلقا نفسه وبغير طلب من النيابة (المادة ٦٣) . ومنها أنه عند قيامه بتفتيش منزل المتهم أو غيره يجب عليه أن يمكن من يجري التفتيش من عمله من المحصور بنفسه إذا كان موجودا وإلا فيحضره عنه أحد أقاربه أو أحد جهاته (المادة ٧٦) ومن ذلك يتبع الفارق بين سلطة قاضي التحقيق وسلطة رجال الضبطية القضائية فهؤلاء لا يكونون إلا ما نزلهم القانون ، أما هو فيملك ما يطره عليه ، على أنه في مباشرة هذه السلطة الراسمة تخضع (قارة فقرة

التيابة مهما كانت القضية ناعية وإجازة الاستئناف قضيا بالجنح
أي كانت العقوبة ، كما سبله عدم إعجاب القانون الحكم على
التم بمصاريف مايشمل فيه من طرق الطعن التي يسلكها .

وليس يخالف ما يترتب على ذلك من ضياع وقت القضاة ورجال
التيابة وأقسام الكتاب وإرفاقهم بعمل لا فائده فيه ولا تستفيد
منه العدالة شيئا .

وقد ضي المشروع بتدريج علاج لهذه الحال فقتضى بأن حضور
التم أمام محكمة الجنب أو الفراد الجزئية في إحدى الجلسات ثم
شيا به بعد ذلك بعمل الحكم الذي يصدر عليه حضورا لا يجوز
فيه الممارسة (المادة ٢٠٩) . وكذلك يشتر الحكم حضورا
إذا انسحب التهم من الجلسة بعد حضوره فيها (المادة ٢٠٥) .

وقد أجز محكمة الجنب أن تأمر بالقبض على التهم التي لم يحضر
وإفادته تحت تصرف التيابة أن أن يصدر الحكم في الدعوى على
وجه الاستقبال (المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٧) .

كذلك قضى المشروع بأن من ينسحب من الخصوم ، بعد التيابة
حكا صادرا من محكمة المواد الجزئية ثم لا يحضر في الجلسة المحددة
لتظهر يعتبر متنازلا عن استئنافه وتقتضى المحكمة رفضه ولا يجوز
الطعن في هذا الحكم الأخير بطريق الممارسة (المادة ٢٥٧) .

وأوجب في جميع الأحوال على المحكمة أن تقضى مع العقوبة
بالمصاريف كما تقتضى على كل من يتسربط بمصاريف ذلك
الطعن (المواد ٣٠٢ وما بعدها) . هذا الحكم ليس إلا تطبيقا
للقاعدة العامة التي جرت عليها كل الشرائع الأخرى والتي تقتضى
بأن من خسر الدعوى يلزم بمصاريفها .

ورغبة في عدم تعطيل الفصل في القضايا رأى المشروع أن لا
عمل لإلزام المحكمة الجزئية بالفصل في الدعوى المدنية إذا كان
هذا الفصل يترتب عليه تعطيل الفصل في الدعوى الجزئية فأوجب
على المحكمة — إذا كانت تصفية التوضي أو تقديره أو الفصل
فيها يجب رده يستأنف تحقيقا طو يلا بسطل الدعوى العمومية —
أن تقضى في الدعوى الجزئية وتتسلل من الدعوى المدنية وتكلف
الخصوم بعضها إلى المحكمة المدنية المختصة (المادة ٢٠٠) .

وما يتصل بهذا الشأن ما اتخذه المشروع من وسائل لتبسيط
إجراءات الفصل في الجرائم القليلة الأهمية .

فقد اصبر الجنب التي لا يمكن فيها إلا بالجلس لمدة لا تزيد على
ثلاثة شهور أو بالفراصة التي لا تزيد على عشرة جلسات في حكم
المحلفات وجعل نظرها من اختصاص محكمة المواد الجزئية
(المادة ٢١٢) .

والتأني التحقيق بطبيعة الحال أن يخرج من التهم في أي وقت
والتيابة أن تمارض في هذا الإخراج أمام غرفة المشورة . ويترتب
على تقديم هذه المعارضة في ميعادها وقت تنفيذ أمر الإخراج إلى
أثر . ففصل فيها كما أن قيام ميعاد المعارضة نفسه يوقف التنفيذ
(المادة ١١١) . وقد روي في ذلك أنه مادام قاضي التحقيق
لا يستعمل الأمر بالإخراج بل عليه في ذلك وقيب من غرفة المشورة
فالأحوط ألا يتخذ أمر الإخراج حتى تبدي غرفة المشورة رأيها فيه
ولا أقصد تصحيح المعارضة عديدة الجلبوى بوجوب التهم عقب
الإخراج عنه . ولهذا النص نظيره في التشريع الفرنسي .

ولم يفت المشروع بتحويل التهم على طلب الإخراج عنه من
قاضي التحقيق وتحويله على المعارضة في رفض طلبه . ويحوز أن
يديد الإخراج بالضياع كما يجوز أن يكون بنرخان (المادة ١١٣) .
وقد أجز للقاضي مع الإخراج أن يحرم على التهم الإقامة في جهة
معينة أو يلزمه بالإقامة في جهة أخرى غير الجهة التي وقت فيها
البرعة (المادة ١١٣) . وقد راعى المشروع في ذلك حماية شخص
التهم والمحافظة على الألفة واستمرار شعور أهل الجهة التي وقت
فيها الحادثه .

وقد نص على ضرورة إسالة طلب الإخراج بالضمان في مواد
الجنب إلا إذا خيف أن يعرقل الإخراج ظهور الحقيقة أو خيف
أن يجرب التهم أو أركان التهم خطرا على الأمن العام . وفي هذه
الأحوال يتبين تسبب قرار الرقص (المادة ١١٥) .

أما في مواد الجنابات فلا يجب الإخراج بحكم القانون وإنما
يجوز للقاضي أن يأمر به مع الكفالة (المادة ١١٦)

•••

وعما لا شك فيه أن قيمة أي تشريع خاص بالإجراءات
الجنائية تتوقف على مدى نجاحه في التوفيق بين الضمانات التي
تكفل صحة الحكم وبين الإجراءات التي تضمن عدم الإطالة
في إصداره .

وقد رأى المشروع في النصوص الخاصة بالهاكمة وطرق الطعن
في الأحكام التوفيق بين الفرضين المذكورين .

فانه من المسلم به أن كثرة الأحكام الجنائية وكثرة الطعن في
الأحكام بطريق المعارضة والاستئناف لا ترجع في الغالب إلى موانع
حقيقية سالت بين التهمين وبين الحضور أو اللجوء جديّة تكون
قد شابت الأحكام المطعون فيها — بل كثيرا ما ترجع إلى رغبة
التممين في تعطيل سير القضايا بالتخلف من الحضور فيها أو رغبته
في إطالة الإجراءات وتأخير تنفيذ الأحكام بالطعن فيها بكل طرق
الطعن المأثرة قانونا . وقد سهل لهم ذلك في التشريع الحالي عدم
تقليده حرّة التهم في التياب وسماحه بالمعارضة في كل الأحكام

دعت إليه اعتبارات خاصة بنظام الحاكم المختطف ، بل من اختصاص القاضي المفرد قضايا الخلافات وقضايا الجمع البسيطة التي لا يجوز الحكم فيها بالجمع لأكثر من ثلاثة شهود أو بمراسلة لاتريد حل مشرة جنابات (المادة ٢١٢) على أن تكون الأحكام قابلة للاستئناف في الأحوال الواردة في المادة ٢٤٩ وجعل نظر بقية الجمع بمثابة مشكلة من ثلاثة قضاة يفسلون فيها نهائياً كما جعل لمحكمة البتة نظر استئناف الأحكام الصادرة من قاضي المواد الجزئية (المادة ٢٢٢) .

أما عا ك الجبايات (المواد ٢٢٨ وما بعدها) فتشكل بحسب المشروع من خمسة قضاة منهم اثنان ، على الأقل ، من مستشاري محكمة الاستئناف ويكون تشكيلها وتحديد أدوار انعقادها من اختصاص الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . وقد نص على أن هذه المحاكم تعد في القاهرة والإسكندرية والمنصورة وبور فؤاد وفي غيرها من البلاد التي تعينها الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف . كما نص على أن القضايا ترفع إلى محكمة الجلبه التي حكمت فيها إلا إذا رأيت النيابة رفضا إلى محكمة أخرى فطلب ذلك من الجمعية العمومية لمحكمة الاستئناف .

أما الإجراءات المتبعة أمام محكمة الجبايات فهي في مجموعها نفس الإجراءات المقررة في النظام الأعلى بمقتضى قانون تشكيل عا ك الجبايات رقم ٤ لسنة ١٩٠٥

وقد نص أيضا على طريقة انتخاب المناصبين من التبيين في مواد الجبايات وعمل واجبهام وأعمالهم (مواد ١٤٧ وما بعدها) بما يتفق أيضا والنظام المقر في قانون تشكيل عا ك الجبايات وكذلك الحال فيما يتعلق بأوامر الإحالة وبسلطة المحكمة في تعديل التهمة أو تشديدها أو إصلاح الخطأ أو تشارك السهر الذي يقع في هذه الأوامر ، وإنما روى تحفيظاً للقائمة والمصلحة جعل التصوص الخاصة بذلك عامة وفيه محصورة في عا ك الجبايات (المواد ١٣٦ وما بعدها والمادة ١٩٨) .

وتنجز الإجراءات أمام عا ك الجبايات حسب المشروع بتعديل جوهري في نظام التبية ، فقد ربي أنه لا قائمة من صدور حكم غايي على المتهم في غاية متى كان هذا الحكم يسقط من نفسه بمجرد حضور المتهم أو التيقض عليه وتماد الإجراءات كلها من جديد والآخر الوحيد الذي يرتب على هذا الحكم في النظام الحال هو أن مدة سقوطه من المدة المقررة لسقوط العقوبة لا مدة سقوط الدعوى .

لذلك لم يجر المشروع إصدار أحكام غايية في قضايا الجبايات وإنما نص على تعليق من غايتها أن تكون الدعوى على المخور وأن تزيد من النشاط في تعقب المتهم المهرب (المواد ٢٣٦ وما بعدها) .

لم أخذ فيما يتعلق بالخلافات وبهذه الجمع بنظام الأمر الجباي بدلا من نظرها بالطرق العادية (المواد ٢١٦ وما بعدها) وهذا النظام يقتضي أن ترمز النيابة الأوراق على قاضي المواد الجزئية وتطلب منه كتابة أن يصدر - بعد الإطلاع عليها وبغير مراسلة - أمرا جنائيا بتوقيع عقوبة للقرامة على المتهم . ولا تزيد القرامة التي يمكن الحكم بها في هذه الحالة على ١٠٠ قرش على المصاريف والمخلفات والمخوضات المدنية الواجب الحكم بها . ومن القاضي أن يرضي الأمر إذا وجد أدب التهمة غير ثابتة أو أنه لا يمكنه الحكم على بطلان المدعى بالتوضعات أو أن المتهم يستحق عقوبة أشد من هذه القرامة أو أن هناك ما يدعو إلى النظر القضية بالطريق العادي . وقد روى في ذلك أنه أن النظام من هذا الأمر غير جائز لا للنيابة ولا للدعي بالحقوق المدنية . ولا يلزم القاضي بتسبب الأمر الجباي ، ولكن يجب إعلان هذا الأمر للجمع ، ويعوز له أن يعارض فيه أمام القاضي وأن يطلب عا كته بالطريق العادي . وبمراجعة المتهم لا تمنع المحكمة من تشديد العقوبة عليه . وإذا لم يصبر للمعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى يستمر متنازلا من المراجعة . أما إذا حضر فتنظر قضايه بالطريق العادي .

وحكمة تسرع نظام الأمر الجباي ترجع إلى ظلمة لوسطت في قضايا الخلافات والجمع القليلة الأهمية ، إذ شوهد أن غالبية المتهمين فيها يسمعون عدم المخور كبا الوقت وتطيل لسيء الدعوى حتى تقصر الأحكام عليهم غاييا ثم تعلن إليهم فيما روضون فيها ولا يحضرون فيصدر حكم في المعارضة ثم يستأنفون . وهكذا تستند كل مراحل التقاضي ولا يتغير في الثالب الحكم الأول الذي صدر في الدعوى غاييا بناء على الأوراق كما شوهد أن عددا غير قليل من ترفع عليهم الدعوى في هذه القضايا لا يكونون أنفسهم عاا المخورين مكتفين برأى القاضي في شأنهم راضين بالقوة التي يوقعها عليهم غاييا . وقد قصد بالأمر الجباي اختصار المرحلة التي تنتهي عادة بصعود الحكم الثاني وأنت - يستأنف بالأمر الجباي عن هذا الحكم الذي يصدر مثل الأمر بناء على الأوراق بحيث لا يكون لتكليف بالحضور ونظر القضية في جلسة طرية من أثر في الحكم أو في رأى القاضي ، بل لا يكون له من نتيجة سوى ضياع الوقت وبمضاغة العمل . وهذا النظام هو ونظام الصلح في الخلافات يمكن أحدهما الآخر ولم يأخذ به المشروع إلا بعد أن أثبت العمل به في كثير من البلاد الأجنبية قائمة وبمجاهة .

ومن المسائل التي كانت على بحث عند وضع المشروع مسألة تشكيل عا ك الجمع والخلافات . ومن يؤخذ في نظام القاضي المفرد كما هو الحال في القضاء الأعلى ، أم يؤخذ فيها بالنظام المعمول الآن في الحاكم المختطف من قصر القضاء المفرد على قضايا الخلافات وجعل الفصل في قضايا الجمع كلها لثلاثة قضاة يفسلون فيها نهائياً بمحكمة لا يميل الاستئناف . وقد استقر الرأي على حل وسط

وتحاشيا لتناقض الأحكام في الجريمة الواحدة؛ لاسيما وأن الاستئناف الفرعي لا يكفّ نظره كثيرا من الجهد والوقت مع قيام الاستئناف الأصلي. وقد حذا المشروع في هذا الصدد حذو القانون الفرنسي.

ونص أيضا لقاضي الاقتصاد والسرعة على أن قلم الكاتب يصعد لستاف عند تقريره الاستئناف تاريخ الجلسة ويترتب هذا إعلانا به لستاف، فإذا تبين التهم التي استأف وحده فليس له حق المعارضة في الحكم الذي يصدر في استئنافه. وبسبب الآثار التي تترتب على الاستئناف سواء من جهة التنفيذ (المادة ٢٥٤) أو من جهة ما يتناوله الاستئناف من الحكم المستأنف والمنصوص في الدعوى (المواد ٢٥١ وما بعدها).

أما فيما يتعلق بالظن بطريق القضي والإبرام فأمر وجوه التعديل فيه بمعالجة المشروع للوقف الثاني من عدم ختم الحكم المظنون فيه في الجداد القانوني. فقد نص المشروع على أن التهم التي يرد الظن في الحكم بطريق القضي إذا وجد أن الحكم لم يخرم في ميدان الضمانية الأيام ينظر قلم الكاتب بأنه اقتد خلا غناراه في دائرة المحكمة، فإذا ما ختم الحكم بطله قلم الكاتب بصوت منه في ذلك الحفل ومن تاريخ ذلك الإحلال يبدأ ميدان الظن (المادة ٢٩٢).

ويبدو هذا النص قهرا كبيرا إذ أنه كان يمكن في هذه الحالة أن يقرر الظن لهذا السبب وحده ثم ينظر القضي على أساسه فتصلي محكمة النقض للطاعن مبادا آخر يقدم فيه أسباب طعنه وقد لا يجد مطلقا قانونيا على الحكم ولا ينبغي ما في ذلك من ضياع الوقت والعمل.

كل ذلك نص المشروع على أنه إذا حكم على مدة أشخاص ظعن فيه بعضهم بالقضي وقبل طعنه فإن الحكم يقضي بالنسبة للحكم طعم جميعا إلا إذا كانت وجه الظن عاما بمن رفقه (المادة ٢٧٦) وقد أملت هذا النص مقتضيات العدل والمساواة فلما رأيت محكمة القضي والإبرام أن الفصل المستطاع من هذا لا عتاب عليه مثلا بين عدلا أن يستفيد شريك الطاعن من هذا الحكم.

وبين للمشروع الأحوال التي يقضي الحكم مستهديا ما جاء في قانون القضي الذي (المادة ٢٥٤) ولم يميز المشروع المعارضة في الأحكام التي تصدر غيابيا من محكمة القضي والإبرام (المادة ٢٦٩) وذلك وضع حذا لثلاث القام في نفعها القانون والمحاكم في هذا الشأن. وبين الأحوال التي تترتب فيها محكمة القضي الحكم في الدعوى بعد قبول الظن (المادة ٢٧٠) والأحوال التي تحيل فيها الدعوى أو تبيدها الحكم فيها من جديد (المادة ٢٧١). وقد دفعوا أن ينص في المشروع على أن ما يقع في أسباب

فقد أجاز المشروع، صد إعلان التهم بالدعوى حقيقة أو حكا، أن تنظر المحكمة في غياب وتحقيق أدلتها معاملة طعنا من مع الوقت؛ كما أجاز للناحية أن تطالب من المحكمة معاملة التهم على غياها ببرنامج من ١٠ إلى ١٠٠ جنيه وإلجس من أسبوع إلى ستة أو بأحدى هاتين العفوتين.

فلذا أصدر التهم على النيابة بعد فترة لا تقل عن ستة شهور جاز تكرر توقيع عقوبة جديدة عليه كالعقوبة السابقة بشرط ألا يزيد مجموع مدد الجلس من مدة العقوبة المقررة ١٠٠ جبرية التي يحاكم من أجلها، وهذه الأحكام يجوز للمحكمة سحبها والسدول عنها بعد حضور المحكوم عليه وبناء على طلبه.

وقد أجاز المشروع أيضا المحكمة أن تصين حارسا على أموال التهم السائب، إذا رأت ذلك لازما لتحصين حقوق الجني عليه أو للمعاريف وكل ما قد يتكبد به على التهم. وتبين الحراسة على حين صدور الحكم المحضوري أو وفاة التهم أو تبوت غيبته المظنطة. ويشر حكم الحراسة في الجريمة الرسمية. ومن تاريخ نشره يفقد التهم حقه في التصرف في أمواله إلا بالوصية أو غيرها من التصرفات بين الأحياء.

ويمتاز المشروع على القانون الحالي في هذا الموضوع بأنه يرضى إلى نصب التهم دائما بذكر الإبرامات خلسه؛ كما يرى إلى المحافظة على أمة الدعوى إعادة تحقيقها أمام المحكمة خشية تأثرها بمعنى الوقت. أما من مدة السقوط فقد اكتفى في شأنها بأن نقض الإبرامات أمام محكمة الجبايات في حق التهم القاتل يقطع مرأياها.

..

ولم يدخل المشروع على القواعد الحالية الظن في الأحكام هذا سابق ذكره إلا تعديلات جزئية — مثل النص على عدم جواز المعارضة من المسؤل عن الحقوق المدنية والجنائية والذي يها في الأحكام النهائية (المادة ٢١١) والنص على إجراء ما من شأنه التثبت من تسليم التهم وتوقيع التكليف بالحضور قبل الحكم عليه (المادة ٢٠٨) وعلى أن يبدأ المعارضة يسدا من طرح إعلان التهم شخصيا بالحكم النهائي وإلا فلا يسدا المبدأ إلا من تاريخ العلم بالتنفيذ (المادة ٢٠٩). وبحكمة هذا النص الأخير ظاهرة إذ يجب ألا يجرى من المعارضة إلا من حيث طريقة أكيدة طه بالحكم النهائي الذي صدر عليه وعدم رفقه معارضة منه في الأجل الذي حدده القانون، وكان نص على أن استئناف أحد المنصوص يرتب طه مد مبادا خمسة أيام بالنسبة للقائين (المادة ٢٥٠) وذلك لنقص الأسباب التي شرع من أجلها لاستئناف الفرعي في اللواد للندية. على أنه ربي في الوقت نفسه عدم قصر حق هذا الاستئناف على المستأنف عليه الأصل على تحمله لآثار المنصوص تحقيقا للمساواة والمساواة في اللواد الجنائية

عن الشهادة كالأطرب والأصهار للدرجة الثانية أبلغ (المادة ١٧٣) وقد احتاط المشروع في الوقت نفسه ، بتحقيق حسن سير العدالة ، فلم يميز الاستماع عن الشهادة إذا كان المنع هوالبني عليه في الجبرية أو المانع منها أو كان مدعيها مدعى مدعى أو كانت الجبرية وقتت إضراراً بقرب آخر من الأقراء أو الأصهار المذكورين أو إذا مست الحاجة لبيع الشهادة لعدم وجود دليل آخر على الجبرية أو كان الدليل القائم غير كاف . ونص على أنه يجوز للأخص المؤتمن على أسرار مسابق على إفشائها أن يتنصوا عن أداء الشهادة عنها إلا إذا أذن لهم بالشهادة من استودعهم السر (المادة ١٧٣) . ونص من جهة ثالثة على عدم جواز السماح شهادة المؤتمن عن الواقعة التي علما بها بسبب وظالمهم إذا كانت مما يجب أن يظل محرراً بالكتابان لتصفه بمسالم للعدالة وذلك ما لم يذهب رئيسهم بالشهادة (المادة ١٧٤) .

ومن أهم ما يميز به المشروع تشديده في ضمان علانية وشفوية المحاكمة وفي ألا يبنى الحكم الجنائية أحكامها إلا على ما يجري أمامها في الجلسة من تحقيقات في مواجهة الخصوم . وهو في سبيل ذلك قد حرص على عدم جواز الاعتداد بالتحقيقات الابتدائية أو الاستدلالات إلا إذا كان ما جاء بها قد لم يخل من الجلسة في الحدود والقيود التي نص عليها والتي روعي في تحريرها مواجهة ضرورات استثنائية تجعل تلاوة هذه الأوراق أمراً لا بد منه نظراً لصغر حضوره وقد استندى المشروع في ذلك بقوانين تركيا وألمانيا والنمسا وغيرها من القوانين الأجنبية .

والواقع أنه ما دام الشاهد موجوداً يمكن حضوره أو إحضاره من غير أن يترتب على ذلك ضرر جسيم له أو تعطيل لسير العدالة فإنه يمين سامع عملاً بالقاعدة العامة التي تنص بأن تحقق المحاكمة للنصوي نفسها وإن يكون تحقيقها هذا حضوراً أو أي في مواجهة الخصوم . أما أن تعتمد المحاكمة على "قوال شاهد في التحقيقات الابتدائية من غير أن تكون قد سمعته في الجلسة أو قبلت أقواله فيها ومكن الخصوم من مناقشته وإلزامه عليها وتحميلها فيه إحلال ظاهري لأصول المحاكمة الجنائية . ولا شك أن تلاوة الأوراق في الجلسة لا تحقق من مدن الطولية والمواجهة ما يحققه حضور الشاهد شخصياً وسامع أقواله مباشرة أمام المحكمة ومناقشته الخصوم له . ومن ثم كانت القاعدة في وجوب حضور الشهود والاستثناء هو تلاوة الأوراق المختصة أقوالهم في التحقيقات عند تمدد حضورهم . وقد عين المشروع حالات هذا الاستثناء على سبيل المحصر أما غير الشهود مثل آل التلوة فإن حضورهم بذاتهم لا يزيد في قيمة ما يدونونه أو في تيسير استظهار الحقيقة كما هو الشأن في حضور الشاهد وسامع أمام المحكمة وما يقال من تخالف الجراء ينطبق على عناصر المبادئ ونحوها مما تحرمه سلطات التحقيق إثباتاً لمعادنها (المادة ١٨٦ و ١٨٧) .

الحكم من الأخطاء الصاروخية التي لم تؤثر في سطوته لا توجب النقض وكذلك الحال بالنسبة خطأ في ذكر مواد القانون (المادة ٢٧٤) .

ولكن المشروع من ناحية أخرى قيد سلطة المحكمة التي تحال إليها الدعوى فإذا كان الطعن مرفوعاً من المتهم وحده ونقض الحكم وأجلبت الدعوى لهكمة أو دائرة أخرى فلا يجوز الحكم عليه بأكثر مما قضى به الحكم المنقوض (المادة ٢٧٥) لكلا يتقلب متى الطاعن لمصلحةه وبألا عليه .

وقد أضاف المشروع إلى الأحوال التي يجوز فيها طلب إعادة النظر في الأحكام الجنائية حالة ما يكون الحكم المنقوض فيه قد صدر بناء على ورقة ثبت تزويرها بعد صدوره (المادة ٢٧٨) وذلك لكي يتسارى في هذا الشأن الأحكام الصادرة بناء على شهادة الزور والأحكام الصادرة بناء على أوراق مزورة خصوصاً وأن هذه الحالة الجديدة منصوص عليها في قانون المرافعات وأن اعتماد الحكم الجنائية على الأوراق والضامها بما كتبه الوقوع وأشد خطراً منه في المسائل المدنية . ولواقع أنه بما لا يسوغ أن يتق حكم في مثل هذا تقرير غير مشور في حين يبطل حكم على شهادة الزور . على أن تزوير الورقة يجب كافي حالة شهادة الزور أن يثبت بمحكم حتى لا يتساق الأحكام النهائية مهددة بتكرار الطاعن عليها .

وقد عني المشروع بالنص على جواز تنازل الخصوم فيما عدا البلية من حقه في الطعن في الأحكام ، فذكر أنه ليس لبلية أن تتنازل عن الطعن بعد رفعه أما باقي الخصوم فلمن أن يتنازلوا عن الطعن سواء بعد رفعه أو قبل رفعه ولو كان ذلك قبل اختصاء المواعيد (المادة ٢٧٩) .

..

أما فيما يتعلق بإجراءات المحاكمة في المصوم فقد أدخل المشروع بعض تعديلات ، منها طريقة إعلان المصومين وتحرير تقاريرهم في الأحكام والأوامر (المواد ١٥٣ وما بعدها) والقواعد التي أدخلت بهذا الشأن هي المقررة الآن بالأمر الحالى الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٩٠١ ، ومنها جواز دخول المسؤول عن الحقوق المدنية في الإجراءات (المادة ١٥٥) ، والنص على جواز تخليف المدعى بالحقوق المدنية أيمن وسامع كشاهد في حالة ما إذا طلب هو ذلك أو دعت المحكمة إليه (المادة ١٦٩) ، وسكة هذا النص ظاهرة فإن الشيء عليه قد يكون هو الشاهد الوحيد في الدعوى فري المحكمة لكي تطعن إلى أقواله أن يؤيدها بالنص . ومنها النص على حظر رد الشهود مع تحويل طاقة منهم حتى الاعتراض

والأحوال التي أجيزت فيها تلاوتها أقوال الشاهد في التحقيق،
ساعة وماتة أو أصابته برض على أو سفره أو عدم معرفة محل
إقامته وتغير ضروره لأسباب مامة كالمرض وبعد الشغل كذلك
حالة امتناع الشاهد عن إيداء الشهادة مع وجوب آفاتها (المادة
١٨٢) .

وأجيزت أيضا تلاوة أقوال الشاهد أمام الخبير وأثناء جمع
الاستدلالات في الأحوال المتقدمة كما أجيزت تلاوة أقواله في
التحقيق إذا لم يصغر به تكليفه بالحضور تكليفا مهيما (المادة
١٨٣) .

وأجيزت تلاوة أقواله لذكركه بواسطة قراء أنه لا يذكرها أو
لما جبهته بالتناقض بين ما قوره أمام المحكمة وبين ما قوره في التحقيقات
(المادة ١٨٤) .

وضمانا لاتزام الحدود المتضمن ذكرها نص المشروع (المادة
١٨٥) على أنه لا يجوز فيها صدا تلك الأحوال أن يبنى الحكم على
أقوال شهود في عصر الاستدلالات أو شهادتهم في التحقيق
الابتدائي والإلا كان الحكم بإطلا .

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نصت عليه المادة ١٧٧ من
المشروع من أنه إذا رأت المحكمة تضرر تحقيق دليل أمامها
كمما شاهد ثبتت ذلك أحد أعضائها أو قاضي التحقيق فإن
عصر هذا التحقيق يجب أن يتل في الجلسة تحقيقا لمعى السنية .

كذلك يتصل بهذا الشأن ما جاء في المادة ١٨٨ من أنه إذا
طلب إلى المتهم أثناء المرافعة إيضاح بعض الوقائع فامنع أو أوجها
بما يخالف أقواله في التحقيق أو الاستدلالات جازت تلاوة
أقواله فيها .

ولما كان للمتهم قد يصدر عنه في التحقيقات الابتدائية
أو الاستدلالات الأولية اعتراف بالفعل المنسوب إليه فقد حرص
المشروع على تنبيه المحكمة إلى وجوب الضابطة والاختياط في الأخذ
به فنص (المادة ١٨٩) على أنه لا يجوز الأخذ بهذا الاعتراف
إذا رأت المحكمة أنه صدر عن وعد أو تهديد أو أية وسيلة أخرى
قصده بها حله على الاعتقاد بأنه قد يكون من وراء اعتزاله فائمة
بمخيا أو ضرر يتبعه .

ولا خلاف أن المشروع قد أصلى التصوم كامل الحرية في إيداء
ما لهم إتيانته من الوقائع المتضمنة بالدعوى تحت إشراف المحكمة
إلى ما إيمان من تلقاء نفسها سلطة تحقيق أى دليل تراه متبنا في
إظهار الحقيقة (المادة ١٩٧) .

وتقرر هذا الحق تيمية لازمة لمبدأ حرية القاضي الجنائي في
يكون حقيقته وعدم تخلفه في ذلك بما يقتضيه به القاضي المدني

(المادة ١٨٥) ذلك للمبدأ الذي راعاه المشروع إلى أقصى
حد حتى إنه أخرج من أجله وجوب اتباع قواعد الإيداء المدنية
في المسائل المدنية المرتبطة بالدعوى الجنائية .

وقد روى لدعى الاقتصاد في الوقت ولمنع إطالة أمد التقاضي
أن يباح للمحكمة قصر عدد المحامين الحاضرين مع المتهم أمامها على
اثنين منهم فقط (المادة ١٩٢) إذا رأت أن هذا العدد يحقق
مصلحة الدفاع ولا يتل بحق المتهم فيه ؟ وقد استند هذا النص
من القوانين الحديثة .

ولما كان القانون الحالي قد اكتفى في أحكام بطلان
الإجراءات بنصوص متفرقة بصدد مواضيع خاصة بما اضطر
الحاكم والشرائح إلى التماس منظر قواعد بطلان الإجراءات
في قانون المرافعات بعد قياس الإجراءات الجنائية على الإجراءات
المدنية والمواضع التي يصح فيها هذا القياس فقد حرص المشروع
على تدارك هذا النقص فقدمنا بابا خاصا بقواعد بطلان الإجراءات
الجنائية جمع فيه هذه القواعد بعد تهذيبها على أساس ما استقر عليه
الرأى الفقهى والقضائى وعلى مدى أحكام بعض القوانين الأجنبية
فأصبحت بذلك مبيدة عن القموض الذي كان يشوبها .

فقد نص المشروع في المادة ٢٨٣ بالنص على وجوه البطلان
للتسلطة للنظام العام ذكر فيها ما تعلق منها بتشكيل المحكمة
وبعضت القوانين بالتقاضي أو بصل النيابة العمومية وضروره
تمثيل النيابة في الإجراءات الجنائية وساعدة المتهم والدفاع عنه .

ونص في المادة ٢٨٤ على تصحيح الأخطاء المخدئة التي تقع
في القرارات ولأحكام وعلى إمكان إجرائه إما بمعرفة الجهة التي
أصدرتها من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم .

ونص في المادة ٢٨٥ على حق القاضي في الحكم بطلان الاجراء
من تلقاء نفسه ؟ كما نص فيها على أن النيابة العمومية وفيها من
التصوم لا يجوز لهم التمسك بوجه بطلان تدبيرهم فيه
أو لا مصلحة لهم في التمسك به . كذلك تقرر أن بطلان الاجراء
يزول إذا أدى الاجراء الفرض منه بالنسبة لجميع الخصوم كما يزول
إذا قبل صاحب المصلحة في البطلان آثار الاجراء ولم يقرولا ضمينا .
كذلك وقع الاجراء الباطل في حضور المتهم بالتحقيق الابتدائي
أو في حضور والدفاع عنه أمام محكمة الجنايات أو الجمع فان البطلان
يزول بصدد امتراض عليه من المتهم أو النيابة العمومية
(المادة ٢٨٧) .

على أن المشروع لم يشترط وجوب تبيل المتهم في الجلسة التي
وقع فيها البطلان إذا كانت الواقعة مجرد مخالفة .

ولما كان بطلان إجراءات التحقيق لا أهمية له في الواقع إلا
من ناحية تأثيره على قيمة الأدلة أو الإجراءات المتقدمة للمحكمة عنه
نظرها في الدعوى فقد نص المشروع على عدم جواز التمسك به

والسليم وإن اعتبر بتضيء النصوص الواردة في المشروع صحيحا فإنه لا يمنع أول الشأن من المطالبة بمقوقهم أمام الحاكم المدنية المختصة . على أنه إذا كان التسليم قد أسرت به المحكمة الجنائية بناء على طلب الجاني عليه أدعى بمقوق مدنية فإن هذا يمنعه هو ولهم من الإجابة بعد ذلك إلى الحاكم المدنية (المادة ٢٩٩).



أما المصاريف (المواد ٣٠٢ وما بعدها) فقد جرى المشروع على قاعدة إلزام المتهم بها متى تمت ارتكابه لجريمة وذلك وفقا لما هو مقتضى من سطر القوانين الأجنبية وتبسيما للقاعدة المقررة في المواد المدنية لأن المتهم يجب أن يتحمل المصاريف التي تسبب فيها بارتكابه الجريمة التي انقضت تلك المصاريف . وقد بين المشروع القواعد والأحكام المختلفة الخاصة بالمصاريف .

وليس فيما ذكره القانون من قواعد تنفيذ الطواب ما يستعمل الإشارة إليه بصفة خاصة إلا نضه على عدم جواز التنفيذ بالإكراه البدني على من حكم عليه مع إيقاف التنفيذ ولا على المجرمين الأحدث (المادة ٣٠٩) ولولا ذلك لضاعفت الفاتحة من إهانات تنفيذ عقوبة الحبس التي حكم بها مع القرامة أو للمصاريف . أما الأحدث فالتأليب أن لا مال لهم حتى يكرهوا على التنفيذ فيه فضلا عما في سهمهم من الخطر عليهم .

وقد أجاز للمشروع تأجيل تنفيذ العقوبة للمقيدة الحرية على الجسلي إلى ما بعد وضع حلها (المادة ٣١٧) وأوجب وقف التنفيذ إذا أصيب المحكوم عليه بمرض خطر على حياته (المادة ٣١٨) كما أوجب إبطاء من بين من المحكوم عليهم في عمل المصانير بالأمراض العقلية مع خصم المدة التي يقضيها في هذا العمل من العقوبة (المادة ٣١٩) وروى في هذا وذلك مبادئ الرحمة ودعوى الرقي والإنسانية . وأبرز تشديد الطواب المالية على إفساط في الأحوال الاستثنائية التي تدعو إلى قبول من المحكوم عليهم (المادة ٣٢٣) وأوجب للمشروع تخفيفا للعقوبة خصم مدة الحبس الإحتياطي من مقدار العقوبة التي يحكم بها على المتهم إذا كانت (المادتين ٣١٦ و ٣٢٥) . وقد عالج المشروع ما تضاربت فيه الآراء بشأن الجهة التي تختص بالفصل في النزاع الذي يقع بين النيابة والمقوم عليه في تنفيذ الأحكام الجنائية فنص في المادة ٣٣٢ أن كل إشكال وكل نزاع في التنفيذ بين النيابة السوفوية والمتهم يطرح أمام المحكمة التي مصدر منها الحكم للتصديق في هذا الخلاف واسطاط المشروع فنص على أنه إذا كان الإشكال قد نشأ بعد انقضاء مدة دور اتخاذ محكمة الجنابات فإنه يطرح أمام محكمة الجميع وذلك كي لا يتسبب الفصل في النزاع مع أن له بطبيعة الحال صفة الاستئناف .

إلا في الحفود المذكورة (مادة ٣٢٨) ، وما يتصل بذلك بطلان ورقة التكليف بالحضور فإن هذا البطلان يفقد حركته إذا حضر المتهم بنفسه أو بوكيل في الأحوال التي يحيز له فيها التوكيل إذ يكون قد تحقق المقصود من هذا الإجراء بحضور للمتهم . ولذلك نص المشروع على أن حضور المتهم أو وكيله يزيل ما في ورقة التكليف من بطلان ، على أن يكون المتهم في هذه الحالة طلب تأجيل نظر القضية وتبني إجابته إلى ذلك إذا كان بطلان ورقة التكليف بالحضور ناشئا عن عدم مراعاة مواعيد التكليف بالحضور (المادة ٣٢٩) .

وقد حددت قواعد الاختصاص المسكن فنص في أن اختصاص الأصل يكون محكمة على وقوع الجريمة (المادة ٣٩٠) فإن لم يعرف فيكون محكمة على صلب المتهم . وإلا فللمحكمة إقامته (المادة ٣٩١) وفيما يتعلق بالجرائم التي تقع خارج القطر يكون الاختصاص بمحكمة القاصرة إذا لم يتيسر الأخذ بهامدة من القواعد السابقة (المادة ٣٩٢) .

وقد نفي المشروع أيضا بتدبير وسيلة قضى تنازع الاختصاص بتوجيه السلي والإيضاح سواء فيما بين سلطات التطبيق أو فيما بين سلطات الحكم . وذلك يرض الأمر إلى محكمة الاستئناف منفردة ببيعة محكمة قضى وإلزام (المادتين ٣٩٤ و ٣٩٥) . وما استعمله المشروع نضه على أنه إذا حكمت محكمة الجميع بعد نظرها في الدعوى والتحقق فيما يندم الاختصاص على اعتبار أنها جناية كان حكمها هنا بمثابة أمر بالإحالة على محكمة الجنابات ووجب أن يشتمل على البيانات الواجب ذكرها في أمر الإحالة (المادة ١٩٧) . وقد وفر هذا النص الوقت والسبل لتغاضي إحادة القضية إلى سلطة التحقيق لتصدر أمرا بالإحالة فيها .

وقد بين المشروع طريقة إيقاف الدعوى عند ظهور عنه المتهم (المادتين ٣٩٥ و ٣٩٦) وأوجب قياسا على الحبس الإحتياطي خصم المدة التي يقضيها للمتهم محبوزا في أحد محلات الجنازين من مدة العقوبة التي قد يقضى بها عليه بعد شفاؤه .

وأورد المشروع بابا (المواد ٣٩٧ وما بعدها) فصلت فيه أحكام حكم ما يضبط أثناء تحقيق الدواوي الجنائية من أشياء وبيعت فيه الجلبات التي خولها أن تقضى بهذا التسليم . وقد احتدى المشروع في ذلك بما مضى في القوانين الأجنبية من القواعد التي قصد بها تقييد عمل الناس في استرداد ما لهم من الأشياء التي استوجب ضبطها تحقيق القضايا الجنائية أو الحكم فيها من غير حاجة إلى دفع دعاوى أمام المحاكم المدنية بتكديهم للشايق والفتنات . وتطبيقا لأمر الجريمة على الجاني عليه قد حرص للمشروع على أن يمكنه من استرداد المال الذي خرج من يده بسببها بأسرع طريق . وروى في الوقت نفسه ألا تزدهم دور المحاكم بأشياء لم يبق بموجب حفظها بها .

وقد منى المشروع بوضع باب خاص بسقوط العقوبة بالتقادم نص فيه على أن هذا التقادم يتقطع بالقبض على المحكوم عليه وبكل عمل من أعمال التنفيذ علم به المحكوم عليه (المادة ٣٣٤) ويتقطع أيضا إذا ارتكب المحكوم عليه خلال اللقطة جريمة من نوع الجريمة المحكوم عليه من أجلها (المادة ٣٣٥) وهذا تعديل طالحا فاقى به المشتغلون بالعلوم الجنائية وقد قرره كثير من القوانين الحديثة لأنه لا عمل لأن ينسحق المجتمع في تنفيذ العقوبة بعض وقت لم يرتفع فيه التهم بل تبادى في الإجراء والإساءة إليه .



وقد أورد المشروع قواعد الإخراج تحت شرط (المواد ٣٣٧ وما بعدها) وهي في عمومها القواعد المذكورة في لائحة السجنون الصادر بها الأمر السال في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ ، ولم يميز المشروع مع هذا الإخراج إلا إذا كان المحكوم عليه قد قام بجميع التزاماته المدنية المترتبة على الجريمة وذلك ما لم يثبت نفيه (المادة ٣٤٠) وقد دوى في ذلك أنه ليس من العدل أن يمتنع الجاني بحريته كاملة على مرأى من الغنى عليه قبل أن يكفر من ذنبه ويروض الضرر

الذي أحدثه . وما أخذ المشروع من بعض القوانين الحديثة وجوب لشرف السلطة القضائية على الإخراج عن المحكوم عليه قبل تمام تنفيذ العقوبة فنص في المادة ٣٣٩ على أن وزير الداخلية يأمر بهذا الإخراج بناء على طلب مفتش عام السجن وموافقة النائب العام كما نص في المادة ٣٤٢ على أن وزير الداخلية يأمر بإلغاء أمر الإخراج بناء على طلب المحافظ أو المدير وموافقة النائب العام . وأجيز للنائب العام أن يأمر بالقبض موقفا على من أفرج عنه تحت شرط وعليه في هذه الحالة أن يطلب قرار الوزير في ظرف خمسة عشر يوما بحيث إذا أفضى هذا الزمن ولم يبلغ أمر الإخراج يخل سراح المقيوض عليه (المادة ٣٤٣) .

كذلك خصص للمشروع بابا لإلغائه الإختيار أورد فيه (المواد ٣٤٥ وما بعدها) أحكام المرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٣١ ولم يخالفه إلا في جملة التفصيل في طلب رد الإختيار من اختصاص المحكمة الابتدائية التي يقع في دائرتها الطالب وقد لوحظ في ذلك التيسير على الناس وعدم شغل عاكم إجنابات بكثرة الطلبات لاسيما وهي لا تنقد إلا في أدوار محددة .

مرسوم

بتقديم مشروع قانون تحقيق الجبايات أمام المحاكم المختلطة إلى البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الاول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير الخفائية، وموافقة رأى مجلس الوزراء،

وعم بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة ١

إبتداء من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ ينساض عن قانون تحقيق الجبايات الجارى العمل به أمام المحاكم المختلطة
قانون تحقيق الجبايات المراتق لهذا القانون .

مادة ٢

على وزير الخفائية تنفيذ هذا القانون

صدر برأى دأى القين فى ١٦ ربيع الثانى سنة ١٣٥٦ (٢٥ يونيه سنة ١٩٣٧) .

محمد على .

عبد العزيز هزنت

شريف صبرى

بإمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الخفائية

عمود غالب

لغمة ١٢٣ - ٤ - ٢٣

مرسل إلى وزارة الخفائية لتفديده إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٤٧

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطلعون

عن العلمان المقدم من حضرة محمد عبد الصمد مسعود
في صحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم حسين الشريبي بك

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجدى)

بتاريخ ١٠ مارس سنة ١٩٣٧ أحال المجلس إلى اللجنة العلمان المقدم
في حضرة الشيخ المحترم حسين الشريبي بك المنتخب من دائرة محالوط
بمديرية النجف .

وبعد الاطلاع على عرضة العلمان اتضح أن الطاعن قصر طعنه على أن
الطلعون فيه غير حائز لانتخاب عضوية الشيخ للصمصام عنه بالمادة ٧٨
من الدستور .

وبجلسة ٢١ أبريل سنة ١٩٣٧ تحققت اللجنة من الياض التي طلبها
من مديرية النجف أن حضرة الشيخ المحترم حسين الشريبي بك حائز لانتخاب
عضوية الشيخ وأنه يؤدي ضرورة تزيد كثيراً على مائة وخمسين نجفياً مصرياً
في العام .

وقد رفعت اللجنة تقريرها إلى المجلس فأعاده إليها لأن الطاعن ألغ المجلس
بتاريخ أول ماير إن فيه من المستغلات ما يثبت أن الطاعن ضد لائحه
الانتخاب القانوني لعضوية الشيخ وأنه على امتداد تقديمها للجنة .

وبحيث إن اللجنة أخطرت الطاعن بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٣٧ بضرورة
الإسراع في تقديم ماله فيه من المستندات ولكنه لا إن لم يقدم شيئاً .

بناءً عليه :

توزعت اللجنة بالإجماع ورفض العلمان وصحة انتخاب حضرة الشيخ المحترم
حسين الشريبي بك ما
رئيس اللجنة
عبد الحكيم صكر

نص العلمان ، تقرير الطعن

مقدم من محمد عبد الصمد مسعود من دير محالوط مركز محالوط
في

حضرة صاحب العزة حسين الشريبي بك من أعيان محالوط ومختص
عضواً لجلسى الشيوخ عن الدائرة الثالثة بمديرية النجف التي مقرها محالوط

١ - فاز حضرة صاحب العزة حسين بك الشريبي - عضواً للشيخوخ
بالتزويج في الدائرة الثالثة المذكورة التي مقرها محالوط بمديرية النجف - بإتجاه
أجل التزويج يوم الخميس الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٣٧ - إذ لم يتقدم من
رأيه في هذا التزويج - وبهذا فاز بالترشيح .

٢ - ولكن هذا الفوز بالتزويج لا يمنع العلمان في فساد انتخاب لأسباب
غير متعلقة بإجراء الانتخاب نفسه - ومن هذه الأسباب قلة الانتخاب
ذلك لأن حضرة صاحب العزة حسين بك الشريبي - لا يملك انتخاب
الشيخ - إذ أن الذى دفعه من المقفولة وإلغائه حسن باشا الشريبي -
قد تصرف في منظمه بسقوط - ظاهرة أثرها في تنهيدة المقفولة المخطئة
وبعض هذه المقفولة تأتت التاريخ - وإن كان لم يسجل بعد .

٣ - والذى يشيع ما وراء حضرة العضو المحترم - بطريق التورث
الشريبي حسب القرضية الشرعية مستنداً إلى إعدام الورثة الشرعي للفقير
له حسن باشا الشريبي - " وعدد الورثة ٢١ ولزوا - فرائضيات " -
ثم يجرى قسمة المال الموروث على هذا العدد من الورثة - ثم يستدل بعد
هكذا ما تصرف فيه حضرة صاحب العزة حسين بك الشريبي - مستنداً
كما أسبقنا إلى تنهيدة المقفولة - ثم مصادرات إثبات التاريخ التي تحت
يدنا - يبين أن حضرة العضو المحترم - لا يملك انتخاب المطلوب ومذا
هو سبب العلمان الذى أسندت إليه في تقريرنا هذا - والذى زعم المجلس
أن يحققه - ولينا المستندات المثبتة لهذا العلمان .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما
مقدمه
عبد عبد الصمد مسعود
دير محالوط

عكة النيابة الابتدائية الأولية

محضر تصديق رقم ٢٣٣ سنة ١٩٣٧

إنه في يوم الخميس ٢١ من ذى الحجة سنة ١٣٥٥ الموافق ٤ مارس
سنة ١٩٣٧ حضر فلم كاتب المحكمة حضرة الشيخ عبد عبد الصمد مسعود
من دير محالوط ووقع بأضامته أمامى على هذا الإقرار أمام شاهدي فرج حنا
من دير محالوط مزارع وذكى إلهدى طرس بمكتب حضرة الأستاذ الواسي بك
لبنيا بصفتها شاهدين على صحة تخصيص المقر ولنا لزم التصديق ما
كاتب المحكمة
(إضفاء)

ملحق رقم ١٤٨

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطلعون

عن العلمان المقدم من الشيخ جلالى شويل مجاهد في حضرة
الشيخ المحترم إبراهيم عبد فراج من دائرة أسن الشيخ

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسين عبد الجدى)

عن العلمان شكلاً

بمحت اللجنة العلمان من حيث الشكل فوجدته مستوفياً للشروط الواضحة
بالمادة ٤٧ من قانون الانتخاب فإن الطاعن ناخب بطائرة أسن وهو أيضاً

لأنه حصل إعطاء أصوات بأصواتهم من ١٤ صوتا لم يكن لهم حق التصويت بعضهم خفراء نظاميون والبعض يحكم عليهم عقوبات منحهم من حق الانتخاب والبعض لم يبقوا من ٢٥ سنة .

كما ظهر أن ١٣٢ صوتا ساقط الذكر منها ١٠٨ أصوات بناحية الكيان ومن بينها أصوات التوفيق ومنها ١٦ صوتا بناحية أصفون من بينها أصوات التوفيق ومنها ٨ أصوات بناحية طفتيس .

وبما أنه بمراجعة لوروك الانتخاب اتضح أنه كان بناحية الكيان لجان فرعية رقم ٢٤ ورقم ٢٥ ولم يزل الطاعن في هاتين اللجنتين بل أن جميع الأعضاء المنتخبين فيها كانوا من جانب الطاعن ضده وقد نال الطاعن ضده في اللجنة رقم ٢٤ ٧٥١ صوتا بينما أن الطاعن لم يحصل منها إلا ٩ أصوات ونال الطاعن ضده في اللجنة رقم ٢٥ (٧٥٢) صوتا بينما أن الطاعن لم يحصل منها إلا ١٠ أصوات .

واتضح أيضا أن ناحية أصفون كان بها ثلاث لجان فرعية رقم ٣٠ و ٣١ و ٣٢ ولم يزل الطاعن في اللجنتين رقم ٣٠ و ٣٢ بل أن جميع الأعضاء المنتخبين هاتين اللجنتين كانوا من قبل الطاعن ضده أما اللجنة رقم ٣٠ فكان بها عضوا واحدا منتخب من قبل الطاعن وقد نال الطاعن ضده في اللجنة رقم ٣٠ (٩٠٧) أصوات . بينما أن الطاعن لم يزل فيها شيئا ونال الطاعن ضده في اللجنة رقم ٣١ (٤٣٥) صوتا بينما أن الطاعن لم يزل فيها إلا ٦ أصوات ونال الطاعن ضده في اللجنة رقم ٣٢ (٥٤٣) صوتا بينما أن الطاعن لم يزل منها إلا ١٠ أصوات .

ومن هذا البيان ترحب اللجنة أن الأصوات التي أعطيت بطريق النش ساقطة الذكر كانت لمصلحة الطاعن ضده حيث إن اللجان لم يزل إلا العدد النشيل السالف بيانه .

رأى اللجنة

ومن حيث إن أغلبية اللجنة ترى الاكتفاء باستبعاد الأصوات التي أعطيت بدون وجه حق من عدد الأصوات التي نالها حضرة الطاعن ضده يفرض أنها أعطيت لمصلحته .

ومن حيث إن مجلس النواب ومجلس الشيوخ يراى على هذا المبدأ وعدم إبطال الانتخاب في الدوائر التي وقفت فيها الخافضة .

ومن حيث إن أغلبية اللجنة ترى إبطال عملية الانتخاب في كل الميادين مادام أن التزوير والنش حلت في بلدان الكيان وأصفون وطفتيس .

وحيث إنه لا يمكن الأخذ بهذا الرأي لأنه لم يثبت أن الطاعن ضده قد اشترك أو عمل عملا يال في اشتراكه شخصيا في هذا التزوير أو النش خصوصا إذا لوحظ بأن المعارضة كبيرة ودرامية الأطراف .

وبما أن الطاعن ضده لم يكن له اليد في إعطاء الأصوات التي أعطيت أثناء التزوير .

مرغ حصل على أصوات في الانتخاب وتوقيعه على تحرير الطعن مصدق عليه وتقدم للتقرير مدة خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانتخاب .

عن الطعن موضوعا

قال الطاعن في تقرير طعنه من ملاحظته أن منصفه الطاعن ضده ناز طبع في الانتخاب بمقدار ٤٨ صوتا وأنه ضمن في عملية الانتخاب لأن منصفه قد استفاد بغير حق من تصويت أشخاص ما كان يصح أن يستعملوا أصواتهم لأغراض قانونية بالقول بأنه اشترك في الانتخاب عدد وآخر من الناخبين المشهورين والمجهزين ومن أرباب السوابق والفخراء النظاميين وقد استعملت تذكر اللجانين والثابت عليهم كما أن هناك مددا وأفرادا من الأسماء المذكورة ضمن كشافين وأكثر واستعمل أصحابها حقهم الانتخابي في بلدان متحدة وأن كل ذلك مع ما فيه من مخالفة للقانون وقرع تقريره بسببه قد خرج من منصفه وقد ذكر الطاعن في تقرير طعنه عددا من الأسماء على جدول التثليل وروى بأن قدم كشفا تفصيليا بأصواتهم .

وقد بحثت اللجنة هذا الطعن وأخذت أقوال وملاحظات الطرفين .

أدعى الطاعن ضده أن الفرق بين الأصوات التي نالها في الانتخاب والأصوات التي نالها الطاعن ليس ٤٨ صوتا بل أنه ٢٢٣ صوتا وأن سبب ذلك يرجع إلى حصول خطأ في التبليغ عن الأصوات التي نالها هو بصفة الضمنية وإلى نالها الطاعن في اللجنة المذكورة أنه نال ١٠٠ صوت في تلك اللجنة ومنصفه نال ١٣ صوتا والتبليغ حصل خلاف ذلك إذ بلغ خطأ بأنه هو الذي حصل على ١٣ صوتا وأن الطاعن حصل على ١٠٠ صوت .

وقد قامت اللجنة بالتصديق للأمر فاضح لها أن التبليغ حصل خطأ كما ذكر الطاعن ضده وأن عدد الأصوات التي نالها الطاعن ضده زيادة على الطاعن هو ٢٢٣ صوتا .

وأخذت اللجنة في تحقيق أدعى الطاعن وحصلت على بعض معلومات من المديرية إلا أنه نظرا لكون الوقائع المتصلة بها الطاعن متشعبة وتتعلق بأشخاص كثيرين ويحتاج الأمر إلى إحاطة إلى جميع أقوال شهود منهم السادة والمشايخ كما يحتاج الأمر إلى الاطلاع على دقائق أوراق مديرية وبالجملات التي كانت فيها اللجان ونظرا لكل ذلك رأيت اللجنة أن تكلف مديرية قنا بعمل تحقيق دقيق في هذا الموضوع وقد قامت المديرية بعمل تحقيقات وافية شتبه بعضها بواسطة حضرة وكيل المديرية والبعض بواسطة حضرة مأمور إسماعيل .

وقد اتضح من هذه التحقيقات أنه قد أعطى بدون وجه حق في ثلاث نواحي وهي : ناحية الكيان وناحية أصفون وناحية طفتيس ١٣٣ صوتا منها ١١ صوتا بأسماء أشخاص متوفين بدخلها اسم محمد أحمد عبد الرحاب من ناحية أصفون وظهر أن هذا الاسم لشخصين متوفين ومؤشر أمامهما بأنها أصليا صويتها ومنها ٣ أصوات لأشخاص متوفين شية طويلة ومنها ٢٥ صوتا لأشخاص متوفين

والغيريين من أرباب السواقي والخفره النظاميين وقد اتصلت بذاكر
الثنتين والثابت غيابهم كما أن هناك عددا وافرًا من الأعضاء تكرر ديدنه ضمن
كشفتين وأكثر واستعمل أساليبهم السخيف في إقناعهم في بلدان متصلة .
كل ذلك مع ما فيه من مخالفة صارخة للقانون ووقوع التزوير بسببه قد
دفع مركز مناصي بهذا البلد الضليل من الأصوات .

وبيان ذلك كالآتي :

١ - إقناع ضالين من ناحية زورنيخ وقد استعمل شيعهم حق التصويت
باسمهم وتقديم في شأنهم وفي وقتها شكوى لدولة النمسا بأنا .

(١) أحمد محمد عبد الهادي شارع نمرة ٢ بالمجازوى بمصر .

(٢) محمود محمد اسماعيل شارع عبد العزيز نمرة ١٥ بمصر .

(٣) علي أحمد السوسى .

(٤) الضوى حسين عبد الولي شارع الخيفون نمرة ٥ بمصر .

وفلك على سبيل التمثيل ومأقدهم كشفا بأسمائهم على حدة .

٢ - إقناع مشهورين بناحية طفتس :

(١) عبد السيد خالد نمرة ٢١٧ حرقم .

(٢) أحمد عبد ابراهيم الواروى نمرة ٢٨٦

(٣) حسين عبد اسماعيل نمرة ٢٣

(٤) ادريس عبد المال نمرة ١٨١

ومأقدهم كشفا مفصلا بأسمائهم .

٣ - خفره نظاميون واستعملوا أصواتهم :

(١) حسن عبد الجليل .

(٢) أحمد عبد الجليل موسى .

(٣) السيد صالح .

(٤) محمد أحمد يونس .

ومأقدهم كشفا مفصلا بأسمائهم .

٤ - أسماء مكررة بأحقى طفتس والكبان :

(١) محمد أحمد عبد الله .

(٢) أمين أحمد عبد الله .

(٣) شحاتة محمود علي .

(٤) عبد الكريم الراوى .

مما تقدم كشفا تفصيليا بأسمائهم .

وبما أن ارتكان الأهلية على الحكم الصادر من محكمة استئناف مصر الأهلية
في بتاريخ ١٩٠٨ القاضى بطلان عملية الانتخاب لانا حصل بعض المرشحين
على أصوات بطريق التزوير هو استناد في غير محله لأن هذا الحكم قدجولا
يأتى مع التقدم المستورى البلاد وسعد في وقت كانت فيه عملية الانتخاب
تجرى في جلسة واحدة ولم تكن الفاترة الأصلية مكونة من دوائر فرعية هذا
فضلا عن أن الحكم يشكل من مسألة عامة وعلى وجوب أن يكون المظنون
ضده قد اشترك بنفسه في التزوير .

أما في الجانب الثلاث المذكورة فلم يثبت أن المظنون ضده قد اشترك
في هذا التزوير ومن هذا تكون عملية الانتخاب في جميع الجبال مهيمة بسد
استبعاد ١٣٣ صوتا مما ناله المظنون ضده .

وبحيث إن استبعاد هذه الأصوات مما حازه المظنون ضده لا يترتب نتيجة
الانتخاب .

لهذا :

قوتت اللجنة بأهلية تسعة أصوات ضد ثلاثة رفض الطعن المقدم ضد
حضرة الشيخ المحترم الشيخ ابراهيم عبد فراج وقرير صحة انتخابه ما

رئيس اللجنة

عبد الحكيم صكر

ملحق

نص الطعن المقدم في حضرة الشيخ المحترم

الشيخ ابراهيم فراج

حضرة صاحب المال رئيس مجلس الشيوخ

مقدمه محجاس متولى مجامد من ناحية إسماعيلية قضا ومفيد ينفول
انتخاب اللجنة نمرة ١٤ قسم أول تحت نمرة ١٤

أمرض الآتى :

قلتت نفسى مرشحا لمجلس الشيوخ عن مركزا عن الفاترة نمرة
وكان مناصى في الترشح الشيخ ابراهيم فراج وقد تمت عملية الانتخاب في اليوم
المحدد لها وهو يوم ٧ مايو سنة ١٩٣٦ وفاز مناصى على ٤٨ صوتا .

وبحيث إننى أطعن في عملية الانتخاب المذكور وذلك طبقا لنص
المادة ٦٩ من المرسوم بقانون الصادر بتاريخ ٨ ديسمبر سنة ١٩٢٥ ذلك
لأن مناصى وقد فاز على بهذا البلد الضليل من الأصوات قد استناد من
تصويت أشخاص ما كان يصح أن يستعملوا أصواتهم لموانع قانونية قد
اشترك في عملية الانتخاب المذكورة عدد وافر من الأشخاص المشهورين

مصطفى عليه والتقرير تقدم في مدة خمسة عشر يوما التالية لإعلان نتيجة الانقلاب .

من الطعن موضوعا

يق الطعن طعنه على أسباب تضمنت حصول عاقبة للقانون وتهديد وإكراه إلى أكثر ما به التقرير .

قال في السبب الأول إنه حصلت عاقبة للجنة ٣٥ من قانون الانقلاب التي وضعت لضمان تقييد كل مريض في لجنة الانقلاب الباقية حتى يجري الانقلاب صحيا وجيدا عما يفسده من التزوير وتلاوه . وأنه قد ترتب على هذه العاقبة والاخلال عمدا بتنفيذ القانون أن تشكلت لجان عديدة تشكلا غير قانوني وهذا يبطل لسمية الانقلاب .

ثم ذكر الطاعن ما حصل في جلسة ٥٨ لجنة السائل بجري ولجنة الشيخ مرزوق الموكلة فقال عن الأول ما يأتي :

قدم الشيخ أحمد شيان والشيخ أحمد فزول من نخي ناحية السائل بجري مركز البليانة من أحد بك حيد أبو ستيت كشف المندوبين الخمسة لرئيس لجنة السائل بجري بقدر السبعة في الساعة التاسعة ونصف من مساء يوم ٦ مايو فرفض استلامه وكفهمها بإحضاره في الصباح وصلا قسما له في الساعة السابعة من صباح يوم ٧ مايو وتسلم صورة منه وأضفى على الآخرين بالاستلام ولما ابتدأت عملية الانقلاب استعاض المندوبين الخمسة بأخبرهم بأن الكشف تقدم بيد المباد القانوني وشكل اللجنة من ثلاثة من بينهم ابن عمدة السائل البحري والثلاثة يخدمون بطرس بك .

وقال عن الثانية ما يأتي :

قدم أحد بك حيد أبو ستيت كشفا بأسماء النخب الخمسة لجنة الشيخ مرزوق ومن بينهم الشيخ عبد الرحمن حاد من الموكلة تبع الشيخ مرزوق وأغراض في نفس عمدة الشيخ مرزوق رشدي أفندي بطرس ابن أخ المرحوم أومر إلى رئيس اللجنة بأن الشيخ عبد الرحمن حاد المذكور محروم من التصويت لسبق الحكم عليه وفسله دعوى باطلة لأن المذكور صوت في انقلاب مجلس النواب ولم يصدر ضده أحكام مائة من حق الانقلاب وقد قبل الرئيس كلام عمدة الشيخ مرزوق وألحق الشيخ عبد الرحمن من الكشف وبعده الطريقة تشكلت اللجنة من أنصار بطرس بك دون سواهم ووصل السبعة إلى بيته ولم يكن تمت رقيب على التزوير والتلاعب وإفساد الانقلاب .

وقد رأت اللجنة وفقا للواد ٥٧ من قانون الانقلاب ٣ و ٤ من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ أن تجري تحقيقا يشمل على الأخص الوقائع التي ذكرت بشأن المبعين المذكورين وأن تطلع على أوراق بلان الانتخاب لتبين الحقيقة . ولما كانت مدة خمسة عشر يوما المشددة بالمادة ٤ من اللائحة لتقديم التقرير لا تكفي لهذا العمل فقد أخذت اللجنة أمر المجلس بمد هذه المدة .

• الثانيون بتأحية الكيان :

- (١) صادق أفندي حيد الله
- (٢) أحد أفندي عبد مصطفى
- (٣) أحد أفندي الحنفى عبد مصطفى
- (٤) السيد أفندي أحمد عبد الجليل

وسأقدم كشفا مفصلا بأسمائهم .
هذا بخلاف المجلس الذي استعمل فريخ أصولتهم في بلان الانقلاب حفاظا على المظهر وغايبا من ضلوعهم بمعرفة أعضاء اللجان من سأقدم كشفا تفصيليا بأسمائهم .
وأبقى على اعتماد نام لاثبات جميع هذه الوقائع التي ذكرتها بكل طرق الإثبات .

لذلك :

أتمس من سالكين إحالة طلي هذا على لجنة الطعون لمجلس الشيوخ حتى يد نفسه بطرحه على هيئة المجلس المؤقت ليقرو بإبطال عملية الانقلاب لاعتباره اسما للشيخ والتقرير بتلاوة البقرة .
وخصوا سالكين بقبول وانظر الاحترام ما
الشامدان
عبد النيد أبو العلا
حسين شريف

الطاعن
مهاجر بنول جماد

محكمة طعون الحرية الأهلية

محضر تصديق ثمرة ١٨٦٥ - سنة ١٩٣٦

إنه في يوم الثلاثاء ١٩ مايو سنة ١٩٣٦ قد تم التوقيع على هذا من الشيخ مهاجر بنول جماد أمام شامديه المرفعين لشخصيه ولما أزم التصديق ما
إشادة
المصدق

لعلى رقم ١٤٩

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة اللائحة الداخلية والطعون
عن الطعن المقدم من الدكتور ذكريا أبو ستيت
في حاضرة الشيخ المقدم بطرس خليل بطرس بك
من دائرة البليانة ثمرة ٥

(المقرر حضره الشيخ المقدم الأستاذ حسن هه المدي) .

عن الطعن شكلا

بمقت اللجنة الطعن من حيث الشكل فوجدته متوفيا لشروط المراجعة
بالمادة ٥٥ من قانون الانقلاب فإن للطاقم من نائب دائرة البليانة والموافقة

وقد قامت اللجنة بعمل التحقيق والإطلاع على أوراق الجبان وأوضح لها من ذلك ما يأتي :

أولاً - بالنسبة للجنة الساحل البحري فإن كشف المنشورين الخمسة المبرمين من قبل أحد بك قد قُدم إلى رئيس اللجنة قبل الساعة ١٧ من مساء اليوم السابق على يوم الانتخاب كما يؤخذ من شهادة الشيخ أحمد شبان والشيخ أحمد فرغل وشهادة رئيس اللجنة ومنسوب المناخلة .

ثانياً - بالنسبة للجنة الشيخ مزروق الموكيلة فانه تبين من شهادة الشيخ عبد الرحمن حماد أنه دخل قاعة الانتخاب ضمن خمسة المرشحين من قبل أحد بك فأثير العصدة رئيس اللجنة بأنه ليس له الحق في الانتخاب لأنه محكوم عليه في جناية وقد اعترف بها وأتجرعه رئيس اللجنة ولم يوافق على ترشيحه مع أنه بيده تذكرة انتخابية وسبق أن أعطى صوته في الانتخاب مجلس التواب

رأى اللجنة

بالنسبة للجنة الساحل البحري :

من حيث إن المادة ٣٤ من قانون الانتخاب صريحة في أن " لكل مرشح أن يمين خمسة من الناخبين ببيع أسماهم كتابة إلى رئيس لجنة الانتخاب الرقعية في اليوم السابق على يوم الانتخاب ويضبط هؤلاء الناخبون المليونون من قبل المرشحين من بينهم ثلاثة " .

ومن حيث إن هذه المادة لم تحرم المرشح من تقديم كشف اللجنة المبرمين في صباح يوم الانتخاب قبل البدء في حملته فيكون لكل مرشح أن يقدم كشف مرشحيه حتى يوم الانتخاب وقبل البدء في حملته وعلى رئيس اللجنة أن يدل هذا الكشف وبذا يكون رئيس هذه اللجنة قد أخطأ في عدم قبول كشف المرشحين من مندوب أحد حيد أبو سميت بك .

ومن حيث إن القانون لم يربط قبيلة على هذا الخطأ الذي لم يمنع الناخبة من إعطاء أصواتهم في هذه الباترة فيكون القول بإبطال عملية الانتخاب فيها على غير أساس وتكون عملية الانتخاب فيها صحيحة .

وقد رأى عضوان من أعضاء اللجنة بطلان الانتخاب في هذه الباترة لأن الطاعن قد حرم من تمثيله بالجنة .

بالنسبة للجنة الشيخ مزروق الموكيلة :

حققت اللجنة هذه المخالفة وتبين لها أن عبد الرحمن حماد هذا حكم عليه بالسجن ٥ سنوات بتهمة شروع في قتل . وأنه أعطى تذكرة انتخابية وأن اللجنة حرمت من الاشتراك في عملية الانتخاب .

وترى أغلبية اللجنة أن قانون الانتخاب نص صراحة في المادة الرابعة منه على حرمان المحكوم عليهم بقوفاً في الجنايات من حق الانتخاب حرماناً أبدياً وأن المادة ٧٠ منه تنافي كل من أبدى رأيه في انتخاب وهو

يُعلم أن اسمه أدرج في الجدول بغير حق وعرض المنشور ظاهرياً ضرورة إيراد المحكوم عليهم بقوفاً جنائية من الاشتراك في عملية الانتخاب " ولو كان اسمه قد أدرج في كشوف الناخبين بطريق الخطأ أو الأهمال .

كما ترى اللجنة أن المادة ٤٤ من قانون الانتخاب أعطت للجنة الانتخاب حق الفصل في جميع المسائل المتعلقة بعملية الانتخاب ولاي صحة إعطاء كل ناخب رأيه أو بطلانه . فهي باستبعادها لاسم الشيخ عبد الرحمن حماد من كشف الناخبين وحرمانه من حق الانتخاب بعد التحقق من الحكم عليه بقوفاً جنائية قد تصرفت بحق في حدود القانون . لأنها لو سمحت له باستعمال حقه الانتخابي لوجب بالمجلس ستة أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة السبعين من قانون الانتخاب ويكون اشتراكه في الانتخاب جريمة وقد منعت اللجنة وقرع هذه الجريمة ولو سمح رئيس اللجنة في مباشرة حقه الانتخابي بعد علمه بسبق الحكم عليه بقوفاً جنائية لاجبر رئيس اللجنة نفسه شريكاً لهذا الناخب في جريمته .

وعلى ذلك فلا محل لتفحص المادة ١٨ من قانون الانتخاب التي تنص على أنه " لكل من أدرج اسمه في جدول الانتخاب الحق في الاشتراك في الانتخاب " .

ولقد أرى أغلبية اللجنة أن استبعاد اسم عبد الرحمن حماد وحرمانه من مباشرة حقه الانتخابي قد جاء مطابقاً للقانون .

وقد رأى عضوان من أعضاء اللجنة بطلان الانتخاب في هذه الباترة مستثنين في ذلك من المادة ١٨ من قانون الانتخاب السابقة الذكر .

أما أسباب الطعن الأخرى فلم تبين اللجنة صحة ماورد بها .

لحذا :

تقرر اللجنة بأغلبية ثلثة أصوات ضد صوابين رفض الطعن المقدم ضد حشرة الشيخ المقرم بطرس خليل بطرس بك وتعلن صحة انتخابه ما رئيس اللجنة عبد الحكيم صكر

ملحق

نص الطعن المقدم في حشرة الشيخ المقرم بطرس خليل بطرس بك

طعن في صحة انتخاب بطرس بك خليل بطرس
عضو مجلس التواب عن دائرة البليدة ثمرة •

حشرة صاحب القوفاة رئيس مجلس الشيوخ

مقدم هذا المذكرة زكريا عثمان حيد أبو سميت الناخب المقيّد بعمل الانتخاب بباتية أولاد طومر كالبليدة مديرية برباجت ثمرة ١ حرف " ز " ومعه المناخلة المذكورة .

لهو بطرس بك أم غيره وبسبب ذلك قامت بينهما مشادة داخل غرفة الانتخاب وكذلك حدث في بلدة الموكية وأتى عسكنا ورشي اقتدى المذكور كثير من التلاعب والقرور .

ومن أمثلة ذلك :

- (١) أحد حلال سبيده كان ممثلا لبطرس بك في بلدة الانتخاب وصوت مع أنه محكوم عليه غيابيا "لم ينفذ الحكم لتسليمه المذكور".
- (٢) جاد عل جاد صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في سرقة وكان كثير من المصوتين يخطون شخصية آخرين غائبين أو ميتين ويصوتون مرات عديدة لصالح بطرس بك أمام هاتين الحجتين .
- وعل هذا يتضح أن الانتخاب الذي حصل أمام هاتين الحجتين باطل قانونا .

الثاني — استعمل بعض الممد لأسباب متعلقة سلطة وتأثيرهم وتوزعهم التأثير على الناخبين بدرجة لم يسبق لها مثيل في عهود الانتخابات السابقة وذكر على سبيل المثال ما يأتي :

- (١) عمدة الساحل بجري مركز البلياء للمدعو حمدان حسان فقد كان يروج بكل طرق التهديد والوعيد لانتخاب شهدي اقتدى بطرس في مجلس التواب ويطرس بك خليل في مجلس الشيوخ لأنه مستاجر من عائلة البطارسه ٦٠ ألفا بالجزيرة زمام الناحية بلده حتى إن بعض الناخبين الذين أكرههم على الحضور في الانتخاب جلس التواب وبعث ورقة اقتحامهم مكتوب عليها " انتخب تحت راي السدة " والدليل القاطع على تلاعب السدة في الانتخاب إن ناحية الساحل بجري مشهورة بمسكها بهذا الورقة وقد صوتت في جميع الانتخابات الفردية السابقة لصالح المرشحين الوفيدين حتى إن الانتخاب الذي جرى في سنة ١٩٢٩ لمجلس الشيوخ قال فيه أحمد بك حيد أبو سبت ٦٠٠ صوت وقال سلم بك بطرس ٦٥ صوتا ولكن في هذه المرة كانت الألمان التي يستأجرها السدة المذكور ملكا للحكومة تم تنازل عنها لالة إخوان بطرس في عهد وزارة دولة صدق بلحا توريض عن أطماعهم التي غرهم البحر وقد صرح السدة المذكور أمام الكثيرين بأن أرزاقه تمح عليه وتنفذه قنروخ لصالح البطارسه وقد أدخل إليه وبعض أقاربه في بلدة الانتخاب ولما استع الأهل عن التصويت كان يدخل انخفاضا يتناكر آخرون ويسائل على استماع الناخبين لتصويت لصالح أحمد بك أن عدد المصوتين في مجلس التواب كان أقل بكثير من المصوتين في مجلس الشيوخ وأن المصوتين في انتخاب هذا العام في مجلس الشيوخ كان أقل بكثير من عدد المصوتين لانتخاب مجلس الشيوخ في سنة ١٩٢٩ ولإيضاح ذلك ذكر عدد المصوتين بالأرقام .

- عدد المصوتين لمجلس التواب سنة ١٩٣٦ : ٣٦٥ صوتا .
عدد المصوتين لمجلس الشيوخ سنة ١٩٣٦ : ٤٥٥ صوتا .
عدد المصوتين لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٩ : ٦٦٥ صوتا .

أشرف برض أويه الطعن الآتية في صحة انتخاب بطرس بك خليل بطرس عضو مجلس الشيوخ عن دائرة البلياء عمرة ه :

الأول — تنص المادة ٣٥ من قانون الانتخاب على أن تأليف لجنة الانتخاب العامة يكون بطريق الانتخاب بين كلين المندوبين الخمسة الذين يقدمهم كل مرشح وذلك ضمانا لتمثيل المرشحين في اللجنة حتى يجري الانتخاب جميعا ويبدأ عما يقدم من القروير وتلاوته . ويتطلب على ذلك قانونا أن الإخلال المتعمد بتفويض الناخبين فيما يخص تشكيل اللجنة يكون مبطلا لعملية الانتخاب . وقد حدث هذا الإخلال في تشكيل لجان عديدة ذكر منها ما تحقناه :

- (١) قدم الشيخ أحمد شيان والشيخ أحمد فزول من ناحي ناحية الساحل بجري مركز البلياء نيابة عن أحمد بك حيد أبو سبت كسفت المندوبين الخمسة رئيس بلدة الساحل بجري بغير السدة في الساعة الخامسة والنصف من مساء يوم ٦ مايو فرفض استلامه وتلقاهما بإحضارهما في الصباح وفلا قدماه له في الساعة السابعة من صباح يوم ٧ مايو وتسلم صورة منه وأضفى على الأخرى بالاستلام ولما ابتدأت عملية الانتخاب استحضر المندوبين الخمسة وأشهرهم بأن الكسفت تقدم بعد الجاد القانوني وبشكل اللجنة من ثلاثة من بينهم ابن عمدة الساحل البحري الذي سياتي عنه الكلام بعد والثلاثة يتكون لبطرس بك .

(٢) قدم أحمد بك حيد أبو سبت كسفا بأسماء الناخبين الخمسة لجنة الشيخ مزروق ومن بينهم الشيخ عبد الرحمن حاد من الموكية تبع الشيخ مزروق والأراض في نفس عمدة الشيخ مزروق ، ورشي اقتدى بطرس ابن أخ للمرح أومن إلى رئيس اللجنة بأن الشيخ عبد الرحمن حاد المذكور محروم من التصويت لسابق الحكم عليه وعنده دعوى باطلة لأن المذكور صوت في انتخاب مجلس التواب ولم تصدر ضده أحكام مائة من حق الانتخاب وقد قبل الرئيس كلام عمدة الشيخ مزروق وأخرج الشيخ عبد الرحمن من الكسفت وهذه الطريقة تشكلت اللجنة من أعضاء بطرس بك دون سواهم ويوصل السدة إلى يقينه ولم يكن ثمة رقيب على القروير والتلاعب وإفساد الانتخاب .

ويذكر على سبيل التمثيل لا الحصر أمثلة تقل على التلاعب والقروير في عملية الانتخاب أمام هذه اللجنة :

- (١) جد الله عبد المطلب صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في تبديد .
- (٢) خلف عبد المطلب ناصر صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في تبديد .
- (٣) صبيون حتى صوت لصالح بطرس بك مع أنه محكوم عليه في قروير وما يدل على تميز رئيس هذه اللجنة لصالح بطرس بك أنه فتح عمدا ورقة انتخاب الشيخ أحمد المغري فطر مدرسة الموكية الإلزامية تبع الشيخ مزروق ليصرف الذي اتخذه الناظر المذكور

حدثت أثناء عملية الانتخاب بتاحية الخامسة وهي إحدى البلاد المنفصلة من تاحية الفرعان مركز جريا أن كان عمدتها وشيخ انفرار يدخان الإحلال ويعرضهم على انتخاب بطرس بك خليل حتى حل ذلك الشيخ رشاد عد حوض والشيخ عد رضوان من التاحية المذكورة على أن يقدموا شكوى لرئيس لجنة الانتخاب بتاحية الخامسة وقد استمر رئيس اللجنة الشكوى وأنتجها في المصغر .

ملاحظة : وبالإطلاع على العنبر المتقدم من أحد القدي على أبو ستيت مرشح الرند في دائرة برديس ضد محمد بك عبد الحميد الشواوي يتبين فيه صحة ما قدمنا من أعمال التهديد والإطلاق الأخيرة القوية والبلانات المقتضية للقبالة والتكاريه المتقدمة بلجئات اللادارة في عمدة الجارية وعمدة الطوط وعمدة الخامسة .

(ج) تخاض بعض رجال الإدارة أمثال لبب القدي مشرق ضابط قطلة الخيام وحكم القدي ضابط يوليس مركز البليلا القروخ لانتخاب بطرس بك خليل من دائرة البليلا الشيوخ وابنه أمين القدي بطرس من دائرة الخيام التواب . وقد قدمت شكوى لسفارة المدير قبل الانتخاب بشأنها ولاختي بالإطلاع على العنبر المتقدم من حسن القدي عد حسين ضد أمين القدي بطرس من انتخاب دائرة الخيام .

(د) ظهرت نتيجة الانتخابات بتاحية المشاوية تبع مركز جريا وهي بدلة جد بك عبد الحميد الشواوي الخاص لمرح الرند في مجلس التواب وعمدة السعيد بك عبد الحميد الشواوي فكانت النتيجة أن كل أحد بك حيد أبو ستيت صورا واحدا ضد ١٠١١ في إحدى الجبان وتمانية أصولت ضد ٨٥١ في اللجنة الثانية فيكون مجموع المصوتين ١٨١٧ في شترلهم قرية المشاوية في الانتخاب غير بدلة كرم اشكار التي لم يلعب منها إلى مقر اللجنة سوى ١٥٠ شخصا غير يا فيضهم ذلك أن عدد المصوتين من قرية المشاوية ١٧١٧ نأخا أي بلغت فيها نسبة التصويت حدا لا يقبله العقل خصوصا وأن معظم أهاليها يقيمون بالاسكندرية ويورسعيد وغيرهما وكان السعد المذكور يدخل الإحلال المعاصرين بل بالتاريخ ذلك مدارة لنسبة التصويت في انتخاب مجلس التواب لصالح عد بك عبد الحميد الشواوي .

الثالث — تتكون دائرة البليلا الانتخابية لمجلس الشيوخ من ثلاث دوائر لمجلس التواب وهي دائرة الخيام ودائرة البليلا ودائرة برديس ومن دائرة أولاد حزة، ولما صدر المرسوم بتجديد يوم ٧ مايو لانتخاب أعضاء مجلس الشيوخ وانتخاب الواتراتي حدث فيها إعادة لمجلس التواب أصبح الانتخاب لعضوية مجلس الشيوخ ومجلس التواب في يوم واحد في دائرة الخيام وترتب على ذلك تقصير ما يزيد عن ثلاثة آلاف ناخب من التصويت في دائرة الخيام وذلك لأنه لم يراع في تجسيم الجبان والواترات القرية قرب المسافات ولا طرق المواصلات وبذلك لم يتخذ نص للسادة ٢١ في قانون الانتخاب التي تحتم مساهمة عدد السكان وعدد الناخبين وطرق المواصلات وغير ذلك

وبتجارة هذه الأرقام يتضح استماع الناخبين من التصويت تحت تأثير السعد وسفوحا من إضلالهم لم .

(ب) حدثت في وزارة دولة محمد محمود باشا أن فصلت تاحية الفرعان مركز جريا إلى ثلاث نواح : سميت الأولى تاحية الفرعان، والثانية تاحية الطوط ، والثالثة تاحية الخامسة لأسباب سياسية . وفصلت تاحية أولاد طليو ، والثانية تاحية أولاد علي .

وفصلت تاحية برديس مركز البليلا إلى ثلاث نواح : سميت الأولى تاحية برديس ، والثانية تاحية السسارة ، والثالثة تاحية مشفأة برديس . وفصلت تاحية أولاد سالم بحري إلى ثلاث نواح : سميت الأولى تاحية أولاد سالم بحري ، والثانية تاحية الصيريات ، والثالثة تاحية الصفارية .

وفصلت تاحية البلايش بحري إلى تاسعين : سميت الأولى تاحية البلايش بحري ، والثانية تاحية البلايش المسجدة .

وعينت محمد بلج البلاد المنفصلة . ولما تبيت وزارة صاحب الدولة مصطفى السماس باشا في سنة ١٩٢٩ قدم كل من حضرات أحد بك حيد أبو ستيت والأستاذ زواد القدي أبو ستيت وأحد القدي على أبو ستيت شكوى للوزارة بأنهم فيها أن الفصل في جميع البلاد كان لأسباب سياسية وفلا ضحت جميع البلاد المنفصلة ووفت عمدها ولما سميت وزارة دولة صدق باشا أعطت فصل جميع البلاد المذكورة وعينت جميع السعد المرفوضين لأغراض سياسية ولما سميت وزارة صاحب الدولة قسم باشا قدم كل من حضرات أحد بك حيد أبو ستيت والأستاذ زواد القدي أبو ستيت وأحد القدي على أبو ستيت شكوى للوزارة بإعادة ضم هذه البلاد ووفت عمدها لأن أسباب فصلها كان سياسيا ولأغراض حزبية ولكن لأسباب لا عمل فذكرها الآن بعيت هذه البلاد منفصلة إلى اليوم وأخذ عمدها يرتبون ويعرضون على عدم انتخاب مرضى الرند ثلثا منهم بأنه متى نجح مرضى الرند وعينت وزارة دولة السماس باشا منضم البلاد ككلية السابعة وكذلك وفقت وزارة دولة محمد محمود باشا كلا من الشيخ عبد الحميد مرادوف وعمدة الجارية مركز جريا وعينت الشيخ محمود أبو ناصر بدلا عنه وفقت الشيخ حسن عثمان عمدة القرابة المدفوعة مركز البليلا وعينت هذه الشيخ صادق محمود الأنطاري وبعض عمد آخرين . ولما وليت الحكم وزارة دولة السماس باشا سنة ١٩٢٩ وفقت السعد الجدد وأعلنت السابقين فقامت وزارة دولة صدق باشا وفقت جميع السعد السابقين في وزارة الرند وأعلنت السعد القتين عينا في وزارة محمد محمود باشا وقدم كل من حضرات أحد بك حيد أبو ستيت والأستاذ زواد القدي أبو ستيت وأحد القدي على أبو ستيت شكوى لوزارة دولة قسم باشا فأفصل البيض وبق كل من عمدة القرابة المدفوعة وعمدة أولاد خلف مركز البليلا وعمدة الجارية مركز جريا .

فاستعمل هؤلاء السعد سلطة وظانهم وبلاوا كل محمود حتى لا يتفرح مرضى الرند ويكون سببا في إقصائهم عن مراكزهم لأن تعيينهم كان بإحلال ولم يراع فيه إلا الحرية المحضة . وتضرب مثلا من تكلمهم في الانتخاب :

الربع — من كل ما قدم ولاسيات التي ستأتي عند نظر المجلس يرفع
أن الاقتاب الذي جرى لمضوية مجلس الشيخ بشارة البليانة مرة ٥ في يوم
٧ مايو سنة ١٩٣٦ وقع بإحاطة ، ذلك أرجو مرض هذا المجلس على هيئة
جلسكم الموقر للتفريغ حتى يغضى بما تقدمه بطلان الاقتاب .
وتفضلوا وديكم بقبول عظيم الاحترام

ذكور زكريا أبوسيت

محكمة البليانة الأهلية

عشر تصديق نورة ٢٩١ سنة ١٩٣٦

إنه في يوم الأربعاء ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ حضر بلم كتاب المحكمة حضرة
زكريا إندى شتان حيد أبوسيت من أولاد طوق والمعروف لنا شخصيا
وأقر بما جاء بالملن ووقع بخطه ولما تمخو المحضر .

محمد عبد الوارث

ملحق رقم ١٥٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون خاص بميد مرض مشروع قانون التعرفة الجمركية
ومشروع القانون الخاص برسم الإنتاج على البرلمان

(المقرر حضره الشيخ المحترم أنور الجبل بك)

أحيل إلى لجنة المالية في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع القانون والوارد
من مجلس النواب الخاص بميد مرض مشروع قانون التعرفة الجمركية
وقانون رسوم الإنتاج على البرلمان .

لما جتمعت اللجنة في اليوم نفسه ومجست مشروع هذا القانون واطلعت
على المذكرة الإيضاحية للرغبة منسمن وزارة المالية إلى مجلس الوزراء
المفصلة بهذا التقرير .

وأم الأسباب التي تضمنتها هذه المذكرة ليجرد ميد مرض مشروع
القانونين المذكورين على البرلمان على عدم استقرار الأحوال الاقتصادية
المالية ، وتوض آتجان الحاصلات الزراعية والمستلزمات الصناعية للتأمينات
التيقة بسبب عدم التوازن بين الإنتاج المالي والاستهلاك ، وعدم استقرار
قيمة العملة في بعض البلاد ، ووضع قيود عظيمة على التجارة الخارجية سواء
بتقييد الاستيراد ، أو منع خروج العملة .

وقد رأت اللجنة لهذه الأسباب الموافقة على مشروع القانون وترجو من
المجلس أن يوافق عليه بالصيغة التالية التي أعدها مجلس النواب ما

سكرير اللجنة البرلمانية
أنور الجبل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشافعي

من الشروط التي يتفق عليها تنظيم عملية الاقتاب وتضرب أمثلة على
ما كان يلاقيه تاجيرو دارة الخيام من الصوب بتمويل المسافات التي اضطرت
مقدمهم إلى الانتاج من التصويت :

(أ) إن بعض أمال أولاد خلف تزيهون للتصويت في دارة مجلس
النواب التي مقرها ناحية الحلاق التي تقع في الجهة الغربية من النيل
وأولاد خلف في الجهة الشرقية منه وتمتد المسافة بين البلدين نحو
٢٠ كيلومترا وتقال بعد أن تروجه كثير من الأحال إلى ناحية
الحلاق وصوتوا في اقتاب مجلس النواب مادوا إلى ناحية أولاد
خلف وجدوا أن المياد القانون قد انتهى .

(ب) إن أمال ناحية الحلاق بعد أن يصوتوا لاقتاب النواب بالناحية
بدم تزيهون للتصويت لاقتاب مجلس الشيوخ في تواج الثابتات
والكلية وبني جميل . وتقال بعد المسافة وشيخ الوقت حاقا لأهلية
الساحة من التصويت .

(ج) إن ناحية ناحية الطارية يخشون في مجلس النواب في ناحية التصيرات
ثم يودعون ليضربوا مجلس الشيوخ في ناحية أولاد طوق شرق
وتقدر المسافة بين ناحية الطارية وناحية التصيرات ثم بين ناحية
التصيرات وناحية أولاد طوق شرق أي المسافة التي يقطعها
النائب الذي يريد أن يصوت النواب والشيوخ بأكثر من ٢٥
كيلومترا .

(د) كان له ناحية ناحية أولاد سالم قيل أن يخطوا لاقتاب النواب
لناحية أولاد علي خلف بعد ٧ كيلومترات ثم يخطوا لاقتاب الشيوخ
إلى أولاد سالم بحرى على بعد ١١ كيلومترا .

هذه أمثلة ضربناها للتبلي على ما كان يلاقيه التاجيرو الذين يريدون
التصويت لاقتاب الشيوخ والنواب في يوم واحد من بعد المسافات وبصورة
المواصلات وشيخ الوقت ، وفيما يلي بيان نسبي السج في التصويت بشارة
الخيام للأسباب التي ذكرناها :

اسم القارة	عدد المصوتين لمجلس النواب	عدد المصوتين لمجلس الشيوخ
برديس	١١٨٥١	٩٥٠٨
البليانة	١٥٠٠٠	٩١٢٩
الخيام	١١٥٢٢	٦٧٧٤
	العدد الأول	الإعادة
	١٠٥٧١	

فيضع من البيان الذين أملاه أن عدد التاجيرو الذين صوتوا في اقتاب
مجلس الشيوخ قسمت بينهم القارين الآخرين ثلاثة آلاف تاجير مع
أنهم صوتوا في اقتاب ٢ ماير أكثر من القارين السابقين . وزيادة على ذلك
فقد استغل السيد القارين كانوا يرزجون لبطرس بك هذا الطرف فكانوا
يكفون الأهل للمرهقين أنهم يخشون أحد بك أبوسيت بالقتال إلى
مقر بلان النواب أرواحي بعد حورهم يكون الوقت قد قد . وتقال حدث
هذا في سطر الجان وكان سجا لاضاع حوالي ثلاثة آلاف صوت من أحد
بشيد أبوسيت عن أن منافسة بطرس بك في رة مع الخيو . مصوت
وكسور نظر اشتركت جميع التاجيرو وعلمت لم التسيولات للمصوم منها
في المادة ٢١ قانون الاقتاب لكان النجاح لأحد بك أبوسيت عتقا .

ولما كانت الأحوال الاقتصادية العالمية لا تزال إلى الآن بعيدة عن الاستقرار كما إن أثمان المحاصيل الزراعية والمنتجات الصناعية لا تزال عرضة للتقلبات الحادة بسبب عدم التوازن بين الإنتاج العالمي والاستهلاك وعدم استقرار قيمة العملة في بعض البلاد وما يتخذه البعض الآخر من الوسائل لمكافحة منتجات البلاد الأخرى سواء بمنع إمدادات التصدير أو بتبريد ذلك من الطرق فعلا عن التبريد المختلفة التي وضعاها الكثير من البلاد على التجارة الخارجية سواء بتحديد الاستيراد أو منع خروج العملة وغيرها من العراقيل مما قد يضطر الحكومة المصرية إلى الأوقات إلى اتخاذ إجراءات طارئة صيانة لمصلحة الاقتصاد الأمل .

فلهذه الأسباب ترى وزارة المالية أن الضرورة تقتضي عدم ميلاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية وقانون رسوم الإنتاج إلى نهاية الدورة البرلمانية لسنة ١٩٣٧-١٩٣٨ وأن تتحول الحكومة أثناء هذه السنة لإصدار مرسوم لمساواة القانون لتحديد نكث التعريفة الجمركية وتعديل رسوم الإنتاج الحالية أو فرض رسوم إنتاج جديدة وأن تتحول أيضا حق منع الإغناء المؤقت من الرسم الإضافي المنصوص عليه في المادة ٢ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ وحتى تحد لفائحات تجارية موفقة مع الحكومات الأجنبية بشأن تبادل الانخفاض بمصلحة الدول الأكثر رداية .

وتتصرف وزارة المالية برفع الأمر إلى مجلس الوزراء رجاء التفضل بالمصادقة على المرسوم بشروع قانون المرفق بهذه المذكرة ما محررا في أثل واده سنة ١٩٣٧

وزير المالية
مكرم حيد

مرسوم بمشروع قانون

خاص بميلاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية
ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يتم إلى البرلمان :

مادة ١ - يتم للميلاد المحدد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ لمرضى مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تنتهي بإتمام الدورة البرلمانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

مشروع قانون

خاص بميلاد عرض مشروع قانون التعريفة الجمركية
ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد حلتها عليه وأصدرا :

مادة ١ - يتم للميلاد المحدد بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ لمرضى مشروع قانون التعريفة الجمركية ومشروع القانون الخاص برسوم الإنتاج على البرلمان لمدة سنة تنتهي بإتمام الدورة البرلمانية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

مادة ٢ - في الوقت الذي لا يخصص تنفيذ هذا القانون الذي يسرى مفعوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

أما بأن يسمع هذا القانون بنظام العملة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

عند ما نظرت التعريفة الجمركية في سنة ١٩٣٠ تحولت الحكومة بمقتضى القانون رقم ٢ لسنة ١٩٣٠ ملحق في أن تحدد الرسوم الجمركية وكذلك رسوم الإنتاج على بعض المحاصيل المستوردة بمراسم تكون لها قوة القانون على أن تعرض هذه المراسم على البرلمان في دورته التي كانت قائمة وقت صدور القانون المشار إليه وكان الفرض من ذلك تمكن الحكومة من إكمال البحث على ضوء التطبيقات العملية حتى إذا ما اكتمل البحث عرضت التعريفة على البرلمان لإقرارها .

وخلت الحكومة بمقتضى القانون رقم ٣ لسنة ١٩٣٠ حقا مما كان فيا يختص برسوم الإنتاج على حاصلات الأرض المصرية .

ولكن نظرا إلى عدم استقرار الأحوال الاقتصادية بسبب الأزمة العالمية وإلى ما ترتب على ذلك من ضرورة إعادة النظر في كثير من الرسوم وتعديها طبقا لمتغيرات الظروف طلبت الحكومة إلى البرلمان في دوراته السابقة إمالة مدة الترخيص المعلق لما عودت صدورت قوانين خففة آخرها القانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٦ تحولت الحكومة بموجبها بتحديد نكث التعريفة الجمركية ورسوم الإنتاج بمراسم تكون لها قوة القانون ، وكذلك حتى حدد احتياطات تجارية موفقة ومنع الإغناء المؤقت من الرسم الإضافي .

والجنة تشرف بحرض تقريرها على المجلس المؤقت راجية الموافقة على مشروع القانون المرافق لهذا حسبا أنزه مجلس النواب ما

وتؤنس الجنة

حسن نيه المصري

مشروع قانون

بتعديل نسبة الدرجات الواجب الحصول عليها للتخرج وتنظيم دخول امتحان الدور الثاني في كليات الجامعة المصرية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الملك ملك مصر

جلس الوصاية

فقد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - في كليات الجامعة المصرية التي يشترط للتخرج في امتحاناتها الحصول على نهاية صفى فهدا ٦٠٪ من مجموع التهايات الكبرى للدرجات، وفي مدرسة الطب البيطرى، تخفص هذه النسبة إلى ٥٠٪ في امتحانات النقل، وتبين النسب المشروطة للتخرج في الامتحانات التهايتية وامتحان القفل بقصى الآثار لكلية الآداب كما هي معززة في القوانين واللوائح المعمول بها . ويرسرى هذا الحكم على الطلبة الذين رسبوا في المجموع في امتحان الدور الأول للعام الدراسى ١٩٣٦ - ١٩٣٧

مادة ٢ - يسمح بدخول امتحان الدور الثانى للطلبة الذين دخلوا امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه في كل المواد أو في بعضها بصدق قهرى . ويختصون نيا رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أنه في الأحوال التي يشترط فيها الحصول على نهاية صفى لمجموع المواد يمتحن الطلبة الذين لم يحصلوا عليها حسب اختيارهم في مادة أو أكثر - بشرط أن يشل الامتحان المواد التي رسبوا نيا أو تخلفوا عنها .

ولا تسرى أحكام هذه المادة على كلية الطب التي يتق نظام الامتحانات فيها خاضعا لأحكام لائحتها الأساسية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٣٤

مادة ٣ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

بأمر بأن يصمم هذا القانون بقام البعلة وأنت ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مادة ٢ - على الوزراء كل نيا يخصه تنفيذ هذا القانون الذى يرسرى معوله من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

صادق برأى رأس الجنى فى ١٠ جادى الأول سنة ١٣٥٦ (١٨ يريه سنة ١٩٣٧) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بأمر مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية وزير الأوقاف وزير الأشغال وزير الخراجية (بالنيابة)

مكرم عبيد محمد صفوت عثمان عزم

وزير الخفائفة وزير الزراعة

محمد غالب أحمد حدى سيف النصر

وزير المعارف العمومية وزير التجارة والصناعة وزير الحربية والبحرية

على زكى المرانى عبد السلام فهى جمعه

صدرة طبق الأصل ما

السكريب العام لمجلس الوزراء

(فؤاد حبيب)

نمرة ٧٨ - ١٨/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٥١

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جادى الأول سنة ١٣٥٦

(٢٧ يريه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

مرفوع لجنة المجلس المؤقتة من مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بتعديل نسبة الدرجات الواجب الحصول عليها للتخرج وتنظيم دخول امتحان الدور الثانى في كليات الجامعة المصرية

(الفرد حضرة الشيخ المكرم حسن نيه المصرى بك) .

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بجلستها للمقنفة فى يوم ٣٦ يوليى سنة ١٩٣٧ وقد رأت عالية أعضاء اللجنة الموافقة على مشروع القانون كما أقره على النواب للأسباب المبينة بالذق كقوة التصيرية .

ملحق رقم ١٥٢

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن مشروع قانون الموافقة على معاهدة الإقامة بين مصر وتركيا
الموقع عليها بأقرة في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

(القرينة: الشيخ المحترم الأستاذ عبد الرحمن الحيل)

أحال المجلس بتاريخ ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ على لجنة الشؤون الخارجية مشروع قانون الموافقة على معاهدة الإقامة بين مصر وتركيا الموقع عليها بأقرة في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ لدراسته فأجتمعت اللجنة يوم ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ وتناولت نصوص المعاهدة بالبحث وتشرف بأن تعرض ما يأتي :

لما كانت معاهدات الإقامة من أقوى الدعامات التي تشاد عليها العلاقات الدولية اقتصادياً ومالياً وثقافياً . ولما كانت صلات مصر وتركيا لها صفة خاصة وروابط حميدة ذات آثار ومدى بعيد كان لزاماً أن يُعمل على تأكيد هذه العلاقات الوثيقة ولذا وجهت الحكومة عنايتها إلى عقد معاهدة إقامة بيننا وبين الحكومة التركية وقد جاءت هذه المعاهدة مثلاً طيباً لما يجب أن تكون عليه معاهدات الإقامة التي ينظر أن تبرم بين مصر والدول الأجنبية كما أشير إلى ذلك في الطلبات الملحقة بأخاتية مونترو .

ولا يخفى أهمية أن تشير إلى أن مبدأ المساواة والتبادل قائم بارز في هذه المعاهدة .

لذلك ترحب اللجنة بهذه المعاهدة لما لها من نتائج طيبة وتوافق طبعاً لمراجع الآراء وتقرى المجلس المؤرخ بالموافقة على مشروع القانون الملحق بما

الرئيس

كامل إبراهيم

السكينة البلباني

أطون الجليل

مذكرة تفسيرية

لمشروع المرسوم بمشروع قانون بتعديل نسبة الدرجات الواجب الحصول عليها للتبليغ وتنظيم دخول امتحان الدور الثاني في كليات الجامعة للصحة

(١) الكليات التي تشترط القوانين واللوائح الخاصة بها التبليغ حصول الطالب على نسبة قدرها ٦٠٪ من مجموع النهايات الكبرى للدرجات هي :
(١) كلية الحقوق "المادة ٨ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٣٣ بوضع لائحة الأساسية" . (٢) كلية الآداب "المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ بوضع لائحة الأساسية" . (٣) كلية الهندسة "المادة ١١ من المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٣ بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٢٧ المعدل لنظام مدرسة الهندسة الملكية" . (٤) كلية التجارة "وكالات تطبيق أحكام المادة ٥ من مشروع قانون بوضع لائحة الأساسية أعدت في سنة ١٩٣٦" . (٥) مدرسة الطب البيطري "المادة ١٠ من القرار الوزاري الصادر في ٣٠ يولييه سنة ١٩٢٢" .

أما كليات الطب والعلوم فيشترط لنجاح الطالب فيها حصوله على ٦٠٪ من النهاية الكبرى لكل مادة فلا ينطبق عليها التعديل المقترح . وكذلك الحكم النسبة لكليات الزراعة إذ نصت المادة ٨ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩١٢ بتنظيمها على شرط الحصول على ٥٠٪ في بعض المواد و ٤٠٪ في البعض الآخر .

ولا يتناول التعديل المقترح السبب المقترحة للتبليغ في الامتحانات النهائية وفي امتحان النقل بتسعى الامتياز بكلية الآداب لأن اللائحة الأساسية لهذه الكلية تشترط فمين قبل في أحد قسمي الامتحان أن يكون حاصلها على شهادة الليسانس المتأخرة (وشرط منحها الحصول على ٧٠٪ من مجموع درجات الامتحان) فلا يستقيم مع هذا أن يهبط مستوى التبليغ في هذا القسم إلى أقل من المستوى السادس فضلاً عن أن الدراسة في هذا القسم أعلى من الدراسة في قسم الليسانس . وقد روي من الضروري النص صراحة على استثناء هذه الامتحانات من الحكم المقترح لأن المادة ٢٨ من اللائحة الأساسية لكلية الآداب الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٥ تحيل فيما يخص بشروط التبليغ إلى المادة المباشرة من اللائحة المذكورة التي يتناولها التعديل .

(٢) وقد نظمت المادة الثانية دخول امتحانات الدور الثاني ويطبق هذا الحكم على جميع الكليات عند كلية الطب إذ تضمنت لائحة الداخلية نظاماً خاصاً لامتحانات يضاف من النظم الخفية في الكليات الأخرى وهو في مجموعة أصابع الطلاب من النظام المقترح .

ويحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين لنفسه بحق منع رعايا الطرف الآخر من الإقامة أو التوطن في بلاده وإجبارهم منها على أثر حكم قضائي أو يقتضى القوانين واللوائح الخاصة بالحفاظ على الآداب أو على الصحة العامة أو الخاصة بالنسول أو لأسباب متعلقة بأمن الدولة أو الداخل أو الخارج .

المادة الثانية

لا تحمل أحكام هذه المعاهدة بحق كل من الطرفين المتعاقدين في تحريم الهجرة ومن ثم تأخير خاصة لقبول الأجانب من المال والمأجورين واستغلالهم.

المادة الثالثة

يتمتع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الآخر بمعاملة الدولة الأكثر رعاية فيما يتعلق بحق حيازة الأموال المحقولة والثابتة واستلاكها والتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات مع مراعاة قوانين ولوائح البلد ومع ذلك لا يجوز لهم أن يمتلكوا سوى الأموال المرحص للأجانب بملكها يقتضى قوانين البلد .

المادة الرابعة

يحق لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين أن يتسولوا في بلاد الطرف الآخر بشرط مراعاة قوانينه ولوائحه كما تجارة أو صناعة وكذلك كل حرفة أو مهنة لم تكن مزاولتها وفقا على أهل البلاد يحكم القوانين المعمول بها أو التي توضع لهذا الغرض .

المادة الخامسة

لا يمنع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الآخر من اقتناصهم وأموالهم وحقوقهم ومصالحهم — بما في ذلك ما يمارسونه من تجارة وصناعة وحرف ومهن — أى ضريبة أو رسم أو فريضة إلا كان نوعها مما لم يكن مفروضا على أهل البلاد أو كانت قيمته أعلى من المفروض عليهم. ويتمتع رعايا الطرفين بمعاملة الدول الأكثر رعاية فيما يتعلق بالضرائب التي يدفعونها والتكاليف المفروضة عليهم بمسكن الإقامة والتوطن .

ويكون لهم كامل الحرية في تصدير أموالهم أو ما يبيع عن بعضها مع مراعاة الأنظمة القانونية المعمول بها في البلد . ومع في هذا لا يترتب كأجانب بدفع ضرائب أو رسوم أو فواتير تزيد قيمتها على ما يدفعه المواطنين .

المادة السادسة

يمنع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الآخر من إداة أى خدمة عسكرية في الجيش أو البحرية أو القوات الجوية أو الحرس الأهل أو الميليشيا ومن كل التزام أو تكليف يفرض بدلا من الخدمة العسكرية .

ولا يترتب إداة أية معونة أو أى مدد حربي الا بالتقدم الواجب على الوطنيين وبالشروط المقررة بالنسبة لهم .

مشروع قانون

للموافقة على معاهدة الإقامة بين مصر وتركيا الموقع عليها بأقتر

في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

باسم حضرة صاحب الجلالة طارق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

فور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة وحيدة

ورفق على معاهدة الإقامة بين مصر وتركيا — الملحق نصها — والموقع عليها بأقتر في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

أمر بأن يصير هذا القانون ينظم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

معاهدة

إقامة بين مصر وتركيا

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر... .. (من جهة)
ورئيس الجمهورية التركية (من جهة أخرى)
نظرا لما بينهما من صادق الرغبة لتتبع علاقتهما الودية بمقتضى معاهدة إقامة بين الدولتين .

قد حيا هذه الرغبة مندوبيهما المفوضين الآتيين :

من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

صاحب البزة عهد المفتي الجزائري بك مندوبه فوق العادة ووزيره المفوض بأقتره .

من لدن رئيس الجمهورية التركية .

صعادة الدكتور توفيق رشدي أراس وزير الخارجية وقائب أزمير، اللذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما التام وتبينتا مصحتها ومطابقتها للأصول والمريجة انقفا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى

يكون لرعايا كل من الطرفين المتعاقدين حرية دخول بلاد الطرف الآخر والتنقل والإقامة والتوطن فيها فيما عدا الميقات أو المناطق الحرم مع احترام القوانين ولوائح البلاد كما يكون لهم حرية مناديتهم في كل وقت من غير أن يخضعوا لقيود من أي نوع كان غير تلك التي يخضع لها في الحال أو الاستقبال الوطنيون أو رعايا الدولة الأكثر رعاية إذا كانت هناك أحكام خاصة بالأجانب في هذا الصدد .

المادة السابعة

لا يجوز بيع ملكية أملاك رمايا كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الطرف الآخر إلا بناء على أسباب تخصها المنفعة العامة المنصوص عنها في القانون ويكون لهم على أساس تبادل الحق في التوزيع المنقول الوطني ينقض القانون المنسوبة به في كل بلد .
ولا يجوز بيع الملكية قبل دفع التوزيع أو إيداعه وفقا لأحكام القانون .

المادة الثامنة

يتمتع رمايا كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الآخر أسوة بالوطنيين بأكل ما تكفله القوانين والمحاكم والسلطات الأخرى من حماية لأشخاصهم وأموالهم كما يكون لهم فيما يتعلق بمغرتهم حرية الاتجاه إلى الحاكم بكافة درجاتها سواء أكانوا مدنيين أم مدني عليهم ويخضعون منهم بحرية اختيار حاجتهم وكلاهما ومن ينظم في كافة الدول من بين الأشخاص الملتزمين لخدمة هذه المهنة طبقا لقوانين البلد المشار إليها .
ولا يجوز إلزام رمايا كل من البلدين باستجارهم بجانب أية كفاية أو أمانة بأي اسم كانت وبشرط المعاملة بالمثل .

المادة التاسعة

يخضع رمايا كل من الطرفين المتعاقدين في بلاد الآخر — طبقا لبادئ العامة لقانون الدول وينسب الشروط المقررة للوطنيين — لتشريع المحل من قوانين ومسابم وقرارات ولوائح في المسائل الجنائية والمدنية والقضائية والإدارية والمالية وغيرها كما يخضعون لجهات الاختصاص المينفعلوطنيين .
وتعلم حاكم كل من الطرفين المتعاقدين بأن تطبيق في مسائل الأحوال الشخصية لقانون الأصل أناسا بالخاضعين مع عدم الإخلال بالقواعد المنطبقة بالنظام العام .

المادة العاشرة

كل الشركات المساهمة وغيرها من الشركات التجارية بما فيها الشركات الصناعية والمالية وشركات التأمين والفعل التي يكون مركزها في بلد أحد الطرفين المتعاقدين والتي أنشئت على وجه صحيح طبقا لقانون البلد التي أسست فيه يتصرف بها في بلد الطرف الآخر .

ولمادة تستلزم صراحة قوانين ولوائح البلد الآخر المعمول بها أو التي يسعمل بها أن يكون مقرها في بلاد الطرف الآخر أو تأسس فيها شركات فرعية أو فروع أو وكالات وذلك بعد الحصول على الترخيص اللازم إذا اقتضى تشريع البلد مثل هذا الترخيص كما يجوز لها أن تخاض في كدسية أو مدني عليها .

والشركات المؤسسة على مقتضى تشريع أحد الطرفين المتعاقدين تخضع في ممارسة أعمالها في بلاد الطرف الآخر لقوانينه ولوائح . فلا تامل في ذلك بأقل ما تعامل به شركات الدولة الأكثر رماية .

وتراعى في حماية أموال الشركات المنصوص عنها في هذه المادة أحكام المادة الثامنة وكذلك التكنية التي تطبق بها تلك الأحكام .

ولا تخضع شركات أحد الطرفين المتعاقدين وكذلك الشركات الفرعية أو الفروع أو الوكالات للكتسبة في بلاد الطرف الآخر فيما يتعلق بالرسوم والضرائب والحوادث إلى أي عبء مالي يزيد على ما تتحمله شركات الدولة الأكثر رماية .

ومن الملتحق عليه أنها ملزمة بإداء رسوم الترخيص والتسجيل المقررة على الشركات الأجنبية وإيداع التأمين المنصوص عليه في القانون . ولا تخضع لأداء أي أمانة أو أسوة حرية إلا بالقدر المأمور على الشركات الوطنية وبالشروط المقررة بالنسبة لها .

وفما يتعلق بالضرائب التي تحسب على أساس رأس المال أو الفعل أو الأرباح لا يرضى كل من الطرفين المتعاقدين على الشركات أو الشركات الفرعية أو فروعها أو وكالاتها التابعة للطرف الآخر من الضرائب وأرواحها إلا على الجزء المستدر فضلا في بلاد من رأس المال أو عمل الأموال التي تمتلكها فيها أو على الأرباح التي تجنيها بها أو على الأعمال التي تبانها فيها .
وهذه الشركات أن تتحكم كافة أنواع الأموال المقررة بنفس الشروط المقررة للدولة الأكثر رماية مع صراحة قوانين البلد كما لها وفقا لهذه المادة الثالثة أن تتحكم الأموال التابعة للأمانة لأعمال الشركة على ألا يكون تلك الأموال التابعة هو القرض الأصلي من إنشاء الشركة .

المادة الحادية عشرة

كل خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين على تفسير هذه المعاهدة ولا يمكن تسويته بالطريق الدبلوماسي يحال بأفاق الطرفين إلى التحكيم .

المادة الثانية عشرة

يصدق على هذه المعاهدة وتبادل وثائق التصديق بإقامة .
ويصل بها بعد شهر من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتبقى نافذة مدة ثلاث سنوات وإن لم تنقض قبل انقضاء هذه المدة بسنة شهور يتجدد العمل بها ضمنا وفي هذه الحالة تبقى نافذة إلى أن يعلن أحد الطرفين للمتعلقين إلى الآخر عزمه على قصها قبل انتهاء أمدها بسنة شهور .
وأيضا كما تقدم قد وقع للتبادل القرض هذه المعاهدة ووضعا عليها ختمها .

حد من سويتين بآخرة في ٧ أبريل سنة ١٩٢٧

(امضاء ، ختم)
توفيق رشدي أراس

(امضاء ، ختم)
محمد المتقي الجزائري

ملحق

مرسوم بمشروع قانون بالموافقة على مساعدة الإملاء بين مصر وتركيا
الوقع عليها بآخرة في ٧ أبريل سنة ١٩٢٧

بمسحرة صاحب الجلالة توفيق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير الخارجية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وفيا على أهم أحكامه :

يجمع الاتفاق الرعايا اللبنانيين سابقا من أصل تركي المقيمين في القطر المصري إلى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ والمغتربين بمحكمة المادة الأولى من قانون الجنسية المصرية مصري المجلس حق اختيار الجنسية التركية إلا أن كان هو وأبوه مولودا بالقطر المصري .

كما تقرر احتفاظ الرعايا اللبنانيين سابقا الذين قدموا مصر بعد ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ بجنسيتهم التركية . أما من لم يكن من هؤلاء الرعايا من أصل تركي ويكون قد اكتسب الجنسية المصرية — طبقا لأحكام قانون الجنسية المصرية — فيظل مخطئا بها .

أما الرعايا اللبنانيين سابقا الذين كانوا يتمتعون بالرموية المصرية مع إقامتهم بتركيا حتى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ فقد اعتبرتهم نصوص المعاهدة أنراك الجنسية إلا أنها أجازت لمن ولد هو وأبوه منهم بالقطر المصري أن يختار الجنسية المصرية .

وقضت بالألا يعتبر الرعايا اللبنانيون سابقا ممن كانوا يتمتعين بالرموية المصرية ومقيمين خارج مصر حتى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولكنهم من أصل تركي مولودا هم وأبائهم تركيا أو بالقطر المصري أو بأحد البلاد التي انفصلت عن تركيا بمقتضى معاهدة لوزان — بالألا يعتبر هؤلاء كأهم اكتسبوا الجنسية المصرية إذا ما احتفظوا بجنسيتهم التركية . أما من ولدوا من هؤلاء هم وأبائهم في القطر المصري فيكون لهم حق اختيار الجنسية المصرية .

كما ألغيت المعاهدة الزوجة بجنسية زوجها وكذا الأولاد الذين دخل محرم من ١٨ سنة بجنسية أبيهم وذلك بمحكمة القانون .

ثم بينت الجهات التي تقدم إليها طلبات الاختيار وتكفل على القوائم التي تقدم بإسماء من يختارون الجنسية المصرية أو الجنسية التركية والمند التي تقدم هذه القوائم خلالها والاتفاق بين الدولتين عليها .

وهناك كتابان تبديلا من مفوضي الحكومتين يقرران بجنسية بعض أعضاء الأسرة المالكة المصرية وكذا السيدات المصريات المتزوجات أو اللاتي كن متزوجات من رعايا أنراك ولا يشارعن مضمون هذين الكتابين ونصوص المعاهدة .

وترى اللجنة أن هذه المعاهدة قد انتهت إلى حسم الخلافات التي كانت قائمة بين الحكومتين المصرية والتركية بشأن الجنسية .

ولما نص توافق بالإجماع على مشروع القانون للمقرر ونص هيئة المجلس المؤقتة بالموافقة عليه ما

الرئيس

كامل إبراهيم

السكرير اللبناني

أخون الجليل

رسم بمحاوات :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

مادة واحدة — يوافق على معاهدة الإقامة بين مصر وتركيا — المصق
نصها — والموقع عليها بأقترق في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧ ما
مدير براري باسم بين في ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦ (١٥ يونيو سنة ١٩٣٧).

عبد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

بامر مجلس الرعايا

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الخارجية (بالنيابة)

محمود غالب

تمة ١٥٦ — ١٤ — ١

مرسل إلى وزارة الخارجية لتقديمه إلى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ملحق رقم ١٥٣

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الشؤون الخارجية

عن مشروع قانون بالموافقة على اتفاق الجنسية بين مصر وتركيا
الموقع عليه بأقترق في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

(المقرر ختمه الشيخ الختم الأستاذ به الرحمن البيل) .

استقرت تركيا في المادة الثامنة عشرة من معاهدة لوزان المبرمة في ٢٠ يناير سنة ١٩٣٣ باستقلال مصر وازوال سيولتها عليها وأقرت باقتضال بعض الولايات التابعة لها عنها ، ونشأت على أنراك مشكلة تعيين جنسية الرعايا اللبنانيين سواء أكانوا من الأتراك أم من غيرهم لتزكيا تابعين لتركيا وانفصلوا عنها ، وفكرت مصر وقد أعلن استقلالها في أن تصدر قانونا لجنسية (عاباها بعد أن زالت عنهم الجنسية اللبنانية) ، وقضا صدر قانون سنة ١٩٣٦ لجنسية المصرية وعملت بعض أحكامه بقانون ٣٧ فبراير سنة ١٩٣٩ إلا أن المشكلة المشار إليها ظلت قائمة بين مصر وتركيا بدون حل إلى أن سويت بالاتفاق بين البلدين للنقطة منه مشروع القانون الحالي .

٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ — اختيار الجنسية التركية لنا كانوا من أصل ترك وكانت مصر تتخير داخلين في جنسيتها .

ومع ذلك لا يتجنى الحق الاختيار هذا من ولد هو وأبوه بالقطر المصري من أفراد الطائفة المذكورة .

المادة الثانية

يحفظ الرعايا الثنائيون سابقا القتين قدموا مصر بعد ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ بجنسيتهم التركية .

على أنه يعتبر مصرياً من هؤلاء الأشخاص من لم يكن من أصل ترك ويكون قد اكتسب الجنسية المصرية قبل العمل بهذا الاتفاق .

المادة الثالثة

يعتبر الرعايا الثنائيون سابقاً — الذين كانوا يتمتعون بالرموية المصرية وكانوا يقيمون بتركيا حتى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ — محظفين بجنسيتهم التركية ومع ذلك يجوز أن ولدوا هم وأبائهم بالقطر المصري أن يختاروا الجنسية المصرية .

المادة الرابعة

لا يعتبر الرعايا الثنائيون سابقاً محرمين كانوا يتمتعين بالرموية المصرية ومقيمين في الخارج حتى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ولكنهم من أصل ترك وولدوا هم أو آبائهم بتركيا أو بالقطر المصري أو بأحد البلاد التي انفصلت عن تركيا يتمتعن مساعدة لوزان المؤرخة ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٣ كأنهم اكتسبوا الجنسية المصرية إذا ما احتفظوا بجنسيتهم التركية .

ومع ذلك يجوز لمن ولدوا هم وأبائهم بالقطر المصري حق اختيار الجنسية المصرية .

المادة الخامسة

يجب أن يتم الاختيار للتصريح عنه في المواد ١ و ٣ و ٤ في مدى سنة من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .

وتطبق المادة الأولى من هذا الاتفاق توجيه طلبات الاختيار في تركيا إلى وزارة الداخلية وفي مصر إلى المفوضية التركية وفي البلاد الأجنبية إلى المفوضيات والمتمثلات التركية .

وتطبق المادةين ٣ و ٤ توجيه طلبات الاختيار في مصر إلى وزارة الداخلية وفي تركيا إلى المفوضية المصرية وفي البلاد الأجنبية إلى المفوضيات أو المتمثلات المصرية .

المادة السادسة

الجنسية للمعترف بها تطبيقاً لرواد الأول والثانية والثالثة والرابعة لجميع الزوجة والأولاد الذين يملح مخرج من ١٨ سنة وذلك بمقتضى القانون .

مشروع قانون

بالموافقة على اتفاق الجنسية بين مصر وتركيا
المرتب عليه بأجرة في ٧ أبريل سنة ١٩٢٧

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرعائية

قد جلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة واحدة

ووفقى على اتفاق الجنسية بين مصر وتركيا — الملحق نصه والمرتب عليه بأجرة يوم ٧ أبريل سنة ١٩٢٧ .

تأمر بأن يصح هذا القانون بناتج الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من نواحي الدولة .

اتفاق بشأن الجنسية معقود بين مصر وتركيا

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

من جهة

ورئيس الجمهورية التركية

من جهة أخرى

نظراً لأنه مما يتفق ومصلحهما المتبادلة أن تسوى بعض أمور الجنسية الخاصة بالرعايا الثنائيين السابقين التي تهم المولدين .

فقد اتفقا على هذه النفاة وهما متلويهما المفوضين الآتيين :

من لدن حضرة صاحب الجلالة ملك مصر

صاحب المرفوع الملقى الجرائد إلى يك مندوبه فرق المادة ووزيره المفوض بأجرة .

ومن لدن رئيس الجمهورية التركية

سعادة الدكتور توفيق رشدي أراس وزير الخارجية ونائب لرئيس

القانون بعد أن تبادلوا وثائق يرضيها التامرتين صحتها ومطابقتها للأصول المرجحة اتفقا على الأحكام الآتية :

المادة الأولى

يسوغ الرعايا الثنائيين سابقاً المقيمين في القطر المصري إلى يوم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ للمولدين هم أو آبائهم في تركيا أو في القطر المصري لوفق الخارج أو في أحد البلاد التي انفصلت عن تركيا يتمتعن مساعدة لوزان المؤرخة

مضمر ختامي

لا يغير الاختصاص القين استمداً حق الاختيار الفقل لم بموجب الاتفاق التماس بالجلسة الموعد عليه اليوم من تركيا ومصر على متادرة البلد الذي تنازلوا من جنسية وإنما يظلون ضمنين بما للمواطنين الأخرين من حقوق.

تظل سارية آثار الإجراءات والتدابير وقرارات القناتونية والإدارية والقضائية التي اتخذت في تركيا قبل العمل بهذا الاتفاق إزاء الأشخاص الذين كانت تنتميهم كرجالها والذين حصد الاتفاق جنسيتهم وكذلك إزاء أموالهم . ولا يخل اكتساب الجنسية الجديدة التعريف بها على هذا المعنى بالآثار المذكورة بأي حال من الأحوال

حرد من مودين بآخرة في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

إمضاء — ختم محمد الفتى الجزائر

إمضاء — ختم توفيق رشدي أراس

ملحق

مرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على اتفاق الجنسية بين مصر وتركيا

الموقع عليه بآخرة في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

بإسم حضرة صاحب الجلالة فائق الأكل ملك مصر

جلسة الوصاية

بناء على ما عرضه وزير الخارجية وموافقة رأي مجلس الوزراء .

ومم بمأهولت :

مادة وحيدة — ووفق على اتفاق الجنسية بين مصر وتركيا — الملحق

نصه والموقع عليه بآخرة يوم ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

مدير مديري داس القين في ٦ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦ (١٥ يونيو سنة ١٩٣٧)

محمد علي

عبد العزيز عززت

شريف صبي

بإسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الخارجية (البالغ)

محمد غالب

مرسل إلى وزارة الخارجية لتقليده إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

المادة السابقة

تقدم المفوضية التركية إلى وزارة الخارجية المصرية في مدى ثلاثة شهور بعد انتهاء الموعد المنصوص عنه في المادة الخامسة قوائم أسماء من يختارون الجنسية التركية بجنسي المصادرة الأولى، ويجب أن يذكر فيها أسماء الزوجية والأولاد المقصود.

وبعد تسليم القوائم المتضمنة المذكور لوزارة الخارجية المصرية بالاتفاق مع المفوضية التركية على استبقاء الأشخاص المقيدين بها أو استبعادهم منها فيما توافر شروط الاختيار أو عدم توافرها ويعتذر بالاتفاق مع المفوضية بيان القائمة النهائية .

المادة الثامنة

تقدم المفوضية المصرية إلى وزارة الخارجية التركية في مدى ثلاثة شهور بعد انتهاء الموعد المنصوص عنه في المادة الخامسة قوائم القين يختارون الجنسية المصرية بجنسي المادتين الثالثة والرابعة ويجب أن تبين هذه القوائم أسماء الزوجية والأولاد المقصود.

وبعد تسليم هذه القوائم لوزارة الخارجية التركية بالاتفاق مع المفوضية المصرية على استبقاء أو استبعاد الأشخاص المقيدين بهذه القوائم فيما توافر شروط الاختيار أو عدم توافرها فيهم وتضمن الاتفاق مع المفوضية القائمة النهائية.

المادة التاسعة

تقدم وزارة الخارجية إلى المفوضية التركية بالقاهرة في مدى ثلاثة شهور من تاريخ العمل بهذا الاتفاق قوائم الأشخاص الذين دخلوا في الجنسية المصرية بالشروط المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة الثانية ويجب أن يذكر فيها القوائم أسماء الزوجية والأولاد المقصود.

وبعد تسليم القوائم المتضمنة المذكور لوزارة الخارجية التركية بالاتفاق مع وزارة الخارجية المصرية على استبقاء الأشخاص المقيدين بهذه القوائم أو استبعادهم فيما توافر الشروط المشار لها أو عدم توافرها ويعتذر بالاتفاق مع الوزارة القائمة النهائية .

المادة العاشرة

يؤيد تصحيح القوائم النهائية المنصوص عنها في المواد السابقة باتفاق الطرفين إذا لوحظ فيما بعد أن أحد الأشخاص المقيدين بها لم تتوافر فيه الشروط المطلوبة .

المادة الحادية عشرة

يسقط على هذا الاتفاق وتبادل وثائق التصديق بالقاهرة بمجرد إسكان ذلك ويصل به بعد شهر من تبادل التصديق .

وأيضا لما تقدم قد وقع المتعاقدان المفضلان هذا الاتفاق ووضعا عليه ختمهما

حرد من مودين بآخرة في ٧ أبريل سنة ١٩٣٧

إمضاء — ختم محمد الفتى الجزائر

إمضاء — ختم توفيق رشدي أراس

ملحق رقم ١٥٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الأوقاف والمعاهد الدينية

من مشروع ميزانية الجلسات الأخرى والمعاهد الدينية

لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية

(المقرر حضرة الشيخ المحترم الأستاذ حسن محمد القاهر)

ملاحظات عامة

لاحظت اللجنة أنه لا يوجد مال احتياطي في مشروع ميزانية الأضرحة والمعاهد الدينية لسنة ١٩٣٧ - ١٩٣٨ المالية يلجأ إليه وقت الضرورة وإنما وجدت أن التوفر في ميزانية العام الماضي من السنة السابقة بلغ ١٠٠٠٠ ج.م. فأضيف إلى الإيراد وبلغ التوفر من السنة الماضية ٣٠٠٠٠ ج.م. أضيف إلى الإيراد أيضا في مشروع الميزانية الحالية .

وعلمت اللجنة أن السبب في ذلك يرجع إلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٦ حيث تنص المادة ٣٧ منه على أن أرباب الميزانية تتكون من وفودات السنة الماضية ومن الفصلات التي تنمها وزارة المالية والأوقاف .

وتود اللجنة تعديل هذا القانون وأن يكون الجلسات الأضرحة والمعاهد الدينية احتياطي يتكون من وفر الميزانية في كل سنة . ولا نزاع في أن وجود المال الاحتياطي ضروري جدا للاعتناء به وقت الحاجة بدل من ذلك أن حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجلسات الأضرحة لما قدم مشروع الميزانية هذا العام إلى وزارة المالية بد أن وافق عليها المجلس الأعلى بثلثي تقديراته مبلغ ٣٤٩٤٤٧ ج.م. عن العام الماضي وذلك لأصحاب الضرورية التي ذكرها فضيلته وسببها في المذكرة المرفوعة إلى مجلس الوزراء من حضرة صاحب المال وزير المالية صفحة رقم ١ من مشروع الميزانية

١٩٣٧ - ١٩٣٨

وقد كان في مشروع الميزانية التي قدمها فضيلته إلى وزارة المالية مبلغ ٥٠٠٠٠ ج.م. من وزارة الأوقاف . ولكن وزارة الأوقاف من جهتها قلعت مشروع ميزانيتها خاليا من هذا المبلغ خائفة في ذلك نص المادة ٣٧ من القانون المشار إليه . لهذا قرر مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٣٧ تشكيل لجنة خاصة تكون مهمتها بحث المسائل التي تهم : أولا - هل وزارة الأوقاف تستطيع دفع المبلغ المشار إليه أم لا ؟

ثانيا - هل من المستطاع توفير هذا المبلغ كله أو بعضه من ميزانية المعاهد الدينية أم لا ؟

وقد قامت اللجنة المشار إليها بمهمتها وقدمت تقريرها إلى مجلس الوزراء فأقره بجلسته ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧ وهو يقضي فيما يخص بوزارة الأوقاف بأن تدفع للمعاهد الدينية سنويا مبلغ ٢٠٠٠٠ ج.م. وإمالة أخرى قدرها ٥٠٠٠ ج.م. للشرقة الإسلامية في البلاد الثانية وأن يقتصر ما تدفعه وزارة الأوقاف في السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ على مبلغ ١٠٠٠٠ ج.م. فيكون جملة ما تدفعه هو ٢١٠٠٠ ج.م. وقد وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١١ يولييه سنة ١٩٣٧ على رأي اللجنة المالية للمبين في المذكرة المشار إليها . ولهذا حارب ميزانية هذا العام للإيرادات مبلغ ٣٧٨٤٦ ج.م. أي بثلث ٢١٠٠١ ج.م. مما طلبه حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الأكبر شيخ الجلسات الأضرحة . ولو كان المعاهد الدينية مال احتياطي لما حصل ذلك .

ولهذه الأسباب تصر اللجنة على رغبتها في تكوين المال الاحتياطي وأن تتلخص الصعوبات التي تحول دون ذلك .

وقد أيدت لجنة مجلس النواب في العام الماضي رغبة في أن يكون حفظ التفرقات كشرطا أساسيا لاجتياز جميع الشهاديات النهائية على الإطلاق وليس تأخرها فقط على الشهاديات الابتدائية والثانوية كما قرر القانون الحالي. وقد شاركتها في هذه اللجنة لجنة مجلس الشيوخ .

وقد قامت لجنة المالية بمجلس النواب بإن إدارة المعاهد الدينية واقتت على وجهة نظرها وعلقت بتعديل المادة ١٠٢ من القانون المذكور على الوجه الذي يكفل تحقيق هذه الرغبة .

وقد استفتحت اللجنة من حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ وكيل المجلس الأضرحة عما تم في الرغبات السابقة للتغلب بخصوص إخلاء المجلس الأعلى من التدريس فيه لطلاب السنة الأولى لما في ذلك من تعطيل الشاغل الدينية فيه ولأنه لا يصلح لتدريس لاختلاط الطلاب بالزائرات. فأجاب فضيلته بأن إدارة المعاهد الدينية جادة في هذا الأمر وأنها حامية في إيجاد مكان لتدريس ولكنها لا توافق على الآن .

أولاً - إن المذكرة ٣٧ من القانون رقم ٣٦ سنة ١٩٣٦ نصت على أن ميزانية الجمارك والأزهر والمساعد الدينية تتكون من الوفورات ومن القصاصات التي تنبع من ذلوق المالية والأوقاف .

ثانياً - إن اللجنة التي شكلها مجلس الوزراء بتاريخ ١٣ يونيو سنة ١٩٣٦ قدمت تقريرها وهو يعضى (بدفع إمامة سنوية للمساعد الدينية قدرها ٢٠٠٠٠ ج.م وإعانة أخرى بمبلغ ٥٠٠٠ ج.م لنشر الثقافة الإسلامية وقد وافقها مجلس الوزراء على ذلك بمجلس ١١ يولييه سنة ١٩٣٧) .

ثالثاً - ليس عند وزارة الأوقاف أى وجه من الخير فضل ما يصرف لتعلم أفراد الأمة شؤون الدين ومبادئ الأخلاق وهذا ما تقوم به المهاد الدينية وليس عندها أفضل من نشر الثقافة الإسلامية في البلاد الثانية .

وعلى كل حال فالتجربة لا ترى انقطاع الصلة الخيرية بين وزارة الأوقاف والمساعد الدينية .

الباب الثالث

إيرادات أخرى

قدر لهذا الباب ٤٥٣٠٠ جنيه بزيادة ١٦٨٠٠ جنيه على العام الماضي كما هو مبين بالجداول الآتية :

	تقديرات سنة		نقص	جنيه
	١٩٣٧	١٩٣٦		
٦ - وفرة الميزانية السابقة للأزهر والمساعد الدينية .	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	—
٧ - ما يستقطع من ماخيات الموظفين والمدرسين والعاشق .	٨٥٠٠	٨٥٠٠	—	—
٨ - بدل المسكن المستقطع من الماخيات والمكاشات والمصروفات الأخرى .	٤٠٠٠	٧٠٠٠	—	٣٠٠٠
٩ - نصيب معلمي طسلا ومسوق في النور .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—
١٠ - اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متنوعة .	٨٠٠	١٠٠٠	—	٢٠٠
المجملة .	٤٥٣٠٠	٢٨٥٠٠	٢٠٠٠٠	٣٣٠٠
صافي الزيادة			١٦٨٠٠	

وقد سالت اللجنة فضيلة عما إذا كان من الممكن إنشاء معهد في شين الحكوم ماسمة مديرية التوفيق تخفيف الضغط عن معهد طسلا دون حاجة إلى زيادة مال . فقال فضيلته إنه إذا رُؤى إنشاء هذا المعهد فإن إدارة المعهد تستطيع تدبير المدرسين وما يلزم المعهد من أثاث إذا أمكن تدبير المكان اللازم استجاره لشقه بدراسة المعهد ونقل فضيلته أيضا إننا نستطيع إنشاء هذا المعهد دون حاجة إلى مبلغ آخر إذا جعل مبلغ الوفر الذي وفره لجنة الأوقاف للمساعد الدينية مجلس النواب من الباقي الأول والثاني وقدره ١٠٠٠ ج.م مضموما منه ٤٠٠ ج.م ليبلغ إجمالا المكان اللازم المعهد ويضاف باقي هذا الوفر إلى الباب الرابع لنشر الثقافة الإسلامية في البلاد الثانية بدلا من إضافة الوفر بجيبه إلى هذا الباب ونقل فضيلته أيضا أنه يطلب أن يكون المكان الذي يختار المهدبين من خوضاء المدينة وحركة التجارة .

ويسر اللجنة الكل العرود يقول إنشاء هذا المعهد دون احتياج إلى زيادة مال سوى ما ينحصر بأجرة المكان ، وترى أن ما اقترحه حضرة صاحب القضية وكل المهاد الدينية يؤدي إلى اعتماد مؤتمر نقل مبلغ ٤٠٠ ج.م من باب إلى باب آخر وهذا لا يتسع له الوقت الآن ، كما ترى اللجنة أن تدير هذا المبلغ البسيط من أبواب الميزانية سهل ميسور . وترجو البدء في إنشاء هذا المعهد من أول السنة الدراسية المقبلة .

الإيرادات

قدرت الإيرادات بمبلغ ٣٢٧٨٤٦ ج.م بزيادة قدرها ٣٨٧٠ ج.م من العام الماضي وهي موزعة على ثلاثة أبواب .

الباب الأول

بيع الأوقاف والمنازل

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٤٠٧٠ ج.م بزيادة ١٧٢٠ ج.م على العام الماضي وتوجد تفصيلات هذا الزيادة بالصفا ٤٧ - ٥٥ من مشروع الميزانية .

الباب الثاني

قصاصات الأزهر والمساعد الدينية

قدر لهذا الباب مبلغ ٢٥٨٥٣٦ ج.م بنقص ١٤٦٥٠ ج.م وأصل هذا النقص ٢٨٦٥٠ ج.م وهو قيمة ما غُض من الإعانة التي كانت تمنعها وزارة الأوقاف استبداد من مبلغ ١٤٠٠٠ ج.م قيمة مازاد في القصاصات التي تمنعها وزارة المالية . فأصبح صافي النقص ١٤٦٥٠ ج.م وتفصيلات ذلك في الصفحة ٢ من مشروع الميزانية .

وقد ألفت لجنة الأوقاف والمساعد الدينية مجلس النواب وبقيّة تؤكد فيها أمام خنف ميزانية وزارة الأوقاف أن ينف منها ثانياً عيه هذه الإعانة في العام القادم . ولحقنا لا توافق من هذه الرغبة ولا تريد أن تنقطع الصلة بين المهاد الدينية ووزارة تدبير وهي وزارة الأوقاف وذلك للأسباب الآتية :

و بناء ما تقدم تترج اللجنة على هيئة المجلس الورق الموافقة على الاحداث الآتية :

٢٤٠٢٠ بيب باب ١ - وجج الأوقاف والمليات .

٢٥٨٢٦ ٢ - خصصت الأزهروالمعاهد الدينية ق وزارق الأوقاف والمالية .

٤٥٣٠٠ ٣ - إيرادات أخرى .

٣٧٧٤٦ مجلة الإيرادات .

المصروفات

قدرت المصروفات بمبلغ ٣٧٧٤٦ ج. م. زيادة قدرها ٣٨٧٠ ج. م. على العام الماضي .

وتتسم إلى أربعة ارباب :

الباب الأول

مليات ومربيات

قدر لهذا الباب مبلغ ٣٣٠١٩٢ ج. م. زيادة ٨٥٤٨ ج. م. على العام الماضي .

وأصل هذه الزيادة ١١٩٣٠ ج. م. منها ٧٨٠٠ مقابل زيادة المدرجات الباقية بمقدار ٢٤ درجة ، و ٤١٢٨٨ ج. م. مقابل زيادة الوظائف المؤقتة بمقدار ٤٣ وظيفة ، وجنبا ن فرق في متوسط الوظائف الخارجية عن هيئة البكال ، بصفة الزيادة ١١٩٣٠ ج. م. كما تقدم ، يستمر منها ٣٣٨٢ ج. م. قيمة الزيادة في المنظر مدم صرفه على ما كان عليه في العام الماضي ، وبذلك يصبح صافي الزيادة ٨٥٤٨ ج. م. وترجع إدارة المعاهد الدينية أسباب إنشاء المدرجات والوظائف الجديدة إلى ما يأتي :

أولا - نوال كليات الطيبي الذي اقضى زيادة ١٤ فصلا وزيادة عدد مدرسيها بمقدار ٣٠ مدرسا منهم ٢٤ في درجت داتمة و ٦ في وظائف مؤقتة .

ثانيا - الرغبة في الاكثر من الوظائف وذلك زيد مدمم ١٠ وظائف مؤقتة .

ثالثا - تناسبة الاجاه إلى تنعم الأقسام العامة وتقرر افتتاح ثمة أقسام في ق وسوحا و أسويوط والميا وريحوف والاسكندرية والقراقرق ودمشق وديار ، أنشئ ٣٧ وظيفة مؤقتة لمدرسين باحتر ثلاثة مدرسين لكل قسم ، على أن يؤخذ باقي ما يلزمها من المدرسين الموجودين في قسم العام بالقاهرة الذي سيوزع فريق من طلابه المصريين على الأقسام العامة في الجهات الأخرى .

وقد رأيت لجنة مجلس النواب تخصيص ٢٧ وظيفة التي اقتشئت لتسم الأقسام العامة في المعاهد المتقدم ذكرها إلى قسم الزيادة لأنه أهم وأتم . وقد سألت اللجنة حضرت صاحب الفضيلة الأستاذ وكل الجامع الأزهري من هذه الملاحظة فقال إن الإدارة تصمم على أن تكون الزيادة المطلوبة موجبة

لل أقسام العامة دون الوظائف والإرشاد لأن الأقسام المذكورة في أشد الحاجة إلى هؤلاء المدرسين خصوصا بعد أن اكتظ القسم العام في القاهرة بالطلاب حتى أصبح من المصلحة العامة وجوب توزيع فريق عظيم منهم إلى شبة الأقسام العامة في الجهات الأخرى التي لم تفتح فيها أقسام عامة لأن . وفي ذلك تخفيف السبب عن قسم عام القاهرة وفيه يسير طلب العلم الراغبين فيه من أهل هذه البلاد الثانية .

كما قال فضيحه إذا كان من الضروري الزيادة في عدد وظائف الوظائف والإرشاد فمن الممكن أن يؤخذ من مدرسي الأقسام العامة عشر وظائف ويقيم لما سبع عشرة وظيفة حتى يمكن التوفيق بين المصلحتين .

وترى اللجنة الموافقة على هذا الرأي الأخير وهو أشد عشر وظائف الوظائف والإرشاد ويقام سبع عشرة وظيفة لقسم العام لأن هذا القسم يعلم جميع الطلاب بغير قيد ولا شرط أموريه وهو المبرحه بالقسم الغير نظامي . وحول الطلبة من الذين يطلبون العلم العام ولا يطلبونه لفرض آخر وإنشاء هذا القسم وتضمين معجورة عن إرجاع حالة الأزهري القديمة إلى ما كانت عليه . وليس من المطول أننا نقتصر الثقافة الإسلامية في البلاد الثانية ولا نقتصرها في بلادنا .

وقد رأيت لجنة مجلس النواب ألا يحرم من توافر فهم شروط التدريس من الوظائف من القل إلى هيئة التدريس حتى يتسنى أهمهم باب الأول في المستقبل . وقد سألت اللجنة فضيلة الأستاذ وكل الجامع الأزهري من هذه الرغبة تأجيله بأن الإدارة توافر في قل من يتوافر فهم شروط التدريس طبقا للقواعد المعمول بها الآن من الوظائف إلى هيئة التدريس .

وقد رأيت لجنة مجلس النواب رفع درجة مفتش الوظائف والإرشاد من الدرجة السادسة إلى الدرجة الخامسة مسلوته له بزيادة من المدرسين الذين رفعت درجتهم ، مع ملاحظة أهمية العمل الذي يشرف عليه . ويضع عن ذلك زيادة قدرها ٨٧ ج. م. .

كما رأيت استبدال ست من وظائف الوظائف ١٢٠ ج. م. ج. م. بستم من فئة ٩٦ ج. م. ويضع عن ذلك زيادة قدرها ١٤٤ ج. م. ، وذلك تصبح خطة الزيادة الناشئة من هذين التعديين ٣٢١ ج. م. .

كما لاحظت أن الذين يشترطون أعمال المراقبة بالكليات والمعاهد مدرسون ويبلغ مدمم خمسين مدرسا يقوم بعضهم بتدريس بعض الحصص وهم موضوعون كيفية المدرسين في الدرجة الأولى (١٨٠ - ٤٢٠ ج. م.) وفي الدرجة الثانية (١٤٤ - ٣٠٠ ج. م.) .

ويوجد في الوقت نفسه الجامع الأزهري والكليات والمعاهد ثلاثة وخمسون من الكتيبة العامة ، منهم سبعة في الدرجة السابعة (٩٦ - ٢٥٢ ج. م.) ستة وأربعون في الدرجة الثامنة (٧٢ - ١٨٠ ج. م.) .

وبما أن المصلحة تقتضي وجود مسئول أصل من أعمال المراقبة بحيث إذا احتاج الأمر إلى إشراك مدرسين في هذا العمل ، فيقدر للمصلحة فاعل . ولذلك رأيت لجنة مجلس النواب أن يكون لكل كلية ، وكل معهد مرافق من الدرجة الثانية يتفرغ لأعمال المراقبة دون سواها يتناوب من الكتيبة العامة ، وإذا دعت ضرورة العمل إلى أكثر من مرافق فيقتطع معه أحد المدرسين .

(ثالثاً) تخفيض درجة مفتش أقر العلوم العربية والدينية من الدرجة

الثالثة إلى الدرجة الرابعة وينتج عن ذلك وفر قدره ١٥٦ ج. م.

وينتج الوفر الناتج من تخفيض هاتين الدرجتين ٣١٢ ج. م.

•••

وباستبعاد مبلغ ٧٣١ ج. م قيمة الزيادة من مبلغ ٣١٢ ج. م قيمة الوفر

يكون صافي الوفر ٨١ ج. م. يضم إلى باب ٤ — "نشر الثقافة الإسلامية

في البلاد النائية والصاية بالبعثات الواقعة إلى الأضهر".

ومعه البنية توافق على ذلك.

وبناء على ما تقدم يصبح ربط الباب الأول ٢٣٠١١١ ج. م.

وبذلك ينتج باب الترق أمام الكلية العلماء من جهة ، ويتفرغ أكبر عدد من المدرسين للمعالم الطبيعية من جهة أخرى ، ويترك مسؤولي المراقبة في الشخص المفضل لما .

•••

وقد وافقت إدارة للمعاهد الدينية على ما يأتي :

(أولاً) حذف درجة كبير مفتش العلوم والآداب عند خلوها .

(ثانياً) تخفيض درجة شيخ معهد طعلا من الدرجة الثالثة إلى الدرجة الرابعة . وينتج عن ذلك وفر قدره ١٥٦ ج. م.

الباب الثاني

مصرفات متنوعة

نقدو لهذا الباب ٨٩٦٥٤ جنيه بنقص ٢١٧٨ جنبا عن العام الماضي ، وهو موزع على سبعة عشر بنداً كما هو موضح بالجدول الآتي :

نقص	زيادة	تهديرات سنة	
		١٩٣٧	١٩٣٦
جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
—	—	٨٤٠	٨٤٠
١٠٠٠	—	٣٥٠٠	٤٥٠٠
—	—	٤٠٠٠	٤٠٠٠
—	٥٠٠	٥٠٠٠	٤٥٠٠
١٤٠٠	—	١٠٠	١٥٠٠
١٠٠٠	—	٣١٠٠	٤١٠٠
—	—	٦٠	٦٠
—	—	١٢٠٠	١٢٠٠
—	—	١٢٠	١٢٠
—	٣٨٨	٩٨٨	٦٠٠
٣٠٠٠	—	١٩٣٠٠	٢٢٣٠٠
—	—	٢٩٠٠٠	٢٩٠٠٠
—	٢٥٤٤	١٠٥٥٦	٨٠١٢
—	٥٠٠	٥٠٠٠	٤٥٠٠
—	—	٦٠٠٠	٦٠٠٠
—	—	٦٠٠	٦٠٠
—	٢٩٠	٢٩٠	—
٦٤٠٠	٤٢٢٢	٩١٨٣٢	٨٩٦٥٤

جملة باب ٢ (صافي النقص ٢١٧٨ جنيه) .

لاحظت بحسب الأوقاف والمعاد الدينية يحسب الزواب للملاحظات الآتية :

(أولا) قدر ليد ٢ " مكافأة المجلس الأعلى للأزهر " مبلغ ٨٤٠ ج.م. باختيار خمسة جنابات لكل عضو شهريا ، وترى اللجنة تخفيض هذه المكافأة من خمسة جنابات إلى جنتين من كل جلسة بحيث لا تستدعي هذا المبلغ العضو الواحد من كل شهر ، وتصرها على الأعضاء الذين ليسوا موظفين بالجامع الأزهر والمعاد الدينية .

وبما أن عدد هؤلاء الأعضاء الآن خمسة ، فيكون ربط هذا البدل سنويا هو ١٢٠ ج.م. يضاف إليه ٧٤ ج.م. لاحتياج شغل العضوية الحالية يعضو يستحق مكافأة على الأساس المتقدم .

وبما أنه قد فات من السنة ثلاثة أشهر يعضها من الاتحاد المدرج بمشروع الموازنة ١٩٥ ج.م. على أساس تقدير العام للمناسى ، فيكون ما ترى اللجنة لإدراج هذه البقية من السنة المالية على الأساس الذى تفرته هو ١٠٨ ج.م. مضافا إليه ١٩٥ ج.م. الساقطة الذكر ، فيصبح ربط هذا البدل ٣٠٣ ج.م. أى يوفر ٥٧٧ ج.م. .

(ثانيا) قدر ليد ١١ " مصروفات ترقية " ٩٨٨ ج.م. وترى اللجنة قصر احتياج هذا البدل على ٦٠٠ ج.م. كما كان في العام المناسى أى يوفر ٣٨٨ ج.م. .

(ثالثا) أدرك ليد ١٦ " مئة فواد الأول الطلبة " ٦٠٠ ج.م. الم صرف على من يوفهم الأزهر للدراسة بالمجاسات الأوربية ، ويبلغ عدد أعضاء هذه البعثة ٩ منهم ٤ بفرنسا و ٢ بالبحر و ٣ بالمانيا وهم يخصصون في المواد الآتية :

١ - المنطق والأخلاق والفلسفة وعلم النفس .

٢ - آداب اللغات .

٣ - تاريخ التشريع الإسلامى .

٤ - تاريخ الإسلامى وعلم الاجتماع .

٥ - تاريخ الأديان والفرق الإسلامية .

وقد استقرت اللجنة ، بنسبة بحث الحساب الخلقى لجامع الأزهر لسنة ١٩٥٠ المالية ، مما أذا كانت هناك لأمانة لإرسال البعثات التى يرسلها الأزهر لخلق العلوم فى الخارج ، فأجابت إدارة المعاهد الدينية " بأنه لم توضع لأمانة حتى الآن والتماسة التى لوحظت فى اختيار أعضاء البعثة من بين مدرسى الأزهر الذين أثبتت التجارب كفايتهم وذلك أعمالهم على اعتماد لما ويرجعوا إليه من الأغراض وقد وجدوا لدراسة العلوم التى وضعت فى قانون الأزهر . ويحجج الأزهر فى دراستها إلى عيب أساتذته من التماسه وفيها مثل الفلسفة وعلم النفس والتاريخ ومقارنة الأديان والمناظير وطرق البحث فى آداب اللغات " .

والجنة تشترى بضرورة وضع لأمانة البعثات تكون أحكامها متطابقا مع الاختيار ليدم الزائرون فى التمتع بهذا الحق ما هو سوله لئلا يتكبد ولا يصعبه موصفا لاحتياج الإسلام .

وترى اللجنة أن هذا أقدم سؤل لتشد العلم وإذكاء الفراع وأدى ليد وأكفل لوفو أكبر عدد ممكن من نوى الكفاية للاختيار .

(رابعا) قدر ليد ١٧ " إمامة المعاهد الدينية الحرة " مبلغ ٦٠٠ ج.م. خصص منها ١٢٠ ج.م. لمعهد طهطا و ٦٠ ج.م. لمعهد بصقورة و ٧٢٠ ج.م. ٥٩٠ مليا لمدرسة للرحوم عثمان باشا ماهر .

وتلاحظ اللجنة أنه مع وجود هذه الإمارة فى ميزانية العام المناسى فإن إدارة المعاهد لم تصرف شيئا منها للمعاد الحرة .

وهذه اللجنة ترى حذف جميع المكافأة المقررة لأعضاء المجلس الأعلى للأزهر أيا كان مفسد لها على أن يراعى ذلك فى المستقبل وقد وافق على ذلك حضرة صاحب الفضيلة وكنل الجامع الأزهر .

وفما يخص بضرورة وضع لأمانة البعثات فقد أجاب فضيلته بما يأتى :
" إن البعثة الأزهرية يجب أن تراضى فيها عدة صفات شخصية للشخص المبعوث يصب جذا أن ينس مليا فى لأمانة ليعبار الخلق ومباراة الرزاة ومقاييس الإخلاص والدين والوطن كل ذلك يتطلب صفات لا يمكن النص عليها تحديدا ولأمانة وإنما تعرف من كرامة مساهمة الشخص المنتخب والوقوف على طبعه ومبلغ خبرته على دينه ووطنه وهذه هى المؤهلات التى تجعل المرشس يفضل للمرشس فى الاختيار للبعثة .

وقد أبدت هذه اللجنة رأيا فيما يخص هذه المسئلة فى تقريرها عن الحساب الخلقى لجامع الأزهر والمعاد الدينية من أنه لا مانع من وضع للأمانة المذكورة .

وباستعداد لجنة التخفيض فى البعدين ٢ و ١١ وقدرها ٩٢٥ ج.م. من ربط هذا الباب يصبح الربط ٨٨٧٢٩ ج.م. وهو ما ترى اللجنة اعتناؤه . ويضم مقدار التخفيض إلى باب ٤ " لنشر الثقافة الإسلامية فى البلاد الأجنبية والبنية بالبعثات الوافدة إلى الأزهر " .

الباب الثالث

أعمال جديدة

قدر لهذا الباب ٣٠٠٠ ج.م. بقص ٣٥٠٠ ج.م. من عام العام المناسى ، من تلك ١٠٠٠ ج.م. لتأثيث مساكن الطلبة و ١٠٠٠ ج.م. لتأثيث الإدارة العامة وبعض المعاهد و ١٠٠ ج.م. لشراء ما كلفت وأدوات الطلبة .

الباب الرابع

نشر الثقافة الإسلامية فى البلاد الأجنبية والبنية بالبعثات الوافدة إلى الأزهر

قدر لهذا الباب ٥٠٠ ج.م. كما كان فى العام المناسى .

وقد أثنى هنا الباب فى العام المناسى بناء على رغبة اللجنة حتى لا يصرف منه شيء فى أغراض أخرى بحيث يضمن من إنارة وزارة الأوقاف فى هذا

مشروع قانون
يربط ميزانية الجامع الأزهر والمعاد الدينية

بسم حضرة صاحب الجلالة تبارك وتعالى ملك مصر
بمجلس الرضاة

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - تقرر ميزانية إيرادات الجامع الأزهر والمعاد الدينية لسنة
المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ بمبلغ ٣٢٧٨٤٦ جنبا مصرى على حسب الجدول
الملحق حرف (١) وميزانية المصروفات بمبلغ ٣٢٧٨٤٦ جنبا مصرى على
حسب الجدول الملحق حرف (ب) .

مادة ٢ - على وزيرى الأوقاف والمالية تنفيذ هذا القانون كل
منهما فيما يخصه .

أمر بأن ينصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

الباب مقدار ما يبق فى آخر العام بغير صرف ، وقد وافقت إدارة للمعاد
الدينية ويحتد على ذلك . ولهذا قصر المبلغ المخصص من إمانة وزارة الأوقاف
لهذا الغرض على ١٣٥٠ ج . ٢٠

ونظرا لما يخطر من التوسع فى الأغراض التى خصص لها هذا الباب،
سواء فى إيفاد بعثات إلى البلاد النائية أو ازدياد البعثات الواقعة إلى الأزهر،
وأت اللجنة ضم جملة المبالغ التى خفضت من البايين الأول والثانى وقدرها
٢٠٠٠ ج . ٢٠ إلى احتاد هذا الباب . وبذلك أصبحت جملة ٦٠٠٠ ج . ٢٠ .

وبناء على ما تقدم فترج اللجنة على هيئة المجلس الموافقة على الاحتادات
الآتية :

٣٣٠١١١	باب ١ - ماهيات ومرتببات .
٨٨٧٢٩	باب ٢ - مصروفات متومة .
٣٠٠٠	باب ٣ - أعمال جديدة .
٦٠٠٦	باب ٤ - نشر الثقافة الإسلامية فى البلاد النائية والبعثات واقعة إلى الأزهر .
٣٢٧٨٤٦	جملة المصروفات ما

رئيس اللجنة الموقت
حسن عبد القادر

جداول حرف (١)

الإيرادات

١ باب ٢٤٠٢٠

٢ ٢٥٨٥٢٦

٣ ٤٥٣٠٠

	تقديرات سنة		زيادة	نقص	المحصل في سنة		
	١٩٣٧	١٩٣٦			١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه	جنيه
١ باب							
بند ١ - ربح الأوقاف والمباني .	٢٤٠٢٠	٢٢٣٠٠	١٧٢٠	—	٢١٨٣٣	١٨٨٠٤	١٧١٣٢
٢ باب							
بند ٢ - من وزارة الأوقاف .	٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	—	٢٥٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
بند ٣ - من وزارة الأوقاف لنشر الطاقة الإسلامية .	١٣٥٠	٥٠٠٠	—	٣٦٥٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
بند ٤ - من وزارة المالية .	٣٣٢١٧٤	٣١٨١٧٤	١٤٠٠٠	—	١٨٤٣٢٠	١٦٩٩٨٧	١٧٤٦٣٠
بند ٥ - من وزارة المالية مرتب بالزكاة .	٥٠٠٢	٥٠٠٢	—	—	٥٠٠٢	٥٠٠٢	٥٠٠٢
صافي النقص ١٤٦٥٠ جنيها .	٣٥٨٥٢٦	٢٧٣١٧٦	١٤٠٠٠	٢٨٦٥٠	٢٣٩٨٢٢	٢٢٥٤٨٩	٢٢٩٦٢٢
٣ باب - إيرادات أخرى							
بند ٦ - وفر للوزارة السابقة للأزهر والمعاهد الدينية .	٣٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	—	١٠٨٠١	٥٧٠٧	١٥٨٥٠
بند ٧ - ما يستقطع من ماهيات الموظفين والمدرسين العاش .	٨٥٠٠	٨٥٠٠	—	—	٨٤٠٥	٨٢٢٤	٦٧١٦
بند ٨ - بدل المسكن المستقطع من المساهمات والمساهمات والمصرفات الأخرى .	٤٠٠٠	٧٠٠٠	—	٣٠٠٠	٦٦٠١	١٠٨٤٩	١١٢٠٨
بند ٩ - نصيب معهدى طباطبائي ودمشق في النور .	٢٠٠٠	٢٠٠٠	—	—	—	—	—
بند ١٠ - اشتراكات مجلة الأزهر وإيرادات أخرى متنوعة .	٨٠٠	١٠٠٠	—	٢٠٠	١٣١٤	١١٣٦	٢٥٦٤
صافي الزيادة ١٦٨٠٠ جنيها .	٤٥٣٠٠	٢٨٥٠٠	٢٠٠٠٠	٢٢٠٠	٢٧١٢١	٢٥٩١٦	٣٦٣٣٨
المجموع (الزيادة ٣٨٧٠٠ جنيها .)	٣٧٧٨٤٦	٣٣٣٩٧٦	٣٥٧٢٠	٣١٨٥٠	٢٨٨٧٧٢	٢٧٠٢٠٩	٢٨٣٠٩٢

جدول حرف (ب)

المصروفات

جنيـه	
١	٢٣٠١١١
٢	٨٨٧٢٩
٣	٣٠٠٠
٤	٦٠٠٦

الاختلافات

مقارنة الاختلافات	تقديرات		زيادة	نقص	المنصرف في سنة		
	١٩٣٧	١٩٣٦			١٩٣٥	١٩٣٤	١٩٣٣
	جنيـه	جنيـه			جنيـه	جنيـه	جنيـه
١ - بطبعات ومطبوعات .	٢٣٠١١١	٢٢١٦٤٤	٨٤٦٧	—	١٩٥٤٨٨	١٨٣٥٧٠	١٨٥٠٣٦
٢ - مصروفات عمومية .	٨٨٧٢٩	٩١٨٣٢	—	٣١٠٣	٧٨٩١٧	٥٦١٢٨	٥٣٤٥١
٣ - أعمال جنيـه .	٣٠٠٠	٥٥٠٠	—	٢٥٠٠	١٠٤٧	١٩٧١٠	٣٨٨٩٤
٤ - نشر المطالعة الإسلامية في البلاد العربية والعناية بالبحث والترجمة للأزهر .	٦٠٠٦	٥٠٠٠	١٠٠٦	—	—	—	—
جمله المصروفات (الزيادة ٣٨٧٠ جنيـه) .	٣٣٧٨٤٦	٣٣٣٩٧٦	٩٤٧٣	٥٦٠٣	٢٧٥٤٥٢	٢٥٩٤٠٨	٢٧٧٣٨١

مادة ٣ - جل وزير المالية تنفيذ هذا القانون .
باسم أن يصمم هذا القانون بمقتضى الدولة ، وأن يشر في الجريدة الرسمية
ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

وزارة المالية

الجنة المالية

رقم ١/٩٥٢ هـ

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

أعلنت الحكومة في مجلس النواب بمجلسه ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ السابقة
التي اختطها غيا يختص بمصروف القمع وأوبه علاج هبوط أسماره التي
أقرها مجلس الوزراء وتتلخص فيما يأتي :

أولاً - إن الحكومة مستعدة لأن تضمن التسليف على محصول القمح
الجديد سنة ١٩٣٧ فانية ١٣٠ قرشا من الإردب .

ثانياً - إذا تبين لما أن هناك كمية تزيد على حاجة الاستهلاك فستعمل
على تسخير تصديرها بنجف الوسائل ومنها إغاة التصدير إذا اقتضى الأمر .

ثالثاً - نيا يختص بالكمية الموردة الآن والتي تزيد على حاجة الاستهلاك
فإن الحكومة ستقبل الحلاله من كلب لئلا تطلت الأسعار منخفضة فستعمل
بالإضافة مع بنك التسليف على تسخير تصديرها خارج ولذا فزم الأمر لها
استعانة إغاة تصدير ١٥ قرشا من كل إردب وهو القدر الذي عليه التجار
أنضمم وتبين أنه متهدير مستحل .

وقد وافق مجلس النواب على حيث للبدأ على هذه الإجراءات .

فنيا يختص بمصروف القمح سنة ١٩٣٧ كانت الحكومة قد ضمن
التسليف عليه بمعدل ١١٠ قرش على الإردب من القمح الهندى ١٠٠ قرش
على القمح البلى .

ولما كان المقترح ويقتضى أن هناك كمية تبلغ نحو نصف مليون إردب
تزيد على حاجة الاستهلاك وقد عملت الحكومة بالإضافة مع بنك التسليف
الزراعى على تسخير تصدير القمح إلى الخارج ولكن نظراً إلى أنه كان
قد اقتضى زمن على الحصول لم تكن هناك كميات كافية من الأصناف
الصالحة للتصدير التي تتوفر فيها شروط النظافة والحلو من السوس ورمها
من ذلك أمكن بفضل الترتيب الذي عمل مع بنك التسليف الزراعى تصدير
ما يزيد على ٧٠٠٠٠ إردب . وقد أفضت هذه التجربة إلى أن ما كان
يمكن تصديره من أصناف القمح الهندى إلى الأسواق الأوروبية .

أما بخصوص محصول القمح في سنة ١٩٣٧ فقد تقنت الحكومة
سلياً نيا يختص بضمان التسليف عليه فتمت التسليف عليه بمعدل ١٣٠ قرشا
على الإردب من القمح الهندى ١٢٠ قرشا على القمح البلى . ولكن هذا
الإجراء يجب أن يدار عليه لضمان ورفع مستوى الأسعار إذ أن العامل الأهم
في تحديد الأسعار هو التوازن بين العرض والطلب . وعلى ذلك إذا بيعت
كمية تزيد على حاجة الاستهلاك فإنه يرتب على طلبائها استقرار الضغط على
الأسعار .

على رقم ١٥٥

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والجمارك

عن مشروع قانون فتح اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠٠ ج.٢٠٠

في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

(المرحمة خيرة الشيخ المرحم أنطون الجبل بك)

أحيل إلى لجنة المالية في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد
من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠٠ ج.٢٠٠ في ميزانية السنة
المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" الفرع ١ "المرحمة
العموم" الباب الثالث "أعمال جديدة" "لصرف إغاة لتصدير القمح
ولتسوية إغاة من عمليات التسليف على القمح بضمان الحكومة
في موسم سنة ١٩٣٦

وقد نظرت اللجنة في مساء اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عن
من لجنة المالية إلى مجلس الوزراء والملحقة بهذا التقرير وذات الأسباب
الواردة بها الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب ، ورتب من المجلس أن يوافق
على مشروع القانون بالصيغة التالية التي أقرها مجلس النواب :

سكرتيرة اللجنة البرلمانية
أنطون الجبل
رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة يارق الأمل ملك مصر

جلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه
وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥
"وزارة المالية" الفرع ١ "ديوان العموم" الباب الثالث "أعمال جديدة"
اعتماد إضافي قدره ٢٠٠٠٠ ج.٢٠٠ (عشرون ألف جنيه) "لصرف إغاة
لتصدير القمح وتسوية إغاة الناتجة من عمليات التسليف على القمح
بضمان الحكومة في موسم سنة ١٩٣٦

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام ،

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب ٤

رئيس مجلس الوزراء
مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناءً على ما عرضه وزير المالية، وموافقة رأي مجلس الوزراء ٤

ومع بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يثبته إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٥ "وزارة المالية" الفرع ١ "ميراث الموم" الباب الثالث "أعمال جديدة" اعتماد إضافي بمقداره ٢٠٠,٠٠٠ ج. م. (مشروني ألف جنيه) لأصرف إئانة لتصدير القمح والسوية الخاصة الناتجة من عمليات التصريف على القمح ببيان الحكومة في موسم سنة ١٩٣٦

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزير المالية تنفيذ هذا القانون ٤

مدر براري داس أمين في ٢٤ ربيع الثاني سنة ١٣٥٦ (٣ يولي سنة ١٩٣٧) .

محمد علي

عبد العزيز عزت

شريف صيري

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم حيد

نمرة ١٦٥ - ١١ / ١٨

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان ٤

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

ويستصح من تقدير وزارة الزراعة محصول سنة ١٩٣٧ أنه لا يقل عن ما يقابل بمقدار ١٤١,٠٠٠ أردب كما يتبين من الأرقام الآتية :

السنة	المساحة المزروعة	متوسط المحصول	المحصول الكلي
	فدان	فدان	أردب
الموسم الحالي (١٩٣٧ / ١٩٣٦)	١٣٨٩٠٠	٥,٩٥	٨١٥١٠٠٠
للموسم السابق (١٩٣٥ / ١٩٣٤)	١٤٠٩٨٧٧	٥,٩٨	٨٢٩٢٠٠٠
متوسط الخمس السنوات (١٩٣٧ / ١٩٣٦)	١٤٥٥٩٥٧	٥,٤٥	٧٩٣٧٠٠٠

ولما كان الفائض من المحصول سنة ١٩٣٦ بعد تصدير الكمية التي سبقت الإشارة إليها يزيد على ٤٠٠,٠٠٠ أردب فالتصور أن يستمر هذا الفائض في سنة ١٩٣٧ إذا أن المحصول الجديد يكاد يكون مصادلاً لما به .

لهذه الأسباب كان من المصين العمل على تصدير جانب من هذا الفائض حتى يخفف الضغط على الأسعار ولا يخفى أن تحسن الأسعار لأصناف القمح على الزراعة وحدهم بل إنه يؤدي إلى تخفيض الخسارة التي تلحق بالحكومة من جراء التصريف على القمح ببيانها .

وتحقيقاً لهذا الغرض وتغنياً مع السياسة التي أعتنتها الحكومة في مجلس النواب فتفتح وزارة المالية مع إئانة تصدير القمح لا يجاوز مقدورها ١٥ قرشاً من الإردب على أن يستر السبل بهذا الإجراء مدة شهرين يبدأ بعدها النظر فيها إذا كان من المصلحة استمرار العمل به مدة أخرى وسواء في القمح المصدر أن تتوفر فيه الشروط التي تضعها وزارة التجارة والصناعة وسكوت الوزارة المذكورة مراقبة التصدير معاملة على سمة المحاصلات المصرية في الأوراق الخارجية .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فرأت الموافقة عليه وعلى فتح اعتماد إضافي لهذا الغرض بقدره مشروني ألف جنيه في الباب الثالث من ميزانية وزارة المالية على أن يستعمل هذا الاعتماد أيضاً لتسوية ما يكون من الخسارة الناتجة من عمليات التصريف على القمح ببيان الحكومة في موسم سنة ١٩٣٦ بعد أن تم تصفيته .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بقانون لتقديمه إلى البرلمان ٤

الرئيس

مكرم حيد

٢٩ يونيو ١٩٣٧

نمرة ١٦٥ - ١١ / ١٨

إلى وزارة المالية

والتي مجلس الوزراء بعثته للتعطية في ٣٠ يونيو سنة ١٩٣٧ على رأي اللجنة المالية المين في هذه المذكرة .

ملحق رقم ١٥٦

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والمبارك

عن مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ٥٦,١٣٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ للصرف منه في شؤون تعزيز الأمن العام وتحسين حالة البوليس

(المقرر بضرورة الشرح المحترم أظن ان هذا يترك)

أحيل إلى لجنة المالية في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي بمبلغ ٥٦,١٣٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٨ "وزارة الداخلية" للصرف منه في شؤون تعزيز الأمن العام وتحسين حالة البوليس .

وقد نظرت اللجنة في مساء اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والملحقة بهذا التقرير وقد وافقت على فتح الاعتماد المطلوب للأسباب الواردة بالمذكرة المشار إليها وترجو من المجلس أن يوافق على مشروع القانون بالصيغة التالية التي اقترها مجلس النواب

السكترير البرلماني
أظن ان الجليل

رئيس اللجنة (بالنيابة)
محمد عبد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

نقد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه، وقد صدقوا به وأصدروه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٨ "وزارة الداخلية" اعتماد إضافي قدره ٥٦,١٣٠ ج. م. (سنة ومحمول كما مائة وثلاثون جنيناً) للصرف منه في شؤون تعزيز الأمن العام وتحسين حالة البوليس - حسب البيان الآتي :

الفرع ١ - ديوان العموم ومصالح أخرى

جنس

- ٩,٦٠٠ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
- ٢,٤٩٠ باب ٢ - مصاريف عمومية .
- ١,٠٠٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

الفرع ٢ - البوليس

جنس

- ٢٧,٤٢٤ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
- ٨,٣٣٢ باب ٢ - مصاريف عمومية .
- ٧,١٣٠ باب ٣ - أعمال جديدة .

الفرع ٣ - انتقصر

جنس

- ٢,٦٥٤ باب ١ - ماهيات وأجور مرتبات .
- ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .
- مادة ٢ - مل ووزير الداخلية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منها فيما يخصه .

أمر بأن يصح هذا القانون بنص الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

بجانب
 بإنشاء ١٦ وظيفة لضباط (٣ يرزباشية و ١٣ ملاحظ بروليس) و ١٢٤ ضباط صف وأغار .
 وترى اللجنة الموافقة على الاقتراح مع تخفيض عدد الملاحظين إلى ٧ والقوة إلى ١٠٠ وبذلك يقتصر الاحتياط على..... ١٩٧١٠

٣٧٥٠ لإنشاء مكتب رئيس الباحث الجلمانية بدويوات المومو يفرغ للثرون الباحث ويخصص فيما يقدم الإشارات إلى أقسام المباحث بالمديريات وهو يتكون من ١٣ وظيفة (١ قاعطام) صاغ و ٣ يرزباشية و ١ ملاحظ و ٢ درجة خامسة و ١ سادسة و ١ سابعة و ٣ ثامنة) ٣٧٥٠

٣١,٠٠٠ اعتبار إجمال مطلوب لتمرير قوات البوليس في الأقاليم وترى اللجنة المالية الاكتفاء الآن بمبلغ ٥,٠٠٠ ج. م. ملاحظة على الاتحاد الإجمالي المدرج لهذا الغرض في ميزانية البوليس السنة المالية وقدره ١٠,٧٥٠ ج. م. على أن يكون توزيع الاتحادين بالأخلاق بين وزارتي المالية والمالية ٥,٠٠٠

١١,١٦٤ لإنشاء قسم ثان في شبرا وهو يتطلب ١٣ وظيفة دائمة (عدد ١ صاغ وعدد ٣ يرزباشية وعدد ٥ ملاحظين وعدد ١ درجة سابعة وعدد ٤ درجة ثامنة) وعدد ١٤٣ ضباط صف وأغار وذلك إجابة لرغبة مجلس النواب في جلسة ١٧ يونيو سنة ١٩٣٧ ١١,١٦٤

٤,٧٢٨ لإنشاء عدد ٤ بتادوستة في مدن الحلة الكبرى وقنا وشبين الكوم وسوهاج وهي تتطلب عدد ٣٠ وظيفة (عدد ٤ صافات وعدد ٤ يرزباشية وعدد ٤ ملاحظين وعدد ٤ درجة سابعة وعدد ٤ درجة ثامنة)

وترى اللجنة الاكتفاء هذه السنة بالوظائف اللازمة لليندين الآخرين ٣,٣٦٤

٧٤٤ لإنشاء وظيفة وكيل محافظ لمدينة الإسمايلية تنفيذ لما تجوز في جلسة مجلس النواب بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ والوظيفة المقترحة هي من الدرجة الثالثة.

وترى اللجنة الموافقة على الطلب على أن تكون الوظيفة من الدرجة الرابعة..... ٥٨٨

وزارة المالية

لجنة المالية

١٠١١/١ داخلية

مذكرة مرغوة إلى مجلس الوزراء

تلك وزارة المالية من وزارة المالية اقتراحات عدة ترى للذين: (أولا) تعزيز الأمن العام تحقيقا لرغبات التي أرب هذا البرلمان في دورتيه المالية والسابعة ، (ثانيا) تحسين حال رجال الأمن العام وإصلاح مجال الرق أمامهم بما يقتضيه مع السجلات للفتاة على كاهلهم لا سيما في العهد الجديد الذي تستقبله البلاد الآن .

وقد تبين من نفس الاقتراحات المروضة أنها تستلزم إلى ثلاثة أصنام أحدها خاص بتحسين رجال البوليس والإدارة والأخرى نحو إليه الضرورة الحاجة لتعزير الأمن العام والثالث متصل باقتراحات الميزانية العادية . وقد رأت اللجنة إجابة المقترحات الواردة في القسم الأولين وإجراء النظر في اقتراحات القسم الثالث ليبحثا مع مشروع الميزانية المقبلة . وفيما يلي بيان للمقترحات التي توافق عليها اللجنة منذ الآن بعد أن استأصفت برأي معلو وزارة المالية :

الاتحاد الذي

التي اللجنة

المالية

بجانب

٤,٥٠٤ لاستمالة على الاتحاد الإجمالي وقدره ٦,٠٠٠ ج. م. المدرج في ميزانية البوليس السنة المالية تحسين درجات حكامي البوليس بالأقاليم (بإنشاء ٣ أميرال مقابل إنشاء ٢ قاعطام و ١ بجيشي) وإنشاء ٣٥ وظيفة (٤ صافات و ٣١ يرزباشي) لمساعدى حكامين وأمورى بتادوستة رئاسة قطب البوليس المهمة..... ٤,٥٠٤

٣,٥٥٤ لاستمالة على الاتحاد الإجمالي وقدره ٣,٧٥٠ ج. م. المدرج في ميزانية المخرصة المالية لإنشاء ٣٠ وظيفة لضباط يتولون الإشراف على أعمال انظر (٤ صافات و ٦ يرزباشية و ٢٠ ملاحظين) وذلك من أصل الكادر ثابت المطلوب لإنشاء تدريجا في الميزانيات القادمة حتى يصل عدد الضباط إلى ١٠٠

وقد رأت اللجنة المالية الموافقة على الطلب مع تخفيض وظائف الملاحظين من ٢٠ إلى ١٥ بحيث يقتصر الاتحاد على..... ٣,٦٥٤

١٢,٣٣٠ لتسم مكتب المباحث الجلمانية في المديريات وفك

مدرج في ميزانية البوليس لسنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ باب ٣ "أعمال جديدة"
اعتاد قفده ٧,٦٥٠ ج. م لشراء أسلحة ونطروش وهو ممد لشراء الأصفان
اللازمة وانطروش لممد ٣,٠٠٠ بتدقيق اتفق على توريدها البوليس بدون
مقابل من الأسلحة التي سيستفي عنها الجيش .

ورد كتاب من وزارة الداخلية يفيد أن الخراطوش طلب من مصلحة
المهمات للجيش المصري أما باقي الأصفان فطلبت من الخارج وأن ما أسكن
توريده حتى آخر السنة المالية للمساعدة اقتصر على ما قيمته ٥٢٠ ج. م
وتطلب الوزارة ترجيل الباقي من الاعتاد وقدره ٧,١٣٠ ج. م

ولا ترى اللجنة مانعا من الموافقة على فتح اعتاد إضافي بالمبلغ المذكور في
الباب الثالث من ميزانية البوليس .

وبناء على ما تقدم تكون جلة الاعتادات الإضافية المطلوب فتحها و
ميزانية وزارة الداخلية وفروعها ٥٦,١٣٠ ج. م حسب الجداول المرفقة
وهي تخفض بما يلي :

فرع ١ - ديوان العموم ومصارف أخرى

ج. م
باب ٩ - مايات وأجر ومرتبات . ٩,٦٠٠
باب ٢ - مصاريف عمومية . ٢,٩٩٠
باب ٣ - أعمال جديدة . ١,٠٠٠

١٣,٥٩٠

فرع ٢ البوليس

ج. م
باب ١ - مايات وأجر ومرتبات . ٣٧,٤٢٤
باب ٢ - مصاريف عمومية . ٨,٨٣٢
باب ٣ - أعمال جديدة . ٧,١٣٠

٤٥,٣٨٦

فرع ٣ - انظر باب ١ مايات وأجر ومرتبات

٢,٦٥٤

٥٦,١٣٠ الجلفة .

والجنة المالية تشترط برفع الأمر الى مجلس الوزراء لشكرهم بإقراره نوتة
لمرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم مشروع قانون لهذا الغرض ٦

السكرير

عمريا في ٦ ولاية ١٩٣٧

الرئيس

مكرم عيد

الاعتاد الذي
أقرته اللجنة
المالية

الاعتاد المقترح

ج. م
٢,٣٩١ لإبدال وظائف ١٠ مأموري ضبط درجة خامسة
بجد ١٠ مفتي ضبط درجة رابعة ٣ مأموري
ضبط درجة سادسة بجد ٣ مفتي ضبط درجة
خامسة كي تتناسب درجة الوظيفة مع المسؤوليات
التي ينطوي عليها اختصاصها بعد تطبيقه من مأمور
إلى مفتي .

وترى اللجنة المالية الموافقة على الاقتراح مع
الاكتفاء في الوقت الحاضر برفع ٤ درجات من
الخامسة إلى الرابعة ٣ من السادسة لخامسة ... ١,١١٣

٢,٨٣٥ لاستبدال ١٥ وظيفة معاوني إدارة فئة (ب) من
الدرجة السابعة ١٥ معاوني إدارة فئة ممتازة درجة
خامسة وذلك لإصحاح مجال الترقى أمام بعض
المعاونين الذين قضوا مددا طويلة في الخدمة تحقيقا
لرغبة البرلمان .

وترى اللجنة الاكتفاء برفع درجات ٨ وظائف
من السابعة إلى السادسة ... ٨١٦

١٥,٢٥٤ لاستئجار مع الاعتادات الإجمالية وقدرها ٢٥٠ ج. م
المدرجة في ميزاني مديرية البوليس والبوليس لسنة
الحالية في إنشاء الوظائف اللازمة لتوسيع قسم الضباط
والكونستبلات بمدرسة البوليس بحيث يصل العدد
في قسم الكونستبلات إلى ٥٠٠ طالب ولإنشاء فرقة
جديدة لقسم الضباط يتبل أربعين طالب من حملة
الليسانس وقد فقه الاعتاد على أساس المطلوب لسنة
بأكملها ... ١٤,٨٨١

١,٠٠٠ مكافأة لخبر ليعت مشروع إنشاء قسم لتفريغ رجال
البوليس السرى تحقيقا لرغبة البرلمان - على أن يدرج
الاعتاد تحت باب ٣ أعمال جديدة "ميزانية مدرسة
البوليس ... ١,٠٠٠

٧,٧٦١ لتتوسع في إحالة الضباط إلى الاستبداد عند بلوغهم
من الخامسة والخمسين .

وترى اللجنة زيادة اعتاد البند ٩ حرف (هـ)
وقدره ٦,٠٠٠ ج. م الغنص في ميزانية البوليس
لمايات الضباط والاستبداد بمقدار ٧,٥٠٠ ج. م
للمساهمة المقدم ... ٧٥٠٠

٩٠,٩٦٥

تحويل

وفر منظور حصوله من جراء التأخير في شغل الوظائف
الجديدة فترة من السنة تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر ١٦,٠٩٤

٤٩,٠٠٠ الجلفة

ملحق رقم ١٥٧

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والميزانية

من مشروع قانون بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ لتسديد قيمة اشتراك مصرفي عصابة الأمم من نصف السنة الثاني من سنة ١٩٣٧
(المردشرة التي أعلن عنها الجليل)

أحيل إلى لجنة المالية في ٢٦ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بفتح اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج. م. في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٤ "وزارة الخارجية" باب ٢ "مصاريف عمومية" لتسديد قيمة اشتراك مصرفي عصابة الأمم من نصف السنة الثاني من سنة ١٩٣٧

فنظره اللجنة في مساء اليوم نفسه وأطلعت على المذكرة المرفوعة عنه من اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء والمنطقة بهذا التقرير . ودأت للأسباب الواردة بها الموافقة على فتح الاعتماد المطلوب وترجى من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التالية التي أقرها مجلس النواب
رئيس اللجنة (التأنيب)
السكبر البيلاني
أعلنون الجليل
محمد عبد الشاوي

مشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٤ "وزارة الخارجية" باب ٢ "مصاريف عمومية" تحت بند خاص اعتماد إضافي قدره ١٠,٠٠٠ ج. م. (عشرة آلاف من الجنيحات) لتسديد قيمة اشتراك مصرفي عصابة الأمم من نصف السنة الثاني من سنة ١٩٣٧ ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مرسوم بمشروع قانون

بفتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يفتح إلى البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٨ "وزارة المالية" اعتماد إضافي قدره ٥٦,١٣٠ ج. م. (ستة وخمسون ألفا ومائة وثلاثون جنيها) للصرف منه في شؤون تعزيز الأمن العام وتحسين حالة البوليس - حسب البيان الآتي :

الفرد ١ - ديوان المرسوم ومصالح أخرى

باب ١ - ماهيات وأجور ومهمات .

باب ٢ - مصاريف عمومية .

باب ٣ - أعمال جديفة .

الفرد ٢ - البوليس

باب ١ - ماهيات وأجور ومهمات .

باب ٢ - مصاريف عمومية .

باب ٣ - أعمال جديفة .

الفرد ٣ - الخفر

باب ١ - ماهيات وأجور ومهمات .

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى المالية والمالية تنفيذ هذا القانون كلى منها فيما يخصه

مدمبرى راس المخرى ١٠ جادى الأولى سنة ١٣٥٦ (١٨ يولييه سنة ١٩٣٧) .

محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مصر إلى وزارة المالية لتقديره إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

وزير الخارجية

مكرم حيد

مصطفى النحاس

مرسل إلى وزارة المالية لتقديره إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه .

نأسر بأن يعم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

وزارة المالية

الجنة المالية

٢٧٤/١ خارجية

أجلت عصبة الأمم المحكمة المصرية بأن جميعها العمومية توفرت في جلستها في المادة المنقطة في ٢٦ مايو سنة ١٩٣٧ بمقتضى قيمة اشتراك مصر في نفقات العصبة للسنوات ١٩٣٧ و ١٩٣٨ و ١٩٣٩ بالثمن عشرة وسبعة قايمة لأى تعديل قد يتقرر في الجلسة العادية المقبلة للجمعية العمومية .

ولما كانت وحدة الاشتراك لسنة ١٩٣٧ تبلغ ٢٥٢٩٥٠٠١٨٤ فرنكا ذهبيا فإن قيمة اثني عشرة وحدة تبلغ ٣٠٣٥٤٠٠٢٠ فرنكا والمطلوب الآن هو دفع نصف هذا المبلغ أى ١٥١٧٧٠١٠١ فرنكا ذهبيا أو ٣١٤٥٥٤٠٧٠ فرنكا سويسريا (٩٦٩٨ جنيا ٧٧٦ مليا حسب السعر الحالى ٤٥٢٢ سنتى بالفرنك) وهو قيمة اشتراك مصر مدة النصف الثانى من سنة ١٩٣٧

أما قيمة الاشتراك للنصف الأول لسنة ١٩٣٨ والتي سيتتض دفعها أيضا

في بحر السنة المالية الحالية فلا يمكن تقديمها الآن إذ لم تتحدد العصبه بعد قيمة وحدة الاشتراك لسنة ١٩٣٨

لذلك ولما كان لا يوجد في ميزانية اعتماد لهذا الغرض فتتقرر وزارة المالية تنوع اعتماد إضافي بمبلغ ١٠٠٠٠٠ ج . م لتسديد قيمة اشتراك مصر في العصبه من نصف السنة الثانى من سنة ١٩٣٧ حتى أن تقدم يطلب فتح اعتماد إضافي آخر بقيمة اشتراك نصف السنة الأول من سنة ١٩٣٨ في الوقت المناسب .

وقد بحثت اللجنة المالية هذا الاقتراح فوافقت الموافقة عليه وهي تتخوف برفع الأمر إلى مجلس الوزراء لتفضل بإقراره توطئة لمرضه على البرلمان .

ورفقة هذه المذكرة مشروع مرسوم بمشروع القانون اللازم لهذا الغرض

تقاررة في ٢٢ يولييه ١٩٣٧

الرئيس

مكرم حيد

نمرة ١٥٦ - ٥/٢
إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٤ يولييه سنة ١٩٣٧ على الاقتراح المين في هذه المذكرة وقد ألفت وزارة الخارجية هذا القرار .

وسمه صوة من للرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بفتح الاعتماد الإضافي المطلوب

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

مرسوم بمشروع قانون

فتح اعتماد إضافي في ميزانية السنة المالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨

بسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر
جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية، وموافقة رأى مجلس الوزراء

ورسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقرأ على البرلمان :

مادة ١ - يفتح في ميزانية السنة للمالية ١٩٣٧ - ١٩٣٨ القسم ٤ "وزارة الخارجية" باب ٢ "مصاريف عمومية" تحت بند خاص اعتماد إضافي قدره ١٠٠٠٠٠ ج . م (عشرة آلاف من الجنيات) لتسديد قيمة اشتراك مصر في عصبه الأمم من نصف السنة الثانى من سنة ١٩٣٧

ويؤخذ هذا الاعتماد الإضافي من الاحتياطي العام .

مادة ٢ - على وزيرى الخارجية والمالية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه

مديرى داس المين في ١٦ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (٢٤ يولييه ١٩٣٧) محمد على

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باصر مجلس الوصاية

وزير المالية وزير الخارجية رئيس مجلس الوزراء

مكرم حيد واصف بطرس ظلى مصطفى النحاس

نمرة ١٥٦ - ٥/٢

مرسل إلى وزارة المالية لتقدمه إلى البرلمان وقد أبلغ إلى الوزارة الخارجية للإحاطة

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

الكتاب الثالث خاص بالجنائيات والجنح التي تحصل لأفراد الناس .

الكتاب الرابع خاص بالجنايات .

الكتاب الأول — يحتوي على الأحكام الابتدائية وهي مقسمة إلى عشرة أبواب منها باب أنواع الجرائم . وباب العقوبات من أصلية وتبعية . وباب العقوبات التبعية وباب الاشتراك وباب الشروع . وباب الاتفاقات الجنائية . وباب المود وباب الأحكام الملحق بتنفيذها على شرط . وباب أسباب الإساءة . وموانع العقاب . وباب المبررين للأحداث . وباب حق العفو الخ .

وقد أصبح هذا الكتاب في المشروع أحد عشر باباً لأن باب الاتفاقات الجنائية كان أصلاً الباب الخامس سكرًا ، فأصبح في المشروع الباب السادس .

وقد كان هذا الكتاب يحتوي على ١٩ مادة فأصبح في المشروع ٧٧ مادة . والسبب في هذه الزيادة يرجع بالأخص إلى إدماج المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المبررين المتأدي الإجرام فوضعت بالمادتين ٥٢ ، ٥٣ من المشروع في باب المود ، وبد المادة ٥١ من المشروع إذ أنها كلها متصلة بالمجرم الذي ينفذ السرقة وما في حكمها من الجرائم مادة له — مع تعديل حكم المادة الثانية من القانون رقم ٥ لسنة ١٩٠٨ المذكور وجعله جوازياً بعد أن كان وجوبياً . كما أضيف على هذه المادة الشرع ليكون النص مقتضياً مع المادة التي قبلها . وكذلك في باب الاتفاقات الجنائية أفردت له مادة خاصة بعد أن كانت مواد مكررة .

وأهم التعديلات التي أدخلت على هذا الكتاب ما أدخل في المواد الثلاث الأولى من إطلاق حكم المادة على كل قاطن في القطر المصري مع حذف الموجود في القانون الحالي (إلا إذا كان خاضعاً للقضاء المحاكم الأهلية) أو تأييد الحكومة المحلية .

وهذا فائض من سيادة الدولة في التشريع على كافة سكان القطر المصري دون استثناء .

وقد حذف من الباب الثالث الخصاص بالعقوبات عبارة "مقيداً بالجديد" (مادة ١٤) أو "بدون قيد بالجديد" (مادة ١٥) أو "غير حاد" .

و"مقيداً بالجديد" لأن المشروع اعتبر هذا من إجراءات لأمانة السجناء المالية ، ولا لزوم لوجودها في أصل القانون .

ملحق رقم ١٥٨

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة الحفائية

من مشروع قانون العقوبات

(اقتراح حضرة الشيخ الحزيم من كمال عينه بك) .

تسرى لجنة الحفائية بشيوة السرور والاغتياب ، وهي تتقدم لمجلس الشيوخ الموقر بأجل مشروع قانون سيطلق إذا أقره المجلس على جميع سكان القطر المصري .

وإنه لفخر عظيم .

وقد سبق لهذه اللجنة أن اشرفت بتقديم تقريرها عن مشروع قانون تحقيق الجنائيات الذي ستطبقه المحاكم المختصة في فترة الانتقال وصادق عليه المجلس .

أما مشروع هذا القانون ، فهو قانون العقوبات وستطبقه المحاكم المختصة والمحاكم الأهلية على السواء ، فهو تأخذ على جميع من حلت أرض مصر وأصلته سماً لها .

وهذه أولى ثمرات — بل أهم ثمرات — مؤتمر إلغاء الامتيازات وللماهدة التي بفضل المجلس بإقرارها ، وكان من ثمرتها استبعاد مصر لحقها الطبيعي الأخرى في سن القوانين التي تسرى على جميع سكان القطر المصري .

وقد بحثت اللجنة مشروع هذا القانون بمحادثتها يوم ٢١ يولييه سنة ١٩٣٧ بحضور حضرة الأستاذ المحترم محمد صبري أبو حرم الوكيل البرلاني لوزارة الحفائية . ثم أحيل المشروع إلى اللجنة فأقرته بجلسته ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ .

يشمل قانون العقوبات الحالي ٣٤٨ مادة ، مقسمة إلى أربعة كتب :

الكتاب الأول خاص بالأحكام الابتدائية .

الكتاب الثاني خاص بالجنائيات والجنح المضرة بالمصلحة العمومية وبإن عقوباتها .

القسم الثاني : بين الساجدة الثانية عشرة ، فلا يجوز الحكم عليه بالعقوبات البادية بل تقتسل منه وسائل الملاحظة والقرينة مع منع التأديب الجنائي والمجالد .

والقسم الثالث : الصنعيين الثانية عشرة والثامنة عشرة ، وقد أصلي للمشروع سلطة القاضي فهو غير مبنى أت . يتخذ في شأنه وسائل الملاحظة والقرينة أو يحكم عليه بالعقوبة البادية مخففة على الوجه المبين في المشروع .

والقسم الرابع : الصنعيين الخامسة عشرة والسابعة عشرة ، فلا يجوز الحكم عليه بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، بل تقتض العقوبات بالنسبة له على الوجه المنصوص عليه في المشروع .

وقد بينت المادة ٧٨ من المشروع طرق الملاحظة والقرينة التي يجوز اقتناؤها لثان الصنير .

باب الصفو — الشامل : اقصر المشروع في هذا الباب على بيان الآثار للترتبة على الصفو من العقوبة والصفو الشامل اكتفاه بالمادتين ٤٣ و ١٥٢ من الدستور ، إذ الأولى خاصة بحق الملك في الصفو وبخض الصفوة ، أما الثانية فخاصة بالصفو الشامل ، وهو لا يكون إلا بقانون . ولهذا فلا حاجة إلى النص على ذلك في قانون العقوبات .

هذه هي أهم التعديلات التي أدخلت على الكتاب الأول من قانون العقوبات الحالي .

وجلس النواب أقر المشروع مع حذف المادة ٥٦ ومعدل الفقرة رابعا من المادة ٢٥ الخاصة بالعقوبات النجاسة إلى النص الآتي :

« لا يجوز الحكم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاته ما تقدم يكون ملغى من ذاته ، وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد اقتضاء مدة عقوبته أو الإفراج عنه ويقدم له القيم حسابا عن إنفاقه .

وبمجلس النواب أقر المشروع مع تعديل الكتاب الأول ٢٦ مادة بعد أن كان ٢٧ مادة في المشروع الأصلي .

الكتاب الثاني

الجنائيات والجنح للضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

ويشمل هذا الكتاب سبعة فصول ، بقيت أساسها ومحتواها في المشروع كما كان في قانون سنة ١٩٠٤ ماعدا الباب الثالث عشر فقد أصلي عزاءا شاملا (تحليل المواصلات) أي كافة المواصلات بأنواعها ، وذلك تمشيا مع التطور الحديث وضرورة حماية وسائل المواصلات بزية أو بحرية أوروبية .

أما باب تطبيق تنفيذ الأحكام على شرط ، فقد أدخلت عليه تعديلات جوهرية كما هو واضح بالذكرة التفسيرية للمقابلة بشروط القانون . وأهم هذه التعديلات أن المشروع لم يقيد الصان في إلحاق التنفيذ بضرورة عدم سبق الحكم على الجاني بعقوبة بل جعل للقاضي الحق في إلحاق التنفيذ حتى مع وجود السوابق لتمام ما دام يرى من الظروف ما يبيح على الاحتياط أنه سوف يقع من ارتكاب الجرائم .

ومن أهم هذه التعديلات أيضا في هذا الباب أن المشروع ألح الحكم بإلحاق التنفيذ حتى في حالة الحكم بغرامة والقانون الحالي لا يبيح ذلك ، وهذا مقتضى من القانون الفرنسي والإيطالي لأنه ليس من العدل إذا حكم في قضية واحدة على أحد المتهمين بالغرامة وعلى الآخر بالسجن أن يستفيد المحكوم عليه بالسجن بإحدى التنفيذ دون الحكم عليه بالغرامة . وللمشروع الحالي جعل الإلحاق شاملا أيضا لأنه عقوبة قوية ، كرافية البوليس والحريان من حق الاعتقال ، كما يجوز أن يشمل الإلحاق جميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم (المادة ٥٥ — فقرة أخيرة من المشروع) ولم يكن هذا جائزا في قانون سنة ١٩٠٤

ومن أهم التعديلات في هذا الباب أن المشروع أجاز الإلحاق أكثر من مرة لمجرم وأحد بخلاف قانون سنة ١٩٠٤

ويكون إنشاء الإلحاق جوازا إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال خمس سنوات . حكم بالسجن لمدة تزيد على شهر كما قرر المشروع أو إذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه قد صدر ضده قبل الإلحاق حكم بالسجن لمدة تزيد على شهر ولم تكن المحكمة قد علمت به . إن إنشاء الإلحاق لا يكون حتى يجرى الحكم عليه ، ولا بمجرد ظهور حكم سابق ، بل يجب أن يصدر حكم من المحكمة بجرمان المحكوم عليه من إلحاق التنفيذ ، وممكن أن يكون الإنشاء كالإلحاق متروكا لتقدير المحكمة .

كما جاز للمشروع أيضا المحكمة التي تصدر الحكم ضد متهم سبق استغفاه بإلحاق التنفيذ أن تنص في حكمها على إنشاء العقاب السابق .

فيري من هذا أن للمشروع أدخل تعديلات كثيرة في باب تطبيق تنفيذ الأحكام على شرط ، وهي تعديلات جوهرية أوصلها إليه روح التشريع الحديث في الدول المختلفة ومن في الواقع مبادئ صريحة توافق الحقبة على الأخذ بها .

المجربون الأحدث : من التعديلات المهمة التي أدخلها المشروع في الباب العاشر من الكتاب الأول بخصوص المجرمين الأحدث أنه سلف التأديب الجنائي من وسائل إصلاح الصنير . وقد قسم المشروع المجرمين الأحدث إلى أربعة أقسام :

القسم الأول : الصنيردون السابعة ، فلا يجوز إقامة الصفو عليه مطلقا .

وأقر مجلس النواب مواد هذا الكتاب بتعديل المواد : ٩١ ، ٩٢ ، ١٢٠ ، ١٨٨ من المشروع الأصلي . بأن أضاف لفظة (أو طاعة تحريرية) على المادة ٩١ وأضاف لفظة (الجوية) على المادة ١٢٠ .

وفي المادة ١٨٨ أضاف لفظة (المقدم ذكرها) قبل كلمتي (بمقام قاض أو هيئة) وهو تعديل واجب لتتوزع المادة . " كما حذف المادة ١٥٩ من المشروع لخاصة بتقارب مديري البحرية الخ . . . لذا لقب خصصا الخ ... " .

الكتاب الثالث

يقع هذا الكتاب على أصله بالنسبة لعدد أبوابه الخمسة عشر وصورتها ما عدا عنوان الباب الخامس الخاص بالقبض على الناس وحدهم وسرقة الأطفال وعطف البائت قد أضيف إليه بغير العائلة وهي جريمة جديدة على قانون العقوبات وقد أحسن المشرع صنعا بإدخال هذه الجريمة وفي هذا الباب يلتفت إذ وضع لما المادة ٢٩٥ والشرع الحديث تعاقب على هذه الجريمة فقد أدخلت على قانون عقوبات بلجيكا سنة ١٩١٢ وفي فرنسا سنة ١٩٢٤ وفي إيطاليا سنة ١٩٣٠ والنس الجديد يقضي بمعاقبة كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع ثغفات الزوجة أو أحد الأقارب أو أجرة الحضنة الخ — وأمنع من الدفع مع قدره عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبية عليه . ولأن هذه الجريمة تمس نظام الأسرة وتؤثر في الروابط المالية جعل المشرع المعاقبة فيها مغلظة على شكوى صاحب الشأن كما جعل لصاحب الشأن بعد التبليغ الحق في التنازل عن الشكوى قبل الحكم فيها نهائيا ورتبه على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية .

ونهب المشرع إلى أبعد من هذا فنص على عدم تنفيذ العقوبة بعد صيرورة الحكم نهائيا إذا أدى المحكوم عليه ما عهده أو قدم كفيلًا يقبله صاحب الشأن . وأهم التعديلات التي وودت في الباب الأول الخاص بالقتل والجرم والضرب هو ما نصت عليه المادة ٢٤٠ من المشروع المقابلة للمادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ الخاصة بالقتل الخطأ فقد رفع المشروع الحد الأدنى لعقوبة الحبس إلى ثلاث سنين والفرملة إلى ١٠٠ جنيه لما ظهر من أن عقوبة المادة ٢٠٢ الحالية لا تكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيما كما في حالة تهمد الجنح عليهم .

وكذلك رفع المشروع الحد الأقصى في عقوبة الإصابات الخطأ إلى ستة أشهر بدلا من شهور وذلك في المادة ٢٤٦ من المشروع المقابلة للمادة ٢٤٤ الحالية وقد عني في الباب الثالث (إسقاط الحوائج) بإضافة القبول لله

وأما الأبواب التي تناولها التعديل الباب الأول الخاص بإختصاصات المضرة بمن الحكومة من جهة الخارج . فقد أضيفت الفقرات إلى الإختصاصات المقابلة لتجلبها للعلم في المادة ٨٠ من المشروع . وأضيفت مادة جديدة وقصد المشرع بإختصاص مدقق في المادة ٧٥ من قانون سنة ١٩٠٤ للمطابقة للمادة ٨٣ من المشروع إذ كانت المادة ٧٥ تعاقب كل صاحب وظيفة أو مأمور مكتب بمخاطبة رؤسويات الاستحكامات الخ . فلم تكن (رؤسويات العلم) فالمادة الجديدة المضافة تنص على عقاب كل شخص آخر غير موظف يتوصل بطريق الرشوة أو الرش أو الإكراه الخ فيفسدها كذلك وهي مادة ضرورية . وقد أضيف المشروع بوضوحها . وكذلك المادة ٨٦ أضيفت للمقابلة على الجرائم المضرة بأمن الدولة في زمن الحرب إذا ارتكبت اضرا بها حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك .

وقد أدخل المشروع في الباب السابع الخاص بمقاومة الحكم والتمرد طعن بالسب وغيره مادة جديدة هي المادة ١٣٥ المقابلة على الإحالة في حق موظف بواسطة التفراف أو التفتيش أو النكابة أو الرسم . لأن المادة ١١٧ من القانون الحالي لا تعاقب إلا على الإحالة بالإشارة أو القول أو التهديد . فإذا أرسل شخص إلى موظف ربما يتضمن إحالة له بسبب وظيفته ففعله الآن لا يكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٢٧ ولهذا وجب وضع المادة ١٣٥ الجديدة .

وكذلك أدخل المشروع مادة جديدة هي المادة ١٣٦ المقابلة من يعجزون السلطات العامة ومن في حكمها بالأخبار عن كوارث أو أخطار لا وجود لها .

وأكثر التعديلات التي أدخلت في الباب الثالث عشر الخاص بتعطيل المواصلات ناشئة عن كثرة طرق المواصلات الحديثة وزيادة أهميتها وبين تعديلات قضائية مبنية في المواد من ١٦٥ إلى ١٧٢ من المشروع .

أما الباب الرابع عشر فقد عني بإلغائه وإلغائه التي تقع بواسطة الصحف وغيرها فتحدثت بعض العقوبات عند ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة " أو الأوراق المزورة بمسود قصد (مادة ١٩٠) كما شددت العقوبة في حالة الإحالة أو السب الموجه إلى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات المنصوص عليها في المادة ١٨٦

والباب السادس عشر الخاص بالتزوير تم تعديل فيه هو اعتبار بصمة الأصبع كالإمضاء في التزوير وقد أضاف المشرع هذا النوع الجديد من التزوير ليشعره في مصر بعد أن ترقق حكمة القضاة والإيرام في نسبة بصمة أصبع إلى شخص تزويرا لأن المادة ٧٩ من قانون سنة ١٩٠٤ حصرت التزوير في الإمضاءات والأختام وتغيير المحرمات ، ولم تنص على بصمة الأصبع ولو أنها حدثت من هذا الرأي واعتبر هذا تزويرا . ولهذا رأى المشرع النص على تلك صراحة في المادة ٢٢٧ . ولما كان القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ ينص على معاقبة من يرتكب القس في ماذق تحقيق البرائة والفرقة أو في عقد الزواج ، رأى المشرع أن يدمج هذا القانونين في المشروع الحالي فوضعه في المادتين ٢٢٨ و ٢٢٩ .

رفعت السن من ثمان عشرة سنة إلى الحادية والعشرين في جريمة الصرخى وإنشاء الأختلاق . والمادة ٢٧٤ حذرت تجريرا لفظا لفظة رفقة إلى حيثته. وفي المادة ٢٧٦ حذفت جواز الحكم بالقرابة بالنسبة لقوة الزنا .

وفي المادة ٢٧٩ حذفت عبارات "تبريرة" "بإمرأة تكون قد أصحها فذلك" "مما لا كونه" . وحذفت جواز الحكم بالقرابة . والمادة ٢٨٠ رفعت من الحق عليه في حالة الاستيلاء إلى إحدى وعشرين سنة بدلا من ثمانية عشرة سنة تشميا مع قانون الحماية الجنسية بخصوص من الرشيد .

الكتاب الرابع

أما الكتاب الرابع الخاص بالفصلات في حق أسفه كما هو في قانون سنة ١٩٠٤

كلمة ختامية

وقد كان جم اللجنة أرت تحافظ على إبقاء نبر المواد المشهورة لأنها "أصبحت ملها" لبعض الإبرام وهي مخطوطة من ظهر قلب جميع المشتبهين القانون من رجال القضاء والنيابة والمحاماة . فإذا ذكرت المادة ٢٠٥ و ٢٠٦ أسرعت إلى الخطأ. جريمة الضرب وإذا ذكرت المادة ١٩٤ تحت الضمن جريمة القتل وهكذا الأمر في مواد التزوير والقتل الخطأ والإصابة الخطأ وجرائم التبييد والاختلاس والنصب وغير ذلك .

وكم يكون ندينا أن يتمكن المشرع من المحافظة على إبقاء هذا المواد اسمياتها ولكن تبين لجنة استعمال هذا الأمر استعمالا مطلقا وإلا تدخلت الأبراب في بعضها وأخطأ الأمر وأصبح من المنصير جعل الإبرام المتأثرة في باب واحد بل وفي كتاب واحد .

صدر قانون العقوبات الأجل في سنة ١٩٠٤

وقد وضع على أحدث النظم وقتها فوق كونه ملائما لمعادلات البلد وأحوالها وقد تطور هذا القانون بتعديلات عدة متشعبة مع التغييرات الحديثة .

لهذا عندما فكر في وضع قانون جديد للعقوبات يسرى على جميع سكان القطر المصري رأى المشرع المصري اقتضاها قانون العقوبات الأجل أساسا لمشروعه. ولذلك فإنه في كثير من المواد ومن الأبراب لم يسر شيئا ولم يدخل عليها إلا التعديلات التي أثيرها في هذا التقرير .

وفي المذكرة التوضيحية للمرافعة المشروع القانون .

والجنة تتصرف بمرض تلبية عملها على مجلس الشيوخ الموقر بأجل المرافعة على مشروع القانون نظرا لما في من منازيا وتعديلات جوهرية مهمة متشعبة مع تطور الحالة الاجتماعية في القطر المصري .

وقد وافقت عليه بإجماع الآراء .

رئيس اللجنة

كامل إبراهيم

٢٧٠٤٢٧

الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة عليهم بسبب ضعفهم معلارة على الأطباء والإبراسين والعصاة وذلك في المادة ٢٩٥ من المشروع المقابلة للمادة ٢٢٧ من القانون الحالي .

وقد عني المشرع بجعل العقوبة الأخيرة من هذه المادة مادة قاعة يتضمنها من الصل على علم العقوبة على الشرع في الإسقاط أما في الباب الرابع لخاص بترك العرض وإنشاء الأختلاق فلم تعدل حصل فيه هو وقع من الحق عليه .

وقد عني المشرع بإدخال مادة جديدة هي المادة ٢٧٤ لمالية القوانين الذين يؤثرون في مستيهم كلها أو بعضها على ما تكسبه الدعوة من المحارة ولم يكن في القانون الحالي نص كهذا .

ومن التعديلات العامة أن أضاف المشرع في الباب السادس الخاص بشهادة الزور واثنين الكاذبة المادة ٢٠١ ونص على من عتاب المترجمين إذا أخلوا عن قصد ، بواجب الأمانة أسوة بالغيراء .

ولما كان المشرع قد أدخل تعديلات على الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني الخاص بالمبلغ والجبايات تشميا مع هذه النظرية أدخل التعديلات المرفوعة في الباب السابع من الكتاب الثالث الخاص بالقتل والسلب وإقتناء الأسرار .

وليس من السهل تلخيص ما ورد من هذه التعديلات بل الأهميل الرجوع إلى نص المواد والمذكرة الإيضاحية المرافقة لمشروع القانون .

ومن التعديلات الجوهرية التي عني بها المشروع ما أدخله على الباب السادس من الكتاب الثالث من جرائم النصب ونيابة الأمانة بإضافة المادة ٢٣٩ وهي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يسلي شيكا لا يقايله رصيد في بيته وهذه الجريمة معاقب عليها في قانون العقوبات الفرنسي في المادة ٤٣٢

وسل على الشيك يملك حتى إذا وبد رصيده ولكنه أقل من القيمة أو إذا كان له رصيد وبجبهه بعد أخطاء الشيك وكذلك إذا أمر الجهة المسحوب عليها الشيك بدم دفع قيمته . وعلى التواب أقر المادة ٣٣٩ بحذف عبارة "مع مله بأنه" وأضاف "كلمة بمسوة نية" . . .

وقد أحسن المشروع بمقابلة المقاطع في هذه الجريمة بد أن أصبح الضاميل بالشيكات شامتا ،

وقد أدخل لجنة الحماية بمجلس النواب تعديلات على المواد ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٢٩٥ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ ، ٣١٤ ، ٣١٥ ، ٣١٦ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٢٧ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٢ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ ، ٣٤٠ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٥٠ ، ٣٥١ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٧٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٤ ، ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ ، ٣٩١ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٤ ، ٣٩٥ ، ٣٩٦ ، ٣٩٧ ، ٣٩٨ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٠١ ، ٤٠٢ ، ٤٠٣ ، ٤٠٤ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ ، ٤٠٧ ، ٤٠٨ ، ٤٠٩ ، ٤١٠ ، ٤١١ ، ٤١٢ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤١٧ ، ٤١٨ ، ٤١٩ ، ٤٢٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٢ ، ٤٢٣ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٦ ، ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣١ ، ٤٣٢ ، ٤٣٣ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ ، ٤٣٦ ، ٤٣٧ ، ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٤٤ ، ٤٤٥ ، ٤٤٦ ، ٤٤٧ ، ٤٤٨ ، ٤٤٩ ، ٤٥٠ ، ٤٥١ ، ٤٥٢ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٥ ، ٤٥٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٦٠ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٥ ، ٤٦٦ ، ٤٦٧ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧٠ ، ٤٧١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٧٦ ، ٤٧٧ ، ٤٧٨ ، ٤٧٩ ، ٤٨٠ ، ٤٨١ ، ٤٨٢ ، ٤٨٣ ، ٤٨٤ ، ٤٨٥ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٨٩ ، ٤٩٠ ، ٤٩١ ، ٤٩٢ ، ٤٩٣ ، ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، ٤٩٦ ، ٤٩٧ ، ٤٩٨ ، ٤٩٩ ، ٥٠٠ ، ٥٠١ ، ٥٠٢ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٠٥ ، ٥٠٦ ، ٥٠٧ ، ٥٠٨ ، ٥٠٩ ، ٥١٠ ، ٥١١ ، ٥١٢ ، ٥١٣ ، ٥١٤ ، ٥١٥ ، ٥١٦ ، ٥١٧ ، ٥١٨ ، ٥١٩ ، ٥٢٠ ، ٥٢١ ، ٥٢٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، ٥٢٥ ، ٥٢٦ ، ٥٢٧ ، ٥٢٨ ، ٥٢٩ ، ٥٣٠ ، ٥٣١ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، ٥٣٨ ، ٥٣٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٤٣ ، ٥٤٤ ، ٥٤٥ ، ٥٤٦ ، ٥٤٧ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩ ، ٥٥٠ ، ٥٥١ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، ٥٥٥ ، ٥٥٦ ، ٥٥٧ ، ٥٥٨ ، ٥٥٩ ، ٥٦٠ ، ٥٦١ ، ٥٦٢ ، ٥٦٣ ، ٥٦٤ ، ٥٦٥ ، ٥٦٦ ، ٥٦٧ ، ٥٦٨ ، ٥٦٩ ، ٥٧٠ ، ٥٧١ ، ٥٧٢ ، ٥٧٣ ، ٥٧٤ ، ٥٧٥ ، ٥٧٦ ، ٥٧٧ ، ٥٧٨ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨١ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٤ ، ٥٨٥ ، ٥٨٦ ، ٥٨٧ ، ٥٨٨ ، ٥٨٩ ، ٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣ ، ٥٩٤ ، ٥٩٥ ، ٥٩٦ ، ٥٩٧ ، ٥٩٨ ، ٥٩٩ ، ٦٠٠ ، ٦٠١ ، ٦٠٢ ، ٦٠٣ ، ٦٠٤ ، ٦٠٥ ، ٦٠٦ ، ٦٠٧ ، ٦٠٨ ، ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦١٢ ، ٦١٣ ، ٦١٤ ، ٦١٥ ، ٦١٦ ، ٦١٧ ، ٦١٨ ، ٦١٩ ، ٦٢٠ ، ٦٢١ ، ٦٢٢ ، ٦٢٣ ، ٦٢٤ ، ٦٢٥ ، ٦٢٦ ، ٦٢٧ ، ٦٢٨ ، ٦٢٩ ، ٦٣٠ ، ٦٣١ ، ٦٣٢ ، ٦٣٣ ، ٦٣٤ ، ٦٣٥ ، ٦٣٦ ، ٦٣٧ ، ٦٣٨ ، ٦٣٩ ، ٦٤٠ ، ٦٤١ ، ٦٤٢ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٤٧ ، ٦٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٥٠ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٣ ، ٦٥٤ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٧ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ ، ٦٦٢ ، ٦٦٣ ، ٦٦٤ ، ٦٦٥ ، ٦٦٦ ، ٦٦٧ ، ٦٦٨ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ ، ٦٧١ ، ٦٧٢ ، ٦٧٣ ، ٦٧٤ ، ٦٧٥ ، ٦٧٦ ، ٦٧٧ ، ٦٧٨ ، ٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٨٥ ، ٦٨٦ ، ٦٨٧ ، ٦٨٨ ، ٦٨٩ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٢ ، ٦٩٣ ، ٦٩٤ ، ٦٩٥ ، ٦٩٦ ، ٦٩٧ ، ٦٩٨ ، ٦٩٩ ، ٧٠٠ ، ٧٠١ ، ٧٠٢ ، ٧٠٣ ، ٧٠٤ ، ٧٠٥ ، ٧٠٦ ، ٧٠٧ ، ٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧١٠ ، ٧١١ ، ٧١٢ ، ٧١٣ ، ٧١٤ ، ٧١٥ ، ٧١٦ ، ٧١٧ ، ٧١٨ ، ٧١٩ ، ٧٢٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٢ ، ٧٢٣ ، ٧٢٤ ، ٧٢٥ ، ٧٢٦ ، ٧٢٧ ، ٧٢٨ ، ٧٢٩ ، ٧٣٠ ، ٧٣١ ، ٧٣٢ ، ٧٣٣ ، ٧٣٤ ، ٧٣٥ ، ٧٣٦ ، ٧٣٧ ، ٧٣٨ ، ٧٣٩ ، ٧٤٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥ ، ٧٤٦ ، ٧٤٧ ، ٧٤٨ ، ٧٤٩ ، ٧٥٠ ، ٧٥١ ، ٧٥٢ ، ٧٥٣ ، ٧٥٤ ، ٧٥٥ ، ٧٥٦ ، ٧٥٧ ، ٧٥٨ ، ٧٥٩ ، ٧٦٠ ، ٧٦١ ، ٧٦٢ ، ٧٦٣ ، ٧٦٤ ، ٧٦٥ ، ٧٦٦ ، ٧٦٧ ، ٧٦٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، ٧٧٥ ، ٧٧٦ ، ٧٧٧ ، ٧٧٨ ، ٧٧٩ ، ٧٨٠ ، ٧٨١ ، ٧٨٢ ، ٧٨٣ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٧٨٧ ، ٧٨٨ ، ٧٨٩ ، ٧٩٠ ، ٧٩١ ، ٧٩٢ ، ٧٩٣ ، ٧٩٤ ، ٧٩٥ ، ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، ٧٩٨ ، ٧٩٩ ، ٨٠٠ ، ٨٠١ ، ٨٠٢ ، ٨٠٣ ، ٨٠٤ ، ٨٠٥ ، ٨٠٦ ، ٨٠٧ ، ٨٠٨ ، ٨٠٩ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٣ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٦ ، ٨١٧ ، ٨١٨ ، ٨١٩ ، ٨٢٠ ، ٨٢١ ، ٨٢٢ ، ٨٢٣ ، ٨٢٤ ، ٨٢٥ ، ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٢٩ ، ٨٣٠ ، ٨٣١ ، ٨٣٢ ، ٨٣٣ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦ ، ٨٣٧ ، ٨٣٨ ، ٨٣٩ ، ٨٤٠ ، ٨٤١ ، ٨٤٢ ، ٨٤٣ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦ ، ٨٤٧ ، ٨٤٨ ، ٨٤٩ ، ٨٥٠ ، ٨٥١ ، ٨٥٢ ، ٨٥٣ ، ٨٥٤ ، ٨٥٥ ، ٨٥٦ ، ٨٥٧ ، ٨٥٨ ، ٨٥٩ ، ٨٦٠ ، ٨٦١ ، ٨٦٢ ، ٨٦٣ ، ٨٦٤ ، ٨٦٥ ، ٨٦٦ ، ٨٦٧ ، ٨٦٨ ، ٨٦٩ ، ٨٧٠ ، ٨٧١ ، ٨٧٢ ، ٨٧٣ ، ٨٧٤ ، ٨٧٥ ، ٨٧٦ ، ٨٧٧ ، ٨٧٨ ، ٨٧٩ ، ٨٨٠ ، ٨٨١ ، ٨٨٢ ، ٨٨٣ ، ٨٨٤ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٨٩ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٢ ، ٨٩٣ ، ٨٩٤ ، ٨٩٥ ، ٨٩٦ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٨٩٩ ، ٩٠٠ ، ٩٠١ ، ٩٠٢ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩٠٥ ، ٩٠٦ ، ٩٠٧ ، ٩٠٨ ، ٩٠٩ ، ٩١٠ ، ٩١١ ، ٩١٢ ، ٩١٣ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٦ ، ٩١٧ ، ٩١٨ ، ٩١٩ ، ٩٢٠ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٤ ، ٩٢٥ ، ٩٢٦ ، ٩٢٧ ، ٩٢٨ ، ٩٢٩ ، ٩٣٠ ، ٩٣١ ، ٩٣٢ ، ٩٣٣ ، ٩٣٤ ، ٩٣٥ ، ٩٣٦ ، ٩٣٧ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٠ ، ٩٤١ ، ٩٤٢ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ، ٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٥ ، ٩٥٦ ، ٩٥٧ ، ٩٥٨ ، ٩٥٩ ، ٩٦٠ ، ٩٦١ ، ٩٦٢ ، ٩٦٣ ، ٩٦٤ ، ٩٦٥ ، ٩٦٦ ، ٩٦٧ ، ٩٦٨ ، ٩٦٩ ، ٩٧٠ ، ٩٧١ ، ٩٧٢ ، ٩٧٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥ ، ٩٧٦ ، ٩٧٧ ، ٩٧٨ ، ٩٧٩ ، ٩٨٠ ، ٩٨١ ، ٩٨٢ ، ٩٨٣ ، ٩٨٤ ، ٩٨٥ ، ٩٨٦ ، ٩٨٧ ، ٩٨٨ ، ٩٨٩ ، ٩٩٠ ، ٩٩١ ، ٩٩٢ ، ٩٩٣ ، ٩٩٤ ، ٩٩٥ ، ٩٩٦ ، ٩٩٧ ، ٩٩٨ ، ٩٩٩ ، ١٠٠٠ ، ١٠٠١ ، ١٠٠٢ ، ١٠٠٣ ، ١٠٠٤ ، ١٠٠٥ ، ١٠٠٦ ، ١٠٠٧ ، ١٠٠٨ ، ١٠٠٩ ، ١٠١٠ ، ١٠١١ ، ١٠١٢ ، ١٠١٣ ، ١٠١٤ ، ١٠١٥ ، ١٠١٦ ، ١٠١٧ ، ١٠١٨ ، ١٠١٩ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢١ ، ١٠٢٢ ، ١٠٢٣ ، ١٠٢٤ ، ١٠٢٥ ، ١٠٢٦ ، ١٠٢٧ ، ١٠٢٨ ، ١٠٢٩ ، ١٠٣٠ ، ١٠٣١ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٣٥ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٧ ، ١٠٣٨ ، ١٠٣٩ ، ١٠٤٠ ، ١٠٤١ ، ١٠٤٢ ، ١٠٤٣ ، ١٠٤٤ ، ١٠٤٥ ، ١٠٤٦ ، ١٠٤٧ ، ١٠٤٨ ، ١٠٤٩ ، ١٠٥٠ ، ١٠٥١ ، ١٠٥٢ ، ١٠٥٣ ، ١٠٥٤ ، ١٠٥٥ ، ١٠٥٦ ، ١٠٥٧ ، ١٠٥٨ ، ١٠٥٩ ، ١٠٦٠ ، ١٠٦١ ، ١٠٦٢ ، ١٠٦٣ ، ١٠٦٤ ، ١٠٦٥ ، ١٠٦٦ ، ١٠٦٧ ، ١٠٦٨ ، ١٠٦٩ ، ١٠٧٠ ، ١٠٧١ ، ١٠٧٢ ، ١٠٧٣ ، ١٠٧٤ ، ١٠٧٥ ، ١٠٧٦ ، ١٠٧٧ ، ١٠٧٨ ، ١٠٧٩ ، ١٠٨٠ ، ١٠٨١ ، ١٠٨٢ ، ١٠٨٣ ، ١٠٨٤ ، ١٠٨٥ ، ١٠٨٦ ، ١٠٨٧ ، ١٠٨٨ ، ١٠٨٩ ، ١٠٩٠ ، ١٠٩١ ، ١٠٩٢ ، ١٠٩٣ ، ١٠٩٤ ، ١٠٩٥ ، ١٠٩٦ ، ١٠٩٧ ، ١٠٩٨ ، ١٠٩٩ ، ١١٠٠ ، ١١٠١ ، ١١٠٢ ، ١١٠٣ ، ١١٠٤ ، ١١٠٥ ، ١١٠٦ ، ١١٠٧ ، ١١٠٨ ، ١١٠٩ ، ١١١٠ ، ١١١١ ، ١١١٢ ، ١١١٣ ، ١١١٤ ، ١١١٥ ، ١١١٦ ، ١١١٧ ، ١١١٨ ، ١١١٩ ، ١١٢٠ ، ١١٢١ ، ١١٢٢ ، ١١٢٣ ، ١١٢٤ ، ١١٢٥ ، ١١٢٦ ، ١١٢٧ ، ١١٢٨ ، ١١٢٩ ، ١١٣٠ ، ١١٣١ ، ١١٣٢ ، ١١٣٣ ، ١١٣٤ ، ١١٣٥ ، ١١٣٦ ، ١١٣٧ ، ١١٣٨ ، ١١٣٩ ، ١١٤٠ ، ١١٤١ ، ١١٤٢ ، ١١٤٣ ، ١١٤٤ ، ١١٤٥ ، ١١٤٦ ، ١١٤٧ ، ١١٤٨ ، ١١٤٩ ، ١١٥٠ ، ١١٥١ ، ١١٥٢ ، ١١٥٣ ، ١١٥٤ ، ١١٥٥ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧ ، ١١٥٨ ، ١١٥٩ ، ١١٦٠ ، ١١٦١ ، ١١٦٢ ، ١١٦٣ ، ١١٦٤ ، ١١٦٥ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٦٨ ، ١١٦٩ ، ١١٧٠ ، ١١٧١ ، ١١٧٢ ، ١١٧٣ ، ١١٧٤ ، ١١٧٥ ، ١١٧٦ ، ١١٧٧ ، ١١٧٨ ، ١١٧٩ ، ١١٨٠ ، ١١٨١ ، ١١٨٢ ، ١١٨٣ ، ١١٨٤ ، ١١٨٥ ، ١١٨٦ ، ١١٨٧ ، ١١٨٨ ، ١١٨٩ ، ١١٩٠ ، ١١٩١ ، ١١٩٢ ، ١١٩٣ ، ١١٩٤ ، ١١٩٥ ، ١١٩٦ ، ١١٩٧ ، ١١٩٨ ، ١١٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠١ ، ١٢٠٢ ، ١٢٠٣ ، ١٢٠٤ ، ١٢٠٥ ، ١٢٠٦ ، ١٢٠٧ ، ١٢٠٨ ، ١٢٠٩ ، ١٢١٠ ، ١٢١١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٣ ، ١٢١٤ ، ١٢١٥ ، ١٢١٦ ، ١٢١٧ ، ١٢١٨ ، ١٢١٩ ، ١٢٢٠ ، ١٢٢١ ، ١٢٢٢ ، ١٢٢٣ ، ١٢٢٤ ، ١٢٢٥ ، ١٢٢٦ ، ١٢٢٧ ، ١٢٢٨ ، ١٢٢٩ ، ١٢٣٠ ، ١٢٣١ ، ١٢٣٢ ، ١٢٣٣ ، ١٢٣٤ ، ١٢٣٥ ، ١٢٣٦ ، ١٢٣٧ ، ١٢٣٨ ، ١٢٣٩ ، ١٢٤٠ ، ١٢٤١ ، ١٢٤٢ ، ١٢٤٣ ، ١٢٤٤ ، ١٢٤٥ ، ١٢٤٦ ، ١٢٤٧ ، ١٢٤٨ ، ١٢٤٩ ، ١٢٥٠ ، ١٢٥١ ، ١٢٥٢ ، ١٢٥٣ ، ١٢٥٤ ، ١٢٥٥ ، ١٢٥٦ ، ١٢٥٧ ، ١٢٥٨ ، ١٢٥٩ ، ١٢٦٠ ، ١٢٦١ ، ١٢٦٢ ، ١٢٦٣ ، ١٢٦٤ ، ١٢٦٥ ، ١٢٦٦ ، ١٢٦٧ ، ١٢٦٨ ، ١٢٦٩ ، ١٢٧٠ ، ١٢٧١ ، ١٢٧٢ ، ١٢٧٣ ، ١٢٧٤ ، ١٢٧٥ ، ١٢٧٦ ، ١٢٧٧ ، ١٢٧٨ ، ١٢٧٩ ، ١٢٨٠ ، ١٢٨١ ، ١٢٨٢ ، ١٢٨٣ ، ١٢٨٤ ، ١٢٨٥ ، ١٢٨٦ ، ١٢٨٧ ، ١٢٨٨ ، ١٢٨٩ ، ١٢٩٠ ، ١٢٩١ ، ١٢٩٢ ، ١٢٩٣ ، ١٢٩٤ ، ١٢٩٥ ، ١٢٩٦ ، ١٢٩٧ ، ١٢٩٨ ، ١٢٩٩ ، ١٣٠٠ ، ١٣٠١ ، ١٣٠٢ ، ١٣٠٣ ، ١٣٠٤ ، ١٣٠٥ ، ١٣٠٦ ، ١٣٠٧ ، ١٣٠٨ ، ١٣٠٩ ، ١٣١٠ ، ١٣١١ ، ١٣١٢ ، ١٣١٣ ، ١٣١٤ ، ١٣١٥ ، ١٣١٦ ، ١٣١٧ ، ١٣١٨ ، ١٣١٩ ، ١٣٢٠ ، ١٣٢١ ، ١٣٢٢ ، ١٣٢٣ ، ١٣٢٤ ، ١٣٢٥ ، ١٣٢٦ ، ١٣٢٧ ، ١٣٢٨ ، ١٣٢٩ ، ١٣٣٠ ، ١٣٣١ ، ١٣٣٢ ، ١٣٣٣ ، ١٣٣٤ ، ١٣٣٥ ، ١٣٣٦ ، ١٣٣٧ ، ١٣٣٨ ، ١٣٣٩ ، ١٣٤٠ ، ١٣٤١ ، ١٣٤٢ ، ١٣٤٣ ، ١٣٤٤ ، ١٣٤٥ ، ١٣٤٦ ، ١٣٤٧ ، ١٣٤٨ ، ١٣٤٩ ، ١٣٥٠ ، ١٣٥١ ، ١٣٥٢ ، ١٣٥٣ ، ١٣٥٤ ، ١٣٥٥ ، ١٣٥٦ ، ١٣٥٧ ، ١٣٥٨ ، ١٣٥٩ ، ١٣٦٠ ، ١٣٦١ ، ١٣٦٢ ، ١٣٦٣ ، ١٣٦٤ ، ١٣٦٥ ، ١٣٦٦ ، ١٣٦٧ ، ١٣٦٨ ، ١٣٦٩ ، ١٣٧٠ ، ١٣٧١ ، ١٣٧٢ ، ١٣٧٣ ، ١٣٧٤ ، ١٣٧٥ ، ١٣٧٦ ، ١٣٧٧ ، ١٣٧٨ ، ١٣٧٩ ، ١٣٨٠ ، ١٣٨١ ، ١٣٨٢ ، ١٣٨٣ ، ١٣٨٤ ، ١٣٨٥ ، ١٣٨٦ ، ١٣٨٧ ، ١٣٨٨ ، ١٣٨٩ ، ١٣٩٠ ، ١٣٩١ ، ١٣٩٢ ، ١٣٩٣ ، ١٣٩٤ ، ١٣٩٥ ، ١٣٩٦ ، ١٣٩٧ ، ١٣٩٨ ، ١٣٩٩ ، ١٤٠٠ ، ١٤٠١ ، ١٤٠٢ ، ١٤٠٣ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٥ ، ١٤٠٦ ، ١٤٠٧ ، ١٤٠٨ ، ١٤٠٩ ، ١٤١٠ ، ١٤١١ ، ١٤١٢ ، ١٤١٣ ، ١٤١٤ ، ١٤١٥ ، ١٤١٦ ، ١٤١٧ ، ١٤١٨ ، ١٤١٩ ، ١٤٢٠ ، ١٤٢١ ، ١٤٢٢ ، ١٤٢٣ ، ١٤٢٤ ، ١٤٢٥ ، ١٤٢٦ ، ١٤٢٧ ، ١٤٢٨ ، ١٤٢٩ ، ١٤٣٠ ، ١٤٣١ ، ١٤٣٢ ، ١٤٣٣ ، ١٤٣٤ ، ١٤٣٥ ، ١٤٣٦ ، ١٤٣٧ ، ١٤٣٨ ، ١٤٣٩ ، ١٤٤٠ ، ١٤٤١ ، ١٤٤٢ ، ١٤٤٣ ،

٤ - لا تنظم الدعوى الموصية على مرتكب جريمة أو فعل في الخارج إلا من النيابة العمومية .

ولا يجوز إقامتها على من يثبت أن الحاكم الأجنبية برأه مما أسند إليه لو أنها حكمت عليه نهائيا واستوفى عقوبته .

٥ - يباث على الجرائم يقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها . ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح لهم فهو الذى يتبع دون غيره .

ولذا صدر قانون بد حكم نهائى يحصل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير سابق عليه يوقف تنفيذ الحكم وتبقى آثاره الجنائية .

غير أنه في حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها وكان ذلك من قبل وقع خالفها قانون ينشأ عن ارتكابه في فترة محلة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير في الدعوى أو تنفيذ العقوبات المفكوك بها .

٦ - لا يمس الحكم بالعقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجبا قصوم من الرد والتعويض .

٧ - لا تخل أحكام هذا القانون في أى حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة في الشريعة النزاه .

٨ - ترمى أحكام الكتاب الأول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية إلا إذا وجد فيها نص يخالف ذلك .

الباب الثاني - أنواع الجرائم

٩ - الجرائم ثلاثة أنواع :

(الأول) الجنائيات .

(الثاني) البلطج .

(الثالث) المخالفات .

١٠ - الجنائيات هي الجرائم الملقاة عليها بالعقوبات الآتية :

الإعدام .

الأشغال الشاقة المؤبدة .

الأشغال الشاقة المؤقتة .

السجن .

١١ - البلطج هي الجرائم الملقاة عليها بالعقوبات الآتية :

الحبس الذى يزيد أقصى مدته على أسبوع .

الغرامة التى يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

١٢ - المخالفات هي الجرائم الملقاة عليها بما هو

الحبس الذى لا يزيد أقصى مدته على أسبوع .

الغرامة التى لا يزيد أقصى مقدارها على جنيه مصرى .

مشروع قانون العقوبات

باسم حضرة صاحب الجلالة قاروق الأول ملك مصر

جلس القرواية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - يلقى قانون العقوبات الجارى العمل به أمام الحاكم الأهلية وقانون العقوبات الذى طبقه الحاكم المخطلة ويستأص عنها بقانون العقوبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - مل وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصل به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧

أمر بأن يعم هذا القانون بتمام المدة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

قانون العقوبات

الكتاب الأول

أحكام ابتدائية

الباب الأول - قواعد عمومية

١ - تسمى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطار المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه .

٢ - تسمى أحكام هذا القانون أيضا على الأشخاص الآتى ذكرهم :

(أولا) كل من ارتكب في خارج القطار فعلا يمس به قاعلا أو شريكا في جريمة وقتت كلها أو بعضها في القطار المصرى .

(ثانيا) كل من ارتكب في خارج القطار جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جناية علة يأمن الحكومة مما نص عليه في البابين الأول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون .

(ب) جناية تزوير مما نص عليه في المادة ٢٠٦ من هذا القانون .

(ج) جناية تزوير مسكوكات مما نص عليه في المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات مشدولة قانونا في القطار المصرى .

٣ - كل مصرى ارتكب وهو في خارج القطار فعلا يمس به جناية أو جريمة في هذا القانون يباث بمقتضى أحكامه إذا عاد إلى القطار وكان الفعل ممتدبا عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه .

الباب الثالث — العقوبات

القسم الأول — العقوبات الأصلية

١٣ — كل محكوم عليه بالإعدام يثنى .

١٤ — عقوبة الأشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه في أشغال الأشغال التي تبنيها الحكومة مدة حياته إن كانت العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها إن كانت مؤقتة .

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالأشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

١٥ — يقضى من يحكم عليه بعقوبة الأشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا السنين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية .

١٦ — عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الأعمال التي تبنيها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

١٧ — يجوز في مواد الجنايات إذا اقتضت أحوال الجريمة المظامة من أجلها الدعوى العمومية رافة القضاة بتبديل العقوبة على الوجه الآتي :

عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ؛

عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ؛

عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ؛

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور .

١٨ — عقوبة الحبس هي وضع المحكوم عليه في أحد السجون المركزية أو العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص هذه المدة عن أربع وعشرين ساعة ولا أن تزيد على ثلاث سنين إلا في الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً .

لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور أن يطلب

بدا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغله خارج السجن طبقاً لما تقتضيه

من القواعد ذاتن تحقيق الجنايات . إلا إذا نص الحكم على حرمانه من هذا

الحال .

١٩ — عقوبة الحبس نواتن :

الحبس البسيط .

الحبس مع الشغل .

والمحكوم عليهم الحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون أو خارجها في الأعمال التي تبنيها الحكومة .

٢٠ — يجب على القاضي أن يحكم الحبس مع الشغل كلما كان مدة العقوبة المحكوم بها مسنة فأكثر وكذلك في الأحوال الأخرى التي فيها قانوناً .

ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات .

وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل .

٢١ — تجدد مدة العقوبات المقيدة الحرية من يوم أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة إتمامها بمقدار مدة أعير الاحتياطي .

٢٢ — العقوبة بالفراصة هي إزام المحكوم عليه بأن يدفع إلى خزينة الحكومة المبلغ المقرر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن ثلث قروش مصرية في أي حال من الأحوال .

٢٣ — إذا حوس شخص احتياطياً ولم يحكم عليه إلا بفراصة وجب أن ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من أيام الحبس المذكور .

وإذا حكم عليه بالحبس والفراصة معاً وكانت المدة التي قضاهما في الحبس الاحتياطي تزيد على مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الفترة المبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة .

القسم الثاني — العقوبات التبعية

٢٤ — العقوبات التبعية هي :

(أولاً) الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ١١

(ثانياً) المنزل من الوظائف الأميرية .

(ثالثاً) وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس .

(رابعاً) المصادرة .

٢٥ — كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتماً حرمان المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

(أولاً) القبول في أي خدمة في الحكومة مباشرة أو بصفة نائب أو مقدم أي كانت أهمية الخدمة .

(ثانياً) التعليل بمرتبة أو نشان .

(ثالثاً) الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة إلا على سبيل الاستدلال ،

٣٥ - يجوز لقاضي إذا حكم بضرورة بلإية أو جنة أن يحكم بمصادرة الأشياء المضبوطة التي تحصلت من الجريمة وكذلك الأسلحة والآلات المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون إخلال بمفروق التبر الحسن النية .

وإذا كانت الأشياء المذكورة من التي يذ صنعها أو استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها لبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الأحوال ولو لم تكن تلك الأشياء ملكاً لهم .

٣٦ - يجوز غيا هذا الأحوال السابقة الحكم بقنوات المنزل من الوظيفة الأميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .

القسم الثالث - تمديد العقوبات

٣٧ - إذا كثر قبل الواحد جرائم متصلة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها .

وإذا وقعت مدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لذلك تلك الجرائم .

٣٨ - تتمدد العقوبات المفيدة الحرية إلا ما استثنى بنص المادتين ٣٥ و ٣٦ .

٣٩ - إذا تفرعت العقوبات المتصلة وجب تنفيذها على الترتيب الآتي :

(أولاً) الأشغال الشاقة .

(ثانياً) السجن .

(ثالثاً) الحبس مع الشغل .

(رابعاً) الحبس البسيط .

٤٠ - يجب عقوبة الأشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مفيدة الحرية محكوم بها لجريمة وقت قبل الحكم بالأشغال الشاقة للمذكورة .

٤١ - إذا ارتكب شخص جرائم متصلة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة على عشرين سنة ولو في حالة تمتد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة الحبس والحبس على عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده على ست سنين .

٤٢ - تتمدد العقوبات بالقرارة دائماً .

٤٣ - تتمدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز أن تزيد مدتها كلها على خمس سنين .

(رابعاً) إدارة الأشغال الخاصة بأمواله وأسلابه مدة اعتقاله وبين قيا لهذه الإدارة تنزه المحكمة ، فإن لم يصبه عيته المحكمة المدنية التابع لها محل إقامته في غرفة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو لدى مصلحة في ذلك ويجوز للمحكمة أن تزم القيم التي تنصبه بتدعيم كفاية : ويكون القيم الذي تنزه المحكمة أو تنصبه تأبى لها في جميع ما يتعلق بملونه .

ولا يجوز المحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بناء على إذن من المحكمة المدنية المذكورة . وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته . وترد أموال المحكوم عليه إليه بعد انقضاء مدة عقوبته أو الإخراج منه ويقدم له القيم حساباً عن إدارته .

(خامساً) بقائه من يوم الحكم عليه نهائياً عضواً في أحد المجالس البلدية أو مجالس المديرية أو المجالس البلدية أو المحلية أو أية لجنة عمومية .

(سادساً) صلاحية إيداً لأن يكون عضواً في إحدى المجالس البلدية باقعة الخامسة أو أن يكون خيراً أو غامداً في العقود إذا حكم عليه نهائياً بقوبة الأشغال الشاقة .

٤٤ - المنزل من وظيفة أميرية حول الحيطان من الوظيفة قسماً ومن المرتبات المقررة لها .

وسواء كان المحكوم عليه بالمنزل ماعلاً في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تضييعه في وظيفة أميرية ولا نيله أي مرتب مدة يقدرها الحكم وعنده المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة .

٤٥ - كل موظف ارتكب جريمة مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون حوّل بالقرارة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالمنزل مدة لا تتعدي عن نصف مدة الحبس المحكوم بها عليه .

٤٦ - كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن بلإية غيلة بأمر الحكومة أو تزييف تقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٤ من هذا القانون أو بلإية من المنصوص عليها في المواد ٣٥٤ و ٣٧٩ و ٣٨٦ يجب وضعا بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة سلبية للمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة على خمس سنين .

ومع ذلك يجوز لقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضي بملها بجهة .

٤٧ - يقرب من مراقبة البوليس إلزام المحكوم عليه ببيع الأحكام المقررة في القوانين المختصة بتلك المراقبة . وضاعة أحكام هذه القوانين لتسويج الحكم على مرتكبها بالحبس مدة لا تزيد على سنة واحدة .

الباب الخامس - الشروع

٥ - الشروع هو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جريمة أو جنة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة القاتل فيها . ولا يعتبر شرطا في الجناية أو الجسمة مجرد الزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك .

٦ - يقاب كل الشروع في الجناية بالمقوبات الآتية إلا إذا نص قانونا على خلاف ذلك :

بالأشغال الشاقة المؤبدة إذا كانت عقوبة الجناية الإعدام .
بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤبدة .
بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو السجن إذا كانت عقوبة الجناية الأشغال الشاقة المؤقتة .

بالسجن مدة لا تزيد على نصف الحد الأقصى المقرر قانونا أو الحبس أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصرى إذا كانت عقوبة الجناية السجن .

٧ - تبين قانونا الجنب إلى يقاب كل الشروع في ارتكابها وكذلك عقوبة هذا الشروع .

الباب السادس - الأفعال الجناحية

٨ - يوجد اتفاق جنائى كلما قصد شخصان أو أكثر على ارتكاب جريمة أو جنة ما أو على الأعمال المجهزة أو المسبقة لارتكابها . وبمقتضى الاتفاق جنائيا سواء أكان الفرض من جازا أم لا إذا كان ارتكاب الجنايات أو الجنب من الوسائل التى لوسطت فى الوصول إليه .

كل من اشترك فى اتفاق جنائى سواء كان الفرض منه ارتكاب الجنايات أو التفادى وسيلة للوصول إلى الفرض المقصود من يقاب لجوء اشراكه بالسجن . فأن كان الفرض من الاتفاق ارتكاب الجنب أو التفادى وسيلة للوصول إلى الفرض المقصود من يقاب المشترك فيه بالحبس .

وكل من حوّل من اتفاق جنائى من هذا القبيل أو لم يتدخل فى إنذاره تركته يقاب بالأشغال الشاقة المؤقتة فى الحالة الأولى المنصوص عنها فى الفقرة السابقة وبالسجن فى الحالة الثانية .

ومع ذلك إذا لم يكن الفرض من الاتفاق إلا ارتكاب جريمة أو جنة معينة طوعا أو خفا فأن نصت عليه الفقرات السابقة فلا توقع عقوبة أشد مما نص عليه القانون لذلك الجناية أو الجسمة .

ويجوز من العقوبات المقررة فى هذه المادة كل من يادر من الجسمة بإخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وبين اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جنة وقبل بحث وتمتحن الحكومة من أولئك الجسمة . فإذا حصل الإخبار بعد البحث والتمتحن تبين أن يوصل الإخبار فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين .

الباب الرابع - اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة

٣٩ - يعدّ فاعلا للجريمة :

(أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره .

(ثانيا) من يدخل فى ارتكابها إذا كانت تتكون من عدة أعمال فئات هذا عملا من الأعمال المكونة لها .

ومع ذلك إذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يمتد أثرها إلى غيره وكذلك الحال إذا تغير الوصف بإختيار قصد مرتكب الجريمة أو كيفية عمله بها .

٤٠ - يعدّ شركاء فى الجريمة :

(أولا) كل من حوّل على ارتكاب الفعل المكون للجريمة إذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التصريح .

(ثانيا) من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوفقت بناء على هذا الاتفاق .

(ثالثا) من أحل الفاعل أو الفاعلين ملاحا أو آلات أو أى شيء آخر مما استعمل فى ارتكاب الجريمة مع عمله بها أو مساعدته بأى طريقة أخرى فى الأعمال المجهزة أو للسلطة أو التمسك لارتكابها .

٤١ - من اشترك فى جريمة فليحده عقوبتها إلا ما استثنى قانونا بنص خاص .

ومع هذا :

(أولا) لا تأثير على الشريك من الأحوال الخاصة بالفاعل التى تقتضى تغير وصف الجريمة إذا كان الشريك غير عالم بتلك الأحوال .

(ثانيا) إذا تغير وصف الجريمة نظرا إلى قصد الفاعل منها أو كيفية عمله بها يقاب الشريك بالعقوبة التى يستحقها أو كان قصد الفاعل من الجريمة أو عمله بها كقصد الشريك منها أو عمله بها .

٤٢ - إذا كان فاعل الجريمة غير مطابق لسبب من أسباب الإباحة أو لعدم وجود القصد الجنائى أو لأحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا .

٤٣ - من اشترك فى جريمة فليحده عقوبتها ولو كانت غير التى تمتد ارتكابها متى كانت الجريمة التى وقعت بالفعل نتيجة عملة لتصريح أو الاتفاق أو المساعدة التى حصلت .

٤٤ - إذا حكم على عدة متهمين بحكم واحد بجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالقرائن بحكم على كل منهم على أفرادهم خلافا للقرائن النسبية لأنهم يكونون متضامنين فى الإلزام بها ما لم ينص فى الحكم على خلاف ذلك .

٥٤ - للقاضي أن يحكم بمقتضى نص المادة ٥١ من المائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المواد ٣٥٣ و ٣٥٤ و ٣٦٥ و ٣٦٦ بمقتضى مقيدين لحرية كفاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة لحرية إيداعها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٥٣ و ٣٥٤ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة .

الياب الثامن - تطبيق تنفيذ الأحكام على شرط

٥٥ - يجوز للحكمة عند الحكم في جناية أو جنحة بالفراصة أو بالحبس مدة لا تزيد على سنة أن تأمر في نفس الحكم بإيقاف تنفيذ العقوبة إذا رأت من استلزام الحكم عليه أو ماضيه أو سهو أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يبيح على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون . ويجب أن تبين في الحكم أسباب إيقاف التنفيذ . ويجوز أن يحيل الإخلاف شاملا لأية عقوبة تبعية وجميع الآثار الإجرائية المترتبة على الحكم .

٥٦ - يصدر الأمر بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة خمس سنين سجن جددى من اليوم الذى يصبح فيه الحكم نهائيا .

ويجوز التأني : (١) إذا صدر ضد المحكوم عليه في خلال هذه المدة حكم بالحبس أكثر من شهر من فصل ارتكبه قبل الأمر بالإيقاف أو بدله . (٢) وإذا ظهر في خلال هذه المدة أن المحكوم عليه صدر ضده قبل الإيقاف حكم كالمنصوص عليه في الفقرة السابقة ولم تكن الحكمة قد ملئت به .

٥٧ - يصدر الحكم بالإفناء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ بناء على طلب النيابة العمومية بعد تكليف المحكوم عليه بالحضور .

وإنما كانت العقوبة التي ين على الإفناء قد حكم بها بعد إيقاف التنفيذ . جاز أيضا أن يصدر الحكم بالإفناء من المحكمة التي قضت بهذه العقوبة سواء من نظام قصبا أو بناء على طلب النيابة العمومية .

٥٨ - يترتب على الإفناء تنفيذ العقوبة بالحكم بوجع العقوبات التبيعية والآثار الإجرائية التي تكون قد أوقفت .

٥٩ - إذا انقضت مدة الإيقاف ولم يكن صدر خلالها حكم بالفناء فلا يمكن تنفيذ العقوبة بالحكم بها وبغير الحكم بأن كان لا يمكن .

الياب التاسع - أسباب الإباحة وموانع العقاب

٦٠ - لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية صليحة عملا بمقتضى مقرر مقتضى الشريعة .

٦١ - لا عقاب من عمل ارتكب جريمة إلبانه إلى ارتكابه ضرورية وقاية نفسه أو غيره من خطر جسم على النفس على ارتكابه وقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حله ولا في قدرته منه بطريقة أخرى .

الياب السابع - المود

٤٩ - يعتبر حالئا :

(أ) من حكم عليه بعقوبة جناية وثبت ارتكابه بعد ذلك جناية أو جنحة .

(ب) من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة .

(ج) من حكم عليه بجناية أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالفراصة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور .

وتعتبر الموقوفة والتسبب وخيانة الأمانة جنما متماثلة في المود .

وكذلك يعتبر العيب والإهانة والسب والقتل جرائم متماثلة .

٥٠ - يجوز للقاضي في حال المود المنصوص عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من المود الأقصى المقرر قانونا للجريمة بشرط عدم تجاوز نصف هذا الحد .

ومع هذا لا يجوز في حال من الأحوال أن تزيد مدة الأشغال الشاقة المؤقتة على السجن من مشرتين سنة .

٥١ - إذا سبق الحكم على المائد بمقتضى مقيدين لحرية كفاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة لحرية إيداعها على الأقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقه أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه بجنحة سرقه أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع مطالب عليه في هذه الجرائم بعد الحكم عليه بأكثر تلك العقوبات فلقاضي أن يحكم عليه بالأشغال الشاقة من سنين إلى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة .

٥٢ - إذا ارتكب المائد في حكم المادة السابقة جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شروع في ارتكابه جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يبرأه أو يجرم أعاد الإجراء ويأمر بإرساله إلى عمل خاص تبينه الحكومة يسجن فيه إلى أن يأمر وزير الحماينة بالإفراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن على ست سنين ويترتب السجن في العمل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث المود .

٥٣ - يجوز تطبيق أحكام المادة السابقة على كل مائد سبق الحكم عليه بالأشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥١ من هذا القانون أو بالاعتقال على خاص بمقتضى المادة السابقة إذا ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥١ المذكورة أو شروع في ارتكابه مدة الإفراج عنه تحت شرط أو في مدى سنين من يوم الإفراج عنه إفرابا نهائيا . وفي هذه الحالة يجوز لإبلاغ مدة السجن إلى عشر سنين .

٦٢ - لا عقاب على من يكون نائدا للثبوت أو الاختيار في عمله وقت ارتكاب القتل :

إما بطلون أو مائة في القتل .

ولما لقيت بنية ناشئة عن عقاب غفلة أيا كان نوعها إذا أضعفها غيرها أو عمل غير علم منه بها .

٦٣ - لا جارية إذا وقع القتل من موظف أميري في الأحوال الآتية : (أولا) إذا ارتكب القتل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه إطاعته أو اعتد أنها واجبة عليه .

(ثانيا) إذا حصلت نيته وارتكب فعلا تنفيذا لأمرت به القوانين أو ما اعتد أن إتمامه من اختصاصه .

وعل كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب القتل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتداده كان مبني على أسباب مقبولة .

الباب العاشر - المجرمون الأحداث

٦٤ - لا تقام الدعوى على الصغير الذي لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة .

٦٥ - إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على سبع سنين وقتل عن ائتي عشرة سنة كاملة جريمة أو جناية أو جنحة بأسر القاضى إما بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه على أن لا يكونوا مسؤولين عن حسن سيده في المستقبل وإما إرساله إلى مدرسة إصلاحية أو عمل آخر ممن من قبل الحكومة .

وإذا ارتكب مخالفة للقوانين أن يربطه في الجلدة أو أن يأمر بتسليمه لأحد من ذكرنا في الفقرة السابقة فإن لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه إلى شخص موثوق يتعهد بحسن سيده في المستقبل أو إلى معهد خيري لمدة لا تزيد على أسبوع .

٦٦ - إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على ائتي عشرة سنة وقتل عن خمس عشرة سنة كاملة جريمة جناية حقوبها السجن أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للفترة لك الجريمة قانونا .

وإذا ارتكب جريمة حقوبها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد على عشر سنين .

٦٧ - إذا ارتكب الصغير الذي تزيد سنه على ائتي عشرة سنة وقتل عن خمس عشرة سنة كاملة أية جريمة جاز القاضى بدل الحكم عليه بعقوبة الجلدة أو الخالعة المقررة قانونا أو بالعقوبة التي نصت عليها المادة السابقة في الجنايات أن يأمر بتسليم المتهم لوالديه أو لمن له حق الولاية على نفسه طبقا لأحكام المادة ٦٥ .

وكذلك يجوز له في مودع الجمع والجناسات أن يأمر بإرسال المتهم إلى مدرسة إصلاحية أو عمل آخر ممن من قبل الحكومة .

٦٨ - إذا ارتكب الصغير مدة جناسات أو جميع جنايات جازت محاكمته من أجلها كفارة واحدة ، وفي هذه الحالة تطبق أحكام المادة السابقة .

٦٩ - إذا ارتكب الصغير بعد تسليمه لأحد من ذكرنا في المادتين ٦٥ و ٦٧ جريمة في خلال سنة من تاريخ الأمر بتسليمه بمحكم من قبله بقرينة لا تزيد على خمس سنين قرينة مصرى إن كانت الجريمة الثانية مخالفة وبقرينة لا تزيد على سنتين مصرين إن كانت جنحة وبقرينة لا تزيد على أربعة سنوات مصرية إن كانت جناية .

٧٠ - كل جرم عهد به إلى مدرسة إصلاحية أو عمل آخر من هذا النوع طبقا لأحكام المواد ٦٥ و ٦٧ و ٦٨ يبقى فيه إلى أن يأمر وزير الداخلية بالإفراج عنه بقرار يصدر بناء على طلب مدير المدرسة أو المحل وموافقة النائب المدعى ، ولا يجوز في أية حال إيقاضه أكثر من خمس سنين ولا بد بطلونه من ثمان عشرة سنة كاملة .

٧١ - لا تسمى أحكام الباب السابع من هذا الكتاب المختصة بالمواد على المجرم الذي لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة .

٧٢ - لا يمكن للإعدام ولا الأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد عمره على خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة .

وقد جعلت المادة يجب على القاضى أن يبين أولا العقوبة الواجب تطبيقها يقطع القدر من هذا الصعصع ملاحظة موجبات الفقرة إن وجدت ، فإن كانت تلك العقوبة هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤقتة يمكن السجن مدة لا تتجاوز عشر سنين ، وإن كانت الأشغال الشاقة المؤقتة يمكن السجن .

٧٣ - إذا كان من المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه .

الباب الحادى عشر

النفوس من العقوبة والمفو التام

٧٤ - النفوس من العقوبة المفكوك بها يقتضى إسقاطها كلها أو بعضها أو إبدالها بعقوبة أخف منها مقررة قانونا .

ولا تسقط العقوبات التكميلية ولا الآثار الإجرائية الأخرى المترتبة على الحكم بالإدانة ما لم ينص في أمر القتل على خلاف ذلك .

٧٥ - إذا صدر للقو بإبدال العقوبة بأخف منها تبدل عقوبة الإعدام بعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

والنا على من حكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بدلت عقوبته وجب وضه حتما تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين .

والنفوس من العقوبة أو إبدالها إن كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا تشمل المجرمين من الحقوق والجزاء المنصوص عنها في الفقرات الأولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون . وهذا كله إذا لم ينص في القدر على خلاف ذلك .

٧٦ - النفوس التامل بمع أو يوقف السيد في إجراءات الدعوى أو يحو حكم الإدانة .

ولا يسحق حقوق اللزير إلا نص القانون الصادر بالنفوس على خلاف ذلك .

وإنما كانت هذه الرسوم قد وُجدت في حيازة من سلمها دون استبدال وسائل غير مشروعة تكون القوة السجين في الحالة الأولى من السادة ٨٢ والمجلس من اثنين إلى خمس في الحالة الثانية من السادة المذكورة .

٨٤ - كل من أخفى عنده أحدًا من الجواسيس أو الماسكر المرسلين من طرف العدو للكشف والزيادة وهو يعرفهم بهذه الصفة أو حمل فيه على إخفاءه من ذكر يقاب بالاشتغال الشاقة المؤبد .

٨٥ - يمكن أيضًا بالمعوقات المقررة في المواد من ٧٧ إلى ٨٣ إذا ارتكبت الجريمة إضرارًا ببلد حليف أو شريك لمصر في العمل ضد عدو مشترك .

الباب الثاني

الجنائيات والبلع المضرة بالحكومة من جهة الداخل

٨٦ - يقاب بالإعدام كل من احتذى على حياة الملك أو على حرمته .

ويقاب بالإعدام أو بالاشتغال الشاقة المؤبد كل من احتذى على الملك احتذاء لا يحد حياته .

ويمكن تلك العقوبات نفسها إذا كان الاحتذاء على الملك أو على العهد أو أحد أوصياء العرش .

٨٧ - يقاب بالاشتغال الشاقة المؤبد أو المؤقتة كل من شرع بالقوة في قلب دستور الدولة أو شكل الحكومة أو نظام نزوات العرش أو في تغيير شيء من ذلك . فإذا وقعت الجريمة من عصابة مسلحة يقاب بالإعدام من ألف العصابة وكذلك من تولى زعيمها أو تولى فيها قيادة ما .

٨٨ - يقاب بالإعدام كل من استعمل قنابل أو آلات مفرقة أخرى بية ارتكاب الجريمة المنصوص عليها في السادة ٨٧ أو يفرض ارتكاب قتل سياسي .

ويقاب بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من صنع أو استورد من الخارج أو أحضر قنابل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بية ارتكاب أمر مما ذكر .

ويصير في حكم المفرقات كل مادة ممددة لأن تتحلل في تركيب المفرقات وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات والأشياء التي تستعمل لصنعها أو ابتكارها .

٨٩ - يقاب بالإعدام كل من ألف عصابة حاجت طائفة من السكان أو قامت بالسلح رجال السلطة العامة في تنفيذ القوانين؛ وكذلك كل من تولى زعامة عصابة من هذا القبيل أو تولى فيها قيادة ما .

أما من انضم إلى تلك العصابة ولم يشترك في تأليفها ولم يتخذ فيها قيادة ما فيقاب بالاشتغال الشاقة المؤبد أو المؤقتة .

٩٠ - يقاب بالاشتغال الشاقة المؤبد أو المؤقتة كل من تخرب عمدًا مبانى أو عازن ذخائر أو غيرها من أملاك الحكومة .

الكتاب الثاني

الجنائيات والبلع المضرة بالمصلحة العمومية

وبيان عقوباتها

الباب الأول

الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

٧٧ - يقاب بالإعدام كل مصري رفع السلاح على الحكومة وهو عمدًا .

٧٨ - كل من ألقى النشال أو لواء أجنبي أو لأحد مأموريها أو تخارمها أو مدهم بقصد إزهاج المداورة بينها وبين الحكومة أو بقصد تخريضها على محاربتها أو تخريبها من الوسائل الموصلة لذلك يقاب بالإعدام ولو لم ينشأ من فعله محاربة .

٧٩ - وكذلك يقاب بالإعدام كل من استعمل نشال أو تخارم مع الهدف بقصد تسبيل دخوله في أراضي الحكومة أو تسليمه مدًا أو حصونًا أو عجلات عسكرية أو مواني أو عازن أو ترسانات أو مدافعًا أو طائرات مما هو مملوك لها أو بقصد إبعاده بمسافر أو تهديد أو مؤذونات أو أسلحة أو ذخائر أو تسبيل قنابل سير القنابل إلى أرضها أو إزدياد قوة صاكره على صاكر الحكومة سواء كان ذلك بتوجيه صاكرها لحاكمهم ولوطنهم أو بأي وسيلة أخرى .

٨٠ - إذا كانت المراسلة مع بعض عملاء دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جنائية من الجنائيات المذكورة للسادة السابقة إلا أنه نشأ عنها وتوقف الهدف على أخبار مضرة بإحدى سائر الحكومة السياسية أو العسكرية يقاب قائلها بالسجن .

٨١ - يقاب بالإعدام كل من كان من أولاد الرغلاف الصومبية أو من مأموري الحكومة أو غيرها أودع إليه سر عارية أو لرسالية عسكرية أو صاكر الحكومة أو حمل ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفة وأنشأ بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة إلى مأموري دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك .

٨٢ - وكذلك يقاب بالإعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحسانات أو الترميمات أو اللوائى فلم يجمع جميع تلك الرسوم أو أحدها بعد أو للمؤدية وأما إذا سلمها بدون إذن الحكومة إلى مأموري دولة أجنبية لمصلحة حكومية أو مقربة الحيازة يقاب بالسجن .

٨٣ - كل شخص اتحوصل بطريق الرشوة أو الفساد أو الإكراه على اختلاس هذه الرسوم فسلمها إلى العدو أو إلى مأموري دولة أجنبية يقاب بمقتضى الرغلاف أو مأموري الحكومة المقررة في السادة السابقة وبسبب الأحوال اللمية فيها .

٩٧ - كل من دعا آخر إلى الانضمام إلى اتفاق يكون الفرض منه ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالسجن إذا لم يقبل دعوته.

٩٨ - يعاقب بالسجن كل من علم بوجود مشروع لارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون ولم يبلغه إلى أول الأمر.

ولا يجرى حكم هذه المادة على زوج أى شخص له يد في ذلك المشروع ولا على أصوله وفروعه.

٩٩ - كل من حاول بالقوة أو بالتهديد باستمالة إرهاب الملك أو أحد أوصياء البرش قاصدا بذلك حمله أو إكراهه على أداء عمل من خصائصه قانونا أو على الانتفاع به يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة.

إذا وقعت الجريمة على وزير أو أحد أعضاء البرلمان عوقب مرتكبها بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن.

١٠٠ - لا يمكن بقوة ما يسبب ارتكاب الفتنه على كل من كان في زمره المصائب المنصوص عليها في أحكام هذا الباب ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وأحصل منها عند أول تنبه عليه من السلطات المدنية أو العسكرية أو بعد انتهاء ذلك لم يكن قبض عليه إلا بعدا من أماكن الاجتماع العلوي بغير مقاومة ولم يكن حاملا سلاحا. قضى هاتين الحالتين لا يعاقب إلا على ما يكون قد ارتكبه خصصا من الجنايات الخاصة.

١٠١ - يقضى من العقوبات المقررة للفتنة كل من يادبر منهم بإغراء الحكومة من أجرى ذلك الانتصاب أو أجرى عليه أو شارك فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن حواله الفتنة. وكذلك يقضى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة لقبض عليهم بعد بحثها في البحث والتفتيش.

١٠٢ - كل من جهر بالصياح أو الفناء لإلزامه الفتنه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنة أو بزرلة لا تزيد على مائة عشرين جنينا مصرعا.

الباب الثالث - الرشوة

١٠٣ - يعد مرتكباً كل موظف عمومي قبل ومدا من آخر يشي ما أو أخذ عليه أو عليه لأداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حفا أو لانتفاعه من عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له غير ذلك.

١٠٤ - للمسؤولون والمستعمنون إذا كانت وظيفتهم والميرون والمكون وكل إسان مكلف بمهمة عمومية يتبرون كالوظفين.

١٠٥ - تمتد من قبيل البلية والورد القائمة المنصوصة التي تحصل للوظف من بيع طاع أو حفر بين أزيد من تهيئة شرارة بين أخص منها أو من أي أحد حصل به الرضا والياسد المرتضى.

٩١ - يعاقب بالإعدام كل من تولي لفرض إجرائي قيادة فرقة أو قسم من الجيش أو قسم من الأسطول أو سفينة حربية أو طائرة حربية أو قطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بغير تفويض من الحكومة أو بغير سبب مشروع ويعاقب كذلك بالإعدام كل من استمر دفع الأوامر الصادره من الحكومة في قيادة عسكرية إذا كانت وكل رئيس قوة استثنى صاكره تحت السلاح (أو جزمة) بعد صدور أمر الحكومة بقرضها.

٩٢ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل شخص له حق الأمر في صاكر الجيش أو البوليس طلب إليهم أو فكهم العمل على تعطيل أوامر الحكومة الصادرة بالتوجيه أو استمضهم بذلك. فإذا ترتب على هذا الأمر أو التكليف أثره بأن تعطل تنفيذ أوامر الحكومة بسبب طاعة الساكر لهذا الأمر أو التكليف غير المشرويين يعاقب بالإعدام.

أما من دونه من رؤساء الساكر أو قوادم القين أطاعوا هذه الأوامر غير المشروعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة.

٩٣ - يعاقب بالإعدام كل من قتل نفسه رئاسة عمية صالحة للسلاح أو تولي فيها قيادة ما سواه إذا كان ذلك بقصد انتصاب أو تهيب الأراضي أو الأموال المملوكة للحكومة أو جماعة من الناس أم كان ذلك لمقاومة القوة العسكرية المأمورة بمطاردة مرتكبي هذه الجنايات. ولما أقر هذا المصايات القين لم يتولوا فيها رئاسة أو قيادة ما وقضى عليهم في عمل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة.

٩٤ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة السبعية المذكورة في المادة السابقة أو نظمها أو أطاعها أو جلب إليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو يستألف إليها بطوات أو دخل في غايات إجرائية بأي كيفية مع رؤساء تلك السبعية أو مدبريها وكذلك كل من قدم لها مساكن أو علات يأبون إليها أو يستحسن فيها وهو يعلم غايتهم وصفتهم.

٩٥ - كل من حرض على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا لم يشتهب على هذا الصرحض أثر.

٩٦ - يعاقب بالعقوبات المتضمن ذكرها كل من اشترك في اتفاق جنائي سواه كان الفرض منه ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون أو اتفاقا وسيلة للوصول إلى الفرض المقصود منه. ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من حرض على هذا الاتفاق أو كان له شأن في إدارته حركة.

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من شيع على ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في المواد ٨٦ و ٨٧ و ٨٩ و ٩٠ و ٩١ و ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ من هذا القانون بمطالبة عاقبة أو مالية دين أن تكون فيه نية الانتقام مباشرة في ارتكاب تلك الجرائم.

١١٣ - كل من يكلف بشره شيء أو يبعه أو صنه أو استصاحه على ذمة الحكومة ويستحصل بواسطة غشه في شراء ذلك الشيء أو يبعه أو الكشوف من مفادله أو صنه على ربح لنفسه أو لغيره تموده منه الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورده ما أخذه ويحكم أيضا عليه بالنزل إن كان موظفا عموما .

١١٤ - أرباب الوظائف العمومية إذا كانت درجاتهم سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرموقين أو مساعدين لكل منهما وكذا مقيموا الرسوم والموالك أو الأموال ونحوها والموظفون في خدمتهم إذا أخذوا في حال تحصيل القرامات أو الأموال أو الشؤون أو الموالك ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتي :

رؤساء المصالح والمقرمون يعاقبون بالحبس ، وأما المستخدمون المرموقون ومساعداو الجنيح فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضا برده المبالغ المستحصلة بدون حق ويبلغ غرامة مساوية لها .

١١٥ - كل موظف في الوظائف العمومية حزم كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال خاصة قبل توليفه من أجرة ونحوها يعاقب بالحبس . وكذا يعاقب بالحبس في المذكرة إذا استخدم هؤلاء العملة بحرة بلا أجرة وأخذوا لنفسه من أعضائها على الحكومة . ويحكم عليه في الخالص برده ما أخذه لمستحقه وغرامة مساوية له .

١١٦ - كل موظف عمومي لم يشرف استخدام كامل الخلفة الممنين للامورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع ممتلكات من قص منهم أو بعضها أو قيد في دفتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على إسطانهم ما يهتكم من الممتلكات المنسوبة على الحكومة يعاقب بالحبس ، ويحكم عليه أيضا بتأدية نصف المبالغ التي أخضعها سواء كانت بأسماء الأشخاص الذين لم يستفدوا أو بأسماء خدمته الخاصين الذين قيد أسمائهم بصفة مستخدمين بالحكومة .

١١٧ - كل من كان من أرباب الوظائف العمومية يتفح من الأشغال الخاصة على إدارتها ولا حلفها سواء كانت للاقتراع مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير ما مورية بشره أشياء أو صنها على ذمة الحكومة أو انتفعك ببيع الأشياء المذكورة أو أوع المكلف بصنها يعاقب بالنزل والحبس مدة لا تزيد على سنة .

وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عملة أو تسبب في إصطحابا لغيره على الممتلكات الأميرية التي هي من هذا القبيل أو اكتسب أو باعها في يتناقض بصرف القفود أو أرباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلا من عزله بالحبس مدة لا تزيد على ستين .

١١٨ - كل موظف أدخل في ذمته بأي كيفية كانت قفودا الحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب بالحبس من ثلاث سنين إلى سبع .

١١٩ - كل موظف عمومي أمان شخصا على عدم الرضا بما عهد به يدر به القفود الجدية أو العزلة أو الإحالة يعاقب بالحبس والعزلة .

١٠٦ - يحد أيضا رشوة الوعد أو السطية أو التافكة المنصوصة التي تحصل لأجل الفرض السابق ذكره للوظف أو لأولى إنسان آخر به ذلك .

١٠٧ - يحد في حكم الرشوة أن يقبل أي شخص له صفة بتأدية عامة سواء كانت البتية بطريق الانتخاب أو بغيره وهذا يعني ما لو أن يأخذ حدية أو صلية :

(١) الحصول من أية سلطة عامة على أي التزام أو ترخيص أو اتفاق توريد أو معاملة أو على وظيفة أو خدمة أو رتبة أو تسان أو مكافأة أو منية أو للشرع في الحصول على شيء من ذلك .

(٢) أو لاستعمال نفوذ مركزه البتاني حقيقيا كان أو مزعوما للحصول على أعمال أو أوامر أو أحكام أو قرارات من أية سلطة عامة أو للشرع في الحصول على شيء من ذلك .

١٠٨ - من رشا موظفا والموظف الذي يرتضى ومن يتوسط بين الراشي والمرتضى يعاقبون بالحبس ويحكم على كل منهم بغرامة تسوى قيمة ما حصل أو وعد به .

ويضى بالعقوبات نفسها في الجرمية المنصوص عليها في المادة السابقة ، غير أنه يحرم أن يحكم بالحبس لمدة تقل عن ثلاث سنين دون أن تكون أدنى من ستة شهور .

ومع ذلك يبقى من الطوقه الراشي أو للتوسط إذا أخبر السلطات بالجريمة أو اعترف بها .

١٠٩ - يحد مثل الراشي ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة من يستعمل طرق الإكراه بأفعال محسوبة بالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنبه أداء عمل من أعمال وظيفته .

١١٠ - كل من قبل وعدا أو فاكدة خصوصية كالليين في المادة ١٠٦ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد من ستة وغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ١٠٨ إذا لم يتوسط بسببه في الحصول على الرشوة .

١١١ - من شرع في إصطاد رشوة ولم يقبل منه أو في الإكراه بالضرب والتهديد ونحوهما ولم يبلغ مقبده يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري .

الباب الرابع

اختصاص الأموال الأميرية والتفرد

١١٢ - كل من تجارى من مامورى التحصيل أو المتداولين له أو الأمانة على الودائع أو الصيانة للمواطنين بحسب تقود أو لمتعة على اختصاص أو إخفاء شيء من الأموال الأميرية أو المنصوصة التي في صحتها أو من الأوراق الجارية بحرية القفود أو غيرها من الأوراق والمستندات والقفود أو اختلس شيئا من الأمانة للسلة إليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلا من رده ١٣ اختصه ببيع خواتم مسامية كالمدة ذلك يعاقب بالحبس .

الباب الخامس

تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وتقصيرهم
في أداء الواجبات المتعلقة بها

١٢٠ - كل موظف توفد لدى قاض أو محكمة لصالح أحد المحصوم أو إضراراً به سواء بطريق الأمر أو الطلب أو الإيهام أو التوقيع بمقابله الجلس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بمرأه لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً.

١٢١ - كل قاض امتنع بناءً على الأسباب المذكورة أعلاه عن المحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق بمقابله الجلس مدة لا تزيد على ستين وبالزول.

١٢٢ - إذا امتنع أحد القضاة في غير الأحوال المذكورة عن المحكم بمقابله بالزول وبمرأه لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً.

وبعد امتناع عن المحكم كل قاض إلى أن توقف عن إصدار حكم بعد تقديم طلب إليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في قانون المرافعات وقلمواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون أو بأن النص غير صريح أو بأي وجه آخر.

١٢٣ - كل موظف عمومي استعمل مطبوعة وظيفته في توقيع تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المعمول بها أو تأخير تحصيل الأموال والرسوم المقررة قانوناً أو تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه بمقابله بالزول والجلس.

١٢٤ - إذا اتفق ثلاثة من الأقل من الموظفين أو المستندمين العموميين وتركوا عملهم بدون سبب شرعي يعاقبون بالجلس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو بمرأه لا تزيد على مائة جنيه.

وتطبق هذه العقوبات على كل موظف أو مستخدم ممن امتنع عمداً عن تأدية واجب من واجبات وظيفته كان استناعه يصل أو من شأه أن يصل حيلة الناس أو صحتهم أو أمنهم في خطر. وكذلك إذا نشأت معتدة أو كان من شأنه أن تنشأ عنه فتنة أو إذا أضر بمصلحة عامة.

وفياً بشأن تطبيق هذه المادة يترك للموظفين والمستندمين العموميين جميع الإجراءات التي تشكّلون بها صفة كانت في خدمة الحكومة أو في خدمة سلطة من سلطات الأقاليم أو السلطات البلدية أو القروية.

١٢٥ - كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية وتزيمهم بطريق الفتن في إضرار أو تعطيل سهولة للزيادات المتعلقة بالحكومة بمقابله فضلاً عن مرأه بالجلس مدة لا تزيد على ستين مع إقراره بأن يدفع الحكومة بدل الفتن التي نشأت عن فعله المذكور.

الباب السادس

الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

١٢٦ - كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتضييق متهمة أو قتل تلك بتضيقه عليه على الاعتراف بمقابله بالاشتغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى عشر.

وإذا مات المتهمة عليه يترك بالقبوثة المقررة لقتل عمداً.

١٢٧ - كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بمهمة عمومية أمر بمقابله المحكوم عليه أو عقابه بنفسه بأشد من العقوبة المتكفم بها عليه قانوناً أو بقبوة لم يترك بها عليه يترك بالجلس أو بمرأه لا تزيد على خمسين جنيهاً مصرياً، ويعزى أن يترك عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالزول.

١٢٨ - إذا دخل أحد الموظفين أو المستندمين العموميين أو أي شخص مكلف بمهمة عمومية امتناعاً على وظيفته متول شخص من أحماد الناس بغير رضائه فيها هذا الأحوال المبينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه بمقابله بالجلس أو بمرأه لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً.

١٢٩ - كل موظف أو مستخدم عمومي وكل شخص مكلف بمهمة عمومية استعمل القوة مع الناس امتناعاً على وظيفته بحيث إنه أخذ بشرهم أو أسدث آلاماً بأجلتهم بمقابله بالجلس مدة لا تزيد على ستة أو بمرأه لا تزيد على عشرين جنيهاً مصرياً.

١٣٠ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي وكل إنسان مكلف بمهمة عمومية اشتكى بناءً على مطبوعة وظيفته ملكاً حافراً كان أو متوقفاً فهراً عن ملكه أو أسدث على ذلك بغير حق أو أكره المالك على بيع ما ذكر لشخص آخر بمقابله بحسب درجة ذنبه بالجلس مدة لا تزيد على ستين وبالزول فضلاً عن رد الشيء المنصوب أو قيمته إن لم يوجد فيه.

١٣١ - كل موظف عمومي أو أوجب على الناس عملاً في غير الحالات التي يميز فيها القانون ذلك أو استندم إخطاماً في غير الأعمال التي جملوا لها بمقتضى القانون بمقابله بالجلس مدة لا تزيد على ستين وبالزول فضلاً عن الحكم عليه بقيمة الأجر المتسقة لمن استخدمهم بغير حق.

١٣٢ - كل موظف عمومي أو مستخدم عمومي تعدى في حالة تزويه عند أحد من الناس الكثرة ما كتمهم بطريق مأمورية بأن أخذ منه فهراً بدون إذن أو بغيره بغير ما كولا أو مفا يترك عليه بالجلس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بمرأه لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً وبالزول في الحالتين فضلاً عن الحكم برد نفع الأشياء المأخوذة لمستحقها.

١٣٩ - كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمراقبة أو بقتله وهرب، بإهمال منه يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستين أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً إذا كان المقبوض عليه الذي هرب محكوماً عليه بقضية جنائية أو متنبهاً بجناية . وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

١٤٠ - كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمراقبته أو بقتله وساعده على هربه أو سله له أو تناقل عنه يعاقب طبقاً لأحكام الآتية :
إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

وإذا كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة أو كان متنبهاً بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن .

وفي الأحوال الأخرى تكون العقوبة الحبس .

١٤١ - كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض على إنسان ويحصل في الإجراءات اللازمة لذلك يقصد مساوته على القرار من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المقررة في المادة السابقة بحسب الأحوال المحيطة فيها .

١٤٢ - كل من مكن مقبوض عليه من الهرب أو ساعده عليه أو سله له في غير الأحوال السابقة يعاقب طبقاً لأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالإعدام تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع . وإذا كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة أو كاتب متنبهاً بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع . وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس .

١٤٣ - كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على الهرب يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع .

١٤٤ - كل من أخفى نفسه أو بواسطة غيره شخصاً تريد القبض عليه أو متنبهاً بجناية أو جريمة أو صادراً في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أمانه بأي طريقة كانت على القرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقاً لأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو سوسجده على الاختفاء أو القرار من وجه القضاء قد حكم عليه بالإعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .
وإذا كان محكوماً عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة أو كان متنبهاً بجريمة عقوبتها الإعدام تكون العقوبة الحبس .

وإذا في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً .

الباب السابع

مقاومة الحكم وعدم الاعتراف بالأسرم
والقصد عليهم بالسب وشتمه

١٣٣ - من أمان بالإشارة أو القول أو التفتيد مؤلفاً عمودياً أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

وإذا وقعت الإهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً .

١٣٤ - يحكم بالعقوبة المقررة بالفقرة الأولى من المادة السابقة إذا وجهت الإهانة بواسطة التلغراف أو التليفون أو الكتابة أو الرسم .

١٣٥ - كل من أزعج إحدى السلطات العامة أو الجهات الإدارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عمومية بأن أخبر بأي طريقة كانت عن وقوع كوارث أو حوادث أو أخطار لا يوجد لها يعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر وبفرامة لا تزيد على عشرة جنينيات مصرية أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وهنفي المحكمة فوق ذلك بالمصاريف التي تسببت عن هذا الإزعاج .

١٣٦ - كل من تدلى على أحد الموظفين العموميين أو رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

١٣٧ - وإذا حصل مع القصدى أو المقاومة ضرب أو تشا منها جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

فإذا بلغ الضرب أو الجرح الإحالة المنصوص منها في المادة ٢٤١ تكون العقوبة الحبس .

الباب الثامن

هرب المجرمين وإخفاء الجاني

١٣٨ - كل إنسان قبض عليه قانوناً فهرب يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينيات مصرية .

وإذا كان صادراً على التهم أمر بالقبض عليه وإلداعه في السجن وكان محكوماً عليه بالسجن أو بقضية أشد يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على ستين أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً .

وتستند العقوبات إذا كان الهرب في إحدى الحالاتين السابقتين مصحوباً بالقوة أو بجرعة أخرى .

١٥٠ - إذا كانت الأختام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو القرار من وجه القضاء ولا على إيريه أو أجندله أو أولاده أو أختاده .

١٤٥ - كل من علم بفرع جنابة أو جنسة أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بفرعها وأمان الجنائي بأي طريقة كانت على القرار من وجه القضاء إما بلباها الجنائي المذكور وإما بإخفاء أدلة الجريمة وإما بتقديم معلومات تتناقض بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يجعله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

١٥١ - إذا سرق أوراق أو سندات أو سجلات أو دفاتر مختلفة بالحكومة أو أوراق مراقبة قضائية أو اختطت أو أختفت وكانت محفوظة في الفائز المعمية الممنعة لها أو مسجلة إلى شخص مأمور بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب إهماله في حفظها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور أو برامة لا تزيد على ثلاثين جنيناً مصرياً .

إذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالإعدام تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز ستين .

١٥٢ - وأما من سرق أو اختلس أو أخطأ شيئاً ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس . فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الأشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

وإذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالإشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو برامة لا تزيد على تسعين جنيناً .

١٥٣ - إذا حصل فك الأختام أو مسرة الأوراق أو اختلاسها أو إتلافها مع إكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالإشغال الشاقة المؤقتة .

أما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز ستة شهور أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيناً . وعلى كل حال لا يجوز أن تستدعي العقوبة المدعى الأقصى المقرر بجرمته نفسها .

١٥٤ - كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوسطة أو مأموريها أو فتح مكتباً من المكاتب المسجلة للبوسطة أو سجل ذلك لديه يعاقب بالحبس أو برامة لا تزيد على عشرين جنيناً مصرياً وبالغزل في الحائزين . وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التفرقات أو مأموريها تفرقات من التفرقات المسجلة إلى المصلحة المذكورة أو أفتشاه أو سجل ذلك لديه يعاقب بالعقوبتين المذكورتين .

ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجنائي .

١٤٦ - كل من أخفى نفسه أو بواسطة غيره أحد الفاعلين من الخلية العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على القرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين أو برامة لا تتجاوز ثلاثين جنيناً مصرياً . ولا تنسرى هذه الأحكام على زوجة الفاعل من الخلية العسكرية .

الباب العاشر

اختلاس الألقاب والوظائف والالتصاف بها بدون حق

١٥٥ - كل من تتاحل في وتقليد من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو إقن منها بذلك أو أبى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

١٥٦ - كل من ليس علانية كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً لقرية التي تقوله ذلك أو حمل علانية العلامة المميزة لسمل أو لوظيفة من غير حق يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيناً .

١٥٧ - يعاقب برامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً كل من خدع علانية تشابهاً بمعه أو لقب نفسه كذلك بلب من ألقاب الشرف أو بترية أو وظيفة أو صفة نجاية عامة من غير حق .

الباب التاسع

فك الأختام ومسرة السندات والأوراق الرسمية الموضوعة

١٤٧ - إذا صار فك من الأختام الموضوعة لحفظ حل أو أوراق أو أمانة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المفاكر في مادة من المواد يحكم على المخلس لإهمالهم ببلغ غرامة لا تتجاوز تسعين جنيناً مصرياً إن كان هناك حراس .

١٤٨ - إذا كانت الأختام موضوعة على أوراق أو أمانة لهم في جنابة أو تعهدهم عليه في جنابة يعاقب المخلس الذي وقع منه الإهمال بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو برامة لا تتجاوز تسعين جنيناً مصرياً .

١٤٩ - كل من فك ختام الأختام الموضوعة لحفظ أوراق أو أمانة من قبل - ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة . فان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع .

الباب الثالث عشر

تطويل المواصلات

١٦٣ - كل من عطل المخابرات التفريقية أو أنفق شيئا من ألتها سواء بأعماله أو عدم احترامه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب بغرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصريا . وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الإخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتوبيخ .

١٦٤ - كل من تسبب عمداً في انقطاع المواصلات التفريقية يعطيه الأسلاك الموصلة أو كسر شيء من العدد أو حوازل الأسلاك أو القوائم الزائفة لما أو بأى كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين مع عدم الإخلال بإلزامه بالتوبيخ عن الضرر .

١٦٥ - كل من أنفق في زمن حياج أو فتنة خطيا من انطوط التفريقية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتا غير صالحة للاستعمال بأى كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الإيجابية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات بين قوى السلطة العمومية أو منع توصيل أخبار أفراد الناس وكذا من منع قهرا تصليح خط تلفواقي يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة فضلا عن إلزامه بغير الحراسة المترتبة على فعله المذكور .

١٦٦ - تفسر أحكام المواد الثلاث السابقة على انطوط التفريقية التي تحتفظ الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية .

١٦٧ - كل من حوّل قطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو عطل سيرها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

١٦٨ - إذا نشأ عن النقل المذكور في المادة السابقة جرح من المنصوص عليها في المادة ٢٤٠ أو ٢٤١ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة . أما إذا نشأ عنه موت شخص فيقتب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤقتة .

١٦٩ - كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لإحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شأنه تعرض الأشخاص الذين بها لنقل يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بفسرارة لا تتجاوز عشرين جنينا مصريا . أما إذا نشأ عنه موت شخص أو إصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس .

١٧٠ - كل من قتل أو شرع في قتل مفرقات أو مواد قابلة للاشتعال في قطارات السكة الحديدية أو في مركبات أخرى مدة نقل الجماعات غالفا في ذلك لأوامر البوليس الخاصة بالقطارات أو المركبات المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تزيد على عشرين جنينا مصريا أو بغير عمد عشرين جنينا مصريا .

١٥٨ - يعاقب بغرامة لا تتجاوز عشرين جنينا كل مصري تقلد علامة غير حق أو بغير إذن الملك نشأا أجتيا أو لقب نفسه كذلك يعاقب شرف أجنبي أو بزية أجنبية .

١٥٩ - في الأحوال المنصوص عليها في المادتين السابقتين يجوز لصحة أن يأمر بشتر الحكم بأكثر أو بشتر ملخصه في المراكب التي تختارها ويكون النشر على نفقة المحكوم عليه .

الباب الحادى عشر

المنع المتعلقة بالأديان

١٦٠ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تتجاوز الخمسين جنينا مصريا :

(أولا) كل من شوش على إقامة شعائر ملة أو احتفال ديني خاص بها أو مطالبا بالعرف أو التهديد .

(ثانيا) كل من نجس أو كسر أو أنفق أو فسد مائى معدة لإقامة شعائر دين أو رموزا أو أشياء أخرى لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق من الناس .

(ثالثا) كل من انتهك حرمة القبور أو الحيوانات أو دنسها .

١٦١ - يعاقب بتلك العقوبات كل من تسبب بفساد الطرق الدينية بالمادة ١٧١ على أحد الأديان التي تؤدي شعائرها علنا . ويقت تحت أحكام هذه المادة :

(أولا) طبع أو نشر كتاب مقدس في نظر أهل دين من الأديان التي تؤدي شعائرها علنا إذا حوّل عمدا نص هذا الكتاب تحريفا يغير من معناه .

(ثانيا) تقليد احتفال ديني في مكان عمومي أو مجتمع عمومي بقصد السخرية به أو ليقترج عليه الحضور .

الباب الثاني عشر

إتلاف المائى والآلات وغيرها من الأشياء العمومية

١٦٢ - كل من أنفق أو هدم أو نجس أحد المائى أو الآلات المملوكة للتم العام أو للزينة وكل من قطع أو أنفق أختارا مرفوعة في حصون المواصلات أو في الشوارع أو في المنشآت أو في الأسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنينا مصريا أو بفساد مائى المرفوعة فقط فعلا من الحكم عليه بالغرامة أو بغير عمد عشرين جنينا مصريا .

الباب الرابع عشر

الجمع التي تقع بواسطة المصحف وغيرها

١٧١ - كل من أغرى واحدا أو أكثر بارتكاب جريمة أو جنحة بقول أو صياح يجر به علنا أو بسبل أو لؤساء صدقته علنا أو بتكاذب أو رسوم أو صور أو رسوم شخصية أو رموز أو أية طريقة أخرى من طرق التثليل جعلها علنية أو بأية وسيلة أخرى من وسائل العلانية بعد شريكا في فعلها ويقاب بالغباب المقرر لها إذا ترتب على هذا الإغراء وقوع تلك الجريمة أو بالمنفعة بالفعل .

أما إذا ترتب على الإغراء مجرد الشروع في الجريمة فيطبق القاضي الأحكام القانونية في الغالب على الشروع .

ويستعمل القول أو الصياح علنيا إذا حصل للجهر به أو ترويضه بأحدى الوسائل الميكانيكية في غسل طام أو طريق طام أو أي مكان آخر مطروق أو إذا حصل للجهر به أو ترتبه بحيث يستلجم سماعه من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان أو إذا أذيع بطريق للأشخاص أو أية طريقة أخرى .

ويكون الفعل أو الإيذاء علنيا إذا وقع في محل طام أو طريق طام أو في أي مكان آخر مطروق أو إذا وقع بحيث يستلجم رؤيته من كان في مثل ذلك الطريق أو المكان .

ويستعمل التكاذب أو الرسوم والصور والصور الشمسية والرموز وغيرها من طرق التثليل علنية إذا وزعت بغير تمييز على عدد من الناس أو إذا عرضت بحيث يستلجم أن يراها من يكون في الطريق العام أو أي مكان مطروق أو إذا بيعت أو عرضت للبيع في أي مكان .

١٧٢ - كل من حرض مباشرة على ارتكاب جرائم القتل أو التلبس أو الحرق أو جرائم غلبت إياها الحكومة بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة السابقة ولم ترتب على محرضه أية كمية يقاب بالحبس .

١٧٣ - كل من تطلو على إحدى الطرق المتقدم ذكرها على مسد الملكية أو ملحق في نظام تراورث الرش أو ملحق في حقوق الملك وملحقه يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٧٤ - يقاب بالسجن مدة لا تتجاوز خمس سنين وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها كل من ارتكب إحدى الطرق المتقدم ذكرها فلا من الأفعال الآتية :

(أولا) التحريض على قلب نظام الحكومة المقرر في النظم المصرية أو على كرامته أو الإزدياء به .

(ثانيا) تحييد أو ترويع المذاهب التي ترى في تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالهتاف أو بالإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة .

ويقاب بنفس العقوبات كل من شجع بطريق المساعدة للمخادعة أو المالية على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عنها في الفقرتين السابقتين دون أن يكون قاصدا الاشتراك مباشرة في ارتكابها .

١٧٥ - يقاب بنفس العقوبات كل من حرض الجند بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التصول من أداء واجباتهم العسكرية .

١٧٦ - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من حرض بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على بض طائفة أو طوائف من الناس أو على الإزدياء بها إذا كان من شأن هذا التحريض تكدير السلم العام .

١٧٧ - يقاب بنفس العقوبات كل من حرض فيه بأحدى الطرق المتقدم ذكرها على عدم الالتزام للقوانين أو حسن إحرا من الأمور التي تمدها جناية أو جنحة بحسب القانون .

١٧٨ - كل من ألبس بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها حرمة الأديان أو حسن الأخلاق يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٧٩ - يقاب بالسجن أو بالحبس مدة لا تزيد على خمس سنين كل من طابق حق الفئات الملكية بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها . ولا يقل الحبس على أي حال من ستة شهور .

ويقاب بالحبس من عاب بواسطة إحدى تلك الطرق في حق الملكية أو دوى العهد أو أحد أوصياء الرش .

فإذا وقع ذلك في حضرة أحد من عظم ذكهم وضعت العقوبة .

١٨٠ - كل من وبه اللوم إلى الملك على حصل من أعمال حكومته أو التي عليه مسؤوليته بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٨١ - يقاب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين كل من عاب بأحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ملك أو رئيس دولة أجنبية .

١٨٢ - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من عاب بأحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق ممثل لدولة أجنبية مستند في مصر بنسب أمور تتعلق بإدائها وظيفته .

١٨٣ - يقاب بنفس العقوبات كل من عاب بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها في حق أحد أعضاء الأسرة المالكية .

١٨٤ - - يقاب بالحبس وبرامة لا تقل من خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أمان أو سب بإحدى الطرق المتقدم ذكرها البرلمان أو أحد المصلحين أو غيرهما من الهيئات النظامية أو الجيش أو الحاكم أو السلطات أو المصالح العامة .

١٨٥ - - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة وبرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من سب موظفا عاما أو شخصا ذافعة نيابة عامة أو مكلفا بخدمة عامة بسبب أداء الوظيفة أو النيابة أو الخدمة العامة ، وذلك مع عدم الإخلال بتطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٠٢ إذا وجد ارتباط بين السب وجريمة قذف لارتكابها ذات التهم ضد نفس من وقعت عليه جريمة السب .

١٨٦ - - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من أعلن بطريقة من الطرق المتقدم ذكرها بمقام قاض أو هيئة أو سلطة من صدد دعوى .

١٨٧ - - يقاب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها أمورا من شأنها التأثير في القضاء الذين يتناولهم الفصل في دعوى مطروحة أمام أية جهة من جهات القضاء أو في البلاد أو في وسائل القضاء أو النيابة أو غيرهم من الموظفين المكلفين بتطبيق أو التأثير في التشريع الذين قد يطلقون لأداء الشهادة في تلك الدعوى أو في ذلك التحقيق أو أمورا من شأنها مع نقص من الإيضاح معلومات أولى الأمر أو التأثير في الرأي العام لمصلحة طرف في الدعوى أو التحقيق أو ضده .

فإذا كان النشر بقصد إحداث التأثير المذكور يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة وبرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

١٨٨ - - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهرا وبرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بسوء قصد بواسطة إحدى الطرق المتقدم ذكرها أخبارا كاذبة أو أوقافا مضطربة أو مزورة أو منسوبة كذبا للتبرع ، إذا كان من شأن هذه الأخبار أو الأوراق أن تتكون السلم العام أو أن تخلق ضررا بالمصلحة العامة .

١٨٩ - - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة وبرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدعوى المدنية أو الجنائية التي تحورت لحاكم سماعها في جلسة سرية أو في الدعوى المتصلة بالجرم المتخصص عليها في هذا الباب أو في الباب السابع من الكتاب الثالث من هذا القانون .

ولا عقاب لمن مجرد نشر موضوع الشكوى أو لمن مجرد نشر الحكم . ومع ذلك ففي الدعوى التي لا يجوز فيها إقامة الدليل على الأمور المدعى بها يقاب على إعلان الشكوى أو على نشر الحكم بالعقوبات المتخصص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ما لم يكن نشر الحكم أو الشكوى قد حصل بناء على طلب الشاكي أو وليدته .

١٩٠ - - في غير الدعوى التي تقع في حكم المادة السابقة يجوز للحاكم نظرا لوجع وقائع الدعوى أن يحظر في سبيل المحافظة على النظام العام أو الآداب نشر للأشخاص القضائية أو الأحكام كلها أو بعضها بإحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ ومن يخالف ذلك يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة وبرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين .

١٩١ - - يقاب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى في الدفوات السرية بالحاكم أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية بالحاكم .

١٩٢ - - يقاب بنفس العقوبات كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها ما جرى من المناقشات والجلسات السرية لأحد مجلسي البرلمان أو نشر بغير أمانة وبسوء قصد ما جرى في الجلسات العلنية لأى المجلسين المذكورين .

١٩٣ - - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور وبرامة لا تزيد على خمسين جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من نشر بإحدى الطرق المتقدم ذكرها إشارات بشأن تحقيق جنائي قائم إذا كان قاضي التحقيق قد أمر بمسح التحقيق سرا أو إذا كانت النيابة العمومية قد حطرت إقامة شيء مع مراعاة لإحقاق الحق أو لإلزام أو لتطهير الحقيقة .

١٩٤ - - يقاب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة وبرامة لا تزيد على مائة جنيها أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من صنع أو كتب أو أعلن معه بإحدى الطرق المتقدم ذكرها بقصد التضييق من التفرات أو المضاريف أو التضييعات المتكورة بأشخاص أو بجباة أو جمعة .

وكذلك كل من أعلن بإحدى تلك الطرق قيامه أو قيام آخر بالتضييق المشار إليه كله أو بمضه أو عزمه على ذلك .

١٩٥ - - مع عدم الإخلال بالمسؤولية الجنائية بالنسبة لمؤلف الكتابة أو واضع الرمز أو غير ذلك من طرق التثليل يقاب بديس محرر الجريدة أو لمحرر المسجل من سبها الذي حصل فيه النشر إذا لم يكن قد رئيس محرر بصفته فاعلا أمليا الجرائم التي ترتكب بواسطة بصفته .

ومع ذلك يعنى من المسؤولية الجنائية :

(١) إذا ثبت أن النشر حصل بدون علمه وقدم منذ به التحقيق كل ما فيه من المعلومات والأوراق الساعمة على معرفة المسجل عما نشر .

(٢) أو إذا أُرشد في أثناء التحقيق من مرتكب الجريدة وقدم كل ما فيه من المعلومات والأوراق لإثبات مسؤوليته وأثبتت فرق ذلك أنه لم يتم النشر لمرض قسه لحساسة وظئفة في الجريدة أو لمرض جسم آخر .

١٩٦ - في الأحوال التي تكون فيها الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور التسمية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى التي استعملت في كتابة الجريدة قد نشرت في الخارج وفي جميع الأحوال التي لا يمكن فيها معرفة مرتكب الجريدة باتباعها، يصحقتهم فاعين أصليين، المستودعون والمبايعون فإن تضررت تلك المبالغ والرموز والمكتوبات والصور وذلك ما لم يظهر من ظروف الدعوى أنه لا يمكن في وصفهم معرفة مشتملات الكتابة أو الرسم أو الصور أو الصور التسمية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى .

١٩٧ - لا يقبل من أحد، لإختلاف من المسؤولية الجنائية مما نص عليه في المواد السابقة، أن يتخذ لنفسه مبرراً أو أن يقيم حلاً علواً من أن التكتبات أو الرموز أو الصور أو الصور التسمية أو الرموز أو طرق التمثيل الأخرى إنما نقلت أو ترجمت من نشرات صدرت من مصر أو في الخارج أو أنها لم ترد على تزييد إشاعات أو روايات من الغير .

١٩٨ - إذا ارتكبت جريمة إحدى الطرق المتعددة ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل التكتبات والرموز والصور والصور التسمية والرموز وغيرها من طرق التمثيل ما يكون قد أمد البيع أو التوزيع والعرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلاً وكذا الأصول (التكتيبات) والألواح والأحجار وغيرها من أدوات البيع والنقل .

ويؤسف في الحكم الصادر بالقوة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التي ضبطت أو التي قد تضبطت فيما جد أو إصدارها كلها أو بعضها .

والحكمة أن تأمر أيضاً بنشر الحكم الصادر بالقوة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بإضافته على الجدران أو بالإمران مما حل فقرة الحكم عليه .

فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة يجب على رئيس تحريرها أو على أي شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر في صدر صحيفة الحكم الصادر بالقوة في تلك الجريمة في خلال الشهر التالي لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة مباداً أقصر من ذلك ولا حكم عليه بفرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبإزالة الجريدة .

ويؤسف في الحكم الصادر بالقوة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التي ضبطت أو التي قد تضبطت فيما جد أو إصدارها كلها أو بعضها .

١٩٩ - إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق على نشر مائة من نوع ما يجري التحقيق من أجله أو من نوع يشبهه فيجوز للحكمة الابتدائية متقدمة بيعة أودة مشورة بناء على طلب النيابة العمومية أن تأمر بتعطيل الجريدة ثلاث مرات على الأقل .

ويصدر الأمر بعد سماع أقوال المتهم ولا يجوز للعلن في هذا الأمر أية طريقة من طرق العلن .

فإذا كانت موالاة النشر المشار إليها في الفقرة الأولى قد جرت بعد إحالة القضية للحكم إلى محكمة الجناح أو إلى محكمة الجنايات يطلب أمر التمثيل من محكمة الجنايات على حسب الأحوال .

٢٠٠ - إذا حكم على رئيس تحرير جريدة أو محرر المسجل أو الناشر أو صاحب الجريدة في جنابة ارتكبت بواسطة الجريدة المذكورة أو في جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٧٩ و ٢٠٨ قضى الحكم بتعطيل الجريدة لمدة شهر بالنسبة للجرائد التي تصدر ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر ولمدة ثلاثة أشهر بالنسبة للجرائد الأسبوعية ولمدة ستة في الأحوال الأخرى .

فإذا حكم على أحد الأشخاص المذكورين في جريمة ارتكبت بواسطة الجريدة غير الجرائم المذكورة في الفقرة السابقة جاز للأمر بتعطيل الجريدة لمدة لا تتجاوز نصف المدة المقررة بها .

وإذا حكم بالقوة مرة ثانية في جريمة ما ذكرها بالفقرة الثانية وقعت في أثناء الستين التاليين لصدور الحكم الثاني وجب تعطيل الجريدة مدة تساوي المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

وإذا حكم بالقوة مرة ثالثة في جريمة ما ذكرها بالفقرة الثانية وقعت في أثناء الستين التاليين لصدور الحكم الثاني وجب تعطيل الجريدة مدة تساوي المدة المنصوص عليها في الفقرة الأولى .

الباب الخامس عشر

المسكوكات الخروف والمزورة

٢٠١ - من فقه ضرب المسكوكات المتداولة قانوناً أو عرفاً في بلاد الحكومة المصرية فيما كانت أو فضة أو قصص فيمتا بأحد جن من الذهب أو الفضة المنتهية عليه بواسطة جده أو فراض أو ماله الممل أو غير ذلك وكذا من طر مسكوكاً بطلا يصدره شخصاً بمسكوكات أكثر من قيمته أو اشترك في تزوير تلك المسكوكات المزورة أو التاصية أو في إدخالها في بلاد الحكومة مكاناً من امتثل بالتعامل بها يعاقب بالإعدام أو بالسجن المؤبد .

٢٠٢ - إذا ارتكبت إحدى الجرائم المنصوص ضها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير الليرة في تلك المادة فتكون العقوبة الإعدام أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع .

٢٠٣ - إذا ارتكبت جريمة إحدى الطرق المتعددة ذكرها جاز لرجال الضبطية القضائية ضبط كل التكتبات والرموز والصور والصور التسمية والرموز وغيرها من طرق التمثيل ما يكون قد أمد البيع أو التوزيع والعرض أو يكون قد بيع أو وزع أو عرض فعلاً وكذا الأصول (التكتيبات) والألواح والأحجار وغيرها من أدوات البيع والنقل .

ويؤسف في الحكم الصادر بالقوة إذا اقتضى الحال بإزالة الأشياء التي ضبطت أو التي قد تضبطت فيما جد أو إصدارها كلها أو بعضها .

والحكمة أن تأمر أيضاً بنشر الحكم الصادر بالقوة في صحيفة واحدة أو أكثر أو بإضافته على الجدران أو بالإمران مما حل فقرة الحكم عليه .

٢١١ - كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء تأدية وظيفته تزويراً في أحكام صادرة أو تقارير أو عناصر أو وثائق أو سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والأوراق الأرشيفية سواء كان ذلك بوضع إضاعات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو الإضاعات أو زيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص تزويراً مزورة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

٢١٢ - كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويراً عما هو مبين في المادة السابقة يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أثنى عشر سنة .

٢١٣ - يعاقب أيضاً بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير يقصد التزوير موضوع السندات أو أصولها في حال تحريكها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير إقرار أول الشأن الذي كان يفرض من تحريك السندات إدراجها بها أو بحسب واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع طبعه بتزويرها أو بحسب واقعة غير متطرفة بها في صورة واقعة متطرفة بها .

٢١٤ - من استعمل الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم بتزويرها يعاقب بالأشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين إلى عشر .

٢١٥ - كل شخص ارتكب تزويراً في محركات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل .

٢١٦ - كل من تمس في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدًا في استحصله على الورقة المشتبهة على الأمم المذكورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

٢١٧ - كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع طبعه بتزويرها يعاقب بالحبس أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً .

٢١٨ - كل من استعمل تذكرة مرور أو تذكرة سفر ليست له يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو غرامة لا تزيد على عشرين جنياً مصرياً .

٢١٩ - كل صاحب وكالة أو قهوة أو أود أو محلات مفروقة ممتدة للتأجير وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالأجرة يربوا قيد في دفتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيات مصرية .

٢٠٤ - الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلاً لك من أخذ مسكوكات مزورة أو منشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها . ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تبين تحققت له عيوباً يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها .

٢٠٥ - الأشخاص المرتكبين لجنايات المذكورة في المادتين ٢٠٣ و ٢٠٤ يفتون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل التشروع في البحث عنهم أو سهلوا التفتيش على باقي المرتكبين ولو بعد التشروع في البحث المذكور .

الباب السادس عشر

التزوير

٢٠٦ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل من قلده أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع طبعه بتقليدها أو بتزويرها وهذه الأشياء هي :

أ- مملوك أو قانون أو مرسوم أو قرار صادر من الحكومة .

ب- خام القوية أو إضفاء الملك أو ختمه .

ج- اختتام أو ختمات أو علامات إحدى المصالح أو إحدى جهات الحكومة .

د- ختم أو إضفاء أو علامة أحد موظفي الحكومة .

هـ- أوراق مرتبات أو يورثات أو سراك أو سندات أو تصاريح من خزينة الحكومة أو قروعه .

و- أوراق البنوك المالية التي أذن بإصدارها قانوناً .

ز- ختمات الذهب أو الفضة .

٢٠٧ - يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختتام الحكومة الحقيقية أو اختتام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالاً مضراً بمصلحة الحكومة أو بلافها أو آحاد الناس .

٢٠٨ - يعاقب بالحبس كل من قلده خطأ أو ختمه أو علامة إحدى الجهات إذا كانت أو الشركات المساندة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع طبعه بتقليدها .

٢٠٩ - كل من استحصل بغير حق على الاختتام أو الختمات أو الباشين الحقيقية الممنعة لأحد الأنواع السالف ذكرها واستعملها استعمالاً مضراً بأي مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أي إدارة من إدارات الأموال يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين .

٢١٠ - الأشخاص المرتكبين لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يفتون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل تمامها وقبل التشروع في البحث عنهم وتزعموا بغاطيلها الآخرين أو سهلوا التفتيش عليهم ولو بعد التشروع في البحث المذكور .

الباب السابع عشر

الاجبار في الأشياء، التهمة وتقليد علامات البورصة والتفترقات

٢٢٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد على خمسين جنيها مصريا أو إحدى هاتين العقوبتين فقط : كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوع دخولها فيها أو قتل هذه البضائع أو حملها في الطرق ليحياها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك ، ما لم ينص قانونا من عقوبة أخرى .

٢٢٩ - يعاقب بالعقوبات المدة في المادة السابعة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مما كانت طريقة صنعها تشابه بيئتها الظاهرة علامات وطوايح مطبعتي البورصة والتفترقات المصرية أو مصاحح البورصة والتفترقات والبلاد النافذة في اتحاد البريد مشابهة تسهل قبولا بدلا من الأوراق المقلدة .

الكتاب الثالث

الجنائيات والجنح التي تحصل لاحاد الناس

الباب الأول - القتل والجرح والضرب

٢٣٠ - كل من قتل نكسا عمدا مع سبق الإصرار على ذلك أو القصد يعاقب بالإعدام .

٢٣١ - الإصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لا ارتكاب جنمه أو جنائيه يكون غرض المصمم من الإقدام على ارتكابه هو ارتكابه جريمة أخرى أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقا على حدوث أمر أو موقوفا على شرط .

٢٣٢ - القصد هو ترك الإنسان لشخص في جهة أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليترسل إلى قتل ذلك الشخص أو إلى إيذائه بالضرب ويحرقه .

٢٣٣ - من قتل أحدا عمدا بجرم آخر يعاقب بالإعدام أو السجن المؤبد .

٢٣٤ - من قتل تصادفا عن غير قصد أو إصرار ولا ترصد يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

ومع ذلك يمكن على قاتل هذه الجنابة بالإعدام إذا تقدمت بها واقتربت بها وقتها جنائيه أخرى . وأما إذا كان القصد منها التأهب لقتل جسيما أو لاجلها أو ارتكابها للقتل أو مساعده مرتكبها على ارتكابها في الحرب أو التحصن من العقوبة فيجوز بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٣٥ - المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على قاتله بالإعدام يعاقبون بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٢٠ - كل موظف عمومي أعطى مذكرة سفر أو مذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا فضلا عن عزله .

٢٢١ - كل شخص صنع بنسخه أو بإسطة شخص آخر شهادة مزورة في ثبوت حاجة لنفسه أو لغيره باسم طليب أو جراح بقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أي خدمة عمومية يعاقب بالحبس .

٢٢٢ - كل طليب أو جراح شهد زورا بمرض أو بعاة تستوجب الإعفاء من أي خدمة عمومية بسبب التزوي أو من باب مراعاة المخاطر يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصري . وأما إذا سبق إلى ذلك بالزور له بشيء ما أو باصطائه حديد أو حطية فيحكم عليه بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الزائين بالعقوبات التي تستوجبها جنائهم .

٢٢٣ - العقوبات المبينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا إذا كانت تلك الشهادة مدة لأن تقدم إلى الحاكم .

٢٢٤ - لا تسري أحكام المواد ٢١١ و ٢١٢ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٢١٥ على أحوال التقدير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٠ و ٢٢١ و ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة .

٢٢٥ - تعتبر بصفة الأحصاء كالإعفاء في تطبيق أحكام هذا الباب .

٢٢٦ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من قرر في إجراءات تتناقض بتطبيق الوفاة والوراثة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يعمل حينئذ أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من استعمل إعلاما بتطبيق الوفاة والوراثة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك .

٢٢٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل من أبدى أمام السلطة المختصة بقصد إثبات بلوغ أحد الزوجين السن المحددة قانونا لغرض عقد الزواج أقوالا يعلم أنها غير صحيحة أو حرد أو قدم لها أدوارا كذلك متى ضبط عقد الزواج على أساس هذه الأقوال أو الأدوار .

ويعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه كل شخص خوله القانون سلطة ضبط عقد الزواج ضبط عقد زواج وهو يعلم أن أحد طرفيه لم يبلغ السن المحددة في القانون .

٢٤٥ - لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أساء به بجراح أو ضرره أثناء استعماله حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد بينت في المواد الآتية الظروف التي يباح فيها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها .

٢٤٦ - حق الدفاع الشرعي عن النفس يبيح استعمال القوة اللازمة لإزالة الأحوال الاستثنائية الميعة بعد استعمال القوة اللازمة لدفع كل فعل يعتبر جريمة على النفس منصوصاً عليها في هذا القانون .

وحق الدفاع الشرعي عن المال يبيح استعمال القوة اللازمة لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الأبواب الثاني والثامن والثالث عشر والأربع عشر من هذا الكتاب وفي المادة ٣٨٧ فقرة أولى والمادة ٣٨٩ فقرة أولى وثالثة .

٢٤٧ - وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الزكوة في الوقت المناسب إلى الاحتياط برجال السلطة العمومية .

٢٤٨ - لا يبيح حق الدفاع الشرعي مقاومة أحد مأموري الضبط أثناء قيامه بامر بناءً على واجبات وظيفته من حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته إلا إذا خيف أن يفتا من أفضاله موت أو جرح بالنية وكان لهذا الخوف سبب معقول .

٢٤٩ - حق الدفاع الشرعي عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية :

(أولاً) قتل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جرح بالنية إذا كان لهذا التحوف أسباب معقولة .

(ثانياً) إتيان امرأة كرها أو هتك عرض إنسان بالقوة .

(ثالثاً) اختطاف إنسان .

٢٥٠ - حق الدفاع الشرعي عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد إلا إذا كان مقصوداً به دفع أحد الأمور الآتية :

(أولاً) فصل من الأضال الميعة في القالب الثاني من هذا الكتاب .

(ثانياً) سرقة من السرقات المدونة في الجداول .

(ثالثاً) الدخول ليلاً في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته .

(رابعاً) قتل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جرح بالنية إذا كان لهذا التحوف أسباب معقولة .

٢٥١ - لا يبيح من القالب بالكلية من تتعدى بنية سليمة حدود حق الدفاع الشرعي أثناء استعماله إزاء دون أن يكون قاصداً إحداث ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع . ومع ذلك يجوز لتقاضى إذا كان القتل جناية إن يعمد معفوناً إذا رأى لثقت خلا وأن يحكم عليه بالحبس بدلاً من العقوبة المقررة في القانون .

٢٣٦ - كل من جرح أو ضرباً جرحاً أو أساءه مودعاؤه ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه أفضى إلى الموت يصاب بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع . وأما إذا سبق ذلك إصرار أو تردد فتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٢٣٧ - من فاجأ زوجته تنكحاً بالزناوة عليها في الحال هي ومن رأى بها يصاب بالحبس بدلاً من العقوبات المقررة في المادتين ٢٣٤، ٢٣٦ .

٢٣٨ - من قتل خطأ أو قسب أو قسب في قلبه بغير قصد ولا قصد بأن كان ذلك ناشئاً عن روعة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال وتغريب أو عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة وتابع القواعد يصاب بالحبس أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنين مصري .

٢٣٩ - كل من أخفى جنيناً قتل أو دنساً بدون إخبار جهات الانقضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يصاب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

٢٤٠ - كل من أسلمت بغيره جرحاً أو ضرباً أو قتل أو أفضى إلى عضو أو فقد منهته أو دنساً عن كلف البصر أو فقد إحدى العينين أو أشتات عن أى حاسة مستديمة يستحيل رؤيته يصاب بالحبس من ثلاث سنين إلى خمس سنين . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو تردد أو ترص فيحكم بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى عشر سنين .

٢٤١ - كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً أو قتل أو دنساً عن مرضاً أو عجز عن الأشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً يصاب بالحبس مدة لا تزيد على ستين أو بفرامة لا تزيد على خمسين جنيناً مصرياً . أما إذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق إصرار أو تردد فتكون العقوبة الحبس .

٢٤٢ - إذا كانت الجروح أو الضربات تبلغ درجة البسامة المذكورة في المادتين السابقتين يصاب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينات مصرية .

فإن كانت صادرة عن سبق إصرار أو تردد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على ستين أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً .

٢٤٣ - إذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٣٤ و ٢٣٦ بإسطة استعمال أسلحة أو عصى أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبية أو بجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء فتكون العقوبة الحبس .

٢٤٤ - كل من قسب في جرح أحد من غير قصد ولا قصد بأن كان ذلك ناشئاً عن روعة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة القواعد يصاب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أشهر أو بفرامة لا تتجاوز عشرة جنينات مصرية .

ويقلب بالسجين من عرض عمدا بالطريق حينما أموال البئر قطر .
فإذا أحدث الانتصار ضررا للأموال كان مذهب الأشغال الشاقة المؤقتة .

فإذا كان الخطر المشار له في الفقرتين السابقتين ناشئا عن افعال أو أفعال
احباط كان العقاب الحبس لمدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تتجاوز
مائة جنيه .

٢٥٩ - في الأحوال المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٥
إذا لم تستعمل مفرقات ولم تتجهز لخدمة الأشياء المرفقة بخمسة جنينات
مصرية ولم يكن هناك خطر على الإختصاص أو خطر من إلحاق ضرر بأشياء
أخرى تكون العقوبة الحبس .

الباب الثالث

إسقاط الحوامل وصنع وبيع الأشرطة والجواهر
للمنشوشة المضررة بالصحة

٢٦٠ - كل من أسقط عمدا امرأة حبل بضرب أو نحوه من أنواع
الإيذاء يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٦١ - كل من أسقط عمدا امرأة حبل بإسقاطها أدوية أو باستعمال
وسائل مؤذية إلى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضائها أم لا ، يعاقب
بالحبس .

٢٦٢ - المرأة التي رضيت بتسليم الأدوية مع طلبها بينا أو رضيت
بإستعمال الوسائل السابق ذكرها أو مكنت غيرها من استعمال تلك الوسائل
لها وتصب الإسقاط من ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة السابق ذكرها .

٢٦٣ - إذا كانت المسقط طبيبا أو جراحا أو صيدليا أو قايمة يمكن
عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٦٤ - لا يعاقب على الشروع في الإسقاط .

٢٦٥ - كل من أسقط عمدا لشخص جواهره شرفا قلعة فنتشا منها
مرض أو عجز وقتي من العمل يعاقب طبقا لأحكام المواد ٢٤٠ و ٢٤١
و ٢٤٢ على حسب جملة ما فنتشا من الجريمة ووجوده سبق الإصرار على
ارتكابها أو عدم وجوده .

٢٦٦ - كل من غش أشرطة أو جواهره أو غلا أو فجعها من
استعمل الماكولات أو أدوية مقلدة للبيج بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة
أو باع أو حوّل البيج أشرطة أو جواهره أو أصناف ما كولات أو أدوية مع
طلبها منشوشة بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ولو كانت المشتري
عالما بذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تتجاوز مائة جنيه
مصري أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

الباب الثاني - الحريق عمدا

٢٥٢ - كل من وضع عمدا نارا في مكان مكتبة في المدن أو الضواحي
أو القرى أو في عمارات مكتبة خارج سور ما ذكر أو في سفن أو مرصبات
أو معامل أو مخازن ويحل وجه السوم في أي محل مسكون أو مقلد للسكن
سواء كان ذلك مملوكا لقاسم الملكية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة
أو المؤقتة . ويمكن أيضا بهذه العقوبة كل من وضع عمدا نارا في مهنيات
السكن الحديدية سواء كانت مبنية على أشخاص أو من ضمن قطار عمو
على ذلك .

٢٥٣ - كل من وضع نارا عمدا في مكان أو سفن أو مرصبات أو معامل
أو مخازن ليست مسكونة ولا مقلد للسكن أو في معاصر أو سواق أو آلات
رى أو في غابات أو أجمات أو في مزارع غير محصودة يعاقب بالأشغال الشاقة
مؤقتة إذا كانت تلك الأشياء ليست مملوكة له .

٢٥٤ - من أحدث حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة في المادة
السابقة ضررا لغيره يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن إذا كانت تلك
الأشياء مملوكة له أو أصل ذلك بأمر مالكا .

٢٥٥ - من وضع نارا عمدا في أخشاب مقلدة للبيد أو الورود
أو في نرجع محصود أو في أكوام من قش أو بين أو في مواد أخرى قابلة
للاحتراق سواء كانت لا تزال بالقطب أو نقلت إلى الجسر أو في ممرات
السكة الحديدية سواء كانت مشعوعة بالبخار أو لا ولم تكن من ضمن قطار
عمومي أو أشخاص يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء
مملوكة له .

أما إذا أحدث عمدا حال وضع النار في أحد الأشياء المذكورة أي ضرر
لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو أصل ذلك بأمر مالكا يعاقب بالأشغال
الشاقة المؤقتة أو بالسجن .

٢٥٦ - وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الأحوال المتوقعة المبنية
في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء فيوميليا للنشء المراد إطفائه
بدلا من وضعها مباشرة في ذلك .

٢٥٧ - وفي جميع الأحوال المذكورة إذا فنتشا من الحريق السابق
ذكره موت شخص أو أكثر كان مجرما في الإمكان المرفقة وقت اشتعال
النار يعاقب قائل هذا الحريق عمدا بالإعدام .

٢٥٨ - كل من استعمل قنابل أو دينيتاين أو مفرقات أخرى في
الأحوال المبينة في المواد السابقة المتفجرة بغير الحريق يعاقب بالعقوبات
المرفقة لهذه الجريمة .

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من عرض عمدا حياة الناس أو ممتلكاتهم
لأنه لم يستعمل مفرقات على أي وجه كان . فإذا أحدث الانتصار موت
شخص أو أكثر كان العقاب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٧٦ - الأدلة التي قبل وتكون حجة على المتهم بإثباته التبرؤ منه
حين طلبه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاييب أو أوراق أخرى مكتوبة منه
أو وجوده في منزل مسلم في الليل الغميص المرم.

٢٧٧ - كل زوج زنى فى مقتل الزوجة وميت عليه هذا الأمر بدعى الزوجة بمحاوى بالجلس مدة لا تزيد على ستة شهور .

٢٧٩ — يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع امرأة أمرا
مغلا الحياء ولو في ضرر لانيه .

الباب الخامس

التبضع على الناس وحدهم بدون وجه حق
ومرقة الأطفال وخطف البنات وغير المائلة

٢٨٠ - كل من قبض على أي شخص أو سببه أو سيجزه بدون أمر
أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح
بالقبض على ذوى الشبهة ينافى المجلس أو بمرأته لا يتجاوز عشرين جنيا
مصريا.

٢٨١ - يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد على ستين كل شخص
أما عدا القهس أو الجوز غير الجائزين مع علمه بذلك .

٢٨٢ - إنفا حصل القبض في الحالة المبينة بالمادة ٢٨٠ من شخص
تريابون حق يرى مستعدي الحكومة أو انصف بصفة كاذبة أو أبرز
أمرها منقذا متعيا صوره من طرف الحكومة مقابل السجن . ويجمع
في جميع الأحوال بالاشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على شخص بلون
وبه حق وعنده القتل أو غنم بالتفنيات البدنية .

٢٨٣ - كل من خطف طفلاً حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبغله يأسر أو عزاه زوراً إلى غير والدته يعاقب بالسجن فان لم يثبت أن الطفل ولد حياً تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو غرامة لا تزيد على خمسين جنيناً مصرياً .

أما إذا ثبت أنه لم يوجد حيا فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد على شهرين أو غرامة لا تزيد على خمسة جنيهات .

٢٨٤ - ياتى بالحيس أو برامة لا تريد هل تحسبن جنبها مصر يا كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه.

٢٨٥ - كل من عرض خطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو وحل غيره على ذلك يعاقب بالعقوبة المقررة لغيره.

الباب الرابع

هتك المرض وإفساد الأخلاق

٢٦٧- من واقع أنني بغير رضاها يحاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

فلذا كان التفاعل من أصول المعنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها
لئلا يعمى لهم سبلها عليها أو كان خادما بالأجرة عندنا أو عند من تقدم ذكرهم
بما يبذل والأشغال الشاقة المؤبدة .

٢٦٨ - كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سيم .

وإنما كان عمر من وقت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص منهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز إبلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للإشغال الشاقة المؤقتة .
وإذا اجتمع هذان الشرطان مما يحكم بالإشغال الشاقة المؤقتة .

٢٦٩ - كل من حثك عرض صبي أو صبية لم يسلح من كل شيء ثمانى عشرة سنة كاملة بتبر قوة أو تهديد ياقاب بالحس وإذا كان له لم يسلح سبع سنين كاملة أو كان من وقت من الجرمين من نص طبعهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٧٠ — كل من تعرض لإفصاد الأخلاق بحريته عادة الشبان الذين لم يملئوا سنّ الحادية والعشرين سنة كاملة على التصبور والنسق ذكروا كانوا أو إناثا أو مساجدتهم إياهم على ذلك أو تسهيل ذلك لهم يعاقب بالجلوس .

٢٧١ - إذا كان المريض الشبان أو مساعدتهم على الفجور أو القسوة أو تعجيل ذلك لم واقعا من نص منهم في الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى سيم .

٢٧٢ — كل من يؤول في ميشتة كلها أو بعضا على ما تكتبه امرأة
من الدعاة يقاتل بالحس.

٢٧٣ - لا تجوز حكاية الزانية إلا بناء على دعوى زوجها إلا أنه إذا زنى الزوج في السكن المقيم فيه مع زوجته كلين في المساحة ٣٧٧ لا يصح دعواه عليها .

٢٧٤ - المرأة المتزوجة التي ثبت زناها يجب عليها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين لكن فوجها أن يقف تنفيذ هذا الحكم برضائه سائرته كما كانت .

٢٧٥ - ويحاطب أيضا الزاني بتلك المرأة بغض العقوبة.

الباب السادس

شهادة الزور واليمين الكاذبة

٢٩٤ - كل من شهد زورا لثمة في جنازة أو عليه يماق بالحبس.

٢٩٥ - ومع ذلك إذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم بماق من شهد عليه زورا بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما إذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الإعدام فقدت عليه بمحك بالإعدام أيضا على من شهد عليه زورا .

٢٩٦ - كل من شهد زورا على متهم بجمعة أو عاقلة أو شهد له زورا بماق بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

٢٩٧ - كل من شهد زورا في دعوى مدنية بماق بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنية مصري .

٢٩٨ - إذا قيل من شهد زورا في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو ومدا بشيء ما بمحك عليه هو والمطلى أو من وعد بالمقوبات المقررة للقرصة أو لشهادة الزور إن كانت مدة أشد من عقوبات القرصة .

٢٩٩ - بماق بالمقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف من سلطة قضائية بعمل إثبات أو التفرجة في دعوى مدنية أو تجارية أو جنائية فغير الحقيقة عمدا بأي طريقة كانت .

٣٠٠ - من أكره شاحدا على علم أداء الشهادة أو على الشهادة زورا بماق بثل عقوبة شاعده الزور مع مراعاة الأحوال المقررة في الموائد السابقة .

٣٠١ - من أكرم بيمين أو دقت عليه في مواد مدنية وحفظ كاذبا بمحك عليه بالحبس ، ويجوز أن تزد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنية مصري .

الباب السابع

التلف والفساد وإنشاء الأضرار

٣٠٢ - مئة قانفا كل من أسد ثبته بواسطة إحدى الطرق المبينة بالمادة ١٧١ من هذا القانون أمورا أو كانت مصادقة لأوجبته مطالب من أسدت إليه بالمقوبات المقررة لتلك قانونا أو أوجبته احتقاره عند أصل وطنه .

ومع ذلك فالطعن في أعمال موظف عام أو شخص ذصة نيا بمعاملة أو مكتب بجمعة مامة لا يثبت تحت حكم هذه المادة إذا حصل بسلامة نية وكان لا يندى أعمال الوظيفة أو النيابة أو الخطة العامة ويشرط إثبات حقيقة كل فعل أسد إليه .

ولا يثبت من التلف إتانة الدليل لإثبات ماختلف به إلا في الحالة المبينة في الفقرة السابقة .

٢٨٦ - إذا نشأ عن تمرض الطفل خطر وتركه في الممل الخسائي كاليمين في المادة السابقة اتصال عضو من أعضائه أو قد مضته فيماق القاعل بالمقوبات المقررة للجرع عمدا . فان تسبب عن ذلك موت الطفل بمحك بالقبوة المقررة للقتل عمدا .

٢٨٧ - كل من عرض خطر طفلا لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل مدمور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره بماق بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيا مصريا .

٢٨٨ - كل من خلف بالتصويل أو الإكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره بماق بالسجن . فان كان المخطوف أنق بماق الماظف بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٢٨٩ - كل من خلف من غير تحيل ولا إكراه طفلا لم يبلغ سنه ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره بماق بالسجن من ثلاث سنين إلى سبع . أما إذا كان المخطوف أنق فتكون القبوة بالأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى عشر .

٢٩٠ - كل من خلف بالتصويل أو الإكراه أنق يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره بماق بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٢٩١ - إذا تروج الماظف بن خلقها زواجا شرعا لا بمحك عليه بقوبة ما .

٢٩٢ - بماق بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بفرامة لا تزيد على خمسين جنيا مصريا أي الوالدين أو ابنتين لم يسلم والده الصغير أو ولد والده إلى من له الحق في طلبه بناء على قرار من جهة القضاء صادر بشأن حضائته أو حفظه . وكذلك أي الوالدين أو ابنتين خلفه بنفسه أو بواسطة غيره ممن لم يمتضى قرار من جهة القضاء حق حضائته أو حفظه ولو كان ذلك بتبرع تحيل أو إكراه .

٢٩٣ - كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بدفع قنفة زوجه أو أقرابه أو أصداره أو أجرة حضائته أو رضاعه أو مسكن واستمع عن الدفع مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبية عليه بالدفع بماق بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بفرامة لا تتجاوز مائة جنية مصري أو يأسد حامين المقربين . ولا ترفع الدعوى عليه إلا بناء على شكوى من صاحب الشأن . وإذا رفضت بعد الحكم عليه دعوى ثانية من هذه الجرعة تكون عقوبته الحبس مدة لا تزيد على سنة وفي جميع الأحوال إذا أدى المحكوم عليه ما يجمد في ذمته أو قدم كفيلا يثبته صاحب الشأن فلا تنفذ القبوة .

الباب الثامن

السرقة والانتصاب

٣١١ - كل من أخلس مقولا بملوكا لغيره فهو سارق .

٣١٢ - لا يحكم بقوفا ما على من يرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فرعه .

٣١٣ - يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبدا من وقتت مع سرقة مع اجتماع الشروط الخمسة الآتية :

(الأول) أن تكون هذه السرقة حصلت ليلا .

(الثاني) أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر .

(الثالث) أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو خفية .

(الرابع) أن يكون السارقون قد دخلوا دارا أو متلا أو أودنة أو ملحقاتها مسكونة أو مملوكة السكنى بواسطة قسور جنار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطلة أو بواسطة القرني يرى أحد الضباط أو موظف محوى أو إرهابا من مفرق مدعى صدوره من طرف الحكومة .

(الخامس) أن يضطروا لاجباية المذكورة بطريقة الإكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم .

٣١٤ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة بإكراه فانما ترك الإكراه أن يرجح تكون العقوبة بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

٣١٥ - يعاقب على السرقات التي ترتكب بالطرق العمومية بالأشغال الشاقة المؤقتة أو المؤقتة في الأحوال الآتية :

(أولاً) إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو خفيا .

(ثانيا) إذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الإكراه .

(ثالثا) إذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حامل سلاحا وكان ذلك ليلا أو بإكراه أو تهديد باستعمال السلاح .

٣١٦ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التي تحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو خفيا .

٣١٧ - يعاقب بالحبس مع الشغل :

(أولاً) على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو مملوكة السكنى أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المملوكة للعبادة .

(ثانيا) على السرقات التي تحصل في مكان مسور بمناط أو بإصلاح من جهة الجبهة التي يخدمها أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المملوكة للعبادة .

(ثالثا) على السرقات التي تحصل في مكان مسور بمناط أو بإصلاح من جهة الجبهة التي يخدمها أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المملوكة للعبادة .

بالمدة ٩٩

٣٠٣ - يعاقب على التفتش بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على مائتي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

ولذا وقع التفتش في حق موظف عام أو شخص ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة وكان ذلك بسبب إساءة الوظيفة أو الخيانة أو التلمذة العامة كانت العقوبة بالحبس وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيا ولا تزيد على خمسين جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٠٤ - لا يحكم بهذا العقاب على من أعتبر بالصدق وعدم سوء التصرف الحاكم القضائي أو الإداري بأسر مستوجب لعقوبة قاعه .

٣٠٥ - ولما من أعتبر بأمر كاتب مع سوء التصرف يستحق العقوبة ولو لم يحصل منه إساءة في الإخبار المذكور ولم يتم دعوى بما أعتبر به .

٣٠٦ - كل سب لا يستل على إساءة واقعة معينة بل يتضمن باي وجه من الوجود غشيا لكسفر أو الإخبار يعاقب عليه في الأحوال المبينة بالمادة ١٧١ بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣٠٧ - إذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد من ١٨١ إلى ١٨٥ و ٣٠٣ و ٣٠٦ بطريق النشر فإحدى الجرائم أو المظبوطات وقت الحضور الدنيا والقصور لعقوبة القرامة المبينة في المواد المذكورة إلى ضعتها بل غير أنب تمل عقوبة القرامة في الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٠٦ من عشرين جنيا .

٣٠٨ - إذا تضمن الجيب أو التفتش أو السبب الذي ارتكب إحدى الطرق المبينة في المادة ١٧١ طعنا في عرض الأفراد أو غشيا لسمعة الماعلات يعاقب بالحبس والقرامة بما في الحدود المبينة في المواد ١٨١ و ١٨٢ و ١٨٣ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٧ على أن لا تقل القرامة في حالة النشر في إحدى الجرائد أو المظبوطات عن نصف الحد الأقصى ولا يقل الحبس عن ستة شهور .

٣٠٩ - لا تسرى أحكام المواد ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٦ و ٣٠٨ على ما يستند أحد الأشخاص لنفسه في الدفاع القسري أو الكتابي أمام المحاكم فان ذلك لا يقتضي إلا المقاضاة المدنية أو المأذنة القضائية .

٣١٠ - كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيادلة أو القوابل أو زعيم موعدا إليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي اتفق عليه فأنشأ في غير الأحوال التي يترتب القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور أو بفرصة لا تتجاوز عشرين جنيا مصرية .

٣١١ - لا يحكم بالحبس بغض المصلحة أو بالحبس في أي ظرف من الظروف في حالة القتل .

٣١٢ - لا يحكم بالحبس بغض المصلحة أو بالحبس في أي ظرف من الظروف في حالة القتل .

(ثالثا) على السرقات التي تحصل بكسر الأختام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني .

(رابعا) على السرقات التي تحصل ليلا .

(خامسا) على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر .

(سادسا) على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملا سلاحا ظاهرا أو خفيا .

(سابعا) على السرقات التي تحصل من الخلع بالأجرة إضرارا بخموصهم أو من المستعدين أو الصناع أو الصيادين في سمائل أو حواشيت من استعمالهم أو في الفلوات التي يشتغلون فيها عادة .

(ثامنا) على السرقات التي تحصل من التفتيش ونقل الأشياء في السرقات أو المراكب أو على دواب الخيل أو على أنسنة آخر مكلف بنقل أشياء أو أمداء أتباعهم إذا سلبت إليهم الأشياء المذكورة بصفتهن السابقة .

٣١٨ - يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز ستين على السرقات التي لا يتوفر فيها شيء من الظروف المشددة السابق ذكرها .

٣١٩ - ويحوز لإخلال بقوة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين غرامة لا تتجاوز جنيهن مصرين إذا كانت للمسرقة خلافا أو محمولات أخرى لم تكن منفصلة عن الأرض وكانت قيمتها لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا .

٣٢٠ - المحكوم عليه بالحبس لمرقة يجوز في حالة العود أن يحصلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الأقل أو ستين على الأكثر .

٣٢١ - يعاقب على التوريق السرقات المدونة من الجمع بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الأقصى المقررة للقانون الجزية أو تحت خلافا أو بفرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

٣٢٢ - كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة مفرقة مقبوتها أثناء تجميعه عليه بالقرينة المقررة لهذه المارقة .

٣٢٣ - اختلاس الأشياء المنجوز عليها قضائيا أو إداريا يعتبر حكم المارقة ولو كان حاصلها من الكفا .

ولا تسمى في هذه الحالة أحكام المادة ٣١٢ من هذا القانون المنطبقة بالإعطاء من العقوبة .

٣٢٤ - كل من فعله مفتاح أو غيرهما أو صنع آلة ما مع تزوير استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستين .

٣٢٥ - إذا كان الجاني عذرا بمسامة عمل الفلاحين والأبقار يعاقب بالحبس مع الشغل .

٣٢٥ - كل من انتصب بالقوة أو التهديد سندا ميثا أو موجدنا لبن أو تصرف أو يراة أو أكره أسدا بالقوة أو التهديد على إضفاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة .

٣٢٦ - كل من حصل بالتهديد على إبطاله مبلغا من النقود أو أي شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز ستين .

٣٢٧ - كل من هدد كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال يعاقب عليها بالقتل أو الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإضفاء أمور أو نسبة أمور عديمة بالشرف وكان التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن .

ويعاقب بالحبس إذا لم يكن التهديد مصحوبا بطلب أو بتكليف بأمر .

وكل من هدد غيره شفويا بواسطة شخص آخر يمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستين سواء كان التهديد مصحوبا بتكليف بأمر أم لا .

ويعاقب على التهديد كتابة بالتدليس أو الإيذاء الذي لا يبلغ درجة الحماصة المقررة بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بفرامة لا تزيد على ٢٠ جنيها مصريا .

الباب التاسع - الخالسات

٣٢٨ - كل الجروقة من دفع دية يعتبر حالة خالسات بالتحليل في الأحوال الآتية :

(أولا) إذا أخفى دقاته أو أمدعها أو غيرها .

(ثانيا) إذا اختلس أو خبا جزاء من ماله إضرارا بآلياته .

(ثالثا) إذا اعترف أو أجعل نفسه سلبا بطريق التهليل . يعاقب بقتل في ذمة حقيقة سواء كان ذلك ناشئا من سكوته أو من إتيانه أو من إتيان الجاني أو من إقراره الشفهي أو من إتيانه من تقديم أوراق أو إتيانها مع علمه بما يجب على ذلك الانتباه .

٣٢٩ - يعاقب الخالسات بالتحليل ومن فادكه في ذلك بالتحليل من ثلاث سنوات إلى خمس .

٣٣٠ - يستألف بالتحليل كل وجه السموم كل باجر أو غيره خيانة دقاته بسبب علمه بخرقه أو تصديده الفاحش أو لعل التحصيل من الخال التي يكون في إحدى الأحوال الآتية :

(أولا) إذا ولى أحد مصادره الشخصية الاستعانة بغيره .

(ثانيا) إذا استألف باجر بغيره في العمل أو إعمال الصناعات التي لا بد من إعمال اليدوية الزهنية أو في أعمال زراعية أو صناعية أو تجارية .

٣٣٤ - يعاقب المتفلس بالتصغير بالجلس مدة لا تتجاوز سنتين .

٣٣٥ - يعاقب الأشخاص الآتي بساتيمهم هذا أحوال الاشتراك المبنية قانونا بالجلس وبغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط :

(أولا) كل شخص سرق أو أخفى أو أختبأ كل أو بعض أموال المفلس من المفقولات أو الغارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين في درجة الفروع والأصول .

(ثانيا) من لا يكونون من المعتنين ويشترون في مداولات المصلح بطريق النش أو يقدسون ويثبتون بطريق النش في غشبية سنوات ديون صورية باسمهم أو باسم غيره .

(ثالثا) المداون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق النش أو يشترون لأفهمهم مع المفلس أو غيره من الأشخاص في نظير إعطاء مسرهم في مداولات المصلح أو التغطية أو الوعد بإعطائه أو يقبلون مشاركة خصوصية لفهمهم واضرا بأبواب الإفلاس .

(رابعا) وكلاء المداين الذين يفسدون شيئا أثناء تأدية وظيفتهم .

ويمكن المتفلس أيضا ومن تهاون نفسه فيما يجب رده إلى الفروء وفي التوضيحات التي تطلب باسمهم إذا تفضي الحال ذلك ولو في حالة الحكم بالإفلاس .

الباب العاشر

التصبي وشيئة الأمانة

٣٣٦ - يعاقب بالجلس وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل إلى الإحتلال على قنود أو عروض أو مستندات دين أو مستندات خاصة أو أى متاع منقول وكان ذلك بالإحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحدات الأمل بمصروف ورجوهم أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الإحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند خلاصة مزور وإما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه وإما بتأخذ اسم كاذب أو صفته غير صحيحة عااما من شرع في التصبي ولم يمتد يعاقب بالجلس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنبا مصرى .

ويعوز جمل الجاني في حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر .

٣٣٧ - يمكن جهنة العقوبات على كل من أعطى بسوء نية شيئا لا يقايله رصيده قائم وقال للصبب أو كان الرصيد أقل من قيمة الشيك أو صعب بسد إعطاء الشيك كل الرصيد أو بعضه بحيث يصعب البقاء له في قيمة الشيك أو أمره أن يجمع عليه الشيك بضم المبلغ .

(ثالثا) إذا اشترى بضائع ليبيها بأقل من أسعارها حتى يؤثر إشهار إفترسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أروافا مالية أو استعمل طرقا أخرى مما يوجب انحصار الشئدية لمصولة على الفرد حتى يؤثر إشهار إفترسه .

(رابعا) إذا حصل على المصلح بطريق التدليس .

٣٣٨ - يجوز أن يتبر متفلسا بالتصغير كل تاجر يكون في إحدى الأحوال الآتية :

(أولا) عدم تحريره المفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم إبرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو إذا كانت دقاير غير كاملة أو غير منتظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس .

(ثانيا) عدم إعلانه التوقف عن الدفع في المبدأ المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه الميزانية طبقا للمادة ١٩٩ أو ثبتت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠ .

(ثالثا) عدم توجيهه شخصه إلى مأمور التفليس عند عدم وجود الأضرار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات .

(رابعا) تأديته عمدا بعد توقف الدفع المطلوب أمدا دقايره أو تخيجه إضرارا بأبواب الإفلاس أو إذا سمع له بيزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله المصلح .

(خامسا) إذا حكم بالإفلاس قبل أن يقوم بالتعهدات المقررة على صلح سابق .

٣٣٩ - إذا أنشئت شركة مساهمة أو شركة حصص فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديريها بالعقوبات المقررة للتفلس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادة ٣٣٨ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق النش أو التدليس وعلى المنصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بأفعالهم ما يخلف الحقيقة عن رأس المال المكتسب أو المدفوع أو بترتيبهم أرباها وهوية أو بخلافهم لأفهم بطريق النش ما يزيد عن المرخص لهم في عقد الشركة .

٣٤٠ - ويمكن في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة وتلديرين انذ كورين بالعقوبات المقررة للتفلس بالتصغير :

(أولا) إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمرا من الأمور المنصوص عليها في المادتين الثانية والثالثة من المادة ٣٣٠ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٣٣١ من هذا القانون .

(ثانيا) إذا أهملوا بطريق النش في نشر عقد الشركة الكيفية التي نص عليها القانون .

(ثالثا) إذا افترقوا في أعمال مفاير لما في قانون نظام الشركة وصادفها عليها :

الباب الحادى عشر

تعطيل المزادات والفتش الذى يحصل فى المعاملات التجارية

٣٤٤ - كل من عطل بواسطة تهديد أو إكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال مقبولة أو ناشئة أو متعلقات بتعهد بمقاولة أو توريد أو استئصال شيء أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٤٥ - الأشخاص الذين تسببوا فى طو أو انقطاع أسعار خلال أو بضاع أو بوات أو سندات مالية معدة للتداول فى القيمة المقررة لها فى المعاملات التجارية بشترهم عمداً بين الناس أخباراً أو إعلانات مزورة أو مقترأة أو باعطائهم قياماً مما أدى إلى طلبه أو بتواطؤهم مع مشاعير التباير الحازرين لصفوف واحد من بضاعة أو خلال على عدم بيعه أصلاً أو على مع بيعه بغير أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة احتيالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٤٦ - يضاعف الحد الأقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها فى المادة السابقة إذا حصلت تلك الجريمة فيما يتعلق بسر القوم أو التزوير أو سحب الأوراق والفتح أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية .

٣٤٧ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرى أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شيء من المواد الدفعية أو التفضية أو فى جنس حجر كاذب بيع بصفة صادق أو فى جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المبنية بالسادة ٢٧٦ أشرية أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف الماكولات والأدوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئاً من الأشرطة والجواهر والثقل وغيرها من أصناف الماكولات والأدوية مع علمه أنها مفسوخة أو فاسدة أو متعفة أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن يشه فى مقدار الأشياء المتخفى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكيالين أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة بطرق التلبس أو وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل إخراج الوزن والكيل أو القياس أو بواسطة إظهاره بيانات غير حقيقية من شأنها الإيهام بمجمول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل البائع .

٣٤٨ - يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتاباً على خلاف القوانين والأوامر المتصلة بملكه ذلك الكتب المؤلفات أو صنع بتمثله أو بواسطة غيره أى شيء أعطى من أجله امتياز مخصوص من الحكومة لأحد أفراد الناس أو لشركة خصوصية .

٣٣٨ - كل من انتهز فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم تبلغ سنة الحادية والعشرين سنة كاملة أو سحج ابتداء الرصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه إنشراحاً به على كتابة أو ختم مستندات تمسك أو غائصة متعلقة بإقراض أو اقتراض مبلغ من القود أو شيء من المعقولات أو على سائل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملمزة التمسكية يعاقب إذا كانت طريقة الاحتياج التى استعملها بالحبس مدة لا تزيد على سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وإذا كان الخائن مأموراً بالرصاية أو بالرصاية على الشخص المندود فكأن العقوبة السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

٣٣٩ - كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه قوداً بأى طريقة كانت بغائصة تزيد عن الحد الأقصى المقرر للقوائد المتكى الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات .

إذا ارتكب المقرض جريمة معاملة الجرمية الأولى فى الجنس السنوات التالية للمحك الأول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز للمادة جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين فقط .

وكل من احتاد لم إقراض قوداً بأى طريقة كانت بغائصة تزيد عن الحد الأقصى للعائنة المتكى الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة .

٣٤٠ - كل من اخمن على ورقة مضمضة أو غشومة على بياض ظفان الأمانة وكتب فى البياض الذى فوق الختم أو الإضامه سند دين أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتمسكات التى يترتب عليها حصول ضرر لنفس صاحب الإضامه أو تلفها أو إسهائه عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرى . وفى حالة ما إذا لم تكن الورقة المضمضة أو الغشومة على بياض مسجلة إلى الخائن وإنما استحصل عليها بأى طريقة كانت فإنه يبدء مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير .

٣٤١ - كل من اغتسل أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو قوداً أو غداً ذكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك انشراحاً بتلكها أو أوصاها باليد عليها وكانت الأشياء المذكورة لم تسلم له إلا على وجه الدورية أو الإجارة أو على سبيل عارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلت له بصفة كونه وكلاً بآجرة أو عاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها فى أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يمكن عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى .

٣٤٢ - يمكن بالعقوبات السابقة على المالك المصين حارساً على الأشياء المنجوز عليها قضائياً أو شيئاً إنشراحاً إذا اغتسل منها .

٣٤٣ - كل من قلم أو سلم للجنحة فى أثناء تحقيق قضية بها سنداً بطريقه ما ثم يبرك ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً مصرى .

وكل شروع في الجرائم السابقة الذكر يعاقب عليه بالجس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٣٥٦ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادة السابقة لإلا تكون العقوبة الأشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

٣٥٧ - يعاقب بالجس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو برامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمدا بدون مقتض أوسم حيوانا من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣٥٥ أو أضربه ضربا كبيرا .

٣٥٨ - يعاقب بالجس مدة لا تزيد على ثلاثة شهور أو بضع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا من أظف كل أو بعض محيط متضمنين الخناجر خضراء أو باصة أو غير ذلك ومن قتل أو أزال حدا أو علامات بمجموعة حدا بين الملاكات مختلفة أو جهات مستقلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المصولة حداً للملاك أو جهات مستقلة . وإذا ارتكب شيء من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الجس مدة لا تتجاوز ستين .

٣٥٩ - كل من تسبب عمدا بقطع جسر من الجسود أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أو بالأشغال المؤبدة .

٣٦٠ - الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم الأفران أو المخابض أو المخلات الأخرى التي تفرق فيه النار أو من النار الموقدة في بيوت أو مباني أو غابات أو كروم أو غيطان أو بساتين بالقرب من مكان تبن أو حشيش يابس أو غير ذلك من المازن المشتعلة على مواد الوقود وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سواروخ في جهة من جهات البنية أو بسبب إشعال أكوام ياقاب عليه بالجس مدة لا تزيد على شهر أو بضع غرامة لا تزيد على عشرين جنيها مصريا .

٣٦١ - كل من خرب أموالا ثابتة أو متحركة لا يمتلكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطفا أية طريقة وكان ذلك بقصد الإساءة يعاقب بالجس مدة لا تتجاوز ستة أشهر أو برامة لا تزيد على عشرين جنيها .

إذا ترتب على القتل ضرر مالي قيمته عشرة جنيهات أو أكثر يعاقب الجرم بالجس مدة لا تتجاوز ستين أو برامة لا تزيد على مائة جنيه .

ويجوز رفع حقبة الجس انفاية خمس سنين أو رفع الغرامة ثانيا ماقى جنيته إذا نشأ عن القتل تعطيل أو توقيف أعمال مصلصة ذات منفعة عامة أو إذا ترتب عليه جعل حياة الناس أو مصلحتهم في خطر .

٣٦٢ - يعاقب بالجس مدة لا تتجاوز ستين أو برامة لا تزيد على مائة جنيه كل من حدم أو أظف أو قتل علامات جيوريزية أو بطورافية أو طودات عمادة أو أوتاد حدود أو طودات مزارية .

٣٤٩ - للوكالات أو الأعيان التي عملت تقليدا يصير ضبطها لصاحب الإتيان ويجازى المقلب بضع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري . وكذلك من أدخل في القطر المصري أشياء من هذا القبيل عملت تقليدا في البلاد الأجنبية يجازى بضع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري . وأما من باع أو عرض للبيع كبا أو أشياء صار عملها تقليدا وهو عالم بحالها فيجازى بضع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيها مصريا .

٣٥٠ - ويحكم أيضا بضع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري على من ظف أشياء صناعية أو الحانا موسيقية غصصة بمقلتها أو من تآزلوا له حنا أو قد علامات فورية غصصة بصاحبها دون غيره تطبيقا للوائح .

٣٥١ - كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليدا أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من ظف طاف بنفسه بالمان موسيقية أو حل غيره على التفتي بها أو لعب ألبا تأثيرية أو حل غيره على اللعب بها إضرارا بغيرها يحكم عليه بضع غرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

الباب الثاني عشر

ألعاب القمار والتعذيب والبيع والشراء بالقرعة المعروف بالبورير

٣٥٢ - كل من فتح محلا لألعاب القمار والتعذيب وأعله لدخول الناس فيه يعاقب هو ومساعدو العمل المذكور بالجس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبضع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيها مصريا أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط وتضبط أيضا بلانج الحكومة جميع القود والأمتعة التي توجد في المحلات الجارية فيها الألعاب المذكورة .

٣٥٣ - ويعاقب بهذه العقوبات أيضا كل من وضع للعب شيئا في القرعة المروعة بالبورير بدون إذن الحكومة وتضبط أيضا بلانج الحكومة جميع القود والأمتعة الموجودة في القرعة .

الباب الثالث عشر

التعذيب والتعذيب والإتلاف

٣٥٤ - كل من كسر أو يرب لغيره شيئا من آلات الزراعة أو زواجب المرائي أو عتاش للقطر يعاقب بالجس مدة لا تزيد على ستة أو برامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا .

٣٥٥ - يعاقب بالجس مع الشغل :

(أولا) كل من قتل عمدا بدون مقتض حيوانا من دواب الركوب أو بالمر أو الحمل أو من نوع من أنواع المرائي أو أضربه ضرا كبيرا .

(ثانيا) كل من سم حيوانا من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكا من الأسماك الموجودة في نهر أو ترسة أو غدير أو مستنقع أو حوض . ويجوز جعل الجاني تحت ملاحظة البوليس مدة ستة على الأقل وستين على الأكثر .

وإذا وقت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملا سلاحا أو من حشرة إختصاص على الأقل ولو لم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنيا مصريا .

٣٧٠ - كل من دخل بيتا مسكونا أو مقلا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل مخصص للمال وكانت هذه الأشياء في حيازة آخر قاصدا من ذلك مع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبني نية بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالعقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مئتين جنيا مصريا .

٣٧١ - يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في إحدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة غنيا من أمين من لم الحق في إخراجها .

٣٧٢ - وإذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في المادتين السابقتين لئلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين .

أما لو ارتكبت لئلا بواسطة كسر أو تساق أو من شخص حامل لسلاح فتكون العقوبة الحبس .

٣٧٣ - كل من دخل بيتا مسكونا أو مقلا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل مخصص للمال ولم يخرج منه بناء على تكليفه من له الحق في ذلك يعاقب بالعقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز مئتين جنيا مصريا .

الباب الخامس عشر

التوقف عن العمل بالمصالح ذات المنفعة العامة

والإختداء عن حرية العمل

٣٧٤ - معذور على المستفيدين والأجراء التابعين لمصلحة خاصة حاصله على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة كالسكك الحديدية والتماراموي والتتروفيديد المياه وما شابه ذلك أن يتوقفوا عن العمل كلهم مما لا : إجماعات منهم بكنية يتصل بها سير العمل في تلك المصلحة بدون أن ينظروا المدير أو المحافظ بذلك قبل الوقت الذي يتوقف فيه التوقف عن العمل بنسبة عشر يوما على الأقل . ويهدم هذا الإختراع بالكتابة ويكون موقفا عليه بإمضاء أو ختم المستفيدين والأجراء الذين يتوقفون التوقف عن العمل وتبين فيه أسباب هذا التوقف . ويعطى الوى الشان وصل يذكر فيه تاريخ إستلام الإختراع وسماحه .

والتوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة السابقة والميلاد المنصوص عليه فيها يعد جريمة يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على خمسين جنيا .

وكل من يمرض المستفيدين والأجراء المشار إليهم على التوقف عن العمل بدون مراعاة الأحكام الواردة في هذه المادة أو إجماعات المنصوص عليه فيها يعاقب بالعقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه .

٣٧٥ - يعاقب الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس سنين وبغرامة لا تقل عن ثلاثين جنيا ولا تزيد على ثمانية جنيه كل من صنع أو استورد من الخارج أو أخرج قنصايل أو ديناميتا أو مفرقات أخرى بدون رخصة أو بدون تصريح شرعي .

ويسرى حكم الفقرة الثالثة من المادة ٨٨ على هذه الجريمة .

٣٧٤ - كل من يتعرض بون اقتضاه بإسقاطه ضرب ونحوه المنع مما أسرت أو صرحت الحكومة بإجرائه من الاشتغال العمومية يعاقب بالعقوبة الحبس مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تزيد على مائة جنيه مصري .

٣٧٥ - كل من أحرق أو أثلج عمدا بأي طريقة كانت شيئا من الثغرات أو المضابط الأصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الأميرية أو الكتيبات أو الأوراق التجارية أو المصرفية أو غير ذلك من السندات التي ينسب عن إعلانها ضرر للغير يعاقب بالعقوبة الحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

٣٧٦ - كل نهب أو إتلاف شيء من البضائع أو الأمتعة أو الممتلكات وبيع من جماعة أو عصابة بالقوة الإجبارية يكون عقابه الاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن .

٣٧٧ - يعاقب بالعقوبة الحبس مع الأشغال :

(أ) كل من قطع أو أثلج زوايا غير محصودة أو غيرها بآلة خفيفة أو مفروشا أو غير ذلك من البليات .

(ب) كل من أثلج شيئا مذبذوبا أو شفى غيطا حشيشا أو نباتا مضرا .

(ج) كل من أثلج نخلة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها أو قشرها لئلا وكل من أثلج طعنة في شجر .

ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل ومثلين على الأكثر .

٣٧٨ - إذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين الأولى والثانية من المادة السابقة لئلا من ثلاثة أشخاص على الأقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الأقل حاملا لسلاح تكون العقوبة الاشتغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين إلى سبع .

الباب الرابع عشر

إتهام حرمه ملك الغير

٣٧٩ - كل من دخل عقارا في حيازة آخر بقصد مع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وفي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالعقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز مئتين جنيا مصريا .

المخالفات المتعلقة بالأمن أو الراحة العمومية

٣٧٧ - يحازى براملة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا ؛
(أولا) من إنذره جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فانتعش
من ذلك أو أعمل فيه .

(ثانيا) من ألقى في الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين
إذا سقطت عليهم .

(ثالثا) من ركض في الجملات المسكونة خيلا أو دواب معلقة بجر أو الحمل
أو الركوب أو تركها ركض فيها .

(رابعا) من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المجلات العمومية أو
الفيضان شيئا من الآلات والمعدات والأسلحة التي لو وقعت في أيدي المصوص
أو غيرهم من الأشياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الأشياء تصادر
أيضا لحساب الحكومة .

٣٧٨ - يحازى براملة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشا ؛
(أولا) من أعمل في تنظيف أو إصلاح المداخن الأفران أو المبادل
التي تستعمل فيها النار .

(ثانيا) من كان موكلا بالتفتيش على مجرى في حالة حاجب فأطلقه أو
كان موكلا بمجربان من الحيوانات المؤذية أو المخرقة فأطلقه .

(ثالثا) من حرس كلبا أو نابتا على ملاذ أو مفتحا أنه أو لم يذره عنه -
كان الكلب في حفظه ولو لم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر .

٣٧٩ - يحازى براملة لا تتجاوز جنبها واحدا مصريا ؛
(أولا) من ألب بغير إذن سورج أو نحوها في الجملات التي يمكن أن
ينشأ من إلهابها فيها إلتاف أو إخطار .

(ثانيا) من أطلق في داخل المدن أو القرى طليعة أو بندقية أو طلبة
قارية أو ألعب فيها مواد أخرى مفرقة .

٣٨٠ - يحازى براملة لا تتجاوز جنبها مصريا أو بالحس مدة لا تزيد
على خمسة أيام .

(أولا) من حصل منه في الليل لطف أو فاقة مما يكثر راحة السكان .

(ثانيا) من وقع منه في الجنازات عويل أو دولا مما يكثر راحة
السكان .

المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية

٣٨١ - يحازى براملة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا ؛
(أولا) من ألقى أو وضع في طريق عموي قاذورات أو أسخا
أو كاسات أو مياه فذرة أو غير ذلك مما يتصادم منه ما يضر بالصحة .

(ثانيا) من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنة مواد مركبة
من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية .

(ثالثا) كل من مر من القمامة أو غيرهم بدم البهائم أو جنبها ما يضر
المدن أو عليها يجرى إن يعصمها عن نظرها السريعة ؛

٣٧٥ - يعاقب بالحس مدة لا تتجاوز سنة أو براملة لا تزيد على
خمس جنبها كل من استعمل القوة أو الضرب أو الإهذاب أو التهديد أو التناير
غير المشروعة في الاعتداء أو الشروع في الاعتداء على حق من الحقوق الآتية :

(أولا) حق التبرع بالعمل ؛

(ثانيا) حق التبرع أن يستعمل أو يمنع من استخدام أي شخص ؛

(ثالثا) حق التبرع أن يشترك أو لا يشترك في جمعية من الجمعيات .

ويطبق حكم هذه المادة حتى لو استعملت القوة أو الإهذاب أو التناير
غير المشروعة ضد زوجة الشخص المقصود أو ضد أولاده .

وتعد من التناير غير المشروعة الأفعال الآتية على الأخص :

(أولا) تتبع الشخص المقصود بطريقة مستمرة في غفوة ورواحه ؛

(ثانيا) إخفاء أدواته أو ملابسه أو أشياء أخرى مما يستعمله في مزاولة
عمله أو منه بأية طريقة أخرى من استعملها ؛

(ثالثا) التوقف موقف التهديد بالقرب من مقله أو بالقرب من أي
مكان آخر يطمحه أو يشتغل فيه .

ويعاقب بنفس العقوبات السابق ذكرها كل من يمرض الصبر بأية
طريقة على ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة .

الكتاب الرابع

المخالفات

المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية

٣٧٦ - يحازى براملة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشا مصريا ؛

(أولا) من زعم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء
سواء كان ذلك بغيره فيه خيرا أو يضره أو يتركه فيه مواد أو أشياء تجعل
المروءة مأمون للآثار أو توجب مضايقة وكذا من يتسبب بأي كيفية
كذلك .

(ثانيا) من أعمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعا
أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه .

(ثالثا) من يمرض بضائه أو يزعجها في الموضع المتروك فيها بأسر
من البوليس أو في غير الأوقات المينة بمرسته لذلك .

(رابعا) من غسل في طريق عام عربات مسكونة الركوب أو النقل
أو أياها مدة غير أقل من نصف أو للركوب .

(خامسا) من قطع جسر ترمه أو سبق للمروءة على ولم يمتنع
لهذه الناس يرضيه عما ارتكبه أي وسيلة أخرى ؛

(ثانيا) من تزع أو مزق عمدا الإبلات الملتصقة حل الحيطان بأمر الحكومة أو صيدها لا تخفى .

(ثالثا) من امتنع من قبول عملة البلاد الأصلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مرفوضة ولا مشنونة .

الحفاظات المتعلقة بالأعمال

٣٨٧ - يجازى بفرامة لا تقبوز خمسة وسبعين قرشا مصريا :

(أولا) من دخل في أرض مهيأة للزراعة أو يذوون فيها زرع أو محصول أو مرعى منها يغيره أو يبيعه أو دوباه المعدة لجز أو لخل أو التركيب أو ترك هذه البهايم أو الدواب تر منها وكان ذلك بغير حق .

(ثانيا) من رمى أشجارا أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات حل عريات أو بورت أو بيان أو محطات ملك غيره أو عمل بستان أو حظائر .

(ثالثا) من رمى في النيل أو القيع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تتوق للملاحة أو تزعج مجارى تلك المياه .

٣٨٨ - يجازى بفرامة لا تقبوز واحدا مصريا :

(أولا) من قطع الخضرية الثانية في المحلات المخصصة لخدمة العمومية أو تزع الأثرية منها أو الأبحار أو مواد أخرى ولم يكن مأذونا بذلك .

(ثانيا) من ألق أو خلع أو نقل الصفايح أو الثمر أو الأغواص الموضوعة على الشوارع أو الأبنية .

(ثالثا) من ألق أو نزع الغاز أو المصاييح أو الفواصيص المعلقة لإزالة الطرق العمومية وكذا من ألق أو خلع أو نقل شيئا منها أو من أدواتها .

٣٨٩ - يجازى بفرامة لا تقبوز جنينا واحدا مصريا أو بالحسن مدة لا تزيد على أسبوع :

(أولا) من تسبب عمدا في إتلاف شيء من متعلقات الغير .

(ثانيا) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بدم بصره أو بإهلاكه أو عدم العناية أو عدم مراقبته للوائح .

(ثالثا) من رمى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترمى في أرض بها محصول أو في بستان .

الحفاظات المتعلقة بالآداب العامة

٣٩٠ - يجازى بفرامة لا تقبوز جنينا واحدا مصريا أو بالحسن مدة لا تزيد على أسبوع :

(أولا) من تسبب عمدا في إتلاف شيء من متعلقات الغير .

(ثانيا) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بدم بصره أو بإهلاكه أو عدم العناية أو عدم مراقبته للوائح .

(ثالثا) من رمى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترمى في أرض بها محصول أو في بستان .

٣٨٢ - يجازى بفرامة لا تقبوز جنينا مصريا كل من ألق في النيل أو القيع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضررة بالصحة العمومية .

٣٨٣ - كل من وجد في مكانه أو حاقبه أو عمل تجارته أو وجد عنده في الأسواق شيء من التثاير أو المشروبات أو المواد السامة في الأكل أو في التدخين وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بفرامة لا تقبوز جنينا مصريا أو بالحسن مدة لا تزيد على أسبوع فضلا عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها .

٣٨٤ - يجازى بهذه العقوبة أيضا :

(أولا) كل من كانت عنده حيوانات أو مواشى ملكه أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبها في أنها مصابة بأمراض متبرية قاتنا أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر بإخبار الجهة المختصة بذلك .

(ثانيا) كل من ترك حيواناته المصابة تتخلف فيها من المواشى السليمة مع سبق التنبية من جهة الاقتضاء ببيع ذلك .

(ثالثا) كل من خالف بأي كيفية كانت نص اللوائح الصادرة في هذا الخصوص .

الحفاظات المتعلقة بالآداب

٣٨٥ - يجازى بفرامة لا تقبوز جنينا مصريا أو بالحسن مدة لا تزيد على أسبوع :

(أولا) من أفضل في المدن أو القرى بمالة متانية لغيره أو وجد في طريق حموي وهو بهذه الحالة .

(ثانيا) من وجد بمالة مكرين في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية .

(ثالثا) من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو أمام منزله وهو يجرى المسارين على القسق بإشارات أو أقوال. فإن كان الغرض المذكور لم يبلغ اثني عشرة سنة كاملة يجازى أربابا بالعقوبات المقررة في هذه المادة .

الحفاظات المتعلقة بالسلطة العمومية

٣٨٦ - يجازى بفرامة لا تقبوز جنينا مصريا :

(أولا) من تسبب عمدا في إتلاف شيء من متعلقات الغير .

(ثانيا) من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بدم بصره أو بإهلاكه أو عدم العناية أو عدم مراقبته للوائح .

(ثالثا) من رمى بغير حق مواشى أيا كانت أو تركها ترمى في أرض بها محصول أو في بستان .

مصر

بتقديم مشروع قانون العقوبات الى البرلمان

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير الحفانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم الى البرلمان :

مادة ١ - يلغى قانون العقوبات الجارى العمل به أمام المحاكم الأهلية وقانون العقوبات الذى تطبيقه المحاكم المختلطة ويستأنس عنهما بقانون العقوبات المرافق لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويصدر به من ١٥ أكتوبر سنة ١٩٣٧ .

مدرى رأى أسد الله فى ٤ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦ (١٢ برله سنة ١٩٣٧)

محمد حلى

عبد العزيز عزت

شريف صبرى

باسم مجلس الوصاية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير الحفانية

محمد غالب

مرة ١٢٣ - ٦٢/٤

مرسل الى وزارة الحفانية لتقديمه الى البرلمان ما

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

المخالفات المتعلقة بالأشخاص

٣٩١ - من أتى بغير احتياط قاذورات على إنسان يعزى ببلغ غرامة لا تزيد على خمسين قرشا مصريا .

٣٩٢ - من أتى عمدا أجساما صلبة أو قاذورات على إنسان ولم يصبه يعزى ببلغ غرامة لا تتجاوز جنينا مصريا .

٣٩٣ - يعزى بقوبة لا تتجاوز جنينا مصريا من ترك أولاده الحديق السق أو يجانين موكولين لحفظه يعمون وعوضهم بذلك فلا خطر أو إصابات .

٣٩٤ - يعزى بغرامة لا تزيد على جنيه واحد مصريا أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا :

(لولا) من ابتدء إنسانا بسب غير عتي .

(لانيا) من وقعت منه مشاجرة أو تمه وإيذاء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح .

المخالفات المنصوص عنها فى اللوائح الخصوصية

٣٩٥ - من خالف أحكام اللوائح العمومية أو المحلية الصادرة من جهات الإنارة العمومية أو البلدية أو المحلية يعزى بالعقوبات المقررة فى تلك اللوائح بشرط ألا تزيد على العقوبات المقررة للمخالفات . فإن كانت العقوبة المقررة فى اللوائح زائلة عن هذه الحدود وجب حثا إزالتها .

فإن كانت اللائحة لاتنص على عقوبة ما يعزى من مخالف أحكامها ببلغ غرامة لا تزيد على خمسة وعشرين قرشا مصريا .

مذكرة إيضاحية لمشروع قانون العقوبات

لما كانت الحاجة ماسة لوضع قانون للعقوبات يسرى به
العلم الامتيازات على المصريين والأجانب على السواء .

ولما كان قانون العقوبات الأهل الصادر في سنة ١٩٠٤
أحدث من قانون العقوبات المخطط فضلا عما أدخل عليه من
وضعه من تعديلات جعلته أقوى بالفرض .

لذلك روي اقتضاه أساسا لهذا المشروع وقد أكتفى الآن بإدخال
ما دعت إليه الحاجة الملحة من التعديلات والإضافات وما اقتضاه
تعميم تطبيقه من التنقيح في بعض النصوص واقتصر في هذه
المذكرة على بيان الأسباب التي اقتضت التعديلات الجوهرية .

أما أبواب القانون التي لم تشر إليها هذه المذكرة فقد بقيت
على أصنافها من غير تغيير في أحكامها .

الكتاب الأول

الباب الأول

قواعد عمومية

المادة ١ - هي للمادة الأولى من قانون العقوبات الصادر في
سنة ١٩٠٤ مع حذف العبارة للأخيرة منها وهي " إلا إذا كان غير
خاضع لقضاء المحاكم الأهلية بنسأه على قوانين أو معاهدات أو
عادات مصرية " وذلك لأن هذا الاستثناء أصبح لا محل له بعد
أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأخذ القانون يطبق على كل من
يرتكب في القطر المصري جريمة من الجرائم للنصوص عليها فيه .

المادة ٢ - هي المادة ٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف
عبارة " مع مراعاة الاستثناء السابق " للأسباب المقتمة .

المادة ٣ - هي المادة ٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع حذف
عبارة " تابع الحكومة المحلية " للأسباب عينها .

المادة ٥ - هي المادة ٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مضافا إليها
فقرتان دتا لهما مد قص في التشريع ذلك بأن المادة الخامسة
الذكرية تنص على مبدأ عدم سريان أحكام القانون على المخاص
ويعتضى هذا المبدأ : (أولا) لا يجوز أن يحكم على شخص بعقوبة
فصل لم يكن ملحقا بوقت ارتكابه ، (ثانيا) لا يجوز أن يحكم على
شخص ارتكب جريمة بعقوبة أشد من التي كانت موضوعا لها وقت
ارتكابه ، على أنه من المقرر أن قوانين العقوبات تسري أحكامها سواء
على الأشخاص التي ترتكب من تاريخ غنائها أو على الأشخاص التي ارتكبت
قبل ذلك إذا كانت هذه القوانين أصغر لقيم القوانين التي تلت
بعض الجرائم أو تخفف العقوبة في بعضها ولذلك فإن المادة ٥
من قانون سنة ١٩٠٤ بعد أن نصت على أن " يحاقب على الجرائم
بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابه " قررت أنه " مع هذا
إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نائيا قانون أصغر
لقيم فهو الذي يقع دون غيره " . ومن هذا أنه إذا صدر القانون
الجديد بعد الحكم نائيا فلا يستبعد منه الحكم عليه مع أن العدل
يلغى أن يستفيد منه . من أجل ذلك تنص إحدى الفقرتين
المقترحتين إضافتهما إلى هذه المادة على أنه " إذا صدر قانون بعد
حكم نهائي يحل الفعل الذي حكم على المجرم من أجله غير معاقب
عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهي آثاره الجنائية " .

على أنه لا يجوز أن يستفيد المتهم أو المحكوم عليه من مضي
المدة التي ينص فيها القانون من قبل أو يصره وبالإضاح الفرض
المقصود من القانون .
وهذا هو مادعا إلى إضافة الفقرة الثانية .

والمبادئ المقررة في هاتين الفقرتين مأخوذة بنهاى بعض القوانين
الحديثة كقانون الإطال الصادر في سنة ١٩٣٠ (المادة الثانية
منه) ومشروع قانون العقوبات الفرنسي (المادة السادسة) .

الباب الثالث - العقوبات

المادة ١٤ - هي المادة ١٤ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد
حذف من المادة الأصلية عبارة " يقيد بالجديد " .

للمادة ١٥ - هي المادة ١٥ من قانون سنة ١٩٠٤
وحذف منها عبارة " بدون قيد بالجديد " .

المادة ١٦ - هي المادة ١٦ من قانون سنة ١٩٠٤
وحذف منها عبارة " غير عقيد بالجديد " وذلك لأن طريقة تنفيذ
العقوبات المكيفة لحرية ليس عليها قانون العقوبات بل لأحكام
السجون

المادة ٥١ - هي المادة ٥٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت إليها عبارة "أو شروع متعاقب عليه في هذه الجرائم" بعد عبارة "ثم تمت ارتكابه بلمحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة" أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير. وذلك لسد تقص في نص هذه المادة كثيراً ما لوحظ في تطبيقها وليكون نصها متفقاً مع نص القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن المبرمين المتعاقب الاجرام والذي رتب ادماج بعض نصوصه في هذا الباب .

المادتان ٥٢ و ٥٣ - قد رتب ادماج المادتين الأولى والثانية من القانون رقم ٥ الصادر في ١١ يولييه سنة ١٩٠٨ بشأن "المرمين المتعاقب الاجرام في باب الردود ووضعها عقب المادة ٥١ من المشروع لارتباطها الوثيق بها إذ أنها كلها متضمنة بالجرائم التي يفتقد السرقة وما في حكمها من الجرائم عادة له . وجعل حكم المادة الثانية من القانون المذكور جواباً يسد أن كان وجوبها لأن التطبيق "أنت أنه لا يتناسب في كثير من الحالات مع ظروف الجريمة وأضيف إليها الشرع ليكون نصها متفق مع نص المادة التي قبلها .

وقد أصبحت المادة الأولى المادة ٥٢ من المشروع وأصبحت المادة الثانية المادة ٥٣ منه .

الباب الثامن

تعليق تنفيذ الاحكام على شرط

قد أدخلت تعديلات جوهريّة على هذا الباب في شروط إيقاف التنفيذ وسطلة محكمة في اجراءاته والماء الإيقاف .

أما شروط إيقاف التنفيذ فيها ما يتعلق بالإجرائات ومنها ما يتعلق بالجريمة ومنها ما يتصل بالقضية .

فما يتعلق بالإجرائات يشترط لجواز الأمر بإيقاف تنفيذها أن يكون له من أخلاقه أو ماضيه أوست أو الظروف التي ارتكب فيها الجريمة ما يثبت على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون (مادة ٥٥) . وقد ترك الأمر لعطلة القاضي وحسن تقديره ولم يشترط ما اشترط في قانون سنة ١٩٠٤ من عدم سبق الحكم على الإجرائات عقوبة في درجة معينة من الجسامية بل جعل للقاضي الحق في إيقاف التنفيذ متى وجد وجود مساوئ قيمه من الظروف المتفق عليها كما ما يثبت على الاعتقاد بأنه سوف يقلع عن ارتكاب الجرائم كما له أن لا يوقف التنفيذ متى وجد خلوصية المتهم من السوابق إذا رأى من تلك الظروف أن لا أمل في صلاح حاله . على أن جمعية السوابق هي من أهم المناصر التي يمكن للقاضي من معرفة أخلاق المحكوم عليه ولمنعه وستعين بها على تكوين رأي في إيقاف .

للمادة ٢١ - هي عبارة عن الفقرة الأولى من المادة ٢١ الأصلية مع حذف الفقرة الثانية فيها إذ لم يبق لها محل بعد البناء التشريعي الاستثنائي في الجنايات .

المادة ٢٥ - هي المادة ٢٥ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إدخال عبارة "ولا يجوز المحكوم عليه أن يتصرف في أمواله ..." بعبارة "وعمر المحكوم عليه أيضاً من التصرف في أمواله ..." ليكون التعبير واضحاً في كل أجزاء المادة، ومع قصر حكم الفقرة الخامسة على الأحكام المحصورة في أسوة بباقي فقرات هذه المادة .

الباب السادس

الاضافات الجنايات

المادة ٤٨ - هي المادة ٤٧ مكررة التي أضيفت إلى قانون العقوبات بالقانون رقم ٢٨ الصادر في ١٦ يونيو سنة ١٩١٠ وقد حذفت منها الفقرة الأخيرة التي أضيفت إليها بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ في أغسطس سنة ١٩٣٣ ونصها : "وقد حالة ارتكاب جريمة أو عدة جرائم نتيجة لاضطراب جنائي ثم ين أكرر من شخصين يفي من العقوبة المقررة للاتفاق الجنائي ومن العقوبة المقررة للجناية أو الجنايات التي وقعت من باء من هذا العرضين من الجناية بأخبار الحكومة ودلها على الوسائل التي توصل فعلا إلى ضبط الجناة الآخرين" .

وذلك لأنه إذا كان من يدر من الجناة بأخبار الحكومة بوجود الاتفاق الجنائي ومن اشتركوا فيه قبل وقوع أية جناية أو جريمة يستحق الإعدام من العقوبة فإنه لا يستحق الإعدام منها إذا كان الاغتبار لم يقع إلا بعد ارتكاب جريمة أو عدة جرائم نتيجة للاتفاق . بل إن خطورة بعض الجنايات أو صعوبة إثباتها مما يسوغ الإعدام في هذه الحالة أيضاً وهذا هو ما واطه القانون إذ نص على الإعدام في الجنايات الضرة بأمن الحكومة من جهة الداخل (المادة ١٠٢) وجناية الرشوة (المادة ١٠٩) وتزيف المستكرات (المادة ٢٠٧) وتزوير إحصاء الحكومة أو إحدى المصالح العمومية أو الشرائكات المتأثرة من قبل الحكومة ... إلخ (المادة ٢١٢) .

الباب السابع

العود

للمادة ٤٩ - أضيفت الفقرة الأخيرة إلى هذه المادة لاعتبار الإحالة والسلب والتفويض جرائم مخالفة في السوء أسوة بالجرائم المنصوص عليها في الفقرة التي قبلها .

لمدة ترومن شهر في جريمة ارتكبت قبل ذلك الحكم أو بعده ،
(ثانيا) إذا ظهر في خلال هذه المدة المحكوم عليه كان قد صدر
ضده قبل الانقضاء حكم بالحبس مدة تزيد من شهر ولم تكن
الحكمة قد علنت به (المادة ٥٧) .

ويستند من ذلك أن حق المحكوم عليه في إيقاف التنفيذ
لا يسقط حتى يحدد الحكم عليه بالحبس مدة تزيد من شهر في خلال
الحبس الستين ولا يحدد ظهور حكم سابق مثل هذا في خلال هذه
المدة بل يجب حرمان المحكوم عليه من إيقاف التنفيذ صدور حكم
بالفائه . والالغاء كالايقاف متروك لتقدير القاضي .

ويصدر الحكم بالإفناء من المحكمة التي أمرت بإيقاف التنفيذ
بناء على طلب النيابة العمومية به بتكليف الحكم عليه بالحضور .

وإذا كانت العقوبة التي يرق عليها الافناء قد حكم بها بعد إيقاف
التنفيذ جاز أيضا أن يصدر حكم الافناء من المحكمة التي قضت
بعدم العقوبة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العمومية
(المادة ٥٨)

ويرتبط على الافناء تنفيذ العقوبة المحكوم بها وجميع العقوبات
الهيبة والآثار الجانبية التي تكون قد أوقفت (المادة ٥٩) .

الباب العاشر المحرمون الاحداث

قد أدخلت على هذا الباب بعض تعديلات أهمها :

(١) ابن الصغير الذي يزيد عمره على سبع سنين ويقل عن
اثني عشرة سنة كاملة لا يجوز الحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما
تتخذ في شأنه وسيلة من وسائل الإصلاح والتأديب المنصوص عليها
في القانون .

(٢) حُذف التأديب الجسدي من عداد هذه الوسائل .

فأما عن الأمر الأول فمن المقرر في بعض القوانين الحديثة أن
الصغار (الذين تقل سنهم عن ثلاث عشرة أو أربع عشرة سنة)
لا يكونون جنائيا عرب أعمالهم حتى فرنسا قضى القانون الصادر
في ١٥ مايو سنة ١٩١٢ بأن الصغير الذي يقل عمره عن ثلاث عشرة
سنة لا يخضع للحكم عليه بالعقوبات العادية وإنما تتخذ بشأنه
طريقة من طرق الرعاية والملاحظة كأن يهد به إلى جمعية من
الجمعيات للمدة لحماية الطفولة أو يوضع في ملجأ . وفي إيطاليا نص

وشترط فيما يتعلق بالجريمة أن يكون الحكم صادرا في مواد الجمع
وابتازات (المادة ٥٥) بولونيا يتعلق بالعقوبة أن يكون الحكم صادرا
بالفرامة أو بالحبس مدة لا تزيد عن سنة (المادة ٥٥) أو بهما
سما . وكان الأمر يوقف تنفيذ حكم صادر بالفرامة غير جاز في
قانون العقوبات الأول فأجازه المشروع أسرة القانون الفرنسي
والقانون الإيطالي لانه ليس من الانصاف إذا حكم في قضية واحدة
على أحد التبعين بالفرامة وعلى الآخر بالحبس أن يستفيد المحكوم
عليه بالحبس من إيقاف التنفيذ دون المحكوم عليه بالفرامة . ويجوز
جعل الايقاف شاملا لأية عقوبة تبعية كرقابة البوليس والحرمان
من حق الاقتراع كما يجوز أن يشمل جميع الآثار الجانبية المترتبة
على الحكم كاختيار الحكم ساعة في المود (المادة ٥٥) قررة أخيرة)
ولم يكن هذا جازا في قانون سنة ١٩٠٤ وقد لخصه المشروع
من القوانين الحديثة .

وأما من سلطة المحكمة التي توفرت الشروط السابق بيانها يجوز
القاضي أن يأمر بإيقاف التنفيذ أي أن الايقاف اختياري متروك
لتقدير القاضي فله أن يأمر به بناء على طلب المنصوم أو من تلقاء
نفسه كما أن له أن يرفضه وحتى أمر بالايقاف تبين عليه أن يذكر
أسباب ذلك في الحكم (المادة ٥٥) .

وقد أجاز المشروع الأمر بالايقاف أكثر من مرة لمرة واحدة
خلال المساء يقضى به قانون سنة ١٩٠٤ من عدم جواز الايقاف
أكثر من مرة لمرة نفسه .

وإذا كانت حالة المحكوم عليه تتحتم من أداء التضمينات
المالية المحكوم بها لمن أصابه ضرر من الجريمة ومن دفع المصاريف
جاز تعليق إيقاف التنفيذ على أداؤها في أجل معين (المادة ٥٦) .

فإذا قام المحكوم عليه بأداؤها في الأجل المحدد استمر الايقاف
ولا ألغى بمقتضى حكم جديد يصدره المحكمة التي أمرت بالايقاف
بناء على طلب النيابة العمومية أو المدعى بالحق المدني بعد اعلان
المحكوم عليه (المادة ٥٦) .

واشتراط أداء التضمينات والمصاريف مأخوذ من القوانين
الإيطالي (المادة ١٦٥) .

وأما من الإجراءات فيكون الأمر بالايقاف في نفس الحكم
القاضي بالعقوبة (المادة ٥٥) ويكون لمدة خمس سنين متتية
من اليوم الذي يصبح فيه الحكم نهائيا (المادة ٥٧) ولا حاجة
بعد هذا لإنذار القاضي بتنصليه المادة ٥٤ من قانون سنة ١٩٠٤

وأما من إلغاء الايقاف فيص المشروع على أنه يجوز: (لولا) إذا
صدر ضد المحكوم عليه في خلال الحبس السنوات حكم بالحبس

والأرتكيب عاقلة تقتاضى إما أن يورثه في الجلسة أو يأمر بتسليمه لأحد ممن ذكرنا في التفرة السابقة فإن لم يوجد أحد منهم فيجوز له أن يأمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة حسن سيره في المستقبل أو إلى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع .

وقد نسج المشروع على منوال القانون الصادر في سنة ١٩٠٤ من حيث عدم جواز إرسال الصغار إلى الإصلاحية في المقامات فقد يكتفى بتوزيع الصغير الذي يرتكب عاقلة إذا كان قد نشأ في بيئة سالحة إما إذا كان الصغير ممن لا يجدى فهم الترخيص فلتقاضى أن يأمر بتسليمه لوالديه أو لمن له حق الرقابة على نفسه لمراقبة سيره . ولما كان الوالدان أو الولي على النفس مطالبين شرعاً بالعناية بتأديب الولد وترجيته فقد رى الاشتراط تسليمه إليهم على تعهدهم بملاحظة حسن سيره في المستقبل كما ينص القانون الأهل الحال ورى أيضاً إحاطتهم مسؤولين عن حسن سيره بغير حاجة لأخذ هذا التعهد منهم .

فإن لم يوجد للصغير والوالدان أو ولي على النفس فلتقاضى أن يأمر بتسليمه إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظة سيره أو بجهد به إلى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع .

ومما تجب ملاحظته أن غير الوالدين والولي لا يكون مسؤولاً عن الصغير إلا إذا تعهد بملاحظة سيره وأن التسليم إلى شخص مؤتمن يكون كالتسليم إلى الوالدين أو الولي غير متبذرة بمدة باختلاف التسليم إلى معهد خيري فإنه لا يكون لأكثر من أسبوع .

المادة ٦٨ - تنص هذه المادة على طرق الملاحظة والتربية التي يميز اتخاذها بشأن الصغير الذي يزيد عمره على اثني عشرة سنة ويقل عن خمس عشرة سنة وهي التسليم للوالدين أو لمن له حق الرقابة على النفس في الجرائم عموماً والإرسال إلى الإصلاحية في الجسيم والجنائيات . وقد رعى أن وسائل الترخيص أو التسليم إلى شخص مؤتمن أو إلى ملجأ خيري لا يلزم من في هذه السن إذا ارتكب مخالفة وإن الآسب أن يحكم عليه بالمقوبات العادية المقررة للعاقلة إن لم يكن له والداً أو ولي على النفس .

المادة ٧٠ - تنص هذه المادة على ما يقترب من مسؤولية كل قسّم الصغير إلى والديه أو الولي على نفسه أو إلى شخص مؤتمن عليه .

وتقتضى هذه المسؤولية الحكم على من تسلمه بمرافعة إذا ارتكب الصغير جريمة في خلال مدة سنة من تاريخ الأمر بتسليمه .

وقد رعى الا يتطرق في تقدير هذه المرافعة إلى نوع الجريمة الأولى التي حصل بسببها التسليم بل إلى نوع الجريمة الثانية التي ارتكبها الصغير بمد ذلك نفس على أن المرافعة لا تترتب بحسن قرشاً إنما

التفاوت الصادر في سنة ١٩٣٠ من أن الصغير الذي لم يبلغ من العمر أربع عشرة سنة كاملة لا يكون مسؤولاً عن عمله وأن هذا الصغير إذا ارتكب جريمة يؤمر بوضعه في مدرسة خاصة مسددة القربة أو بإطلاق مراحله تحت الملاحظة (انظر المواد ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٠ من قانون العقوبات الإيطالي) .

ولذا ونظراً لأن الصغير في مثل هذه السن يكون قابلاً للإصلاح والتأديب من جهة ويكون من انطباع على أخلاقه وضمه في السجن بين المجرمين من جهة أخرى فقد رى ألا يحكم على الصغار من سن ٧ إلى ١٢ سنة بالمقوبات العادية بل تقتضى في شأنهم وسائل الإصلاح والتأديب .

وتلك أصبح المبرمون الأحداث تصديق في المشروع إلى أربعة أقسام : القسم الأول ، الصغار دون السابعة وهؤلاء لا يجوز إقامة المصون عليهم إطلاقاً . القسم الثاني ، الصغار بين السابعة والثانية عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالمقوبات العادية وإنما تقتضى في شأنهم وسائل الملاحظة والتربية والتأديب . القسم الثالث ، الأحداث بين الثانية عشرة والثامنة عشر وهؤلاء يكون اقتاضى ضميراً بين أن ينفذ في شأنهم مهلة من وسائل الملاحظة والتربية أو أن يترك عليهم بالمقوبة غفلة في الوجه المبين في المشروع . القسم الرابع ، الأحداث بين الخامسة عشرة والسابعة عشرة وهؤلاء لا يجوز الحكم عليهم بالأعدام أو بالإشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة بل تقتضى هذه المقوبات على الوجه المنصوص عليه في المشروع .

وأما من الأهم الثاني فإن الشرائع الحديثة لم تتحل ضرورة الجلب في قوانينها ولهذا رى إلزامها من القانون المصري .

وقد استعصى هنا في المقامات التي تجمع من الصغار بين السابعة والثانية عشرة بالتربيع . ونص على إمكان تسليم من يرتكب منهم مخالفة إلى شخص مؤتمن أو إلى معهد خيري لمدة لا تزيد عن أسبوع عند عدم وجود أحد الوالدين أو من له الرقابة على النفس .

وبناءً على ذلك أصبحت المنصوص المعلقة التامة بالمجرمين الأحداث كما يأتي :

المادة ٦٩ - تنص هذه المادة على ما يتخذ من طرق الملاحظة والتربية نحو الصغير الذي يزيد عمره عن سبع سنين ويقل عن اثني عشرة سنة كاملة وقد فرقت بين حكم الجنائيات والجنحة وحكم المخالفة في الوجه الآتي :

إذا ارتكب الصغير جنابة أو جنسية يأمر اقتاضى إما بتسليمه لوالديه أو لمن له الرقابة على نفسه للملاحظة حسن سيره في المستقبل وإما بإرساله إلى مدرسة إصلاحية أو ملجأ آخر ممن من قبل الحكومة .

المادة ٨٤ - هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لصد
قصر في المادة ٨٣ من المشروع المقابلة للمادة ٧٥ من القانون
الأصل تلك لأنت هذه المادة الأخيرة تنص على عقاب
"كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأموري الحكومة كلف بمقتضى
وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الأرصانات أو المواقف
فلم تلك الرسومات أو أصلها للعدو أو لساوويه... الخ" ولكنها
أغفلت النص على عقاب كل شخص على تدمير الموظفين والمأمورين
يتوصل بطريق الرشوة أو القس أو الإكراه إلى اختلاس هذه
الرسومات ويسلمها إلى العدو أو إلى مأموري دولة أجنبية توجد
لديه هذه الرسومات بدون استئصال ومائل غير مشروعة فيسلمها
كذلك . ضد المشروع هذا النص بإضافة المادة ٨٤ وهي
مقتبسة من القانون الفرنسي (مادة ٨٢) .

المادة ٨٥ - هي أيضا مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب
حتى يمكن العقاب على الجرائم المضرة بدين الدولة في زمن الحرب
إذا ارتكبت اضطرابا بدين حليف أو شريك لمصر في العمل ضد
عدو مشترك .

الباب الثاني

الجنائيات وإلحاح المضرة بالحكومة من جهة الداخل

المواد ٩٢ إلى ٩٥ - هي عبارة عن المواد ٨١ و ٨٢ و ٨٤ و
٨٥ من قانون سنة ١٩٠٤ قبل التعديل الذي أدخل في
سنة ١٩٣٢ على الباب الخاص بالجنائيات وإلحاح المضرة بالحكومة
من جهة الداخل فإنه لما عدل هذا الباب بالقانون رقم ٣٣ لسنة
١٩٣٢ أضيفت منه تلك المواد وكذا المادة ٨٦ من دون مبرر لهذا
الانثناء ولما كانت المواد المذكورة تنص على جرائم من الطبيعة
يمكن لأتينا تتلق بصيغ الجنح والتهب الحاصل من خصائص
مسلمة رأى ضرورة إعادتها إلى مكانها .

المادة ١٠١ - هي المادة ٨٦ القديمة السابقة على سنة ١٩٣٢
ولما كانت هذه المادة تنص على إعطاء من العقوبة في أسوأ
خاصة كان مكانها الطبيعي قبل المادة ١٠٢ مباشرة التي نص
على إعطاء طم من العقوبات المقررة لحماية القنصل .

الباب السادس

الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس

المادة ١٣٢ - هي المادة ١١٥ من قانون سنة ١٩٠٤
مع تعديل في نصها لتتطابق مع المادة ١٣٢ في القانون

كانت الجزية الثانية عاقلة ولا من جنين إنما كانت الجزية الثانية
جمعة ولا من أروسة جنهات إنما كانت جاية .
وجعلت مدة السنة تجدد من تاريخ الأسم بالتسليم لا من تاريخ
ارتكاب الجزية الأولى كما ينص القانون الأصل .

الباب الحادى عشر

العفو من العقوبة والعفو الشامل

نصت المادة ٤٣ من المشروع على أن الملك له حق العفو
وتخفيض العقوبة . ونصت المادة ١٥٢ من على أن العفو الشامل
لا يكون إلا بقانون فلا حاجة إلى النص على ذلك في قانون
العفو بات .
ولما انحصر المشروع في هذا الباب على بيان الآثار المترتبة على
كل منهما .

الكتاب الثاني

الجنائيات وإلحاح المضرة بالمصلحة العامة وبيان عقوباتها

الباب الأول

الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج

المادة ٧٨ - هي المادة ٧٠ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد
أبدلت منها عبارة "كل من" بعبارة "كل مصري" وذلك
لأن العمل المناقب عليه فيها هو خيانة في حق الوطن لا تنسب
بطنيتها إلا لمصري . وهذه المادة مأخوذة أصلا من المادة ٧٥
من قانون العقوبات الفرنسي والمادة ٣٤٢ من القانون الإيطالي
الذين تشترطان أن يكون مرتكب هذه الجريمة وطنيا .

المادة ٨٠ - هي المادة ٧٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع
إضافة "الماترات" إلى الأفعال المناقب على تسليمها للعدو .

المادة ٨١ - هي المادة ٧٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع
حذف عبارة "أو بمجال معلنها" كقضاء بالمادة ٨٦ التي
وضعت خصيصا للجرائم التي ترتكب اضطرابا بدين حليف أو شريك
لمصري .

الباب الثامن

حرب الميوسين وإخفاء الجائين

المادة ١٤٩ - هي المادة ١٢٢ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير عبارة "أو تراطاً على ذلك" في النص العربي بعبارة "أو تتأكل منه" لأنها أكثر دقة. المحبة للمباراة (ou y aura connivé) الواردة في النص الفرنسي وهذا التفسير يمكن من مطابقة الحارس إذا تناقل عن حرب الشخص للكف بمجراته ولو لم يتواطأ معه على الحرب .

الباب الثالث عشر

تعطيل المواصلات

انقصر في قانون سنة ١٩٠٤ على حاية الفهارات الخمرافونية والتلفونية والمواصلات بطريق السلك الحديدية ولما كان من الضروري أن تتناول هذه الحماية طرق المواصلات الأخرى فقد عدل نص للماذين ١٤٥ و ١٤٦ من ذلك القانون بتدبيل من شانه تعميم الحماية بحيث تشمل المواصلات العامة كلها سواء أكانت برية أو مائية أو جوية .

وقد اقتضى هذا تعديل عنوان الباب الثالث عشر وجعله "تعطيل المواصلات" .

المادة ١٦٩ - وضعت هذه المادة بدلاً من المادة ١٤٥ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من يعرض لخطر عمدا سلامة وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية أو يعطل سيرها بأية طريقة كانت. وكانت المادة ١٤٥ تناقب على تعطيل سرفطارات السكة الحديدية فقط دون غيرها من وسائل النقل العامة فأصبحت الحماية شاملة لكل هذه الوسائل. والنص الجديد يضاف على أمرين: التعطيل والتعرض لخطر ولو لم يحصل تعطيل بالفعل وكان هذا مستغنياً من النص القديم أيضاً. ولكن روعي في النص الجديد حذف الطرق التي يمكن أن تؤدي إلى التعطيل والتعرض لخطر وقد كانت مذكورة في النص القديم على سبيل التمثيل لا على سبيل الحصر .

المادة ١٧١ - وضعت هذه المادة بدلاً من المادة ١٤٦ من قانون سنة ١٩٠٤ ونص فيها على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لاسدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية من شانه تعريض الأشخاص الذين فيها لخطر وكانت المادة ١٤٦ تنص على عقاب كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث قتل أو قتل أو قتل السكة الحديدية. الخ. وذلك لأسباب المشايخ إليها على جميع .

والنص الجديد يضاف للموظف السوى في حالته :

(الأول) إذا أوجب على الناس عملاً في غير الأحوال التي يجيز فيها القانون ذلك. سواء أكان قد استخدمهم في هذا العمل بأجر أو بغير أجر. (الثاني) إذا استخدم أشخاصاً فرض عليهم حمل بحرية القانون في حمل أو توفير المقروض عليهم .

الباب السابع

مقاومة الحكماء وعدم الامتثال لأوامرهم

والاعتدى عليهم بالسب وغيره

المادة ١٣٥ - هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لقائمة على الإحالة التي ترتب في حق موظف عمومي أو شخص مكلف بخدمة عمومية بواسطة الشرفاء أو التليفون أو الكتابة أو الرمز . وذلك لأن المادة ١١٧ من قانون سنة ١٩٠٤ لأصابت الا على الإحالة التي ترتب في ذلك بالاشارة أو القول أو التهديد فلما أرسل شخص إلى موظف عمومي كتاباً أو خطاباً أو رسماً يتضمن إحالة له بسبب تأدية وظيفته فإن فعله لا يكون جريمة الإحالة المنصوص عليها في المادة ١١٧ . فذلك روى أن يضاف على إحالة الموظفين بالوسائل المذكورة بنفس المستويات المقررة للإحالة بالاشارة أو القول أو التهديد لأن هذه الإحالات كلها من نوع واحد وفي درجة واحدة من الأهمية .

المادة ١٣٦ - هي أيضاً مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يعجزون السلطات العامة أو الجهات الادارية أو الأشخاص المكلفين بخدمة عامة بالانذار من كوارث أو حوادث أو اغتيالاً لا وجردها. وهذا النص مقتبس من القانون الإطال (مادة ٦٥٨) .

المادة ١٣٧ - هي المادة ١١٨ من قانون سنة ١٩٠٤ وقد أضيفت إليها عبارة "أو بسبب تأديتها" بعبارة "أو بسبب تأديتها" قياساً على قانون العقوبات الفرنسي الذي أخذ منه حكم المادة ١١٨ والذي يضاف على التعدي والمقاومة سواء أرتباً أثناء تأدية الوظيفة أو بسبب تأديتها وتوفيقاً بين هذه المادة والمادة ١١٧ التي تناقب على الإحالة في كلتا الحالتين .

الباب الرابع عشر

الجنح والجنات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها

المادة ١٨٦ - حدث العقوبة بالتشديد بجلت الحبس أو الفرامة التي لا تفل من خمسين جنيها ولا تزيد على مائتي جنيها ونحو بالدر من الميقات النظامية البرلمان أو أحد المجلسين .

ولما كانت الإحالة أو السب للموجه إلى واحد أو أكثر من أعضاء الهيئات أو السلطات أو المصالح دون تعيينهم قد يلحق الهيئة أو السلطة أو المصلحة نفسها فقد رُئي أن يشار في هذه المذكرة إلى أن الإحالة التي تقع على هذه الصورة تدخل تحت حكم هذه المادة .

المادة ١٩ - شددت العقوبة الخاصة بنشر الأخبار الكاذبة أو الأوراق المزورة بسوء قصد مرادة لما يقترب على هذه الجريمة من الضرر بالمصلحة العامة وترك تقدير هذا الضرر لما حكم خلفه وصحة يصحح لصدر ونحو حد بين الحبس وفيه .

المادتان ١٩١ و ١٩٢ - وفي الرجوع إلى حظر نشر المرافعات الخاصة بكافة الدعاوى المتعلقة بالجرائم التي تقع بواسطة النشر ودعاوى الغفص والسب وإنشاء الأسرار فأخذ نص هاتين المادتين عن المادتين ١٦٣ و ١٦٤ من المرسوم بقانون الصادر في ١٨ يونيو سنة ١٩٣١ ، وذلك لأن نشر المرافعات في هذه الجرائم هو تزييد لها ومضاعفة آثارها بلا مبرر .

وقد أضيفت في المادة ١٩٢ الدعاوى التي ترى المحاكم نظرا لنوع وقاها أن تنظر نشر المرافعات أو الأحكام الصادرة بها محافظة على النظام أو الآداب .

المادة ١٩٨ - هي المادة ١٦٦ (ثالثة) وقد حذفت منها عبارة "بما كتبه أمام الحاكم المصرية" لأن هذه العبارة أصبحت لا محل لها بعد أن ألغيت الامتيازات الأجنبية وأخذ القانون تطبيقه على جميع سكان القطر بلا تمييز .

المادة ٢٠٢ - سجلت أحكام هذه المادة الخاصة بتعطيل الحرية في حالات السب في القات الملكية أو أولي العهد أو أحد أوصياء العرش بحيث تتناول أيضا حالات الإحالة والقتل والسب إذا تضمنت طعنا في عرض الأفراد أو غشحا لسمعة المصالحات (المادة ٣١٠) مرادة منطوية هذه الجرائم جميعها .

الباب السادس عشر

التزوير

المادة ٢٠٨ - هي المادة ١٧٤ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تغيير في بعض الأشياء المماثلة على تزويرها أو تقليدها أو استعمالها مع العلم بتزويرها . فقد كان من بينها "قرمان أو أمر حال" غُذف القرمان لعدم وجوده الآن وأبدل الأمر المالي بأمر ملكي أو قانون أو مرسوم أما القرمانات القديمة القائمة فإذا ارتكب تزويرها فإنه يقع تحت حكم التصوص التي تعاقب على التزوير . ومن بين الأشياء الواردة في المادة ١٧٤ أيضا "علم الحكومة أو دول الأمر" . وقد استبدلت بها خاتم الدولة أو أعضاء الملك أو ختمه .

المادة ٢٢٢ - هي مادة جديدة تضي باعتبار بصمة الأصبع كالإمضاء في تطبيق أحكام التزوير . وقد أدى إلى إضافتها شيوع هذا النوع من التزوير في مصر فكثيرا ما يحدث أن يعم المزور بصمته أو اصبع غيره على ورقة وينسب البصمة إلى شخص آخر . وقد اختفت المحاكم في اعتبار هذا الفعل تزويرا حتى إن محكمة النقض والإبرام نفسها ترددت في هذا الأمر فقضت أولا بأنه لا يعد تزويرا لأن المادة ١٧٩ حصرت التزوير في وضع امضات أو اختتام مزورة أو تغيير المهرات ... الخ . فلم تنص على بصمة الأصبع . ثم عدلت عن هذا الرأي واعتبرت هذا الفعل تزويرا لأن من يعم بصمته أو اصبع غيره على محرر وينسب هذه البصمة لشخص آخر إنما يتسل شخصية ذلك الشخص الآخر والاتصال بطريقة من طرق التزوير المسمى .

وحسباً لهذا الخلاف قد أضيف النص الجديد الذي يسوي بين بصمة الأصبع والامضاء في تطبيق أحكام التزوير .

المادتان ٢٢٨ و ٢٢٩ - وفي أن يدرج في باب التزوير القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٣٣ الخاص بالمحاكمة على ما يرتكب من النش في مادة تحقيق الورقة والورقة أو في عقد الزواج لأنه ينص على صدور من التزوير مماثل طبعاً بقنوات خفية كما هو الشأن في صور أخرى واردة في الباب نفسه . فالسادة ٢٢٨ هي المادة الأولى من تلك القانون والمادة ٢٢٩ هي المادة الثانية منه .

ألغيت المادة ٢١٦ من قانون سنة ١٩٠٤ لأن ما نصت عليه من أن البنية يصير تعذيبها والحكم بها شرعا في الأحوال التي يجوز فيها بدون إخلال بالمعوقات المدققة في القانون هو أمر لا يحتاج إلى نص .

الباب الثاني

الحرق عمدًا

المادة ٢٦٠ — هي المادة ٢٢٣ من قانون سنة ١٩٠٤ الملغاة بالقانون رقم ١٣ الصادر في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ . وقد روى أنب يضاف في آخر الفقرة الثانية منها بعد لفظ " الاعدام " أو الإشغال الشاقة المؤبدة " حتى يكون حكم هذه الفقرة متفقا مع حكم الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٠ التي تنص على حالة مماثلة .

الباب الثالث

اسقاط الجرائم الخ

المادة ٢٦٥ — هي المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع إضافة القوابل إلى الأشخاص الذين يقضى القانون بتشديد العقوبة عليهم بسبب صفتهم . وكانت المادة ٢٢٧ تنص على لأطباء والبراحيين والصائغين فقط . فاضاف اليهم المشرع القوابل لأن اشتغالهم بالتوليد يؤهلهم لعقوبة وسائل الاسقاط والدلالة عليها أو استعمالها . وقد اضاف المشرع الفرنسي أيضا القوابل إلى المندقة ٢١٧ من قانون العقوبات الفرنسي بمقتضى القوانين الصادر في ٢٧ مارس سنة ١٩٢٣ .

المادة ٢٦٦ — هذه المادة هي الفقرة الأخيرة من المادة ٢٢٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تنص على أنه لا تعاقب على الشروع في الاسقاط وقد سلخت من المادة ٢٢٧ وجعلت مادة مستقلة لا تختلف الحكم فيها .

الباب الرابع

هتك العرض وفساد الأخلاق

المادة ٢٧٢ — هي المادة ٢٣٣ من قانون سنة ١٩٠٤ مع رفع السن إلى ٢١ سنة وهو من الرشد بمقتضى قانون ترتيب للمجلس المسيحية .

الكتاب الثالث

الجنايات والجنح التي تقع على الأفراد

الباب الأول

القتل والجرح والضرب

المادة ٢٤٠ — هي المادة ٢٠٢ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب على القتل خطأ . وقد رفع الحد الأقصى لعقوبة الجرح المقررة لهذه الجريمة إلى ثلاث سنين والحد الأقصى للفراسقل مائة جنيه لأن العمل أظهر أن العقوبة المنصوص عليها في المادة ٢٠٢ المذكورة وهي الجرح مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنبا مصرى لا تكفى في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيما أو التي يتعد فيها الجنى عليهم .

المادة ٢٤١ — هي المادة ٢٠٧ من قانون سنة ١٩٠٤ مع تعديل في عبارتها الفرنسية قصد به إزالة لبس فيها . فأن هذه المادة تعاقب على الضرب الذي يقع " بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من شخص أو أكثر ضمن حصة أو تجمع مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التمدد والإيذاء " .

ويشمل العقاب في هذه الحالة جميع الأشخاص الذين يتألف منهم التجمع . وقد استقر قضاء محكمة النقض والإيرام على أن " التوافق " معناه " قيام فكرة الإجماع بينها عند كل من المتهمين أى تواجد خواطرم على الإجماع واتجاه خاطر كل منهم اتجاها ذاتيا إلى ما تقفه إليه خواطرات سائر أهل فرقة من تمعد إيقاع الأذى بالجنى عليه فهو لا يستوجب سبق اصرار أو أضاف على الضرب " .

ونظرا لأن النص الفرنسي للمادة ٢٠٧ المذكورة جاء فيه فقط (soeur) مقابل لفظ " توافقي " في النص العربي وهذا اللفظ الفرنسي تدبر إلى لبس إذ قد يفهم منه وجوب اتفاق المتهمين على الضرب مع أنه يكفي توافق خواطرم على ذلك كما تقتضيه بيانه فقد أجملت في النص الفرنسي عبارة " (agissant dans le même but) بآراء (agissant dans le même but) " .

المادة ٢٤٦ — هي المادة ٢٠٨ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب على الجرح خطأ وقد رفع فيها الحد الأقصى لعقوبة الجرح إلى ستة أشهر لانه لوضف في العمل أن الحد الأقصى المنصوص عليه في المادة ٢٠٨ المذكورة (وهو شهران) لا يكفي في الأحوال التي يكون فيها الخطأ جسيما أو التي يتعد فيها الجنى عليهم .

الباب السادس

شهادة الزور وإيحاء الكاذبة

المادة ٣٠٩ - هي المادة ٢٥٨ مكررة التي أضيفت إلى قانون سنة ١٩٠٤ بالقانون رقم ٧٧ الصادر في ١٠ يولييه سنة ١٩٣٣ ونظرا لأهمية عمل المترجمين وفي ضمان قيامهم بهذا العمل على الوجه المطلوب، نهضهم بالمعاقب إذا أخلوا عن قصد بواجب الإمانة أسوة بالغيراء .

الباب السابع

في القذف والسب وإفشاء الأسرار

تمشيا مع التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني ولأسباب فيها أدخلت في هذا الباب القواعد الجديدة الآتية :

المادة ٣٠٨ - رفع الحد الأقصى العقوبة في النص الجديد واستثنى عن عبارة " يجب سجن " اكتفاء بمباراة " غشنا للشرف أو الاختيار " .

المادة ٣٠٩ - هذه المادة لم تكن موجودة في التشريع القديم وقد نصت على أنه إذا كانت الجرائم المشار إليها في المواد من ١٨٣ إلى ١٨٧ و ٣٠٨ و ٣٠٥ فمما تركت طريق النشر في الجرائد أو المطبوعات رفضت الحدود الدنيا والعصوى للعقوبة إلى ضعفها . وفي حالة السب في حق أحد الأفراد التي لم ينس فيها على حد أدنى جعل هذا الحد مشرطن جنبا .

وبينما أن ارتكاب هذه الجرائم بطريق النشر في الجرائد والمطبوعات يعد التفكير والتزوي يصل لها من الخطورة ما لا يكون لها إذا وقعت مجرد القول في التواضع أو فيها من الغلات العامة وفي وقت غضب أو على أثر استفزاز خصوصا إذا كانت الألفاظ التي تكوينا مما يرد عادة على ألسنة العامة .

ومن جانب آخر فإن حملات السب أو القذف في الصحف قد يندفع بعض من لا خلق لهم سبيل الكسب أو غيره من الأغراض الشخصية . لذلك يكون تشديد عقوبة القرامة في هذه الحالة له ما يبرره .

المادة ٣١٠ - يعتبر التشهير بالحاضر " العلم في الأعراس " ظرفا مشددا للقذف والسب .

المادة ٢٧٤ - هي مادة جديدة أضيفت إلى قانون العقوبات لمعالجة الأفراد الذين يحاولون في زرعهم كله أو بعضه على ما تكسبه التهمة من الدعاية لأن قانون سنة ١٩٠٤ لم يكن فيه نص يعاقب على ذلك مع خطورته .

والنص الجديد مأخوذ من المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات الإطالي .

المادة ٢٧٦ - هي المادة ٣٣٩ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تنص على معاقب المرأة الزانية وقد أصبحت عقوبة القرامة إلى جانب عقوبة الحبس حتى يكون للقاضي حق اختيار إحدى العقوبتين تبعا لظروف الدعوى .

المادة ٢٧٧ - هي المادة ٣٣٧ من قانون سنة ١٩٠٤ التي تعاقب الزاني وقد عدلت العقوبة فيها تبعا لتعديل المادة السابقة .

الباب الخامس

القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق

وسوسة الأطفال وخطط البنات وهجر العائلة

المادة ٢٩٥ - هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لمعالجة على جريمة هجر العائلة . وهي جريمة تعاقب عليها القوانين الحديثة وقد أدخلت في بلجيكا بالقانون الصادر في ١٩ مايو سنة ١٩١٢ وفي فرنسا بالقانونين الصادرين في ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ و ٣ أبريل سنة ١٩٢٨ وفي إيطاليا بالقانون العقوبات الصادر في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٣٠ .

والنص الجديد يعاقب كل من صدر عليه حكم قضائي واجب النفاذ بغير نفقة لزوجته أو أقربه أو أصهاره أو أسرة حضانة أو وصاية أو مسكن واسع من البغ مع قدرته عليه مدة ثلاثة شهور بعد التنبية عليه بالبغ .

ولما كانت هذه الجريمة مما يمس نظام الأسرة ويؤثر في الروابط العائلية فقد رتب تطبيق المادة فيها على شكوى صاحب الشأن .

ويرتب على ذلك أن يكون لصاحب الشأن بمقتضى هذه الجريمة أن يسل من بلائه ويتنازل عن شكواه في أية حالة كانت عليها الدعوى ما دامت لم تنته بحكم نهائي . ويرتب على هذا التنازل سقوط الدعوى العمومية .

وقد فتح التشريع المحكوم عليه باب الخلاص من العقوبة حتى يبدأن يصبح المحكوم الصادر بها نهائيا فنص على أنه إذا أدى ما بهد في نفسه أو قدم كتيلا يفيده صاحب الشأن فلا تنفذ العقوبة .

وللاسياب عنها التي يمر النص الجديد المادة ٣٠٩ وفي أنه اذا وقعت الجريعة بطريق النشر في الجرائد أو غيرها من المطبوعات وجب ألا يقل الحد الأدنى للمس من ستة شهور والفرامة عن نصف الحد الأقصى .

الباب الثاني

النصب ونجاة الأمة

المادة ٣٣٩ - هي مادة جديدة أضيفت إلى هذا الباب لعقاب من يسئ شيكا لا يجابه رصيده في قيمته وقد كان من المقدر قاترة إحتلال هذا القتل في مادة النصب .

والنص المقترح مقتبس من مشروع قانون العقوبات الفرنسي (المادة ٥٢) وهو يعاقب من يسئ شيكا في الأحوال الآتية :

أولا - اذا كان الشيك الذي أخطأه لا يجابه رصيده تمام وقابل للسحب . فلا يكفي أن يكون الرصيد قائما بل يشترط فرق ذلك أن يكون قابلا للسحب لجواز أن يكون محجوزا عليه .

ثانيا - اذا كان الرصيد أقل من قيمة الشيك .

ثالثا - اذا سحب بصد أخطأه الشيك كل الرصيد أو بصد بحيث يصعب الباقي لا يبقى بقيمة الشيك .

رابعا - اذا أمر البنك أو الجهة المسحوب عليها الشيك بعدم دفع قيمته .

ويشترط للعقاب في كل هذه الأحوال أن يكون للتم مالاً بأن الرصيد لا يبقى بقيمه الشيك .

وقرر المحققة

وقد كانت كلمة "الأعراض" مترجمة في النص الفرنسي عبارة معناها الحرفي "شرف المالكات" مكات المحققة وبالأصل والترجمة متاثرا لبعض الشكوك في مدلول المعنى المقصود كما كانت متاثرا لتأويلات مختلفة . والواقع أنه إذا كان معنى المرض اصطلاحا لا يتناول إلا ما يتصل بالأمور الجنسية فإن عبارة "شرف المالكات" تتصل فضلا عن المرض كل ما يمت إلى الشرف من التواضع الأخرى .

لذلك روي توجيهنا العبارة في النصين من جهة وجعلها شاملة لصيانة الأعراض وسعة المالكات من جهة أخرى أن تمثل عبارة "علما في الأعراض" في النص العربي عبارة "علما في عرض الأفراد أو خدشا لسمعة المالكات" وقد أريد بإضافة كلمة "الأفراد" حماية عرض المرأة والزجل على السواء لأن النص القديم كان محلا لتفسير يقتصر تطبيقه على عرض المرأة . كما قصد بإضافة "أو خدشا لسمعة المالكات" حماية المالكات مما يندش سمته ولو كان موجها إلى فرد معين أو غير معين منها . وسواء أكان متصلا بالمرض أم يفره من نواحي الشرف والكرامة .

وقد روي في ذلك كله ضرورة وضع حد لاستتار بعض الصحف والمجلات ونحوها في الشؤون الخاصة إلا نراد والمالكات لئلا يندش أعراضهم وإيذائهم في شرفهم وكرامتهم والاساءة على سمته لأعراض شخصية ذليلة .

وقد نقل النص العربي الجديد إلى النص الفرنسي بالعبارة المحققة له .

وقد جمعت المادة ٣١٠ في نص واحد يمكن متفصلين وردا في القانون القديم بشأن المنفذ والسب وجعل تطبيق هذا القانون المشدد شاملا لبعض الجرائم الواردة في الباب الرابع عشر من الكتاب الثاني .

فيما إذا صيغت دولية والتي تكون قد أدرجت بالجنبيات المصرية أو الإسرائيلية أو بتقد أجنبي آخر كان متداولاً قانوناً في مصر (الفرعك والجنبيات الفرعك) ولا يترتب عليها أي أثر .

وعلى إثر صدور هذا المرسوم قام نزع بين شركة القنصل والحكومة المصرية فيما يخص الأساس الذي تحصل على مقتضاه رسوم المرور : فكانت الشركة تريد التمسك بمعاملة الفرعك الذهب وكانت الحكومة ترى أن يكون على قاعدة الفرعك بحسب القيمة المصرية أي ٣,٨٥٧٥ من القروش .

وجرت مفاوضات بينهما في عهد الوزارة السابقة وانتهى الأمر باتفاق وفاق عليه مجلس الوزراء في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ وترتب على هذا الاتفاق ما يأتي :

أولاً - صدر مرسوم في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ يحل محل الأصل الأمل لرسوم المرور في القنصل ٣,٨٥٧٥ من القروش مع الترخيص لوزير المالية في تعديل هذا الحد بشرط ألا يزيد على مبلغ من القروش بإحدى قيمة ٣,٧٨٨٧٥ جرام من ميار $\frac{1}{1000}$ من الذهب الخالص .

ثانياً - أصدر وزير المالية بمقتضى السلطة المخولة إليه بالمرسوم المنظم ذكره قراراً وزارياً في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ يحل الرسم الأصل ٧٣ قرشاً (أي ما يبادل عشرة فرنكات ذهباً) .

ثالثاً - أرسل رئيس مجلس إدارة شركة القنصل كتاباً إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/٢٧ أبريل سنة ١٩٣٦ تعهدت فيه الشركة بما يأتي :

(١) إدراج عدد من المصريين في سلك موظفيها بحيث تصل نسبتهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥ ٪ من مجموع موظفي الشركة .

(ب) تعيين مصريين من مجلس الإدارة - الأول في المكان الذي كان حالياً عند عقد الاتفاق ، والثاني في المكان الذي ينظر بهد - على أنه إذا توفرت الجنسية المصرية زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة فيحفظ عمل مصري ثالث .

(ج) دفع مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه (مائتي ألف جنيه) سنوياً للحكومة المصرية على أربعة أقساط ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦

ملحق رقم ١٥٩

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المالية والملاحة

عن مشروع قانون الموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة المالية
لقنصل السويس البحرية

(المقرر - حضرة الشيخ المزمع الأستاذ عبد الرحمن الفيل) .

أحيل إلى لجنة المالية والملاحة في ٢٥ يولييه سنة ١٩٣٧ مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بالموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة المالية لقنصل السويس البحرية .

فاجتمعت اللجنة في اليوم التالي - وكانت قد اجتمعت لدراسة مشروع هذا القانون دراسة تمهيدية في يوم ٢١ يولييه الحاضر - فدرست الاتفاقية والطلبات المتحالفة بين الحكومة والشركة المذكورة، ومدركة اللجنة المالية إلى مجلس الوزراء .

في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ منحت الحكومة المصرية بمقتضى فرمان امتياز ودفع شروط شركة قناة السويس إنشاء واستغلال القناة المشار إليها . ونص في المادة ١٧ من فرمان المذكور على ألا تزيد رسوم المرور في القناة من كل طن أو شخص على عشرة فرنكات .

وجرت الشركة على تحميل الرسوم التي فرضتها على المرور في القناة ذهباً . كما قامت بدفع تمهيداتها جميعاً ذهباً .

ونظراً لاضطراب المعلومات المالية وتخرج كثير من الدول عن قاعدة الذهب وتضارب الأحكام القضائية في شأن العملة التي توفى بها البيون داخلاً أو خارجياً اضطرت الحكومة المصرية إزاء ذلك إلى أن تصدر في ٢ مايو سنة ١٩٣٥ للرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ الذي قضى في المادة الأولى منه بتهلان شروط البيع ذهباً في العقود التي يكون الاتهام بالرفاء

استفادته من إنشاء طريق هام على نفقة الشركة، على اغنياء هذه النتائج القيمة وتشكر الحكومة جهودها وتقدر لها تقدراً عادلاً حرصها على صالح البلاد وعلى موقعها المشرف لزيادة شركة من أكبر الشركات العالمية .

وترجو اللجنة من المجلس الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التالية التي أقرها مجلس النواب ما

السكرير البرلماني رئيس اللجنة (بالباب)
أطون البجليل محمد عبد الشناوي

مشروع قانون

بالموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة المالية لقتال السويس البحرية

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

تقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى — ووفقاً على الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والشركة المالية لقتال السويس البحرية — مع ما أدخل عليها من التعديلات — كما جاء في المذكرات التي تبينها بتاريخ ٢٧/٢٠ أبريل سنة ١٩٣٦ و ٤ مايو سنة ١٩٣٦ و ٢٤ مايو سنة ١٩٣٧ و ١١ و ١٤ يونيو سنة ١٩٣٧ وفي الاتفاقية الموقع عليها بتاريخ ٢ مايو سنة ١٩٣٦ — المصطفة نصورها بهذا القانون .

المادة الثانية — سوفد على المرسوم الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بشأن تعيين الحد الأعلى لرؤس المروء في قتال السويس لتكون له قوة القانون ابتداء من تاريخ صدوره .

المادة الثالثة — على وزير المالية تنفيذ هذا القانون .

نُصِبَ بِأَن يَصْحَ هذا القانون بخاتم الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية ونفذ كقانون من قوانين الدولة .

وفي ٧ مايو سنة ١٩٣٦ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة على تسوية بعض المسائل التي كانت مطعنة بينهما خاصة بإعفاء الشركة من رسوم الوارد والخصم والإنتاج على ما تستورده من الأدوات الممنوعة للاستعمال أو الاستهلاك ، وإعفاء السيارات الممنوعة للاستعمال في المرافق العامة التي تقوم بها الشركة في الإحصائية ويورد توفيق ، وإستبدال بعض الأراضي ، وغير ذلك من الشؤون التي أدمجت في مشروع الاتفاق الذي أقره مجلس الوزراء في ٢ مايو سنة ١٩٣٦

وعند ما تسلمت الحكومة الحالية مفاهيم الحكم واجبت الاتفاقية المبرمة بين الحكومة السابقة والشركة تبين لها أن في الاتفاقية المشار إليها تعديلاً جوهرياً لظروف امتياز الشركة وأنه لا يجوز إبراء تعديل في أي التزام يكون موضوعه استغلال مورد من موارد القوة الطبيعية في البلاد أو مصلحة مصالح الجمهور العامة إلا بموافقة البرلمان ، كما أنها لاحظت أن الحكومة السابقة قد علمت المرسوم بمائون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥ بمرسوم ، والقاعدة أن القانون لا يملك إلا إقناعه ، فدخلت في مفاوضات مع الشركة في مصر تولاها معالي وزير المالية وممثلو الشركة بالقاهرة ثم انتهت هذه المفاوضات إلى باريس حيث عقد اجتماع حضره جناب الماركيز دي فوجوييه رئيس مجلس إدارة الشركة ومعه بعض زملائه من مجلس الإدارة وحضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة وممثل وزير المالية ومعهما معالي وزير مصر المخوض وقد انتهت إلى إدخال تعديلات على اتفاقية الحكومة السابقة .

ولمجال بيان هذه التعديلات :

١ — رفع الإتاوة السنوية من مائتي ألف جنيه إلى خمسمائة ألف جنيه .
٢ — تحمل الشركة غلطات إنشاء طريق حصى للحكومة المصرية بين بورسعيد والإسماعيلية المنصوص عليه في المعاهدة المصرية الإنجليزية ، في حدود مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

٣ — رفع نسبة الموظفين المصريين ممولاً بالشركة من ٢٥٪ إلى ٣٣٪ على أن يمين على الأقل مصري في وظيفة من كل ثلاث وظائف تتخلو .

والمفهوم من هذا الاتفاق أن الموظفين المصريين يكونون ، فيما يتعلق بالمرتبات والوظائف على قدم المساواة مع الأجانب .

واللجنة ولقد مجتهد مشروع الاتفاق وتبين لها ما أتت به الخزانة المصرية مع ما عاد على أبناء البلاد من تعديل نسبة التوظيف في الشركة ، وما

ومن دواعي الاحتياط أن أنشر دولتك أنه قد تمزق أن عظم الشركة إلى الحكومة المصرية من كل مدة اثني عشر شهرا ابتداء من أول مايو المقبل وعلى أربعة أقساط متساوية مبلغه ٢٠٠,٠٠٠ ج. م .
وتفضلوا دولتك بقبول عظيمي تحديري

الرئيس
إسحاق (مركيزي فوجوي)

القاهرة في ٤ مايو سنة ١٩٣٦

جناب رئيس مجلس إدارة الشركة العالمية لقناة السويس البحرية
باريس

أتشرف بإبلاغكم أني تسلمت خطابكم المؤرخ ٣٠/٧/١٩٣٦
وبه خفضت بإخطاري أن مجلس إدارة شركة قناة السويس البحرية رغبة
منه في توثيق الروابط التي تربطه بمصر قد قبل بناء على الرغبة التي أبدتها
الحكومة المصرية أن يبين تمهيداً في شكل مستندي في مصر شيئاً مصري
المواد بحيث تصل نسبتهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٧٥ ٪ من مجموع مستندي
الشركة مع ملاحظة أنه سوف لا يقل عدد المصريين الذين يمتون من واحد
لكل ثلاثة غلات .

ويسرى أيضاً أن أهم أن مجلس إدارة شركتكم سيقتصر على الجمعية
السومية لساكنين معينين مضمون مصريين يشغل أحدهما الكرسي الشاغر حالا
الآن في المجلس ويشغل الثاني أول كرسي يتخلو بعد الكرسي الشاغر حالا .
ومن المتفق عليه أن الخانات التي قد تحصل في الكرسي التي يشغلها
أعضاء بريطانيون لا يتناولها هذا الحكم وأنه في حالة زيادة عدد أعضاء مجلس
الإدارة سيحتفظ بأحد الكرسيين لبلدية مصرى .

هذا وقد أخذت علماً بأن مجلس الإدارة مع احتفاظه بكامل حريته فيما
يتعلق بتعيين الأعضاء المصريين أن يتخلف عن مباحة الحكومة المصرية
مقدماً في شأن هذا التعيين .

هذا وأجمل مع الارتياح التام أن الشركة توفرت اشتراك الحكومة
المصرية مالياً في عملية القناة وذلك بتقديدها سنوياً ابتداء من أول مايو من
كل سنة وعلى أربعة أقساط متساوية مبلغه ٢٠٠,٠٠٠ ج. م .

ومن جهتي ألتزمكم بالسرور أن الرسوم بتعيين المد ا لأعمال رسوم المورد
في قناة السويس قد صدر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦

وقد نفس هذا التاريخ صدر قرار وزاري بتخصيص الرزم الأمل غرود
التخصص عليه في المدة ١٧ من فرسان ١٨٥٩ يبلغ ٦٣ قرشا .

والرسوم والقرارات الوزارية المشار إليها قد نشرها في الوقائع المصرية
رقم ٤٨ بتاريخ ٤ مايو سنة ١٩٣٦

وإني ألتزم هذا الصل لأجرك وللمجلس الإدارة من غرض شكر الحكومة
المصرية على المودة الصادقة التي قد قبلتها المجلس وإلى من بين أن الروابط
الودية القائمة بين الحكومة المصرية والشركة ستؤدي هذه المودة توثيقاً في
المستقبل .

وتفضل بإجابه الرئيس بقبول باقي احترامى

رئيس مجلس الوزراء
(على حاضر)

ترجمة الخطابات المتبادلة

الشركة العالمية لقناة
السويس البحرية
رئاسة مجلس الإدارة
باريس في ٢٧/٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء
القاهرة

أبلغ وكل شركتكم في مصر الإدارة العامة في باريس نص المرسوم بأنون
الخاص بإخذ الأعمال رسوم المورد في قناة السويس والتي تضمن دولتك
وضعه إلى الأعضاء الملكية .

واتشرف بأن أقيم دولتك أني تشكرات مجلس إدارة الشركة للإجراءات
التي رأت الحكومة المصرية اتخاذها لتوثيق — في حدود قانونت السلفة
المصري — الحقوق التي تشتملها الشركة من فرائض امتيازها ويود مجلس
الإدارة أن يرى في هذه الإجراءات دليلاً على اهتمام الحكومة بشؤون الشركة .

ويسرى هذا أن أبلغ دولتك أن المجلس كما يبال من حيثته على رغبته
للتواصل في زيادة توثيق الروابط القائمة بين الشركة ومصر وفي الوقت
نفسه الرغبة التي أبدتها دولتك قد تقرر أن يفسح مجالاً كبيراً في شكل موظفي
الشركة للشعب المصرية .

بناء على ذلك ستعمل منذ الآن الترتيبات اللازمة لتعيين شبان مصري
للإدارة في شكل مستندي الشركة في مصر بصفة تمديدية بحيث تصل
نسبتهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٧٥ ٪ من مجموع هؤلاء المستنديين مع ملاحظة
أن سوف لا يقل عدد المصريين الذين يمتون من واحد لكل ثلاثة غلات .

وقد رأى مجلس الإدارة كذلك أن اتفاقاً مشابهاً بروح الصداقة والتعاون
كفيلاً لا يكون كاملاً عالم يبرز باشتراك مصري في إدارة الشركة نفسها .

لذلك أتشرف بأن أبلغ دولتك أن مجلس الإدارة تعظيماً لهذه الناية
سيقتصر على الجمعية السومية لساكنين معينين :

مضو مصري يشغل الكرسي الحال الآن في المجلس .

مضو ثان مصري يشغل أول كرسي يتخلو بعد الكرسي الشاغر الآن .

على أن يظل مفهوماً أن الخانات التي قد تحصل في الكرسي التي يشغلها
الأعضاء البريطانيون تكون مستقلة من هذا الحكم .

هذا وفيما لو رأت الجمعية السومية لساكنين في المستقبل أن تزيد عدد
أعضاء مجلس الإدارة، حيث يرض عليها أن تحتفظ بأحد الكرسيين الجديدة
لمصري .

ومن البديهي أن مجلس الإدارة سيحتفظ بكامل حريته فيما يخص اختيار
الأعضاء المصريين الذين سيبتون على أن رئيس مجلس الإدارة سوف
لا يتخلف عن المباحة مقدماً مع الحكومة المصرية في شأن هذا الاختيار .

وأخيراً قد رأى المجلس من المناسب في هذه الفرصة أن تستألف فكرة
التي خضرت منذ البداية لمسودي لميس وهي اشتراك الحكومة المصرية
مالياً في مشروعنا الخطير بواسطة إمارة سنوية .

القاهرة في ١٤ برنيزه ١٩٣٧

إلى جناب المحترم مندوب الشركة العالمية لقتال السويس البحرية
في القاهرة

أشرف بإطلاعكم على تسلمت خطابكم رقم ٥٣٤ المؤرخ ١١ برنيزه
سنة ١٩٣٧ الذي يؤيدون به إشارتكم التيدونية في اليوم السابق إذ أخبرتموني
أن مجلس إدارة شركة قتال السويس قد أقر جلسة ٧ يونيه الجاري التعديلات
التي أدخلت في الاتفاقية المبرمة في السنة الماضية بين الحكومة المصرية
والشركة وهذه التعديلات هي :

١ - رفع الإتاوة السنوية المنصوص على دفعها للحكومة المصرية من
٢٠٠,٠٠٠ ج.م. إلى ٣٠٠,٠٠٠ ج.م.

٢ - تأخذ الشركة على عاتقها إنشاء طريق في خليج السويس بالشروط
الواردة في المعاهدة المصرية الإنجليزية وذلك في حدود مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م.

٣ - رفع نسبة الموظفين المصريين المشار إليهم في خطاب رئيس مجلس
إدارة الشركة إلى رئيس مجلس وزراء الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠/٢٧ أبريل
سنة ١٩٣٦ من ٢٥ ٪ إلى ٣٣ ٪. هذا أقصى .

ويسرى كل السرور أن أجعل قرار مجلس الإدارة وإلى احتيط معكم بأن
الاتفاق بين الحكومة والشركة قد تم عند هذه النتيجة المرضية .

وهذه المناسبة أود بصفة خاصة وباسم الحكومة المصرية أن أشيد بذكر
روح التعاون والشفقة التي سادت مفاوضاتنا في باريس مع جناب الماركيز
دي فوجوييه رئيس مجلس إدارة الشركة ومع حضرات أعضاء المجلس الذين
اشتركوا في تلك المفاوضات ، كما أتى أؤيد بلجابكم عظيم تقديرى للجهود
التي بذتموها شخصيا ، وإلى مساعدت كثيرا في تحقيق الاتفاق .

وتفضلوا يا جناب المندوب بقبول فائق احترامى

وزير المالية

(مكرم عبيد)

ترجمة اتفاق

بين الحكومة المصرية يمثلها حضرة صاحب السعادة أحمد عبد الوهاب
باشا وزير المالية طبقا لقرار مجلس الوزراء الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣٦
(طرف أول)

وبين الشركة العالمية لقتال السويس البحرية يمثلها جناب البايون
لوى دى بنوا وكيل الشركة المذكورة في مصر بمقتضى السلطة الممنولة إليه من
مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦
(طرف ثان)
بعد بحث المفاوضات المتصلة التي قضاها الطرفان بشأن إدخال التعديلات
والإيضاحات اللازمة على الاتفاقية السابقة .

باريس في ٢٤ برنيزه ١٩٣٧

إلى حضرة صاحب المعالي مكرم عبيد باشا

وزير المالية المصرية

إلحاقا للعدايات التي دارت بيننا أخيرا يسرني أن أفتكح أن مجلس إدارة
شركة قتال السويس رأى أن يتخذ القرعة لإظهار رغبته الصائفة في إرضاء
الحكومة المصرية التي أتيح لها بفضل جهودها أن تفتتح عهدا جديدا
في تاريخ الأمة المصرية فقرر أن يرفع من مائتي ألف جنيه إلى ثمانية آلاف
جنيه المبلغ السنوى الذى نص على دفعه الحكومة المصرية في الاتفاقية المبرمة
في السنة الماضية بين الحكومة والشركة .

وقد أسيح المجلس علما بأنكم وإحالة هذه مستقضىون بتقديم الاتفاقية
برمتها إلى مجلس الوزراء مع تأييدهم لما يأنذ بهرض الأمر على البرلمان
خلال الشير المقبل لتتصدق على المرسوم المشار إليه في تكاليف المؤرخ ٢٧ أبريل
سنة ١٩٣٦

وإلى واثق من أن الحكومة المصرية سيجد في هذا القرار تأييدا لشعور
الثقة والصدقة الذي ماثلت تشربه الشركة نحو الحكومة وإلى في الوقت
نفسه أعبير عن اعتقادنا الثام بأن الشركة ستلقى لدى حكومتكم المساعدة التي
هي في حاجة إليها حتى يتمكنها التبرؤ بالهمة للثقة على ما تقاضا .

وتفضلوا معاليكم بقبول عظيم تقديرى

الرئيس
(فوجوييه)

القاهرة في ١١ برنيزه سنة ١٩٣٧

إلى حضرة صاحب المعالي وزير المالية

وقفا لما أخطرت معاليكم به أمس بالتليفون، أشرف بأن أؤيد معاليكم
أن مجلس إدارة الشركة قرر مجلسه المنعقد في ٧ يونيه الجاري الموافقة على
التعديلات التي أدخلت في الاتفاقية المبرمة في السنة الماضية بين الحكومة
المصرية والشركة وهذه التعديلات هي :

١ - رفع الإتاوة السنوية المنصوص على دفعها للحكومة المصرية من
٢٠٠,٠٠٠ ج.م. إلى ٣٠٠,٠٠٠ ج.م.

٢ - تأخذ الشركة على عاتقها إنشاء طريق في خليج السويس بالشروط
الواردة في المعاهدة المصرية الإنجليزية وذلك في حدود مبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م.

٣ - رفع نسبة الموظفين المصريين المشار إليهم في خطاب رئيس مجلس
إدارة الشركة إلى رئيس مجلس وزراء الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠/٢٧ أبريل
سنة ١٩٣٦ من ٢٥ ٪ إلى ٣٣ ٪. هذا أقصى .

وإلى لميتبط أن أبلغ معاليكم هذا القرار وأن أؤيد الطرفان عظيم تقديرى
والشركة يتم على هذه النتيجة المرضية وأرجو أن تتقبلوا عظيم تقديرى
(دى بنوا)

(١١) تظل الاختلافات البتة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس السابقة على هذا الاتفاق قائمة بما لا يتعارض وهذا الاتفاق .

تخوّر من تسخين بالقاهرة في ٢ مايو سنة ١٩٣٦

وزير المالية
أحمد عبد الوهاب
ل. هـ بنوا
٧ مايو سنة ١٩٣٦

مرسوم

بشأن تعيين الحد الأعلى لرسوم المرور في قناة السويس

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على فرمان الامتياز ودفتر الشروط الصادرين في ٥ يناير سنة ١٨٥٩ لإنشاء واستغلال قناة السويس الملاحة .

وبعد الاطلاع على القرار الوزاري رقم ٣١ الصادر في ١٢ يولي سنة ١٩٢٨ والقرار الوزاري رقم ١٠٣ الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

وبالنظر إلى أنه يتعين بسبب التعديلات التي أدخلت على نظام القند المصري بالقرارين المذكورين إعادة النظر في أحكام المادة ١٧ من فرمان آف المذكور .

وبعد الاطلاع على المكاتبات التي تبودلت بين الحكومة المصرية وبين شركة القناة شتية إلى موافقة الشركة على كيفية هذا التعديل .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية وموافقة رأى مجلس الوزراء
ومعنا بما هو آت :

مادة ١ — الحد الأعلى لرسوم الخصوصية عن الملاحة المنصوص عليها في المادة ١٧ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٩ هو ٣٨,٥٧٥ قرشا .

مادة ٢ — الحد المشار إليه في المادة السابقة يستقل بقرار من وزير المالية بناء على طلب الشركة على أنه لا يجوز أن يزيد على مبلغ من القروش يعادل قيمة ٣,٢٧٨٨٧٥ جراما من حبار ٨٧٥/١٠٠٠ من الذهب الخالص .

وفي حالة التعديل السابق الذكر تنفي الشركة من شرط نشر التعريف قبل إختتام بثلاثة أشهر .

مادة ٣ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم

مديرى التتبع في ٧ مغرة ١٣٥٥ (٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦)

فؤاد

بأس حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

وزير المالية

أ مدحيد الوهاب

ترميم

١ — الأراضي المؤجرة إلى الشركة بالإسماعيلية بموجب عقد ١٩ مايو سنة ١٩٠٤ ٦٠,٠٠٠

٢ — الأراضي المؤجرة إلى الشركة بالإسماعيلية (المشتل الواقع عند الكيلو رقم ٢ من قناة البحيرة) بموجب عقد ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٣ ٩٢,٤٠٠

٣ — أرض الطريق الموصلة إلى المشتل الواقع عند الكيلو رقم ٢ بالإسماعيلية والمزروعات التي تحيطه ١٦,٣٥٩

٤ — الأرض المؤجرة إلى الشركة بالإسماعيلية بموجب عقد ٦ يناير سنة ١٩٢٥ ١٩,٣٨٠

٥ — الأرض المؤجرة إلى الشركة بالإسماعيلية بموجب عقد ٢٣ — ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٦ ٧٠٧

٦ — الأرض المنطاة من الحكومة بصفة مؤقتة بتأجير قائم في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٩ ١,٥٠٠

٧ — أرض بور توفيق ما بين الزاوية الشمالية والغربية لمنطقة الامتياز ونشط السكة الحديد ما بين بور توفيق والسويس ٢٤,٦٧٣

٢١٤,٩١٩

(٩) بما أن الحوض الداخلي الذي أقيمته الشركة في الطرف الشمالي الغربي من منطقة امتياز القناة يمكن لحاجات مدينة وميناء بورسعيد الحالية والمستقبلية فقد رأى استثناء من نص الفقرة الأولى من اتفاقية ٣ أبريل سنة ١٩٠٧ الاتفاق على ما يأتي :

(أ) للشركة حرية التصرف في الأراضي السابق تخصيصها في هذه المنطقة لإنشاء حوضين آخرين . وهذه الأراضي كانت ما بين الشارع رقم ١٠٠ شمالا والمنطقة المنصبة لحاجات التجارة والصناعة على جوانب حوض الملاحة الداخلي الحائلي شرقا والحدود القديمة لامتياز شركة القناة غربا وجنوبا .

(ب) تمتد الحكومة حق التصرف المطلق في الأراضي السابق منحها للشركة في سنة ١٩٠٧ والمرموذ ما يحرف A B C D E ماعدا المساحات الموجودة بها حوض الملاحة الداخلية والحر الذي يصله بالقناة وكذلك الأراضي الواقعة على جانبيها . وتستمر إدارة هذه المساحات وفقا لشروط الميثاق الإضافية السابقة الذكر .

(١٠) تضم الأراضي الماخلة في امتياز الشركة والرائكة من لاجنبا والرائكة شرق مدينة بورسعيد والميمنة في الخريط الملحق بهذا الاتفاق إلى الأراضي الماخلة في اتفاقية ١١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ لتقسيمها وإدارتها بنفس الشروط .

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

حسب صدور المرسوم بقانون رقم ٤٥ في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٥ بإبطال شرط النقيب في العقود الدولية تشا خلافاً من الرأي بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس بخصوص الرسوم التي تشترط أن تحصلها عن بضائع والأشخاص يخضعون عند امتيازها - حل من عدة على قاعدة الفرق النقيب أم على قاعدة الفرق بحسب الترخيص المصرية أي ٣٨٥٧٥ قروش للفرق الواحد وقد دارت بينهما مفاوضات انتهت بوضع مشروع اتفاق وافق عليه مجلس الوزراء في ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٦ وبمقتضى هذا الاتفاق :

١ - صدر مرسوم في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بحل المدد الأصلي لرسوم المرور في القنال ٣٨٥٧٥ قروشا مع الترخيص لوزير المالية في تعديل هذا المدد بشرط ألا يزيد على مبلغ من القروش يعادل قيمة ٣٠٣٧٨٨٧٥ جرام من ذهب ١٠٠٠ من الذهب الخالص .

٢ - أصدر وزير المالية بمقتضى السلطة المخولة إليه بالرسوم المتعلق ذكره قراراً وزارياً في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ بحل الرسم الأصلي ٦٣ قروشا (أي ما يعادل عشرة فينكات ذهباً) .

٣ - أرسل رئيس مجلس إدارة شركة القنال كتاباً إلى حضرة صاحب العادة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧ / ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦ تعجلت فيه الشركة بما يلي :

(أ) إجماع عدد من المصريين في ملك موطئنا بحيث تصل نسبتهم في سنة ١٩٥٨ إلى ٢٥ ٪ من مجموع موطئ الشركة .

(ب) تعيين عضوين مصريين في مجلس الإدارة - الأول في المكان الذي كان خالياً عند عقد الاتفاق والثاني في المكان الذي يخلو به - على أنه إذا تفرقت الجمعية العمومية زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة فيحفظ على مصرى ثالث .

(ج) دفع مبلغ ٢٠٠٠٠ ج.م (مائة ألف جنيه) سنوياً للحكومة المصرية على أجرة القساط ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦

وبمقتضى هذا الاتفاق سويت بعض مسائل ساقفة بين الشركة وبين الحكومة خاصة بإعطاء الشركة من جميع رسوم الولد والوصيف والإنتاج على ما تستوفيه من الأدوات الممنوعة للاستهلاك أو الاستهلاك - وإعطاء السيارات الممنوعة للاستهلاك في المرافق العامة التي تقوم بها الشركة في إعمالها وبيع وتوزيع من دفع الرسوم للفترة الأولى تخزنها الحكومة في المستقبل واستبدال بعض الأراضي التي غير ذلك من الترخيص التي أديمت في مشروع الاتفاق الذي أقره مجلس الوزراء في ٢٠ مايو سنة ١٩٣٦ وصورة مرفقة بهذه المذكرة .

ولما تولت الوزارة الحالية الحكم لاحظت أن هذه الاتفاقات يرتب عليها تعديل جوهرى لا مجرد تغيير لشروط امتياز الشركة وأنه من

الضرورى والحالة هذه طبقاً للمادة ١٣٧ من الدستور أن يتم هذا التعديل بقانون وصرح بذلك وزير المالية في البيان الذى ألقاه في مجلس الشيوخ بجلسة أول يوليو سنة ١٩٣٦ إذ أعلن أن الحكومة ترى عرض الاتفاقية على البرلمان :

أولاً - لأن فيها تعديلاً لامتياز شركة قناة السويس وهذا التعديل يجب أن يكون بقانون طبقاً لنص المادة ١٣٧ من الدستور .

ثانياً - لأن فيها تعديلاً لرسوم قانون (الرسوم بقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٣٥) ولا يمثل القانون إلا قانون .

ويقال أن تستقيم وزارة المالية إلى البرلمان بالاتفاقية المشار إليها وأما أن تستأنف المفاوضات مع الشركة لتعديل الاتفاقية والحصول على شروط أصح من الشروط السابقة ملاحظة في ذلك يريجه خاص أن الشركة تجنى من وراء الاتفاقية فائدة عظيمة وهي الضمان على مستقبل وارداتها بحل استيفاء الرسوم بأمان من طلب أسطول القند - فضلاً عما تزيحه من المال سنوياً لنا ما قرر القضاء دفع فوائد السندات وبقا لا فها .

وقد دارت المفاوضات بين وزارة المالية ومجلس الشركة في القاهرة شروطاً طرأ انتهى إلى الحد الأدنى لمطالب الحكومة المصرية وقد قبلتها ومع الإلمام بالسوية من مائة ألف جنيه إلى ثمانية آلاف جنيه وتحمل الشركة نفقات الطريق في خليج السويس المنصوص عليها في المعاهدة المصرية الإنجليزية - ثم وقعت المفاوضات في أن تستأنف في باريس بعد انتهاء مؤتمر مونترو .

وفي باريس اجتمع فعلاً جانب الملاك الذي يوجبه رئيس مجلس إدارة الشركة ومنه بعض أعضاء المجلس بمحضرة صاحب المقام الأعلى رئيس الحكومة المصرية ووزير المالية المصرية - وبمقتضى ذلك وصرح المفوض وحسب طويلاً أيدت فيه الحكومة المصرية وبمقتضى نظرها كما ألححت على الشركة ما يترتبها من حساب خصوصاً بعد تنفيذ رسوم المرور في القنال (إذ أصدرت الشركة إطلاقة بتنفيذ الرسوم ابتداء من أول أبريل سنة ١٩٣٦ إلى سنة خلطت أي ٢٩٢٥ قروشا مصرى عن طعن البضائع ونظام من الأشخاص وكثرت قد خلعت في سنة ١٩٣٥ بمقتضى خلطت نصف أى ٣٨٥٧٥ قروشا عن طعن البضائع وبشرة فينكات ذهباً عن الأشخاص) .

وفي البداية ومدعياً بالمركز الذي يوجبه عرض الأمر على مجلس إدارة الشركة وبعد أيام زرع جباه ومنه السيد بونيه مدير الشركة ووزير المالية في باريس وطلبه في ذلك - رغبنا في إرضاء الحكومة المصرية وبموجب دفع الإلمام بالسوية التي طلبت حصة من مائة ألف جنيه إلى ثمانية آلاف جنيه .

وتبادل وزير المالية مع التوقيع وأضاف البشارة الآتية :
 " أجعل مع السرور ما ورد في هذا الخطاب وأسأرض هذا الاتفاق
 على مجلس الوزراء مشغولاً بتأييد تمهيداً لمرشده على البرلمان لفصل فيه
 وإلى واثق كل الحق أن الشركة ستحل أن تزيد نسبة الموظفين للمصريين
 بها من ٢٥ ٪. وهو الحد الأقصى المتصور عليه في خطاب ٢٧ أبريل
 سنة ١٩٣٦ إلى ٣٣ ٪. " ٥

وزير المالية
 (مكرم عبيد)

ووجد جناب رئيس مجلس إدارة الشركة أن يخطر الحكومة المصرية رسمياً
 بما يتوزع على الإدارة في جلسة التالية بصدد الأمرين الإثنائين وهما
 إنشاء الطريق وزيادة نسبة الموظفين المصريين .

وبعد أن عاد وزير المالية إلى مصر تلقى فضلاً عن طريقه
 على التمسى باشا قوسماً للحكومة لدى الشركة ، ففاده أن الجمعية العمومية
 للشركة ومجلس إدارتها أقروا الاتفاق كما أثير إليه في الخطابات المتبادلة .

ثم تسلم وزير المالية خطاباً رسمياً من جناب البارون دي بونا مستوفيه
 الشركة في مصر يورد ما آتاهم ، وهذا نص الخطاب :

القاهرة في ١١ من يونيو سنة ١٩٣٧

إلى حضرة صاحب المحلى وزير المالية

وقفاً لما اضطرت سمايككم به أسس بالتليفون أنشرف بأن أؤيد سمايككم
 أن مجلس إدارة الشركة تقرر مجلسه للنفقة في ٧ يونيو الجاري الموافقة على
 التعديلات التي أدخلت في الاتفاقية المبرمة في السنة الماضية بين الحكومة
 المصرية والشركة وهذه التعديلات هي :

١ - رفع الإتاوة السنوية المتصور على دفعها الحكومة المصرية من
 ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. إلى ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. ٥

٢ - تأخذ الشركة على ما فيها إنشاء طريق خليج السويس والشروط
 الواردة في المعاهدة المصرية الإنجليزية وذلك على حدود مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. ٥

٣ - رفع نسبة الموظفين المصريين المشار إليها في خطاب رئيس إدارة
 الشركة إلى رئيس مجلس وزراء الحكومة المصرية بتاريخ ٣٠ أبريل
 سنة ١٩٣٦ من ٢٥ ٪ إلى ٣٣ ٪. حسناً ٥

وإلى مختلط أن أبلغ سمايككم هذا القرار وأن أرى الاتفاق بين الحكومة
 والشركة يتم على هذه النتيجة المرضية وأرجو أن تتقبلوا حظي تقديري ٥
 (دنى بونا)

وقد أرسل وزير المالية خطاباً باسم الحكومة المصرية بطلب مستوفيه
 الشركة بتأييد هذا الاتفاق وشكر مجلس الشركة كما لا ظهوره من ميول طيبة
 نحو الحكومة المصرية وهذا نص الخطاب :

وهذا نص الخطاب مترجماً إلى العربية :

بريس في ٢٤ من يونيو ١٩٣٧

إلى حضرة صاحب المحلى مكرم عبيد باشا

وزير المالية المصرية

الحقا الحادثت التي دارت بيننا أخيراً يسرى أن أبتشركم أن مجلس إدارة
 شركة قناة السويس رأى أن يتجزأ الفرصة لإظهار رغبته المصادقة في إرضاء
 الحكومة المصرية التي أتيح لها بفضل جهودها أن تفتح عهداً جديداً
 في تاريخ الأمة المصرية فقرر أن يرغ من مائة ألف جنيه إلى ثلاثة
 ألف جنيه المبلغ السنوي الذي نص على دفعه الحكومة المصرية في الاتفاقية
 المبرمة في السنة الماضية بين الحكومة والشركة .

وقد أحيط المجلس بما بأنكم والحالة هذه مستفضلون بتقديم الاتفاقية
 يريتها إلى مجلس الوزراء مع تأييدكم كما لا بد أن يرض الأمر على البرلمان
 خلال الشهر المقبل للتصديق على المرسوم المشار إليه في كتابي المؤرخ ٢٧ أبريل
 سنة ١٩٣٦

وإلى واثق من أن الحكومة المصرية سعيدة في هذا القرار بتأييد لتعود
 الثقة والمصادقة التي ما فتئت تستر به الشركة نحو الحكومة وإلى في الوقت
 نفسه أبعير من اعتقادنا الثام بأن الشركة ستلقى لدى حكومتكم المساعدة التي
 هي في حاجة إليها حتى يتمكنوا التبرؤ بالمهمة الملقاة على ما تمها .

وتفضلوا سمايككم بقبول حظي تقديري ٥

الرئيس

(فوجويه)

ولما كان الخطاب لم يتعرض إلا لخطأ المطلب وبه وزير المالية نظر
 الماركيز إلى أن الطلب الخاص بمجلس الشركة تغفلت طريق بورسعيد—
 الإصحاحية لم يشر إليه في الخطاب المذكور — وبعد مناقشة طلب جناب
 رئيس مجلس إدارة الشركة أن يضيف إلى الخطاب نفقة يبد فيها بأن يرض
 على مجلس إدارة الشركة إنشاء الطريق على أن تحصل الشركة نفقاته في حدود
 مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج. م. وفلا سلا جنيهه وزير المالية الخطاب موقفاً عليه
 منه بعد أن أضاف إليه الفقرة الآتية :

" أضيف إلى ما هـتمم أني أسأرض على المجلس في جلسته التالية أن
 يقرر بمجلس الشركة نفقات إنشاء طريق خليج السويس وفقاً للشروط
 المتصور عليها في المعاهدة المصرية الإنجليزية وذلك في حدود مبلغ
 ٣٠٠,٠٠٠ جنيه " .

(فوجويه)

الطبعة ١٤ هـ سنة ١٩٢٧

إلى جناب المحترم مندوب الشركة العائلية لقتال السويس البحرية
في القاهرة

أشرف وإبلاخكم أني تسلمت خطابكم رقم ٥٣٤ المؤرخ ١١ يونيو سنة ١٩٢٧ الذي تذكرون به إشارتكم التليفونية في اليوم السابق للأشرف توفى مجلس إدارة شركة قتال السويس قد أقر بجلسته ٧ يونيو ليلاري التعديلات دخلت في الاتفاقية المبرمة في السنة الماضية بين الحكومة المصرية والشركة وهذه التعديلات هي :

١ - ترغف الإدارة السنوية المتصوص على دفعها الحكومة المصرية من ٢٠٤ ج ٣٠٠,٠٠٠ م.

٢ - تأخذ الشركة كل ما عدا إنشاء طريق في خليج السويس والشروط الواردة في المعاهدة المصرية الإنجليزية وذلك في حدود مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج ٣٠٠ م.

٣ - ترغف نسبة الموظفين المصريين المشار إليهم في خطاب رئيس مجلس إدارة الشركة إلى رئيس مجلس وزراء الحكومة المصرية بتاريخ ٢٧/٤/١٩٢٧ من ١٩٢٦ من ٧٥٪ إلى ٣٣٪ سدا أتمنى .

ويسرى كل السرور أن أجعل قرار مجلس الإدارة وأني أختبئ ممكن بأن الاتفاق بين الحكومة والشركة قد تم عند هذه النتيجة المرضية .

وبهذه المناسبة لود بصفة خاصة باسم الحكومة المصرية أن أشيد بذكوريج التعاون والوفاء التي سادت مفاوضاتنا في باريس مع جناب المكونزي دى فوجوي رئيس مجلس إدارة الشركة ومع حضرات أعضاء المجلس اللذين اشتركوا في تلك المناقشات كما أني أؤكج بجنابكم عظيم تقديري للجهود التي بذلتموها شخصيا والتي ساعدت كثيرا في تحقيق الاتفاق .

وتفضلوا يا جناب المندوب بقبول فائق احترامي

وزير المالية

(مكرم عبيد)

ولده بحث اللجنة المالية في أمر هذه الاتفاقية فترأت أن النتيجة التي وصل إليها ممثلو الحكومة المصرية نتيجة بلا شك مرضية للغاية وأن الاتفاقية مضافا إليها التعديلات الثلاثة المقدم ذكرها جاءت عطفة الطالب المصرية ومن المصلحة إذن إيرادها - والجنة توافق عليها وتشرف برضا إلى مجلس الوزراء لإقرارها بتملة تقديمها إلى البرلمان عملا بالمادة ١٢٧ من الدستور

السيد

الرئيس

مكرم عبيد

الطبعة ٢٢ هـ سنة ١٩٢٧

مرة ٦٥ - ١٥/٦

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢٤ يونيو سنة ١٩٢٧ على ما جاء في هذه المذكرة .

ومعه صورة من المرسوم الصادر بمشروع القانون الخاص بتعديل الاتفاقية المذكورة إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

(مصطفى النحاس)

مرسوم بمشروع قانون

بالموافقة على الاتفاقية المبرمة مع الشركة العائلية لقتال السويس البحرية

باسم حضرة صاحبنا إخلالة فاروق الأول ملك مصر

بمجلس الوصاية

بناء على ما عرضه وزير المالية ، وبموافقة رأي مجلس الوزراء ،

رسم بما هو آت :

مشروع القانون الآتي نصه يقدم إلى البرلمان :

المادة الأولى - ووفق على الاتفاقيات المبرمة بين الحكومة المصرية والشركة العائلية لقتال السويس البحرية - بما أدخل عليها من التعديلات - كما جاء في المكتبات التي تبوطلت بينها بتاريخ ٢٠/٧/١٩٢٦ أبريل سنة ١٩٢٦ و٤ مايو سنة ١٩٢٦ و٤ مايو سنة ١٩٢٧ و١٤ يونيو سنة ١٩٢٧ وفي الاتفاقية المرفقة عليها بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٢٦ - المنعقدة بتوصيها بهذا القانون .

المادة الثانية - صوبق على المرسوم الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٢٦ بشأن تعيين الحد الأعلى لرسوم المريد في قتال السويس لتكون له قوة القانون ابتداء من تاريخ صدوره .

للسادة الثالثة - على وزير المالية تنهية هذا القانون

مديرى رأس المين ١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٠٦ (٢٥ هـ سنة ١٩٢٧) .

عبد

عبد البريز عززت

شريف عبيد

باسم مجلس الرماية

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

وزير المالية

مكرم عبيد

نمرة ٩٥ - ١٥/٦

مرسل إلى وزارة المالية لتقديمه إلى البرلمان

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس

أما الأدوات التي تستوردها الشركة لمعدات المياه بـيورسيد والاسماعيليه
تستمر إصاؤها في حدود النسبة والشروط الحالية الواردة بأخاقي ١٤ أبريل
سنة ١٩٣٤ - ١٥ مايو سنة ١٩٣٥

(٥) نظرا إلى اتساع نطاق العملان بمدينتي الاسماعيليه وبورتوفيق فإن
المبلغ الإجمالي السنوي ويقدر ٥٥٠,٠٠٠ فرنك الذي تقدمه الحكومة للشركة
بمقتضى المادة ٣ من الاتفاقية الثانية المبرمة في ١٨ ديسمبر سنة ١٨٨٤
لتصويها عن بعض التكاليف الخاصة بصيانة الطرق والمزروعات التي كانت
بهايمن الدبجين وتمتد أصبح لا يلائم إلا ما يقرب من $\frac{1}{4}$ ما تحمله الشركة
من الصفات فضلا في الوقت الحاضر، ولذلك اتفق كل رافع هذا المبلغ إلى
٦٠٠,٠٠٠ ج. م. كقطع حل أنش عشر قسطا ابتداء من أول مايو سنة ١٩٣٦

وتظل الشركة ماثرة بما يأتي :

في الاسماعيليه - بصيانة ووش وكس الشوارع والأرصفة والمزروعات
وكذلك بصيانة وحراسة الجبانات ومياه البحار .

في بورتوفيق - بصيانة ووش وكس الشوارع والمزروعات .

(٦) بما أنه قد اتضح أن كمية المياه المسموح بها للشركة بموجب
اتفاقية ٢٢ فبراير سنة ١٨٩٦ وقدرها ٧٠,٠٠٠ متر مكعب يوميا أصبحت
غير كافية تقريبا إلى ١٥٠,٠٠٠ متر مكعب على أن تزداد في المستقبل بحيث
تتفى دائما حاجة سكان المنطقة ولدى ما قد تزود بكمية الأملاك المشتركة
من الأراضي المنخفضة في الانتياز . وتظل الشركة في جميع الاحوال ماثرة
بتوزيع المياه .

(٧) يقع الحد الأقصى المتصور منه في المادة ٢ من السبب الأول
من اتفاقية ٣ أبريل سنة ١٩٠٧ من ٢٠ إلى ٤٠ هكتارا .

(٨) قسوة الحالة الناتجة عن استيلاء مصلحة السكك الحديدية على
أراضي امتياز الشركة كالكثرة طرغ الحسد للمصلحة في اتفاقية أول فبراير
سنة ١٩٠٢ واقتضى من بناء حطة بـيورسيد (الثانية) في مكان يتفق مع
مقتضيات الحال ويكون أكثر ملاءمة من مكانها الحالي فقد اتفق على تسوية
حائطي المسانين بما يتفق مع الاقتراحات التي أمكن الوصول إليها بعد تبادل
الرأي بين مصلحة السكك الحديدية وشركة قناة السويس على الوجه الآتي:

(١) يسلم إلى لجنة الأملاك المشتركة ٢٠,١٣٣,٣٣٣ م. مربعا هجريا إلى
سبق تسليمها إلى مصلحة السكك الحديدية لاستيلائها لإعادة بناء
حطة بـيورسيد وأصبحت غير لازمة لهذا الغرض .

(ب) تمصر المصاريف التي تنمها مصلحة السكك الحديدية لتمهيد هذه
الأرض المملوكة لتقسم وقام بالغ المصلحة على هذه المصلحة من
جمله استقاضي منه الحرب بمسلمات من الأرض غلبة عن
تطلق اتفاقية سنة ١٩٠٢

ترجمة اتفاق

بين الحكومة المصرية بتمثيلها حضرة صاحب السطة أحد
جسد الوهاب باشا وزير المالية طبقا لقرار مجلس الوزراء
الصادر في ٤ مايو سنة ١٩٣٦

(طرف أول)
وبين الشركة المالية قناة السويس البحرية بتمثيلها جناب البارون
لوى دى بنوا وكيل الشركة المذكورة في مصر بمقتضى السلطة
المفوضة إليه من مجلس الإدارة بتاريخ ٣٠ أبريل سنة ١٩٣٦
(طرف ثان)

صاحب حيث الاتفاقيات المنقطة التي قدمها الطرفان بشأن إدخال التعديلات
بأحكام الاتفاقية السابقة .

اتفق على ما يأتي :

(١) تنفى السيارات الممتدة للاستعمال في المرافق العامة التي تقوم بها
لشركة الاسماعيليه وبورتوفيق من دفع الرسوم المقررة في الوقت الحاضر
والتي تفرضها الحكومة في المستقبل ولكنها تظل خاضعة لإجراءات التسجيل
بأحكام القوائم والقواعد الخاصة بالربط .

أما السيارات الأخرى التي يملكها الشركة فلا تخضع إلا لرسوم الترخيص المحدد
تأيا بواقع خمسة جنيهات من كل سيارة سنويا ما يدرج انتهاء رخصتها
إلى في أول يولييه سنة ١٩٣٤

ولا تسمى هذه الأحكام على السيارات المحصورة التي يملكها موظفو
الشركة .

(٢) يأتي الحد الأعلى للمزروعات سنن الحكومة المصرية وستسلمها
للشار إليها في الفترة الرابعة من اتفاقية ٣ أبريل سنة ١٩٠٧ وبقي أيضا
الحد الأعلى لمجموع المحولة السنوية . أما باقي الأحكام الأخرى التي سبق
الاتفاق عليها بشأن استعمال القناة فيظل مفعولا ما دأ .

(٣) إنذاراات لجنة الأملاك المشتركة إنشاء اتفاق المار شرق حطة
الاسماعيليه تحت انط الحديدي والذي سبق أنب وتلفت عليه مصلحة
السكك الحديدية فإن الحكومة المصرية لا تناوش في تنفيذ هذا المشروع .

(٤) توكيدا لها جده في المادة الحادية عشرة من اتفاقية أول فبراير
سنة ١٩٠٢ وزيادة في المبلغ تنفى الشركة بمقتضى المادة المذكورة من جميع
رسوم (رسوم الوارد والبريف والإنتاج وغيرها) للفترة الآن أو التي تنقذ
في المستقبل على كل ما تسود من الأدوات والمواد المملوكة للاستعمال
أو الاستهلاك في أعمال الشركة . ويسرى هذا الإعفاء على ما تسوده الشركة
لأية قسم الحلي والاستراحات والمساكن الخاصة بالإدارة . ويسرى هذا
إعفاء أيضا على كل المواد والأدوات التي تستعمل في أعمال المنافع العامة
للمرافق وإزالتها والمنشآت وإطفاء الحريق والجبانات والبحار وغيرها ذلك .

ولا يسرى هذا الإعفاء على المواد والأدوات التي يحتفل في المياقي التي
زجها الشركة إلى موظفيها أو غيرهم أو للمواد التي يستوردها موظفوها
لاستعمال الخاص .

(ب) تستبد الحكومة حق التصرف المطلق في الأراضي السابق مملوكة للشركة في سنة ١٩٠٧ والمروم لها بحروف A B C D E
ما من المساحات الموجودة بها حوض الملاحة الداخلية والتي تسمى
يصح بالتقاليد وكذلك الأراضي الواقعة على جانبها . وتستمر إعادة
هذه المساحات وفقا لشروط الميناء في الاتفاقية السابقة

الدكتور

(١٠) تضم الأراضي الماخطة في امتياز الشركة والرائكة من حاجتها والرائكة شرق مدينة بور فؤاد والمينة في الشريطة للمخطة بهذا الاتفاق إلى الأراضي الماخطة في اتفاقية ١١ أكتوبر سنة ١٩٧٥ لتقسيمها وإدارتها بنفس الشروط .

(١١) تظل الاختلافات السعيمة بين الحكومة المصرية وشركة قنال السويس السابغة على هذا الاختلاف قائمة بما لا يتعارض وهذا الاختلاف ما يجوز من استئجار بالقاهرة في ٢ مايو سنة ١٩٣٦

وزير المالية
أحمد عبد الوهاب

وكيل الشركة العامة لفئة السويس البحرية
ل. دى بنوا

٢٦/٥/٧

وزارة المالية

قرار وزاری

تقديده رسوم الموقوف في قتال السويس

وزير المالية

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ الخاص
برسم المورد في قبال السويس المنصوص عليه في المادة ١٧ من قانون
الاحتياز الصادر في ٥ مارس سنة ١٨٥٦

قرما هو آت :

مادة وجيدة — حدد الرسم الأعلى للزود المنصوص عليه في المادة السابقة
 عشرة من فرمان استيلاز قتال السويس الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ بمبلغ
 ٩٣ قرشاً من تاريخ صدور هذا القرار ٤

تحریراتی ۷ صفحہ ۱۳۵۵ (۲۸ اہل سے ۱۹۳۶)

أحمد عبد الوهاب

(ج) في مقابل مساحة ٣١٧,١٩٢ مترا مربعا تقريبا التي تتركها الشركة الحكومة لحاجة مصلحة السكان الحديبية إليها على طول الخط الحديبي بين بور سعيد ومسكو الاستراتيجية تحسم الشركة جانبا لخصم إلى امتيازها مساحة تقديما ٢١٤,٩١٩ مترا مربعا تقريبا مابنا كلاً من (١) تنط الخطة الملحق للوحة).

٢٠٠٠

١ - الأراضي الموزعة إلى الشركة بالإسكندرية بموجب
عدد ١٩ مارس سنة ١٩٠٤ ٢٠٠٠

٢ - الأراضي الموزعة إلى الشركة بالإسكندرية (المثلث
الواقع عند الكيلو رقم ٢ من قنّة البابية) بموجب
عدد ٢٨ أغسطس سنة ١٩٢٣ ٢٢,٤٠٠

٣ - أرض الطريق الموصل إلى المثلث الواقع عند الكيلو
رقم ٢ بالإسكندرية والمزروعة التي تحيطه ١٦,٣٥٩

٤ - الأراضي الموزعة إلى الشركة بالإسكندرية بموجب عدد
٩ يناير سنة ١٩٢٣ ١٩,٣٨٠

٥ - الأرض الموزعة إلى الشركة بالإسكندرية بموجب عدد
٢٢ - ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ ٧٠٧

٦ - الأرض المملوكة من الحكومة بصفة مؤقتة تابعة لعدد
في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٩ ١٥٠٠

٧ - أرض بيد توفيق مابن الخديعة الخشابة الفرنسية
مطلعة الامتياز وسط السكة الحديدية مابن إد توفيق
المملوكة ٢٤,٧٣٣

Y1E,919

(٩) بما أن المحوض الداخلي الذي أنشأته الشركة في الطرف الشمالي الغربي من منطقة امتياز القنال يمكنه لحاجات مدينة وميناء وروميدي الحالية والمتطورة فقد رُوي استثناء من نص الفقرة الأولى من اتفاقية ٣ أبريل سنة ١٩٠٧ الإخفاق على ما يأتي :

(١) الشركة حرية التصرف في الأراضي السابق تخصيصها في هذا المنطقة لإنشاء حوضين آخرين. وهذه الأراضي كلتاهما ما بين الشارع رقم ١٠٠ شمالا والمطلة للمستعمرة لحاجيات التجارة والصناعة على جوانب حوض الملاحة الداخل الحالي شرقا والحدود القديمة لامتياز شركة القنال غربا وجنوبا.

(١) عبارة عن ذلك لا يزال تحت البحث، لمصلحة السكك الحديدية نفق أوش ماين، يغطي الأرض والإصلاح ٨٩١٩ متر مربعاً و ٧٤٥ متر مربعاً على التوالي في مقابل يغطي أرض نفق المنطقة مساحته ٨٩٩٩ و ٨٢١ متر مربعاً على التوالي لتصلها الشركة.

٢٢٦، ٨٢٨ مرقيا تقريرا مستلها الحكومة .
٢٢٤، ٧٣٠ مرقيا تقريرا مستلها الحكومة .

ملحق رقم ١٦٠

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب يوضع نظام جديد
لامتحان البور الثاني في بعض المدارس

(المقرر حضره الشيخ المرحم حسن تيه المصرى بك) .

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بجلستها المنعقدة في يوم ٢٧ يولييه
سنة ١٩٣٧ وقد رأت بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون كما اقتره
مجلس النواب .

والجنة تشرف بعرض تقريرها على المجلس الموقر راجية الموافقة على
مشروع القانون المرافق لهذا حسبما اقتره مجلس النواب .

رئيس اللجنة

حسن تيه المصرى

مشروع قانون

يوضع نظام جديد لامتحانات البور الثاني في بعض المدارس

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقناه عليه
وأصدرناه :

مادة ١ — يحدد في كل عام لطلبة المدارس المبيعة في المادة الخامسة
من هذا القانون دورتان لامتحانات النقل والامتحانات النهائية طبقا
للقواعد المبيطة فيما يند .

ويحدد وزير المعارف العمومية في كل عام المواعيد والأماكن التى تجرى
فيها هذه الامتحانات .

مرسوم

بشأن تعيين الخدم الأول لرسم المورق في قتال السويس

نحن قواد الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على فرمان الانتياز ودفع الشروط الصادرين في ٥ يناير
سنة ١٨٥٦ لإنشاء واستغلال قتال السويس الملاصق .

وبعد الاطلاع على القرار الوزارى رقم ٣١ الصادر في ١٢ يولييه سنة ١٩٢٨
والقرار الوزارى رقم ١٠٣ الصادر في ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٠

وبالنظر إلى أنه يتعين بسبب التعديلات التى أدخلت على نظام النقد
المصرى بالقرابين المذكورين إعادة النظر في أحكام المادة ١٧ من فرمان
آف الذكر .

وبعد الاطلاع على المكاتبات التى تبودلت بين الحكومة المصرية وبين
شركة القتال شمية إلى موافقة الشركة على كيفية هذا التعديل .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المالية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء؛

وصحنا بما هو آت :

مادة ١ — الخدم الأول للرسم الخصوصية عن الملاحة المنصوص عليها
في المادة ١٧ من فرمان ٥ يناير سنة ١٨٥٦ هو ٣٨,٥٧٥ قرشا .

مادة ٢ — الخدم المشار إليهم في المادة السابقة يمدد بقرار من وزير
المالية بناء على طلب الشركة على أنه لا يجوز أن يزيد على مبلغ من القروش
يمثل قيمة ٣,٧٧٨,٨٧٥ جرابا من عيار ٨٧٥/١٠٠٠ من الذهب الخالص .

وفي حالة التعديل السابق الذكر تنفى الشركة من شرط نشر الترخية قبل
إتخاذها بثلاثة أشهر .

مادة ٣ — على وزير المالية تنفيذ هذا المرسوم .

صدر بمرأى القية في ٧ محرم سنة ١٣٥٥ (٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦) .

قواد

باسم حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

على ما مصر

وزير المالية

أحمد عبد الوهاب

قد تناول التعديل أحكام المادة الأولى بمقتضى عبارة "الامتحانات العامة" ذلك أن الوزارة كانت تميز دخول امتحانات مدارس المعلمين والمعلمات الأولية لتبرير طلبها حاجتها إلى المعلمين. غير أنه رأى السدول من هذه الخطة لا لوحت من اطراد الزيادة في عدد الطلبة والطالبات المتقدمين في هذه المدارس زيادة حتى بمجاورة الوزارة.

وعملت المادة الثانية من تعديل جوهريا بإلغاء البند الخاصة بإدخال دخول امتحان الدور الثاني وقد اقتضت هذا التعديل عوامل متعددة أهمها:

(١) كثرة مواد الامتحان الصغرى لدرجة يصعب معها على الطلبة المتوسط الاستعداد للامتحان في جميع هذه المواد استعدافا مريضيا.

(٢) إن إدخال دخول امتحان الدور الثاني بمثابة فرصة ثانية في العمل لا يفرق بين التلاميذ وبعض في هذه الفرصة ولا داعي لامتحان الطلبة مرة ثانية في مادة أو أكثر قد نجح فيها في الامتحان الأول.

(٣) إن الرسوب في الامتحان الأول في هذه مواد قد يكون لأسباب قهريّة لا بد للتعديل منها ومن العمل بزال هذه الأسباب عند التقدم للامتحان الثاني وكثيرا ما يكون التخصير في الإجابة عن أسئلة مادة واحدة سببا في الرسوب في مواد أخرى لأن هذا التخصير قد يؤدي إلى اضطراب الذهن اختلال الأعصاب لدرجة يصعب معها حسن الإجابة عن الأسئلة التالية.

(٤) إن إعطاء التلاميذ فرصة ثانية للتسلح قد يجهلهم على اليد والانشط ويحوّلهم إلى استلام الأسئلة في وقتهم وقد دلت التجارب الأخيرة على أن كثيرا من التلاميذ الذين سمح لهم بدخول الامتحان الثاني بصفة استثنائية قد نجحوا نجاحا مقبولا ولو لا إدخال الامتحان الثاني لحكم عليهم بالبقاء في فروعهم مما أضر بهذا البقاء قد يصبح من عوامل الإياس والبلادة وسوء السلوك.

(٥) إن إدخال دخول الامتحان الثاني لجميع التلاميذ يعملهم يشعرون بأنهم يعملون معلومة متداولة ويرسب منهم في الامتحان الثاني بعد منعه فرصة ثانية للتسلح يجد من حلقه الخاصة مريزا لرسوبه فيفتح بأنه هو المصير وبأن الواجب عليه أن يجد ويصعد حتى ينجح في المستقبل.

٦ - إنه عندما قد قرّرت الامتحان الثاني فلا داعي لتفصيل إدخاله ببيود كثيرة يخرج من تطبيقها تعقيد الإجراءات وصعوبة استخراج النتائج والاستعداد للامتحان الثاني.

غير أن التعديل لم يحس حكا تضمنته الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من القانون القديم هو الحكم الخاص بمراتب الطلبة الذين لا يحصلون على النسب المقررة لمخرجات أحمال السنة في المدارس التي يشترط النجاح في امتحانها نهاية صفى لأشغال السنة من دخول امتحان الدور الثاني ولملكة في ذلك ظاهرة لاستعانة نجاحهم ما دام الشرط لم يتحقق وقد تضمنت المادة الثالثة من المشروع هذا الحكم.

أما المادة الرابعة مستغفلا للمادة الثالثة من القانون القديم فيها لم تدخل عليها تعديل جوهري فيما يتعلق بترتيب المتقدمين إذ رأى اللاد الفاضل جعل ترتيب واحد للمتقدمين في السنتين والامتناع به بالنس على حمل ترتيب خاص للمتقدمين في كل دور قد دروس في هذا التعديل.

مادة ٢ - يسمح بدخول امتحان الدور الثاني للطلبة الذين دخلوا امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه في كل المواد أو في بعضها لغيرهم. ويعتدون فيها ورسبوا فيه أو تخلفوا عنه.

على أنه في حالة الرسوب في مجموعة يختص الطالب في مادة أو أكثر من مواد هذه المجموعة على حسب اختياره بشرط أن يشمل الامتحان المواد التي رسب فيها أو تخلف عنها.

مادة ٣ - لا يسمح لطلبة المدارس التي يشترط النجاح في امتحانها نهاية صفى لأشغال السنة بدخول امتحان الدور الثاني إلا إذا كانوا ناجحين في تلك الأشغال.

مادة ٤ - شروط النجاح في الدور الثاني هي الشروط المقررة للنجاح في الدور الأول.

ويسل المتقدمين في كل من دورى الامتحان ترتيب خاص.

مادة ٥ - تسرى أحكام هذا القانون على المدارس الخاصة:

معنى التربية: مدارس دار العلوم، المعلمين الأولية، مدارس المعلمات الأولية، الأولية الزاوية البساتين، كليات البساتين، الزاوية المتوسطة، الصفون والصوامع، الصفون التطبيقية (قسم الثالث)، المدارس الصناعية الابتدائية، المدارس الصناعية الثانوية.

مادة ٦ - ينشئ القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثاني في بعض المدارس.

مادة ٧ - على وزير المعارف المعمورة تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

نأسر بأن يصح هذا القانون بتمامه الدولة وأنت ينشر في الجريدة الرسمية ويصد قانون من قوانين الدولة.

ملحوظة توضيحية

بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثاني في بعض المدارس

اقتضى ما رآه الوزارة من رسم سياسة جديدة للامتحانات أطلق فيها دخول اختبارات الدور الثاني من الصفين التي رتبها القوانين المعمول بها تعديل هذه القوانين تنديلا جوهريا.

ولما كان القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٠ بوضع نظام جديد لامتحانات الدور الثاني في بعض المدارس قد تناول التعديل في جميع أحكامه غير استثناء فقد رأت الوزارة أن غلبه على أن يقوم للمشروع للمرضى مقامه،

مشروع قانون

بوضع اللائحة الأساسية للمدرسة للفنون الجميلة العليا

بإسـم حضرة صاحب الجلالة يـاروق الأعلـى ملك مصر

مجلس الوصاية

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه :

مادة ١ - تشمل المدرسة العليا للفنون الجميلة الأقسام الخمسة الآتية :

(١) قسم العمارة .

(٢) قسم التصوير .

(٣) قسم النحت .

(٤) قسم الفنون الزخرفية .

(٥) قسم الحفر .

ويجوز إنشاء أقسام أخرى أو فروع للأقسام بمرسوم .

وتعتبر المدرسة العليا للفنون الجميلة من المدارس العالية التابعة لوزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ - تمنح وزارة المعارف العمومية بناء على طلب المدرسة العليا للفنون الجميلة الشهادات الآتية :

(١) دبلوم في العمارة .

(٢) شهادة إتمام لدراسة في التصوير .

(٣) شهادة إتمام الدراسة في النحت .

(٤) شهادة إتمام الدراسة في الفنون الزخرفية .

(٥) شهادة إتمام الدراسة في الحفر .

ويجوز إنشاء دبلومات أو شهادات أخرى بمرسوم .

مادة ٣ - يشترط لقبول الطالب بالمدرسة العليا للفنون الجميلة :

أولاً ... ألا تقل سـه عن ١٤ سنة كاملة ولا تزيد على ٢٢ سنة عند بدء السنة الدراسية .

ثانياً - أن يكون حاصلاً على الشهادات الآتية :

(١) في قسم العمارة :

(١) شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم ثان (علمي) أو شهادة إتمام

الدراسة الثانوية قسم خاص (رياضة) .

(١) تشجيع التلاميذ الذين رسبوا في المود الأول على البذل والاجتهاد للحصول على درجات أعلى مما حصلوا عليه في الامتحان الأول .

(٢) فتح باب المنافسة بين الطلبة المتقدمين لامتحان الثاني ليعاين كل منهم التفوق على أقرانه في الترتيب .

(٣) إكثـه من مصلحة الطالب المجد أن تحسب له درجات امتحان المود الثاني وليس من العدل أن يضار بأحساب درجات الامتحان الأول وعدم تقدير جهوده التي بذلها حتى ينجح وتفوق في الامتحان الثاني .

على أنه من المفهوم أنه إذا تساوى طالبان في الدرجات وقد نجح أحدهما في المود الأول ونجح الآخر في المود الثاني فإن الأسبقية تكون للطالب الأول .

أما المادة الرابعة فقد عدلت بالحذف والإضافة بأن أخرجت من أحكام القانون ، المدارس التي سحت إلى الجامعة مثل الزراعة العليا والتجارة العليا والمدارس التي ألغيت مثل المعلمين العليا والثانوية والمدارس التي شرعت لها أحكام خاصة كالمدارس الثانوية والإبتدائية ومدارس التجارة المتوسطة وأضيف إليها معهد التربية الذي أنشئ بعد صدور القانون التقدم وسل عمل مدارس المعلمين .

ونصت المادة السادسة على إلغاء القانون القديم بمرته للاختيارات المتقدمة .

ملحق رقم ١٦١

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦

(٢٧ يوليـه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع القانون الوارد من مجلس النواب بوضع اللائحة الأساسية للمدرسة للفنون الجميلة العليا

(المقرر حضرة الشيخ المرحوم حسن نية المصري بك)

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بعلمتها المنعقدة في يوم ٢٧ يوليـه سنة ١٩٣٧ وقد دأت بإجـاع الآراء الموافقة على مشروع القانون كما أقره مجلس النواب .

واللجنة تشرف بمعرض تقريرها على المجلس الموقر راجية الموافقة على مشروع القانون المرافق لهذا حسياً أقره مجلس النواب ما

رئيس اللجنة

حسن نية المصري

مادة ٦ - يلحق الطلبة الذين يجوزون بجناح امتحان القبول المنصوص عليه في المادة الرابعة بالسنة الإعدادية في إحدى الفرقتين الآتيتين :

(أ) الفرقة الإعدادية للهندسة المعمارية .

(ب) الفرقة الإعدادية المشتركة للتصوير والنحت والفنون الزخرفية والحرف .

مادة ٧ - ينضم مواد التعليم في جميع الأقسام وفي السنة الإعدادية حصص لا تقل عن ثمان ساعات في الأسبوع .

مادة ٨ - تشمل الدراسة في السنة الإعدادية المواد الآتية :

(١) فرقة الهندسة :

عمارة (ورشة) - رسم (ورشة) - تاريخ الفن - خط عربي -

لغة إيطالية ولغة فرنسية - رياضة - هندسة وصفيّة .

(ب) فرقة التصوير والنحت والفنون الزخرفية والحرف :

رسم (ورشة) - تصوير (ورشة) - عمل نماذج (ورشة) -

زخرفة (ورشة) - حفر (ورشة) - علم التشريح - تاريخ الفن -

خط عربي - لغة إيطالية - لغة فرنسية .

مادة ٩ - المواد التي تحرس في قسم الهندسة للحصول على البكالوريوس في الهندسة هي الآتية :

تصميمات معمارية بالورشة حسب رسم تخطيطي - رسم عن نماذج من الجبس - تاريخ الفن - رياضة عليا - طبيعة وكيمياء - هندسة وصفيّة - مواد البناء - نظريات في الهندسة - فن البناء - حساب الخرسانة المسلحة - استاتيكا ومقولة المواد - المنظور - تصميمات بناء وتشييد - تمكين عملي في الهندسة - القلح - الجيولوجيا (علم طبقات الأرض) - قواعد الصمة - رسم تصميمات (مساحة) - تسوية الأرض - حساب البناء - الطريقة العملية لتنفيذ الأعمال - التشريح في أعمال المبانى .

مادة ١٠ - للمواد التي تدرس للحصول على شهادة إتمام الدراسة في كل من أقسام التصوير والنحت والفنون الزخرفية والحرف هي الآتية :

(١) في قسم التصوير :

رسم (ورشة) - تصوير (ورشة) - الرسم في الظل والرسم المنظور العملي - زخرفة - تاريخ الفن - علم التشريح - رسم تخطيطي (كروكي) - فن الرسم الطباعة - تصوير بالألوان المائية على الخائط (فرسكا) - لغة إيطالية - لغة فرنسية .

(٢) في قسم النحت :

رسم (ورشة) - نحت (ورشة) - علم التشريح - تاريخ الفن - زخرفة - النحت مباشرة على الحجر وضبطه - صب قوالب - لغة إيطالية - لغة فرنسية .

(٣) في قسم الفنون الزخرفية :

رسم (ورشة) - زخرفة (ورشة) - تصميم زخرفي حسب رسم تخطيطي - دروس نظرية للزخرفة - رسم الألوان المائية والجواش -

(٢) شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم أول أو شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم عام بشرط أن يكون الطالب حاصلاً على دبلوم مدرسة الفنون والصناعات أو أية شهادة أخرى تمنحها وزارة المعارف العمومية معادلة له .

(ب) في أقسام التصوير والنحت والفنون الزخرفية والحرف :

شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم أول أو شهادة إتمام الدراسة الثانوية قسم عام .

نظام - أن يصبح في الكفء الطبي .

وأما - أن يؤدي بجناح امتحان القبول المنصوص عليه في المادة التالية .

ويحدد وزير المعارف العمومية بقرار يصدر عنه كل سنة عدد الطلبة الذين يجلبون بالمدرسة .

مادة ٤ - يشمل امتحان القبول بالمدرسة العليا للفنون الجميلة الاختبارات الآتية :

(١) في قسم الهندسة :

(١) رسم معماري .

(٢) اختبار في الرسم .

(٣) اختبار شفوي في الرياضة .

(ب) في أقسام التصوير والنحت والفنون الزخرفية والحرف :

(١) رسم وجهه من نموذج من الجبس .

(٢) رسم من مجموعة من الأشياء للتداول .

(٣) رسم زخرفي مسطح بسيط .

ولا يمتد الطالب ناجحاً إلا إذا حصل على :

(١) ٤٠٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدعوات .

(٢) ٢٥٪ على الأقل من النهاية الكبرى المقررة لكل مادة .

مادة ٥ - مدة الدراسة للحصول على إحدى الشهادات الخمس البنية في المادة الثانية أربع سنوات تسبقها سنة إعدادية .

مادة ١٦ - يشترط الحصول على دبلوم في الباعة :

أولاً - أن يجتاز الطالب في امتحان السنة الرابعة .

ثانياً - أن يؤدي تمريناً لمدة سنة على الأقل في إحدى إدارات المباني الحكومية أو عند أحد المهتمين للمهنيين المشهورين بمصر وأن يقدم في نهاية هذه المدة شهادة بكتفائه لمزاولة المهنة .

ثالثاً - أن يقدم في المدة التي تحددها اللائحة الداخلية مشروفاً يظنه بموافقة مجلس إدارة المدرسة .

رابعاً - أن يؤدي بنجاح امتحاناً مشروطاً بأمام لجنة امتحان الدبلوم .

مادة ١٧ - يجوز لمجلس إدارة المدرسة بناءً على توصية لجنة الامتحان أن يعرض للطلبة الذين يرسبون في امتحان الدبلوم بتقديم مشروع جديد في السنة التالية .

مادة ١٨ - يمنح الطلبة الذين يؤدون بنجاح امتحان السنة الرابعة في أقسام التصوير والنحت والفنون الزخرفية والحرف شهادة إتمام الدراسة في الفن الذي تخصصوا فيه .

مادة ١٩ - يضع وزير المعارف العمومية اللائحة الداخلية بقرار يصدره للمدرسة ويجب أن تشمل على الأخص تشكيل مجلس إدارة المدرسة وتحديد اختصاصاته وبلان الامتحانات ونظام تأديب الطلبة .

مادة ٢٠ - تعهد للمصروفات المدرسية بقرار من وزير المعارف العمومية .

على أنه يجوز أن يرضى الطلبة الذين حصلوا في امتحان القبول أو في امتحان من امتحانات النقل على ٧٥ ٪ على الأقل من مجموع النهايات الكبرى للدرجات من المصروفات المدرسية عن السنة التالية لتجاسمهم .

مادة ٢١ - حل وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذي يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

وله أن يتخذ القرارات اللازمة لتنفيذه .

أمر بأن يصمم هذا القانون بنظام الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

طرق التصوير على الحوائط (فرسكا جوتش) تصوير زلال (ليتز) - المواد (المعدن، الأخشاب، الأقمشة) - الأعلانات - الطرز - تاريخ الفن - خط عربي - المنظور وعلم البعارة - لغة إيطالية - لغة فرنسية .

(٤) في قسم الحفر :

دروس فنية وعملية في الحفر على الخشب والنحاس - طبع النحاس - حروف الطباعة - التصوير التوضيحي - الطراز العربي والفارسي - رسم على الحجر والرسم على الزئبق - فن الحفر بالسوائل الكاوية وبمجر الطباعة - الحفر بالألوان - طرق الطبع الجديدة - زيارة المطابع .

مادة ١٩ - تبين اللائحة الداخلية كيفية توزيع المواد على سنى الدراسة الأوج .

مادة ١٢ - اللغة العربية هي لغة التدريس في المدرسة العليا للفنون الجميلة .

ويجوز مع ذلك لوزير المعارف العمومية إنشاء على رأى مجلس إدارة المدرسة أن يقرر استعمال لغة أجنبية في حالات خاصة .

مادة ١٣ - يمنح الطلبة في آخر كل سنة دراسية في المواد المقررة دراستها إنشاء السنة . وبعد الامتحان من دور واحد ورأى فيه اشتغال الطلبة في إنشاء السنة .

ولا يقبل طالب بالسنة الأولى إلا إذا نجح في امتحان السنة الاعداية . ولا يقبل طالب من فرقة إلى الفرقة التي تليها إلا إذا نجح في امتحانها .

مادة ١٤ - لا يعتبر أى طالب ناجحاً في الامتحان إلا إذا حصل وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية على الدرجات الآتية :

(١) ٥٠ ٪ على الأقل من النهايات الكبرى للدرجات المقررة لأشغال السنة في كل مادة .

(٢) ٥٠ ٪ على الأقل من النهايات الكبرى للدرجات المقررة لكل مادة من المواد الأساسية المبنية في اللائحة الداخلية .

(٣) ٤٠ ٪ على الأقل من النهاية الكبرى في كل مادة من المواد الأخرى .

مادة ١٥ - طلبة السنة الاعداية الذين يرسبون في امتحانها يسمح لهم بالإعادة مرة واحدة .

وطلبة السنوات الأولى والثانية والثالثة الذين يرسبون في امتحانات النقل يسمح لهم بالإعادة مرة واحدة في أثناء دراستهم في هذه السنوات الثلاث .

وطلبة السنة الرابعة الذين يرسبون في امتحانها يسمح لهم بالإعادة مرة واحدة .

ويصل للامتحان في كل من دورى الامتحان ترتيب خاص .
وتعرض نتيجة امتحان البليغ على وزير المعارف المصرية لاعتبارها قبل
اعلانها .

مادة ٣ - على المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥
مادة ٣ - على وزير المعارف المصرية تنفيذ هذا القانون الذى يعمل
به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظم الدولة وأن يشرع بالجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مذكرة تفسيرية

مشروع القانون الخاص بتعديل بعض أحكام المرسوم
بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥ بوضع لائحة للمدارس التجارية المتوسطة

مدلت المادة ١٤ من هذا القانون تنديلا جوهريا بإلغاء القيود الخاصة
بإقامة دخول امتحان الدور الثانى . وقد روى في هذا التصديق أمور كثيرة
أهمها :

١ - إن إقامة دخول امتحان الدور الثانى بمثابة فرصة ثانية لمن الدلت
ألا يفرق بين بعض التلاميذ ومن حصل هذه الفرصة ولا داعى لامتحان
التليذ مرة ثانية في مادة أو أكثر كان قد نجح فيها في الامتحان الأول .

٢ - إن الرسوب في الامتحان الأول في عدة مواد قد يكون لأسباب
قهرية لابد التليذ منها ومن المحتمل زوال هذه الأسباب عند التقدم
للامتحان الثانى وكثيرا ما يكون التقصير في الإجابة عن أسئلة مادة واحدة
سببا في الرسوب في مواد أخرى لأن هذا التقصير قد يؤدي إلى اضطرابه
الذهن واختلال الأعصاب لدرجة يصعب معها حسن الإجابة عن الأسئلة
التالية :

٣ - إن أسئلة التلاميذ فرصة ثانية للتليذ قد يجعلهم على الجهد والتمسك
ويدهو إلى يست الأمل في قوسهم وقد دلت التجارب الأخيرة أن كثيرا من
التلاميذ الذين لم يدخلوا الامتحان الثانى بسببه استثنائية قد نجحوا
بنجاح مقبول ولولا إياحة دخولهم الامتحان الثانى لحكم عليهم بالإفلاء
في قريهم لما أتم وهذا الإفاء قد يصعب من مراحل البأس والبلادة وسوء
السلوك .

٤ - إن إقامة دخول الامتحان الثانى لجميع التلاميذ يعظم شعورهم
بأنهم يملكون ساملة عائلة ومن يرسب في الامتحان الثانى بعد منحه فرصة
ثانية للتليذ يضمن حاله الخساسة مبررا لرسوبه لأنه هو المقصرون
الواجب عليه أن يحد ويصعد حتى ينجح في المستقبل .

٥ - إنه مادنا قد قررا الامتحان الثانى فادعى تنفيذ إياحة دخوله
بجهد كثيرة يتيج من تطبيقها تنفيذ الإجراءات وصعوبة استخراج النتائج
والاستعداد لامتحان الثانى

ملحق رقم ١٦٢

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

قرار لجنة المعارف

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض
أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥ بوضع لائحة
للمدارس التجارية المتوسطة

(المقرر حضره الشيخ المحترم حسن نويه المصري)

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بمجلسها المنعقد في يوم ٢٧ يولييه
سنة ١٩٣٧ وقد رأيت بإجماع الآراء الموافقة على مشروع القانون كما أقره
مجلس النواب .

واللجنة تشرف بعرض تقريرها على المجلس المقرر راجية الموافقة على
مشروع القانون المرافق لهذا حسبما أقره مجلس النواب .

رئيس اللجنة

حسن نويه المصري

مشروع قانون

بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥
بوضع لائحة للمدارس التجارية المتوسطة

بإسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس السيادة

نورد مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نومه وقد صدقنا عليه
وأصدروا :

مادة ١ - تمل المادة ١٤ من المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٣٥
بوضع لائحة للمدارس التجارية المتوسطة على الوجه الآتى :

مادة ١ - ينفذ الامتحان في كل سنة على دورين . أحدهما في نهاية
السنة الدراسية والثانى قبل انتاخ الدراسة في السنة التالية في الواجبات التى
يتمها وزير المعارف المصرية .

ويسمح بدخول امتحان الدور الثانى للتلاميذ الذين دخلوا امتحان الدور
الأول ورسبوا فيه أو تخفوا عنه في كل المواد أو في بعضها لمنزهمرى بمحضون
فيما رسبوا فيه أو تخفوا عنه .

على أنه في حالة الرسوب في مجموعة يضمن التليذ في مادة أو أكثر من
مواد هذه المجموعة على حسب اختياره بشرط أن يشمل الامتحان المواد
التي رسب فيها أو تخلف عنها .

« مادة ١٠ - يكون أساس نجاح الأطفال في السنة الثالثة في نهاية السلي الدوايس حوسط أعمال السنة في الإملاء العربي والمطالعة والحساب .
ولابد الطفل نجاحا إلا إذا حصل على ٥٠ ٪ من الأقل من النهاية الكبرى لكل مادة من هذه المواد . »
مادة ١١ - على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون لدى يصلى به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
نأمر بأن يصح هذا القانون بجامم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

علمى رقم ١٦٤

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية - للطلفل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٠ وبالمرسومين بمائتين ٦١ لسنة ١٩٣٠ و ١٠٩ لسنة ١٩٣٥ .

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن تيه المصرى بك) .

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ وقد رأيت بإجماع الآراء الموافقة عليه كما أقره مجلس النواب . واللجنة تشترف بعرض تقريرها على المجلس الموقر راجية الموافقة على مشروع القانون المرافق لهذا حسب أقره مجلس النواب ما

رئيس اللجنة

حسن تيه المصرى

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية - للمعلم بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٠ وبالمرسومين - بقاوتين رقمي ٦١ لسنة ١٩٣٠ و ١٠٩ لسنة ١٩٣٥

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرومانيه

قدّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه .

(المادة الأولى)

مجلس السادة رقم ٢١ و ٢٧ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الابتدائية للبنين وامتحان شهادة اتمام الدراسة الابتدائية - للمعلم

والتي المادة ١٥ التي كانت تنص على جعل الترتيب واحدا للتاجيين في الدورين بما واستبدل بها ما نص عليه في المادة ١٤ معلقة التي جعلت لكل دور ترتيبا خاصا ، وذلك للاختيارات الآتية :

(١) تتسجج التقليد الذين رسيوا في الدور الأول على الجبل والاحتياط الوصول في درجات عمل مما حصلوا عليه في الامتحان الأول .

(٢) فتح باب المنافسة بين الطلبة المتقدمين لامتحان الثاني ليحاول كل منهم التفوق على أقرانه في الترتيب .

(٣) إنه من مصلحة الطالب المجد أن يتحسب له درجات امتحان الدور الثاني وليس من العدل أن يضار بأحساب درجات الامتحان الأول وعدم تقدير جهوده التي يبذلها حتى يربح وتفوق في الامتحان الثاني . على أنه من المفهوم أنه إذا تساوى طالبان في الدرجات وقد نجح أحدهما في الدور الأول ونجح الآخر في الدور الثاني فالأول يكون فاعلا للأول .

علمى رقم ١٦٣

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

عن مشروع قانون وارد من مجلس النواب بتعديل المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن التعليم برياض الأطفال

(المقرر حضرة الشيخ المحترم حسن تيه المصرى بك) .

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بجلستها المنعقدة في يوم الثلاثاء ٢٧ يولييه سنة ١٩٣٧ وقد رأيت بإجماع الآراء الموافقة عليه كما أقره مجلس النواب . واللجنة تشترف بعرض تقريرها على المجلس الموقر راجية الموافقة على مشروع القانون المرافق لهذا حسب أقره مجلس النواب ما

رئيس اللجنة

حسن تيه المصرى

مشروع قانون

بتعديل المادة ١٠ من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن التعليم برياض الأطفال

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

مجلس الرومانيه

قدّر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآلى نصه وقد صدقوا عليه وأصدروه .

مادة ١ - بمجلس السادة الشايرة : من القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٢٨ بشأن التعليم برياض الأطفال على الوجه الآلى :

بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٣٠ والمجموعين بمقتضىين رقمى ٣١ لسنة ١٩٣٠ و ١٠٩ لسنة ١٩٣٠ — على الوجه الآتى :

مادة ٢١ — يسمح بدخول امتحان الدور الثانى للانتقال للتلاميذ الذين دخلوا امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه فى كل المواد أو فى بعضها لمدر فخرى . ويتصتون فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أنه فى حالة الرسوب فى مجموع المواد يمتحن الطالب فى مادة أو أكثر من المواد — على حسب اختياره — بشرط أن يشمل الامتحان المواد التى رسب فيها أو تخلف عنها .

مادة ٢٢ — يسمح بدخول امتحان الدور الثانى لشهادة إتمام الدراسة الابتدائية للتلاميذ الذين دخلوا امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه فى كل المواد أو بعضها لمدر فخرى . ويتصتون فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه . على أنه فى حالة الرسوب فى مجموع المواد يمتحن الطالب فى مادة أو أكثر من المواد — على حسب اختياره — بشرط أن يشمل الامتحان المواد التى رسب فيها أو تخلف عنها .

(المادة الثالثة)

على وزيرى الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يصل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام العمولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ملحق رقم ١٦٥

جلسة يوم الثلاثاء ١٩ جمادى الأولى سنة ١٣٥٦
(٢٧ يولية سنة ١٩٣٧)

تقرير لجنة المعارف

مشروع قانون وأرد من مجلس النواب بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية — المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٠ وبالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٥

(انظر حصة الشيخ المحترم حسن تبه المصرى بك) .

بحثت اللجنة مشروع القانون المذكور بجلستها المنعقدة فى يوم الثلاثاء ٢٧ يولية سنة ١٩٣٧ وقد أراءت بإجماع الآراء الموافقة عليه كآثره مجلس النواب . ولقد نظرت كتحريف بمصر تقريرها على المجلس المؤقت واجبة الموافقة على مشروع القانون المرافق لهذا حسب آثره مجلس النواب ما

رئيس اللجنة
خضرت تبة المصرى

مشروع قانون

بتعديل بعض مواد القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية — المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٠ وبالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٥

باسم حضرة صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

جلس الوصايا

نور مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه : .

(المادة الأولى)

تمتد المادتان ٣٣ و ٣٠ من القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٢٨ بشأن تنظيم المدارس الثانوية للبين وامتحان شهادة الدراسة الثانوية — المعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٣٠ وبالمرسوم بقانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٣٥ — على الوجه الآتى :

مادة ٣٣ — يسمح بدخول امتحان الدور الثانى للانتقال للتلاميذ الذين دخلوا امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه فى كل المواد أو فى بعضها لمدر فخرى ويتصتون فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أنه فى حالة الرسوب فى مجموعة يمتحن التلميذ فى مادة أو أكثر من مواد هذه المجموعة — على حسب اختياره — بشرط أن يشمل الامتحان المواد التى رسب فيها أو تخلف عنها .

مادة ٣٠ — يسمح بدخول امتحان الدور الثانى لشهادة الدراسة الثانوية بسميتها للتلاميذ الذين دخلوا امتحان الدور الأول ورسبوا فيه أو الذين تخلفوا عنه فى كل المواد أو بعضها لمدر فخرى . ويتصتون فيما رسبوا فيه أو تخلفوا عنه .

على أنه فى حالة الرسوب فى مجموع المواد أو فى مجموعة يمتحن التلميذ فى مادة أو أكثر من مواد المجموع (فى حالة الرسوب فى المجموع) وعلى حسب اختياره — بشرط أن يشمل الامتحان المواد التى رسب فيها أو تخلف عنها .

(المادة الثانية)

على وزيرى المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون الذى يصل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بنظام العمولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

Библиотека Акадминистрации



0281390